

حاشية

العالم العلامة الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي

المتوفى سنة ١٢٣٠هـ

على

مغني اللبيب

عن كتب الأعاريب

للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد

ابن هشام الأنصاري

المتوفى سنة ٧٦١هـ

ضبطه وصححه ووضع حواشيه

عبد السلام محمد أمين

الجزء الأول

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



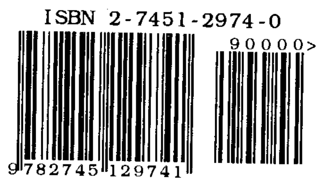
الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان
رمل الظريف، شـارع البحتري، بنايـة ملكـارت
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ ـ ١١ بيروت ـ لبنـان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-2974-0



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ترجمة ابن هشام[1]

١ ـ اسمه ونسبه:

هو الشيخ الإمام العالِم العلاّمة عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ المصريّ الخزرجيّ الشافعيّ الحنبليّ الملقَّب بـ «جمال الدين»، والمكَنَّى بـ «أبي محمد» ـ ومحمد هو أكبر ولديه والمعروف بـ «أبو هشام».

(١) انظر ترجمته في المصادر والمراجع التالية، وقد رتبناها ترتيباً ألفبائيًّا:
ـ الأعلام للزركلي ٤/١٤٧.
ـ البدر الطالع للشوكاني ١/ ٤٠٠ ـ ٤٠١.
ـ بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٦٨ ـ ٧٠.
ـ تخليص الشواهد وتخليص الفوائد (مقدمة المحقق) ص ٩ ـ ١١.
ـ حسن المحاضرة للسيوطي ١/ ٥٢٦.
ـ دائرة المعارف ٤/ ١٢٤ ـ ١٢٥.
ـ دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧.
ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني ٢/ ٣٠٨ ـ ٣١٠.
ـ روضات الجنات للخوانساري ص ٤٣٦.
ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبليّ ٦/ ١٩١ ـ ١٩٢.
ـ طبقات الشافعية للسبكي ٦/ ٣٣.
ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ١/ ١٢٤، ٤٠٦، ٥٦٣، ٦٠٤؛ ٢/ ١٠٢١، ١٠٢٩، ١٣٣٢، ١٣٥٢، ١٤٧٧، ١٥٦١، ١٦٦٩، ١٧٥١ ـ ١٧٥٢، ١٨١٨.
ـ معجم المؤلِّفين لعمر رضا كحالة ٦/ ١٦٣ ـ ١٦٤.
مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠.
ـ مقدمة ابن خلدون ٣/ ١٢٤١، ١٢٦٧ ـ ١٢٦٨.
ـ المورد (مجلة)، المجلد التاسع، العدد الثالث (سنة ١٩٨٠)، ص ١١٥ ـ ١١٧.
ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ١٠/ ٣٣٦.
ـ هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ١/ ٤٦٥.
وانظر المزيد من المصادر والمراجع في كتاب عمر كحالة «معجم المؤلفين» ٦/ ١٦٤.

٢ ـ ولادته ونشأته ووفاته:

وُلد ابن هشام بالقاهرة في شهر ذي القعدة من سنة ٧٠٨ هـ/ ١٣٠٦م، ونشأ فيها.

درس معظم علوم عصره من نحو، وصرف، وفقه، وقراءة، وتفسير، وأدب، ولغة على أيدي شيوخها في ذلك العصر، متَّخذاً الصبر والمثابرة شعاراً، ولسان حاله يقول [من الطويل]:

ومَنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِهِ وَمَنْ يَخْطُبِ الحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلى البَذْلِ
ومَنْ لَمْ يُذِلَّ النَّفْسَ في طَلَبِ العُلَى يسيراً يَعِشْ دَهْراً طويلاً أَخا ذُلِّ

وبعد تضلّعه من هذه العلوم انتقل إلى التدريس، فدرَّس علوم العربيَّة في مصر ومكة عندما جاور بها. وكان شافعيّ المذهب، وأصبح بصفته هذه مدرِّساً لعلم التفسير بالقبّة المنصورية بالقاهرة، ثم انتقل إلى المذهب الحنبليّ قبل وفاته بخمس سنوات لينال منصب معلِّم بالمدرسة الحنبليّة بالقاهرة، كما حدَّث عن ابن جماعة (محمد بن إبراهيم ٧٣٣ هـ/ ١٣٣٢م) بالشاطبيَّة، وزار مكّة مرتين: أولاهما سنة ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٨م وفيها أَلَّف كتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، ولكنه أضاعه في أثناء عودته إلى مصر. وثانيتهما سنة ٧٥٦ هـ/ ١٣٥٥م وفيها أعاد كتابته.

توفي ابن هشام ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠م، فدُفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفيّة خارج باب النصر من القاهرة، فرثاه ابن نباتة المصريّ (محمد بن محمد ٧٦٨ هـ/ ١٣٦٧م) بقوله [من الطويل]:

سَقَى ابنَ هشامٍ في الثَّرَى نَوْءُ رَحْمَةٍ يَجُرُّ على مَثْواهُ ذَيْلَ غَمامِ
سَأَزْوي له من سيرَةِ المدْحِ مُسْنَداً فما زِلْتُ أَرْوي سيرَةَ ابنِ هشامِ

كما رثاه ابن الصاحب بدر الدين (محمد بن أحمد ٨١٣ هـ/ ١٤١٠م) بقوله: [من الطويل]:

تَهَنَّ، جمالَ الدين بالخُلْدِ إنَّني لِفَقْدِكَ عَيْشِي تَرْحَةٌ ونكالُ
فما لِدُروسٍ غِبْتَ عنها طَلاوَةٌ ولا لزمانٍ لستَ فيها جمالُ

٣ ـ صفاته وعلومه:

يظهر أن ابن هشام كان يتمتَّع بذكاء خارق، وذاكرة قويّة، فقد استطاع أن يبرز في عدّة علوم، ومنها النحو، والفقه، والأدب، والتفسير، واللغة، وأن يفوق الأقران

بل الشيوخ كما استطاع أن يحفظ مختصر الخرقيّ (عمر بن الحسين ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥م) في دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين.

وإلى جانب براعته في علوم العربية، كان ابن هشام أديباً شاعراً، لكنه كان كثير المعارضة لأبي حيان، شديد الانحراف عنه، ولعل ذلك يعود، كما يقول الشوكاني (محمد بن عليّ ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤م) «لكون أبي حيّان كان منفرداً بهذا الفنّ في ذلك العصر غير مدافَع عن السبق فيه، ثمّ كان المتفرد بعده هو صاحب الترجمة [أي ابن هشام]، وكثيراً ما ينافس الرجلُ من كان قبله في رتبته التي صار إليها إظهاراً لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته لمن كان قبله، أو بالتمكّن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه».

أما من الناحية الخُلُقية، فقد عُرف «بالتواضع والبرّ، والشَّفقة، ودماثة الخُلُق، ورقة القلب»، كما عُرِف بالتديُّن، والعفة، وحسن السِّيرة، والاستقامة، والصبر في طلب العلم.

٤ ـ شيوخه وتلامذته:

تتلمذ ابن هشام على شيوخ عصره في علوم العربية والفقه والحديث والتفسير والقراءة ومنهم:

- الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحَّل، المكنَّى بأبي فرج (٧٤٤ هـ ـ ١٣٤٣م)، وقد لزمه ابن هشام وأخذ عنه النحو، فتأثَّر به.

- الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن نمير المعروف بابن السراج (٧٤٩ هـ/ ١٣٤٨م)، وقد أخذ عنه القراءات.

- الشيخ تاج الدين علي بن عبد الله التبريزي (٧٤٦ هـ/ ١٣٤٥م)، وقد حضر دروسه في المدرسة الحساميّة.

- الشيخ تاج الدين عمر بن عليّ الفاكهانيّ (٧٣٤ هـ/ ١٣٣٣م) وقد قرأ عليه جميع شرح «الإشارة» في النحو إلاّ الورقة الأخيرة.

- الشيخ بدر الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة (٧٣٣ هـ/ ١٣٣٢م)، وقد أخذ عنه علم الحديث، وحدَّث عنه بالشاطبيَّة.

- أبو حيّان النحوي (محمد بن يوسف ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤م)، وقد سمع عليه

ديوان زهير بن أبي سلمى، ولكنه لم يلازمه ولم يقرأ عليه.

أمّا تلامذته فلا تذكر كتب التراجم في مواضع ترجمته سوى أنه «تخرَّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم»، وهذا الأمر دفع أحد الباحثين إلى القول: «لعلّ أكثرهم [أي أكثر تلامذته] كان من غير المشهورين»، ولكنَّ الباحث في كتب التراجم عن أعلام النحو في أواخر القرن الثامن الهجريّ وأوائل القرن التاسع الهجريّ يجد أن بعضهم تخرَّج على يديه، ومنهم:

١ ـ ابنه محبّ الدين محمد (٧٩٩ هـ/ ١٣٩٦م)، الذي «قرأ العربية على أبيه وغيره وشارك في غيرها قليلاً وكان إليه المنتهى في حسن التعليم مع الدين المتين»، وقيل عنه إنه كان وحيد عصره في تحقيق النحو.

٢ ـ الشيخ جمال الدين إبراهيم بن محمد اللخميّ (٧٩٠ هـ/ ١٣٨٨م).

٣ ـ إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجويّ المصريّ النحويّ (٨٣٠ هـ/ ١٤٢٦م).

٤ ـ جمال الدين أبو الفضل محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويريّ (٧٨٦ هـ/ ١٣٨٤م).

٥ ـ عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي (٧٩٤ هـ/ ١٣٩١م).

٦ ـ علي بن أبي بكر بن أحمد بن البالسيّ (٧٦٧ هـ/ ١٣٦٥م).

٧ ـ سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعيّ (٨٠٤ هـ/ ١٥٠١م).

٥ ـ تديّنه ومذهبه:

كان ابن هشام عالِماً ورِعاً، فلم يُتَّهم باعتقاده، ولا بتديّنه، ولا بسلوكه، وكان على مذهب الشافعية، وتفقَّه في هذا المذهب، لكنَّه ما لبث أن تحنبل، فحفظ مختصر الخرقيّ (عمر بن الحسين ٣٣٤هـ ٩٤٥م) في دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين. وقال يوسف بن تغري بردي (٨٧٤هـ ١٤٧٠م) إنّه «كان أوّلاً حنفيًّا ثم استقرَّ حنبليًّا وتنزّل في دروس الحنابلة».

٦ ـ أقوالُ العلماء فيه:

نظر العلماء إلى ابن هشام نظرة فيها الكثير من الإعجاب والتقدير، فقد قال عنه معاصره السبكيّ (عبد الوهاب بن علي ٧٧١ هـ/ ١٣٧٠م) إنه كان نحوي وقته. وقال

عنه ابن خلدون (عبد الرحمٰن بن محمد ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م): «... وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل صناعة العربية من أهل مصر يُعرف بـ «ابن هشام»، ظهر من كلامه فيها أنّه استولى على غاية من ملَكة تلك الصناعة لم تحصل إلاّ لسيبويه وابن جني وأهل طبقتهما لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفنّ وتفاريعه، وحسن تصرّفه فيه».

وقال في موضع آخر: «وقد كادت هذه الصناعة [أي: علم النحو] أن تؤذن بالذهاب لما رأينا من النقص في سائر العلوم والصنائع بتناقص العمران. ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مُجْملةً ومُفصَّلةً، وتكلّم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرّر في أكثر أبوابها، وسمّاه بـ «المغني» في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها، فوقفنا منه على علم جَمّ يشهد بعلوّ قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها، وكأنّه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّي واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوّة ملكته واطلاعه».

وقال «ما زلنا، ونحن بالمغرب، نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يُقال له ابن هشام، أَنْحَى من سيبويه».

وقال عنه ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي ٨٥٢ هـ/ ١٤٤٨م) إنه «انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المُفرِط، والاقتدار على التصرّف في الكلام، والملكة التي كان يتمكّن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً».

وقال الدمامينيُّ (محمد بن أبي بكر ٨٢٧ هـ/ ١٤٢٣م) لولد ابن هشام: «لو عاش سيبويه لم يمكنه إلاّ التلمذة لوالدك والقراءة عليه».

ووصفه يوسف بن تغري بردي بـ «الإمام العالِم العلاّمة»، ثم قال: «كان بارعاً في عدّة علوم لا سيَّما العربية، فإنه كان فارسها ومالك زمامها».

وقال عنه الشوكاني (محمد بن عليّ ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤م): «وقد تصدّر للتدريس، وانتفع به الناس، وتفرَّد بهذا الفن، وأحاط بدقائقه وحقائقه، وصار له من الملكة فيه ما لم يكَن لغيره، واشتهر صيته في الأقطار، وطارت مصنّفاته في غالب الديار».

وقال عنه أحد الباحثين المعاصرين: إنّه «حجّة كلمته كلمة الفصل، ومحَجَّة لأرباب الفكر لا يُنكر له فضل، يتناول الأصول والدقائق تناول المهيْمِن القدير، ويجول في العام والخاص جَوَلان العالم النحرير».

٧ ـ مؤلَّفاته:

ترك ابن هشام حوالي الخمسين كتاباً، بعضُها فُقِد فلم يصل إلينا، وبعضها الآخر ما يزال مخطوطاً. وفيما يلي ثَبْت بمؤلّفاته بحسب الترتيب الألفبائيّ:

ـ **الإعراب عن قواعد الإعراب**، وهو رسالة مختصرة في النحو.

ـ **«إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل»**.

ـ **«الألغاز»**، وهو كتاب في مسائل نحوية ألَّفه لخزانة السلطان الملك الكامل.

ـ **«الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام»**.

ـ **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، وقد تناوله الدكتور يعقوب بالتفصيل في مقدمة الطبعة التي قام بوضع هوامشها وفهارسها، وقد صدرت عن دار الكتب العلمية في بيروت.

ـ **التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل**.

ـ **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**.

ـ **التذكرة** في خمسة عشر مجلّداً.

ـ **تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة**.

ـ **التوضيح**، انظر: أوضح المسالك.

ـ **الجامع الصغير في النحو**.

ـ **الجامع الكبير**.

ـ **حاشية على مغني اللبيب**.

ـ **حواشٍ على الألفيّة**.

ـ **رسالة في أحكام «لو» و«حتّى»**.

ـ **رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم**.

ـ **رسالة في انتصاب «لغةً» و«فضلاً» وإعراب «خلافاً»، و«أيضاً»، و«هلمّ جرًّا»**.
انظر: المسائل السفريّة في النحو.

ـ **رسالة في توجيه النصب**، وهي: الرسالة السابقة، وقد حملت هذا الاسم في نسخة دار الكتب الوطنية بتونس بالرقم ٢٣٣٨.

ـ **رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة**.

ـ **الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية**، وهو شرح للشواهد الشعرية التي أوردها ابن جنّي في كتابه «اللُّمَع».

ـ **شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، وهو رسالة في النحو.

ـ **شرح أبيات ابن الناظم** (محمد بن محمد ٦٨٦ هـ/ ١٢٧٨م).

ـ **شرح بانت سعاد** = شرح قصيدة بانت سعاد.

ـ **شرح البردة**، وهو شرح على قصيدة البوصيريّ (محمد بن سعيد ٦٩٦هـ).

ـ **شرح التسهيل**.

ـ **شرح الجامع الصغير**، وهو كتاب في فروع الحنفيّة لمحمد بن الحسن الشيبانيّ (١٨٧ هـ/ ٨٠٢م).

ـ **شرح الجُمل للزجاجيّ**، ونسبة هذا الكتاب إلى ابن هشام مشكوك في صحتها.

ـ **شرح شذور الذهب**، وقد تناوله الدكتور يعقوب بالتفصيل في مقدمة الطبعة التي قام بوضع هوامشها وفهارسها، وقد صدرت عن دار الكتب العلمية في بيروت.

ـ **شرح الشواهد الصغرى**.

ـ **شرح الشواهد الكبرى**.

ـ **شرح شواهد المغني**.

خط ابن هشام

من كتابه «الجامع الصغير» في الخزانة التيمورية بالقاهرة.

ـ **شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير** (٢٦ هـ/ ٦٤٥م).

ـ **شرح القصيدة اللغزيّة في المسائل النحوية**.

ـ **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، شرح فيه كتابه **«قطر الندى وبلّ الصدى»**، نُشِر مرات عدة. وقد تناوله الدكتور يعقوب بالتفصيل في مقدمة الطبعة التي قام بوضع هوامشها وفهارسها، وقد صدرت عن دار الكتب العلمية في بيروت.

ـ **شرح اللمحة البدريّة** (الكواكب الدرية).

ـ **شوارد الملح وموارد المنح**، وهو رسالة في سعادة النفس.

- **عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب**، مجلَّدان.
- **فَوْح الشذا في مسألة كذا**، وهو تكملة لرسالة في الموضوع نفسه عنوانها: «كتاب الشذا في أحكام كذا» صنَّفها شيخه أبو حيان التوحيديّ.
- **قطر الندى وبلّ الصدى**، وهو رسالة صغيرة في النحو نشرت عدَّة مرات.
- **قواعد الإعراب**.
- **القواعد الصغرى**.
- **القواعد الكبرى**.
- **كفاية التعريف في علم التصريف**.
- **الكواكب الدرية**: أنظر: «شرح اللمحة البدرية».
- **المباحث المرضية المتعلقة بـ «من» الشرطية**.
- **مختصر الانتصاف من الكشاف**، وهو مختصر كتاب «الانتصاف في الكشاف» الذي صنَّفه ابن المنير المالكيّ (أحمد بن محمد ٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤م) ردًّا على آراء المعتزلة في كتاب «الكشاف للزمخشري.
- **المسائل السفرية في النحو**.
- **مسائل في إعراب القرآن**.
- **مسائل في النحو وأجوبتها**.
- **مسألة اعتراض الشرط على الشرط**.
- **مسألة في تعدّد ما بعد «إلاّ» على ثلاثة أقسام**.
- **مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته**.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، وسنتناوله بالتفصيل في فقرة لاحقة.
- **موقد الأذهان وموقظ الوسنان**، وقد تعرّض فيه لكثير من مشكلات النحو.
- **النكتة النحوية** اختصر فيها كتابه «الإعراب عن قواعد الإعراب» تسهيلاً على الطلاّب وتقريباً على أولي الألباب.

وفي كتاب السيوطيّ «الأشباه والنظائر» جملة مسائل أو رسائل صغيرة في النحو لابن هشام جاءت مبثوثة في أماكن متفرقة منه.

ونسبت إليه بعضُ المراجع كتباً ليست له، أحصاها الدكتور حاتم صالح الضامن، فجاءت كما يلي:

١ - **التيجان**: نسبه إليه إسماعيل باشا في هدية العارفين (١/ ٤٦٥)، وهو وهم

منه إذ الكتاب لابن هشام صاحب السيرة.

٢ ـ **الجمل في النحو**: نسبه إليه إسماعيل باشا في هدية العارفين والشوكاني في البدر الطالع، وهو وهم منهما إذ خلطا بين صاحبنا وبين ابن هشام اللخمي (محمد بن أحمد) المتوفى سنة ٥٧٧ هـ الذي ذكر له صاحب كشف الظنون كتاباً اسمه الجمل. (والذي في كتب التراجم: المجمل في شرح أبيات الجمل).

٣ ـ **شرح المفصل لابن يعيش**: ذكره د. هادي النهر في مقدمة اللمحة ص ٩٠، اعتماداً على الأشباه والنظائر، وهو وهم منه.

٤ ـ **شرح مقصورة ابن دريد**: نسبه إليه د. رمضان ششن في نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١/ ١٩٨. وهو وهم منه إذ هو لابن هشام اللخمي.

٥ ـ **الفوائد المحصورة في شرح المقصورة**: نسبه إليه د. رمضان ششن في الكتاب السابق ١/ ١٩٩. وهو وهم منه أيضاً لأنه لابن هشام اللخمي.

٦ ـ **نزهة الطرف في علم الصرف**: نسبه إليه الزركلي في «الأعلام» اعتماداً على مخطوطة «السحب الوابلة»، وتابعه في ذلك صاحب أبو جناح والدكتور رشيد العبيدي في مقدمة الإعراب ٣٤ والدكتور هادي النهر في مقدمة اللمحة ٩١.

ثم قال الدكتور حاتم الضامن عن الكتاب الأخير: والذي أعرفه أن هذا الكتاب من تأليف أحمد بن محمد الميداني صاحب مجمع الأمثال المتوفى سنة ٥١٨ هـ وقد نص على ذلك الأنباري في نزهة الألباب ٣٩٠ وياقوت في معجم الأدباء ٥/ ٤٦ والقفطي في إنباه الرواة ١/ ١٢٤ وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين ١٩٢ والسيوطي في البغية ١/ ٣٥٦.

واللافت للانتباه أنَّ كتب ابن هشام متداخلة فيما بينها، فما نراه في واحد منها قد يتكرّر في الثاني والثالث والرابع حتى إنّ بعض كتبه يكاد أن يكون بكامله ضمن كتاب آخر مع بعض الاختلاف في الزيادة، أو الشرح، أو الاستطراد. وأكثر ما يصدق هذا على كتبه: «شرح شذور الذهب»، و«شرح قطر الندى»، و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، و«مغني اللبيب عن كتب الأعاريب».

٨ ـ منهجه:

إن الباحث المدقّق في كتب ابن هشام يجد أنّ منهجه النحوي قام على الأسس التالية:

أ ـ جَعْل القرآن الكريم المصدر الأول والأساسي في بناء القواعد النحوية وتصحيح الأساليب العربيَّة، جاعلاً، أحياناً، الآيات القرآنية محور إعراب وميدان تدريب ومجال تأويل وتخريج. واللافت في كتبه النحوية عموماً، وفي كتابه «مغني اللبيب» خصوصاً كثرة الاستشهاد بآيات الكتاب الكريم حتى إنّه ضمَّن هذا الكتاب ما يقرب من ألف وتسعمئة وثمانين آية أو جزءاً من آية؛ كما حوى كتابه «شرح شذور الذهب» أكثر من ستمئة وخمس وخمسين آية أو جزءاً منها، وتضمَّن كتابه «شرح قطر الندى وبلّ الصدى» ما يزيد على الثلاثمئة آية أو جزءاً منها.

ويلاحظ الباحث أن اعتماد ابن هشام على القرآن الكريم لم يكن في اتجاه واحد، إذ استند على قسم من الآيات لتثبيت قاعدة متَّفق عليها، واتَّخذ آياتٍ أُخَر أدلّة على قاعدة معيَّنة، وأوضح في قسم ثالث من الآيات ما دار حولها من نقاش وجدل.

ب ـ الاستناد على بعض القراءات لبناء بعض القواعد النحوية، وتخريج قراءات أخرى على وجوه ترتضيها اللغة.

ج ـ الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف، فكان ابن هشام، بهذا الأمر، مخالفاً بعض النحويِّين الذين لم يُجيزوا الاستشهاد بالحديث بحجة أنه قد يروى بمعناه لا بلفظه، وقد استشهد في كتابه «مغني اللبيب» باثنين وستين حديثاً سبعاً وسبعين مرة، وفي كتابه «شرح شذور الذهب» سبعاً وعشرين مرة، وفي «شرح قطر الندى وبلّ الصدى» سبعة عشر حديثاً.

د ـ الإكثار من الاستشهاد بالشواهد الشعرية، ففي كتابه «أوضح المسالك» خمسمئة وثلاثة وثمانون شاهداً شعريّاً، وفي «شرح شذور الذهب» مئتان وتسعة وثلاثون، وفي «شرح قطر الندى» مئة وخمسون. وفي كتابه «مغني اللبيب» تسعمئة وخمسون، وشواهده الشعرية من لغة عصر الاحتجاج، ولكنه في أحيان قليلة يذكر بعض الأبيات الشعريّة لمن لا يُحتجّ بشعره، وذلك على سبيل التمثيل بها، أو ليبيِّن لحن أصحابها.

هـ ـ الاستشهاد بالأمثال والأقوال العربية، ولكن بنسبة تقلّ كثيراً عن استشهاده بالآيات القرآنية والشواهد الشعريّة، فقد استشهد في «شرح شذور الذهب» بستة منها سبع مرّات، وفي «شرح قطر الندى وبلّ الصدى» بثلاثة، وفي «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» باثنين وعشرين، تسعاً وعشرين مرة.

و ـ عدم الالتزام بمدرسة نحويّة معيَّنة، فابن هشام، رغم جنوحه للمذهب

البصري عموماً، كان يأخذ برأي الكوفيِّين أو غيرهم إذا رأى أنَّ أدلَّتهم أقوى من أدلّة البصريِّين.

ز ـ عَرْض آراء العلماء في المسألة النحوية الواحدة، ثم الإدلاء بدلوه فيها من دون تعسُّف أو تعصّب متَّبعاً مبدأ «لا عصمة لباحث».

حـ ـ اتّخاذ المنهج التعليميّ في عَرْض الموضوعات وتبويبها وتفصيلها، فابن هشام يتوجّه بكتبه إلى دارسيّ العربية بشكل عام، ومتعلِّمي النحو بشكل خاص. يقول في نهاية مقدّمته لكتابه «شرح شذور الذهب»: «وكلَّما أنهيتُ مسألة ختمتها بآية تتعلّق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصْدي بذلك تدريب الطالب وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب».

٩ ـ أسلوبه:

اعتمد ابن هشام أسلوباً سهل الألفاظ والعبارات، واضح التراكيب، متسلسل الأفكار مع بعض الاستطرادات أحياناً، كلّ ذلك مع تقسيم واضح لأبواب النحو التزمه في الكتاب الذي بين أيدينا وفي غيره، يبدأ بالحديث عن الكلمة وأقسامها، فالمعرب والمبنيّ، فالمرفوعات، فالمنصوبات، فالمجرورات، فبعض أبواب النحو المختلفة، وهذا التقسيم والتبويب هو السائد اليوم في معظم الكتب النحوية.

واعتماد ابن هشام الأسلوب السهل المبَسَّط دفع بعض الباحثين إلى اتّهامه بأنّه «كان يترخّص غير قليل في الاستخدام اللغويّ والتعبير». فإن كان ذلك تمشّياً مع البدو وغيرهم ممّن خالطهم وأخذ عنهم اللغة، سَهُل أن نستنتج أن أكثر هؤلاء كان من العامة الذين لا يُعنون بتطوير مستوى لغتهم، ولا يحترزون في ألفاظهم التعبيريّة، وأنّ أمثالهم هم الذين فتحوا الباب أمام انحرافات اللغة الفصحى إلى لهجاتها العامِّية العديدة».

وقال باحث آخر: «إنه كان يستعمل ألفاظاً وعبارات وتراكيب ضعيفة ممّا تسمح به اللغة، وكان الأحرى به أن يتجاوزها إلى ما هو أقوى منها، أو أن يأخذ بالرأي الراجح لا المرجوح، ما دام عالماً من علماء اللغة».

وإذا تتبعنا ما أُخذ عليه في الأسلوب نجد أنّه يعود إلى الأمور التالية:

أ ـ استخدامه اللام الجارّة بين العامل ومفعوله، كما في قوله في مقدّمة كتابه «شرح شذور الذهب»: «والرافعين لقواعد الدين». وقوله في تعريف النعت: «التابع المشتقّ أو المؤوَّل به المباين للفظ متبوعه».

ب ـ استخدامه كلمة «اعتبرنا» بمعنى «عددنا».

ج ـ استخدامه التأكيد قبل المؤكَّد، كأن يقول: «نفس المسألة» بدل أن يقول: «المسألة نفسها».

أما استخدامه اللام الزائدة مع المفعول به فهو استخدام صحيح جارٍ على سنن العرب في كلامهم، وعلى القواعد النحويَّة المتَّفق عليها، فقد قال النحاة: إنَّ اللام الجارّة تُزاد مع المفعول به بشرطين: أوَّلهما أن يكون العامل متعدِّياً إلى مفعول به واحد، والثاني أن يكون قد ضَعُف بتأخيره، نحو الآية: ﴿يا أيّها الملأ أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ [يوسف: ٤٣]، أو بفرعيَّته، نحو الآية: ﴿فعَّال لما يريد﴾ [البروج: ١٦]، وقد اجتمع التأخّر والفرعيّة في الآية: ﴿وكنا لحكمهم شاهدين﴾ [الأنبياء: ٧٨]. وقول ابن هشام: «الرافعين لقواعد الدين» و«المباين للفظ متبوعه» صحيح، لأنَّ الشرطين متوافران، فكلّ من «الرافعين» و«المباين» اسم فاعل، وهو عامل فرعيّ، وكل من «قواعد» و«لفظ» مفعول به.

أمّا استخدامه كلمة «الاعتبار» بمعنى العدّ والحسبان فهو استعمال مولَّد، وبالمولَّد الذي يرتضيه العلماء تنمو اللغة، وقد أقرّ هذا الاستعمال مجمع اللغة العربية بمصر وعلماؤنا المحدثون.

وأما استخدام التأكيد قبل المؤكَّد في قوله: «نفس المسألة»، فقد استخدم هذا الأسلوب كثير من اللغويين»، كما أجازه آخرون.

١٠ ـ كتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»:

يقول ابن هشام في سبب تصنيفه هذا الكتاب: «. . . وممّا حثَّني على وضعه أنني لما أنشأتُ في معناه المقدمة الصغرى المسمّاة بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب» حَسُن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعُها في جماعة الطلاب مع أنّ الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادّخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائح بما أسررته، مفيد لما قرّرته وحرّرته، مُقرِّب فوائده للأفهام، واضعٌ فرائده على طرف الثُّمام، لينالها الطلاب بأدنى إلمام».

والكتاب ألّفه ابن هشام بمكة سنة ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٨م، ولكن أضاعه في طريقه إلى مصر، فأعاد تأليفه في رحلته الثانية إلى مكة سنة ٧٥٦ هـ/ ١٣٥٥م.

وفي هذا الكتاب، لم يلجأ ابن هشام، كعادة النحاة، أو كما فعل في كتبه «شرح شذور الذهب»، و«شرح قطر الندى»، و«وأوضح المسالك» إلى تقسيم موضوعات النحو أبواباً: المرفوعات، المنصوبات، المجرورات. . . ولكنه جمع الأدوات النحوية (الحروف ونحوها) في باب خاص بها جمع فيه ما يتصل بها من قواعد وأحكام، وما يُمثّل لها من شواهد، مبوّباً إياها بحسب حروف المعجم، لكنّه لم يراعِ إلاّ الحرف الأول في الترتيب. وبعد باب الأدوات أفرد أبواباً أخرى جاءت مرتبة على النحو التالي:

- في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.
- في ذكر ما يتردَّد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور، وذكر أحكامهما.
- في ذكر أحكام يكثر دَوْرُها، ويقبح بالمعرب جهلها.
- في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.
- في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصوابُ خلافها.
- في كيفيّة الإعراب.
- في ذكر أمور كليّة يتخرَّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيّة».

والكتاب أراده المؤلف أن «تشدّ الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسجْ ناسج على منواله».

وقال ابن خلدون: «وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصّلة، وتكلّم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرّر في أكثر أبوابها، وسمّاه بـ «المغني» في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلّها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها، فوقفنا منه على علم جمّ يشهد بعلوّ قدره في الصناعة ووفور بضاعته منها، وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتّبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالّ على قوّة ملكته واطلاعه».

وقال البدر الدماميني في مدحه [من الطويل]:

ألا إنّما مغني اللبيب مصنّفٌ جليلٌ به النحويُّ يحوي معانيه
وما هو إلاّ جنّةٌ قَدْ تَزَخْرَفت ألم تنظر الأبواب فيه ثمانِيه

ونظراً إلى أهمية الكتاب أقبل اللغويون عليه يشرحونه، أو يختصرونه، أو يضعون الحواشي عليه، أو يشرحون شواهده.

ومِمَّن شرحوه أحمد بن محمد الشمّني، ومحمد بن أبي بكر الدماميني، وأبو باشر شمس الدين محمد بن عماد المالكي، وأحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن الملا، ومصطفى بن حاج حسن الأنطاكي، ونور الدين علي العسيلي المقرىء.

وممن اختصروه محمد بن عبد المجيد السامولي الشافعي، والشيخ شمس الدين محمد بن إبراهيم البيجوري، وأحمد بن عبد الرحمٰن المعروف بالنائب.

وممَّن وضعوا الحواشي عليه محمد بن محمد الأزهري، ومحمد بن أحمد الدسوقي.

وممّن شرح شواهده جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، وعبد القادر البغدادي. كذلك نظمه أبو النجا بن خلف المصري؛ كما وضع الشيخ رضي الدين محمد بن إبراهيم الحنبلي الحلبي كتاباً سمّاه «مغني الحبيب على مغني اللبيب».

وللكتاب طبعات عديدة، وهذه الطبعات تدلّ على أمرين: أوّلهما: أهمية الكتاب وشدّة إقبال القرّاء عليه، وثانيهما المَدَى الكبير لخدمة العلماء لهذا الكتاب، ولكن، رغم هذه التحقيقات المختلفة، رأيتُ أنَّ المجال ما زال متوافراً لي ولغيري في خدمة تراثهم عامة وكتب ابن هشام خاصّة، فجئت أخدم هذا الكتاب عن طريق:

أ ـ هذه المقدّمة المسهبة في حياة ابن هشام ومؤلّفاته ومنهجه النحويّ.

ب ـ ضبْط متن الكتاب سواءً بالحركات أم بعلامات الترقيم المناسبة.

ج ـ تخريج الآيات القرآنية، والشواهد الشعرية والأمثال العربيّة مع اعتناء خاص بالشواهد الشعرية من حيث تعيين بحورها وشعرائها ومصادرها ومعانيها وإعرابها ومواطن الاستشهاد فيها.

د ـ بعض التعليقات والاستدراكات والتصويبات مع الحرص على عدم إثقال المتن بكثرة الحواشي المخصصة للشروح والاستدراكات التي يسهل الوقوع عليها في الكتب النحوية المفصَّلة، وخاصة في الكتب التي سمِّيت بالحواشي.

هـ ـ تقسيم الكتاب إلى فصول وفقرات، وذلك بهدف تبسيط العَرض، وسهولة التناول.

و ـ الفهارس المختلفة التي أثبتّها في نهاية الكتاب.

وبعد، عسى أن يكون عملي مفيداً للغتي العربية التي أحبّ ولأهلها، وأن أكون قد وفِّقت فيه، وإلا فحسبي أنّني حاولت، والله أسأل أن يلهمني السَّداد والرشاد في القول والعمل، إنّه المستعان وعليه أتوكَّل.

ترجمة الشارح

ذكره الجبرتي[1] في وفيات سنة ١٢٣٠هـ، وقال:

ومات في هذه السنة العلامة الأوحد والفهامة الأمجد محقق عصره ووحيد دهره الجامع لأشتات العلوم والمنفرد بتحقيق المنطوق والمفهوم بقية الفصحاء والفضلاء المتقدمين والمتميز عن المتأخرين الشيخ محمد[2] بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي. ولد ببلده دسوق من قرى مصر، وحضر إلى مصر وحفظ القرآن وجوده على الشيخ محمد المنير ولازم حضور دروس الشيخ علي الصعيدي والشيخ الدردير وتلقى الكثير من المعقولات عن الشيخ محمد الجناجي الشهير الشافعي وهو مالكي ولازم الوالد حسناً الجبرتي مدة طويلة وتلقى عنه بواسطة الشيخ محمد بن إسماعيل النفراوي علم الحكمة والهيئة والهندسة وفن التوقيت، وحضر عليه أيضاً في فقه الحنفية وفي المطول وغيره برواق الجبرت بالأزهر وتصدر للإقراء والتدريس وإفادة الطلبة.

وكان فريداً في تسهيل المعاني وتبيين المباني يفك كل مشكل بواضح تقريره ويفتح كل مغلق برائق تحريره ودرسه مجمع أذكياء الطلاب والمهرة من ذوي الأفهام والألباب مع لين جانب وديانة وحسن خلق وتواضع وعدم تصنع وإطراح تكلف جارياً على سجيته لا يرتكب ما يتكلفه غيره من التعاظم وفخامة الألفاظ، ولهذا كثر الآخذون عليه والمترددون إليه اهـ.

وترجم له الزركلي في الأعلام (١٧/٦) وقال:

محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي: من علماء العربية. من أهل دسوق (بمصر) تعلم وأقام وتوفي بالقاهرة. وكان من المدرسين في الأزهر. له كتب، منها «الحدود الفقهية ـ ط» في فقه الإمام مالك، و«حاشية على مغني اللبيب ـ ط» مجلدان، و«حاشية على السعد التفتازاني ـ ط» مجلدان، و«حاشية على الشرح الكبير على مختصر خليل ـ ط» فقه، و«حاشية على شرح السنوسي لمقدمته أم البراهين ـ خ».

---

(١) انظر تاريخ عجائب الآثار للجبرتي (٣٤٩/٣) طبعة دار الكتب العلمية.

(٢) كذا في الجبرتي، وكذا أيضاً في الأعلام للزركلي، وهو نفسه مصطفى محمد عرفة الدسوقي كما في المطبوع.

خطبة المؤلّف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أما بعدَ حمد الله على إفضاله، والصَّلاة والسلام على سيّدنا محمد وعلى آله،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله مانح الصواب والصلاة والسلام على من أوتي الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله وأصحابه الأنجاب وأتباعه وجميع الأحباب.

(أما بعد) فيقول العبد الفقير مصطفى محمد عرفة الدسوقي المالكي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه: لما رأيت نسخة متن المغني التي بخط والدي عليه سحائب الرحمة والرضوان عليها تقاييد مفيدة تعين على مطالعة الكتاب وخفت عليها من الضياع حملني على تجريدها إخواني المحبين لي ولوالدي أطال الله عمرهم ورزقهم حسن الخاتمة، فاستخرت الله سبحانه وتعالى الذي لا يخيب من استخاره وشرعت في ذلك، ورتبتها على منوال المتن فقلت: قال المؤلف رحمه الله.

قوله: (أما بعد الخ) أما دائماً للتوكيد وتارة يجامعه التفصيل وتارة لا، ووجه كونها ملازمة للتوكيد أنه إذا أريد إفادة أصل المعنى كقيام زيد قيل زيد قائم، فإذا أريد توكيد ذلك قيل أما زيد فقائم أي أنه قائم ولا محالة، وذلك لأن المعنى كما قال سيبويه مهما يكن من شيء فزيد قائم فقد أفادت أن ذلك المعنى معلق على وجود شيء ما وهو محقق تابع للمعلق عليه ا هـ تقرير دردير. **قوله: (بعد)** بالنصب لأن المضاف قد ذكر. **قوله: (حمد الله)** الحمد مخفوض بإضافة الظرف إليه وإضافة الحمد للجلالة من إضافة المصدر إلى مفعوله أي حمدي لله. **قوله: (حمد الله على إفضاله)** قد يقال أنه لم يتقدم منه حمد إلا أن يقال إنه قدم ذلك لفظاً، ولا يقال إن مراده بالحمد مطلق الثناء وهو حاصل بالبسملة؛ لأنه يرده قوله والصلاة الخ إذ لم يتقدم منه صلاة ا هـ تقرير دردير. **قوله: (على إفضاله)** أي إنعامه فهو حمد في مقابلة النعمة وهو أفضل من المطلق إذ يثاب عليه ثواب الواجب قيل إنه لا يوجد حمد مطلق إذ من أركانه المحمود عليه ورد بأنه وإن لم يوجد لفظاً ملحوظ في النية ا هـ تقرير دردير، أو المراد به ما ليس في مقابلة نعمة. **قوله: (والصلاة)** بالجر عطف على حمد وهي الدعاء بخير لكن إذا أضيفت لله يراد منها الرحمة والإنعام وإذا أضيفت لغيره بقيت على حالها وعداها بعلى لتضمنها معنى العطف ا هـ تقرير دردير. **قوله: (والسلام)** اسم مصدر وإنما لم يعبر بالمصدر ليناسب اسم المصدر قبله دردير. (ﷺ)

فإنَّ أوْلى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تَجْنَحُ إلى تحصيله الجَوانح، ما يتيسَّر به فهم كتاب الله المُنْزَل، ويتَّضح به معنى حديث نبيّه المُرْسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة

سيدنا محمد) أصله المتولي للسواد أي الجماعة الكثيرة، أي: العقلاء أي: من له عليهم ولاية، ثم أطلق على مطلق المتولي لعاقل وتولية الأنبياء على السواد من حيث إرشادهم للآخرة، وقد تكون التولية من حيث ان المتولي تولى أمور الشريعة كسيادة العلماء، وقد تكون بتولية الإحسان كما في قول بعض: ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ا هـ دردير. وهذا أحسن من قول بعض: إن السيد يطلق على كذا وكذا إذ يفيد أنه مشترك، أو أنه خلاف الأصل.

قوله: (على سيدنا محمد) تنازعه كل من الصلاة والسلام ويصح تعلقها بحال مقدرة واعترض بأن مجيء الحال من المضاف إليه ليس بصحيح؛ لأن المضاف ليس مقتضياً لعمله أو جزء ما أضيف له أو مثل جزئه وأجيب بأن المضاف إليه هنا ليس في معنى المضاف إذ التقدير مهما يكن من شيء تأخر عن البسملة والحمدلة الخ فيؤخذ من هنا أن المسائل أربع، ويمكن أن يجاب أيضاً بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. **قوله: (محمد)** الأولى قراءته بالرفع ليكون عمدة لا بالجر لئلا يكون اسمه فضلة؛ لأنه يكون بدلاً ولا بالنصب؛ لأن الرسم يأباه. **قوله: (وعلى آله)** وفي نسخة وآله والمراد بهم كل تقي أي للشرك فيشمل العصاة. **قوله: (فإن أولى)** إن هنا للتوكيد على توهم وجود شخص منكر أو أنها لتزيين اللفظ لا للتوكيد وقوله، فإن أولى أي أحق وقوله تقترحه أي: تسأله، والقرائح: جمع قريحة وهي أول ما ينزح من البئر وكأنهم سموه بذلك لتبركهم به والمراد بالقريحة هنا الطبيعة السليمة، وقوله وأعلى معناه أولى. **قوله: (ما تجنح)** أي: شيء تجنح أي تميل وهو بفتح النون في الماضي والمضارع. **قوله: (إلى تحصيله الجوانح)** المراد بالجوانح الضلوع من جهة الصدر وأطلقها، وأراد القلب، فالعلاقة المجاورة والجمع بين أولى وأعلى فيه الجناس اللاحق لتباعد المخرج وبين جوانح وقرائح شبه الاشتقاق على ما فسرنا به قوله تقترحه القرائح وتجنح إلى تحصيله الجوانح الخ، ويصح أن يكون فيه جناس الاشتقاق فيراد بقوله تقترحه أي تستنبطه، وقوله القرائح أي الذي ثبت لها القريحة فهي مشتقة حينئذٍ وقوله تجنح أي تميل وقوله الجوانح أي القلوب المائلة.

قوله: (ما يتيسر) أي: يتسهل وما واقعة على علوم وهي شاملة للأدبية وغيرها، وقوله معنى الخ المعنى ما عنى وقصد أي المقصود من حديث الخ، وقوله المنزل الأنسب قراءته بسكون النون ليناسب المرسل. **قوله: (ويتشح)** أي: يتبين. **قوله: (المرسل)** كالرسول في أنه يكره إطلاق كل غير مضاف للمولى كما المقرر لشيخ الإسلام. **قوله: (فإنهما الخ)** علة لكونه أولى وأعلى.

قوله: (الأبدية) أي: المنسوبة للأبد أي: ما لا نهاية لآخرته والظاهر أنه أراد بالسعادة النعيم.

الأبدية، والذّريعة إلى تحصيل المصالحِ الدينيَّة والدنيويَّة، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صَوْب الصواب. وقد كنتُ في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكَّة، زادها الله شرفاً، كتاباً في ذلك، مُنَوِّراً من أرجاء قواعده كلَّ حالك؛ ثم إنني أُصِبْتُ به وبغيره في مُنْصَرَفِي إلى مصر. ولمَّا منَّ الله تعالى عَلَيَّ عام ستّةٍ وخمسين بمُعَاودة حَرَم

قوله: (الإعراب) يطلق الإعراب على علم النحو وهو علم بأصول يعرف به أحوال أواخر الكلمة وهو المراد هنا ويطلق على قابل البناء، ويطلق على تطبيق المركبات على القواعد كما تقول مثلاً اعرب لي جاء زيد أي: طبق القواعد على هذا الجزئي وبين لي أنه مندرج تحتها. **قوله: (الهادي)** أي: الدال، قوله: إلى صوب هو في الأصل المطر والصوب هو الموافقة للواقع أو الاستقامة فيكون إما شبه الصواب بالسحاب على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات الصوب استعارة إما باقٍ على معناه لم يقصد به إلا تقوية الاستعارة أو أنه مستعار لطريق الصواب بجامع حصول النفع المبهج للنفوس، ويصح أن يكون من إضافة المشبه به للمشبه أي: الصواب الذي هو كالصوب ا هـ تقرير شيخنا دردير، ثم إن إسناد الهداية لعلم الإعراب مجاز وفي صوب الصواب شبه جناس الاشتقاق.

قوله: (في عام تسعة وأربعين) الإضافة على معنى اللام والمراد السنة الأخيرة منها والقرينة على ذلك قصده تاريخ الكتاب فضبط الواقعة يعين الأخير وإلا لو أراد أي عام منها كما يفيده جوهر اللفظ لم يحصل ضبط للواقعة، أو قوله في عام تسعة الخ أي في آخر عام من تسعة وأربعين وهذا العام هو عام الوباء الكبير الذي أخفى غالب أهل مصر. **قوله: (في ذلك)** أي في علم الإعراب. **قوله: (منوراً من أرجاء قواعده الخ)** يحتمل أنه أراد بقوله منوراً مزيلاً للإشكال، ولكن يرتكب التجريد ويراد منه مطلق مزيل، والحالك هو المشكل والأرجاء جمع رجا يكتب بالألف؛ لأنه واوي يقال لناحيتي البئر رجوان فينحل المعنى مزيلاً كل ظلمة عن قواعده التي كالأرض صاحبة الأرجاء فشبه القواعد بالأرض استعارة بالكناية وإثبات الأرجاء تخييل ووجه الشبه بين القواعد والأرض الثبوت والرسوخ في كل، ويحتمل أنه من إضافة المشبه به للمشبه أي: القواعد التي هي كالأرجاء في سعة كل وقوله من أرجاء قواعد متعلقة بكل حالك والحالك في الأصل الظلمة والمراد هنا المسائل الصعبة، وقوله: منوراً استعارة لمزيلاً أي مزيلاً لكل ظلمة من أرجاء الخ، وقوله قواعده أي القواعد المذكورة فيه وإلا فالقواعد للفن لا للكتاب ا هـ دردير. **قوله: (قواعده)** جمع قاعدة وهي لغة الثابت واصطلاحاً قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها وطريق التعرف أن تأتي بقضية أي مقدمة سهلة الحصول وتجعلها صغرى وتجعل القضية كبرى ينتج المطلوب، ووجه كونها سهلة الحصول أن تأتي بجزئي من أفراد موضوع تلك القضية وتحمل عليه موضوعها.

قوله: (أصبت به) أي: تلف أو ذهب مني هو وغيره أعم من أن يكون مالاً أو كتباً.

قوله: (في منصرفي) يحتمل أنه مصدر أي في ذهابي وحينئذٍ يكون قوله إلى مصر متعلقاً

الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شَمَّرتُ عن ساعد الاجتهاد ثانياً، واستأنفتُ العمل لا كَسِلاً ولا متوانياً، ووضعتُ هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتَتَبَّعتُ فيه مُقْفَلات مسائل الإعراب فافتتحتها، وَمُعْضِلات يَستشكلُها الطلابُ فأوضحتُها

به، ويحتمل أنه ظرف زمان وحينئذٍ يكون متعلقاً بمحذوف أي ذاهباً إلى مصر. **قوله: (في خير بلاد الله)** أي: مكة وهذا بناءً على أحد القولين في المسألة أو أنها خير البلاد بعد المدينة. **قوله: (شمرت)** جواب لما إن جعلت حرف شرط أو عاملتها إن جعلت اسماً بمعنى حين والتشمير في الأصل رفع الثوب أي رفعت الساتر عن ساعد الاجتهاد فالمفعول محذوف إن لم ينزل الفعل المذكور منزلة اللازم وإلا فمتروك أي فعلت التشمير. **قوله: (الاجتهاد)** شبه اجتهاده بشخص شديد الاهتمام بالعمل النافع وإثبات الساعد له الذي لا يكمل العمل إلا به تخييل والتشمير ترشيح. **قوله: (ثانياً)** صفة مقدر إما ظرف أو مصدر أي زماناً ثانياً أو تشميراً ثانياً فهو إما ظرف أو مفعول مطلق ويحتمل أنه اسم فاعل من ثنى فيكون حالاً من فاعل شمرت وقوله العمل هو أخص من الفعل؛ لأنه ما كان ناشئاً عن روية بخلاف الفعل، وقوله لا كسلاً نفي للكسل الأصلي والتواني هو التكاسل الطارىء. فالمصنف قد نفى عن نفسه كون الكسل صفة لا ثابتة ولا حادثة فانتفى أصلاً، أما الأول: فمن قوله لا كسلاً، وأما الثاني: فمن قوله ولا متوانياً؛ لأنه اسم فاعل من توانى فهو لمن قام به الفعل على معنى الحدوث. **قوله: (واستأنفت العمل)** أي: وجددت العمل أي: التأليف للمغني. **قوله: (لا كسلاً)** بكسر السين عطف على حال مقدرة أي ناشطاً لا كسلاً وهو صفة مشبهة كفعل وهي تفيد الدوام والثبات أي: ليس عندي أصل الكسل فهو نفي للكسل الأصلي ولا نجعله صيغة مبالغة لأنها إنما تفيد نفي الكثرة فأصل الكسل موجود ولما خاف توهم طرو الكسل له دفعه بقوله، ولا متوانياً.

قوله: (وضعت) أي: جعلت وأنشأت وقوله التصنيف هو في الأصل جعل الشيء أصنافاً غير مضموم بعضها لبعض كجعل أحكام الطهارة على حدة، والصلاة على حدة ولا يخلطها في بعضها، والمراد هنا المصنف أي المميز بعضه عن بعض بالتراجم إلا أنه صار الآن حقيقة عرفية التصنيف والتأليف بمعنى وهو ضم الكلام لبعض مطلقاً، وقيل التصنيف: ابتكار العلوم. **قوله: (إحكام)** أي: إتقان. **قوله: (وترصيف)** أي: جمع. **قوله: (مقفلات الخ)** شبه مسائل الإعراب ببيت مغلق والافتتاح وإثبات القفل تخييل ويصح أن تجري الاستعارة في القفل فشبه الإشكال بالقفل واستعار القفل للإشكال واشتق من القفل مقفلات بمعنى مشكلات وقوله فافتتحتها ترشيح مستعار للإزالة فشبه إزالة الإشكال بالفتح واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من الفتح فتح بمعنى أزال الإشكال. **قوله: (فافتتحتها)** أتى بصيغة افتعل إشارة للمعاناة أي: أنه لم يفتحها بسهولة بل بمعاناة وسعي. **قوله: (ومعضلات)** أي: مشكلات. **قوله: (يستشكلها)** أي: يستصعبها الطلاب المراد بهم ما يشمل العلماء.

ونقّحتها، وأغلاطاً وَقَعَتْ لجماعة من المُغرِبين وغيرهم فنبَّهت عليها وأصلحتها.

فدونك كتاباً تُشَدُّ الرِّحَالُ فيما دونه، وتقف عندهُ فحولُ الرجال ولا يَعْدونه، إذ كان الوضعُ في هذا الغرض لم تسمحْ قريحة بمثالِهِ، ولم يَنْسُجْ ناسجٌ على مِنْوالِه.

ومما حَثَّنِي على وضعه أنني لما أنشأتُ في معناه المقدّمة الصغرى المسماة بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب» حَسُنَ وَقْعُها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة

قوله: **(ونقحتها)** أي: خلصتها مما يكره من الإشكال والالتباس. **قوله**: **(وأغلاطاً)** جمع غلط وهو خلاف الصواب. **قوله**: **(وأصلحتها)** أي: بحيث يبين ما قال ويقول الصواب كذا وليس المراد أنه يجيب عنه؛ لأن الغلط خلاف الصواب ومتى كان يمكن الجواب عنه لا يكون كذلك تأمل. **قوله**: **(فدونك الخ)** الفاء فاء الفصيحة وهي المشعرة بشرط مقدر أي إذا كان الأمر كذلك فدونك؛ وقيل: هي المفيدة لمسبب قبلها، ودونك اسم فعل وكتاباً معموله وإنما لم يضمر مع أن المقام له لقصد التعظيم وتقوية داعي الأمور، وكان القياس على هذا أن يحكيه باللام العهدية لكنه نكره تفخيماً لشأنه، ويحتمل أن مفعوله محذوف أي: فدونكه وكتاباً حال موطئة، والرحال جمع رحل يطلق على ما يستصحبه الإنسان في سفره من الأثاث وعلى رحل البعير وهو أصغر من القتب وهو كناية عن التعظيم وفي قوله فيما دونه سببية أي تشد الرحال بسبب ما دونه: فكيف به هو، وفحول الرجال جمع فحل وهو الكريم من ذكور الإبل، والمراد هنا أعاظم الرجال همة وأعلاهم شأناً. **قوله**: **(ولا يعدونه)** أي: لا يجاوزونه لكتاب أحسن منه إذ ليس أحسن منه. **قوله**: **(إذ كان)** علة لقوله تشد الخ. **قوله**: **(في هذا الغرض)** أي: الأمور السابقة التي تتبعها. **قوله**: **(ينسج)** بكسر السين وضمها مضارع نسج أي يضم السدى على اللحمة، وقوله على منواله المنوال هو الخشبة التي يقال لها المطوى والضمير راجع للوضع بمعنى الموضوع الذي هو المغني فشبه تأليفه بقزازة ثوب، وقوله على منواله ترشيح مستعار لطريقته. **قوله**: **(ومما حثني الخ)** الواو للاستئناف ولا يصح جعلها للعطف إذ لو عطفت على فدونك لا يناسب لما يلزم عليه من عطف الجملة الخبرية على الإنشائية، وإن عطفت على إذ كان لا يصح لأن المعطوف على العلة علة وهذه الجملة ليست علة، والحث هو الحض على الشيء مع الحمل على فعله بتأكيد وقوله على وضعه أي تأليفه أي الكتاب المفهوم من قوله ووضعت هذا التصنيف.

قوله: **(في معناه)** وهو علم الإعراب وفي نسخة في هذا الغرض. **قوله**: **(بالإعراب)** المراد اللغوي وهو الإبانة والإظهار والمراد بالثاني الاصطلاحي وهو علم النحو لكن الإضافة في قواعد الإعراب للبيان إذ علم النحو هو القواعد، ويصح أن يراد به أجزاء المركبات على ما تقتضيه الصناعة النحوية. **قوله**: **(الألباب)** جمع لب بمعنى العقل. **قوله**: **(وسار)** أي: عم.

الطلاَّب، مع أن الذي أودعتُه فيها بالنسبة إلى ما ادَّخرته عنها كشَذْرة من عِقْدِ نَحْر، بل كقَطْرةٍ من قطرات بَحْر، وها أنا بائحٌ بما أسرَرْته، مفيدٌ لما قرَّرته وحَرَّرْته، مُقَرِّبٌ فوائده للأفهام، وواضع فَرَائده على طَرَفِ الثُّمَام، لينالها الطّلابُ بأدنى إلمام، سائلٌ مَنْ حَسُن خِيمُه، وسلِمَ من داءِ الحسد أَدِيمُه، إذا عَثَرَ على شيء طَغَى به القلم، أو زلَّت به القَدَم، أن يغتفرَ ذلك في جَنْبِ ما قَرَّبْتُ إليه من البعيد، ورددت عليه من الشَّريد،

قوله: (**مع أن**) متعلق بحسن أو بسار على سبيل التنازع. **قوله**: (**أودعته**) أي: وضعته. **قوله**: (**ادخرته**) أصله إذتخر من الذخر على وزن افتعل قلبت تاء الافتعال دالاً كما هي القاعدة، وأبدلت الذال دالاً وأدغم أحد المثلين في الآخر، ويصح أن تبدل الدال ذالاً وتدغم ويصح أن يبين كلا الحرفين. **قوله**: (**عنها**) أي: لم أودعه فيها. **قوله**: (**كشذرة الخ**) تطلق على القطعة الصغيرة الملتقطة من معدن الذهب قبل إذابتها وتطلق على اللؤلؤة الصغيرة وهو المراد هنا بدليل قوله عقد والعقد هو القلادة والنحر هو محل العقد من الصدر. **قوله**: (**كقطرة**) أي: نقطة من قطرت الخ اعترض هذا بأن المناسب للترقي بل كقطرة من بحر؛ لأنه ترقٍ في القلة وهذا يفيد أقل ما قال. **قوله**: (**وها أنا الخ**) أدخل ها التنبيه على الضمير المنفصل وخبره ليس اسم إشارة مع أنه يمنع ذلك كما يأتي يبينه في حرف الهاء، وقد وقع له في ثلاثة مواضع إلا أن يجاب بأنه مشى فيها على ما جوزه بعضهم. **قوله**: (**بما أسررته**) أي: بما ادخرته ولم أودعه في شيء من التأليف. **قوله**: (**قررته**) أي: ثبت في قراره أو المراد قررته في ذهني أو أن فيه مجاز الأول، وليس المراد أنه قرره سابقاً؛ لأنه بعيد ومثله يقال في وحررته أي هذبته وخلصته. **قوله**: (**فوائده**) أي: معانيه وقوله للأفهام جمع فهم وهو الإدراك والمراد هنا آلته وهو الذهن. **قوله**: (**فرائده**) جمع فريدة وهي اللآلىء الثمينة والمراد هنا المسائل النفيسة. **قوله**: (**الثمام**) نبتٍ لطيف له خوص أو شيء يشبه الخوص فشبه الألفاظ السهلة بطرف الثمام بجامع الأخذ بسهولة من كل على طريق الاستعارة التصريحية، ويصح أن يكون في الكلام استعارة تمثيلية فشبه حالة وضع المعاني في ألفاظ سهلة بحالة زائدة على أطراف ثمام. **قوله**: (**بأدنى إلمام**) أي توجه. **قوله**: (**سائل من الخ**) سائل يتعدى إلى مفعولين بنفسه فمن مفعوله الأول والثاني وله أن يغتفر، وتارة يتعدى إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بعن نحو يسألونك عن الأهلة. **قوله**: (**خيمه**) أي: طبيعته وسريرته. **قوله**: (**من داء الحسد**) وأما من إضافة المشبه به للمشبه فقد شبهه بالداء الذي يفسد به الجسد أو أن الإضافة بيانية. **قوله**: (**أديمه**) أي: جلده والمراد قلبه؛ لأن الحسد إذا كان في القلب يظهر بالبدن. **قوله**: (**إذا عثر**) من باب نصر وله مصدران عثراً وعثوراً وهذا الظرف متعلق بسائل، فإن الدماميني وفيه أن السؤال الآن والعثور استقبالي، فالأولى تعلقه بيغتفر. **قوله**: (**طغى به القلم**) أي: وقع خطأ بسبب القلم. **قوله**: (**أو زلت به القدم**) زلة القدم خروجها غلبة عن الموضع الذي حقها أن تثبت فيه وهما كناية عن صدور ما لا ينبغي ووقوع الخطأ. **قوله**: (**أن يغتفر**) من الغفر وهو

وأرحته من التعب، وصيَّرْت القاصيَ يناديه من كَثَب، وأن يُحْضِر قلبَه أن الجواد قد يكْبو، وأن الصَّارم قد يَنْبو، وأن النار قد تَخْبو، وأن الإنسان محلُّ النسيان، وأن الحسنات يُذْهبن السيِّئات [من الطويل]:

١ ـ وَمَنْ ذا الذِي تُرْضَى سَجَاياه كُلُّها   كَفَى الْمَرْءَ نُبْلاً أنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهْ

ويَنْحَصر في ثمانية أبواب:

الباب الأول: في تفسير المُفردات وذكر أحكامها.

الباب الثاني: في تفسير الجُمَل وذكر أقسامِها وأحكامها.

الباب الثالث: في ذكر ما يتردَّدُ بين المفردات والجمل، وهو الظَّرف والجارُّ والمجرور، وذكر أحكامهما.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثُر دَوْرُها، ويَقْبُح بالمُعربِ جَهْلُها.

الباب الخامس: في ذكر الأوْجُه التي يدخُل على المعرِب الْخَلَلُ من جهتها.

الباب السادس: في التَّحذير من أمورِ اشتهرت بين المعربين والصَّوابُ خلافُها.

الستر، ولم يعبر بيغفر إشارة لقوته وشدته أي: يستر ستراً قوياً. **قوله: (في جنب الخ)** أي: يجعل المساوىء مدفونة في جانب المحاسن بحيث يكون هذا الجانب مغطياً لتلك وساتراً عليها. **قوله: (من البعيد)** أي: ما قربت له من البعيد أي المعاني البعيدة للأفهام. **قوله: (الشريد)** أي المشتت في الكتاب. **قوله: (وأرحته)** الواو للعطف لكن على المعنى من عطف علة على علة مأخوذة مما سبق أي: لأني فعلت به ما سبق وأرحته ولا يصح عطفه على قربته لما يلزم عليه من حذف العائد المجرور بما لم يجر به الموصول إن جعلت ما موصولة، أو يكون في الكلام حذف ما إن جعلت مصدرية. **قوله: (يناديه من كثب)** أي: بقربه وهذا كناية عن قرب المعاني للأفهام. **قوله: (وأن يحضر)** عطف على أن يغتفر، وقوله إن الجواد مفعول يحضر والجواد الفرس الجيد، وقوله يكبو أي: يسقط والصارم السيف، وقوله: ينبو أي: يتقاعد عن القطع، وقوله تخبو أي تطفأ، وقوله محل النسيان، أي: لأنه مأخوذ منه أي إذا استحضر هذه الأمور كلها يغتفر ما وجده، وهذه الجمل معطوفة على قوله، وأن يحضر وفيها تلميح للمثل الذي تقوله العرب وفي الخيرة اقتباس.

قوله: (من ذا الذي الخ) المرء يصح أن يكون بالنصب مفعول كفى، وأن تعد معايبه

---

١ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن محمد المهلبيّ المتوفى سنة ٢٥٩ هـ، وهو من المولَّدين الذين لا يُستشهد بأشعارهم.

الباب السابع: في كيفية الإعراب.

الباب الثامن: في ذكر أمورٍ كليّة يتخرَّج عليها ما لا ينحصرُ من الصُّور الجزئية.

واعلم أنني تأمَّلْتُ كتبَ الإعراب فإذا السببُ الذي اقتضى طولَها ثلاثةُ أمورٍ:

أحدها: كثرةُ التَّكرار، فإنها لم تُوضَعْ لإفادة القوانين الكليَّة، بل للكلامِ على الصور الجزئيَّة.

فتراهم يتكلَّمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيثُ جاءت نظائرُه أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنَّهم حيثُ مرّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدىً لِلْمُتَّقين الذين يُؤْمِنُونَ بَالْغَيب﴾ [البقرة: ٢، ٣] ذكروا أنَّ فيه ثلاثةَ أوجه، وحيث جاءهم مثلُ الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إنَّكَ أنتَ السَّميعُ العَلِيم﴾ [آل عمران: ٣٥] ذكروا فيه ثلاثةَ أوجه أيضاً، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كُنْتَ أنتَ الرقيب عليهم﴾ [المائدة: ١١٧] ذكروا فيه وجهَيْن، ويكرِّرون ذكر الخلاف فيه إذا

في محل رفع فاعل، وأن يكون بالرفع فاعل، وأن تعد معايبه بدل اشتمال، **قوله**: **(واعلم الخ)** الواو للاستئناف أو عاطفة على قوله فدونك لكن يبعد من جهة كثرة الطول والقصد من هذه المقدمة بيان أن مراده خدمة كتاب الله بكتاب مشتمل على قواعد كلية لا كالكتب المشتملة على التكرار والتطويل. **قوله**: **(أني تأملت كتب الإعراب)** أي: تأملت سبب طول كتب الإعراب بدليل قوله، فإذا السبب الخ. **قوله**: **(فإنها)** أي: كتب الإعراب وهذه كالعلة لما قبله أي، وإنما كرروا لأنها الخ. **قوله**: **(القوانين)** أي: القواعد وقوله بل للكلام الخ أي فحينئذٍ لا بد من التكرار فكلما جاءت كلمة أعربوها ولو تقدمت نظيرتها فوراً. **قوله**: **(على الصور)** أي: على إعرابها. **قوله**: **(التركيب المعين)** أي: مثل: ﴿هدى للمتقين الذين﴾ الخ، فيعربون الذين إما بالرفع على أنه مبتدأ خبره ما بعده أو خبر لمحذوف وبالنصب على أنه في الأصل نعت وقطع للنصب وبالجر على أنه نعت تابع. **قوله**: **(حيث مر بهم)** أي: وقت مر بهم الموصول في قوله تعالى هدى الخ، ومثل الموصول في هذه الآية ما في النمل، أو لقمان، **قوله**: ذكروا الخ أي: فحينئذٍ يحصل التكرار. **قوله**: **(في قوله تعالى)** أي: حيث مر بهم الموصول في قوله ومثله.

قوله: **(ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضاً)** هي كون أنت تأكيداً للضمير المنصوب وكونه فصلاً وكونه مبتدأ مخبراً عنه بما بعده، وقوله أيضاً كلمة لا تستعمل إلا مع الشيئين بينهما تناسب ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر وهي مصدر آض بمعنى رجع فهي منصوبة على المصدرية أو على الحالية، فالمعنى على الأول وأرجع إلى الإخبار عنهم بثلاثة أوجه رجوعاً، وإن كانت غير الثلاثة الأول، وعلى الثاني، فالمعنى وأخبر بما تقدم حال كوني راجعاً إلى الإخبار بذكر ثلاثة أوجه عنهم. **قوله**: **(وجهين)** وهما كونه تأكيداً وكونه فصلاً

أعرب فَصْلاً، أَلَهُ محلّ باعتبار ما قَبْلَه أم باعتبار ما بعدَهُ أم لا محلَّ له؟ والخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو: ﴿إذا السماء انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] أو «إنْ» في نحو: ﴿وإن امْرَأَةٌ خافَتْ﴾ [النساء: ١٢٧] أو الظرف في نحو: ﴿أفي الله شكٌ﴾ [إبراهيم: ١٠] أو «لو» في نحو: ﴿ولو أنَّهم صبروا﴾ [الحجرات: ٥] وفي كون «أنَّ» و«أنْ» وصلتهما بعد حذفِ الجارّ في نحو: ﴿شهدَ اللَّهُ أنَّه لاَ إِلٰهَ إلاَّ هو﴾ [آل عمران: ١٨]، ونحو: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهم أنْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾ [النساء: ٨٩] في موضع خفضٍ بالجارّ المحذوف على حَدِّ قوله [من الطويل]:

٢ ـ [إذا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ] أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

وسقط كونه مبتدأ لنصب ما بعده. **قوله: (إذا أعرب فصلاً)** أي: إذا جعل معرباً بحسب المحل. **قوله: (أله محل)** أي: في جواب أله محل ويكررون ذكر الخلاف كلام مستأنف، وقوله والخلاف معطوف على الخلاف قبله. **قوله: (أم لا محل له)** أم منقطعة لمجرد الإضراب أي: بل لا محل له أصلاً وليست متصلة عاطفة على ما سبق وحينئذٍ، فلا يقال إن قوله أم لا محل له لا يتأتى مع إعرابه فصلاً. **قوله: (في كون المرفوع فاعلاً)** أي: بفعل محذوف دل عليه المذكور عند سيبويه وأكثر البصريين، وقوله: أو مبتدأ أي والخبر ما بعده وهو قول الكوفيين. **قوله: (وإن)** أي: أو بعد إن الشرطية أي فكونه فاعلاً مذهب البصريين أو أكثرهم، وأما كونه مبتدأ على الخصوص بحيث لا يجوز جعله فاعلاً، فلم أعلم قائلاً به، نعم الكوفيون يجوزون فيه ثلاثة أوجه: أن يكون فاعلاً بمحذوف يفسره المذكور كما يقول البصريون، وأن يكون فاعلاً بالفعل المتأخر؛ لأنهم لا يتحاشون تقديم الفاعل على رافعه، وأن يكون مبتدأ. **قوله: (في نحو الخ)** أي: ويكررون ذكر الخلاف في نحو: أفي الله شك، فوجوب كونه فاعلاً نقله ابن هشام الأندلسي عن الأكثرين، وأما كونه مبتدأ فلا أعلم أحداً قال بوجوبه، ثم قال بعضهم: الأرجح كونه مبتدأ ويجوز أن يكون فاعلاً وعكس ابن مالك، **قوله: (أو لو)** أي: أو بعد لو أي لكونه فاعلاً بفعل محذوف أي: ثبت مذهب كوفي وكونه مبتدأ مذهب سيبويه وجماعة. **قوله: (أشارت كليب)** أي: إلى كليب وشطر البيت الأول:

إذا قيل أي الناس شر قبيلةٍ

---

٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ١/ ٤٢٠؛ وتخليص الشواهد ص ٥٠٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ١١٣، ١١٥؛ والدرر ٤/ ١٩١؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٥٤٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤١؛ والدرر ٥/ ١٨٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٦، ٨١).

شرح المفردات: كليب: اسم قبيلة جرير.

المعنى: يقول: إذا سئل عن أحطّ القبائل قيمة، رُفعت مع الأكفّ الأصابع مشيرة إلى قوم جرير.

أو نَصْبٍ بالفعل المَذْكور على حدِّ قوله [من الكامل]:

٣ ـ [لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ] فيهِ كَما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثعلبُ

وكذلك يُكرِّرون الخلافَ في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المتَّصل المرفوع من غير وجودِ الفاصل، وغير ذلك مما إذا استقصي أَمَلَّ القلم، وأعْقب الشَّأم؛ فجمعتُ هذه المسائل ونحوَها مُقرَّرة محرَّرة في الباب الرابع من هذا الكتاب، فعليك بمُراجعته، فإنّك تجد به كَنْزاً واسعاً تنفق منه، وَمَنْهلاً سائغاً تَرِدُهُ وتَصْدُر عنه.

والأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلّق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق اسْمٍ، أهو من

قوله: (الأصابع) فاعل أشارت وقوله: بالأكف حال منه أي أشارت الأصابع حالة كونها مع الأكف، أي فالإشارة لمجموع الأصابع والأكف وفيه مزيد ذم لهذه القبيلة. **قوله: (كما عسل الخ)** قبله:

لدن بهز الكف يعسل متنُهُ

فيه كما عسل الخ، وقوله فيه يعسل أي يضطرب وقوله لدن أي رمح لدن لين وقوله على حد قوله أي في مطلق الجر بالمحذوف لا في خصوصية الجر به من حيث كونه شاذاً وإلا فالبيت شاذ؛ لأن حذف الجار فيه وفي الآخر كذلك ليس مع وجود أن أو أن بخلاف ما في الآيتين فليس بشاذ. **قوله: (وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف الخ)** الجواز مطلقاً مذهب الكوفيين ويونس والأخفش والمنع في السعة والجواز في الضرورة مذهب أكثر البصريين. **قوله: (أمل القلم)** أي: أحدث فيه السآمة. **قوله: (تجد به)** وفي نسخة فيه الخ شبه الباب الرابع فيما حواه من كثرة المعاني مع سهولتها بأرض متسعة فيها كنز ومنهل على طريق المسكنية وإثبات الكنز تخييل أو شبه مسائل هذا الباب بكنز على طريق الاستعارة المصرحة وتنفق منه ترشيح ثم شبه المسائل أيضاً بمنهل واستعار المنهل لها على طريق المصرحة وترد وتصدر ترشيح اهـ تقرير دردير.

قوله: (إيراد ما لا يتعلق بالإعراب) أي: إيراد الشيء لا يتعلق أي: فذكرها فضول

---

٣ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في (تخليص الشواهد ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، ٨٦؛ والدرر ٣/ ٨٧٦؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥؛ والكتاب ١/ ٣٦، ٢١٤؛ ولسان العرب ٧/ ٤٢٨ (وسط)، ١١/ ٤٤٦ (عسل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ٨٤٢؛ والخصائص ٣/ ٣١٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٩٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٠).

شرح المفردات: اللدن: اللين. يعسل: يتحرّك. المتن: الظهر.

المعنى: يقول واصفاً رمحه بأنّه يهتزّ بيده للينه كما يهتزّ ظهر الثعلب السائر على الطريق.

السِّمة كما يقول الكوفيُّون، أو من السُّمُوِّ كما يقول البصريّون؟ والاحتجاج لكلٍّ من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين، وكالكلام على أَلِفِهِ، لِمَ حُذفت من البسملة خطًّا؟ وعلى باء الجرّ ولامه، لِمَ كُسرتا لفظاً؟ وكالكلام على ألف «ذا» الإشاريّة، أزائدة هي كما يقول الكوفيُّون أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون؟ والعجب من مكي بن أبي طالب إذ أَوْرَدَ مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب، مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء، وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللُّغات، وما رُوي من القراآت، وإن لم يَنْبَنِ على ذلك شيءٌ من الإعراب.

وخروج عن الموضوع، وإن كان فيه فائدة. **قوله: (كالكلام)** ، أي: كإيراد الكلام، وقوله: اسم أي هذا اللفظ، وقوله أهو حال من اسم أي حال كونه مقولاً في السؤال عنه أهو الخ. **قوله: (من السمة)** أي: العلامة وأصلها وسم حذفت الفاء وهي الواو وعوض عنها التاء. **قوله: (من السمو)** أي: العلو أي: فأصله سمو فهو من قبيل المحذوف لامه اعتباطاً وقوله: البصريون نسبة للبصرة مثلثة الباء والنسبة إليها بكسر الباء وفتحها ولا يجوز ضمها؛ لأن النسب سماعي.

قوله: (والاحتجاج الخ) حاصل ما احتج به الكوفيون ترجح باعتبار المعنى، فإن كون الاسم علامة على المسمى يعرف بها أظهر من كونه رفعة للمسمى، وإن كان يمكن أن يؤول رفعة المسمى، بأن المراد رفعه وإظهاره عن غيره فرجع إلى الأول وترجح قول البصريين باعتبار اللفظ ما سمع في الجمع أسماء وأسامٍ وأصل أسماو أسماً، وأصل أسامٍ أسامي وأسامي أصلها أسامو وفي التصغير سمي لا وسَيم وأصل سمى سميو وجاء فيَّ الاسم لغة سمي كهدي، فهل ذلك يشهد لكونه من السمو وادعاء القلب في الجميع بعيد. **قوله: (وكالكلام)** أي: وكإيراد الكلام على ألف اسم حال كونها مقولاً في السؤال عنه ما لم حذفت وجوابه إنما حذفت للتخفيف ولو في اللفظ وقد دل عليها في الخط بتطويل الباء في بسم. **قوله: (خطا)** أي: لم حذف خطها أي صورتها التي تكتب بها فهو تمييز محول عن النسبة الواقعة في جملة حذفت. **قوله: (لم كسرتا)** أي: مقولاً في السؤال عنهما لم كسرتا وجوابه قصد موافقة حركتهما أثرهما عنا شيء عنهما وقوله لم كسرتا لفظاً، أي: لم كسر لفظهما فهو تمييز. **قوله: (من مكي بن أبي طالب)** هو قيرواني توجه لقرطبة، وأخذ العلم بها وأتى مصر مراراً، وكان من الأفاضل في النحو والقراءات. **قوله: (مع أن هذا ليس من الإعراب)** أي: فضلاً عن كونه مشكلاً، وقوله من الإعراب حال من شيء، أي ليس ما ذكر في شيء حال كونه من الإعراب، وفي زائدة أي: ليس شيئاً. **قوله: (إذا ذكر الكلمة)** أي: القرآنية. **قوله: (ذكر تكسيرها)** ، أي: جمع تكسير.

قوله: (وإن لم ينبني على ذلك شيء من الإعراب) أي: وذلك كله تطويل لا يحصل

والثالث: إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطِف والمعطوف، وأكْثَرُ الناس استقصاءً لذلك الحُوفيّ.

وقد تجنَّبْتُ هذين الأمرين وأتيتُ مكانهما بما يتبصَّر به الناظر، ويتمرَّن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشَّواهد الشعرية، وبعض ما اتَّفق في المجالس النحوية.

ولما تمَّ هذا التصنيف على الوجه الذي قصدتُه، وتيسَّر فيه من لطائف المعارف ما أردتُه واعتمدتُه، سمَّيْتُه بـ «مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب» وخطابي به لمن ابتدأ في تعلُّم الإعراب، ولمن استمسكَ منه بأوْثقِ الأسباب.

ومن الله تعالى أستمدُّ الصواب، والتوفيق إلى ما يُحْظِيني لديه بجزيل الثواب، وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخطل، والفَهْم من الزَّيغ والزَّلل؛ إنه أكرم مَسْؤول، وأعظم مأمول.

* * *

به فائدة في الغرض. **قوله: (والثالث)** أي: من الأمور المتقدمة، قال الدماميني: وانظر لم أتى بالموصوف في الأول وحذف العاطف، وهنا أتى به، وحذف الموصوف. **قوله: (إعراب الواضحات)**، مراده بالإعراب إجراء المركبات على القواعد سواء كانت المفردات معربة كالفاعل أو مبنية كالعاطف اهـ تقرير دردير. **قوله: (الحوفي)** بفتح الحاء نسبة للحوف ناحية من أعمال مصر في قطر بلبيس وبلدة تسمى شبرى النخلة. **قوله: (ويتمرن)** أي: يتعود. **قوله: (في المجالس)** أي: وهي المسماة بالمذاكرة. **قوله: (ما أردته)** أي: قصدته. **قوله: (واعتمدته)** أي: قويته. **قوله: (في تعلم الإعراب)** أي: النحو وقوله: استمسك منه أي من الإعراب ويقوله بأوثق الأسباب أي القواعد؛ لأنها أسباب في الوصول إلى غيرها. **قوله: (أستمد الصواب)** أي: أطلب المد أي الإمداد والصواب خلاف الخطأ وقوله يحظيني أي يخطيني ذا خطوة ومنزلة عنده. **قوله: (بجزيل الثواب)** أي: بالثواب الجزيل العظيم وهو متعلق بيحظيني.

الباب الأول

في تفسير المفردات، وذكر أحكامها

وأعني بالمفردات الحروفَ وما تَضَمَّن معناها من الأسماء والظُّروف، فإنها المحتاجة إلى ذلك، وقد رتَّبتها على حروف المعجم ليسهل تناولها، ورُبَّما ذكرت أسماءَ غير تلك وأفعالاً، لِمَسيس الحاجة إلى شرحها.

الباب الأول في تفسير المفردات

أي بيان المعاني التي وضعت هي لها سواء كان وضعاً لغوياً أو عرفياً فيشمل المجاز. **قوله**: **(وذكر أحكامها)** أي: كإثباتها وحذفها وزيادتها. **قوله**: **(وأعني الخ)** لما كان لفظ المفردات عاماً ومراد المصنف الخصوص أتى المصنف بما يبين مراده بقوله وأعني بالمفردات الحروف الخ أي: فمراده بالمفردات شيء مخصوص لا كلها إذ لا يتكلم عليه إلا في كتب اللغة كشجر للجسم النامي وإنسان للجسم النامي الحساس ومراده بالحروف ما كان معناها في غيرها، وقوله من الأسماء أي غير الظروف كمن وما الاستفهاميتين والظروف أي الأسماء الظروف كإذ وإذا فالعطف مغاير وأنه خاص والنكتة الاعتناء بها لكثرة دورانها. **قوله**: **(وما)** أي: شيئاً تضمن ضميره عائد على ما وقوله معناها أي: معنى الحروف. **قوله**: **(من الأسماء والظروف)** حال من ضمير تضمن العائد على ما ومن بيانية لها. **قوله**: **(فإنها المحتاجة)** الفاء سببية وهي في المعنى بمنزلة لام العلة علة لأعني وقوله إلى ذلك، أي ما ذكر من التفسير وذكر الأحكام. **قوله**: **(على حروف المعجم)** أي: حروف الخط المعجم وهو من إضافة المدلول للدال؛ لأن الإعجام وهو النقيط متعلق بالخط، وإطلاق المعجم عليها من باب التغليب؛ لأن المنقوط من الحروف خمسة عشر حرفاً، وهي أكثرها، وإنما كان النقط من صفات الخط؛ لأن الحروف أصوات مشتملة على مقاطع ومراده بها حروف ا ب ت ث الخ. **قوله**: **(ليسهل تناولها)** أي: أخذها ومن المعلوم أن الأخذ إنما هو في الأمور المحسوسة ففي الكلام تجوز وإثبات التناول تخيل. **قوله**: **(غير تلك)** أي: غير المتضمنة معاني الحروف، وقوله وأفعالاً إنما لم يقل غير تلك؛ لأن الأفعال لم تتضمن معاني الحروف ومراده بهذه الأسماء كلا وكلتا وبالأفعال حاشا، وعدا وخلا، واعلم أن قوله وربما الخ ينافي ما قبله؛ لأن قوله لأنها المحتاجة حصر فيفيد أن غيرها ليس بمحتاج وقوله لمسيس الحاجة يفيد أن غير السابقة محتاج والجواب أن المراد بالحاجة في الأولى ما بلغ غاية النهاية وهنا ما كان أدون بدليل قوله مسيس، فإنه يفيد الأدونية. **قوله**: **(إلى شرحها)** أي: تلك الأسماء التي لم تتقدم إرادتها والأفعال.

حرف الألف

الألف المفردة ـ تأتي على وجهَيْن.

أحدهما: أن تكون **حرفاً يُنادى به القريبُ**، كقوله [من الطويل]:

٤ ـ أَفَـاطِـمُ مَـهْـلاً بَـعْـضَ هـذَا الـتَّـدَلُّـلِ وإنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرمِي فَأَجْمِلي

حرف الألف

أي هذا باب تفسير المعنى الذي تأتي له الكلمات المبدوءة بالألف وإضافة حرف للألف بيانية والمراد بالألف الهمزة، وإنما سميت ألفاً لأنها تصور ألفاً وأما الألف التي هي صوت هوائي الذي هو من حروف العلة فسيأتي بعد الواو. **قوله**: **(الألف)** ليس المراد خصوص الهمزة بل المراد كل ما ابتدىء بها أعم من أن تكون مفردة أو لا. **قوله**: **(على وجهين)** أي: طريقين وضربين. **قوله**: **(أن تكون حرفاً الخ)** الضمير في تكون عائد للألف والإخبار بأنه حرف باعتبار مسماه فهو مثل الباء حرف جر أي مسمى الباء في تركيب مثل قولك بزيد حرف جر، وهنا يقال مسمى الألف حرف ينادى به أو يقال إن الكلام على حذف مضاف والتقدير الألف اسم حرف ينادى الخ فهو يرجع للأول. **قوله**: **(ينادى به القريب)** أي: لا البعيد والسر في ذلك أن نداء البعيد يحتاج لرفع الصوت وإلى مده وهو يحصل بأن يكون في آخره ألف والمعنيان منتفيان عن الهمزة فجعلت لنداء القريب ا هـ دماميني. **قوله**: **(ينادى به القريب)** أي: لأن القريب لا يحتاج لمد صوت، والهمزة لا تمد بصوت بخلاف البعيد، فإنه يحتاج لمد صوت وختم الحرف بألف وكلاهما منتفيان عن الهمزة. **قوله**: **(ينادى به القريب)** مبني للمفعول ويصح بناؤه للفاعل والمراد منه من يتأتى منه النداء. **قوله**: **(كقوله)** أي: امرىء القيس وصح عود الضمير عليه من غير تقدم لاشتهار الكلام له؛ لأن الضمير يعود على من كان يعلم أن هذا له أو لعدم العلم به ويكون الضمير عائداً على القائل المفهوم من القول. **قوله**: **(أفاطم)** أي: يا فاطمة وهي عنيزة محبوبته وهو مرخم بفتح الميم على اللغة الفصحى وهي لغة من ينتظر الحرف المحذوف،

---

٤ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٢؛ والجنى الداني ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٢٢؛ والدرر ٣/ ١٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٥٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٢).

شرح المفردات: أفاطم: مرخم أفاطمة. مهلاً: رفقاً. التدلّل: تكلّف الغضب. أزمع: وطّن النفس. الصرم: القطيعة. أجملي: أحسني.

المعنى: **يقول مخاطباً فاطمة: دعي بعض الدلال، وإن كنت قد وطّنت نفسك على هجري فأحسني في هجرانك.**

ونقلَ ابنُ الخَبَّاز عن شيخِهِ أنه للمتوسِّطِ، وأنَّ الذي للقريب «يا» وهذا خَرْقٌ لإجماعهم.

والثاني: أن تكون للاستفهام، وحقيقتُه: طَلَبُ الفَهْم، نحو: «أزيدٌ قائمٌ» وقد أجيز الوجهان في قراءة الحرميين: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾ [الزمر: ٩] وكونُ الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء، ويُبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير «يا» ويقربُهُ سلامتهُ من دَعْوَى المجاز، إذ لا يكون الاستفهامُ منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى

وقوله: مهلاً مفعول مطلق أي امهلي مهلاً، وقوله: بعض معمول لمهلاً على تضمينه تركاً أي: اتركي بعض هذا التدلل بالدال المهلة أي التغنج أي الإعراض مع نوع كبر وباقي هذا البيت:

وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

والإزماع العزم والصرم بفتح الصاد القطع ويقال بالضم أيضاً، والإجمال هو الإحسان والدليل على أن الهمزة لنداء القريب أن الكلام مسوق في المعاتبة وقوله طلب الفهم أي طلب المتكلم والسائل أن يفهم فخرج نحو افهم، فإنه وإن كان المراد به طلب فهم إلا أنه ليس كذلك فليس استفهاماً وبهذا سقط ما قاله بعضهم أن الاستفهام يكون لطلب فهم المتكلم أي السائل أو فهم غيره كالحاضر وجعل الاستفهامات الواردة في القرآن حقيقة. **قوله**: **(ونقل ابن الخباز)** هو شارح ألفية ابن معطي. **قوله**: **(طلب الفهم)** الظاهر أنه لا بد من تقييده بالأدوات المخصوصة وإلا لشمل فهمني فإن الظاهر أنه ليس استفهاماً اصطلاحاً بل لغة تأمل. **قوله**: **(نحو أزيد الخ)** أي: وذلك نحو أو أعني نحو فهو مرفوع أو منصوب. **قوله**: **(وقد أجيز الوجهان)** أي: كون الهمزة للنداء أو الاستفهام. **قوله**: **(الحرميين)** هما نافع المدني أو ابن كثير المكي أي وحمزة كذلك فالاقتصار على الحرميين قصور، وقوله: **﴿أمن هو قانت﴾** [الزمر: ٩] أي: بتخفيف من وقد استبعد ابن عطية النداء في هذه الآية؛ لأن المخاطب بما قبلها وما بعدها النبي فيبعد النداء حينئذٍ؛ لأنه لا يوافق ما قبله وما بعده فالنداء معنى أجنبي من الآية واستبعاده هذا مبني على وفهم من أن المنادى أي: فأنت كان وليس كذلك بل المنادى النبي عليه السلام وحينئذٍ فلا بعد والمعنى يا من هو قانت الخ، **﴿قل هل يستوي﴾** [الأنعام: ٥٠] الخ، وقوله: قانت أي قائم بوظائف العبادات، وقوله: آناء الليل أي ساعاته. **قوله**: **(وكون الهمزة فيه)** أي في هذا الكلام. **قوله**: **(في قول الفراء)** أي: من الكوفيين. **قوله**: **(ويبعده)** من التبعيد أنسب من جعله من الأبعاد لمشاكلة ما يأتي في قوله ويقربه؛ لأنه من التقريب. **قوله**: **(إنه ليس في التنزيل نداء بغير يا)** أي: فادعاء أنه هنا بدون يا أتى على خلاف الأصل، فلا ينبغي تخريج القرآن عليه. **قوله**: **(سلامته من دعوى المجاز)** أي: اللازم على جعل الهمزة للاستفهام. **قوله**: **(على حقيقته)** أي: لأن طلب الفهم يقتضي سبق الجهل وهو محال فحينئذٍ يحمل ما ورد في القرآن على أنه إما للتقرير أو للتوبيخ أو للإنكار فهو استفهام

كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند مَنْ جعلها للاستفهام: أمَنْ هو قانِتٌ خيرٌ أم هذا الكافر، أي المخاطَبُ بقوله تعالى: ﴿قل تمتع بكفرك قليلاً﴾ [الزمر: ٨] فحذف شيئان: معادِلُ الهمزة والخبرُ؛ ونظيره في حذف المُعَادل قولُ أبي ذُؤَيْبِ الهُذَلِي [من الطويل]:

٥ ـ دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ، إِنِّي لأَمْرِهِ سَمِيعٌ، فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُهَا

تقديره: أم غَيٌّ، ونظيره في مجيء الخبر كلمة «خير» واقعةً قبل «أم»: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يأتِي آمِناً يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾ [فصلت: ٤٠]، ولك أن تقولَ: لا حاجة إلى تقدير مُعَادِلٍ في البيت، لصحة قولك: ما أَدْرِي هل طِلابُها رُشْد، وامتناع

مجازاً، واعلم أن الأولى تخريج الآية على الاستفهام، وإن لزم عليه المجاز الذي هو دون الحقيقة؛ لأن الاستفهام واقع في القرآن كثيراً وصرف عن ظاهره بخلاف النداء بدون يا فلم يرد فيه أصلاً.

قوله: (إذ التقدير الخ) علة لمحذوف أي: الاستفهام لزم عليه كثرة الحذف؛ لأن التقدير الخ، وإنما كان التقدير كما قال؛ لأن الهمزة للاستفهام ومن اسم موصول مبتدأ وهو قانت صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، فلا بد حينئذٍ من ثلاثة أمور: من الخبر ومعادل الهمزة ومدخولها، فقول المصنف شيئان فيه قصور أو أنه أراد بالمعادل أم ومدخولها وهو مدخول الهمزة لكن الذي يناسب الكثرة ثلاثة أشياء. **قوله: (المخاطب بقوله تعالى ﴿قل تمتع﴾** [الزمر: ٨]) الأولى حذف قل؛ لأنه خطاب للنبي أو أن فيه حذفاً أي: المخاطب بتمتع من قوله تعالى قل تمتع. **قوله: (معادل الهمزة)** أي: وهو أم وقوله والخبر أي: وهو خير. **قوله: (ذؤيب)** تصغير ذئب وقوله دعاني إليها، أي المحبوبة. **قوله: (تقديره)** أي: المعادل أي أن طلابها هل ثبت له رشد أم غي فهو شك في المحول والنسبة معلومة أي ثبت للطلاب شيء هل هو الرشد أو الغي. **قوله: (ونظره الخ)** لما كانت المسائل لا ترسخ في الذهن كل الرسوخ إلا بالنظائر أراد أن يأتي في كل مسألة بنظيرتها، ولما كان هنا حذف الخبر كثيراً شائعاً لم يأت له بنظير والقليل إنما هو كونه خصوص لفظ خير أتى به. **قوله: ﴿أفمن يلقى في النار خير﴾** [فصلت: ٤٠] أي: لكن الخبر في هذه مذكور، وفي تلك مقدر. **قوله: (ولك أن تقول لا حاجة الخ)** أي: بأن

---

٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذليّ في (تخليص الشواهد ص ١٤٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٥١؛ والدرر ٦/ ١٠٢؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦، ١٤٢، ٢/ ٦٧٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٧١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢).

اللغة: دعاني: ناداني. الرشد: الهداية. طلابها: الرغبة فيها.

المعنى: ناداني القلب لأتبع حلوتي، وأنا ألبّي طلبات قلبي، وأستمع لأوامره التي تدعوني للقائها، بالرغم من عدم تأكّدي أن في هذا ضلالاً أم هداية واستقامة.

أن يُؤتى لها بمُعادِل، وكذلك لا حاجةَ في الآيةِ إلى تقديرِ مُعَادِلٍ لصحَّةِ تقدير الخبر بقولك: كمَنْ لَيْسَ كذلك؛ وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أفمَنْ هو قائِمٌ على كلِّ نفسٍ بما كسبت﴾ [الرعد: ٣٣]: إن التَّقدير: كمن ليس كذلك، أو لم يُوَحِّدُوهُ، ويكون: ﴿وجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ﴾ [الرعد: ٣٣] معطوفاً على الخبر، على التّقدير الثَّاني؛ وقالوا:

تجعل الهمزة لطلب التصديق فهي حينئذٍ بمعنى هل وحينئذٍ يمنع تقدير المعادل لخروج الاستفهام حينئذٍ لأن يكون تصورياً مع فرض كونه تصديقياً هذا خلف؛ لأن التصديق يقتضي إنك متصور لذلك الشيء إلا أنك غير عالم بثبوت النسبة له بخصوصه ومقضتى التصور أنك لست عالماً به أصلاً وهو تناقض.

قوله: (ولك أن تقول الخ) أي: وهذا هو الظاهر أي: فهو حينئذٍ لطلب التصديق فهي بمعنى هل وهل لا يذكر معادلها وكذا ما كان بمعناها. **قوله: (ولك أن تقول)** خطاب لكل من يصلح أن يخاطب لا لمعين. **قوله: (وامتناع)** بالجراي والامتناع أن يؤتى لهل بمعادل لأن الإتيان يقتضي أن الاستفهام مصروف للظاهر مسنداً أو مسنداً إليه أو غير ذلك فتكون هل حينئذٍ لطلب التصور وهي لا تستعمل إلا لطلب التصديق، واعلم أن العلة المنتجة للصحة مجموع الأمرين أي قولك: ما أدري هل طلابها رشد أي: فتكون لطلب التصديق وامتناع الخ فالعلة مجموع الأمرين تأمل. **قوله: (لصحة تقدير الخبر بقولك كمن ليس كذلك)** أي: تقدير الخبر كلمة فيها تشبيه ويستقيم الكلام عليها أي: وحينئذٍ لا يكون من قبيل ما حذف فيه حرف العطف والمعطوف وهذا الوجه أولى من تقدير المعادل؛ لأنه أقل حذفاً وهو عندهم أولى إلا أن الأولى له أن يقول لصحة تقدير الخبر كغيره تقليلاً للمحذوف ما أمكن. **قوله: (وقد قالوا الخ)**، هذا بيان لأولوية الوجه الثاني لكثرة نظائره. **قوله: (إن التقدير)** هو بالكسر على الحكاية؛ لأنه مقول القول ويصح إن يكون بالفتح بناءً على أن المراد بالقول الرأي والاعتقاد، والأولى الفتح، وأما الكسر فلا يتأتى إلا لو ثبت أنهم تلفظوا بقوله إن التقدير الخ، ولم يثبت؛ اللهم إلا أن يقال أنه يكفي في الكسر حكاية المعنى ألا ترى قوله تعالى: **﴿قال: إني عبد الله﴾** [مريم: ٣٠] الخ، ولا شك أن هذا اللفظ لم يصدر من عيسى؛ لأن لغته غير عربية اهـ تقرير دردير. **قوله: (أو لم يوحدوه)** أي: أو أن التقدير لم يوحدوه وعلى هذا المعنى أفمن ثبتت له هذه الصفة لم يوحدوه. **قوله: (معطوفاً على الخبر)** وهو لم يوحدوه لكن يكون قوله بعد وجعلوا لله من إقامة الظاهر مقام المضمر قصداً لتبكيتهم. **قوله: (على التقدير الثاني)** أي: وأما على الأول فلا يصح إذ لا مناسبة بين من ليس كذلك وبين قوله وجعلوا الخ فهو مثل قوله:

لا والـذي هـو عـالـم أن الـنـوى ... صـبـر وأن أبـا الـحـسـيـن كـريـمُ

وأيضاً أن من ليس كذلك في معنىً مفرد أي كغيره، وجعلوا الخ جملة لفظاً ومعنىً فلا يحسن عطف ما هو كذلك على الجملة في اللفظ فقط. **قوله: (على تقدير الثاني)** أي: واستئنافاً على الأول؛ لأن الاستفهام عليه إنكاري بمعنى النفي، فلو عطف الجعل على

التقدير في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَتَّقِي بوَجْهِهِ سُوءَ العَذابِ يومَ القِيامَةِ﴾ [الزمر: ٢٤]، أي كمن يُنَعَّمُ في الجنَّة؛ وفي قوله تعالى: ﴿أفمن زُيِّنَ له سُوءُ عَمَلِهِ فرآهُ حَسَناً﴾ [فاطر: ٨]، أي: كمن هَدَاه الله، بدليل: ﴿فإن الله يُضِلُّ مَنْ يَشاء ويَهْدِي مَنْ يَشاء﴾ [فاطر: ٨]، أو التقدير: ذَهَبَتْ نفسُكَ عليهم حَسْرَةً، بدليلِ قوله تعالى: ﴿فلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَراتٍ﴾ [فاطر: ٨]؛ وجاء في التنزيل موضعٌ صُرِّح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ، على العكس ممَّا نحن فيه، وهو قوله تعالى: ﴿كَمَنْ هُوَ خَالدٌ في النار وسُقُوا ماءً حَمِيماً﴾ [محمد: ١٥] أي أمَنْ هو خالِدٌ في الجنة يُسْقَى من هذه الأنهار كمن هو خالدٌ في النار، وجاءَا مصرَّحاً بهما على الأصل في قوله تعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ في الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخارجٍ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾ [محمد: ١٤].

والألف أصلُ أدواتِ الاستفهام، ولهذا خُصَّت بأحكام:

خبره لزم أن يكون منفياً، وأما على الثاني فالاستفهام تعجبي. **قوله: (وقالوا التقدير)** أي: المقدر. **قوله: (والتقدير الخ)** أي: فمن يحتمل أن تكون موصولة أو شرطية وذهبت خبر أو جواب.

قوله: (نفسك عليهم) الضمير عائد على من باعتبار معناها. **قوله: (بدليل فلا تذهب)** أي: وقدروا هذا المحذوف بدليل الخ، وقوله: فلا تذهب الفاء للسببية؛ لأن ما قبلها سبب للنهي عن التحسر. **قوله: (صرح فيه بهذا الخبر)** ، أي: الذي هو كلمة فيها تشبيه فهو شاهد من حيث أنه أورد الخبر مثل ما قدره بقطع النظر عن وجود المبتدأ في اللفظ. **قوله: (وجاء)** أي: المبتدأ والخبر الذي هو كلمة فيها تشبيه وهذا فيه تأييد لكون الخبر بقدر بمثل ما تقدم. **قوله: (أو من كان ميتاً)** أي: ضالاً فأحييناه أي: هديناه وجعلنا له نوراً يقيناً وحكمة. **قوله: (كمن مثله في الظلمات)** أي: كالكافر الذي صفته أنه في الظلمات. **قوله: (أفمن كان على بينة)** أي: حجة وبرهان من عند ربه رسول الله ﷺ. **قوله: (كمن زين له سوء عمله)** المراد بهم أهل مكة، وقوله: كمن زين له سوء عمله وعادى الله ورسوله. **قوله: (أصل أدوات الاستفهام)** المراد بكونها الأصل أي: الأكثر دوراناً ولكونها الكثيرة والغالب في ذلك خصت الخ، وليس المراد بالأصل ما يبنى عليه غيره إذ أدوات الاستفهام لا تبنى على شيء. **قوله: (الألف أصل أدوات الاستفهام)** أي: لأنها عريقة فيه وضعاً بخلاف أسماء الاستفهام فإنه طارىء عليها بالتبعية. **قوله: (خصت بأحكام)** الباء داخلة على المقصور كما هو الغالب فيها بتضمين الاختصاص معنى الانفراد أي: أن تلك الأحكام مقصورة على الهمزة لا تتعداها لغيرها من أدوات الاستفهام وأما

● **أحدها: جواز حَذْفها**، سواء تقدَّمت على «أمْ» كقول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٦ ـ بَدَا لِيَ مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّرَتْ وكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ
فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي، وإِنْ كُنْتُ دَارِياً، بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟

أراد أبسبع، أم لم تتقدَّمها كقول الكُمَيْتِ [من الطويل]:

٧ ـ طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إلى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلا لَعِباً مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

دخولها على المقصور عليه فهو نادر حتى أنه أنكر وإن كان هو المتبادر من قولك خصصتك مثلاً بالعبادة. **قوله**: **(بأحكام)** أي: أربعة كما ذكرها مفصلة. **قوله**: **(جواز حذفها)** أي: وحدها وأما مع مدخولها فليس مخصوصاً بها بل غيرها يشاركها في ذلك. **قوله**: **(سواء أتقدمت)** في نسخة سواء تقدمت وهي على حذف الهمزة التي الكلام فيها؛ لأنها همزة التسوية والأصل فيها الاستفهام والكلام في الاستفهام الشامل لما يعم المجازي وقوله على أم أي: المعادلة لها. **قوله**: **(عمر بن أبي ربيعة)** ولد ليلة مات عمر بن الخطاب. **قوله**: **(معصم)** هو وضع السوار وهو ما تحت الكف وقوله: جمرت أي رمت الجمار وقوله: وكف الواو للعطف على معصم. **قوله**: **(خضيب)** أي: مخضوبة أي: الكف إما بحناء أو غيرها مما تتزين به النساء، وقوله: زينت أي: الكهف فهي مؤنثة وقوله: ببنان أي أطراف الأصابع. **قوله**: **(فوالله)** وفي نسخة لعمرك ما أدري أي الآن، وإن كنت دارياً قبل أو من أهل الدراية وهي جملة معترضة بين أدري ومعمولها المعلق عنه وهو بسبع وقوله رمين أي البنان أو هي وصواحباتها. **قوله**: **(أم لم تتقدمها)** أي: أم لم تتقدم عليها وفي نسخة أم لم تتقدم.

قوله: **(الكميت)** بالتصغير أي: قوله في مرتبة أهل البيت وما أصابهم. **قوله**: **(طربت)** بفتح الراء وكسرها والطرب خفة تحصل من شدة فرح أو حزن. **قوله**: **(إلى**

---

٦ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في (ديوانه ص ٢٦٦؛ والأزهية ص ١٢٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢؛ والدرر ٦/ ١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١؛ وشرح المفصل ٨/ ١٥٤؛ والكتاب ٣/ ١٧٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥؛ والجنى الداني ص ٣٥؛ ورصف المباني ص ٤٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٤؛ والمحتسب ١/ ٥٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢).

المعنى: يقول من شدّة ذهوله إنّه لم يعرف عدد الجمار التي رميت بها أسبع أم ثمان.

٧ ـ **التخريج**: البيت للكميت في (جواهر الأدب ص ٣٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ١١/ ١٢٣؛ والدرر ٣/ ٨١؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٤؛ والمحتسب ١/ ٥٠، ٢/ ٢٠٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١١٢؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١١٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٩).

أراد أو ذو الشيب يلعب؟ واختُلِف في قول عمر بن أبي ربيعة [من الخفيف]:

٨ ـ ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْراً عَدَدَ الرَّمْلِ والْحَصَى وَالتُّرَابِ

فقيل: أرادَ أتحبها؛ وقيل: إنّه خبر، أي أنت تُحبّها؛ ومعنى «قلت بَهْراً» قلت أحبُّها حبًّا بَهَرَني بَهْراً، أي غَلَبَني غلبةً؛ وقيل معناه عجباً. وقال المتنبي [من البسيط]:

٩ ـ أَحْيا وَأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلا، وَالْبَيْنُ جَارَ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَدَلاَ

البيض) أي: النساء البيض أي: أنه حصل لي خفة ولكن ليس من سبب النساء ولا من أجل الصبه بل من أجل الحزن على أهل البيت للحوق المحن بهم. **قوله: (أراد أو ذو الخ)** أي: لأصحاب الشيب أن يلعبوا فهي استفهام إنكاري. **قوله: (فقيل أراد أتحبها)** أي: فالكلام من قبيل الاستفهام فهو إنشاء. **قوله: (وقيل أنه خبر)** مراده به ما قابل الإنشاء وقوله: أنت الخ الأصرح في إفادة أن الكلام من قبيل الإخبار أن يقول أي: لأنت تحبها إذ لا يتوهم مع لام الابتداء أن هناك همزة محذوفة بخلاف ما إذا تركت. **قوله: (قلت أحبها حباً بهرني الخ)** الأولى أن يقول قلت بهرني حبها بهراً محافظة على اختصار المقدر ما أمكن. **قوله: (بهرني بهرا)** أي: فبهراً مفعول مطلق حذف عامله جوزاً والجملة صفة موصوف محذوف على ما قدره. **قوله: (عجباً)** أي: قلت أحبها حباً عجباً. **قوله: (وقال المتنبي)** إنما لم يقل وكقول الخ إشارة إلى أنه مثال لحذف الهمزة لا شاهد لما ادعاه إذ هو من المولدين لا يحتج بكلامه في اللغة العربية. **قوله: (والأصل أحيا الخ)** وقيل: إن

= **اللغة**: طربت: اهتززت شوقاً أو حزناً. البيض: الحسناوات. لعباً: لهواً. ذو الشيب: الرجل الكبير.

المعنى: هزّني الشوق (أو الحزن) لكن طربي لم يكن لحسناء فقدتها (أو سألقاها)، ولم يكن لهواً، فكبير العمر مثلي لا ينبغي له اللهو.

٨ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في (ديوانه ص ٤٣١؛ والأغاني ١/ ٨٧، ١٤٨؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٢٨٩؛ والدرر ٣/ ٦٣؛ وجمهرة اللغة ص ٣٣١؛ والخصائص ٢/ ٢٨١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٩؛ وشرح المفصل ١/ ١٢١؛ ولسان العرب ٤/ ٨٢ (بهر)؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٣٤٥؛ والكتاب ١/ ٣١١؛ وكتاب اللامات ص ١٢٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٨).

اللغة: بهراً: غلبةً وقهراً.

المعنى: يسألونه هل تحبها؟ فيجيب: أحبها مرغماً مغلوباً على أمري، بحبٍّ لا ينتهي كعدد ذرات الرمل والحصى والتراب.

٩ ـ **التخريج**: البيت للمتنبّي في (ديوانه ٣/ ٨٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٢٥).

اللغة: أيسر: أسهل وأقلّ. البين: الفراق. جار: ظلم. عدل: أنصف.

المعنى: أتراني أحيا؟! وأسهل شيءٍ مما أقاسيه وأعانيه، ما يقتل ويميت الآخرين، والفراق ظالم لضعفي وكبري، ولم ينصفني أبداً.

وأَحْيا: فعلٌ مضارع، والأصل أأَحْيا، فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى التعجُّب من حياته، يقول: كيف أحْيا وأقلُّ شيءٍ قاسيْتُه قد قتل غيري؛ والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أَمْنِ اللَّبس، وحملَ عليه قولَهُ تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيّ﴾ [الشعراء: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿هٰذا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٧] في المواضع الثَّلاثة، والمحقِّقون على أنه خبر، وأنَّ مثل ذلك يقوله مَنْ يُنْصِف خَصْمه مع عِلْمِهِ بأنه مُبْطل؛ فيحكي كلامه ثم يكرُّ عليه بالإبطال بالحجّة، وقرأ ابن مُحَيْصن: ﴿سَوَاءٌ عَلَيهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]؛ وقال عليه الصَّلاة والسلامُ لجبريل

الكلام لا حذف فيه، وإن في الكلام حذفاً من الأول لدولة الثاني والأصل أحيا ما قاسيت وأيسر ما قاسيت ما قتلا والمراد عليه بقوله أحيا أي: أفر له بشيء من الحياة ووجه؛ لأنه من وحي الشيء إذا كان فيه حياة كأنه قال أظهر شيء فيه حياة. **قوله: (والواو)** أي: في قوله وأيسر الخ. **قوله: (يقيس ذلك)**، أي: الحذف مطلقاً سواء تقدمت على أم أو لا. **قوله: (يقيس ذلك في الاختيار)** أي: وخرج ومن باب أولى الضرورة قوله عند أمن اللبس أي وإلا منع اتفاقاً، **قوله: (وحمل عليه أي: وخرج عليه أي جعل منه)** أي من حذف الهمزة عند أمن اللبس ووجه عدم اللبس هنا عند الحذف أن تعبيد فرعون لبني إسرائيل أي: اتخاذهم عبيداً أو خدمة ليس نعمة بل هو نقمة فكيف يتوهم الإخبار بأنه نعمة وحاصله أن فرعون قال لموسى أنت تدعوني بغير ديني، وأنا اتخذت بني إسرائيل عبيداً، فقال له سيدنا موسى منكراً عليه وتلك نعمة الخ، أي: ينبغي لك أن تجعل هذه نعمة، وإذا كانت هذه لا تعد نعمة فلم يصح جعلها نعمة بل المعنى على الاستفهام التوبيخي.

قوله: (في المواضع الثلاثة) أي: المذكور في قوله تعالى، فلما جن عليه الليل رأى كوكباً الخ، ووجه عدم الالتباس بالخبر أن من المعلوم أنه لا يشك في إيمان سيدنا إبراهيم فكيف يقول على الكوكب هذا ربي فلا ينبغي إلا أن يجعل المعنى على الاستفهام التوبيخي. **قوله: (والمحققون على أنه)** أي الكلام الواقع في السورتين، **قوله: (من ينصف خصمه)** أي: من حيث مجاراته له الموجب لعدم شدة النفار، ثم يكر عليه بالإبطال فيكون أشد إبطالاً ففرعون لما اعتقد أن تخديمه لبني إسرائيل جاراه موسى، ثم كر عليه وبين له أنها ليست نعمة، وإنما هي نقمة وكذا سيدنا إبراهيم قال لمعتقد أن الكوكب رب هذا ربي ثم كر عليه بالحجة في قوله لا أحب الآفلين، وهو قياس هذا آفل وكل آفل ليس برب فهذا ليس برب، ثم يقال هذا ليس برب ومن ليس برب لا يحب فهذا لا يحب، ولذا قال عند القمر لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين فيتنبه الخصم أن اعتقاده ضلال.

قوله: (مع علمه) أي: علم المتكلم المنصف. **قوله: (أنه)** أي: الخصم مبطل أي ما قاله باطل. **قوله: (فيحكي)** أي المصنف، **قوله: (كلامه)** أي: كلام الخصم وثم يكر عليه أي: يرجع عليه. **قوله: (أنذرتهم)** أي: بهمزة واحدة والأصل ءأنذرتهم فحذف همزة التسوية وهي هنا همزة الاستفهام ففيه نوع استئناس للمقام وهو حذف همزة الاستفهام ولذا

عليه السَّلام: «وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ؟» فقال: «وإن زنى وإن سرق».

والثاني: أنها تَرِدُ لطلب التَّصَوُّرِ، نحو: «أزيدٌ قائِمٌ أم عمرو»، ولطلب التَّصديق، نحو: «أَزَيْدٌ قائم؟». و«هَلْ» مختصَّةٌ بطلب التَّصديق، نحو: «هل قامَ زيدٌ». وبقيَّةُ الأدوات مختصَّة بطلبِ التصوُّرِ، نحو: «مَنْ جَاءك»؟ و «ما صَنَعت»؟ و «كَمْ مالُكَ»؟ و «أين بَيْتُكَ»؟ و «متَى سَفَرُكَ؟.

الثالث: أنّها تدخلُ على الإثبات كما تقدَّم، وعلى النفي نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، ﴿أَوَلَمَّا أَصابَتْكُمْ مُصِيبة﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقوله [من البسيط]:

١٠ ـ أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي؟

لما كانت ليست نصاً في المراد لم يقدم هذه الآية عند أصل الدعوة أي عند قوله: سواء تقدمت على أم وأخر الحديث وهو قوله، وإن زنى الخ لاحتمال أن الهمزة حذفت مع مدخولها، وإن الأصل أيدخل الجنة، وإن زنى الخ فطرقه الاحتمال والشاهد إذا طرقه الاحتمال لا يصلح الاستدلال به، فلذا أخره ولم يقدمه عند أصل الدعوة. **قوله: (وإن زنى)** أي: فالأصل أو إن زنى الخ. **قوله: (لطلب التصور)** أي: لسؤال إدراك غير النسبة. **قوله: (نحو أزيد قائم أم عمرو)** أي فالمسؤول عنه غير النسبة كذا قالوا، وفيه أن كلاً من زيد وعمرو معلوم من قبل السؤال والجواب لا يفيدك شيئاً منهما وإنما يفيدك ثبوت القيام لأحدهما والسؤال، وإنما هو عن النسبة لأحدهما على التعيين، أي: فأنت حاصل عندك من قبل تصديق مجمل وهو وقوع النسبة لكن لم تعلم حصلت لزيد أو لعمرو فتسأل عنها لمن حصلت له والفرض أنك عالم بذات زيد وعمرو فهي حينئذٍ لطلب تصديق خاص لتعلقه بخاص وهو ثبوت النسبة لأحدهما بالخصوص، فعندنا تصديقان تصديق مجمل وهو ما كان حاصلاً له من قبل السؤال، وهو وقوع نسبة مبهمة وبعد الجواب حصل تصديق خاص وهو تعلق النسبة بفلان بخصوصه والجواب أنه لما حصلت تلك النسبة المخصوصة في العلم حكم بأن المطلوب هو تصور أحد الطرفين على التعيين وفي طلب التصديق لم يعلم وقوع النسبة، وإن علم طرفاها فالمجهول فيه وقوع النسبة فهو المسؤول عنه.

قوله: (كما تقدم) أي: نحو أزيد قائم أم عمرو. **قوله: (أو لما أصابتكم الخ)**

---

١٠ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن الملوّح في (ديوانه ص ١٧٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٤٥؛ والدرر ٢/ ٢٢٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢؛ ٢١٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٥٨؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤١٥؛ والجنى الداني ص ٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٧٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٠، ٣٨٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٧).

=

ذكَرهُ بعضُهم، وهو مُنتَقِضٌ بـ «أَمْ»؛ فإنها تشاركها في ذلك، تقول: «أقامَ زيد أم لم يقم»؟

الرابع: تمام التَّصدير، بدليلَيْن:

أحدهما: أنَّها لا تُذْكر بَعْد «أم» التي للإضراب كما يُذْكر غيرها، لا تقولُ: «أقامَ زيد أم أَقَعَد»، وتقول: «أمْ هل قعد».

والثاني: أنها إذا كانت في جملةٍ معطوفةٍ بالواو أو بالفاء أو بـ «ثمَّ» قُدِّمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التَّصدير، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا﴾ [الأعراف: ١٨٥] ﴿أَفَلَم يَسِيرُوا﴾ [يوسف: ١٠٩ وغيرها] ﴿أَثُمَّ إِذَا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [يونس: ٥١] وأخواتها تتأخَّر عن حروف العطف كما هو قياسُ جميعِ أجزاء الجملةِ المعطوفة، نحو: ﴿وكَيْفَ تكفُرونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ؟﴾ [آل عمران: ١٠١]، ﴿فأين تذهبون﴾ [التكوير: ٢٦]، ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥ وغيرها]، ﴿فهل يُهْلَكُ إلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿فأيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ﴿فَمَا لَكُمْ في الْمُنَافِقينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: ٨٨]. هذا مذهبُ سيبويه والجمهور، وخالفهم جماعة

اعترض بأن لما في الآية وجودية لأنها بمعنى حين والمعنى أقلتم كذا حين أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها، فإن قلت الاستفهام هنا للإنكار وهو في معنى النفي فالهمزة داخلة على منفي معنى لا صورة فصح التمثيل، قلت هذا لا يصح؛ لأن الإنكار في هذه الآية توبيخي لا إبطالي فما بعده ليس منفياً لا صورة ولا معنى بل متحقق الثبوت، ولذلك تعلق التوبيخ بوجوده. **قوله: (ذكره)** أي: هذا الحكم الثالث بعضهم. **قوله: (بأم)** أي المنقطعة وهذا بناءً على القول بأن أم للاستفهام والحق أنها ليست للاستفهام، وأن الاستفهام الذي يوجد معها في بعض الأحوال من المقدر لا منها. **قوله: (فإنها)** أي أم تشاركها أي الهمزة، وقوله في ذلك أي في ذلك الحكم وهو الدخول على الإثبات تارة وعلى النفي أخرى. **قوله: (تمام التصدير)** أي: التصدير التام بحيث لا تنفك عنه أصلاً. **قوله: (بعد أم التي للإضراب)** إن سلم هذا فيتجه الفرق بين أم الإضرابية وبين بل التي بمعناها فقد قرىء بل أَدرك علمهم ا هـ تقرير دردير. **قوله: (أولم ينظروا الخ)** أي: فالأصل وألم ينظروا أو في الثاني فألم يسيروا في الثالث، ثم إذا فهذه الجملة في الأصل معطوفة على الجملة السابقة والعاطف مقدم على تلك الهمزة لكن لما كان لها تمام التصدير قدمت للتنبيه على ذلك. **قوله: (وأخواتها)** أي: الهمزة وقوله تتأخرن الأفصح يتأخرن؛ لأن الأخوات جمع قلة

= **شرح المفردات**: الاصطبار: الصبر. الجلد: الصبر.

المعنى: يقول: إن فقدت سلمى الصبر والجلد فإنّي ألاقي مصير من هم أمثالي.

أَوَّلُهم الزَّمَخْشري، فزعموا أن الهمزةَ في تلك المواضِع في مَحلِّها الأصليّ، وأنَّ العطف على جملةٍ مُقَدَّرة بينها وبين العاطف، فيقولون: التَّقدير في ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [يوسف: ١٠٩ وغيرها]، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُم الذّكر صَفْحاً﴾ [الزخرف: ٥] ﴿أَفإِنْ مَاتَ أَوْ قتلَ انقَلبتم﴾ [آل عمران: ١٤٤] ﴿أَفَمَا نَحنُ بِميّتين﴾ [الصافات: ٥٨]: أَمَكَثُوا فلم يسيروا في الأرض، أَنُهمِلُكم فنَضْرِب عنكم الذكر صفحاً، أَتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم، أنحن مُخَلّدُون فما نحن بميّتين، ويضعف قولهم ما فيه من التكلُّف، وأنّه غير مطَّرِد في جميع المواضع. أما الأول فلدَعْوَى حَذْف الجملة، فإن قُوبِلَ بتقديم بعض المعطوف فقد يقال: إنه أسهل منه؛ لأن المُتَجَوّزَ فيه على قولهم

والأفصح فيه المطابقة فقولك الجذوع انكسرن أفصح من انكسرت. **قوله: (هذا)** أي: ما ذكر من أن الهمزة قدمت عن محلها لفظاً، وإن محلها بعد العاطف وقدمت لأجل التنبيه على أصالتها في التقديم مذهب الخ. **قوله: (أولهم الزمخشري)** الأولى أن يقول ومنهم الزمخشري إذ هذا قد نقل عن بعض ممن تقدم على الزمحشري. **قوله: (التقدير في أفلم الخ)** التقدير هذا مبتدأ خبره قوله أمكثوا وكان الأولى أن يقول والتقدير في كذا وكذا كذا وكذا وإلا ففي كلامه حذف العاطف وهو ليس بمقيس في الاختبار كما هنا، فكان عليه أن يقول ما قلنا أو يقول التقدير في أفلم يسيروا وأفنضرب وأفإن مات الخ، وكذا تقول مثل ذلك في المقدر، واعلم أن هذا الاعتراض لا يرد على المصنف فيما سبق في قوله نحو وكيف تكفرون، فأين تذهبون فلا يقال كان عليه أن يقول فأين تذهبون؛ لأن نحو فيه خبر لمبتدأ محذوف أي، وذلك نحو كيف تكفرون نحو فأين تذهبون الخ فهو من باب تعدد الخبر، غايته أنه حذف فيه مضاف وهو نحو ذلك جائزون ومن المعلوم أن الأخبار إذا تعددت يجوز فيها ترك العاطف، وقد أجاب بعضهم عن الأول بأنه إنما حذف العاطف لقصد سرد الأعداد فكأنه يسردها لشخص يخاطبه ليعدها ويقول له كذا كذا كما تقول لمخاطبك مثلاً مصحف كتاب الخ، إذا أردت تعدد أشياء.

تنبيه: اعلم أن العطف في هذه أعني الأولى والثانية والرابعة تفسيري إلا في الثالث فإنه جاء على الأصل وهو أن الأول سبب الثاني، وأخذ. قوله هنا أن المحذوف قبل العاطف تقدره إما من معنى ما بعد العاطف وتجعله سبباً وما بعد العاطف مسبب. **قوله: (فلدعوى حذف الجملة)** أي: والأصل عدم الحذف فدعوى الحذف تكلف غير محتاج إليه، وفيه نظر؛ لأن هذه الجملة معطوف عليها وحذف المعطوف عليه بقرينة جائز جملة كان أو لا ولا تكلف فيه، وقد يجاب بأن التكلف إنما جاء من قبل خصوصه أي خصوص تقدير المعطوف عليه بين الهمزة والفاء مثلاً من قبل حذف المعطوف عليه، وذلك؛ لأن مثل هذا التركيب واقع في القرآن وغيره كثيراً، ولم يصرح بشيء من صوره بهذا المحذوف فادعاء حذفه والحالة هذه تكلف. **قوله: (فإن قوبل)** أي عورض بأن قيل كما أن فيه حذفاً

أقلُّ لفظاً، مع أن في هذا التجوز تنبيهاً على أصالة شيء في شيء، أي في أصالة الهمزة في التصدير، وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] وقد جَزَم الزمخشريُّ في مواضع بما يقوله الجماعة، منها قوله في: ﴿أَفأَمِنَ أَهْلُ القُرَى﴾ [الأعراف: ٩٧]: إنه عطْفٌ على ﴿فأخذناهم بَغتةً﴾ [الأعراف: ٩٥] وقوله في: ﴿أَئِنَّا لَمَبعُوثُونَ أَوَ آباؤنا﴾ [الواقعة: ٤٧ ـ ٤٨] فيمن قرأ بفتحِ الواو: إن ﴿آباؤنا﴾ عطف على الضمير في ﴿مبعوثون﴾، وإنه اكْتَفى

وهو خلاف الأصل كذلك ما قلتموه فيه تقديم الهمزة التي هي جزء من المعطوف وهو خلاف الأصل فقد تعادلا. **قوله: (بتقديم بعض المعطوف)** أي: على العاطف. **قوله: (فقد يقال أنه)** أي: تقديم الهمزة أسهل منه أي من حذف الجملة وفيه أن الحذف والتقدير جارٍ على الأصل، وأما تقديم أحد أجزاء الكلمة فخلاف الأصل والجواب أن الجملة في حد ذاته كثير لكنه بعد خصوص الهمزة في نحو هذا التركيب لم يقع أصلاً. **قوله: (لأن المتجوز فيه)** الضمير عائد على أل أي: الكلمة التي تجوز فيها وهي تقديم الهمزة ومراده بالتجوز التسمح وارتكاب خلاف الأصل، وقوله على قولهم أي قول سيبويه والجمهور. **قوله: (أقل لفظاً)** أي: من المتجوز فيه كلام الحاذفين لأن هذا مفرد وذلك جملة.

قوله: (أقل لفظاً) فيه أنه وإن كان أقل لفظاً إلا أنه تجوز في حرف قليل جداً بخلاف التجوز في الجملة، فإنه جارٍ على الأصل. **قوله: (على أصالة شيء)** أي: بخلاف التجوز على كلام الحاذفين فإنه لا تنبيه فيه. **قوله: (وأما الثاني)** أي: وهو عدم الإطراد. **قوله: (فلأنه غير ممكن الخ)** أي: لا يتأتى الحذف في ذلك وإنما هو عطف على الكلام السابق أي فكيف كان عقاب أفمن هو قائم فهو عطف جملة استفهامية على مثلاً.

قوله: (في نحو أفمن هو قائم الخ) اعترض بأنه يمكن أن تكون جملة من هو قائم معطوفة على جملة محذوفة والأصل أهم ضالون أو أهم لا يعقلون فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحدوه. **قوله: (بما تقوله الجماعة)** أي: سيبويه والجملة، وقوله في مواضع أي من كلامه والضمير في قوله منها للزمخشري وقوله أنه بفتح الهمزة أي: جزم بانه ويكون فيه جار محذوف أو أن القول بمعنى الاعتقاد، ولا يكون فيه حذف جار ولا يصح بالكسر على الحكاية؛ لأنه لم يقع منه ذلك وقوله قوله أي: جزمه أي: دال جزمه وقوله أنه مقول القول لكن بمعنى الاعتقاد أو الجزم. **قوله: (في أفأمن)** أي: قوله تعالى أفأمن أهل القرى. **قوله: (عطف على فأخذناهم بغتة)** أي: فأخذناهم بغتة أفأمن أهل القرى أي فبعد ذلك لا ينبغي الأمن. **قوله: (على فأخذناهم)** أي: وجملة ولو أن أهل القرى إلى قوله يكسون وقعت اعتراضاً بين العاطف والمعطوف عليه، وإنما عطف بالفاء؛ لأن المعنى فعلوا أو صنعوا فأخذناهم بعد ذلك من أهل القرى، وهم نائمون وأمنوا أن يأتيهم بإسناد ضحى. **قوله: (على الضمير الخ)** فيه أنه يصير من عطف المفردات والهمزة

بالفَصْل بينهما بهمزة الاستفهام، وجَوَّز الوَجْهينِ في موضع، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]: دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسَّطَتِ الهمزة بينهما، ويجوز أن يُعْطَف على محذوف تقديره: أَيَتَوَلَّوْنَ فَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُون.

لا تدخل على مفرد بلِ على الجمل ولئن سلم أنه من عطف المفردات يكون العامل في المعطوف عليه عاملاً في المعطوف ضرورة فيلزم عليه خروج الهمزة عما ثبت لها من الصدارة إذ مقتضى ذلك أن ما قبلها لا يعمل فيما بعدها فبطل حينئذٍ العطف على الضمير في مبعوثون فحينئذٍ يكون آباؤنا مبتدأ وخبره محذوف دل عليه مبعوثون المذكور اللهم إلا أن يجاب بأن هذه الهمزة صلة يؤتى بها للتوبيخ أو التقرير وحينئذٍ فلا تكون مانعة من عمل ما قبلها فيما بعدها تأمله. **قوله: (توسطت)** لا وجه للإتيان بثم المقتضية للترتيب مع أن توسطها عين دخولها بين الجملة فكيف يصح عطف الشيء على نفسه بحرف مرتب وهذا الاعتراض منشؤه سقط المصنف سقطة من كلام الزمخشري إذ عبارته دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة، على جملة والمعنى فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون ثم توسطت الهمزة بينهما وهذا كلام واضح لا إشكال فيه ا هـ دماميني.

فصل

قد تَخرج عن الاستفهام الحقيقيّ، فتردُ لثمانيةِ معَانٍ

أحدها: التَّسْوية، وربَّما تُوهِّم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمةِ «سَواء» بخصوصها، وليس كذلك، بل كما تَقَعُ بعدها تقع بعد «ما أُبالي»، و «ما أَدري»، و «ليت شعري»، ونحوهنَّ، والضابطُ: أَنَّها الهمزةُ الدَّاخلةُ على جملةٍ يصحُّ حلول المصدر محلَّها، ﴿سَوَاء عَلَيْهِم أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِر لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، ونحو: «ما أُبالِي أَقُمْتَ أَم قَعَدْتَ». أَلا تَرى أنَّه يصحُّ: سواءٌ عليهم الاستغفارُ وعَدَمُه، وما أُبالي بقيامِك وعَدَمِهِ.

فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الخ

قوله: (لثمانية معانٍ) أي: لأحد ثمانية الخ واستعمالها في واحد من تلك الاستعمالات استعمال في غير ما وضعت له فهو استعمال مجازي. **قوله: (أحدها التسوية)** أي: كون ما قبلها وما بعدها مستويين لكن الأمر منها ومن سواء تأمل، والعلاقة في هذا أن التسوية بين الشيء وغيره تقتضي عدم الاعتناء به وهو يقتضي جهله وهو يقتضي الاستفهام عنه، فاستعمل لفظ المسبب في السبب ولو بواسطة. **قوله: (وربما توهم الخ)** الحامل على هذا التوهم تخيل أن التسوية مأخوذة من لفظ سواء. **قوله: (بخصوصيتها)** بضم الخاء وفتحها. **قوله: (ما أبالي)** من البال وهو القلب أي: لا يخطر ما ذكر ببالي ولا أفكر فيه وقوله ما أدري فيه أن هذا يخالف ما يأتي من أن المصنف يرد على ابن الشجري القائل أن الهمزة التي للتسوية تأتي بعد أدري حيث يقول هذا غلط نشأ من غفلة تأمل، بل الهمزة بعد أدري للاستفهام الحقيقي والمعنى ما أدري جواب هذا الاستفهام. **قوله: (وليت شعري)** أي: ليت علمي تقول ليت شعري قام زيد أو قعد أي قيامه وقعوده وقوله ونحوهن نحو أفكر أقمت أم قعدت والظاهر أن الهمزة الواقعة بعد ما أدري وليت شعري للاستفهام لا للتسوية والمعنى ما أدري جواب هذا الاستفهام وليت علمي به حاصل فحذف خبر ليت خصوصاً، وقد قال الرضي: همزة التسوية وأم التي للتسوية هما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم ما أبالي وتصرفاته فقصره على ما ذكر دون غيره يقتضي أنها لا تقع بعد غيرهما وهو ظاهر إذ الذي يظهر بالتأمل أنها بعد ليت شعري وما أدري للاستفهام ا هـ تقرير دردير. **قوله: (حلول المصدر محلها)** ظاهره يفيد أن المصدر واقع موقع الجملة بدون الهمزة وليس كذلك بل هو قائم مقامهما فلا بد من تقدير فيه أي محل الجملة مع الهمزة وهذا من المواضع التي يسبك فيها الفعل بلا سابك. **قوله: (ما أبالي أقمت الخ)** الظاهر أن

والثاني: الإنكار الإبطاليّ: وهذه تَقْتَضي أنَّ ما بعدها غير واقع، وأنْ مُدَّعيه كاذب، ونحو: ﴿أَفأَصْفاكم ربُّكم بالْبَنِينَ واتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إناثاً﴾ [الإسراء: ٤٠]، ﴿فاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُون﴾ [الصافات: ١٤٩]، ﴿أَفَسِحْرٌ هذا﴾ [الطور: ١٥]، ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩]، ﴿أَيُحِبُّ أحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾ [الحجرات: ١٢]، ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الأوَّلِ﴾ [ق: ١٥]، ومن جهةِ إفادة هذه الهمزةِ نَفْيَ ما بعدَها لزم ثبوتُه إن كان منفيًا، لأن النَّفْيَ إثبات، ومنه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بكافٍ عَبْدَه﴾ [الزمر: ٣٦]، أي الله كافٍ عبدَه؛ ولِهذا عطف مَدْخولُ الواو من ﴿ووَضَعْنا﴾

الجملة الواقعة بعدها في محل نصب والفعل معلق بالهمزة فلا يقال أنه يلزم عليه الخروج للهمزة عن الصدارة.

واعلم أن أبالي فعل يتعدى بنفسه تقول ما أباليه أي: لا أكترث به وقد يتعدى بحرف الجر لذا قال الشارح بعد وما أبالي بقيامك ويقرب من معنى الفعل القلبي؛ لأن معنى لا أبالي به لا أكترث به ومعناه لا أفكر فيه ازدراءً به لأن التعليق حينئذٍ من هذه الجهة ا هـ كلام الدماميني. ومحصله تسليم أن الهمزة بعد ما أبالي للتسوية وقد يدعي فيها الاستفهام الحقيقي والمعنى لا أكترث ولا أفكر في جواب هذا الاستفهام. **قوله: (الإنكار الإبطالي)** العلاقة هنا أن نفي الشيء جهل لوجوده وهو يستلزم عنه فأطلق اسم اللازم وأراد الملزم. **قوله: (وأن مدعيه)** أي: ولو تقديراً كما في قوله تعالى اشهدوا خلقهم أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه، فلم تقع هذه الدعوة ولكن لما اعتقدوا أن هذا وقع اعتقاد من شهد بذلك قيل: اشهدوا خلقهم. **قوله: (فأصفاكم ربكم الخ)** الإنكار على مجموع الأمرين أعني إعطاءه البنين واتخاذ الإناث أي إن إعطاءه البنين لكم المصاحب لاتخاذه لم يكن فلا يقال المنكر ما يلي الهمزة على ما تقرر الذي يليها الإصفاء بالبنين وليس هو المنكر إنما المنكر قولهم أنه اتخذ من الملائكة إناثاً. **قوله: (فاستفتهم)** أي: صورة منكراً عليهم معنى **قوله: (أفسحر هذا)** وهذا من قبيل ما زعموه بطريق الصراحة وكذبوا فيه، وأما قوله: أشهدوا خلقهم هذا من قبيل ما زعموه لا بطريق الصراحة بل ألزموا به إلزاماً وذلك؛ لأنهم لما جزموا بكون الملائكة إناثاً كانوا كمن زعم أنه شاهد خلقهم. **قوله: (أيحب أحدكم الخ)** لما نهى المولى عن الغيبة شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو أكل لحم المغتاب ميتاً وأتى به على صيغة الإنكار تنبيهاً على أنه مما لا يفعلونه، ثم إنه لما كان ذلك التشبيه سبباً لذكر تحقيق الكراهة قال بعد ذلك فكرهتموه.

قوله: (أفعيينا بالخلق الأول) أي: لم نعي ولم نعجز عن الخلق الأول فكيف نعجز من الثاني يقال عي بالأمر إذا لم يهتد لوجه عمله. **قوله: (لأن نفي النفي إثبات)** أي: لأنه لا واسطة بين النفي والإثبات فإذا انتفى أحدهما لزم تحقق الآخر وثبوته. **قوله: (ومنه أليس الله بكافٍ الخ)** أفادت الهمزة نفي عدم كفاية عبده فيلزم بالضرورة إثبات كفايته فلذا قال أي الله كافٍ عبده. **قوله: (ولهذا عطف الخ)** أي: ولأجل تأويل النفي بالإثبات صح

[الشرح: ٢] على ﴿أَلَمْ نَشْرَح لك صدرك﴾ [الشرح: ١] لما كان معناهُ شَرَحْنا؛ ومثله: ﴿أَلم يَجِدْكَ يَتيماً فآوَىٰ، وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدى﴾ [الضحى: ٦ ـ ٧]، ﴿أَلَمْ يَجعَلْ كَيْدَهُمْ في تَضْلِيلٍ، وَأَرْسَلَ عَلَيهِمْ طَيْراً أَبَابِيلَ﴾ [الفيل: ٢ ـ ٣]، ولهذا أيضاً كانَ قولُ جريرٍ في عبد الملك [من الوافر]:

١١ ـ أَلَسْتُم خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

مَدْحاً، بل قيل: إنه أَمْدَحُ بيتٍ قالَتْهُ العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقيّ لم يكن مَدْحاً البتَّة.

والثالث: الإنكار، التوبيخيّ، فيقتضي أنَّ ما بَعْدَها واقعٌ، وأن فاعِلَهُ مَلُومٌ، نحو: ﴿أَتعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥]، ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]، ﴿أئِفكاً آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدونَ﴾ [الصافات: ٨٦]، ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ﴾ [الشعراء:

الخ وحينئذٍ فيرد ما مر من الاعتراض ويجاب بأن المراد بقوله ولهذا الخ معناه ولأجل كون الهمزة التي للإنكار بمعنى النفي فتصيره خبراً صح العطف؛ لأنه يكون من عطف الخبر على الخبر، ولو كان الاستفهام حقيقاً لزم عطف الخبر على الإنشاء ا هـ. أو المراد ولأجل تأويل النفي بالإثبات صح العطف الخ عطفاً مناسباً؛ لأن عطف الماضي على المضارع خالٍ عن المناسبة، فلما أول نشر بشرحنا حصل التناسب. **قوله: (ولهذا الخ)** يقتضي أنه لو لم يكن في معنى الإثبات لم يصح العطف وليس كذلك لصحة لم يسىء زيد وأكرمته من غير تأويل. **قوله: (في عبد الملك)** أي: ابن مروان والمطايا الدواب المسرعة وقوله: وأندى أي: أسخى مبتدأ أو خبر وقوله بطون بالرفع مبتدأ أو خبر، أو بالنصف تمييز وقوله: راح جمع راحة وهي الكهف. **قوله: (التوبيخي)** العلاقة أن التوبيخ على الشيء سبب في عدمه وعدمه سبب في جهله والجهل به سبب في الاستفهام عنه فاستعمل اسم المسبب في السبب بواسطة فالعلاقة المسببية. **قوله: (ملوم)** أي: فيقدر محلها لا ينبغي.

---

١١ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ٨٥، ٨٩؛ والجنى الداني ص ٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢؛ ولسان العرب ٧/ ١٠١ (نقص)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٦٣، ٣/ ٢٦٩؛ ورصف المباني ص ٤٦؛ وشرح المفصل ٨/ ١٢٣؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٢.

اللغة: المطايا: جمع مطيّة وهي كل دابة تستخدم للركوب. أندى: أكثر ندًى وجوداً وأكرم عطاءً. الراح: جمع راحة وهي باطن الكفّ.

المعنى: يتساءل مقرّراً أنهم أفضل الناس شجاعة وكرماً، ألستم أفضل الفرسان الذين يمتطون صهوات دوابهم للحرب والطعان؟ وكذلك ألستم أكثر الناس جوداً وكرماً تمنحون الناس من باطن راحاتكم خيراً وسخاءً.

١٦٥]، ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتاناً﴾ [النساء: ٢٠]، وقول العجّاج [من الرجز]:

١٢ ـ أَطَرَباً وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ وَالدَّهْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ

أي أَتَطْرِبُ وأنْتَ شيخٌ كبير؟

والرابع: التقرير، ومعناه حَمْلُكَ المخاطَبَ على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرَّ عنده ثبوتُهُ أو نَفْيُه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به، تقول في التقرير بالفعل: «أَضَرَبْتَ زيداً؟» وبالفاعل: «أأنْتَ ضَرَبْتَ زَيْداً»، وبالمفعول: «أزيداً ضَرَبْتَ»، كما يجب ذلك في المستفهم عنه، وقوله تعالى: ﴿أأنتَ فَعَلْتَ هٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٢]

قوله: (وقول العجاج) عطف على المضاف إليه نحو المتقدم فهو بالجر. **قوله: (أطرباً)** هو إما مصدر مؤكد بفعل محذوف أي أتطرب أو مفعول به محذوف أي أتأتي والجملة بعده حالية وقوله دواري أي ينتقل به من حال إلى حال.

قوله: (قنسري) ضبط بالضم في نسخة والدنا رحمه الله بكسرة تحت القاف وشدة فوق النون وسكون السين وكسرة على الراء وشدة فوق الياء ومعناه شيخ كبير. **قوله: (دواري)** صيغة مبالغة من دار انتقل وفي نسخة قيسرى. **قوله: (والرابع التقرير)** العلاقة بينه وبين الاستفهام الحقيقي السببية؛ لأن الاستفهام سبب في الإقرار بالجواب الذي يعرفه المخاطب. **قوله: (والاعتراف)** مرادف للإقرار. **قوله: (قد استقر)** أي: ثبت عنده ثبوته نحو أكرمتك وقوله أو نفيه نحو أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين. **قوله: (ويجب أن يليها الخ)** الوجوب إنما هو باعتبار اصطلاح علماء المعاني؛ لأن المقتضيات المناسبة للحال واجبة عندهم وأما عند النحاة فهو أولى فقط، ويجوز أن يليها غيره كما حققه سيبويه في كتابه. **قوله: (أضربت زيداً)** أي: بإيلاء الفعل المقرر به الهمزة. **قوله: (وبالفاعل أأنت ضربت زيداً)** أي: بإيلاء فاعل الضرب للهمزة وهذا وإن لم يكن فاعلاً صناعياً فهو فاعل معنوي. **قوله: (كما يجب ذلك في المستفهم عنه)** أي: فنقول أزيد

---

١٢ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في (ديوانه ١/ ٤٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ١١٥١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٧٤، ٢٧٥؛ والدرر ٣/ ٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١، ٢/ ٧٢٢؛ والكتاب ١/ ٣٣٨؛ ولسان العرب ٥/ ٩٣ (قسر)، ١١٧ (قنسر)؛ والمحتسب ١/ ٣١٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٤٠؛ والخصائص ٣/ ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٥؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٣، ٣/ ١٠٤؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩؛ والمقرب ١/ ١٦٢، ٢/ ٥٤؛ والمنصف ٢/ ١٧٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٢، ٢/ ١٩٨).

اللغة: الطرب: الاهتزاز فرحاً أو حزناً. قنسري: شيخ كبير. دواري: كثير الدوران والتقلّب من حالة إلى حالة.

المعنى: هل يليق بك الاهتزاز وأنت شيخ كبير، تدرك ولا شك أن دوام الحال من المحال؟!

محتملٌ لإرادة الاستفهام الحقيقي، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولإرادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به؛ لأن الهمزة لم تدخل عليه، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعِلِ بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا﴾ [الأنبياء: ٦٣].

فإن قلت: ما وَجْهُ حَمْل الزمخشريّ الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ الله عَلَىٰ كل شيء قدير﴾ [البقرة: ١٠٦] على التقرير؟

قلت: قد أعتذرُ عنه بأنَّ مرادَهُ التقرير بما بعد النفي، لا التَّقرير بالنفي، والأولى أن تُحمَل الآية على الإنكار التوبيخيّ أو الإبطاليّ، أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ.

والخامس: التَّهَكُّم، نحو: ﴿أَصَلَواتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ما يعبد آباؤنا﴾ [هود: ٨٧].

والسادس: الأمر، نحو ﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي: أَسْلِمُوا.

والسابع: التعجُّب، نحو: ﴿ألم تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥].

والثامن: الاسْتِبْطاء، نحو: ﴿أَلَمْ يأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحديد: ١٦].

وذكر بعضُهم معانيَ أُخَرَ لا صحَّة لها.

عندك أم عمرو وأعندك زيد أم في السوق. **قوله: (كما يجب ذلك في المستفهم عنه)** أي: أنه يجب أن يلي الهمزة كان مسنداً إليه، أو مسنداً. **قوله: (بأن يكونوا)** أي: الكفار لم يعلموا أنه أي إبراهيم الفاعل أي: لكسر الأصنام وفيه أن هذا يبعده قوله وتالله لأكيدن أصنامكم إلا أن يكون عقده في نفسه ولم يخاطبهم. **قوله: (ولا يكون)** أي: الاستفهام في هذه الآية على كلا الوجهين استفهاماً عن الفعل أي: وهو كسر الأصنام. **قوله: (ولا تقريراً به)** أي: بحيث يكون مرادهم حمل إبراهيم على الإقرار بأن كسر الأصنام قد كان. **قوله: (لأن الهمزة لم تدخل عليه)** أي: وحينئذٍ فلا تكون للاستفهام عنه ولا للتقرير به ضرورة لأنها لو كانت كذلك لوجب إيلاء الفعل لها ولم يول. **قوله: (قد أجابهم بالفاعل)** أي: فلو كان الاستفهام عن الفعل أو التقرير به لكان الجواب قد وقع الكسر أو لم يقع فلما قال بل فعله كبيرهم الخ دل على أن المراد التقرير بالفاعل وعلى أنه أجابهم بالفاعل ولم يرد حقيقة الاستفهام حتى يكون كذباً، وإنما هو تهكم وتبكيت. **قوله: (لأن الهمزة لم تدخل عليه)** أي: ولأن الفعل معلوم بالمشاهدة. **قوله: (قد أجابهم بالفاعل)** أي وشرط الجواب مطابقة السؤال فدل ذلك على أنه استفهام عن الفاعل أو تقرير به. **قوله: (على التقرير)** أي: مع أن المقرر به ما بعد الهمزة والذي بعدها النفي وهو غير مقرر به. **قوله: (والأولى الخ)** أي: وأما الاعتذار بما تقدم ففيه نظر لوجوب إيلاء المقرر به الهمزة.

تنبيه ـ قد تقع الهمزة فعلاً، وذلك أنهم يقولون «وَأَى» بمعنى «وَعَد»، ومضارعه يَئِي بحذفِ الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول: «وَفَى يَفِي»، و «وَقَى يَقِي»، والأمر منه «إِهْ»، بحذف اللام للأمر، وبالهاء للسّكت في الوقف، وعلى ذلك يتخرَّج اللّغْزُ المشهورُ، وهو قوله [من الخفيف]:

١٣ ـ إِنَّ هِـنْـدُ الْـمَـلِـيـحَـةُ الْـحَـسْـنَـاءَ، وَأْيَ مَـنْ أَضْـمَـرَتْ لِـخِـلٍّ وَفَـاءَ

قوله: **(قد تقع الهمزة)** أي: الهمزة من حيث هي لأن الكلام في المكسورة وما قبله في المفتوحة. **قوله**: **(وقى يقي)** من الوقاية بمعنى صان وفي نسخة وفى يفي من الوفاء بالعهد ضد غدر وونى يني من الونابة وهي الفترة. **قوله**: **(بحذف اللام)** أي: وهو الياء والأصل أوتي كارمي ثم حذفت الياء بلام الأمر الداخلة على الفعل تقديراً؛ لأنه مقتطع من المضارع، وهذا مذهب المصنف، أو لأن الأمر المعتل مبني على حذف حرف العلة، ثم حذفت الواو التي هي فاء الكلمة لحذفها في المضارع فتبعتها همزة الوصل للاستغناء عنها حينئذٍ وألحقت بقية الكلمة بهاء السكت وجوباً، فإذا أسندت هذا الأمر للمخاطبة تقول أي يا هند فهو فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل لأنها ياء المخاطبة فهو مثل اضربي فإذا أردت أن تؤكده قلت أين يا هند فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى من نوني التوكيد المدغمة في المشددة بعدها فحذفت ياء المخاطبة فصار إن فإن فعل أمر مبني على حذف النون وياء المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل والنون الموجودة نون التوكيد. **قوله**: **(في الوقف)** راجع للهاء وأما في الوصل فتحذف، فإن وليت تلك الهمزة التي بقي الفعل عليها ساكناً من كلمة أخرى نقلت الحركة له وحذفت الهمزة نحو قل يا زيد أي عد بالخير وهند قالت بخير يا عمرو فلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام قل وفي تاء قالت وفي هذا قال بعضهم:

فـي أي لـفـظ يـا نـجـاة الـمـلـة حـركـة قـامـت مـقـام الـجـمـلـة

قوله: **(اللغز)** بفتح الغين وسكونها وضمها وهو في الأصل اسم لباب جحر اليربوع الذي بين النافقاء والقاصعاء يحفر مستقيماً إلى أسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله فيخفى مكانه بتلك الألغاز وجمعه ألغاز ويقال ألغز في كلامه عماء ولما كان هذا البيت يحتمل فيه أن تكون إن للتوكيد كان فيه تعمية. **قوله**: **(أضمرت)** أي: أسرت لخلٍ أي حبيب وفاءَ أي

---

١٣ ـ **التخريج**: البيت ليوسف بن أحمد الصقلي في (إنباه الرواة ٤/ ٧٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٦؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٠١).

اللغة: إنّ: فعل أمر بمعنى عدي وعداً، أصل الفعل: وأى يئي وأياً، وأمر المخاطبة (إي) واتصلت به نون التوكيد الثقيلة فحذفت الياء منعاً لالتقاء الساكنين. وأي: وعد. أضمرت: أكنّت وسترت. الخل: الصديق والصديقة.

المعنى: عدي يا هند الجميلة الحلوة وعد صديقة سترت الوفاء في صدرها لصديقها.

فإنه يقال: كيف رُفِعَ اسم «إنَّ» وصفتُهُ الأولى؟ والجواب: أن الهمزة فعل أمر، والنون للتَّوكيد، والأصل: «إينَّ» بهمزةٍ مكسورةٍ، وياءٍ ساكنة للمخاطبة، ونون مشدَّدة للتوكيد، ثم حُذِفت الياء لالتقائها سَاكنة مع النُّون المُدْغمة كما في قوله [من البسيط]:

١٤ ـ لَتَقْرَعِنَّ عَلَيَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ   إذَا تَذَكَّرْتِ يَوماً بَعْضَ أَخْلاَقِي

و «هندُ»: منادى مثل ﴿يُوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، و «المليحةُ»: نعتٌ لها على اللفظ كقوله [من الرجز]:

١٥ ـ يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ

و «الحسناءَ»: إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه [من الوافر]:

١٦ ـ يَعُودُ الْفَضْلُ مِنْكَ عَلَىٰ قُرَيْشٍ   وتَفْرُجُ عنْهُمُ الْكُرَبَ الشِّدَادا

أسرت وفاءً لخلٍ. **قوله**: **(كيف رفع اسم إن وصفته)** أي: مع أن القياس نصبهما، **قوله**: **(والجواب أن الهمزة الخ)** أي: فليس الأمر كما توهمه الناظر من أن مجموعهما حرف بسيط ينصب الاسم ويرفع الخبر. **قوله**: **(لتقرعن)** اللام موطئة للقسم والأصل والله لتقرعنن، ثم إنه أكد فصار لتقرعين، ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، فاجتمع ساكنان ياء المخاطبة والنون والأولى من نوني التوكيد، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فهو فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل والأولى أن يقول كقوله تعالى فأما ترين؛ لأنه مجزوم كما أنه هنا مجزوم وأيضاً عادته التمثيل بالقرآن. **قوله**: **(مثل يوسف)** أي: يا يوسف وإنما قدرت يا دون أخواتها لأنها أم الباب وأكثر دوراناً في الكلام والحذف نوع من التصرف فينبغي أن يكون موقعه ما كثر دون غيره. **قوله**: **(يا حكم الخ)** منادى مبني على الضم؛ لأنه معرفة والوارث نعت له على اللفظ. **قوله**: **(له كقول مادح عمر بن عبد العزيز)** أي: وهو جرير. **قوله**: **(يعود الفضل)** أي: الإحسان وقوله على قريش هي القبيلة المشهورة. **قوله**: **(وتفرج)** من فرج فهو بضم

١٤ ـ **التخريج**: البيت لتأبَّط شرًّا في (ديوانه ص ١١٤؛ وشرح اختيارات المفضَّل ص ١٣٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠؛ والشعر والشعراء ١/ ٣١٩؛ واللمع ص ٢٧٦؛ والمنصف ٣/ ١٢٤).

اللغة: قرع يقرع: ضرب سنّه بسنّه، أو بأصابعه.

المعنى: ستندمين وتتأسّفين على فقداني، عندما تتذكرين جميل أخلاقي وصفاتي.

١٥ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في (ديوانه ص ١١٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٢؛ وللعجّاج في اللمع في العربيّة ص ١٩٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٢٨؛ والخصائص ٢/ ٣٨٩، ٣/ ٣٣٢؛ وشرح المفصّل ٢/ ٣؛ والمعاني الكبير ص ٨٧٠؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٨).

١٦ ـ **التخريج**: البيتان لجرير في (ديوانه ص ١٠٧ (طبعة دار صادر)؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٤٢؛ والدرر ٣/ ٣٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٦٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ =

فَـمَـا كَـعْـبُ بْـنُ مَـامَـةَ وَابْـنُ سُـعْـدَى ... بِـأَجْـوَدَ مِـنْـكَ، يَـا عُـمَـرُ الْـجَـوَادَا

وإما بتقدير: «أمدح»، وإمَّا نعت لمفعول به محذوف، أي: عِدِي يا هندُ الخلَّةَ الحسناءَ؛ وعلى الوجهين الأوَّلَيْنِ فيكون إنما أَمَرَهَا بإيقاعِ الوعد الوفيّ، من غير أن يُعيِّن لها الموعود؛ وقوله: «وَأْيَ» مصدرٌ نوعيٌّ منصوب بفعل الأمر، والأصل: «وأياً» مثلَ «وَأْيِ مَنْ»؛ ومثلُه ﴿فأَخَذْنَاهُم أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، وقوله: «أضمرتْ» بتاء التأنيث محمول على معنى «مَنْ» مثل «مَنْ» كانت أمّك»؟

* * *

● (آ) **بالمدّ** ـ حرفٌ لنداءِ البعيد، وهو مسموعٌ، لم يذكره سيبويه، وذكره غيرُه.

الراء أي تزيل كذا قال الدماميني لكن الذي في «الصحاح» ومستفاد من «القاموس» أنه من باب ضرب. **قوله**: **(الكرب)** جمع كربة الحزن والغم. **قوله**: **(فما كعب)** هو كعب الأيادي ومامة أبوه وابن سعدى هو أوس بن حارثة الطائي وسعدى أمه وإنما خص هذين الرجلين لأنهما من أكابر كرماء العرب. **قوله**: **(بتقدير أمدح)** أي: وحينئذٍ تكون جملة معترضة بين العامل وهو إن ومعموله وهو وأي. **قوله**: **(الخلة)** أي: الخصلة والحالة كالمصافاة الحسناء. **قوله**: **(وعلى الوجهين الأولين)** أي: وهما النصب على المحل وكونه بتقدير أمدح فيكون أي الشاعر إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفي أي وأما على الثالث فقد عين لها الموعود به وهو الخلة. **قوله**: **(من غير أن يعين لها الموعود)** أصله الموعود به فهو من الحذف والإيصال. **قوله**: **(بتاء التأنيث)** في نسخة بتاء أي وحينئذٍ فهو مراع لمعنى من وهي المرأة وهذا أحسن من مراعاة اللفظ؛ لأنه أكثر وقوعاً في القرآن، ولو راعى اللفظ لقال أضمر.

قوله: **(من كانت أمك)** أي: بنصب الأم على أنها خبر كان واسمها ضمير مؤنث عائد على من لأن المراد بها مؤنثة أي أي النساء كانت أمك ولذلك أدخل تاء التأنيث على كان. **قوله**: **(لنداء البعيد)** مراده به ما يشمل المتوسط بناءٍ على أن المراتب ثلاثة بعيد وقريب ومتوسط وإلا فالأمر ظاهر.

= ٢٥٤؛ واللمع ص ١٩٤؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٧؛ وشرح قطر الندى ص ٢١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٦).

اللغة: الفضل: ما يزيد عن الحاجة، وهنا يعني الإحسان. الكرب: الهموم والأحزان، جمع كربة. كعب بن مامة: رجل من إياد سقى صاحبه ومات هو عطشاً. ابن سعدى: هو أوس بن حارثة الطائي، أحد كرماء العرب.

المعنى: إن كرمك وسخاءك يصل إلى قريش كلّها، فيمحو الغمّ والأحزان الشديدة عنهم جميعاً، وأنت تؤثر الآخرين على نفسك، فلا كعب ولا أوس أكثر كرماً وإيثاراً منك.

● (أَيَا) حرف كذلك، وفي الصِّحَاح أنَّه حرفٌ لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك، قال الشاعر [من الطويل]:

١٧ ـ أَيَا جَبَلَيْ نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِّيَا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَيَّ نَسِيمُهَا

وقد تبدل همزتها هاء، كقوله [من الكامل]:

١٨ ـ فَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيّاً وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ: هَيَا رَبَّا

قوله: **(حرف كذلك)** أي: لنداء البعيد. **قوله**: **(وليس كذلك قال الخ)** ليس مراده بهذا البيت الرد على الصحاح؛ لأنه إذا كان ينادي بها البعيد ويمنع من أن ينادي بها القريب وإنما مراده الاستدلال على أصل الدعوة وهو قوله حرف كذلك. **قوله**: **(أيا جبلي نعمان الخ)** هذا البيت لقيس بن الملوح مجنون ليلى على ما قيل. **قوله**: **(نعمان)** بفتح النون وادي في طريق الطائف. **قوله**: **(الصباح)** هو ريح لينة تخرج من المشرق، وقوله إلى نسيمها يصح أن يكون الضمير عائداً على النسيم والمراد بالنسيم الأول ريح الصبا والإضافة بيانية والمراد بالنسيم الثاني الريح اللينة، ويحتمل أن يكون عائداً على المحبوبة وأعاده عليها وإن لم يذكرها لكونها في خياله لا تفارقه فهي حاضرة اهـ تقرير دردير. **قوله**: **(فأصاخ)** أي استمع أي الراعي في البيت قبله وهو قوله:

وحديثها كالقطر يسمعه راعي سنين تتابعت جدبا

أي: محلاً فلما ظن كلامها قطراً أي مطراً رقيقاً رفع صوته يجامع ظن كل منهما مقدمة لغيره من وصال وغيث، فإن أول الغيث قطر، ثم ينسكب، وقوله حياً أي مطراً كثيراً. **قوله**: **(هيا ربا)** أصله ربي أبدلت الياء ألفاً.

---

١٧ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في (ديوانه ص ١٩٦؛ والزهرة ١/ ٣٠٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٦٠؛ وبلا نسبة في الحماسة الشجريَّة ٢/ ٥٨٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٢).

اللغة: جبلا نعمان: قرب تهامة. خلّيا: اتركا. الصّبا: ريح تأتي من جهة الشرق. يخلص إلي: يصل إليّ كاملاً.

المعنى: يتوجّه بالرجاء لجبلي نعمان، بأن يسمحا لنسيم الريح القادمة من المشرق أن تصل إليه كاملة، فيشم طيب محبوبته بها.

١٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (أمالي القالي ١/ ٨٤؛ والبيان والتبيين ١/ ٢٨٣؛ والخصائص ١/ ٢٩، ٢١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٧٦ (هيا).؛ وفي معجم شواهد النحو الشعرية (الرقم ٢٢٢) أنه ورد منسوباً للراعي في «ألف باء» للبلوي ٢/ ٤٧٨، ولم أجده في ديوانه).

اللغة: أصاخ: أنصت. الحيا: المطر. هيا: حرف نداء كـ (أيا).

المعنى: أنصت يستمع للصوت، راجياً من ربّه أن يكون صوت قطرات المطر هو ما يسمعه، ثم هتف بفرح وسعادة: يا ربِّ حقّق لي أمنياتي.

● **(أَجَلْ)** بسكون اللام ـ حرفُ جوابٍ مثل «نَعَم»؛ فيكون تصديقاً للمخبرِ، وإعلاماً للمستخبرِ، ووَعْداً للطالب؛ فتقع بعد نحو: «قام زيد» ونحو: «أقام زيد؟»، ونحو: «اضْربْ زيداً». وقَيَّد المالِقِيُّ الخَبَرَ بالمثبت، والطلبَ بغير النَّهي، وقيل: لا تجيءُ بعد الاستفهام؛ وعن الأخفش هي بعدَ الخبر أحسنُ من نَعَمْ، ونَعَمْ بعد الاستفهام أَحْسَنُ منها، وقيل: تختصُّ بالخبر، وهو قول الزمخشريّ وابن مالك وجماعة، وقال ابن خروف: أكثر ما تكونُ بعده.

● **(إِذَنْ)** فيها مَسائِل:

الأولى: في نوعها، قال الجمهور: هي حرفٌ، وقيل: اسم، والأصل في «إذن أُكْرِمَكَ» إذَا جِئْتَنِي أُكْرِمُكَ، ثم حذفت الجملة، وعُوِّضَ التنوين عنها، وأُضمرت

قوله: (بسكون اللام) أي: مع فتح الهمزة والجيم وقوله فتكون تصديقاً الخ، أي وإذا كان كذلك فتكون تصديقاً للمخبر أي سواء كان الخبر إيجاباً أو سلباً وقوله وإعلاماً للمستخبر أي: المستفهم وقوله ووعداً للطالب كان أمراً أو نهياً. **قوله: (فتقع بعد نحو قام زيد)** أي: وبعد نحو ما قام زيد وهذا مثال لتصديق المخبر وقوله ونحو أقام زيد أي وهو كلام مستخبر وقوله اضرب زيداً أي؛ وكذا لا تضرب زيداً فهو كلام طالب. **قوله: (وقيد المالقي)** بفتح اللام نسبة إلى مالقة مدينة بالأندلس وضبطها بالكسر غلط وقوله بالمثبت أي: فلا تقع عنده بعدما قام زيد وقوله، والطلب بغير النهي، أي: فلا تقع عنده بعد لا تضرب زيداً. **قوله: (وقيل لا تجيء بعد الاستفهام)** أي: وتجيء بعد الخبر والأمر والنهي. **قوله: (وعن الأخفش هي بعد الخبر الخ)** أي: فهي عنده تدخل الخبر الاستفهام إلا أنها بعد الخبر أحسن ا هـ تقرير دردير، أي: فإذا قيل أنت سوف تذهب قلت أجل، وكان أحسن. **قوله: (ونعم بعد الاستفهام أحسن)** أي: فإذا قيل أتذهب قلت نعم وكان أحسن من أجل. **قوله: (وقيل تختص بالخبر)** أي: مثبتاً أو منفياً. **قوله: (وجماعة)** أي: منهم ابن الحاجب. **قوله: (أكثر ما تكون بعده)** أي بعد الخبر وتجيء بعد غيره بقلة. **قوله: (إذن فيها مسائل)** أي: أربعة.

قوله: (قال الجمهور هي حرف وقيل اسم) أي: وهما لبعض الكوفيين وقوله والأصل أي: على القول الثاني وهو القول باسميتها. **قوله: (ثم حذفت الجملة)** أي: التي أضيفت إذن إليها وهي جئتني وقوله وعوض التنوين عنها، أي: وحذفت الألف لالتقاء الساكنين كما في يومئذٍ وحينئذٍ. **قوله: (وأضمرت أن)** أي: فانتصب الفعل الواقع صدراً للجملة الجوابية، فإن قلت إضمار أن يوجب تأويلها مع صلتها بمفرد فيكون مبتدأ والخبر محذوف فالجملة اسمية فتجب الفاء الرابطة كما لو قلت إذا جئتني فإكرامك حاصل ولا فاء هنا فهو مشكل، قلت: لهذا الكوفي أن يمنع كون ذلك المفرد مبتدأ ويجعله فاعلاً، أي: إذا جئتني وقع إكرامك فالجملة حينئذٍ فعلية ولا إشكال.

«أنْ»، وعلى القول الأول؛ فالصّحيح أنها بسيطة، لا مُرَكَبَّة من «إذْ» وَ «أَنْ»، وعلى البَسَاطة فالصَّحْيح أنَّها الناصِبة، لا «أنْ» مضمرة بعدها.

المسألة الثانية: في معناه. قال سيبويه: معناها الجوابُ والجزاءُ، فقال الشّلوبين: في كلِّ موضع، وقال أبو علي الفارسيّ: «في الأكثر، وقد تتمحَّضُ للجواب، بدليلِ أنَّه يُقال لك: «أُحبُّك»، فتقول: «إذن أظنّك صادقاً»؛ إذ لا مجازاة هنا ضرورة».

والأَكْثرُ أن تكونَ جواباً لـ «إنْ» أو «لَوْ» ظاهرتَيْنِ أو مقدَّرتين؛ فالأول كقوله [من الطويل]:

قوله: (وعلى الأول) أي: وإذا مشينا على القول الأول أي وأما على الثاني فبساطتها باتفاق. **قوله: (لا مركبة)** أي: كما هو أحد قولي الخليل وعليه فتكون نقلت حركة الهمزة للساكن قبلها، ثم حذفت الهمزة لالتقاء الساكنين فصار إذن. **قوله: (لا أن مضمرة بعدها)** أي: كما يقوله الخليل ا هـ دماميني. **قوله: (معناها الجواب)** ليس المراد به ما يراد في قولهم جواب الشرط ولا ما يراد في قولهم نعم مثلاً حرف جواب كما فهمه المصنف، فاستشكله بأنها ليست كذلك، وإنما المراد أنها تقع صدر كلام وقع جواباً لكلام سبق تحقيقاً أو تقديراً فلا تقع ابتداء كلام مستقبل غير مرتبط بشيء قبل.

قوله: (فقال الشلوبين الخ) هذا بيان لكلام سيبويه والشلوبين بفتح اللام وضمها وبعد الواو حرف بين الباء والفاء اسم أعجمي ومعناه الأبيض الأشقر، ومعنى كونها للجواب أن تقع في كلام مجاب به آخر سواءً كان ملفوظاً أو مقدراً كانت هي في الصدر أو الحشو أو آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جواباً عن شيء، فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاءً لمضمون كلام آخر.

قوله: (وقد تتمحض) إلى قوله ا هـ. من كلام الفارسي. **قوله: (إذ لا مجازاة الخ)** أي: لأن ظن المصدق واقع في الحال ولا يصلح أن يكون جزاءً لذلك الفعل إذ الجزاء مستقبل لا حال.

قوله: (والأكثر أن تكون جواباً لأن) أي: فتكون للجواب والجزاء غالباً ومن غير الغالب تتمحض للجواب فهذا مرور على مذهب الفارسي ومن غير الأكثر أن تكون زائدة كما سيأتي في كلامه ا هـ تقرير دردير، والمراد بكونها جواباً أنها حرف تصحب الجواب، وإن لم تكن رابطة له بالشرط، فأطلق عليها الجواب تجوزاً نظراً إلى ملابستها له ووقوعها في صحبته وليس المراد بكونها جواباً، لأن أنها نفس الجواب قطعاً، ولا رابطة للجواب بالشرط؛ لأن المصنف نفسه عاب ذلك على المعربين في قولهم أنها جواب الشرط.
قوله: (والأول) أي: وقوعها جواباً لأن أو لو ظاهرتين.

١٩ - لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذاً لاَ أُقِيلُهَا

وقول الحماسي [من البسيط]:

٢٠ - لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إبِلي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبانا

إذاً لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إنْ ذُو لُوثَةٍ لاَنَا

فقوله: «إذاً لقامَ بنَصْري» بدلٌ من «لم تَسْتبح»، وبدلُ الجوابِ جواب؛ والثَّاني

قوله: (عبد العزيز) هو أبو عمر بن عبد العزيز كان عاملاً بمصر، والضمير في قوله بمثلها عائد إلى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر، وذلك أنه كان امتدحه بقصيدة فأعجب بها فقال له تمن أعطك فتمنى أن يكون كاتباً فلم يجبه وأعطاه جائزة فقال الشاعر: إن عاد عبد العزيز بمثل تلك المقالة وأمكنني منها لا أسأله غيرها. **قوله: (وقول الحماسي)** بكسر السين وهو بالجر عطف على مدخول الكاف المتقدم والحماسي بفتح الحاء المهملة نسبة إلى الحماسة وهي كتاب فيه جملة من أشعار العرب جمعها أبو تمام الطائي الشاعر المشهور ونسبته لها من حيث إن كلامه مذكور فيها. **قوله: (لو كنت من مازن الخ)** صاحب هذه الأبيات اسمه: قرط، بقاف مضمومة ومهملتين أولهما ساكنة أو قريط بالتصغير رجل من بني العنبر، وقوله: من مازن أبو قبيلة من تميم وقوله لم تستبح أي: لم تستأصلها وتأخذها قهراً وبنو اللقيطة قوم من العرب وذهل بضم الذال المعجمة وإسكان الهاء وشيبان إما من شاب يشيب فوزنه فعلان أو من شاب يشوب إذا خلط فوزنه في الأصل فيعلان، ثم حذفت واوه بعد قلبها ياء والمعشر جماعة من الناس، وخشن بضم الخاء والشين المعجمتين، أي: شجعان والحفيظة الخصلة التي يحفظ لها واللوثة بضم اللام الضعفة وبفتحها القوة والثاء مثلثة فيها، قال المرزوقي: الرواية الصحيحة ضم اللام وهو تعريض بقومه ليغضبوا أو يهتاجوا لنصرته. **قوله: (وبدل الجواب جواب)** أي:

---

١٩ - **التخريج**: البيت لكثير عزّة في (ديوانه ص ٣٠٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦؛ والدرر ٤/ ٧١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٣؛ وشرح المفصّل ٩/ ١٣، ٢٢؛ والكتاب ٣/ ١٥؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٨٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٦٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٧، ١١/ ٣٤٠؛ ورصف المباني ص ٦٦، ٢٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٥٤؛ والعقد الفريد ٣/ ٨).

اللغة والمعنى: عبد العزيز: هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم. أقيلها: أتركها، أو أمنعها من السقوط.

يقول إذا رجع عبد العزيز إلى ما قاله لي سابقاً، فإنّي لن أتركها.

٢٠ - **التخريج**: البيتان لقريط بن أنيف في (خزانة الأدب ٧/ ٤٤١، ٤٤٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٦٨؛ ولأحد شعراء بلعنبر في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٣؛ وللعنبري في لسان العرب ٧/ ٣٩٣ (لقط)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٤٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٣؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٧٣.

=

نحو أن يقال: آتيك، فتقول: «إذن أُكْرِمك» أي: إن أتَيْتني إذن أكرمك، وقال الله تعالى: ﴿ما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلٰهٍ، إِذَنْ لَذَهَبَ كُلُّ إِلٰهٍ بِمَا خَلَقَ، ولَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]. قال الفرَّاء: حيث جاءَتْ بعدَها اللامُ فقَبْلها «لو» مقدَّرة، إن لم تكن ظاهِرَة.

المسألة الثالثة: في لَفْظِها عندَ الوقفِ عليها، والصَّحيحُ أنَّ نونها تُبدل ألفاً، تشبيهاً لها بتنوينِ المَنْصوب، وقيل: يُوقَف بالنون، لأنّها كنون «لَنْ» و «إنْ»؛ ورُوي عن المازني والمبرّد، ويَنْبني على الخلاف في الوقف عليها خلافٌ في كتابتها،

فيحسن الاستشهاد به لما نحن فيه، ولكن كان الاستشهاد بقوله تعالى: **﴿قل لو أنتم تملكتم خزائن رحمة ربي إذا لأمسكتم﴾** [الإسراء: ١٠٠] أولي لأمرين أحدهما الجري على عادة المصنف من الاستشهاد بالقرآن ما أمكنه، والثاني أن الواقع في الآية هو الجواب وفي البيت بدله.

واعلم أن كون إذن لقام بدل من تستبح من حيث أن الثاني وهو القيام بالنصر مرتبط بعدم الاستباحة لا من حيث أن الأول مرتبط بالثاني إذ لا ارتباط أصلاً ا هـ تأمل، وفيه أن الارتباط نسبة بين الطرفين يلزم من وجودها في أحدهما وجودها في الآخر فالحق أن البدل لا يصح تأمل. **قوله: (أي إن أتيتني)** إنما قدر المصنف الجواب ليظهر أن ما بعدها جواب له من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها، فإن المبطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها صناعة لا معنىً. **قوله: (وما كان معه من إله إذاً لذهب الخ)** أي: فالتقدير ولو كان معه آلهة إذاً لذهب الخ. **قوله: (فقبلها لو مقدرة إن لم تكن ظاهرة)** وقال المرادي: الظاهر أن اللام جواب قسم مقدر قبل إذن. **قوله: (والصحيح)** الواو للاستئناف وقوله إن نونها تبدل ألفاً أي: عند الوقف. **قوله: (لأنها كنون أن ولن)** أي: وليس تنويناً إذ لا يدخل في الحروف.

قوله: (والمازني والمبرد بالنون) أي: على مقتضى قولهما في الوقف وهذا في غير المصحف لاتفاقهم على رسمها فيه بالألف، ويوقف بالنون وخطان لا ينقاسان خط العروضي وخط المصحف العثماني وعن المبرد أشتهي أن تكون يد من يكتب إذن بالألف؛ لأنها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحروف فالنون من أصل الكلمة، فأي

= **اللغة**: تستبيح: تستحلّ، تجعلها مباحة أو حلالاً. مازن وبنو اللقيطة، أو (بنو الشقيقة ـ كما في بعض الروايات): قبيلتان عربيتان؛ وكذلك ذهل بن شيبان. خشن: جمع خَشِن وأخشن وهو القاسي. الحفيظة: الغضب والثورة. ذو لوثة: صاحب ضعف. لان: مال وخضع.

المعنى: لو كنت من قبيلة مازن لم يجعل بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان إبلي مباحة لهم، ولقام بحمايتي والغضب من أجلي قوم قساة عندما يقتضي الموقف قسوتهم، حتى لو خضع الضعفاء من غيرهم.

فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رُسِمَتْ في المصاحف، والمازنيُّ والمبرّدُ بالنون؛ وعن الفرَّاء إن عمِلَتْ كُتِبت بالألف، وإلاَّ كُتِبت بالنون، للفرقِ بينهما وبين «إذَا» وتَبِعه ابنُ خروف.

المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصبُ المضارع، بشرط تَصْدِيرِها، واستقباله، واتِّصالهما أو انفصالهما بالقَسَم أو بـ «لا» النافية، يقال: «آتيك»، فتقول: «إذَنْ أكْرِمَكَ»، ولو قلت: «أَنا إذن»، قلت: «أكرمُكَ» بالرَّفع، لِفَواتِ التَّصدير، فأما قوله [من الرجز]:

٢١ ـ لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا إنِّي إذاً أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فمُؤَوَّل على حذف خبر «إنّ» أي: إنّي لا أقدرُ على ذلك، ثم استأنفَ ما بعده، ولو قلتَ: «إذاً يا عبدَ الله»، قُلْت: «أُكْرِمُكَ» بالرفع، للفصل بغير ما ذكرنا، وأجاز ابن

داع إلى تشبيهها بالنون الزائدة عن بنية الكلمة. **قوله: (وهو نصب المضارع)** أي: بناءً على مذهب الجمهور من أنها هي الناصبة له بنفسها إلا أن بعدها. **قوله: (تصديرها)** أي: كونها مصدرة أي واقعة في صدر الكلام وأوله بحيث لم يسبق عليها شيء مما له ارتباط بما بعدها. **قوله: (إذن أكرمك)** بالنصب لاجتماع الشروط. **قوله: (لفوات التصدير)** أي: بسبب وقوعها حشواً واعتماد ما بعدها على ما قبلها، وإنما لم تعمل معتمداً ما بعدها ما قبلها؛ لأن الواقع بعدها ثابت لما قبلها قبل مجيئها ومجيئها في مثله لغرض معين، وهو كونها جواباً لما قبلها يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الأول فبقي كما كان عليه قبل مجيئها إيذاناً ببقاء المعنى وكراهة أن يتوهم تغيير المعنى فيه بسببها، بخلاف قولك زيد لن أكرمه وشبهه فإنه ليس كذلك، وقال بعضهم إنما لم تعمل في حالة الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشواً. **قوله: (شطيراً)** أي: غريباً. **قوله: (أهلك)** بكسر اللام مضارع هلك بفتحها قال تعالى: **﴿ليهلك من هلك عن بينة﴾** [الأنفال: ٤٢] وهذا البيت يرد نقضاً على اشتراط التصدير، فإنه أعملها في البيت مع كون ما بعدها معتمداً على ما قبلها إذ هو خبر وأجاب عنه بقوله فمؤول الخ. **قول: (ثم استأنف ما بعده)** أي: فما بعده مقطوع عما قبله، وإن كان جواباً لشرط مقدر. **قوله: (ثم استأنف ما بعده)** أي: فجاء النصب لتحقق شرطه. **قوله: (للفصل بغير ما ذكرنا)** أي: وهو النداء. **قوله: (الفصل بالظرف)** أي: للتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره.

---

٢١ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في (الإنصاف ١/ ١٧٧؛ والجنى الداني ص ٣٦٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٦، ٤٦٠؛ والدرر ٤/ ٧٢؛ ورصف المباني ص ٦٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٠؛ وشرح المفصل ٧/ ١٧؛ ولسان العرب ٤/ ٤٠٨ (شطر)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٣؛ والمقرب ١/ ٢٦١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧).

شرح المفردات: الشطير: البعيد والغريب. أهلك: أموت. أطير: أذهب بعيداً.

عُصْفور الفصلَ بالظرف، وابنُ بابشاذ الفصلَ بالنِّداء وبالدُّعاء، والكسائيّ وهشام الفصلَ بمعمولِ الفعل، والأرجَحُ حينئذٍ عند الكسائي النصبُ، وعند هشام الرفع؛ ولو قيل لك: «أحبّك»، فقلت: «إذن أظنُّك صادقاً» رفَعْت، لأنه حَالٌ.

تنبيه ـ قال جماعةٌ من النَّحويّين: إذا وقعَتْ «إذن» بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوَجْهان، نحو: ﴿وإذن لا يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إلاَّ قليلاً﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فإِذَنْ لا يأتُونَ الناسَ نَقِيراً﴾ [النساء: ٥٣]، وقُرِىءَ شاذًّا بالنصب فيهما؛ والتَّحْقيقُ أنه إذا قيل: «إن تَزُرْنِي أزُرْكَ وإذَنْ أُحْسِن إلَيْكَ» فإنْ قَدَّرْتَ العطفَ على الجواب جَزَمْتَ وبطُلَ عمل

قوله: (وبالدعاء) نحو إذن عافاك الله أكرمك بالنصب، قال ابن قاسم: ولم يسمع شيء من ذلك والصحيح منعه وابن بابشاذ هو الإمام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي كان أولاً جليس السلطان بمصر، ثم إنه تصوف وسلك طريقة أهل الله وسبب ذلك: أنه كان ذات يوم مع بعض إخوانه على سطح جامع عمرو بالفسطاط يأكلون شيئاً، فأتاهم قط فأعطوه لقمة، ثم غاب فأتى فأعطوه وهكذا مراراً فتعجبوا منه فتبعوه فإذا هو يأخذ الطعام ويأتي إلى خربة فيها بيت خرب وفيه قط أعمى ويضع الطعام له فتعجبوا لذلك، وقال الشيخ إذا كان حيوان أخرس قد سخر له هذا القط يقوم بكفايته ولم يحرم الرزق فكيف يصنع مثلي، ثم ترك الشيخ علائقه وخدمة السلطان، واشتغل بالله. وبابشاذ كلمة عجمية يتضمن معناها الفرح والسرور، وانظر هل دالها مهملة أو معجمة وهل مخففة أو مشددة وهل باؤه الثانية مفتوحة أو ساكنة لم يتحرر لي في ذلك ما أعتمد عليه ا هـ دماميني.

قوله: (بمعمول الفعل) أي: فتقول إذاً زيداً أكرم وقوله حينئذٍ، أي: حين إذ وقع الفصل بمعمول الفعل. **قوله: (وعند هشام الرفع)** أي: لضعف عملها بوجود الفاصل، وكان القياس بطلان العمل فلا أقل أن يكون مرجوحاً ا هـ تقرير دردير. **قوله: (لأنه حال)** أي: والشرط في الأعمال استقبال الفعل قال ابن الحاجب في «شرح المفصل» وإنما لم تعمل إلا في المستقبل إجراءً لها مجرى النواصب كلها، فإن الاستقبال شرط في عملها، وذلك لأن فعل الحال له تحقق في الوجود كالأسماء فلا تعمل فيها عوامل الأفعال ا هـ تقرير شيخنا دردير.

قوله: (جاز فيها الوجهان) أي: الإعمال والإلغاء وصرح بعضهم بأن الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القرآن ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وقرىء شاذاً بالنصب)** قد يقال شاذاً حال من النصب المجرور بالباء وليس فعل ذلك بسديد؛ لأن تقدم الحال على صاحبها المجرور إما أن يمتنع وإما ضعيف ويمكن أن يقال ليس بحال، وإنما هو صفة مصدر محذوف أي، وقرىء قرآناً شاذاً يقال قرىء قراء وقرآناً وقراءة ا هـ دماميني. وقوله: بالنصب أي: بحذف النون فيهما. **قوله: (جزمت)** أي: بسبب أن المعطوف عليه

«إذن» لوقوعِها حَشْواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفعُ والنصبُ لتقدُّم العاطِف؛ وقيل: يتعيّن النصب، لأنّ ما بعدها مُستأنَفٌ، لأن المعطوف على الأوَّل أوّل، ومثل ذلك: «زيد يَقُومُ وإذن أَحْسِن إليه» إن عَطَفْتَ على الفعليّة رفعتَ، أو على الاسميَّة فالمذهبانِ.

* * *

(إن) المكسورة الخفيفة ـ ترد على أربعة أوْجُهِ:

أحدها: أن تكون **شرطيَّة**، نحو: ﴿إن يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لهم﴾ [الأنفال: ٣٨]، ﴿وإن تَعُودوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، وقد تَقْتَرنُ بـ «لا» النافية فيظُنُّ مَنْ لا معرفة له أنها «إلاَّ»

مجزوم. **قوله**: **(لوقوعها حشواً)** أي: ذات حشو فهو منصوب على الحال، ولا يحسن أن يقال على إسقاط الخافض أي في الحشو؛ لأن ذلك غير مقيس في هذا. **قوله**: **(جاز الرفع والنصب)** أي: في الفعل الواقع بعد إذا. **قوله**: **(له التقدم العاطف)** أي: فمن حيث إن إذن في أول جملة مستقلة فهو مصدر فينتصب الفعل ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض فهو متوسط فليس بمتصدر في الظاهر. **قوله**: **(مستأنف)** أي: لا يطلبه شيء مما قبله. **قوله**: **(لأن المعطوف على الأول أول)** يعني: أن ما قبل العاطف غير مسوق لشيء يطلبه فهو أول فما عطف عليه مثله إذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه. **قوله**: **(إن عطفت على الفعلية)** أي: وهي الجملة الصغرى رفعت أي قولاً واحداً، وقوله: أو على الإسمية أي وهي الكبرى، وقوله: فالمذهبان الأول جواز الرفع والنصب والثاني تعين النصب ا هـ تقرير شيخنا دردير.

إن المكسورة الخفيفة

وفي بعض النسخ المخففة اسم مفعول من خف والنسخة الأولى أولى ليكون المقسم صادقاً على كل من الأقسام الأربعة التي ذكرها أما صدقه على كل من الشرطية والنافية والزائدة فظاهر وأما صدقه على المخففة من الثقيلة فلأن الكلمة صارت إلى الخفة بحذف النون منها فيصدق عليها أنها خفيفة أي: جعلت خفيفة بالحذف، وأما على النسخة الثانية فلا تصدق المخففة على تلك الأقسام الثلاثة إلا بتكلف وهو أن يقال أطلقت المخففة على كل منهن، وإن لم يسبق لها ثقل باعتبار نسبتها إلى الخفة لكونها موضوعة على حرفين بالأصالة فمعنى مخففة منسوبة للخفة. **قوله**: **(ترد على أربعة أوجه)** فيه أنه يؤخذ من الأجوبة عن الآية الآتية وهي قوله: ﴿**فذكر إن نفعت الذكرى**﴾ [الأعلى: ٩] أنها تأتي لمعانٍ أخر بمعنى قد ومتصلة وللاستبعاد، ولعله لم يذكر هذه المعاني لعدم الاتفاق عليها فهي في الأجوبة لا يعلمها غير المجيب ا هـ تأمل. **قوله**: **(فيظن من لا معرفة له أنها إلا الاستثنائية)** أي: من جهة أنه يجب قلب نون إن لاماً وإدغامها في لام النافي الذي بعدها

الاستثنائيَّة، نحو: ﴿إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿إِلاَّ تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩]، ﴿وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، ﴿وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيهِنَّ﴾ [يوسف: ٣٣]؛ وقد بلغني أنّ بعض مَنْ يدَّعي الفَضْلَ سُئِلَ في: ﴿إِلاَّ تَفْعَلُوه﴾ [الأنفال: ٧٣] فقال: ما هذا الاستثناء؟ متَّصِل أم مُنْقطع؟

الثاني: أن تكون **نافية**، وتدخل على الجملة الاسميَّة، نحو: ﴿إِنِ الْكَافِرونَ إِلاَّ في غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، ﴿إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلاَّ اللاَّئِي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ومن ذلك: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٨] أي: ومَا أَحَد من أهل الكتاب إلاَّ ليؤمننَّ به، فحذف المبتدأ، وبقيت صفتُه؛ ومثله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، وعلى الجملة الفعلية، نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة:

فيصير مجموعهما في اللفظ كإلا الاستثنائية. **قوله: (إن بعض من يدعي الفضل)** أي: وهو كاذب في دعواه وقوله سئل الخ قال الدماميني، قلت: وكان ينبغي أن يجاب بأن الاستثناء الذي تخيله متصل بالجهل ومنقطع عن الفضل. **قوله: (أن تكون نافية)** أي: موضوعة لا قارة النفي فاندفع ما يقال ان النافي إنما هو المتكلم لا إن بمعنى ما. **قوله: (إن أمهاتهم)** أي: ما أمهاتهم، فإن نافية وأمهاتهم مبتدأ وإلا أداة حصر ملغاة وقوله اللائي اسم موصول وقوله ولدنهم صلته والجملة خبر.

قوله: (ومن ذلك) إنما غير الأسلوب في هذا الشاهد؛ لأن المبتدأ في هذه الآية غير مذكور فربما يتوهم أن لا جملة إسمية لوقوع الجار والمجرور عقب إن فيحتمل تعلقه بفعل، وأن الجملة فعلية فأراد التصريح بأن الجملة أسمية ليتنبه؛ لأن المبتدأ محذوف. **قوله: (فحذف المبتدأ)** وهو أحد وأبقى صفته وهي من أهل الكتاب والخبر هو الجملة الواقعة بعد إلا والضمير في به يرجع لعيسى والضمير في موته راجع إلى ذلك المبتدأ المحذوف والمعنى ما أحد من اليهود والنصارى إلا ليؤمنن قبل أن يموت بأن عيسى عبد الله ورسوله وهذا الإيمان لا بد منه من كل أحد ولو حين تزهق روحه. **(فإن قلت)** جعل الجار والمجرور صفة يلزم عليه حذف الموصوف وإبقاء صفته وهي ظرف والظرف كالجملة يمتنع بقاؤه مع عدم الموصوف وأجيب بأن محل ذلك ما لم يكن الموصوف بعض مجرور بمن وإلا جاز وهنا بعض مجرور بمن كذا أجاب الدماميني، واعترض بأن الذي قالوه محل الجواز ما لم يكن الموصوف بعض مجرور بمن، وكان ذلك المجرور بمن مقدماً على الموصوف كما في منا ظعن أي منا فريق ظعن تأمل. **قوله: (ومثله وإن منكم)** أي: مثلها في دخول إن النافية على جملة إسمية حذف المبتدأ منها، وقوله وإن منكم صفة لمحذوف وقوله: إلا واردها خبر على ما قال المصنف وللزمخشري ان منكم خبر مقدم وإلا واردها صفة. **قوله: (وعلى الجملة الفعلية)** ماضياً كان فعلها أو مضارعاً

١٠٧]، ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلاَّ إِناثاً﴾ [النساء: ١١٧]، ﴿وتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَليلاً﴾ [الإسراء: ٥٢]، ﴿إِنْ يَقُولونَ إِلاَّ كَذِباً﴾ [الكهف: ٥].

وقولُ بعضهم: لا تأتي «إنِ» النافية إلاَّ وبعدها «إلاَّ» كهذه الآيات، أو «لَمَّا» المشدَّدة التي بمعناها كقراءةِ بعضِ السبعة: ﴿إِنْ كلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] بتشديد الميم، أي: ما كلّ نفس إلاَّ عليها حافظ، مردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكم مِنْ سُلْطَانٍ بِهٰذا﴾ [يونس: ٦٨]، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الجن: ٢٥]، ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١].

وخَرَّج جماعة على «إن» النافية قولَه تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧]، ﴿قُلْ إِنْ كان لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١]، وعلى هذا فالوقف هنا، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، أي: في الذي ما مكَّنَّاكم فيه؛ وقيل: زائدة، ويُؤيِّد الأولَ ﴿مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]،

كما مثل. **قوله: (من دونه)** أي: من دون المولى وإلا اناثاً وهي اللات والعزى ومنات، أي: ما يدعون من دون الله إلا إناثاً فهو تبكيت لهم حيث ضعف عقلهم ودعوا إناثاً أي: مسمى بأسماء الإناث. **قوله: (وقول بعضهم)** مبتدأ وقوله فيما يأتي مردود خبر. **قوله: (إن عندكم من سلطان)** التمثيل بهذه الآية فيه تبكيت على القائل بالقول المردود عليه. **قوله: (إن كنا فاعلين)** أي: كنا فاعلين فتزاد هذه الآية على الآيات السابقة في الرد والأكثرون على أنها في هذه الآية شرطية، أي: إن كنا من يفعل ذلك ولسنا بفاعليه لاستحالته في حقنا ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وعلى هذا)** أي: وإذا بنينا على هذا القول. **قوله: (فالوقف هنا)** أي: على قوله ولد لا على فإنا أول العابدين الذي الوقف عليه عند من يراها شرطية وعليه، فالكلام وارد على سبيل الفرض والمراد نفي الولد وذلك أنه علق العبادة أي الولد بكينونة الولد له وهي محالة في نفسها، فليكن المعلق عليها محالاً، وقيل: إن المعنى قل إن كان للرحمٰن ولد في زعمكم، فإنا أول العابدين أي الموحدين المكذبين لكم، وقيل: إن العابدين من عبد بمعنى أنف، أي؛ إن كان للرحمٰن ولد في زعمكم فإنا أولى الآنفين من أن يكون له ولد.

قوله: (أي في الذي الخ) قدر ما اسماً موصولاً ويصح جعلها نكرة، أي: في شيء ما مكناكم فيه. **قوله: (ويؤيد الأول)** أي: وهو جعلها نافية قوله تعالى: **﴿ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم في الأرض﴾** [الأنعام: ٦] ما لم نمكن لكم والمخاطب بهذا كفار مكة الغرض الذي سيق له الكلام أي: كفار مكة دون أولئك في التمكن في الأرض والمعنى: لم نعط أهل مكة نحو ما أعطينا عاداً وثمود وغيرهم من البسطة في الأجسام والسعة في الأموال.

وكأنه إنما عُدِلَ من «ما» لئلاً يتكرَّر فيثقل اللفظ؛ قيل: ولهذا لما زادوا على «ما» الشرطيَّة «ما» قَلَبُوا ألف «ما» الأولى هاءً فقالوا: «مَهْمَا»، وقيل: بل هي في الآية بمعنى «قد»، وإن من ذلك: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩]، وقيل: في هذه الآية: إن التقدير وإن لم تنفع، مثل ﴿سَرَابيل تَقِيكُم الحرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أي: والبردَ، وقيل: إنما قيل ذلك بعد أنْ عَمَّهم بالتذكير ولَزِمَتْهُمُ الحجَّة، وقيل: ظاهره الشرط ومعناه ذَمُّهم واستبعادٌ لنفع التَّذكير فيهم، كقولك: عِظِ الظَّالمين إن سَمِعُوا منك، تريد بذلك الاستبعادَ، لا الشَّرط.

وقد اجتمعت الشرطيَّة والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١] الأولى شرطية، والثانية نافية، جوابٌ للقَسَم الذي آذَنَتْ به اللام الداخلة على الأولى، وجوابُ الشَّرْط محذوف وجوباً.

قوله: (وكأنه إنما عدل عن ما) أي: في هذا المحل وهو في ما إن مكناكم وعبر بأن النافية بدلها. **قوله: (ولهذا)** أي: لثقل اللفظ والتكرير. **قوله: (لما زادوا الخ)** هذا الكلام مبني على أن مهما مركبة وأصلها ما ما أما على القول بأنها بسيطة فالأمر واضح ولا عمل ولا شيء. **قوله: (بل هي في الآية)** أي: وهي قوله تعالى: **﴿ولقد مكناهم﴾** في إن مكناكم فيه. **قوله: (بمعنى قد)** لا يخفى ان هذا غير مناسب لما سيقت له الآية. **قوله: (وإن من ذلك)** أي: من جعل إن بمعنى قد.

قوله: (إن نفعت الذكرى) أي: فذكر قد نفعت ذكراك إذ بها حصل إيمان كثير من الخلق، أي: فذكر ولا تقتصر على إيمان من آمن ولا يظهر كونها شرطية إذ النبي مأمور بها نفعت أو لا، فإذا جعلت بمعنى قد لم يكن ثم شرط، وكان الأمر بالتذكير مطلقاً. **قوله: (وإن لم تنفع)** أي: فقد حذف المعطوف والعاطف، ويدل على هذا العاطف ويتجنبها الأشقى، فالمعنى عظ يا محمد نفعت أو لم تنفع، ولا يخفى أن على هذا الرأي ليست شرطية ضرورة أن الأمر الواحد لا يكون مشروطاً بالشيء ونقيضه وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية.

قوله: (وقيل إنما قيل ذلك بعد أن عمهم بالتذكير ولزمتهم الحجة) أي: فلا يضر وجود الشرط بعد ذلك وحينئذٍ فالمعني ذكرهم إن ترجيت نفع التذكير، فإن لم ترج نفعه فلا عليك إذا أهملتهم؛ لأنه قد حصل الواجب ومثله فذكر بالقرآن من يخاف وعيد فالشرط مسلم بعد سقوط الواجب. **قوله: (الأولى شرطية)** أي وهي التي دخلت عليها اللام المؤذنة بالقسم. **قوله: (والثانية نافية جواب القسم)** أي جزء جواب القسم وإلا فليست بمفردها جواباً للقسم. **قوله: (محذوف وجوباً)** أي لسد جواب القسم مسده. **قوله: (محذوف وجوباً)** أي: على القاعدة المقررة في موضعها وهذا مما يقضي بسهو المصنف

وإذا دخلت على الجملة الاسميَّة لم تعمل عند سيبويه والفرَّاء، وأجاز الكسائي والمبرّد إعمالَهَا عملَ «ليس»، وقرأ سعيدُ بن جُبَيْر: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] بنُونٍ مخفَّفة مكسورة لالتقاء الساكنين، ونصب «عباداً» و «أمثالكم». وسُمِعَ من أهل العالية: «إِنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِالْعَافِيَةِ»، وَ «إِنْ ذلك نَافِعَكَ ولا ضَارَّكَ». وممَّا يتخرَّج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قولُ بعضهم: «إِنَّ قَائم»، وأصْلُه: «إِنْ أنا قائم»؛ فحُذِفت همزة «أنا» اعتباطاً، وأُدغمت نون «إِنْ» في نونها، وحُذِفت ألفها في الوصل، وسُمع «إِنَّ قائماً» على الإعمال. وقَوْلُ بعضهم نُقِلت حركةُ الهمزة إلى النُّون ثم أُسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم

حيث ادعى أن إن جواب الشرط في قول الشاعر.لئن عاد إلي عبد العزيز الخ.

قوله: (عند سيبويه) شيخ البصريين والفراء شيخ الكوفيين، وأجاز الكسائي هو كوفي والمبرد بصري. **قوله: (إعمالها عمل ليس)** أي: فترفع الاسم وتنصب الخبر. **قوله: (لالتقاء الساكنين)** أي: وهما النون المذكورة ولام الذين الأولى. **قوله: (ونصب عباداً)** أي: على أنه خبر إن واسمها الموصول. **قوله: (وأمثالكم)** أي: على أنه صفة عباداً، فإن قلت كيف يصح الوصف مع تخالفهما في التعريف والتنكير، قلت: هما متوافقان في التنكير، فإن أمثالكم بمعنى مماثليكم فالإضافة فيه لفظية. **قوله: (ونصب عباداً وأمثالكم)** أي: والمعنى ليس الأصنام التي تدعونها من دون الله آلهة مماثلين لكم في الإنسانية أي ليسوا مساوين لكم بل ناقصين عنكم فكيف تتخذونهم آلهة، وعلى قراءة التشديد فهو إثبات والمراد مثلكم في العبودية. **قوله: (وسمع من أهل العالية)** وهم ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها والنسبة إليها عالي، ويقال أيضاً علوي على غير قياس، قال شيخنا: وأما فتح عين علوي مع اللام، فالظاهر إنه قياس تأمله. **قوله: (إن أحد خيراً)** بنصب خيراً على أنه خبر إن وأحد بالرفع اسمها ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (ذلك)** اسم إن وقوله نافعك بالنصب خبرها، وقوله: ولا ضارك عطف على الخبر.

قوله: (إن أنا قائم) أي: فإن نافية وأنا ضمير منفصل مبتدأ وقائم خبر. **قوله: (اعتباطاً)** لا لعلة موجبة للحذف مأخوذ من قولهم عبط الذبيحة أي: نحرها من غير علة ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وأدغمت نون إن)** أي: النافية وقوله: في نونها أي: في نون أنا التي هي ضمير منفصل. **قوله: (وسمع إن قائماً على الإعمال)** أي؛ وتصريفه كتصريف ما قبله ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وقول بعضهم)** مقابل لقوله حذفت اعتباطاً. **قوله: (نقلت حركة الهمزة)** أي: من أنا وقوله، ثم أسقطت أي: الهمزة وقوله على القياس في التخفيف، أي على القياس في حالة قصد التخفيف، وقوله بالنقل أي: بسبب النقل، وقوله: ثم سكنت النون أي التي نقلت إليها حركة الهمزة، وقوله: وأدغمت أي في نون أنا بعد ذهاب همزتها ا هـ تقرير دردير. **قوله: (في التخفيف)** أي: لأجل التخفيف

سُكِّنت النون وأُدغمت، مَرْدودٌ، لأن المحذوفَ لِعِلَّةٍ كالثابت، ولهذا تقول: «هٰذَا قَاضٍ» بالكسر لا بالرفع، لأن حذفَ الياء لالتقاء السَّاكنين؛ فهي مُقَدَّرة الثُّبوت، وحينئذٍ فيمتنع الإدغام، لأن الهمزة فاصلة في التقدير، ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿لٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨].

الثالث: أن تكون **مخفَّفة من الثقيلة**، فتدخل على الجملتين: فإن دخَلَتْ على الاسميَّة جاز إعمالُها خلافاً للكوفِيِّين، لنَا قراءةُ الحرمِيَّين وأبي بكر ﴿وإنْ كُلاً لَما

بالنقل. **قوله: (بمنزلة الثابت)** أي: الذي لم يحذف أصلاً وحينئذٍ فيمنع من الإدغام. **قوله: (بمنزلة الثابت)** أي: لأنه لولا العلة ما حذف والتخفيف القياسي من باب العلة. **قوله: (ولهذا تقول هذا قاضٍ بالكسر الخ)** بخلاف يد فإن الحذف فيه اعتباطاً فيصير الآخر نسياً. **قوله: (لا بالرفع)** إذ الأصل هذا قاضي بضمة على الباء علامة للرفع وبتنوين الصرف لكن استثقلت الضمة على الياء بعد كسرة فسكنت الياء فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لعلة الالتقاء وبقيت الضاد مكسورة على ما كانت عليه قبل الإعلال فقيل هذا قاضٍ بالكسر، وإنما لم يقل بالرفع؛ لأن الياء محذوفة لعلة الالتقاء فهي كالثابتة، وإذا كانت ثابتة فتمنع الرفع للضاد ا هـ. تقرير شيخنا دردير.

قوله: (فهي) أي: الياء مقدرة الثبوت أي فتكون الضاد مكسورة. **قوله: (فيمتنع الإدغام)** أي: فيما إذا حكم بنقل حركة الهمزة إلى النون. **قوله: (لأن الهمزة فاصلة في التقدير)** أي: وهي في حكم الموجود في النطق فلا يتصور الإدغام. **قوله: (ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي)** أي: فأصله كما قال الزمخشري لكن أنا حذفت الهمزة وأبقيت حركتها على نون لكن فتلاقت النونان فكان الإدغام، قال العلامة الدماميني قلت: وهذا الوجه هو المردود عند المصنف. **قوله: (خلاف للكوفيين)** ظاهره أن الكوفيين يقولون بالمخففة ويقولون إنها إذا دخلت على الاسمية لا تعمل مع أنهم لا يقولون بالمخففة أصلاً، فلا يجوز عندهم تخفيف المشددة أصلاً، ويقولون على التي يقول عليها البصري مخففة نافية، ولام الابتداء الواقعة بعد ولما بمعنى إلا، وأجيب بأن قوله خلافاً الخ راجع لقوله إن تكون مخففة، فإن قلت إن قوله لنا قراءة الخ أي: دليلنا على الإعمال قراءة الخ، فهذا يفيد أن قوله خلافاً ليس راجعاً لأصل الدعوة وأجيب بأن هذه الآية دليل تضمن أمرين: إفادة الأعمال والتخفيف فمن حيث إفادة التخفيف إبطال قول الكوفيين، فكأنه قال ويدل على التخفيف من حيث تضمن الآية له والعمل قوله تعالى الخ. **قوله: (خلافاً)** منصوب على المصدر أي: أخالفهم خلافاً واللام من قوله للكوفيين للتبيين مثلها في قوله سقياً لك وهي متعلقة بمحذوف أي: إرادتي الخ ولا يصح تعلقها بخلافاً؛ لأنه مصدر مؤكد، وهو لا يعمل ولا بفعله هو أخالفهم؛ لأنه متعدٍ بنفسه ويصح أن يكون خلافاً منصوباً على الحال، أي أقول ذلك خلافاً أي مخالفاً لهم، وحذف القول كثير جداً. **قوله: (لنا)** أي: أيها القائلون بالإعمال. **قوله: (وأبي بكر)** ضم أبي بكر

ليوفينهم﴾ [هود: ١١١] وحكاية سيبويه «إنْ عَمْراً لمنطلقٌ» ويكثر إهمالها، نحو: ﴿وَإِنْ كلُّ ذَلِكَ لما مَتَاعُ الْحَياةِ الدُّنيا﴾ [الزخرف: ٣٥]، ﴿وَإِنْ كلٌّ لما جميعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، وقراءة حفص ﴿إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، وكذا قرأ ابن كثير إلا أنَّه شدَّد نونَ «هٰذَانِ». ومن ذلك ﴿إِنْ كلُّ نَفْسٍ لَمَا عليها حافظ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة من خفَّفَ «لَمَا»، وإن دخلت على الفعل أُهملت وجوباً، والأكثر كَوْنُ الفعل ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿وَإِنْ كادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠١]،

للحرميين نافع وابن كثير لا يصح؛ لأن الحرميين يخففان إن وما وأما أبو بكر، وإن خفف إن إلا أنه شدد لما فكان الأولى حيثما ضم أبو بكر لهما أن يقول، وأن كلام وأما تلاوته لبقية الآية فمشكل؛ لأنه لا يصح نسبة القراءة إلى الثلاثة شددت الميم أو خففتها. **قوله: (وإن كلاً)** كلاً اسمها ولما اللام موطئة للقسم وما صلة وليوفينهم جملة قسمية خبر إن، وقد أجاب الكوفيون عن قراءة الحرميين، فقالوا لا نسلم أن كلاً منصوب بأن، وإنما هو منصوب بفعل محذوف واللام بمعنى إلا على ما هو معروف عندهم وما صلة أو نكرة بمعنى حقاً أو موصولة بتقدير القول، فإن قلت يترجح مذهب البصريين لسلامته من الحذف الذي ارتكبه الكوفيون وهو خلاف الأصل أجيب بأنه، وإن كان كذلك لكنه لم يسلم من التصرف في الحرف بحذف بعض حروفه التي وضع عليها وهو خلاف الأصل ومذهب الكوفيين سالم من هذا، وبالجملة فالنظر في المذهبين متعارض ا هـ دماميني.

قوله: (وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا) كل مبتدأ واللام فارقة وما صلة ومتاع خبر. **قوله: (لما جميع لدينا محضرون)** جميع خبر أول ومحضرون خبر ثانٍ أي: إن كلهم مجموعون محضرون عندنا. **قوله: (إلا أنه يشدد نون هذا)** أي: وحفص يخففها، وأما الباقون فيشددون نون إن لكن أبو عمرو قرأ هذين بالياء وغيره بالألف. **قوله: (ومن ذلك)** أي: من إهمال إن المخففة، ولا وجه لفصل هذا عما قبله. **قوله: (إن كل نفس الخ)** إن صلة وكل مبتدأ واللام لام الابتداء وما صلة، أما على قراءة التشديد، فإن نافية ولما بمعنى إلا، وهكذا تفعل في لما بعد إن المخففة والنافية، ولما المشددة والمخففة. **قوله: (في قراءة من خفف لما)** أي: من عد ابن عامر وعاصم وحمزة. **قوله: (والأكثر)** أي: في استعمال. **قوله: (كون الفعل)** أي: من تلك الجملة. **قوله: (والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً)** سبب ذلك أنهم: لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا في ذلك الفعل أن يكون من أفعال المبتدأ أو الخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكلية ألا ترى أنها إذا دخلت على ما ذكرنا يكون مقتضاها موفراً عليها إذ الإسمان مذكوران بعدها؛ لأنك إذا قلت إن كان زيد لقائماً فمعناه إن زيداً لقائم، وإنما كان الأكثر أن يكون ذلك الفعل الناسخ ماضياً؛ لأن إن مشابهة للفعل لفظاً ومعنى أما لفظاً فلبنائها على الفتح، وأما معنى فلأنها في معنى أكدت ا هـ تقرير دردير.

ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِنْ يكادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، ويُقاس على النوعين اتّفاقاً، ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ، نحو قوله [من الكامل]:

٢٢ - شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ولا يُقاس عليه خلافاً للأخفش، أجازَ «إِنْ قَامَ لأنا، وإن قَعَدَ لأَنْتَ»، ودون هذا أن يكونَ مضارعاً غير ناسخٍ كقول بعضهم: «إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُك، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ»، ولا يقاسُ عليه إجماعاً. وحيثُ وجدت «إِنْ» وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصْلَها التَّشديد. وفي هذه اللام خلافٌ يأتي في باب اللام،

قوله: (أن يكون مضارعاً ناسخاً) أي: فيكون كثير إلا كثراً لا. **قوله: (ويقاس على النوعين)** أي: وهما الماضي الناسخ والمضارع الناسخ، أي: يقاس على أفراد كل من النوعين أي: يقاس على ما سمع من أفراد النوعين الأفراد التي لم تسمع منهما لا أنا نقيس نوعاً ثالثاً على النوعين. **قوله: (أن يكون ماضياً غير ناسخ)** أي: فيكون قليلاً لا كثيراً. **قوله: (نحو قوله)** أي: قوله عاتكة في خرموز القاتل لزوجها الزبير. **قوله: (أجاز إن قام لأنا وإن قعد لأنت الخ)** أي: والقوم يمنعون مثل هذا ويعدون ما ورد منه كالبيت شاذاً. **قوله: (لنفسك)** اللام فارقة ونفسك فاعل يزينك. **قوله: (فاحكم الخ)** أي: على مذهب البصريين لما تقدم من أن الكوفيين لا يجوزون تخفيف الثقيلة فيجعلون إن نافية واللام بمعنى إلا وإن وقع بعدها لما كانت إيجابية إن كانت الميم مشددة وإن كانت مخففة فما صلة أو نكرة بمعنى حقاً أو موصولة بتقدير القول. **قوله: (فاحكم عليها بأن أصلها التشديد)** أي: وعلى اللام بأنها الفارقة إن خففت ما وتكون ما حينئذٍ صلة، فإن شددت لما كانت إن نافية، ولما بمعنى إلا. **قوله: (فاحكم عليها الخ)** هذه فاء الجواب على إجراء

---

٢٢ - **التخريج**: البيت لعاتكة بنت زيد في (الأغاني ١٨/ ١١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨؛ والدرر ٢/ ٩٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧٨؛ ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٤٩؛ والإنصاف ٢/ ٦٤١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٧٩؛ والجنى الداني ص ٢٠٨؛ ورصف المباني ص ١٠٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٨، ٥٥٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٦؛ وشرح المفصل ٨/ ٧١، ٩/ ٢٧؛ واللامات ص ١١٦؛ ومجالس ثعلب ص ٣٦٨؛ والمحتسب ٢/ ٢٥٥؛ والمقرب ١/ ١١٢؛ والمنصف ٣/ ١٢٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٢).

شرح المفردات: شلّت: أصيبت بالشلل. المتعمّد: القاصد.

المعنى: تدعو الشاعرة على عمرو بن جرموز قاتل زوجها الزبير بن العوام بشلّ يمينه، وبإنزال أشد العقوبات به.

إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن تكون زائدة كقوله [من البسيط]:

٢٣ ـ مَا إنْ أَتَيتُ بِشَيْءٍ أَنتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

وأكثرُ ما زيدت بعد «ما» النَّافية إذا دخلت على جملة فعليَّةٍ كما في البيت، أو اسميَّة كقوله [من الوافر]:

٢٤ ـ فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ، وَلٰكِنْ مَنَايَانَا وَدُولَةُ آخَرِينَا

كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه. **قوله**: **(زائدة)** أي: فلا تفيد إلا التوكيد. **قوله**: **(كقوله)** أي: قول النابغة الذبياني.

والمؤمنُ العائذاتِ الطيرَ يمسحُها ركبانُ مكةَ بينَ الغيلِ والسندِ

ما إن أتيت بشيءٍ أنت تكرهه إذن فلا رفعتْ سوطي إليَّ يدي

أراد بالمؤمن الله تعالى والعائذات اللائذات الملتجئات منصوب على المفعول بالمؤمن والطير بدل منه أو عطف بيان والغيل بغين معجمة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فلام السند بسين مهملة ونون مفتوحة ودال مهملة وهما أجمتان كانتا بين مكة والمدينة يريد أن ركبان مكة لا تأخذ هذا الطير ولا تصيده بل تمسحها ولا تطيرها حلف بما ذكر أنه لم يأت شيئاً يكرهه الممدوح، فإن فعل ذلك شلت يده حتى لا يقدر على رفع السوط اهـ دماميني. **قوله**: **(إن طبنا)** أي: عادتنا والجبن خلاف الشجاعة والمنايا جمع منية الموت والدولة النصر في الحرب بمعنى الغلبة. **قوله**: **(منايانا)** أي: قدر الله علينا بالمنايا التي أخذت أكثرنا. **قوله**: **(ودولة آخرينا)** أي وجاءتنا دولة آخرينا أي: حرب قوم آخرين.

---

٢٣ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في (ديوانه ص ٢٥؛ والأزهيَّة ص ٥٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٣١٤ (ندي)؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٣٦٦).

المعنى: أنا لا أفعل ما تكرهه، فإن فعلت فلتشلّ يدي بحيث لا تغدو قادرة على رفع السوط إلى أعلى.

٢٤ ـ **التخريج**: البيت لفروة بن مسيك في (الأزهية ص ٥١؛ والجنى الداني ص ٣٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ١١٢، ١١٥؛ والدرر ٢/ ١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٨١؛ ولسان العرب ١/ ٥٥٤ (طبب)؛ ومعجم ما استعجم ص ٦٥٠؛ وللكميت في شرح المفصل ٨/ ١٢٩؛ وللكميت أو لفروة في تخليص الشواهد ص ٢٧٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٤١، ٢١٨؛ والخصائص ٣/ ١٠٨؛ ورصف المباني ص ١١٠، ٣١١؛ وشرح المفصل ٥/ ١٢٠، ٨/ ١١٣؛ والكتاب ٣/ ١٥٣، ٤/ ٢٢١؛ والمحتسب ١/ ٩٢؛ والمقتضب ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٣).

وفي هذه الحالة تكفّ عمل «ما» الحجازيّة كما في البيت، وأما قوله [من البسيط]:

٢٥ - بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَباً وَلاَ صَرِيفاً، وَلٰكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

في رواية مَنْ نصَب ذهباً وصريفاً، فخرج على أنّها نافية مؤكِّدة لـ «مَا».

وقد تزاد بعد «ما» الموصولة الاسميّة، كقوله [من الوافر]:

٢٦ - يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا إِنْ لاَ يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

وبعد «ما» المصدرية كقوله [من الطويل]:

قوله: (وفي هذه الحالة) هي حالة زيادة إن بعد ما النافية. **قوله: (غذانة)** بضم الغين حي من يربوع، وقوله ولا صريفاً، أي: فضة، وقوله: الخزف الخزف الآجر، وكل ما عمل من طين وشوي بالنار، ولما كان هذا البيت يرد نقضاً على قولهم أنها تكف ما الحجازية ووجد عملها هنا أجاب الشارح بقوله فخرج الخ.

قوله: (على أنها نافية مؤكدة) أي: من باب الإعادة بالمرادف لا لمجرد تأكيد الحرف الزائد. **قوله: (ما ان لا يراه)** أي: يفعل الرجاء بأن يعلق قلبه بالأمر الذي لا يراه. **قوله: (وتعرض)** أي: تظهر وأدناه أي: أقربه والخطوب الأمور الشاقة أي: وتظهر له الأمور الشاقة دون أن يقرب من ذلك الأمر.

= **اللغة**: طبّنا: عادتنا أو شأننا. منايانا: ميتاتنا، جمع منيّة وهي الموت. الدولة: الغلبة والانتصار في الحرب.

المعنى: ليس الخوف والجبن من عادتنا، ولكن أقدارنا حكمت علينا بانتصار الآخرين علينا.

٢٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٣/ ٣٤٠؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤؛ وتخليص الشواهد ص ٢٧٧؛ والجنى الداني ص ٣٢٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٧، ٢٠٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١١٩؛ والدرر ٢/ ١٠١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢١؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٨٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٤٣؛ ولسان العرب ٩/ ١٩٠ (صرف)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٩١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٣).

اللغة والمعنى: غدانة: حيّ من بني يربوع. الصريف: الفضّة الخالصة. الخزف: الفخّار. يهجو الشاعر بني غدانة وينعتهم بالحقارة، وأنهم ليسوا بأشراف الناس وأسيادهم.

٢٦ ـ **التخريج**: البيت لجابر بن رألان الطائيّ أو لإياس بن الأرت في (الخزانة ٨/ ٤٤٠، ٤٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٥؛ ولجابر في شرح التصريح ٢/ ٢٣٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٨؛ والجنى الداني ص ٢١٠؛ والدرر ٢/ ١١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٥.

اللغة: يرجي: يأمل ويتمنّى. تعرض: تعترض وتمنع. الخطوب: المصائب.

المعنى: يتمنى الإنسان ما لا يراه، ولا يدركه، والمصائب تعترض طريقه للحصول حتى على أقرب أمانيه، وأدناها للتحقّق.

٢٧ ـ وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ

وبعد «ألاَ» الاستفتاحيَّة كقَوْلِهِ [من الطويل]:

٢٨ ـ ألاَ إن سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبا أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبا

وَقَبْلَ مَدَّة الإنكار، سمع سيبويه رجلاً يقال له: «أتخرج إن أخْصبَت البادية»؟ فقال: «أأنَا إنِيْه»؟ منكراً أن يكون رأيه عَلَىٰ خلاف ذلك، وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد الإيجابيَّة، وهو سَهْو، وإنما تلك أن المفتوحة.

قوله: (ورج الفتى للخير) الفتى الشاب والسن العمر وهنا مضاف محذوف أي: على زيادة السن وخيراً مفعول يزيد قلت: ولا يتعين البيت شاهداً لما ذكر لاحتمال أن تكون ما زائدة وإن شرطية. **قوله: (ما إن رأيته)** أي: إذا رأيت الشخص كلما طال عمره ازداد خيراً فرجّه للخير فإنه أهل لذلك. **قوله: (وقبل مدة الإنكار)** وهي مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصة إذا قصدت إنكار اعتقاد كون المذكور أو إنكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاءني زيد فيقول من يقصد إنكار مجيئه لك أزيد أنيه أي كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان أنه لا يعتقد أنه جاءك أو يقول ذلك من لا يشك أن زيداً جاءك ويستنكر أن لا يجيئك فكأنه يقول من يشك في هذا وكيف لا يجيئك. **قوله: (أنيه)** هذا يحتمل أن تكون مدة الإنكار اجتلبت بعد زيادة إن فتكون المدة ياء لأنك تكسر النون لالتقاء الساكنين فلا تكون الزيادة إلاّ ياء ويحتمل أن تكون المدة اجتلبت قبل زيادة إن فتكون المدة ألفاً للحاقها بعد فتحة نون الضمير، والأصل أأناه ثم زيدت إن بعد النون والألف فالتقى ساكنان فكسر أولهما وهو نون إن المزيدة، فانقلبت الألف ياء.

قوله: (وهو سهو) جزم المصنف بالسهو من غير ثبت يستند إليه غير مناسب خصوصاً ولم أجد من شراحه من انتقد ذلك عليه، وأيضاً قال الرضي زيادة المفتوحة بعد لما هو المشهور تقول لما أن جلست بالفتح وهو الأشهر وبالكسر، فلو كان ممنوعاً وسهواً

---

٢٧ ـ **التخريج**: البيت للمعلوط القريعي في (شرح التصريح ١/ ١٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٥، ٧١٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٥ (أنن)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ٥٢، ٩٦؛ والأشباه والنظائر ١/ ١١٠؛ والدرر ٢/ ١١٠؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨؛ وشرح المفصل ٨/ ١٣٠؛ والكتاب ٤/ ٢٢٢؛ والمقرب ١/ ٩٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٥).

شرح المفردات: رجّ: تأمّل، وانتظر منه. على السنّ: أي كلّما ازداد في السنّ.

المعنى: يقول تأمّل الخير من الفتى كلّما رأيته، فهو يزداد خيراً كلّما تقدّمت به السنّ.

٢٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٢١١؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٣؛ والدرر ٢/ ١١١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٨٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٥).

اللغة: سرى: سار ليلاً. الكئيب: المنكسر حزناً. تنأى: تبتعد. النوى: ما ينويه المسافر من أمكنة يتوجّه إليها. غضوب: اسم محبوبته.

المعنى: أحيا لياليّ حزيناً خوف ابتعاد حلوتي غضوب إلى مكان بعيد تتجه النوايا إليه.

وزيد على هٰذِهِ المعاني الأَربعة معنَيَانِ آخَران، فزعَم قُطْرُب أَنها قد تكون بمعنى «قَدْ»، كما مرَّ في: ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذكرى﴾ [الأعلى: ٩] وزعمَ الكوفيُّون أنها تكونُ بمعنى «إذا»، وجعلوا منه: ﴿واتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنين﴾ [المائدة: ٥٧]، ﴿لتدخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنين﴾ [الفتح: ٢٧]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لاَحِقُونَ»، ونحو ذلك ممَّا الفعلُ فيه محقَّقُ الوقوع، وقوله [من الطويل]:

٢٩ ـ أَتَـغْـضَـبُ إِنْ أُذْنَـا قُـتَـيْـبَـةَ حُـزَّتَـا جِـهَـاراً وَلَـمْ تَـغْـضَـبْ لِـقَـتْـلِ ابْـنِ خَـازِمِ

لم يقل الرضي بالفتح والكسر بل حكى الفتح فقط ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (معنيان آخران)** سكت عما سبق له من أنها تكون متصلة والاستبعاد نظراً إلى أنها شرطية في الظاهر ألا ترى إلى جواب الجمهور من جعلها للتهييج الخ، وإن كانت في نفس الأمر ليست كذلك ا هـ. تأمل. **قوله: (فزعم قطرب)** هو من تلامذة سيبويه وسماه قطرباً لمباكرته له في الأسحار فقال له أنت قطرب الليل وهي دويبة تسرح بالليل، وترقد بالنهار. **قوله: (بمعنى إذ)** أي: وهو التعليل لما قبلها. **قوله: (إن كنتم مؤمنين)** أي: لأنكم مؤمنون والأليق بالمؤمنين التقوى ولا يصح جعلها شرطية؛ لأن الإيمان ماض وكيف يعلق المستقبل وهو التقوى على الماضي، فلا يصح إلا جعلها بمعنى إذ التعليلية. **قوله: (لتدخلن المسجد)** لما أخبر الصادق بالدخول كان محققاً فلتكن المشيئة وإرادة الله له محققة فلا يصح دخول إن الشرطية عليها المفيدة لاستقبال المشيئة بل لا بد من جعلها بمعنى إذ. **قوله: (إن شاء الله)** أي: إذ شاء الله ذلك أي: لأنه شاءه وقدره. **قوله: (وإنا إن شاءه الله الخ)** العلة في جعل إن بمعنى إذ في هذا الحديث كالآية قبله. **قوله: (بكم لاحقون)** الخطاب للأموات، أي: أنا لاحقون بكم إذ شاء الله أي لأن الله شاء هو قدره. **قوله: (ونحو ذلك)** بنصب نحو عطفاً على المنصوب المتقدم. **قوله: (مما الفعل)** أي: الواقع فيه بعد إن محقق الوقوع أي: فلا تصلح أن تكون شرطية؛ لأن الشرط يقتضي الشك والفرض أن الفعل محقق. **قوله: (وقوله)** أي: الفرزدق في هجر جرير. **قوله: (ابن خازم)** ضبطه السيوطي بالخاء المعجمة.

٢٩ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ٢/ ٢١١؛ والأزهيّة ص ٧٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٠، ٩/٧٨، ٨٠، ٨١؛ والدرر ٤/ ٥٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٨٦؛ والكتاب ٣/ ١٦١؛ ومراتب النحويين ص ٣٦؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢١٨؛ والجنى الداني ص ٢٢٤؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٩).

اللغة: حزّتا: قطعتا. جهاراً: علانية. قتيبة وابن خازم: هما قتيبة بن مسلم الباهلي، وعبد الله بن خازم السلمي، كلاهما كان والياً على خراسان.

المعنى: أتراها غضبت لمقتل قتيبة علانية، فلِمَ لم تغضب لقتل عبد الله من قبله؟!

قالوا: وليست شَرْطيَّة، لأن الشَّرط مُسْتَقبل، وهذه القصَّة قد مضت.

وأجابَ الجُمهور عن قوله تعالى: ﴿إن كُنتُمْ مُؤْمِنينَ﴾ [المائدة: ٥٧] بأنه شرط جيء به للتَّهْييجِ والإلهاب، كما تقول لابنك: «إنْ كنتَ ابني فلا تَفْعَلْ كذا».

وعن آية المشيئة بأنَّه تعليمٌ للعِباد كيف يتكلَّمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذلك الشرط، ثم صار يُذكر للتبرُّك؛ أو أن المعنى لتدخُلنَّ جميعاً إن شاء الله أن

قوله: (وليست) أي: إن فيه شرطية، وقوله: لأن الشرط أي الذي يقع بعدها. **قوله: (وهذه القصة)** أي: وهي حز أذني قتيبة.

قوله: (وأجاب الجمهور) أي: عن جميع ما تقدم. **قوله: (للتهييج)** أي: لا للتعليق المقتضي للشك فالشرط أمر محقق لكن أتى بصورة الشرط تهييجاً على الفعل. **قوله: (بأنه شرط الخ)** أي أنها في الأصول موضوعة للشرط، ولكن استعملها في الشرط المحقق للدلالة على التهييج، فقوله: إن كنتم مؤمنين مراده بذلك تهييجهم في ترك المعاصي، فإذا سمعوا ذلك قالوا نحن مؤمنون ومن حق من آمن أن لا يخالف الله ورسوله فتتركوا ذلك الفعل. **قوله: (فلا تفعل كذا)** أي: وفي ذلك من التهييج له على أن لا يفعل ذلك الفعل المنهي عنه ما لا يخفى وهذه نكتة لإبراز المحقق الواقع في قالب المعدوم المشكوك في وقوعه فلا حاجة إلى جعل الأداة غير شرطية بل جعلها كذلك يذهب هذه النكتة. **قوله: (بأنه تعليم الخ)** أي: فهي موضوعة أولاً للشرط والتعليق واستعملت في المحقق لأجل تعليمهم كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل؛ لأنهم إذا علموا أن المولى الذي كلامه حق أتى فيه بالمشيئة عند الإخبار بمستقبل فليأت الآخرون بها في كلامهم اقتداء به. **قوله: (أو بأن أصل ذلك)** أي: لفظة المشيئة الشرط أي: أنها موضوعة للشرط، أي: التعليق الحقيقي المقتضي لعدم الجزم، ثم استعملت للتبرك ومحط هذا الجواب استعمالها للتبرك، وأما كون أصلها شرطاً فهو كذلك في الجوابين قبله فمصب الجوابين هنا التبرك. **قوله: (ثم صار يذكر للتبرك)** أي: وهو لا ينافي التحقق وقوله: ثم صار يذكر للتبرك أي: وبهذا إيجاب عن الحديث. **قوله: (أو أن المعنى لتدخلن الخ)** أي: فالشرط على حقيقته والمقام ليس مقام تحقق حتى ينافي الاحتمال بل مقام شك من حيث الجميع لاحتمال موت بعضهم. **قوله: (لتدخلن الخ)** محط الجواب، قوله: أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول الذي هو مبين لقوله جميعاً، فالأصل لتدخلن جميعاً إن شاء الله وبين جميعاً بقوله أن لا يموت الخ، فحاصل الجواب ان كل فرد فرد يدخل إن شاء الله، ومن المعلوم أن هذا لا يدفع السؤال لما علمت أن هذا خبر من هو مقطوع بصدقه فهو مقطوع بتحققه أي: بتحقق دخول كل فرد وقد علق الدخول المحقق على المشيئة فلتكن محققة، أي: فلتكن المشيئة بعدم موت أحد قبل الدخول محققة إذ لو شاء موت أحد منهم قبل الدخول لم يتحقق حصول دخول الجميع قبل الموت، وهذا باطل لاستلزامه الخلف في وعده تعالى وهو محال هذا نفس السؤال.

لا يموتَ منكم أحدٌ قبل الدخول، وهذا الجواب لا يدفع السؤال، أو أن ذلك من كلام رسول الله ـ ﷺ ـ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكى ذلك لنا، أو من كلام المَلَك الذي أخبره في المنام.

وأما البيت فمحمُول على وجهين:

أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مُقام المسبَّب، والأصل: أَتَغْضَبُ إن افْتَخَرَ مُفْتَخِرٌ بسبب حزِّ أُذُنَيْ قتيبة، إذ الافتخارُ بذلك يكون سبباً للغضب ومُسبَّباً عن الحزِّ.

الثاني: أن يكون على معنى التَّبيّن، أي أتغضب إنْ تبيَّنَ في المستقبل أن أُذني قتيبة حُزَّتا فيما مضى، كما قال الآخر [من الطويل]:

٣٠ ـ إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْني لَئِيمَةٌ ولَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهِ بُدًّا

قوله: (أو إن ذلك) أي: قوله: لتدخلن الخ أي: وإذا كان من كلام رسول الله فصح التعليق. **قوله: (حين أخبرهم بالمنام المذكور)** في قوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق وتلك الرؤيا لتدخلن الخ. **قوله: (فحكى)** أي: الله ذلك. **قوله: (الذي أخبره في المنام)** أي: أنهم سيدخلون المسجد الحرام الخ، لكن في كونه من كلام رسول الله أو كلام الملك نظر؛ لأنه كهف يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غيره أن يكون في الكلام إشعار بأنه محكي بأن يقول مثلاً حتى قال لكم لتدخلن الخ، وأجاب بعضهم بأن هنا إشعاراً بالحكاية وهو أن جملة لتدخلن الخ بيان للرؤيا التي قيلت له نوماً وأخبرهم بها فدل ذلك على أن المشيئة من كلام النبي، ثم إن هذا الجواب لا يدفع الإشكال لأن رؤيا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وحي وحق فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيئة، وكذا في حق الملك؛ لأنه مخبر عن الله بهذا الموعود. **قوله: (على إقامة السبب)** أي: الذي هو الشرط. **قوله: (إن افتخر مفتخر)** أي: في المستقبل، وقوله: بسبب جزء أي في الماضي، وقوله إذ الافتخار الخ علة لكون هذا من إقامة السبب، وقوله: بذلك أي: الحز. **قوله: (أي يتبين)** بالرفع لا بالجزم جواباً لإذا لأنها لا تجزم إلا شاذاً.

قال الجوهري: وقولهم لا بد من كذا أي لا فرق منه ويقال البد العوض ومن أن تقري متعلق بيد أو ضمير به يعود إلى المقول المقدم أي: لم تجدي بداً من إقرارك بما قلت من أني لم تلدني لئيمة فكأنه يقول إذا ما ذكرنا أنسابنا علمت يا هذه أني لست بابن

٣٠ ـ **التخريج**: البيت لزائد بن صعصعة الفقعسي في حاشية الأمير على (المغني ١/ ٢٥؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٩).

اللغة والمعنى: لئيمة: وضيعة. أن تقرّي: أن تعترفي.

يقول: إذا ما انتسبنا فإنّ أمّي امرأة أصيلة، ومهما حاولت التنكّر فلا بدّ لك من الاعتراف بذلك.

أي: يتبيَّن أني لم تلدني لئيمةٌ.

وقال الخليل والمبرِّد: الصوابُ «أَنْ أُذْنَا» بفتح الهمزة من «أَنْ»، أَي: لأن أُذْنَا، ثم هي عند الخليل «أن» النَّاصبة، وعند المبرّد أنّها «أن» المخفَّفة من الثقيلة.

ويردُّ قولَ الخليل أنَّ «أنِ» الناصبةَ لا يليها الاسمُ على إِضمارِ الفعل، وإنما ذلك لِـ «إن» المكسورة، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

وعلى الوجْهَيْنِ يتخرَّجُ قَولُ الآخر [من الكامل]:

٣١ ـ إِنْ يَقْتُلُوك، فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

لئيمة والأم إذا كانت من الكرام فالأب أولى لأن العرب لا يزوجون من هو دونهم، وإنما يتزوجون من دونهم وقبل هذا البيت:

رمتني عن قوس العدو وباعدت عبيدة زاد الله ما بيننا بعدا

إذا ما انتسبنا الخ. **قوله: (أن الناصبة الخ)** على هذا التخريج يلزم أن يكون أُذناً مرفوعاً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده أي: إن حزت أُذناً قتيبة حزتا فيكون الاسم قد وليها على إضمار الفعل وانظر لم امتنع ذلك ا هـ دماميني، ولعله لعدم سماعه. **قوله: (إن المخففة من الثقيلة)** أي: واسمها ضمير شأن محذوف والجملة الإسمية خبره. **قوله: (على إضمار الفعل)** أي: العامل فيه. **قوله: (وعلى الوجهين)** هما إقامة السبب مقام المسبب، وإرادة معنى التبيين. **قوله: (إن يقتلوك الخ)** أي: فقتله قد وقع ومضى ولكنه جعل شرطاً مثل ما سبق. **قوله: (عار)** هو إما خبر لمبتدأ محذوف والجملة صفة قتل أو خبر لهذا المجرور برب إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي ا هـ دماميني.

أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون

قوله: (اسم وحرف) الظاهر رفعهما على أنهما خبر بعد خبر أي: أن اسم وحرف وجرهما على الإبدال من وجهين غير بين لأدائه إلى قولك أن على اسم وحرف؛ لأن المبدل منه في نية الطرح وفي هذا الكلام ما لا يخفى اللهم إلا أن يقدر محذوف أي: وجه اسم ووجه حرف أي: طريقته فيمكن الإبدال حينئذٍ ا هـ دماميني. **قوله: (ضمير**

---

٣١ ـ **التخريج**: البيت لثابت قطنة في (ديوانه ص ٤٩؛ والحماسة الشجريّة ١/ ٣٣٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٦٥. ٥٧٦، ٥٧٧؛ والدرر ٢/ ١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٨٩، ٣٩٣؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٣٥؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ٢٦٠؛ وتخليص الشواهد ص ١٦٠؛ والجنى الداني ص ٤٣٩؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٥، ٣٦٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٢؛ والمقتضب ٣/ ٦٦؛ والمقرب ١/ ٢٢٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٧، ٢/ ٢٥).

المعنى: لم ينتقص مقتلك عن مقامك، ولم يسبب لك ما تُذَمُّ بسببه، وبعض الميتات تسبب العار والمذمّة لصاحبها.

أي: إنْ يفتخروا بسببِ قتلِك، أو: إنْ يتبيَّن أنهم قتلوك.

● **(أن) المَفتوحة الهمزة السَّاكِنة النون** ـ على وجهَيْنِ: اسم، وحرف.

والاسمُ على وجهين: **ضمير المتكلِّم** في قول بعضهم: «أَنْ فَعَلْتُ» بسكونِ النُّون، والأكثرون على فَتْحِها وَصْلاً، وعلى الإتيان بالألف وَقْفاً، **وضمير المخاطب** في قولك: «أَنْتَ»، وَ «أَنتِ»، و «أَنْتما»، و «أَنْتُمْ»، و «أنتنَّ»، على قول الجمهور: إن الضَّمير هو «أَنْ» والتَّاء حرف خطاب.

والحرف على أربعةِ أوجُهٍ:

أحدها: أن تكون **حرفاً مصدريًا ناصباً، للمُضارع**، وتقع في موضعين، أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لكمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لكُمْ﴾ [النساء: ٢٥]، ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ﴾ [النور: ٦٠]، ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧]. وزعَم الزجَّاج أن منه: ﴿أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وتصْلِحُوا بَيْنَ النَّاس﴾ [البقرة: ٢٢٤]، أي: خيرٌ لكم، فحذف الخبر؛ وقيل: التقدير مخافَةَ أن تبرّوا؛ وقيل في ﴿فاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تخشوه﴾ [التوبة:

المتكلم) برفع ضمير وجره وفيه ما مر. **قوله: (في قول بعضهم)** أي بعض العرب غير الأكثرين الآتين. **قوله: (بسكون النون)** أي: وقفاً ووصلاً وهي لغة حكاها قطرب ا هـ دماميني. **قوله: (والأكثرون)** أي: من العرب وبنو تميم يثبتون الألف وصلاً ووقفاً وبها قرأ نافع ومذهب البصريين أن الضمير الهمزة والنون والألف زائدة بدليل حذفها وصلاً، وقال الكوفيون هو مجموع الثلاثة بدليل ثبوت الألف وصلاً في لغة تميم. **قوله: (على قول الجمهور)** أي: وقال الفراء المجموع ضمير. **قوله: (على قول الجمهور ان الضمير الخ)** وذهب الفراء إلى أن أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة، وقال بعضهم الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها جعلوا لها دعامة تقويها بحيث ينطق بها مستقلة فأتوا لها بالهمزة والنون. **قوله: (حرفاً مصدرياً)** أي: آلة تسبك الفعل بمصدر. **قوله: (في الابتداء)** أي: الصدارة. **قوله: (أحدهما في الابتداء الخ)** لكن إن وقعت هم الابتداء حقيقة وحكماً بأن صدرت بها الجملة نحو وأن تصوموا خير لكم فهي الناصبة لا غير، وإن وقعت في الابتداء حكماً فقط بأن تقدمها شيء حقة التأخير نحو حسن أن تقوم احتملت الناصبة والمخففة، ذكره ابن الحاجب في المفصل. **قوله: (وزعم الخ)** إنما عبر بذلك؛ لأن ما قاله غير متعين لما سيأتي للمصنف ولجواز جعله بياناً أو بدلاً من الإيمان.

قوله: (أي خير لكم فحذف الخبر) هذا ليس بمتعين لذلك لما سيأتي والجواز كون ذلك في محل جر على أنه عطف بيان لأيمانكم أي: للأمور المحلوف عليها التي هي البر

١٣]: إن «أحقّ» خبر عمّا بعده، والجملة خبر عن اسم الله سبحانه، وفي ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُه أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوه﴾ [التوبة: ٦٢] كذلك، والظاهرُ فيهما أن الأصلَ أحقُّ بكذا.
والثاني: بعد لفظ دالّ على معنًى غير اليَقين، فتكون في موضع رفع، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً﴾ [البقرة: ٢١٦] الآية، ونحو: «يُعْجِبُني أن تَفعَل»، ونصب نحو: ﴿وَمَا كانَ هٰذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفتَرَى﴾ [يونس: ٣٧]، ﴿يَقُولُونَ نَخشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائرة﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿فأَرَدْتُ

والتقوى والإصلاح بين الناس والأصل في ذلك أن بعض الناس كان يحلف أن لا يفعل الخيرات من صلة رحمه أو عيادة أو وإصلاح ذات البين، ثم يقول أخاف الله تعالى إن أخنثت في يميني فترك البر لأجل البر كاملاً في يمينه فنزل في شأنهم ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم، أي: حاجزاً ومانعاً لما حلفتم عليه من عمل البر والتقوى والصلح بين الناس وسمى المحلوف عليه يميناً لتلبسه باليمين. **قوله: (وقيل)** إلى حد قوله والثاني زيادة لم تثبت في كل النسخ والنسخ التي ثبتت فيها اختلف ملحها فبعضها ثبتت فيها هنا وبعضها ثبت فيها بعد قوله إنما لهم خير، وقيل: وأن هذه موصول حرفي الدماميني لهم يحل عليها أصلاً. **قوله: (خبر عما بعده)** أي: فإن تخشوه مبتدأ وأحق خبر والجملة خبر الله والأصل الله خشيته أحق. **قوله: (أن الأصل أحق بكذا)** أي: بأن تخشوه فالمحل إما نصب أو جر بخلاف المذكور في المجرور الثاني بعد حذف الجار. **قوله: (والثاني)** أي: من الموضعين التي تقع فيهما المصدرية. **قوله: (على معنى غير اليقين)** أي: سواء كان اللفظ الدال على غير اليقين غير ظن، أو كان ظناً لكن لم يجر مجرى العلم وإلا فكاليقين تكون بعده مخففة من الثقيلة وكأن المصنف قصد بهذا وما تقدم ضبط ما تتميز به المصدرية من المخففة، واعترض هذا الضابط بأنه يقتضي أن الناصبة لا تقع بعد ما يدل على اليقين، وليس كذلك، ألا ترى قول الشاعر:

نرضى عن الله ان الناس قد علموا … أن لا يدانينا من خَلْقِهِ بَشَرُ

وأجيب بأن هذا قليل جداً شاذ فلا يرد نقضاً؛ لأن القصد الضبط بينهما بما هو شائع أن ظاهره أن الواقعة بعد ما دل على غير اليقين لا تكون إلا مصدرية مع أنها تكون مخففة ويفصل بينها وبين الفعل بما قاله ابن مالك:

فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو

تنفيس أو لو قلت ليس في كلامه حصر بل مراده أن المصدرية تقع في هذا المحل وهذا لا ينافي وقوع غيرها فيه. **قوله: (فتكون في موضع رفع)** أي: فيكون المصدر التي هي آلة لسبكه في موضع رفع؛ لأن المسبوك هو ما بعدها وهي آلة للسبك على الحق. **قوله: (أن تكرهوا شيئاً الخ)** أي: فأن تكرهوا في محل رافع استغنت به عسى عن الخبر. **قوله: (أن يفترى)** أي: افتراء أي مفترى فأن والفعل في تأويل مصدر وهو بمعنى اسم

أنْ أعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، وخفض، نحو: ﴿أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِينَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]، ﴿مِنْ قَبْلِ أنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُم الْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿وَأُمِرْتُ لأنْ أَكُونَ﴾ [الزمر: ١٢]، ومحتملة لهما، نحو: ﴿وَالَّذِي أَطْمَع أن يَغْفِرَ لي﴾ [الشعراء: ٨٢]، أصلُه: في أَنْ يغفر لي، ومثلُه: ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ [البقرة: ٢٢٤] إذا قُدِّر: «في أن تبرّوا» أو «لئلاّ تبرّوا»، وهل المحلُّ بعد حذف الجارّ جرّ أو نصب؟ فيه خلاف، وسيأتي، وقيل: التقدير: «مخافَةَ أن تبرّوا».

واختُلِف في المحل من نحو: «عَسَى زَيْدٌ أن يَقُومَ» فالمشهور أنه نصب على الخبريَّة، وقيل: على المفعوليَّة؛ وإنَّ معنى «عَسَيتَ أَنْ تَفْعَلَ»: قاربْتَ أن تفعل، ونُقِلَ

المفعول كما ذكره المصنف في آخر الكتاب، وإنما احتيج لجعل المصدر بمعنى اسم المفعول ليصح الإخبار وجعله من باب الإخبار بالمصدر للمبالغة لا يتأتى في هذا المحلى اهـ دماميني. **قوله: (نخشى أن تصيبنا)** أي: إصابة وقوله فأردت أن أعيبها أي تعييبها. **قوله: (وخفض)** أي: سواء كان بحرف كما في المثال الثالث أو بالإضافة كما في الأولين. **قوله: (ومحتملة)** أي: للخفض والنصب. **قوله: (إذا قدر الخ)** أي: وليست مثلها في احتمال النصب والخفض على الإطلاق وإنما ذلك إذا قدر في أن تبروا، والجار على هذا التقدير يتعلق بعرضة لما فيها من معنى الاعتراض أي: لا تجعلوا الله معترضاً في البر أي حاجزاً مانعاً منه. **قوله: (أو لئلا تبروا)** أي: وإذا قدر لئلا تبروا، فحذف الجار والنافي جميعاً وحينئذٍ يتعلق الجار بالفعل المنهي عنه أي: لا تجعلوا الله لأجل ترك التبرر والتقوى والإصلاح عرضة لأيمانكم أي: حاجزاً ومانعاً مما حلفتم عليه بها، وإتيان الذي هو خير، فعلى هذين التقريرين يحتمل المحل الجر والنصب، وأما إن جعل أن تبروا عطف بيان الإيمان، المحل جر ليس إلا وإذا جعل مبتدأ كما ذهب إليه الزجاج كما مر فالمحَل رفع ليس إلا، ولما كانت هذه الآية محتملة لهذه الأمور، ولم تتعين مثالاً لما يحتمل النصب والجر فصلها عما سبق من المثل بقوله ومثله أن تبروا.

قوله: (وهل المحل الخ) بيان لاحتمال الوجهين. **قوله: (وهل المحل بعد حذف الجار جر)** أي: فهو مفعول لأجله حذف المضاف فقام المضاف إليه مقامه، وقوله وهل المحل جر أي: محل مجرور أو محل ذي جراً ويقدر في الأول أي: وهل إعراب المحل جر فاندفع ما يقال إنه لا يصح الإخبار عن المحل بأنه جر أو نصب. **قوله: (وقيل التقدير الخ)** أي: فيكون المحل محل نصب ليس إلا؛ لأن المضاف لما حذف أقيم المضاف إليه مقامه فأعطي إعراباً به. **قوله: (فالمشهور أنه نصب)** أي: فالأقوال في كونه في محل نصب أربعة. **قوله: (على الخبرية)** أي: كعسى بناء على أن عسى مثل كان رفع الاسم ونصب الخبر. **قوله: (على الخبرية)** ويقدر على هذا القول في التركيب المذكور ونحو مضاف إما في الاسم أو الخبر أي: عسى حال زيد القيام أو عسى زيد ذا قيام أو يؤول

عن المبرّد؛ وقيل: نصب بإسقاط الجارّ أو بتضمينِ الفعل معنى «قارب»، نقله ابن مالك عن سيبويه، وإنّ المعنى: دَنَوْتَ من أن تفعل، أو قاربت أن تفعل، والتقدير الأوّل بعيد، إذ لم يُذْكر هذا الجارّ في وقت؛ وقيل: رفع على البدل سدَّ مَسَدَّ الجزأين كما سدَّ في قراءة حمزة ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّما نُمْلِي لهُمْ خَيْرٌ لأنْفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] مَسَدَّ المفعولين.

المصدر باسم الفاعل ليصح الإخبار. **قوله: (وقيل الخ)** أي: فهي فعل متعدٍ إلى واحد كضرب وليست من أخوات كان. **قوله: (قاربت أن تفعل)** أي: من أفعال المقاربة وقولهم إنها من أفعال الرجاء خطأ ا هـ تقرير دردير. **قوله: (ونقل)** أي: هذا القول عن المبرد. **قوله: (بإسقاط الخافض)** الباء للسببية وقوله بإسقاط الخافض أي الخ فيتفرع من هذا قول آخر وهو أن المحل جر بناءً على الخلاف السابق قوله أو بتضمين الفعل معنى قارب. الفرق بين هذا وبين القول الثاني السابق أن ذاك يجعله من أصل وضع عسى وهذا صار بالتضمين. **قوله: (وأن المعنى دنوت الخ)** راجع لإسقاط الخافض، أي: ثم حذف الجار توسعاً فصار على أحد القولين. **قوله: (أو قاربت الخ)** راجع للتضمين وقوله، أو قاربت أي: فلا حذف خلاف على هذا التقدير في أن المحل نصب.

قوله: (والتقدير الأول) هو النصب على إسقاط الجار، وقوله بعيد لا يتأتى إلا لو كان المدعي أن هذا الجار محذوف جوازاً ولم يكن محذوفاً على سبيل الوجوب فلا وجه للاستبعاد لجريانه في كل شيء واجب الحذف. **قوله: (وقيل رفع)** أي: وقيل محل أن تقوم رفع على البدل من زيد هو بدل اشتمال واعلم أنه لا مانع من كون البدل لازماً يتوقف عليه فائدة الكلام لكونه المقصود بالحكم وكونه تابعاً لا يقدح في اللزوم فقد وجد بعض التوابع يلزم كتابع مجرور رب إذا كان ظاهراً، وقوله: على البدل أي من زيد. **قوله: (سد مسد الجزأين)** أي: اللذين تحتاج إليهما عسى؛ لأنها على المشهور داخلة على مبتدأ وخبر. **قوله: (سد مسد الجزأين)** فإن قلت: إن أحد الجزأين قد ذكر فلم تسد إلا مسد واحد؛ والجواب أنه لما كان المبدل منه في نية الطرح والرمي فهو كأنه محذوف كما يشير له قوله في ولا تحسبن الخ. **قوله: (كما سد)** أي: البدل في قراءة حمزة ولا تحسبن الخ مسد المفعولين، أي: ولا يضر الاقتصار على مفعول واحد لتحسب، وإن كان في غير هذا الموضع ممتنعاً على المختار عند كثيرين وذلك؛ لأن المبدل منه في حكم المطروح والمقصود إنما هو البدل وهو كافٍ في تمام الكلام لكون أن المفتوحة مع الاسم والخبر تصلح للوقوع موقع المفعولين إما باعتبار حصول المقصود من تعلق الفعل القلبي بالنسبة بين المبتدأ والخبر، وإما باعتبار الحذف أي: لا تحسبن خيرية الإملاء ثابتة وإنما لم يجعل إنما نملي لهم خير مفعولاً ثانياً؛ لأنه في تأويل خيرية إملائنا لهم ولا يصح أن يكون خبراً للذين كفروا لمغايرته لهم وعدم صدقه عليه؛ نعم يمكن جعلها مفعولاً ثانياً على حذف مضاف أي حال الذين كفروا مثلاً. **قوله: (في قراءة حمزة)** أي: بالتاء وفتح السين. **قوله:**

و «أَنْ» هذه موصولٌ حرفيّ، وتُوصَل بالفعل المتصرِّف، مضارعاً كان كما مَرّ، أو ماضياً نحو: ﴿لَوْلاَ أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿وَلَوْلاَ أَنْ ثَبَّتْنَاكَ﴾ [الإسراء: ٧٤] أو أمراً كحكاية سيبويه: «كَتَبْتُ إليهِ بأن قُم». هذا هو الصحيح.

وقد اختُلِفَ من ذلك في أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولةُ بالمضارع، والمخالِفُ في ذلك ابنُ طاهرٍ، زعم أنّها غيرها، بدليلين:

أحدهما: أن الدَّاخلة على المضارع تُخَلِّصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسّين وسوف.

والثاني: أنها لو كانت الناصبةَ لحكم على موضعهما بالنصب كما حُكِم على موضعِ الماضي بالجزم بعد «إنِ» الشرطيّة، ولا قائل به.

(وأن هذه) أي: المصدرية الناصبة للمضارع موصول حرفي مثل المشددة وما ولو وكي والمراد به عندهم ما أول مع ما يليه بمصدر. **قوله: (وتوصل بالفعل المتصرف)** ليصح سبك المصدر منه وقد يدخل المصدري على الجامد نحو، وأن عسى فيكون المصدر من المعنى قاله ابن الحاجب.

قوله: (كما مر) أي: في وأن تصوموا وما بعده. **قوله: (بأن قم)** أي: بالقيام. **قوله: (من ذلك)** في موضع نصب على الحال، والأصل، وقد اختلف في أمرين من ذلك فمن ذلك كان صفة فلما قدم أعرب حالاً كما هو شأن الصفة. **قوله: (هي الموصولة بالمضارع)** أي: وهي الناصبة له المخلصة له للاستقبال. **قوله: (زعم أنها غيرها)** أي: فهو معترف بأنها مصدرية إلا أنها ليست ناصبة ولا مخلصة للاستقبال، وأبو حيان يقول إن الداخلة على الأمر تفسيرية والداخلة على الماضي مصدرية إلا أنها ليست ناصبة. **قوله: (زعم أنها غيرها)** هكذا يدون واواً على أن الجملة استئنافية جواباً لسؤال مقدر كأنه قال والمخالف في ذلك ابن طاهر؛ قيل: فماذا زعم فقيل زعم كذا وفي بعض النسخ وزعم بالواو وكأنه عطف على محذوف أي: خالف في ذلك وزعم. **قوله: (تخلصه للاستقبال)** أي: وكل ما يخلص للاستقبال لا يدخل على غيره فالداخلة على المضارع لا تدخل على غيره، وقوله: كالسين دليل الكبرى المحذوفة. **قوله: (كالسين وسوف)** أي: فإنهما يخلصان المضارع للاستقبال ولا يدخلان على غيره. **قوله: (لحكم على موضعها بالنصب)** أي: لكن الحكم على موضعهما بالنصب باطل إذ لا قائل به فقد حذف الاستثنائية وذكر دليلها. **قوله: (لحكم على موضعهما)** أي: موضع الماضي والأمر الموصولة هي بهما. **قوله: (كما حكم على موضع الماضي الخ)** شاهد للصغرى. **قوله: (ولا قائل به)** أي فثبت أن الداخلة على الماضي والأمر والنهي غير الداخلة على المضارع. **قوله: (ولا قائل به)**

والجوابُ عن الأول أنه منتقضٌ بنون التوكيد، فإنها تُخلِّص المضارعَ للاستقبال وتدخلُ على الأمر باطّراد واتّفاق، وبأدوات الشرط فإنها أيضاً تُخَلّصه مع دخولها على الماضي باتفاق.

وعن الثاني أنه إنما حُكِم على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطيّة لأنها أثرت القلبَ إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في مَحَلّه، كما أنها لَما أثرت التخليصَ إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصبَ في لفظه.

الأمر الثاني: كونها تُوصَل بالأمر، والمخالِفُ في ذلك أبو حيّان، زعم أنها لا تُوصل به، وأن كل شيءٍ سمع من ذلك فـ «أنْ» فيه تفسيريّةٌ، واستدل بدليلين:

من هنا يعلم فساد قول الشيخ خالد في «شرح الآجرومية» أنها تنصب المضارع لفظاً والماضي محلاً.

قوله: (أنه منتقض بنون التوكيد) أي: فقولك في الكبرى وكل ما يخلص الاستقبال لا يدخل على غيره يناقض هذه الكلية موجبة جزئية قائلة بعض ما يخلصه يدخل على غيره وهو نون التوكيد، وقد يقال وإن كلام المعترض فيما يخلص للاستقبال بأصل الوضع ونون التوكيد ليست كذلك إذ أصل وضعها للتأكيد، ولزم من ذلك أن لا تدخل إلا على مستقبل إذ الماضي لا يحتمل التأكيد والحال لا لحاجة لتأكيده؛ لأنه يمكن الاطلاع على حالته من قوة أو ضعف فتم دليل ابن طاهر. **قوله: (وعن الثاني)** أي: بمنع الملازمة في قوله لحكم على موضعهما بالنصب، وما أتى من الشاهد فيما إذا كان التأثير في المعنى ورد هذا الجواب بأنا نجد أدوات كثيرة تؤثر في المعنى ولم تعمل كالسين وسوف وحينئذٍ فليس بين التأثير في المعنى والتأثير في اللفظ تلازم إلا أن يقال هذه حكمة وهي لا يلزم اطرادها، أو أنها مشروطة بانتفاء المانع والمانع من العمل في الشيء كونها كالجزء من الفعل وجزء الشيء لا يعمل فيه، وحملت سوف عليها لأنها أختها. **قوله: (أثرت الخ)** أي فالتأثير في العمل تابع للتأثير في المعنى. **قوله: (في معناه)** أي: وهو الماضي وقوله كما أنها أي: المصدرية وقوله: لما أثرت، أي: وجدت. **قوله: (كما أنها لما أثرت الخ)** أي: وأن المصدرية إذا دخلت على الماضي مثلاً لا تؤثر في معناه شيئاً فلا تؤثر عملاً في محله. **قوله: (في معنى المضارع)** أي: وهو احتماله الحال والاستقبال. **قوله: (الأمر الثاني)** أي: من الأمرين المختلف فيها. **قوله: (كونها)** أي: المصدرية. **قوله: (زعم أنها لا يوصل به)** إلا كما لا توصل به ما ولو وكي. **قوله: (لا توصل به)** أي: بالأمر أما الداخلة على الماضي فهي مصدرية لكن ليست ناصبة. **قوله: (فأن فيه تفسيرية)** أي: لا مصدرية إن قلت فماذا يصنع في قوله تعالى: **﴿وأمرت أن أكون من المؤمنين، وأن أقم وجهك﴾** [يونس: ١٠٤] الخ إذ لا يصح عطف وأن أقم على أن أكون على جعل أن تفسيرية لوجود التحالف بالأفراد والجملة، قلت: من يجعل الثانية مفسرة يجعله من باب عطف الجمل

أحدهما: أنهما إذا قُدِّرا بالمصدر فات معنى الأمر.

الثاني: أنهما لم يَقَعَا فاعلاً ولا مفعولاً، لا يصح «أَعْجَبني أن قُمْ»، ولا «كَرِهْتُ أَنْ قُمْ» كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع.

والجوابُ عن الأول أن فَوَات معنى الأمْرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كَفوات معنى المضيّ والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثم إنه يُسَلِّم مصدريَّة «أن» المخفَّفة من المشددة مع لزومِ مثل ذلك فيها في نحو: ﴿والْخَامِسة أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْها﴾ [النور: ٩]، إذ لا يفهم الدُّعاء من المصدر إلاَّ إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو سَقْياً وَرَعْياً.

وعن الثاني أنه إنَّما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لا لما ذكر، ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية «كي»، لأنها لا تقع فاعلاً ولا

بعضها على بعض فيرتفع ذلك المانع والتقدير حينئذٍ وأمرت أن أقم.

قوله: (أنهما) أي: أن وما دخلت عليه. **قوله: (فات معنى الأمر)** إلا الذي كان مستفاداً من الصيغة ضرورة أن المصدر لا دلالة له على الطلب البتة. **قوله: (أنهما)** أي؛ أن ومدخولها وهو الأمر لم يقعا فاعلاً الخ، أي: بخلاف أن المصدرية الموصولة بغير الطلب فإنهما يقعان فاعلاً ومفعولاً. **قوله: (كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع)** أي: كأعجبني أن قمت وأن تقوم. **قوله: (والجواب عن الأول الخ)** حاصله أنه إذا وصلت أن بالماضي نحو أعجبني إن قمت أو بالمضارع نحو أعجبني أن تقوم وأولت بالمصدر فيهما فقلت أعجبني قيامك فات معنى الأمر فكما أنه لا يضر فوات ما دلت عليه الصيغة في الأول لا يضر في الثاني ولا فرق. **قوله: (عند التقدير المذكور)** أي: وهو التقدير بالمصدر. **قوله: (ثم إنه)** أي: أبا حيان. **قوله: (مثل ذلك)** أي: مثل فوات المقصود من الفعل كالدعاء في مثاله الآتي. **قوله: (والخامسة أن غضب الله عليها)** أي: بتخفيف النون وكسر الضاد والفعل دعائي وعند التأويل بالمصدر يفوت معنى الدعاء. **قوله: (إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً)** أي: وهنا ليس كذلك. **قوله: (مفعولاً مطلقاً)** أي: ولو بحسب الأصل نحو سلام عليكم، فإن أصله سلمت عليكم سلاماً، وإنما عدل للرفع لإفادة الدوام فإفادته الدعاء إنما هو لكونه في الأصل مفعولاً مطلقاً.

قوله: (نحو سقيا ورعيا الخ) أما لو كان خبراً للمبتدأ كما هنا فات المقصود اهـ. أي فكان عليه إما أن يلتزم أن المخففة غير مصدرية أو يلتزم دخولها على الأمر ا هـ تقرير دردير. **قوله: (بالإنشاء)** أي: لكونه لا خارج له. **قوله: (لما ذكر)** أي: من كونه لا يصح أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أي فالمنع لأمر عارض وليس من ذاتهما. **قوله: (ثم ينبغي له الخ)** هذا إلزام من المصنف لأبي حيان؛ لأنه قال إنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، أي:

مفعولاً، وإنما تقع مخفوضةً بلام التعليل.

ثم مما يُقْطَعُ به على قول بالبطلان حكايةُ سيبويه: «كَتَبْتُ إليه بأنْ قُمْ»، وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله [من البسيط]:

٣٢ ـ هُنَّ الْحَرَائِرُ لا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

وهذا وَهْمٌ فاحِش، لأنَّ حروفَ الجرّ ـ زائدةً كانت أو غيرَ زائدة ـ لا تدخل إلاَّ على الاسم أو ما في تأويله.

تنبيه ـ ذكر بعضُ الكوفيّين وأبو عُبَيْدة أنَّ بعضهم يجزم بـ «أَنْ»، ونقله اللِّحْيَاني عن بعضِ بني صَبَاح من ضبَّة، وأنشدوا عليه قوله [من الطويل]:

بخلاف المصدرية فإنهما يقعان، فظاهره أن كل ما كان مصدرياً يقع فاعلاً ومفعولاً وما لا فلا ومن جملة ذلك كي فيلزم أن لا تكون مصدرية ا هـ تقرير دردير. **قوله: (أن لا يسلم مصدرية كي)** أي: وهو قد سلم مصدريتها فدل ذلك على فساد ما ذهب إليه. **قوله: (بأن قم)** أي: فدخول الباء على أن قم دليل أن مصدرية؛ لأن الباء لا تدخل على اسم صريحاً أو تأويلاً، ولا سبيل إلى التأويل إلا بجعل ان مصدرية. **قوله: (لا يقرأن بالسور)** أي: لا يقرأن الحرائر المتقدمة في البيت وهو:

هُنَّ الحرائر لا ربات أخمرة سودُ المحاجرِ لا يقرأن بالسورِ

وهذا ثابت في بعض النسخ. **قوله: (ان بعضهم)** أي: العرب بجزم أي: فهو لغة وقوله: بأن أي الناصبة للمضارع. **قوله: (اللحياني)** نسبة للحيان قبيلة وقد جرت العادة أن القبيلة تسمى باسم أبيها وأبوها اسمه: لحيان. **قوله: (عن بعض بني صباح)** هم البعض الذي أبهمه الكوفيون.

---

٣٢ ـ التخريج: البيت للراعي النميري في (ديوانه ص ١٢٢؛ وأدب الكاتب ص ٥٢١؛ ولسان العرب ٤/ ٣٨٦ (سور)؛ والمعاني الكبير ص ١١٣٨؛ وللقتال الكلابي في ديوانه ص ٥٣؛ وللراعي أو للقتال في خزانة الأدب ٩/ ١٠٧، ١٠٨، ١١١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٣؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٣٦؛ والجنى الداني ص ٢١٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٨٣، ٥٠٠، ٨٣٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٩١، ٣٣٦؛ ولسان العرب ١/ ١٢٨ (قرأ)؛ ٣/ ٣٨٩ (لحد)، ١١/ ٥٤٧ (قتل)، ١٢/ ٢٦٤ (زعم)؛ ومجالس ثعلب ص ٣٦٥؛ والمقتضب ٣/ ٢٤٤.

اللغة: الحرائر: جمع حرّة وهي السيدة الشريفة. رباب أخمرة: صاحبات أخمرة، وهي جمع خمار (غطاء رأس المرأة). المحاجر: جمع محجر وهو ما يتحرّك من العين. السور: جمع سورة وهي الجزء المعروف من القرآن الكريم.

المعنى: إنهنّ سيّدات شريفات يقرأن سور القرآن الكريم، ولسن بجوار يشددن رؤوسهن بأغطيتها بسبب العمل، ولا يقرأن القرآن.

٣٣ ـ إذَا مَـا غَـدَوْنَـا قَـالَ وِلْـدَانُ أَهْـلِـنَـا تَـعَالَـوا إِلَـى أَنْ يَـأْتِـنَـا الـصَّـيْـدُ نَـحْـطِـبِ

وقوله [من الطويل]:

٣٤ ـ أُحَـاذِرُ أَنْ تَـعْـلَـمْ بِـهَـا فَـتَـرُدَّهَـا فَـتَـتْـرُكَـهَـا ثِـقْـلاً عَـلَـيَّ كَـمَـا هِـيَـا

وفي هذا نظر، لأنّ عطفَ المنصوب عليه يدلُّ على أنه مُسكَّن للضرورة، لا مجزوم.

وقد يُرفع الفعلُ بعدها كقراءة ابن مُحَيْصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقول الشاعر [من البسيط]:

٣٥ ـ أَنْ تَـقْـرَآنِ عَـلَـى أَسْـمَـاءَ وَيْـحَـكُـمَـا مِـنِّـي الـسَّـلاَمَ وَأَنْ لا تُـشْـعِـرا أَحَـدا

قوله: (من ضبة) أي: فرقة من ضبة. **قوله**: (إذا ما غدونا) أي: بكرنا وسرنا في الغداة. **قوله**: (ولدان أهلها) في نسخة أهلنا ونسخة حينا. **قوله**: (نحطب) بكسر الطاء مضارع حطب أي جمع الحطب وهو بكسر الباء؛ لأن الروي باء مكسورة في القصيدة بتمامها، وقوله: يأتنا في رواية يأتي، ولكن لا شاهد فيها؛ لأنها ناصبة على أصلها. **قوله**: (وفي هذا) أي: الاستشهاد بالبيت الثاني. **قوله**: (لأن عطف المنصوب عليه) أي: وهو ترد وتترك بنصب الدال والكاف. **قوله**: (وقد يرفع الفعل بعدها) أي: بعد أن المصدرية أي فتهمل حينئذٍ حملاً على ما أختها. **قوله**: (كقراءة ابن محيصن) أي: يرفع يتم وفيه أنه

٣٣ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ملحق (ديوانه ص ٣٨٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٢؛ وسمط اللآلي ص ٦٧. وشرح شواهد المغني ص ٩١؛ والمحتسب ٢/ ٢٩٥؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/ ١٩١؛ والجنى الداني ص ٢٢٧؛ وجواهر الأدب ص ١٩٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٢.

اللغة: غدونا: سرنا في الغداة وهي أوّل النهار. ولدان أهلنا: خدمهم أو صبيانهم.

المعنى: إذا ما بكّرنا إلى الصيد، تنادى صبيان (أو خدم) أهلنا لجمع الحطب، واثقين من تمام الصيد ووفرته).

٣٤ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في (ديوانه ص ٢٢٤؛ والدرر ٤/ ٥٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٩٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٢٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣).

المعنى: أخشى أن تعرف الحاجة التي أريدها منها، فتأبى فعلها، وهذا يجعلها ثقيلة عليّ، فتزيد في همومي همًّا.

٣٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣؛ والإنصاف ٢/ ٥٦٣؛ والجنى الداني ص ٢٢٠؛ وجواهر الأدب ١٩٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤؛ والخصائص ١/ ٣٩٠؛ ورصف المباني ١١٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٠؛ وشرح المفصل ٧/ ١٥، ٨/ ١٤٣، ٩/ ١٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٣ (أنن)، ومجالس ثعلب ص ٢٩٠؛ والمنصف ١/ ٢٧٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٠.

وزعم الكوفيُّون أنَّ «أنْ» هذه هي المخفَّفة من الثَّقيلة شذَّ اتِّصالُها بالفعل، والصوابُ قولُ البصريِّين: إنها «أن» الناصبة أُهمِلت حَمْلاً على «ما» أختها المصدريَّة، وليس من ذلك قوله [من الطويل]:

٣٦ ـ وَلاَ تَـدْفِـنَـنِّـي فِـي الْـفَـلاَةِ، فـإنَّـنـي أَخَـافُ إذَا مَـا مُـتُّ أَنْ لاَ أَذُوقُـهَـا

كما زعم بعضُهُمْ، لأن الْخَوْفَ هنا يقين، فـ «أَنْ» مخففة من الثقيلة.

والوجه الثاني: أن تكون **مُخفَّفة من الثقيلة** فتقعَ بعد فعل اليقين أو ما نُزِّل

يحتمل أنه يتم مسند لضمير الغائبين أي: يتموا فلا شاهد حينئذٍ فيه، ولا يقال إن مقتضاه أن ترسم واو كما هو قاعدة الرسم؛ وأجيب بأن كم في المصحف العثماني من مواضع ليست موافقة للرسم ا هـ تأمل. **قوله: (أن أن هذه)** أي: الواقع بعدها الفعل المتصرف كما في البيت والآية قبله تأمل.

قوله: (شذ اتصالها الخ) وذلك أن المخففة إذا وقع بعدها فعل، فإن كان جامداً، أو فعل دعاء لم يحتج إلى فاصل بينها وبين ذلك الفعل، وإن لم يكن جامداً ولا دعاء فلا بد من الفصل بقد أو تنفيس أولو أو حرف نفي وهنا من هذا القبيل فالفعل متصرف ولم يفصل بواحد من هذه الأربعة فهو شاذاً ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (والصواب الخ)** ليس بدليل أو الشاعر أعمل أولاً حيث قال:

أن تـحـمـلا حـاجـةً لـي خفَّ مـحـملُـهـا وتـصـنـعـا نـعـمـةً عـنـدي بـهـا ويـدا

أن تقرآن وقد أعمل أيضاً ثانياً حيث قال وتصنعا ورابعاً حيث قال وأن لا تخبرا فيحمل قوله ثالثاً أن تقرآن على أن هذه هي تلك ولكنه أهملها لما ذكر ولعدم تقدم دال اليقين عليها. **قوله: (من ذلك)** أي: من إهمال أن الناصبة. **قوله: (قوله)** أي: قول محجن بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الجيم، وهو صحابي وكان يحب الخمرة كثيراً وحدَّه عمر مراراً ونفاه عمر في بلد تسمى القادسية أرسله عمر لسعد بن أبي وقاص وقال له قيده فإننا زنقنا منه، ثم إنه تاب من شربها قبل موته، وقال ذلك في حال تعلقه بها. **قوله: (يقين)** أي: فقد تقدمها يقين وقد سبق أنه متى تقدمها يقين أو ما كان بمنزلته، كالخوف فهي مخففة لا مصدرية ا هـ تقرير دردير. **قوله: (فتقع بعد فعل اليقين)** أي:

---

٣٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي محجن الثقفي في (ديوانه ص ٤٨؛ والأزهيّة ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٨/٣٩٨، ٤٠٢؛ والدرر ٤/٥٧؛ وشرح شواهد المغني ١/١٠١؛ والشعر والشعراء ١/٤٣١؛ ولسان العرب ٨/ ٢٥٧ (فنع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٥٢.

اللغة: الفلاة: الصحراء الواسعة لا ماء فيها.

المعنى: يطلب من صاحبه أن يدفنه إلى جانب شجرة عنب، وأن لا يدفنه في الصحراء، خوفاً من أن لا يذوق عصير العنب (الخمرة) بعد موته.

منزلَته، نحو: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيهِمْ قَوْلاً﴾ [طه: ٨٩]، ﴿علم أنْ سَيكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وحَسِبُوا أَنْ لا تكُونُ﴾ [المائدة: ٧١]، فيمن رفعَ تكون، وقوله [من الكامل]:

٣٧ ـ زَعَـمَ الْـفَـرَزْدَقُ أَنْ سَـيَـقْـتُـلُ مِـرْبَـعـاً أَبْـشِـرْ بِـطُـولِ سَـلاَمَـةٍ يَـا مِـرْبَـعُ

و «أَنْ» هذه ثُلاثيَّة الوضع، وهي مصدريَّة أيضاً، وتنصب الاسمَ وترفع الخبر، خلافاً للكوفيّين، زعموا أنها لا تعمل شيئاً، وشَرْطُ اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً؛ وربما ثبتَ كقوله [من الطويل]:

الفعل الدال على اليقين سواء كان بلفظ العلم أو الرؤيا أو اليأس أو غير ذلك كاليقين. **قوله: (أفلا يرون)** أي: أو بعد فعل ما نزل منزلته وهو الظن القوي سواءً كان ذلك الفعل من مادة الظن أو لا. **قوله: (أفلا يرون)** أي يعلمون ويعتقدون. **قوله: (علم أن سيكون)** هذه الآية **(فيمن رفع)** أي في قراءة من رفع تكون وهو أبو عمرو وحمزة والكسائي بتنزيل حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم. **قوله: (فيمن رفع)** أي وأما في قراءة من نصب فهي أن الناصبة السابقة بناء على الظاهر من أن الحسبان ليس من أفعال التحقيق. **قوله: (وقوله)** أي قول جرير.

قوله: (الفرزدق) على زنة سفرجل وهو لقبه، واسمه: همام بن غالب، وقوله: زعم الفرزدق أي ظن ظناً قوياً، وإن كان فاسداً. **قوله: (مربعاً)** بوزن منبر لقب لوعوعة بن سعيد راوي جرير. **قوله: (ثلاثية الوضع)** أي خففت بحذف إحدى النونين فصارت ثنائية في الاستعمال وقوله ثلاثية الوضع أي لا الاستعمال وقوله أيضاً أي كما أن الناصبة للمضارع مصدرية التي على ثنائية. **قوله: (أيضاً)** كما أن أصلها المخففة فهي عنه كذلك وكما أن الثنائية الوضع التي تنصب المضارع به وتوصل به وبالماضي والأمر مصدرية ا هـ دماميني.

قوله: (خلافاً للكوفيين وزعموا الخ) فائدة ذلك بعد قوله خلافاً للكوفيين رفع ما قد يتوهم من أن خلافهم راجع للأحكام الثلاثة المتقدمة مع أنه ليس كذلك بل خلافهم في العمل فقط. **قوله: (أن يكون ضميراً)** أي: أعم من أن يكون ضمير شأن أو لا خلافاً لابن الحاجب القائل أنه لا بد أن يكون ضمير شأن. **قوله: (وربما ثبت)** أي: اسمها أو ذلك الضمير المحذوف. **قوله: (وربما ثبت)** أي: ثبوتاً قليلاً قرب للتقليل ا هـ تقرير دردير.

---

٣٧ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ٢/ ٩١٦؛ والأزهية ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٣؛ ولسان العرب ٨/ ١١٢ (ربع)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص ٥٤٨، ٦٨١.

اللغة: زعم: قال قولاً غير ثابت، أو غير حقيقيّ. مربع: اسم راوية جرير. أبشر: لك البشارة.

المعنى: لك البشارة بطول السلامة، إذا كان الفرزدق من توعّدك بالقتل، فهو لا يفعل ما يقول.

٣٨ ـ فَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِني طَلاَقَكِ، لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وهو مختصٌ بالضرورة على الأصحّ، وشرطُ خبرها أن يكونَ جملة، ولا يجُوز إفراده، إلا إذا ذُكِر الاسم فيجوزُ الأمرانِ، وقد اجتمَعَا في قوله [من المتقارب]:

٣٩ ـ بِأَنْكَ رَبِيعٌ، وَغَيْثٌ مَرِيعٌ، وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ

الثالث: أن تكون مُفَسِّرة بمنزلة أيْ، نحو: ﴿فأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أن اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾

قوله: (فلو أنك الخ) يخاطب امرأته واصفاً لنفسه بالكرم والجود، وقوله: في يوم الرخاء من التتميم، وكذا قوله وأنت صديق لرفع كل منهما توهم خلاف المراد مع إفادة نكتة أخرى وهي المبالغة في الاتصاف بالكرم. **قوله: (سألتني)** سأل فعل ماضي والتاء حرف خطاب والياء المحذوفة للضرورة فاعل والنون للوقاية والياء مفعول أول. **قوله: (صديق)** فعيل يخبر به عن المذكر والمؤنث كما هنا. **قوله: (وهو)** أي: ثبوت الاسم وقوله: بالضرورة أي لا في الاختيار فيمنع. **قوله: (وجملة)** أي: اسمية أو فعلية سواءً كانت الاسمية مصدرة بلا أو بأداة شرط أو مجردة أو فعلية سواءً اقترنت غالباً بقد أو بلو أو بحرف تنفيس أو لم تقترن. **قوله: (وقد اجتمعا في قوله الخ)** أي: فقد أتى بالخبر مفرداً في الصدر وجملة في العجز. **قوله: (بأنك ربيع)** أي: فالكاف اسمها وربيع خبرها. **قوله: (مريع)** إما بفتح الميم إذا جعل الغيث اسماً للكلأ أي خصيب وإما بضمها إن جعل الغيث اسماً للمطر. **قوله: (الثمالا)** أي الحافظ والخارق والمفازة يخترقها المارة. **قوله: (بمنزلة أي)** أي: فتدخل على الجملتين. **قوله: (أن اصنع الفلك)** أي: أوحينا إليه أمراً هو أن

---

٣٨ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (الأزهيّة ص ٦٢؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٨، ٢٦٢؛ والإنصاف ١/ ٢٠٥؛ والجنى الداني ص ٢١٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٦، ٤٢٧، ١٠/ ٣٨١، ٣٨٢؛ والدرر ٢/ ١٩٨؛ ورصف المباني ص ١١٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٧١؛ ولسان العرب ٤/ ١٨١ (حرر)، ١٠/ ١٩٤ (صدق)، ١٣/ ٣٠ (أنن)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣١١؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣).

المعنى: يقول: لو سألتني إخلاء سبيلك لم أمتنع من ذلك، ولم أبخل مع ما أنت عليه من صدق المودّة.

٣٩ ـ التخريج: البيت لكعب بن زهير في (الأزهيّة ص ٦٢؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٠، وليس في ديوانه؛ وهو لجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجريّة ١/ ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٨٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٨٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٢؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٨٢؛ ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغني ١/ ١٠٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٠٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٣٧٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٤٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٦؛ وشرح المفصّل ٨/ ٧٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٠ (أنن)).

اللغة: **شرح المفردات**: ربيع: أي كثير الخير. غيث: مطر. مريع: خصيب. الثمال: المعين.

المعنى: إنّ الممدوح كثير العطاء، يغيث الملهوف، ويعين المحتاج.

[المؤمنون: ٢٧]، ﴿ونُودُوا أنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وتحتمل المصدريَّة بأن يُقَدّرَ قبلها حرف الجرّ، فتكون في الأولى «أن» الثُّنائية لدخولها على الأمر، وفي الثانية المخفَّفة من الثقيلة لدخولِهَا على الاسميَّة.

وعن الكوفيّين إنكارُ «أن» التفسيريّة ألبتَّةَ، وهو عندي مُتَّجِه، لأنه إذا قيل: «كَتَبْتُ إليه أَنْ قُمْ» لم يكن «قُمْ» نفسَ «كتبت»، كما كان الذهبُ نفسَ العَسجدِ في قولك: «هَذا عَسْجَدٌ أي ذَهَبٌ»؛ ولهذا لو جئت بـ «أيّ» مكانَ «أنْ» في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع.

ولها عند مُثْبِتها شروط:

أحدها: أن تُسْبَق بجملة؛ فلذلك غُلِّط من جعل منها: ﴿وآخِرُ دَعْوَاهُم أنِ الحَمْدُ لله﴾ [يونس: ١٠].

والثاني: أن تتأخَّر عنها جملة؛ فلا يجوز: «ذكرت عسجداً أنْ ذهباً»، بل يجب

اصنع. **قوله: (ونودوا ان تلكموا الجنة)** أي: نودوا لإعلامهم بشيء هو أن تلكم. **قوله: (وتحتمل المصدرية)** أي: في هاتين الآيتين. **قوله: (ان الثنائية)** أي: وضعاً أي المختصة بالفعل الناصبة للمضارع والتقدير وأوحينا إليه بالأمر بصنع الفلك ا هـ دماميني. **قوله: (لدخولها على الإسمية)** أي: ولا يصح جعلها الثنائية المصدرية؛ لأنها لا تدخل إلا على الفعل. **قوله: (فليس قم نفس كتبت الخ)** هذا التوجيه مبني على أن ما بعدها تفسير لنفس ما قبلها مع أن من قال بالتفسيرية لم يقل ذلك، وإنما المراد أن مضمون ما بعدها مفسر لمعمول ما قبلها إما مذكوراً نحو أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه أو مقدراً نحو كتبت إليه أن قم أي كتبت إليه شيئاً هو قم كما صرح بذلك الرضي وكذا فيما بعد ا هـ تقرير دردير.

قوله: (ولهذا) أي: لأجل كون الكتابة غير القيام. **قوله: (لو جئت بأي)** أي: التفسيرية. **قوله: (لم تجده مقبولاً في الطبع)** فيه أنه لا مانع من القبول للطبع لذلك، ولو سلم فلا مدخل للطبع في الأحكام النحوية لا رداً ولا قبولاً ا هـ تقرير دردير. **قوله: (فلذلك غلط الخ)** أي: لأنه لم يقع قبلها إلا مفرد وهو خلاف ما صرح به مثبتها من النحاة وإن أمكن معنى البيان فيهما من جهة أن ما بعدها خبر عما قبلها والخبر عين المبتدأ. **قوله: (فلذلك غلط الخ)** أي: فهي زائدة وليست مخففة من الثقيلة إذ الشرط وهو سبق ما دل على اليقين أو ما نزل منزلته لم يوجد ا هـ تقرير دردير، ولكن الذي يؤخذ من كلامهم أن المراد بقولهم أن تقع بعد فعل أنه إن تقدمها فعل لا يكون إلا بمعنى اليقين، أو ما نزل منزلته ولا ينافيه أنه لا يتقدمها فعل أصلاً تأمل ذلك وحرره. **قوله: (بل يجب الإتيان بأي)** بأن يقال عسجد أي: ذهباً، وهل أي حرف عطف أو لا خلاف يأتي.

الإتيان بـ «أيْ» أو ترك حرف التفسير، ولا فرق بين الجملة الفعليَّة كما مَثَّلنا والاسمية، نحو: «كتَبْتُ إليه أنْ ما أنتَ وَهذا».

والثالث: أن يكون في الجملة السَّابقة معنى القول كما مرّ، ومنه ﴿وَانطَلَقَ المَلأُ مِنهُمْ أنِ امْشُوا﴾ [ص: ٦]، إذ ليس المراد الانطلاق المَشْيَ، بل انطلاقَ ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنّه ليس المراد بالمشي المشي المُتَعارف، بل الاستمرار على الشيء.

وزعم الزمخشريّ أنّ التي في قوله تعالى: ﴿أنِ اتَّخِذي مِنَ الْجِبَال بُيُوتاً﴾ [النحل: ٦٨] مفسّرة، وردَّهُ أبو عبد الله الرازي بأنَّ قبله ﴿وأوْحَى ربُّك إلى النَّحل﴾ [النحل: ٦٨]، والوحي هنا إلهام باتّفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال: وإنما هي مصدريَّة، أي باتخاذ الجبال بيوتاً.

والرابع: أن لا يكونَ في الجملة السابقة أحْرُف القول؛ فلا يُقال: «قلتُ له أن

قوله: (ولا فرق بين الجملة) أي: المتأخرة عنها. **قوله: (كما مثلنا)** أي: بقولنا كتبت إليه أن قم. **قوله: (أو الإسمية)** ظاهره أنه لم يمثل لها فيما مر وليس كذلك، بل قد مثل لها بقوله أن تلكم الجنة فلعله غفل عن ذلك. **قوله: (أن ما أنت وهذا)** أي: كلاماً مضمونه أي: شيء ثبت لك مع هذا فما استفهامية مبتدأ وأنت خبر أو العكس. **قوله: (كما مر)** في كتبت إليه وأوحينا إليه ونود الخ. **قوله: (وانطلق الملأ منهم أن امشوا)** أي: تكلموا بألسنتهم بكلام هو امشوا. **قوله: (وانطلق الملأ)** أي: الجماعة منهم من الكفار. **قوله: (إذ ليس المراد الخ)** دفع بهذا ما يقال كيف تكون إن في هذه الآية مفسرة مع أن الجملة قبلها ليس فيها معنى القول. **قوله: (بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام)** أي: فيكون فيه معنى القول. **قوله: (ليس المراد بالمشي المتعارف)** وهو المشي على الأرجل. **قوله: (بل الاستمرار على الشيء)** وهو في هذا المقام عبادة الأصنام وحينئذٍ، فالمعنى وتكلم الملأ منهم بألسنتهم بكلام هو دوموا على عبادة أصنامكم واستمروا عليها ويكون حينئذٍ قوله بعد واصبروا على آلهتكم أي: على عبادتها عطف مرادف. **قوله: (أن اتخذي من الجبال بيوتاً مفسرة)** أي: لأنه تقدمها الوحي وفيه معنى القول دون حروفه، أي: فهو قد نظر اللفظ الوحي. **قوله: (ورده أبو عبد الله الرازي)** هو الفخر الرازي. **قوله: (والوحي هنا)** أي: في هذه الآية إلهام؛ لأنه لما لا يعقل وهو النحل، وأما لو كان الوحي لعاقل فهو فيه معنى القول دون حروفه، وكان بمعنى المكالمة. **قوله: (والوحي هنا إلهام)** قد يقال ان الإلهام في معنى القول؛ لأن المقصود من القول الإعلام والإلهام فعل من أفعال الله تعالى يتضمن الإعلام بحيث يكون الملهم عالماً بما ألهم به والهام الله النحل من هذا القبيل تأمل. **قوله: (وليس في الإلهام معنى القول)** أي: لأنه ليس فيه معنى المكالمة. **قوله: (وإنما هي مصدرية)** أي: على تقدير الباء قبلها. **قوله: (أي باتخاذ الجبال بيوتاً)** الصواب باتخاذ بيوت من الجبال. **قوله: (أن لا يكون في الجملة السابقة)** أي؛ على أن المفسرة.

افْعَلْ». وفي شرح الجُمل الصَّغير لابن عُصفور أنها قد تكون مُفسِّرة بعد صريح القول، وذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ما قُلْت لهم إلاَّ ما أمَرْتَني به أن اعْبُدُوا الله﴾ [المائدة: ١١٧] أنّه يجوز أن تكون مفسِّرة للقول على تأويله بالأمر، أي: ما أمرتُهم إلا بما أمْرتني به أن اعبدوا الله، وهو حسن، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط: أن لا يكون فيها حروفُ القولِ إلا والقولُ مُؤوَّل بغيره، ولا يجوز في الآية أن تكون مفسَّرة لـ «أمرتني» لأنه لا يصحُ أن يكون ﴿اعْبُدُوا الله رَبِّي وربَّكم﴾ [المائدة: ١١٧] مقولاً لله تعالى؛ فلا يصحّ أن يكونَ تفسيراً لأمره، لأن المفسَّر عينُ تفسيره، ولا أن

قوله: (فلا يقال الخ) أي: لأن القول لا يتعدى لمعموله غيره وقوله فلا يقال أي: على أن مفسرة، أما على انها زائدة فيقال ذلك. **قوله: (وفي شرح الجمل)** أي: للزجاجي وقوله الصغير صفة لشرح. **قوله: (أنها تكون مفسرة)** أي: فهذا الشرط فيه خلاف. **قوله: (قد تكون مفسرة بعد صريح القول)** فيجوز عنده أن يقال قلت له أن أفعل كذا على أن مفسرة ولا مانع منه.

قوله: (وذكر الزمخشري) هو أبو قاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري الخ نسبة لزمخشر قرية من قرى خوارزم ولد سنة سبع وستين وأربعمائة. **قوله: (وذكر الزمخشري الخ)** الذي ذكره الزمخشري تردد فيه فقال إن أن لا يصح أن تكون تفسيرية؛ لأنه تقدمها صريح القول، ولا يصح أن تكون مصدرية؛ لأنها إنما تقع في الابتداء بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فهي إما بدل من الجملة أو مفسرة للقول على تأويله بالأمر وسيأتي للمصنف رد كونها بدلاً. **قوله: (وذكر الزمخشري)** أي: في «الكشاف». **قوله: (مفسرة للقول)** أي: المثبت بإلا الواقعة عليه ما، أي ما قلت لهم إلا قولاً هو اعبدوا الله الخ. **قوله: (على تأويله)** أي؛ القول المذكور بالأمر. **قوله: (وعلى هذا)** أي: وإذا بنينا على هذا التأويل الذي ذكره الزمخشري. **قوله: (في الضابط)** أي: في بيان الضابط والمراد به الشرط الرابع. **قوله: (أن لا يكون)** نائب فاعل يقال وقوله فيها أي في الجملة السابقة حروف القول. **قوله: (والقول مؤول)** أي إلا إذا كان القول مؤولاً بغيره فعليه يصح أن يقال قلت له أن افعل كذا إذا أولت القول بغيره كالأمر. **قوله: (إلا والقول مؤول بغيره)** اعلم أنه قد نقل عن الزمخشري في غير «الكشاف» أنه قال كان الأصل ما أمرتهم إلا ما أمرتني به فوضع القول موضع الأمر دعاية لقضية الأدب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه معاً آمرين ودل على هذا الأصل بإدخال المفسرة ولابتناء جعل القول في معنى الأمر على هذه النكتة لم يكن لك أن تجعل كل قول مؤولاً بالفعل فتجعل أن فيه مفسرة له كما يشعر به كلام المصنف، بل إنما تجعل إذا اقتضاه المقام ا هـ دماميني.

قوله: (فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره) أي: لمأموره الذي هو من جملة مقوله. **قوله: (لأن المفسر عين تفسيره)** أي: في المعنى يمكن أن يقال أن الله تعالى قال لعيسى قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكاه كما أمر به فالمعنى حينئذٍ ما قلت لهم كلاماً إلا

تكون مصدريَّة وهي وصلتها عطف بيانٍ على الهاء في «به»، ولا بدلاً من «ما»، أما الأول فلأن عَطْف البيان في الجوامد بمنزلةِ النعتِ في المشتقات، فكما أن الضمير لا يُنْعت كذلك لا يُعْطف عليه عطف بَيَانٍ ووهِمَ الزمخشريُّ فأجاز ذلك ذُهُولاً عن هذه النُكتة، ومِمن نصّ عليها من المتأخّرين أبو محمد بن السيِّد وابنُ مالك، والقياسُ معهما في ذلك؛ وأما الثاني فلأن العبادة لا يَعْمَل فيها فعلُ القول، نعم إنْ أُوِّلَ القولُ بالأمر، كما فعل الزمخشري في وجه التفسيريَّة جاز، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فأَطْلَق المنع.

الكلام الذي أمرتني أن أقوله لهم وهو اعبدوا الله ربي وربكم فحينئذٍ صح جعلها تفسيرية لأمرتني ا هـ تقرير دردير. أو أن الكلام الذي قال المولى قل لهم اعبدوا الله فقال عيسى لهم اعبدوا الله وزاد من عنده ربي وربكم تعظيماً له سبحانه، ثم إنه في الحكاية أردف المحكي عن الله بما زاده تعظيماً لله أو انه حكاية بالمعنى فكأنه تعالى قال له قل لهم يعبدوا الله ربك وربهم فحكاه عيسى بالمعنى فعبر عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب على ما هو مقتضى المقام فصح جعلها تفسيرية لأمرتني أو أن الله قال له كلاماً يؤدي هذه الجملة ففسرها بقوله اعبدوا الله ربي وربكم على أن كونها مفسرة لمقول القول مساوٍ لجعلها مفسرة لمأموره تعالى إذ مقول القول عين ما أمر به تعالى فما قيل على أحدهما يقال على الآخر. **قوله: (في الجوامد)** أي: الواقعة تابعة وهو هنا المصدر المنسبك بدليل قوله بمنزلة النعت في المشتقات أي التابعة. **قوله: (ووهم الزمخشري)** أي: غلط قد يقال هذه النكتة المذكورة رآها الزمخشري غير معتبرة بناءً على أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن يعطى حكم ذلك الشيء ألا ترى المنادى المفرد قالوا أنه كالضمير فلذا بني ومنعوا نعت الضمير دون المنادي، فلعل الزمخشري لاحظها ولكن لم يقل بها ا هـ تقرير دردير. **قوله: (فأجاز ذلك)** أي: عطف البيان على الضمير. **قوله: (عن هذه النكتة)** هي الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر إذ يقارنها غالباً نكت الأرض بعود أو أصبع. **قوله: (أبو محمد بن السيد)** هو أبو محمد عبد الله بن السيد بكسر السين. **قوله: (وأما الثاني)** أي: وهو امتناع جعل أن اعبدوا بدلاً من ما. **قوله: (لا يعمل فيها فعل القول)** أي: لأنه ينحل المعنى ما قلت لهم إلا عبادة الله وذلك الكلام لا يصح؛ لأن العبادة لا تقال ما لم يؤول القول بالأمر. **قوله: (وقد فاته هذا الوجه)** أي: وهو التأويل للقول بمعنى الأمر. **قوله: (وقد فاته هذا الوجه هنا فأطلق المنع)** قد يقال إنما منع بناءً على أن القول بمعناه ليس مؤولاً بشيء على ما يرشد إليه قوله؛ لأن العبادة لا تقال، وإلا فلو أول بالأمر لزال المانع وصح بيان جعلها مصدرية إذ العبادة مما يؤمر بها وأجاز بعضهم الحكم بمصدريتها على أن يكون المعنى ما قلت لهم إلا عبادة الله أي الزموا عبادته ويكون هو المراد مما أمرتني به من حيث أنها في حكم المفرد؛ لأنها مقولته وما أمرتني مفرد لفظاً وجملة معنى ا هـ دماميني. **قوله: (فأطلق المنع)** أي: فقال لا يصح جعلها بدلاً من ما ظاهِرُه مطلقاً.

فإن قيل: لعلّ امتناعَهُ من إجازته لأن «أمَرَ» لا يتعدّى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلاً، فكذا ما أول به.

قلنا: هذا لازمٌ له على توجيهه التفسيريَّة؛ ويصحُّ أن يُقدَّر بدلاً من الهاء في «به»، ووهَم الزمخشريُّ فمنع ذلك، ظنًّا منه أن المبدَلَ منه في قوّة السَّاقط فتبقى الصِّلة بلا عائد، والعائد موجود حِسًّا فلا مانع.

والخامس: أن لا يدخل عليها جارّ، فلو قلت: «كتبتُ إلَيْه بأنِ افْعَلْ»، كانت مصدريَّة.

مسألة ـ إذا وَلِيَ «أن» الصَّالحة للتفسير مضارعٌ معه «لا»، نحو: «أشَرْتُ إليه أن لا تَفْعل»، جاز رَفْعُهُ على تقدير «لا» نافيةً، وجَزْمه على تقديرها ناهيةً، وعليهما فـ «أَنْ» مُفسِّرة، ونَصْبُهُ على تقدير «لا» نافيةً و «أنْ» مصدرية، فإن فُقِدت «لا» امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب.

قوله: (لعل امتناعه) أي: الزمخشري وقوله من إجازته أي من إجازة هذا الوجه المدعى فواته له فهو من إضافة المصدر بمفعوله. **قوله: (إلا قليلاً)** أي: نحو أمرتك الخير وأن الكثير بالخير، وقوله ما أول به أي: اللفظ الذي أول به أي: بالأمر أي: وحيث أول قلت بأمرت لزم تعديه بنفسه إلى ما أمرتني وذلك من قبيل ما هو قليل فلا يصار إليه. **قوله: (هذا لازم الخ)** أي: فلو كان مانعاً ما قال بالوجه السابق. **قوله: (هذا لازم الخ)** أي: ما ذكره السائل لازم للزمخشري على توجيهه التفسيرية ولكنه لم يعتبره مانعاً بناءً على أنه لا يلزم من تأويل شيء بشيء أن يكون حكمه حكم ما أول به وإنما قلنا أنه لم يعتبره؛ لأنه أجاز التفسيرية وصححها ولم يلتفت إلى ما ذكره السائل فلا يكون هذا مانعاً عنده فيلزمه القول بصحة البدل من ما على التأويل ا هـ دماميني.

قوله: (فتبقى الصلة بلا عائد) أي: وهو ممنوع ورده المصنف بقوله والعائد موجود حساً إلى الخ أي: والعائد موجود في اللفظ، وإن كان في نية الطرح فهو لا يضر حينئذٍ. **قوله: (كانت مصدرية)** أي: لأنه متى وجد جار علم أنها داخله على اسم إما صريح أو مؤول ولا يصح أن تكون حينئذٍ زائدة ومفسرة لئلا يلزم دخول حرف الجر على الفعل وهو لا يصح فتعين أن تكون مصدرية ا هـ تقرير دردير. **قوله: (معه لا)** أي: نافية أو ناهية. **قوله: (وعليهما)** أي: وإذا بنينا عليهما أي على هذين الوجهين فأن مفسرة والفعل مع النافية مرفوع لتجرده مع الناصب والجازم ومع الناهية مجزوم بها. **قوله: (وأن مصدرية)** أي: ونصب الفعل حينئذٍ بها. **قوله: (امتنع الجزم)** أي: على المشهور عند الجمهور فلا يرد ما سبق من الجزم بأن. **قوله: (امتنع الجزم)** أي: لفقدان عامله. **قوله: (وجاز الرفع والنصب)** أي: على جعل أن مصدرية.

والوجه الرابع: أن تكونَ زائدة، ولها أربعة مواضع:

أحدها ـ وهو الأكثر ـ أن تقع بعد «لمَّا» التوقيتية، نحو: ﴿وَلَمَّا أنْ جَاءت رُسُلُنا لُوطاً سِيء بهم﴾ [العنكبوت: ٣٣].

والثاني: أن تقعَ بين «لَوْ» وفعل القسم: مذكوراً كقوله [من الطويل]:

٤٠ ـ فـأُقْـسِـمُ أنْ لَـوِ الْـتَـقَـيْـنـا وَأَنْـتُـمُ لَـكَـانَ لَـكُـمْ يَـوْمٌ مِـنَ الـشَّـرِّ مُـظْـلِـمُ

أو متروكاً كقوله [من الوافر]:

٤١ ـ أَمَـا وَالـلَّـهِ أَنْ لَـوْ كُـنْـتَ حُـرًّا وَمَـا بِـالْـحُـرِّ أَنْـتَ وَلاَ الْـعَـتِـيـقِ

قوله: (والوجه الرابع) أي: من أوجه أن. **قوله: (أحدها وهو الأكثر لن تقع بعد لما الخ)** فإن قلت أن المصنف جعل لأن الزائدة مواضع، ثم أخبر عن أحدها بوقوعها بعد لما التوقيتية وهذا ليس موضعاً؛ لأن وقوعها في ذلك المحل حالة من حالاتها لا موضع من مواضعها ويمكن أن يجاب بأن كلامه على حذف مضاف أي: أحدها موضع أن تقع بعد لما وكذا يقال في الثاني والثالث. **قوله: (التوقيتية)** أي: التي بمعنى حين عند بعضهم وهي منسوبة إلى التوقيت الذي هو ذكر الوقت وتعيينه؛ لأنه يوقت بها أي يعين بها الوقت، فإذا قلت لما جاء زيد جاء عمرو فقد عينت مجيء عمرو وأخبرت أنه وقت مجيء زيد وبعضهم يطلق على لما هذه أنها حرف وجود لوجود واحترز المصنف عن لما النافية وهي الجازمة وعن الموجبة وهي التي بمعنى إلا ا هـ دماميني. **قوله: (والثاني)** أي: والموضع الثاني من مواضع زيادتها. **قوله: (أن تقع بين لو وفعل القسم)** أي: كأقسم في البيت. **قوله: (مذكوراً)** أي: كان فعل القسم مذكوراً. **قوله: (فأقسم أن لو التفينا الخ)** لا يخفى أنه قد توالى في البيت قسم وشرط، ولم يقع بعدهما غير جواب واحد، وهو قوله لكان لكم فيجعل هنا جواباً للقسم إذ هو السابق كما هو القاعدة المقررة في ذلك وقد نص بعض المغاربة على أنه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره، وهو ظاهر كلام الجماعة، وأما ابن مالك فوافق إن لم يكن الشرط امتناعياً واضطرب كلامه في الامتناعي في التسهيل فقال في باب القسم أن الجواب للو أو أنها مع جوابها جواب القسم وكلامه في باب الجوازم على ان جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو ا هـ دماميني. **قوله: (أما والله)** الأصل أقسم بالله أن لو الخ فحذف فعل القسم.

---

٤٠ ـ **التخريج**: البيت للمسيّب بن علس في (خزانة الأدب ٤/ ١٤٥، ١٠/ ٥٨٠، ٥٨١، ١١/ ٣١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٩٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٣؛ وشرح المفصل ٩/ ٩٤؛ والكتاب ٣/ ١٠٧؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٧٨ (ظلم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤١٨).

٤١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (خزانة الأدب ٤/ ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٠/ ٨٢؛ والجنى الداني ص ٢٢٢؛ وجواهر الأدب ص ١٩٧؛ والدرر ٤/ ٩٦، ٢١٩؛ ورصف المباني ص ١١٦؛ =

هذا قولُ سيبويه وغيره، وفي «معرب» ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيءَ به لربطِ الجواب بالقسَم، ويُبْعِده أنَّ الأكثر تركُهَا، والحروف الرابطة ليسَت كذلك.

والثالث ـ وهو نادر ـ أن تقعَ بين الكاف ومخفوضِها كقوله [من الطويل]:

٤٢ ـ وَيَـوْمـاً تُـوَافِـيـنَـا بِـوَجْـهٍ مُـقَـسَّـمٍ   كَـأَنْ ظَـبْـيَـةٍ تَـعْـطُـو إِلَـى وَارِقِ الـسَّـلَـمْ

قوله: (ولا العتيق) المراد به الكريم إلا الحر للزوم التطويل بلا فائدة ويصح أن يكون المراد به الحر إلا أنه من عطف الخاص على العام؛ لأن العتق يستدعي سبق الملك فيكون الشاعر نفى عنه الحرية أصالة وعروضاً بخلاف الحرية، وجواب القسم في البيت على رأي الجماعة وجواب الشرط على أحد رأيي ابن مالك محذوف أي: لو كنت حراً لقاومتك. **قوله: (هذا)** أي: ما ذكر من كون أن مزيدة بين فعل القسم ولو هو قول سيبويه. **قوله: (لربط الجواب بالقسم)** هذا يشعر بأن جواب القسم هو ما بعد أن من لو وما في حيزها من شرط وجواب كما أسلفه عن ابن مالك فتأمله ا هـ دماميني. **قوله: (أن الأكثر)** أي: في استعمالات العرب. **قوله: (تركها)** أي: ترك أن بين فعل القسم ولو. **قوله: (والحروف الرابطة ليست كذلك)** قد ينتقض باللام على الداخلة على جواب لو المنفي كقوله:

ولـو نُـعـطـى الـخـيـارُ لـمـا افـتـرقـنـا   ولـكـن لا خـيـارَ مـع الـلـيـالـي

فإنها حرف رابط والأكثر تركها نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ا هـ دماميني. **قوله: (ليست كذلك)** لعله أراد غالباً؛ لأنه أنسب بكونها للربط وحينئذٍ فلا يرد نقض الدماميني به. **قوله: (والثالث)** أي: من مواضع زيادتها. **قوله: (ويوماً توافينا الخ)** قائله باغت أو

= وشرح التصريح ٢/ ٢٣٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١١١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٩؛ والمقرب ١/ ٢٠٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٨، ٤١).

اللغة: العتيق: الذي كان عبداً وأعتق، أي خُلِّص من العبوديّة.

المعنى: يقسم بالله ـ جلّ وعلا ـ أنه كان قاتله، أو بارزه، أو هاجاه، لو كان حرًا سيّداً، ولكنه ليس حرًّا، ولا مُعتقاً من العبودية.

٤٢ ـ **التخريج**: البيت لعلباء بن أرقم في (الأصمعيات ص ١٥٧؛ والدرر ٢/ ٢٠٠ وشرح التصريح ١/ ٢٣٤؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٨٤؛ ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٥؛ ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١/ ٢٠٢؛ ولكعب بن أرقم في لسان العرب ١٢/ ٤٨٢ (قسم)؛ ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ص ٣٩٠؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٣؛ والكتاب ٢/ ١٣٤؛ وله أو لعلباء بن أرقم في المقاصد النحوية ٢/ ٣٠١؛ ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني ١/ ١١١؛ ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب ١٠/ ٤١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٧؛ وجواهر الأدب ص ١٩٧؛ والجنى الداني ص ٢٢٢، ٥٢٢؛ ورصف المباني ص ١١٧، ٢١١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٣؛ وسمط اللآلي ص ٨٢٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٧؛ وشرع عمدة الحافظ ص ٢٤١، ٣٣١؛ وشرح قطر =

في رواية من جرّ «الظبية».

والرابع: بعد إذا، كقوله [من الطويل]:

٤٣ ـ فأمْهَلَهُ حَتَّى إذَا أَنْ كأنَّه مُعَاطِي يَدٍ في لُجّةِ الماءِ غَامِرُ

وزعم الأخفش أنّها تُزاد في غير ذلك، وأنها تنصِب المضارع كما تجرّ «مِنْ»

أرقم اليشكري، وهو بسكون الروي وبعده:

ويوماً تريد ما لنا مع مالها فإن لم ننلها لم تُنِمْنا ولم تَنَمْ

قال الزمخشري معنى البيتين أنه يستمتع بحسنها يوماً وتشغله يوماً آخر يطلب ماله، فإن منعها آذته وكلمته بكلام يمنعه النوم. **قوله: (في رواية من جر الظبية)** أي: فإنه يتعين حينئذٍ كون الكاف جارة، وأن زائدة وأما في رواية من نصبها فعلى أن كانت خففت وأعملت في الظاهر، وأما في رواية من رفعها انها خففت وأعملت في ضمير محذوف أي كأنها ظبية والموافاة الإتيان والمقسم المحسن مأخوذ من القسام وهو الحسن والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أوراق، أي: صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر عظيم له شوك. **قوله: (تعطو)** أي: تتعاطى وتتناول. **قوله: (معاطي الخ)** المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام والجيم معظم الماء وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الماء إذا غطاه والمعنى أنه ترك هذا الرجل وتمهل في إنقاذه مما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغرق اهـ دماميني.

قوله: (في غير ذلك) أي: غير ما ذكر وهو المواضع الأربعة. **قوله: (تنصب المضارع)** أي: وإن كانت زائدة إذ لا منافاة بين الزيادة والعمل.

= الندى ص ١٥٧؛ والكتاب ٣/ ١٦٥؛ والمحتسب ١/ ٣٠٨؛ والمقرب ١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤؛ والمصنف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣).

اللغة والمعنى: توافينا، تأتينا. الوجه المقسّم: أي الجميل. الظبية: الغزالة. تعطو: تمدّ عنقها وترفع رأسها. السلم: نوع من الشجر يدبغ به.

يقول: تأتينا الحبيبة يوماً بوجهها الجميل، وكأنّها ظبية تمدّ عنقها إلى شجر السلم المورق.

٤٣ ـ **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في (ديوانه ص ٧١؛ والدرر ٤/ ٩٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١١٢؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٢٣٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٣١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٨) (والرواية في كلّ هذه المصادر ما عدا الديوان: «غارف» مكان «غامر»).

اللغة: فأمهله: يعني الصياد لم يعجل على الحمار الأحقب. معاطي: مناول. لجة الماء: مجتمعه. يغمره: يغطيه حتى لا يظهر منه شيء.

المعنى: لم يتعجل الصياد على الحمار الوحشيّ، وأمهله ليشرب، حتى صار في مجتمع الماء وكأنه مغمور به (أو كأنه يغرف منه).

والباءُ الزائدتان الاسمَ، وجعل منه: ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ﴾ [إبراهيم: ١٢]، ﴿وما لَنا أنْ لا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، وقال غيره: هي في ذلك مصدريَّة، ثم قيل: ضُمِّن «ما لنا» معنى «ما مَنَعَنا»، وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمالُ الجارّ والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل أن لا تكون «لا» زائدة، والصوابُ قولُ بعضهم: إن الأصلَ: «وما لنا في أن لا نفعل كذا»، وإنما لم يجز للزائدة أن تعملَ لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولِها على الحرف وهو «لَوْ» و «كأنَّ» في البيتين، وعلى الاسم وهو «ظَبْيَة» في البيت السابق بخلافِ حرفِ الجرّ الزائد، فإنه كالحرف المُعَدَّى في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل فيه.

مسألة ـ ولا معنى لِـ «أن» الزّائدة غيرُ التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان:

قوله: (وما لنا أن لا نتوكل على الله) أي: أي شيء ثبت لنا في حالة كوننا لا نتوكل على الله، وقد فعل الله بنا ما يوجب توكلنا عليه وهو التوفيق لهداية السبيل الذي يجب سلوكه في الدين ا هـ دماميني. **قوله: (وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله)** أي: أي شيء ثبت لنا في حالة تركنا القتال في سبيل الله وقد وقع ما يقتضيه فما بعد أن جملة حالية، فإن قلت المضارع يتعين للاستقبال بمصاحبة ناصب وجملة الحال لا تصدر به بدليل استقبال فكيف هذا؛ قلت: إنما يكون الناصب متعيناً للاستقبال إذا لم يكن زائد فلا يرد حينئذٍ مثل هذا ا هـ دماميني. **قوله: (هي في ذلك)** أي: الذي استشهد به. **قوله: (معنى ما منعنا)** أي: ومنع يتعدى إلى مفعولين تقول منعت زيداً إساءته فتكون أن وصلتها في محل نصب على أنه المفعول الثاني ا هـ دماميني. **قوله: (لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور)** أي: وهو قوله لنا في المفعول به أي وهو المقاتلة والتوكل؛ لأنه لما ضمن لنا معنى منعنا عمل في المفعول هو نقاتل ونتوكل. **قوله: (في المفعول به)** أي: فهذا التخريج لا يصح. **قوله: (ولأن الأصل أن لا تكون زائدة)** أي: وإذا قيل أن ما لنا ضمن معنى ما منعنا لزم زيادة لا والمعنى أي: شيء منعنا التوكل ومنعنا القتال. **قوله: (ما لنا في أن لا نفعل كذا)** أي: ثم حذف الجار وهو في مثله قياسي. **قوله: (وما لنا في أن لا نفعل كذا)** متعلق بما تعلق به الحال الأول. **قوله: (وإنما لم يجز الخ)** رد القياس إلى خفض عمل أن الزائد على عمل حروف الجر الزائد بإبدائه الفارق. **قوله: (وهو لو وكنت في البيتين)** الأولى في الأبيات الثلاثة فإنها قد دخلت على لو في قوله فأقسم أن لو التقينا، وقوله أما والله أن لو كنت حراً، البيت وعلى كان في قوله حتى إذا أن كأنه البيت ا هـ دماميني. **قوله: (وهو ظبية)** بالكسر والتنوين على الحكاية أو بالرفع مع ترك التنوين؛ لأنه اسم على نفس هذا اللفظ أي الواقع في البيت ففيه العلمية وتاء التأنيث فيمتنع الصرف. **قوله: (كالحرف المعدى)** أي: الذي يعدي الفعل أو ما في معناه إلى المفعول. **قوله: (فلذلك عمل فيه)** أي: ولا يلتفت لكونه زائداً. **قوله: (غير التوكيد)** أي: التقوية للكلام الذي هي فيه فهي

وزعَم الزمخشريُّ أنه ينجرّ مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿ولما أنْ جاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٣]: دخلت «أن» في هذه القصّة ولم تدخل في قصَّة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿ولقد جاءَتْ رُسُلُنَا إبْرَاهِيمَ بالْبُشْرَى قالوا سَلاَماً﴾ [هود: ٦٩] تنبيهاً وتأكيداً، على أن الإساءة كانت تَعْقُب المجيء، فهي مؤكّدة في قصّة لوط للاتّصال واللُّزوم، ولا كذلك في قصَّة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيها كالأوّل؛ وقال الشَّلوبين: «لما كانت «أنْ» للسبب في «جِئْتُ أن أُعطي» أي: للإعطاء، أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقيبه، وكذلك في قولهم: «أما والله أنْ لَوْ فعلتَ لفعلْتُ»، أكَّدَتْ أنْ ما بعد «لو» وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذَكَرَاه لا يعرفه كبراء النحويّين». انتهى.

في قوله كان ظبية أفادت قوة التشبه. **قوله**: **(كسائر الزوائد)** أي الحروف الزوائد ما الأصلية فتفيد معاني غير التوكيد فالبناء يعني مثلاً تفيد السببية. **قوله**: **(أنه ينجر الخ)** لعل المراد أنه ينجر في بعض المحلات لا دائماً ا هـ. **قوله**: **(معنى آخر)** أي: هو التعقيب. **قوله**: **(فقال الخ)** أي: أنه لم يقل إنها تفيد مع التوكيد التعقيب بل ذلك يؤخذ من كلامه. **قوله**: **(تنبيهاً الخ)** المناسب أن يقول توكيداً وتنبيهاً على أن الخ لأجل أن يفيد أن التنبيه على التعقيب. **قوله**: **(كانت)** تعقب المجيء في نسخة يعقب. **قوله**: **(فهي الخ)** هذا التفريغ يخالف دعواه؛ لأن دعواه التعقيب والتوكيد وهذا التفريغ يقتضي أن الاتصال الذي هو التعقيب حاصل قبلها، وهي إنما فادت توكيد ذلك الاتصال فكان على المصنف أن يذكر ذلك اعتراضاً عليه من جملة الاعتراضات الآتية ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(كالأول)** أي: كالجواب في الآية الأولى؛ لأن الجواب في الأولى يعقب المجيء، وأما الجواب وهو قوله قالوا سلاماً في قصة إبراهيم فليس يعقب المجيء كذا قالوا ويأتي للمصنف الرد عليه بقوله، ثم كيف الخ. **قوله**: **(لما كانت أن للسبب)** أي مع ما فيها من إفادة التعقيب ضمناً بدليل قوله بعد وتعقبه.

قوله: **(للسبب)** أي: السبب والتعليل. **قوله**: **(للسبب)** أي: للسببية دالة على أن ما قبلها سبب فيما بعدها، وإنما كانت دالة على السببية؛ لأنها بمعنى لام العلة. **قوله**: **(أفادت هنا)** أي؛ في ولما أن جاءت رسلنا لوطاً الخ. **قوله**: **(وتعقبه)** أي: ونقع عقبه. **قوله**: **(أكدت أن ما بعد لو الخ)** ظاهره أنه سبب في حد ذاته وأنها لم تفد إلا التوكيد وهو مخالف لقوله أولاً وكذلك في قولهم الخ إذ التشبيه يفيد أنها تفيد غير التوكيد فهذا الاعتراض وارد على الشلوبين، وكان على المصنف أن يزيده على الاعتراضيين اللذين ذكرهما عليه. **قوله**: **(أكدت أن ما بعد لو)** أي: بعد لو فعلت وقوله وهو السبب في الجواب أي: لفعلت. **قوله**: **(الذي ذكراه)** أي: الزمخشري والشلوبين. **قوله**: **(ا هـ)** أي: كلام أبي حيان.

والذي رأيتُه في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصُّه: «أَنْ» صِلَةٌ أكَّدت وجود الفعلين مرتَّباً أحَدُهما على الآخر في وَقتَيْنِ متجاوِرَين لا فاصلَ بينهما، كأنهما وُجِدا في جزء واحدٍ من الزمانِ، كأنّه قيل: لما أَحَسَّ بمجيئهم فاجأته المَسَاءة من غير رَيْثٍ، انتهى.

والرَّيثُ: البُطْءُ، وليس في كلامه تعرُّضٌ للفرق بين القصتين كما نقل عنه، ولا كلامه مخالف لكلامِ النَّحويِّين، لإطْباقهم على أنَّ الزائد يؤكِّد معنى ما جيء به لتوكيده. و «لَمَّا» تُفِيد وقوعَ الفعل الثاني عقبَ الأول وترتُّبه عليه، فالحرف الزائد يؤكّد ذلك، ثم إن قصَّة الخليل التي فيها: ﴿قالوا سلاماً﴾ [هود: ٦٩] ليست في السورة التي فيها ﴿سيءَ بهم﴾ [العنكبوت: ٣٣]، بل في سورة هود، وليس فيها «لمَّا»

قوله: (والذي رأيته) مراده بذلك الرد على أبي حيان حيث أنه خلبط في النقل وخلبط في الآية. **قوله: (أن صلة)** أي: زائدة. **قوله: (مرتباً)** أي: حال كونهما مرتبين أحدهما على الآخر وهذا الترتيب مأخوذ من لما لا من أن كما ادعاه أبو حيان ونقله فحاصل هذا الجواب انها لم تفد إلا توكيد وجود الفعلين المتعاقبين وهذا التعاقب ليس منها كما نقلت عن الزمخشري فقد نقلت عنه شيئاً لم يقل به وقوله: وليس في كلامه تعرض رد ثانٍ أي: أنه لم تفرق بين الآيات كما نقلت عنه حيث قلت قال في الآية الأولى كذا، وفي الثانية كذا وقوله: ولا كلامه مخالف اعتراض ثالث، أي: لم يخالف النحويين فهو لا يقول تفيد شيئاً زائداً على التوكيد كما نقلت عنه، بل يوافقهم ا هـ دماميني.

قوله: (انتهى) أي: كلام الومخشري. **قوله: (كما نقل)** أي: أبو حيان. **قوله: (عنه)** أي: عن الزمخشري. **قوله: (على أن الزائد)** أي: الحرف الزائد. **قوله: (معنى ما)** أي: شيء وقوله جيء به أي: بالزائد وقوله لتأكيده أي: تأكيد الشيء. **قوله: (فالحرف الزائد يؤكد ذلك)** أي: ولا يفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول كما نقلت عنه ا هـ. بقي شيء آخر، وهو أنه قدر في سورة هود **﴿ولما جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم وضاق بهم ذرعاً﴾** [هود: ٧٧]، ووقع في سورة العنكبوت، **﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم ضاق بهم ذرعاً﴾** [العنكبوت: ٣٣] فذكرت أن في الآية الثانية دون الأولى والقصة واحدة فما السر في التفريق بين المحلين قلت لما رتب في آية هود على مجيء الرسل لوطاً عليه السلام أموراً هي مساءته وضيق ذرعه بهم وقولهم هذا يوم عصيب ومجيء قومه يهرعون إليه لم يؤت بأن لمنافاة معناها لهذا المقام وذلك أن مجموع هذه الأمور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال بمجيء الرسل حتى بعد المجموع كأنه واقع في جزء واحد من الزمان ووصلت أن في آية العنكبوت؛ لأنه لم يرتب فيها على مجيء الرسل غير إساءة لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجيء فأتى بها إشعاراً بذلك المعنى ا هـ دماميني. **قوله: (ليست في السورة)** أي: العنكبوت. **قوله:**

ثم كيف يتخيَّل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء؟ وإنما يحسن اعتقاد تأخُر الجواب في سورة العنكبوت إذ الجواب فيها: ﴿قالوا إنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هذهِ القَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١]، ثم إن التعبير بالإساءة لَحن، لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل، والصوابُ المَسَاءة، وهي عبارة الزمخشريّ.

وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين:

أحدهما: أن المفيدَ للتعليل في مثاله إنما هو لام العلّة المقدّرة، لا «أنْ».

والثاني: أنَّ «أنْ» في المثال مَصْدَريَّة، والبحث في الزائدة.

تنبيه ـ وقد ذكر لـ «أنْ» معانٍ أربعة أُخر:

أحدها: **الشرطيّة** كـ «إن» المكسورة، وإليه ذهب الكوفيُّون، ويُرَجِّحه عندي أمور:

أحدها: توارد المفتوحة والمَكْسُورة على المحلّ الواحد، والأصل التوافق، فقُرِىءَ بالوجهينِ قولُه تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهما﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ

(التي فيها سيء بهم) الأولى أن يقول ليس فيها أن بعد لما وإلا فسورة هود والعنكبوت فيها سيء بهم إلا أن يجاب بأن قوله فيها سيء بهم أي: بعد أن المحدث عنها. **قوله: (بل الخ)** يعني: أن قصة الخليل التي فيها قالوا سلاماً في سورة هود ومحط الاعتراض قوله ليس فيها لما وتلاوتها ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى، قالوا سلاماً، أي: وأبو حيان جمع بين لما وقالوا فهو مخطىء. **قوله: (وإنما يحسن)** كلام مستأنف وعلى هذا، الذي يحسن فلما مستعملة في غير أصلها من ترتب الجواب بعقب الشرط، أي: لأن قولهم إنا مهلكو بعد التحية وإتيانه بالعجل وخوفه منهم وسؤاله إياهم. **قوله: (إذا الجواب فيها قالوا إنا مهلكو)**، أي: لا قولهم قالوا: سلاماً كما في سورة هود. **قوله: (تم التعبير)** أي: تعبير أبي حيان، وقوله؛ لأن الفعل ثلاثي أي: لأنه سيء والإساءة مصدر الرباعي كأقام الصلاة إقامة وأعار زيد إعارة.

قوله: (كما نطق به التنزيل) أي: في قوله سيء بهم. **قوله: (وهي عبارة الزمخشري)** في قوله فاجأته المساءة. **قوله: (وأما ما نقله)** أي: أبو حيان. **قوله: (في مثاله)** أي: وهو جئت أن تعطي. **قوله: (لام العلة المقدرة)** أي: لأن الأصل جئت لأن تعطي. **قوله: (مصدرية)** أي: لا زائدة وقوله والبحث في الزائدة، أي: لا المصدرية فلا معنى لإيراد هذا لمثال هنا وقوله: والبحث في الزائدة أي: ولا نسلم أن ما ثبت للمصدرية يثبت للزائدة. **قوله: (والأصل التوافق)** أي: أن اللفظين إذا عبر بأحدهما مرة وبالآخر أخرى في كلام المقصود منه واحد فالأصل اتحاد فعل هذين اللفظين، وهذا لا ينافي أن الأصل في الألفاظ من حيث هي الترادف. **قوله: (بالوجهين)** أي: الفتح والكسر لكن من جره قرأ بالفتح فينصب تذكر ويشدد الكاف وإنما رفع؛ لأن الفاء دخله على مبتدأ محذوف، أي؛

شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أَنْ كُنتُمْ قَوْماً مُسْرفين﴾ [الزخرف: ٥]، وقد مضى أنه رُوي بالوجهين قوله [من الطويل]:

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيراً، كقوله [من البسيط]:

٤٤ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

الثالث: عطفها على «إن» المكسورة في قوله [من البسيط]:

فهي تذكر ومن قرأ بالفتح فينصب تذكر، ولكن بعضهم يشدد الكاف وهم نافع وابن عامر وعاصم والكسائي وبعضهم وهم ابن كثير، وأبو عمرو يخففها، وفيه أنه على كل فالفاء للعطف والمعطوف عليه تضل منصوباً لا مجزوماً فيتعين أن تكون غير شرطية ويرد على المصنف ويمكن أن يجاب بأنا لا نسلم أنه نصب هذا الفعل بالعطف على أن تضل بل منصوب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد الشرط. **قوله: (وقد مضى الخ)** الاستدلال بهذا كله بناءً على ما ذكره من أن الأصل التوافق. **قوله: (كقوله أبا خراشة)** أي: قول العباس بن مرداس السلمي، واستظهر الرضي أن أن في هذا البيت شرطية لمساعدة المعنى واللفظ له أما المعنى فلأن قوله أما أنت الخ أي: إن كنت ذا نفر فإنا كذلك؛ لأن قومي الخ، وأما اللفظ فلمجيء الفاء كما قال المصنف ويحتمل أن يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر وأن مصدرية كما ذهب إليه الجمهور لا شرطية والمعنى لا تفتخر علي؛ لأن كنت ذا نفر، فإن فخرت بذلك فخرت أنا بمثله؛ لأن قومي الخ.

---

٤٤ - **التخريج**: البيت لعباس بن مرداس في (ديوانه ص ١٢٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١١٣؛ والاشتقاق ص ٣١٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/ ٤٤٥، ١١/ ٦٢؛ والدرر ٢/ ٩١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١١٦، ١٧٩؛ وشرح قطر الندى ص ١٤٠؛ ولجرير في ديوانه ١/ ٣٤٩؛ والخصائص ٢/ ٣٨١؛ وشرح المفصل ٢/ ٩٩، ٨/ ١٣٢؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٤١؛ والكتاب ١/ ٢٩٣؛ ولسان العرب ٦/ ٢٩٤ (خرش)، ٨/ ٢١٧ (ضبع)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٥٥؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ١٤٧؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤١١، ٤٤٢؛ والإنصاف ١/ ٧١؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٦٥؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ والجنى الداني ص ٥٢٨؛ وجواهر الأدب ١٩٨، ٤١٦، ٤٢١؛ ورصف المباني ص ٩٩، ١٠١؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٩؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٧ (أما)؛ والمنصف ٣/ ١١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣).

اللغة والمعنى: أبو خراشة: كنية الشاعر خفاف بن ندبة. النفر: جماعة من الناس، وهنا تعني الكثرة. الضبع: حيوان معروف، وهنا تعني السنوات المجدبة.

يقول: يا أبا خراشة لا تفخر عليّ بكثرة عدد رجالك، فإنّما قومي لم تكن قلّتهم بسبب الجوع والحرمان، ولم تؤثّر فيهم السنوات المجدبة. ولكن بسبب الجهاد والحرب، وهذا هو عزّهم ومجدهم.

٤٥ ـ إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللَّهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

الرواية بكسر «إن» الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدريَّةً لزم عطفُ المفرد على الجملة، وتَعَسَّف ابنُ الحاجب في توجيه ذلك، فقال: «لمَّا كان معنى قولك: «إن جِئْتَنِي أكْرَمْتُكَ»، وقولك: «أكْرِمُكَ لإتيانِك إيّاي» واحداً صَحَّ عطفُ التَّعليل على الشرط في البيت، ولذلك تقول: «إن جِئْتَني وأحسنتَ إليَّ أكرمْتُكَ»، ثم تقول: «إن جِئْتني ولإحسانِك إليَّ أكرمْتُك» فتجعل الجواب لهما» انتهى.

وما أظنُّ أن العربَ فاهت بذلك يوماً ما.

المعنى الثاني: **النفي** كـ «إن» المكسورة أيضاً، قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧١] وقيل: إنَّ المعنى: ولا تؤمنوا بأن يُؤْتَىٰ

قوله: (لزم الخ) بيان الملازمة أن أن المفتوحة المصدرية تؤول مع صلتها بمصدر وهو من قبيل المفردات والمكسورة شرطية ولا تدخل إلا على جملة.

قوله: (على الجملة) أي: مع صلتها بمصدر وهو من قبيل المفردات والمكسورة شرطية، ولا تدخل إلا على جملة. **قوله: (على الجملة)** أي: واللازم باطل وقد يجاب بأنه يمكن أن يكون المصدر المسبوك فاعلاً بفعل محذوف أي: أن أقمت أو وقع ارتحالك فإنما عطف جملة على جملة. **قوله: (في توجيه ذلك)** أي: البيت بناءً على جعل أن مصدرية لا شرطية ووجه التعسف أن عطف التعليل على الشرط من باب العطف على المعنى فكأنه قيل لإقامتك وارتحالك ولمجيئك أو إحسانك ا هـ تقرير دردير.

قوله: (صح عطف التعليل) أي: الذي هو قوله وأما أنت مرتحلاً؛ لأن أن مصدرية مؤولة مع ما بعدها بمصدر عطف على الشرط قبلها وهو قوله إما أقمت. **قوله: (ولذلك)** أي: لأجل كون التعليل في معنى الشرط. **قوله: (فتجعل الجواب لهما)** أي: للشرط والتعليل والمراد بالجواب بالنسبة للتعليل المعلل ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (فاهت)** أي: نطقت بذلك أي: فهذا المثال تركيب مخترع لا يوجد له نظير في كلام العرب ا هـ دماميني. **قوله: (المعنى الثاني)** أي: من المعاني الأربعة المزيدة. **قوله: (أن يؤتى أحد الخ)** أي: أن أهل الكتاب يقولون لبعضهم لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ولا يحاجوكم أي؛ يغلبكم أحد.

---

٤٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٠، ٤١١؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٩، ٢٠، ٢١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١١٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٩٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٧ (أما).

اللغة: أقمت: ضدّ ارتحلت وسافرت. يكلأ: يحفظ. ما تذر: ما تترك.

المعنى: إن الله ـ جلّ وعلا ـ يحفظ ما تأتي به، وما تتركه، على الحالين: إن كنت مسافراً، أو مقيماً.

أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلاّ لمن تَبعَ دينكم، وجملة القول اعتراض.

والثالث: **معنى «إذ»** كما تقدَّم عن بعضهم في «إن» المكسورة، وهذا قاله بعضهم في: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ق: ٢]، ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أن تُؤْمِنوا﴾ [الممتحنة: ١]، وقوله [من الطويل]:

أَتَغْضَبُ أَنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا

والصَّوابُ لها أنها في ذلك كلّه مصدريّة: وقبلها لام العلة مقدَّرة.

والرابع: أن تكون **بمعنى «لئلاَّ»**، قيل به في: ﴿يُبَيِّنِ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]، وقوله [من الوافر]:

٤٦ - نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا

والصواب أنها مصدرية، والأصل: كراهِيَةَ أن تضلُّوا، ومَخَافَةَ أن تشتمونا، وهو قول البصريّين. وقيل: هو على إضمار لامٍ قبل «أنْ» و «لا» بعدها، وفيه تعسُّف.

قوله: (وجملة القول) أي: على كلا القولين وقوله: جملة القول أعني قل إن الهدى هدى الله. **قوله: (الثالث)** أي: من المعاني المزيدة. **قوله: (معنى إن)** أي: المفيدة للتعليل. **قوله: (كما تقدم عن بعضهم الخ)** جعل منه واتقوا الله إن كنتم مؤمنين أي: لأنكم مؤمنون وشأنكم التقوى. **قوله: (وهذا قاله بعضهم)** أي: هذا المعنى وهو التعليل في المفتوحة قاله بعضهم الخ. **قوله: (أتغضب أن أذناً قتيبة الخ)** أي: في رواية من رواه بفتح الهمزة من أن.

قوله: (والرابع) أي: المعاني الأربعة المزيدة. **قوله: (القرى)** مقصور وهو بكسر القاف ما يقدم للضيف. **قوله: (أن تشتمونا)** أي: لئلا تشتمونا أي: تسبونا يقال شتمه يشتمه بفتح العين في الماضي وبكسرها وضمها في المضارع. **قوله: (والأصل كراهية)** أي: الأصل في الآية كراهية الخ، وقوله: ومخافة أي: والأصل في البيت مخافة الخ، أي: أو كراهية أن تشتمونا فحذف المضاف المنصوب على أنه مفعول لأجله وأقيم المضاف إليه مقامه ا هـ دماميني. **قوله: (وفيه تعسف)** أي: من جهة حذف شيئين مع إمكان حذف واحد وقد يقال حذف الجار قبل أن يطرد وحذف الثاني للقرينة جائز في سعة

---

٤٦ - **التخريج**: البيت لعمرو بن كلثوم في (ديوانه ص ٧٣؛ والأزهيّة ص ٧١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١١٩).

اللغة: الأضياف والضيوف معروفة. القرى: ما يقدّم للضيف من طعام وشراب. الشتم: السباب.

المعنى: حللتم ضيوفاً علينا، فأنزلناكم في دار الضيافة، وعجّلنا بوصول الطعام والشراب إليكم، خوفاً من هجاء أو سباب تنالوننا به؛ وفي البيت استعارة واضحة لمن يقرأ الأبيات السابقة والتالية له، إذ المقصود: جئتم لحربنا فعاجلناكم بالموت.

● (إنَّ) ـ المكسورة المشدَّدة، على وجهين:

أحدهما: أن تكون **حرفَ توكيدٍ**، تنصبُ الاسم وترفعُ الخبر، قيل: وقد تنصبهما في لغة، كقوله [من الطويل]:

٤٧ ـ إذَا اسْوَدَّ جُنحُ اللَّيلِ فَلْتأتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً، إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وفي الحديث «إنَّ قَعْرَ جَهَنَّم سَبْعِينَ خَرِيفاً»، وقد خُرِّج البيتُ على الحاليّة وأنَّ

الكلام، وليس تعدد المحذوف بمجرد موجباً للتعسف ا هـ دمامين. **(إن) قوله: (المكسورة)** أي: الهمزة وقوله: المشُددة أي: المفردة التي عقد لها الباب أما الثمانية أحوال الآتية فليست للمفردة بل للمركبة بدليل عقد المصنف لها ها التنبيه ا هـ تقرير دردير. **قوله: (حرف توكيد)** أي: حرف يفيد توكيد النسبة ولذلك يجاب بها القسم كما يجاب باللام نحو والله إنك لفطن. **قوله: (تنصب الاسم وترفع الخبر)** أي: كأخواتها والسر في عملها على هذا الوجه أن هذه الحروف مشابهة للأفعال المتعدية معنىً لطلبها جزأين مثلاً وشابهت مطلق الأفعال الماضية من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعد أو من حيث فتح أواخرها، ولما كانت مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة ما الحجازية جعل عملها أقوى بأن قدم منصوبها على مرفوعها وذلك؛ لأن العمل الطبيعي عندهم أن يرفع ثم ينصب فعكسه عملاً غير طبيعي فهو تصرف في العمل، وقيل: قدم المنصوب على المرفوع قصد إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر وتنبيهاً بجعل عملها فرعياً على كونها فروعاً للفعل هنا ا هـ دماميني.

قوله: (كقوله) أي: عمر بن أبي ربيعة على لسان محبوبته. **قوله: (جنح الليل)** بضم الجيم وكسرها طائفة من الليل وقوله: خفافاً جمع خفيفة وحراسنا جمع حارس وأسداً بإسكان السين جمع أسد ا هـ دماميني. **قوله: (خطاك)** جمع خطوة بالضم وهو المسافة التي بين القدمين ولكن المراد هنا وضع القدم على الأرض بدليل وصفه بالخفة والإسناد مجازي. **قوله: (إن قعر جهنم)** أي: مسافة قعر جهنم أي: مسافة السير إلى بلوغ القعر سبعين خريفاً أي: عاماً. **قوله: (وخرج البيت الخ)** هذا التخريج لا ينفي اللغة القليلة غاية الأمر أن هذين خرجا على اللغة المشهورة. **قوله: (على الحالية)** أي: وليس أحداً خبر إن حتى يلزم نصب الجزأين.

---

٤٧ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في (الجنى الداني ص ٣٩٤؛ والدرر ٢/ ١٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص ١٢٢؛ ولم أقع عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ١٦٧، ١٠/ ٢٤٢، وشرح الأشموني ١/ ١٣٥).

اللغة: جنح الليل: أوّله، أو آخره. أسداً وأسوداً: جمع أَسَد.

المعنى: يتحدث على لسان محبوبته تخاطبه قائلة: إذا حلّ الليل بظلامه الأسود، فلتقدم علينا في أوّله (أو آخره) متيقّظاً، متسلّلاً بحذر لأنّ حراسنا شجعان كالأسود.

الخبر محذوف، أي تَلْقاهم أسداً، والحديثُ على أن القعر مصدر «قَعَرْت البئر» إذا بلغت قَعْرَها، و «سبعين» ظرف، أي: إن بلوغَ قَعْرِها يكون في سبعين عاماً.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمُها ضميرَ شأنٍ محذوفاً، كقوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُون»، الأصل: إنه أي الشأن، كما قال [من الخفيف]:

٤٨ ـ إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً   يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

وإنما لم تجعل «مَنْ» اسمها لأنَّها شرطيّة، بدليل جزمِهَا الفعلين، والشرطُ له الصَّدْرُ، فلا يعمل فيه ما قبله.

وتخريج الكسائي الحديثَ على زيادة «مِنْ» في اسم «إنَّ» يأباه غيرُ الأخفش من

قوله: (أي تلقاهم أسداً) ويصح أن يكون المنصوب مفعولاً لفعل محذوف أي: يشبهون أسداً. **قوله: (والحديث الخ)** استشكل تخريج الحديث على هذا برواية الرفع وهي إن قعر جهنم سبعون خريفاً، فإنه قد ظهر بها أن القعر اسم عين لا مصدر ويجاب بأن كونه اسم عين على رواية الرفع لا يمنع من جعله مصدراً على رواية النصب ا هـ دماميني. **قوله: (إذا بلغت)** أي: تقول ذلك إذا بلغت. **قوله: (وسبعين ظرف)** أي: متعلق بالخبر المحذوف وهو يكون التامة وليس خبراً. **قوله: (أي بلوغ قعرها)** أي: فالقعر المصدر معناه بلوغ القعر وقوله: يكون أي يوجد. **قوله: (المصورون)** أي: فمقتضى القياس المصورين ويكون اسمها وخبرها الجار والمجرور فلما ورد الأمر هكذا حمل على أن اسمها ضمير الشأن والجملة بعده خبر. **قوله: (جآذرا)** جمع جؤذر بضم الجيم والذال ولد البقر الوحشي استعاره للملاح من النساء. **قوله: (بدليل جزمها الفعلين)** إذ لام الأول مكسورة لالتقاء الساكنين والثاني محذوفة بالجازم. **قوله: (فلا يعمل فيه ما قبله)** أي: من رافع أو ناصب أما الجار فلا يمتنع عمله لشدة اتصاله فهما كالشيء الواحد فكأنه لم يتقدمه شيء تقول بمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب. **قوله: (على زيادة من)** أي: فمن أشد اسم إن منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منها حركة حرف الجر الزائد.

---

٤٨ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في (خزانة الأدب ١/ ٤٥٧؛ والدرر ٢/ ١٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩١٨؛ وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠، ٩/ ١٥٥، ١٠/ ٤٤٨؛ ورصف المباني ص ١١٩؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٦).

اللغة: الجآذر: جمع جؤذر وهو ابن بقرة الوحش. الظباء: جمع ظبي وظبية وهي أحد أنواع الغزلان.

المعنى: سيجد من يدخل إلى الكنيسة نساءً جميلات، ذوات عيون واسعة، كالبقر الوحشي أو الغزلان.

البصريين، لأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصحّ، والمعنى أيضاً يأباه، لأنهم ليسوا أشَدَّ عذاباً من سائر الناس.

وتُخَفَّف فتعمل قليلاً، وتُهْمَل كثيراً، وعن الكوفِيِّين أنها لا تُخفَّف، وأنه إذا قيل «إنْ زَيْدٌ لَمُنطلِق» فـ «إنْ» نافية، واللام بمعنى «إلاَّ»، ويردُّه أنَّ منهم مَنْ يُعْمِلها مع التَّخفيف، حكى سيبويه «إنْ عمراً لمُنْطَلِق»، وقرأ الحرميانِ وأبو بكر: ﴿وَإِنْ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١].

الثاني: أن تكون **حرفَ جوابٍ** بمعنى «نَعَمْ»، خلافاً لأبي عُبَيدة، استدلَّ المُثْبِتون بقوله [من مجزوء الكامل]:

٤٩ ـ ويَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ، وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إنَّهْ

قوله: (لأن الكلام إيجاب) أي: وهم يقولون من انما تزاد بعد نفي أو شبهة. **قوله: (والمجرور معرفة)** أي: وعندهم لا تزاد من إلا إذا كان المجرور نكرة، وقوله: على الأصل الأولى حذفها إذ لا معنى لها لأن المجرور هنا معرفة قطعاً تأمل. **قوله: (على الأصح)** مقابله أن أفعل لا يتعرف بالإضافة. **قوله: (ليسوا أشد عذاباً)** فيه أنه قيل إن الحديث فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله وفاعل هذا كافر بلا شك ويؤيد زيادتها أن هذا الحديث ورد في الصحيح بطريق ليس فيها من ا هـ دماميني. **قوله: (إن منهم)** أي: العرب وقوله: من يعملها أي: ينطق بها كذا. **قوله: (وإن كلا الخ)** الأولى حذف قوله ليوفينهم لما سبق في إن المكسورة الخفيفة. **قوله: (بمعنى نعم)** أي: فتقع تصديقاً للخبر وإعلاماً للمستخبر ووعداً للطالب فتقول ان في جواب من قال قام زيد ومن قال اذهب عمرو ومن قال أكرم خالداً. **قوله: (خلافاً لأبي عبيدة)** أي: فإنه أنكر وقوعها في الكلام كذلك ونقل عنه قولهم أنها بمعنى نعم إنما يريدون التأويل لا أنه في اللغة موضوع لذلك. **قوله: (استدل الخ)** الاستدلال بهذا البيت مبني على أن الهاء للسكت. **قوله: (ويقلن الخ)** هذا من مجزوء الكامل ونصفه علا وفي آخره سبب خفيف ترفيل. **قوله: (شيب)** الشيب الشعر الأبيض ويطلق أيضاً على بياضه كما أن المشيب يطلق على المعنيين. **قوله: (كبرت)** بكسر الباء وضمها أي علا سنك.

٤٩ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات في (ديوانه ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢١٣، ٢١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٣١ (أنن)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٥٤؛ وجمهرة اللغة ص ٦١؛ والجنى الداني ص ٣٩٩؛ وجواهر الأدب ص ٣٤٨؛ ورصف المباني ص ١١٩، ١٢٤، ٤٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٢، ٥١٦؛ وشرح المفصل ٨/ ٦، ١٢٢، ١٣٥؛ والكتاب ٣/ ١٥١، ٤/ ١٦٢؛ ولسان العرب ٣/ ٩٨ (بيد)).

المعنى: تقول لي النساء: لقد كبرت وصار شعرك مبيضًا، فأقول لهن: نعم لقد صدقتن.

ورُدَّ بأنَّا لا نسلِّم أن الهاء للسكت، بل هي ضميرٌ منصوبٌ بها، والخبر محذوف، أي: إنه كذلك، والجيِّدُ الاستدلالُ بقول ابن الزُّبَيْر رضي الله عنه لمن قال له: «لَعَن الله ناقةً حملَتْني إليك»: «إنَّ، وَرَاكِبَهَا»، أي: نعم، ولَعَنَ راكبها، إذْ لا يجوز حذفُ الاسم والخبر جميعاً.

وعن المبرّد أنه حملَ على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، واعترض بأمرين:

أحدهما: أن مجيء «إنّ» بمعنى «نعم» شاذٌ، حتى قيل: إنه لم يثبت.

والثاني: أنَّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وأُجيب عن هذا بأنّها لام زائدة، وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران، أو بأنها دخلت بعد «إنَّ» هذه لشبهها بـ «إنَّ» المؤكّدة لفظاً، كما قال [من الطويل]:

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ

فزاد «إنْ» بعد «ما» المصدريّة لشبهها في اللفظ بـ «ما» النافية، ويضعف الأول أن

قوله: (لا نسلم أن الهاء للسكت) أي: بحيث تكون حرفاً لاحقاً للحرف. **قوله: (أنه كذلك)** أي: أن الأمر كما قلت. **قوله: (بقول ابن الزبير)** بضم الزاي المشددة قاله لفضالة بن شريك، وقيل: لابن الزبير بفتح الزاي وكسر الباء حكي أنه أتى ابن الزبير في حاجة فقال إن ناقتي تعبت فقال له أرحها قال وأعطشها الطريق فقال اسقها أي: قال له ذلك من تجاهل العارف فقال ذلك الرجل ما جئتك مستطباً إنما جئتك مستمنحاً لعن الله الخ. **قوله: (إن وراكبها)** هو مقول قول ابن الزبير المستدل به. **قوله: (إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً)** أي: فلا يكون في كلام ابن الزبير إن التي تنصب الاسم وترفع الخبر إذ لو جعلت كذلك فيه للزم حذف اسمها وخبرها جميعاً، فإنهما لم يذكرا فيه واللازم باطل فتعين أن تكون بمعنى نعم لسلامته عن هذا المحذور. **قوله: (واعترض)** أي: ذلك الحمل وقوله بأمرين رده أبو علي الفارسي بأن ما قبل إن المذكورة لا يقتضي أن يكون بمعنى نعم إذ لا يصح أن يكون جواباً لقول موسى عليه السلام **﴿لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب﴾** [طه: ٦١]، وأن لا يكون جواباً لقوله: **﴿فتنازعوا أمرهم بينهم﴾** [طه: ٦٢] كذا قيل ويمكن أن يكون جواباً للاستخبار الحاصل من قوم فرعون الذي تضمنته الفحوى السابقة. **قوله: (حتى قيل)** أي: كما قاله أبو عبيدة قريباً وقوله إنه لم يثبت أي: فلا يصح حمل التنزيل عليه. **قوله: (لا تدخل في خبر المبتدأ)** أي: وقد دخلت هنا؛ لأن قوله هذان مبتدأ وقوله: ساحران خبره. **قوله: (وليست للابتداء)** أي: فلا محذور حينئذٍ وذلك؛ لأن لام الابتداء، أي: امتنع دخولها في الخبر فهي لها الصدارة ووقوعها في الخبر المفرد منافٍ لذلك بخروجها حينئذٍ عن الصدر بخلاف اللام الزائدة. **قوله: (أو بأنها)** أي:

زيادة اللام في الخَبر خاصَّةٌ بالشعر، والثّاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافِيَيْن. وقيل: اسم «إنَّ» ضمير الشأن، وهذا أيضاً ضعيف، لأن الموضوعَ لتقويةِ الكلام لا يُناسبهُ الحذف، والمسموع من حذفه شاذٌ إلا في باب «أنَّ» المفتوحة إذا خُفِّفت، فاستسهلوه لوروده في كلامٍ بُني على التَّخفيف، فحذف تبعاً لحذف النون، ولأنه لو ذُكِرَ لوجبَ التَّشديد، إذ الضَمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أن مَنْ يَقول: «لَدُ»، و «لم يَكُ»، و «والله» يقول: «لدُنْكَ»، و «لم يكُنْهُ» و «بكَ

لام الابتداء دخلت على الخبر بعد إن هذه وهي بمعنى نعم. **قوله: (على مبتدأ محذوف)** أي: فلا محذور حينئذٍ لأنها متصدرة في جملتها فلا يضرنا كونها لام ابتداء على هذا التقدير. **قوله: (لشبهها بأن المؤكدة لفظاً)** أي: والمشابهة اللفظة اعتبرت كثيراً كما قال الخ. **قوله: (لفظاً)** منصوب على التمييز من النسبة في لشبه الحرف أي يشبه لفظها بأن المؤكدة فهو مثل قولك أعجبني ظناً أي ظنه. **قوله: (ويضعف الأول)** أي؛ الجواب الأول. **قوله: (خاصة بالشعر)** أي: ولا تكون في غيره كما في قول الشاعر:

مرّوا عُجالى فقالوا كيف سيدكم ... فقال من سُئِلوا أمسى لَمَجْهودا

فإن قلت هلا مثلت بالبيت المشهور وهو:

أمُّ الحليس لَعجوز شهربّه ... ترضى من اللحمِ بعظمِ الرقبهْ

قلت: لعدم تعينه لذلك فقد قيل إن اللام داخلة على مبتدأ محذوف أي: لَهِيَ عجوز ومثل ذلك غير متأتٍ في البيت الأول فهو نص في المقصود ا هـ دماميني. **قوله: (والثاني)** وهو أن لام لساحران لام ابتداء دخلت على مبتدأ محذوف. **قوله: (كالجمع بين متنافيين)** من حيث أن التوكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكد والاعتناء به وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه فتنافيا، ولقائل أن يقول إنما يتأتى هذا إن لو كان المؤكد باللام هو المبتدأ المحذوف وهو ممنوع وإنما المؤكد نسبة الخبر إلى المبتدأ كما سيأتي صريحاً في كلام المصنف سلمنا أن المؤكد هو المبتدأ لكن لا نسلم التنافي؛ لأن المحذوف لدليل في حكم الثابت ا هـ دماميني. **قوله: (وقيل إن اسم إن ضمير الشأن)** أي: وحذف والأصل أنه هذان الخ. **قوله: (لا يناسبه الحذف)** أي: وضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام من حيث أنه يتمكن ما يعقبه في ذهن السامع فضل تمكن لما فيه من الإبهام ثم التفصيل. **قوله: (إلا في باب أن الخ)** أي: في كل موضع إلا الخ. **قوله: (فاستسهلوه)** أي: الحذف. **قوله: (فحذف تبعاً)** أي: لأجل التبعية لحذف النون أي: وقد يجوز حذف الشيء تبعاً، ولا يجوز أن يحذف استقلالاً كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده. **قوله: (ولأنه لو ذكر الخ)** هذا بيان لعلة أخرى لحذفه مع أن المفتوحة المخففة. **قوله: (لوجب التشديد)** أي: فالحذف لعلة وهي أن الضرورة داعية إلى حذفه عند إرادة تخفيف الحرف. **قوله: (من يقول لد)** أي: بحذف النون تخفيفاً، وقوله ولم يك أي بحذف النون أيضاً وقوله: والله بواو القسم التي

لأفعلن»؛ ثم يَرِدُ إشكال دخول اللام، وقيل: «هذان» اسمها، ثم اختلف، فقيل: جاءت على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنَّى بالألف دائماً، كقوله [من الرجز]:

٥٠ ـ إنّ أَبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا في المجدِ غَايَتَاهَا

واختار هذا الوجهَ ابنُ مالكٍ، وقيل: «هذان» مَبْنِيٌّ لدلالته على معنى الإشارة؛

ليست بأصل الحروف القسم. **قوله: (يقول)** أي: عند الإتيان بالضمير. **قوله: (وبك الخ)** أي: أنه لما أبدل الاسم الظاهر وهو الله بالضمير أتى بأصل حروف القسم وهو الباء بدل الواو التي ليست بأصل؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها وقد يرد على هذا التعليل قوله:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني وقوله بأنك ربيع وغيث مربع

فأتى بالضمير ولم يشدد وأجيب بأن هذا ضرورة ولا يرد يدك ودمك وفمك؛ لأن الضمائر إنما ترد الأشياء لأصولها المستعملة وأصل يد ودم وفم غير مستعمل ا هـ دماميني. **قوله: (ثم يرد إشكال دخول اللام)** على لساحران فإنه على هذا الرأي خبر المبتدأ الذي هو هذان وقد مر أن خبر المبتدأ لا تداخله اللام. **قوله: (ثم اختلف)** أي: أهل هذا التوجيه. **قوله: (فقيل جاءت)** أي: هذه القراءة. **قوله: (بلحرث)** أي: بني الحرث لكن خففت بحذف ما عدا الباء وقد يكتبه بعضهم على هذه الصورة وبعضهم على صورته الأصلية. **قوله: (دائماً)** أي: في حالة الرفع والنصب والجر. **قوله: (قد بلغنا في المجد غايتاها)** أثبت ألف المثنى في حالة النصب كما في الآية.

قوله: (واختار هذا الوجه) أي: التوجيه ابن مالك الخ، قال بعضهم وهذه اللغة هي القياس؛ لأن الألف إنما اجتلبت للدلالة على الاثنين فالقياس أن يلزم ويقدر عليها الإعراب ولم يجتلب لعامل الرفع حتى تزول بزواله بل هي سابقة عليه. **قوله: (مبني)** على الألف. **قوله: (لدلالته على الإشارة)** أي: على معنى الإشارة أب على معنى الحرف

---

٥٠ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق (ديوانه ص ١٦٨؛ وله أو لأبي النجم في الدرر ١/ ١٠٦؛ وشرح التصريح ١/ ٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٧؛ والمقاصد النحويَّة ١/ ١٣٣، ٣/ ٦٣٦؛ وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربيَّة ص ٤٦؛ والإنصاف ص ١٨؛ وأوضح المسالك ١/ ٤٦؛ وتخليص الشواهد ص ٥٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٥، ٧/ ١٤٥٣؛ ورصف المباني ٢٤، ٢٣٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٣؛ وشرح المفصّل ١/ ٥٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٩).

اللغة والمعنى: المجد: الرفعة والشرف. غايتاها: أي منتهاها. والمقصود بالغايتين: الحسب والنسب.

يقول الشاعر: إنّ أبا هذه المرأة وجدّها قد بلغا في المجد إلى الذروة.

وإن قولَ الأكثرين «هذين» جرّاً ونصباً ليس إعراباً أيضاً، واختاره ابنُ الحاجب، قلت: وعلى هذا فقراءة «هذان» أقْيَسُ، إذ الأصلُ في المبنيّ أن لا تختلف صِيَغُه، مع أنَّ فيها مناسبة لألِف «ساحران»، وعكسه الياء في ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]، فهي هنا أرجَحُ لمناسبة ياء «ابنتيَّ»، وقيل: لمَّا اجتمعت ألف «هذا» وألف التثنية في التقدير قَدَّر بعضُهم سقوطَ ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير.

* * *

تنبيه ـ تأتي «إنَّ» فعلاً ماضياً مُسنداً لجماعة المؤنَّث من «الأينِ» ـ وهو التَّعَب ـ تقول: «النساء إنَّ»، أي: تَعِبْنَ، أو من «آنَ» بمعنى «قَرُبَ»، أو مسنداً لغيرهن على أنه من «الأنين» وعلى أنه مبنيّ للمفعول على لغة من قال في «رُدَّ» و «حُبَّ»: «رِدَّ» و «حِبَّ»، بالكسر تشبيهاً له بـ «قيل» و «بِيعَ»، والأصل مثلاً: «أنَّ زيدٌ يوم الخميس»،

كمفرده. **قوله**: **(ليس إعراباً)** أي: وإنما هي صيغة وضعت للاثنين المشار إليهما في حالة الجر والنصب وليست تثنية لهذا. **قوله**: **(وعلى هذا)** أي: وإذا مشينا على هذا الوجه. **قوله**: **(أقيس)** أي: من قراءة هذين. **قوله**: **(إذ الأصل في المبني الخ)** لأن المفرد هذا وهو مبني والجمع هؤلاء مبني فتحمل التثنية على الوجهين في البناء. **قوله**: **(مع أن فيها)** أي: قراءة هذان **قوله**: **(وعكسه)** أي: عكس الألف من جهة أن الأول ناسب الثاني وهنا الثاني ناسب الأول. **قوله**: **(قدر بعضهم ألف التثنية)** الأولى حذف بعضهم ويكون المقدر حينئذٍ المتكلم بهذان ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(مسنداً لجماعة)** أي: لضمير جماعة المؤنث والمراد أنها مجموع المسند والمسند إليه، فاتكل المصنف على وضوح المعنى فاندفع اعتراض الدماميني بأن كلامه يقتضي أنها كلها فعل ماض مع أنها فعل وهو أن فاعل وهو أن الثانية فليست أن هذه مما الكلام فيه.

قوله: **(من الأين أو من آن)** وعلى هذين فأصل آن أين بفتح الهمزة والياء قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم حركت الهمزة بالكسر لتدل على الياء. **قوله**: **(الأين أو من آن)** العمل فيهما واحد والأصل أينن بتسكين لام الفعل وهي النون لاتصالها بنون الفاعل فيدغم ويلتقي ساكنان فيحذف أولهما وهي الياء التي هي عين الكلمة. **قوله**: **(وعلى أنه مبني للمفعول)** أي: والأصل أنن على وزن ضرب، ثم أدغمت الأولى في الثانية وكسرت الهمزة لنقل حركة النون وهي الكسرة لها وكذا يقال في قيل وبيع وحب **قوله**: **(تشبيهاً له)** أي: لهذا الفعل المضعف ووجه الشبه أن أصل قيل وبيع قيل وبيع وأصل حب حبب ورد ردد وأصل الشبه الكسر مع السكون في كل فاولاً كان مكسوراً، ثم إنه سكن وكسر ما قبله ليدل على أن ما بعده كان مكسوراً وهذا الأصل في حب على هذه اللغة واللغة المشهورة أن حب أصله هكذا فالضم على حاله ولم يحصل فيه تغير.

ثم قيل «إنَّ يَوْمَ الخميس»، أو فعل أمر للواحد من الأنين، أو لجماعة الإِناث من «الأيْن»، أو من «آنَ»، بمعنى «قَرُبَ»، أو للواحدة مؤكّداً بالنون من «وَأي» بمعنى «وَعد»، كقوله:

إنَّ هِـنْـدُ الْـمَـلِـيـحَـةُ الْـحَـسْـنَـاءَ

وقد مرّ، ومركَّبة من «إن» النافية و «أنا»، كقول بعضهم: «إنَّ قائم»، والأصلُ: إنْ أنا قائم، ففعل فيه ما مضى من شرحه.

فالأقسامُ إذَنْ عشرة: هذه الثمانية، والمؤكّدة، والجوابيّة.

تنبيه ـ في الصّحاح «الأيْنُ»: الإعياء، وقال أبو زيد: **لا يُبْنَى منه فعلٌ**، وقد خُولف فيه، انتهى، فعلى قول أبي زيد يسقط بعض الأقسام.

* * *

● **(أنَّ) ـ المفتوحة المشدَّدة النُّون**، على وجهين:

أحدهما: أنْ تكون **حرفَ توكيدٍ**، تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح أنها فَرْعٌ عن «إنَّ» المكسورة؛ ومن هنا صحّ للزمخشري أن يدَّعي أنّ «أنّما» بالفتح تفيد الحصر

قوله: (للواحد من الأنين) أي: فتقول أنن زيد يأنن ويا زايد ائين فأصل الأمر حينئذٍ ائنن الذي هو مرادنا نقلنا حركة النون الأولى للهمزة التي قبلها وهي فاء الكلمة فاستغنى عن همزة الوصل قبلها وأدغمت النون في النون فهو فعل أمر مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة العارضة لأجل الإدغام. **قوله: (أو للواحدة مؤكداً بالنون من وأي)** أي: قالوا حد منه إن الواحدة أي: فإذا أكدته قلت إين فالتقى ساكنان حذف الأول منهما وهو الياء التي هي فاعل فصار إن. **قوله: (وقد مر)** أي: الكلام عليه في الألف المفردة. **قوله: (ففعل به ما مضى)** أي: وهو حذف همزة إنا اعتباطاً، فاجتمع مثلان فأدغما. **قوله: (يسقط بعض الأقسام)** وهو جعل إن فعلاً ماضياً من الأين أو أمرا منه والفاعل عليهما ضمير الإناث فتصير الأقسام على رأيه ثمانية. **(أن) قوله: (المفتوحة)** أي: الهمزة وقوله المشددة أي النون. **قوله: (حرف توكيد)** أي: تفيد توكيد النسبة وتقويتها وقوله والأصح أنها فرع عن إن إنما كانت فرعاً لاحتياجها السبق عامل مخصوص والأصل عدمه وقيل المفتوحة أصل؛ لأنها حالة محل المفرد وهو أصل المركب؛ وقيل: إنهما مستقلان. **قوله: (ومن هنا الخ)** فيه نظر إذ لا يلزم من كونها فرعاً إفادتها للحصر من حيث أن الفرع لا يلزم مساواته للأصل في جميع أحكامه نعم الموجب للحصر في إنما بالكسر موجود في أنما بالفتح وهو اجتماع حرفي توكيد أو تضمنها معنى ما وإلا، كذا قال الدماميني، وأجيب بأن الأصل موافقة الفرع لأصله خصوصاً الفرع القريب جداً حتى كأنه اتحد مع أصله كما هنا، فإن سيبويه لم يذكر المفتوحة وأرى أنها

كـ «إنَّما»، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ إِلٰهكم إِلٰهٌ واحد﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فالأولَى لقصْرِ الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس، وقول أبي حيّان: «هذا شيء انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلاَّ في «إنَّما» بالكسر» مردودٌ بما ذكرتُ، وقوله: «إنَّ دعوى الْحصْرِ هنا باطلة لاقْتِضائها أنه لم يُوحَ إليه غيرُ التوحيد» مردودٌ أيضاً بأنه قَصْر مُقَيَّد، إذ الخطابُ مع المشركين، فالمعنى: ما أوحي إليَّ في أمر الربوبيَّة إلا التوحيد، لا الإشراك، ويُسَمَّى ذلك قَصْر قَلْب، لقَلْبِ اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذي يقولُ هو في نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؟ فإنَّ

المكسورة فغيرت حركتها ولكن قد يقال إن تعليل إفادتها الحصر بتضمنها معنى ما وإلا يلزم عليه تعليل الشيء بنفسه؛ لأن معنى ما وإلا الحصر فتأمل. **قوله: (فالأولى لقصر الصفة)** أي: على الموصوف فهو كقوله إنما يقوم زيد فالوحي إليه عليه السلام مقصور على كون الإله واحداً لا غير؛ لأن الموصوف في هذا الحصر ما أفاده الحصر الثاني. **قوله: (فالأولى لقصر الصفة)** فيه أن المخاطبين لم يعتقدوا إيحاء غير التوحيد له حتى يرد عليهم بذلك القصر وأجيب بأنهم لما كانوا مصرين على الشرك نزلوا منزلة من اعتقد إيحاء الشرك فحسن الرد عليهم. **قوله: (والثانية بالعكس)** أي؛ من قصر الموصوف وهو إلهكم على الصفة وهي الوحدانية فهي مثل إنما زيد قائم. **قوله: (ولا يعرف القول بذلك الخ)** قال: لأن المفتوحة تؤول بالمصدر وإذا أولت لم يكن معها حصر وجوابه أن الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل؛ لأن التأويل أمر تقدير. **قوله: (مردود بما ذكرت)** أي: من أن أن بالفتح فرع عن إن بالكسر والحصر؛ لإنما المكسورة ثابت فيكون الحصر لأنما المفتوحة ثابت إذ هي فرعها وفيه أن هذا لا يحسن في الرد على أبي حيان، فالأولى أن يقول؛ لأن غير الزمخشري مصرح بذلك وهل الحصر من اجتماع أن هي للإثبات وما وهي للنفي فصرف الإثبات للمذكور والنفي لغيره أو لاجتماع مؤكدين لأن ما زائدة تردد.

قوله: (وقوله) أي: قول أبي حيان وقوله هنا أي: في هذه الآية. **قوله: (غير التوحيد)** الأولى غير القصر على الوحدانية وبالجملة اختلف على أبي حيان الحال هنا فإنه أراد المناقشة في الحصر الثاني وهذا الذي ذكره إنما هو في حصر المكسورة المتفق عليها. **قوله: (بأنه قصر مقيد)** أي: فهو قصر إضافي. **قوله: (ويسمى ذلك قصر قلب)** أي: لأن المخاطب كان يعتقد صفة الإشراك مكان صفة التوحيد فقلب اعتقاده بإثبات التوحيد ونفي الإشراك؛ واعلم أنه وقع في كلام المصنف النفي بلا بعد الحصر الواقع بما وإلا وقد نص صاحب المفتاح وغيره على امتناعه والحق جواز كما قاله الطيبي بجعله تأكيداً لما هو منفي قبلها ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وإلا)** أي: وإلا لم يقل أبو حيان بما قلنا من أن القصر إضافي بل قال إنه حقيقي فما جوابه في وما محمد الخ فلا يسعه أنه قصر حقيقي، أي: أن محمداً مقصور على الرسالة وليس بشراً إلى غير ذلك، وإن قال بالإضافي يلزمه ذلك في قوله قل إنما يوحى إلى الخ. **قوله: (فإن ما الخ)** هذا يقتضي أن إلا للحصر فقط وأن

«ما» للنفي و «إلاّ» للحصر قطعاً، وليست صفته عليه الصلاة والسلام مُنْحَصِرة في الرسالة، ولكن لمَّا استعظموا مَوْتَه جُعِلُوا كأنهم أثبتُوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويُسمَّى قَصْرَ إفراد.

والأصح أيضاً أنها موصولٌ حَرْفيٌّ مع معمولَيْهِ بالمصدر، فإن كان الخبرُ مشتقًّا فالمصدر المُؤوَّل به من لفظه، فتقدير «بَلَغني أنك تنطلق» أو «أنك منطلق»: بَلغني الانطلاقُ، ومنه «بلَغني أنك في الدار»، التقدير: استقرارُكَ في الدار، لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من «استقرّ» أو «مُستقِرّ»؛ وإن كان جامداً قُدِّر بالكَون، نحو: «بلغني أن هذا زيد»، تقديره: بلغني كونه زيداً، لأن كل خبر جامد تصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظِ الكون، تقول: «هذا زيد»، وإن شئت: «هذا كائن زيداً» إذ معناهما واحد، وزعم السهيلي أن الذي يُؤَوَّلُ بالمصدر إنما هو «أن» الناصبة للفعل لأنها أبداً مع الفعل المتصرِّف، و «إنَّ» المشدَّدة إنما تؤوَّل بالحديث، قال: وهو قول سيبويه، ويُؤيِّده أنّ خبرها قد يكون اسماً محضاً، نحو: «علمتُ أنَّ الليث الأسد»، وهذا لا يشعر بالمصدر، انتهى. وقد مضى أن هذا يُقدَّر بالكون.

المتبادر أن ما اسم أن وللنفي خبرها وإلا معطوف على اسم أن وهو ما وهذا لا يصح؛ لأن المفيد للحصر ما وإلا لا إلا فقط يمكن الجواب بأن قوله للنفي صفة لما وقوله وإلا عطف على ما وقوله للحصر خبر؛ لأن لمبتدأ محذوف. **قوله: (كلهم أثبتوا له البقاء)** أي: ولم يثبتوه بالفعل أي: أثبتوا البقاء الدائم مع وصف الرسالة قصر الإفراد. أي: لأنهم معتقدون شيئين فقصر الأمر على واحد من الشيئين. **قوله: (مع معموليه)** في نسخة معموله وهي ظاهرة وعلى هذه لما كان الخبر الذي يصاغ منه المصدر يضاف في حال مصدريته للاسم كأنها أولت مع المعمولين. **قوله: (من لفظه)** أي: اسماً أو فعلاً.

قوله: (بلغني الإنطلاق) أي: ثم تضيف المصدر إلى فاعل ذلك الفعل أو شبهه فتقول انطلاقك. **قوله: (من استقر أو مستقر)** أي: ولو جعلته كان أو كائن لكان التأويل بلغني كونك في الدار واعلم أنه إن قدر في الظرف المستقر كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والطرف بالنسبة إليه لغو لا الناقصة وإلا لكان الظرف في موضع الخبر فتقدر كان أخرى وتتسلسل التقديرات. **قوله: (وإن كان)** أي: الخبر جامداً قدر أي المصدر بالكون. **قوله: (وإن شئت هذا كائن زيداً)**وقد قدره الرضى بقوله بلغني زيديتك؛ لأن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها هاء التأنيث أفادت معنى المصدر نحو الفرعية والضاربية والمضروبية ا هـ دماميني. **قوله: (الناصبة للفعل)** أي المضارع. **قوله: (وأن المشددة)** أي: الداخلة على الأسماء. **قوله: (إنما تؤول بالحديث)** فقولك علمت أن زيداً قائم أي: علمت هذا الحديث. **قوله: (اسماً محضاً)** أي: جامداً قوله يقدر بالكون. أي:

وتُخفَّفُ «أنَّ» بالاتّفاق، فيبقى عملُها على الوجه الذي تقدم شَرْحُه في «أن» الخفيفة.

الثاني: أن تكون **لغة في «لعَلَّ»** كقول بعضهم: «ائتِ السُّوقَ أنَّكَ تشتري لنا شيئاً» وقراءة من قرأ: ﴿ومَا يُشعركم أنَّهَا إذَا جاءَتْ لا يُؤمِنون﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وفيها بَحْث سيأتي في بابِ اللام.

* * *

● **(أم) ـ على أربعة أوجه:**

أحدها: أن تكون متَّصلة، وهي منحصرة في نوعين، وذلك لأنها إما أن تتقدَّمَ عليها همزةُ التسوية، نحو: ﴿سَوَاء عَلَيْهِمْ أسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لهم﴾ [المنافقون: ٦]، ﴿سواء عَلَيْنَا أجَزِعْنَا أمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، وليس منه قولُ زهير [من الوافر]:

ولا تخرج بذلك عن المصدر. **قوله: (بالاتفاق)** أي: بخلاف المكسورة كما سبق. **قوله: (الثاني)** أي: من وجهي أن المفتوحة المشددة. **قوله: (بعضهم)** أي: العرب. **قوله: (أنك تشتري لنا شيئاً)** لا يتم الاستدلال بهذا إلا إذا ثبت أن العربي المتكلم بهذا الكلام قصد الترجي وإلا فاللفظ محتمل لإرادة التعليل على حذف اللام أي: لا بك تشتري ا هـ دماميني. **قوله: (وقراءة من قرأ وما يشعركم أنها الخ)** بفتح الهمزة وهي قراءة من عدا ابن كثير وأبا عمرو وأبا بكر عن عاصم وأما هؤلاء المذكورون فقرأوا بكسر الهمزة.

(أم). قوله: (أن تكون متصلة) وهي عاطفة بقسميها لا استفهامية على التحقيق نعم لما انضمت للأداة المستفهم بها كان الاستفهام إنما هو بهما. **قوله: (أن تكون متصلة)** والجمهور على أنها عاطفة، وقال أبو عبيدة هي بمعنى الهمزة، فإذا قلت أقام زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قام والكلام استفهامان وزعم ابن كيسان أن أصل أم أو قلبت الواو ميماً ورده أبو حيان بأنه دعوى بلا دليل. **قوله: (وهذه منحصرة في نوعين)** وبيان الحصر أنه إما أن تتقدم عليها همزة التسوية أو همزة الاستفهام فقط، وهي في كل متصلة. **قوله: (وذلك)** أي: الانحصار فيهما. **قوله: (إما أن تتقدم)** لا بد من تقدير مضاف أي: لأنها إما ذات تتقدم وإلا لما صح الحمل؛ لأن ضمير أنها لام وأن تتقدم مؤول بمصدر فينحل المعنى لأن أم إما تقدم همزة التسوية عليها وهذا لا يصح ا هـ تقرير دردير. **قوله: (همزة التسوية)** هي همزة تشبه همزة الاستفهام تدخل على جملة في تأويل مفرد وهو المصدر وسواء تقدم عليها سواه أم لا لكن إن تقدمت سواء كانت خبراً مقدماً للمصدر المؤول من الجملة. **قوله: (استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم)** أي: سواء عليهم استغفارك لهم وعدمه. **قوله: (وليس منه)** أي: من قسم أم الواقعة بعد همزة التسوية.

٥١ - وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

لما سيأتي، أو تتقدَّم عليها همزةٌ يُطلب بها وبـ «أم» التَّعيين، نحو: «أزَيْدٌ في الدار أم عَمْرو»، وإنَّما سُمِّيت في النوعين متَّصِلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر؛ وتسمَّى أيضاً **مُعَادِلة**؛ لمعادَلتها للهمزة في إفادة التَّسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني.

ويفترق النوعان من أربعةِ أوجه:

أولها وثانيها: أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقُّ جواباً؛ لأن المعنى معها

قوله: (وسوف أخال) أي: أظن في المستقبل. **قوله: (أقوم الخ)** في البيت اختصاص القوم بالرجال على حد قوله **﴿لا يسخر قوم من قوم﴾** [الحجرات: ١١] الآية. **قوله: (أم نساء)** أي: أم هم نساء. **قوله: (لما سيأتي)** أي: من أنها قبيل القسم الثاني وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام. **قوله: (يطلب بها وبأم التعيين)** أي: كما يطلب بأي.

قوله: (لأن ما قبلها وما بعدها الخ) أي: فالاتصال بين السابق واللاحق فأطلق عليها أنها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك لأمر خارج وبعضهم يقول سميت بذلك؛ لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمنزلة كلمة وعلى هذا الاتصال راجع إليها نفسها لا إلى أمر خارج لكن هذا إنما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فالراجح الوجه الأول.

قوله: (لمعادلتها الخ) أي: لأن كلا منهما كالعدل بالكسر أحد شقي الحمل. **قوله: (لا تستحق الخ)** أي: وان كان الخبر قد يجاب من حيث إفادة التصديق أورد كلام المخاطب فتقول في جواب من قال جاء زيد تعم لغرض التصديق. **قوله: (ليس على الاستفهام)** أي: بل هو خبر محض وما أحسن قول المصنف لا تستحق جواباً حيث جعل المنفي استحقاق الجواب ولا وقوعه؛ لأن الخبر قد يجاب بنعم تصديقاً له، فإذا قال قائل جاء زيد فتقول له في جواب به نعم. **قوله: (وأن الكلام)** هذا هو الوجه الثاني. **قوله: (معها)** أي: مع المعادلة لهمزة التسوية.

---

٥١ - **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في (ديوانه ص ٧٣؛ والاشتقاق ص ٤٦؛ وجمهرة اللغة ص ٩٧٨؛ والدرر ٢/ ٢٦١، ٤/ ٢٨، ٥/ ١٢٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص ١٣٠، ٤١٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٩؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٥٣، ٢٤٨، ٢/ ٧٢).

اللغة: إخال: أظن وأحسب. القوم: قيل: هو جماعة الرجال والنساء، وقيل: هو جماعة الرجال دون النساء. آل حصن: أهل حصن.

المعنى: لست أدري حقيقة أهل حصن، هل هم رجال أو نساء، ولكنني أظن أنني سأعرف قريبا عندما نختبر قوّتهم.

ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.

والثالث والرابع: أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين كما تقدم، واسميتين كقوله [من الطويل]:

٥٢ ـ وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكاً أَمَوْتِيَ نَاءٍ أمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ

ومختلفتين، نحو: ﴿سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] و «أم» الأخرى تقع بين المفردين، وذلك هو الغالب فيها، نحو: ﴿أَأَنتم أَشَدُّ خَلْقاً أمِ السَّماء﴾ [النازعات: ٢٧]، وبين جملتين ليستا في تأويل المفردَيْن، وتكونان

قوله: (وليست تلك) أي: المعادلة لهمزة الاستفهام، وقوله: وليست تلك كذلك أي: لكون الكلام معها قابلاً للتصديق والتكذيب.

قوله: (لأن الاستفهام معها على حقيقته) فإن قلت إن أم المتصلة كثيراً ما تقع بعد همزة الاستفهام غير الحقيقي كالتقريري في قوله تعالى: ﴿أأنتم أشد خلقاً أم السماء بناها﴾ [النازعات: ٢٧] ويمكن الجواب بأن المراد أن الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا دائماً بخلاف الواقعة بعد همزة التسوية، فإنه لا استفهام معها أصلاً لكن هذا يخالفه قول المصنف فيما يأتي في أم المنقطعة أن الهمزة إذا كانت للإنكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة تقع بعده فهذا يقتضي أن الاستفهام مع المتصلة دائماً على حقيقته، قلت: إنه لا يلزم من نفي الاتصال مع الإنكاري نفيه مع كل غير حقيقي. **قوله: (على حقيقته)** أي: فيحتاج لجواب لا يحتمل صدقاً ولا كذباً؛ لأنه إنشاء. **قوله: (لا تقع إلا بين جملتين)** هذا هو الوجه الثالث، وقوله: ولا تكون الجملتان الخ، هذا هو الوجه الرابع. **قوله: (وتكونان)** أي: الجملتان اللتان تقع أم بينهما. **قوله: (كما تقدم)** أي: في قوله سواء عليهم استغفرت لهم الخ. **قوله: (ناء)** أي: بعيد. **قوله: (وأم الأخرى)** أي: الواقعة بعد همزة الاستفهام. **قوله: (تقع بين المفردين)** وجه كونها هنا دخلت على مفردين مع أن المتقدم عليها في الظاهر جملة أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خبر مؤخر على المتعاطفين تقديراً فهو في التقدير كقولك أزيد أم عمرو قائم ا هـ دماميني.

قوله: (وتكونان) أي: الجملتان اللتان تقع بينهما أم المصاحبة لهمزة الاستفهام.

---

٥٢ ـ **التخريج**: البيت لمتمم بن نويرة في (ديوانه ص ١٠٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٥١؛ وجواهر الأدب ص ١٨٧؛ والدرر ٦/ ٩٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٣٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢).

شرح المفردات: أبالي: أهتمّ. ناءٍ: بعيد. واقع: حاصل.

أيضاً فِعْلِيَّتَيْنِ، كقوله [من الطويل]:

٥٣ ـ فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فأَرَّقَنِي   فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ

وذلك على الأرجح في «هي» من أنها فاعل بمحذوف يفسر سَرَتْ. واسميتين، كقوله [من الطويل]:

٥٤ ـ لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي، وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً،   شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ

الأصل «أَشُعَيْثٌ» بالهمز في أوَّله والتنوينِ في آخره، فحَذَفهما للضرورة،

قوله: (أيضاً فعليتين) أي: كما تكونان مع الأخرى. **قوله: (فقمت للطيف)** هو خيال المحبوبة المرئي في المنام والمرتاع هو الخائف وأرقني أسهرني وأهي بسكون الهاء بعد الهمزة وهو قليل لم يجيء إلا في الشعر. **قوله: (سرت)** أي: سارت ليلاً وعادني جاءني والحلم بضمتين رؤيا النوم والمعنى أني قمت وأنا في النوم للطيف إجلالاً في حال كوني مرتاعاً لاستعظامها وأرقني ذلك لما انتبهت فلم أجد شيئاً محققاً، ثم من فرط صبابته شك أهي في التحقيق سرت أم كان ذلك حلماً لحاصله احتمال كون القيام في اليقظة أو المنام، وأما الشك في الاجتماع هل كان في النوم أو اليقظة فثابت. **قوله: (وذلك على الأرجح في هي من أنها الخ)** أي: فالأصل أسرت سرت، ثم انه حذف سرت الأولى فانفصل الضمير. **قوله: (لا أدري)** أي: بحسب تجاهلي لا أدري ولا أخبر الناس بأني أدري. **قوله: (وإن كنت دارياً)** أي: في نفس الأمر نسبتها لأحد الرجلين. **قوله: (شعيث)** اسم قبيلة. **قوله: (والتنوين)** أي: لأن ابن الذي بعده خبر لا صفة ولا يحذف تنوين العلم إلا إذا كان ابن صفة له فتحذف ألفه وهنا وقع خبراً فألفه ثابتة. **قوله: (للضرورة)** فيه أن كون التنوين

٥٣ ـ **التخريج**: البيت لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٤٤، ٢٤٥؛ والدرر ١/ ١٩٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٩٦، ١٤٠٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٩٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٣٤؛ ومعجم البلدان ١/ ٢٥٦ (أميلح)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٩، ٤/ ١٣٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٧؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٦؛ والخصائص ١/ ٣٠٥، ٢/ ٣٣٠؛ والدرر ٦/ ٩٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٨؛ وشرح المفصل ٩/ ١٣٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٧٦ (هيا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢).

شرح المفردات: الطيف: الخيال. المرتاع: الخائف. أرّقني: أسهرني. عاد: زار.

المعنى: يقول: لقد نهض يطلب الطيف الذي جاءه زائراً، والخوف يستبدّ به، ويسأل نفسه: أهي حقيقة التي زارت أم كان ذلك حلماً؟!

٥٤ ـ **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في (ديوانه ص ٣٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٣؛ وشرح شواهد المغني ص ١٣٨؛ والكتاب ٣/ ١٧٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٨؛ ولأوس بن حجر في ديوانه ص ٤٩؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٢٨؛ وللأسود أو للّعين المنقري في الدرر ٦/ ٩٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٢١؛ ولسان العرب ٢/ ١٦٢ (شعث)؛ والمحتسب ١/ ٥٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢).

والمعنى: ما أدري أيُّ النَّسَبَيْنِ هو الصَّحيح، ومثلُه بيتُ زُهَيْرٍ السّابق.

والذي غَلّط ابنَ الشَّجَري حتى جعله من النَّوع الأول توهُّمُه أنَّ معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبَتَّةَ، لِمُنافاته لفعل الدِّراية.

وجوابُه أن معنى قولك: «علمت أزيد قائم»: علمت جوابَ أزيد قائم، وكذلك «ما علمت».

وبين المختلفتَيْنِ، نحو: ﴿أأنتُمْ تَخْلُقُونهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٩]، وذلك أيضاً على الأرجح من كون «أنتم» فاعلاً.

محذوفاً للضرورة ممنع لم لا يجوز أن يكون ممنوعاً من الصرف نظراً إلى أنه اسم قبيلة فلا يكون حذف التنوين ضرورة ولا يقال الإخبار بابن يمنع إرادة التأنيث لأنا نقول يمكن أنه أخبر بابن.

قوله: (ومثله) أي: في كون أم بين جملتين اسميتين هذا معترض بأنها بحسب الظاهر إنما وقعت بين جملة اسمية ومفرد، فإن قلت التقدير أم هم نساء، قلت: هو ممكن لكن ما الفرق بينه وبين الآية وهي أأنتم أشد الخ مع أن أم وقعت في كل بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فجعلوه من جملته في البيت دون الآية فهو تحكم تأمل. **قوله: (والذي غلط ابن الشجري)** أي: فيه **قوله: (حتى جعله من النوع الأول)** أي: وهو ما وقعت فيه أم بعد همزة التسوية. **قوله: (لمنافاته)** أي: الاستفهام؛ لأنه لا يقتضي الجهل وفعل الدراية يقتضي العلم وهذا الوهم مبني على أن الاستفهام معمول لفعل الدراية. **قوله: (أن معنى قولك الخ)** أي: فمعمول الدراية محذوف وهو جواب الاستفهام لا نفس الاستفهام. **قوله: (وكذلك ما علمت)** أي: فابن الشجري يقول لا يصح أن تقول ما علمت أزيد قائم؛ لأن العلم يقتضي العلم والاستفهام يفيد الجهل، فكأنه قال أعلم بذلك الجهل وأدخل ما فنفى العلم بذلك الجهل ولا معنى له فيجاب بأن المعنى ما علمت جواب هذا الاستفهام. **قوله: (وكذلك ما علمت)** أي: عمرو ذاهب فالاستفهام هنا باقٍ على حقيقته والعلم إنما تسلط على جوابه، واعلم أن المصنف جعل أم في بيت زهير متصلة مع أن الاستفهام ليس على حقيقته؛ لأنه لم يجهل آل حصن باعتبار رجوليتهم بل هو عالم بكونهم رجالاً لكنه أبرز الكلام في قالب التوبيخ من تعاطيهم أفعال النساء وعند المصنف لا تقع أم المتصلة بعد الاستفهام الذي ليس على حقيقته وقد يجاب بأن الاستفهام مع التجاهل حقيقي بحسب الإدعاء وإن كان غير حقيقي بحسب الواقع تأمل. **قوله: (وبين المختلفتين)** هذا تعميم في قوله وأم الأخرى تقع بين مفردين وهو معطوف على المعنى كأنه قال تقع بين الاسميتين وبين الفعليتين وبين المختلفتين.

قوله: (على الأرجح من كون أنتم فاعلاً) إنما كان أرجح؛ لأن الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم؛ لأن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال لأنها تتجدد وأما عن الذوات

مسألة ـ «أم» المتَّصِلة التي تستحقُّ الجوابَ إنما تُجَابُ بالتَّعيين، لأنها سؤالٌ عنه، فإذا قيل: «أَزيدٌ عندك أم عمرٌو»، قيل في الجواب: «زيدٌ»، أو قيل: «عمرٌو»، ولا يقال: «لا»، ولا «نعم».

فإن قلت: فقد قال ذو الرُّمَّة [من الطويل]:

٥٥ ـ تَـقُـولُ عَـجُـوزٌ، مَـدْرَجِـي مُـتَـرَوِّحـاً عَـلَـى بَـابِـهَـا، مِـنْ عِـنْـدِ أَهْـلِـي وَغَـادِيـا:

فقليل وقد يقال لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقدير كونه فاعلاً على كونه مبتدأ، بل يجوز الأمران على حد سواء؛ لأن للفعلية مرجحاً وهو كثرة إيلاء الفعل للهمزة كما سبق في التوجيه وللاسمية مرجحاً وهو تناسب المتعاطفين فاستويا ا هـ دماميني. **قوله**: **(أم المتصلة)** أما غيرها وهي المنقطعة فتجاب بنعم وبلا من حيث أنها لطلب التصديق لا التصور، فإذا قيل إنها لا بل أم شاء على معنى، بل أهي شاء قيل: نعم. ولا أي: هي شاء أو ليست هي؛ لأن السؤال عن تلك الأشباح المرئية أهي شاء فالجواب بنعم أو لا محصل للمقصود ا هـ دماميني.

قوله: **(التي تستحق)** أي: وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام. **قوله**: **(التي تستحق الجواب)** خرجت الواقعة بعد همزة التسوية. **قوله**: **(تجاب بالتعيين)** أي: للمسؤول عنه مسنداً كان أو مسنداً إليه أو غير ذلك من المتعلقات كالظرف والحال ونحوهما. **قوله**: **(وإنما تجاب بالتعيين)** أي: لا بنعم ولا بلا. **قوله**: **(قيل في الجواب زيد)** أي: لأنه المطلوب بها. **قوله**: **(ولا يقال)**أي: في جواب ذلك لا ولا نعم، أي: لأنه لا يفيد الفرض من تعيين أحدهما بل يفيد نفي كل منهما إن كان الجواب بلا أو نفي أحدهما لا على التعيين في نعم. **قوله**: **(ذو الرمة)** هو غيلان بن عقبة والرمة هي في الأصل بضم الراء قطعة من حبلٍ بالٍ. **قوله**: **(مدرجي)** أي: محل درجي ومشيي أو درجي ومشيي على أنه مصدر أو اسم مكان وهو مبتدأ وعلى بابها خبر وجملة مدرجي على بابها صفة لعجوز وقوله متروحاً حال من الياء قبلها وهو اسم فاعل من تروح إذا ذهب في الزمن المسمى

---

٥٥ ـ **التخريج**: الأبيات لذي الرمة في (ديوانه ص ١٣١١ ـ ١٣١٣؛ والأوّل منها مع نسبته في المحتسب ٢/ ٢٦٦؛ وأمالي الزجاجي ص ٨٩. والثاني منهما مع نسبته في المزهر ٢/ ٣٧٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٣٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٩٤).

اللغة: مدرجي: مصدر درج الرجل بمعنى مشى. متروحاً: من يروح في أوّل العشيّ. الغادي: المبكّر. السائر في أوّل الصباح. ذو زوجة: متزوّج. الثاوي: المقيم. الأكثبة: جمع كثيب وهو تلّة الرمل. البصرة والدهناء: موضعان.

المعنى: تسألني امرأة عجوز ـ تراني أمرّ على بابها صباحاً ومساءً، في طريقي إلى أهلي ـ هل لديك زوجة، أو أنك متنازع مع أحدهم. فتذهب إلى البصرة للإقامة من أجلها؟ فأجبتها لا هذا ولا ذاك، فأهلي بدو مقيمون في جوار رمال الدهنا (الصحراء)، ومعاشي وأموالي كذلك، وليس لدي نزاع مع أحد، فأراجع القاضي من أجلها، يا ابنة الناس.

أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ، أَمْ ذُو خُصومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثَاوِيا؟
فَقُلْتُ لَهَا: لاَ، إنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ لأَكْثِبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعاً، وَمَالِيَا
وَمَا كُنْتُ مُذْ أَبْصَرْتِنِي فِي خُصُومَةٍ أُرَاجِعُ فِيهَا - يَا ابْنَةَ الْقَوْمِ - قَاضِيَا

قلت: ليس قوله «لا» جواباً لسؤالها، بل ردٌّ لما توهَّمته من وقوعِ أحد الأمرين: كونِهِ ذا زوجة، وكونِه ذا خُصومة، ولهذا لم يكتفِ بقوله: «لا»، إذ كان ردّ ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التامِّ، فلهذا قال: «إن أهلي جيرة ـ البيت» و «ما كنت مذ أبْصَرْتِني ـ البيت».

مسألة ـ إذا عطَفْتَ بعد الهمزة بـ «أو»، فإن كانت همزةَ التسوية لم يَجُزْ قياساً، وقد أولِعَ الفقهاءُ وغيرُهم بأن يقولوا: «سواءٌ كانَ كذا أو كذا»، وهو نظير قولهم:

بالروح وهو من الزوال إلى الليل تقول راح يروح نقيض غدا يغدو وقوله: غادياً أي: ذاهباً في الغدوة عطف على متروحاً إن قلنا إن غادياً من معمولات المصدر والمخبر عنه بقوله على بابها وحينئذٍ ففيه الإخبار عن المصدر قبل استكمال معمولاته وهو ممنوع ويجاب بمنع أن يكون على بابها خبراً بل هو ظرف لغو متعلق بالمدرج والخبر محذوف أي حاصل أو أنه خبر والمحل ضرورة لا سيما والظروف يتوسع فيها. **قوله: (من عند أهلي)** ظرف لمتروحاً أو للمصدر. **قوله: (أذو زوجة)** مقول القول ويقدر المبتدأ مؤخر أي: أذو زوجة أنت؛ لأنه يجب إيلاء الهمزة للمستفهم عنه. **قوله: (يا لمصر)** أراد به البصرة بدليل ما بعده وقوله: أراك لها أي: لأجلها وقوله: لماويا أي مقيماً. **قوله: (جيرة)** جمع قلة للجار أي أن أهلي مجاورون لأكثبة الدهناء والأكثبة جمع كثيب وهو كوم الرمل والدهناء مكان معروف ببلاد تميم. **قوله: (فقلت الخ)** أي: فأجاب بلا. **قوله: (جواباً لسؤالها)** أي: عن المعنيين. **قوله: (بل رد)** أي: تخطئة لاعتقادنا. **قوله: (ولهذا)** أي: ولأجل كون قوله لا ليس جواباً لسؤالها بل لرد ما توهمته. **قوله: (لم يكتف الخ)** أي: ولو كانت جواباً لسؤالها لاكتفى بها. **قوله: (إذ كان الخ)** كان زائدة والذي لم يلفظ به موتاً توهمه من وقوع أحد الأمرين فهو رد لما انبنى عليه سؤالها وكأنه قال لها غلطت في أنك اعتقدت في وقوع أحد هذين الأمرين فليس هذا ولا هذا وبين قوله لا هذا ولا هذا بقوله إن أهلي جيرة، وقوله وما كنت مذ أبصرتني الخ، قال الدماميني، وظاهر كلامهم أن لا في كلام ذي الرمة هي الجوابية أخت نعم، ولو قيل بأنها الناهية والمعنى لا تظني ما ذكرتيه من أني متصف بأحد ذينك الأمرين واقعاً وحذف الفعل المنهي عنه لقرينة قوله إن أهلي الخ لكان حسناً، واندفع السؤال بذلك لا بفنائه على أن لا هي الجوابية ا هـ دماميني.

قوله: (إذ كان رد الخ) علة للمعلل مع علته. **قوله: (فهذا)** أي: لكون رد ما يتلفظ به يكون بالكلام التام. **قوله: (لم يجز قياساً)** احترز عن الشذوذ الآتي في قراءة ابن محيصن. **قوله: (وهو نظير قولهم)** أي: الفقهاء.

«يجب أقلّ الأمرينِ من كذا أو كذا»، والصوابُ العطفُ في الأوَّل بـ «أم»، وفي الثاني بالواو، وفي الصحاح «تقول: سواءٌ عَلَيَّ قُمتَ أو قَعَدْت» انتهى. ولم يذكر غيرَ ذلك، وهو سَهْو؛ وفي كامل الهُذَلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزَّعفراني: ﴿سَوَاءٌ عليهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُم﴾ [البقرة: ٦] وهذا من الشُّذوذ بمكان، وإن كانت همزةَ الاستفهام جاز قياساً، وكان الجواب بـ «نَعَمْ» أو بـ «لا»، وذلك أنه إذا قيل «أزيدٌ عندَكَ أو عَمْرٌو» فالمعنى أأحدهما عندك أم لا، فإن أَجَبْتَ بالتَّعيين صحّ، لأنه جوابٌ وزيادة، ويقال: ألحسنُ أو الحسين أَفْضَلُ أم ابنُ الْحَنَفِيَّة؟» فتعطف الأوَّل بـ «أو»،

قوله: (وفي الثاني بالواو) أي: لأن من بيان للأمرين وحينئذٍ فلا يصح إلا الواو. **قوله: (وفي الصحاح الخ)** هذا نظير ما حكاه المصنف عن الفقهاء وعن غيرهم مخطئاً لهم. **قوله: (ولم يذكر غير ذلك)** أي: في الصحاح. **قوله: (وفي كامل الهذلي الخ)** اعلم أن السيرافي قال في «شرح الكتاب» وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء عليَّ أقمت أم قعدت وإذا كان بعد سواء فعلان لغير استفهام عطف أحدهما على الآخر بأو كقولك سواء عليَّ قمت أو قعدت ا هـ كلامه، وهو نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء هو غيرهم سواء كان كذا أو كذا وبصحة التركيب الواقع في «الصحاح» وقراءة ابن محيصن فجميع ما ذكر لا شذوذ فيه في العربية، فإن قلت ما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضي شيئين فصاعداً وأو لأحد الشيئين أو الأشياء، قلت: وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة قال فإن قلت سواء عليَّ قمت أو قعدت فتقديره إن قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبراً مقدماً ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء ولا سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي: الأمران سواء واعلم أن أم كذلك لأحد الشيئين كأو فالذي يصحح أحدهما بعد سواء يصحح الآخر.

قوله: (وهذا من الشذوذ بمكان) أي بمكان من الشذوذ فهو مؤخر ومن تبعيضية أو أنها زائدة والإضافة بيانية. **قوله: (وكان الجواب بنعم أو بلا)** أي: أو بتعيين أحدهما. **قوله: (فالمعنى الخ)** أي: فليست أو هنا معادلة حتى يجاب بتعيين. **قوله: (فالمعنى أأحدهما عندك أم لا)** أي: فيصح الجواب من حيث أن المعنى معه أحدهما عندي وكل منهما محصل لغرض السائل بالجواب المطلوب.

قوله: (فإن أجبت) بالبناء للفاعل مع تاء الخطاب وبالبناء للمفعول مسنداً إلى ضمير يعود إلى السائل بذلك التركيب، وقوله: بالتعيين أي: فقلت زيد عندي مثلاً. **قوله: (صح)** أي: الجواب. **قوله: (لأنه جواب)** أي: من حيث وجود التعيين. **قوله: (لأنه جواب)** من جهة أن الذي أجبت به يصدق عليه أنه أحدهما وبهذا يحصل المطلوب. **قوله: (فتعطف الأول)** أي: الحسين وقوله: بأي أي لأن المراد أحدهما، وقوله والثاني

والثاني بـ «أم»، ويجاب عندنا بقولك: أحدهما، وعند الكَيْسَانية بابن الحَنَفِيَّة، ولا يجوز أن تُجيب بقولك: الحسَن أو بقولك الحُسين، لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحَنَفِية، ولا من الحسين وابن الحنَفِيَّة، وإنما جعل واحداً منهما لا بِعَيْنِهِ قَرِيناً لابن الحنفية، فكأنه قال: «أَأَحَدهما أفضلُ أم ابن الحنفية؟».

* * *

مسألة ـ سُمِعَ حذف «أم» المتصلة ومعطوفِهَا، كقول الهُذَلي [من الطويل]:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ، إِنِّي لأمْرِهِ سَمِيعٌ، فَمَا أدري أَرُشْدٌ طِلابُهَا

تقديره: أم غيّ، كذا قالوا: وفيه بحث كما مرّ، وأجاز بعضهم حذفَ معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: ﴿أفَلاَ تُبْصِرُونَ أمْ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢]: إنَّ الوقف هنا، وإن التقدير: أم تبصرون، ثم يُبْتَدأ ﴿أنا خير﴾ [الزخرف: ٥٢]، وهذا باطل، إذ لم يُسْمَع حذف معطوفها بدون عاطفه، وإنما المعطوفُ جملة ﴿أنا خير﴾، ووجه المعادَلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصلَ: أم تبصرون، ثم أقيمتِ الاسميّةُ مُقَامَ

أي: ابن الحنفية بأم؛ لأنه جعل معاد لا لأحدهما. **قوله: (ويجاب عندنا)** أي: أهل السنة بقولك أحدهما أي: فقط. **قوله: (الكيانية)** بفتح الكاف وهم طائفة من الرافضة ينسبون إلى المختارين أبي عبيدة ولقبه كيسان كان أمير بالكوفة من طرف ابن الزبير. **قوله: (ولا يجوز أن تجيب الخ)** أي: فلو أجاب بالتعيين لكان إخبار بغير الواقع إذ التعيين يقتضي اختصاص المعين بالأفضلية، وليس كذلك ا هـ دماميني. **قوله: (ولا يجوز أن تجيب الخ)** ربما نافى قوله سابقاً، فإن أجبت صحْ لأنه جواب وزيادة والجواب أن ما سبق حيث لو حظا الأحد لا بقيد إبهامه ليتضمن المعنى، وأما هنا فالذي جعل عديلاً الأحد بقيد إبهامه وشيوعه بلا يتضمنه التعيين حيث يكون جواباً وزيادة. **قوله: (لأنه لم يسأل عن الأفضل الخ)** لا محذور في الجمع بين اللام ومن إذا لم تكن من تبعيضية وهي غير تبعيضية وهي ومجرورها في محل على الحال. **قوله: (إليها)** أي لوصلها. **قوله: (أرشد طلابها)** أي: طلب القلب أوصلها. **قوله: (وفيه بحث)** وهو أنه يجوز أن يجعل الهمزة لطلب التصديق كهل فلا يقدر المعادل حينئذٍ يرد بل يمنع. **قوله: (حذف معطوفها)** أي: المتصلة. **قوله: (لم يسمع حذف معطوف الخ)** هذه النسخة يرد عليها نحو.

وزججن الحواجبَ والعيونا وعلفتها تبناً وماءً باردِ

بناءً على أن المعطوف محذوف أي وسقيتها ماء وكحلن العيونا، والجواب أن المراد حذف المعطوف ومتعلقاته أما أن لم يحذف متعلقه كما هنا فسمع أو أن المصنف يختار في مثل هذا التضمين وأما على نسخة إذ لم يسمع حذف معطوفها فالأمر واضح ا هـ تقرير دردير. **قوله: (حذف معطوف)** يعني: بغير واو.

الفعليّة والسببُ مقام المسبّب، لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عند بُصَراء، وهذا معنى كلام سيبويه.

فإن قلت: فإنهم يقولون: أتفعل هذا أم لا، والأصْلُ أم لا تفعل.

قلت: إنما وقع الحذفُ بعد «لا»، ولم يقع بعد العاطف، وأحرفُ الجواب تُحذف الجملُ بعدها كثيراً، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأن الجملة هنا مذكورة، لوجودِ ما يُغْني عنها.

قوله: (والسبب) أي: وهو قولهم له أنت وكان الأولى إقامة للسبب الخ. **قوله: (مقام المسبب)** وهو أنهم بصراء. **قوله: (كانوا عنده بصراء)** أي: تسبب عن ذلك اعتقاده أنهم بصراء، إن قلت: لا يتسبب اعتقاده أنهم بصراء عن إثبات الخيرية له إلا إذا كانوا هم الذين أثبتوها له بأن قالوا له أنت خير والواقع ليس كذلك؛ لأن ما قبل أم وما بعدها من كلام فرعون وحينئذٍ لم يتم ما قاله المصنف من أنه من إقامة السبب مقام المسبب والجواب أن المراد بقوله أم أنا خير أم تقولون لي أنت خير فحكاه عنهم بالمعنى نظير ما لو قال لك قائل أنت فاضل فتحكيه عنه، وتقول قال لي زياد أنا فاضل هذا ويصح أن يكون قوله أنا خير من إقامة المسبب مقام عكس ما قاله المصنف وذلك لأن حكمهم بالخيرية وقولهم له أنت خير من موسى، وإن كان سبباً في اعتقاد بصارتهم إلا أنه مسبب عن بصارتهم في الواقع بحسب زعمه.

قوله: (وهذا) الإشارة لمجرد إقامة السبب مقام المسبت، وإن كان فيه بعد وذلك إن سيبويه رأى أن أم منقطعة كبل داخلة على نقيض السابق بعد تمام الاستفهام الأول والثاني استفهام آخر عن نقبض الأول، وكل منهما كلف لو اقتصر عليه ويجاب بنعم أو بلِا أي: بل أتبصرون فكأنه ظن ولا عدم الاستبصار فاستفهم عنه ثم ظن الاستبصار فاستفهم عنه. **قوله: (وهذا معنى كلام سيبويه)** جعل الشمني الإشارة لمجرد إقامة السبب مقام المسبب، وإن كان فيه وذلك ان سيبويه يرى أن أم الآية منقطعة بمعنى بل داخلة على نقيض السابق لتمام الاستفهام في الأول والثاني استفهام آخر بالنقيض الثاني، وكل منهما كافٍ لو اقتصر عليه ويجاب بنعم أو لا أي: بل أتبصرون كأنه ظن أولاً عدم الاستبصار فاستفهم عنه، ثم ظن الاستبصار فاستفهم عنه. **قوله: (فإن قلت الخ)** أي: ما ادعيتموه من أن المعطوف لا يحذف بدونها ممنوع فإنهم يقولون الخ.

قوله: (والأصل أم لا تفعل) أي: فحذف المعطوف وهو تفعل وبقي العاطف وهو أم. **قوله: (لوجود ما يغني عنها)** لو منع للمصنف كون المعطوف محذوفاً في هذا المثال لاستغنى عن هذا الاعتذار وذلك لأن المعطوف هنا مجموع لا تفعل وهذا المجموع لم يحذف، وإنما حذف بعضه والكلام في الأول لا في الثاني فيتجه على المصنف مؤاخذة من جهة تسليمه للسائل أن المعطوف حذف وليس كذلك ثم جعل أم عاطفة مبني على

وأجاز الزمخشريُّ وحده حذفَ ما عطَفَتْ عليه «أمْ» في ﴿أمْ كُنتم شُهَدَاء﴾ [البقرة: ١٣٣]. يجوز كونُ «أم» متصلة على أن الخطاب لليهودِ، وحُذفَ مُعادِلها، أي: أتَدَّعُون على الأنبياء اليهوديّة أم كنتم شهداء؟ وجَوَّز ذلك الواحِديُّ أيضاً، وقدَّر: أبَلَغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصَائِهِ بنيه باليهوديَّة أم كنتم شهداء، انتهى.

الوجه الثاني: أن تكون منقطعة، وهي ثلاثةُ أنواع: مسبوقة بالخبَرِ المَحْضِ، نحو: ﴿تَنْزِيل الْكِتابِ لا رَيْبَ فيه مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أمْ يَقُولونَ افْتَراه﴾ [السجدة: ٢ ـ ٣]، ومسبوقة بهمزة لغير استفهام، نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥]، إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتَّصلة لا

اتصالها إذ المنقطعة ليست عاطفة وقد سبق أن سيبويه يرى انقطاعها بعد همزة الاستفهام الحقيقي وكذا ما سبق في المسألة السابقة أزيد عندك أم عمرو أم لا.

قوله: (وأجاز الزمخشري وحده) الأولى حذفها كما في نسخة بدليل وجوز الواحدي. **قوله: (وأجاز الزمخشري وحده)** أي: أنه لم يسبقه غيره والواحدي الآتي تابع له. **قوله: (حذف ما عطفت الخ)** أي: حذف اللفظ المعطوف عليه الذي عطفت عليه أم مدخولها. **قوله: (وحذف معادلها)** أي: وهو المعطوف عليه. **قوله: (وقدر أبلغكم الخ)** هذا الاستفهام بمعنى النفي فلا تقع بعده المتصلة على رأي المصنف فكان على المصنف أن لا يسلم دعوى الاتصال فيها عملاً بما قاله. قوله: الثاني، أي: من أوجه أم الأربعة. **قوله: (الثاني)** أي: وهو ما تضمنت فيه أم مع الإضراب استفهاماً إنكارياً. **قوله: (منقطعة)** سميت بذلك لانقطاع ما بعدها مما قبلها فكل منهما كلام مستقل لا ارتباط لأحدهما بالآخر فتسميتها بذلك لأمر خارجي. **قوله: (وهي ثلاثة أنواع)** اعترض بأن في الحصر نظراً؛ لأن من جملة أمثلة سيبويه لأم المنقطعة أعمرو عندك أم عندك زيد وهذه ليست واحدة من الثلاثة التي ذكرها المصنف، فالسائل سأل أولاً أعمرو عندك أو لا جازماً بأن زيداً ليس عندك ثم حصل له شك في كونه عندك فأضرب عن الأول للاستفهام عن الثاني، وتكلف الشمني فأدرج هذا المثال في النوع الثاني بناءً على المراد بغير الاستفهام المعهود في المتصلة وهو ما كان عن التعيين والهمزة في مثال سيبويه لم يسأل بها وبأم عن التعيين وإن كان حقيقاً. **قوله: (مسبوقة بالخبر المحض)** أي: ليس بإنشاء في المعنى. **قوله: (أم يقولون افتراه)** معناه بل أيقولون افتراه إنكاراً لقولهم وتعجباً منه لظهور أمره في عجز بلغائهم عن مثل ثلاث آيات. **قوله: (لغير استفهام) أي)**أي: حقيقي بدليل ما بعده بل للاستفهام الإنكاري.

قوله: (إذ الهمزة الخ) علة لمحذوف أي: وإنما كانت أم في هذه الآية منقطعة لا متصلة؛ لأن الهمزة الخ. **قوله: (فهي النفي)** أي ليس لهم أرجل يمشون بها بل ثابتون في أماكنهم ولم يتوجهوا للبلاد التى خربناها فيخافون عقابنا فهي للإنكار التوبيخي. **قوله:**

تقع بعده، ومسبوقةٍ باستفهام بغير الهمزة، نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّورُ أَمْ جَعَلوا لِلَّهِ شُركاء﴾ [الرعد: ١٦].

ومعنى «أم» المنقطعة الذي لا يفارقها الإضرابُ، ثم تارةً تكونُ له مجرّداً، وتارة تتضمَّن مع ذلك استفهاماً طلبياً.

فمن الأول: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ والْبَصِيرُ أَمِ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاء﴾ [الرعد: ١٦]. أمّا الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثَّانية فلأنَّ المعنى على الإخبار عنهم باعْتقادِ الشركاء، قال الفرَّاء: يقولون «هل لك قِبَلَنَا حَقٌّ أم أنت رجل ظالم»، يريدون: بل أنت.

ومن الثاني: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُون﴾ [الطور: ٢٩] تقديره: بل أله البنات ولكم البنون؛ إذ لو قدرت للإضراب المحض لزمَ المُحَالُ.

ومن الثالث قولهم: «إنَّهَا لإِبِلٌ أم شاء» التقدير: بل أهي شاء.

(ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة) محل جواز ذلك ما لم يغن ذلك الاستفهام عنها فلا يجوز من ضربت أم ضربت زيداً لاندراج ما بعدها فيما قبلها ويجوز من ضربت أم شتمت زيداً. **قوله**: **(ومعنى أم المنقطعة)** بالجر صفة لأم. **قوله**: **(الذي لا يفارقها)** في محل رفع صفة لمعنى والإضراب خبر لمعنى. **قوله**: **(مجرد)** أي: عن الاستفهام. **قوله**: **(تتضمن مع ذلك)** أي: الإضراب. **قوله**: **(أو استفهاماً طلبياً)** أي: حقيقياً فهذه ثلاثة أقسام وقوله طلبياً أي: لطلب الفهم. **قوله**: **(فمن الأول)** وهو ما تكون فيه أم للإضراب المجرد. **قوله**: **(أما الأولى)** أي: أما أم الأولى وهي أم هل تستوي أي: أما بيان إن أم الأولى للإضراب المجرد. **قوله**: **(فلان الاستفهام الخ)** أي: أنا لا نجعلها أي: أم متضمنة زيادة على الاضراب الاستفهام وإلا لدخل الاستفهام على الاستفهام؛ لأن المعنى حينئذٍ، بل أهل تستوي أي ودخول الاستفهام على مثلة ممنوع إذ لا معنى له. **قوله**: **(وأما الثانية)** أي: وهي جعل لله الخ. **قوله**: **(باعتقاده الشركاء)** أي: فالجعل بمعنى الاعتقاد أي: لا الاستفهام عن ذلك ولا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي ففيه مع الإخبار بإشراكهم إفادة توبيخهم وهو أولى من جعلها لمجرد الإضراب ا هـ دماميني. **قوله**: **(يقولون)** أي: العرب وقوله هل لك قبلنا أي جهتنا. **قوله**: **(يريدون بل أنت)** أي ولا يصح تضمينها الاستفهام لظلم المخاطب قطعاً. **قوله**: **(ومن الثاني)** أي: وهو ما تضمنت فيه مع الإضراب الاستفهام الإنكاري.

قوله: **(لزم المحال)** أي: وهو ثبوت البنات له تعالى. **قوله**: **(ومن الثالث)** أي: وهو ما تضمنت فيه أم مع الإضراب الاستفهام الحقيقي. **قوله**: **(إنها لإبل)** أخبر عن الأشباح المرئية له على بعد بأنها إبل، ثم شك في كونها شاء فأضرب عن الأول وسأل عن

وزعم أبو عُبَيدة أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرَّد، فقال في قول الأخطل [من الكامل]:

٥٦ ـ كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ

إن المعنى: هل رأيتَ.

ونقل ابن الشَّجَرِي عن جميع البصريّين أنها أبداً بمعنى «بل» والهمزة جميعاً، وأن الكوفيّين خالفوهم في ذلك، والذي يظهر لي قولُهم، إذ المعنى في نحو: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: ١٦] ليس على الاستفهام، ولأنه يلزم البصريّين دَعْوَى

الثاني. **قوله: (وزعم أبو عبيدة)** أي: وغيره يجعلها في البيت متصلة والهمزة المعادلة لها محذوفة، أي: أكذبتك عينك أم رأيت بواسط وواسط بلد بالعراق اختطها الحجاج سنة ستين وهي مصروفة وقد تمنع والغلس ظلمة آخر الليل والرباب: بفتح الراء بموحدتين بينهما ألف السحاب الأبيض، واسم امرأة وهو المراد هنا بدليل ما بعده من الأبيات، وقد يقال لا مانع من الإضراب، أي: بل أرأيت الخ. **قوله: (أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد)** أي: عن الإضراب. **قوله: (إن المعنى هل رأيت)** أي: هل رأيت من الرباب خيالاً في غلس الظلام والظاهر أنه إنكاري ولا مانع من الإضراب أيضاً، بل لا مانع من جعلها متصلة على ما سبق أفلا تبصرون أم أنا خير. **قوله: (انها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعاً)** أي: ولا تكون للإضراب مجرداً ولا للاستفهام مجرداً. **قوله: (عن جميع البصريين)** فعله ما عدا سيبويه، فإن الشارح نقل عن كتابه مجيئها للإضراب فقط. **قوله: (وإن الكوفيين خالفوهم)** أي: وقالوا تأتي للإضراب مجرداً عن الاستفهام والذي قاله الكوفيون هو ما درج عليه المصنف سابقاً.

قوله: (إذ المعنى في نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام) إن أراد الحقيقي فلا يرد على البصريين فإنهم يقولون إنها بمعنى بل والهمزة سواءً كان الاستفهام بها حقيقياً أو لا ا هـ دماميني. **قوله: (إذ المعنى في نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام)** الرد بهذا لا يناسب لما علمت أن الأولى جعلها للاستفهام التوبيخي. **قوله: (ليس على**

---

٥٦ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في (ديوانه ص ٣٨٥؛ والأزهية ص ١٢٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٩، ١٠، ١٢، ١٩٥، ١١/ ١٢٢، ١٣١، ١٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٤٣؛ والكتاب ٣/ ١٧٤؛ ولسان العرب ١/ ٧٠٦، ٧٠٩ (كذب)، ٦/ ٢٥٦ (غلس)، ١٢/ ٣٧ (أمم)؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٥؛ وبلا نسبة في الأغاني ٧/ ٨٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٢٥).

اللغة: واسط: مدينة عراقيّة. غلس الظلام: ظلمة آخر الليل. الرباب: اسم محبوبته.

المعنى: لا بدّ أن عينيك تخدعانك، فأنت تتوهّم رؤية خيال الرباب في ظلام آخر الليل، ويريد أنه يحلم.

التوكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾ [الرعد: ١٦]، ونحو: ﴿أَمْ مَاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤]، ﴿أَمْ مَنْ هٰذا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]، وقوله [من البسيط]:

٥٧ ـ أَنَّى جَزَوْا عَامِراً سُوءاً بِفِعْلِهِمُ، أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوأَى مِنَ الْحَسَنِ؟
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ رِئْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ؟

الاستفهام) أي: بل على الإخبار باعتقادهم الشركاء. **قوله: (دعوى التوكيد)** أي: والأصل خلافه ولكن التحقيق أن أهل البلدين متفقون على أن أم تأتي لمجرد الإضراب، وإنما الخلاف في تسميتها حينئذٍ منقطعة فالكوفيون يسمونها والبصريون لا يسمونها متصلة، ولا منقطعة فهو أمر لفظي وقد صرح السعد في «حاشية الكشاف» بأن أم الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الإضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة فحينئذٍ لا يرد على البصريين شيء مما قاله المصنف، ولكن يقال لو كان الأمر كما ذكر السعد لزادوا في أوجه أم وجهاً خامساً أنه لم يقع ذلك من أحد ا هـ شمني. **قوله: (أم من هذا الذي)** في كلامه حذف الواو العاطفة، أي: ونحو أم من الخ، وهذا بناءً على أن البصريين لا يقولون بأن أم لا يجيء لمجرد الإضراب وقد أسلفنا أنهم يقولون بذلك ووافقهم الكوفيون عليه لكن يخالفونهم في تسميتها في هذه الحالة منقطعة فظهر أن كلام المصنف غير محرر ا هـ دماميني. **قوله: (وقول)** بالجر عطف على ما أضيف إليه نحو من نحو أم هل تستوي. **قوله: (أنى)** أي: كيف جزوا الخ الشاهد في هذين البيتين حيث أدخل فيهما أم على كيف في البيت الأول وفي الثاني فتكون أم لمجرد الاضراب وإلا لزم دعوى التأكيد، وقوله: بفعلهم جمع نظراً إلى أن عامراً اسم للحي.

قوله: (رئمان) هو بكسر الراء وإسكان الهمزة مصدر رئمت الناقة على ولدها إذا عطفت عليه وأحبته والبو بموحدة مفتوحة فواو مشددة جلد خوار يحشى تبناً أي: من أصول الحنطة فتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها والخوار ولد الناقة. **قوله: (رئمان)** بكسر

---

٥٧ ـ **التخريج**: البيتان أو الثاني منهما لأفنون التغلبي في (خزانة الأدب ١١/ ١٣٩، ١٤٢؛ والدرر ٦/ ١١١؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١١٦٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٤٤، ١٤٥؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٦٨ (علق)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٢٧، ٦/ ٢١٢، ٧/ ٥٢، ٣٢٢؛ والاشتقاق ص ٢٥٩، ٥٣٥؛ وجمهرة اللغة ص ٣٢٢؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٨٨، ٢٩٣؛ والخصائص ٢/ ١٨٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤١٨؛ وشرح المفصل ٤/ ١٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٢٣ (رام)؛ والمحتسب ١/ ٢٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٣).

اللغة: أنى: كيف. جزوا: عاقبوا، من الجزاء. السوأى: القبيح. عامر: قبيلة عربيّة. الرئمان: الناقة التي تعطف على جلد ابنها المحشو تبناً، فيدرّ حليبها. ضن: بخل لحرص أو تقدير.

المعنى: كيف عاقبوا قبيلة عامر على إحسانهم سوءاً، وكذلك يفعلون معي، فهم كالناقة العلوق، تحبّ هذا الجلد، لكنها لا تعطيه لبناً، فعطفها لا يتجاوز أنفها.

العَلُوق ـ بفتح العين المهملة ـ النّاقة التي عِلِق قلبها بولدها، وذلك أنه يُنْحَر ثم يُحْشَى جِلْدُه تِبْناً ويُجعل بين يديها لتشمَّه فَتَدِرَّ عليه؛ فهي تسكن إليه مرّة، وتنفر عنه أخرى.

وهذا البيت يُنْشَد لمن يَعِدُ بالجميل ولا يفعله؛ لانطواء قلبه على ضده، وقد أنشده الكسائيّ في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي؛ فرفع «رِئمان» فردَّه عليه الأصمعي، وقال: إنه بالنصب، فقال له الكسائيّ: اسكت ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجرّ فسكت. ووَجْهُهُ أن الرفع على الإبدال من «ما» والنصب بـ «تعطي»، والخفض بدلٌ من الهاء، وصَوَّب ابنُ الشَّجري إنكار الأصمعي، فقال: لأن رئمانها للبَوّ بأنفها هو عطيّتها إياه لا عَطِيَّة لها غيره؛ فإذا رفع لم يبق لها عطيَّة في البيت؛ لأن

الراء المهملة الحنو والعطف وأضافه للأنف إشارة إلى أنه مجرد شم بالأنف والقلب خالٍ. **قوله: (وذلك)** أي: وسبب ذلك. **قوله: (لتشمه)** من باب علم وقتل. **قوله: (وتنفر)** بكسر الفاء وضمها. **قوله: (لانطواء قلبه على ضده)** المناسبة بينه وبين الناقة العلوق أنه احناؤه وشفقته ظاهرية مثلها وفي الحقيقة لا شفقة عند كل. **قوله: (ما أنت وهذا)** أي: أي شيء ثبت لك وهذا الأمر أنت لا تعرف في هذا الفن شيئاً بل أنت لا تعرف إلا في اللغة من نقل الكلام يضبطه ونقل معناه. **قوله: (ما أنت وهذا)** الاستفهام إنكاري للتحقير أي: لا علاقة لك بمبحث النحو وقد يقال إن رد الأصمعي من حيث خصوص المسموع فلا يتجه رد الكسائي عليه.

قوله: (على الإبدال من ما) التي هي واقعة على البو وبه متعلق بالعلوق والضمير عائد على ما ورئمان بدل اشتمال والعائد محذوف أي: كيف ينفع بو تعطي الناقة به المعلقة به لبنها رئمان أنفها له. **قوله: (والنصب بتعطي)** أي: فما واقعة على البو وبه متعلق بالعلوق والضمير لما والمعنى كيف ينفع بو تعطيه الناقة المتعلقة به رئمان أنف فمفعول تعطي الأول محذوف. **قوله: (والخفض بدل من الهاء)** أي: فعليه ما واقعة على البو وبه متعلقة بتعطي على تضمين تسمح والضمير عائد على ما والأصل كيف ينفع بو تسمح العلوق برئمان أنف له فيه في نية الطرح أي: يسمح العلوق برئمان أنف له وكل هذا إذا جعلت ما واقعة على البو فهي موصولة أما لو جعلتها موصولة وجعلت رئمان بدلاً من ما وصلتها لجاز الرفع وانجال المعنى كيف ينفع عطية العلوق به رئمان فهو بدل وبعض والرابط محذوف أي: له أي للبو ويجوز أيضاً النصب مفعول الإعطاء والأصل كيف ينفع إعطاء العلوق به البو رئمان لكن يضعف هذا أن البو لم يتقدم له ذكر صراحة، وإن أخذ من المقام ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (لأن في رفعه إخلاء الخ)** يقال: لا مانع من الإخلاء المذكور ويضمن تعطي معنى تجود أو تسمح على أن الفعل المتعدي قد يكون الغرض منه إثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم فلا يقدر له مفعول واعتبار هذا

في رفعه إخلاء تعطي من مفعوله لفظاً وتقديراً، والجر أقربُ إلى الصواب قليلاً، وإنما حقُّ الإعراب والمعنى النصبُ، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه، أي رئمانُ أنفٍ له.

والضَّمير في «بفعلهم» لعامر، لأن المراد به القبيلة، و «مِنْ» بمعنى البدل مثلها في ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، وأنكر ذلك بعضُهم، وزعم أن «مِنْ» متعلّقة بكلمة البدل محذوفة.

ونظير هذه الحكاية أن ثعلباً كان يأتي الرِّياشيَّ ليسمع منه الشعر، فقال له الرياشي يوماً: كيف تروي «بازل» من قوله [من الرجز]:

٥٨ ـ مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوانُ مِنِّي بَازِلُ عَامَيْنِ حَدِيثُ سِنِّي

المعنى في البيت ممكن. **قوله: (أقرب إلى الصواب)** أي: لأن العطية عليه مذكورة في البيت، وذلك لأن به متعلق بتغطي بمعنى تسمح فهي مفعوله ورئمان مبدل من به والمبدل من المفعول مفعول فحينئذٍ يكون الرئمان هو العطية.

قوله: (قليلاً) إنما جاءته القلة؛ لأن المتبادر من البيت أن الإعطاء على حقيقته وهي على هذا الوجه بمعنى يسمح فالتضمين أضعف الأمر. **قوله: (وإنما حق الخ)** مبتدأ قوله النصب خبر. **قوله: (أي رئمان أنف له)** هذا بناءً على أنه بدل اشتمالة وأن ما واقعة على البو، ولا يتعين بدليته بذلك، بل يجوز أن يكون بدل من كل وما واقعة على الحنو والعطف فلا يحتاج لتقدير رابط. **قوله: (لأن المراد به القبيلة)** لو قال المراد به الحي لكان أحسن؛ لأن عامراً في البيت مصروف باعتبار إرادة الحي ولو أراد به الشاعر القبيلة لمنعه من الصرف. **قوله: (ومن بمعنى البدل)** أي: من في قوله من الحسن. **قوله: (وأنكر بعضهم ذلك)** أي: إتيان من بمعنى بدل. **قوله: (ونظير الخ)** أي: نظيرتها في كون المجيب نحوياً يتبجحها أجاب لغوياً لتثليث. **قوله: (الرياشي)** بكسر الراء وتخفيف المثناة التحتية وبالشين المعجمة نسبة لرياش رجل من أجذم كان أبوه مملوكاً له. **قوله: (من قوله)** أي: الشاعر وهو أبو جهل قال هذه الأبيات يوم بدر. **قوله: (ما تنقم)** أي: تكره

٥٨ ـ **التخريج**: الرجز لعلي بن أبي طالب في (ديوانه ص ١٩٢؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٩٠ (نقم)؛ ولأبي جهل في جمهرة اللغة ص ٦١٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٤٧؛ ولسان العرب ١١/ ٥٢ (بزل)، ١٣/ ٢١ (سنن)، ١٣/ ٢٩٩ (غون)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٩٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٠؛ والمقتضب ١/ ٢١٨؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٩٦).

اللغة: الحرب العوان: التي قوتل فيها غير مرة. نقم منه: كرهه أشدّ الكراهية. البازل: البعير الذي ظهر نابه، ويكون عادة في سنته التاسعة؛ وبازل عامين؛ أي مضى على ظهور نابه عامان.

لِـــمِـــثْـــلِ هَـــذَا وَلَـــدَتْـــنِـــي أُمِّـــي

فقال ثعلب: أَلِمِثْلِي تقولُ هذا؟ إنما أصير إليك لهذه المُقَطَّعات والخُرافات، يروى البيتُ بالرَّفع على الاستِئناف، وبالخفضِ على الإتباع، وبالنَّصب على الحال.

ولا تدخل «أم» المنقطعة على مفرد، ولهذا قدّروا المبتدأ في «إنّها لإِبِلٌ أمْ شَاءٌ»، وخَرَق ابنُ مالك في بعض كتبه إجماعَ النحويين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ «بلْ»، وقدَّرها هنا بـ «بَلْ» دون الهمزة، واستدلَّ بقول بعضهم: «إن هناك لإبلاً أمْ شاءً» بالنصب، فإن صحت روايتُه فالأولىٰ أن يقدر لـ

بكسر القاف مضارع نقم بفتحها والعوان من الحروب التي قوتل فيها مرة بعد مرة الذي قوتل فيها مرة يقال لها: بكر تشبيهاً لها بالبقرة العوان وهي التي نتجت بعد بطنها البكر وبزل سنه طلع والبعير البازل الذي طلع نابه وذلك في التاسعة وربما بزل في الثامنة وهو إذ ذاك في غاية قوته والمعنى في البيت على التشبيه أي: وأنا كبازل عامين، أي: مضى لي عامان من البزل.

قوله: (ألمثلي تقول هذا) أي: بل أنا شيخ عظيم، ولا يقال له هذه الأسئلة الضعيفة إلا المبتدئين الصغار. **قوله: (إنما أصير إليك)** أي: آتي إليك لهذه المقطعات لأنقلها عنك لكونك تحفظها عن القرب ولم آت إليك لآخذ عنك علماً حتى أنك تتهاون بي وتسألني الأسئلة الضعيفة. **قوله: (المقطعات)** يعني: المقطوعات من القصائد جمع مقطعة وهي ما نقص عن عشرة أبيات والخرافات جمع خرافة وهي الأباطيل والأكاذيب. **قوله: (والخرافات)** بتخفيف الراء وتشديدها مأخوذ من خرافة اسم رجل من أخذته الجن فحدث بما عندهم فكانوا يكذبونه ويقولون حديث خرافة، ثم أطلقوا الخرافة على الموضوع من الحديث. **قوله: (بالنصب على الحال)** أي: من ضمير منى. **قوله: (وبالخفض على أبأنا بازل عامين)** والجملة استئنافية. **قوله: (وبالنصب على الحال)** أي: من ضمير منى. **قوله: (وبالخفض على الاتباع)** أي: من الضمير في منى وهو مبني على مذهب الأخفش القائل بجواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر. **قوله: (ولهذا قدروا المبتدأ في أنها لا بل أم شاء)** أي: فقالوا التقدير، بل أهي شاء وإنما كان كذلك لأنها لا تكون منقطعة إلا إذا كانت بمعنى بل، والهمزة ومن ضرورة ذلك أن يكون الواقع بعد الهمزة جملة لا مفرداً كما تقدم في أوائل الكتاب. **قوله: (دون الهمزة)** إنما لم يقدرها بالهمز وبل لأنه لو قدر الهمز يلزم تقدر عامل؛ لأن همزة الاستفهام لا تدخل إلا على جملة إذ الاستفهام عن الأحكام لا المفردات. **قوله: (بقول بعضهم)** أي: العرب. **قوله: (روايته)** أي: رواية ابن مالك التي ذكرها بالنصب. **قوله: (فالأولى أن يقدر)** أي: فالأولى لك أن تقدر ناصباً لشاء ولا تتبع

= **المعنى: فيم تكرهني الحرب الشديدة، وأنا خلقت لمثلها، أخوض غمراتها بفورة الشاب الحديث السن، وبقوة بعير فتي لم يتجاوز العاشرة من عمره.**

«شاء» ناصبٌ، أي: أم أرَى شاءً.

تنبيه: قَد تَرِدُ «أم» محتمِلةً للاتِّصال والانقطاع: فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠]، قال الزمخشريّ: يجوز في «أم» أن تكون مُعادلة بمعنى: أي الأمرين كائن، على سبيل التَّقرير، لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة. انتهى.

ابن مالك لو قلنا أن لمثله أن يخرق هذا الإجماع لأن جمهور النحاة وهم جميع من سواه أولى بالاتباع. **قوله: (فالأولى أن يقدر لشاء ناصب)** أي: وحينئذٍ تبقى المنقطعة على مقتضاها من الدخول على الجمل ولا يثبت خروجها عن أصلها بأمر محتمل، ثم إن قضية تمسك المصنف بإجماع النحاة أن المنقطعة لا تدخل إلا على جملة أن يقول فالواجب أن يقدر لشاء ناصب وإلا فالأولوية تقتضي جواز عدم تقدير الناصب وهو خرق الإجماع، وذلك محذور عنده تأمله ا هـ دماميني.

قوله: (قال الزمخشري الخ) تسليم المصنف له يفيد أنه رضي بذلك القول فهو حينئذٍ أجاز أنه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها أن يكون حقيقياً وهو خلاف ما قاله أولاً. **قوله: (على سبيل التقرير)** أي: لا على سبيل الاستفهام الحقيقي لحصول الخ. **قوله: (على سبيل التقرير)** خبر لمبتدأ محذوف أي: وهذا الاستفهام على سبيل التقرير، أي: حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وهو هنا عدم اتخاذهم العهد عند الله وإنما لم يكن الاستفهام هنا حقيقاً لحصول العلم عند المستفهم هو النبي بثبوت أحد الأمرين على التعيين وهو الافتراء. **قوله: (لحصول)** أي: ولا يكون حقيقياً إلا إذا كان الأمران مستويين في علم المتكلم وهو المستفهم ويكون السؤال عن التعيين وذلك منتفٍ هنا لأن المستفهم هو النبي وهو عالم بوجود أحد الأمرين على التعيين وهو الافتراء فتعين أن يكون للتقرير وهو حمل المخاطب على الإقرار بما عنده وهو عدم اتخاذ العهد مع الله. **قوله: (لحصول العلم الخ)** في نسخة لحصول العلم بآخرهما بالراء المهملة أي: لحصول العلم بآخر الأمرين وهو الافتراء، وأما قوله فلن يخلف الله عهده فقيل يجوز أن يكون جواب شرط مقدر والتقدير أن اتخذتم عند الله عهداً فاعلموا أن الله لن يخلف عهده فالجملة الشرطية معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه والأصل اتخذتم عند الله عهداً أم تقولون على الله ما لا تعلمون ويجوز أن تكون الفاء سببية ليكون اتخاذ العهد مرتباً عليه عدم إخلاف الله عهده فالمنكر إذن المجموع لأنهم قالوا: لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة فأنكر عليهم هذا القول يعني: هذا القول الذي تقولونه لا يكون إلا بأن عاهدتم الله عليه فهو لا يخلف عهده ويؤيده إعادة لن وقوله لحصول الخ علة لكون الاستفهام هنا غير حقيقي، بل للتقرير ا هـ تقرير دردير. **قوله: (بكون أحدهما)** أي: معيناً وهو الافتراء. **قوله: (ويجوز أن تكون منقطعة)** أي: وعليه فالاستفهام في قوله اتخذتم للإنكار. **قوله: (منقطعة)** أي: لمجرد الإضراب أو مع الاستفهام التوبيخي.

ومن ذلك قول المتنبي [من الوافر]:

٥٩ ـ أُحَادٌ أمْ سُدَاسٌ فِي أُحَادِ لُيَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ؟

فإن قَدَّرْتَها فيه متَّصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشكَّ: أواحدة هي أم ستٌّ اجتمعت في واحدة فطلَب التَّعيين، وهذا من تجاهل العارف كقوله [من الطويل]:

٦٠ ـ أيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقاً؟ كَأنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابنِ طَرِيفِ

وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل «أحاد» ويكون تقديمُ الخبر وهو «أحاد» على المبتدأ وهو «ليبلتنا» تقديماً واجباً؛ لكونه المقصودَ بالاستِفْهام مع «سُداس»؛ إذ

قوله: **(المنوطة)** أي: المتعلقة. **قوله**: **(بالتناد)** أي: بيوم التناد المراد به يوم الرحيل وسوق الخيل للأعداء لتنادي الأحبة فيه. **قوله**: **(فإن قدرتها)** أي: أم. **قوله**: **(فشك أواحدة)** هذه الجملة الاستفهامية في محل مفعول مقيد بالجار وشك معلق عن العمل إذ هو فعل قلبي والمعنى فشك في وحدتها وتعددها بهذا العدد الخاص. **قوله**: **(كقوله)** الأحسن أن يقال كقولها؛ لأن الشعر لامرأة وهي ليلى بنت طريف الخارجية ترثي أخاها الوليد حيث قتله يزيد الشيباني ووجه التذكير أنه أراد بمرجع الضمير قول من قال. **قوله**: **(ما لك)** أي: أي شيء ثبت لك في حال كونك مورقاً ولم تجزع، وقوله: كأنك مما يقوي التجاهل، وإنما كان تجاهلاً لأنها تعلم قطعاً أن الشجر لم يجزع على من مات فاستفهمت عنه تجاهلاً، وقوله أيا شجر الخابور: الخابور موضع بناحية الشام. **قوله**: **(تقديماً واجباً)** الذي نص عليه سيبويه في الكتاب أن ذلك أولى لأوجب ونص عليه ابن عصفور في المقرب وذكره الرضي أيضاً، والحاصل أن الوجوب إنما هو عند علماء المعاني وأما عند

---

٥٩ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في (ديوانه ٢/ ٧٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٧٦).

اللغة: ليبلتنا: تصغير ليلتنا. المنوطة: المتعلقة. التنادي: تبادل النداء وتكراره؛ ويوم التنادي، هو يوم القيامة.

المعنى: يستسفر المتنبي عن ليلته التي طالت، أتراها ليلة واحدة، أم ست ليالٍ اجتمعت فيها، فصارت وكأنها مربوطة بيوم القيامة.

٦٠ ـ **التخريج**: البيت لليلى بنت طريف في (الأغاني ١٢/ ٨٥، ٨٦؛ والحماسة الشجرية ١/ ٣٢٨؛ والدرر ٢/ ١٦٣؛ وشرح شواهد المغني ص ١٤٨؛ ولليلى أو لمحمد بن بجرة في سمط اللآلي ص ٩١٣؛ وللخارجيّة في الأشباه والنظائر ٥/ ٣١٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٢٢٩ (خبر)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٣).

اللغة: الخابور: نهر في شمال سوريا. المورق: كثير الورق. تجزع: تخاف وتحزن. ابن طريف: هو الوليد بن طريف التغلبي، من قادة الخوارج.

المعنى: عجيب أن تظلّ محتفظاً بأوراقك يا شجر الخابور، ولو عرفت أن الوليد بن طريف التغلبي قد مات لحزنت وخفت وفارقتك أوراقك حزناً عليه.

شرطُ الهمزة المعادِلة لـ «أَمْ» أن يليها أحدُ الأمرين المطلوب تعيينُ أحدهما، ويلي «أم» المعادل الآخر، ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه. تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ: «أَزَيْدٌ قائم أمْ عَمْرٌو»، وإن شئت: «أزيدٌ أم عَمْرٌو قائم»، إذا استفهمتَ فالمعنى أنه أخْبر عن ليلتِهِ بأنها ليلة واحدة، ثم نظر إلى طولها فشكَّ، فجزَم بأنها ستّ في ليلة فأضرب، أو شكَّ هل هي ست في ليلة أم لا فأضربَ واستفهم، وعلى هذا فلا همزة مقدَّرة، ويكون تقديم «أحاد» ليس على الوجوب؛ إذ الكلامُ خبر، وأظْهَر الوجهين الاتصالُ، لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون «سداسٌ» خبراً عنه في وجه الانقطاع، كما لزم عند الجمهور في «إنها لإبِلٌ أم شاء»، ومن الاعتراض بجملة «أم هي سداس» بين الخبر وهو «أحاد» والمبتدأ وهو «ليبلتنا»؛ ومن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة، فإن ذلك معلومٌ لا فائدة فيه، ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم في الاتِّصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل، بخلاف حذف المبتدأ.

النحاة فهو أولى فقط ا هـ دماميني. لكن يمكن أن يكون أراد الأولى صناعة فيكون واجباً بلاغة فلا تنافي. **قوله: (إذ شرط الخ)** علة للمعلل مع علته. **قوله: (أنه أخبر الخ)** أي: بحسب جزمه أولاً أنها ليلة واحدة. **قوله: (فجزم)** أي: بعد الشك. **قوله: (فأضرب)** أي: إضراباً مجرداً فهي حينئذٍ للإضراب المجرد عن الهمزة إذ الفرص انه جازم لا شاك فلا تجعلها بمعنى الإضراب والهمزة.

قوله: (أو شك) معطوف على قوله فشك فجزم أي: أو استمر على شكه. **قوله: (وعلى هذا)** أي: الانقطاع بوجهيه. **قوله: (فلا همزة مقدرة)** أي: قبل أحاد لأن الكلام على الخبر المحض. **قوله: (ويكون تقديم أحاد)** أي: على المبتدأ وهو ليبلتنا وإنما لم يجعل أحاد مبتدأ لأن القصد الإخبار عن الليلة بأنها أحاد لا العكس. **قوله: (إذ الكلام خبر)** أي: لا استفهام فلا يقال بعد الاستفهام؛ لأن أحاد هو المستفهم عنه. **قوله: (في وجه الانقطاع)** أي: لأنه في الانقطاع المعنى بل هي سداس. **قوله: (عند الجمهور)** أي: وخالفهم ابن مالك كما تقدم ولكن في كلام المصنف شيء، وهو أن قوله فيما سبق خرق الإجماع يفيد أنه لا يعتبر بكلامه وهنا يفيد أنه يعتبر والتحقيق أن خرق الإجماع في غير الأحكام الشرعية لا يضر فحينئذٍ يكون كلامه لا اعتراض عليه فيه. **قوله: (لا فائدة فيه)** إنه إنما أخبر عن ليلة بأنها واحدة الإخبار صحيح باعتبار أنها ليلة لم يزد فيها. **قوله: (ولك أن تعارض الأول)** أي: وهو الترجيح بالسلامة من الاحتياج إلى تقدير المبتدأ في وجه الانقطاع. **قوله: (ولك أن تعارض الأول)** أي: فليس وارداً إلا للاثنين بعده. **قوله: (بخلاف حذف المبتدأ)** أي: فكثيراً.

واعلم أن هذا البيت اشتمل على لَحَنات: استعمال «أُحاد» و «سُدَاس» بمعنى «واحدة» و «ست»، وإنما هما بمعنى: «واحدة واحدة» و «ستّ ستّ»، واستعمال «سُداس» وأكثرهم يأباه، ويخصّ العدَدَ المَعْدول بما دون الخمسة، وتصغير «ليلة» على لييلة»، وإنما صغرتها العربُ على «لُيَيْلِيَة» بزيادة الياء على غير قياس، حتى قيل: إنها مبنية على «لَيْلاَة» في نحو قول الشاعر [من الرجز]:

٦١ ـ [يا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ ما أشقاه!] فِي كُلِّ مَا يَوْمٍ وَكُلِّ لَيْلاَهْ

قوله: (على لحنات) بفتح الحاء جمع لحنة بسكونها واللحن هو الخطأ والخروج عن طريقة العرب في استعمال الألفاظ. **قوله: (استعمال الخ)** يمكن أن يجاب بأن يقال يحتمل أن المتنبي أراد واحدة واحدة وست ست بحسب أجزاء الليلة فهو قد أخبر عن ليلة فراقه للأحبة بأنها منقسمة إلى واحدة واحدة أي أن كل جزء منها بمثابة ليلة واحدة، ثم رأى أنها أطول من ذلك فأضرب واستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست هذا إن جعلت منقطعة، وإن كانت متصلة فالمعنى طلب التعيين لأحد هذين الأمرين، فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه، أو يقال إن محصل ما ألزم به استعمال الكل في الجزء وهو مجاز وهو لا يشترط سماع شخصه. **قوله: (وأكثرهم يأباه)** قد يقال إن أبا الطيب كوفي ومذهبهم جواز ذلك للعشرة.

قوله: (ويخص العدد المعدول) أي: إلى فعال ومفعل. **قوله: (بما دون الخمسة)** فيه أن مثل هذه لا يعد لحناً؛ لأنه ليس بخارج عن كلام العرب قطعاً لوجود النقل من كثيرين أنه من كلامهم ولو كانت مخالفة الأكثرين لحناً لزم أن يلحن كثير من العلماء الذاهبين إلى ما لم يقل به غير القليل. **قوله: (بزيادة الياء على غير قياس)** أي: وكذا زادوها في الجمع فقالوا ليالي كما قالوا في الكيكه وهي البيضة كييكية وكياكي. **قوله: (حتى قيل)** غاية تفريع على خفاء بنائها على لييلية الذي تضمنه مخالفة القياس. **قوله: (قيل أنها)** أي: لييلية مبنية تصغير ليلاة لا ليلة فأبدلت الألف في الصغير ياء لوقوعها بعد كسرة. **قوله: (مبنية على ليلاة)** أي: الواقعة في نحو الخ وقوله مبنية إنما عبر بذلك؛ لأن المصغر مبني على المكبر. **قوله: (في كل ما يوم الخ)** صدره.

٦١ ـ **التخريج**: الرجز لدلم أبو زغيب في (لسان العرب ١٢/ ٢٠٤ (دلم)؛ وتاج العروس (دلم)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٢٣؛ والخصائص ١/ ٢٦٧، ٣/ ١٥١؛ والدرر ٦/ ٢٨١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٧، ٢/ ٢٠٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠؛ ولسان العرب ٢/ ٣٣٥ (عوج)، ١١/ ٦٠٧ (ليل)؛ والمحتسب ١/ ٢١٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٨٢).

اللغة: يا ويحه، ويا ويله، ويا ويبه: كلمات رحمة يراد بها التنبيه على الخطأ، وتقال لمن تحبّه ولمن تبغضه.

المعنى: أعجب لشقاء هذا الجمل في كل أيامه ولياليه.

ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها، وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله [من الطويل]:

٦٢ ـ [وكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ] دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

الثالث: أن تقع زائدة. ذكره أبو زيد، وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢]: إن التقدير: أَفَلاَ تُبْصِرون أنا خير، والزيادةُ ظاهرةٌ في قول ساعدة بن جُؤَيَّةَ [من البسيط]:

٦٣ ـ يا لَيْتَ شِعْرِي، وَلاَ مَنْجى مِنَ الْهَرَمِ، أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

يا لك من ذي جمل ما أشقاه

قوله: (وكل ليلاه) أي: بالوقف وأصله ليلاة فأبدلت التاء هاء ساكنة في الوقف وقيل إن ما في البيت مجرد إشباع. **قوله: (يستشكل فيه)** أي: في بيت المتنبي. **قوله: (للتعظيم)** وجهه أن الشيء قد يعظم في نفوسهم حتى ينتهي إلى غاية، فإذا انتهى إليها عكسوه لضده لعدم الزيادة في تلك الغاية. **قوله: (كقوله)** أي: لبيد. **قوله: (دويهية)** شطر بيت والشطر الأول:

وكل أناس سوف تحدث بينهم

دويهية الخ والمراد بالدويهية الموت وتصغيرها لإرادة التعظيم. **قوله: (الثالث)** أي من أوجه أم. **قوله: (أن تقع زائدة)** أي: لا تفيد شيئاً بل دخولها وخروجها على حد سواء. **قوله: (أم أنا خير)** الظاهر إن هذه الجملة الإسمية على هذا القول مستأنفة على تقدير سؤال كأنه لما قال أفلا تبصرون قدر إنهم قالوا ما نبصر فقال أنا خير ا هـ دماميني. **قوله: (والزيادة ظاهرة)** أي: بخلافها في الآية فإنه تقدم إنه يحتمل إنها متصلة ومنقطعة. **قوله: (ابن جؤية)** اسم أبيه وهو تصغير جؤرة كجرعة مهموز الحمرة تميل إلى سواد. **قوله: (يا ليت شعري)** من الشعور أي علمي. **قوله: (أم هل على العيش)** في محل نصب

---

٦٢ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في (ديوانه ص ٢٥٦؛ وجمهرة اللغة ص ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٩، ١٦٠، ١٦١؛ والدرر ٦/ ٢٨٣؛ وسمط اللآلي ص ١٩٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني (١/ ١٥٠؛ ولسان العرب ٣/ ١٤ (خوخ)؛ والمعاني الكبير ص ٨٥٩، ١٢٠٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٨، ٤/ ٥٣٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٩٤، ٦/ ١٥٥؛ وديوان المعاني ١/ ١٨٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٠٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٢، ٢/ ٥٣٧؛ وشرح المفصل ٥/ ١١٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٨٥).

اللغة: دويهية: تصغير داهية وهي المصيبة. الأنامل: جمع أنملة وهي عقدة الإصبع أو التي فيها الظفر، وأراد الأظافر هنا فهي التي تصفرّ عند الموت.

المعنى: سوف يأتي الموت على كلّ الناس، فتصفرّ أظفارهم حينها.

٦٣ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية في (الأزهية ص ١٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٦١، ١٦٢، =

الرابع: أن تكون للتعريف، نُقِلت عن طَيِّىء، وعن حِمْير، وأنشدوا [من المنسرح]:

٦٤ ـ ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وفي الحديث «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ» كذا رواه النمر بن تَوْلَب رضي الله عنه، وقيل: إن هذه اللغة مختصَّة بالأسماء التي لا تُدْغَم لامُ التعريف في أوّلها،

بشعري على أن يكون مصدراً مضافاً إلى الفاعل أي يا ليت شعري جواب هذا الاستفهام ثابت فخبر ليت محذوف وجوباً كما قال الرضى أو في محل رفع على أنها خبر ليت والشعر بمعنى الشعور أي يا ليت شعوري ومعلومي جواب هذا الاستفهام فزيادة أم ظاهرة عليهما. **قوله**: (**الرابع**) أي: من أوجه أم. **قوله**: (**وذو يواصلني**) ذو عند أهل هذه اللغة موصول بمعنى الذي والسلمة بفتح السين وكسر اللام واحدة السلام بكسر السين وهي الحجارة. **قوله**: (**النمر**) بفتح النون وسكون الميم وبالراء، وقوله: ابن تولب بفتح التاء المثناة وسكون الواو وبعدها لام مفتوحة، وباء موحدة وهو صحابي. **قوله**: (**وقيل إن هذه اللغة**) أي: وقيل إن مجيء أم للتعريف على هذه اللغة. **قوله**: (**التي لا تدغم لام التعريف في أولها**) بأن يكون أولها حرفاً من الحروف القمرية وهي التي لا تغلب اللام فتدغم فيها، بل تظهر فيها كما لا يغلب القمر النجوم، ويجمعها ابغ حجك وخف عقيمه وباقي

= ١١/ ١٦٢؛ والدرر ٦/ ١١٥؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٣١٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٦ (أمم).

اللغة: المنجى: الخلاص. الهرم: الشيخوخة.

المعنى: هل يندم المرء على حياته بعد أن يشيب ويهرم؟ لا أعتقد أحداً يحب حياته بعدها، بالرغم أنه لا خلاص ولا مهرب منهما.

٦٤ ـ **التخريج**: البيت لبجير بن غنمة في (الدرر ١/ ٤٤٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٥١، ٤٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٩٧ (سلم)، ١٥/ ٤٥٩ (ذو)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٥٩؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٣٦٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٣؛ والجنى الداني ص ١٤٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٢١؛ وشرح المفصل ٩/ ١٧، ٢٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٦ (أمم)؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٩).

والبيت ملفّق من البيتين:

ذاك خليلي وذو يُعاتبني لا إِحْنَةٌ عِنْدَهُ ولا جَرِمَهْ

يَنْصُرُني منكَ غير مُعْتَذِرٍ يرمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

اللغة وشرح المفردات: ذو: الذي. بامسهم: أي السهم. وامسلمة: أي السلَمة في لغة حمير، والسلمة: الحجارة الصغيرة.

المعنى: يقول: إنّ خليلي الذي يواصلني يدافع عني بالسهام والحجارة.

نحو: «غلام» و «كتاب»، بخلاف «رجل» و «ناس» و «لباس». وحكى لنا بعضُ طلبةِ اليمن أنَّه سمع في بلادهم مَنْ يقول: «خذ الرُّمْحَ، واركب امْفَرَسَ»، ولعلَّ ذلك لغة لبعضهم، لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق، وأنها في الحديث دخلت على النوعين.

● **(أل)** ـ على ثلاثة أوْجُهٍ:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وفروعه، وهي الدَّاخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبَّهة، وليس بشيء، لأن الصفة المشبهة للثُّبوت فلا تُؤوَّل بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست

الحروف شمسية لأنها تغلب اللام فتدغم فيها وتمنعها من ظهورها كما تمنع الشمس النجوم من الظهور. **قوله: (بخلاف رجل وناس)** أي: وصوم وسفر. **قوله: (وحكى الخ)** هذا يؤيد القيل قبله. **قوله: (ولعل ذلك)** أي: ما أفادته هذه الحكاية من عدم دخولها على ما تدغم فيه ودخولها على ما لا تدغم فيه. **قوله: (إلى البيت السابق)** أي: فإنه أدخلها فيه على السين وهي مما تدغم فيه. **قوله: (وإنها في الحديث)** هو محل الشاهد في الرد لأنه فيه أدخلها على كل من الحروف القمرية والشمسية فأدخلها على ما لا تدغم فيه، وهو الباء وعلى ما تدغم فيه وهو الصاد والسين.

(أل). قوله: (أن تكون اسماً) أي: بدليل عود الضمير عليها في المرور به، والمتقي ربه ولا يقال إن الضمير عائد على الموصوف المحذوف أي الرجل؛ لأن الأصل عدم الحذف وأيضاً لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا في الضرورة ا هـ تقرير دردير. **قوله: (بمعنى الذي)** أي: وهو المفرد المذكور وقوله وفروعه، أي الاثنين المذكرين والجماعة المذكرة فكما أن أل بمعنى الذي وفروعه بمعنى التي وفروعها. **قوله: (بمعنى الذي)** أي: وليست مقتطعة منه على التحقيق.

قوله: (وهي الداخلة على أسماء الفاعلين) أي: ما لم تكن أل للعهد وإلا فلا خلاف في حرفيتها، كما في جاءني ضارب فأكرمت الضارب على ما صرح به الرضى وهذا أيضاً ما لم يكن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الثبوت كالمؤمن والصانع، بل كان بمعنى الحدوث كما يشير له قوله قيل والصفات الخ. **قوله: (وليس بشيء)** أي: وليس هذا القول بشيء يعتد به عند النحاة. **قوله: (للثبوت)** أي: موضوعة لتدل على الثبوت وقوله فلا تؤول بالفعل أي الموضوع للدلالة على الحدث لما بين الحدث والثبوت من المنافاة. **قوله: (فلا تؤول بالفعل)** أي: فأل الداخلة عليها للتعريف. **قوله: (فلا تؤول بالفعل)** أي: كما هو قاعدة الصلة فإنها فعل في صورة اسم كما أن الموصول اسم في صورة حرف ولذا تخطاه العامل وكان الإعراب في الصلة. **قوله: (ولهذا)** أي: لعدم التأويل بالفعل. **قوله: (على اسم التفضيل الخ)** أي: لأنه لا يصح تأويله بالفعل لأنه لثبوت الزيادة والفعل

موصولةً باتّفاق؛ وقيل: هي في الجميع حرفُ تعريف، ولو صحَّ ذلك لَمَنَعتْ من إعمال اسْمَي الفاعل والمفعول، كما منع فيه التَّصغيرُ والوصْفُ؛ وقيل: موصولٌ حَرْفيّ، وليس بشيءٍ لأنّها لا تُؤَوَّل بالمصدر، وربَّما وُصِلت بظرف، أو بجملة اسميَّة أو فعلية فعلُها مضارعٌ، وذلك دليل على أنَّها ليست حرفَ تعريفٍ؛ فالأول كقوله [من الرجز]:

٦٥ ـ مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتَ سَعَهْ

لحدوث أصل الحدث. **قوله: (وقيل الخ)** قائله الأخفش. **قوله: (هي في الجميع)** أي: الأربعة. **قوله: (لمنعت الخ)** أي: لأن أل المعرفة أبعدت شبههما بالفعل وقربتهما من الاسم. **قوله: (لمنعت من أعمال اسمي الفاعل الخ)** أي: واللازم باطل إذ لا يمنع من إعمالها تقول جاء الأمير الضارب زيداً والفقير المعطي ديناراً وللقائل بحرفيتها أن يلتزم منع الإعمال مع وجودها، ويجعل انتصاب المفعول في المثالين بفعل مقدر. **وقوله: (من أعمال اسمي الفاعل)** أي: بمعنى الحال والاستقبال.

قوله: (كما منع منه) أي: من الأعمال. **قوله: (وقيل موصول حرفي)** أي: وقيل إنها في الجميع موصول الخ. **قوله: (لأنها لا تؤول بالمصدر الخ)** أي: كما هو الشأن فيه قد يقال يمكن التأويل لكن على حذف مضاف، أي: جاء ذو الضرب وفيه قاعدة الحرف المصدري لا يحتاج إلى تقدير وأيضاً التقدير خلاف الأصل على أن هذا المعنى يتأتى في غير أل كما في النكرة، نحو جاء ضارب زيداً فتقول جاء صاحب ضرب زيد فحصل المصدر بدون أل فلو كانت آل آية للسبك لما صح هذا التأويل تأمل ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (وربما وصلت)** أي: قليلاً. **قوله: (على أنها ليست حرف تعريف)** أما دخولها على الجملة فالدلالة ظاهرة لأن المعرفة لا تدخل على المفردات، وأما دلالة دخولها على الظرف؛ فلأن المراد به ظرف خاص وهو المضاف كالواقع في الشاهد المذكور فيمتنع حينئذٍ كونها أداة تعريف لامتناع مجامعتها للمضاف ا هـ. دماميني، وقال الشمني: المراد بالظرف التام الذي استقرّ فيه معنى عامله حتى صار في حكم الجملة أي الذي حصل معه، وإنما يدخل حرف التعريف على الظرف الناقص نحو اليوم. **قوله: (فالأول)** أي: وهو دخولها على الظرف. **قوله: (على المعه)** أي: الذي حصل معه. **قوله: (فهو حر)** بالحاء أي حقيق وجدير.

٦٥ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٠٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٢١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢؛ والدرر ١/ ٢٧٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥.

اللغة: المعه: الذي معه. السعة: رغد العيش.

المعنى: يقول: من يشكر الله على ما هو فيه فإنّه يستحقّ رغد العيش.

والثاني كقوله [من الوافر]:

٦٦ - مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

والثالث كقوله [من الطويل]:

٦٧ - [يَقُولُ الْخَنَى وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إِلَىٰ رَبِّنَا] صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

قوله: (والثاني) أي: وهو دخولها على الجملة الإسمية. **قوله: (الرسول الله منهم)** أي: الذين رسول الله منهم ولا يقال يحتمل كون أل هذه زائدة فتكون الجملة في محل جر صفة للقوم؛ لأن أل فيه جنسية فمدخولها نكرة في المعنى أو في محل نصب على الحال نظراً إلى صورة التعريف لأنا نقول القوم الذين رسول الله منهم معينون معهودون فالظاهر فيه إرادة العهد والأصل عدم الزيادة، فالظاهر أنها موصولة ا هـ دماميني. **قوله: (والثالث)** وهو دخولها على الفعلية ذات المضارع. **قوله: (صوت الحمار)** هو قطعة من بيت وأوله:

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

وصوت خبر المبتدأ وهو أبغض العجم والخنى اللفظ القبيح وهو مفعول يقول وفاعله ضمير يعود على ابن ديسق المذكور في البيت قبله وهو: أتاني كلام التغلبي بن ديسق الخ واليجدع بالدال المهملة من قولك جدعته أي سجنته وحبسته إذ الحمار كلما حبس كثر تصويته شبه صوته إذ يقول الخنى في بشاعته بصوت الحمار ا هـ. دماميني.

---

٦٦ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٢٠١؛ وجواهر الأدب ص ٣١٩؛ والدرر ١/ ٢٧٦؛ ورصف المباني ص ٧٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦١؛ واللامات ص ٥٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٥، ٤٧٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥).

اللغة: دانت: خضعت، ذلّت.

٦٧ - **التخريج**: البيت لذي الخرق الطهوي في تخليص الشواهد ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢، ٥/ ٤٨٢؛ والدرر ١/ ٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٢؛ ولسان العرب ٨/ ٤١ (جدع)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٦٧؛ وبلا نسبة في تذكر النحاة ص ٣٧؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٠؛ ورصف المباني ص ٧٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٨؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٤؛ وكتاب اللامات ص ٥٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٨٦ (عجم)، ١٢/ ٥٦٤ (لوم)؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥.

اللغة: الخنا: الفحش. العجم: جمع أعجم وعجماء وهو من لا ينطق. اليجدع: الذي يجدع، أي: يقطع أنفه أو أذنه أو شفته. اليربوع: دويبّة معروفة. النافقاء: جحر لليربوع. الشّيخة: رملة بيضاء ببلاد أسد وحنظلة. اليتقصّع: الذي يدخل في القاصعاء وهو حجر آخر لليربوع.

المعنى: يصف رجلاً بأنّه يقول الفحش، ثم يذكّر بالآية الكريمة: ﴿إن أنكر الأصوات لصوت الحمير﴾ [لقمان: ١٩] فيقول: إن أبغض أصوات الحيوانات صوت الحمار الذي يقطع أنفه أو أذنه، ثم يخبرنا في بيت تالٍ أن الرجل لشدة نفاقه خبير في استخراج اليرابيع من جحورها المختلفة في الأمكنة المختلفة.

والجميعُ خاصٌ بالشعر، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير.

والثاني: **أن تكون حرفَ تعريفٍ**، وهي نوعان: **عَهْدية**، **وجِنْسية**، وكل منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية إما أن يكون مصحوبُهَا **معهوداً ذِكْرياً**، نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ - ١٦]، ونحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]، ونحو: «اشتريْتُ فرساً ثم بعتُ الفرَسَ»، وعبرةُ هذه أن يَسُدَّ الضميرُ مَسَدَّهَا مع مصحوبها؛ أو **معهوداً ذِهْنِيًا**، نحو:

قوله: **(في الأخير)** أي: دخولها على الفعلية التي فعلها مضارع وأنشد ابن مالك على ذلك أبياتاً أخر وادعى أن ذلك ليس بضرورة إذ يمكن للشاعر أن يقول صوت حمار مجدع، وهذا بناء منه على تفسيره الضرورة بأنه ما لا مندوحة للشاعر عنه وهو رأي يفضي إلى عدم تحقق الضرورة؛ لأن الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والإتيان بالأساليب المختلفة وقلما يتحقق تركيب معنى لا مندوحة لهم عنه ا هـ. دماميني. **قوله**: **(عهدية وجنسية)** ظاهره أنهما قسمان متغايران وجعل بعضهم العهدية من فروع الجنسية لأنها للجنس مجتمعاً في فرد مخصوص. **قوله**: **(أن يكون مصحوبها)** أي: الذي دخلت عليه. **قوله**: **(معهوداً)** أي: معيناً في الذكر أي حصة من الأفراد معينة في الذكر كانت فرداً واحداً أو أكثر. **قوله**: **(ذكرياً)** نسبه للذكر ضد القلبي والمراد ذكرياً حقيقياً بأن تقدم له ذكر صراحة كما في الأمثلة أو ذكريا تقدير وهو المتقدم مصحوبها كناية كما في، وليس الذكر إذ تقدم الذكر كناية في قولها: رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً لأنهم كانوا لا يحررون لخدمة بيت المقدس إلا الذكور، ويسمى الأول بالعهد الخارجي الحقيقي والثاني بالعهد الخارجي التقديري. **قوله**: **(فعصى فرعون الرسول)** أي: المعين الذي أرسله إليه المتقدم ذكره. **قوله**: **(فيها)** أي: المشكاة بمعنى الطاقة مصباح، وقوله المصباح علم.

قوله: **(وعبرة هذه)** أي: علامة هذه أي الأمر الذي تعبره وتختبره. **قوله**: **(أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها)** ألا ترى إنه يصح أن يقال في المثال الأخير اشتريت فرساً ثم بعته فسد الضمير مسد الفرس، وكذا الكلام في تلك الآيات وقد يورد على ذلك قوله تعالى: **﴿فلا جناح عليهما أن يصالحا بينهما صلحاً والصلح خير﴾** [النساء: ١٢٨]، فإن أل في الصلح دخلت على لفظ تقدم ذكره، والضمير سد مسدها مع مصحوبها إذ يقال وهو خير مع أن تلك الأداة ليست عهدية بل للاستغراق ولهذا يستدل بها على خيرية كل صلح بين زوجين أو غيرهما، وجوابه إن المراد بقوله أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها يعني مع عوده للمعنى السابق، وحينئذٍ فلا ترد أل في هذه الآية لأن الضمير الذي بخلفها أعم من المعنى السابق، نعم إن جعلت أل للعهد الذكرى تحققت العلامة ثم إن المراد بسداد الضمير مسدها من حيث إفادة المعنى المراد، وإن لزمه محذور لفظي لم يعتبر نحو:

﴿إِذْ هُما في الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ونحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، **أو معهوداً حُضُوريًا**، قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعدَ أسماءِ الإشارة، نحو: «جَاءَني هذا الرجُلُ»، أو «أيّ» في النداء، نحو: «يا أَيُهَا الرَّجُلُ»، أو «إذا» الفُجَائِيَة، نحو: «خَرَجْتُ فإِذَا الأسَدُ»، أو في اسم الزمان الحاضر، نحو «الآنَ» انتهى؛ وفيه نظر؛ لأنَّك تقول لِشاتِمِ رجلٍ بحَضْرَتك: «لا تَشْتُمِ الرَّجُلَ»، فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد «إذا» ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم، فلا تُشْبِه ما الكلامُ فيه، ولأن الصحيح في الداخلة على «الآن» أنها زائدة؛ لأنها لازمة، ولا يعرف أن التي للتعريف وردَتْ لازمة، بخلاف الزائدة، والمثالُ الجيّدُ للمسألة قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

والجنسية إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تَخْلُفُهَا «كُلّ» حقيقةً، نحو: ﴿وخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النساء: ٢٨]، ونحو: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾

﴿رب إني وضعتها أنثى وليس الذكر كالأنثى﴾ [آل عمران: ٣٦] فإنه قيل وليس الذكر كهي صح المعنى، وإن لزمه شد وجر الكاف للضمير وقد يتخلص منه بإبدال الكاف بمرادفها وهو لفظ مثل. **قوله: (أو معهوداً)** أي: وهي التي مدخولها معلوم لكل من المتكلم والمخاطب ولم يتقدم له ذكر وليس حاضراً عن التكلم اهـ. دماميني. **قوله: (أو معهوداً ذهنياً الخ)** جعل هذا علماء المعاني عهداً خارجاً علمياً والذهني ما أريد به غير معين نحو وأخاف أن يأكله الذئب. **قوله: (أو معهوداً حضورياً)** بأن كان مدخولها يعرفه المتكلم والمخاطب وهو حاضر عند المتكلم. **قوله: (وفيه)** أي: الحصر الذي قاله ابن عصفور نظر أي لأنه غير جامع وغير مانع. **قوله: (ليست لتعريف شيء حاضر حالة التلكم)** أي: وإنما هي لتعريف شيء كان موجوداً قبل التكلم.

قوله: (فلا تشبه ما الكلام فيه) وهو ما كانت لتعريف شيء حاضر عند المتكلم، وأجاب ابن الصائغ بأن الحضور محكي وحاصل الحكاية جعل الماضي بمنزله الحاضر ولا شك أنه إذا جعل الماضي بمنزلة الحاضر صار الحضور حال التكلم حكماً. **قوله: (إنها زائدة)** أي: لا تفيد تعريفاً وقوله لازمة أي مقارنة للوضع. **قوله: (ولا يعرف)** أي: قول يعتد به وإلا فالذي والتي وما في أدوات الموصول هناك قول بأنها معرفة بالأداة مع إنها لازمة. **قوله: (بخلاف الزائدة)** أي: التي لا تفيد التعريف فإنها وردت لازمة وغير لازمة. **قوله: (اليوم)** أي: الزمن الحاضر وقت نزول هذه الألفاظ الحادثة. **قوله: (إما لاستغراق الإفراد)** أي: استغراقاً حقيقياً أو عرفياً نحو جمع الأمير الصاغة أي صاغة مملكته أو بلده، فإن كلا تخلفها حقيقة عرفية، وإن كان مجازاً لغوياً من حيث أنه قصر للعام على بعض أفراده. **قوله: (وخلق الإنسان)** أي: كل إنسان ضعيفاً. **قوله: (إلا الذين آمنوا)** صحة

[العصر: ٢ ـ ٣]، أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها «كلّ» مجازاً، نحو: «زيد الرَّجلُ علماً»، أي: الكاملُ في هذه الصفة، ومنه: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢]، أو لتعريفِ الماهيَّة، وهي التي لا تخلفها «كلّ» لا حقيقةً ولا مجازاً، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وقولك: «والله لا أتزوَّج النساء» أو «لا ألبس الثياب»، ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما. وبعضُهم يقول في هذه: إنها لتعريف

الاستثناء من مدخولها علامة شموله واستغراقه. **قوله: (خصائص الإفراد)** الإضافة لأدنى ملابسة أي لاستغراق الأفراد من جهة خصائصها أي: ولو واحدة كالعلم كأنه إفراد غير المخاطب فيه العلم تنزيلاً لعلم غيره منزلة العدم. **قوله: (مجازاً)** لعله مرسلاً علاقتها الكلية لأنه من إطلاق الكل على الجزء. **قوله: (زيد الرجل علماً)** أي: هو كل رجل باعتبار العلم. **قوله: (أي الكامل في هذه الصفة)** هي العلم فكل تخلف أل في ذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة. **قوله: (ذلك الكتاب)** أي: الكتاب الكامل في الهداية وكأنه كل كتاب لاشتماله على ما فيها من الهداية على الوجه الأكمل، وهذا الذي ذكره من هذا القسم يصدق بالاستغراق العرفي نحو جمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده، أو صاغة مملكته فإن كلا تخلف الأداة فيه بتجوز وليس لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلده أو صاغة مملكته دون من عداهم. ا هـ. دماميني.

قوله: (أو لتعريف الماهية) أي: في ضمن الإفراد. **قوله: (لا أتزوج النساء)** أي الماهية المتحققة في الإفراد. **قوله: (أو لا ألبس الثياب)** وكما في المثال الثاني أو من حيث هي نحو الرجل خير من المرأة وكما في الإنسان حيوان ناطق. **قوله: (وبعضهم يقول في هذه)** أي: أل الجنسية التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً إنها لتعريف العهد، قال ابن مالك في «شرح الكافية» ويلحق بالعهد ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل اشتر اللحم فإن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد بقضاء حاجته فقد صار ما يبعثه لأجله معهوداً بالعلم فهو كالمذكور المشاهد ا هـ. فتحصل من هذا إن مذهب ابن مالك كمذهب المصنف في هذا التقسيم إلا إنه يخالفه في اللام التي لتعريف الماهية والحقيقة، فالمصنف يقول: إنها لام الحقيقة وابن مالك يقول: هي للعهد فالعهد عنده شخصي وجنسي، وللشخصي إما ذكري وإما حضوري وإما ذهني، والجنسي هو العهد الحقيقي أي المميز المعين، وقال التفتازاني: اللام بالإجماع للعهد ومعناه الإشارة والتعيين والتمييز أي لا ما أراده المصنف به، والإشارة إما إلى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد سواء كان المعهود مذكوراً صريحاً أو كناية أو لم يكن مذكوراً بل كان حاضراً كما في صفة المنادى واسم الإشارة، أو لم يكن حاضراً بل كان معلوماً للمخاطب نحو ركب السلطان وأغلق الباب، وإما إلى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يفتقر إلى اعتبار الإفراد وهو تعريف الحقيقة والماهية وقد يكون بحيث يفتقر إليه، وحينئذٍ إما أن توجد قرينة البعضية كما في أدخل السوق وهو العهد الذهني أو لا وهو الاستغراق، فالعهد

العَهْد، فإن الأجناس أمورٌ معهودة في الأذهان مُتَمَيز بعضُها عن بعض، وَيُقَسَّمُ المعهودَ إلى شخصٍ وجنسٍ.

والفرق بين المعرَّف بـ «ألْ» هذه وبين اسم الجنس النَّكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق، وذلك لأن ذا الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقَيْدِ حضورِها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد.

تنبيه ـ قال ابنُ عصفور: أجازوا في نحو «مَرَرتُ بهذا الرَّجُلِ» كونَ «الرجل» نعتاً وكونه بياناً، مع اشتراطهم في البيان في أن يكونَ أعرفَ من المُبَيَّن، وفي النعت أن لا يكون أعرفَ من المنعوتِ، فكيف يكون الشيءُ أعْرَفَ وغَيْرَ أعرف؟

وأجاب بأنه إذا قُدِّر بياناً قدرَتْ «أل» فيه لتعريف الحضور؛ فهو يُفيدُ الجنسَ بذاته، والحضورَ بدخول «أل»؛ والإشارة إنما تدلُّ على الحضور دون الجنس؛ وإذا قُدِّر نعتاً قدرَتْ «أل» فيه للعهد، والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهودُ بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدلُّ عليه، فكانت أعْرفَ. قال: وهذا معنى كلام سيبويه.

الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمةٌ، وغَيْرُ لازمة.

الذهني بهذا المعنى والاستغراق من فروع الحقيقة ا هـ. شمني.

قوله: (في هذه) أي: لتعريف الماهية. **قوله: (أمور معهودة)** أي: معلومة. **قوله: (ويقسم المعهود)** أي: مطلقاً. **قوله: (بأل هذه)** أي: التي لتعريف الماهية. **قوله: (بين المقيد)** أي كرقبة مؤمنة والمطلق كرقبة. **قوله: (يدل على الحقيقة بقيد حضورها)** أي: فالحضور معتبر في المعرفة في مدلول اللفظ غير معتبر في النكرة وعدم الاعتبار وغير اعتبار العدم. **قوله: (في البيان أن يكون أعرف)** الحق إنه لا يشترط فقد أجاز سيبويه في يا هذا ذا الجملة أن المضاف لما فيه أل بيان لإسم الإشارة، وكذا لا وجه لاشتراط أن لا يكون النعت أعرف فإنه نظير البيان لأنه نظير البيان في أنه مخصص أو موضح. **قوله: (أن يكون أعرف من المبين)** أي: لأنه مبين وموضح لما قبله ولا يكون كذلك إلا إذا كان أعرف وسيأتي للمصنف كلام في هذا. **قوله: (إذا قدر)** أي: الرجل. **قوله: (إنما تدل على الحضور)** أي: وما أفاد أمرين أوضح مما أفاد واحداً. **قوله: (للعهد)** أي: الذهني. **قوله: (فلا دلالة فيه)** أي: في الرجل. **قوله: (على الحضور)** أي: لفقدان ما يدل عليه. **قوله: (والإشارة تدل عليه)** أي: بذاتها وما دل على الحضور فقط أقوى مما دل على غيره. **قوله: (الوجه الثالث)** أي: من أوجه أل الثلاثة. **قوله: (أن تكون زائدة)** أي: لا تفيد تعريفاً.

فالأولى كالتي في الأسماء الموصولة، على القول بأنَّ تعريفها بالصلَة، وكالواقعة في الأعلام، بشرط مُقَارنتها لنَقْلها كـ «النَّضْر» و «النُّعْمان» و «اللاَّتِ» وَ «الْعُزَّى»، أو لارْتِجالِهَا كـ «السَّمَوأَل» أو لغَلَبتها على بعض مَنْ هي له في الأصل كـ «البَيْتِ» للكعبة و «المَدِينة» لِطَيْبَةَ و «النَّجْمِ» للثريًا، وهذه في الأصل لتَعْرِيف العهد.

والثانية نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها.

فالأولى الداخلة على عَلَم منقول من مجرَّد صالح لها مَلْمُوحِ أصلُه كـ «حَارِث»

قوله: (كالتي في الأسماء الموصولة) نحو الذي والتي وفروعهما وفيه إنه ورد لذين وقرىء صراط لذين فهي ليست لازمة، وأجيب بأن ذلك من جملة المتناهي في الشذوذ أي إنها قليلة نادرة وما تناهى في الشذوذ لا عبرة به. **قوله: (على القول بأن تعريفها بالصلة)** أي: من جهة ما فيها من العهد وذلك لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما هو معلوم عند المخاطب فلا تقول أنا الذي أكرم هذا إلا لمن يعتقد إن شخصاً أكرمه وهذا القول هو المختار ا هـ. دماميني. **قوله: (بالصلة)** أي: فلو جعلت أل حينئذٍ معرفة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد. **قوله: (بشرط مقارنتها)** احتراز مما إذا لم تقارن إفادتها للمح. **قوله: (كالنضر)** هو في الأصل مجرداً من أسماء الذهب كما أن النعمان في الأصل مجرداً من أسماء الدم، فلما وضعهما الواضع على الشخص وهو النعمان بن المنذر ملك العرب والنضر بن كنانة قرنهما بأل فقيل النضر والنعمان، ولم يسمع النعمان أعلم ابن المنقار إلا بأل، وأما علم غيره فهي فيه للمح كما في «الخلاصة». **قوله: (واللات)** اسم فاعل من لت السويق يلته ثم إنه خفف ولحقته اللام حين وضعه. **قوله: (والعزى الخ)** منقول من وصف الأنثى وجعل علماً على معبود وقرن بأل واعترض ما قاله بأن أل المقارنة للوضع جزء من الموضوع كزاي زيد فلا وصف بزيادة حينئذٍ والجواب المراد بزيادتها كونها ليست موصولة ولا معرفة فهو جواب بالتسليم، ومثل هذا السؤال والجواب يقال في قل له المرتجل. **قوله: (أو لارتجالها)** أي: أو بشرط مقارنها لارتجالها أي بجعلها إعلاماً غير مستعملة قبل العلمية في غيرها ا هـ. دماميني. **قوله: (أو لغلبتها)** أي: أو بشرط مقارنتها لغلبها أي لكونها إعلاماً لا بوضع واضع معين بل لأجل الغلبة على بعض ما وضع له في الأصل. **قوله: (وهذه)** أي: وأل هذه التي في الأعلام العلبية في الأصل أي قبل الغلبة. **قوله: (لتعريف العهد)** أي الذهني الذي يكون المخاطب عالماً بمدخولها قبل ذكره لشهرته. **قوله: (كثيرة)** أي: كثرة لم تبلغ حد القياس عليها فلا ينافي قوله وهو سماعي. **قوله: (وغيرها)** أي: وغير كثيرة الوقوع. **قوله: (فالأولى)** أي: كثيرة الوقوع في الفصيح. **قوله: (من مجرد)** أي: من اللام وقوله صالح لها أي لدخول اللام خرج نحو يشكو فإنه منقول من المضارع، فإن الداخلة عليه بعد النقل ليست للمح. **قوله: (ملموح أصله)** أي: ملحوظ أصل المنقول عنه في المنقول إليه، أي ولو كان ذلك الملحوظ يحصل في المستقبل.

و «عَبَّاس» و «ضَحَّاك»، فتقول فيها: «الْحَارِثُ»، و «الْعَبَّاس»، وَ «الضَّحَّاك»، ويتوقّف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو «محمد» و «معروف» و «أحمد»؟

والثانية نوعان: واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذٍ من النثر.

فالأولى كالداخلة على «يَزِيدَ» وَ «عَمْرو» في قوله [من الرجز]:

٦٨ ـ بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وفي قوله [من الطويل]:

٦٩ ـ رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ

قوله: **(في نحو محمد الخ)** أي: وإن كانت منقولة مما يصلح لدخول أل والحال إنه مجرد منها ويصح لمح الأصل فيها لا يقال إن أحمد منقول من المضارع الخالي من الضمير فلا يصلح للأداة فلا يصح التمثيل به، قلت لا نسلم أنه منقول من الفعل بل من اسم التفضيل وهو أكثر حامد به من سائر الحامدين، واسم التفضيل صالح لأل. **قوله: (والثانية)** أي: غير كثيرة الوقوع في الفصيح. **قوله: (يزيد)** أي: فهو منقول من المضارع أدخلت عليه أل ضرورة. **قوله: (بإعدام العمرو الخ)** أي: فعمرو ليس منقولاً من شيء

---

٦٨ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في (شرح المفصل ١/ ٤٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩؛ والجنى الداني ص ١٩٨؛ والدرر ١/ ٢٤٧؛ ورصف المباني ص ٧٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٧، ١٦٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٦؛ وشرح المفصل ١/ ١٣٢، ٦/ ٦٠؛ ولسان العرب ٥/ ٢٧٢ (وبر)؛ والمقتضب ٤/ ٤٩؛ والمنصف ٣/ ١٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٠).

المعنى: لقد أبعد حراس القصر عن أمّ عمرو أسير هواها، وغلّقوا الأبواب دون محبّها.

٦٩ ـ **التخريج**: البيت لابن ميّادة في (ديوانه ص ١٩٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٦؛ والدرر ١/ ٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٤؛ ولسان العرب ٣/ ٣٠٠ (زيد)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢١٨، ٥٠٩؛ ولجرير في لسان العرب ٨/ ٣٩٣ (وسع)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٢؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢٣، ٨/ ٣٠٦، والإنصاف ١/ ٣١٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٧٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٤٧، ٩/ ٤٤٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤).

اللغة وشرح المفردات: الوليد بن يزيد: هو الخليفة الأموي الحادي عشر، خلف عمّه هشام بن عبد الملك، وكان يجيد قول الشعر، ويحبّ شرب الخمرة. الأعباء: ج العبء، وهو الحمل الثقيل. الكاهل: ما بين الكتفين.

المعنى: يقول: إنّه رأى الوليد بن يزيد منعّماً وميمون الطائر، وقادراً على تحمّل أعباء الخلافة.

فأما الداخلة على «وليد» في البيت فلِلَمْح الأصل، وقيل: «أل» في «اليزيد» و «العمرو» للتعريف، وإنهما نُكِّرَا ثم أُدخلت عليهما «أل»، كما يُنكَّر العلم إذا أضيف كقوله [من الطويل]:

٧٠ ـ عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ‏ ‏ ‏ [بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ]

واختلف في الداخلة على «بنات أَوْبَرَ» في قوله [من الكامل]:

٧١ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً ‏ ‏ ‏ وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

ودخلت عليه أل ضرورة هذا كلامه واعترض بأن عمراً لغة في عمر الإنسان ويقول لما بين الأسنان من اللحم ويقال للجمل الطويل وكل من هذه صالح لدخول أل إلا أن يقال إن الشاعر لم يقصد بها اللمح، وإنما أتى بها للضرورة بدليل عدم وقوعه في غير الشعر.

قوله: (**فللمح الأصل**) أي: لأنه منقول من وليد نكرة، وهو الطفل الصغير ثم إنا نقلنا لفظ وليد وأدخلنا عليه أل للمح الولادة فيه. **قوله**: (**كما ينكر العلم**) أي: يقصد تنكيره بأن يلاحظ إنه رجل مسمى بذلك الاسم ولا شك أن هذا نكرة ا هـ. تقرير دردير. **قوله**: (**كما ينكر العلم**) الظاهر إنه قياسي ا هـ. تقرير دردير. **قوله**: (**يوم النقا**) بفتح النون والقاف الرمل والمراد بالأبيض في قوله بعد:

بأبيض ماضي الشفرتين يماني

السيف قال الرضى وتعريف العلم المنكر بالإضافة أكثر من تعريفه باللام قال وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا وذلك كأن يضاف العلم إلى ملابسه نحو زيد الخير وزيد الصدق يجوز ذلك، وإن لم يكن إلا زيد واحد في الدنيا ا هـ. دماميني. **قوله**: (**ولقد جنيتك**) ضمنه معنى أعطيتك فعداه من غير

---

٧٠ ـ **التخريج**: البيت لرجل من طيِّىء في (شرح شواهد المغني ١/ ١٦٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩، ١٩١؛ وجواهر الأدب ص ٣١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٢، ٤٥٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٦، ٢/ ٤٤٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٣؛ وشرح المفصل ١/ ٤٤؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)).

اللغة: علاه بالسيف: ضربه به. يوم النقا: معركة من معارك بني طيِّىء. شفرتا السيف: حدّاه. الماضي: القاطع. يماني: نسبة إلى اليمن.

المعنى: لقد ضرب زيد من قبيلتنا زيداً من قبيلتكم يوم النقا بسيفه الأبيض القاطع الحدّين المصنوع في اليمن.

٧١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الاشتقاق ص ٤٠٢؛ والإنصاف ١/ ٣١٩؛ وتخليص الشواهد ص ١٦٧؛ وجمهرة اللغة ص ٣٣١؛ والخصائص ٣/ ٥٨؛ ورصف المباني ص ٧٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٦٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٥١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٩٦؛ ولسان العرب ٢/ ٢١ (جوت)، ٤/ ١٧٠ (حجر)، ٤/ ٣٨٥ =

فقيل: زائدة للضَّرورة، لأن «ابن أَوْبَر» عَلَم على نوع من الكَمْأة، ثم جمع على «بَنات أوبر» كما يقال في جمع «ابن عِرْس»: «بَنَاتُ عِرْس»، ولا يقال: «بنُو عِرْسٍ» لأنَّه لِما لا يعقل، وردَّه السَّخَاوي بأنها لو كانت زائدةً لكان وجودُها كالعَدَم، فكان يخفضه بالفتحة، لأن فيه العلميَّةَ والوَزْنَ، وهذا سَهْو منه، لأن «أل» تقتضي أن ينجرَّ الاسمُ بالكسرة ولو كانت زائدةً فيه، لأنه قد أمن فيه التنوين؛ وقيل: «أل» فيه للَمْح الأصل، لأن «أَوْبر» صفة كـ «حَسَن» و «حُسَيْن» وَ «أَحْمَر»؛ وقيل: للتعريف، وإن

لام لموازنة قوله نهيتك. **قوله: (ولقد جنيتك)** حتى يتعدى لواحد وهنا عداه لإثنين بما أن يكون الأصل جنيت لك، ثم حذف الجار فانتصب المجرور بالفعل، وإما أن يكون ضمنه معنى أعطى فعداه للمفعولين ا هـ. دماميني. **قوله: (أكمؤاً)** جمع كمء كفلس وفلس وهو نبات معروف ويقال لواحده كمء ولجماعة منه كماة بالتاء على غير قياس إذ قياس اسم الجمع أن تدخل التاء على واحده لا على جمعه نحو تمر وتمرة والعساقل جمع عسقول بضم العين، وأصل عساقل عساقيل كعصفور وعصافير حذفت المدة للضرورة وهي الكماة الكبار البيض، ويقال لها شخمة الأرض وبنات الأوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب.

قوله: (على نوع) أي: جنس لأن الجنس في اللغة يشمل النوع فهو حينئذٍ علم جنس. **قوله: (علم على نوع من الكمأة)** أي: وهو الصغير الزغب المغبر وهو أخس أنواع الكمأة يضرب به المثل في الخسة، يقال بنو فلان بنات أوبر. **قوله: (لأنه الخ)** أي: لأن بنو عرس علم لما لا يعقل ولا يجمع بالنون والواو إلا العاقل. **قوله: (ورده)** أي: بزيادتها ثم يحتمل أنه جعلها معرفة أو للمح. **قوله: (فكان يخفضه بالفتحة)** أي: لا بالكسرة كما فعل. **قوله: (أن ينجر الاسم)** أي: الواقع بعدها. **قوله: (لأنه قد أمن فيه التنوين)** هذا جرى على أن الصرف هو التنوين وهو المعتمد، فإذا وجدت العلتان منع التنوين وتبعه الجر بالكسرة سداً لذريعة التنوين وحصل الجر بالفتحة، فإن أضيف الاسم أو وقع بعد أل أمن من التنوين فيبقى حينئذٍ الجر بالكسرة لأن حذفه بطريق التبع. **قوله: (لأن أوبر صفة)** أي بمعنى ذات ثبت لها الوبر، فلما نقل ذلك اللفظ للعلمية الجنسية أدخلت عليه أن للمح الأصل.

= (سور)، ٤/ ٦٢٢ (عير)، ٥/ ٢٧١ (وبر)، ٦/ ٢٧٦١ (جحش)، ١١/ ٧ (أبل)، ١١/ ١٥٩ (حفل)، ١١/ ٤٤٨ (عسقل)، ١٢/ ١٨ (اسم)، ١٤/ ١٥٥ (جنى)، ١٥/ ٣٠٩ (نجا)؛ والمحتسب ٢/ ٢٢٤؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٩٨؛ والمقتضب ٤/ ٤٨؛ والمنصف ٣/ ١٣٤.

شرح المفردات: جنى الثمرة: قطفها من الشجرة. الأكمؤ: ج الكمأة، وهي نوع من الفطر، يُعرف أيضاً بـ «شحم الأرض» أو «جدري الأرض» يؤكل مشوياً أو مطبوخاً. العساقل: ج العسقول، وهو نوع من الكمأة. بنات الأوبر: نوع من الكمأة صغار فيها شعر صغير، بلون التراب، رديئة الطعم تشبه اللفت.

«ابن أَوْبَرَ» نكرة كـ «ابن لَبُون»، فـ «أَلْ» فيه مثلُهَا في قوله [من البسيط]:

٧٢ ـ وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرَنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ

قاله المبرد، ويردُّه أنه لم يُسْمَع ابن أَوْبَر إلا ممنوع الصرف.

والثانية كالواقعة في قولهم: «ادْخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ»، و «جاؤوا الْجَمَّاءَ الْغَفير»، وقراءة بعضهم: ﴿لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ مِنْهَا الأذلَّ﴾ [المنافقون: ٨] بفتح الياء، لأن الحال

قوله: (وابن اللبون الخ) هو ولد الناقة إذا أوفى سنتين إذا مالز باللام والزاي أي شد وربط في حبل، وقوله صولة هي الوثوب البزل جمع بازل وهو الذي شق نابه وهو ابن تسع، والقناعيس جمع قناعس أي عظيم الخلقة.

قوله: (إلا ممنوع الصرف الخ) للمبرد أن يقول إن منعه من الصرف إذا نكر للوصفية الأصلية لا للعلمية لأن أوبر في الأصل صفة بمعنى كثير الوبر، وأما إذا جعل علماً فالعلة العلمية ووزن الفعل، والحاصل إن ما ذكره المصنف من الرد إنما يتمشى على رأي الأخفش من أن مثل أحمر إذا نكر بعد التسمية به يصرف، وللمبرد أن لا يلتزمه ويقول بالمنع من الصرف اعتباراً بالوصفية الأصلية وإلغاء لعروض الإسمية فالرد حينئذٍ لم يتم. **قول: (والثانية)** أي: الواقعة في شذوذ من النشر. **قوله: (ادخلوا الأول فالأول)** أي: مترتبين. **قوله: (وجاؤوا الجماء الغفير)** الجماء من الجم وهو الكثرة أي جاؤوا كثيرين، وقوله: الغفير من الغفر بمعنى الستر أي الذين لكثرتهم ستروا الأرض فهو توكيد في المعنى لما قبله. **قوله: (ليخرجن الأعز منها الأذل بفتح الياء)** أي: لأن الفعل حينئذٍ لازم والأذل حال والتقدير ليخرجن الأعز أي بحسب ما قالوا منها في حال كونه ذليلاً، وأما رفع الياء في ليخرجن فيكون حينئذٍ متعدياً والأذل مفعول. **قوله: (لأن الحال الخ)** أي: التي هي هنا الجماء والغفير والأذل، وقوله: لأن الحال أي فأل في هذه المنصوبات كلها زائدة لأن الخ. **قوله: (لأن الحال واجبة التنكير)** أي: لأن الأصل النكر والمقصود بالحال

---

٧٢ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ١٢٨؛ والأغاني ٥/ ٣٢٠ وجمهرة اللغة ص ١٣٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٧؛ والكتاب ٢/ ٩٧؛ وكتاب الصناعتين ص ٢٤؛ ولسان العرب ٥/ ٤٠٥ (لزز)، ٦/ ١٧٨ (قعس)، ٦/ ١٨٤ (قنعس)، ١٣/ ٣٧٥ (لبن)؛ والمقتضب ٤/ ٤٦، ٣٢٠؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ٧٤؛ وشرح المفصّل ١/ ٣٥).

اللغة: ابن اللبون: البعير الصغير الذي تمت له سنتان وبدأ بالثالثة، والأنثى بنت لبون؛ واللبون: هي الإبل (الناقة مفردة وجمعاً) ذوات اللبن. لزّه: شدّه. القرن: الحبل يُشدّ به بعيران معاً. الصولة: الوثوب والمنازلة. البزل: جمع بازل وهو البعير الذي بلغ التاسعة من عمره. القناعيس: جمع قنعاس وهو الجمل القوي الشديد الضخم.

المعنى: إذا ما جُمع بعيران في حبل واحد، ابن سنتين وابن تسع، فإن ابن اللبون لن يقدر على الوثوب مع الفحل، ولا على مجاراته. وهو مثل يضرب لكلّ من يقف في موقف هو أعجز من أن يقفه.

واجبة التنكير، فإن قدرت «الأذلَّ» مفعولاً مطلقاً على حذفِ مضافٍ، أي: خروج الأذَلِ كما قدره الزمخشري لم يحتج إلى دعوى زيادة «أل».

* * *

تنبيه ـ كتب الرشيدُ ليلةً إلى القاضي أبي يوسف يسألهُ عن قولِ القائل [من الطويل]:

٧٣ ـ فَإِنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فَالرِّفْقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالْخُرْقُ أَشْأَمُ
فَأَنْتِ طَلاَقٌ والطَّلاَقُ عَزِيمَةٌ ثَلاَثٌ، وَمَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفَع الثّلاث وإذا نصَبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألةٌ نحويَّة فقهيَّة، ولا آمَنُ الخطأ إن قلتُ فيها برأيي، فأتيتُ الكسائيَّ وهو في فراشه، فسألتُه، فقال: إن رَفَعَ «ثلاثاً» طُلِّقت واحدة. لأنه قال: «أنتِ طلاق»، ثم

تقييد الحكم المسند فقط ولا معنى للتعريف هناك ولو عرف وقع التعريف ضائعاً ا هـ. دماميني. **قوله**: **(لم يحتج إلى دعوى زيادة أل)** أي: لزوال ما كان محوجاً إليها وهو جعل الأذل حالاً. **قوله**: **(كتب الرشيد)** قيل الصواب إن السؤال من الكسائي للإمام محمد قلنا تعدد الواقعة ممكن وأبو يوسف هو القاضي يعقوب صاحب أبي حنيفة أول من لقب بقاضي القضاة.

قوله: **(فإن ترفقي الخ)** الرفق ضد العنف يقال رفق به بفتح الفاء في الماضي وضمها في المضارع، وحكى أبو زيد رفقت به أو رفقته بمعنى، وكذلك ترفقت به وأيمن بمعنى أبرك مأخوذ من اليمن وهو البركة ضد أشأم وقوله تخرقي من باب فرح وكرم، والخرق اسم مصدر لأخرق وهو العنف وأشأم من الشؤم وهو ضد اليمن. **قوله**: **(ومن يخرق)** جعل ابن يعيش من شرطية وحذف صدر جوابها مع الفاء أي فهو أعق وهو غير متعين لجواز جعلها موصولة خبرها أعتق وتسكين يخرق للتخفيف كقراءة أبي عمرو وما يشعركم، وحينئذٍ فلا حذف ولا ضرورة ولا قبح. **قوله**: **(وهو في فراشه)** أي: نائماً بالليل. **قوله**: **(طلقت)** بفتح اللام وضمها فهو من باب نصر وكرم كما في «القاموس»

---

٧٣ ـ **التخريج**: البيتان بلا نسبة في (خزانة الأدب ٣/ ٤٥٩، ٤٦١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٨؛ وشرح المفصل ١/ ١٢).

اللغة: ترفقي: تتلطّفي. أيمن: خيّر، مبارك. تخرقي: تقطّعي، وتجتازي. أشأم: منحوس، مشؤوم. طلاق: أراد طالق. أعق: أكثر عقوقاً، والعقوق هو المعصية أو عدم الطاعة.

المعنى: يا هند، إن تتلطّفي بي وتعامليني حسناً فهذا هو الخير الذي أطلبه، وإن شئت مخالفتي وتقطيع مودّتي فهو الشرّ الذي لا أريده، وعندئذ سأعزم على طلاقك ثلاث مرات، طلاقاً لا عودة عنه، والبادىء أظلم.

أخبر أنَّ الطلاق التامّ ثلاث؛ وإن نصَبَهَا طُلِّقت ثلاثاً، لأن معناه أنت طالق ثلاثاً، وما بينهما جملةٌ معترضة. فكَتَبْتُ بذلك إلى الرشيد، فأرسل إليّ بجوائز، فوجَّهتُ بها إلى الكسائي، انتهى مُلخَّصاً.

وأقول: إنّ الصواب أنَّ كلاً من الرفع والنصب محتمل لوقوعِ الثلاث ولوقوع الواحدة، أما الرفعُ فلأن «أل» في الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقولَ «زَيْدٌ الرَّجُلُ»، أي: هو الرَّجل المعتدُّ به، وإما للعهد الذِّكري مثلها في ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، أي: وهذا الطلاق المذكور عزيمةٌ ثلاث؛ ولا تكون للجنس الحقيقي، لئلا يلزم الإخبار عن العامّ بالخاصّ كما يقال: «الحيوان إنسان»، وذلك باطل إذ ليس كلّ حيوانٍ إنساناً، ولا كلُّ طلاق عزيمة ولا ثلاثاً، فعلى العهديّة يقع الثلاث، وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي؛ وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذٍ يقتضي وقوع الطَّلاق الثلاث، إذ المعنى فأنتِ طالقٌ ثلاثاً، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة، ولأن يكون حالاً من الضمير المستتر في

خلافاً لما في «الصحاح» من إنه بالفتح ولا يقال بالضم حيث قال يقال طلقت المرأة بفتح اللام تطلق بضمها فهي طالق وطالقة ولا يقال طلقت بالضم. **قوله: (ثم أخبر الخ)** أي: فثلاث خبر عن الطلاق يعني الطلاق التام ثلاث والجملة استئنافية وهذا يشير إلى أن أل في الطلاق للكمال. **قوله: (انتهى ملخصاً)** قال الدماميني وفي هذا دلالة على إنصاف أبي يوسف وورعه حيث لم يستقل برأيه ومكارم أخلاقه، ولا يقال أبو يوسف مجتهد والاجتهاد يستلزم معرفة أساليب الكلام، حنيئذٍ فلا يحتاج أبو يوسف إلى مراجعة الكسائي لأنا نقول هذا من باب تعاون العلماء ومشاركتهم خصوصاً أهل دولة واحدة بل هذا عين إمامية أبي يوسف وكماله حيث لم يستقل برأيه مع عدم الاحتياج وهكذا شأن السلف.
قوله: (إما لمجاز الجنس) أي: أشير بها للجنس على سبيل المجاز كأنه قال إن هذا الجنس منحصر في الثلاث وهذا وجه التجوز. **قوله: (عزيمة)** أي: مقطوع به ومصمم به لا لعب. **قوله: (ولا تكون للجنس الحقيقي)** أي: وهي التي يخلفها كل حقيقة وقوله لئلا يلزم الإخبار عن العام وهو الطلاق المراد به كل طلاق وقوله بالخاص أي: وهو ثلاث الذي هو فرد من أفراد ذلك العام. **قوله: (ولا كل طلاق عزيمة ولا ثلاثاً)** هذا من عطف الجمل ولو نصب عزيمة وثلاثاً لجاز وكان من عطف المفردات. **قوله: (فعلى العهدية تقع الثلاث)** أي: وهذا الوجه فات الكسائي. **قوله: (وعلى الجنسية تقع واحدة)** أي: لأن الجملة مستأنفة. **قوله: (على المفعول المطلق)** أي: على إنه معمول لطلاق الأول كما هو المتبادر. **قوله: (وحينئذٍ يقتضي)** أي: النصب على ذلك الوجه. **قوله: (ثم اعترض بينها)** لا معنى لثم هنا والأحسن أن لو قال واعترض بينهما الخ. **قوله: (من الضمير المستتر في**

عزيمة، وحينئذٍ لا يلزمُ وقوع الثلاث، لأن المعنى: والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً، فإنما يقع ما نَوَاه، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النَّظرِ عن شيءٍ آخر، وأمّا الذي أراده هذا الشاعر المعيّن فهو الثلاث لقوله بعدُ [من الطويل]:

فَبِينِي بِهَا إنْ كُنْتِ غَيْرَ رَفِيقَةٍ وَمَا لامْرِىءٍ بَعْدَ الثَّلاَثِ مُقَدَّمُ

* * *

مسألة ـ أجاز الكوفيون وبعضُ البصريين وكثيرٌ من المتأخرين نيابَةَ «أل» عن الضمير المضاف إليه، وخَرَّجُوا على ذلك ﴿فإنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤١]، و «مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهُ»، و «ضُرِب زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالبَطْنُ» إذا رفع الوجه والظهر

عزيمة) أي: لأنها وإن كانت مصدراً مؤولة بالمفعول كما أن طلاق مؤول بطالق.

قوله: (وحينئذٍ لا يلزم وقوع الثلاث) نفي لما قالوه بل على تقدير الحال يحتمل وقوع الثلاث بأن يجعل أل للعهد الذكر، كما تقدم في أحد وجهي الرفع وكأنه قال والطلاق الذي ذكرته ليس بلغو بل معزوم على الفرق به حال كونه ثلاثاً. **قوله: (عزيمة)** أي: معزوم على الفراق به. **قوله: (إذا كان ثلاثاً)** غرضه بهذا إفادة أن الحال في معنى الظرف كما تقول جاء زيد راكباً أي في حال ركوبه فاندفع ما يقال إنه لا ادعي للإتيان بقوله إذا كان الخ مع جعل ثلاثاً حالاً من الضمير في عزيمة. **قوله: (ما نواه)** أي: بقوله أنت طالق. **قوله: (عن شيء آخر)** أي: من قواعد الفقهاء واستحساناتهم من قولهم إذا احتمل اللفظ الواحدة وغيرها لم يلزمه إلا واحدة، وحينئذٍ فلا يلزم إلا واحدة رفع أو نصب وهذا غير مطرد عند كل الفقهاء. **قوله: (فبيني بها)** البينونة الفراق والضمير في بها عائد على الثلاث المتقدم ذكره، وإن مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة أي فارقيني بهذه التطليقات الثلاث لأجل إن كنت غير رفيقة أي لم يكن فيك رفق ولين بل شؤم وعنف ومقدم مصدر من قدم بمعنى تقدم أي ليس لأحد تقدم إلى العشر بعد إيقاع الثلاث إذ بها تمام الفرقة. ا هـ دماميني. **قوله: (وبعض البصريين)** أي: بعض المتقدمين منهم، وقوله: وكثير من المتأخرين أي من البصريين. **قوله: (وخرجوا على ذلك فإن الجنة الخ)** وجه ذلك إن الموصول من قوله تعالى: **﴿وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس﴾** [النازعات: ٤٠] الخ مبتدأ وهذه الجملة الواقعة بعد الفاء خبر مع إنها خالية من الضمير الرابط لها بالمبتدأ فجعلوا أل نائبة عن الضمير الرابط والأصل هي مأواه. **قوله: (إذا رفع الخ)** إنما قيد ذلك بالرفع لأن الاحتياج إلى الضمير الرابط إنما هو عليه ذلك، إن الوجه إذا رفع في قولك مررت برجل حسن الوجه لم يكن في الصفة ضمير لرفعها الظاهر، وقد وقعت صفة لرجل ولا بد للصفة من رابط يربطها بالموصوف فتحتاج إلى جعل أل نائبة عن الضمير العائد إلى الموصوف والأصل حسن وجهه. **قوله: (إذا رفع الخ)** أما إذا جر الوجه أو نصب فالصفة متحملة لضمير الموصوف فلا تحتاج إلى تقدير رابط. **قوله: (والظهر والبطن)** أي: فهما

والبطن، والمانعون يقدّرون: هي المأوى له، والوجه منه، والظهر والبطن منه [في الأمثلة]؛ وقيَّد ابنُ مالكٍ الجوازَ بغير الصلة. وقال الزمخشريّ في ﴿وعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]: إن الأصل أسماء المسمَّيات، وقال أبو شامة في قوله [من الطويل]:

٧٤ ـ بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلا [تَبارَكَ رحماناً رحيماً وموئلا]

إن الأصل: في نظمي، فجوَّزا نيابتَها عن الظَّاهِرِ وعن ضمير الحاضِر، والمعروف من كلامهم إنما هو التَّمثيلُ بضميرِ الغائب.

مسألة ـ من الغريب أن «أل» تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قُطْرُب «أَلْ فَعَلْتَ؟» بمعنى: هل فَعَلْتَ، وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً كما في الآل عند سيبويه، ولكن ذلك سهل، لأنه جعل وسيلة إلى الألف التي هي أخفُّ الحروف.

في الأصل بدل بعض ولكن أجريا هنا مجرى التأكيد بكل من جهة أن الغرض الإحاطة والشمول إذ ليس المراد الظهر والبطن بالخصوص، بل المراد ضرر كله وكلا الأمرين لا بد له من رابط إذ لا يستعمل بدونه بدل البعض ولا للتأكيد بكل فيكون الأصل ضرب زيد ظهره وبطنه وقد سمع الظهر والبطن بالنصب وهو على انتزاع الخافض.

قوله: (والمانعون يقدرون) أي: فأل حينئذٍ ليست نائبة عن شيء. **قوله: (الجواز)** أي: جواز نيابة أل عن الضمير. **قوله: (بغير الصلة)** أي: فخرج نحو الذي ضربت الظهر والبطن وضربت الغلام. **قوله: (إن الأصل أسماء المسميات)** إنما احتاج إلى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه أنبئوني بأسماء هؤلاء. **قوله: (في قوله)** أي الشاطبي. **قوله: (فجوز نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر)** هذا على التوزيع فإنهما لم يجتمعا على كل واحد من الأمرين ا هـ. دماميني. **قوله: (والمعروف من كلامهم)** أي: النحاة القائلين بنيابة أل عن المضاف إليه. **قوله: (بضمير الغائب)** أي لا عن الظاهر كما فعله الزمخشري ولا عن ضمير الحاضر كما فعل أبو شامة. **قوله: (بضمير الغائب)** أي: بما تكون فيه نائبة عن المضاف إليه إذا كان ضمير الغائب. **قوله: (تأتي للاستفهام)** لكنها ليست أصلية وإنما هي كأم المعرفة. **قوله: (وذلك في حكاية قطرب)** وفي نسخة في حكاية ثعلب ولعلهما ناقلان لهذه اللغة عن العرب. **قوله: (بمعنى هل فعلت)** أي: فأبدل الهاء همزة. **قوله: (وهو من إبدال الخفيف)** الذي هو الهاء ثقيلاً أي الهمزة إذ الهمزة ثقيلة بالنسبة إليها، وإن كان كل من الجوف.

قوله: (كما في الآل) أي: كما في إبدال الهمزة من الهاء في الآل. **قوله: (لكن ذلك)** أي: الإبدال الواقع في آل. **قوله: (إلى الألف التي أخف الحروف)** وذلك لأن الهاء

---

٧٤ ـ **التخريج**: البيت مطلع القصيدة الشاطبية في القراءات السبع، للشاطبي قاسم بن منيرة.

● **(أَمَا) بالفتح والتخفيف** ـ على وجهين:

أحدهما: أن تكون حَرْفَ استفتاح بمنزلة «ألاَ»، وتكثر قبل القَسَم كقوله [من الطويل]:

٧٥ ـ أَمـا وَالَّـذي أبْـكَـى وَأَضْـحَـكَ، وَالَّـذِي   أَمَـاتَ وَأَحْـيَـا، وَالَّـذِي أَمْـرُهُ الأَمْـرُ

وقد تُبْدل همزتها هاءً أو عيناً قبلَ القسم، وكلاهما مع ثبوتِ الألف وحذفها، أو تحذف الألف مع ترك الإِبدال؛ وإذا وقعت «أن» بعد «أمَا» هذه كُسِرت كما تكسر بعد «ألا» الاستفتاحية.

الساكنة أبدلت همزة ساكنة فاجتمعت همزتان في كلمة أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة، فوجب إبدال الساكنة حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها وهو الألف وهو المجانس للفتحة، وإنما قال عند سيبوية لأن غيره يرى أن الآل واوي العين فحركها فقلبت الواو فيه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها على القياس فلا يكون نظيراً لما نحن فيه ا هـ. دماميني.

(أما) قوله: (بالفتح) أي: للهمزة والتخفيف أي للميم. **قوله: (حرف استفتاح)** أي: فيبتدأ بها الكلام لأجل أن ينتبه المخاطب لما يلقى إليه بعدها. **قوله: (حرف استفتاح)** قد سرى على المصنف تعبير المعربين هنا مع إنه تعقبهم في إلا بأنهم يذكرون موضعها ويهملون معناها وهو التنبيه. **قوله: (أما والذي الخ)** جواب القسم مذكور في البيت الذي بعده وهو:

لـقـد تـركـتـنـي أحـسـد الـوحـش إن أرى   ألـيـفـيـن مـنـهـا لا يـروعـهـمـا الـذعـرُ

قوله إن أرى في محل خفض بالجار المحذوف وهو على، وقوله: يروعهما أن يخيفهما والذعر بضم الذال المعجمة الخوف يقول لقد تركتني هذه المحبوبة لكثرة ما تخيفني بالمقاطعة والفراق أحسد الوحش على رؤية الألفة بين اثنين منها بحيث لا يخيفهما ذعر يقطع تآلفهما، وإذا كان يحسد ما ليس من جنسه فلأن يحسد ما هو من جنسه أولى.

قوله: (مع ثبوت الألف) فنقول هما وعما والله وقوله وحذفها فتقول هم وعم. **قوله: (مع ترك الإبدال)** أي: إبدال الهمزة هاء أو عيناً الصور ست. **قوله: (بعد أما هذه)** أي: الاستفتاحية كسرت أي أديم كسرها. **قوله: (كما تكسر)** أي: يستدام كسرها. **قوله: (كما تكسر)** بعد إلا الخ فتقول إما أن زيداً قائم كما تقول ذلك بعد ألا نحو: **﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم﴾** [يونس: ٦٢] وما ذاك إلا لأن هذا موضع الجملة لا المفرد.

---

٧٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي صخر الهذليّ في (الأغاني ٢٣/ ٢٨١؛ والدرر ٥/ ١١٨؛ وشرح أشعار الهذلّيين ٢/ ٩٥٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٦٩، ٢١٠؛ والشعر والشعراء ٢/ ٥٦٧؛ ولسان العرب ٢/ ١٥٥ (رمث)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٦، ٣٣٨؛ ورصف المباني ص ٩٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٣٠؛ وشرح المفصل ٨/ ١١٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٠).

والثاني: أن تكون بمعنى «حَقًّا» أو «أَحَقًّا»، على خلافٍ في ذلك سيأتي، وهذه تفتح «أنَّ» بعدها كما تفتح بعد «حقًّا»، وهي حرف عند ابن خروف، وجعلها مع «أنَّ» ومعموليها كلاماً تركَّبَ من حرف واسم كما قاله الفارسي في «يا زَيْدُ» وقال بعضهم: هي اسم بمعنى «حَقًّا»، وقال آخرون: هي كلمتان: الهمزة للاستفهام و «ما» اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حق، فالمعنى: أحقًّا، وهذا هو الصواب، وموضعُ «ما» النصبُ على الظرفية كما انتصب «حقًّا» على ذلك في نحو قوله [من الوافر]:

٧٦ ـ أحـقًّـا أن جِـيـرَتَـنَـا اسـتَـقَـلُّـوا [فَـنِـيَّـتُـنَـا وَنِـيَّـتُـهُـمْ فَـرِيـقُ]

وهو قولُ سيبويه، وهو الصحيح، بدليل قوله [من الطويل]:

قوله: (أن تكون بمعنى حقاً الخ) أي: نحو أما إن زيداً قائم. **قوله: (أو أحقا)** لم يجزم بقول لما يأتي قريناً يقول قال بعضهم: هي اسم الخ وقوله قال ابن خروف الخ. **قوله: (وهذه تفتح بعدها إن)** أي: تستمر بعدها إن على فتحها كما تفتح بعد حقاً وجهه أن إن وصلتها مبتدأ كما يأتي والمبتدأ مفرد والمؤول بالمفرد أن المفتوحة لا المكسورة. **قوله: (وهي حرف)** أي: التي تفتح أن بعدها. **قوله: (مع أن ومعموليها)** هما الاسم والخبر. **قوله: (تركب من حرف واسم)** بالنظر للتأويل وإن كان جملة تأويلاً. **قوله: (كما قال الفارسي)** لكن موضوع الفارسي اسم وحرف صورة ولم المعنى جملة النيابة يا عن أدعو أو موضوع ابن خروف جملة صورة في تأويل اسم وحرف؛ لأن أن المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد مبتدأ ولا خبر له عنه.

قوله: (في زيد) أي: فإنه مركب من حرف واسم. **قوله: (بمعنى حقاً)** أي: فهي بمعنى حقاً وبسيطة على كلا القولين، وإنما الخلاف في كونها اسماً أو حرفاً. **قوله: (وذلك الشيء حق)**، أي فهي مركبة فيكون معناها على هذا أحقاً. **قوله: (وهذا هو الصواب)** لأنه الجاري على القواعد فإنه لا شك في ورود الهمزة للاستفهام واستعمال ما بمعنى شيء، وحينئذٍ فليس في الجمع بينهما ما يستنكر. **قوله: (وموضع ما)** أي: على هذا القول وقوله على الظرفية أي المجازية كان الحق مكان. **قوله: (جيرتنا)** بكسر الجيم

---

٧٦ ـ **التخريج**: البيت للمفضل النكري في الأصمعيّات ص ٢٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٨؛ وله أو لعامر بن أسحم بن عدي (في الدرر ٥/ ١٢٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٠؛ ولرجل من عبد القيس أو للمفضل بن معشر النكريّ في تخليص الشواهد ص ٣٥١؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٣٥؛ وللعبدّي في خزانة الأدب ١٠/ ٢٧٧؛ والكتاب ٣/ ١٣٦؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٩١؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٢؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٠١ (فرق)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧١).

اللغة: استقلّوا: ارتحلوا مرتفعين صعداً. فريق: متفرّقة.

المعنى: هل ارتحل جيراننا حقًّا، وهل ستكون وجهاتنا متفرّقة، بحيث لا نلتقي ثانية؟!

٧٧ ـ أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ [وأَنَّكِ لاَ خِلٌّ هَوَاكِ وَلاَ خَمْرُ]

فأدخل عليها «في»، و «أنَّ» وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، وقال المبرّد: «حقًّا» مصدر لـ «حُقَّ» محذوفاً، و «أَنَّ» وصلتها فاعل.

وزاد المالقيُّ لـ «أما» معنًى ثالثاً، وهو أن تكون حرفَ عَرْضٍ بمنزلة «ألا» فتختص بالفعل، نحو: «أما تقوم» و «أَمَا تَقْعُد» وقد يُدَّعَى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريريِّ مثلها في «ألم» و «ألاَ»، وأنّ «ما» نافية، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله [من الخفيف]:

جمع قلة واحدة جار واستقلوا ارتحلوا للظعن وتمامه:

فنيتنا ونيتهم فريقُ

قوله: (في الحق الخ) تمامه:

وإنك لا خل هواك ولا خمرُ

يعني إنه ملتبس والمغرم اسم مفعول من غرم فلان بكذا إذا أولع به ولزمه، والغرام الشيء الدائم الملازم والهائم اسم فاعل من هام على وجهه يهيم هيماً وهيمانا ما ذهب من العشق أو غيره، والمراد هنا الهيمان من العشق وقوله وإنك لأجل الخ، إنه ليس خلاً فقط ولا خمراً فقط بل هو شيء ممتزج متحير فيه، والمراد إنه ليس عندك محض نفار يقع به اليأس ولا محض إقبال يقع به الرجاء بل حالك متردد موقع في الحيرة والتعب. **قوله: (فأدخل عليها في)** فيه أن الظرف هو اسم الزمان أو المكان المضمن في وهذا وإن ضمن في إلا إنه ليس باسم زمان ولا مكان، اللهم إلا أن يقال إنه جعل الحق ظرف مكان مجازاً ويكون قولهم هو اسم الزمان أو المكان أي ولو مجازياً ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (وأن وصلتها مبتدأ)** أي: والتقدير استقلال جيرتنا حق أو في حق غرامي بك. **قوله: (وأن وصلتها مبتدأ)** أي: على الراجح وقيل فاعل وقيل يتعين كونه فاعلاً بالظرف وهذا الخلاف في كل مرفوع بعد ظرف اعتمد على نفي أو شبهه. **قوله: (حقاً مصدر)** أي: في قولك أحقاً إن زيداً قائم وكذا في البيت وغيره. **قوله: (مصدر لحق)** أي: والأصل في البيت أحق حقاً أي ثبت استقلال جيرتنا ثم حذف الفعل وأنيب عنه المصدر.

قوله: (حرف عرض) أي: فهي حينئذٍ مختصة بالفعل كما هو شأن أدوات العرض ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (فتختص بالفعل)** أي: لا يقع بعدها إلا الفعل فالباء داخلة على المقصود عليه. **قوله: (نحو إما تقوم وإما تقعد)** أي: فالمعنى إنك تعرض عليه فعل القيام

---

٧٧ ـ **التخريج**: البيت لفائد بن المنذر في (شرح التصريح ١/ ٣٣٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٨١؛ ولعابد بن المنذر في شرح شواهد المغني ١/ ١٧٢؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٠١؛ ١٠/ ٢٧٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٦٧).

٧٨ ـ مَـا تَـرَى الـدَّهْـرَ قَـدْ أَبـادَ مَـعَـدًّا   وَأَبَـادَ الـسَّـرَاةَ مِـنْ عَـدْنَـانِ

● (أمَّا) بالفتح والتشديد ـ وقد تبدل ميمُها الأولى ياءً، استثقالاً للتَّضْعيف، كقول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٧٩ ـ رَأَتْ رَجُلاً أَيْمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ   فَيَضْحَى، وَأَيْمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

والقعود أي تطلب منه بلين ورفق فعلهما لترى هل يفعلهما أم لا، قال المالقي فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل تقول إما زيداً إما عمراً، والمعنى أما تبصر ونحو ذلك مما تدل عليه القرينة قال بن أم قاسم ونص المالقي على أن أما التي للعرض بسيطة كإما التي للاستفتاح، ثم قال ابن أم قاسم وكون إما حرف عرض لم أره في كلام غيره والظاهر إن إما في هذه المثل التي مثل بها المالقي مركبة من الهمزة وما النافية، وقد ذكر هو وغيره إن إما قد تكون همزة استفهام داخلة على حرف النفي فيكون المعنى على التقدير، أي لما بعد النفي كما في ألم وإلاّ، وهذا هو معنى قول المصنف وقد يدعى الخ، ولكن هذا التقدير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وقد صرح الرضي بأن إما تستعمل للعرض نحو إما تعطف علي، فالحق إنه إن قامت قرينة على العرض فيها فلم يتم ما رد به المصنف؛ لأن معناه مغاير للتقرير تأمل. **قوله: (ما ترى الدهر)** أي: أما ترى الدهر وقوله قد أباد أي أهلك وأفنى.

(أما) قوله: (بالفتح) أي: للهمزة والتشديد للميم. **قوله: (أيما)** أي: أما. **قوله: (إذا الشمس عارضت)** أي: أتت العارضة أي وسط السماء. **قوله: (فيضحى)** ماضيه ضحى بفتح الحاء وكسرها والمضارع فيهما مفتوح الحاء والمصدر والضحاء بالمد، ويخصر بفتح الصاد مضارع خصر الرجل بكسرها إذا آلمه البرد في أطرافه. **قوله: (وأما بالعشى)** في نسخة

---

٧٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٣/ ٢٦١؛ والجنى الداني ص ٢٩٣ وفيه «قحطان» مكان «عدنان»؛ والدرر ٥/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ١٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٠).

اللغة: معد: أحد أجداد العرب. السراة. السادة الأشراف. عدنان: أحد أجداد العرب. أباد: أهلك.

المعنى: ألا ترى أن الدّهر لا يبقي على أحد، فها هو قد أهلك معدًا وعدنان، والسادة الشرفاء من نسلهما.

٧٩ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في (ديوانه ص ٩٤؛ والأزهيّة ص ١٤٨؛ والأغاني ١/ ٨١، ٨٢، ٩/ ٨٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣١٥، ٣٢١، ١١/ ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠؛ والدرر ٥/ ١٠٨؛ وشرح شواهد المغني ص ١٧٤؛ والمحتسب ١/ ٢٨٤؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٧٥؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢٠؛ والجنى الداني ص ٥٢٧؛ ورصف المباني ص ٩٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٧٧ (ضحا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٧).

اللغة: عارضت: ارتفعت. يضحى: يبرز للشمس. العشي: وقت ما بعد الغروب وقبل الظلام. يخصر: يتألم من برد في أطرافه.

=

وهو حرفُ شرطٍ وتَفْصيل وتَوْكيد.

أما أنها شرطٌ فيدلُّ لها لزومُ الفاء بعدها، نحو ﴿فأمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦] الآيَةَ، ولو كانت الفاء للعَطْف لم تدخل على الخبر، إذ لا يُعْطَف الخبرُ على مُبْتَدئه، ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها، ولمّا لم يصحَّ ذلك وقد امتنع كونُها للعطف تعيَّن أنها فاء الجزاء.

فإن قلت: قد استغني عنها في قوله [من الطويل]:

وأيما بالعشى فيخصر أي يبرد فهو يقول رأت رجلاً فقيراً لا ثياب له فهو إذا ارتفعت الشمس برز لها يتدفأ، وإذا جاء العشى آلمه البرد.

قوله: **(وهي حرف شرط الخ)** التحقيق أنها حرف إخبار نائبة عن فعل الشرط ألا إنها موضوعة للشرط، وحينئذٍ فالإضافة لأدنى ملابسة أي أنها حرف نائب عن الشرط، ومضمنة لمعناه ولو كانت موضوعة للشرط لاقتضت فعلاً بعدها فهي قد أغنت عن الجملة الشرطية وعن أداة الشرط وهي من أغرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط وجملة شرطية، ولكونها نائبة عن الشرط علم أن معنى أما زيد فذاهب الإخبار بأنه سيذهب في المستقبل لأن زيداً ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه إلا مستقبلاً. **قوله**: **(إما إنها شرط الخ)** إنما لم يقل أما إنها حرف شرط لأن دليله إنما يفيد الشرطية ولا يفيد الحرفية، ومفادها من خارج.

قوله: **(الآية)** أي اقرأ الآية. **قوله**: **(لم تدخل على الخبر)** أي: وهو يقولون ويعلمون. **قوله**: **(لصح الاستغناء عنها)** أي: في بعض التراكيب وقد يقال لا يلزم من كونها زائدة صحة الاستغناء عنها فيمكن أن تكون زائدة لازمة ألا ترى إلى أل في الذي والتي على القول بزيادتها فيهما مع أنه لم يوجد بعض تراكب مستغنى عنها فيها ا هـ. تقرير دردير، إلا أن يقال إن لزوم الزائدة خلاف الأصل على أن الزيادة لم تثبت في الفاء وقتاً ما بخلاف نحو أل.

قوله: **(ولما لم يصح ذلك)** أي: الحكم بزيادتها. **قوله**: **(تعين أنها فاء الجزاء)** أي: والجزاء إنما هو للشرط. **قوله**: **(قد استغنى عنها الخ)** أي: وفاء الجزاء لا يستغنى عنها وحينئذٍ فليست تلك الفاء الواقعة بعد إما للجزاء فلم تكن إما شرطية وتمام البيت:

ولكن سيراً في عراض المواكب.

فحذف الفاء والأصل فلا قتال وخبر لكن محذوف، أي ولكن لديكم سيراً وهذا هجو لبني أسد وبعده:

= **المعنى**: رأت رجلاً كثير الأسفار، يتعرّض للشمس منذ ارتفاعها، ويتابع سفره حتى حلول الظلام، فيتألم من البرد في أطرافه.

٨٠ ـ فَأَمَّا الْقِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمْ ... وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

قلت: هو ضرورة، كقول عبد الرحمٰن بن حسّان [من البسيط]:

٨١ ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ... [والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ]

فإن قلت: قد حُذفت في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فأمّا الذينَ اسْوَدَّتْ وجُوهُهُمْ أكَفَرْتم بَعْدَ إيمانِكم﴾ [آل عمران: ١٠٦].

قلت: الأصل: فيقال لهم أكفرتم، فحُذِف القول استغناءً عنه بالمَنقُول فتبعته الفاء في الحذف، ورُبَّ شيء يصحّ تبعاً ولا يصحُّ استقلالاً، كالحاج عن غيره يُصلِّي

فضحتم قريشاً بالفرار وأنتم ... قمدون سودان عظام المناكب

والقمد بضم القاف والميم وتشديد الدال القوي.

قوله: (لا قتال لديكم) أي: فلم يقل فلا قتال. **قوله: (من يفعل الحسنات)** روى من يفعل الخير الرحمٰن يشكره وعلى هذه الرواية فلا شاهد وفيه وهذا الشعر كما ينسب لحسان ينسب أيضاً لكعب بن مالك، وتمامه: والشر بالشر عند الله مثلان.

وقبله:

فإنما هذه الدنيا وزينتها ... كالزاد لا بد يوماً إنه فاني

قوله: (فحذف القول) أي: وهو كثير وقوله استغناءً عنه بالمقول أي وهو أكفرتم. **قوله: (فتبعته الفاء في الحذف)** أي: ولم يقصد إلى حذفها بطريق الاستقلال فاغتفر ذلك

---

٨٠ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن خالد المخزومي في (ديوانه ص ٤٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢؛ والدرر ٥/ ١١٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٦؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣؛ والجنى الداني ص ٥٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٦٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧؛ وشرح شواهد المغني ص ١٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧؛ وشرح المفصل ٧/ ١٣٤، ٩/ ٤١٢؛ والمصنف ٣/ ١١٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٧؛ ٤/ ٤٧٤؛ والمقتضب ٢/ ٧١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٧).

شرح المفردات: العراض: الناحية. الموكب: ج المواكب، وهو الجماعة من الناس.

المعنى: يقول: أمّا القتال فلا تحسنونه، ولستم من أهله، وإنّما أنتم تحسنون السير مع الجماعات التي لا تقاتل، أي للاستقبال أو للاستعراض.

٨١ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في (ديوانه ص ٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٩؛ وله أو لعبد الرحمٰن بن حسان في خزانة الأدب ٩/ ٤٩، ٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٨؛ ولعبد الرحمٰن بن حسان في خزانة الأدب ٢/ ٣٦٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧ (بجل)؛ والمقتضب ٢/ ٧٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٣؛ ونوادر أبي زيد ص ٣١؛ ولحسان بن ثابت في الدرر ٥/ ٨١؛ والكتاب ٣/ ٦٥، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١١٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠، ٧٧، ١١/ ٣٥٧؛ والخصائص ٢/ ٢٨١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤، ٢٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٦؛ وشرح المفصل ٩/ ٢، ٣؛ والكتاب ٣/ ١١٤).

عنه ركعتي الطواف، ولو صلَّى أحدٌ عن غيره ابتداءً لم يصحّ على الصحيح، وهذا قول الجمهور.

وزعم بعضُ المتأخرين أن فاء جواب «أمّا» لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأن الجوابَ في الآية ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، والأصْلُ: فيقال لهم ذوقوا، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المَقُولِ، وأن ما بينهما اعتراض، وكذا قال في آية الجاثية: ﴿وَأَمَّا الَّذينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلىٰ عَلَيكم﴾ [الجاثية: ٣١]، الآية، قال: أصله فيُقالُ لهم ألم تكن آياتي، ثم حُذِف القول وتأخَّرت الفاء عن الهمزة.

وأما التَّفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدَّم في آية البقرة، ومن ذلك ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وأَمَّا الغُلَامُ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢]، الآيات، وقد يُتْرَكُ تكرارُها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يُذْكَرُ بعدها في موضع ذلك القِسْم؛ فالأول نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهان مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبِيناً فأمَّا الَّذِينَ آمَنُوا باللَّهِ واعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ في رَحْمَةٍ مِنْهُ

ا هـ. دماميني. **قوله**: **(يصلي عنه)** أي: فيصح بطريق التبعية. **قوله**: **(هذا)** أي: الذي قلناه في الآية من أن الأصل فيقال فحذف القول والفاء بطريق التبعية له هو قول الجمهور. **قوله**: **(بعض المتأخرين)** هو الشيخ كمال الدين من الزملكاني كان قاضياً بالشام ا هـ. سيوطي. **قوله**: **(أصلاً)** أي: لا تبعاً ولا استقلالاً. **قوله**: **(وإن ما بينهما)** هو أكفر اعتراض لا محل له من الإعراب وعلى الأول فهو في محل رفع على إنه نائب الفاعل لفعل القول المحذوف المبني للمفعول. **قوله**: **(وتأخرت الفاء عن الهمزة)** تنبيهاً على أصاله الهمزة في التصدر كما تقدم نحو أفلم يسيروا في الأرض. **قوله**: **(وأما التفصيل)** أي: لمجمل قبلها واقع في كلام المتكلم أو حاصل في نفسه وقوله كما تقدم في آية البقرة هي قوله تعالى: ﴿**فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا**﴾ [البقرة: ٢٦] الخ وهذه يقدر فيها جمل أي فيفترق الناس أو إن المراد بالتفصيل ذكر أشياء مفصولاً كل منها عن الآخر، وإن لم يكن إجمال. **قوله**: **(وأما التفصيل)** أي: لمحمل قبلها فتكرر حينئذٍ. **قوله**: **(فهو غالب)** أي: لا لازم لها. **قوله**: **(ومن ذلك أما السفينة الخ)** هذا تفصيل لإجمال قوله تأويل ما لم تستطع عليه صبراً. **قوله**: **(الآيات)** أتى به لتوقف الفائدة على تمام التركيب. **قوله**: **(استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر)** أي: ولا يذكر في موضع هذا الآخر كلام بل يكتفى بدلالة القرينة عليه. **قوله**: **(ذلك القسم)** أي: المحذوف ولا يكون تركه إلا مع إما والفاء. **قوله**: **(قد جاءكم برهان)** أي: رسول من ربكم وأنزلنا إليكم نوراً أي قرآناً يستضاء به من ظلمة الحيرة. **قوله**: **(واعتصموا به)** أي: بالله أو بالبرهان أو بالنور المبين الذي هو القرآن. **قوله**: **(في رحمة)** أي: جنة منه وفضل أي

وَفَضلٍ﴾ [النساء: ١٧٤ ـ ١٧٥]، أي: وأمَّا الذين كفروا باللَّهِ فلهم كذا وكذا؛ والثاني نحو: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ، فأمَّا الَّذينَ في قُلوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تأويلِهِ﴾ [آل عمران: ٧]، أي: وأمَّا غَيْرُهم فيؤمنون به ويَكِلون معناه إلى رَبِّهِم، ويدل على ذلك: ﴿والرَّاسِخون في العلمِ يَقُولونَ آمَنَّا به كلٌّ من عندِ رَبِّنا﴾ [آل عمران: ٧]، أي: كلٌّ من المتشابه والمُحكَم من عند الله، والإيمان بهما واجِبٌ، وكأنه قيل: وأمَّا الراسخونَ في العلم فيقولون؛ وهذه الآية في «أمَّا» المفتوحة نظيرُ قولك في «إمَّا» المكسورة «إما أن تَنطِقَ بخيرٍ وإلا فَاسْكُتْ» وسيأتي ذلك. كذا ظهر لي، وعلى هذا فالوقْفُ على ﴿إلاَّ الله﴾ [آل عمران: ٧] وهذا المعنى هو المشارُ إليه في آية البقرة السابقة فتأمَّلها.

وقد تأتي لغير تفصيلٍ أصلاً، نحو: «أمَّا زيد فمنطلق».

وأما التوكيد فقلَّ مَنْ ذكَرَهُ، ولم أَرَ مَنْ أَحْكَمَ شَرْحه غير الزمخشريّ؛ فإنه قال:

إحسان زائد على ذلك فقد طوى ذكر القسم المقابل لهذا استغناء بذكره عنه. **قوله: (والثاني)** أي: وهو ما يذكر في موضعه كلام بعد أما الأولى. **قوله: (ويدل على ذلك والراسخون في العلم)** أي: فقد حذف هذا القسم وذكر في موضعه ما يدل عليه. **قوله: (وإلا فاسكت)** أي: وإما أن تسكت.

قوله: (كذا) أي: كون المكسورة نظير المفتوحة في كون المعادل محذوفاً أو استغنى عنه بكلام. **قوله: (فالوقف على إلا الله)** أي: والواو للاستئناف وعلى هذا فالعدول عن صريح التقابل بأما أنفة بالراسخين عن مقابلة الزائغين صريحاً كما أنه خص الراسخين بالذكر مع أن هذا صفة أهل العلم، بل أهل الإسلام مطلقاً إشاره إلى أنه لا مجال فوق هذا ويحتمل العطف على لفظ الجلالة ويحمل على متشابه يعلم وجملة يقولون حال إشارة لبذل الجهد في حسن التأويل حيث علموا أنه من عند الرب. **قوله: (فالوقف على إلا الله)** أي: الذي والابتداء بالراسخون لأنه المعادل لأما في المعنى ولو عطفت لما كانت معادلة. **قوله: (هذا المعنى)** أي: الذي ذكر من انقسام الخلق في المتشابه إلى قسمين مؤمنين به مسلمين فيه إلى الله مع اعتقاده حقيقة المراد عنده، وزائغين عن الحق بتأويله إلى ما يوافق اعتقادهم الباطل. **قوله: (المشار إليه في آية البقرة السابقة)** وهي قوله تعالى: **﴿إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها فأما الذين آمنوا﴾** [البقرة: ٢٦] الخ. **قوله: (فتأملها)** أي: فتجدها موافقة لحاصل المعنى من آية آل عمران وفيه نظر إذ ليس معناهما واحداً كما هو ظاهر ا هـ. دماميني. وكأنه أراد اختلاف الموضوع فإن الأولى في ضرب الأمثال وهذه في المتشابه وقد يقال إن في التمثيل بالحقير اشتباها في الحكمية تأمل. **قوله: (فإنه قال)** أي: في كشافه.

فائدةُ «أَمَّا» في الكلام أن تُعْطِيه فَضْلَ توكيدٍ، تقول: «زَيْدٌ ذَاهِبٌ»، فإذا قَصَدْتَ توكيدَ ذلك وأنه لا مَحالةَ ذاهب، وأنه بِصَدَد الذهاب، وأنه منه عَزِيمة قلت «أمَّا زَيْد فَذَّهِبٌ»، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ ذاهب، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط، انتهى.

ويُفصَل بين «أمّا» وبين الفاء بواحد من أمور ستة:

أحدُها: المبتدأ كالآيات السابقة.

والثاني: الخَبَرُ، نحو «أَمَّا في الدار فزيد»، وزعم الصفار أن الفصل به قليل.

قوله: (أن تعطيه فضل توكيد) الإضافة بيانية أو من إضافة الصفة للموصوف أي توكيداً فاضلاً وزائداً على المعنى المراد. **قوله: (تقول)** أي: إذا أردت الإخبار بالذهاب. **قوله: (وإنه لا محالة ذاهب)** تفسير لما قبله. **قوله: (وإنه)** أي: زيداً بصدد الذهاب أي بقربه. **قوله: (وإنه)** أي: الذهاب منه أي من زيد عزيمة أي معزم عليه ومصمم به. **قوله: (ولذا)** أي: لأجل إفادة أما التوكيد. **قوله: (ولذا قال سيبويه في تفسيره)** التركيب السابق أي قاصداً بيان حاصل معناه لا إن الحرف مرادف للاسم والفعل. **قوله: (وهذا التفسير مدل)** أي: محضر والمراد مشعر بفائدتين. **قوله: (بيان كونه)** أي: كون إما توكيداً أي مفيد للتوكيد. **قوله: (توكيداً)** أي: مفيدة له تحقيقاً بسبب التعليق على محقق ولذا قالوا في بعد الواقعة في الخطب جعلها من متعلقات الجزاء أولى ليكون الشرط مطلقاً وهو أنسب بغرض التأكيد لكونه أوسع تحققاً؛ ولأنه لا داعي لتقييد الشرط ببعدية البسملة والحمدلة بخلاف الجزاء فيحمل على تقييده امتثال الحديث.

قوله: (وإنه في معنى الشروط) لكن ليس على أصل الشروط من وقوع الجزاء في حالة دون حالة بل هو واقع ولا محالة. **قوله: (وأنه في معنى الشرط)** أي: لأن المعنى مهما يكن وليس مراده أن إما مرادفة لمهما ويكن لأن إما حرف ولا يكون معناه معنى الاسم والفعل بل مراده أن إما نابت عن مهما ويكن عند حذفهما ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (انتهى)** أي: كلام الزمخشري. **قوله: (ويفصل بين إما الخ)** اعلم أن العرب التزموا حذف الشرط هنا لأجل أن يجري الكلام على وتيرة واحدة بحيث تقول دائماً: أما زيد فذاهب ولا تقول تارة مهما يوجد شيء أو يكون أو يثبت أو غير ذلك كما حذفوا متعلق الظرف إذا وقع خبراً ثم حذفوا أداة الشرط تبعاً للشرط، أنابوا طالما مقامهما فالتصقت الفاء بأداة الشرط وهو مستكره؛ لأن الفاء لا تباشر الأداة بل تدخل على الجزاء وقبلها الشرط فدعت الضرورة إلى الفصل بينهما بشيء مما بعد الفاء، وذلك حاصل بواحد لا أكثر لارتفاع الاستكراه بواحد ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (بواحد)** أي: لا بأكثر من واحد. **قوله: (الصفار)** شارح كتب سيبويه.

والثالث: جملة الشّرط، نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩].

والرابع: اسم منصوب لَفظاً أو محلاً بالجواب، نحو: ﴿فأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] الآيات.

والخامس: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: «أمَّا زَيْداً فَاضْرِبْهُ»، وقراءة بعضهم: ﴿وأمّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه؛ لأن «أما» نائبة عن الفعل؛ فكأنها فعلٌ، والفعل لا يلي الفعل؛ وأما نحو «زَيْدٌ كان يَفْعَل» ففي «كان» ضمير فاصل في التقدير؛ وأمّا «لَيْس خَلَقَ اللّهُ مِثْلَه» ففي «ليس» أيضاً ضمير لكنّه ضمير الشأن والحديث، وإذا قيل

قوله: (فروح الخ) جعله المصنف جواباً لأمّا والفاء داخلة عليه، وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جوابه محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الشرط الأول، وإنما كان فروح جواباً لأما دون الشرط الأخير لوجهتين أحدهما أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد فإنه يجعل لأولهما الثاني أن شرط أما قد حذف، فلو حذف جوابها لحصل من ذلك إجحاف بها ولقائل أن يقول إن الجواب المذكور للثاني وهو وجوابه جواب الأول والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديراً إذ الأصل مهما يكن من شيء، فإن كان المتوفي من المقربين فجزاؤه روح، ثم قدم الشرط على الفاء جرياً على القاعدة من إثبات الفصل بين ما والفاء كراهة لالتقائهما لفظاً فالتقى فاءان الأولى فاء جواب أما، والثانية فاء جواب إن فحصل الثقل فدفع بحذف الثانية لأنها التي أوجبت الثقل.

قوله: (الآيات) أي: اقرأ الآيات الثلاث بعدها فإن الشاهد في كل واحدة منها وكذا تقول في الآيات بعدها. **قوله: (اسم منصوب لفظاً)** أي: كالسائل واليتيم أو محلاً نحو بنعمة ربك. **قوله: (بالجواب)** الخ اغفر عمل ما بعد الفاء فيما قبلها تغليباً للغرض المهم من التقديم خصوصاً مع الدلالة عند إرادة التفصيل على أن المقصود به المقدم. **قوله: (اسم كذلك)** أي: منصوب لفظاً أو محلاً. **قوله: (بالنصب)** أي: على طريقة الإشغال والراجح الرفع وهذان المثلان للمنصوب لفظاً، وأما المنصوب محلاً فقولك أما الذي يكرمك فأكرمه، وكذا نحو أما بزيد فأمر ربه عند من أجازه كما سيجيء ا هـ. دماميني. **قوله: (ويجب تقدير العامل بعد الفاء الخ)** فيكون التقدير في هذين المثالين: أما زيداً فاضرب أضربه، وأما ثمود فهدينا هديناهم. **قوله: (لأن أما نائبه عن الفعل)** فيه إنها نائبة عن الجملة ومنها الفاعل الذي بعد الفعل فلم يل فعل فعلاً في التقدير لفصل الفاعل فالأولى ما غلل به غيره وهو أن الفعل لو قدمه بعد، أما لتوهم أنه الشرط ولو قدر بعد المنصوب وقبل الفاء لزم الفصل بين أما والفاء بأكثر من واحد. **قوله: (فاصل في التقدير)** أي: عائد على زيد. **قوله: (ففي ليس أيضاً ضمير الشأن)** أي: فاصل بين ليس والفعل

بأنَّ «ليس» حرف فلا إشكال، وكذا إذا قيل فعل يشبه الحرف، ولهذا أهملها بنو تميم، إذ قالوا: «لَيسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ» بالرفع.

والسادس: ظرف معمول لـ «أمَّا» لما فيها من معنى الفِعل الذي نابَتْ عنه أو للفِعْل المحذوف، نحو: «أمَّا الْيَومَ فإني ذاهِبٌ، وأما في الدار فإنَّ زَيْداً جالسٌ»، ولا يكون العامل ما بعد الفاء، لأن خبر «إنَّ» لا يتقدَّم عليها فكذلك معمولُهُ، هذا قول سيبويه والمازني والجمهور، وخالفهم المبرّد وابن دُرُسْتُوَيْهِ والفرّاء، فجعلوا العامل نفسَ الخبرِ، وتوسَّع الفرَّاء فجوَّزه في بقية أخَوات «إنَّ»؛ فإن قلت «أمَّا الْيَومَ فأنا جالسٌ» احتمل كون العامل «أمّا» وكونَه الخبر لعدم المانع، وإن قلت: «أما زيداً فإنِّي ضارب» لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأن «أمّا» لا تنصب المفعول، ومعمول خبر «إنَّ» لا يتقدم عليها، وأجاز ذلك المبرد ومَنْ وافقه على تقدير إعمال الخبر.

تنبيهان ـ الأول: أنه سُمع «أما الْعَبِيدَ فَذُو عَبيدٍ» بالنصب، «وأَمَّا قُرَيْشاً فأنا أَفْضَلُها» وفيه عندي دليل على أمور:

المصدر به خبرها وقوله الحديث عطف تفسير. **قوله: (فلا إشكال)** أي: لأن المباشر الفعل حرف لا فعل، وكذا إذا قيل إنه فعل يشبه الحرف أي لضعف فعيلتها فحينئذٍ بمشابهة الحرف. **قوله: (فعل يشبه الحرف)** قد يقال على كلام المصنف إذا كان ضعف الفعل لمشابهة الحرف يوجب اغتفار مباشرته لفعل آخر فهلا اغتفر ذلك في أما مع أنها عريقة في الحرف. ا هـ. دماميني. وأجاب الشمني بأنها لما تابت عن الفعل كانتِ أقوى من الفعل المشبه للحرف؛ لأن المشبه ينسلخ عن حكم نفسه ويعطى حكم المشبه به تأمله. **قوله: (بالرفع)** أي: نظراً إلى شبهها بما النافية. **قوله: (فكذلك معموله)** لأن حقه التأخير عن العامل. **قوله: (أما اليوم فأنا جالس)** مثله أما بعد فهذا شرح. **قوله: (كون العامل أما)** أي: أو فعل الشرط. **قوله: (وكونه الخبر)** أي: وإن كان هو إلا قداح لأنه ينحل المعنى عليه مهما يوجد شيء فلا بد من جلوسي لكن في هذا اليوم بخلافه على الأول، فإن المعنى مهما يوجد شيء اليوم لا بد من جلوسي. **قوله: (لأن أما لا تنصب المفعول)** أي: لأن الفعل الذي نابت عنه إما لا ينصب المفعول لأنه يقدر من كان التامة. **قوله: (لأن إما لا تنصب المفعول)** أي: بخلاف الظرف فإنه يعمل فيه. **قوله: (أنه)** أي: الحال والشأن سمع من العرب بقلة.

قوله: (بالنصب) إنما لم يضبط قريشاً كما ضبط العبيد بالنصب لأن كتابة قريشاً بالألف قاضٍ بنصبه فلا يحتاج بخلاف العبيد. **قوله: (بالنصب)** أي: على أنه مفعول به للفعل الذي نابت عنه أما. **قوله: (وفيه عندي الخ)** فيه إن الذي نسبه لنفسه هو عين ما قاله

أحدها: أنه لا يلزمِ أن يُقدَّر: مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يُقدَّر غيره مما يليق بالمحل، إذ التقدير هنا: مهما ذكَرتَ، وعلى ذلك يتخرّج قولُهم: «أما الْعِلْم فَعالم»، و «أمّا عِلْماً فعالِم»، فهذا أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعولٌ لأجله إن كان معرَّفاً، وحالٌ إن كان منكراً.

والثاني: أن «أمّا» ليس العامِلَةَ، إذ لا يعمل الحرفُ في المفعول به.

والثّالث: أنه يجوز «أمّا زيداً فإني أكرم» على تقدير العمل للمحذوف.

ابن مالك مستنداً في ذلك إلى المثالين اللذين ذكرهما المصنف المسموعين من كلام العرب وإلى شيء آخر وجوابه أن المصنف مجتهد فوافق اجتهاده اجتهاد ابن مالك فلا يعترض عليه حينئذٍ. ا هـ. دردير، ثم بعد ذلك يرد ما قاله الشارح وحاصله أن النصب لغة ضعيفة فلا يصح بناء المصنف الأحكام عليه ولا تخريج التراكيب عليها لأن النادر لا حكم له، وعلى الرفع فمبتدأ أو الرابط إعادته بلفظه والأصل مهما يكن من شيء فالعبيد هو صاحبها لكن ذو لا تضاف للضمير أو أنه نائب فاعل ذكر محذوفاً أخذاً مما يأتي للمصنف.

قوله: (إذ التقدير هنا) مهما ذكرت لا مهما يكن من شيء لأن هذا الفعل لا ينصب المفعول فيؤدي لامتناع النصب. **قوله: (مهما ذكرت)** أي: مهما ذكرت العبيد فالمذكور ذو عبيد مهما ذكرت قريشاً فإنا أفضلها. **قوله: (أما العلم الخ)** فالأصل مهما ذكرت العلم أو علماً فالمذكور عالم. **قوله: (فهو)** أي: جعل المنصوب مفعولاً به للفعل المذكور الذي نابت عنه أما. **قوله: (أحسن)** أي: لأنه على أنه مفعول مطلق لا يتأتى في نحو، **أما العلم** فذو عالم أو أني أو أنه عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل ما بعد الفاء فيما قبله وأيضاً يلزم تقدم معمول المضاف إليه على المضاف في قولك فذو علم وتقديم معمول خبر إن عليها ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (أحسن)** أي: لاطراده وسلامته من تقديم المعمول مع أن أصل العمل للأفعال. **قوله: (أنه)** أي: ذلك المنصوب الفعول مطلق لما أي والأصل مهما يكن من شيء فهذا عالم العلم أو علماً أي يعلم العلم. **قوله: (أو مفعول لأجله)** أي: وعامله الشرط أي مهما ذكرته لأجلي العلم أو الجواب أي مهما يكن من شيء، فالمذكور عالم للعلم أي لقيام العلم به. **قوله: (وحال)** أي: من معمول الشرط أي مهما ذكرته حال كونه عالماً أو من الضمير في الجزاء، والمعنى مهما يكن من شيء فهو عالم في الواقع حال كونه عالماً يعني حال ذكره بالعلم. **قوله: (ليست العاملة الخ)** كون الحرف لا يعمل في المفعول به لا يقتضي امتناع عمله في الظرف وأولئك الجماعة لم يدعوا عمل أما مطلقاً حتى يرد عليهم النقض بذلك ودعوا عملها في الظروف لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه فكيف يرد بهذا. **قوله: (إذ لا يعمل الحرف)** أي: النائب عن العمل. **قوله: (قل له والثالث الخ)** قال الدماميني قد علمت أن هذا المسموع الذي استند إليه ضعيفة بنص سيبويه فكيف يبني عليه جواز التراكيب العربية مع إنها محتملة للتخريج على خلاف ما ادعاه. **قوله: (على تقدير العمل للمحذوف)** أي: لا للمذكور وهو أكرم

التنبيه الثاني: أنه ليس من أقسام «أمَّا» التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذا كُنْتُمْ تَعْمَلون﴾ [النمل: ٨٤] ولا التي في قول الشاعر [من البسيط]:

أَبَـا خُـرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ ... فَـإِنَّ قَـوْمِـيَ لَـمْ تَـأْكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ

بل هي فيهما كلمتان، فالتي في الآية هي «أم» المنقطعة و «ما» الاستفهامية، وأدغمت الميم في الميم للتماثل؛ والتي في البيت هي «أن» المصدرية و «ما» الزائدة، والأصل: لأن كُنْت، فحذف الجار وكان للاخْتِصار، فانفصلَ الضمير، لعدم ما يتَّصل به، وجيء بـ «ما» عوضاً عن «كان»، وأُدغمت النون في الميم للتقارب.

● **(إمَّا) المَكْسورة المشدَّدة ـ قد تُفتح همزتها**، وقد تُبْدَل ميمُها الأولى ياءً، وهي مركَّبة عند سيبويه من «إنْ» و «ما»، وقد تُحذف «ما» كقوله [من المتقارب]:

٨٢ ـ سَـقَـتْـهُ الـرَّوَاعِـدُ مِـنْ صَـيِّـفٍ ... وَإِنْ مِـنْ خَـرِيـفٍ فَـلَـنْ يَـعْـدَمَـا

وإلا لزم تقدم الخبر. **قوله**: **(على تقدير للمحذوف)** أي: ومثل هذا أما زيداً فإني ضارب والأصل مهما ذكرت زيداً فإني ضارب فما سبق من أن ذلك ممنوع لم ينظر لهذه الطريقة ا هـ. تقرير دردير. **قوله**: **(أنه)** أي: الحال والشأن. **قوله**: **(ليس من أقسام أما)** أي: البسيطة التي الكلام فيها. **قوله**: **(هي أم المنقطعة)** أي: بمعنى بل ولكن فيه أن أم الداخلة على الاستفهام لا تسمى متصلة ومنقطعة بل هي حرف لمجرد الإضراب وما ذكره المصنف من أن ما استفهامية فيكون بعدها ذا موصولاً ليس بمتعين لجواز أن يكون مجموع ماذا كلمة واحدة للاستفهام ا هـ دماميني. **قوله**: **(هي أن المصدرية)** فيه أن هذا مضاف لما قدمه من أنها في البيت شرطية كما قال قال الكوفيون اللهم لا أن يقال أورد الكلام هنا على رأي الجماعة لا على معتقد ا هـ. دماميني. **قوله**: **(ما نفصل الضمير)** أي: فصار أن أنت (إما).

قوله: **(وقد تبدل ميمها الأولى ياء)** أي: مع فتح الهمزة وكسرها كما قاله غير واحد لكنهم لم يذكروا شاهداً على الإبدال إلا مع الفتح ا هـ. دماميني. **قوله**: **(وهي مركبة عند سيبويه)** وعند غيره بسيطة وهو الأصل. **قوله**: **(من إن)** أي: الشرطية وما الزائدة وأدغمت الميم في النون للتقارب ثم إنها تجرد عن الشرطية التركيب. **قوله**: **(وقد تحذف ما)** أي: وتبقى إن. **قوله**: **(سقته)** أي: الوعل الرواعد صفة للسحاب جمع راعدة يقال رعدت

---

٨٢ ـ **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في (ديوانه ص ٣٨١؛ والأزهيَّة ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٩٣ ـ ٩٥، ١٠١، ١١٠، ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ص ١٨٠؛ والكتاب ١/ ٢٦٧؛ والمعاني الكبير ص ١٠٥٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٧، ٢٣٦؛ والجنى الداني ص ٢١٢، ٥٣٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٥؛ والخصائص ٢/ ٤٤١؛ والدرر ٦/ ١٢٨؛ وشرح المفصل ٨/ ١٠٢؛ والكتاب ٣/ ١٤١؛ والمنصف ٣/ ١١٥).

=

أي: إمَّا من صيفٍ وإما من خريف، وقال المبرّد والأصمعي: «إنْ» في هذا البيت شرطيّة، والفاء فاء الجواب، والمعنى: وإن سقته من خريف فلن يعدم الريَّ، وليس بشيء لأن المراد وَصْفُ هذا الوَعِلِ بالريّ على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك، وقال أبو عبيدة: «إنْ» في البيت زائدة.

وإمَّا عاطفة عند أكثرهم، أعني «إمَّا» الثانية في نحو قولك: «جاءني إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عمرو»، وزعم يونس والفارسيُّ وابن كَيْسان أنها غيرُ عاطفة كالأولى، ووافقهم ابن مالك، لملازمتها غالباً الواوَ العاطفة، ومن غير الغالب قولُه [من البسيط]:

السحابة إذا سمع صوت الرعد ويقال أرعدت بالهمزة والصيف بالتشديد مظهر الصيف وقوله من صيف حذف منه، أما الأولى وقوله من خريف أي من مطر الخريف. **قوله: (أي إما من صيف الخ)** أي: فحذف أما من الأولى وما من الثانية. **قوله: (وصف هذا الوعل)** بفتح الواو والعين المهملة وبضم الواو وكسر العين كدئل وبفتح الواو وكسر العين مثل كنف والمراد به تيس الجبل. **قوله: (بالري)** أي: عدم العطش. **قوله: (لا يلزم ذلك)** إذ يصير يعني انتفاء العطش معلقاً بشرط سقي السحائب له في الخريف ومفهومه ثبوت العطش عند انتفاء هذا الشرط وهو منافٍ للغرض وفيه نظر لأنا نسلم إن المقصود وصف هذا الوعل بالري على كل حال، وإنما الغرض بيان حاله بحسب الواقع فأخبر أولاً بما وقع من سقي سحائب الصيف له، ثم أخبر بأن سحائب الخريف إن سقته بعد ذلك حصل له الري المستمر، ولو سلم إن المقصود ما ذكر من وصفه بالري دائماً فمع الإتيان ما التي هي لأحد الشيئين لا يلزم ذلك إلا أن يقال إنها لتفصيل المسقي منه مع دوام أصل السقي.

قوله: (زائدة) أي: وعلى هذا يتخرج ما ذكره المصنف من وصف ذلك الوعل بالري على كل حال لكن فيه أنه يعهد زيادة أن بعد العاطف. **قوله: (عند أكثرهم)** أي: النحويين. **قوله: (يعني)** أي: هذا القائل بذلك. **قوله: (ووافقهم ابن مالك)** ولذا قال في الألفية. ومثل أو في القصد إما الثانية. أي في المعنى المقصود لا في العطف. **قوله: (لملازمتها غالباً الواو العاطفة)** أي: ولا يدخل عاطف على عاطف لأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة بإجماع فتلكن إما كذلك، قلت: صرح ابن الحاج في «شرح المفصل» بأن مجموع قولنا، وإما هو العاطف في جاء إما زيد وإما عمرو، قال ولا يبعد أن تكون كلمة مستقلة حرفاً في موضع وبعض حرف في موضع آخر كيا مع أيا وهيا وعلى هذا فلا يرد شيء مما احتجوا به ا هـ. دماميني. **قوله: (ومن غير الغالب)** وهو استعمال إما بدون

= **اللغة**: الرواعد: السحب التي تكون مصحوبة بالرعد. الصيِّف: مطر يهطل صيفاً.

المعنى: يتحدّث عن وعل ذكره في أبيات سابقة، فقد هطلت الأمطار في الصيف فشرب منها وارتوى، ولن يعدم الماء في فصل الخريف كذلك.

٨٣ ـ يـا لَيْتَـمَـا أُمُّنَـا شَـالَـتْ نَعَـامَتُـهـا أَيْـمَـا إِلَـى جَـنَّـةٍ أَيْـمَـا إِلَـى نَـارِ

وفي شاهد ثانٍ، وهو فتحُ الهمزة، وثالثٌ وهو الإبدالُ، ونقل ابن عصفور الإجماعَ على أن «إمّا» الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في باب العَطْفِ لمُصاحبتها لحرفه، وزعم بعضُهم أن «إمَّا» عطَفَت الاسمَ على الاسم، والواو عطفت «إمَّا» على «إمَّا»، وعطف الحرف على الحرف غريب؛ ولا خلاف أن «إمَّا» الأولى غيرُ عاطفة، لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: «قام إمَّا زَيْدٌ وَإمَّا عَمْرو»، وبين أحد معمولَي الفعل ومعموله الآخر في نحو «رأَيْتُ إِمَّا زَيْداً وَإِمَّا عَمْراً»، وبين المُبْدَل

واو. **قوله**: **(شالت)** أي: ارتفعت. **قوله**: **(نعامتها)** بطن القدم وهو كناية عن موتها لأن الشخص إذا مات تسفل رأسه وترتفع قدمه والبيت لرجل من عبد القيس وكان عاقاً لأمه. **قوله**: **(وهو فتح الهمزة)** أي: مع الإبدال.

قوله: **(وهو الإبدال)** أي: مع فتح الهمزة. **قوله**: **(ونقل ابن عصفور الإجماع)** ليس نقله بسديد لأن الكتب طافحة بنقل الخلاف في ذلك ا هـ دماميني. **قوله**: **(لحرفه)** أي: وهو الواو فهي العاطفة لكن لما كان المراد هنا ليس مطلق الجمع، وإنما المراد أحد الشيئين أو الأشياء جيء بما قرينة على ذلك. **قوله**: **(وزعم بعضهم الخ)** هذا القول حكاه ابن الحاجب وجوزه، وقال الرضى عن الأندلسي إن ما الأولى مع، إما الثانية حرف عطف قدمت تنبيهاً على أن الأمر مبني على الشك والواو جامعة عاطفة لإمّا الثانية على الأولى حتى يصير الحرف واحداً، ثم يعطفان معاً ما بعد الثانية على ما بعد الأولى، قال الرضى: وهذا عذر بارد لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجود ا هـ. دماميني، وفيه نظر لأن صاحب هذا الرأي لم يقل بأنه عطف حرف على حرف إذ العاطف عنده إما الأولى وإما الثانية ا هـ تأمله. **قوله**: **(لاعتراضها بين العامل والمعمول)** أي: ولا عطف بين العامل والمعمول. **قوله**: **(أرأيت إما زيداً وإما عمراً)** المعمول الأول التاء والثاني زيد. **قوله**: **(وبين المبدل**

---

٨٣ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في (ملحق ديوانه ص ٢٢١؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٦ (أما)، ولسعد بن قرط في خزانة الأدب ١١/ ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢؛ والدرر ٦/ ١١٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٣؛ والمحتسب ١/ ٢٨٤، ٢/ ٣١٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٣؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢٠؛ والجنى الداني ص ٥٣٣؛ وجواهر الأدب ص ٤١٤؛ ورصف المباني ص ١٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٥؛ وشرح المفصّل ٦/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥).

شرح المفردات: شالت نعامتها: أي هلكت. وأصل «شالت» بمعنى: رفعت.

المعنى: يتمنّى الشاعر الموت لأمّه غير مهتمّ بمصيرها، وسواء عنده أذهبت إلى الجنّة أو إلى النار.

منه وبدلِهِ نحو قوله تعالى: ﴿حتى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥]، فإنّ ما بعدَ الأولى بَدَل مما قبلها.

ولـ «إمّا» خمسة معانٍ:

أحدها: الشَّكّ، نحو: «جاءني إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عمرو»، إذا لم تعلم الجائيَ منهما.

والثاني: الإِبْهام، نحو: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأمر اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

والثالث: التخيير، نحو: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً﴾ [الكهف: ٨٦]، ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلقى﴾ [طه: ٦٥]، ووهِمَ ابنُ الشَّجري، فجعل من

منه) أي: ولا يعطف البدل على المبدل منه. **قوله: (بدل مما قلبها)** وهو يوعدون. **قوله: (ولإمّا الخ)** أي: الثانية التي هي للعطف صريح الألفية ولا مانع من نسبتها للأولى أيضاً لتلازمهما. **قوله: (خمسة معانٍ)** التحقيق أنها موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء واستفادة المعاني من خارج لعلم التخيير من عدم الجميع والإباحة من إمكانه والشك من عدم علم المتكلم والتفصيل من إجمال الكلام قبلها وسيأتي تحقيق ذلك في آخر مبحث أو مكن في الكلام على أو ويقاس عليها إما.

قوله: (خمسة معانٍ) زاد أبو حيان معنىً سادساً وهو إيجاب أحد الشيئين في وقت دون آخر كقولك للشجاع إنما أنت طعن إما ضرب أي تارة كذا وتارة كذا ولم يذكر ابن مالك هذا المعنى لإما ولا للأول. **قوله: (أحدها الشك)** الظاهر أن مراده بالشك التردد لا استواء الطرفين فقط. **قوله: (والثاني الإبهام)** أي: من المتكلم على السامع وهو المسمى بالتشكيك. **قوله: (وآخرون)** هم كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فالله عالم بحقيقة حالهم لكن أبرز الكلام في قالب لا يجزم السامع معه بأحد الأمرين معيناً ولكن يشك. **قوله: (إما أن تعذب الخ)** المراد بالتعذيب القتل وباتخاد الحسنى الأسر لأنه بالنظر إلى القتل إحسان لما فيه من بقاء الحياة مدة، فإن قلت إن التي للتخيير لا بد وأن تقع بعد طلب ولا طلب هنا، قلنا التقدير والله أعلم، قلنا يا ذا القرنين افعل إما أن تعذب وإما أن تتخذ الخ، فالطلب لا يشترط التصريح به، وأن وصلتها بعد إما الأولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف، وما بعد إما الثانية معطوف على الأول أي افعل إما تعذيبهم وإما اتخاذ الحسنى فيهم ا هـ. دماميني. **قوله: (إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسناً)** أي: لأن التي للتخيير يمتنع فيها اجتماع الشيئين وهنا لا يصح اجتماع التعذيب واتخاذ الحسنى ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (إما أن تلقي)** أن وصلتها في محل نصب على المفعولية بفعل مقدر أي اختر القاءك أو لا أو كوننا الملقين أو لا يصح في محل رفع خبراً لمحذوف أي الأمر القاؤنا أو القاؤك ا هـ. دماميني.

قوله: (ووهم ابن الشجري فجعل من ذلك إما يعذبهم الخ) أي: مع أنها من قبيل

ذلك ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وإمّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

والرابع: الإباحة، نحو: «تَعَلَّم إما فقهاً وإمّا نحواً»، و «جالِسْ إمَّا الحسَنَ وإما ابنَ سِيرِينَ»؛ ونَازَعَ في ثبوت هذا المعنى لـ «إمّا» جماعة مع إثباتهم إياه لـ «أوْ».

والخامس: التفصيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٣]، وانتصابهما على هذا على الحال المُقَدَّرة؛ وأجاز الكوفيون كَوْنَ «إمَّا» هذه هي «إنِ» الشرطيّة و«ما» الزائدة. قال مكي: ولا يجيز البصريون أن يلي الاسمُ أداةَ الشرط حتى يكون بعده فعلٌ يُفَسِّره، نحو: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، وَرَدّ عليه ابنُ الشجري بأنّ المضمر هنا «كان»، فهو بمنزلة قوله [من البسيط]:

الإيهام كما مر ولم يبين وجه الوهم وكأنه ما تقرر من أنه لا بد أن يكون حرف للتخيير مسبوقاً بطلب وليس هنا طلب ولابن الشجري أن يمنع اشتراط ذلك ويقول المعنى بكونها للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء تكون للمتكلم أو السامع الخيرة في فعل ما شاء من ذينك الأمرين أو تلك الأمور من غير جمع بينهما أو بينهن ولا يشترط سبق الطلب ولا شك إن لله الخيرة في فعل ما شاء من الأمرين المذكورين، وإنه عز وجل لا يجمع بينهما فيعذبهم مع التوبة ا هـ. دماميني. **قوله: (ونازع الخ)** الظاهر إن الوجه ما قاله هؤلاء الجماعة ا هـ. دماميني. **قوله: (مع إثباتهم إياه لأو)** فيه إنه لا يلزم من إثباتهم إياه لأو ثبوته لإما، وإن كانت مشاركة في هذه المعاني ألا ترى أن أو تنفرد بمعانٍ والظاهر ما قاله هؤلاء الجماعة ا هـ. دماميني. **قوله: (التفصيل)** أي: التفصيل مجمل قبلها كتفصيل الضمير العائد للإنسان في هذه الآية وهو إنا هديناه السبيل. **قوله: (على الحال المقدرة)** أي: المنوية المقابلة لمقارنة وهي حال من الضمير في هديناه أي دللناه وبينا له الطريق حال كونه، إما شاكراً أي إما عاملاً بما بينا له، وإما كفوراً أي غير عامل ولا شك أن الشكر والكفر أي العمل وعدمه مقدر لا موجود حال الهداية والبيان. **قوله: (هذه)** أي التي في الآية المذكورة وهي قوله إما شاكراً وإما كفوراً، وجواب الشرط محذوف دل عليه قوله هديناه السبيل أي أن الإنسان كان شاكراً أو إن كان كفوراً هديناه السبيل ولم نتركه سدى ا هـ. تقرير دردير.

قوله: (حتى) أي: إلا أن يكون بعده فعل إلخ أي وهذه الآية ليس فيها ما ذكر فلا يتمشى على طريقة البصريين جعل إن شرطية وما زائدة. **قوله: (يفسره)** أي: الشرط بمعنى المعلق عليه لا بمعنى الأداة ولا بمعنى التعليق ففي الكلام استخدام أو إن الضمير لفعل الشرط المفهوم من السياق أو للشرط السابق، وإضافة الأداة له لعملها فيه. **قوله: (بأن المضمر هنا كان)** حاصل هذا الجواب أنه ليس بلازم أن يقع بعده فعل مفسر للفعل الذي يقع قبله بل تارة يقع بعده فعل، وذلك إذا كان الفعل المفسر الذي قبل الاسم غير كان وتارة لا يقع فعل بعد الاسم، وذلك إذا كان الفعل الواقع قبل الاسم كان كما هنا إذ

٨٤ ـ قَـدْ قِـيـلَ ذَلِـكَ إِنْ حَـقًّـا وَإِنْ كَـذِبـاً [فَـمَـا اعـتِـذَارُكَ مِـنْ قَـوْلٍ إذا قِـيـلاَ]؟

وهذه المعاني لـ «أَوْ» كما سيأتي، إلا أن «إِمَّا» يُبْنَى الكلامُ معها من أَوَّل الأمر على ما جيء بها لأجله من شكٍّ وغيره، ولذلك وجب تكرارُها في غير نُدور، و «أَو» يُفْتَتَح الكلامُ معها على الجزم، ثم يطرأُ الشكُّ أو غيره، ولهذا لم تتكرَّر.

وقد يُستغنى عن «إِمَّا» الثانية بذكر ما يُغْني عنها، نحو: «إِمَّا أَنْ تَتَكَلَّم بخير وإِلاَّ فَاسْكُتْ» وقول المُثَقِّب العبديّ [من الوافر]:

المعنى إن كان شاكراً يثب، وإن كان كافراً عوقب وكان لا يحتاج في جواز حذفها إلى وجود فعل مفسر يقع بعدها بخلاف غيرها واغتفر حذفها بدون مفسر بعدها لكثرة دورها في الكلام. **قوله: (فهو)** أي: حذف كان في الآية. **قوله: (بمنزلة قوله)** أي: قول حسان ابن ثابت. **قوله: (إن حقا)** أي إن كان حقاً وإن كان أي القول كذباً أي فقد حذف الفعل بلا مفسر وهو شائع، **قوله: (وهذه المعاني لأو)** أي: ثابتة لأو. **قوله: (إلا أن إما)** أي: الثانية التي قيل إنها حرف عطف. **قوله: (إلا أن إما يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله)** أي: من حيث إنها لأحد الشيئين، وإن كان شخص المعنى يتوقف على تمام الكلام مثلاً إذا قلت تزوج إما هنداً احتمل التخيير والإباحة، فإن قلت وإما أختها فالأول، وإن قلت وإما بنت فالثاني والمراد الأولية فيما سبق فيه الترديد كالحال في جاء زيد إما راكباً أو ماشياً.

قوله: (تكرارها) أي: لأجل أن تكون واحدة أول الكلام تنبىء عن الغرض ابتداءً وواحدة مع المعادل. **قوله: (واو يفتتح الكلام معها على الجزم الخ)** فيه نظر إذ يجوز أن يكون المتكلم بقام زيداً وعمرو مثلاً قاطعاً بقيام زيد، ثم عرض له الشك في كون القيام حصل أو من عمرو فعطف بأو كما قال المصنف ويجوز أن يكون شاكاً إن لم يأت بحرف دال عليه كما تقول جاء القوم وأنت عازم من أول الأمر على الاستثناء يقر لك إلا زيداً، وقد يجاب بأن افتتاح الكلام معها على الجزم بحسب الصورة الظاهرة مع كونه في الواقع كذلك أو لا، ومعنى طرو الشك طرو الدال عليه لا أن يكون المتكلم بها لا بد أن يكون جازم ما ثم يشك تأمله ا هـ. دماميني. **قوله: (بذكر ما يغني عنها)** أي: من كلام يقع موقعها مع المعطوف الذي تدخل عليه. **قوله: (وإلا فاسكت)** أي: وإما أن تسكت. **قوله: (المنقب)** بفتح النون وكسر القاف المشددة والعبدي بفتح العين المهملة وسكون الموحدة وأظن إن هذه النسبة نسبة إلى عبد القيس ا هـ. دماميني. ووهمه الجلال السيوطي وقال

---

٨٤ ـ **التخريج**: البيت للنعمان بن المنذر في (الأغاني ١٥/ ٢٩٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ١٩٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠، ٩/ ٥٥٢؛ والدرر ٢/ ٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٨٨؛ والكتاب ١/ ٢٦٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٦٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٩٧).

٨٥ ـ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وِإلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد يستغنى عن الأولى لفظاً كقوله [من المتقارب]:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفِ

البيت، وقد تقدَّم، وقوله [من الطويل]:

٨٦ ـ تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

الحق إنه بضم الميم وفتح المثلثة وكسر القاف لقب شاعر من عبد شمس، وقال بذلك الشمني.

قوله: (**فأما أن تكون أخي بحق**) يروى أيضاً بصدق. **قوله**: (**فأعرف منك غثي من سميني**) الغث الرديء والسمين الجيد. **قوله**: (**وإلا فاطرحني**) أي: وإما أن تطرحني وتتخذني عدواً، وأن الأولى وصلتها في محل رفع بالابتداء وللخبر محذوف أي وإما أخوتك إليّ حاصلة. **قوله**: (**أتقيك وتتقيني**) صفتان لعدو أو الأصل يتقيك وتتقيه ولكنه راعى المعنى فأتى بضمير المتكلم والمخاطب. **قوله**: (**تلم**) أي: تنزل وعهدها إما بمعنى أمرها الذي يعهد منها أو محلها الذي يتعاهد بالرجوع إليه بعد الذهاب عنه.

---

٨٥ ـ **التخريج**: البيتان للمثقب العبدي في (ديوانه ص ٢١١ ـ ٢١٢؛ والأزهية ص ١٤٠ ـ ١٤١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، ١١/ ٨٠؛ والدرر ٦/ ١٢٩؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٦ ـ ١٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٠، ١٩١؛ وله أو لسحيم بن وثيل في المقاصد النحوية ١/ ١٩٢، ٤/ ١٤٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٣٢؛ وجواهر الأدب ص ٤١٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٦؛ والمقرب ١/ ٢٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥).

اللغة: الغث: الرديء من كلّ شيء؛ والسمين ضده. اطرحني: أبعدني واتركني. أتّقيك: أتجنّبك وأحذرك.

المعنى: يبين المثقّب لنا معنى الأصدقاء الحقيقيين، فإمّا أن تكون صديقي الحقيقي الذي يعرّفني مساوئي وعيوبي فأتركها، ومحاسني ومكارمي فأزيد منها، وإما دعني وشأني، بل كن عدوّي الذي أحذره ويحذرني.

٨٦ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في (ملحق ديوانه ص ١٩٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٠؛ وللفرزدق في ديوانه ٢/ ٧١؛ وشرح المفصل ٨/ ١٠٢؛ والمصنف ٣/ ١١٥؛ ولذي الرمّة أو للفرزدق في خزانة الأدب ١١/ ٧٦، ٧٨؛ والدرر ٦/ ١٢٤؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٤٢؛ والجنى الداني ص ٥٣٣؛ ورصف المباني ص ١٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٦؛ والمقرب ١/ ١٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥).

اللغة: تلمّ بدار: تنزل بها قليلاً. تقادم عهدها: بعد زمن معرفتها أو بنائها. ألم خيالها: طاف.

المعنى: فإما أن ينزل خيالي بدار الأحبة التي هجرت منذ زمن بعيد، وإما أن يستعرض أشخاصاً أحبهم قد ماتوا، فتبقى روحي حزينة منكسرة.

أي: إمَّا بدارٍ، والفرَّاء يَقيسُه، فيُجيز «زيد يقومُ وإمَّا يقعد» كما يجوز «أو يقعد».

تنبيه ـ ليس من أقسام «إمّا» التي في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحداً﴾ [مريم: ٢٦]، بل هذه «إنِ» الشرطيَّة و«ما» الزائدة.

● **(أو) ـ حرفُ عطفٍ،** ذكر له المتأخِّرون معاني انتهت إلى اثني عشر.

الأول: الشك، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَومٍ﴾ [المؤمنون: ١١٣] و[الكهف: ١٩].

والثاني: الإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] الشاهد في الأولى، وقول الشاعر [من الخفيف]:

٨٧ ـ نَحْنُ أَوْ أَنْتُمُ الأُلَىٰ أَلِفُوا الحَقْـ ـقَ، فَبُعْداً لِلْمُبْطِلينَ وَسُحْقا

قوله: (كما يجوز أو يعقد) ظاهره إنه لا يحتاج إلى تقدير إما قبل المعطوف وهو ظاهر قول ابن أم قاسم في الجني الداني، وأجاز الفراء أن لا تتكرر وأن تجري مجرى أو فإن كان هذا هو المراد نافاه ظاهر قوله والفراء يقيسه إذ هذا الضمير المنصوب عائداً إلى الاستغناء عنها لفظاً، والفراء على ظاهر كلامهم يرى إنها مستغنى عنها البتة لفظاً وتقديراً فتأمله ا هـ. دماميني. وأجاب شيخنا الدردير بأن في كلامه استخداماً ولا منافاة ولا شيء.
قوله: (ليس من أقسام أما الخ) أي: ولو كانت أياً لم يكن ثم وجه لتأكيد الفعل بالنون.
قوله: (بل هي أن الشرطية وما الزائدة) ولذلك أكد الفعل وجوابها حينئذٍ قوله فقولي إني نذرت. (أو) **قوله: (أحدها الشك)** أي: من جهة المتكلم. **قوله: (لبثنا الخ)** الحاصل إنهم استبعدوا مدة لبثهم في الدنيا بالإضافة إلى دخلوهم في العذاب واستقلوها بحيث شكوا فيها، هل هي يوم أو بعض يوم. **قوله: (الإبهام)** هو إخفاء المتكلم مراده على السامع.
قوله: (الشاهد في أو الأولى) الحق أن الشاهد في الثانية أيضاً، والمعنى وأن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين، أخرج الكلام مخرج الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله تعالى فهو على الهدى، وأن من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين. ا هـ تقرير دردير، ويمكن أن يقال مراد المصنف أن الأصل الإبهام حصل بالأولى فلا ينافي أن الثاني تأكيده فهو إبهام على إبهام.
قوله: (الشاهد في أو الأولى) وجهه الشمني بأن الإبهام قدر زائد على الشيئين أي لا بد فيه من قصد الإلباس فليعتبر ذلك في الأولى لسبقها ولدخول لها في المحكوم عليه المقصود بالإبهام، ثم لا حاجة في اعتباره في الثانية ألا ترى إنها لو لم تأت الثانية بأن قيل إنا وإياكم لعلى هدى، كان الإبهام حاصلاً ولكن الظاهر ما قاله الدماميني من أن الإبهام في الثانية أيضاً. **قوله: (نحن أو أنتم الأولى الخ)** أي: أحد الفريقين منا ومنكم ثابت له الفة

---

٨٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ١/ ١٩٤).

اللغة: ألفوا الحق: اعتادوه لكثرة فعلهم له. المبطلون: أصحاب الباطل. بعداً وسحقاً: كلمتا =

والثالث: التَّخيير، وهي الواقعة بعد الطلب، وقَبْلَ ما يمتنع فيه الجمع، نحو: «تَزَوَّجْ هِنْداً أَوْ أُخْتَهَا»، و«خُذ منْ مَالِي دِينَاراً أَوْ دِرْهماً».

فإن قلت: فقد مثَّل العُلماء بآيَتَي الكفّارة والفِدْية للتخيير مع إمكان الجمع.

قلت: لا يجوز الجمع بين الإطعام والكُسوة والتَّحرير على أنّ الجميع الكفّارة، ولا بينَ الصيام والصدقة والنسك على أنهنّ الفِدْية، بل تقع واحدة منهن كفَّارة أو فِدْية، والباقي قُرْبة مستقلّة خارجة عن ذلك.

والرابع: الإباحة، وهي الواقعة بعد الطّلب وقَبْل ما يجوز فيه الجمع، نحو: «جالِسِ العُلَمَاء أو الزهّاد»، و«تعلّم الفِقْهَ أو النحو». وإذا دخلت «لا» الناهية امتنع فعلُ الجميع، نحو: ﴿وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٢٤] إذ المعنى لا تُطع

الحق. **قوله: (وسحقاً)** أي: بعداً فهو مثل:

وألفى قوله كذباً وميناً

وآخر المصراع الأول القاف الساكنة من قوله ألفوا الحق والبيت من بحر الخفيف. **قوله: (ما يمتنع فيه الجمع)** أي: ما قبله. **قوله: (تزوج هنداً أو أختها)** أي: فالجمع بينهما ممنوع. **قوله: (خذ من مالي ديناراً أو درهماً)** أي: فالجمع بينهما ممتنع لأن عصمة المال تمنع من الإقدام على تناوله إلا بمقتضى وإنما اقتضت أو أحد الأمرين فلا يباح له أخذهما معاً إذ لا مقتضى له والمراد بالمنع ما يشمل العادي والشرعي؛ لأن الكلام في المعاني اللغوية. **قوله: (بآيتي الكفار الخ)** وهي قوله تعالى: **﴿فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط﴾** [المائدة: ٨٩] الخ، وقوله تعالى: **﴿فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه﴾** [البقرة: ١٩٦] الآية. **قوله: (قربة)** يحتمل إنه بالرفع خبر والباقي مبتدأ ومستقلة خارجة للقربة، ويحتمل النصب على الحال من الباقي بناءً على أنه معطوف على فاعل يقع، أي: ويقع الباقي قربة فينصب حينئذٍ مستقلة وخارجة فإن قلت إن التي للتخيير إنما تقع بعد طلب كما مر قلت لفظ الآيتين، وإن كان خبراً لكن المعنى على الطلب أي فليكفر وليفدِ ا هـ. دماميني.

قوله: (خارجة عن ذلك) أي: ليس الكلام في الجمع من هذه الحيثية فإنه ممكن، وإنما الكلام فيه بالاعتبار الأول وهو ممتثلنا عرفت. **قوله: (ما يجوز فيه الجمع)** أي: ما قبلها. **قوله: (جالس العلماء أو الزهاد)** إذ لا يمتنع مجالسة الفريقين. **قوله: (وإذا دخلت لا الناهية)** أي: على كلام فيه أو التي للإباحة. **قوله: (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً)**

= دعاء بمعنى هلاكاً ودماراً، والسحق: التقطع، والتمزّق.

المعنى: أدعو بالهلاك والدمار على أصحاب الباطل، أكانوا منّا أم كانوا منكم، فإما نحن وإما أنتم قد اعتاد الحقّ وأكثر من فعله.

أَحدَهما، فأيهما فعله فهو أحدهما، وتلخيصه أنها تدخل للنَّهْي عمَّا كان مُباحاً؛ وكذا حُكْم النّهي الداخل على التخيير، وفاقاً للسيرافي. وذكر ابنُ مالك أن أكثر ورود «أو» «للإباحة» في التشبيه نحو: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، والتقدير، نحو: ﴿فَكَانَ قاب قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩]، فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب.

والخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيّون والأخفش والْجَرْمي، واحتجوا بقول تَوْبَة [من الطويل]:

٨٨ ـ وَقَـدْ زَعَـمَـتْ لَـيـلَـىٰ بِـأَنِّـيَ فَـاجِـرٌ، لِـنَـفْـسِـي تُـقَـاهَـا أَوْ عَـلَـيْـهَـا فُـجُـورُهَـا

وقيل: «أو» فيه للإبهام، وقول جرير [من البسيط]:

التمثيل بهذه الآية للإباحة قبل دخول الناهي باعتبار ما قبل الشرع إذا وصل في الأشياء الحل فكان يباح حينئذٍ طاعة بهذه الآثم في إثمة، والكفور في كفره لا حرج على من ارتكبهما ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (إذ المعنى لا تطع أحدهما)** وهذا الأحد غير معين فهو دائر بين الآثم والكفور فلا يخرج من العهدة إلا بعدم الفعل من أصله أي بعدم إطاعة واحد منهما. **قوله: (إنها تدخل للنهي عما كان مباحاً)** أي: عما كان التركيب يفيد إباحته بحسب اللغة ولا شك إنه لو قيل أطع آثماً وكفوراً أفاد الكلام الإباحة قبل دخول لا، فمراد المصنف المباح قبل دخول حرف النهي. **قوله: (وكذا حكم النهي الداخل على التخيير)** أي: والنهي الداخل التخيير كذا يمتنع فعل المخير فيه نحو لا تأخذ من مالي ديناراً أو درهماً فيمتنع أخذ الجميع أي كل واحد منهما إذ المعنى لا تأخذ أحدهما فأيهما أخذه فهو أحدهما.

قوله: (فهي كالحجارة أو أشد قسوة) فالمعنى أن تشبيه قلوبهم بالحجارة أو بما هو أشد قسوة من الحجارة مباح معنى الإباحة صحة كل من الأمرين، وكذا تقدير الدنو بقاب قوسين أو بما هو أقرب من ذلك مباح وما قاله محل تأمل ا هـ. دماميني. **قوله: (الجمع المطلق)** أي: الذي لم يقيد بمصاحبة أو قبلية أو بعدية. **قوله: (والجرمي)** بفتح الجيم نسبة إلى بني قبيلة مشهورة لا بالضم ولا بالكسر كما قاله بعضهم. **قوله: (توبة)** بالتاء المثناة وهو مجنون ليلى. **قوله: (أو عليها فجورها)** أي: لما تقالها وعليها فجورها فكون التقوى له وكون الفجور عليه ثابتان لنفسه. **قوله: (للإبهام)** أي: فهو يعلم حال نفسه

---

٨٨ ـ **التخريج**: البيت لتوبة بن الحمير في (الأزهيّة ص ١١٤؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٥٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ٦٨؛ والدرر ٦/ ١١٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٣٢، ٤٢٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٥ (أوا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤).

اللغة: التقى: الحذر من الوقوع في المعاصي. الفجور: الأعمال الفاحشة الشريرة.

المعنى: تدّعي ليلاي أنني رجل فاحش لا أتورّع عن ارتكاب المعاصي، سامها الله أليس لكلّ نفس ما جنت، فإن إيماني يفيدني وحدي، وسوئي يضرّني وحدي.

٨٩ ـ جَاءَ الخِلافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً كَمَا أَتَى رَبَّه مُوسَىٰ عَلَى قَدَرِ

والذي رأيته في ديوان جرير «إذْ كانَتْ» وقوله [من البسيط]:

٩٠ ـ وَكَانَ سِيَّانِ أن لا يَسْرَحُوا نَعَماً أَو يَسْرَحُوهُ بِهَا، وَٱغْبَرَّتِ السُّوحُ

أي: وكان الشأن أن لا يَرْعُوا الإبلَ وأن يرعوها سيان لوجود القَحْطِ، وإنما قدرنا «كان» شَأنيَّة لئلاً يلزم الإخبار عن النَّكرة بالمعرفة، وقول الراجز:

وأنصافه بأحد الأمرين، ولكن أبرز الكلام في صورة الشك إبهاماً على السامع حتى لا يعلم الوصف حال نفسه هو عليه والأول أظهر لأن كون التقى للنفس والفجور عليها أمران مجتمعان في الواقع. **قوله**: **(وقوله جرير)** بالجر. **قوله**: **(جاء الخلافة)** الضمير عائد على الممدوح وهو فاعل والخلافة مفعول أي: جاء لها وكانت له قدراً أي مندرة في الأزل فلم يحصل له تعب ولا معاناة كما أن موسى حصلت له النبوة واللقى بقدر بدون معاناة. **قوله**: **(والذي رايته الخ)** مراده بهذا الانتقاد على الجماعة وفيه أنهم حيث رواه هكذا فلهم الاستشهاد به، وإن لم يروه هو كذا.

قوله: **(إذ كانت)** أي: فلا شاهد له فيه قوله وكان سيان كان شانية أي اسمها ضمير شأن وسيان خبر مقدم وأن لا يسرحوا بعما مبتدأ مؤخر أي لأن إسراحهم الإبل وعدم إسراحهم سيان فقوله وكان يوهم أن اسمها ضمير الشأن، والأولى أن يقول وكان هو أي الشأن. **قوله**: **(وإنما قدرنا كان شانية)** أي: ولم نجعلها ناقصة لئلا يلزم الإخبار عن النكرة وهو سيان بالمعرفة وهو المصدر المؤول من أن والفعل لأنه مضاف للمعرفة وهي الإبل

---

٨٩ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ٤١٦؛ والأزهيَّة ص ١١٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٦٩؛ والدرر ٦/ ١١٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٨٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٦؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٨٥، ٤/ ١٤٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٢٤؛ والجنى الداني ص ٢٣٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٩٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤).

اللغة: **شرح المفردات**: جاء الخلافة: أي تولّى الخلافة. قدراً: مقدّرة، أو موافقة له.

المعنى: يقول: تولى الخلافة فكان أهلاً لها، وقد قدّرها الله له كما قدّر النبوّة لموسى.

٩٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في (خزانة الأدب ٥/ ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٥؛ وشرح شواهد المغني ص ١٩٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٤١٢ (سوا)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٨٩، ١١/ ٧٠؛ والخصائص ١/ ٣٤٨، ٢/ ٤٦٥؛ ورصف المباني ص ١٣٢، ٤٢٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٩١).

اللغة: سيان: مثلان. سرح: أرسل للمرعى. النعم: المال الذي يرعى، الإبل والغنم والبقر. السوح: جمع ساحة.

المعنى: لقد صارت الساحات ملأى بالغبار، بسبب الجفاف والجدب، فصار الأمر سواء، أرسلوا الحيوانات للمرعى أو لم يرسلوها، فلا شيء ترعاه.

٩١ - إنَّ بِـــهَـــا أَكْـــتَـــلَ أَوْ رِزَامَـــا   خُـوَيْـرِبَـيْـنِ يَـنْـقُـفَـانِ الْـهَـامَـا

إذ لم يقل «خويرباً» كما تقول: «زيد أو عمرو لص»، ولا تقول: «لصان»، وأجاب الخليل عن هذا بأن «خُوَيْرِبَيْنِ» بتقدير «أشتم» لا نعت تابع، وقول النابغة [من البسيط]:

في الأول وضميرها في الثاني، ولقائل أن يقول الإخبار عن النكرة بالمعرفة مغتفر به في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حر في ارتكاب مثل ذلك فيه على أن ابن مالك قال بجوازه. **قوله: (إن بها الخ)** قبله:

خـل الـطـريـق واجـتـنـب أرمـامـا   وبـعـده لـم يـدعـا الـسـارح مـقـامـا

وقوله: أكل إورزاً ما سما رجلين وقوله: خويربين أي لصين وقوله: ينقفان أي يقطعان وبابه ضرب، وقوله: الهاما جمع هامة وهي الرأس. **قوله: (إذ لم يقل الخ)**أي: أو هنا بمعنى الواو لا باقية على حقيقتها من كونها لأحد الشيئين وإلا لقال خويربا وتوضيحه أن خويربين حال من الضمير المستكن في قوله بها، والتقدير أن أكتل أو رزاما كائنان بتلك الأرض حالة كونهما خويربين فلو كانت أو على حالها من كونها لأحد الشيئين لكان الضمير عائداً على الأحد بصيغة الإفراد فتكون حالاً مفردة، ولذا يقول العلماء أن العطف إذا كان بأو يجب فيه الإفراد أي إذا كانت أو باقية على حالها ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (بتقديم أشتم)** أي: فهو جملة مستقلة ولا يصح أن تقول خويربا إلا لو كان من الجملة الأولى ويؤخذ منه أن قولهم أن العطف بأو يجب فيه الإفراد أي إذا كان من الجملة الأولى وإلا فأنت بالخيار ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (لا نعت تابع الخ)** الصواب لا حال أي من متعلق بها، وأما النعت فلا يتأتى لأن خويربين نكرة ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة والنعت لا يتأتى حتى ينفيه. **قوله: (نعت تابع)** فيه تسامح إذ لا يتوهم نعت المعرفة بالنكرة وإنما المتوهم الحالية فكأنه لاحظ أن الحال وصف في المعنى. **قوله: (وقول النابغة)** أي: يخاطب النعمان بن المنذر:

واحـكـم كـحـكـم فـتـاة الـحـي إذ نـظـرت   إلـى حـمـام سـراع وارد الـثـمـدِ

قالت ألا ليتما الخ فقوله قالت من كلام فتاة الحي وهي زرقاء اليمامة، والمراد كن

---

٩١ - **التخريج**: الرجز الأسدي في (الأزهية ص ١١٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٩؛ ولرجل من بني أسد في الكتاب ٢/ ١٤٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٥؛ ولسان العرب ١/ ٣٤٩ (جزب)، ١١/ ٥٨٢ (كتل)، ١٤/ ٥٥ (أوا).

اللغة: الأكتل: اللص. الرزام: الشديد الصعب؛ ويجوز أن يكون (أكتل) و (رزام) اسمين لشخصين معروفين. خويربين: مثنى خويرب الذي هو مصغر خارب وهو سارق الإبل. ينقفان: يكسران الرأس حتى يظهر الدماغ.

المعنى: إن في الطريق لصين معروفين هما أكتل ورزام، أو إن فيها لصًا ورجلاً شديداً صعباً، يسرقان الإبل، ويكسران رؤوس المسافرين.

٩٢ ـ قالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ
فَحَسَبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ سِتًّا وَسِتِّينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ

وَيُقَوِّيه أنه روي «ونصفه» وقوله [من الكامل]:

٩٣ ـ قَوْم إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

حكيماً كما كانت حكيمة إذ أصابت ووضعت الشيء موضعه فلا تقبل سعاية مختلق مفترٍ على عندك. وكانت هذه المرأة نظرت إلى سرب حمام طائر فيه ست وستون حمامة وعندها حمامة واحدة فقالت: ليت الحمام إليه، إلى حمامتيه، أو نصفه قديه، تم الحمام ميه. قال بعض أهل المعاني لما أراد النابغة وصف هذه المرأة الحكيمة الحاسبة بسرعة أصابتها شدد الأمر وضيقه ليكون أبلغ في مدحها بالإصابة، وذلك أنه جعلها تحزر الطير إذ كان الطير أخف ما يتحرك، ثم كونه حماماً مما يؤكد هذا الغرض لكونه أسرع الطير ثم ورودها الماء مما يوجب المبالغة في الإسراع لأنها حالة عطش وحرص على سرعة الوصول للماء، وكون الماء قليلاً مما يقتضي سرعة الإزدحام عليه، وكونه لا مادة له أشد في الحرص على النيل منه والثمد الماء القليل الذي لا مادة له فالمعين لكون أو بمعنى الواو قولك فوجدوها تسعاً وتسعين إذ لو بقيت على حالها لم يكن تسعاً وتسعين. **قوله: (فقد)** أي: حسبي وقوله: فحسبوه أي فعدوه، وقوله: فألفوه أي وجدوه. **قوله: (إذا سمعوا الصريخ)** أي: للحرب.

---

٩٢ ـ **التخريج**: البيتان للنابغة الذبياني في (ديوانه ص ٢٤؛ والأزهيَّة ص ٨٩، ١١٤؛ والأغاني ١١/ ٣١؛ والإنصاف ٢/ ٤٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٦٢؛ وتذكرة النحاة ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥١، ٢٥٣؛ والخصائص ٢/ ٤٦٠؛ والدرر ١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٤؛ ورصف المباني ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٥، ٢٠٠، ٢/ ٦٩٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٨؛ والكتاب ٢/ ١٣٧؛ واللمع ص ٣٢٠؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٢٥٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٣؛ وشرح قطر الندى ص ١٥١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٤٧ (قدد)؛ والمقرب ١/ ١١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥).

اللغة والمعنى: فقد: هنا اسم فعل بمعنى «يكفي»، أو اسم بمعنى: «كافٍ»، أو: بمعنى الواو.

يقول: ألا ليت هذا الحمام كلّه لنا، أو نصفه مضافاً إلى حمامتنا فهو كاف [لأن يصير مئة].

٩٣ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معد يكرب في (ديوانه ص ١٤٥؛ ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١١١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢١٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٨؛ ولسان العرب ٨/ ١٥٨ (سفع).

شرح المفردات: الملجم: الذي يجعل اللجام في فم الفرس. السافع: القابض بناصية المهر، وهي كناية عن الاستعداد والاستجابة.

ومن الغريب أن جماعةً ـ منهم ابن مالك ـ ذكروا مجيء «أو» بمعنى الواو، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى «ولا»، نحو: ﴿وَلاَ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبائِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وهذه هي تلك بعينها، وإنَّما جاءت «لا» توكيداً للنفي السَّابق، ومانعةً من توهُم تعليق النفي بالمجموع، لا بكلِّ واحد، وذلك مستفاد من دليلٍ خارجٍ عن اللفظ وهو الإجماع، ونظيرُه قولُكَ: «لا يحلُّ لك الزِّنَى والسّرِقة» ولو تركت «لا» في التقدير لم يضر ذلك.

قوله: (ما بين ملجم مهره) أي: ما بين رجل آخذ بلجام فرسه ورجل آخر آخذ بناصية فرسه بلا لجام فهو كناية عن شدة سرعتهم إلى الهيجاء. **قوله: (أو سافع)** أي: فلو كانت أو هنا لأحد الشيئين لا تحل المعنى ما بين أحد الأمرين مع أن الأحد لا بينية له، والبينية لا تكون إلا لمتعدد فتعين أن تكون أو بمعنى الواو وقد يقال إن قوله ما بين الخ، أي: ما بين فريق ملجم الخ والفريق في حد ذاته متعدد فله بينية كما قالوا في قوله بين الدخول فحومل أي بين أجزاء الدخول ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (بمعنى ولا)** أي: بمعنى واو بعدها لا النافية. **قوله: (من بيوتكم)** أي: من بيوت أولادكم وجعلها بيوتاً لهم لقوله عليه السلام: «أنت ومالك لأبيك»، أما البيوت الأصلية فلا تحتاج لنص. **قوله: (وهذه)** أي: التي في الآية المتلوة أو التي جعلها بمعنى ولا. **قوله: (وهذه الخ)** اعتراض من المصنف على القائلين بذلك القول وحاصله أنا لا نسلم أن أو هنا بمعنى ولا بل هي هنا أو السابقة وهي التي لمطلق الجمع بمعنى الواو، وأن لا ليست من معنى أو بل هي لتوكيد النفي السابق ومانعه من تعلق النفي بالمجموع، أي فلما كان الأصل **﴿لا جناح عليكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم﴾** [النور: ٦١] الخ، ربما يتوهم أن الجناح إنما نفي عن الأكل من المجموع فأتينا بها في التقدير إشارة إلى أن النفي منصب على كل واحد وتعلق النفي بكل واحد ليس معلوماً من الآية بل من دليل خارجي وهو الإجماع فقدرنا لأجل أن توفق الآية الفقه من خارج المعلوم من الإجماع ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (هي تلك)** أي: التي بمعنى الواو. **قوله: (وإنما جاءت لا)** أي: في اللفظ الذي يفسرونها به في الآية. **قوله: (توكيداً للنفي السابق)** أي: فهي مستغنى عنها. **قوله: (وذلك)** أي: تعليق النفي بكل واحد. **قوله: (وهو الإجماع)** أي: القائم على إنه لا حرج على الإنسان في أن يأكل من بيت ولده ولا أن يأكل من بيت والده، وأما اللفظ الواقع في الآية فلا يدل على ذلك. **قوله: (ونظيره)** أي: في تقدير لا لتوكيد النفي. **قوله: (لا يحل لك الزنا والسرقة)** أي: فيقال في التقدير ولا يحل لك السرقة فتأتي بلا لتشير إلى أن النهي منصب على كل واحد لا إلى أنها من معنى أو. **قوله: (لم يضر ذلك)** أي: لقيام الدليل على المراد وهو الإجماع

= **المعنى**: يقول: إنّهم سريعو الاستجابة إلى من يستغيث بهم، فتراهم بين ملجم فرسه، وآخذ بناصية المهر منتظراً أن يؤتى باللجام.

وزعم ابن مالك أيضاً أن «أو» التي للإباحة حالَةٌ محلَّ الواو، وهذا أيضاً مردود، لأنَّه لو قيل: «جالِسِ الحَسَنَ وابنَ سيرين»، كان المأمورُ به مجالستهما معاً، ولم يخرج المأمور عن العُهْدَة بمجالسةِ أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النحويين، ولكن ذكر الزمخشريّ عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أن الواو تأتي للإباحة، نحو: «جالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ»، وأنه إنما جيء بالفَذْلكة دَفعاً لتوهُّم إرادة الإباحة في ﴿فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ في الحجِّ وسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقَلَّده في ذلك صاحبُ الإِيضاح البَيَانِيّ، ولا تُعْرَف هذه المقالة لنحويّ.

على أنه لا يحل كل واحد من الزنا والسرقة على الإطلاق مجتمعين أو مفترقين.

قوله: (حالة محل الواو) أي: فالأصل في الإباحة الواو على كلامه. **قوله: (جالس الحسن وابن سيرين)** أي: بالواو. **قوله: (كان المأمور به مجالستهما)** أي: جميعاً. **قوله: (ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما)** هذا مشكل إذ لا عهدة على المخاطب مع كون الأمر للإباحة، وهو لا إلزام فيه بالفعل ولا صرح فيه بالترك، وقرر بعضهم أن قوله كان المأمور به مجالستهما أي قالوا وحينئذٍ لمطلق الجمع لا للإباحة، والأمر لإلزام مجالسة كل منهما ولو عبر بأو كانت الإباحة مجالسة أحدهما مع جواز اجتماعهما. **قوله: (هذا)** أي: ما ذكرناه من أنه فرق بين أو التي للإباحة وبين الواو، وأن الواو لا تأتي للإباحة. **قوله: (هذا هو المعروف)** أي: هذا الذي ذكرناه من التفريق بين العطف بأو والعطف بالواو بعد أمر الإباحة على الوجه المذكور آنفاً هو المعروف. **قوله: (ولكن ذكر الزمخشري الخ)** هذا استدراك على ما يتوهم من انفراد ابن مالك بما ذكر فاستدرك بأنه منقول عن الزمخشري. **قوله: (بالفذلكة دفعا لتوهم الخ)** قال السعد الفذلك من الحساب أن تذكر تفاصيل ثم تجمل فيقال فذلك كذا والمراد بها هنا قوله تلك عشرة ولا يقال مقتضى ذلك أن يقال الفذلكة لأن أصلها من ذلك منتحتة منها، ثم جعل علماً على ما ذكر ا هـ. تقرير دردير.

قوله: (وسبعة إذا رجعتم) حتى لو صام الثلاثة فقط أو السبعة فقط أجزأه. **قوله: (صاحب الإيضاح البياني)** هو الخطيب القزويني صاحب تلخيص المفتاح وقوله: الإيضاح البياني أي المصنف في البيان واحترز به من الإيضاح المصنف في النحو لأبي علي الفارسي. **قوله: (ولا تعرف هذه المقالة)** وهي كون الواو تأتي للإباحة لنحوى فيه أنها معروفة لبعضهم فقد قال السيرا في «شرح الكتاب» ومما تقع فيه الواو بمعنى الإباحة كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوي الزيغ والريب، وأراد أن يعدل به إلى مجالسة غيرهم فقال له دع مجالسة أهل الريب وجالس القراء والفقهاء وأصحاب الحديث بل وممن قال إنها للإباحة المصنف في «حواشيه» على التسهيل، فإن قلت كيف شاركت الواو أو في أن كلا للإباحة مع أن بعضهم فرق بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين، قلت: الصواب إنه لا فرق فإنه إذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى

والسادس: الإِضراب كـ «بَلْ»، فَعن سيبويه إجازةُ ذلك بشرطين: تقدُّم نفي أو نهي، وإعادةِ العامل، نحو: «ما قامَ زَيْدٌ أو ما قام عمرو»، و«لا يقم زَيْدٌ أو لا يَقُمْ عمرٌو»، ونقلَه عنه ابنُ عُفصور، ويؤيِّده أنه قال في ﴿وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٢٤]، ولو قلتَ: «أو لا تطع كفوراً»، انقلبَ المعنى، يعني أنه يصيرُ إضراباً عن النهي الأوّل، ونهياً عن الثاني فقط، وقال الكوفيّون وأبو علي وأبو الفتح وابنُ بَرْهَان: تَأتي للإِضراب مطلقاً، احتجاجاً بقولِ جرير [من البسيط]:

٩٤ ـ مَاذَا تَـرَى فِـي عِـيالٍ قَـدْ بَـرِمْـتُ بِـهِـمْ لَـمْ أُحْـصِ عِـدَّتَـهُـمْ إلاَّ بِـعَـدَّادِ؟
كَـانُـوا ثَـمَـانِـيـنَ أَوْ زَادُوا ثَـمَـانِـيَـةً لَـوْلاَ رَجَـاؤُكَ قَـدْ قَـتَّـلْـتُ أَوْلادي

العامل، وهو إباحة المجالسة فكأنه قيل أبحت لك مجالستهما ومن أبيحت له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه إفراد أحدهما ولا الجمع بينهما؛ لأن معنى كون الشيء مباحاً أنه لا حرج عليه في فعله ولا في تركه فإذا أبيح شيآن جاز لنا فيهما أربعة أوجه وكذلك المعنى إذا ذكرت أو. **قوله**: **(تقدم نفي أو نهي)** شرط أول وقوله وإعادة العامل شرط ثانٍ. **قوله**: **(أو ما قام عمرو)** والمعنى بل ما قام عمرو فهو إضراب عن الأول.

قوله: **(أو لا يقم عمرو)** أي: بل لا يقم عمرو فهو إضراب عن الأول. **قوله**: **(نقله عنه ابن عصفور)** أي: نقل هذا القول عن سيبويه وهذه الجملة الفعلية معطوفة على المتقدمة إذ المعنى ثبت عن سيبويه كذا ونقله عنه ابن عصفور ويجوز أن تكون الأولى اسمية وهذه معطوفة عليها ولا يضر التخالف بذلك. **قوله**: **(ويؤيده)** أي: نقل ابن عصفور وقوله إنه أي سيبويه. **قوله**: **(ونهيا عن الثاني فقط)** أي: وذلك باطل لأن النهي عن كل واحد ثابت لا يتطرق إليه الإبطال أصلاً. **قوله**: **(وأبو علي)** أي: الفارسي وقوله وأبو الفتح أي ابن جنى. **قوله**: **(للإضراب مطلقاً)** أي إتياناً مطلقاً أو حال من الإضراب أي تأتي له في حالة كونه مطلقاً أي سواءً تقدمه نفي أو نهي أو لم يتقدمه سواءً أعيد العامل أو لا. **قوله**: **(مطلقاً)** أي: عن الشرطين السابقين. **قوله**: **(احتجاجاً بقول جرير)** مفعول لأجله والعامل قال أي أولئك الجماعة كذا احتجاجاً ويجوز أن يكون حالاً أي ذوي احتجاج أو محتجين.

---

٩٤ ـ **التخريج**: البيتان لجرير في (ديوانه ص ٧٤٥؛ وجواهر الأدب ص ٢١٧؛ والدرر ٦/ ١١٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٤؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٢ (الثاني فقط)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤).

اللغة: برمت: ضقت واستأت. العيال: أهل البيت ممن تنفق عليهم.

المعنى: ليتك ترى أهلي الذين أتضايق من وجودهم، ولا أعرف عددهم، بل أحتاج إلى عدّاد لإحصائهم، فهم ربما كانوا ثمانين أو ثمانية وثمانين، وقد كدت أقتلهم لولا أملي في عطائك وكرمك.

وقراءة أبي السمال ﴿أَوْ كُلَّما عاهَدُوا عَهْدَاً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٠] بسكون واو «أو»، واختُلِف في ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، فقال الفرَّاء: بل يزيدون، هكذا جاءَ في التفسير مع صحّته في العربيّة، وقال بعض الكوفيّين: بمعنى الواو؛ وللبصريّينَ فيها أقوال، قيل: للإبهام، وقيل: للتَّخيير، أي: إذا رآهم الرائي تخيَّر بين أن يقول هم مائةُ ألفٍ، أو يقول هم أكثر، نقله ابن الشجري عن سيبويه، وفي ثبوته عنهُ نظَر؛ ولا يصحّ التخيير بين شيئين الواقعُ أحَدهُما؛ وقيل: هي للشكّ مصروفاً إلى الرّائي، ذكَره ابن جنّي، وهذه الأقوال ـ غيرَ القول بأنها بمعنى الواو ـ مقولَةٌ في ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧]، ﴿فهي كالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤].

والسابع: التقسيم، نحو: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف» ذكَره ابن مالك في مَنْظومته

قوله: (وقراءة أبي السمال) اعلم أنهم متى قالوا ابن يكون السماك بالكاف ومتى كان أبي السمال باللام وتشديد الميم والسين ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (فقال الفراء بل يزيدون)** أي: فأو للإضراب. **قوله: (مع صحته في العربية)** قال الرضى وإنما جاز الإضراب في كلامه تعالى لأنه أخبر عنهم بناءً على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالماً بعددهم وأنهم يزيدون، ثم أخذ تعالى في التحقيق مضرباً لما يغلط فيه الناس بناءً على ظاهر الحزر أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك، وكذا تقول في قوله تعالى: كلمح البصر أو هو أقرب ا هـ. دماميني.

قوله: (بمعنى الواو) أي: إلى مائة ألف ويزيدون على ذلك وانظر هذا العطف على أي شيء هو. **قوله: (بمعنى الواو)** فيه أنه لا يصح عطفه على مائة ألف لأنه لا يشبه الفعل ويمكن أنه من العطف على المعنى الآتي آخر الكتاب، أي: إلى جماعة يعدون مائة ألف ويزيدون. **قوله: (قيل للإبهام)** أي: على السامع. **قوله: (إذا رآهم الرائي تخير)** أي: لشدة كثرتهم. **قوله: (ولا يصح التخيير الخ)** بيان لوجه النظر قالوا وبمعنى لام العلة. **قوله: (الواقع أحدهما)** أي: فإن حال هؤلاء المرسل إليهم دائر بين أن يكونوا مائة ألف أو أكثر، فإن كانوا في الواقع مائة ألف فكيف يسوغ للرائي أن يتخير بأنهم أزيد وإن كانوا أزيد فكيف يسوغ له الإخبار بأنهم مائة ألف. **قوله: (غير القول بأنها بمعنى الواو)** أي: إلا القول بأنها بمعنى الواو بل وهذا القول يجري هنا أيضاً وقد سبق أن ابن مالك جعلها بعد التشبيه للإباحة وهي عنده بمعنى الواو. **قوله: (التقسيم)** أي: بيان أقسام الشيء سواء كلا أو كلية الأول يسمى تقسيم الكل إلى أجزائه نحو السكنجبين خل أو عسل أي ينقسم إلى هذين القسمين وتقسيم الكلي إلى جزئياته كالمثال الذي ذكره. **قوله: (في منظومته)** أي: الصغرى المسماة بالألفية وبالخلاصة والكبرى الكافية.

الصُّغْرى وفي شرح الكَبْرى، ثم عدَل عنه في التسهيل وشرحه، فقال: تَأتي للتفريقِ المجرَّدِ من الشكّ والإبهام والتَّخْيير، وأما هذه الثلاثة فإن مع كلٍّ منها تفريقاً مصحوباً بغيره، ومَثَّل بنحو: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً﴾ [النساء: ١٣٥]، ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥]، قال: وهذا أَوْلَى من التَّعْبير بالتقسيم، لأن استعمالَ الواو في التقسيم أجودُ، نحو: «الكلمة اسم وفعل وحرف»، وقوله: [من الطويل]:

٩٥ ـ [ونَنْصُرُ مَوْلانَا، ونَعْلَمُ أنَّهُ] كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

ومن مجيئه بـ «أَوْ» قولُه [من الطويل]:

قوله: (وفي شرح الكبرى) أي: منظومته الكبرى. **قوله: (عدل عنه)** أي: عن ذكر التقسيم. **قوله: (في التسهيل)** آخر مؤلفاته. **قوله: (للتفريق)** هو جعل الشيء مفرقاً أعم من أن يكون تقسيم كلي أوكل أو لا. **قوله: (مصحوباً بغيره)** أي: فالتي للشك فيها تفريق وشك والتي للإبهام فيها تفريق وإبهام على المخاطب وكذلك التي للتخيير فيها تفريق، وطلب المخاطب بأحد الشيئين فلما صاحب التفريق شيئاً آخر قالوا إنها لذلك الشيء، ولما كانت تارة للتفريق فقط قالوا إنها له مجرداً ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (ومثل)** أي: للتفريق المجرد. **قوله: (إن يكن غنياً أو فقيراً)** أي: إن يكون المشهور عليه غنياً الخ، فلا تمتنعوا من الشهادة عليه لغناه طلباً لرضاه، وإن يكن فقيراً فلا تمتنعوا من الشهادة عليه رحمة له فأتى بأو هنا لمجرد التفريق أي ذكر فرق وأقسام المشهود عليه ولا شك ولا إبهام ولا غيره. **قوله: (وقالوا)** أي: أهل الكتاب أعم من أن يكونوا هوداً ونصارى أي: ومثل أيضاً بهذه الآية لما ذكره فحذف واو العطف لما مر خصوصاً للثقل الحاصل من اجتماع واوين. **قوله: (لأن استعمال الخ)** هذا التعليل لا ينتج المدعي وهو أولوية التعبير بالتفريق بدل التقسيم تأمل. **قوله: (أجود)** أي: لأن الأقسام مجتمعة تحت المقسم فالمناسب الحرف الذي يقتضي الإجتماع، وإن اعتبرت أن هذا النوع مباين لهذا أتيت بأو لكن النظر للإجتماع أولى ا هـ. تقرير دردير، والفرق بين التقسيم والتفريق أن الأول يقتضي سبق مقسم كلياً كان كالكلمة أو كلا كالناس والثنتان والتفريق قطع الإتصال بين شيئين تقدم ما يشملهما أم لا نحو، وقالوا كونوا هوداً الخ. **قوله: (مجروم عليه وجارم)** أي: مجني عليه

---

٩٥ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن براقة في (أمالي القالي ٢/ ١٢٢؛ والدرر ٤/ ٢١٠؛ وسمط اللآلي ص ٧٤٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٢١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٢، ٥٠٠، ٢/ ٧٢٥، ٧٧٨؛ والمؤتلف والمختلف ص ٦٧؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٣٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٦٦، ٤٨٢؛ وجواهر الأدب ص ١٣٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠٧؛ والدرر ٦/ ٨١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨، ١٣٠).

شرح المفردات: المجروم: المعتدى عليه. الجارم: المعتدي.

المعنى: يقول: إننا نناصر من يوالينا ظالماً كان أو مظلوماً.

٩٦ ـ فَقَالُوا: لَنَا ثِنْتَانِ لاَ بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاَسِلُ

انتهى، ومجيء الواو في التقسيم أكثَرَ لا يقتضي أن «أو» لا تأتي له، بل إثباتُه الأكثرية للواو يقتضي ثبوتَهُ بقلّةٍ لـ «أَوْ»، وقد صرح بثبوته في البيت الثاني، وليس فيه دليل، لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما، فحذف المضاف كما قيل في: ﴿يَخْرُجُ مِنهما اللؤلؤُ والْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] وغيرُه عَدَل عن العبارتين، فعبَّر بالتفصيل، ومَثَّله بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿قالوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنون﴾ [البقرة: ١٣٥]، إذ المعنى: وقالت اليهودُ كونوا هوداً وقالت النَّصارى كونوا نصارى، وقال بعضُهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون، فـ «أو» فيهما لتفصيل الإجمال في ﴿قالوا﴾ وتَعَسَّف ابن الشَجَري فقال في الآية الأولى: إنها حذف منها مضاف وواو وجملتان فعليَّتان، وتقديره: وقال بعضهم ـ يعني اليهود ـ كونوا هوداً،

وجانٍ. **قوله: (أشرعت)** أي: صوبت نحو العدو وقصد طعنهم بها فقد ذكر في هذا البيت قسمان وهما الخصلتان اللتان ذكرهما إجمالاً بقوله ثنتان، ثم قسمهما بأو إلى القسمين المذكورين والمراد بهما القتل والأسر. **قوله: (انتهى)** أي: كلام ابن مالك.

قوله: (أكثر) يشير إلى أن المراد بالأجودية كثرة الاستعمال. **قوله: (وقد صرح)** أي: ابن مالك. **قوله: (لا بد من أحدهما)** أي: فقوله بعد صدور الخ بيان للأحد وليست هنا للتقسيم ا هـ. تقرير دردير.

قوله: (يخرج منهما اللؤلؤ) أي: يخرج من أحدهما وهو الملح. **قوله: (وغيره)** أي: غير ابن مالك وقوله: عدل عن العبارتين أي التفريق والتقسيم. **قوله: (فعبر بالتفصيل)** الظاهر إنه لا فرق بين التفريق والتفصيل.

قوله: (إذ المعنى) أي: في الآية الأولى. **قوله: (وقال بعضهم)** أي: والمعنى في الآية الثانية وقال بعضهم ساحر الخ أي فأو فيهما للتفصيل وليس المراد أنهم قالوا إنه ساحر، ثم قالوا إنه مجنون. **قوله: (وتعسف ابن الشجري)** أي: حيث ارتكب أمراً لا دليل عليه لا عقل ولا نقل. **قوله: (إنه حذف منها مضاف)** أي: وهو بعض في قوله قال بعضهم: فلما حذف المضاف انفصل الضمير فارتفع فعبر عنه بالواو والجملتان قوله، وقالوا: وكونوا نصارى وأقمنا أو نصارى مقام وقالوا كونوا نصارى ا هـ. تقرير دردير.

---

٩٦ ـ **التخريج**: البيت لجعفر بن علبة الحارثي في (الدرر ٦/ ١١٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤).

المعنى: خيّرونا: واحدة من خصلتين مقيتتين، إما الموت طعناً برماح مرفوعة مشرعة، وإما الأسر والتقييد بالسلاسل المهينة.

وقال بعضهم - يعني النصارى - كونوا نصارى، قال: فأقام ﴿أو نصارى﴾ مقام ذلك كله، وذلك دليل على شرف هذا الحرف، انتهى.

والثامن: أن تكون بمعنى «إلاَّ» في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أن» كقولك: «لأَقْتُلَنَّه أَوْ يُسْلِمَ»، وقوله [من الوافر]:

٩٧ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وحَمَلَ عليه بعضُ المحقِّقين قولَه تعالى: ﴿لاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا

قوله: (وقال بعضهم يعني النصارى الخ) هذه الواو هي المحذوفة. **قوله: (على شرف هذا الحرف)** أي: الذي ناب هو ومدخوله عن تينك الجملتين وعن الواو. **قوله: (إلا في الاستثناء)** أي: احترازاً عن إلا بمعنى غير فلا تكون أو بمعناها. **قوله: (كقوله)** أي: القائل. **قوله: (ينتصب المضارع بعدها)** أي: فرقا بينها وبين أو المفيدة لاستواء ما قبلها مع ما بعد، فإن ما قبلها هنا هو المحقق حتى يحصل ما بعدها.

قوله: (لأقتلنه أو يسلم) أي: فهو بمنزلة لأقتلنه إلا أن يسلم والاستثناء على هذا مفرغ، والمعنى لأقتلنه في كل وقت إلا وقت إسلامه ثم أجعل أو بمعنى إلا أخذ بالمعنى الظاهر في بادىء الرأي وفي الحقيقة هي لأحد الشيئين عطف مصدراً مؤولاً على مصدر متوهم أي ليكونن قتل مني أو إسلام منه ولزوم مني أو قضاء منك. **قوله: (غمزت)** أي: عصرت والقناة هي ما يجعل سن الرمح فيه وهي كالقصب الفارسي والكعوب الناتئة في الأنابيب أي كنت إذا مسكت قناة كسرت منها ما ارتفع من أنابيبها إلا أن تستقيم أي تكون مستقيمة فلا أكسرها، وفي هذا استعارة تمثيلية شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي نشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطراف أنابيبها ارتفاعاً يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم، وإنما كان ليس المراد بهذا حقيقته لأنه بالنظر لظاهره لا فائدة فيه ولا افتخار بخلافه لو جعل مجازاً عما ذكر.

---

٩٧ - **التخريج**: البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ١٠١؛ والأزهية ص ١٢٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٥؛ والكتاب ٣/ ٤٨؛ ولسان العرب ٥/ ٣٨٩ (غمز)؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٨٥؛ والمقتضب ٢/ ٩٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٧٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٦٩؛ وشرح قطر الندى ص ٧٠؛ وشرح المفصّل ٥/ ١٥؛ والمقرب ١/ ٢٦٣.

اللغة والمعنى: غمز القناة: عضّها وعصرها وجسّها. القناة: عصا الرمح. الكعوب: ج الكعب، وهو العقدة بين الأنبوبتين من القصب أو الرمح.

يقول: إذا لم تنفع الملاينة مع قوم خاشنّاهم إلى أن يستقيم اعوجاجهم. وجاء في لسان العرب أنّ الشاعر هجا قوماً زعم أنّه أثارهم بالهجاء وأهلكهم إلاّ أن يتركوا سبّه وهجاءه. وقيل: إذا اشتدّ عليّ جانب قوم رمت تليينه أو يستقيم.

لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فقدّر ﴿تفرضوا﴾ منصوباً بـ «أن» مضمرةً، لا مجزوماً بالعطف على ﴿تمسُّوهن﴾ لئلاّ يصيرَ المعنى لا جناح عليكم فيمَا يتعلق بمُهورِ النّساء إن طلقتموهنَّ في مدّة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنه إذا انتفى الفَرْضُ دون المَسِيسِ لزم مهرُ المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفَرْضِ، لزم نصفُ المسمَّى، فكيف يصح نَفْيُ الجُنَاح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأن المطلّقات المفروض لهنَّ قد ذُكِرْنَ ثانياً بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طلقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٧]، وترك ذكر المَمْسُوسات لما تقدَّم من المفهوم، ولو كان ﴿تفرضوا﴾ مجزوماً لكانت الممسوساتُ والمفروضُ لهنّ مستويَيْنِ في الذكر، وإذا قدّرت «أو» بمعنى: إلاّ، خرّجت المفروضَ لهنَّ عن مشاركة الممسوساتِ في الذكر.

قوله: (بأن مضمرة) أي: ليصير المعنى لا جناح عليكم في مهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء المسيس إلا أن تفرضوا لهن أي إلا وقت فرضكم لهن مهراً مسمى فيثبت الجناح حينئذٍ وهو غرم نصف المهر المسمى، فقدر هذا القائل لإفادة هذا المعنى تفرضوا منصوباً على الوجه المذكور اللائي لم يفرض لهن.

قوله: (لا مجزوماً بالعطف على تمسوهن) أي: لوجهين فقوله لئلا يصير المعنى الخ هو الوجه الأول، وقوله ولأن المطلقات الخ هو الوجه الثاني المانع من الجزم فقوله ولأن المطلقات الخ عطف على لئلا الخ وهو رد ثانٍ على وجه الجزم. **قوله: (أحد هذين الأمرين)** هما المسيس والفرض مع أنه قد تقرر في الشرع إثبات الجناح على من طلق عند انتفاء أحد هذين الأمرين ووجود الآخر. **قوله: (لأن المطلقات)** أي: اللاتي لم يمسسن وحاصله أن جعل قوله أو تفرضوا مجزوماً عطفاً على تمسوهن يؤدي لاختلاف الآيتين آيتين نسقاً، وأما على جعله منصوباً بأن مضمرة بعد أو التي بمعنى إلا فلا يلزم عليه تخالف الآيتين نسقاً وعدم التخالف أولى فما أدلى إليه من جعل أن بمعنى إلا أولى. **قوله: (إلا آية)** يعني قوله تعالى: **﴿من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾** [البقرة: ٢٣٧]. **قوله: (لما تقدم)** علة لتركه ذكر الممسوسات أي إنما ترك الكلام على الممسوسات لعلمه من مفهوم ما تقدم وهو قوله ما لم تمسوهن فإنه يفيد أنه إن مس فيه شيء وهو الصداق بالإجماع. **قوله: (مستويان في الذكر)** أي: بحسب المفهوم وحينئذٍ فلا وجه لانفراد أحدهما بالذكر في قوله، وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الخ دون الآخر وقد يقال أنه لا مانع من أفراد أحد المفهومين بالذكر لكونه أخفى مثلاً. **قوله: (مستويان في الذكر)** فيتخالف الآيتان نسقاً. **قوله: (خرجت المفروض لهن الخ)** أي: لأن المعنى لا جناح عليكم إن طلقتموهن ما لم تمسوهن ثم أتى بقوله إلا أن تفرضوا فالمفروضات ليس مذكوراً على أنه مساوٍ للممسوسات في النفي بلم بل المفروضات مذكور على أنه مستثنى وقد يقال إن الاستثناء مفهوم أيضاً فما ذكر مشترك الإلزام.

وأجاب ابنُ الحاجب عن الأول بمَنْع كون المعنى مدَّة انتفاء أحدهما، بل مدةَ لم يكن واحدٌ منهما، وذلك بنفيهما جميعاً، لأنه نكرة في سياق النفي الصريح، بخلاف الأول، فإنه لا ينفي إلا أحَدهما.

وأجاب بعضهم عن الثاني بأن ذكر المفروض لهنّ إنما كان لتعيين النصف لهنَّ، لا لبيان أن لهنَّ شيئاً في الجملة.

وقيل: «أو» بمعنى الواو، ويؤيّده قول المفسِّرين: إنها نزلت في رجل أنصاريّ طَلَّق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض، وفيها قولٌ آخرُ سيأتي.

والتاسع: أن تكون بمعنى «إلى» وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بـ «أنْ» مضمرةً، نحو: «للألزمَنَّكَ أوْ تَقْضِيني حَقّي»، وقوله [من الطويل]:

قوله: (وأجاب ابن الحاجب) حاصل كلامه أن الغرض الحامل على جعل أو بمعنى إلا يتأدى بإبقائها على حقيقتها من جعلها هنا عاطفة لأحد الشيئين على الآخر وذلك لأن نفي الآخر المبهم يفيد العموم لأنه بمنزلة نكرة في سياق النفي فلا حاجة إلى جعلها بمعنى إلا وأخرجها عن حقيقتها ا هـ. دماميني.

قوله: (بمنع كون الخ) حاصله إننا لا نقدر الأحد المستفاد من أو معرفة بالإضافة للضمير بل نقدره نكرة وهي في سياق النفي تعم، وقوله بخلاف الأول أي بخلاف المعنى الأول وهو تقدير معرفة فإنه الخ. **قوله: (وذلك بنفيهما)** أي: وذلك يصدق بنفيهما. **قوله: (بخلاف الأول)** أي: وهو كون المعنى مدة انتفاء أحدهما. **قوله: (بخلاف الأول)** أي: وهو ما إذا قدر معرفة ولا يقال إن أحد نكرة لا تتعرف بالإضافة لأن محل ذلك ما لم تتردد بين شيئين معينين وإلا كان معرفة ولا يكون نكرة إلا إذا تردد بين أمور مبهمة ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (وأجاب بعضهم الخ)** حاصل هذا الجواب أن ذكر المفروضات وترك الممسوسات لا يدل على عدم العطف لأنه إنما ذكر المفروضات ثانياً لأجل تعيين النصف بخلاف الممسوسات، فمعلوم أن الشيء الذي لهن هو مهر المثل لأن الآية أثبتت أن الممسوسات شيئاً ومعلوم أن من أتلف شيئاً عليه قيمته فالشيء متعين في جانبه بخلاف المفروضات ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (في الجملة)** أي: فقد استفيد ثانياً بذكرهما ما لم يستفد أولاً. **قوله: (وقيل أو)** أي: في الآية. **قوله: (بمعنى الواو)** أي: ما لم تمسوهن افرضوا أي مدة انتفاء مجموع الأمرين ولا شك إنه لا مهر أصلاً في تلك الحالة. **قوله: (وفيها)** أي: الواو في هذه الآية قول آخر سيأتي في التاسع وهو إنها بمعنى إلى.

قوله: (لا لنفي المسيس) أي: لأن المعنى غاية عدم المسيس هو الفرض فيفيد أن الفرض جزء من عدم المس لأن غاية الشيء جزؤه والمعنى غاية لنفي الجناح انتفى الجناح إلى أن تفرضوا، فإذا فرضتم ثبت الجناح. **قوله: (وقيل أو بمعنى الواو)** ثابت في بعض

٩٨ ـ لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدرِكَ الْمُنَى، فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

ومَنْ قال في ﴿أو تَفرِضوا﴾ [البقرة: ٢٣٦] إنه منصوب جَوَّز هذا المعنى فيه، ويكون غايةً لنفي الجُنَاح، لا لنفِي المسيس، وقيل: «أو» بمعنى الواو.

والعاشر: **التقريب**، نحو: «مَا أَدْرِي أَسَلَّمَ أَوْ وَدَّع» قاله الحريري وغيره.

الحادي عشر: **الشرطيّة**، نحو: «لأضرِبَنَّهُ عاش أوْ مَاتَ»، أي: إن عاش بعد الضرب وإن مات، ومثله: «لآتِيَنَّكَ أَعْطَيْتَنِي أَوْ حَرَمْتَنِي»، قاله ابن الشجري.

الثاني عشر: **التبعيض**، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١٣٥] نقله ابن الشَجرِي عن بعض الكوفيِّين، والذي يظهر لي أنه إنّما أراد معنى التفصيل السابق؛ فإنَّ كلَّ واحد مما قبل «أو» التفصيليّة وما بعدها بعضٌ لما تقدَّم عليهما من المجمل، ولم يرد أنها ذكرت لتفيدَ مجرَّد معنى التبعيض.

النسخ كذا بخط الشنواني. **قوله**: **(التقريب)** أي: لأنها قربت الوداع من السلام وهذا المثال يقال لمن قال لمحبه السلام عليكم ثم ودعه وانصرف وهو متعلق به فالذي دل على قرب الوداع من السلام أو. **قوله**: **(لآتيتك أعطيتني أو حرمتني)** أي: إن أعطيتني أو إن حرمتني. **قوله**: **(وقالوا كونوا هوداً أو نصارى)** أي: لأن الضمير في قالوا لليهود والنصارى فاليهود قالوا للنصارى كونوا هوداً، وقالت النصارى لليهود كونوا نصارى فالمعنى قال بعضهم: وهم اليهود للنصارى كونوا هوداً، وقال بعضهم: أي وهم النصارى لليهود كونوا نصارى فالتبعيض دل عليه أو هذا كلامه. **قوله**: **(والذي يظهر لي الخ)** وجهه أنه لو كان معناها بعض لاقتصر في التقدير على لفظ بعض مكانها ولا يحتاج له قبلها ولا بعدها، وحينئذٍ يكون المعنى كونوا هوداً بعض نصارى ا هـ. تقرير دردير.

قوله: **(أنه)** أي: بعض الكوفيين. **قوله**: **(معنى التفصيل)** الإضافة بيانية أي ولم يرد التبعيض كما فهم ابن الشجري عنه. **قوله**: **(من المجمل)** بيان لما والمراد به الضمير في قالوا أي وإذا كان ما بعدها وما قبلها بعضاً للمجمل فليكن الذي دل على التبعيض إنما هو المعنى لا أو. **قوله**: **(معنى التبعيض)** الإضافة بيانية أي معنى هو التبعيض لي فلا تكون

---

٩٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (أوضح المسالك ٤/ ١٧٢؛ والدرر ٤/ ٧٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٦٨؛ وشرح قطر الندى ص ٦٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠).

اللغة والمعنى: أستسهل: أعتبره سهلاً. المنى: ج المنية، وهي ما يتمنّاه الإنسان. انقادت: خضعت.

يقول: إني لأعتبر الصعوبات سهلة وأجدّ في تذليلها حتى أحقّق ما أتمنّاه، لأنّ الآمال لا تتحقق إلاّ بالصبر على الشدائد.

تنبيه ـ التحقيقُ أن «أو» موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدّمون، وقد تخرجُ إلى **معنى «بَلْ»**، وإلى **معنى الواو**. وأمّا بقيةُ المعاني فمستفادة من غيرها، ومن العجب أنهم ذَكَرُوا أنَّ من معاني صيغة أفْعل التخيير والإباحة، ومَثَّلوه بنحو: «خُذْ من مالي درهماً أو ديناراً»، أو «جالس الحسنَ أو ابن سيرين»، ثم ذكروا أن «أو» تفيدهما، ومثّلوا بالمثالين المذكورين لذلك، ومن البيِّن الفساد هذا المعنى العاشر، و«أو» فيه إنما هي للشكّ على زعمهم، وإنما اُستفيد معنى التَّقريب من إثبات

قسماً مستقلاً برأسه خارجاً عما مر. **قوله: (لأحد الشيئين أو الأشياء)** أي: لتعليق الحكم بأحد الأمرين المذكورين قبلها أو بعدها أو الأمور. **قوله: (وقد تخرج إلى المعنى بل)** وهو الإضراب لا تكون حينئذٍ لأحد الشيئين أو الأشياء. **قوله: (وإلى معنى الواو)** أي: فتفيد جمع المتعاطفين في الحكم ولا تكون حينئذٍ لأحدهما بل لهما معاً. **قوله: (فمستفادة من غيرها)** أي: كقرائن المقام، اعلم أن المعاني اثنا عشر ذكر ثلاثة بقوله موضوعة فالباقي تسعة الباطل منها ثلاثة التي أبطلها فالباقي ستة الشك، وهو مستفاد من حال المتكلم هو تردده والإباحة من الصيغة والإبهام من حال المتكلم؛ لأن السامع إذا علم أن المتكلم عالم بأحد الشيئين وإلقاء الكلام له على وجه الشك فهم أن ذلك إبهام عليه والتخيير من أصل وضعها لأحد الأمرين؛ لأن المتكلم قصد أحد الأمرين والتقسيم فمن أصل وضعها لأن المتكلم قصد تحقيق الكلي في أحد جزئياته وهذا ظاهر في تقسيم الكلي، وأما تقسيم الكل فأو فيه بمعنى الواو فعلمت من هذا أن تقسيم الكلي إلى جزئياته يجوز فيه التعبير بأو والواو، وأما تقسيم الكل فيتعين فيه أو.

قوله: (خذ من مالي الخ) هذا مثال التخيير وقوله وجالس الحسن الخ مثال للإباحة.
قوله: (ثم ذكروا أن أو تفيدهما) أي: وهذا تناقض في كلام الأئمة الذين يثبتون القواعد لأنهم تارة قالوا الدال على الإباحة والتخيير أفعل، وتارة قالوا الدال على ذلك أو والجواب إن كلا من التخيير والإباحة لا يستفادان إلا من أفعل بواسطة أو فهم تارة لاحظوا أن المقيد لهما هذا وتارة لاحظوا أن المفيد لهما هذا، وإن كان في الحقيقة إنما الدال عليهما هذان الشيآن المتضمنان فإن قلت يلزم على هذا وضع لفظين وهما صيغة أفعل واو لعنى أي بحيث لا يستفاد المعنى إلا من هذين والجواب أن أصل وضع أو لأحد الشيئين أو الأشياء وأصل وضع أفعل للطلب فاستعملت في الإباحة تجوز أو القرينة أو الحال فصيغة أفعل مستعملة لغير ما هو له بقرينة أو وحال المتكلم فأولها دخل في الإباحة من حيث إنها قرينة تأمل ا هـ. دردير، وإن كان استفادة التخيير من أو أشد واستفادة الإباحة من الصيغة أشد.
قوله: (إنما هي للشك الخ) أي: صورة وإلا فهو عالم بحقيقة الأمر وقوله على زعمهم أي الحريري وغيره المثبت لهذا الحال لأو. **قوله: (إنما هي للشك الخ)** الواو بمعنى لام العلة فلما قبله وقوله على زعمهم المناسب على زعمه أي المتكلم بهذا الكلام أي على مقتضى ظاهر حاله وتجاهله وإلا فهو ليس شاكاً بحسب اعتقاده. **قوله: (على زعمهم)** أي: من أن

اشتباه السلام بالتَّوديع، إذْ حصول ذلك ـ مع تباعُد ما بينَ الوقْتين ـ ممتنع أو مُسْتبعد، وينبغي لمن قال إنها تأتي للشرطيَّة أن يقول وللعطف لأنه قَدَّر مكانها «وإنْ»، والحقُّ أن الفعل الذي قبلها دالٌّ على معنى حرف الشرط كما قدَّره هذا القائل، وأنَّ «أوْ» على بابها، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوفُ في معنى الشرط.

* * *

● **(ألاَ) بفتح الهمزة والتخفيف** ـ على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون للتنبيه؛ فتدلُّ على تحقُّق ما بعدها، وتدخل على الجملتين، نحو: ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءِ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿أَلاَ يَوْمَ يأتيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، ويقول المُعْربون فيها: حرف استفتاح، فيبيّنون مكانها، ويُهملون معناها وإفادتها

أو للشك وإنه مستفاد من نفس أو، وأما على ما حرره هو فحصول الشك من خارج لقرينة. **قوله: (إذ حصول الخ)** علة لمحذوف أي والاشتباه إنما يكون عند قرب الوقتين إذ حصول الخ. **قوله: (ممتنع أو مستبعد)** أي: مستحيل أو مستبعد فحينئذٍ لا يكون الاشتباه للسلام بالتوديع إلا مع قرب الوقتين فالدال على التقريب إنما هو الاشتباه لا أو ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (وللعطف)** الأوضح أن يقول ومعنى الواو إذاً مطلق العطف لازم لها في جميع أحوالها ويدخل على ما قلنا تقديره. **قوله: (لأنه قدر مكانها وإن)** أي: وهما حرف عطف وحرف شرط. **قوله: (دال على معنى حرف الشرط)** أي: الواو. **قوله: (دخل المعطوف في معنى الشرط)** أي: عملاً بما تقتضيه من التشريك وفيه أن هذا لا يفيد بقاءها على حالها وإنما يفيد أنها بمعنى الواو، ولو قيل إن هذا من باب الحال المقدرة أي لأضربنه مقدراً حياته ومقدراً موته والمعنى لأضربنه على كل حال أمكن وكذا لآتينك مقدراً إعطاءك أو حرمانك ولا حاجة إلى تقدير الشرط لكان أحسن ا هـ. تقرير دردير.

(ألا) قوله: (على خمسة أوجه) وزيد سادس وهو إنها حرف جواب كبلى وسابع وهو إنها للتقدير ذكره ابن مالك. **قوله: (فتدل على تحقيق)** أي: ثبوت والمناسب وتدل وإلا فظاهره أن التحقيق إنما استفيد من التنبيه وسيأتي يفيد إنه إنما استفيد من وجه آخر. **قوله: (إلا يوم يأتيهم)** أي: العذاب فيوم يأتيهم معمول لمصروفاً فالجملة فعلية وهي ليس مصروفاً ا هـ. تقرير دردير.

قوله: (ويقول المعربون) اعتراض من المصنف عليهم. **قوله: (مكانها)** وهو المحل الذي تقع فيه وهو ابتداء الكلام. **قوله: (ويهملون معناها)** أي: الذي وضعت له وهو التنبيه أي والمناسب الالتفات للمعنى فيقولون حرف تنبيه ولا يقولون حرف الاستفتاح؛ لأنه موجود في حروف النداء والتحضيض والاستفهام أي مع إنهم لم يقولوا حرف استفتاح وبهذا تعلم الأولى أن يقولوا في لام الابتداء لام التوكيد ا هـ. تقرير دردير.

التحقيقَ من جهة تركيبها من الهمزة و«لاَ»؛ وهمزةُ الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيقَ، نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: ٤٠]. قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكادُ تقعُ الجملة بعدَها إلاّ مُصَدَّرَة بنحو ما يُتَلَقى به القسمُ، نحو: ﴿أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢]، وأختها «أما» من مُقَدِّمَات اليمين وطلائعه، كقوله [من الطويل]:

٩٩ ـ أَمَا وَالَّذِي لاَ يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ ... وَيُحْيِي الْعِظَامَ الْبِيضَ وَهْيَ رَمِيمُ

وقوله [من الطويل]:

أَمَا وَالذي أَبْكَى وَأَضْحَكَ، وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ

والثاني: التوبيخ والإنكار، كقوله [من البسيط]:

قوله: (من جهة تركيبها) أي: في الأصل وقوله من الهمزة أي التي للاستفهام الإنكاري. **قوله: (من جهة تركيبها من الهمزة ولا)** ولكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا مثل إن زيداً قائم ولا تقول لا إن زيداً قائم لعدم الاستعمال. **قوله: (أفادت التحقيق)** أي: الإثبات أي توكيد الإثبات لأن نفي النفي يفيد الإثبات الدائم اللازم ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (أليس بقادر)** أي: هو قادر. **قوله: (بهذا المنصب)** الباء للملابسة وقوله من التحقيق أي التأكيد بيان للمنصب. **قوله: (ما يتلقى)** أي: ما يصلح جواباً للقسم الذي الأصل تقديره بالنفي. **قوله: (بنحو ما يتلقى)** أي: يجاب به القسم يعني أن والنفي وذلك لمشاركتها للقسم في كونها للتأكيد مثله ا هـ. دماميني. **قوله: (إلا إن أولياء الله)** ونحو إلا إلا يقوم زيد. **قوله: (وأختها)** أي: لأن كلاًّ للتنبيه. **قوله: (وأختها إما الخ)** تقدم أن لا يستفتح بها ما يتلقى به اليمين وأختها أما أي التي للاستفتاح تقع في ابتداء اليمين فبين إلا وإما مناسبة في إفادة التحقيق فلتكن إلا لا تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بما يتلقى به لتكون إلا مناسبة لأما أختها المتعينة لكونها في أول اليمين، فقوله وأختها الخ قصده التقوية لقوله لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة ا هـ. دماميني. **قوله: (من مقدمات اليمين)** حال. **قوله: (وطلائعه)** أي: مقدماته فهو تفسير لأن طليعة الجيش مقدمته وما يطلع قبله. **قوله: (التوبيخ والإنكار)** هو الذي يحل محله لا ينبغي ولا يقال إن قوله الإطعان إذا كان المعنى لا ينبغي لا يتم الاستثناء لأن الاستثناء

---

٩٩ ـ التخريج: البيت لحاتم الطائي في (ديوانه ص ١٧٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧١٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٧؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٥٣ (رمم)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٣٨).

اللغة: رميم: بالية مهترئة.

المعنى: يقسم بربّ العالمين الذي يعرف الخفايا المقبلة، والتي يجهلها كلّ الناس، ويحيي الموتى بعدما تبيضّ عظامهم وتبلى.

١٠٠ - ألاَ طِعَانَ ألاَ فُرْسَانَ عَادِيَةً ... إلاّ تَجَشُّؤكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ

وقوله [من البسيط]:

١٠١ - ألاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ ... وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

والثالث: التّمنّي، كقوله [من الطويل]:

١٠٢ - ألاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ... فَيَرْأبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ

بالنظر للفظ، واعلم أن المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة لا مجموع إلا والنفي المفاد بلا باقٍ على حاله، ففي البيتين عدم الطعان وعدم عدو الفرسان وعدم الإرعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك، وحينئذٍ فهما حرفان كل منهما يفيد معنى يختص به فأين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ الذي الكلام فيه اهـ. دماميني. **قوله: (والإنكار)** هذا مستغنى عنه بالتوبيخ لأنه لا يكون بدون إنكار ولكن قصد زيادة البيان. **قوله: (فيرأب)**

---

١٠٠ - **التخريج**: البيت لحسّان بن ثابت في (ديوانه ص ١٧٩ (الحاشية)؛ وتخليص الشواهد ص ٤١٤؛ والجنى الداني ص ٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٦٩، ٧٧، ٧٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٠؛ والكتاب ٢/ ٣٠٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٢؛ ولخداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٨٨؛ ولحسّان أو لخدّاش في الدرر ٢/ ٢٣٠؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٧).

اللغة: الطعان: الضرب بالرمح. الفرسان العادية: المقاتلون الظالمون، أو كثيرو العدو وسريعوه. التجشؤ: معروف، صوت يصدر عن امتلاء المعدة. التنانير: جمع تنور وهو الموقد الذي كانوا يخبزون فيه.

المعنى: ليس لكم قتال ولا مقاتلون أشدّاء، بل أنتم كسالى تجلسون متراضين أمام المواقد، شبعانين كالبهائم.

١٠١ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (تخليص الشواهد ص ٣١٤؛ والدرر ٢/ ٢٣٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٩؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٣٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٧).

شرح المفردات: الارعواء: الرجوع. ولّت: ذهبت، أدبرت. آذنت: أعلمت. المشيب: هنا الشيخوخة. الهرم: أقصى الكبر.

المعنى: يقول: ألا يرتدع عن الطيش وقبائح الأعمال ذاك الذي ولّى شبابه، وداهمه الشيب، وأعلمه بالشيخوخة ودنو الأجل؟!

١٠٢ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (تلخيص الشواهد ص ٤١٥؛ والجنى الداني ص ٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٧٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٠٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦١).

شرح المفردات: ولّى: ذهب وأدبر. رأب الصدع: أصلحه. أثأى: أفسد.

المعنى: يقول: ليت أيّام العمر الماضية تعود لتصلح ما أفسدته غوائل الأيّام.

ولهذا نصب «يَرْأَبَ» لأنه جواب تَمَنٍّ مقرون بالفاء.

والرابع: الاستفهام عن النفي، كقوله [من البسيط]:

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَىٰ أَمْ لَهَا جَلَدٌ   إذَا أُلاَقِي الَّذِي لاقَاهُ أَمْثَالِي؟

وفي هذا البيت ردٌّ على من أنكر وجودَ هذا القِسْم، وهو الشَّلوبين.

وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدُّخول على الجملة الاسمية، وتعمل عمل «لا» التَّبْرئة، ولكن تختصُّ التي للتمنّي بأنها لا خَبر لها لفظاً ولا تقديراً، وبأنها لا يجوز مراعاةُ محلِّها مع اسمها، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكرَّرت؛ أمَّا الأولُ فلأنها بمعنى:

أي: يصلح قوله ما أثأت أي أفسدت، وقوله يد الغفلات فيه استعارة بالكتابة وأثأت تخبيل. **قوله: (ولهذا)** أي: لأجل كون إلا هنا للتمني. **قوله: (ولهذا نصب يرأب)** أي: نصب الفعل الجوابي بأن مضمرة في جواب التمني بعد الفاء. **قوله: (مقرون بالفاء)** صفة لقوله جواب.

قوله: (إذا لاقى الخ) جواب إذا محذوف يدل عليه ما تقدم عليه والذي لاقاه أمثاله الموت. **قوله: (رد على من أنكر الخ)** أي: لأن وجه الرد أن الهمزة فيه لمجرد الاستفهام عن انتفاء الاصطبار بلا ريب يعني أينتفي صبرها عند موتي أم تتجلد، فإن أم فيه متصلة والمعنى أي الأمرين كائن الجزع أو الجلد ويحتمل أن تكون منقطعة بأن يكون استفهم أولاً عن الجزع وهو عدم الصبر، ثم أضرب ثانياً واستفهم ثانياً عن الجلد وهو النبات فهي على كل حال للاستفهام، لكن في كلام المصنف اعتراض من وجهين أحدهما أنه أخبر بأن الاستفهام عن النفي من معاني إلا وليست إلا استفهاماً عن النفي، وإنما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها، والثاني إن الاستفهام إن كان مقاداً بالهمزة والنفي مفاداً بلا لزم أن يكون مجموع إلا كلمتين والكلام إنما هو في الحروف المفردة بالأصالة أو التي حصل لها بالتركيب معنى تعد به في المفرادات. **قوله: (على من أنكر وجود هذا القسم الخ)** الذي قاله الشلوبين ليس في خصوص إلاّ، بل كلامه إن همزة الاستفهام متى دخلت على نافٍ لا يمكن أن يكون استفهاماً حقيقاً بل إما للتوبيخ أو التقرير أو غيره اهـ. تقرير دردير. **قوله: (الأقسام الثلاثة)** وهي إلا التوبيخية والتي للتمني والتي للاستفهام عن النفي. **قوله: (مختصة بالدخول)** الباء داخلة على المقصور عليه. **قوله: (على الجملة الإسمية)** أي: لأن لامعها باقية على عملها الذي كان وهو لا يكون إلا في الجمل الاسمية وهذا بخلاف إلا التي للتنبيه كما تقدم. **قوله: (عمل لا التبرئة)** أي: النافية للجنس وإنما سميت بذلك لأنها لما نفت الجنس كأنها دلت على البراءة منه وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل، ولا يقال إنه على حذف مضاف أي ذات التبرئة لفوات المبالغة. **قوله: (لا التبرئة)** يحتمل أن المراد الدالة على البراءة من الجنس بنفيه. **قوله: (لفظاً ولا تقديراً)** أي: فإذا قيل إلاَّ ماء كان كلاماً مركباً من اسم وحرف نظراً إلى المعنى. **قوله: (بأنها لا يجوز مراعاة محلها**

أتمنّى، و«أتمنّى» لا خبر له؛ وأما الآخران فلأنها بمنزلة «لَيْتَ»، وهذا كلّه قولُ سيبويه ومَنْ وافقه. وعلى هذا فيكون قولُه في البيت: «مستطاعٌ رجوعُه» مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير، والجملة صفة ثانية على اللفظ، ولا يكون «مُستطاع» خبراً أو نعتاً على المحل، و«رجوعه» مرفوع به عليهما لما بيَّنا.

والخامس: **العَرْض والتَّخضِيض**، ومعناهما: طلبُ الشيء، لكن العَرْضُ طلبٌ بلِين، والتَّحضيض طلب بَحَثّ، وتختص «ألاَ» هذه بالفعليّة، نحو: ﴿أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿ألا تُقَاتلُون قَوْماً نَكَثُوا أَيْمانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣]؛ ومنه عند الخليل قولُه [من الوافر]:

١٠٣ ـ أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَىٰ مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

الخ) فلا يقال إلا ما عذب بالرفعين بناء على إنها مع اسمها في محل اسم مرفوع بالابتداء، وإنما يقال عذباً صفة للفظ. **قوله: (ولو تكروت)** أي: فلا يقال إلاّ ماء إلا عسل بالرفع فيهما أو في أحدهما. **قوله: (وأتمنى لا خبر له)** أي: فكذا إلا لا يكون لها خبر إذ التمني يغنيها عنه ويصير اسمها بمثابة المفعول من جهة المعنى، فقولك إلاّ ماء في معنى أتمنى ماء. **قوله: (وأما الآخران)** أي: عدم مراعاة المحل وعدم الإلغاء. **قوله: (فلأنها بمنزلة ليت)** أي: وليت تمتنع فيها الأمران فكذا ما هو بمنزلتها. **قوله: (وعلى هذا)** أي: الذي قاله سيبويه. **قوله: (والجملة صفة على اللفظ)** أي: فهي في محل نصب مراعاة اللفظ عمر فإنه مبني على الفتح والبناء على الفتح يشابه الفتح الإعرابي من حيث وجوده تارة وحذفه أخرى ا هـ. تقرير دردير.

قوله: (ولا يكون مستطاع خبراً) أي لألا. **قوله: (مرفوع به)** على أنه نائب فاعل. **قوله: (كما بينا)** أي: من سيبويه ومتابعيه لا يجعلون لألا هذه خبراً ولا يجيزون مراعاة محلها مع اسمها ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (العرض الخ)** هذا ظاهر في أن ألا بجملتها مفيدة لذلك، وبعضهم يقول إن العرض مولد له الاستفهام وذلك لأن همزة الاستفهام لما دخلت على فعل منفي امتنع حمله على حقيقة الاستفهام للعمل بعدم النزول مثلاً في قولك ألا تنزل وتولد عنه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه ا هـ. دماميني.

قوله: (بالفعلية) أي: لأنها للطلب ومضمون الفعلية أمر حادث يتجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الإسمية لأنها للثبوت وعدم الحدوث. **قوله: (ألا تحبون أن يغفر الله لكم الخ)** فألا هنا للعرض، وأما في ألا تقاتلون قوماً فللتحضيض. **قوله: (محصلة هي)** المرأة التي

---

١٠٣ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن قعاس (أو قعناس) المرادي في (خزانة الأدب ٣/ ٥١، ٥٣؛ والطرائف الأدبية ص ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٢١٤، ٢١٥؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤؛ وإصلاح المنطق ص ٤٣١؛ وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٧، ٤١٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤١٥؛ وتذكرة النحاة ص ٤٣؛ والجنى الداني ص ٣٨٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٧؛ وخزانة الأدب ٤/ =

والتقدير عنده «ألا تُرُونَنِي رجلاً هذه صفته»، فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى؛ وزعم بعضُهم أنه محذوف على شريطة التفسير، أي: ألا جَزَى الله رَجُلاً جزاه خيراً، و«ألا» على هذا للتَّنبيه. وقال يونس: «ألا» للتمنّي، ونَوَّنَ اسم «لا» للضرورة، وقولُ الخليل أَوْلَى، لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التنوين؛ وإضمار الخليل أَوْلىٰ من إضمار غيره؛ لأنه لم يُرِد أن يدعُوَ لرجلٍ على هذه الصفة، وإنما قَصْدُه طلبه. وأما قولُ ابن الحاجب في تضعيف هذا القول: «إنَّ «يَدُلُّ» صفة لـ

تحصل المعدن أي تخلصه من التراب وتبيت من بات الناقصة وضمير تبيت للمحصلة وخبرها ترجل لمثلي في البيت بعده. **قوله: (ألا تروني)** أي: تعلموني. **قوله: (تروني)** بضم التاء لأنه أرى وأصله رأى فهو رباعي فيضم أول المضارع. قوله: هذه صفته أي دلالته على المحصلة لا أن صفته جزاه الله الخ ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (مدلولاً عليه بالمعنى)** أي: بالنظر للمعنى لا بشريطة التفسير. **قوله: (على شريطة التفسير)** أي: طريقته. **قوله: (وإلا عى هذا للتنبيه)** أي: للعرض بطلب والدال على التجدد الفعل المضارع، فإن دخلت على ماض أول بمضارع. **قوله: (على هذا للتنبيه)** أي: للعرض بخلافها على الأول لأن العرض لا يدخل على الجملة الإنشائية التي هي الدعائية هنا؛ لأن العرض طلب والمطلوب إنما نقع في الخارج والإنشاء لا خارج له يطلب. **قوله: (ألا للتمني)** أي: أتمنى رجلاً موصوفاً بهذه الصفة وهي دالته على المحصلة. **قوله: (ونون اسم للضرورة)** جواب عما يقال وإن اسم لا إذا كان مفرداً يبنى على الفتح فمقتضاه أن رجلاً لا ينون.

قوله: (الخليل أولى) أي: من قول يونس. **قوله: (في إضمار الفعل)** أي: بل يجوز في السعة. **قوله: (بخلاف التنوين)** أي: فإنه إنما يرتكب للضرورة الشعرية ولا يرتكب في السعة، وإذا دار الأمر بين وجه لا يفعل إلا للضرورة ووجه سالم من ذلك فالحمل على الثاني أولى. **قوله: (لأنه لم يرد الخ)** أي: حتى يضمر الفعل الدعائي. **قوله: (على هذه الصفة)** أي: كائن على هذه الصفة أي دلالته على المحصلة. **قوله: (وإنما قصده طلبه)** أي: طلب هذا الرجل الموصوف بهذه الصفة أي وإضمار الخليل موصوف بهذا القصد.

= ٨٩، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١١/ ١٩٣؛ ورصف المباني ص ٧٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٧؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠١؛ والكتاب ٢/ ٣٠٨؛ ولسان العرب ١١/ ١٥٥ (حصل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٦، ٣/ ٣٥٢؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٦).

اللغة: يدلّ: يرشد ويشير. المحصِّلة: المرأة التي تخلّص الذهب من شوائبه.

المعنى: أتمنى أن أجد رجلاً يرشدني إلى امرأة تعرف قيمتي، وتنام عندي (أي تغدو زوجتي)، وجزاه الله عني خيراً.

«رجل»، فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسّرة وهي أجنبيّة» فمردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] ثم الفَصْلُ بالجملة لازمٌ وإن لم تقدّر مفسرة، إذ لا تكون صفة؛ لأنها إنشائية.

* * *

● (إلاّ) **بالكسر والتشديد** ـ على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون **للاستثناء**، نحو: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الصحيح؛ ونحو: ﴿ما فَعَلُوه إلاَّ

(قلت) وفيه نظر؛ لأن الدعاء يشعر بالطلب في بعض المرات كقول السائلِ رحم الله امرئاً أعانني وهو هنا موصوف بهذا القصد متأتٍ ا هـ. دماميني، وأجاب الشمني بأنه فرق بين الأشعار والقصد وكلام المصنف في الثاني. **قوله: (فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة)** فيه تسامح من جهة أن المفسرة فعلها لا هي بأسرها. **قوله: (وهيْ أجنبية)** أي: فالفصل بها ممنوع. **قوله: (فمردود بقوله تعالى الخ)** أي: ففي هذه الآية فصل بجملة هلك التي هي مفسرة بين الصفة والموصوف، فحاصل هذا الرد منع أن تكون المفسرة أجنبية أي وعلى تقدير إنها أجنبية فلا يسلم الامتناع لأنه ورد الخ ا هـ. دماميني. **قوله: (بقوله تعالى إن امرؤ هلك الخ)** فقد فصل فيها بين الصفة والموصوف بالجملة المفسرة وهو مبني على أن جملة ليس له ولد نعت لا حال لأنه لو كان حال فأما من امرؤ وهو نكرة، وأما ضمير هلك وهي مفسرة ليست مقصودة، فالضمير الذي فيها ليس مقصوداً أو بها اندفع ما قاله العلامة الدماميني أنه يحتمل أن ليس له ولد حال كما صرح به بعض المعربين فليس فيه فصل بين والموصوف بالمفسرة ا هـ. تقرير دردير.

قوله: (ثم الفصل الخ) أي: أن **الفصل** لازم على كلام الخليل من أن رجلاً معمول لتروني ويدل صفة ففيه الفصل بين رجلاً وبين يدل بقوله جزاه الله خيراً، **فالفصل لازم** للخليل كهذا القائل فما وجه الاعتراض على هذا القائل دون الخليل، وقوله: والصفة لا تكون إنشاء وأجيب بأنه لا نسلم أن جزاه الله إنشاء بل معمول لمحذوف، أي مقولاً فيه جزاه الله فصح اعتراض ابن الحاجب على هذا القائل دون الخليل ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (لأنها إنشائية)** أي: والإنشائية لا تقع صفة وفيه نظر إذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز أن تقدر معمولة لفعل محذوف صفة لرجل أي إلا رجلاً مقولاً فيه جزاه الله خيراً بدل فلم الفصل بجملة ولو سلم كونها غير محكية بالقول جعلت معترضة، والفصل بها مغتفر واقع في الفصيح نثراً ونظماً ا هـ. دماميني.

(إلا) قوله: (وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الأصح) ومقابلة الفعل الذي ذكر قلبها ويرده قولك القوم إخوتك إلا زيداً إذ لم يتقدم فعل ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (ونحوها)** أي: مما وقع الاستثناء فيه منصوباً، وإن لم يكن متصلاً.

قليلٌ منهم﴾ [النساء: ٦٦] وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريّين، ويُبعده أنه لا ضميرَ معه في نحو: «ما جَاءني أحَدٌ إلا زيدٌ» كما في نحو: «أكلت الرغيف ثُلثَه»، وأنه مخالف للمُبْدل منه في النفي والإيجاب، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه، و«إلاّ» حرفُ عطفٍ عند الكوفيين؛ وهي عندهم بمنزلة «لا» العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك منفيّ بعد إيجاب، وهذا موجَبٌ بعد نفي، ورُدَّ بقولهم: «مَا قَامَ إلاّ زيدٌ»، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير، إذ الأصل «مَا قام أحدٌ إلا زيدٌ».

الثاني: أن تكونَ بمنزلة «غير» فيوصفُ بها وبِتَاليها، جمعٌ مُنكَّر أو شبهه.

قوله: (ويبعده إنه) أي: البدل الواقع بعد إلا. **قوله: (كما في نحو أكلت الخ)** وجوابه أنه لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير، وإنما اشترطوه من حيث كونه رابطاً فإذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير توقف على اشتراط وجوده، وهنا الربط يتحقق بدونه وذلك لأن إلا وما بعدها من تمام الكلام الأول وإلا لإخراج الثاني من الأول فعلم أنه بعضه إذ لا يخرج إلا البعض فحصل الربط بذلك ولم يحتج لضمير بخلاف أكلت الرغيف ثلثه فإنه لا رابط فيه إلا الضمير فاحتيج إليه ا هـ. دماميني. **قوله: (وإنه مخالف الخ)** أي: فأحد منفي وزيد مثبت في قولك ما جاءني أحد إلا زيد وجوابه أن البدلية منظور فيها للعامل لا للمعنى والمخالفة في المعنى لا تضر بدليل قولك مررت برجل لا كريم ولا لئيم، فقد وجدت المخالفة في باب النعت فكذلك في البدل، وكذا العطف نحو مررت بزيد لا عمرو فلا منع من التخالف من الحرف المقتضي لذلك تقرير دردير. **قوله: (لكن ذلك)** أي: ما بعد لا العاطفة في نحو قولك جاء زيد لا عمرو. **قوله: (هذا)** أي: الرفع بإلا الذي نحن فيه في نحو ما جاءني من أحد إلا زيد.

قوله: (ليس شيء من أحرف العطف يلي العوامل) أي: ولذلك حكم على إما الأولى في قام إما زيد وإما عمرو بأنها ليست حرف عطف. **قوله: (في التقدير)** أي: وإن وليها في اللفظ. **قوله: (إذ الأصل الخ)** أي: في أن ما بعدها مغاير لما قبلها ذاتاً أو صفة كما بعد غير في مثل قولك مررت برجل غير زيد ودخل عمرو بوجه غير الوجه الذي خرج به لا تعتبر مغايرته له نفياً أو إثباتاً كما كانت إلا في حالة الاستثناء، وقد صرح السعدان بأن إلا التي بمعنى غير لا قائل باسميتها بخلاف غير فإنها اسم، قال الدماميني: ولو ذهب إليه ذاهب لم يبعد فإن قلت يمنع منه التزام خفض ما بعدها، ولو كانت اسماً بمعنى غير لكان ما بعدها مضافاً إليه فيخفض دائماً، قلت: لكونها في صورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد أنه بمعنى غير وجعل إعرابه على ما بعده بطريق العارية ا هـ. دماميني. **قوله: (فيوصف بها وبتاليها)** أي: لا بها وحدها خلافاً لبعضهم وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها لأن مجموعهما يؤدي معنى

فمثال الجمع المنكر ﴿لَوْ كان فيهمَا آلِهَةٌ إلاّ اللّهُ لَفَسَدَتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فلا يجوز في «إلاّ» هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى، إذ التقديرُ حينئذٍ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهةٌ فيهمُ الله لم يفسدا، وليس ذلك المراد؛ ولا من جهة اللفظ، لأن «آلهة» جمع منكّر في الإثبات فلا عموم له فلا يصحُّ الاستثناء منه، فلو قلت: «قام رجَالٌ إلا زيداً» لم يصحّ اتفاقاً. وزعم المبرّد أن «إلاّ» في هذه الآية للاستثناء، وأن ما بعدها بدل، محتجّاً بأن «لو» تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه؛ وزعم أن التفريغ بعدها جائز، وأن نحو: «لَوْ كان مَعَنا إلا زَيْدٌ» أجودُ كلامٍ؛ ويردُّهُ أنهم لا يقولون: «لو جاءني دَيَّارٌ أكْرَمْتُه»،

الوصف وهو المغايرة، كذا قال ابن أم قاسم؟ قال الدماميني: ولو جعلت بمعنى غير اسماً لكان الوصف بها وحدها، وتاليها إنما ذكر لبيان ما تعلقت به المغايرة لم يمنع منه مانع ولكن ما قاله المصنف هو ما قالته الجماعة. **قوله: (أو شبهه)** أي: شبه الجمع المنكر وهو صادق بالجميع المعرف الشبيه بالمنكر وبالفرد الذي في معنى النكرة كما يأتي يمثل لكل. **قوله: (أن تكون للاستثناء)** أي: إذا كان الكلام تاماً موجباً أما إن كان تاماً غير موجب فإنه يترجح للاتباع، وإن لم يكن تاماً فهو مفرغ ا هـ. دردير.

قوله: (إذ التقدير حينئذٍ) أي: حين أن تكون للاستثناء الذي قضيته خروج ما بعدها مما قبلها فما بعدها مخالف لما قبلها إيجاباً ونفياً وهنا في هذه الآية ما قبلها موجب فيكون ما بعدها منفياً فظهر تقديره. **قوله: (فلا يصح الاستثناء)** أي: لأن الاستثناء معيار العموم. **قوله: (إلا زيداً)** أي: بالنصب على الاستثناء وأما بالرفع كان حينئذٍ إلا فيه بمعنى غير صفة الرجل وكان جائزاً ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (لم يصح)** أي: لأن رجال ليس عاماً فيحتمل أن يكون زيد داخلاً فيهم ويحتمل عدم دخوله، وإذا كان يحتمل عدم دخوله فكيف يخرجه مع أنه ليس داخلاً. **قوله: (لم يصح اتفاقاً)** أي: لأن الرجال جمع منكر في حيز الإثبات فلا يعم فلا يصح الاستثناء الذي هو معيار العموم، وفي قوله اتفاقاً نظر لأنه قال بعض بصحة الاستثناء بناءً على أن الجمع المنكر في سياق الإثبات يعم احتمالاً فيكفي عنده في الاستثناء احتمال الشموع ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (محتجاً الخ)** جواب عما يقال أن شرط البدل لا بد أن يتقدمه نفي أو شبهه وهنا ليس كذلك. **قوله: (محتجاً بأن لو الخ)** أي: فقد وجد شرط البدل وهو تقدم النفي من لو. **قوله: (وزعم أن التفريغ بعدها)** أي: بعد لو أي أن تسلط العامل على ما بعد إلا جائز عند تقدم لو؛ لأن لو بمنزلة النفي فوجد شرط التفريغ وهو تقدم النفي لكن ضمناً. **قوله: (أجود كلام)** خبر أن قوله أجود كلام أي لوقوع التفريغ في النفي فكأنه قيل في المثال ما كان معنا إلا زيد، وفي الآية ما فيها آلهة إلا الله. **قوله: (ويرده الخ)** أي: يرد كلام المبرد وحاصل الرد أن عندنا أشياء ملازمة للنفي ولا يصح وقوعها بعد ولو كان لو بمنزلة النفي لصح وقوع ما لازم النفي

ولا «لَوْ جاءَني مِنْ أحَدٍ أكرمته»، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز «مَا فيها ديَّار»، و«ما جاءَني مِنْ أحَدٍ». ولما لم يجز ذلك دلَّ على أن الصواب قولُ سيبويه إنَّ «إلاَّ» وما بعدها صفة.

قال الشَّلوبين وابن الضَّائع: ولا يصحُّ المعنى حتى تكون «إلا» بمعنى «غير»، والتي يُراد بها البدل والعوض، قالا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئةً للمسألة، وهو «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا»، أي: رجل مكان زَيْدٍ أو عوضاً من زيد، انتهى.

قلت: وليس كما قالاَ، بل الوَصْفُ في المثال وفي الآية مختلف، فهو في المثال مُخصِّص مثلُه في قولك: «جاء رجلٌ موصوفٌ بأنه غيرُ زيدٍ»، وفي الآية مؤكّد

بعدها، واللازم للنفي هو ديار ومن الزائدة ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (أنهم)** أي: العرب. **قوله: (ولما لم يجز ذلك)** أي: وقوع ملازم النفي بعد لو بطل كون لو للنفي وإذا بطل كون لو بمنزلة النفي بطل كون ما بعدها بدلاً لأن شرط البدل تقدم، والنفي كما أن شرط التفريغ تقدمه، وإذا بطل البدل تعين كون إلا بمعنى غير وأجيب بأنه لا يلزم من عدم وقوع ديار ومن الزائدة بعد لو منع البدل لو؛ لأن شرط ديار أن يقع قبله نفي صريح وشرط زيادة من وقوع نفي صريح أو نهي قبلها، وأما شرط البدل والتفريغ أن يكون الكلام غير موجب وغير الموجب صادق بالنفي الصريح والنفي الضمني كالنفي المستفاد من لو فالتفريغ والبدل أوسع دائرة من ديار ومن الزائدة ا هـ تقرير دردير. **قوله: (دل)** أي: عدم الجواز. **قوله: (وابن الضائع)** بالضاد المعجمة والعين المهملة من الأندلس هو تلميذ الشلوبين وشيخ أبي حيان. **قوله: (ولا يصح المعنى)** أي: إذا جعلت إلا بمعنى غير. **قوله: (التي يراد بها البدل والعوض)** أي: لا بمعنى غير التي يراد بمعنى مطلق المغايرة، فعلى هذا يكون المعنى في الآية لو كان فيهما آلهة عوضاً عن الله وبدلاً منه لفسدتا.

قوله: (وهذا) أي: ما ذكر من كون إلا بمعنى غير يراد بها العوض والبدل. **قوله: (للمسئلة)** أي: وهو قوله لو كان فيهما آلهة الخ الممثل بها للقسم الثاني، وقوله وهو أي المثال. **قوله: (أو عوضاً من زيد)** أي: وليس المعنى لو كان معنا رجل مغاير لزيد لغلبنا فإن هذا يصدق بما إذا كان فيهم إذ لا يستوعي وجود الرجل المغاير لزيد فقدان زيد منهم وليس هذا المقصود بل المقصود إن زيداً لو لم يكن معنا وكان رجل آخر مكانه لغلبنا. **قوله: (انتهى)** أي: كلامهما. **قوله: (قلت الخ)** حاصله أنا لا نسلم إنها بمعنى غير التي بمعنى البدل العوض فقط بل المراد إنها بمعنى غير أعم من التي للبدل والعوض، ففي الآية لا يصح ذلك وفي المثال يصح. **قوله: (مختلف)** أي: فالمثال يصح فيه البدل والعوض الآية لا يصح ذلك. **قوله: (وفي الآية مؤكد)** أي: وليس المراد البدل والعوض لأنه ينحل المعنى لو كان فيهما آلهة بدل الله لفسدتا فيفيد ان إلا آلهة لو كانوا مصاحبين لله

مثلُه في قولك: «متعدّد موصوف بأنه غير الواحد»، وهكذا الحكم أبداً: إنْ طابَقَ ما بعد «إلاّ» موصوفَهَا فالوصفُ مُخَصِّص له، وإن خالَفَهُ بإفرادٍ أو غيره فالوصف مؤكِّد. ولم أرَ مَنْ أَفْصَحَ عن هذا، لكن النحويّينِ قالوا: إذا قيل: «له عِنْدِي عَشَرَةٌ إلا درهماً» فقد أقرّ له بتسعة، فإن قال: «إلا دِرْهَمٌ» فقد أقرَّ له بعشرة، وسِرُّه أن المعنى حينئذٍ عشرة موصوفة بأنّها غيرُ درهم، وكلُّ عشرةٍ فهي موصوفة بذلك، فالصِّفة هنا مؤكِّدة صالحة للإسقاط مثلها في ﴿نَفْخَة واحِدَة﴾ [الحاقة: ١٣]، وتتخرَّج الآية على ذلك، إذ المعنى حينئذٍ: لو كان فيها آلهةٌ لفسدتا، أي أن الفساد يترتّب على تقدير تَعَدُّد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد.

ومثالُ المعرَّف الشبيه بالمنكَّر قولُه [من الطويل]:

١٠٤ ـ أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فوق بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الأصْوَاتُ إلاَّ بُغَامُهَا

لم تفسدا اهـ تقرير دردير. **قوله: (بأنه غير الواحد)** أي: لأنه معلوم أن المتعدد مغاير للواحد. **قوله: (إن طابق)** أي: الإفراد كجاء رجل إلا زيداً وفي التثنية نحو جاءني رجلان إلا الزيدان أو في الجمع نحو جاءني رجال إلا الزيدون فكل هذه للتخصيص. **قوله: (وإن خالفه)** نحو جاءني رجال إلا زيد أي جاءني متعددة موصوف بأنه غير زيد فهو مؤكد، وكذا جاءني رجال إلا الزيدان إذ معلوم إن الرجال غير الزيدان وغير زيد ضرورة أن الجمع غير المثنى والمفرد.

قوله: (لكن النحويين الخ) أي: لكن يؤخذ من كلامهم حيث قالوا إذا قيل الخ. **قوله: (فقد أقر له بتسعة)** أي: لأن الاستثناء إخراج ما بعد إلا مما قبلها فقد أخرج من العشرة واحد يبقى تسعة اهـ تقرير دردير. **قوله: (وكل عشرة فهي موصوفة بذلك)** أي: وحينئذٍ فلم يخرج من العشرة بهذه الصيغة شيء. **قوله: (في نفخة واحدة)** أي: لأن نفخة للوحدة. **قوله: (وتتخرج الآية على ذلك)** أي: كون الصفة مؤكدة لأن ما بعد إلا مخالف لما قبلها في الإفراد. **قوله: (على تقدير تعدد الآلهة)** أي: من غير ملاحظة بدل أو عوض. **قوله: (أنيخت)** أي: أبركت تلك الناقة أو الإبل. **قوله: (فألفت بلدة)** أي: صدراً وقوله

١٠٤ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في (ديوانه ص ١٠٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤١٨، ٤٢٠؛ والدرر ٣/ ١٦٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٢؛ والكتاب ٢/ ٣٣٢؛ ولسان العرب ٣/ ٩٥ (بلد)، ١٢/ ٥١ (بغم)؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٨، ٣٩٤، ٢/ ٧٢٩؛ والمقتضب ٤/ ٤٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٩).

اللغة: أنيخت الناقة: أبركت. البلدة: الصدر، والأرض. البغام: صوت همهمة غير مفهومة.

المعنى: بركت هذه الناقة وألقت بصدرها فوق الأرض، التي لا يسمع فيها من الأصوات غير همهمة هذه الناقة.

فإن تعريف «الأصوات» تعريفُ الجنسِ.

ومثالُ شبه الجمع قولُه [من البسيط]:

١٠٥ ـ لَوْ كَانَ غَيْرِي، سُلَيْمَىٰ، الدَّهْرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الْحَوَادِثِ، إِلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ

فـ «إلاّ الصارم»: صِفة لـ «غيري».

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يُشْترط كونُ الموصوف جمعاً أو شبهه، لتمثيله بـ «لو كان معنا رجل إلا زيد لَغَلَبْنَا»، وهو لا يُجْرِي «لو» مجرى النفي، كما يقول المبرّد.

وتُفَارق «إلا» هذه «غَيْراً» من وجهين:

فوق بلدة أي الأرض تقول أبركت هذه الناقة أو الإبل فألقت صدرها على الأرض ففيه جناس تام، فالبلادة لها إطلاقات ثلاث الصدر والأرض والبلدة الصغيرة، وقوله قليل خبر مقدم والأصوات مبتدأ مؤخر والجملة صفة لبلد الثاني ويحتمل أن قليل مجرور والأصوات فاعل بقليل الذي هو صفة مشبهة ا هـ تقرير درديز. **قوله: (قليل بها)** أي: بالبلدة الثانية، وقوله: الأصوات أي صوت تلك الناقة. **قوله: (تعريف الجنس)** أي: وحكم ما هي فيه كالنكرة كقوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني

أي: لئيم من اللئام والمعنى ليس بها أصوات إلا بغام الناقة أو الإبل. **قوله: (ومثال شبه الجمع)** أي: المنكر. **قوله: (سليمى)** أي: يا سليمى في هذا الدهر. **قوله: (صفة لغيري)** أي: وهو في المعنى صادق على كثيرين كالجمع والمعنى إن غير الموصوف بأنه غير الصارم الذكر الذي له بريق المعان لو كان موجوداً في هذا الزمان الصعب لغيره سقوط النوائب، وأما أنا والصارم فلا يغيرنا إلا، تقرير درديز. **قوله: (بلو كان معنا رجل الخ)** أي: ورجل ليس جمعاً ولا شبيهاً بالجمع، فإن قلت أن رجلاً شبيه بالجمع؛ لأن لو للنفي فحينئذٍ هو نكرة في سياق النفي وهي تعم كالجمع فأجاب المصنف بقوله وهو أي سيبويه لا يجري الخ ا هـ تقرير درديز. **قوله: (وتفارق إلا هذه)** أي: وهي التي يوصف بها وبتاليها. **قوله: (غيراً)** أي: التي هي بمعناها.

---

١٠٥ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في (ديوانه ص ٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٨؛ والكتاب ٢/ ٣٣٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢ (إلاّ)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٩٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٤).

اللغة: الحوادث: المصائب، جمع حادثة. الصارم: القاطع. الذكر: المصنوع من الحديد الفولاذي.

المعنى: لو غيرت حوادث الدّهر ومصائبه غيري من الناس والأشياء، لما غيّرتني، ولما غيّرت السيف الفولاذي القاطع، يريد أنه والسيف هذا لا يتغيّران.

أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: «جَاءَني إلاَّ زيد»، ويقال: «جَاءَني غَيْرُ زَيْدٍ»، ونَظِيرُهَا في ذلك الْجُمَلُ والظروفُ، فإنها تقعُ صفاتٍ، ولا يجوز أَن تَنُوبَ عن موصوفاتها.

والثاني: أنه لا يوصَفُ بها إلا حيث يصحُّ الاستثناء، فيجوز «عندي درهمٌ إلاّ دانق» لأنه يجوز إلاّ دانقاً، ويمتنع «إلاّ جيد»، لأنه يمتنع إلا جيداً، ويجوز «دِرْهَمٌ غَيْرُ جيد» قاله جماعات. وقد يُقال إنّه مخالف لقولهم في ﴿لو كان فيها آلِهَةٌ إلا اللَّه﴾ الآية [الأنبياء: ٢٢]، ولمثالِ سيبويه «لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لغلبنا».

وشَرَطَ ابنُ الحاجب في وقوع «إلاّ» صفةً تعذُرَ الاستثناء، وجعل من الشاذّ قولَه

قوله: (حذف موصوفها) أي: إلا بمعنى غير. **قوله: (جاءني إلا زيد)** أي: بحذف الموصوف. **قوله: (ويقال جاءني غير زيد)** أي: بحذفه لأصالة غير في الوصفية وتطفل إلا عليها في ذلك فلم تقو قوتها ا هـ دماميني. **قوله: (ونظيرها)** أي: نظير إلا بمعنى غير في ذلك أي في وقوعها صفة مع امتناع حذف موصوفها. **قوله: (الجمل والظروف)** نحو مررت برجل عندك أو في الدار فلا يجوز حذف رجل وإقامة عند أو في الدار مقامه بحيث تقول مررت بعندك أو بفي الدار وكذلك الجمل نحو مررت برجل أبوه منطلق فلا تقول مررت بأبوه منطلق ومحل منع حذف الموصوف بالجمل إذا لم يكن الموصوف بعض مجرور بمن أو في نحو منا ظعن ومنا أقام، أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، فالفريق الذي هو الموصوف بعضنا الذي هو مجرور بمن ونحو:

لو قلت ما في قومها لم تيثم   يفضلها في حسب وميسم

فإن جملة يفضلها صفة لأحد محذوف وهو بعض قومها المجرور بفي فالمصنف أطلق في مقام التفصيل في قوله الجمل ا هـ تقرير دردير. **قوله: (إلا حيث يصح الاستثناء)** أي: بأن كان فيه عموم. **قوله: (عندي درهم إلا دانق)** مخالف للدرهم لأن الدرهم ست دوانق فالدانق سدس الدرهم فلم يتطابقا ا هـ تقرير دردير. **قوله: (لأنه يجوز إلا دانقاً)** بالنصب على الاستثناء لدخول المستثني في المسنثنى منه فيلزمه خمس دوانق. **قوله: (ويمتنع إلا جيد)** أي: بالرفع على الوصف. **قوله: (لأنه يمتنع إلا جيداً)** أي: بالنصب على الاستثناء لعدم شمول الدرهم المنكر في سياق الإثبات للجيد وغير الجيد فلا عموم فلا يصح الاستثناء. **قوله: (غير جيد)** أي: ويرفع غير على الوصف مع عدم صحة الاستثناء ففارقت إلا في ذلك. **قوله: (إنه مخالف الخ)** أي: لأنه في الآية ومثال سيبويه لا يصح الاستثناء لعدم العموم مع إنها بمعنى غير فالوجه الثاني لا يصح. **قوله: (وشرط ابن الحاجب الخ)** هذا ضد الوجه الثاني فهو مخالف لما قاله أولاً عن النحاة. **قوله: (تعذر الاستثناء)** أي: كما في الآية وكما في مثال سيبويه.

[من الوافر]:

١٠٦ ـ وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ، لَعَمْرُ أبِيكَ، إلاَّ الفَرْقَدانِ

والوصف هنا مخصص لا مؤكد، كما بينت من القاعدة.

والثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظِ والمعنى، ذَكَرَه الأخفشُ والفَرَّاء وأبو عبيدة، وجعلوا منه قولَه تعالى: ﴿لِئَلاً يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لاَ يَخَافُ لَدَيَّ المُرْسَلُونَ إِلاَّ مَنْ ظَلَمَ ثم بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ﴾ [النمل: ١٠ ـ ١١]، أي: ولا الذين ظلموا، ولا مَنْ ظلم، وتَأَوَّلهما الجمهورُ على الاستثناءِ المنقطع.

قوله: (إلا الفرقدان) ليس استثناء لأنه لم ينصب بعد الكلام التام الموجب فتعين إنه صفة ولم يتعذر الاستثناء فهو شاذ إذ كان يمكنه أن يقول إلا الفرقدين وفيه أيضاً شذوذان الأول: أن الفرقدان وصف لكل الذي هو مضاف والشأن أن الصفة للمضاف إليه، والثاني: الفصل بين الموصوف وهو كل أخ والصفة أي إلا الفرقدان بالخبر وهو يفارقه أخوه وهو أجنبي ا هـ تقرير دردير. والفرقدان نجمان قريبان من القطب. **قوله: (والوصف هنا مخصص)** أي: لأن كل أخ مطابق لقوله الفرقدان لأن المعنى كل أخوين متفارقان وكل بعض ما تضاف إليه فهي مثنى كالفرقدان ا هـ تقرير دردير. **قوله: (لما بينت من القاعدة)** أي: المتقدمة من إنه متى طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص وإلا فمؤكد. **قوله: (في التشريك في اللفظ والمعنى)** أي: بأن يكون كل واحد مرفوعاً مثلاً. **قوله: (إلا الذين ظلموا)** أي: فإلا بمعنى الواو وإلا لكان المعنى إن الذين ظلموا لهم حجة ولا يصح هذا فهو من عطف الخاص بعد العام. **قوله: (إلا من ظلم)** إلا بمعنى الواو وإلا كان المعنى إن الذين ظلموا ثم بدلوا إحسان بعد ذلك يخافون وهو لا يصح. **قوله: (أي ولا الذين ظلموا الخ)** إنما قدر لا بعد الواو توكيداً للنفي السابق. **قوله: (على الاستثناء المنقطع)** أي:

---

١٠٦ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معد يكرب في (ديوانه ص ١٧٨؛ والكتاب ٢/ ٣٣٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢ (ألا)؛ والممتع في التصريف ١/ ٥١؛ ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص ٩٠؛ وحماسة البحتري ص ١٥١؛ والحماسة البصرية ٢/ ٤١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٦؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٥؛ ولعمرو أو لحضرمي في خزانة الأدب ٣/ ٤٢١؛ والدرر ٣/ ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٨٠؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٨٨؛ والجنى الداني ص ٥١٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٢١، ٣٢٢؛ ورصف المباني ص ٩٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٣٤؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٩؛ والعقد الفريد ٣/ ١٠٧، ١٣٣؛ وفصل المقال ص ٢٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٤٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٩).

اللغة: الفرقدان: نجمان يهتدى بهما.

المعنى: أقسم بعمر أبيك أن لا بدّ للأخ أن يفارق أخاه يوماً، وكذلك الفرقدان سيتفارقان يوماً.

والرابع: أن تكون زائدةً، قاله الأصمعي وابن جنّي، وحملاً عليه قولَه [من الطويل]:

١٠٧ ـ حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً   عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرَا

وابن مالك، وحمل عليه قوله [من الطويل]:

١٠٨ ـ أَرَى الدَّهْرَ إلا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ   وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّباً

فيقولون لكن من ظلم ثم بدل ولكن الذين ظلموا منهم لأن المراد بالناس اليهود وبالحجة ما يتمسك به فكأنه قال لكن الذين ظلموا أي المعاندين منهم فلهم الحجة أي الباطلة التي يتمسك بها عليكم بقولهم: لو كان نبياً ما ولى وجهه عن القبلة التي عليها الأنبياء قبله، وإنما كان هذا منقطعاً لأن ما قبلها لتنقطع حجة الناس أي اليهود عنكم؛ لأن علامتكم عندهم في التوراة استقبالكم للمسجد الحرام لكن الذين ظلموا المعاندون منهم لم تنقطع حجتهم أي كلامهم الباطل المتمسكون به، بالأولى حجة قطعاً والثاني حجة بالنظر لزعمهم.

قوله: (قوله) أي: ذي الرمة. **قوله: (حراجيج)** جمع حرجوج الناقة الطويلة وقوله ما تنفك أي لم تزل فتفك للنفي ونفي النفي إثبات والمعنى تستمر وقوله إلا مناخة استثناء مفرغ من الإيجاب وهو ممنوع فتجعل إلا حينئذٍ زائدة، وقوله: مناخة أي باركة وقوله: على الخسف أي الذل والحقارة، وقوله: أو نرمي بها بلداً أي أرضاً قفراً والمعنى تستمر مناخة على الذل أو نرمي بها أي نقطع بها أرضاً قفراء لا نبات بها ولا ماء ا هـ تقرير دردير. **قوله: (حمل عليه)** وفي نسخة وحمل وحينئذٍ يكون ابن مالك قال الأول أيضاً وحمل هذا على الأول وقوله: عليه أي على هذا المعنى وهو الزيادة. **قوله: (حمل عليه الخ)** أي: لأن إلا لو لم تكن زائدة لزم الاستثناء المفرغ من إيجاب وهو لا يصح فحمل

---

١٠٧ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في (ديوانه ص ١٤١٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٧٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٩؛ والكتاب ٣/ ٤٨؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٧٧ (فكك)؛ والمحتسب ١/ ٣٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٢؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٧٣؛ والجنى الداني ص ٥٢١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٠).

اللغة: حراجيج: جمع حرجوج وهي الناقة السمينة الطويلة. مناخة: جعلوها تبرك على الأرض. الخسف: الجوع. القفر: الخالي.

المعنى: تبقى هذه النوق السّمان باركة على الجوع والإهانة، حتى نركبها لنجتاز بلاداً خالية من أثر الحياة.

١٠٨ ـ **التخريج**: البيت لأحد بني سعد في (شرح شواهد المغني ص ٢١٩؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٧١؛ والجنى الداني ص ٣٢٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣٠، ٩/ ٢٤٩، ٢٥٠؛ والدرر ٢/ ٩٨، ٣/ ١٧١؛ ورصف المباني ص ٣١١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢١؛ وشرح التصريح =

وإنّما المحفوظ «وما الدهر» ثم إن صحَّت روايتُه فَتُخَرَّج على أن «أرى» جواب لقَسم مقدَّر، وحُذفت «لا» كحذفها في ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُ﴾ [يوسف: ٨٥]، ودلَّ على ذلك الاستثناءُ المُفَرَّغ. وأمَّا بيت ذي الرمة فقيل: غلط منه، وقيل: من الرواة، وإن الرواية «آلاً» بالتنوين، أي شَخْصاً، وقيل: «تنفكُّ» تامَّة بمعنى: ما تنفصل عن التعب، أو ما تَخْلُصُ منه، فنفيها نفي، ومناخة: حال. وقال جماعة كثيرة: هي ناقِصَة والخبر «على الخَسْف» و«مناخة» حال، وهذا فاسد، لبقاءِ الإشكال، إذ لا يقال: «جاءَ زيد إلاَّ باكياً».

تنبيه ـ ليس من أقسام «إلاّ» التي في نحو: ﴿إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، وإنما هذه كلمتان «إن» الشرطية و«لا» النافية، ومن العجب أن ابن مالك على

إلا على زيادتها أي أرى الدهر منجنونا أو دولاباً أي مثله. **قوله: (وإنما المحفوظ الخ)** اعتراض على ابن مالك لأنه إذا كان المحفوظ روايته وما الدهر فلا استثناء من الإيجاب وعليه ففي الكلام حذف أي وما الدهر إلا يدور دوران منجنون لأن ما الحجازية لا تعمل إذا انتقض نفيها. **قوله: (فيتخرج الخ)** أي: من طريق الجمهور ينكرون الزائدة التي بمعنى الواو. **قوله: (جواباً لقسم مقدر)** أي: والمعنى والله لا أي الدهر إلا منجوناً أي كدولاب. **قوله: (على ذلك)** أي: حذف لا. **قوله: (لاستثناء المفرغ)** إذ لا يكون إلا بعد نفي.

قوله: (غلط منه) أي: حيث أتى بالاستثناء المفرغ في الإيجاب ولكن كون ذي الرمة يغلط بعيد وكذا غلط الرواة إذ هم عدول فهذان الجوابان بعيدان إلا أن يراد بالغلط شذوذ. **قوله: (إلا بالتنوين)** أي: على إنه اسم لا حرف. **قوله: (أي شخصاً)** بمعنى شاخصة أي تستمر شاخصة قوله: ما تنفصل أي أن هذه النوق ما تنفصل عن التعب إلا كونها مناخة. **قوله: (فنفيها نفي)** أي: النفي الداخل عليها نفي أي مستمر على حاله بخلاف الناقصة فإن نفيها إيجاب. **قوله: (لبقاء الإشكال)** وهو وجود الاستثناء المفرغ بعد إيجاب وفيه أيضاً تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو على الخسف لأن مناخة حال من الضمير المستكن في على الخسف وفيه أيضاً تقديم الاستثناء المفرغ على العامل وقد أجاب ابن الحاجب عن الفساد بأن الاستثناء المفرغ من الإيجاب جائز إذا كان فضلة بخلاف ما لو كان المستثنى خبراً وكان الكلام مفيداً بخلاف ضربت إلا زيداً لأنه يتأتى ضرب جميع الناس نحو قرأت إلا يوم الخميس أي قرأت في كل يوم إلا يوم الخميس، وهنا كذلك لأن الحال فضلة والكلام مفيداً تقرير دردير. **قوله: (ومن العجب الخ)** لا عجب أصلاً إذ ابن مالك لم يقل ذلك، وإنما كلامه يوهمه لأنه قال حيث عرف المستثني بأنه المخرج بإلا أو إحدى

= ١/ ١٩٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٧٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٩٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٣، ٢٣٠).

شرح المفردات: المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه، وهو مؤنث.

المعنى: يقول: إنّ الدهر يدور بالناس كما يدور المنجنون، وأشدّ ما يتعذّب في هذه الحياة هو صاحب الحاجات لكثرة العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق أهدافه.

إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام «إلاّ».

● (ألاّ) بالفتح والتشديد ـ حرفُ تحضيضٍ مُخْتَصّ بالجُمل الفعليَّة الخبريَّة كسائر أدوات التَّحضيض، فأما قوله [من الطويل]:

١٠٩ ـ وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَىٰ شَفِيعُهَا

فالتقدير: فهلاّ كان هو، أي الشأن، وقيل: التقدير فهَلاَّ شَفَعَتْ نفسُ ليلى، لأنَّ

أخواتها، واحترزت بإلا المتعلق بالإخراج عن إلا التي لا تخرج وهي التي يوصف بها وعن الزائدة وعن إلا بمعنى إن لم في قوله تعالى: إلا تنصروه فإنها بمعنى إن لم فهو صريح في أن إلا تنصره وليست من أقسام إلا فلا عجب عليه ا هـ تقرير دردير. **قوله: (على إمامته)** أي: حال كونه على إمامته أي مستقراً على إمامته أو حال كونه مصاحباً لإمامته من مصاحبة الصفة للموصوف.

(ألاّ) قوله: (بالفتح) أي: للهمزة والتشديد للام. **قوله: (بالجمل الفعلية)** خرج الاسمية وذلك لأن التحضيض طلب لأمر يتجدد وهذا شأن الفعلية لا الإسمية وشمل المضارع نحو ألا تصلي أي صل ولا بد والماضي نحو ألا صليت فهي حينئذٍ للتوبيخ ولا يوبخ إلا على المطلوب فهي للطلب في الوقت الماضي ضمناً. **قوله: (الخبرية)** أي: لا الطلبية لأنه لا يطلب إلا ما يحصل في الخارج والإنشاء لا خارج له. **قوله: (الخبرية)** أي: لا الطلبية لأن أدوات التحضيض تفيد الطلب وطلب الطلب محال ا هـ تقرير دردير. **قوله: (فأما قوله الخ)** وأراد على قوله كسائر أدوات التحضيض التي من جملتها هلا فتكون مختصة بالفعلية الخبرية فيرد عليه أنها دخلت على الإسمية في قوله:

فهلا نفس ليلى شفيعها

وقد أجاب عنه المصنف. **قوله: (فهلا كان هو)** أي: فاسم كان ضمير الشأن وجملة نفس ليلى شفيعها في محل نصب خبراً لكان، وقوله: نبئت لها ثلاث مفاعيل الأولى التاء التي هي نائب الفاعل والثاني ليلى والثالث أرسلت. **قوله: (أي الشأن)** وحذف ضمير

---

١٠٩ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في (ديوانه ص ١٥٤؛ ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥؛ ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٦؛ وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمّة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني ١/ ٢٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٦؛ ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في خزانة الأدب ٣/ ٦٠؛ وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر ٥/ ١٠٦؛ وللمجنون أو لغيره في المقاصد النحويّة ٤/ ٤٥٧؛ وبلا نسبة في الأغاني ١١/ ٣١٤؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٤؛ والجنى الداني ص ٥٠٩، ٦١٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥١٣، ١٠/ ٢٢٩، ١١/ ٢٤٥، ٣١٣؛ ورصف المباني ص ٤٠٨؛ والزهرة ص ١٩٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٢٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٧).

المعنى: يقول: نبئت أنّ ليلى أفسحت مجال الشفاعة، فهلاّ كانت نفس ليلى شفيعة.

الإِضمار من جنس المذكور أَقْيَسُ، وشفيعها على هذا خبر لمحذوف، أي هي شفعيها.

* * *

تنبيه ـ ليس من أقسام «ألاَّ» التي في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرحمن الرَّحيم ألاَّ تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣٠ ـ ٣١] بل هذه كلمتان «أن» الناصبة و«لا» النافية، أو «أن» المفسِّرة أو المخفَّفة من الثقيلة و«لا» الناهية، ولا موضع لها على هذا، وعلى الأول فهي بدل من ﴿كتاب﴾ [النمل: ٢٩] على أنه بمعنى: مكتوبٌ، وعلى أن الخبر بمعنى الطلب، بقرينة ﴿وائتوني﴾ [النمل: ٣١]، ومثلها ﴿ألاَّ يَسْجُدوا﴾ [النمل: ٢٥] في قراءة التشديد، ولكن «أنْ» فيها الناصبة ليس غير، و«لا» فيها محتملة للنفي؛ فتكون «ألا» بدلاً من ﴿أعمالهم﴾ [النمل: ٢٤] أو خبراً لمحذوف، أي: أعمالهم ألاَّ يسجدوا، وللزيادة فتكون ﴿ألا﴾ [النمل: ٢٥] مخفوضة بدل من ﴿السبيل﴾ [النمل: ٢٤]،

الشأن وإن سبق للمصنف منعه لوضعه للتأكيد المنافي للحذف تبعاً لكان. **قوله: (من جنس المذكور)** أي: وهو شفيعها. **قوله: (على هذا)** أي: على جعلها مفسرة والمراد بكونها مفسرة إنها مبينة ومستأنفة وليس مراده بالمفسرة ما تقدمها جملة فيها معنى القول دون حروفه، ولذا قال في «الكشاف» قوله إنه من سليمان استئناف وبيان فكأنها لما قالت ألقي إليّ كتاب كريم قيل ممن هذا الكتاب وما فيه، فقوله ألا تعلوا فقال أن هنا تفسير أيضاً والحال أنه لم يتقدم في كلامه تفسير ولم يتقدم إلا بيان فعلم من قوله أيضاً أن مراده بالتفسير التبيين، فحينئذٍ يكون قوله وإنه بسم الخ وأن لا تعلوا كلاً تبيين لقوله وماميه ا هـ تقرير دردير. **قوله: (أي هي)** أي: نفس ليلى شفيعها أي الشفيع لي عندها فلا أطلب شفيعاً عندها غيرها. **قوله: (أو إن المفسرة)** أي: لأن الكتب فيه معنى القول دون حروفه. **قوله: (ولا موضع لها)** أي: للجملة. **قوله: (وعلى الأول)** أي: من أن ناصبة والمعنى ألقي إلي مكتوب هو لفظ أن لا تعلوا عليّ وهو بدل بعض من كل لأن المكتوب ليس إلا تعلواً على فقط فيكون ألا تعلواً نائب فاعل ألقي وجملة أن لا تعلوا جملة خبرية صورة لكن طلبية في المعنى فلا حينئذٍ بحسب المعنى ناهية ا هـ تقرير دردير.

قوله: (بدل من كتاب) أي ومعنى وأنه بسم الله الخ إنه ملتبس به وليس بياناً لصيغته. **قوله: (وعلى أن الخبر)** أي: ألا تعلوا جملة خبرية بمعنى لا تعلوا فهي نهي. **قوله: (من بمعنى الطلب)** أي: لأنه إنما كتب لهم بالنهي عن العلو. **قوله: (لكن إن فيها)** أي: في هذه الآية. **قوله: (بدلاً من أعمالهم)** أي: فهي في محل نصب. **قوله: (أو خبراً)** أي: فهي في محل رفع. **قوله: (أعمالهم)** أي: والجمع لتعدد عدم السجود بعدد الأشخاص. **قوله: (أن لا يسجدوا)** أي: عدم السجود. **قوله: (بدلاً من السبيل)** أي: من قوله فصدهم

أو مختلفاً فيها: أمخفوضة هي أم منصوبة، وذلك على أن الأصل لئلاً واللام متعلّقة بـ «يهتدون».

● **(إلَى)** ـ حرف جر، له ثمانية معانٍ:

أحدها: **انتهاء الغاية الزمانية**، نحو ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، **والمكانية** نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصى﴾ [الإسراء: ١]، وإذ دلَّتْ قرينة على دُخولِ ما بعدها نحو «قرأتَ القرآن من أوَّلِهِ إلى آخِره»، أو خروجه نحو: ﴿ثم أتمُّوا الصيام إلى الليل﴾ [البقرة: ١٨٧]، ونحو: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] عُمِلَ بها، وإلاّ فقيل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقاً، وقيل: لا يدخل مطلقاً، وهو الصحيح؛ لأن الأكثر مع القرينة عدمُ الدخول؛ فيجب الحمل عليه عند التردُّد.

عن السبيل فهم لا يهتدون أي فالمعنى فصدهم عن السبيل الذي هو السجود. **قوله: (أو مختلفاً)** أي: إنها إذا كانت زائدة فإما مخفوضة على البدلية لا غير، وإما مختلفة للخفض وللنصب وذلك أن الأصل لئلا فحذف اللام فمحله جر كما في أشارت كليب أو نصب كما في عسل الطريق أي في الطريق فالمعنى لا يهتدون للسجود فاللام للتعدية ا هـ تقرير دردير.

(إلى) قوله: (أحدها انتهاء الغاية) هذا هو الغالب فيها والمراد أنها تدل على بلوغ آخر الشيء المتلبس به بالفعل فالإضافة لأدنى ملابسة أي إنها تدل على انتهاء الشيء بغايته أو في الكلام حذف مضاف أي انتهاء ذي الغاية وليس المراد بالانتهاء الآخر وإلا لأفاد أنها تدل على آخر الآخر ولا معنى له ا هـ تقرير دردير. **قوله: (إلى الليل)** غاية للصيام لا للإتمام لأنه لا امتداد له إلا أن يتضمن معنى الإدامة. **قوله: (قرأت القرآن من أوله إلى آخره)** القرينة هنا العرف فإنه يدل على استعمال هذا اللفظ في معنى الشمول والعموم. **قوله: (إلى الليل الخ)** القرينة معلومة من الشرع وهي أنه تقرر في الشرع أن الصوم ينتهي إلى آخر جزء من النهار وبمجرد دخول أول الليل فلا صيام.

قوله: (إلى ميسرة) أي: والقرينة معنوية وهي أنه لو دخلت الميسرة لكان يلزم عليه أنه ينتظره عسراً ويسراً فيضيع الدين حينئذٍ ا هـ أو يقال أن القرينة هنا تعليق الأنظار أولاً على العسرة وحينئذٍ فينتفي بانتفائها. **قوله: (إن كان من الجنس)** أي: من جنس ما قبلها كسرت في النهار إلى وقت العصر فلا شك أن وقت العصر من النهار. **قوله: (وقيل يدخل مطلقاً)** أي: كان من الجنس أو لا كما لو قلت سرت في النهار إلى الليل. **قوله: (لأن الأكثر الخ)** أي: قرائن عدم الدخول أكثر. **قوله: (عند التردد)** أي: الاحتمال وهو عند فقد القرينة.

والثاني: **المعية**، وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخَرَ، وبه قال الكوفيُّون وجماعة من البصريّين في ﴿مَنْ أَنصَارِي إلى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وقولهم: «الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبِلٌ»، والذَّود: من ثلاثة إلى عشرة، والمعنى: إذا جُمع القليلُ إلى مثله صار كثيراً، ولا يجوز «إلى زَيْدٍ مال» تريد مع زَيْدٍ مال.

والثالث: **التبيين**، وهي المبيِّنة لفاعِلِيَّةِ مجرورها بعد ما يُفيد حبّاً أو بغضاً من فعل تعجُّب أو اسم تفضيل، نحو: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

والرابع: **مرادفة اللام**، نحو: ﴿وَالأَمْرُ إِلَيْكَ﴾ [النمل: ٣٣]، وقيل: لانتهاء الغاية، أي: مُنْتَهٍ إليك، ويقولون: «أحمد إليك الله سبحانه»، أي: أُنْهِي حَمْدَه إليك.

والخامس: **موافقة «في»**، ذكره جماعة في قوله [من الطويل]:

١١٠ ـ فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ ٱلْقَارُ أَجْرَبُ

قوله: (وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر) أي: في معنى من المعاني وقوله: إلى آخر أي شيء آخر كان ذلك الشيء الآخر من جنس الأول كما في المثال الثاني أم لا كما في المثال الأول لأن المولى لا جنس له. **قوله: (من أنصاري إلى الله)** أي: مع الله فضم الأنصار إلى الله باعتبار معنى النصرة المتعلق بالله وبهم. **قوله: (الذود إلى الذود إبل)** أي: مع الذود إبل قال الشارع والظرف حال من محذوف أي أعنيه مع الذود إذ لا يكون من المبتدأ وقد حقق بعض أن إلى على حقيقها في هذه الأمثلة وليست بمعنى مع أصلاً وجعل إلى متعلقاً بمحذوف أي مضموماً إلى الذود أو مضمومة إلى الله وجعل من ذلك ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم أي مضمومة إلى أموالكم ا هـ تقرير دردير. **قوله: (ولا يجوز إلى زيد)** أي: لأنه ليس فيه ضم شيء آخر في شيء يتعلق بهما. **قوله: (والأمر إليك)** أي: لك لأن الأمر إنما يتعدى باللام قال تعالى لله الأمر أي الأمر لله. **قوله: (وقيل لانتهاء الغاية)** أي: فهي باقية على حقيقتها. **قوله: (ويقولون الخ)** لما كان يتوهم أن هذا المثال مما فيه إلى بمعنى اللام مع إنه على التضمين أتى به دفعاً لما يتوهم ا هـ تقرير رردير.

قوله: (أي أنهى حمده إليك) أي: ثواب حمده إليك أي إني أحمد الله على إعطائك لي الإحسان وأوصل لك ثواب ذلك الحمد والمراد لازمه من الإخبار بالنعم. **قوله: (موافقة)** ذكره أولاً مرادفة وثانياً الموافقة تفنن. **قوله: (في قوله)** أي: النابغة. **قوله: (بالوعيد)** هو التهديد ومطلي أي مدهون والقار هو الزفت الذي يطلى به الإبل والسفن

١١٠ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في (ديوانه ص ٧٣، وأدب الكاتب ص ٥٠٦؛ والأزهية ص ٢٧٣؛ والجنى الداني ص ٣٨٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٥؛ والدرر ٤/ ١٠١؛ وشرح شواهد المغني ص ٢٢٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٩٨؛ وجواهر الأدب ص ٣٤٣؛ ورصف المباني ص ٨٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٠). =

قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه: ﴿لَيَجْمَعَنَّكم إلى يَوْمِ القيامة﴾ [النساء: ٨٧]، وتأوَّل بعضُهم البيتَ على تعلُّق «إلى» بمحذوف، أي: مَطْلِيّ بالقار مضافاً إلى «الناس»، فحذف وقلب الكلامَ، وقال ابن عصفور: هو على تضمين «مطليّ» معنى «مُبَغَّض»، قال: ولو صح مجيء «إلى» بمعنى «في» لجاز «زيد إلى الكوفة».

والسادس: **الابتداء**، كقوله [من الطويل]:

١١١ ـ تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا: أَيُسْقَى فَلاَ يَرْوَى إِلَيَّ آبْنُ أَحْمَرَا؟

والأجرب ذو الجرب أي كأنني في الناس جمل أجرب جُعل عليه القار. **قوله: (ويمكن الخ)** إنما قال ويمكن ولم يجزم لاحتمال أن يكون قوله ليجمعنكم ضمن معنى ليضمنكم فعدى لأجل ذلك بإلى أو إن إلى متعلقة بمحذوف أي ليجمعنكم مضمومين إلى يوم القيامة أي إلى قيامه. **قوله: (فحذف)** أي: الشاعر متعلق الجار وهو مضافاً وقوله وقلب الكلام أي لأنه كان في الأصل مطلي بالقار فقلب وبالغ حتى جعل نفسه الذي يطلي به ويتداوى به. **قوله: (مبغض)** بالتشديد أي مكره أي وهو يتعدى بإلى قال تعالى ﴿وكره إليكم﴾ [الحجرات: ٧] وكان الأولى أن يقول معنى مكره ولو قيل إلى متعلقة بمحذوف وهو حان من اسم كان أي كأنني مبغضاً إلى الناس بسبب الوعيد كجمل أجرب طلي به القار أي جعل فيه أو اتصف به لكان وجيهاً ا هـ دماميني. **قوله: (زيد إلى الكوفة)** بمعنى في الكوفة فلما لم تقل هذا العرب وجب أن يأول ما أوهم ذلك، ولهذا ارتكب تأويله بما ذكر. **قوله: (الابتداء)** أي: ابتداء الغاية.

قوله: (وقد عاليت بالكور) أي: رفعت الكور والكور بضم الكاف الرحل ويروى بفتح الواو مضارع، روي بكسرها إذا زال عطشه بالشرب وهو إنما يتعدى بمن تقول رويت من الماء والشاعر عداه بإلى فتكون بمعنى من التي لابتداء الغاية والمراد أن ناقة هذا الشاعر تشكو منه حيث جعل الكور عليها قائلة بلسان الحال أيركبني فلا يترك ركوبي ولا يمل منه على طريق الاستعارة والتمثيلية شبهت حالته في ذلك بحال من يسقي من شيء فلا يروى منه وخرج ما في البيت على تقدير فلا يروى ظمؤه إليَّ أي بحذف المضاف ا هـ

= **اللغة**: الوعيد: التهديد. مطلي: مدهون. القار: الزفت. الأجرب: المصاب بداء الجرب.

المعنى: أرجو ألا تهدّدني، فيتحاشاني الناس، كما يتحاشون الأجرب المدهون بالزفت ليشفى.

١١١ ـ **التخريج**: البيت لابن أحمر في (ديوانه ص ٨٤؛ وأدب الكاتب ص ٥١١؛ والجنى الداني ص ٣٨٨؛ والدرر ٤/ ١٠٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٠).

اللغة: عاليته: رفعته عالياً. الكور: الرحل وهو ما يوضع على الناقة لتُركب.

المعنى: يتحدّث بلسان ناقته، عندما رفع الرحل ليضعه فوقها، استعداداً ليسافر، فيقول عنها: ما بآله لا يشبع من السفر فوقي.

أي: منّي.

والسابع: **موافقة «عِنْدَ»**، كقوله [من الكامل]:

١١٢ ـ أَمْ لاَ سَبِيلَ إلى الشَّبَابِ، وذِكْرُهُ أَشْهَى إليَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ؟

والثامن: **التوكيد**، وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء، مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿أفئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إليهم﴾ [إبراهيم: ٣٧] بفتح الواو، وخُرِّجَتْ على تضمين «تهوى» معنى «تميل»، أو أن الأصل: «تَهْوِي» بالكسر، فقلبت الكسرة فتحةً والياءُ ألفاً كما يقال في «رَضِيَ»: «رَضَا»، وفي «ناصِيَة»: «نَاصَاة»، قاله ابن مالك، وفيه نظر، لأن شرط هذه اللغة تحرّك الياء في الأصل.

● **(إِيْ) بالكسر والسكون** ـ حرفُ جوابٍ بمعنى «نَعَمْ»، فيكون لتَصْدِيق المخبر ولإعلام المستخبِر، ولِوَعْد الطالب، فتقع بعد «قام زيد»، و«هل قام زيد»،

دماميني. **قوله: (أشهى إليّ الخ)** فيه أن معنى أشهى أحب إليّ، وقد عرف أن إلى المتعلقة بما يفهم حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل معناها التبيين، فعلى هذا هي على بابها مبينة لفاعلية مجرورها وليست قسماً آخر ا هـ دماميني. **قوله: (بفتح الواو)** أي: مضارع هوي أي أحب إذ المعنى وأجعل أفئدة من الناس تهواهم أي تحبهم فإلى زائدة للتوكيد. **قوله: (معنى تميل)** أي: فعدّي تهوى بإلى كما يعدى تميل بإلى. **قوله: (تهوي بالكسر)** أي: بمعنى تسقط وهو يتعدى بإلى. **قوله: (فقلبت الكسرة)** أي: التي على الواو. **قوله: (تحرك الياء في الأصل)** أي: وهذا غير موجود في تهوي كما هو موجود في رضي.

(إِيْ) قوله: (فتقع) وفي نسخة وتقع وحل الشارح عيها واعترض بأن الأنسب التفريغ. **قوله: (بعد قام زيد)** أي: فتكون حينئذٍ لتصديق الخبر فكأنك لما قلت له إِي حين قال قام زيد قلت له نعم صدقت. **قوله: (وهل قام زيد)** أي: فتكون إذ ذاك لإعلام المستصبر أي فقد أفدته الجواب.

---

١١٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي كبير الهذليّ في (أدب الكاتب ص ٥١٢؛ والجنى الداني ص ٣٨٩؛ والدرر ٤/ ١٠٢؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٦٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٦؛ ولسان العرب ١١/ ٣٤٣ (سلسل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٧؛ والاشتقاق ص ٤٧٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٠).

اللغة: الرحيق: من أسماء الخمرة، وقيل: صفوة الخمر. السلسل: السهل التناول، المستساغ طعمه.

المعنى: لن يعود الشباب لمن فقده ولكن يذكّر أيام الشباب متعة أشهر إليّ من متعة تناول خمرة صافية باردة لذيذة.

و«اضْرِب زيداً» ونحوهنّ كما تقع «نَعَمْ» بعدهنّ. وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام، نحو: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ، قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم. وإذا قيل: «إي والله» ثم أسقطت الواو، جاز سكون الياء وفَتْحُها وحذفها، وعلى الأوّل فيلتقي ساكنان على غير حَدِّهما.

● **(أيْ) بالفتح والسكون** ـ على وجهين:

(١) **حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط**، على خلاف في ذلك، قال الشاعر [من الطويل]:

١١٣ ـ أَلَمْ تَسْمَعِي، أَيْ عَبْدَ، فِي رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

قوله: (واضرب زيداً) أي: فتكون إذ للوعد الطالب الذي طلب زيد منك. **قوله: (ونحوهن)** مثل يقوم زيد وهل يذهب عمرو ولا تضرب بكراً.

قوله: (كما تقع نعم بعدهن) ظاهر هذا الكلام أن إي تقع بعد الخبر وبعد الأمر والاستفهام موجباً كان ما تعلق به أو منفياً؛ لأن نعم تقع بعد هذه المواضع كلها ا هـ دماميني. **قوله: (ولا تقع عند الجميع)** أي: ابن الحاجب وغيره. **قوله: (ثم أسقطت الواو)** أي: التي للقسم. **قوله: (جاز سكون الياء)** أي: بقاؤها ساكنة كما كانت قبل الحذف للواو. **قوله: (وفتحها)** أي: كما فتحت النون من مع لام التعريف تقول من الرجل والفتح دون الكسر مع أنه الأصل في كلامنا هذا الأمرين: أحدهما المحافظة على تفخيم اسم الله، والآخر: الفرار الناشىء عن اجتماع كسرتين لو تخلصوا بالكسر. **قوله: (وفتحها)** أي: للتخلص من التقاء الساكنين. **قوله: (وحذفها)** أي: لالتقاء الساكنين لاعتلالهما. **قوله: (وعلى الأول)** أي: وهو إسكان الياء وقوله على غير حدهما أي لأن الساكنين ليسا في كلمة ولا يغتفر التقاؤهما إلا إذا كانا في كلمة وكان الأول ليناً والثاني مدغماً كما في الضالين لكن أجازوه قياساً على ها الله ا هـ تقرير دردير.

(أي) قوله: (على وجهين) خبر أول وقوله: حرف خبر ثانٍ، وقوله: بالفتح والسكون جملة معترضة بين المبتدأ والخبر والأصل اضبطها بالفتح الخ ولا يصح جعلها حالاً من أي لئلا يلزم مجيء الحال من المبتدأ وهو ممنوع عندهم. **قوله: (لنداء البعيد)** أي: موضوعة لنداء البعيد. **قوله: (على خلاف في ذلك)** أي: فإن بعضهم يقول إنها لنداء البعيد ومنهم من قال: إنها لنداء القريب ومنهم من قال: للمتوسط. **قوله: (قال الخ)** هذا شاهد على أنها للنداء فقط من غير تعرض لكونها لنداء القريب أو غيره. **قوله: (أي عبد)** أصله أي عبدة فرخمه فيجري فيه لغة من ينتظر ومن لا ينتظر. **قوله: (رونق)** أي: حسن

---

١١٣ ـ **التخريج**: البيت لكثيِّر عزّة في (ديوانه ص ٤٧٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٤؛ وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٦؛ ورصف المباني ص ١٣٥؛ ولسان العرب ١٠/ ١٢٨ (رتق)، ١٥/ ٤٩١ (يا)؛ =

وفي الحديث: «أيْ رَبِّ»، وقد تُمَدُّ ألِفُهَا.

(٢) **وحرف تفسير**، تقول «عِنْدِي عَسْجَد، أيْ ذَهَبٌ»، و«غَضَنْفَرٌ أي: أَسَدٌ»، وما بعدها عطفُ بيانٍ على ما قبلها أو بدل، لا عطف نَسَقٍ، خلافاً للكوفِيِّين وصاحبي المستوفي والمِفْتاح، لأنَّا لم نر عاطفاً يَصْلُح للسقوط دائماً، ولا عاطفاً مُلازِماً لعطف الشيء على مُرَادِفِهِ. وتقع تفسيراً للجُمَل أيضاً، كقوله [من الطويل]:

١١٤ ـ وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ، أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ   وَتَقْلِينَنِي، لَكِنَّ إيَّاكِ لا أَقْلِي

ولمعان وقوله هدير أي صوت ويقال إن الهدير كان طائراً في زمن نوح عليه السلام فصاده جارح من جوارح الطير فكل خمامة بكت إنما تبكي عليه. **قوله: (وفي الحديث)** أي: قيل للبعيد وقيل للقريب والخلف لفظي فمن لاحظ بعد مرتبة الخالق من المخلوق جعلها للبعيد ومن لاحظ أنه أقرب من حبل الوريد جعلها للقريب. **قوله: (وقد تمد ألفها)** أي: وتكون حينئذٍ لنداء البعيد فقط. **قوله: (عندي عسجد أي ذهب)** عندي خبر مقدم وعسجد مبتدأ مؤخر، وقوله أي حرف تفسير وذهب بدل كل من كل أو عطف بيان. **قوله: (لا عطف نسق)** أي بناء على أن أي من حروف العطف. **قوله: (يصلح للسقوط دائماً)** رأى تصلح للسقوط في دائماً فلا تكون حرف عطف واحترز بقيد الدوام من العاطف وقاعد وضاحك وبإلا وكذا في الصفات فتقول مررت برجل كاتب وشاعر وفقيه. **قوله: (ملازماً الخ)** أي: ملازماً لذلك فلا يكون حرف عطف واحترز بالملازم من الذي يعطف على مرادفه تارة دون أخرى كالواو كقوله:

وألفى قولها كذباً ومينا

وجاء زيد وعمر. **قوله: (أي أنت مذنب)** تفسير لقوله ترميني أي تفسير لما يراد من الجملة أي تشير لي بالطرف والمقصود من الإشارة هو أنت مذنب. **قوله: (لكن)** أصله لكن أنا حذفت الهمزة وأبقيت حركتها على نون لكن فتلاصقت النونان وأدغم وإياك لا

= وهمع الهوامع ١/ ١٧٢).

اللغة: عبد: ترخيم تحبّب لاسم (عبدة). رونق الضحى: ضياؤه وحسنه. الهدير: كالهديل صوت الحمام، وقيل: الهدير: ترديد الصوت في الحنجرة، للحمام وغيره.

المعنى: يا عبدة، أتراك لم تسمعي نوح الحمامات الباكيات في ضياء الضحى؟

١١٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (تذكرة النحاة ص ٢٣؛ والجنى الداني ص ٢٣٣؛ وجواهر الأدب ص ٢١٨، ٤١١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٥، ٢٢٩؛ والدرر ٤/ ٣١، ٥/ ١٢١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٤، ٢/ ٨٢٨؛ وشرح المفصل ٨/ ١٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ٧١).

اللغة: الطرف: العين. تقلينني: تهجرينني وتبتعدين عني كرهاً لي.

المعنى: تنظرين إلي نظرة غاضبة، تتهمينني بارتكاب الذنوب، وتهجرينني، ولكنني سأبقى أحبك ولن أهجرك أبداً.

وإذا وقعت بعد «تقول» و«قيل» فعل مسند للضمير حكى الضمير، نحو: «تقول استَكْتَمْتُه الحديث، أي: سألتُهُ كتمانه»، يقال ذلك بضمِّ التاء. ولو جئتَ بـ «إذا» مكان «أي» فتحتَ التاء فقلت: «إذا سألتَهُ» لأن «إذا» ظرفٌ لـ «تقول»، وقد نظم ذلك بعضهم فقال [من البسيط]:

١١٥ ـ إِذَا كَنَيْتَ بِـ «أيْ» فِعْلاً تُفَسِّرُهُ فَضُمَّ تاءَكَ فيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ
وَإِنْ تَكُنْ بِـ «إذا» يَوْماً تُفَسِّرُهُ فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلِفِ

* * *

● (أيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء ـ اسم يأتي على خمسة أوجه:

(١) شرطاً، نحو: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلاَ عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨].

(٢) واستفهاماً، نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَاناً﴾ [التوبة: ١٢٤]، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ

مفعول لقوله أقلي الذي هو الخبر والنون مبتدأ ولكن ملغاة، وإنما لم تكن النون اسمها لأنها ضمير رفع. **قوله**: (**حكى الضمير**) أي: لم يغير بل يبقى على حاله، وإنما حكى لأن ما بعدها مفسر لما قبلها. **قوله**: (**بضم التاء**) أي: من سألته كما أنها كذلك في استكتمته. **قوله**: (**ولو جئت بإذا**) أي: بعد تقول كما هو الموضوع وبعد أقول نضم فإن كان مبنياً للمفعول جاز الوجهان. **قوله**: (**إذا سألته**) بالخطاب وإن كان الأول للتكلم. **قوله**: (**إذا كنيت بأي**) أي: والفرد إنها واقعة بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير فقد أخل بالشرط المتقدم. **قوله**: (**إذا كنيت**) أي: سترت أي أتيت بفعل خفي المعنى حال كونك مفسراً فعلاً بأي ولا يصح تعلق بأي بتفسيره وفعلاً مفعول كنيت لأنه يلزم عليه الفصل بين الفعل ومفعوله بالأجنبي. **قوله**: (**بإذا**) الباء للمصاحبة لا للآلة لأن إذا ليست مفسرة والمفسر ما بعدها أي، وإن تكن مفسراً للفعل مصحوباً لا ذا مما يذكر بعدها.

(**أي**) **قوله**: (**أيا ما تدعوا**) أيا شرطية معمولة لتدعوا وعامل فيه أي الجزم، وكذا قوله أيما أي شرطية وما صلة والأجلين مضاف إليه، وأي معمول لقضيت وعامل أي الجزم. **قوله**: (**أياً ما تدعوا**) أي: بدليل جزم تدعوا وإدخال الفاء رابطة على الجملة الإسمية، وقوله: فلا عدوان على أي بدليل الإتيان بالجواب وفاء الربط. **قوله**: (**فبأي**) متعلق بيؤمنون. **قوله**:

---

١١٥ ـ **التخريج**: لم نقع عليهما فيما عدنا إليه من مصادر ومراجع.
والبيتان، كما هو واضح، لا يتضمّنان شاهداً نحوياً، وإنّما هما نظم للقاعدة النحوية التي تنصّ على جعل التاء، التي هي ضمير رفع متصل، ضميراً للمتكلّم فتضمّ بعد «أي» التفسيريّة وضميراً للمخاطب المفرد المذكّر فتفتح بعد «إذا» التفسيريّة.

بَعْدَه يؤْمِنُون﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقد تخفّف كقوله [من الطويل]:

١١٦ ـ تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكيْنِ أَيْهُمَا عَلَيَّ مِنَ الغَيْثِ اَسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهْ

(٣) **وموصولاً**، نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] التقدير: لننزعنّ الذي هو أشدّ، قاله سيبويه؛ وخالفه الكوفيّون وجماعة من البصريّين؛ لأنهم يرون أن «أيًا» الموصولة معربة دائماً كالشرطيّة والاستفهامية، قال الزجاج: ما تبيَّن لي أن سيبويه غَلِط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يُسَلِّم أنها تعرب إذا أُفْرِدَتْ، فكيف يقول ببنائها إذا أُضيفت؟ وقال الجرمي: خرجْتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقت

(وقد تخفف) أي: الاستفهامية. **قوله: (تنظرت)** أي: انتظرت في مهلة ونصراً اسم رجل والسماكين اسم كوكبين، وقوله: أيهما أي استفهامية والهاء مضاف إليه، وقوله: استهلت أي صبت وعلى متعلق به وقوله مواطره صفة لمحذوف أي سحائبه المواطر. **قوله: (لننزعن)** اللام موطئة للقسم أي والله للنزعن وننزعن فعل مضارع مبني على الفتح، وأي اسم موصول مبني على الضم في محل نصب، وإنما بنيت لأنها مضافة وحذف صدر صلتها، وأما لو أضيفت وذكر صدر الصلة أو لم تضف حذف الصدر أو ذكر فهي معربة وبعضهم أعرب مطلقاً. **قوله: (وجماعة من البصريين)** أي: في خصوص أي التي في الآية لا في أصل الموصولة.

قوله: (لأنهم يرون الخ) علة لخالفه. **قوله: (معربة دائماً)** أي: وفي الآية لو كانت موصولة لأعربت بالفتحة مع أنها مضمومة فهي استفهامية لا موصولة، وقوله دائماً أي أضيفت أو لا ذكر صدر صلتها أو لا. **قوله: (كالشرطية والاستفهامية)** أي: فإن الإعراب لا يفارقهما. **قوله: (إذا أفردت)** أي: قطعت عن الإضافة أي أنها معربة عند قطعها عن الإضافة لأنها غير مشبهة بالحرف. **قوله: (فكيف يقول الخ)** أي: فإن الإضافة من خصائص الأسماء فيبعد شبهها بالحرف فكيف يقول ببنائها حينئذٍ في تلك الحالة، وأجاب سيبويه بأن أي لما خالفت أخواتها بحذف صدر صلتها خالفت أيضاً بالبناء عند الإضافة لأن التغيير يضم للتغيير فيأبنسان واعترض بأن أخواتها تحذف صدر صلتها إذا استطيلت الجواب لأن أي يحذف صدر صلتها، وإن لم يستطل فهي مخالفة بهذا الاعتبار ويرد عليه

---

١١٦ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٨١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٩٣؛ ولسان العرب ٤/ ٢٢٥ (حير)، ١٤/ ٥٦ (أيا)؛ والمحتسب ١/ ٤١، ١٠٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٩٣، ٥/ ٦٥؛ والجنى الداني ص ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٦).

اللغة: تنظرت وانتظرت: ترقبت متهمّلاً. السماكان: نجمان سماويّان من منازل القمر. الغيث: المطر. استهلّت: هطلت بشدّة.

المعنى: ترقبت خير (نصر)، وخير النجمين، فأيهما حلّت عليّ خيراته، كان ذلك عظيماً ومفيداً، ساوى بين ممدوحه (نصر) وبين مطر السماكين.

الخندق إلى مكَّة أحداً يقول: «لأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ قائم» بالضم، ا هـ. وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهاميَّة، وأنها مبتدأ، و«أشَدُّ» خبر، ثم اختلفوا في مفعول «ننزع»، فقال الخليل: محذوف، والتقدير: لننزعَنَّ الفريقَ الذي يُقال فيهم أيهم أشدّ، وقال يونس: هو الجملة، وعُلِّقَتْ «ننزع» عن العمل كما في ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]. وقال الكسائي والأخفش: كل شيعة، و«مِنْ» زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة؛ وذلك على قولهما في جواز زيادة «مِنْ» في الإيجاب. ويردُّ أقوالَهم أنَّ التعليق مختصٌّ بأفعال القلوب، وأنه لا يجوز «لأَضْرِبَنَّ الفاسِقُ» بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق، وأنه لم يثبت زيادة مِنْ في الإيجاب، وقولُ الشاعر [من المتقارب]:

أن المغايرة لأخواتها موجودة في حالة إضافتها وعدمها فلا وجه لإعرابها عند عدم الإضافة وبنائها عند الإضافة إلا أن يقال المغايرة التامة حال الإضافة تحصل بالبناء. **قوله: (الخندق)** ظاهره خندق البصرة والذي نقله الرضى عن الجرمي خرجت من الكوفة فلم أسمع مذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول أيهم أفضل إلا بالنصب فحينئذٍ المراد خندق الكوفة ا هـ تقرير دردير. **قوله: (أحداً)** أي: من العرب وقوله بالضم أي بل بالنصب. **قوله: (وزعم هؤلاء)** أي: القائلون أن أياً الموصولة معربة دائماً. **قوله: (استفهامية)** أي: لا موصولة وقوله وإنها مبتدأ أي مرفوع بضمة ظاهرة.

قوله: (فقال الخليل محذوف) أي: وهو موصول حذف وصلته وبقي معمول الصلة فجملة أيهم أشد نائب فاعل يقال الذي هو صلة الذين. **قوله: (يقال فيهم)** جواب أيهم. **قوله: (وقال يونس هو)** أي: مفعول ننزع الجملة أي جملة أيهم أشد فهي محل نصب قائمة مقام مفعول ننزع ولا حذف. **قوله: (وعلقت)** أي: أي علقت لفظ ننزع عن العمل ظاهراً ا هـ تقرير دردير.

قوله: (أي الحزبين أحصى) في محل نصب سد مسد مفعول لنعلم والمعنى لنعلم جواب هذا ولننزعن جواب هذا. **قوله: (كل شيعة)** أي: المفعول هو كل شعية. **قوله: (وجملة الاستفهام مستأنفة)** أي: فلا محل لها فالحاصل أن جملة الاستفهام على قول الخليل في محل رفع، وعلى قول يونس في محل نصب، وعلى قول الأخفش والكسائي لا محل لها. **قوله: (أن التعليق الخ)** رد على يونس ولكن المناسب أن يقول إنه لم يثبت التعليق في غير أفعال القلوب فلا يصار إليه إلا بدليل ولم يوجد وإلا فيمكن أن يكون يونس قائلاً بأن التعليق ليس مختصاً بأفعال القلوب ا هـ تقرير دردير.

قوله: (أنه لا يجوز) رد على الخليل وقوله لا يجوز أي لما فيه من تهيئة العامل للعمل في الفاسق ثم قطعه عن العمل وهو ممنوع. **قوله: (وإنه لم يثبت)** أي: والزيادة خلاف الأصل لا يصار إليها إلا بدليل ولا دليل هنا فهذا رد على الأخفش والكسائي.

١١٧ - إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

يُروَى بضم «أيّ». وحروف الجر لا تعلَّقُ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجارّ على معمول صلته، ولا يستأنف ما بعد الجار.

وجَوَّز الزمخشري وجماعة كونَها موصولة مع أن الضمّة إعراب، فقدَّروا متعلق النزع من كل شيعة، وكأنه قيل: لننزعن بعض كل شيعة، ثم قُدِّر أنه سئل: مَنْ هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو أشد، ثم حُذف المبتدآن المكتنِفان للموصول، وفيه تعسُّف

قوله: (وقول الشاعر) عطف على فاعل ويرد وهو له أن التعليق الخ ا هـ تقرير دردير. **قوله: (يروى بضم أي)** ورواية الجر لا رد فيها لأنها معربة. **قوله: (وحروف الجر لا تعلق)** أي: عن العمل بسبب أي وهذا رد على يونس لأنه لما بنى أيهم على الضم علم أنه في محل جر فلتكن في الآية في محل نصب. **قوله: (لا يجوز حذف المجرور)** رد على الخليل لأنه على مذهبه يصير التقدير فسلم على الذي يقال فيه أيهم.

قوله: (ولا يستأنف) رد على الأخفش والكسائي. **قوله: (ولا يستأنف ما بعد الجار)** أي: للزوم حذف المجرور وبقاء الجار وحده، وإذا بطلت الأقوال الثلاثة في البيت تعين أن تكون أي فيه موصولة مبنية في محل جر. **قوله: (مع أن الضمة إعراب)** أي: ضمه إعراب ظاهره أن الزمخشري وجماعة قالوا به فيعترض عليه بأن الزمخشري لم يصرح بأنها ضمة إعراب لأنه قال بجواز أن يكون من كل شيعة متعلق لننزعن كما في قوله تعالى: **﴿ووهبنا لهم من رحمتنا﴾** [مريم: ٥٠] وكأنه قيل من هذا البعض فقيل أيهم أشد فلم يتعرض لكونها ضمة بناء ا هـ تقرير دردير. **قوله: (متعلق النزع)** أي: معمول ننزع ومن تبعيضية دالة على المعمول المحذوف وهو بعض وليس من إسماً دالة على التبعيض؛ لأن من إنما تدل على التبعيض بواسطة العامل والمتعلق وليست دلالتها عليه بنفسها وإن كانت اسماً ويمكن أن المفعول من وهي في محل نصب لأنها اسم بناء على جواز إتيانها اسماً. **قوله: (ثم حذف المبتدآن)** أي: وهما لفظ هو قبل الذي وبعدها المكتنفان للموصول أي المحيطان به أو الكائنان بكنفيه أي ناحيتيه ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وفيه تعسف)** أي: لأن فيه حذف مفعول ننزع لأن من كل شيعة ليس مفعوله حقيقة وتقدير سؤال محذوف وحذف مبتدأين فاجتمعت عدة أمور وهي إن كانت جائزة لكن لما اجتمعت صارت تعسفاً.

---

١١٧ - **التخريج**: البيت لغسّان بن وعلة في (الدرر ١/ ٢٧٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٣٦؛ وله أو لرجل من غسان في شرح المغني ١/ ٢٣٦؛ ولغسّان في الإنصاف ٢/ ٧١٥؛ ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب ٦/ ١٦؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٥٨؛ وجواهر الأدب ص ٢١٠؛ ورصف المباني ص ١٩٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٨٧؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٧، ٤/ ٢١، ٧/ ٨٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٩ (أيا)؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤).

ظاهر، ولا أعلمهم استعملوا «أيًّا» الموصولة مبتدأ، وسيأتي ذلك عن ثعلب.

وزعم ابن الطّراوة أن «أيًّا» مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بُنيت، وأن ﴿هم أشد﴾ [مريم: ٦٩] مبتدأ وخبر؛ وهذا باطل برسم الضمير متَّصِلاً بـ «أيّ»، والإجماع على أنها إذا لم تُضَفْ كانَتْ معربة.

وزعم ثعلب أن «أيًّا» لا تكون موصولة أصلاً، وقال: لم يُسمع «أيُّهم هو فاضِلٌ جاءني» بتقدير: الذي هو فاضل جاءَني.

(٤) والرابع: أن تكون **دالّة على معنى الكمال**، فتقع صفةً للنكرة نحو: «زَيْدٌ رجلٌ أيُّ رجُل»، أي: كاملٌ في صفات الرجال، وحالاً للمعرفة، كـ «مررتُ بعبدِ الله أيَّ رجل».

(٥) والخامس: أن تكون **وُصْلَةً إلى نداء ما فيه «أل»**، نحو: «يا أيُّهَا الرجُلُ».

قوله: (ولا أعلمهم الخ) إن كان مراد المصنف بهذا الرد على الزمخشري فيعترض عليه بأنه لم يقل إنها مبتدأ، وإن كان مراده بهذا حكم من أحكام أي فهذا لا يناسب؛ لأنه إدخال لأمر أجنبي بين أمور مناسبة لا تعلق له بها. **قوله: (وسيأتي ذلك)** أي: كون أي الموصولة لا تكون مبتدأ وأنت خبير بأن ما يأتي عن ثعلب زعم إنها لا تكون موصولة وإنه لم يسمع أيهم الخ أي لم يسمع إنها مبتدأ. **قوله: (إن أياً)** أي في الآية.

قوله: (برسم الضمير متصلاً) بأي في مصحف عثمان فدل على إنه ضمير جر أضيف إليه، أي ولو كان مبتدأ لكان ضمير رفع منفصلاً فلم ترسم أي متصلة به وفيه نظر لأنه سيأتي للمصنف أن هناك أشياء خارجة عن القياس في المصحف كما في ولا تحين فإنه رسم التاء متصلة بالحين مع إنها زائدة في لا. **قوله: (لم يسمع)** أي: من كلام العرب. **قوله: (بتقدير الذي هو فاضل)** أي: فهذا يدل على أنها ليست موصولة أصلاً ورد بأن عدم سماع ذلك إنما ينتج عدم كون الموصولة مبتدأ ولا ينتج نفي الموصولة من أصلها. **قوله: (أي رجل)** أي: حال كونه كاملاً في صفات الرجال فهما في تأويل مشتق فصح كونها نعتاً وحالاً. **قوله: (أن تكون وصلة الخ)** أي: يتوصل بها لندائه وذلك لأنهم منعوا الجمع بين أل وياء النداء في غير الجلالة والعلم المحكي عن جملة نحو الرجل قائم مسمى به وغير الضرورة لأن كلاً من أل وياء النداء أداة تعريف وهم يكرهون اجتماع أداتين لمؤدى واحد، فلما أراد نداء ما فيه أل أتى بأي ليكون منادى بحسب الظاهر، وفي الحقيقة المنادى الرجل. **قوله: (لنداء ما فيه أل)** أي: ندائه في الحقيقة، وإن كان في الظاهر المنادى أي ا هـ تقرير دردير. **قوله: (يا أيها الرجل)** فأي: منادى والرجل صفة لأي، فإن قلت الرجل جامد فكيف يكون نعتاً وشرط النعت الاشتقاق قلت أنه مؤول بالمدعو أو بالمتصف بالرجولية فهو مشتق بحسب التأويل، وحقق لبعض أن مدخول أل إن كان جامداً فبيان،

وزعم الأخفش أن «أيًا» لا تكون وُصْلَة، وأن «أيًا» هذه هي الموصولة حُذِف صَدْرُ صلتها وهو العائد، والمعنى: يا مَنْ هو الرجل، ورُدَّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كونُ صلته جملة اسميّة، وله أن يجيب عنهما بأن «ما» في قولهم: «لا سِيَّما زَيْدٌ» بالرفع كذلك.

وزاد قِسْماً، وهو: أن تكون نكرة موصوفة نحو: «مَرَرْتُ بأيٍّ معجب لك» كما يقال: بمَنْ مُعْجب لك، وهذا غير مسموع.

ولا تكون «أيّ» غير مذكور معها مضاف إليه ألبتّة إلا في النِّداء والحِكاية، يُقال:

وإن كان مشتقاً فصفة، وقيل إنه بيان مطلقاً. **قوله**: **(وإن أياً هذه)** أي: الواقعة بعد حرف النداء. **قوله**: **(ورد)** أي: قول الأخفش. **قوله**: **(بأنه ليس لنا الخ)** أي: وعلى زعم الأخفش هو عائد واجب الحذف. **قوله**: **(يجب حذفه)** أي: والعائد على رأيه في يا أيها الرجل واجب الحذف لمناسبة التخفيف للمنادى. **قوله**: **(ولا موصول الخ)** أي: وعلى زعم الأخفش تصير الصلة جملة اسمية دائماً فقد خرج عن النظير في الأمرين. **قوله**: **(وله أن يجيب عنهما)** أي: عن وجهي الرد. **قوله**: **(بأن ما الخ)** أي: فما موصولة حذف عائدها وجوباً وصلته جملة اسمية وهذا معنى قوله كذلك، فهذا الجواب جواب بالمنع أي لا نسلم قولكم ليس لنا عائد الخ، بل لنا عائد حذف وجوباً والصلة جملة اسمية أي لأسى الذي هو زيد ولقائل أن يقول لا نسلم وجوب وصل ما الموصولة في قولهم لاسيما بالجملة الإسمية فقد نص في التسهيل على أنها قد توصل بظرف أو جملة فعلية فالأول كقوله:

يسر الكريم الحمد لاسيما الذي   شهادة من في خيره يتقلبُ

والثاني كقوله:

فق الناس في الخير لاسيما   ينيلك من ذي الجلال الرضا

ا هـ دماميني. **قوله**: **(وزاد)** أي: الأخفش وقوله قسماً أي سادساً بالنظر لما قاله الجمهور من إنها خمسة، وعلى مذهبه فهو خامس لأنه أبطل كون أي وصلة. **قوله**: **(مررت)** بأي: أي مجرور بالباء ومعجب صفة أي مررت بشخص معجب. **قوله**: **(بمن معجب)** أي: بإنسان معجب لأن من للعاقل بخلاف أي. **قوله**: **(وهذا)** أي: القسم المزيد غير مسموع إذ المسموع أنها عند وصفها تكون معرفة عند الجمهور في يا أيها الرجل. **قوله**: **(ولا تكون أي غير مذكور معها الخ)** يعني أن أياً لا تستعمل مقطوعة عن الإضافة لفظاً ومعنى إلا في النداء والحكاية وقطعها في غير هذين البابين عن الإضافة إنما هو بحسب اللفظ المعني، وإليه أشار بقوله ألبتة أي لا يذكر المضاف إليه معها لا لفظاً ولا تقديراً وهو مفعول مطلق وعامله محذوف يدل عليه ما تقدم، والتقدير ثبت القول بترك المضاف إليه البتة أي بقطع القول بتركه القطعة المجزوم بها على كل حال بحيث لا يترك لفظاً وينوي تقديراً ا هـ دماميني. **قوله**: **(إلا في النداء)** كقولك يا أيها الرجل فإن أي ليست مضافة لأن الهاء حرف تنبيه. **قوله**: **(يقال**

«جاءني رجل»، فتقول: «أيٌّ يا هذا»، و«جاءني رجلانِ»، فتقول: «أيّانِ»، و«جاءَني رجال»، فتقول: «أيُّونَ».

تنبيه ـ قولُ أبي الطيب [من الخفيف]:

١١٨ ـ أيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوِصَالٍ   لَمْ تَرُعْنِي ثَلاَثَةً بِصُدُودِ؟

ليست فيه «أيّ» موصولة، لأن الموصولة لا تُضاف إلاَّ إلى المعرفة، قال أبو علي في التَّذْكِرة في قوله [من الكامل]:

١١٩ ـ أرأيْتَ أيُّ سَوَالِفٍ وَخُدُودِ   بَرَزَتْ لَنا بَيْنَ اللِّوَى فَزَرُودِ؟

لا تكون «أي» فيه موصولة، لإضافتها إلى نكرة، انتهى.

ولا شرطية، لأن المعنى حينئذٍ: إنْ سَرَرْتَنِي يوماً بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس المعنى المراد، وإنما هي للاستفهام الذي يُراد به النفي، كقولك لمن ادعى أنه أكْرَمَكَ: «أيّ يوم أكرمتني؟» والمعنى ما سررتني يوماً بوصالك إلا

جاءني الخ) مثال للحكاية وحاصله أنه يحكي بأي ما ثبت لمنكور من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وضده نحو جاءتني امرأة فتقول آية. **قوله: (قول أبي الطيب)** أي: المتنبي وقوله قول الخ مبتدأ، وقوله ليست الخ خبر.

قوله: (لم ترعني) مضارع راعه أي أخافه والصدود المنع والمراد هنا منع الوصال.
قوله: (لا تضاف إلا إلى المعرفة) أي: ويوم نكرة. **قوله: (أبو علي الخ)** دليل لما قبله.

قوله: (أرأيت أي سوالف الخ) السوالف جمع سالفة وهي ناحية مقدم العنق عند معلق القرط إلى النقرة التي فيها، واللوى منقطع الرمل وزرود موضع. **قوله: (لا تكون)** مقول قول أبي علي. **قوله: (لإضافتها إلى نكرة)** أي: وأي الموصولة لا تضاف إلا لمعرفة. **قوله: (ولا شرطية)** عطف على موصولة. **قوله: (لأن المعنى الخ)** تعليل لانتفاء كونها في ذلك البيت شرطية أي لا يصح القول بشرطيتها فيه؛ لأن المعنى حين تكون شرطية. **قوله: (أمنتني)** من الأمان جواب الشرط. **قوله: (وهذا عكس المعنى المراد أي)** نقيضه أي لأن المعنى أن سررتني. **قوله: (أي يوم أكرمتني)** تريد ما أكرمتني يوماً من

---

١١٨ ـ **التخريج**: (ديوانه ٢/ ٤٤).
اللغة: لم ترعني: ما أخفتني. الصدود: ضد الوصال.
المعنى: هل تراك أسعدتني يوماً بحسن ودادك، ولم تفزعني ثلاثة أيام بهجرانك وغضبك؟!
١١٩ ـ **التخريج**: البيت لأبي تمام (حبيب بن أوس الطائي) في ديوانه ١/ ٢٠٦.
اللغة: السوالف: جمع سالفة وهي أعلى العنق، وقيل: صفحته. اللوى وزرود: موضعان.
المعنى: يخاطب صديقه (المتوهم عادة) هل رأيت الحسان اللواتي بدت خدودهن الوردية وصفحات أعناقهن البيضاء، بين مواضع اللوى وزرود؟!

رَوَّعْتَنِي ثلاثةً بصدودك، والجملة الأولى مستأنفة قُدِّم ظرفها؛ لأن له الصَّدْر، والثانية إما في موضع جرّ صفة لـ «وِصال» على حذف العائد: أي لم تَرُعْنِي بعده، كما حذف في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ﴾ الآية [البقرة: ٤٨]؛ أو نصب حالاً من فاعل «سَرَرْتَني» أو مفعولِهِ، والمعنى: أي يوم سررتني غير رَائع لي، أو غير مَرُوعٍ منك، وهي حال مُقَدَّرة مثلها في ﴿طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، أو لا محلَّ لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل في: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّه يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً، قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً؟ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٧]، وكذا في بقية الآية، وفيه بُعْد. والمحقّقون في الآية على أنَّ الجُمل مستأنفة

الدهر وليس المراد حقيقة الاستفهام عن نفس اليوم الواقع فيه الإكرام. **قوله: (والمعنى)** أي: في البيت ما سررتني الخ هذا يؤخذ بطريق اللزوم. **قوله: (والجملة الأولى)** وهي قوله أي يوم سررتني. **قوله: (ظرفها)** وهو أي يوم لأن اسم الاستفهام له حكم ما يضاف إليه وهو معمول سررتني. **قوله: (لأن له الصدر)** أي: بسبب استعماله على الاستفهام. **قوله: (والثانية)** أي: والجملة الثانية وهي لم ترعني ثلاثة بصدود. **قوله: (في موضع جر)** والمعنى ما سررتني يوماً بوصال موصوف بكونه لم ترعني ثلاثة أيام بعده بل ما سررتني إلا ورعتني. **قوله: (كما حذف)** أي: العائد على الموصوف في قوله تعالى: **﴿واتقوا يوماً﴾**[البقرة: ٤٨] إلى آخر الآية. **قوله: (واتقوا يوماً لا تجزي)** أي: فيه ولا يقبل أي فيه شفاعة ولا يؤخذ أي فيه منها عدل، فالعائد مقدر وكذا قوله ولا هم ينصرون أي فيه فحذف العائد في مواضع أربعة ولذا قال الآية إشارة إلى أن التمثيل بها ليس قاصراً على ما تلاه منها.

قوله: (أو نصب) عطف على الجر. **قوله: (حالاً من فاعل سررتني)** أي: وهو ضمير المخاطب. **قوله: (أو مفعوله)** وهو ضمير المتكلم. **قوله: (والمعنى الخ)** لف ونشر مرتب. **قوله: (أي يوم الخ)** ما سررتي يوماً حال كونك غير رائع والنفي منصب على غير، ونفي النفي إثبات فيقتضي أن الإراعة ثابتة مع السرور مع الإراعة أي الخوف بعد السرور، وأجاب المصنف بأن الحال مقدرة وقد يقال إنها مقارنة باعتبار القائم بالشاعر. **قوله: (غير رائع)** أي: فهو حال من الفاعل أي حال كونك أيها الحبيب. **قوله: (أو غير مروع)** أي: وحال كونها أيها المحب غير مروع وهو راجع للمفعول وهو الياء. **قوله: (حال مقدرة)** أي: الإراعة بعد السرور كما يدل عليه تقديره بعد حالة الجر. **قوله: (حال مقدرة)** أي: لأن الإخافة الواقعة في ثلاثة الأيام غير مقارنة لزمن العامل أي السرور بل بعده. **قوله: (قال أعوذ بالله)** أي: فقال. **قوله: (وفيه بعد)** أي: في الآية والبيت أما في الآية فلما في ذلك من تكرير حذف العاطف مع أن حذفه لم يثبت في السعة بيقين، وأما في البيت فلأن فيه معنى حذف العاطف ارتكاباً لما لا يؤدي المعنى المقصود وذلك لأن عطف جملة على أخرى لا يقتضي مشاركة الثانية للأولى فيما اشتملت عليه من القيود فإذن لا يلزم تسلط

بتقدير: فما قالوا له؟ فما قال لهم؟ ومَنْ روى «ثلاثةٌ» بالرفع لم يجز عنده كونُ الحال من فاعل «سَرْرتني»، لخلو «تَرْعَني» من ضمير ذي الحال.

* * *

● (إذْ) على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً للزمن الماضي، ولها أربعة استعمالات:

أحدها: أن تكون **ظَرْفاً**، وهو الغالب، نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٤٠].

والثاني: أن تكون **مفعولاً به**، نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦].

والغالب على المذكورة في أوائل القَصَصِ في التنزيل أن تكون مفعولاً به، بتقدير «اذكر»، نحو: ﴿وإذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائكة﴾ [البقرة: ٣٠] وغيرها، ﴿وإِذْ قُلْنَا للملائكة﴾ [البقرة: ٣٤] وغيرها، ﴿وإذْ فَرَقْنا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠]. وبعضُ الْمعربين

النفي الأول عليه، والمعنى لم تسررني يوماً بوصال فلم ترعني ثلاثة أيام بصدود وليس هذا هو المراد، فإن قلت لا مانع من تسلط النفي عليه فيسلط ويستقيم المعنى؛ قلت: هذا وإن كان ممكناً لكن فيه احتمال غير المقصود مع ارتكاب حذف العاطف ففيه بعد ا هـ. دماميني. **قوله: (فما قالوا)** راجع لقوله قالوا. **قوله: (فما قال)** راجع لقوله قال أعوذ. **قوله: (لخلو ترعني الخ)** ما لم يقدر منك وإلا استقامت. **قوله: (من ضمير ذي الحال)** أي: وهو ضمير المخاطب قلت ويجوز أن يكون التقدير عند هذا القائل لم ترعني منك ثلاثة بصدود فيحصل الربط باعتبار المحذوف ا هـ دماميني.

(إذ) قوله: (أن تكون اسماً للزمن الماضي) أي: موضوعة للدلالة على الزمن الماضي. **قوله: (أربع استعمالات)** ترك التاء لأن الاستعمال بمعنى الحالة أو إنه جعل الاستعمالات جمع استعمالة لا جمع استعمال، وفي نسخة أربعة استعمالات وهي ظاهرة لأن استعمالات جمع استعمال وهو مذكر. **قوله: (أن تكون ظرفاً)** أي: متصرفاً لأنها تارة ترى ظرفاً وغير ظرف. **قوله: (إذ أخرجه الخ)** ظرف لنصره وأسند الإخراج إلى الكفار لأنهم لما هموا بإخراجه أذن الله له في الخروج فكأنهم أخرجوه. **قوله: (أن تكون مفعولاً به)** أي: لفعل مذكور كما في **﴿واذكروا إذ كنتم قليلا﴾** أي اذكروا نفس هذا الوقت أو مقدر كما في **﴿وإذ قال ربك للملائكة﴾**. **قوله: (وإذ قال ربك الخ)** أي: اذكر وقت قول ربك للملائكة إن قلت إن هذا الإضمار لا قرينة على تقدير هذا الفعل بخصوصة أجيب بأن كثرة وروده في القرآن منصوباً به يكفي قرينة. **قوله: (وإذ فرقنا بكم البحر)** أي: واذكروا إذ

يقول في ذلك: إنه ظرفٌ لـ «اذكرْ» محذوفاً، وهذا وهم فاحش، لاقتضائه حينئذٍ الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلّق الخطاب بالمكلّفين مِنّا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه.

والثالث: أن تكون **بَدَلاً من المفعول**، نحو: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦]، فـ «إذْ»: بدل اشتمالٍ من «مريم» على حدّ البدل في: ﴿يَسْأَلُونَكَ عن الشَّهْرِ الحرام قِتَالٍ فيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وقوله تعالى: ﴿اذكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِياء﴾ [المائدة: ٢٠] يحتمل كونَ «إذْ» فيه ظرفاً للنعمة وكونَها بدلاً منها.

والرابع: أن يكون **مضافاً إليها اسمُ زمانٍ صالح للاستغناء عنه**، نحو: «يَوْمَئِذٍ»، و«حِينئذٍ»، أو غيرُ صالحٍ له، نحو قوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

فرقنا بكم البحر أي بآبائكم لأن الخطاب لبني إسرائيل الموجودين في زمن نبينا. **قوله: (وهذا وهم)** أي: غلط فاحش. **قوله: (حينئذٍ)** أي: حين جعل ظرفاً. **قوله: (وذلك الوقت قد مضى)** لأنه إما في زمن آدم أو موسى وكيف يكون الذكر المأمور به في المستقبل واقعاً في الزمان الماضي. **قوله: (بالمكلفين)** كأنه إشارة إلى أن المعنى اذكر يا من يتأتى منه الذكر. **قوله: (لا الذكر فيه)** أي: فيكون إذ حينئذٍ مفعولاً به لا مفعولاً فيه. **قوله: (بدل اشتمال)** أي: والرابط الضمير إليها المستتر في الفعل أي واذكر وقت انتباذ مريم. **قوله: (وقوله تعالى)** مبتدأ وقوله يحتمل الخ خبر. **قوله: (ظرفاً للنعمة)** أي: فيكون من الاستعمال الأول. **قوله: (وكونها بدلاً منها)** أي: من النعمة أي بدل كل فيكون من الاستعمال الثالث الذي نحن فيه. **قوله: (صالح للاستغناء عنه)** اعلم أن إضافة إذ إلى أسماء الزمان غير قبل وبعد إضافة بيانية أي من إضافة الأعم للأخص وذلك أن إذ تضاف إلى جملة محذوفة فإذا قلت جاءني زيد وأكرمته حينئذٍ أي حين إذ جاءني فالثاني مخصوص بالإضافة إلى المجيء والأول عار من ذلك فهو أعم من الثاني ومن المعلوم أن الأخص يغني عن الأعم لأن فيه ما في الأعم وزيادة وكون هذا عاماً وهذا خاصاً بالنظر إلى إذ وحين في حد ذاتهما، وأما بحسب المراد منهما فالحين هو نفس إذ فهما بحسب المراد منهما من إضافة المؤكد للمؤكد فالمعنى أكرمته حيناً هو حين مجيئه، وأما من حيث ذاتهما فتلاحظ من إضافة الأعم إلى إلى الأخص أي أننا أضفنا العام إلى إذ بعد تخصيصه، وقولنا غير قبل وبعد احتراز منهما فإن الإضافة فيهما حقيقة ا هـ تقرير دردير.

قوله: (نحو يومئذٍ وحينئذٍ) تقول أكرمتني فأثنيت عليك يومئذٍ وحينئذٍ فاليوم والحين صالحان للاستغناء عنهما لجواز أن تقول فأثنيت عليك إذ أكرمتني والمعنى واحد. **قوله: (بعد إذ هديتنا)** أي: لا تزغ قلوبنا بعذر من هديتنا فالظرف المضاف هنا وهو بعد لا يصلح

وزعم الجمهورُ أن «إذْ» لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها، وأنها في نحو: ﴿وَٱذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً﴾ [الأعراف: ٨٦] ظرفٌ لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، وفي نحو: ﴿إِذِ انتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦] ظرفٌ لمضافٍ إلى مفعول محذوف، أي: وٱذكر قصة مريم، ويؤيد هذا القولَ التَّصْرِيحُ بالمفعول في: ﴿واذْكُرُوا نعمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أعداء﴾ [آل عمران: ١٠٣].

ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم: ﴿لَقَدْ مَنِّ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً﴾ [آل عمران: ١٦٤]: إنه يجوز أن يكون التقدير مَنُّه إذ بعث، وأن تكون «إذ» في محل رفع كـ «إذا» في قولك: أَخْطَبُ ما يَكُون الأَمِيرُ إذا كان قائماً، أي لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين وَقْتُ بعثه، انتهى؛ فمقتضى هذا الوجه أن «إذ» مبتدأ، ولا

للاستغناء عنه فيحذف لعدم ما يدل عليه ا هـ تقرير دردير.

قوله: (وزعم الجمهور الخ) حاصله أنهم اتفقوا على أن إذ ظرف متصرف ثم اختلفوا فقيل تخرج عن الظرفية إلى كونها بدلاً ومفعولاً به ومضافاً إليها والجمهور قالوا لا تخرج إلا لكونها مضافاً إليها. **قوله: (لا تقع إلا ظرفاً)** أي: وهو الاستعمال الأول وقوله: أو مضافاً إليها وهو الاستعمال الرابع. **قوله: (ظرف لمفعول محذوف)** أي: وليست مفعولاً به كما ادعاه المخالف. **قوله: (ظرف لمضاف)** أي: وهو قصة وقوله المفعول أي ما هو مفعول بعد الحذف وهو مريم، وقوله: محذوف نعت لمضاف. **قوله: (واذكر قصة مريم)** أي: والظرف يتعلق بالقصة والحديث والشأن. **قوله: (ويؤيد هذا القول الخ)** أي: فيحمل هذا المحل الذي لم يصرح فيه بالمفعول على ما صرح فيه أجزاء للمحال على سنن واحد وفيه أن هذا لا يوافق إلا الآية الأولى ا هـ تقرير دردير. **قوله: (ومن الغريب الخ)** قيل لا غرابة لأن العلماء اتفقوا على أنها ظرف متصرف وقد نخرج إلى غيره كالإضافة أو إلى المفعولية أو البدلية فلا مانع من جعلها مبتدأ ولا يحتاج لسماع هذا النوع بخصوصه من العرب. **قوله: (أنه يجوز)** بفتح الهمزة لا غير لأن هذا اللفظ بعينه لم يقع في كلام الزمخشري حتى يحكى. **قوله: (منه الخ)** أي: لمن من الله على المؤمنين منه إذ بعث فقوله لمن من الله خبر مقدم وقوله منه مبتدأ مؤخر، وإذ بعث ظرف لمبتدأ مؤخر لمحذوف دل عليه الخبر المقدم منصوب على الظرفية. **قوله: (وأن تكون إذ في محل رفع)** أي: مبتدأ ولمن من الله خبره وعلى هذا فلا حذف ويكون جعل الوقت من المن مبالغة. **قوله: (كإذا)** أي: كما أن إذا الموضوعة للمستقبل في محل رفع على أنها خبر.

قوله: (أخطب) مبتدأ وما مصدرية ويكون صلة وقوله إذا كان خبر أي أخطب أحوال الأمير كائن وقت قيامه فإذا في محل رفع خبر أخطب أو إنه ظرف للخبر فهو تنظير في احتمال الرفع، وإن كان الرفع على الخبرية. **قوله: (انتهى)** أي: كلامه بالمعنى. **قوله: (فمقتضى هذا)** أي: الوجه الأخير الذي يجعلها في محل رفع.

نعلم بذلك قائلاً، ثم تَنْظيره بالمثال غير مناسب، لأن الكلام في «إذْ» لا في «إذا»، وكان حقه أن يقول: «إذْ كان»، لأنهم يُقدرون في هذا المثال ونحوه «إذْ» تارة و«إذا» أخرى، بحسب المعنى المراد؛ ثم ظاهره أن المثال يُتَكَلَّم به هكذا. والمشهورُ أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن «إذا» المقدَّرة في المثال في موضع نصب، ولكن جَوَّز عبدُ القاهر كونَهَا في موضع رفع، تمسُّكاً بقول بعضهم: أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجمعة، بالرفع. فقاس الزمخشري «إذْ» على «إذا» والمبتدأ على الخبر.

والوجه الثاني: أن تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾

قوله: (ولا نعلم بذلك قائلاً) أي: فمن ثم كان غريباً. **قوله: (ثم تنظيره الخ)** هذا اعتراض عليه في قياسه إذ على إذا مع أن المثال يستعمل فيه إذ عند إرادة الماضي، وإذا عند إرادة الاستقبال فإذا كان التركيب صالحاً لإذ وإذا فالمناسب أن ينظر إذ بإذ أي إذ هنا بإذ هنا لا والجواب أنه لإفادة إن إذا الموضوعة للمستقبل تخرج عن الظرفية إلى الخبرية. **قوله: (لأنهم يقدرون الخ)** هذا تعليل لما أفاده الكلام السابق من جواز إبدال إذا بإذ. **قوله: (المعنى المراد)** أي: من مضي أو استقبال ا هـ تقرير درديرٍ. **قوله: (ثم ظاهره)** اعترض ثالث على الزمخشري وحاصله أن إذا في هذا المثال محذوفة وجوباً وظاهر كلامه أن المثال نطق به كذا أي إذا كان قائماً مع أن الخبر في ذلك واجب الحذف، فالواجب أن يقال أخطب ما يكون قائماً فقائماً حال والخبر محذوف وهو إذا كان وجوباً والجواب عن الزمخشري أن قوله كإذا في قولك أي عند تقديرك في قولهم أخطب ما يكون قائماً فعدوله عن قولهم أي أي العرب إلى قولك إشارة إلى أن هذا هو التقدير الذي ينطق به عند إرادة التفسير.

قوله: (يتكلم به كذا) أي: على الصورة التي تلفظ بها وهي أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً. **قوله: (في ذلك واجب)** أي: وإنما يقال أخطب ما يكون الأمير قائماً. **قوله: (وكذلك المشهور)** اعتراض عليه أيضاً وحاصله أن إذا في محل نصب والخبر هو كائن أو حاصل وليس إذا هو الخبر بل ظرف للخبر المحذوف. **قوله: (ولكن جوز الخ)** جواب عنه وحاصله أن عبد القاهر الجرجاني جوز الرفع في يوم وقاس إذا الحالة محل يوم عليه فجعلها في محل رفع وتبع الزمخشري عبد القاهر، ثم إنه قاس إذ في الآية على إذا التي حملها عبد القاهر على يوم وهو غير مناسب إذ لا جامع لأن إذ للماضي وإذا للمستقبل. **قوله: (تمسكاً بقول بعضهم)** أي: العرب. **قوله: (بالرفع)** أي: فيكون إذا الواقعة في موضعه كذلك. **قوله: (فقاس الزمخشري إذ على إذا)** قصده بذلك التشنيع على الزمخشري ويمكن الجواب عن القياس بأن الجامع مطلق الزمن. **قوله: (والمبتدأ)** أي: وهو إذ وقوله على الخبر أي وهو إذا. **قوله: (يومئذٍ تحدث)** إذ ظرف لتحدث وهو مستقبل لأن تحديثها بأخبارها عند النفخة حين تزلزل وتلفظ أمواتها أحياء وإضافة يوم لإذ بيانية فيكون الظرف وهو يومئذٍ مستقبلاً كعامله. **قوله: (يومئذٍ تحدث أخبارها)** أي: يوم إذ

[الزلزلة: ٤]، والجمهورُ لا يُثبتون هذا القِسْمَ، ويجعلون الآية من باب: ﴿وَنُفِخَ في الصُّور﴾ [الكهف: ٩٩] وغيرها أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوعِ منزلَةَ ما قد وقع، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الأَغْلَالُ في أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١] فإنَّ ﴿يعلمون﴾ مستقبل لفظاً ومعنًى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في «إذْ»؛ فيلزم أن يكون بمنزلة «إذا».

والثالث: أن تكون للتعليل، نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُم الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ في الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، أي: ولن ينفعكم اليوم ٱشتراكُكُمْ في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدنيا، وهل هذه حرفٌ بمنزلة لام العلّة أو ظرفٌ والتعليل مستفاد من قوَّة الكلام لا من اللفظ؛ فإنه إذا قيل: ضَرَبْتَهُ إذ أساءَ، وأريد بـ «إذ» الوقتُ، اقتضى ظاهرُ الحالِ أن الإساءة سببُ الضربِ؟ قولان، وإنما يرتفع السؤال على القول الأوّل؛

زلزلت الأرض وهو يوم النفخة الثانية وهو مستقبل. **قوله: (والجمهور لا يثبتون هذا القسم)** أي: الاستقبال ويجعلونها للمضي دائماً. **قوله: (ونفخ في الصور)** أي: فإنه مستقبل فنزله منزل الواقع بالفصل فعبر بالماضي فكذلك يومئذٍ تحدث نزل التحديث المستقبل منزلة الماضي المتحقق فمن هذه الحيثيه ساغ جعل إذ ظرفاً له وبعد أن أريد الماضي كان حقه أن يعبر به لكنه عبر بالمضارع استحضاراً للصورة العجيبة وهذا من أسرار البلاغة. **قوله: (مستقبل لفظاً ومعنى)** أي: لأنه مضارع. **قوله: (لدخول حرف التنفيس)** علة لقوله معنى وأجاب الدماميني بأن حرف التنفيس لا يمنع من تنزيل المستقبل منزلة الماضي فسوف دخلت من حيث استقبال المعنوي ثم إن هذا الأمر المستقبل نزل منزلة الماضي فساغ حينئذٍ جعل إذ ظرفاً له، وقد أشار المصنف بقوله وقد يحتج إلى أن هذا الجواب ممكن ا هـ تقرير دردير. **قوله: (فيلزم أن يكون بمنزلة إذا)** أي: للاستقبال. **قوله: (إذا ظلمتم)** هو تعليل لنفي النفع المأخوذ من لن أي أنهم لعظم ما هم فيه لا ينفعهم اشتراكهم في العذاب بحيث يتسلون ويتأسون به كما كان في دار الدنيا من أن المصيبة إذا عمت هانت. **قوله: (أي ولن ينفعكم الخ)** أشار بذلك إلى أن ينفعكم فعل مضارع وإنكم في العذاب مشتركون فاعله وقوله إذا ظلمتم تعليل له وهذا إعراب من أعاريب ثلاثة وسيأتي الإثنان الباقيان. **قوله: (أي ولن ينفعكم اليوم)** أي: كما كان عموم البلوى يطيب القلوب في الدنيا. **قوله: (فإنه إذا قيل)** علة لقوله والتعليل مستفاد من قوة الكلام. **قوله: (اقتضى ظاهر الحال)** أي: لأن تعليق الحكم بوصف يشعر بغلبته. **قوله: (قولان)** أي: هذا لاحتمالان قولان. **قوله: (وإنما يرتفع السؤال)** أي: الإشكال الذي سيورده قريباً الآتي في قوله ويبقى الخ. **قوله: (على القول الأول)** أي: وهو جعل إذ حرف علة، وأما على القول الثاني وهو جعلها ظرفاً والتعليل مستفاد من قوله الكلام فلا يرتفع ذلك السؤال لكن كان عليه أن يقول بدل قول فإنه لو قيل على إنه لو قيل الخ، ويكون إشكالاً ثانياً حاصله

فإنه لو قيل: «لن ينفعكم اليوم وقتَ ظلمكم الاشتراكُ في العذاب» لم يكن التّعليل مستفاداً، لاختلافِ زَمَني الفعلين؛ ويبقى إشكال في الآية، وهو أن «إذ» لا تُبْدَلُ من اليوم لاختلافِ الزمانين، ولا تكون ظرفاً لِـ «ينفع»؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لِـ «مشتركون»، لأن معمول خبر الأحْرُفِ الخمسة لا يتقدَّم عليها، ولأن معمول الصلة لا يتقدَّم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم.

وممّا حملوه على التعليل: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]، ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦] وقوله [من البسيط]:

١٢٠ ـ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْش، وإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

أن إذ في الآية لا تصلح للتعليل على القول الثاني لأنه لو قيل الخ ا هـ تقرير دردير. **قوله: (فإنه لو قيل الخ)** هذا تعليل لمحذوف مفهوم مما قبله أي ينتفي السؤال على الأول، وأما على الثاني فيتوجه لأنه لو قيل الخ فمراده بالسؤال هذا البحث وقوله بعد وينفي إشكال الخ قدر زائداً عليه وكان الأوضح أن يقول ويرد على الثاني إنه لو قيل الخ.

قوله: (لم يكن التعليل مستفاداً) أي: ومقتضى القول الثاني استفادته من قوة الكلام فمرد، هذا الاعتراض قوله والتعليل مستفاد من قوة الكلام وحاصله إنه لو استفيد التعليل من الكلام لكان إذا حذفت إذ وحلت محلها وقت استفيد التعليل مع إنه لا يستفاد. **قوله: (الفعلين)** الواقع علة وهو الظلم وزمنه الدنيا والفعل المعلل من حيث عدمه وهو النفع وزمنه الآخرة واختلاف الزمان يمنع التعليل بل في الحقيقة يمنع من التئام الكلام من أصله كما أشار له بقوله ويبقى إشكال. **قوله: (ويبقى إشكال الآية)** أجاب عنه المصنف بأربعة أجوبة، الأول: إن إذ حرف تعليل الثاني: ما ذكره عن أبي علي الثالث: أن يقدر ثبت بعد إذ الرابع تقدير بعد قبل إذ، وقد تقدم الجواب الأول وسيأتي الثلاثة. **قوله: (لاختلاف الزمانين)** أي: الدنيا والآخرة وهما متباينان ولا يصح إبدال أحد المتباينين من الآخر. **قوله: (لأنه)** أي: العامل لا يعمل في ظرفين زمانيين كالذي نحن فيه بطريق الاستقلال لأن عدم النفع لا يمكن ظرفه في الدنيا والآخرة، وقوله: ظرفين أي مستقلين بحيث لا يكون الثاني تابعاً للأول أما البدليان فهو جائز. **قوله: (ولأن اشتراكهم الخ)** علة معنوية وما قبلها لفظية. **قوله: (ولأن اشتراكهم)** أي: في العذاب في الآخرة لا في زمن ظلمهم الذي هو الدنيا. **قوله: (ومما حملوه)** أي: أهل العلم والمفسرون وأما الجمهور فلا يقولون بذلك.

قوله: (وإذا اعتزلتموهم) إذ فيها وما قبلها حرف تعليل لا ظرف وإلا لزم عمل ما بعد الفاء فيما قبلها. **قوله: (إذ هم قريش)** لو جعلت إذ ظرفاً لا تخل المعنى أعاد الله

---

١٢٠ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ١/ ١٨٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩، ٣/ ١٢٢؛ =

وقول الأعشى [من المنسرح]:

١٢١ ـ إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاً وإنَّ فِي السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلاً

أي: إنّ لنا حُلُولاً في الدنيا، وإن لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإنّ في الجماعة الذين ماتُوا قبلنا إمهالاً لنا، لأنهم مَضَوْا قَبلنا وبقينا بعدهم. وإنما يصح ذلك كلّه على القول بأن «إذِ» التعليلية حرفٌ كما قدّمنا.

والجمهور لا يثبتون هذا القسم، وقال أبو الفتح: راجعْتُ أبا علي مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إذْ ظلمتم﴾ [الزخرف: ٣٩] الآية، مستشكلاً إبدال «إذْ» من

نعمتهم وقت كونهم قريشاً فيفيد أن كونهم قريشاً أمر طارىء عليهم فتعين أنها حرف، وقوله إذ مضوا لو جعلت ظرفاً لا نحل المعنى أن الإمهال وقت المضي وأيضاً مهلاً مصدر وإذ معموله فيلزم تقديم معمول المصدر عليه وهو لا يجوز فتعين أنها حرف للتعليل أي أن علة إنها لهم لنا أي تركنا بعدهم أنهم مضوا قبلنا وهذا معنى قول المصنف، وإنما يصح ذلك كله ا هـ تقرير دردير. **قوله: (أي أن لنا حلولاً الخ)** أي: فمحلاً ومرتحلاً مصدر ميمي بمعنى حلول وارتحال وهو اسم أن وخبرها محذوف أي لنا. **قوله: (وأن في الجماعة الخ)** أي: فالسفر جمع سافر بمعنى مسافر على ما للأخفش أو اسم جمع على الحق. **قوله: (وبقينا بعدهم)** أي: فتحقق الإمهال إذ لم نمض معهم. **قوله: (هذا القسم)** أي: كونها للتعليل من أصلها حرفاً أو ظرفاً فقوله ومما حملوه الخ مبني على طريقة غير الجمهور. **قوله: (أبو الفتح)** تلميذ أبي علي.

= وتخليص الشواهد ص ٢٨١؛ والجنى الداني ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣٣، ١٣٨؛ والدرر ٢/ ١٠٣، ٣/ ١٥٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٧، ٢/ ٧٨٢؛ والكتاب ١/ ٦٠؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٩٦؛ والمقتضب ٤/ ١٩١؛ والهمع ١/ ١٢٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٢؛ والمقرب ١/ ١٠٢).

المعنى: إنّهم قد أعيدوا إلى كرمهم المعهود، وهم من قريش أشرف بني البشر.

١٢١ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٢، ٤٥٩؛ والخصائص ٢/ ٣٧٣؛ والدرر ٢/ ١٧٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥١٧؛ والشعر والشعراء ص ٧٥؛ والكتاب ٢/ ١٤١؛ ولسان العرب ١١/ ٢٧٩ (رحل)؛ والمحتسب ١/ ٣٤٩؛ والمقتضب ٤/ ١٣٠؛ والمقرب ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٢٩؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٧؛ ورصف المباني ص ٢٩٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٨، ٢/ ٦١٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٠؛ ولسان العرب ١١/ ١٦٣ (جلل).

اللغة: محلاً: مصدر ميمي من حلّ أي أقام، ومرتحلاً: مصدر ميمي من ارتحل، أي سافر. السفر: المسافرين. مهلاً: تأخيراً وتمهّلاً.

المعنى: إن حللنا وأقمنا وإن ارتحلنا ومتنا، فإن في المسافرين قبلنا عبرة وإمهالاً لنا لنتّعظ.

«اليوم»، فآخِرُ ما تحصَّل منه أن الدنيا والآخرة مُتَّصِلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء، فكأن اليوم ماضٍ أو كأن «إذ» مُسْتقبلة، انتهى.

وقيل: المعنى إذ ثَبت ظلمكم، وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم، وعليها أيضاً فـ «إذْ» بدلٌ من «اليوم»، وليس هذا التقدير مخالفاً لما قلناه في ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]؛ لأن المدَّعَى هناك أنها لا يُستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن «يوم» في «يومئذٍ»، لأنها لا تحذف لدليل، وإذا لم تقدر «إذ» تعليلاً فيجوز أن تكون «أنَّ» وصلتها تعليلاً، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم: ﴿يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ المشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨]، أو إلى «القَرينِ»، ويشهد لهما قراءة بعضهم ﴿إنكم﴾ [الزخرف: ٣٩]

قوله: (فكائن اليوم ماض) المراد كأنهما زمن واحد فزمن أحدهما من جنس زمن الآخر ولا تضر حذف هذا التفريع أي وإذا كانا متصلين صحت البدلية لصيرورتهما شيئاً واحداً. **قوله: (فكأن اليوم ماض)** أي: أنك إما أن تلاحظ أن الجميع من جنس زمن الدنيا أو من جنس زمن الآخرة فمراده بالماضي الدنيا وبالمستقبل الآخرة والمعنى على هذا لن ينفعكم اليوم الحاضر الذي هو وقت الظلم حكماً أي متصل به أو لن ينفعكم اليوم الذي هو الآخر الذي هو وقت الظلم في الدنيا حكماً لاتصاله ا هـ تقرير دردير.

قوله: (وقيل المعنى) هذان القولان جواباً عن الآية على جعل إذ ظرفاً. **قوله: (إذ ثبت ظلمكم)** أي: كفركم ووقت ثبوت الظلم هو الآخرة والمراد ثبوته لهم وعلمهم به وإلا فهو ثابت عند الله دائماً. **قوله: (بعد إذ ظلمتم)** أي: في الزمن الذي يعذر من ظلمكم ولا شك أن المراد بالزمن البعدي الآخرة ا هـ تقرير دردير.

قوله: (عليهما) أي: على تقدير ثبت أو بعد. **قوله: (وليس هذا)** أي: تقدير بعد مخالفاً الخ وحاصل المخالفة أنه تقدم أن بعد أي وكذا قبل غير صالح للاستغناء عنهما عند إضافة إذ إليهما فهو يقتضي أن لا يحذفا والتقدير لبعد يقتضي حذفهما وحاصل الجواب أن معنى لا يستغني عنهما أي عن معناهما أي فلا بد من ملاحظة المعنى، وإن كان يجوز حذفهما لدليل ا هـ. تقرير دربر. **قوله: (لا أنها لا تحذف لدليل)** أي: بل ذلك جائز كما هنا والدليل هنا توقف صحة الكلام على تقديرها فهي دلالة اقتضاء. **قوله: (وإذا لم تقدر إذ تعليلاً)** أي: بل جعلت بدلاً بتقرير ثبت أو بعد أو بملاحظة اتصال الدنيا والآخرة. **قوله: (فيجوز أن تكون أن وصلتها تعليلاً)** أي: على تقدير حرف التعليل أي ويجوز أن تكون أن وصلتها فاعل ينفع. **قوله: (والفاعل مستتر)** أي: فاعل ينفعكم. **قوله: (يا ليت)** بيان لقولهم أي لا ينفعكم قولكم يا ليت أو لن ينعفكم القرين لأنكم في العذاب مشتركون.

قوله: (ويشهد لهما) أي: لهذين الاحتمالين وهما جعل الفاعل ضميراً للقول أو للقرين فهما إعرابان ووجه الاستشهاد أن قراءة الكسر لا يصح فيها أن يكون أن فاعلاً بل

بالكسر على الاستئناف.

والرابع: أن تكون للمفاجأة، نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد «بَيْنَا» أو «بينما»، كقوله [من البسيط]:

١٢٢ - اسْتَقْدِرِ اللَّه خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وهل هي ظرف مكان أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف توكيد، أي زائد؟ أقوال، وعلى القول بالظرفية فقال ابن جنّي: عاملُها الفعل الذي بعدها، لأنها غير مضافة إليه، وعامل «بينا» و«بينما» محذوف يُفسِّره الفعل المذكور، وقال الشَّلوبين: «إذْ» مُضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعلُ ولا في «بينا» و«بينما»، لأن

هي جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً في قوة جواب سؤال مقدر أي لأن شيء لم ينفعكم والفاعل على هذه القراءة ضمير القول أو القرين قطعاً. **قوله: (وهي الواقعة بعد بينا أو بينما)** أي: وقد تجيء بعدهما إذا الفجائية. **قوله: (أستقدر الله)** أي: أطلب من الله أن يقدر لك خيراً. **قوله: (وهل هي)** أي: إذ التي للمفاجأة. **قوله: (ظرف مكان)** الأولى أن يقول اسم مكان ليتأتى القول الخامس من أنها خبر. **قوله: (لمعنى المفاجأة)** الإضافة بيانية والمراد بالمفاجأة البغتة. **قوله: (أو حرف توكيد)** أي: زائد وتكون نسبة المفاجأة لها حينئذٍ من حيث أن المفاجأة تحصل عند وجودها وإن كانت إنما توجد من الفاء أو بينما اهـ تقرير دردير. **قوله: (على القول بالظرفية)** أي: زمانية أو مكانية. **قوله: (عاملها الفعل الذي بعدها)** فكأن المعنى عنده دارت مياسير في الوقت أو في المكان. **قوله: (لأنها غير مضافة)** إليه فيه أنه يأتي في المسألة الآتية أن إذ لازمة للإضافة للجملة وكلامه هنا يفيد أنها أي إذ مطلقاً لا تضاف أصلاً إلا أن يقال إن الآتي بالنظر لغير مذهب ابن جنى. **قوله: (وعامل بينا الخ)** أي: وحينئذٍ يكون المعنى دارت المياسير في مكان أو وقت دار بين أوقات العسر، فإذا قلت بينا أنا قائم إذ جاء عمرو فالمعنى جاء عمرو في زمن جاء بين أوقات قيامي. **قوله: (يفسره الفعل المذكور)** أي: كدارت.

---

١٢٢ - **التخريج**: البيت لحريث بن جبلة أو لعثير بن لبيد في (الدرر ٣/ ١٠٠، ١١٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٤٤؛ ولسان العرب ٤/ ٢٩٣ (دهر)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٦٠؛ ودرّة الغوّاص ص ٧٣؛ ورصف المباني ص ٣٣٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥٥؛ والكتاب ٣/ ٥٢٨؛ ولسان العرب ٥/ ٧٦ (قدر)؛ واللمع ص ٢٧٤؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢٦٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١١).

اللغة والمعنى: العسر: الضيق. المياسير: ج الميسور، وهو اليسر أي الفرج.

يقول: اعتمد على الله، واطلب إليه أن يساعدك لأنه مهما تكن في عسر عن أمرك، فإنّه تعالى قادر على قلب هذا العسر إلى يسر.

المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله؛ وإنما عاملُها محذوف يدلّ عليه الكلام، و«إذْ» بدلٌ منهما، وقيل: العامل ما يلي «بين» بناءً على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه، وقيل: «بين» خبر لمحذوف، وتقدير قولك: «بينما أنا قائم إذ جاء زيد» بين أوقات قيامي مجيء زيد؛ ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه بـ «جاء زيد»؛ وقيل: مبتدأ، و«إذ» خبره، والمعنى: حين أنا قائم حين جاء زيد.

وذكر لـ «إذْ» معنيان آخران، أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة، قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة، وحملا عليه آياتٍ منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلملائكة﴾ [البقرة: ٣٠] وغيرها؛ والثاني: التحقيق كـ «قد» وحُمِلت عليه الآية، وليس القولان بشيء. واختار ابن الشَّجَري أنها تقع زائدة بعد «بينا» و«بينما» خاصة، قال: لأنك إذا

قوله: (**لأن المضاف إليه**) لف ونشر مرتب. **قوله**: (**لا يعمل في المضاف**) وهو إذ ولا فيما قبله وهو بينا وبينما. **قوله**: (**وإذ بدل منهما**) أي: فإذ ظرف زمان لأن بين ظرف زمان ولا يبدل من الزمان إلا الزمان وحينئذٍ يكون المعنى صادف اليسر بينما العسر أي بين أفات حصول العسر الذي هو وقت دوران المياسير. **قوله**: (**العامل ما يلى بين**) أي: وهو خبر المبتدأ وهو حاصل في الخبر عن العسر وليس المراد بما بعدها هو العسر لأنه جامد، والمعنى العسر حاصل في أوقات إذ دارت مياسير والظاهر أن إذ بدل من بينهما حينئذٍ والمعنى العسر حاصل في أوقات هي وقت دوران ويحتمل أن إذ حرف وما بعد صفة لأوقات والمعنى العسر حاصل في أوقات موصوفة بأنها دارت المياسير فيها ويكون قوله وقيل الخ ليس مرتباً على الظرفية بدليل تغيير الأسلوب. **قوله**: (**مكفوفة**) أي: بالألف في بينا وبما في بينما. **قوله**: (**خبر لمحذوف**) أي: وإذ حرف مؤكد أو للمفاجأة. **قوله**: (**ثم حذف المبتدأ**) وهو مجيء عمرو. **قوله**: (**وقيل مبتدأ**) أي: فحينئذٍ خرجت بين عن الظرفية وكذا إذ وهذا ليس قولاً من الأقوال الأربعة التي حكاها المصنف في إذ الفجائية ا هـ دماميني. **قوله**: (**وذكر لإذ معنيان الخ**) أي: غير الأربعة السابقة في قوله وذكر لإذ أي لا يقيد كونها للمفاجأة. **قوله**: (**أبو عبيده**) بهاء التأنيث وصلاً ووقفاً كمنده وماجه.

قوله: (**وإذ قال ربك**) أي: وقال ربك. **قوله**: (**والثاني التحقيق**) الظاهر أن إذ حرف على كل قول من القولين. **قوله**: (**وحملت عليه الآية**) أي: السابقة وهي قوله ولن ينفعكم اليوم الخ أخذاً من آخر العبارة في قوله وعلى التحقيق الخ لا أنه راجع لقوله وإذ قال ربك ا هـ تقرير دردير. **قوله**: (**وليس القولان**) أي: القول بالزيادة والقول بالتحقيق. **قوله**: (**بشيء**) أي: لأنه دعوى خروج كلمة لمعنى عن معناها المعروف من غير دليل. **قوله**: (**واختار ابن الشجري**) من الاختيار وفي نسخة وأجاز من الإجازة. **قوله**: (**واختار ابن الشجري**) هو عين قوله سابقاً أو حرف توكيد الذي هو القول الرابع في إذ الفجائية. **قوله**:

قلت: «بينما أنا جالس إذْ جاء زيد» فقدّرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة «جاء زيد»، وهذا الفعل هو الناصب لـ «بين»، فيعمل المضافُ إليه فيما قبل المضاف، ا هـ.

وقد مضى كلامُ النحويين في توجيه ذلك، وعلى القول بالتحقيق في الآية، فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل.

* * *

مسألة ـ تلزم «إذ» الإضافة إلى جملة، إما اسميَّة، نحو: ﴿واذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قليل﴾ [الأنفال: ٢٦]، أو فعلية فعلُها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّه﴾ [البقرة: ١٢٤]، ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٢١] أو فعليَّة فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً، نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ القَوَاعِدَ﴾ [البقرة: ١٢٧]، ﴿وَإِذ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٣٠]، ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي

(فيعمل الخ) أي: وهو ممنوع ولا أتى هذا إلا من كونها غير زائدة فتعين جعلها زائدة. **قوله**: **(المضاف إليه)** وهو جاء وفي الكلام حذف أي فيعمل جزء المضاف إليه لأن المضاف إليه جملة جاء زيد والعامل جاء وهو جزؤها. **قوله**: **(فيما قبل المضاف)** ما قبل هو بين والمضاف هو إذ. **قوله**: **(انتهى)** أي: كلام ابن الشجري. **قوله**: **(وقد مضى كلام النحويين)** في توجيه ذلك بما يكون التركيب معه صحيحاً جارياً على القواعد بدون دعوى الزيادة وحينئذٍ فلا داعي إليها. **قوله**: **(وعلى القول)** أي: وإذا بنينا على القول. **قوله**: **(في الآية)** وهي ولن ينفعكم اليوم الخ. **قوله**: **(فالجملة معترضة)** أي: جملة إذ ظلمتم أي قد ظلمتم.

قوله: **(بين الفعل)** وهو ينفع والفعل وهو أنكم في العذاب وهذا هو المعين لحمل الآية على قوله تعالى ولن ينفعكم. **قوله**: **(تلزم إذا الإضافة)** الإضافة مرفوع فاعل وإذا مفعول والمعنى إذ تلزمها الإضافة وقال الدماميني يصح أن تكون مفعولاً وإذ فاعل والمعنى لإضافة تلزمها إذ وفيه أنه قد توجد الإضافة في غير إذا ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(إما اسمية)** لكنهم نصوا على استقباح أن يليها اسم بعده فعل ماضٍ نحو جئت إذ زيد قام لأن الخبر من مظان الاسم أو مضارعه إلا إذا دعت ضرورة إلى العدول ولا ضرورة هنا فلذلك حسن إذ زيد قائم وإذ زيد يقوم كما حسن زيد قائم وزيد يقوم بدون إذ لم يحسن إذ زيد قام كما حسن زيد قائم بدون إذ لأن الغرض هنا بيان معنى الفعل وهو مستفاد من إذا هـ دماميني. **قوله**: **(إذ أنتم قليل)** مفعول اذكروا. **قوله**: **(لا لفظاً)** أي: لأن يرفع مضارع وإن كان ماضياً معنىً لأن الرفع والكسر به والقول منه وقع وعبر بالمضارع حكاية للحال الماضية.

أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقد اجتمعت الثَّلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ تَنْصُرُوه فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] الأولى ظرف لـ «نَصَره»، والثانية بدلٌ منها، والثالِثة قيل: بَدَل ثانٍ، وقيل: ظرفٌ لـ «ثاني اثنين»، وفيهما وفي إبدال الثانية نَظَر، لأنَّ الزَّمن الثاني والثالث غيرُ الأول فكيف يُبْدَلان منه؟ ثم لا يُعرف أنَّ البدل يتكرَّر إلا في بدل الإِضراب، وهو ضعيف لا يُحْمَلُ عليه التنزيلُ، ومعنى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠] واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل؟ وقد يجاب بأنَّ تقاربَ

قوله: (الثلاثة) أي: الاسمية والفعلية بقسميها. **قوله: (إلا تنصروه)** إن شرطية ولا نافية وتنصروه مجزوم بحذف نون وهو فعل الشرط فقد نصر جواب الشرط وقوله إذ أخرجه جملة ماضية لفظاً ومعنىً. **قوله: (إذ أخرجه)** أي: وقت إخراج الذين كفروا له حال كونه ثاني اثنين أي واحداً منهما والثاني صديقه. **قوله: (إذ هما في الغار)** ينبغي أن يقدر عامل الجار والمجرور اسم فاعل أي كائنان في الغار أو فعلاً مضارعاً أي يكونان لا ماضياً لئلا يؤدي إلى التركيب المستقبح مثل إذ زيد قام.

قوله: (إذ يقول) أي: قال وعبر بالمضارع لأنه لما كان أمراً عظيماً ذكره بصيغة المضارع استحضاراً له وهذا هو المراد بحكاية الحال الماضية. **قوله: (والأولى)** أي: وهي قوله إذ أخرجه الذين كفروا. **قوله: (بدل منها)** أي: نصره وقت إخراج الذين كفروا وقت كونهما في الغار. **قوله: (والثالثة)** أي: مختلف فيها. **قوله: (وفيهما)** أي: في القولين اللذين في إذ الثالثة وهما كون إذ الثالثة بدلاً من الأولى وكونها ظرفاً لثاني اثنين. **قوله: (لأن الزمن الثاني)** وهو زمن كونهما في الغار والثالث وهو قوله لصاحبه غير الأول أي غير الزمن الأول وهو زمن إخراج الكافرين له. **قوله: (لأن الزمن الثاني والثالث غير الأول)** لأن قوله لصاحبه في زمن غير زمن الإخراج وكذا الثاني وهو زمن كونهما في الغار. **قوله: (غير الأول)** أي: لأن زمن الإخراج صبيحة الليلة التي تواطأ الكفار عليه وأقام علياً مقامه وزمن الغار متأخر وكذا زمن القول متأخر عن زمن الإخراج وهو غير زمن الكون في الغار. **قوله: (فكيف يبدلان منه)** أي: بدل كل من كل ولا مساغ لبدل البعض أو الاشتمال هنا. **قوله: (ثم لا يعرف أن البدن يتكرر)** أي: مع اتحاد المبدل منه. **قوله: (إلا في بدل الإضراب)** أي: كما في قولك ركبت حماراً فرساً بغلاً فتخبر بأنك ركبت حماراً ثم لما ثبت لك أن الذي ركبته غير حمار أخبرت أن المركوب فرس ثم لما تبين أن المركوب غيره أخبرت بأنه بغل ومنشا ذلك النسيان أو الغلط والله منزه عنه. **قوله: (وهو ضعيف)** أي: فيه خلل من حيث المعنى والشاذ ما خالف القياس والنادر ما كان قليلاً وإن وافق. **قوله: (ومعنى الخ)** هذا وجه النظر في كون إذ الثالثة ظرفاً. **قوله: (واحد من اثنين)** أي: فهو جامد وهو لا يصح عمله. **قوله: (وقد يجاب الخ)** هذا جواب عن كون الثانية بدلاً وكون الثالثة بدلاً. **قوله: (وقد يجاب الخ)** أي: فحينئذٍ صح كون الثانية بدلاً والثالثة بدلاً

الأزمنة ينزِّلها منزلةَ المتَّحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب، والظرف يتعلّق بوهم الفعل وأيسَرِ روائحه.

وقد يحذف أحد شَطْرَي الجملة، فيظنّ مَنْ لا خبرة له أنها أُضيفت إلى المفرد، كقوله [من البسيط]:

١٢٣ ـ هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا؟

والتقدير: إذ ذاك كذلك، وقال الأخطل [من البسيط]:

١٢٤ ـ كَانَتْ مَنَازِلَ أُلاَّفٍ عَهِدْتُهُمُ إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانَا

وبقي الإشكال الثاني وهو قوله ثم لا يعرف الخ ويتلخص منه بأن الثالثة بدل من الثانية ومحل منع تكرار إذا كان من الأول ا هـ تقرير دردير. **قوله: (في المحتسب)** وهو الكلام السابق عن أبي علي في إبدال إذ من يوم. **قوله: (والظرف)** جواب عن كون ثاني جامداً لا يعمل. **قوله: (بوهم الفعل)** أي: فيتوهم أن ثاني اسم فاعل من ثنيت بمعنى كررت.

قوله: (وقد يحذف أحد شطري الجملة) أي: التي تضاف إذ إليها ولا يظهر الإعراب في الجزء الثاني. **قوله: (فيظن من لا خبرة له الخ)** أي: يظن ذلك من عدم ظهور الإعراب كما في إذ ذاك، وأما لو ظهر الإعراب كما في إذ الناس الخ فلا يتوهم فيه لأنه مرفوع لا بد له من خبر. **قوله: (من لا خبرة له)** أي: بالحكم المقرر لإذ. **قوله: (ليالٍ)** فاعل ترجعن وهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. **قوله: (والعيش)** مبتدأ خبره منقلب والجملة من فاعل مضين. **قوله: (منقلب)** أي: منتقل من طور إلى طور. **قوله: (إذ ذاك)** ظرف لقوله منقلب والأفنان جمع فن أي الحال أو الضرب أو فنن

---

١٢٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (جواهر الأدب ص ٢٩٥؛ وحاشية يس ٢/ ٣٩؛ والدرر ٣/ ٩٩؛ ورصف المباني ص ٣٥٠؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٤٧؛ واللمع ص ٢٧٥؛ والمحتسب ١/ ١٢٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٨٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٥).

وفي الأغاني ١٠/ ٢٨٩ بيت لابن المعتزّ كهذا البيت، وروايته:

هَل ترجعنَّ ليالٍ قد مَضينَ لنا والدارُ جامعةٌ أزمانَ أزمانا

لابن المعتز أيضاً في (شرح شواهد المغني ١/ ٢٤٧ (نقلاً عن الأغاني) ولم أقع عليه في ديوانه؛ وابن المعتزّ لا يُحتج بشعره.

اللغة: منقلب: متغيّر. أفنانا: أنواعاً وأجناساً، وأغصاناً.

المعنى: هل تراها ترجع ليالي الوصال والسرور التي مضت، أم أن الزمان المتغيّر قد دار دورته وأرانا من العيش أجناساً وأنواعاً؛ وإذا كانت أفنان بمعنى أغصان، فالمعنى: أم أن الزمان متغير كتغير الأغصان من اليباس إلى الاخضرار وبالعكس.

١٢٤ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في (شرح شواهد المغني (١/ ٢٤٨؛ وليس في ديوانه).

اللغة: الألاف: جمع آلف وهو المحبّ الذي يألفك. عهدتهم: عرفتهم.

=

«أُلاّف» ـ بضم الهمزة ـ جمع «آلف» بالمدّ مثل «كافر» و«كفار»، و«نحن» و«ذاك» مبتدآن حذف خبراهما، والتقدير: عهدتهم إخواناً إذْ نحن متآلفون؛ إذ ذاك كائن، ولا تكون «إذ» الثانية خبراً عن «نحن»، لأنه زمانٌ و«نحن» اسمُ عينٍ، بل هي ظرف للخبر المقدَّر؛ و«إذ» الأولى ظرف لـ «عهدتهم»؛ و«دون»: إما ظرف له أو للخبر المقدَّر أو لحال من «إخواناً» محذوفة، أي: متصافِينَ دون الناس، ولا يمنع ذلك تنكيرُ صاحبِ الحال، لتأخُّره؛ فهو كقوله [من مجزوء الوافر]:

أي الغصن الملتف وهو معمول لمنقلب أي منقلب كالأفنان أي الغصون في النضارة والحسن أو منقلب ذا أفنان أي ضروب وأنواع من الحسن. **قوله**: **(إذ ذاك أفناناً)** فيظن الظان أن ذاك في محل جر بإضافة إذ إليه فيلزم أن تكون إذ مضافة لمفر وليس كذلك، بل ذاك مبتدأ والخبر محذوف والجملة في محل جر بالإضافة لإذ.

قوله: **(إذ ذاك)** اسم الإشارة راجع للعيش أي حال العيش واسم الإشارة في كذلك المحذوف للأفنان أي حالها ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(إذ ذاك كذلك)** الأوضح أن التقدير إذ ذاك حاصل وما قدره المصنف يرجع لذلك بجعل الإشارة في كذلك لما في الواقع. **قوله**: **(إذ نحن ذاك الخ)** محل التوهم من الثانية، وأما الأولى فلا يتوهم لأن نحن لا تقع مجرورة بل مبتدأ فلا بد لها من خ بر.

قوله: **(قدر له مثل كافر وكفار)** اختيار هذا التمثل فيه لطيفة؛ لأن الأخطل نصراني. **قوله**: **(إذ ذاك)** أي: التألف كائن. **قوله**: **(لأنه زمان)** أي: واسم الزمان لا يكون خبراً عن الجنة. **قوله**: **(للخبر المقدر)** أي: وهو متآلفون أي متآلفون دون الناس وقت التجاور، والمراد بالتجاور التآلف.

قوله: **(إما ظرف له)** أي: لعهدتهم والمعنى عهدتهم وقت نحن متآلفون وقت التجاور كائن وعهدتهم دون الناس. **قوله**: **(والحال)** أي: متصافين أي حصل لنا الصفاء والأنس دون الناس، فالحاصل أن الظروف ثلاثة إذ الأولى وهي متعلقة بعهدتهم وإذ الثانية متعلقة بالخبر ودون فيه احتمالات ثلاثة.

قوله: **(ولا يمنع ذلك)** أي: كون دون ظرفاً لحال مقدرة تنكير الخ أي أن تنكير صاحب الحال يمنع الحال، وإذا امتنع الحال امتنع تعلق دون حاصل الجواب إن صاحب الحال وهو إخواناً متأخر والحال متقدمة فيجوز تعلق دون بتلك الحال المتقدمة. **قوله**: **(لتأخره)** أي: تأخر صاحبها وهو إخواناً عنها والدليل على تقدم الحال تقديم دون الناس الذي هو معمول الحال فتقديم معمول الحال دليل على تقديم الحال على صاحبها.

= **المعنى**: هذه المنازل كانت ديار أحبّة عرفتهم إخواناً لي، عندما كنا متآلفين متحابين من بين جميع الناس.

١٢٥ ـ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ [يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ]

ولا كونه اسم عينٍ، لأن «دون» ظرفُ مكانٍ لا زمان، والمشار إليه بذلك التجاوزُ المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء [من المتقارب]:

١٢٦ ـ كأنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى، إذِ النَّاسُ إذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا

قوله: **(لمية)** اسم امرأة والطلل ما شخص من آثار الديار وموحشاً حال لتأخر صاحبها عنه. **قوله**: **(لمية الخ)** الأصل طلل موحش فقدم موحشاً وأعرب حالاً لتقدمه كما هو القاعدة إن وصف النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً. **قوله**: **(ولا كونه اسم عين)** أي: لا يمنع كون صاحب الحال اسم عين لأن دون اسم مكان لا زمان ولا يمنع ذلك إلا لو كان دون اسم زمان وأنت خبير بأن هذا لا يتم إلا لو كان دون هو حال فيقال كيف يكون حالاً مع زمان وصاحب الحال اسم عين، والحال في المعنى خبر عن صاحبها ولا يخبر باسم الزمان عن اسم العين، فيجاب عنه بأن دون اسم مكان لا زمان ونحن لم نقل دون حال بل معمول الحال فلا حاجة لذكر هذا الكلام ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(التجاور)** بالراء المهملة المفهوم من المنازل والإخوان أي التآلف. **قوله**: **(وقالت الخنساء)** عطف على قوله وقال الأخطل. **قوله**: **(وقالت الخنساء)** اسم امرأة من الصحابة ومكثت على قبر أخيها صخر أربعين يوماً تنشد الأشعار، دخلت يوماً على عائشة فقالت لها عائشة أن صخراً من جمر جهنم كيف تبكي عليه كله فقالت إن ذلك من شدة حزني عليه ثم إنها تابت على يد عمر بن الخطاب. **قوله**: **(إذ الناس)** لا توهم فيه لكونه مرفوعاً والتوهم في قوله إذ ذاك.

١٢٥ ـ **التخريج**: البيت لكثيّر عزّة في (ديوانه ص ٥٠٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢١١؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٤٩؛ والكتاب ٢/ ١٢٣؛ ولسان العرب ٦/ ٣٦٨ (وحش)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٦٤، ١٨٢٥؛ وشرح قطر الندى ص ٢٣٦؛ ولسان العرب ١١/ ٢٢٠ (خلل).

اللغة والمعنى: الموحش: المقفر. الطلل: ما بقي شاخصاً من آثار الدار. الخلل: ج الخلّة، وهي الجلدة المنقوشة. يصف الشاعر منزل حبيبته الذي أصبح مقفراً بعد ارتحالها عنه، وهو الآن شبيه بالخلل.

١٢٦ ـ **التخريج**: البيت للخنساء في (ديوانها ص ٢٧٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٤٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦٢؛ والفاخر ص ٨٩؛ والمستقصى ٢/ ٣٥٧).

اللغة: الحمى: كلّ ما يتوجّب عليك الدفاع عنه. يتّقى: يُحذر ويُخشى. من عزّ بزّ: مثل عربي معناه: من غلب سلب (لسان العرب ٥/ ٣١٢ «بزز»).

المعنى: كأنّ أخوي لم يكونا ملجأً وملاذاً، يحذرهم الناس، ويتّقون غضبهم، عندما كان القويّ يسلب الضعيف ممتلكاته.

«إذ» الأولى ظرف لِـ «يتّقى»، أو لـ «حِمَى»، أو لـ «يكونوا» إن قلنا: إن لـ «كان» الناقصة مصدراً؛ والثانية ظرف لـ «بَزَّ»، و«مَنْ»: مبتدأ موصول لا شَرْط، لأن «بَزَّ» عامل في «إذ» الثانية، ولا يعمل ما في حيّز الشرط فيما قبلَه عند البصريّين، و«بز»: خبر «مَنْ»، والجملة خبر «الناس»، والعائد محذوف، أي: مَنْ عَزَّ منهم، كقولهم: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم». ولا تكون «إذ» الأولى ظرفاً لِـ «بزَّ»، لأنه جزءُ الجملة التي أضيفت «إذ» الأولى إليها، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف؛ ولا «إذ» الثانية بدلاً من الأولى، لأنها إنما تكمل بما أُضيفت إليه، ولا يُتْبَع اسمٌ حتى يكمل؛ ولا تكون خبراً عن «الناس»، لأنها زمان و«الناس» اسم عين؛ و«ذاك»: مبتدأ محذوف الخبرِ، أي: كائن، وعلى ذلك فقِسْ.

وقد تحذف الجملة كلُّها للعلم، ويعوَّضُ عنها التنوين، وتكسر الذَّال لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤمنون﴾ [الروم: ٤]. وزعم الأخفش أن «إذ» في

قوله: (إن قلنا الخ) أي: لأن المظروف هو الأحداث فإن لم يكن لهما مصدر فلا يعقل كونه ظرفاً ليكون. **قوله: (ومن مبتدأ)** أي: ثانٍ والأول الناس.

قوله: (ولا يعمل ما في حيز الخ) أي: فلو كانت من شرطية لزم عليه أن بز الذي هو جواب الشرط عامل في إذ التي هي قبل من فقد عمل ما في حيز الشرط وهو بز فيما قبله، وهو إذا وهو ممنوع فتعين أنها موصولة لكن يلزم عليه تقديم إذا التي هي معمول بز على من التي هي مبتدأ وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ممنوع إلا أن يقال إنه ظرف وهي يتوسع فيها. **قوله: (عند البصريين)** أي: خلافاً للكوفيين. **قوله: (السمن منوان)** أي: منه. **قوله: (ولا إذ الثانية الخ)** حاصله إن إذ الأولى لا تكمل إلا بقولك الناس من عز منهم بز وإذ الثانية سابقة على بعض الجملة وهو قوله: من عز فلا يصح أن تكون إذ الثانية المتقدمة على بعض الجملة المضافة إلى إذ الأولى بدل من إذ الأولى لأنها لو كانت بدلاً للزم إتباع إذ الثانية من إذ الأولى قبل أن تكمل الأولى بقوله من عز منهم بز. **قوله: (ولا يتبع اسم حتى يكمل)** ألا ترى أنك لا تقول جاء الذي الفاضل قام فتتبع الموصول قبل تمامه بالصلة وليس هذا خاصاً بالموصول. **قوله: (ولا خبراً)** أي: ولا تكون إذ الثانية خبراً عن الناس أي إن إذ الثانية لا يصح أن تكون خبراً عن الناس. **قوله: (وذاك مبتدأ)** وهو عائد على العز والمعنى أن الناس من عز منهم بز وقت العز كائن ومعنى عز: غلب بز: سلب. **قوله: (وعلى ذلك)** أي: الذي خرجنا عليه الأبيات. **قوله: (فقس)** أي: ما يرد عليه من أمثالها. **قوله: (وقد تحذف الجملة كلها)** أي: المضافة لإذ. **قوله: (ويعوض عنها)** أي: فالتنوين في يومئذٍ عوض.

قوله: (لالتقاء الساكنين) الذال والتنوين. **قوله: (ويومئذٍ يفرح المؤمنون)** أي: ويوم

ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعراب، لأن «اليوم» مضافٌ إليها؛ ورُدَّ بأن بناءها لوضعها على حرفين، وبأن الافتقار باقٍ في المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل، قال [من مجزوء الكامل]:

١٢٧ ـ نَحْنُ الأُولىٰ، فاجْمَعْ جُمُوعَكَ، ثُمّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي: نحن الأولى عُرِفوا، وبأن العوض ينزل منزلةَ المعوَّض عنه، فكأنَّ المضاف إليه مذكور، وبقوله [من الوافر]:

إذ يحصل ما وعد الله به من غلبة الروم لفارس. **قوله: (في ذلك)** أي: في كل ما حذف فيه المضاف إليه. **قوله: (معربة)** أي: بالكسرة الظاهرة فالتنوين حينئذٍ للتمكين. **قوله: (لزوال افتقارها)** الذي هو علة البناء فيها والمعلول يزول بزوال علته فيثبت الإعراب إذ لا واسطة بينهما. **قوله: (لزوال الخ)** علة لقوله معربة. **قوله: (إلى الجملة)** أي: المضاف إليها قوله وأن الكسرة إعراب أي لإذ. **قوله: (لأن اليوم مضاف إليها)** أي: فتكون مجرورة بالإضافة وعلامة جرها تلك الكسرة. **قوله: (ورد الخ)** حاصله أنا لا نسلم إن علة البناء الافتقار بل العلة الشبه الوضعي على حرفين سلمنا أن العلة الافتقار فلا نسلم زواله بزوالها بل هو باقٍ في المعنى، وإن زال ذلك اللفظ قطعاً وقوله وبأن العرض الخ حاصله أنا نسلم أن العلة الافتقار لجملة لكن لا نسلم زواله بزوالها لأنها موجودة لفظاً وهذا بناءً على أن التنوين للعوض لا للتمكين، لكن له منع هذا بأنا لا نسلم أنه للعوض بل للتمكين. **قول: (ورد)** أي: كلام الأخفش. **قوله: (لوضعها على حرفين)** أي: بناء على أنه لا يشترط أن يكون الثاني حرف لين. **قوله: (كالموصول تحذف صلته لدليل)** أي: مع كونه مفتقراً إليها فافتقاره إليها علة بنائه، وقد زالت لفظاً وبقي بناؤه لبقاء الافتقار إليها بحسب المعنى فهذا تنظير في بقاء الافتقار المعنوي والبناء إذ لم يقل أحد بإعراب الموصول، وقوله تحذف صلته لدليل أي لكن لا بد من ملاحظتها. **قوله: (نحن والأولى)** هذا من مشطرر الكامل وهو مرفل ووزنه متفوعلن وشطره جمو مدرج.

قوله: (نحن الأولى عرفوا) أي: بالنجدة والشجاعة. **قوله: (وبأن العرض)** كالتنوين هنا. **قوله: (منزلة المعرض عنه)** كالجملة المضافة لإذ. **قوله: (فكأن المضاف إليه)** وهو

---

١٢٧ ـ **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في (ديوانه ص ١٤٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٨٩؛ والدرر ١/ ٢٩٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٥٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٧ (أولى وألاء)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٩٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٤٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٤، ٨٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٩.

اللغة: الألى: الذين. جموعك: مقاتلوك، جيشك.

المعنى: نحن الذين عرفوا بالبأس والقوّة، فاجمع جيشك ومقاتليك وتعال بهم إلينا، فلن نخافكم.

١٢٨ ـ نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمرٍو بِعَافِيَةٍ، وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

فأجاب عن هذا بأن الأصل حينئذٍ، ثم حذف المضاف وبقي الجرّ كقراءة بعضهم: ﴿واللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، أي: ثوابَ الآخرة.

* * *

تنبيه ـ أضيفت «إذ» إلى الجملة الاسمية، فاحتملت الظرفية والتعليليَّة في قول المتنبي [من الكامل]:

١٢٩ ـ أمِنَ ٱزْدِيَارَكِ في الدُّجىٰ الرُّقَبَاءُ إذْ حَيْثُ كُنْتِ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ

الجملة. **قوله**: **(طلابك)** أي: طلبك وبعافية حال من الكاف الأولى أو الثانية والمعنى حال كونك ملتبساً بعافية والإسمية المقرونة بالواو حالية من صاحب الحال الأولى وهي بمعناها ا هـ دماميني. **قوله**: **(وأنت)** مبتدأ وذا ظرف لصحيح أي إذ نهيتك وصحيح خبر. **قوله**: **(إذ)** أي: فإذ مبني ولو كان معرباً لنصبه، وقال إذاً لأنه ظرف لصحيح الواقع خبر عن أنت. **قوله**: **(فأجاب الخ)** لا يخفى أن هذا الجواب ضعيف لأنه مبني على تقدير أمر مستغنى عنه وهو الحين وعلى عدم إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف وهو شاذ ا هـ دماميني. **قوله**: **(وبقي الجر)** أي: على حاله قبل الحذف. **قوله**: **(كقراءة بعضهم)** أي: في الشواذ. **قوله**: **(أمن ازديارك)** أي: زيارتك والدجا جمع دجية وهي الظلمة والرقيب وهو الحارس، واختار ذكر الضياء على النور لقوته وليشير أنها شمس والمعنى أن الرقباء أمنوا زيارتك في الظلام لأنك لو خرجت في الظلام لصيرت الظلام نوراً فيرونك وأنت تخافين من رؤيتهم فلا تخرجين فلما علم الرقباء أن الضياء حاصل في كل موضع حللت فيه علموا أنك لا تزورين العاشقين في الدجا خوفاً منهم فصاروا آمنين من زيارتك

---

١٢٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذليّ في (خزانة الأدب ٦/ ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٤؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٧١؛ وشرح شواهد المغني ص ٢٦٠؛ ولسان العرب ٣/ ٤٧٦ (أذذ)، ١١/ ٣٦٣ (شلل)، ١٥/ ٤٦٢ (أذ)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠١؛ وتذكرة النحاة ص ٣٧٩؛ والجنى الداني ص ١٨٧، ٤٩٠؛ وجواهر الأدب ص ١٣٨؛ والخصائص ٢/ ٣٧٦؛ ورصف المباني ص ٣٤٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٥٠٤، ٥٠٥؛ وشرح المفصل ٣/ ٢٩، ٩/ ٣١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٦١).

اللغة: بعافية: عندما كنت معافى.

المعنى: لقد حذرتك من هوى أم عمرو عندما كنت معافى سليماً، وها أنت الآن تقاسي ما كنت قد حذرتك منه وأنت صحيح القلب.

١٢٩ ـ **التخريج**: (ديوانه ١/ ١٤٠).

اللغة: الازديار: أبلغ من الزيارة. الدجى: الظلام. الرقباء: الوشاة والعذّال.

المعنى: حيثما تظهرين يحلّ الضياء، ويتبدّد الظلام، لذا أمن الوشاة والعذّال أنّك لن تزوري أحداً في الظلام.

وشرحه: أنّ «أمِنَ» فعل ماض، فهو مفتوح الآخر، لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهَّم شخص ادعى الأدبَ في زماننا وأصَرّ على ذلك، و«الازديار» أبلغ من الزيارة كما أن الاكتساب أبلغ من الكَسْب، لأن الافتعال للتصرُّف، والدال بَدَل عن التاء؛ و«في»: متعلقة به، لا بـ «أمِن»، لأن المعنى أنهم أمنوا دائماً أن تزوري في الدُّجى؛ وإذ: إما تعليل أو ظرف مُبدل من محلِّ في الدُّجى؛ و«ضياء»: مبتدأ خبره «حيث»، وابتدىء بالنكرة لتقدُّم خبرها عليها ظرفاً، ولأنها موصوفة في المعنى، لأن «من الظلام» صفة لها في الأصل، فلما قدمت عليها صارت حالاً منها؛ و«من» للبدل،

هذا على التعليل وعلى الظرفية فالمعنى أمنوا من زيارتك في الظلام وهو وقت كون الضياء حاصلاً في كل موضع حصلت فيه.

قوله: (أن أمن فعل ماض) أي: فالهمزة من بنية الكلمة وليست للاستفهام وفاعله الرقباء وازديارك مفعوله أو المعنى أمن الرقباء من زيارتك لأحبابك في الدجى. **قوله: (على أنه حرف جر)** أي والهمزة للاستفهام وكسرت نون من لالتقاء الساكنين وازديارك بالجر. **قوله: (كما توهم شخص الخ)** أي: وعليه فالمعنى أجعل الرقباء عليك من أجل زيارتك لأحبابك في الدجا أي الليل. **قوله: (كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب)** أي: ومن ثم جاء التنزيل: ﴿لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾[البقرة: ٢٨٦] أي للنفس ما حصل لها من الثواب بأي رجلة اتفق حصوله سواء كان بإصابة مجردة أو بتحصيل وسعي وعليها ما حصلته بسعي لا ما حصل من غير اختيار لها وسعي فنبه المولى على أن الثواب حاصل لها سواءً كان باختيارها وسعيها أو لم يكن كذلك، وأما العقاب فلا يكون كذلك إلا بقصدها وتحصيلاً ا هـ دماميني. **قوله: (لأن الافتعال للتصرف)** أي: موضوع للدلالة على التصرف أي على المبالغة في السعي ولا يخفى حسنة هنا؛ لأن المعنى هنا عليه أمنوا من زيارتها بحيث لا يمكنها ذلك ولو مع التحيل. **قوله: (والدال)** أي: من الإزديار بدل عن التاء أي والأصل ازتيارك فقلبت التاء دالاً لأن تاء الافتعال تقلب دالاً بعد الزاي. **قوله: (إنهم أمنوا دائماً)** أي: ولو تعلق بأمن لتقيد بذلك فلا يكون الأمن مطلقاً كما في التقدير الأول وهذا لا يتم لأن التقييد به للتنبيه على أن أمنهم مع عدمه من باب أولى فيكون من قبيل مفهوم الموافقة. **قوله: (أن تزوري)** حله ابن الحاجب على إنه هو الزائر وكل صحيح أي أمن الرقباء من زيارتي لك في الدجى.

قوله: (وإذا ما تعليل) أي: لقوله أمن أي أمن الرقباء من زيارتك لعشاقك في الدجا؛ لأن الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلاً من الظلام. **قوله: (أو ظرف)** أي: والمعنى أمن الرقباء الزيارة وقت كونك ضياء في كل موضع حللت فيه. **قوله: (وابتدأ بالنكرة)** أي: وهو ضياء. **قوله: (لتقدم خبرها الخ)** سيأتي أن المسوغ إنما هو كون الخبر ظرفاً مختصاً لا نفس التقدم. **قوله: (ومن)** أي: في قوله من الظلام.

وهي متعلقة بمحذوف؛ و«كان» تامّة، وهي وفاعلها خَفْضٌ بإضافة «حيث»، والمعنى: إذ الضياء حاصلٌ في كل موضع حصلت فيه بدلاً من الظلام.

* * *

● (إذْما): **أداة شرط تجزم فعلين**، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة «إنِ» الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السَّراج والفارسي، وعملُها الجزمَ قليلٌ، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم.

* * *

● (إذا) على وجهين:

أحدهما: أن تكون للمُفاجأة، فتختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: «خَرَجْتُ فإذا الأسَدُ بالباب»

قوله: (وهي متعلقة بمحذوف) أي: كائناً بدل الظلام. **قوله: (وكان)** أي: من حيث كنت تامة بمعنى حصلت. **قوله: (خفض)** أي: باعتبار المحل. **قوله: (والمعنى إذا الضياء الخ)** أي: أمن الرقباء زيارتك في الدجا الذي هو وقت الضياء حاصل الخ، أو لأن الضياء الخ. **قوله: (في كل موضع)** أشار بهذا إلى أن حيث بمعنى كل موضع وعاملها محذوف. **قوله: (حصلت)** تفسير لكنت. **قوله: (بدلاً من الظلام)** أي: فلذا أمن الرقباء من زيارتك في الليل.

قوله: (إذ ما) مركبة من إذ وما فما كافة لها عن الإضافة ومهيئة لعملها الجزم وناقلة عن المضي إلى الاستقبال فهي قد خالفت إذ من كل وجه ومعناها حينئذٍ المجازاة والتعليق وهو من معاني الحروف فلذا قال سيبويه إنها حرف، وقال غيره إن مدلولها الزمان صار بعد أن كان ماضياً مستقبلاً ضرورة التعليق فلذا قالوا باسميتها ولكن لا حجة لمن قال يدلك على اسميتها على أنها غير قابلة لشيء من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب كالتنوين والإضافة والوقوع موقع مفعول به وفيه فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها. **قوله: (أداة)** عبر بأداة لتصديق بكونها حرفاً أو اسماً. **قوله: (تجزم)** أي: تجزم بقلة والأكثر إهمالها وإذا جزمت لا يختص جزمها بالضرورة خلافاً لبعضهم. **قوله: (قليل)** أي: في الاختيار والشعر وقوله خلافاً البعضهم حيث قال إنها كإذا لا تجزم إلا في الضرورة.

(إذا) قوله: (للمفاجأة) أي: الهجوم والبغتة. **قوله: (فتختص بالجملة الإسمية)** أي: ولا تدخل على الفعلية وقيل تدخل عليها مطلقاً وقيل تدخل على الفعلية بشرط اقترانها بقد وإلا فلا يجوز فالأقوال ثلاثة ذكرها المصنف في قد. **قوله: (ولا تحتاج لجواب)** أي: لعدم تضمنها للشرط. **قوله: (ولا تقع إلا في الابتداء)** أي: في صدر الكلام لأن الغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل

ومنه: ﴿فإذا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعى﴾ [طه: ٢٠]، ﴿إذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾ [يونس: ٢١].

وهي حرفٌ عند الأخفش، ويرجِّحه قولهم: «خَرَجْتُ فإذا إنَّ زَيْداً بالْبَاب» بكسر «إنّ»، لأن «إن» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وظرفُ مكانٍ عند المبرّد وظرف زمان عند الزجّاج. واختار الأولَ ابنُ مالك، والثانيَ ابن عصفور، والثالث الزمخشريُّ، وزعم أن عاملها فعلٌ مقدّر مشتق من لفظ المفاجأة. قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إذَا

المفاجأة فلا بد في حصول الغرض من تقدم شيء عليها فلزم أن لا تقع في الابتداء. **قوله: (ومعناها الحال)** أي: فهذه أربعة أمور فارقت بها إذا الفجائية إذا الشرطية. **قوله: (ومعناها الحال)** أي: الدلالة على أن ما بعدها حاصل في حصول ما قبلها كما أشار له الشمني، وإن كان ماضيين نحو خرجت أمس فإذا الأسد. **قوله: (خرجت الخ)** أي: ففاجأ خروجي وجود الأسد بالباب. **قوله: (ومنه)** قال ألقها يا موسى فألقاها فإذا هي حية تسعى. **قوله: (إذا لهم مكر)** قبله وأذاقنا الناس أي أهل مكة رحمة أي خصباً وسمة بعد ضراء مستهم أي بعد قحط وجوع إذا لهم مكر في آياتنا أي مكروا بآياتنا بدفعها وإنكارها أي وإذا رحمناهم بعد الضر فاجأ تلك الرحمة مكرهم لها أي إنكارها.

قوله: (خرجت فإذا إن زيداً بالباب) أي: فلو كانت غير حرف لكانت ظرف زمان أو مكان ولا ثالث فتحتاج إلى عامل وليس ما قبل الفاء قطعاً؛ لأن ما قبلها لا يعمل فيما بعدها فلم يبق إلا ما بعد وهو خبر إن ولا يصح عمله فيها لأن خبر إن لا يعمل فيما قبلها. **قوله: (بكسر إن)** أي: وأما بفتحها فيعمل ما بعدها فيما قبلها إذ ليست لها الصدر، وإن لم يتقدمها شيء من صلتها فيجوز أن يكون العامل فيها خبر المبتدأ المؤول منها مع صلتها. **قوله: (لا يعمل ما بعدها)** قد يقال أن العامل مقدر من مادة المفاجأة، وحينئذٍ فلم يتم هذا الترجيح، وأجيب بأن تقدير العامل تكلف لا داعي إليه لاستقامة المعنى على الحرفية. **قوله: (فيما قبلها)** أي: لأن لها الصدارة. **قوله: (وظرف مكان)** فإذ قيل خرجت فإذا الأسد بالباب كان معناه خرجت ففي الحضرة وحصول الأسد بالباب. **قوله: (وظرف زمان)** فمعنى المثال المذكور خرجت ففي الوقت استقرار الأسد بالباب. **قوله: (عند الزجاج)** أي: والرماني ونسب لسيبويه. **قوله: (واختار الأول)** هو كونها حرفاً. **قوله: (والثاني)** هو كونها ظرفاً مكان. **قوله: (والثالث)** هو كونها ظرف زمان الزمخشري فيه أن الذي يؤخذ من كلام الزمخشري في مواضع غير الآية إنها اسم زمان مفعول به حيث قدر فاجأتم الوقت ومن المعلوم أنه أعم من ظرف الزمان لصدقه بغيره من المفعول به والخبر وما ذكره المصنف من التقدير في هذه الآية لم يقع في كلامه غاية ما قال إن قلت فما الفرق بين إذا الأولى وإذا الثانية قلت الأولى شرطية والثانية للمفاجأة وهي تنوت مناب الفاء في جواب الشرط اهـ تقرير دردير.

قوله: (وزعم) أي: الزمخشري أن عاملها أي عامل إذا التي هي ظرف زمان. **قوله:**

دَعَاكُم دَعْوَةً﴾ [طه: ٢٠] الآية: إن التقدير إذا دعاكم فاجأتُم الخروجَ في ذلك الوقت، ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبُها عندهم الخبرُ المذكور في نحو: «خرجت فإذا زيد جالس»، أو المقدر في نحو: «فإذا الأسَدُ» أي: حاضر، وإذا قَدَّرْتَ أنها الخبر فعاملُها «مستقرٌ» أو «استقرّ».

ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مُصَرَّحاً به، نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿فإذا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿فإذا هي بَيْضَاء﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ﴿فإذا هُمْ بالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤].

وإذا قيل: «خرجت فإذا الأسدُ» صحَّ كونُها عند المبرّد خبراً، أي فبالحضرة الأسَدُ، ولم يصحّ عند الزجاج، لأن الزمان لا يُخْبَرُ به عن الجثة، ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يُخْبر به ولا عنه. فإن قلت: «فإذا القتَالُ» صحّت خبريَّتُها عند غير الأخفش.

(ثم إذا دعاكم) إذا هنا شرطية وجوابها إذا أنتم تخرجون ولم يقترن جوابها بالفاء لا غناء إذا عنها. **قوله: (فاجأتم الخروج)** بيان للعامل. **قوله: (في ذلك)** المتبادر من هذا التقدير أن قوله في ذلك الوقت متعلق بالخروج وحينئذٍ فيفيد أنها متعلقة بالخبر كما يقول الجمهور. **قوله: (الوقت)** بيان لمعنى إذا. **قوله: (ولم يعرف هذا)** فيه أن هذا لا يضره إذا كان المعنى معه صحيحاً ولم يخرج عن قواعد العربية. **قوله: (وإنما ناصبها عندهم)** أي: عند من قال بظرفيتها زمانية أو مكانية. **قوله: (الخبر المذكور)** يرد عليه ما تقدم من قوله خرجت فإذا أن زيداً بالباب فلا بد من تقدير فعل من مادة المفاجأة وحينئذٍ فالحصر إضافي يعني إذا لم يكن في الكلام إن. **قوله: (وإذا قدرت أنها الخبر)** أي: في نحو فإذا الأسد وذلك بأن جعلتها ظرف مكان أو زمان وقدرت مضافاً على ما يأتي. **قوله: (ولم يقع الخ)** أشار بذلك إلى أن الأوضح ذكر الخبر. **قوله: (نحو فإذا هي شاخصة)** وفي نسخة فإذا هي حية تسعى. **قوله: (خرجت فإذا الأسد)** أي: بأن حذفت الخبر والحال أن المبتدأ اسم جثة. **قوله: (صح كونها خبراً)** أي: وعملها محذوف تقديره مستقر كما مر أي وصح كون الخبر محذوفاً أي حاضر والمعنى على الأول خرجت فمستقر في الحضرة أي مكان الحضور الأسد وعلى الثاني خرجت ففي الحضرة الأسد حاضر. **قوله: (عند المبرد)** أي: القائل إنها ظرف مكان ومن المعلوم إنه يخبر به عن المبتدأ. **قوله: (أي فبالحضرة)** تفسير لإذا. **قوله: (ولم يصح عند الزجاج)** القائل إنها ظرف زمان بدون تقدير أما إذا قدرت مضافاً جاز كما يأتي في آخر العبارة أي حصول الأسد. **قوله: (لأن الزمان الخ)** أي: لأنه لا يفيد بحسب الظاهر قبل تقدير المضاف. **قوله: (ولا عند الأخفش)** وهو الزجاج والمبرد لأن اسم المعنى يخبر عنه بظرف المكان والزمان وإنما لم يصح عند الأخفش لأنها حرف

وتقول: «خرجت فإذا زيدٌ جالس» أو «جالساً» فالرفع على الخبريّة، وإذا نصب به، والنصب على الحاليَّة والخبر «إذا» إن قيل بأنها مكان، وإلا فهو محذوف. نعم يجوز أن تقدّرها خبراً عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حَذْف مضاف كأن تقدر في نحو: «خرجت فإذا الأسد»: فإذا حضور الأسد.

* * *

مسألة ـ قالت العرب: «قَدْ كُنتُ أظنُّ أن العَقرَبَ أَشَدُّ لَسعَةً مِنَ الزنبُورِ فإذا هُوَ هِيَ»، وقالوا أيضاً: «فإذا هو إيّاها». وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لمَّا سألُه الكسائيُّ، وكان من خبرهما أنَّ سيبويه قَدِمَ على البرامكة، فعزم يحيى بنُ خالدٍ على

وهو لا يقع خبراً. **قوله: (وتقول خرجت)** أي: يصح أن تأتي بالاسم بعد المبتدأ مرفوعاً عاملاً في إذا أو منصوباً على الحال والخبر إذا أو محذوفاً. ا هـ تقرير دردير. **قوله: (فإذا زيد)** مبتدأ وجالس خبر وقوله وإذا نصب به أي منصوب بالخبر وقوله والنصب على الحالية أي وصاحبها هو الضمير المستكن في الخبر. **قوله: (وإلا فهو الخ)** أي: وإلا نقل بذلك فالخبر محذوف أي فإذا زيد حاضر في حال كونه جالساً. **قوله: (يجوز أن نقدرها)** أي: إذا وقوله خبراً عن الجثة أي بناء على الظاهر وإلا فالخبر في الحقيقة اسم المعنى. **قوله: (فإذا حضور الأسد)** أي: فالخبر حينئذٍ في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى الذي هو الحضور. **قوله: (قالت العرب)** أي: جنسها لأن المتكلم واحد والعرب بالفتح للعين والراء وبضم العين وسكون الراء من تكلم باللغة العربية والإعراب من سكن البادية منهم فهم أخص من العرب. **قوله: (الزنبور)** بضم الزاي طير السباع ويقال إنه ذكر النحل وهو المسمى بالدبور وبالطنبور. **قوله: (فإذا هو)** أي: الزنبور هي أي العقرب أي فإذا لسعته لسعتها أي كلسعتها. **قوله: (إياها)** أي: بضمير النصب. **قوله: (وهذا)** أي: الوجه الثاني. **قوله: (من خبرهما الخ)** خبَر كان على جعل كان ناقصة أو في موضع الحال على أنها تامة وقوله أن سيبويه قدم مؤول بمصدر فاعل كان على التمام واسمها على النقصان. **قوله: (سيبويه)** اسم كان وقوله خبرهما أو أنها تامة ومن خبرهما حال ومن تبعيضية أي وكان قدوم سيبويه الخ بعض خبرهما أو للبيان أي هو خبرهما. **قوله: (قدم على البرامكة)** نسبة لبرمك مجوسي وهو جد يحيى بن خالد كان من مجوس بلخ وكان يخدم النوبهار معبد كان للمجوس ببلخ يوقد فيه النيران، ثم إن ابنه خالداً ساد وتقدم في الدولة العباسية حتى ولي الوزارة لأبي العباس السفاح، ثم إن يحيى بن خالد دفع إليه المهدي ولده هٰرون الرشيد وجعله في حجره، فلما استخلف هٰرون قلد يحيى الأمر ودفع له خاتمه وجعل إصدار الأمور وإيرادها إليه إلى أن نكب بهم وقتل ابنه جعفر أو حبسه وابنه الفضل في الرقة القديمة إلى أن مات فجأة سنة تسعين ومائة كذا في الشمني. **قوله: (قدم على البرامكة)** أي: لأجل تعاطي الدنيا. **قوله: (فعزم يحيى)** أي: وزير هٰرون الرشيد. **قوله:**

الجمع بينهما، فجعل لذلك يوماً، فلما حضر سيبويه تَقَدَّم إليه الفَرَّاء وخلَفٌ، فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها، فقال له: أخطَأت؛ ثم سأله ثانيةً وثالثةً، وهو يجيبه، ويقول له: أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سوءُ أدب، فأقبلَ عليه الفراء فقال له: إن في هذا الرجل حِدَّةً وعَجَلَة، ولكن ما تقول فيمن قال «هؤلاء أَبُون وَمَرَرْتُ بأَبِينَ» كيف تقول على مثال ذلك من «وَأَيْتُ» أو «أَوَيْتُ» فأجابه.

فقال: أعِدِ النظر.

فقال: لست أُكلِّمكما حتى يحضر صاحبكُما.

فحضر الكسائي فقال له الكسائي: تسألني أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سَلْ أنت، فسأله عن هذا المثال، فقال سيبويه: «فإذا هو هي»، ولا يجوز النصب؛ وسأله عن أمثال ذلك نحو: «خَرَجت فإذا عبدُ الله القائمُ، أو القائمَ»، فقال له: كل ذلك بالرفع.

فقال الكسائي: العربُ ترفع كلَّ ذلك وتنصب.

فقال يحيى: فقد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلدَيْكما، فمن يحكم بينكما؟

(على الجمع بينهما) أي: للمناظرة وقوله بينهما أي بين سيبويه والكسائي وقوله فجعل لذلك أي للجمع. **قوله: (تقدم إليه الفراء وخلف)** كلاهما تلميذ للكسائي.

قوله: (فقال له اخطأت) أي: بسرعة وحدة أخذاً من كلام الفراء ومما يأتي. **قوله: (فقال)** أي: سيبويهَ هذا سوء أدب أي التخطئة. **قوله: (فقال)** أي: الفراء له أي لسيبويه وقوله: إن في هذا الرجل أي خلف وقوله: حدة أي شدة وعجلة أي سرعة. **قوله: (أبون)** جمع أب جمع تصحيح. **قوله: (وأيب)** بمعنى وعدت وقوله أو أويت هو بمعنى انضممت. **قوله: (فقال)** أي: الفراء وقوله أعد النظر أي تأمل في جوابك فإنه ليس بصحيح. **قوله: (فقال)** أي: سيبويه وقوله: حتى يحضر صاحبكما أي شيخكما وهو الكسائي. **قوله: (فقال)** أي: الكسائي له أي لسيبويه. **قوله: (فسأله عن هذا المثال)** أي: وهو كنت أظن الخ وصورة السؤال هل يقال هل هو هي أو هو إياها. **قوله: (بالرفع)** أي: لأنه الوارد في القرآن.

قوله: (ترفع كل ذلك وتنصبه) تبع المصنف في ذلك حكاية الزجاجي والذي حكاه الرضى تبعاً للأندلسي أن الكسائي قال له بل الواجب النصب في ذلك كله وهو ظاهر نظم حازم الآتي ولعل الصواب حكاية المصنف وإلا لرد سيبويه عليه بما في التنزيل من الرفع ولم ينقل أنه رد عليه فدل على أن الكسائي أجاز النصب والرفع معاً. **قوله: (قوله بلديكما)** أي: فالكسائي رئيس الكوفة وسيبويه رئيس البصرة.

فقال له الكسائي: هذه العربُ ببابك، قد سمع منهم أهلُ البلدين، فيُحضَرُون ويُسألُون.

فقال يحيى وجعفر: أنصَفْت، فأُحضروا، فوافقوا الكسائي، فاستكان سيبويه.

فأمَرَ له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس، فأقامَ بها حتى مات، ولم يَعُدْ إلى البَصْرة.

فيُقَال: إن العرب قد أُرشوا على ذلك، أو إنهم علموا منزلة الكسائيّ عند الرشيد. ويقال: إنهم قالوا: القولُ قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب، وإن سيبويه قال ليحيى: مُرْهم أن ينطقوا بذلك، فإنَّ أَلْسنتهمْ لا تطوع به. ولقد أحسن الإمامُ الأديب أبو الحسن حازمُ بن محمَّد الأنصاري القَرْطاجَنّي إذ قال في منظومته في النحو حاكياً هذه الواقعة والمسألة [من البسيط]:

وَالْعُرْبُ قَدْ تَحْذِفُ الأَخبارَ بعد إذَا، إِذَا عَنَتْ فَجْأَةَ الأَمْرِ الَّذِي دَهَمَا

وَرُبَّمَا نَصَبُوا لِلْحَالِ بَعْدَ إذَا، ورُبَّما رَفَعُوا مِن بَعْدِها، رُبَما

قوله: **(أهل البلدين)** البصرة والكوفة. **قوله:** **(وجعفر)** أي: ابن يحيى. **قوله:** **(أنصفت)** قال الزجاجي أي إنصاف في الرجوع إلى أعراب وفدوا لحاجتهم وسيبويه رجل غريب وأخصامه أهل البلد والدولة وإنما الحكم العارف بالفصيح وغيره وقد لا يعرف الأعرابي إلا لغته الشادة. **قوله:** **(فاستكان)** أي: خضع وتحول من كون البسط إلى كون القبض وأصله من الكون أي صار من كون العز إلى كون الخضوع أو من كون البسط إلى كون القبض أو من الكين وهو لحم داخل الفرج أي صار يشبهه في الذلة واللين وسبب ذلك أنه لما وافق العرب الكسائي أقبل يحيى على سيبويه، وقال له قد تسمع أيها الرجل مع لطافة سيبويه وحداثة سنة فقال له الكسائي أصلح الله الوزير إنه قدم إليك راغباً فإن أردت أن لا ترده خائباً. **قوله:** **(فأمر له يحيى)** قيل بأمر الكسائي فقال ليحيى إنه طلبك قاصداً لا تخيب رجاءه. **قوله:** **(فخرج إلى فارس)** بلاد الفرس. **قوله:** **(حتى مات)** سنة ثمانين ومائة على الصحيح وقيل سنة أربع وتسعين ومائة وكان سنه إذ ذاك اثنين وثلاثين سنة قيل: إن سبب علته التي مات منها هذه الواقعة كما أشار له حازم.

قوله: **(على ذلك)** أي: دفعت لهم رشوة على إظهار موافقة الكسائي. **قوله:** **(أو أنهم علموا)** أي: أو إنهم فعلوا ذلك لأجل أنهم علموا. **قوله:** **(منزلة الكسائي عند الرشيد)** أي: فقصدوا التقرب إليه. **قوله:** **(لا تطوع به)** أي: فلم يأمرهم لأن الكسائي كان من جلسائه. **قوله:** **(بعد إذا)** نحو خرجت فإذا الأسد. **قوله:** **(إذا عنت)** أي: أرادت وقصدت. **قوله:** **(فجأة)** مصدر فجأة الأمر إذا أتاه بغتة ودهما جاء بغتة. **قوله:** **(وربما نصبوا)** أي: الواقع بعدها. **قوله:** **(للحال)** أي: على الحال وفي نسخة بالحال والباء فيها

فـإنْ تَـوَالَـى ضَـمِـيـرانِ اكْـتَـسَـى بِـهِـمَـا وَجْـهُ الـحَـقِـيـقَـةِ مِـنْ إشْـكـالِـهِ غَـمَـمَـا
لِـذَاكَ أَعْـيَـتْ عـلـى الأفْـهَـام مَـسْـألـةٌ أَهْـدَتْ إلـى سِـيـبَـوَيْـهِ الْـحَـتْـفَ وَٱلْـغُـمَـمَـا
قَـدْ كَـانَـتِ الْـعَـقْـرَبُ الـعَـوْجَـاءُ أحْـسَـبُـهَـا قِـدْمـاً أشَـدَّ مِـنَ الـزّنْـبُـورِ وَقْـعَ حُـمـا
وَفِـي الـجوابِ عَـلَـيْـهـا هَـلْ «إذا هُـوَ هِـي» أوْ هَـلْ «إذا هُـوَ إيَّـاهَـا» قَـدِ اخْـتَـصَـمَـا
وخَـطَّـأ ٱبْـنُ زِيَـادٍ وٱبْـنُ حَـمْـزَةَ، فـي مـا قَـالَ فِـيـهـا، أبـا بِـشْـرٍ، وَقَـدْ ظَـلَـمـا
وَغَـاظَ عَـمـراً عَـلِـيٌّ فِـي حُـكـومَـتِـهِ يَـا لَـيْـتَـهُ لـم يَـكُـنْ فـي أمْـرِهِ حَـكَـمـا
كـغَـيْـظِ عَـمْـرٍو عـلـيًا فـي حـكـومـتـه، يَـا لَـيْـتَـهُ لـم يـكـن فـي أمـره حَـكَـمـا

للسببية أي بسبب إرادة الحال. **قوله: (بعد إذا)** أي: الواقع بعدها المبتدأ. **قوله: (وبعدما رفعوا)** في بعض النسخ وربما رفعوا من بعدها ربما والمعنى أنهم قد ينصبون ما بعد إذا قليلاً ويرفعون كثيراً، فتكون ربما الأولى للتقليل والثانية للتكثير. **قوله: (بعدها)** أي: على الابتداء. **قوله: (وجه الحقيقة)** المراد بالحقيقة المراد من اللفظ والغمم بفتح الغين المعجمة والميم سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا وشبه وجه المراد بالشيء المحتجب تحت الساتر استعارة بالكناية وإثبات السار له، وهو الغمم استعارة تخييلية واكتسى ترشيح. **قوله: (لذاك)** أي: للاكتساء المذكور. **قوله: (أعيت)** أي: صعبت والحتف الموت والغمم جمع غمة وهي الكربة واستعار الإهداء الذي هو إتحاف بما يقتضي سرور المهدي إليه لما هو ضد ذلك على سبيل التمليح، ولا يخفى أن بين قافيتي هذين البيتين الجناس المحرف ا هـ دماميني. **قوله: (وقع حما)** أي: سم أي في وقع سمها أي وقوعه بالإنسان. **قوله: (حما)** بضم الحاء جمع حمة كثبة وهي السم.

قوله: (وفي الجواب) متعلق باختصم بالبناء للمجهول ونائب الفاعل ضمير مصدر اختصم أي وقع الخصام أو بالبناء للفاعل أي سيبويه والكسائي فالألف فاعل. **قوله: (وفي الجواب)** متعلق باختصم وعليها متعلق بالجواب وعلى بمعنى عن. **قوله: (وقد ظلما)** أي: قد ظلم سيبويه أو بالبناء للفاعل أي قد ظلماه. **قوله: (في حكومته)** أي: سؤال العرب. **قوله: (يا ليته)** أي: عليا الكسائي لم يكن حكماً في أمر مر لما فيه من قتل سيبويه. **قوله: (كغيظ عمرو)** أي: كغيظ عمرو بن العاص علي بن أبي طالب. **قوله: (يا ليته)** أي: عمرو بن العاص وحاصل القصة أن عثمان لما قتل ارتجت الصحابة فبادر علي للمبايعة على الخلافة؛ لأنه الواجب عليه لأنه كان أعلمهم في ذاك الوقت؛ ولأن المبادرة في الخلافة تدفع الفتن وامتنع معاوية من المبايعة وطلب الأخذ بالثأر أولاً فحصل نزاع وهرج بين الصحابة واتفقوا على أن علياً ومعاوية يقيمان وكيلين وكل ما حكما به يرضونه فوكل علي أبا موسى الأشعري ومعاوية عمرو بن العاص فاتفقا على عزل علي ومعاوية ويتخلف غيرهما ثم إن عمراً عقد الخلافة لمعاوية وكان غائباً فاغتاظ علي، وصار يعض على أصابعه وكان يقول أعطي ويطاع معاوية، وإنما تكلم عمرو بن العاص في ذلك لكون معاوية قريب عثمان.

وَفَــجَّــعَ أَبْــنُ زِيَــادٍ كُــلَّ مُــنْــتَــحَــبٍ مِــنَ أَهْــلِــهِ، إِذْ غَــدَا مِــنْــهُ يَــفِــيــضُ دَمَــا
كَــفَــجْــعَــةِ ابْــنِ زِيَــادٍ كُــلَّ مُــنْــتَــحَــبٍ مِــنْ أَهْــلِــهِ إِذْ غَــدَا مِــنْــهُ يَــفِــيــضُ دَمــا
وَأَصْــبَــحَــتْ بــعــدَهُ الأنْــفَــاسُ بــاكِــيَــةً، فــي كُــل طِــرْسٍ، كَــدَمْــعٍ سَــحَّ وَانْــسَــجَــمَــا
وَلَــيْــسَ يَــخْــلُــو امْــرؤٌ مِــنْ حَــاسِــدٍ أَضِــم لَــوْلا الــتــنــافُــسُ فــي الــدنــيــا لَــمَــا أُضِــمَــا
والْغَبْنُ فِي الْعِلْمِ أَشْجَى محنةٍ عُلِمَتْ وَأَبْــرَحُ الــنَّــاسِ شَــجْــواً عَــالِــمٌ هُــضِــمَــا

وقوله: «وربما نصبوا ـ الخ»، أي: وربما نصبوا على الحال بعد أن رَفَعوا ما بعدَ «إذا» على الابتداء، فيقولون: «فإذا زَيْدٌ جالساً».

وقوله: «رُبَما» في آخر البيت بالتخفيف توكيد لِـ «ربَّما» في أوّله بالتشديد.

و«غَمَماً» في آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء، و«غُمَماً» في آخر البيت الرابع بضمّها جمع «غُمَّة».

وابن زياد: هو الفرّاء، واسمهُ يحيى، وابن حمزة هو الكسائي، واسمهُ عليّ، وأبو بشر: سيبويه، واسمه عمرو، وألِف «ظلمَا» للتثنية إن بنيته للفاعل، وللإطلاق إن

قوله: (وفجع ابن زياد) أي: فجع الفراء كل منتحب أي باكٍ ومعنى فجعه صيره يبكي بكاءً شديداً. **قوله: (من أهله)** أي: من أهل سيبويه وقوله إذ غدا أي صار كل من المنتحبين من انتحابه. **قوله: (كفجعة ابن زياد)** وهو ابن مرجانة أي كفجعة ابن مرجانة كل باك من أهل علي حيث سعى في قتل الحسين. **قوله: (الإنقاس)** بالقاف جمع نقس بكسر النون وهو المداد والطرس الصحيفة وهو الكاغد بفتح الغين. **قوله: (سح)** أي: سال وانسجما بمعناه. **قوله: (يفيض دماً)** إحدى قافيتي البيتين دماً بكسر الدال المهملة جمع دم وقصره للضرورة والأخرى بفتحها مفرد الجمع المذكور دفعاً للإبطاء بوجه بديعي وهو الجناس المحرف. **قوله: (أضم)** أي: مغضب وقوله لما أضما أي غضب أي سيبويه. **قوله: (أشجى)** أي: أحزن فهو أفعل تفضيل من شجاه أحزنه وأبرح معناه أشد وشجواً أي حزناً. **قوله: (على الحال)** فيه إشارة إلى أن قوله بالحال الباء بمعنى على ويجوز جعلها سببيه. **قوله: (ما بعد إذا على الابتداء)** أي: بالابتداء والأحسن أن لو قال على الخبرية لأن الذي جعل حالاً هو الذي كان قبله خبراً، ووجه قول المصنف أن الخبر مرفوع بالابتداء على رأي جماعة ولكنه ليس مذهب سيبويه ا هـ دماميني. **قوله: (فإذا زيد جالساً)** أي: بعدأن قالوا فإذا زيد جالس. **قوله: (بالتشديد)** أي: من باب التوكيد اللفظي. **قوله: (كناية عن الإشكال والخفاء)** أي: فأريد من الغمم الموضوع لسيلان الشعر لازم معناه وهو خفاء ما تحته واستتاره. **قوله: (جمع غمة)** أي: ومعناه كربة. **قوله: (واسمه علي)** وإنما قيل له الكسائي؛ لأنه كان يتوشح في مجلس حمزة بكساء وكان حمزة يقول احرصوا على صاحب الكساء. **قوله: (للتثنية)** الأولى للاثنين.

بَنَيته للمفعول. وعمرو وعلي الأوّلان: سيبويه والكسائيّ، والآخران: ابنُ العاص وابن أبي طالب رضي الله عنهما. وحَكما الأول اسم، والثاني فعل، أو بالعكس دفعاً للإيطاء. وزياد الأول: والد الفرّاء، والثاني زياد ابن أبيه، وابنه المشار إليه هو ابنُ مَرْجَانة المُرْسَل في قتلة الحسين رضي الله عنه؛ و«أَضِم» كـ «غضب» وزناً ومعنًى، وإعجام الضاد، والوصف منه «أضِمٌ»: كـ «فَرِح»، و«هُضِمَ» مبني للمفعول، أي لم يُوفَ حَقه.

وأما سؤال الفراء فجوابه أن «أبُونَ» جمع «أبٍ»، و«أبٌ» فَعَل بفتحتين وأصله «أبَو»، فإذا بَنَيْنَا مثله من «أوىً» أو من «وأى» قلنا: «أوىً» كـ «هَوى»، أو قلنا «وَأى» كـ «هوى» أيضاً، ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف «مُصْطَفى»، وتبقى الفتحة دليلاً عليها. فتقول: «أوَوْنَ» أو «وَأَوْنَ» رفعاً، و«أوَينَ» أو وَأَيْنَ جراً

قوله: (**ابن العاصي**) بإثبات الياء وحذفها. **قوله**: (**دفعاً للإيطاء**) هو تكرار القافية بلفظها ومعناها. **قوله**: (**ابن أبيه**) كناية عن كونه ابن زنا وهو الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بأبيه وكان يعترف بأنه أخوه. **قوله**: (**وابنه**) أي: ابن زياد هو ابن مرجانة ومرجانة جارية لزياد واسمه عبيد الله. **قوله**: (**المرسل**) بفتح السين لأنه أرسله يزيد بن معاوية أو بالكسر لأنه أرسل جيشه فاليزيد أرسله وهو أرسل جيشه. **قوله**: (**أضم**) بمعنى حسد وحقد. **قوله**: (**فجوابه الخ**) حاصله أن المسؤول عن الأخذ منه تنظر فيه فإن كان جمعاً كأبون فخذ مفرده وانظر ما هو على وزنه هل هو على وزن فعل أم لا، ثم تنظر في المسؤول عند أخذ وتأخذ منه إسماً على زنة ذلك المفرد وتجمعه على حاله إن كان صحيحاً أو تجريه على المعتل، فأبون جمع أب وأن أصله أبو فخذفت الواو اعتباطاً فصار الإعراب على أب فتجمعه على لفظه وتقول أبون وتأخذ من أوى إسماً على وزن فعل فعل وهو وأي تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفا، ثم حذفت الألف لإلتقاء الساكنين فصار وأي وتأخذ من أوى إسماً على وزن فعل وتقول أي تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين الألف والتنوين. **قوله**: (**وأصله أبو**) أي: فحذفت لامه اعتباطاً فصار نسبان. **قوله**: (**فإذا بنينا مثله**) أي: على ما يقتضيه القياس من الاعتداد بلامه. **قوله**: (**ثم تجمعه**) أي: بعد حذفت تنوينة جمع تصحيح وتفعل به ما تفعل إذا جمعت المقصور فتحذف الخ. **قوله**: (**بالواو والنون**) أي: أو الياء والنون. **قوله**: (**فتحذف الألف**) أي: من أوى ومن وأي. **قوله**: (**مصطفى**) أصله مصطفو تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، ثم إذا جعل علماً يقال مصطفى بلا تنوين فالتنوين غير باقٍ وكذا أوى ووأي بدون تنوين لأنه علم. **قوله**: (**فتقول أوون**) أي: فالمفرد أي بدون تنوين لأنه علم فتقول في جمع أوون وأصله أوان حذف الألف لالتقاء الساكنين، وقوله أوواون وأصله وآون حذفت الألف وهو مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. **قوله**: (**واوين**) أصله

ونصباً، كما تقول في جمع «عَصاً» و«قفاً» اسم رجل «عَصَوْنَ» و«قَفَوْنَ» و«عَصَيْنَ» وَ«قَفَيْنَ»، وليس هذا مما يَخْفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني: دخلت بغدادَ فألْقِيَتْ عليَّ مسائلُ، فكنتُ أجيبُ فيها على مذهبي، ويُخَطِّئوني على مذاهبهم، ا هـ.

وهكذا اتُّفق لسيبويه رحمه الله تعالى.

وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه، وهو «فإذا هُوَ هِيَ» هذا هو وَجْهُ الكلام، مثل: ﴿فإذا هِيَ بَيْضاء﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾ [طه: ٢٠]. وأما «فإذا هو إياها» إنْ ثَبَتَ فخارجٌ عن القياسِ واستعمالِ الفصحاء كالجزم بـ «لَنْ»، والنصب بـ «لَمْ»، والجر بـ «لعلَّ»، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتُونَ لمثل ذلك، وإن تكلَّم بعضُ العرب به.

وقد ذكرَ في توجيهه أمور:

أواين وقوله ووابن أصله وآين حذفت الألف لالتقاء الساكنين هذا بحسب ظاهر المصنف والقواعد تقضي أن أوون أصله أويون تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفا ثم حذف وكذا الجمع. **قوله: (كما تقول في جمع عصى)** أصله عصيون وقفوون من عصيت وقفوت. **قوله: (اسم رجل)** أي: حال كون كل منهما اسم رجل أو حال من قفا وحذفه من عصى لدلالة الثاني عليه وإلا كان المناسب أن يقول اسمي رجل، وإنما احتيج إليه لأن جمع المذكر السالم لا يكون إلا لعلم أو صفة. **قوله: (وليس هذا مما يخفى الخ)** فسيبويه قد أجاب به ولا شك وإنما خطأه الفراء لأن مذهبه أن أصل أب فعل بسكون العين فيقول على مثاله من وأي وأي كظبي ويجمع على وايون كما تقول في ظبي مسمى به ظبيون، وأما من أوى فيقال أوي اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء ثم إذا سمي به جمع على أيون. **قوله: (ولكنه)** أي: الحال والشأن. **قوله: (فألقيت)** أي: طرحت. **قوله: (وأما سؤال الكسائي)** هو قول العرب كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ماذا يقال في جوابه. **قوله: (هذا وجه الكلام)** أي: هذا هو الكلام الحق الذي له وجه الموافق للقرآن. **قوله: (فإذا هي بيضاء الخ)** رفع ما بعد المبتدأ الواقع بعد إذا على أنه خبره. **قوله: (فإذا هي حية)** أي: فإذا أتى بمضمر مكان الظاهر ضمير رفع لا غير. **قوله: (فجارح)** جواب قوله وأما قوله إن ثبت فجملة معترضة فهي وصلية لا جواب لها. **قوله: (كالجزم بلن)** نحو:

لن يخب الآن من رجائك من ... حرك من دون بابك الحلقة

قوله: (والنصب بلم) كما في ألم نشرح لك في قراءة شاذة. **قوله: (والجر بلعل)** كما في لعل أبي المغوار.

أحدها لأبي بكر بن الخياط، وهو أن «إذا» ظرف فيه معنى «وجدت» و«رأيت»، فجاز له أن ينصب المفعول كما ينصبه «وَجَدت» و«رأيت»، وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده، انتهى.

وهذا خطأ: لأن المعاني لا تنصب المفاعيلَ الصحيحةَ، وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على زعمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر، فكان حقها أن تنصب ما يليهَا.

والثاني: أن ضمير النصب استُعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك، ويشهد له قراءة الحسن ﴿إياك تُعْبَد﴾ [الفاتحة: ٥] ببناء الفعل للمفعول، ولكنه لا يتأتّى فيما

قوله: (أجدها لأبي بكر) أي: وقد وجه بذلك الكوفيون الذين ناظروا سيبويه، ولذا قال الزجاجي منكراً عليهم ومشغاً أن إذا عندهم بمنزلة النعامة قيل لها احملي قالت: أنا طائر قيل لها طيري قالت: أنا جمل فإذا كذلك قيل لها لم تنصبين الاسم الثاني فقالت: أنا بمعنى وجد فقيل لها انصبي المفعول الأول قالت أنا ظرف. **قوله: (فيه معنى وجدت)** أي: أنه متضمن لمعناها وقوله فجاز له أي لإذا وقوله أن ينصب المفعول أي كما ينصبه وجدت ورأيت لتضمنه معنى ما ينصب المفعول لا من حيث ذاتها. **قوله: (ظرف)** أي: ظرف مكان خبر مقدم وهو مبتدأ مؤخر وأنها مفعل لإذا باعتبار ما تضمنته من وجدت. **قوله: (يخبر به عن الاسم بعده)** فالمعنى حينئذٍ ففي الحضرة وجدته أي الزنبور إياها وإنما قدر وجد بالنظر للتضمين وإلا فإذا ليس معنى وجد وقدر بالحضرة لأنها معنى إذا. **قوله: (وهذا)** أي: التوجيه الذي قاله ابن الخياط. **قوله: (لأن المعاني)** أي: الأسماء المتضمنة للمعاني. **قوله: (الصحيحة)** أي: الصريحة كما في نسخة أي ما ليس ظرفاً ولا حالاً كالمفعول به والمطلق والمفعول معه. **قوله: (وإلى مفعول آخر)** أي: غير الذي نصبته في قوله فإذا هو إياها. **قوله: (أن تنصب ما يليها)** أي: على أنه مفعول ثان لها فكان حقه أن يقول فإذا إياها إياها. **قوله: (استعير في مكان ضمير الرفع)** أي: على كما استعير ضمير الرفع في مكان ضمير الجر في قولهم ما أنا كانت ولا أنت كأنا. **قوله: (استعير الخ)** أليس المراد بالاستعارة البيانية وإنما عير بالاستعارة لأنه لما كان القياس أن يؤتى بضمير الرفع فأتى بضمير نصب كان كالاستعارة. **قوله: (في مكان ضمير الرفع)** أي: فإذا على هذا ليست خبراً وهي مبتدأ وإياها خبر، وإذا فجائية ولكن أتى بضمير النصب مكان ضمير الرفع. **قوله: (ويشهد له)** أي: لوضع ضمير النصب مكان ضمير الرفع.

قوله: (إياك) مبتدأ أو تعبد بالتاء المثناة أو الياء خبر والأصل أنت تعبد فأتى بإياك مكان أنت وهذا ظاهر على أن تعبد بالتاء، وأما على الياء ففيه حذف والأصل أنت إله يعبد هكذا تردد الدماميني وجزم الشمني بأنه بالياء التحتية ويكون فيه التفات في الخبر من الخطب إلى الغيبة أو يقدر إله يعبد. **قوله: (ولكنه)** أي: هذا التوجيه لا يتأتى الخ؛ لأنه لا

أجازوه من قولك: «فإذا زيد القائمَ» بالنصب، فينبغي أن يُوَجَّه هذا على أنه نعت مقطوع، أو حال على زيادة «أل»، وليس ذلك مما ينقاس. ومَنْ جوَّز تعريفَ الحال أو زعم أن «إذا» تعْمَل عملَ «وجدت»، وأنها رفعت «عبد الله» بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد، فقد أخطأ، لأن «وجد» ينصبُ الاسمين، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل.

والثالث: أنَّه مفعول به، والأصل: فإذا هو يُساويها، أو فإذا هو يشابِهُهَا، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وهذا الوجه لابن مالك أيضاً، ونظيره قراءة عليّ رضي الله عنه: ﴿لئنْ أكَلَه الذِّئبُ وَنَحْنُ عُصبَةً﴾ [يوسف: ١٤] بالنصب ـ أي نوجدُ عصبةً أو نُرَى عصبةً. وأما قوله تعالى: ﴿وَالذين اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [الزمر: ٣]

يعقل أن يقال إنه أقيم ضمير النصب مقام ضمير الرفع. **قوله: (أن يوجه هذا)** أي: التركيب إذا كان والمنصوب اسماً صريحاً وقوله على أنه أي الاسم الصريح وقوله: نعت مقطوع أي فهو مفعول لأعني أو أذكر. **قوله: (وليس ذلك)** أي: القول بزيادة أل في الحال مما يقاس أي بل شاذ. **قوله: (مما يقاس)** أي: حتى يجوز في أي استعمال كان من غير سماع. **قوله: (وأنها رفعت عبد الله)** أي: على أنه فاعل والمنصوب بعد كالقائم مفعول من حيث تضمنها. **قوله: (وأنها رفعت الخ)** أي: فتكون إذا هي العاملة للرفع والنصب فيكون وجه غير الوجوه الخمسة، فكان المناسب أن يذكره وجهاً مستقلاً سادساً، وإن كان قولها وإنها رفعت أي بناء على أن الخبر يرفع المبتدأ وأنه ماشٍ على طريقة ابن الخيّاط فلا حاجة لذكره هنا؛ لأنه تقدم الرد عليه والمتبادر أنها رافعة لعبد الله على أنه فاعل وناصبة للقائم باعتبار التضمن فهو قول مستقل، وحينئذٍ فيرد عليه بما قال المصنف ويزاد عليه أنهَا لأي شيء رفعت ولم تنصب وأيضاً هل رفعت الفاعل من حيث تضمنها وجدت لا من حيث الظرفية.

قوله: (وإن لم يعتمد) أي: على نفي أو استفهام. **قوله: (أخطأ)** إنما أفرد لأن العطف بأو. **قوله: (لأن وجدت الخ)** هذا تعليل لخطأ صاحب الرأي الثاني. **قوله: (تنصب الإسمين)** أي: اللذين بعدها ويكون الفاعل ضميراً مستتراً فيها لأنها ترفع ما بعدها. **قوله: (ولأن مجيء الحال)** هذا تعليل لخطأ صاحب الرأي الأول. **قوله: (إنه مفعول به)** أي: لفعل هو الخبر. **قوله: (ثم حذف الفعل)** أي: وليس هذا استعارة وضمير موضع ضمير كالوجه الذي قبله. **قوله: (وهذا الوجه لابن مالك)** هذا التوجيه وكذا ما بعده لا يطرد في الاسم الظاهر فيوجه بما سبق من أنه حال على زيادة أو أو نعت مقطوع ا هـ تقرير دردير. **قوله: (أيضاً)** أي: كالوجه الثاني. **قوله: (عصبة بالنصب)** أي: فعصبة مفعول خبر عن نحن فهو نظير في مطلق حذف الخبر الفعلي وإبقاء المفعول والمبتدأ ا هـ. تقرير دردير. **قوله: (وأما قوله تعالى)** جواب عما يقال حيث خرج فإذا هو إياها

إذ قيل: إنّ التقدير: يقولون ما نعبدهم، فإنّما حَسَّنه أن إضمار القولِ مُسْتَسْهل عندهم.

والرابع: أنه مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يلسعُ لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول «ما زَيدٌ إلا شُربَ الإبل» ثم حذف المضاف، نقله الشلوبين في حواشي المفصَّل عن الأعلم، وقال: هو أشبه ما وُجِّهَ به النصبُ.

الخامس: أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابتٌ مثلَهَا، ثم حُذف المضاف فانفصلَ الضمير، وانتصبَ في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا: «قضِيَّة وَلاَ أبا حَسَنٍ لهَا» على إضمار «مِثل»، قاله ابن الحاجب في أماليه، وهو وجه غريب، أعني انتصابَ الضمير على الحال، وهو مبنيّ على إجازة الخليل: «لَهُ صوتٌ صَوْتُ الحمارِ» بالرفع صفة لـ «صوت»،

على حذف الخبر الفعلي فكيف يحكم بشذوذه مع أنه ورد مثله في القرآن فتوافقا. **قوله: (إذا قيل الخ)** إنما قيد بذلك لتكون الآية على وفق المسألة المتلكم فيها وهي حذف خبر المبتدأ إذا كان فعلياً وإلا فإذا قلنا والذين اتخذوا مبتدأ، ويقولون المقدر حال من فاعل اتخذوا أو الخبر أن الله يحكم بينهم خرجت الآية من قبيل ما نحن فيه. **قوله: (أن التقدير)** أي: تقدير الخبر. **قوله: (فإنما حسنه)** جواب أما أي فإنما حسن هذا القول الذي حذف فيه الخبر الفعلي مع بقاء معموله أن فيه إضمار القول وهو مستسهل عندهم أي بخلاف المثال، فإن الخبر الفعلي المحذوف فيه ليس قولاً فلذا كان المثال غير مستحسن بل شاذ. **قوله: (مستسهل عندهم)** أي: عند العرب والنحاة.

قوله: (والرابع إنه) أي: ضمير النصب وهو إياها. **قوله: (ما زيد إلا شرب الإبل)** أي: إلا يشرب شرب الإبل. **قوله: (ثم حذف المضاف)** وهو لسعتها فصار الضمير منفصلاً نائباً مناب المفعول المطلق. **قوله: (الخامس إنه)** أي: ضمير النصب وهو إياها. **قوله: (مثلها)** أي: فمثل نكرة وإن أضيف لمعرفة لتوغله في الإبهام. **قوله: (ثم حذف المضاف)** أي: وهو مثل. **قوله: (وانتصب في اللفظ)** أي: لا في التقدير وإلا فهو مضاف للحال لا لكن عند حذف المضاف إليه مقامه في النصب على الحال. **قوله: (قضية)** أي: هذه قضية، وقوله ولا أبا حسن الخ نافية وأبا اسمها مضاف وحسن مضاف إليه، وأبا حسن كنية علي بن أبي طالب فهو معرفة بالعلمية فيلزم عليه أن لا عملت في معرفة وهو ممنوع والجواب أن في الكلام مضافاً محذوفاً أي ولا مثل أبي فحذف مثل وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب فصار أباً. **قوله: (وهو وجه غريب الخ)** أي: لأن الحال لا يكون معرفة خصوصاً والضمير أعرف المعارف. **قوله: (على الحال)** أي: على سبيل النيابة.

قوله: (وهو) أي: مجيء الحال ضميراً. **قوله: (له صوت)** مبتدأ وخبر وقوله صوت الحمار صفة لصوت أي الأول الذي هو نكرة مع أن هذا معرفة؛ لأنه مضاف للمعرف ولا

بتقدير «مِثْل»، وأما سيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف، وممن قال بالجواز ابن مالك، قال: إذا كان المضافُ إلى معرفة كلمة «مثل» جاز أن تَخْلُفها المعرفة في التنكير، فتقول: «مررتُ برجلٍ زهير» بالخفض صفة للنكرة، و«هذا زيدٌ زهيراً» بالنصب على الحال، ومنه قولهم: «تفرّقوا أيادي سَبَا»، و«أيدي سبا» وإنما سُكِّنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في «معد يكرب» و«قَالي قلا».

والثاني من وَجْهَيْ «إذا» أن تكون لغير مُفَاجأة، فالغالب أن تكون **ظرفاً للمستقبل**

توصف النكرة بالمعرفة، وجوابه أنه على حذف أي مثل صوت الحمار. **قوله: (بتقدير مثل)** أي: ففي الحقيقة إنما وصفت النكرة بنكرة إذ مثل لا يزول تنكيرها بإضافتها لمعرفة لتوغلها في الإبهام، ثم إنه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فلم يستنكر وصف النكرة بصوت مع كونه معرفة لأن الوصف به بطريق النيابة لا بطريق الأصالة فهذا مثل ما أجازه ابن الحاجب من وقوع الضمير حالاً على سبيل النيابة. **قوله: (فقال هذا)** أي: له صوت صوت الحمار بالرفع. **قوله: (قبيح ضعيف)** أي: ولا يخرجه من القبح تقدير مثل وإلا لجاز قولك هذا قصير الطويل على تقدير قصير مثل الطويل ولا يجوز ذلك. **قوله: (وممن قال بالجواز)** بجواز وقوع الضمير حالاً ووصف النكرة بالمعرفة إذا كان المعنى على تقدير مثل. **قوله: (جاز أن تخلفها المعرفة)** أي: بعد حذفها. **قوله: (صفة للنكرة)** أي: مثل زهير. **قوله: (بالنصب على الحال)** أي: حال كونه مثل زهير وإلا فزهير معرفة فلا يقع حالاً. **قوله: (تفرقوا أيادي سبا)** أي: حال كونهم مثل أيدي أو أيادي سبا وإلا فأيدي وأيادي معرفة لإضافتهما لسبا الذي هو علم على أبي القبيلة. **قوله: (أيادي)** جمع كأيدي وعلى كل حال منصوب على الحالية من فاعل تفرقوا، وأيادي وأيدي معرفة لإضافتهما لسبا الذي هو علم على الرجل أبي القبيلة والمراد بالأيادي الأولاد لأنهم يتقى بهم ويبطش كما يتقى ويبطش بالأيادي المعلومة أي حال كونهم مثل أيادي أي أولاد سبا حيث مزقهم الله كل ممزق حين أرسل عليهم سيل العرام أي المطر الشديد، وسبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان أبو قبائل اليمن ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وإنما سكنت الخ)** جواب عما يقال لو كان أيدي أيادي حالاً لفتحت الباء. **قوله: (وإنما سكنت الياء)** أي: مع أنهما منصوبان على الحالية. **قوله: (مع أنهما)** أي: الكلمتان أي أيدي وأيادي. **قوله: (بالتركيب)** أي: الإضافي. **قوله: (والإعلال)** أي: لأن آخره حرف علة وهو الياء. **قوله: (كما في معد يكرب)** أي: بناءً على أنه مركب إضافي حتى يكون الإعراب على الياء وكرب مصروف منون ومعدي كرب علم على رجل وهو ثقيل بالتركيب الإضافي، والإعلال بالياء وقوله وقالي قلا مركب إضافي في علم على بلد، وقوله كما في معد يكرب وقالي قلا أي فإنهما لا يتأثران لفظاً بالعوامل مع جعل الأول مضافاً إلى الثاني فالياء في معدي ساكنة دائماً على سبيل التعيين كما في التسهيل.

قوله: (ظرفاً للسمتقبل) أي: ظرفاً موضوعاً للمستقبل من الزمن فانحل الإشكال

مُضَمنة معنى الشرط، وتختصُّ بالدخول على الجملة الفعليّة، عكس الفُجَائِيَّة. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يشاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرونَ﴾ [الروم: ٤٨]. ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك، وقد اجتمعا في قول أبي ذُؤيب [من الكامل]:

١٣٠ ـ وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إذا رَغَّبْتَها وإذا تُرَدُّ إلى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

وإنّما دخلَتِ الشرطيَّة على الاسم في نحو: ﴿إذَا السماءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] لأنه فاعلٌ بفعل محذوف على شريطَةِ التفسير، لا مبتدأ خلافاً للأخفش، وأما قوله [من الطويل]:

وهو أن الزمن لا ظرف له أو نقول ظرفاً للحدث الواقع في المستقبل.

قوله: (معنى الشرط) الإضافة بيانية وهو تعلق مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط. **قوله: (وقد اجتمعتا)** أي: الفجائية والشرطية. **قوله: (ثم إذا دعاكم)** إذا اسم شرط خافض لشرطه لإضافته إليه منصوب بجوابه ودعاكم فعل الشرط والكاف مفعول والفاعل محذوف ودعوة مفعول مطلق وقوله: إذا أنتم إذا فجائية جملة أنتم تخرجون جواب الشرط. **قوله: (ويكون الفعل بعدها)** أي: بعد الشرطية لا الفجائية. **قوله: (دون ذلك)** يحتمل أنه قليل ويحتمل أن قوله كثيراً أي جداً والمضارع دون ذلك أي كثير لا جداً ولذا لم يقل قليلاً. **قوله: (وقد اجتمعا)** أي: دخولها على الماضي والمضارع. **قوله: (إذا رغبتها)** دخلت هنا على ماض وقوله وإذا ترد دخلت على مضارع. **قوله: (إذا السماء انشقت)** جواب إذا محذوف إمّا لدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، أو محذوف لدلالة فملاقيه عليه أي إذا انشقت السماء لاقى الإنسان كدحه أي جزاء كدحه أي جهده في الخير وسعيه في العمل إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

قوله: (بفعل محذوف) أي: فالأصل إذا انشقت السماء ثم حذف الفعل الرافع للفاعل المدلول عليه بالمفسر الواقع بعده. **قوله: (لا مبتدأ)** ظاهره أن الأخفش يقول يتعين دخولها على المبتدأ وليس كذلك بل هو مجوز لذلك بشرط أن يقع بعده فعل كما أجاز دخولها على الفعل، وأما من يقول بدخولها على الفعل فيقول بتعيين ذلك.

---

١٣٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب في (الدرر ٣/ ١٠٢؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٦٩٣؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٠٦).

المعنى: للنفس رغباتها غير المنتهية، ولكنها تقنع بالقليل إن عوّدها صاحبها عليه، بمعنى ضبطها وحدّد لها.

١٣١ - إِذَا بَـاهِـلِـيٌّ تَـحْـتَـهُ حَـنْـظَـلِـيَّـةٌ   لَـهُ وَلَـدٌ مِـنْـهَـا فَـذَاكَ الْـمُـذَرَّعُ

فالتقدير: إذا كان باهليٌّ، وقيل: حنظليّة فاعل لـ «استقرّ» محذوفاً، و«باهليّ»: فاعل بمحذوف يفسِّره العامل في حنظليَّة، ويردُّه أن فيه حذف المفسّر ومفسّره جميعاً، ويسهّله أن الظرف يدل على المفسر، فكأنه لم يحذف.

ولا تعمل «إذا» الجزم إلا في ضرورة كقوله [من الكامل]:

١٣٢ - اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى   وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

قوله: **(إذا باهلي الخ)** استشكل هذا البيت من حيث أنه ليس بعد الاسم المذكور بعد إذا فعل يجعل مفسر الفعل محذوف يرفع ذلك الاسم كما في الآية، والجواب أن باهلي ليس مبتدأ كما هو أصل الإشكال بل إذا داخلة على كان المحذوفة فباهلي اسم كان وقوله تحته حنظلية صفة وخبرها قوله له ولد. **قوله: (باهلي)** منسوب لباهلة قرية من قيس عيلان بالعين المهملة، وقوله حنظلية منسوبة إلى حنظلة وهي أكرم قبيلة من بني تميم بخلاف الأولى فإنها خسيسة. **قوله: (فذاك المدرع)** بالدال المهملة وفي الشمني والشواهد بالذال المعجمة أي الذي يلبس الدرع لأنه أصيل مثل أمه. **قوله: (فاعل باستقر محذوفاً)** وهي جملة صفة الباهلي كما أن جملة له ولد كذلك على هذا القول والأصل إذا باهلي تحته حنظلية. **قوله: (يفسره العامل في حنظلية)** أي: إذا استقر باهلي استقر تحته حنظلية. **قوله: (حذف المفسر)** أي: وهو العامل في حنظلية والمفسر وهو العامل في باهلي وحذفهما معاً محذور. **قوله: (أن الظرف يدل على المفسر إلخ)** أي: لأن الظرف متعلق بعامل وهو ذلك المفسر بكسر السين وهذا الظرف موجود فكأن المفسر لم يحذف تنزيلاً لذكر الدال عليه منزلة ذكره نفسه، وقد يقال إن عامل الظرف فعل وقع في جملة هي صفة فكيف يفسر عامل الموصوف.

قوله: (ولا تعملَ إذا الجزم) أي: وإن كان فيها معنى الشرط. **قوله: (ما أغناك)** ما

---

١٣١ - **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ١/ ٤١٦؛ والدرر ٣/ ١٠٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٢٧٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٤؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٦٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٦؛ ولسان العرب ٨/ ٩٣ (ذرع)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٧).

شرح المفردات: الباهلي: نسبة إلى قبيلة باهلة، وهي قبيلة توصف بالخساسة. حنظليّة: امرأة منسوبة إلى حنظلة، وهي قبيلة من تميم، وتعدّ من أكرم القبائل. المذرع: من كانت أمّه أشرف من أبيه.

١٣٢ - **التخريج**: البيت لعبد قيس بن خفاف في (الدرر ٣/ ١٠٢؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٥٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٧١؛ ولسان العرب ١/ ٧١٢ (كرب)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٠٣؛ ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضى ١/ ٣٨٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٦).

اللغة: الخصاصة: شدة الفقر. تجمّل: حاول أن تبدو جميلاً متعففاً؛ ويروى (فتحمّل) وهو من =

قيل: وقد تَخْرُجُ عن كلّ من الظرفية، والاستقبال، ومعنى الشرط، وفي كل من هذه فَصْلٌ.

الفصل الأول

في خُروجها عن الظَّرْفية

زعم أبو الحسن في ﴿حتَّى إذَا جَاؤُوها﴾ [الزمر: ٧١] أن «إذا» جَرٌّ بـ «حتى»، وزعم أبو الفتح في ﴿إذَا وقَعَتِ الْوَاقِعَة﴾ الآية [الواقعة: ١]، فيمن نصب ﴿خافِضَةً رَافِعَةً﴾ [الواقعة: ٣] أن «إذا» الأولى مبتدأ، والثَّانية خبر، والمنصوبَيْنِ حالان، وكذا جملة ﴿ليس﴾ [الواقعة: ٢] ومعموليها. والمعنى وَقتُ وقوع الواقِعة خافضةً لقوم رافعةً لآخرين هو وقتُ رَجِّ الأرض. وقال قوم في «أخْطَبُ مَا يَكُونُ الأميرُ»: إن الأصلَ

مصدرية ظرفية أي استغن مدة إغناء ربك إياك، وبالغنى يحتمل أن يتنازعه الفعلان ويحتمل تعلقه بالأول فقط، والخصاصة الفقر والحاجة وتجمل إما بالجيم أي أظهر الجمال وعدم الحاجة أوكل الجمل وهو الشحم المذاب تعففاً، وإما بالحاء المهملة أي تكلف حمل هذه المشقة اهـ دماميني. **قوله: (ومعنى الشرط)** أي: الثابتة لها في غالب الأحوال. **قوله: (في خروجها)** أي: فلا جواب لها حينئذٍ وقوله: عن الظرفية أي فلا تضمن معنى في فلا ينافي أنها اسم زمان. **قوله: (أبو الحسن)** أي: الأخفش. **قوله: (جر بحتى)** أي: سبقوا إلى وقت مجيئهم إياها فجعلها اسم زمان لا ظرفية فيه ولا شرطية. **قوله: (فيمن نصب خافضة رافعة)** إنما قيد بذلك لأنه مع رفعهما كما في القراءة المشهورة لا يحتاج لذلك التخريج بل تبقى إذا على ظرفيتها وتنصب إما بليس لما فيها من معنى النفي كقولك يوم الجمعة ليس لي شغل أو بمحذوف أي إذا وقعت الواقعة كان كيت وكيت وقوله خافضة رافعة خبر لمحذوف أي وهي. **قوله: (والمنصوبين حالان)** أي: من ضمير وقعت. **قوله: (وكذا جملة ليس ومعمولاها)** أي: لوقعتها كاذبة ومعنى كاذبة كذب فأطلق اسم الفاعل وأراد به المصدر أو أن المعنى ليس هناك نفس كاذبة واللام في لوقعتها حينئذٍ بمعنى في.

قوله: (ومعمولاها) كذا في غالب النسخ وهو على لغة من يلزم المثنى الألف وإلا فالأصح ومعموليها. **قوله: (والمعنى وقت وقوع الواقعة الخ)** أي: وقت وقوع الواقعة متحقق وهو معنى ليس لوقعتها كاذبة بلا ريب. **قوله: (أخطب الخ)** أخطب مبتدأ وما يكون مضاف إليه لأن ما مصدرية ظرفية والأمير فاعل يكون وقائماً حال من فاعل كان

= الاحتمال والصبر.

المعنى: استغن عن الناس إذا أعطاك ربك الغنى والثروة، وحاول أن تبدو جميلاً متعفّفاً إن أصابك الفقر، ففي الحالين: غناه وفقره، يطلب منه أن يقلّل من اعتماده على الناس.

أَخْطَبُ أوقاتِ أكوانِ الأمير إذا كان قائماً، أي: وقت قيامه، ثم حذفت الأوقات ونابت «ما» المصدريّة عنها، ثم حذف الخبر المرفوع، وهو إذا، وتبعها «كان» التامّة وفاعلها في الحذف، ثم نابت الحالُ عن الخبر، ولو كانت «إذا» على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت: «أخطَبُ أوقاتِ أكوانِ الأمير يومَ الجمعة» إذا نصبت «اليوم»، لأنَّ الزمانَ لا يكونُ محلاً للزَّمان.

وقالوا في قول الحماسيّ [من الطويل]:

١٣٣ ـ وَبَعْدَ غَدٍ، يَا لَهْفَ قَلْبِيَ مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ

إن «إذا» في موضع جرٍّ بدلاً من «غد».

وزعم ابن مالك أنَّها وقعت مفعولاً في قوله عليه الصَّلاةُ والسلام لعائشة رضي الله عنها: «إنِّي لأعلم إذا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً وإذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبىٰ».

والجمهورُ على أن «إذا» لا تخرج عن الظرفيّة، وأنّ «حتى» في نحو: ﴿حَتَّى إِذَا

التامة المحذوفة هي وخبر ذلك المبتدأ وهو إذا. **قوله**: **(أكوان الأمير)** أي: أحوال الأمير. **قوله**: **(ونابت ما المصدرية)** أي: ومدخولها عنها أي عن الأوقات لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الزمان أي نابت ما ومدخولها. **قوله**: **(ثم نابت الحال الخ)** أي: لأنها خبر في المعنى. **قوله**: **(عن الخبر)** أي: وهو إذا المضافة لكان وقوله الحال أي وهو قائماً. **قوله**: **(لاستحال المعنى الخ)** أي: فسد إذ المعنى هو أخطب أوقات أكوان الأمير كائن في وقت وجوده قائماً. **قوله**: **(إذا نصبت اليوم)** أي: لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه وقد أضيف أخطب لأوقات فيكون وقتاً، وقد جعلت الوقت واقعاً في يوم الجمعة فيستحل. **قوله**: **(لا يكون محلاً للزمان)** أي: إنما يكون محلاً للأحداث. **قوله**: **(وبعد غد)** ظرف لمحذوف أي يروحون أو أتلهف. **قوله**: **(يا لهف)** كلمة تحسر أي يا تلهفي من هذا الأمر. **قوله**: **(من غد)** فكأنه قال يا لهف نفسي من إذا راح أصحابي إلا أنا.

قوله: **(لأعلم الخ)** المعنى لأعلم وقت رضاك ووقت غضبك. **قوله**: **(والجمهور)** أي: من النحاة. **قوله**: **(لا تخرج)** أي: فهي عندهم من الظروف اللازمة لا المتصرفة.

---

١٣٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي الطمحان القيني في (الأغاني ١٣/ ١١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٦٦؛ ولأبي الطمحان أو لهدبة بن خشرم في شرح شواهد المغني ١/ ٢٧٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٦؛ وتذكرة النحاة ص ٦٥٤).

اللغة: يا لهف نفسي: يا لحزنها وأساها. راح: ذهب أو سار بالعشيّ، وقيل سار في أي وقت.

المعنى: سيكون حزني عظيماً إذا ما سار أصحابي وبقيت في مكاني وحيداً، بعد غد، حيث يغادرني أصحابي في اللحد.

جَاؤُوهَا﴾ [الزمر: ٧١] حرفُ ابتداء دخل على الجملة بأسرِها، ولا عمل له. وأما ﴿إذا وقعتِ الواقعة﴾ [الواقعة: ١] فـ «إذا» الثانية بدلٌ من الأولى، والأولى ظرف، وجوابها محذوف لفهم المعنى، وحَسَّنه طولُ الكلام، وتقديره بعد «إذا» الثانية، أي: انقسمتم أقساماً، وكنتم أزواجاً ثلاثة. وأما «إذا» في البيت فظرف لِـ «لهف»، وأما التي في المثال ففي موضع نصب، لأنا لا نُقدِّر زماناً مضافاً إلى ما يكون، إذ لا موجب لهذا التقدير. وأما الحديث فـ «إذا» ظرف لمحذوف، وهو معمول «أعْلَم»، وتقديرُهُ: شأنَكِ ونحوه، كما تعلق «إذ» بالحديث في ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إبراهيمَ المكرمين إذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥].

قوله: (ولا عمل لها) أي: فتكون الجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الأعراب واستشكل بعضهم مجيء هذه الجمل الشرطية من إذا وجوابها بعد حتى فقال كيف تكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط وهي لا تكون غاية وأجيب بأن الغاية في الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتباً على فعل الشرط فالتقدير وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق. **قوله: (والأولى ظرف)** إما لفعل الشرط أو لجوابه على الخلاف الآتي.

قوله: (وحسنه) أي: حسن حذف الجواب. **قوله: (بعد إذا الثانية)** أي: لئلا يفصل بين البدل والمبدل منه. **قوله: (أي انقسمتم)** هذا جواب الشرط. **قوله: (فظرف للهف)** أي: لا بدل من غد المجرور بمن. **قوله: (فظرف للهف)** أي: يا لهفي في هذا الوقت. **قوله: (وأما التي)** أي: وأما إذا التي الخ. **قوله: (في المثال)** أي: أخطب ما يكون الأمير قائماً حيث كان الأصل أخطب أكوان الأمير إذا كان قائماً.

قوله: (ففي موضع نصب) أي: على الحال بالخبر المحذوف أي أخطب أكوان الأمير حاصل في زمن وجوده قائماً. **قوله: (لأنا لا نقدر زماناً مضافاً إلى ما يكون)** أي: كما فعل هؤلاء القوم حيث قدروا أوقاتاً قبل أكوان وحاصل هذا أن ما حينئذٍ لا تكون إلا مصدرية فقط لا ظرفية كما قال أولئك وإنما لم يقدرها ظرفية للزوم وظرفية الزمان في الزمان. **قوله: (شأنك)** بالنصب على الحكاية وإن كان خبر تقديره وقوله ونحوه بالرفع عطفاً على شأنك المحكي باعتبار الإعراب المقدر فيه.

قوله: (كما تعلقت) تنظير في أن كلاً تعلق بمصدر فيه رائحة الفعل. **قوله: (كما تعلقت إذ بالحديث الخ)** ويجوز أن تتعلق بالمكرمة إذ فسر بإكرام إبراهيم لهم وإلا فالإضمار أي اذكر وقت دخولهم عليه؛ لأن أكرم الله لهم وكونهم مكرمين في أنفسهم ليس بمتقيد بوقت دخولهم كما تقيد إكرام إبراهيم.

الفصل الثاني

في خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تجيء للماضي كما تجيء «إذا» للمستقبل في قول بعضهم، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُم عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾ [التوبة: ٩٢]، ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَة أَوْ لَهْوَاً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، وقوله [من الوافر]:

١٣٤ ـ وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيباً ... سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

والثاني: أن تجيءَ للحال، وذلك بعد القسم، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إذا يَغْشَى﴾ [الليل:

قوله: (وذلك) أي: المذكور من خروج إذا. **قوله: (في قول بعضهم)** أي: فتتعاوض الكلمتان حيث استعملت كل منهما في معنى الأخرى. **قوله: (وذلك)** أي: مجيء إذا للماضي. **قوله: (إذا ما أتوك الخ)** هذا إخبار فقصة وقعت في الزمن الماضي فتكون إذا له وتولوا جوابها وقوله قلت إما حال من كاف أتوك أو استئناف والأصل إذا ما أتوك لتحملهم تولوا فقيل مالهم تولوا باكين فقيل قلت لا أجد ما أحملكم عليه إلا أن هذا الاستئناف توسط معترضاً بين الشرط والجزاء ا هـ دماميني. **قوله: (وإذا رأوا تجارة الخ)** هذا إخبار بقصة العير التي قدمت المدينة والنبي يخطب يوم الجمعة فتفرقوا حتى لم يبق منهم إلا اثنا عشر رجلاً وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول هذه الآية فتكون إذا فيها للماضي.

قوله: (وندما) المراد به النديم لا النادم والكأس مؤنثة مهموزة الإناء الذي يشرب فيه، وإذا كان خالياً منه يسمى قدحاً وتغورت بمعنى غابت أي سقيتها وقت غيابها ووقت غيابها قد مضى وهذا البيت ليس بقاطع على مجيء إذا للماضي لجواز أن سقيت بمعنى أسقي وهو دليل جواب إذا أي غربت النجوم سقيته. **قوله: (بعد القسم)** أي: القسم من

---

١٣٤ ـ **التخريج**: البيت للبرج بن مسهر (أو الجلاس) في (الأغاني ١٤/ ١٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٧٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٠؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٤٣ (عرق)، ١٢/ ٥٧٢ (ندم)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٦٢؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص ١٤١، ٢٢٠).

اللغة والمعنى: الندمان: المشارك في الشراب. تفوّت: غابت. يقول: كم من منادم سقيته وقت غياب النجوم، فازدادت الكأسُ طيباً.

١]، ﴿والنَّجمِ إِذَا هَوَى﴾ [النجم: ١]، قيل: لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم، لأنه إنشاء لا إخبار عن قَسَمٍ يأتي، لأن قَسَم الله سبحانه قديم، ولا لكون محذوف هو حال من والليل والنجم، لأن الحالَ والاستقبال مُتَنافيان. وإذا بطل هذان الوجهانِ تعيّن أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال. ا هـ.

والصَّحيحُ أنه لا يصحُ التعليقُ بـ «أُقْسِمُ» الإنشائيّ، لأن التقديم لا زمان له، لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزَّمان، وأنه لا يمتنع التَّعليقُ بـ «كائن» مع بقاء «إذا» على الاستقبال، بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتّفاق، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِداً به غداً»، أي: مُقَدَّراً الصيد به غداً، كذا يُقدِّرون. وأوضح منه أن يقال: مُرِيداً به الصَّيدَ غداً، كما فسّر «قمتم» في ﴿إذا قُمتم إلى الصَّلاة﴾ [المائدة: ٦] بـ «أردتم».

الله كما يأتي. **قوله**: **(قيل)** أي: في توجيه كونها للحال في هاتين الآيتين. **قوله**: **(لو كانت للاستقبال)** أي: المفرور منه سابقاً. **قوله**: **(لم تكن ظرفاً)** أي: لم يصح أن تكون الخ لأن المعنى أقسم وقت غشيان الليل. **قوله**: **(لأنه)** أي: أقسم. **قوله**: **(لأن قسم الله سبحانه وتعالى قديم)** أي: وحينئذٍ فلا يصح الإخبار بأنه يأتي وحيث كان فلا يصح أن يكون المستقبل ظرفاً له. **قوله**: **(هو حال)** أي: لأن المعنى حينئذٍ أقسم بالليل حال كونه كائناً وقت غشيانه، وقوله: من الليل أي في الآية الأولى وقوله: والنجم أي في الآية الثانية. **قوله**: **(لأن الحال)** أي: التي جعلت إذا ظرفاً له.

قوله: **(والاستقبال)** الذي هو مدلول لإذا. **قوله**: **(متنافيان)** أي: فلا يجعل أحدهما ظرفاً للآخر. **قوله**: **(وإذا بطل هذان الوجهان)** وهما كونها ظرفاً لفعل والقسم كونها ظرفاً للحال مع جعل إذا للاستقبال. **قوله**: **(تعين أنه)** أي: لفظ إذا. **قوله**: **(ظرف لأحدهما)** هو إما فعل القسم أو الكون المحذوف الذي هو حال من الليل والنجم. **قوله**: **(على أن المراد به)** أي: بإذا الحال أي فلا تنافي حينئذٍ ولا مانع لأن الإنشاء حالي فلا ينافيه أن المراد بها الحال؛ ولأن الكون المحذوف حال بالعوض فلا يمتنع كونه مظروفاً لإذا المراد بها الحال. **قوله**: **(والصحيح)** تزييف لكلام ذلك القائل. **قوله**: **(لا يمتنع التعليق بكائناً مع بقاء إذا على الاستقبال)** لأنه لا مانع من وقوع الحال الصناعية أي النحوية مراداً بها الزمن المستقبل كما تقول سأدخل البلد راكباً، فإن الحال مقيدة لعاملها والعامل هنا مستقبل وقيده مقارن له في ذلك الزمن. **قوله**: **(مع بقاء إذا على الاستقبال)** أي: لأن المنافي للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية والكلام في النحوية لا الزمانية. **قوله**: **(أي مقدراً الخ)** قد يقال هذا لا يفضي إلى مطلوبه لأن الحال على هذا التقدير في الحقيقة إنما هو قولك مقدراً وزمنه حالي لا استقبالي، وغداً ظرف للصيد لا التقدير. **قوله**: **(وأوضح منه)** أي: من هذا التقدير لأن ذلك واقع في كلام الله تعالى ووقع في كلامهم كثيراً. **قوله**: **(أن يقال مريداً)** أي: الآن. **قوله**: **(بأردتم)** أي: القيام.

مسألة ـ في ناصب «إذا» مذهبان، أحدهما: أنه شَرْطُهما، وهو قول المحقّقين، فتكون بمنزلة «مَتَى» و«حيثما» و«أيّانَ». وقولُ أبي البقاء إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غيرُ وارد، لأن «إذا» عند هؤلاءِ غيرُ مضافة، كما يقوله الجميع إذا جَزَمَتْ كقوله [من الكامل]:

وَإِذَا تُـصِـبْـكَ خَـصَـاصَـةٌ فَـتَـجَـمَّـلِ

والثاني: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهِهِ، وهو قول الأكثرين، ويَرِدُ عليهم أمورٌ:

أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامِلِهِ.

قوله: (فتكون بمنزلة متى) أي: في أن العامل فيها الشرط لا الجزاء فعلى هذا القول لا يقال في إعرابها أنها اسم زمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، وإنما يقال اسم شرط منصوب بشرطه.

قوله: (وقول أبي البقاء) مبتدأ وقوله غير وارد خبر، وقوله بأن المضاف بيان للرد. **قوله: (أنه مردود)** أي: القول بأن العامل في إذا شرطها. **قوله: (عند هؤلاء)** أي: المحققين القائلين بأن العامل فيها الشرط، وإنما يقول بإضافتها الأكثرون. **قوله: (غير مضافة)** أي: للشرط أي فهي عند هؤلاء مبهمة لعدم إضافتها ولأن ما بعدها ليس صفة لها فمعنى إذا جئتني أكرمتك عند هؤلاء إن جئتني في أي وقت أكرمتك، وأما على الآتي فهي مخصصة بالإضافة، ومعنى إن جئتني أكرمتك إن جئتني أكرمتك في وقت مجيئك، وقال ابن الحاجب أن تعيين الوقت في إذا يحصل بمجرد وقوع الفعل بعدها، وإن لم تكن مضافة كما يحصل التخصيص في قولنا زمناً طلعت فيه الشمس ورده الرضى بأنه إنما حصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده، ولو كان مجرد ذكره بعده كافياً في تخصيصها لتخصصت متى في قولك متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقاً فلا بد في تخصيصها من الإضافة ا هـ تقرير دردير. **قوله: (كما يقوله)** أي: قطعها عن الإضافة ووجه الاتفاق أنها إذا كانت مضافة عملت العمل الخاص بها وهو الجر، ولو جزمت لعملت العمل المختص بها وعامل يعمل الجزم والخفض المختص به لا يوجد. **قوله: (أو شبهه)** وهو الذي فيه رائحة الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. **قوله: (تصير الجملتان واحدة)** وقد يقال إن الجملتين إنما صارتا جملة بعد الربط وقولهم: إن جملة الشرط والجواب جملتان أي قبل الربط.

قوله: (لأن الظرف عندهم) وهو إذا المضاف للشرط. **قوله: (من جملة الجواب)** من حيث هو معمول لما فيه من فعل أو شبهه. **قوله: (والمعمول)** أراد به الشرط فمراده بالمعمول ولو بواسطة لتدخل جملة الشرط لأنها معمولة للمعمول لأن إذا عامل في الشرط

الثاني: أنه ممتنع في قول زهير [من الطويل]:

١٣٥ ـ بَدَا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضىٰ ولا سَابِقاً شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

لأن الجواب محذوف، وتقديره إذا كان جائياً فلا أَسْبقه، ولا يصحّ أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه، لأن الشيء إنما يُسْبَقُ قبل مجيئه. وهذا لازم لهم أيضاً إن أجابوا بأنها غير شرطيَّة وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق. وأما على القول الأول فهي

الجر بالإضافة، وإذا كان المعمول داخلاً في جملة عاملة كانت جملة واحدة، وكان المعنى في قولك إذا جئتني أكرمتك إكرامك وقت مجيئك أي حاصل. **قوله: (والمعمول)** وهو إذا المضاف لجملة الشرط داخل الخ ويحتمل أن المراد بالمعمول جملة الشرط المضافة لإذا من جملة عاملة وهو إذا وقد جعلنا جملة عامل إذا هي جملة الجواب.

قوله: (والثاني أنه) أي: عمل الجواب في إذا. **قوله: (ولا سابقاً)** بالنصب وفي رواية سابق مجرور يتوهم حرف جر وروي أيضاً بالإضافة لياء المتكلم ورفع شيء فلا شاهد فيه. **قوله: (لأن الجواب)** علة لقوله ممتنع. **قوله: (لأن الجواب محذوف)** أي: وإذا على كلامهم ظرف له فالمعنى له فلا سبقه وقت مجيئه والقاعدة أن نفي الشيء فرع ثبوته وسبق الشيء وقت مجيئه لا يعقل ثبوته حتى ينفي. **قوله: (إذا كان جائياً فلا أسبقه)** لا حاجة إلى إدخال الفاء لتصير الجملة إسمية، أي فأنا لا أسبقه ولو قال إذا كان جائياً لا أسبقه لصح وكان الجواب فعلية. **قوله: (ولا يصح الخ)** هذا بناء على أن المراد السبق في الزمن، وأما لو أريد بالسبق الفوات لصح لأن المعنى حينئذٍ لا يفوتني شيء وقت مجيئه إلا أدركته، وبهذا صح جعلها معمولة للجواب وكذا جعلها معمولة لما قبلها على أنها غير شرطية. **قوله: (لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه)** أي: فإذا علمت أن زيداً يأتي غداً وقت الظهر فتسبقه وتأتي قبله ضحى. **قوله: (إن أجابوا)** أي: عن البيت الذي ورد عليهم. **قوله: (وهو سابق)** أي: لأن المعنى ولست سابقاً شيئاً في وقت مجيئه. **قوله: (وأما على القول الأول)** وهو أن العامل فعل الشرط.

---

١٣٥ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في (ديوانه ص ٢٨٧؛ وتخليص الشواهد ص ٥١٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، ٥٥٢، ٩/ ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤؛ والدرر ٦/ ١٦٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٢، ٧/ ٥٦؛ والكتاب ١/ ١٦٥، ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/ ١٦٠؛ ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ (نمش)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٦٧، ٣/ ٣٥١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤١؛ ولصرفة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ١/ ٧٢؛ والكتاب ١/ ٣٠٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧؛ وجواهر الأدب ص ٥٢؛ وخزانة الأدب ١/ ١٢٠، ٤/ ١٣٥، ١٠/ ٢٩٣، ٣١٥؛ والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٩؛ والكتاب ٢/ ١٥٥).

المعنى: عرفت بتجربتي في هذه الحياة أنني لن أحصل على شيء مضى وراح، ولن أحصل على شيء قبل أوانه.

شرطية محذوفة الجواب وعامِلُها إما خبرُ «كان»، أو نفسُ «كان»، إن قلنا بِدَلالتها على الحَدَث.

والثالث: أنه يلزمهم في نحو: «إذا جئتَني اليوم أكرمْتُك غداً» أن يعمل «أكرمتك» في ظرفَيْنِ متضادَّين، وذلك باطل عَقْلاً؛ إذ الحدثُ الواحد المعيّن لا يقع بتمامه في زمانين، وقَصْداً؛ إذِ المرادُ وقوعُ الإكرام في الغد لا في اليوم.

فإن قلت: فما ناصبُ «اليوم» على القول الأول؟ وكيف يعمل العامل الواحد في ظَرْفي زمانٍ؟

قلنا: لم يتضادًا كما في الوجه السّابق، وعملُ العاملِ في ظرفَيْ زمانٍ يجوز إذا كان أَحَدهُمَا أَعَمَّ من الآخر نحو: «آتِيكَ يَوْمَ الجمعة سَحَرَ»؛ وليس بدلاً؛ لجواز

قوله: (محذوفة الجواب) أي: وهو ما قدره أولاً. **قوله: (أما خبر كان)** أي: وهو جائياً والمعنى ولا سابق شيئاً إن كان جائياً في أي وقت لا أسبقه. **قوله: (إن قلنا بدلالتها على الحدث)** أي: وهو مختار ابن مالك وجماعة، أما على القول بأنها لمجرد الزمان فليس ثم حدث ينصب الواقع فيه. **قوله: (والثالث الخ)** أجيب بأنه على تأويل يكن ذلك سبباً لإكرامك غداً ولا شك أن السبب الآن كما قالوا إن جئتني اليوم فقد جئتك أمس على معنى يكن ذلك جزاء لمجيء أمس.

قوله: (متضادين) وهما غداً وزمن المجيء وهو اليوم. **قوله: (إذ الحدث)** أي: كالإكرام. **قوله: (لا يقع بتمامه)** نعم يقع بعضه في زمن وبعضه في زمن آخر وهو الفعل من قوله جئتني. **قوله: (وقصداً)** أي: بحسب قصد المتكلم أي أن المتكلم لا يقصده. **قوله: (فإن قلت)** أي: إذا كان الأمر كذلك وهو أن العامل لا يعمل في ظرفين متضادين. **قوله: (وكيف يعمل الخ)** أي: والحال إنه لا يعمل الخ. **قوله: (في ظرف زمان)** وهما إذا واليوم. **قوله: (قلنا الخ)** أي: قلنا الناصب هو الفعل المذكور، وإنما عمل في الظرفين المذكورين لأنهما لم يتضادا. **قوله: (كما في الوجه السابق)** أي: الآتي على قول الجمهور. **قوله: (كما في الوجه السابق)** تشبيه في المنفي. **قوله: (أعم من الآخر)** الظاهر أنه أراد باليوم مطلق زمن منسوب للجمعة من ليل أو نهار فظهرت الأعمية ولا حاجة لما قاله الدماميني. **قوله: (آتيك يوم الجمعة سحر)** أي: آتيك في جزء من يوم الجمعة سحر وجزء يوم الجمعة أعم من سحر. **قوله: (سحر)** هو أخص من يوم الجمعة فلذا عمل فيهما العامل الواحد واعترض بأن يوم الجمعة مباين لسحر لأن اليوم مبدؤه من طلوع الشمس أو الفجر والسحر ما كان قبل الفجر فهما متباينان فلا يصح عمل العامل الواحد فيهما، وأجيب بأن السحر لما لاصق الفجر فكأنه جزء من اليوم فصح كون اليوم أعم.

قوله: (وليس بدلاً الخ) جواب عما يقال إن سحر بدل والعامل في البدل غير العامل

«سِيرَ عليه يومُ الجمعة سَحَرَ» برفع الأولِ ونصب الثاني، ونصّ عليه سيبويه، وأنشد للفرزدق [من الطويل]:

١٣٦ ـ مَتَى تَرِدَنْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا

فـ «يوماً» يمتنع أن يكون بدلاً من «متى»، لعدم اقترانه بحرف الشّرط، ولهذا يمتنع في «اليوم» في المثال أن يكون بدلاً من «إذا»، ويمتنع أن يكون ظرفاً لـ «تجد»، لئلا ينفصل «ترد» من معموله ـ وهو «سَفار» ـ بالأجنبي، فتعيَّن أنه ظرفٌ ثانٍ لـ «ترد».

والرابع: أن الجواب وَرَدَ مقروناً بـ «إذا» الفجائيّة نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ

في المبدل منه، وحينئذٍ فالعامل متعدد فلا يصح التنظير لما نحن فيه، وحاصل الجواب أننا لا نسلم إنه بدل الخ ا هـ تقرير دردير. **قوله: (سير عليه يوم الجمعة سحر)** أي: فيوم نائب فاعلِ سير وسحر منصوب على الظرفية وما كان منصوباً على الظرفية لا يصح أن يكون بدلاً من نائب الفاعل، وإذا كان لا يصح أن يكون بدلاً فليكن نظيره كذلك. **قوله: (متى تردن يوماً سفار)** سفار اسم بئر لمازن بن مالك أي في أي وقت ولحظة تردن يوماً هذه البئر تجد أديهم تصغير أدهم وهو الأسود والمراد به هنا ابن مرداس أحد بني كعب فهو علم له، وكان خبيثاً والمستجيز الطالب للماء والعور المصروف عنه. **قوله: (لعدم الخ)** أي: والبدل من الشرط يجب قرنه بالشرط تقول متى جئتني إن يوم الجمعة وإن يوم الخميس أكرمتك كما يجب قرن البدل من الاستفهام به نحو من جاءك أزيد أم عمرو ا هـ تقرير دردير. **قوله: (ولهذا يمتنع الخ)** أي: ولأجل كون البدل من الشرط يجب قرنه بالشرط يمتنع الخ. **قوله: (في المثال)** أي: وهو إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً فلا يصح أن اليوم بدل من إذا لعدم قرن اليوم بالشرط فتعين إنه ظرف ثانٍ لجئتني كما تقدم. **قوله: (ويمتنع أن يكون)** أي: يوم في البيت لا في المثال. **قوله: (والرابع الخ)** رد بأن الأكثر صرحوا بأن محل كون إذا معمولة للجواب إذا كان صالحاً، ولم يمنع مانع فإن منع فهي معموله لمحذوف على أن تقديم ممتنع التقديم جائز لغرض مهم، والغرض المهم هنا قال الرضي تضمن إذا الشرط الذي له الصدر فيجوز تقدم إذا هذه من حيث أنها شرطية ويكون عاملها هو الجواب، ولو اقترن بإذا الفجائية أو الناسخ وعلى الأول فيقدر في الآية تخرجون إذا.

---

١٣٦ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ١/ ٢٨٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٥؛ ولسان العرب ٤/ ٣٧١ (سفر)، ٤/ ٦١٤ (عور)؛ والمقتضب ٣/ ٥٠).

اللغة والمعنى: ترد: تطلب الماء. سفار: منهل قرب ذي قار. أديهم: هو ابن مرداس بن تميم. المستجيز: طالب الماء للأرض أو للماشية. المعوّر: الذي لم تقضَ حاجته.

يقول: متى تقصد ذلك المنهل تجد ابن مرداس يمنع طالب الماء ويرده خائباً دون أن يقضي له حاجته.

الأرضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، وبالحرف الناسخ، نحو: «إذَا جِئْتَنِي الْيَوْمَ فإنِّي أُكْرِمُكَ»، وكلٌّ منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله. وورد أيضاً والصالح فيه للعمل صفة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨ ـ ٩] ولا تعمل الصفة فيما قَبل الموصوف. وتخريجُ بعضهم هذه الآية على أن «إذا» مبتدأ وما بعد الفاء خَبر لا يصحُّ إلا على قول أبي الحسن ومَنْ تابعه في جواز تصرُّف «إذا» وجوازِ زيادة الفاء في خبر المبتدأ، لأن «عُسْرَ اليوم» ليس مُسَبَّباً عن «النَّقرِ»، والجيِّدُ أن تخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه بـ «عسير»، أي: عَسُرَ الأمر. وأمّا قول أبي

قوله: (وكل منهما) أي: من إذا الفجائية والحرف الناسخ. **قوله: (وورد)** أي: الجواب. **قوله: (صفة)** أي: لموصوف. **قوله: (فإذا نقر في الناقور)** أي: نفخ في الصور النفخة الأولى وقيل الثانية. **قوله: (فذلك)** إشارة لوقت النقر وهو مبتدأ ويومئذٍ اسم زمان مبني على الفتح لإضافته إلى إذا التي هي اسم غير متمكن في محل رفع على أنه بدل من ذلك، وقوله: يوم عسير خبر المبتدأ كأنه قيل فيوم النقر يوم عسير. **قوله: (ولا تعمل الصفة الخ)** قد مر جواب هذا سابقاً في الإيراد الثالث فلا عود ولا إعادة وحاصله إنه يجوز تقديم ممتنع التقديم لغرض مهم وهو هنا تضمن إذا الشرط الذي له الصدارة فيجوز تقديم إذا هنا على عاملها وهو الجواب، وإن كان فيه تقديم معمول الصفة على الموصوف لذلك الغرض والمعنى إن وقع النقر فيوم النقر يوم عسير في أي وقت وقع فيه. **قوله: (ولا تعمل الصفة الخ)** أي: فيمتنع عمل عسير في إذا ثم إن في كلام المصنف تدافعاً لأنه جزم أولاً بأن الصالح للعمل صفة، وجزم ثانياً بعدم الصلاحية حيث منع عمل الصفة فيما قبل الموصوف، وأجيب بأن قوله أولاً والصالح للعمل أي في حد ذاته فلا ينافي المنع لعارض كونه نعتاً تقدم معموله. **قوله: (ولا تعمل الصفة)** يخالف تجويز الزمخشري تعلق الظرف من قوله تعالى، وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً لصفة على معنى، قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم مؤثراً في قلوبهم وجوز أيضاً تعلقه بقل أي قل لهم في شأن أنفسهم أو قل لهم قولاً في أنفسهم خالياً بهم مساررا لهم في النصيحة لأن النصح خفية عن الناس أقرب للقبول. **قوله: (إلا على قول أبي الحسن)** أي: الأخفش.

قوله: (في جواز تصرف إذا) أي: حيث جوز خروجها عن الظرفية كما تقدم في الفصل الأول. **قوله: (لأن عسر الخ)** علة لمحذوف أي ولا يجوز أن تكون هذه بالفاء الداخلة على الخبر من حيث تضمن المبتدأ معنى الشرط للدلالة على السببية نحو الذي يأتيني فلا درهم لأن عسر الخ. **قوله: (لأن عسر اليوم ليس مسبباً عن النقر)** أي: وإنما هو مسبب عما يقع في اليوم من الأهوال وقد يقال هو مسبب عنه بواسطة أن النفخ سبب لوقوع هذه الأهوال أي: لأنها لا تقع إلا بعده. **قوله: (لأن عسر اليوم الخ)** أي: فلزم أن الفاء لمحض الزيادة. **قوله: (على حذف الجواب)** أي: كما قاله الزمخشري وجماعة.

البقاء إنه يكون مدلولاً عليه بذلك فإنه إشارة إلى «النقر»، فمردود، لأدائه إلى اتّحاد السبب والمسبّب، وذلك ممتنع؛ وأما نحو: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُه إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» فمؤوّل على إقامة السبب مُقَام المسبب، لاشتهار المسبب، أي: فقد استحقّ الثوابَ العظيم المستقرّ للمهاجرين.

قال أبو حيان: ورد مقروناً بـ «ما» النافية، نحو: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ الآية [الجاثية: ٢٥]، و«ما» النافية لها الصَّدْر، انتهى.

وليس هذا بجواب، وإلا لاقترن بالفاء، مثل: ﴿وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤]، وإنما الجوابُ محذوف، أي: عمدوا إلى الحجج الباطلة.

قوله: **(إشارة إلى النقر)** أي: على حذف في الجر أي نقر يوم. **قوله**: **(إلى اتحاد السبب والمسبب)** ظاهر في أن أبا البقاء يقدر الجواب فإذا نقر في الناقور نقر فيه مع أن أبا البقاء غاية ما قال العامل ما دل عليه ذلك، والظاهر أن المراد ما دل عليه من حيث أنه مستعمل فيه لا أن هناك شيئاً محذوفاً دل عليه بل جملة الجواب فذلك الخ، والمعنى النقر إذا نقر في الناقور نقر يوم عسير نعم تضمن كلامه تقديم معمول المصدر وهو ظرف عليه، أما اتحاد السبب والمسبب على هذا فلا. **قوله**: **(وأما نحو الخ)** جواب عما يقال كيف يكون اتحاد السبب والمسبب ممتنعاً مع أنه ورد في الحديث.

قوله: **(فمؤول على إقامة الخ)** قد يقال يمكن إقامة السبب على كلام أبي البقاء والأصل إذا نقر في الناقور حصلت أهوال ونازع الشمني في سببية النقر للأهوال واشتهار ذلك فتأمل. **قوله**: **(قال أبو حيان)** أي: رداً على الأكثرين وقوله وورد أي الجواب مقروناً الخ. **قوله**: **(الآية)** أي: أقرا الآية، وإنما قال ذلك لأن خبر كان لم يتم إذ هو قوله إلا أن قالوا. **قوله**: **(لها الصدر)** أي: فلا يعمل ما بعد فيما قبلها. **قوله**: **(انتهى)** أي: كلام أبي حيان.

قوله: **(وليس هذا)** أي: قوله ما كان حجتهم بجواب حتى يرد على الأكثرين فهذا جواب من طرف الأكثرين على رد أبي حيان عليهم. **قوله**: **(وإلا لاقترن بالفاء الخ)** وإلا يكن ليس بجواب بل كان جواباً لقائل أن يقول لا يلزم من اقتران الجواب هنا اقترانه هناك؛ لأن الشرط بأن وهي أصلية في بابها بخلاف إذا قال الرضى ولعدم أصالة إذا الشرطية جاز أن يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى: ﴿وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾ [الشورى: ٣٧] إذا علمت هذا تعلم أن ما قاله المصنف مجيباً عن اعتراض أبي حيان على الأكثرين إنما هو على مذهبه، أما على مذهب الرضى فالإيراد باق ما كان حجتهم هو الجواب اهـ تقرير دردير. **قوله**: **(وإلا لاقترن بالفاء)** قرن المصنف جواب أن الشرطية باللام وهو ممنوع وسيأتي له في مواضع ويقع كذلك في كلام المؤلفين كثيراً ولا أعرف أحداً صرح بجوازه، ولأن وقفت له على شاهد.

وقولُ بعضهم: إنه جواب على إضمار الفاء مثلُ: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠] مردودٌ بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا، [والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ]

و«الوصيّة» في الآية نائِبٌ عن فاعل كُتِب، و«للوالدين»: متعلّق بها، لا خبر، والجواب محذوف، أي: فليُوصِ.

وقول ابن الحاجب «إنَّ «إذا» هذه غير شرطيَّة فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد «ما» النافية كما عمل ما بعد «لا» في «يوم» من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلائِكَةَ لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِين﴾ [الفرقان: ٢٢] وإن ذلك من التوسُّع في الظرف» مردود بثلاثة أمور:

أحدها: أن مثل هذا التوسُّع خاص بالشعر كقوله [من الرجز]:

١٣٧ ـ وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

والثاني: أن «ما» لا تقاسُ على «لا»، فإن «ما» لها الصَّدْرُ مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في «لا»، فقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: ليس لها الصدر مطلقاً

قوله: (وقول بعضهم) أي: انتصاراً لأبي حيان. **قوله: (الوصية للوالدين)** أي: فالوصية للوالدين الخ. **قوله: (الله)** أي: فالله يشكرها. **قوله: (نائب فاعل كتب)** أي: وتذكير فعلها للفاصل ولأنها بمعنى أن يوصي. **قوله: (نائب فاعل كتب)** أي: وليست مبتدأ والجملة الإسمية جواب الشرط كما يقوله ذلك البعض. **قوله: (والجواب)** أي: جواب إن محذوف، وقوله فليوص أي ترك خيراً فليوص. **قوله: (إن إذا هذه)** أي: في قوله ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات﴾ [الجاثية: ٢٥] ما كان حجتهم. **قوله: (وإن ذلك)** أي: عمل ما بعدها في الظرف المتقدم عليها. **قوله: (خاص بالشعر)** أي: فكيف يخرج القرآن عليه. **قوله: (ونحن عن فضلك ما استغنينا)** أي: فقوله عن فضلك متعلق باستغنينا، وعمل ما بعدها فيما قبلها لضرورة الشعر أي القرآن لا ضرورة فيه فلا يصح ذلك فيه. **قوله: (الصدر مطلقاً)** ووقعت في جواب القسم أولاً. **قوله: (أي اختلفوا في لا)** أي: وإذا كانت مختلفاً فيها فكيف يقاس المتفق عليه على المختلف فيه فهو قياس مع الفارق والحق

---

١٣٧ ـ **التخريج**: الرجز لعبد الله بن رواحة في (ديوانه ص ١٠٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٢؛ والكتاب ٣/ ٥١١؛ وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر ٥/ ١٤٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٦، ٢٨٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٤؛ وتخليص الشواهد ص ١٣٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٣٩؛ والمقتضب ٣/ ١٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨).

المعنى: يناجي ربّه، مؤكّداً لنفسه ولقومه عدم استغنائهم عن فضل الله جلّ وعزّ.

لتوسُّطها بين العامل والمعمول في نحو: «إنْ لاَ تَقُمْ أَقُمْ»، و«جاء بِلاَ زَادٍ»، وقوله [من المتقارب]:

١٣٨ ـ أَلاَ إِنَّ قُــرْطــاً عــلــى آلــةٍ ألاَ إِنَّــنِــي كَــيْــدَهُ لاَ أَكِــيــدُ

وقيل: إن وقعت «لا» في جواب القسم فلها الصدر: لحلولها محلَّ أدواتِ الصَّدْرِ، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيبويه، إذ جعل انتصابَ «حَبَّ العراق» في قوله [من البسيط]:

١٣٩ ـ آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [والْحَبُّ يَأْكُلُهُ في الْقَرْيَةِ السُّوسُ]

أن الخلاف في غير لا الناسخة، أما الناسخة فلها الصدر باتفاق كما يؤخذ ذلك من الثالث في كلام المصنف، وإذ كان لها الصدارة باتفاق إذا كانت ناسخة فصح القياس. **قوله**: **(إن لا تقم)** فقد فصل بين تقم، وإن بلا كما فصل بين الجار والمجرور بهما في بلا زاد.
قوله: **(ألا إن قرطاً الخ)** البيت للأخرم السنبسي وبعده:

بـعـيـد الـولاء بـعـيـد الـمـحـل مـن يـنـأ عـنـك فـذاك الـسـعـيـدْ

وعـز الـمـحـل لـنـا بـائـن بـنـاه الإلـه ومـجـد تـلـيـدْ

ومـآثـر الـمـجـد كـانـت لـنـا وأورثـنـاهـا أبـون لـبـيـدْ

فقوله بعيد الولاء خبر هو مقدر وقوله من ينأ عنك على طريق الالتفات من الغيبة إلى الخطاب وبائن ظاهر والمآثر المكارم لأنها تؤثر أي تروي وتنقل. **قوله**: **(قرطاً)** اسم رجل وقوله على آلة أي حالة والمراد بها حالة خبيثة. **قوله**: **(كيده لا أكيد)** الأصل لا أكيد كيده ثم فصل بين المعمول والعامل بلا وفي الأمثلة السابقة قدم العامل قبل لا وهنا المعمول مقدم على لا الفاصلة والمعنى أن هذا الرجل على حالة سوء وأنني لا أكيد كيده.

قوله: **(فلها الصدر)** أي: صدر الجواب أي جواب القسم بحيث لا يجوز وقوعها في أثناء الجواب. **قوله**: **(لحلولها محل أدوات الصدر)** أي: وهي الحروف التي يجاب بها القسم كاللام وما النافية وإن الناسخة. **قوله**: **(وإلا فلا)** أي: وإلا تقع في صدر الجواب فليس لها الصدارة فيجوز وقوعها في الأثناء أي أثناء الكلام. **قوله**: **(آليت بالمد)** أي:

---

١٣٨ ـ **التخريج**: البيت للأخرم السنبسيّ في (شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٠٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٩٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٥٠٩؛ وحاشية يس ١/ ٢٥٥).

اللغة: قرط: اسم رجل. آلة: حالة. الكيد: الحيلة والمكر والخديعة.

المعنى: إن قرطاً على حالة سيئة، يتنكر لإحساني إليه، وأنا لا أفعل ما يفعله من مكر وخديعة.

١٣٩ ـ **التخريج**: البيت للمتلمس في (ديوانه ص ٩٥؛ وتخليص الشواهد ص ٥٠٧؛ والجنى الداني ص ٤٧٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٥١؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٩٤؛ والكتاب ١/ ٣٨؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٥٤٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٩٧.

=

على التوسع وإسقاط الخافض وهو «عَلى»، ولم يجعله من باب «زيداً ضَرَبْتُه» لأن التقدير: لا أطعمه، و«لا» هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسَّر في هذا الباب عاملاً.

والثالث: أن «لا» في الآية حرفٌ ناسخ مثله في نحو: «لا رَجُلَ»، والحرفُ الناسخ لا يتقدَّمه معمولُ ما بعده، ولو لم يكن نافياً، لا يجوز «زيداً إِنِّي أَضْرِبُ» فكيف وهو حرف نفي؟ بل أبلغ من هذا أن العامل الذي بعده مَصْدر، وهم يُطْلقون القولَ بأن المصدر لا يعمل فيما قبله، وإنما العامل محذوف، أي: اذكر يوم، أو يعذبون يوم.

حلفت على حب العراق أني لا آكله مدة الدهر وهذا كناية عن عدم سكناه فيه، وتاء آليت مفتوحة البيت للمتلمس يخاطب عمرو بن هند وكان المتلمس هجاه هو وطرفة بن العبد الذي هو ابن المتلمس بعد أن كانا نديمين له فكتب لهما كتابين إلى البحرين، وقال لهما كتبت لكما بصلة فاشخصا لتقبضاها فمرا بشيخ جالس على ظهر الطريق منكشفاً يقضي حاجته وهو مع ذلك يأكل ويتفلّى فقال أحدهما لصاحبه هل رأيت أعجب من هذا الشيخ فقال الشيخ ما ترى من عجب أخرج خبيثاً وأدخل طيباً وأقتل عدواً، وإن أعجب مني من يحمل حتف أنفه بيده وهو لا يدري فأوجس المتلمس في نفسه خيفة فلقيه غلام فقال أتقرأ يا غلام قال نعم فدفع له الكتاب فإذا فيه إذا أتاك المتلمس فاقطع يديه ورجليه واصلبه حياً فألقى المتلمس كتابه في النهر، ولحق بالشام يهجو عمراً. **قوله: (وهو على)** أي: والأصل حلفت على حب العراق لا أطعمه أي لا آكله الدهر ثم حذف الجار فانتصب الفعل على طريق التوسع والمراد بحب العراق حنطته. **قوله: (ولم يجعله من باب زيداً ضربته)** أي: وهو ما حذف فيه العامل على شريطة التفسير. **قوله: (لأن التقدير لا أطعمه)** وهذا جواب القسم كما في قوله تعالى تالله تفتؤ أي لا تفتؤ. **قوله: (ولا هذه)** أي: الواقعة في صدر الجواب. **قوله: (في هذا الباب)** أي: باب النصب على شريطة التفسير ويعرف بباب الاشتغال. **قوله: (الثالث الخ)** هذا الإيراد خاص بالتنظير وحاصله إنه اجتمع موانع ثلاثة وكل واحد يقتضي منع عمل ما بعد لا فيما قبلها وهي أن لا حرف ناسخ وأيضاً حرف نافٍ وما بعد لا مصدر والمصدر لا يعمل فيما قبله. **قوله: (أن لا في الآية)** وهي يوم يرون الملائكة لا بشرى الخ. **قوله: (لا يجوز الخ)** أي: لأن أولها الصدارة. **قوله: (فكيف)** أي: فأولى إذا كان نافياً كما في الآية. **قوله: (أبلغ الخ)** المراد بل يزاد في الرد أن العامل الذي بعده مصدور إلا فلا وجه لكون هذا الوجه أبلغ مما قبله. **قوله: (بأن المصدر لا يعمل فيما قبله الخ)** أجاب بعضهم بأن بعضهم جوز عمل المصدر فيما قبله في الظروف لاغتفار ذلك لكثرتها في الكلام وحينئذٍ فابن الحاجب ماضٍ على ذلك القول. **قوله: (وإنما العامل)** أي: في يوم محذوف. **قوله: (أي اذكر يوم)** أيِ: فهو مفعول به. **قوله: (أو يعذبون يوم)** أي: في =

شرح المفردات: آليت: أقسمت. حبّ العراق: ما ينبته من حبوب. أطعمه: آكله.

ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى: ﴿وقال الذين كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] فيقال: لا يصحُ لـ «جديد» أن يعمل في «إذا»، لأن «إنَّ» ولامَ الابتداء يمنعان من ذلك لأن لهما الصدر؛ وأيضاً فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف. والجواب أيضاً أن الجواب محذوف مدلول عليه بـ «جديد»، أي: إذا مزقتم تجدّدون، لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥]، وأمَّا ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] فالجملة جوابٌ لقسم محذوف مقدَّر قبل الشرط، بدليل ﴿وَإِن لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣] الآية، ولا يسوغ أن يقال: قدّرها خالية من معنى الشرط، فتستغني عن جوابٍ، وتكون معمولة لما قبلها وهو ﴿قال﴾ [سبأ: ٧] أو ﴿ندلّكم﴾ [سبأ: ٧] أو ﴿يُنبئكم﴾ [سبأ: ٧] لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت.

يوم فهو مفعول فيه. **قوله: (نظير ما أورده)** أي: وهو قوله تعالى: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم﴾ [الجاثية: ٢٥]. **قوله: (على الأكثرين)** أي: في قولهم أن العامل في جوابها. **قوله: (فيقال لا يصح لجديد الخ)** أي: وحينئذٍ تعين أن يكون العامل في إذا شرطها أي إن مزقتم كل ممزق في أي وقت إنكم لفي خلق جديد. **قوله: (والجواب أيضاً)** أي: عن هذه الآية من طرف الأكثرين كالجواب عن الآية السابقة وهي ما كان حجتهم وقوله أن الجواب أي جواب الشرط. **قوله: (أن الجواب محذوف)** أي: وليس الجواب إنكم لفي خلق جديد. **قوله: (لأن الحرف الخ)** علة لكون الجواب محذوفاً وليس هو قبيلة إنكم لفي خلق هو الجواب ولا يحتاج للفاء في جواب إذا فالاعتراض وارد. **قوله: (وإن أطعتموهم الخ)** هذا الاعتراض وارد على قوله إلا وهو مقرون بالفاء. **قوله: (جواب لقسم)** أي: وليس جواباً لأن لأنه لا يحسن ذلك ليس فيه فائدة. **قوله: (مقدر قبل الشرط)** أي: ذلك القسم أي ومن المعلوم أنه إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق والسابق هو القسم. **قوله: (وإن لم ينتهوا عما يقولون)** فإن الجواب فيها للقسم قطعاً بشهادة اللام ونون التوكيد فيلزم تقديره قبل الشرط لأجل أن يكون الجواب له، وكذلك إنكم لمشرعون يصلح جواباً للقسم لا للشرط فيقدر قبل الشرط ليكون جواباً له، وقوله: الآية الأولى حذفه لأن الباقي ليس من الشاهد في شيء ولا يقال الآية إلا إذا كان فيها شاهد ويمكن أن يكون الباقي منها هو معمول يمس من فاعل ومفعول، والآية هي قوله تعالى: ﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم﴾ [المائدة: ٧٣] اهـ دماميني. **قوله: (قدرها)** أي: إذا. **قوله: (فتغني)** بفتح النون مضارع غني أي فتستغني عن جواب ويكون بالنصب عطفاً على تغني المنصوب بإضمار أن بعد الفاء الواقعة بعد الأمر وهو قدرها. **قوله: (إن هذه الأفعال)** علة لقوله لا يسوغ. **قوله: (في ذلك الوقت)** أي: وقت التمزيق أي

الفصل الثالث

في خروج «إذا» عن الشرطية

ومثالُه قولُه تعالى: ﴿وإذَا ما غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩]، فـ «إذا» فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها. ولو كانت شرطيّة والجملة الاسميّة جواباً لاقترنت بالفاء مثل: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]؛ وقول بعضهم: «إنه على إضمار الفاء» تقدم ردُّه؛ وقول آخر «إن الضَّمير توكيد لا مبتدأ، وإن ما بعده الجواب» ظاهِرُ التعسُّف؛ وقول آخر «إن جوابها محذوف مَدلولٌ عليه بالجملة بعدها» تكلُّفٌ من غير ضرورة.

ومن ذلك «إذا» التي بعد القَسَمِ نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١]، ﴿والنَّجْم

لأنه لا يقال لهم بعد تمزيقهم ولا ينبؤون بعد التمزيق ولا يدلون بعد التمزيق.

قوله: (لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت) أي: وقت التمزيق أي وإنما وقعت في حال حياتهم فكان الرجل من الكفار يقول لأصحابه استهزاءً بالنبي ﷺ هل ندلكم على رجل الخ يعني به محمداً ﷺ. **قوله: (لاقترنت بالفاء)** أي: ولما لم تقترن بالفاء علم أنه لا جواب لها ولا تكون كذلك إلا إذا كانت غير شرطية، وقد يقال اغتفر مجيئه بلا فاء لعدم أصالة إذا في الشرطية كما مر عن الرضى. **قوله: (وقول بعضهم إنه)** أي: ما ذكر من الجملة الإسمية جواب على إضمار الخ. **قوله: (تقدم رده)** أي: من أن الفاء إنما تحذف من جواب الشرط للضرورة. **قوله: (توكيد)** أي: ضمير فصل مؤكد. **قوله: (ظاهر التعسف)** أي: الأخذ على غير طريق وفيه نظر إذ هذا القول موافق للقواعد فلا تعسف أصلاً فضلاً عن كونه ظاهراً. **قوله: (ظاهر التعسف)** أي: لأن المقام لا يقتضي تأكيد المسند إليه بل إسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم، ومن قصر نظره على ظواهر العربية نازع في أصل التعسف فضلاً عن ظهوره. **قوله: (وقول آخر أن جوابها محذوف الخ)** أي: والتقدير يغفرون وينتصرون بدونهم. **قوله: (تكلف من غير ضرورة)** أي: لأن كونها غير شرطية يغني عن التكلف وهو تقدير الجواب، وقوله: من غير ضرورة رد بأن هناك ضرورة داعية لارتكابه وهو جريان إذا على غالب أحوالها وهو كونها شرطية، وقد يقال إن بقاء إذا على عارض الشرطية وإن غلب ليس بضرورة. **قوله: (ومن ذلك إذا التي بعد القسم الخ)** أي: بل هي متعلقة بكائن محذوف أي أقسم بالليل حالة كونه كائناً وتكون حالاً منتظرة إذا كانت إذا للاستقبال، وإن كانت للحال فهي حال مقارنة. **قوله:**

إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، إذ لو كانت شرطيّة لكان ما قبلها جواباً في المعنى كما في قولك: «آتِيكَ إذا أَتَيْتَنِي»، فيكون التَّقدير: إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت.

وهذا ممتنع؛ لوجهين:

أحدهما: أن القَسم الإنشائي لا يقبلُ التعليق، لأن الإنشاء إيقاع، والمعلَّق يحتمل الوقوع وعَدَمَه، فأما «إِنْ جَاءَنِي فَوَاللَّهِ لأَكْرِمَنَّهُ»، فالجواب في المعنى فِعْلُ الإِكرام، لأنه المسبَّبُ عن الشرط، وإنما دَخَلَ القسم بينهما لمجرَّد التوكيد، ولا يمكن ادّعاء مثل ذلك هنا، لأن جوابَ والليل ثابت دائماً، وجواب والنجم ماضٍ مستمرّ الانتفاء، فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبَلٍ وهو فعل الشرط.

والثاني: أن الجواب خَبرِيّ، فلا يدلّ عليه الإِنشاء، لتباين حقيقتهما.

(كان ما قبلها) أي: وهو أقسمت. **قوله: (جواباً في المعنى)** أي: لا في الظاهر لأنه في الظاهر محذوف والسابق على الشرط دليل الجواب على الأصح لا إنه الجواب. **قوله: (أن القسم الإنشائي الخ)** أي: وما هنا قسم إنشائي. **قوله: (إيقاع)** أي: مدلوله متوقع بنفس النطق به. **قوله: (يحتمل الوقوع وعدمه)** أي: يجب أن يكون جملة خبرية محتملة للووقوع وعدمه، وأما إن دخلت الدار فأنت حر فهو إنشاء للتعليق لا تعليق للإنشاء، كذا قيل ورده الرضى بورود ذلك في القرآن كثيراً نحو: ﴿فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت﴾ [النساء: ١٥]، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً فإن هذا من تعليق الإنشاء. **قوله: (فأما إن جاءني الخ)** جواب عما يقال إنه ورد وقوع القسم الإنشائي جواباً في قولك إن جاءني الخ فجاء فعل الشرط والفاء رابطة ولأكرمنه جواب القسم وجواب الشرط هو القسم وجوابه بدليل قرنه بالفاء. **قوله: (فالجواب)** أي: جواب الشرط. **قوله: (في المعنى فعل الإكرام)** أي: وفي الظاهر جملة القسم الذي هو إنشاء. **قوله: (فالجواب في المعنى الخ)** أي: ففي المعنى لأكرمنه هو الجواب أي مضمون لأكرمنه الذي هو جواب القسم جواب الشرط وليس الجواب هو جملة القسم اهـ تقرير دردير. **قوله: (لأنه المسبب عن الشرط)** أي: لأن مضمونه المسبب عن الشرط. **قوله: (لأن جواب والليل الخ)** وهو قوله إن سعيكم لشتى أي لأن تفريق السعي ثابت دائماً. **قوله: (وجواب والنجم)** أي: وهو ما ضل صاحبكم فإن ضلال النبي مستمر الانتفاء فلا يعلق على أمر مستقبل. **قوله: (فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبل)** أي: فلا يصلحان جواباً للشرط بخلاف جواب القسم في الحال فيصلح أن يكون جواباً في المعنى للشرط. **قوله: (والثاني إن جواب)** أي: القدر في الآيتين حيث قيل إن التقدير إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت خبري لما قدمه من أن الإنشاء لا يقبل التعليق، وقوله فلا يدل عليه الإنشاء أي وهو أقسم الذي تعلق به حرف القسم. **قوله: (إن الجواب خبري)** أي: أن شأن جواب إذا أن يكون خبرياً محتملاً للوقوع وعدمه، وقوله فلا يدل عليه الإنشاء أي وهو ما قبل إذا وهو أقسم بالليل مثلاً الذي هو واقع ولا بد.

● (أيمن) المختص بالقسم، اسمٌ لا حرف، خلافاً للزَّجاج والرمّاني، مفرد مُشتق من «اليُمْن» ـ وهو البركة ـ وهمزته وَصْل، لا جمع «يَمِينٍ» وهمزته قطع، خلافاً للكوفيين، ويردُّه جواز كسر همزته، وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو: «أَفْلُسٍ» و«أَكْلُبٍ»، وقولُ نُصَيْب [من الطويل]:

١٤٠ ـ فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ: نَعَمْ، وَفَرِيقٌ: لَيْمُنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي

فحذف ألفها في الدَّرْجِ، ويلزمه الرفعُ بالابتداء، وحَذْفُ الخبرِ، وإضافته إلى

قوله: (فلا يدل عليه) أي: على الجواب المقدر بعد إذا أي لا يكون ما قبل إذا الذي هو القسم دليلاً لجوابها المحذوف لتباين الدليل والمدلول عليه. **قوله: (لتباين حقيقتهما)** فيه أن هذا لا ينافي الدلالة إذ يكفي فيها التلازم وكثيراً ما يؤولون الإنشاء بالخبر نعم ليس المغني هنا عن الإخبار.

(أيمن). قوله: (المختص بالقسم) أي: بحيث لا تستعمل إلا فيه واحترز عن الواقع في مثل قولك أيمن القوم باردة وبرت أيمنهم فإن هذا لا خلاف فيه أصلاً إذ هو اسم لأنه جمع يمين اتفاقاً. **قوله: (لا حرف)** أي: من حروف الجر. **قوله: (خلافاً للزجاج)** أي: القائل بأنها حرف جر. **قوله: (مشتق من اليمين)** أي: وهو البركة. **قوله: (خلافاً للكوفيين)** القائلين إنها جمع يمين وهمزتها قطع وحجتهم أن هذا الوزن مختص بالجمع كأكلب وأفلس ومثله أيمن. **قوله: (جواز كسر همزته وفتح ميمه)** فيقال إيمن. **قوله: (من نحو أفلس)** أي: فلا يقال أفلس. **قوله: (جواز الخ)** أي: وهذا ليس على وزن جمع. **قوله: (وقول نصيب)** معطوف على قوله جواز كسر همزته لكن الرد الأول على القول بأنها جمع، وهذا على أن همزتها للقطع. **قوله: (فريق القوم)** الفريق الطائفة من الناس ونشدتهم استحلفتهم بالله. **قوله: (فحذف ألفها)** للكوفيين أن يقولوا خصت بذلك لكثرة الاستعمال. **قوله: (ويلزمه)** أي: لفظ أيمن وهذا بيان لأحكام متعلقة بها. **قوله: (وحذف**

---

١٤٠ ـ **التخريج**: البيت لنصيب في (ديوانه ص ٩٤؛ والأزهية ص ٢١؛ وتخليص الشواهد ص ٢١٩؛ والدرر ٤/ ٢١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٩٩؛ والكتاب ٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٦٢ (يمن)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٠٦، ١١٥، ٣٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٠؛ وشرح المفصل ٨/ ٣٥، ٩/ ٩٢؛ والكتاب ٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨؛ واللمع في العربية ص ٢٦٠، ٣١٣؛ والمقتضب ١/ ٢٢٨، ٢/ ٩٠، ٣٣٠).

اللغة: الكثيب: التلّ من الرمل. مؤالفاً: جاعلهم يألفون ويعتادون. القلاص: جمع قلوص وهي الناقة الفتيّة. نشدتهم: سألتهم.

المعنى: لقد ذكرت لي مؤالفاً نوق بني سليم أو نوق بني بكر، فلمّا سألت القوم عن نوقي الضائعة: هل شاهدوها، أجاب فريق: نعم، وأجاب الآخرون: نقسم يميناً بالله إننا لا نعرف.

اسم الله سبحانه وتعالى: خلافاً لابن دُرُسْتُوَيْهِ في إجازة جَرِّه بحرف القَسم، ولابن مالك في جواز إضافته إلى «الكعبة» ولكافِ الضمير، وجَوَّز ٱبنُ عصفور كونَهُ خبراً والمحذوف مبتدأ، أي قَسَمي أيْمُن اللَّهِ.

الخبر) أي: وجوباً. **قوله: (بحرف القسم)** هو مقيلاً بالواو عنده أجاز أن يقال أيمن الله والمصنف أطلق عنه. **قوله: (إضافته إلى الكعبة)** أي: محتجاً باسم أيمن الكعبة ورد بأن ذلك المسموع شاذ. **قوله: (وجوز ابن عصفور الخ)** اعلم أن الأول أولى لأنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه الثاني أولى ا هـ دماميني.

ـ حرف الباء ـ

● **الباء المفردة** ـ حرفُ جر لأَرْبَعَةَ عَشَرَ مَعنىً:

أولها: الإِلصاق، قيل: وهو مَعنًى لا يفارقها، فلهذا اقتصرَ عليه سيبويه، ثم الإِلصاق **حقيقيٌّ** كـ «أَمْسَكْتُ بزيدٍ» إذا قبضتَ على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يدٍ أو ثوب ونحوه؛ ولو قلت: «أمسكته» احتمل ذلك أن تكون منعته من التصرف؛ **ومجازيٌّ** نحو: «مررت بزيدٍ» أي ألصقتُ مروري بمكان يَقْرب من زيد. وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد، بدليل ﴿وإِنَّكم لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧].

حرف الباء

قوله: (حرف جر) أي: تعمله والمراد بالجر أحد أنواع الإعراب كما قالوا حرف نصب وحرف جزم، وقيل: المراد بكونها حرف جر أنها تجر معاني الأفعال للأسماء أي تعديها لها. **قوله: (لأربعة عشر)** أي: تأتي لأربعة عشر. **قوله: (لا يفارقها)** أي: في شيء من موارد استعمالها فيظهر بذلك أنه معناها الأصلي الموضوعة له. **قوله: (لا تفارقها)** هذا إنما يظهر في الإلصاق بمعنى مطلق التعلق مع أنه لا يعد معنىً مستقلاً ولا يخص الباء لأنه محصل التعدية العامة. **قوله: (ثم الإلصاق الخ)** هو اتصال شيء بشيء سواءً كانا معنيين أو كانا معنى، وذاتاً فيشمل بزيد داء فإن زيداً ذات وهذا أحسن من قول بعض هو إيصال معنى لمعنى فلا يشمل حينئذٍ مررت بزيد. **قوله: (ثم الإلصاق)** هذا تفسير للإلصاق الخاص وهو وصول شيء لشيء وحاصله أن معنى العامل إذا وصل للمجرور حقيقة فالإلصاق حقيقي بأن ماسه، وإن كان مماساً لما يقرب من المجرور فمجازي. **قوله: (أو على ما يحبسه)** أي: غير ما هو من جسمه فالعطف مغاير فلا يقال إن فيه عطف العام على الخاص بأو. **قوله: (أو على ما يحبسه)** لا يخفى إن الإلصاق بزيد حيث يقبض على شيء من جسمه حقيقي، وأما في الثاني حيث تمسك بما هو لابسه من ثوب ونحوه فالإلصاق فيه مجازي لا حقيقي إذ القبض على ثوبه ليس قبضاً عليه نفسه حتى لا يكون الإلصاق حقيقياً، وإنما هو إلصاق بما يجاوره ويقرب منه فهو إلصاق مجازاً لما بينهما من المجاورة ا هـ دماميني ونازعه الشمني بأن أهل اللغة لم يدققوا هذا التدقيق. **قوله: (احتمل ذلك)** المعنى أي قبضت على شيء من جسمه. **قوله: (ومجازي)** كأنه بمعنى خلاف الأصل أو مجاز بالحذف أي بمقارب زيد أو إنه عقلي في النسبة الإيقاعية. **قوله: (مررت على زيد)** أي: فالباء عنده في هذا المثال ليست للإلصاق وإنما هي للاستعلاء ولكن هذا يخالف ما في شرح اللب من أنه لا يقال مررت عليه إلا إذا جاوزته بكثرة السير فكأنك ما استعليت عليه وصرت فوقه في السير أو كان المرور من مكان مرتفع. **قوله: (بدليل وإنكم الخ)**

وأقول: إن كلاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيًا إذا كان مُفْضِياً إلى نفس المجرور كـ «أمسكت بزيد، وصعِدتُ عَلَى السَّطْحِ» فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كـ «مررت بزيد» في تأويل الجماعة، وكقوله [من الطويل]:

١٤١ ـ [تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا] وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ

فإذا استوى التقديران في المجازيّة، فالأكثرُ استعمالاً أولىٰ بالتَّخريج عليه، كـ «مررت بزيد، ومررت عليه» وإن كان قد جاء كما في ﴿لتمرُّونَ عليهم﴾ [الصافات: ١٣٧]، ﴿يمرُّونَ علَيْها﴾ [يوسف: ١٠٥] [من الكامل]:

١٤٢ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي [فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلْتُ: لاَ يَعْنِينِي]

أي: فمررت يتعدى بالباء وبعلى وذلك المثال من جملة ما عدى فيه بعلى. **قوله: (مفضياً إلى نفس المجرور)** أي: موصلاً معنى العامل. **قوله: (فإن أفضى)** أي: وصل الحرف معنى العامل إلى ما يقرب منه أي من المجرور. **قوله: (فمجاز)** أي: في الملاصقة والاستعلاء. **قوله: (كمررت بزيد)** مثال للإلصاق المجازي. **قوله: (في تأويل الجماعة)** أي: غير الأخفش. **قوله: (وكقوله الخ)** مثال للاستعلاء المجازي. **قوله: (الندى)** أي: الجود فاعل بات والمحلق بكسر اللام صاحب النار والمعنى بات الندى، والمحلق بمكان قريب من النار لا أنهما باتا على نفس النار. **قوله: (فإذا استوى التقديران)** أي: الإلصاق والاستعلاء. **قوله: (ومررت)** مبتدأ حذف خبره أي لا ينبغي الحمل عليه وقوله وإن كان

---

١٤١ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ٢٧٥؛ والأغاني ٩/ ١١١؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٤٤، ١٥٥، ١٥٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٠٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٦٤ (حلق)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٦).

اللغة: تشبّ النار: يزاد في اشتعالها وإضرامها. المقرور: البردان. يصطلي: يتدفأ بالنار. الندى: الكرم. المحلّق: لقب رجل يمدحه الأعشى.

المعنى: صار الكرم والكريم الذي لقبه (المحلق) قرب النار التي أضرمت لاثنين أصابهما البرد الشديد فجعلا يتدفّآن بها.

١٤٢ ـ **التخريج**: البيت لرجل من سلول في (الدرر ١/ ٧٨؛ وشرح التصريح ٢/ ١١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١٠؛ والكتاب ٣/ ٢٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨؛ ولشمر بن عمرو الحنفيّ في الأصمعيّات ص ١٢٦؛ ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٧١؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٦٣؛ والأشباه والنظائر ٣/ ٩٠؛ والأضداد ص ١٣٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣١؛ وجواهر الأدب ص ٣٠٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣/ ٢٠١، ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨، ٥/ ٢٣، ٥٠٣، ٧/ ١٩٧، ٩/ ١١٩، ٣٨٣؛ والخصائص ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٣٣٠؛ والدرر ٦/ ١٥٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٧٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٧٨١ (ثم) ١٥/ ٢٩٦ (منن)، وهمع الهوامع ١/ ٩، ٢/ ١٤٠).

شرح المفردات: اللئيم: الدنيء، الخسيس. يعنيني: يقصدني.

إلا أنَّ «مررتُ به» أكثر، فكان أولى بتقديره أصلاً، ويتخرَّج على هذا الخِلافِ خلافٌ في المُقَدَّر في قوله [من الوافر]:

١٤٣ - تَمُرُّون الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا [كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ]

أهو الباء أو على؟

الثاني: **التعدية**، وتُسَمَّى باء النقل أيضاً، وهي المعاقِبَة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تُعَدِّي الفِعْلَ القاصر، تقول في«ذهب زيد»: «ذهبتُ بزيد»،

حال. **قوله**: **(إلا إن مررت به أكثر)** أي: استعمالاً وهذا استدراك على الحال. **قوله**: **(إلا إن مررت به)** استثناء منقطع. **قوله**: **(بتقديره أصلاً)** أي: فيحمل الكلام على الإلصاق المجازي ولا نحمله على الاستعلاء المجازي. **قوله**: **(بتقديره أصلاً)** يعني مستقلاً بذاته غير راجع لمعنى على بل يخرج على الإلصاق المجازي ولا يلزم من ذلك أن على فرع على الباء كما فهم الشارح حيث قال قوله فكان أولى بتقديره أصلاً أي من مررت عليه الذي ليس بمثابة ذلك في الكثرة، وهذا يقتضي أن على في مررت عليه تجعل بمعنى الباء وفيه نظر إذ لا داعي في إخراج حرف عن حقيقته وحمله على حرف آخر في معنى ليس حقيقاً له. **قوله**: **(وتسمى)** أي: باء التعدية باء النقل أي فالمراد بالتعدية النقل، وقوله: وهي المعاقبة الخ يشير إلى أنها تعدية خاصة وهي تصيير الفاعل مفعولاً وهي مختصة بالباء، وأما التعدية بمعنى إيصال معنى العامل إلى المجرور على المعنى الذي يقتضيه الحرف فليست خاصة بالباء بل عامة في حروف الجر الأصلية ا هـ تقرير درديري. **قوله**: **(المعاقبة للهمزة)** أي: المناوبة لها فإذا وجدت إحداهما لم توجد الأخرى كما هو شأن المتناوبين. **قوله**: **(في تصيير الفاعل الخ)** فسرها بذلك ليعلم أن مراده بالتعدية هنا أن يضمن الفعل معنى التصيير تقول ذهبت بزيد أي صيرته ذاهباً، ومعنى ذهب الله بنورهم صير الله نورهم ذاهباً والأصل ذهب نورهم فنورهم فاعل ذهب، فإذا أريد إدخال الباء صيرت النور الذي هو فاعل مفعولاً لكون الذهاب فعلاً لفاعل آخر. **قوله**: **(ما تعدى)** أي: ما تعديه فحذف العائد وما عبارة عن الأفعال أي وأكثر الأفعال التي تعديها الباء الفعل القاصر.

---

١٤٣ - **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ٢٧٨؛ والأغاني ٢/ ١٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١١٨، ١١٩، ١٢١، والدرر ٥/ ١٨٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١؛ ولسان العرب ٥/ ١٦٥ (مرر)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٦٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٤٥، ٨/ ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٥٨؛ ورصف المباني ص ٢٤٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٨، ٩/ ١٠٣؛ ٢/ ٤٧٣؛ والمقرب ١/ ١١٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٣).

اللغة: عاج: مال، أو أقام.

المعنى: يقول الشاعر لأصحابه إذا مرّوا بديار الحبيبة ولم يميلوا فإنّه سيقطع علاقته بهم، ولن يكلّمهم بعد ذلك.

و«أذهَبْتُهُ»، ومنه: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، وقُرِىء ﴿أذهَبَ اللَّهُ نُورَهم﴾]، وهي بمعنى القراءة المشهورة، وقولُ المبرد والسهيلي «إن بين التَّعديتين فرقاً، وإنك إذا قلت: «ذهبت بزيد» كنت مُصَاحباً له في الذهاب» مَرْدُودٌ بالآية، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] فيحتمل أن الفاعل ضميرُ البرق.

ولأن الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز: «أقمتُ بزيد»، وأما ﴿تُنبِتُ بالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] فيمن ضمّ أوّله وكسر ثالثه، فخرج على زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة، فالظرف حال من الفاعل، أي مصاحبة للدّهن، أو المفعول، أي: تنبت الثمَرَ مصاحباً للدهن، أو أن «أنْبَت» يأتي بمعنى «نبت»، كقول زهير [من الطويل]:

قوله: (وقرىء أذهب الله) أي: فقد عاقبت الهمزة الباء. **قوله**: (إن بين التعديتين) أي: تعدية باء النقل وتعدية الهمزة. **قوله**: (مصاحباً له في الذهاب) أي: بخلاف ما إذا قلت أذهبت زيداً فإنه لا شعار له بهذا المعنى إذ معناه صيرته. **قوله**: (مردود بالآية) وهي ذهب الله بنورهم لأنه يستحيل أن يكون المولى مصاحباً لنورهم في الذهاب بحيث يذهب مع النور. **قوله**: (وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يقال هل يصح الرد على المبرد والسهيلي بقوله تعالى، ولو شاء الله الخ وحاصل الجواب لا يصح ذلك لأنه يحتمل أن فاعل ذهب عائد على البرق فلا يصح الرد لأن البرق لا يستحيل ذهابه مع السمع والبصر أي ويحتمل عوده على الله. **قوله**: (فيحتمل) دليل على الجواب المحذوف أي فلا يصح الرد بها لاحتمال الخ. **قوله**: (إن الفاعل) أي: والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال. **قوله**: (ضمير البرق) أي: فلا يكون فيه رد على السهيلي أي ويحتمل عوده على الله فيكون فيه رد. **قوله**: (ولأن الهمزة) علة مقدمة على المعلول أي لم يجز أقمت بزيد لكون الهمزة والياء متعاقبين. **قوله**: (ولأن الهمزة) أي: ولأجل أن الهمزة. **قوله**: **(لم يجز أقمت بزيد)** أي: بل يقال أقمت زيداً وقمت بزيد. **قوله**: **(وأما تنبت بالدهن الخ)** لما كان هنا مظنة سؤال تقديره أن يقال لا شك أن نبت لازم يقال نبت الزرع فيُعدى بالهمزة فيقال أنبته الله ومع ذلك اجتمع الحرفان المعديان في قوله تعالى **﴿وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن﴾** [المؤمنون: ٢٠] إذ هو في قراءة من جعله من الرباعي مضارع أنبت المتعدي بالهمزة ملحوظة فيه، وقد جمع بينها وبين الباء في قوله بالدهن فكيف بقول لا يصح الجمع بينهما، وأجاب المصنف عنه بثلاثة أجوبة أشار لها بقوله فخرج الخ.

قوله: (فيمن ضم أوله) وهو ابن كثير وأبو عمرو. **قوله**: (أو على إنها) أي: الباء للمصاحبة أي وليست باء التعدية. **قوله**: (فالظرف) أي: وهو بالدهن. **قوله**: **(حال الفاعل)** أي: في تنبت العائد على الشجرة. **قوله**: (أو المفعول) أي: المحذوف أي تنبت الثمر حال كونه مصاحباً للدهن. **قوله**: (بمعنى نبت) فالهمزة ليست للتعدية وحينئذٍ فلا

١٤٤ ـ رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِيناً لَهَا حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

ومن ورودها مع المتعدّي قوله تعالى: ﴿ولولا دَفْعُ اللَّهِ النَّاس بعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] و «صَكَكْتُ الحَجَرَ بالحَجَرِ»، والأصل: دفع بعض الناس بعضاً، وصكّ الحجر الحجر.

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلةِ الفعلِ، نحو «كَتَبْتُ بالْقَلَمِ»، و «نَجَرْتُ بالْقَدُومِ». قيل: ومنه باء البسملة، لأن الفعل لا يتأتّى على الوجه الأكمل إلا بها.

يضر اجتماعها مع الباء. **قوله: (قطيناً)** القطين من قطن بالمكان إذا أقام به أي مقيمين لأجلهم يستوي فيه الواحد وغيره وقوله أتيت البقل أي حتى إذا نبت. **قوله: (حتى إذا أنبت البقل)** أي: فإذا نبت وحصل الخصب انصرفوا يصفهم بالكرم وقوله: رأيت بفتح التاء جواب إذا في البيت قبله وهو:

إذا السنة الشهباء بالناس أجحفت ونال كرام المال في الحجرة الأكل

رأيت الخ. **قوله: (من ورودها)** أي: باء التعدية وهو مقابل قوله وأكثر ما تعدى الفعل القاصر. **قوله: (مع المتعدي)** أي: مع الفعل المتعدي لمفعول واحد فتصير الفاعل مفعولاً ثانياً. **قوله: (دفع الله)** أي: فله بحسب الأصل مفعول واحد فعدته لمفعول ثانٍ. **قوله: (دفع الله الناس)** الناس مفعول وبعضهم بدل وهو المنظور له. **قوله: (دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت بالحجر)** أي: فكل من دفع وصك متعدٍ قبل دخول الباء لواحد لأنا الخ. **قوله: (والأصل)** أي: قبل دخول الباء التي للتعدية. **قوله: (دفع بعض الناس بعضاً)** بتقديم الفاعل قال دفع بعض الناس بعض لكان أحسن لتكون الباء داخلة على الفاعل، وكذا في الخجر داخلة على الفاعل، قال الشارح وقد يقال مبني هذا الاعتراض على أن مراد المصنف تصيير الفاعل بدخولها عليه مفعولاً وليس بلازم بل المراد بدخولها في الكلام يصير الفاعل مفعولاً أي سواء دخلت على الفاعل أو المفعول.

قوله: (وهي الداخلة) على آلة الفعل وهي الواسطة بين الفاعل ومنفعله. **قوله: (بالقدوم)** بتخفيف الدال كما في «الصحاح». **قوله: (قيل ومنه باء البسملة)** وقيل إنها

---

١٤٤ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن سلمى في ديوانه ص ١١١؛ وجمهرة اللغة ص ٢٥٧، ١٢٦٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٥٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١٤؛ ولسان العرب ٢/ ٩٦ (نبت)، ١٣/ ٣٤٣ (قطن)؛ والمحتسب ٢/ ٨٩.

اللغة: ذوو الحاجات: الفقراء، طالبو الحاجات. القطين: العبيد، والأهل. البقل: الحشائش التي تؤكل.

المعنى: رأيت الفقراء يتحلّقون حول بيوتهم كعبيدهم، أو كأهلهم، حيث ينالون من كرمهم ما يحتاجونه، حتى إذا نبت البقل، وعمّت الخيرات انفضّ هؤلاء الفقراء، يبحثون عن أرزاقهم.

والرابع: السببيَّة، نحو: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ باتِّخَاذِكُم الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿فَكُلاً أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ومنه: «لقيت بزيدٍ الأسَدَ»، أي: بسبب لقائي إياه، وقوله [من الرجز]:

١٤٥ ـ قَدْ سُقِيَتْ آبالُهُمْ بالنَّارِ [والنَّارُ قَدْ تَشْفِي مِنَ الأُوارِ]

أي: أنها بسبب ما وُسِمَتْ به من أسماء أصحابها يُخَلّى بينها وبين الماء.

الخامس: المصاحبة، نحو: ﴿اهْبِطْ بِسَلاَمٍ﴾ [هود: ٤٨]، أي: معه، ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بالكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١] الآيَةَ.

وقد اختلف في الباء من قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣] فقيل: للمصاحبة، و «الحمد» مضاف إلى المفعول، أي: فسبِّحْهُ حامداً له، أي: نزّهه عمّا لا

بمعنى مع. **قوله: (السببية)** وهي الداخلة على السبب غير الآلة وابن مالك جعل السبب أعم من الآلة فاستغنى عن الاستعانة. **قوله: (باتخاذكم العجل)** أي: بسبب اتخاذكم. **قوله: (فكل أخذنا بذنبه)** أي: كل واحد أخذناه بسبب ذنبه. **قوله: (لقيت بزيد الأسد)** يحتمل الظرفية والمعية وكلها مبالغة. **قوله: (لقيت بزيد الأسد)** الباء للتجريد بأن ينتزع من زيد الأسد لشجاعته. **قوله: (أي بسبب لقائي إياه)** أي: فقوله بزيد على حذف المصدر المضاف لزيد أي بلقاء زيد هو من إضافة المصدر لمفوله والفاعل محذوف والمعنى لقيت الأسد وهو نفس زيد بسبب لقائي إياه. **قوله: (قد سقيت آبالهم)** جمع إبل وتمامه والنار قد تشفى من الأوار أي العطش. **قوله: (يخلى بينها وبين الماء)** أي: يقارنها أحد في سقيها. **قوله: (قد سقيت آبالهم نار)** أي: سقيت إبلهم فآبال جمع إبل أي سقيت إبلهم بالماء بسبب النار لأن كتابة أسماء أصحابها عليها بالنار يكون سبباً في عدم منعهم من الماء فيحصل لها السقي وهذا فيه غاية المدح حيث أن الغير إذ رأى أسماء أصحابها لا يمنعها، وقوله أي أنها بكسر الهمزة لأنه يفسر الجملة المذكورة يريد أن معنى البيت هو معنى قولك إنها الخ. **قوله: (المصاحبة)** ويقال لها الملابسة وباء الحال. **قوله: (المصاحبة)** ولها علامتان إحداهما أن يحسن في موضعها مع، والثانية أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال وقد أشار المصنف بالآية الأولى والثانية لكل من العلامتين، فالأولى تحل فيها مع والثانية الحال ويصح أن يكون الحال فيهما أي اهبط مسلماً عليك، وقد خرجوا كافرين. **قوله: (مضاف للمفعول)**

---

١٤٥ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ١/ ٣٠٩، ٣١٦؛ ولسان العرب ٤/ ٣٥ (أور)، ٥/ ٢٤٣ (نور)).

اللغة: آبال: جمع إبل وهو جمع لا واحد له. الأوار: شدّة العطش.

المعنى: لقد وسمت إبلهم بعلامة كانت سبباً في سقايتهم، وعلى ذلك يكون النّار شافياً لها من العطش. كان العرب يسمون حيواناتهم بعلامات معروفة تدلّ على أصحابها. فمن رأى العلامة عرف لمن تعود هذه الحيوانات، فإن كانت لسادة، عاملوها خيراً إكراماً لأصحابها.

يليق به، وأثبِتْ له ما يليق به، وقيل: **للاستعانة**، و «الحمد» مضاف إلى الفاعل: أي: سَبِّحه بما حَمِدَ به نفسَه، إذ ليس كلّ تنزيه بمحمود؛ ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيلَ كثيرٍ من الصفات.

واختلف في «سُبْحَانَكَ اللّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ»، فقيل: جملة واحدة على أن الواو زائدة؛ وقيل: جملتان على أنها عاطفة، ومتعلَّق الباء محذوف، أي: وبحمدك سَبَّحْتُكَ، وقال الْخَطَّابي: المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب عليَّ حَمْدَكَ سبَّحْتك، لا بحولي وقوّتي، يريد أنه مما أقيم فيه المسبَّب مُقَام السبَبِ. وقال ابن

أي: والفاعل هو المخاطب ولكنه لم يذكر والتقدير بحمد ربك. **قوله: (فسبحه حامداً له)** جعل موضع الباء ومصوبها الحال وهو إحدى العلامتين.

قوله: (عما لا يليق به) هذا معنى التسبيح وقوله: وأثبت له ما يليق به هذا معنى الحال فهي داخلة في خبر الأمر. (فإن قلت) من أين يلزم الأمر بالحمد وهو إنما وقع حال مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الأمر بالشيء الأمر بحاله المقيد له، وأجيب بأنه إنما يلزم ذلك إذا لم يكن الحال من نوع الفعل المأمور به، ولا من فعل الشخص المأمور نحو إضراب هنداً ضاحكة والإلزام نحو ادخل مكة محرماً فهي مأمور بها وهنا من هذا القبيل ا هـ دماميني. **قوله: (وقيل للاستعانة الخ)** فهي للآلة فحمد الله آلة في التنزيه بأن يقول في تنزيهه الحمد لله رب العالمين. **قوله: (بما حمد به نفسه)** أي: كما في أوائل السور كالحمد لله. **قوله: (إذ ليس الخ)** علة لمحذوف أي لا ينبغي عن غيره إذ ليس الخ. **قوله: (اقتضى تعطيل كثير من الصفات)** مصدوق الكثير صفات المعاني وخلق أفعال العبد فليس تسبيحهم المقتضي لذلك بمحمود. **قوله: (واختلف في سبحانك الخ)** هذا الخلاف الذي ساقه المصنف لا يقتضي خلافاً في معنى الباء الداخلة على الحمد في هذا التركيب بل هي محتملة للمصاحبة والاستعانة على كل من هذين القولين، وإنما الخلاف في كون الكلام جملة أو جملتين وهذا لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على الباء فيما معنى ذكره هنا والحاصل أن هذا خلاف استطرادي في الواو لا تعلق له بمعنى الباء. **قوله: (جملة واحدة)** أي: بقطع النظر عن جملة النداء وهي اللهم وإلا فهما جملتان. **قوله: (على أن الواو زائدة)** أي: والأصل سبحتك بحمدك سبحاناً أي نزهتك تنزيهاً بحمدك ثم أضيف سبحان إلى المفعول فوجب حذف فعله. (فإن قلت) كيف عد هذه جملة واحدة مع أن فيه جملة النداء. (قلت) هي معترضة والمراد من الكلام المعدود جملة ما عداها ا هـ دماميني.

قوله: (وقيل جملتان) أي: جملة أسبحك سبحانك وجملة وبحمدك سبحانك. **قوله: (وقال الخطابي)** هذا موافق لما قبله في أنه جملتان ويخالفه في بيان المعنى. **قوله: (وبمعونتك)** أي: فالمراد بالحمد المعونة. **قوله: (مما أقيم فيه المسبب)** الذي هو الحمد

الشَّجَري في: ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٥٢]: هو كقولك: «أجبته بالتَّلْبية»، أي: فتجيبونه بالثناء، إذ الحمد الثناء، أو الباء للمصاحبة متعلّقة بحال محذوفة، أي: مُعْلِنين بحمده، والوجهان في ﴿فَسَبِّحْ بحمدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣].

والسادس: الظرفية، نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُم اللَّه بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

والسابع: البدل، كقول الحماسي [من البسيط]:

١٤٦ ـ فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغَارةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

وانتصاب «الإغارة» على أنه مفعول لأجله.

وقوله مقام السبب أي المعونة التي لم يصرح بها التي هي نعمة من الله توجب حمده على المنعم عليه. **قوله**: **(كقولك أجبته الخ)** أي: لأن الاستجابة والإجابة بمعنى واحدة. **قوله**: **(أي فتجيبونه بالثناء)** أي: فالباء متعلقة بيستجيبون على أنها للاستعانة. **قوله**: **(متعلقة بحال محذوفة)** أي: فيكون الظرف لغواً والمعنى فتستجيبون ملتبسين بحمده والمراد بهذا الالتباس بحسب القرينة الإعلان ا هـ دماميني. **قوله**: **(معلنين بحمده)** أي: رافعين أصواتكم بالإجابة مع حمده وهذا في المعنى يرجع لقوله حامدين له فهذا المعنى هو عين ما تقدم للمصنف في قولك حامداً له وليس هو غيره فقوله متعلق بحال محذوفة أي وتلك مستفادة من باء المصاحبة. **قوله**: **(والوجهان)** أي: جواز كونها للاستعانة وكونها للمصاحبة. **قوله**: **(والوجهان الخ)** هذا من كلام الشجري فلا تكرار في كلام المصنف حيث قال في الباء في فسبح بحمد ربك أنها للمصاحبة أو للاستعانة. **قوله**: **(الظرفية)** وعلامتها وقوع في موقعها. **قوله**: **(ببدر)** أي: في بدر وهذا مثال للظرف المكاني وقوله بسحر أي في سحر وهو الوقت الذي قبيل الفجر وهذا مثال للظرف الزماني. **قوله**: **(البدل)** وعلامتها أن يحسن الإتيان في موضعها بكلمة بدل. **قوله**: **(شنوا)** في نسخة شندوا أو على نسخة شنوا أي فرقوا جيشاً لهم من كل وجه لأجل الإغارة والإغارة دفع الخيل عى من يراد أخذه أو قتاله. **قوله**: **(وانتصاب الإغارة الخ)** دفع به ما يتوهم أنه مفعول به. **قوله**: **(على أنه مفعول لأجله)** أي كقوله الشاعر:

---

١٤٦ ـ **التخريج**: البيت لقريط بن أنيف في (خزانة الأدب ٦/ ٢٥٣؛ والدرر ٣/ ٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٦٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٧٢، ٢٧٧؛ وللعنبري في لسان العرب ١/ ٤٢٩ (ركب)؛ وللحماسيّ في همع الهوامع ٢/ ٢١).

اللغة: الإغارة: الهجوم. الفرسان: ج الفارس، وهو راكب الفرس. الركبان: ج الراكب، وهو راكب الإبل عادة.

المعنى: يتمنّى الشاعر استبدال قومه بقوم إذا ركبوا للحرب تفرّقوا للهجوم على الأعداء والإيقاع بهم، ما بين فارس وراكب.

والثامن: **المقابلة**، وهي الداخلة على الأعْوَاض، نحو: «اشتريتُه بألفٍ»، و «كافأتُ إحسانه بِضعْف»، وقولهم: «هذا بذاك» ومنه ﴿ادْخُلوا الْجَنَّةَ بِمَا كنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وإنما لم نقدّرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمُ الْجنَّةَ بعَمَلِهِ»، لأن المُعْطِيَ بعوضٍ قد يُعطي مجاناً، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبيّن أنه لا تعارض بين الحديث والآية، لاختلاف محملي الباءين جَمْعاً بين الأدلة.

والتاسع: **المُجَاوزة كـ «عنْ»**، فقيل: تختص بالسؤال، نحو: ﴿فاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ [الفرقان: ٥٩] بدليل ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبائِكم﴾ [الأحزاب: ٢٠]؛ وقيل: لا تختص به بدليل

لا أقعد الجبن عن الهيجاء

وجر مثل هذا باللام أكثر من نصبه قال الدماميني الحق أن البيت محتمل لأن يكون شديداً بمعنى حملوا فتنتصب إغارة على أنها مفعول لأجله ولأن يكون بمعنى قووا من قولك شددت الشيء إذا جعلته شديداً قوياً فتنصب الإغارة على أنه مفعول به ا هـ دماميني أي على نسخة شدوا يحتمل أنه مفعول به أي جعلوها شديدة. **قوله**: **(المقابلة)** أي: وهي المسماة بباء العوض. **قوله**: **(على الأعواض)** أثماناً أو غيرها. **قوله**: **(كاشتريته بألف)** مثال لدخولها على العوض الذي هو ثمن. **قوله**: **(بضعف)** ضعف الشيء مثلاه. **قوله**: **(هذا بذاك)** ظرف مستقر وفيما قبله لغو. **قوله**: **(ومنه)** أي: من مجيئها للمقابلة. **قوله**: **(وإنما لم تقدرها)** أي: في هذا المثال. **قوله**: **(لأن المعطى)** بفتح الطاء في الأول والثاني اسم مفعول أي كدخول الجنة، وقوله: بعوض أي كالعمل. **قوله**: **(مجاناً)** أي: بلا عوض ولا شك أن دخوله الجنة قد يعطيه المولى لمن كان مؤمناً عاصياً لم يعمل. **قوله**: **(فلا يوجد بدون السبب)** فلو كان العمل في الآية سبباً لدخول الجنة لاقتضى أن المؤمن العاصي الذي لم يعمل لم يدخل الجنة وهو ممنوع. **قوله**: **(وقد تبين)** أي: بجعل الباء في الآية للمقابلة وفي الحديث للسببية. **قوله**: **(لاختلاف محملي الباءين)** أي: لأنها في الآية محمولة على العرض، وفي الحديث على السببية ولو جعلت للسببية فيهما لحصل تعارض بينهما، واعلم أن المعتزلة يجعلونها في الآية للسببية ثم إنه ورد عليهم مناقصة الحديث للآية وأجابوا عن الحديث بأن العمل ليس مؤثراً في دخول الجنة، فالمراد بالسبب المنفي المؤثر، وإن كان هو سبباً صورياً كما هو محمل الآية ومما دفع به التعارض أن المنفي السببية الاستقلالية والمثبت الناقصة أي بضميمة الرحمة بدليل تمام الحديث، قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته.

قوله: **(تخص بالسؤال)** أي: لوقوع بعد مادة السؤال. **قوله**: **(فاسأل به خبيراً)** أي: اسأل عنه أي أو السؤال جاوز المسؤل عنه ووصل إلى المسؤول وهذه مجاوزة العناية فتلاحظ المجاوزة عن المسؤول عنه إلى المسؤول ا هـ تقرير دردير.

قوله تعالى: ﴿يَسْعَى نورُهُمْ بَيْنَ أَيْديهم وبأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: ١٢]، ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّماءُ بالْغَمَامِ﴾ [الفرقان: ٢٥]. وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في «شققت السَّنام بالشَّفرة» على أن «الغمام» جُعل كالآلة التي يُشَق بها، قال: ونظيره ﴿السَّماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨]. وتأوَّل البصريّون ﴿فاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ [الفرقان: ٥٩] على أن الباء للسببيّة، وزعموا أنها لا تكون بمعنى «عن» أصلاً، وفيه بعد، لأنه لا يقتضي قولُكَ «سألت بسببه» أن المجرور هو المسؤول عنه.

العاشر: الاستعلاء، نحو: ﴿مَنْ إنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] الآية، بدليل ﴿هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إلا كما أمِنْتُكُم عَلَى أخِيهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤]، ونحو: ﴿وإذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٣٠] بدليل ﴿وإنَّكُمْ لَتمرُّونَ عَليهِمْ﴾ [الصافات: ١٣٧] وقد مضى البحث فيه، وقوله [من الطويل]:

قوله: (وبأيمانهم) أي: وعن أيمانهم. **قوله: (بالغمام)** أي: عن الغمام أي ينزل الغمام من السماء بعد أن تنشق والمراد بالغمام الغيم وقيل: هو غيم أبيض رقيق كانت تنزل فيه الملائكة على أنبياء بني إسرائيل فتنزل به الملائكة في الآخرة. **قوله: (هذه الباء)** أي: الواقعة في الآية الثانية. **قوله: (بمنزلتها)** أي: على أن الغمام جعل كالآلة التي يشق بها فتكون الباء في الآية للاستعانة لا للمجاوزة. **قوله: (السنام)** هو أعلى ظهر البعير والشفرة السكين العظيمة. **قوله: (منفطر به)** أي: باليوم السابق في قوله يوماً يجعل الخ، والمراد بانفطاره به انشقاقه به، فاليوم آلة في الشق كالسكين أي فأولى أن يشق القلوب فهي آلة مجازي، وأما قوله بالغمام فهي آلة حقيقية وإنما ذكر ولم يقل منفطرة لتأويل السماء بالسقف أو إنه على إرادة النسبة أي ذات انفطار به كما تقول امرأة لابن وتامر أي ذات لبن وتمر ا هـ دماميني. **قوله: (وفيه)** أي: وفي هذا التأويل الذي ادعوه بعد. **قوله: (لأنه لا يقتضي الخ)** أي: مع أن المراد أن المجرور وهو الله هو المسؤول عنه ا هـ تقرير دردير. **قوله: (لأنه لا يقتضي الخ)** أي: بدليل أنك لو سألت بسبب زيد عن شيء آخر ساغ لك أن تقول سألت بزيد والمقصود في مثل فاسأل به خبيراً أن يكون مجرور الباء مسؤولاً عنه وتأويلهم لا يقتضيه فيكون بعيداً.

قوله: (بقنطار) أي: على قنطار. **قوله: (هل آمنكم عليه)** أي: فهذا يدل على أن آمن من يتعدى بعل فحينئذٍ تكون الباء بمعنى على. **قوله: (إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل)** فقد عدى الفعل المذكور بعلى في موضعين. **قوله: (وإذا مروا بهم)** أي: عليهم على رأي الأخفش.

قوله: (وقد مضى البحث فيه) أي: بما يقتضي أن تكون الباء في أمروا بهم للإلصاق المجازي، وعلى في لتمرون عليهم للاستعلاء المجازي ولا يقال فيه إن الباء بمعنى على لأنه أمر داعي إليه ولما يلزم عليه التجوز من وجهين ا هـ دماميني.

١٤٧ ـ أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ

بدليل تمامه:

لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ

الحادي عشر: التبعيض، أثبَتَ ذلك الأصمعيُّ والفارسيُّ والقُتَبيُّ وابن مالك، قيل: والكوفيُّون، وجعلوا منه: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، وقوله [من الطويل]:

١٤٨ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُم ترفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنَّ نَئِيجُ

قوله: (أرب الخ) الهمزة للإنكار والباء في برأسه بمعنى على والثعلبان بفتح الثاء واللام تثنية ثعلب، وقيل: بضم الثاء واللام وضم النون ذكر الثعالب وهذا هو الذي صححه الحافظ بن ناصر وهذا البيت لرجل يقال له غاوي بن ظالم من ثعلبة كان سادناً على صنم لهم وكان يأتي بالخبز والزبد له ويضعه على رأسه لعله يأكل، فبينما هم ذات يوم إذ أقبل عليهم ثعلبان فرفع رجله بعد أن أكل الخبز والزبد وبال على رأسه، ثم إن غاوياً كسر الصنم وأنشد البيت وأتى النبي عليه الصلاة والسلام فقال له: ما اسمك فقال: غاوي بن ظالم، فقال النبي اسمك راشد بن عبد الله ا هـ دماميني. **قوله: (بدليل تمامه)** أي: فإنه عدي فيه الفعل بعلى وقوله: لقد هان أي وهو قوله لقد الخ وفي نسخة لقد ذل. **قوله: (والقتبي)** بقاف مضمومة وتاء مفتوحة وبعدها باء موحدة فياء نسب. **قوله: (عيناً يشرب بها)** أي: منها عباد الله أي المقربون. **قوله: (وقوله)** بالنصب عطفاً على عيناً. **قوله: (شربن بماء البحر)** أي: من ماء البحر وقوله متى لجج أي من لجج بدل من ماء

١٤٧ ـ **التخريج**: البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في (ملحق ديوانه ص ١٥١؛ وللعباس أو لغاوي بن ظالم السُّلمي، أو لأبي ذرّ الغفاريّ في لسان العرب ١/ ٢٣٧ (ثعلب)؛ ولراشد بن عبد ربّه في الدرر ٤/ ١٠٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٣١٧؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ١٠٣، ٢٩٠؛ وجمهرة اللغة ص ١١٨١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٢).

المعنى: هل يعقل أن يكون ربًا، هذا الصنم الذي تبول الثعالب على رأسه.

١٤٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في (الأزهية ص ٢٠١؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٢٨٧؛ وجواهر الأدب ص ٩٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٩٧ ـ ٩٩؛ والخصائص ٢/ ٨٥؛ والدرر ٤/ ١٧٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٣٥، ٤٢٤؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٢١٨؛ ولسان العرب ١/ ٤٨٧ (شرب)، ٥/ ١٦٢ (مخر)، ١٥/ ٤٧٤ (متى)؛ والمحتسب ٢/ ١١٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٩؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٥؛ والأزهية ص ٢٨٤؛ وأوضح المسالك ٣/ ٦؛ والجنى الداني ص ٤٣، ٥٠٥؛ وجواهر الأدب ص ٤٧، ٣٧٨؛ ورصف المباني ص ١٥١؛ وشرح الأشموني ص ٢٨٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٤).

اللغة: شربن بماء البحر: شربن ماء البحر. ترفّعت: تصاعدت. اللجج: ج اللّجة، وهي معظم الماء. نئيج: صوت مرتفع.

المعنى: يدعو الشاعر لامرأة بالسقيا بماء سُحُب شربت من ماء البحر بصوت مرتفع، وتصاعدت =

وقوله [من الكامل]:

١٤٩ ـ [فَلَثِمتُ فاها آخِذاً بِقُرُونِها] شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرجِ

قيل: ومنه ﴿وامْسَحُوا بِرُؤوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] والظاهر أن الباء فيهنّ للإلصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإن في الكلام حذفاً وقَلْباً؛ فإنّ «مَسَحَ» يتعدّى إلى المُزَالِ عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء؛ فالأصل: امْسَحُوا رؤوسكم بالماء، ونظيره

البحر. **قوله**: **(شربن)** أي: السحائب بماء البحر ثم ترفعت أي ارتفعت وقوله: متى لجج أي من لجج خضر وهو بدل من ماء البحر يصف السحائب يشربها من ماء البحر، ثم ترفع وتمر مراً سريعاً مع صوت. **قوله**: **(آخذاً بقرونها)** جمع قرن الخصلة من الشعر، وقوله: فلثمت بكسر الثاء وفتحها. **قوله**: **(النزيف)** بنون وزاي المحموم والمعنى إني قبلتها ممسكاً بخصل شعرها شارباً ريقها شرباً مثل شرب المحموم من الماء البادر الذي يستخرج من مكان الحشرج وهو الرمل، وقيل: هو الكوز. **قوله**: **(قيل ومنه وامسحوا برؤوسكم)** أي: بعض رؤوسكم فالواجب يتأدى بمسح جزء من الرأس ولو قل وهو مذهب الشافعي. **قوله**: **(فيهن)** أي: الآيتين والبيتين. **قوله**: **(للإلصاق)** أي: وهو معناها الحقيقي المشهور فلا يعدل لغيره إلا يثبت لاسيما وقد أنكر ابن جني وجماعة ورودها للتبعيض. **قوله**: **(للإلصاق)** وعليه فالمعنى في آية الوضوء امسحوا مسحاً ملاصقاً لرؤوسكم ولا يتأدى الواجب إلا بمسحها كلها لأن الرأس اسم لجميع العضو. **قوله**: **(فإن مسح يتعدى إلى المزال عنه بنفسه)** أي: والرأس مزال عنها الحدث المقدر قيامه بها، فكان القياس أن يتسلط عليها فعل المسح بدون باء وقوله: وإلى المزيل بالباء وهو هنا الماء الذي تمسح الرأس به، فالقياس أن يعدي الفعل المذكور إليه بالباء وإذا كان كذلك فالأصل الخ. **قوله**: **(فالأصل امسحوا رؤوسكم بالماء)**

= لتسقط غيثاً محيياً.

١٤٩ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في (ملحق ديوانه ص ٤٨٨؛ والأغاني ١/ ١٨٤؛ وجمهرة اللغة ص ١١٣٣؛ ولجميل بثينة في ملحق ديوانه ص ٢٣٥؛ ولجميل أو لعمر في البداية والنهاية ٩/ ٤٧؛ والدرر ٤/ ١٣٠؛ ولسان العرب ٢/ ٢٣٧ (حشرج)؛ ١٢/ ٥٣٣ (لثم)؛ ولعبيد بن أوس الطائي في الحماسة البصرية ٢/ ١١٤؛ والحيوان ٦/ ١٨٣؛ ولجميل أو لعمر أو لعبيد في شرح شواهد المغني ص ٣٢٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٩؛ ولجميل أو لغيره في تهذيب تاريخ دمشق ٣/ ٤٠٦؛ ووفيات الأعيان ١/ ٣٧٠؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٩١؛ وإصلاح المنطق ص ٢٠٨؛ والجنى الداني ص ٤٤؛ وجواهر الأدب ص ٤٨؛ وعيون الأخبار ٢/ ٩٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١).

اللغة: لثمت: قبّلت. قرون المرأة: جدائل شعرها. النزيف: الشديد العطش، وقيل: السكران. الحشرج: الماء الذي يجري على الرضراض صافياً رقيقاً؛ (الرضراض: ما دقّ من الحصى)؛ وقيل هو الكوز.

المعنى: قبّلت فمها، وأنا أمسك بجدائلها، وشربت من ريقها، كعطشان وجد ماء صافياً، أو كسكران يشرب من كوز شرابه.

بيتُ الكتاب [من الكامل]:

١٥٠ ـ كَنَواحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

يقول: إن لِثَاتِك تضربُ إلى سُمْرة، فكأنَّك مسحتها بمَسْحُوق الإِثمد؛ فقلب معمولي «مَسَحَ»، وقيل في «شربن»: إنه ضُمِّن معنى «رَوِينَ»، ويصح ذلك في: ﴿يَشْرَبُ بها﴾ [الإنسان: ٦] ونحوه؛ وقال الزمخشري في ﴿يشرب بها﴾: المعنى: يشرب بها الخمر كما تقول: «شربتُ الماءَ بالعسل».

الثاني عشر: القَسم، وهو أصل أَحْرُفِهِ؛ ولذلك خُصَّتْ بجواز ذكر الفعل معه، نحو: «أقسِمُ باللّهِ لَتَفْعَلَنَّ»، ودخولها على الضمير نحو: «بِكَ لأفعَلَنَّ» واستعمالها في

أي: فحصل قلب بنقل الباء التي كانت داخلة على المزيل إلى المزال عنه وحذف المفعول الآخر. **قوله**: (ونظيره) أي: في القلب فقط. **قوله**: (كنواح) جمع ناحية حذفت باؤه ضرورة وهي مقدم الجناح شبه به الخصر للدقة في الاستدارة. **قوله**: (يقول) أي: الشاعر أي مراد ذلك الشاعر أن الخ. **قوله**: (إن لثاتك) أي: لحم أسنانك أيتها المرأة تضرب إلى سمرة وهو وصف محمود عند العرب والأثمد هو حجر الكحل. **قوله**: (فقلب معمولي مسح) حيث أدخل الباء على اللثتين وهما الممسوحتان ولم يدخلها على عصف الأثمد وهو الممسوح به. **قوله**: (إنه ضمن معنى روين) أي: فالباء للاستعانة لكن مع التضمين، وأما القول الذي قبله فيقول هي للإلصاق بدون تضمين. **قوله**: (ويصح ذلك في يشرب بها) أي: فالمعنى حينئذٍ يروي بها عباد الله بناءً على أن الري لا يستلزم مقارنة عطش فإن شرب أهل الجنة للتلذذ إذ لا ألم فيها. **قوله**: (ونحوه) أي: كما في شرب زيد بالماء أي روى به. **قوله**: (كما تقول شربت الماء بالعسل) أي: فالباء فيه للإلصاق أو للمصاحبة، وإن جعلته متعلقاً بقوله ممزوجاً فهي للاستعانة أي حال كونه ممزوجاً بالعسل فهي متعلقة بحال محذوفة. **قوله**: (وهو) أي: الباء أصل أحرفه الخ. **قوله**: (بجواز ذكر الفعل معها) بخلاف غيرها فلا نقول أقسم تالله ولا أقسم والله. **قوله**: (ودخولها على الضمير) بخلاف غيرها وحروف القسم فإنما تجر الظاهر. **قوله**: (نحو بك) أي: بخلاف التاء والواو فلا

---

١٥٠ ـ **التخريج**: البيت لخفاف بن ندبة في (ديوانه ص ٥١٤؛ والإنصاف ٢/ ٥٤٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٤؛ والكتاب ١/ ٢٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣١٦؛ (تيز)، ١٥/ ٤٢٠ (يدي)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٦؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٠؛ والمنصف ٢/ ٢٢٩).

اللغة: النواحي: الأطراف. النجديّة: التي تنتسب إلى نجد (موضع بالحجاز). عصف الإثمد: مسحوق حجر الإثمد، يستخدم للكحل.

المعنى: إن فمها رقيق كأطراف ريش الحمام النجديّ، وشفتيها وما تحتهما ضارب إلى السمرة كأنها قد مسحتهما بمسحوق حجر الإثمد.

القسَم الاستعطافيّ، نحو: «بِاللَّهِ هَلْ قام زيد»، أي: أسألك باللَّهِ مُستحلفاً.

الثالث عشر: الغاية، نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بي﴾ [يوسف: ١٠٠] أي: إليَّ، وقيل: ضمن أحسن معنى لطف.

الرابع عشر: التوكيد وهي الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع.

أحدها: الفاعل، وزيادتُها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة.

فالواجبة في نحو «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ» في قول الجمهور: إن الأصل: «أَحسَن زَيدٌ» بمعنى: صَارَ ذا حُسْنٍ، ثم غُيِّرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ، وأما إذا قيل بأنه أمر لفظاً ومعنى، وإن فيه ضميرَ المُخَاطب مستتراً فالباء

يصح أن تقول وك لأفعلن ولا تك لأفعلن. **قوله: (الاستعطافي)** هو ما كان جوابه طلبياً فقوله: هل قائم زيد طلب لأنه استفهام. **قوله: (الاستعطافي)** القسم جملة إنشائية أكدت بها جملة أخرى، فإن كانت الأخرى إنشائية أيضاً فهو استعطافي. **قوله: (هل قائم زيد)** أي: ونحو قوله:

بربك هل ضممت إليك ليلى قبيل الصبح أو قبلت فاها

قوله: (مستحلفاً) أي: هل قام زيد. **قوله: (الغاية)** أي: انتهاء الغاية فهي بمعنى إلى. **قوله: (وقيل ضمن الخ)** أي: وحينئذٍ فالباء للإلصاق لأن اللطف ملتصق وقائم بالمتكلم. **قوله: (التوكيد)** أي: التقوية وقد ثبت في بعض النسخ وهي الزيادة وعليها فتأنيث الضمير باعتبار الخبر كما هو الغالب عند مخالفة المرجع، ثم فيه تسمح إذ التوكيد مسبب عن الزيادة. **قوله: (وهي)** أي: الباء المؤكدة الزائدة. **قوله: (واجبة)** أي: لازمة وقوله وغالبة أي كثيرة. **قوله: (في نحو الخ)** المراد في فاعل أفعل في التعجب ولا يجوز حذف تلك الباء إلا مع إن وأن كما في:

وأحبب إلينا أن تكون المقدما

قوله: (بمعنى صار ذا حسن) أي: وليس المراد فعل الإحسان مع غيره. **قوله: (ثم غيرت)** أي: لأجل الدلالة على المعنى الذي قصده المتكلم وهو إنشاء التعجب. **قوله: (إلى الطلب)** أي: إلى صورة الطلب. **قوله: (إصلاحاً للفظ)** علة للزيادة فقط وحذف علة التغيير. **قوله: (إصلاحاً للفظ)** أي: لأنه لما غير للطلب فصار أحسن زيد فيلزمه بحسب الصورة أن فعل الأمر رفع الظاهر فأتى بالباء ليكون زيد صورته صورة فضلة وإعرابه أحسن فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل تغيير الصيغة وبزيد الباء زائدة وزيد فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال الحمل بحركة حرف الجر الزائد. **قوله: (وإن فيه ضمير المخاطب)** أي: كل أمر يصلح للمخاطبة لا مخاطب معين، والمعنى أحسن يا مخاطب بزيد أي صفة

مُعَدِّيَة مثلها في «امْرُرْ بِزَيدٍ».

والغالبة في فاعل «كَفَى»، نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [الرعد: ٤٣]؛ وقال الزجاج: دخلت لتضمّن «كَفَى» معنى: اكْتَفِ، وهو من الحسن بمكان، ويُصحِّحه قولهم: «اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عَلَيْهِ»، أي: لِيَتَّقِ ولْيَفْعَلْ، بدليل جزم «يُثَبْ»؛ ويوجبه قولهم: «كفى بِهِنْدٍ» بترك التاء، فإن احتج بالفاصل فهو مجوِّز لا مُوجب، بدليل: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿وما تخرُجُ مِن ثمراتٍ﴾ [فصّلت: ٤٧]؛

بالحسن فإنه أهل لذلك لما اشتمل عليه من المحاسن. **قوله: (معدية)** أي: للإلصاق فقد أطلق التعدية في مقابلة الزيادة وليس مراده بها النقل. **قوله: (معدية)** أي لا زائدة كما يقول هؤلاء الجماعة.

قوله: (في فاعل كفى) المراد كفى التي هي بمعنى حسب التي هي فعل قاصر وسيأتي محترز هذا في قول المصنف ولا تزاد الباء في كفى الخ. **قوله: (قال الزجاج)** أي: وكفى على كلامه فعل ماضٍ بمعنى الأمر وفاعله مستتر تقديره أنت وبزيد متعلق بكفى والباء للتعدية وليس بزائدة، وقول الزجاج المذكور قول ثالث في المسألة. **قوله: (وهو من الحسن الخ)** من بيانية مشوبة بتبعيض أي وهو في مكان عظيم بعض الحسن. **قوله: (ويصححه)** أي: كون الماضي بمعنى الأمر. **قوله: (بدليل الخ)** أي: فلولا أن ما سبق عليه بمعنى الأمر لم يكن لجزمه وجه كما أنك لو قلت مخبراً قام زيد لم يجز أن تقول أكرمه بالجزم على أنه جواب، وتقول ليقم زيد أكرمه بالجزم. **قوله: (ويوجبه)** أي: يوجب قول الزجاج أي يرجع المصير إليه فالمصنف مختار لكلام الزجاج من أن كفى مضمن معنى اكتف.

قوله: (كفى بهند) أي: فكفى فعل ماضٍ بمعنى الأمر وفاعله مستتر والباء للتعدية فصح ترك التاء، ولو كان الفاعل هند والفعل ليس بمعنى الأمر لكان الواجب كفت بالتاء فترك التاء دليل على أنه ضمن كفى اكتف، وأن الفاعل ضمير لا أنه عندكما هو مذهب الجمهور. **قوله: (بترك التاء)** أي: لتضمنه معنى الأمر فكما لا تلحق التاء الأمر لا تلحق ما بمعناه. **قوله: (فإن احتج بالفاصل الخ)** هذا رد على قوله ويوجبه الخ وحاصل الرد أنه إنما ترك التاء في كفى مع كون هند هو الفاعل للفصل بالباء، وقد قال ابن مالك وقد يبيح الفصل ترك التاء أصلاً فقوله فإن احتج أي فإن قيل في رد قولنا ويوجبه الخ أن التاء تركت للفاصل أي لوجوده فنقول في جوابه إن الفاصل يجوز ترك التاء لا أنه يوجبه ولم نرهم يصرحون بالتاء فيه أصلاً.

قوله: (فإن احتج) أي: لترك الإتيان بعلامة التأنيث. **قوله: (بدليل الخ)** هذا دليل على أن الفاصل مجوز ترك التاء أي بدليل أنه أنت قوله تسقط وتخرج مع وجود الفاصل وهو من الزائدة، ولو كان الفاصل يوجب لقيل يسقط ويخرج بالياء.

فإن عُورض بقولك: «أحسِنْ بهِندٍ» فالتاء لا تلحق صِيَغَ الأمر، وإن كان معناها الخبَر. وقال ابن السراج: الفاعل ضميرُ الاكتفاء، وصحّة قوله موقوفة على جواز تعلُّق الجارّ بضمير المصدر، وهو قول الفارسي والرمانيّ، أجازا: «مُرُورِي بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرو قَبِيحٌ». وأجاز الكوفيون إعمالَه في الظرف وغيره، ومنع جمهور البصريّين إعماله مطلقاً، قالوا: ومن مجيء فاعل «كَفَى» هذه مجرَّداً عن الباء قول سُحَيْم [من الطويل]:

قوله: **(فإن عورض الخ)** حاصل المعارضة أن الفاصل أوجب ترك التاء أصلاً في أحسن بهند فلم يصرحوا بالتاء أصلاً للفاصل بالباء وحاصل الجواب أن أحسن صورته صورة أمر بخلاف كفى، فإنه ماضٍ والقاعدة أن صورة الأمر لا تؤنث بالتاء فالموجب لترك التاء كونه صيغة أمر لا الفاصل. **قوله: (فإن عورض)** أي: هذا الدليل الذي استدلينا به على أن الفصل يبيح ترك التاء ولا يوجبه. **قوله: (فإن عورض بقولك أحسن بهند)** أي: فإن أحسن بمعنى أحسن الذي هو فعل ماضٍ والباء فاصلة والتأنيث ممتنع فثبت أن الفاصل قد يوجب ترك التأنيث في بعض الصور فليكن كفى بهند من هذا القبيل.

قوله: (فالتاء) أي: التي تدخل للدلالة على تأنيث الفاعل. **قوله: (لا تلحق الخ)** أي: فلذلك امتنع التأنيث في أحسن بهند رعاية لصيغة الأمر وهذا بخلاف كفى بهند، فإن الفعل فيه ماضٍ ولا مانع من إلحاق العلامة له ولو كان معناه الخبر. **قوله: (وإن كان معناها)** أي: بحسب الأصل أي صار كذا وإلا فالتعجب إنشاء.

قوله: (وقال ابن السراج) قول ثالث في المسألة. **قوله: (ضمير الاكتفاء)** ففي قولك كفى ضمير يعود على الاكتفاء المفهوم من المقام. **قوله: (على جواز تعلق الجار الخ)** أي: واستدل هؤلاء على الجواز المذكور بقوله. وما هو عنها بالحديث المترجم فإن قوله عنها متعلق بقوله هو الذي هو ضمير المصدر العائد على الحرب في قوله:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم

وما هو عنها الخ. **قوله: (بضمير المصدر)** قد يقال يجوز كون الجار يتعلق على قوله بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أي الاكتفاء في حال كونه ملتبساً بالله.

قوله: (إعماله) أي: ضمير المصدر في الظرف وغيره نظراً إلى أن المضمر هو مفسره بحسب المعنى، والمفسر يعمل فكذا المفسر فيجوز عندهم ضربك زيداً أحسن وهو عمراً قبيح.

قوله: (قالوا) أي: أصحاب القول الأول وهم الجمهور القائلون إن فاعل كفى تزاد فيه الباء غالباً. **قوله: (ومن مجيء الخ)** هذا مقابل الغلبة. **قوله: (كفى هذه)** أي: التي في نحو كفى بالله. **قوله: (كفى هذه)** أي: التي بمعنى حسب. **قوله: (سحيم)** تصغير أسحم وهو الأسود وهو تصغير ترخيم بحذف الزوائد.

١٥١ - [عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّزْتَ غَازِيًا] كَفى الشَّيْبُ والإِسْلامُ لِلمَرْءِ نَاهِيا

ووَجهُ ذلك - على ما اخترناه - أنه لم يستعمل «كفى» هنا بمعنى: اكتفِ.

ولا تزاد الباء في فاعل «كَفَى» التي بمعنى: «أَجْزَأ» و «أغنى»، ولا التي بمعنى «وَقى»، والأولى متعدّية لواحد كقوله [من الوافر]:

١٥٢ - قَلِيلٌ مِنكَ يَكْفِينِي، ولكِنْ قَلِيلُكَ لا يُقالُ لَهُ قَلِيلُ

والثانية متعدِّية لاثنين كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]. ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل «كفى» المتعدّية لواحد، قال [من الطويل]:

قوله: (**كفى الشيب الخ**) أوله:

عميرة ودع إن تجهزت غازيا

كفى الشيب الخ فكان الجاري على الغالب أن يقال كفى بالشيب. **قوله**: (**ووجه ذلك**) أي: التجرد من الباء. **قوله**: (**على ما اخترناه**) وهو قول الزجاج، والحاصل أن الخلاف بين الزجاج والجمهور إنما هو فيما إذا وقعت الباء بعد كفى فالجمهور على أنها زائدة وما بعدها فاعل، والزجاج يقول الفعل مضمن معنى اكتف والباء أصلية والفاعل ضمير مستتر، فإن لم تأت الباء بعد كفى فما بعدها فاعل باتفاق ولا تضمين. **قوله**: (**وأغنى**) تفسير لأجزأ. **قوله**: (**يكفيني**) أي: يجزيني فالياء مفعول فقد تعدت لواحد. **قوله**: (**والثانية متعدية لاثنين**) أي: كما أن وقى كذلك تقول وقيته الشر أي منعته إياه. **قوله**: (**وكفى الله المؤمنين القتال**) أي: منعهم منه. **قوله**: (**المتعدية لواحد**) وهي التي بمعنى أجزأ.

---

١٥١ - **التخريج**: البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في (ديوانه ص ١٦؛ والإنصاف ١/ ١٦٨؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٦٧، ٢/ ١٠٢، ١٠٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٤١؛ وشرح التصريح ٢/ ٨٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٥؛ والكتاب ٢/ ٢٦، ٤/ ٢٢٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٢٦ (كفى)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٦٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٤؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٣؛ وشرح لأشموني ٢/ ٣٦٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٥، ٧/ ٨٤، ١٤٨، ٨/ ٢٤، ٩٣، ١٣٨، ولسان العرب ١٥/ ٣٤٤ (نهى)).

اللغة: **شرح المفردات**: عميرة: اسم امرأة. تجهّز: تهيّأ. ناهياً: مانعاً.

المعنى: يدعو الشاعر إلى ترك مواصلة الغواني، والتخلّي عن اللهو، لأنّ الشيخوخة والإسلام يردعان ذلك.

١٥٢ - **التخريج**: البيت لأبي النصر أحمد بن علي الميكالي في (معاهد التنصيص ٣/ ٢٥٩، ورَدّ ذلك البغدادي في شرح أبيات المغني ٢/ ٣٤٣).

المعنى: إن كرمك مهما صغر وقلّ، فهو كثير جمّ، وأنا يكفيني منه هذا القليل.

١٥٣ ـ كَفَى ثُعَلاً فخراً بأنّك مِنْهُمُ   قَلِيلُكَ لا يُقالُ لَهُ قَلِيلُ

ولم أر من انتقد عليه ذلك؛ فهذا إما لسهوٍ عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء، و «ثُعَل»: رَهْط الممدوح وهم بطن من طيىء وصرَفه للضرورة إذْ فيه العدل والعلميَّة كـ «عُمَر»؛ و «دَهْر»: مرفوع عند ابن جنّي بتقدير: وليفخر دهر؛ و «أهل»: صفة له بمعنى «مستحق»؛ واللام متعلقة بـ «أهل»؛ وجوّز ابن الشجري في «دهر» ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي: يفتخر بك، وصح الابتداء بالنكرة لأنه قد وصف بـ «أهل»؛ والثاني كونه معطوفاً على فاعل «كفى»، أي: أنهم فخروا بكونه منهم وفخَروا بزمانه لنضارة أيامه، وهذا وجهٌ لا حذفَ فيه؛ والثالث أن تجرَّه بعد أن ترفَع «فخراً»، على تقدير كونه فاعل «كفى» والباء متعلّقة بـ «فخر»، لا زائدة، وحينئذٍ تجرّ «الدهرَ»

قوله: **(كفى الخ)** كفى فعل ماضٍ وثعلاً مفعول وفخراً حال أو تمييز وبأنك فاعل ودخلت عليه الباء أي يكفي هذا الفريقَ من جهة الفخر أنك منهم أي كونك منهم يكفيهم فخراً. **قوله**: **(من انتقد)** أي: اعترض على المتنبي حيث أدخل الباء على المتعدية لواحد. **قوله**: **(فهذا)** أي: عدم الانتقاد إما سهو من شراحه عن شرط الزيادة وهو كون كفى قاصرة وورد بأن كفى تزاد فيها الباء ولو كانت متعدية فلا يشترط في الزيادة كونها قاصرة.

قوله: **(أو لتقدير الخ)** أي: بجعل الفاعل فخر ولا نجعله مجرور الباء. **قوله**: **(رهط الممدوح)** أي: قبيلته. **قوله**: **(العدل)** أي: عن ثعل والتحقيق أن ما كان على وزن فعل إن ورد منوناً فهو مصروف، وإن ورد غير منون قدر أنه معدول وحينئذٍ فثعلا مصروف لا أنه ممنوع من الصرف خلافاً للمصنف. **قوله**: **(بتقدير الخ)** أي: فهو فاعل بمحذوف أي وليفخر وهو مستحق؛ لأن أمسيت من أهله أي أن الدهر لما استحق أنك من أهله فليفخر بذلك. **قوله**: **(واللام)** أي: في قوله لأن أمسيت متعلقة بأهل أي لما فيه من معنى الوصفية. **قوله**: **(أحدها)** أي: على تقدير رفعه فهذا وجه لحالة الرفع. **قوله**: **(حذف خبره)** أي: ودهر مستحق لكونك من أهله يفتخر بك. **قوله**: **(لأنه قد وصف)** أي: فهو متخصص بالوصف أي فقد قرب من المعرفة بسبب تخصيصه. **قوله**: **(على فاعل كفى)** أي: باعتبار المحل لأن محل الجار والمجرور الذي هو فاعل رفع، والمعنى حينئذٍ كفى ثعلاً من الفخر شيآن كونك منهم ودهر مستحق كونك من أهله فحاصله أن أهله افتخروا بشيئين الأول كونه منهم، والثاني الدهر فقوله أي أنهم فخروا الخ محل معنى لا محل إعراب. **قوله**: **(لنضارة أيامه)** أي: حسنها ورونقها. **قوله**: **(والباء)** أي: في قوله بأنك

---

١٥٣ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في (ديوانه ٣/ ٣٠٧).

اللغة: ثعل: قوم من طيّىء. الدّهر: هو الزمان قلّ أو كثر.

المعنى: حسب قومك فخراً أنهم أنجبوك، وحسب زمانك أنّك واحد من أهله المتميّزين.

بالعطف، وتقدِّر «أهلاً» خبراً لـ «هو» محذوفاً. وزعم المعريّ أن الصواب نصب «دهْر» بالعطف على «ثعلاً»، أي: وكفى دهراً هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من التعسف؛ وشَرْحه أنه عطف على المفعول المتقدم، وهو «ثُعَلاً»، والفاعل المتأخِّر وهو «أنك منهم» منصوباً ومرفوعاً وهما «دهراً» و «أنَّ» ومعمولاها وما تعلق بخبرها، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى، وزعم الرَّبعي أن النصب بالعطف على اسم «أنّ»، وأن «أهل» عطف على خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره.

والضرورة كقوله [من الوافر]:

متعلقة الخ أي وليست بزائدة والمعنى حينئذٍ كفى ثعلاً فخر بكونك منهم وبدهر موصوف بكونه مستحقاً لكونك من أهله، فحاصله أنهم افتخروا بشيئين فهذا المعنى الثالث يرجع للمعنى على الوجه الثاني لكن الفارق الإعراب والحذف ا هـ تقرير دردير.

قوله: **(بالعطف)** أي: على قوله بأنك. **قوله**: **(وزعم المعري)** هو أبو العلاء المعري نسبه لمعرة النعمان بلدة من بلاد الشام بين حلب وحماة، ومعرة بفتح الميم وتشديد الراء.

قوله: **(وزعم المعري الخ)** ينحل المعنى على هذا كفى ثعلاً من الفخر أنك منهم وكفى الدهر أنه أهل لكونك من أهله فقد افتخر شيآن الدهر وأهله وهذا المعنى يرجع للمعنى الثاني الذي جوزه الزمخشري لكن الفارق الإعراب والحذف.

قوله: **(هو أهل)** أشار بذلك إلى أن أهل خبر لمحذوف وقوله: أنه أهل لكونك من أهله إشارة لتقدير فاعل كفى وهو المشار له بقوله فيما يأتي وقد حذف الفاعل. **قوله**: **(وشرحه)** أي: شرح كلام المعري المفيد لبيان التعسف، وقوله: إنه أي الشاعر وحاصل التعسف أنه عطف مفعولاً على مفعول وعطف فاعلاً على فاعل وحذف الفاعل الثاني ولا يقول به إلا بعض الكوفيين.

قوله: **(وهما دهراً)** هذا هو المنصوب وقوله وأن ومعمولاها وما تعلق بخبرها هذا هو المرفوع؛ لأنه فاعل وهو المرفوع المحذوف المشار له بقوله ثم حذف المرفوع. **قوله**: **(ثم حذف المرفوع)** أي: وهذا لا يتمشى على قول البصريين قاطبة ولا على قول الأكثرين من غيرهم فإنهم لا يجوزون حذف الفاعل.

قوله: **(بالعطف على اسم أن)** أي: وهو الكاف في أنك. **قوله**: **(عطف على خبرها)** أي: وهو منهم. **قوله**: **(ولا معنى للبيت)** قد يقال بل له معنى فإن الممدوح إذا كان مشرفاً للزمن لأن الدهر إذا تأهل لوجوده كان مشرفاً لذلك، والحال أن الممدوح منهم فقد حصل لهم الفخر من حيث إن واحداً منهم شرف الدهر.

١٥٤ ـ أَلَمْ يأتِيكَ والأنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ

وقوله [من السريع]:

١٥٥ ـ مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ، أوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

قوله: (تنمي) بفتح حرف المضارعة من نميت الحديث أشدته ورفعته.

قوله: (بما لاقت) أي: فالباء زائدة للضرورة أي ألم يأتيك ما لاقت فهو فاعل يأتي أي ألم يأتيك ما لاقت لبون بني زياد، والحال أن الأخبار تنمي أي ترفع وتنقل والأنباء جمع نبأ وهو الخبر واللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشياه والإبل. **قوله: (مهما لي)** أي: مهما حصل لي الليلة من غم أودي نعلاي فمهما شرطية، وأودى جوابها ومهما الثانية توكيد لمهما الأولى، وقوله: أودي بنعلي أي هلك نعلاي والسربال القميص الذي يسلك في العنق أو الدرع فأدخل الباء على الفاعل وقوله: مهما لي الخ هذا بيت واحد من السريع مقفى عروضه الأولى المطلوبة مكشوفة وضربها الثاني الماثل لها ووزن كل منهما فاعل ا هـ دماميني.

---

١٥٤ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن زهير في (الأغاني ١٧/ ١٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢؛ والدرر ١/ ١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٢٨، ٨٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٠؛ ولسان العرب ١٤/ ١٤ (أتى)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٨٠؛ والإنصاف ١/ ٣٠؛ والجنى الداني ص ٥٠؛ وجواهر الأدب ص ٥٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤؛ والخصائص ١/ ٣٣٣، ٣٣٧؛ ورصف المباني ص ١٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤؛ والكتاب ٣/ ٣١٦؛ ولسان العرب ٥/ ٧٥ (قدر)، ١٤/ ٣٢٤ (رضي)، ١٤/ ٤٣٤ (شظي)، ١٥/ ٤٩٢؛ (يا)، والمحتسب ١/ ٦٧، ٢١٥؛ والمقرب ١/ ٥٠، ٢٠٣؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧؛ والمنصف ٢/ ٨١، ١١٤، ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٢).

شرح المفردات: الأنباء: الأخبار. تنمي: ترتفع، تنتشر. اللبون: ذات اللبن، أي الإبل.

المعنى: يفخر الشاعر بشجاعته ويتساءل عمّا إذا عرف الناس بما فعل بإبل بني زياد التي استاقها وباعها استيفاء لحقه، غير مبالٍ بما يُعرف عنهم من شجاعة وبأس.

١٥٥ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن ملقط في (الأزهية ص ٢٥٦؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٥٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٨، ١٩، ٢٣؛ والدرر ٥/ ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٣٠، ٧٢٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥٨؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥١، ٦١١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٤٣ (مهه)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٨).

اللغة: أودى: أهلك. النعل: الحذاء. السربال: القميص أو الدرع.

المعنى: مهما حصل الليلة لي فلن يكون أكثر مما حصل، فقد فقدت حذائي وقميصي، وهذان شيئان لا يفقدان إلا إذا كان الأمر رهيباً وصعباً.

وقال ابن الضائع في الأول: إن الباء متعلِّقة بـ «تنمي»، وإن فاعل «يأتي» مضمر، فالمسألة من باب الإِعمال.

وقال ابن الحاجب في الثاني: الباء مُعَدِّية كما تقول: «ذَهَبَ بنعلي»، ولم يتعرّض لشرح الفاعل، وعلامَ يعود إذا قدّر ضميراً في «أودى»؟ ويصحّ أن يكون التقدير: أودى هو، أي: مُودٍ، أي: ذَهَبَ ذاهب، كما جاء في الحديث: «لا يَزنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلا يَشْرَبُ الْخَمر حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب؛ إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني.

والثاني مما تزاد فيه الباء: المفعول، نحو: ﴿ولا تُلْقُوا بأَيْدِيكُمْ إلى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿فلْيَمْدُدْ بَسَبَبٍ إلى السَّماءِ﴾ [الحج: ١٥]، ﴿وَمَنْ يُرِدْ فيه بإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥]، ﴿فطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ﴾ [ص: ٣٣]،

قوله: (ابن الضائع) بضاد معجمة وعين مهملة، وقوله: في الأول أي البيت الأول. **قوله: (من باب الإعمال)** أي: المسمى بالتنازع وهذا على مذهب البصريين الذي يعملون الثاني ويضمرون في الأول الفاعل قبل الذكر. **قوله: (من باب الإعمال)** أي: لأن كلا من يأتيك وتنمي يطلب ما لاقت الأول يطلبه على أنه فاعل والثاني على أنه مفعول، وأعمل الثاني فجره بالباء وأضمر في الأول فاعله وهذا بناءً على مذهب البصريين من أنه يضمر الفاعل قبل الذكر. **قوله: (في الثاني)** أي: في البيت الثاني. **قوله: (الباء معدية)** أي: لا زائدة. **قوله: (ذهب بنعلي)** أي: فجعل أودى بمعنى ذهب، وأما على القول بالزيادة فمعناه هلك كما قال اللغويون.

قوله: (ولم يتعرض لشرح الفاعل) أي: هل هو اسم ظاهر أو مضمر. **قوله: (وعلام يعود)** أي: ذلك الفاعل. **قوله: (ويصح أن يكون التقدير الخ)** أي: أن الضمير عائد على اسم فاعل أودى أي أودى هو أي مودٍ أي ذهب ذاهب كما أنه في الحديث الضمير عائد على اسم فاعل يشرب وهو الشارب أي ويصح أن يكون الفاعل هو ضمير المصدر أي ذهب الذهاب. **قوله: (أودى هو)** ليس الفاعل المستتر هو هذا الضمير البارز بل توكيد له فالضمير راجع إلى ما يقتضيه الفاعل من المحل الذي قام به ا هـ **دماميني**. **قوله: (وهو مؤمن)** المنفي كما له أو أنه يرفع ويرد وحالة الرفع حكمه مستمر عليه فإن مات مات مسلماً. **قوله: (إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني)** أي: لأنه يفيد تقييد الوعيد بمن جمع بين وصفي الزنا وشرب الخمر فلا يعود الضمير المستتر في يشرب إلى الزاني بخصوصه بل إلى الشارب من حيث هو زانياً كان أو غير زانٍ. **قوله: (المفعول)** وزيادتها معه غير مقيسة مع كثرتها نص عليه ابن أم قاسم في الجنى الداني ا هـ **دماميني**. **قوله: (فليمدد بسبب)** أي: سبباً أي حبلاً إلى السماء أي سقف بيته. **قوله: (ومن يرد فيه)** أي: في المسجد

أي: يمسح السوق مَسْحاً، ويجوز أن يكون صفة، أي: مسحاً واقعاً بالسوق، وقوله [من الرجز]:

١٥٦ ـ [نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصْحَابُ الفَلَجْ] نَضْرِبُ بالسَّيفِ وَنَرْجُو بالْفَرَجِ

الشاهد في الثانية، فأما الأولى فللاستعانة، وقوله [من البسيط]:

هُنَّ الحَرائِرُ لاَ رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ المَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

الحرام بإلحاد أي إلحاداً وظلماً. **قوله**: **(مسحاً بالسوق)** الباء زائدة وهو جمع ساق أي يقطع بالسيوف ساقات الخيل وأعناقها. **قوله**: **(ويجوز الخ)** أي: فعليه لا تكون الباء زائدة بل للإلصاق. **قوله**: **(نضرب)** هذا شطر بيت وأوله:

نحن بني ضبة أصحاب الفلج

نضرب إلخ وقوله بني ضبة نصب على الاختصاص وروي بنو على أنه خبر والفلج الفوز والظفر وأصله بسكون اللام قوله: نحن بني ضبة علم على رجل وهو ابن إد عم تميم والظاهر أن المراد بالفلج في البيت الظفر والفوز لكن لم يحك فيه صاحب الصحاح غير سكون اللام فيحتمل أن يكون الشاعر فتح اللام فيه للضرورة وإلا فالفلج بفتح اللام ما بين الأسنان ولا معنى له هنا. **قوله**: **(الشاهد في الثانية)** أي: وهي الجارة للفرج أي نرجو الفرج. **قوله**: **(فأما الأولى)** أي: بالسيف فللإستعانة مثل كتبت بالقلم. **قوله**: **(المحاجر)** جمع محجر بفتح الميم وكسر الجيم وهو ما يبدو من النقاب وهذا شطر بيت أوله:

تلك الحرائر لا ربات أخمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسورِ

الإشارة بتلك إلى النسوة المذكورات في البيت قبل هذا:

صلى على عزة الرحمٰن وابنتها لبنى وصلى على خالاتها الأخرِ

وفي «القاموس» لبنى كبشرى ا هـ أي لا يقرآن السور أي القرآن والخمار ما يستر الرأس أي أن عزة وخالاتها وبنتها حرائر ولسن أصحاب أخمرة بل يسترن جميع البدن ولا سود المحاجر؛ لأن اللائي يلبس الخمار ويسودن محاجرهن لسن من الأكابر وأنهن يقرأن القرآن؛ لأن نفي النفي إثبات والمراد بالمحاجر ما يبدو من النقاب والبرقع وهو حافات العين بحسب الأصل والمراد بالحرائر جمع حرة بضم الحاء المهملة الكريمة ضد الأمة،

---

١٥٦ ـ **التخريج**: الرجز للنابغة الجعديّ في (ملحق ديوانه ص ٢١٦؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٢؛ والإنصاف ١/ ٢٨٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٥٠، ٢٥١؛ ورصف المباني ص ١٤٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٣٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٣ (با)؛ ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٩).

اللغة: بنو ضبّة: قوم من تميم. الفلج: النهر الصغير، أو البئر الكبيرة. الفرج: انكشاف الكرب وذهاب الغمّ.

المعنى: نحن أبناء الأعزاء من ضبة من تميم، ونحن أصحاب هذه المياه، نداقع عنها بشجاعة، ونصبر على القتال حتى يكشف الله غمّنا وشدّتنا.

وقيل: ضمّن «تلقوا» معنى «تُفْضُوا»، و «يريد» معنى «يَهُمّ»، و «نرجو» معنى «نطمع»، و «يقرأن» معنى «يرقين» و «يتبرّكن»، وأنه يقال: «قرأت بالسورة» على هذا المعنى، ولا يقال: «قرأت بكتابك» لِفوَات معنى التبرّك فيه، قاله السُّهيلي. وقيل: المراد لا تُلْقُوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم، فحذف المفعول به، والباء للآلة كما في قولك: «كتبت بالقلم»، أو المراد بسبب أيديكم، كما يقال: لا تُفْسِدْ أمْرَكَ برأيك.

وكثرت زيادتُها في مفعول «عرفت» ونحوه، وقَلّتْ في مفعول ما يتعدّى إلى اثنين كقوله [من الكامل]:

١٥٧ ـ تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنامِ خَرِيدةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

وقد زيدت في مفعول «كفى» المتعدّية لواحد، ومنه الحديث «كَفَى بالمرءِ إثماً

وقوله: سود المحاجر صفة لربات فهو في حيز النفي. **قوله: (وقيل ضمن الخ)** ترك وهدى وقوله فليمدد لعدم إطلاعه على قول بتضمينها. **قوله: (ومعنى تفضوا)** أي: فالباء للاستعانة يقال أفضى بيده إلى الأرض إذا لمسها بها. **قوله: (معنى يهم)** أي: فعداه بالباء كما في هممنا بالأمر فالباء للإلصاق. **قوله: (معنى نطمع)** فعراه بالباء الظرفية. **قوله: (معنى يرقين)** أي: فعداه بالباء التي للاستعانة أو السببية. **قوله: (على هذا المعنى)** أي: معنى التبرك أي تبركت بها. **قوله: (ولا يقال قرأت بكتابك)** أي: حيث كان المخاطب لا يترك بكتابه. **قوله: (ولا يقال الخ)** أي: فإذا قصد التبرك جاز. **قوله: (وقيل المراد)** أي: في الآية الأولى. **قوله: (بسبب أيديكم)** أي: فالأيدي من حيث البطش بها سبب أو آلة إدعاء وحكماً.

قوله: (برأيك) وجهلت بأمره. **قوله: (ونحوه)** أي: مما يتعدى لواحد فقط كعلم بمعنى عرف وسمع وجهل فتقول سمعت برأيه وجهلت بأمره. **قوله: (تبلت)** أي: فسدت فؤادك أي قلبك في المنام خريدة هي العذراء من النساء أو الحسناء، وقوله: تسقي بفتح حرف المضارعة وضمه والمراد بالضجيع ضجيعها وهو الذي يضع جانبه على الأرض بجانبها، وقوله: ببارد أي بارداً أي ريقاً بارداً، وقوله: بسام فيه مجاز لأن البسام الفم. **قوله: (المتعدية لواحد)** أي: وهي التي بمعنى أغنى.

---

١٥٧ ـ **التخريج**: البيت لحسّان بن ثابت في (ديوانه ص ١٠٧؛ والأغاني ٤/ ١٣٧، ١٢٥؛ والجنى الداني ص ٥١؛ والدرر ٣/ ٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٣٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٧).

اللغة: تَبَلَتْه: أصابته بالمرض بسبب غرامه بها؛ ويقال: قلب متبول إذا غلبه الحبّ وهيّمه. الخريدة: المرأة الشابّة البكر. الضجيع: النائم بجانبها. البسام البارد: الثغر المبتسم، وله ريق بارد.

المعنى: لقد أصابت فؤادك حلوة بهواها فغلبته على أمره، كيف لا وهي تملك فماً باسماً، وتقبّل صاحبها وتتركه يمصّ ريقها البارد العذب.

أنْ يحَدِّث بكل ما سَمِعَ».

وقوله [من الكامل]:

١٥٨ ـ فكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنا حُبُّ النَّبِيّ محمَّدٍ إيَّانَا

وقيل: إنما هي في البيت زائدة في الفاعل، و «حب»: بدل اشتمال على المحلّ، وقال المتنبي [من البسيط]:

١٥٩ ـ كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّني رَجُلٌ لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

والثالث: المبتدأ، وذلك في قولهم: «بحَسْبك درهم»، و «خَرَجْتُ فإذا بزَيْدٍ»،

قوله: (أن يحدث) فاعل كفى وبالمرء مفعول والباء زائدة وكذباً تمييز. **قوله: (وقوله)** بالرفع عطف على الحديث. **قوله: (فكفى بنا)** أي: كفانا فدخلت الباء على المفعول والفاعل حب النبي. **قوله: (غيرنا)** بالرفع على حذف صدر الصلة. **قوله: (حب النبي)** فاعل كفى وبنا مفعوله أي كفانا حب النبي أي أجزانا وأغنانا ومن إما موصولة والمعنى في البيت على فريق غيرنا، وإما زائدة على من جوزه ا هـ دماميني.

قوله: (قال المتنبي) قول المتنبي هذا من جملة أمثلة الزيادة في مفعول كفى المتعدية لواحد وليس شاهداً على ذلك لأنه مولد لا يحتج بقوله، ولذا لم يقل المصنف وقول المتنبي. **قوله: (كفى بجمسي)** الباء زائدة في المفعول وأنني رجل فاعل فزاد الباء في مفعول كفى المتعدية لواحد والنحول بضم النون والحاء المهملة الهزال. **قوله: (إياك)** بفتح الكاف خطاب لرجل.

قوله: (بحسبك درهم) فهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد، ودرهم خبره وحسب هذا مبتدأ باتفاق إن كان الواقع

---

١٥٨ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في (ديوانه ص ٢٨٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٢٠، ١٢٣، ١٢٨؛ والدرر ٣/ ٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٥؛ ولبشير بن عبد الرحمٰن في لسان العرب ١٣/ ٤١٩ (منن)؛ ولحسان بن ثابت في الأزهية ص ١٠١؛ ولكعب أو لحسان أو لعبد الله بن رواحة في الدرر ١/ ٣٠٢؛ ولكعب أو لحسان، أو لبشير بن عبد الرحمٰن في شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٦؛ وللأنصاري في الكتاب ٢/ ١٠٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٢٦ (كفى)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٢؛ ورصف المباني ص ١٤٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤١؛ وشرح المفصل ٤/ ١٢؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٣٠؛ والمقرب ١/ ٢٠٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٢، ١٦٧.

المعنى: يكفينا أن محمد ﷺ يحبنا، لنفخر ونستعلي بهذا الفضل على سوانا من الناس.

١٥٩ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في (ديوانه ٤/ ٣١٩؛ والجنى الداني ص ٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٦٢، ١٢١؛ ورصف المباني ص ١٤٩).

المعنى: لقد هزل جسمي وصرت نحيلاً كالخيال، ولولا كلامي وتحدّثي إليك لم تشاهدني.

و «كَيْفَ بك إذا كان كذا»، ومنه عند سيبويه: ﴿بأَيِّكُم المَفْتُون﴾ [القلم: ٦]؛ وقال أبو الحسن «بأيّكم» متعلّق باستقرار محذوف مُخْبَر به عن «المَفْتون»، ثم اختلف، فقيل: المفتون مصدر بمعنى الفتنة؛ وقيل: الباءُ ظرفيَّة، أي: في أيِّ طائفة منكم المفتون.

* * *

تنبيه ـ من الغريب أنَّها زيدت فيما أصلهُ المبتدأ وهو اسمُ «ليس»، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر، كقراءَة بعضهم: ﴿لَيْسَ البرَّ بِأَنْ تُوَلُّوا﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب «البرّ»، وقوله [من المتقارب]:

١٦٠ ـ أَلَـيْـس عَـجِـيـبـاً بِـأنّ الْـفَـتَـى ... يُـصَـابُ بِـبَـعْـضِ الّـذي فـي يَـدَيْـهِ

والرابع: الخبر، وهو ضربانِ: غير موجب فينقاس نحو: «لَيْسَ زيد بقائم»،

بعده نكرة، وإن كان معرفة ففيه خلاف كما يأتي لابن الحاجب. **قوله: (وكيف بك)** كيف اسم استفهام خبر مقدم وبك الباء حرف جر زائداً والكاف في محل جر بالباء، وفي محل رفع بالابتداء أو المعنى كيف أنت إذا كان الأمر كذا أي أنت تكون إذا كان الأمر كذا على أي حال. **قوله: (إذا كان كذا)** أي: إذا كان الأمر حاصلاً أو إذا كان الأمير يعطيك. **قوله: (بأيكم المفتون)** أي: المجنون أي فستبصر أيكم المجنون فالكفارة قالوا النبي مجنون فقال الله له فستبصر ويبصرون أيكم المجنون فالباء زائدة في المبتدأ والمجنون خبر. **قوله: (وقال أبو الحسن الخ)** أي: فالمفتون مبتدأ وبأيكم خبر متعلق بمحذوف ثم مؤول بالفتنة أي الجنون مستقر بأيكم أو إن الباء ظرفية أي أن الجنون مستقر في أيكم أي في أي فريق منكم فقوله ثم اختلف أي على كلام أبي الحسن. **قوله: (وقيل الباء ظرفية)** أي: والمفتون اسم مفعول لا مصدر. **قوله: (من الغريب)** أي: من النادر القليل لكونه ليس من المواضع السابقة. **قوله: (وهو اسم ليس)** أي: أو ما الحجازية أو لا النافية للجنس. **قوله: (بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر)** السر في ذلك أنه حينئذٍ يكتسب شبهاً بالخبر من حيث الصورة بسبب حلوله محل الخبر فيجسر ذلك على زيادة الباء فيه كما تزاد في الخبر. **قوله: (كقراءة بعضهم)** هو ابن مسعود وأبي. **قوله: (بنصب البر)** أي: على أنه خبرها مقدم وقوله بأن الخ اسمها مؤخر. **قوله: (والرابع)** أي: من مواضع الزيادة الستة. **قوله: (فينقاس)** أي: دخول الباء الزائدة وظاهر هذا العموم فيشمل خبر الفعل الناسخ المنفي كقوله:

وإن مـدت الأيـدي إلـى الـزاد لـم أكـن

بأعجلهم البيت. **قوله: (ليس زيد بقائم)** أي: قائماً، وأما الله بغافل أي غافلاً.

---

١٦٠ ـ **التخريج**: البيت لمحمود الوراق في (ديوانه ص ٢٣٩؛ والبيان والتبيين ٣/ ١٩٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٣٨؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢٠١).

المعنى: إنه القدر العجيب، يجعل الإنسان يهلك من بعض أفعاله، وما تقدّمه يداه.

﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤، ٨٥، ١٤٠]، وقولهم: «لاَ خَيْرَ بخيرٍ بَعْدَه النار» إذا لم تُحمل على الظرفيَّة؛ ومُوجَبٌ فيتوقَّف على السماع، وهو قول الأخفش ومَنْ تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَة بمثلها﴾ [يونس: ٢٧] وقولَ الحماسي [من الوافر]:

١٦١ ـ [فَلاَ تَطْمَعْ، أَبَيْتَ اللَّعْنَ، فِيهَا] وَمَنْعُكَهَا بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ

والأولىٰ تعليقُ ﴿بمثلها﴾ باستقرارٍ محذوف هو الخبر، و «بشيء» بـ «منعكها»، والمعنى: ومنعكها بشيء مَّا يستطاع؛ وقال ابن مالك في «بحسبك زيد» إن «زيداً» مبتدأ مؤخَّر، لأنه معرفة و «حسب» نكرة.

والخامس: الحال المنفي عاملُها، كقوله [من الوافر]:

١٦٢ ـ فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ ركَابٌ حَكِيمُ بْنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

قوله: **(لا خير)** اسم لا وبخير خبرها أي لا خير خير بعده النار فزيدت الباء في خبر لا النافية. **قوله**: **(إذا لم تحمل على الظرفية)** أي: وإلا فلا تكون زائدة والظاهر أنها للظرفية وحينئذٍ فالأول التمثيل بقوله:

فكن لي شفيعاً يوم لاذو شفاعة بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قاربِ

فإن الباء في قوله بمغنٍ زائدة من غير نزاع. **قوله**: **(فيتوقف على السماع)** أي: بخلاف المنفي فإن الزيادة فيه متعينة. **قوله**: **(وهو)** أي: توقف الزيادة على السماع في الموجب. **قوله**: **(وجعلوا منه)** أي: من هذا القسم قوله وجزاء سيئة بمثلها أي مثلها أي سيئة مثلها. **قوله**: **(بشيء يستطاع)** أي: شيء. **قوله**: **(وحسبك نكرة)** أي: فيكون خبراً لذلك المبتدأ فقد جوز زيادتها في الخبر الموجب. **قوله**: **(بخائبة)** الخيبة حرمان المطلوب

---

١٦١ ـ **التخريج**: البيت لعبيدة بن ربيعة في (شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١١؛ ولرجل من تميم في تخليص الشواهد ص ٨٩؛ وله أو لعبيدة بن ربيعة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٧، ٢٩٩؛ ولرجل من تميم أو لقحيف العجلي في شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٠٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٥؛ ورصف المباني ص ١٥٠).

اللغة: أبيت اللعن: دعاء بالصلاح ومحبّة الناس حتى لا يوجد من يلعنه. منعكها: منعك إياها.

المعنى: لا تطمع بها ـ جعلك الله ممن لا يُلْعَنون ـ فإن بالمقدور أن أمنعك منها، وعدم حصولك عليها شيء مستطاع.

١٦٢ ـ **التخريج**: البيت للقحيف العقيلي في (خزانة الأدب ١٠/ ١٣٧؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٧؛ والجنى الداني ص ٥٥؛ وجواهر الأدب ص ٥٤؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٧٨؛ والدرر ٢/ ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٣٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٩٣ (مني)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٧).

اللغة: الخائبة: التي لم تحقّق غرضها. الركاب: جماعة الراكبين البشر، كالركبان. حكيم بن المسيب: كريم من بني قشير. منتهاها: غايتها، آخر مشوارها.

وقوله [من البسيط]:

١٦٣ ـ كَائِنْ دُعِيتُ إلى بَأسَاءَ داهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْؤودٍ وَلاَ وَكِلِ

ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيان، وخَرَّج البيتين على أن التقدير: بحاجة خائبة، وبشخص مَزْؤود أي: مذعور، ويريد بالمزؤود نفسَه، على حد قولهم: «رأيت منه أسداً». وهذا التَّخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني، لأن صفات الذم إذا نُفيت على سبيل المبالغة لم ينتفِ أصلُها؛ ولهذا قيل في: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾

وهو حال وركاب أي إبل فاعل وقوله حكيم خبر مقدم ومنتهاها مبتدأ. **قوله: (فما رجعت بخائبة الخ)** أي: إن الركاب التي منتهاها هذا الأمر لم ترجع خائبة بل رجعت ظافرة بالمقصود. **قوله: (كائن)** بمعنى كم قوله بأساء أي شدة وقوله: داهمة أي آتية على بغتة وانبعثت أسرعت والمزؤود المذعور الخائف والوكل بفتح الواو والكاف العاجز الذي يكل أمره إلى غيره. **قوله: (بحاجة)** أي: فالباء للإلصاق أو للمصاحبة لكن فيه حذف الموصوف وإبقاء صفته بلا دليل وقد يخرج على جعل رجعت من أخوات كان والباء زائدة في الخبر على حد قولهم لم أكن بأعجلهم. **قوله: (على جد الخ)** أي: ففيه تجريد فانتزع من زيد شخصاً آخر لشدة كمال الشجاعة في زيد، وكذا قوله فما انبعثت الخ أي فجرد من نفسه الكمال شجاعته شخصاً شجاعاً نفى عنه المبالغة في الخوف إذ المعنى فما انبعثت مع شخص كثير الخوف ولا شديد الضعف. **قوله: (رأيت منه أسداً)** أي: فهو من التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة فالباء حينئذٍ للملابسة والمصاحبة.

قوله: (لأن صفات الذم الخ) المناسب أن يقول لأن صفات المبالغة إذا دخل عليها النفي أصلها بل تنتفي الكثرة، وإنما قلنا ذلك لأن ظاهره أن النفي على جهة المبالغة مع أن النفي ليس على سبيل المبالغة ولذا قال الشارح أن قوله على سبيل المبالغة متعلق بحال محذوفة أي حال كون تلك الصفات على سبيل المبالغة لأن المزؤود شديد الخوف والوكل شديد الضعف والمناسب لكلام الشارح أن المبالغة حاصلة من التجريد لا من الصفة فمزؤود معناه الخائف. **قوله: (على سبيل المبالغة)** أي: وجاءت من التجريد لأنه جرد من نفسه شخصاً متصفاً بالذعور ويكون المعنى لم أنبعث مع شخص موصوف بالذعور التام ومصب النفي على القيد وأصله الذعور ثابت. **قوله: (ولهذا)** أي: ولأجل كون صفات

المعنى: من يقصد حكيم بن المسيب غاية له، لا يعود خائباً، بل يحقّق كلّ أغراضه وزيادة.

١٦٣ ـ البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٥٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤١٩).

اللغة: كائن وكأيّن: اسم بمعنى (كم) الخبرية التي تفيد التكثير. البأساء: المشقّة والشرّ والحرب. داهمة: مفاجئة. المزؤود: الخائف. الوكل: الضعيف والجبان.

المعنى: كم من مرات كثيرة دعوني إلى الحرب والقتال فجأة، فكنت الفارس الذي يجابه، ولم آت مرّة خائفاً أو جباناً.

[فصلت: ٤٦] إنّ «فَعَّالاً» ليس للمبالغة بل للنسب كقوله [من الطويل]:

١٦٤ ـ [وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ] وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أي: وما ربُّك بذي ظلم؛ لأنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِم الناسَ شيئاً. ولا يُقال: لقيتُ منه أسداً أو بحراً أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإِقدام أو الكرم.

والسادس: التوكيد بـ «النفس» و «العين»، وجعل منه بعضُهم قولَه تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بأنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وفيه نظر؛ إذ حق الضمير المرفوع المتَّصل المؤكد بـ «النفس» أو بـ «العين» أن يؤكَّدَ أوَّلاً بالمنفصل، نحو: «قمتم أنتم أنفسُكم»، ولأنَّ التوكيد هنا ضائع؛ إذ المأمورات بالتربُّص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك: «زَارَنِي الخليفة نفسهُ»؛ وإنما ذكر «الأنفس» هنا لزيادة البعث على

المبالغة إذا كانت في حيز النفي ينصب النفي على المبالغة لا على أصلها يجعل ظلام في الآية للمبالغة لفساد ذلك المعنى حينئذٍ. **قوله**: **(كقوله)** أي: امرىء القيس. **قوله**: **(وليس بذي سيف)** صدره وليس بذي رمح فيطعنني به. **قوله**: **(وليس بنبال)** أي: بذي نبل. **قوله**: **(وما ربك بذي ظلم)** أي: فينبغي الظلم رأساً. **قوله**: **(ولا يقال)** متتمة الرد الأول والمعنى لا يقال إلا عند قصد إثبات المبالغة ولا يصح دخول النفي عليه فلا تصلح مقالة أبي حيان. **قوله**: **(المبالغة في الوصف)** أي: في إثبات الوصف أي ولا يقال ذلك في النفي لأنه يصير النفي منصباً على الكثر. **قوله**: **(بالإقدام)** أي: الشجاعة فهو راجع لقوله أسداً والكرم راجع لقوله بحراً. **قوله**: **(التوكيد)** نحو جاء زيد بنفسه وذهب عمرو بعينه.

قوله: **(وجعل منه بعضهم الخ)** فالباء حينئذٍ زائدة وأنفسهن توكيد للضمير وهو النون في يتربصن. **قوله**: **(إذ حق الضمير الخ)** تنظير أول. **قوله**: **(أن يؤكد أو بالمنفصل)** أي: وبعده بالنفس والعين والآية لا توكيد فيها بالضمير المنفصل فلا يصح التوكيد بل الباء لصاق متعلق بيتربصن كما أشار لذلك بقوله وإنما ذكر الخ. **قوله**: **(ضائع)** أي: لا فائدة له لأن فائدة التوكيد دفع ما يتوهم ثبوته ونفيه وليس هنا توهم. **قوله**: **(بخلاف قولك الخ)** أي: فإنه يتوهم أن الزائر عبده أو نائبه. **قوله**: **(لزيادة الخ)** أي: إنه لو حذف الأنفس لم يكن فيه إلا الحث على التربص وليس فيه زيادة الحث عليه فأتى بأنفسهن لزيادة الحث، وبيان ذلك أن النساء لهن الميل للرجال فلو اقتصر على قوله يتربصن لربما تطرقت النساء إلى الميل للرجال وتركن التربص فزاد الحث بقوله بأنفسهن لئلا يستكبرن النساء عنه

---

١٦٤ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٣/ ٢٢١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١؛ وشرح المفصّل ٦/ ١٤؛ والكتاب ٢/ ٣٨٣؛ ولسان العرب ١١/ ٦٤٢ (نبل)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٤٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٧٤٥؛ والمقتضب ٣/ ١٦٢).

التربّص؛ لإِشعارِهِ بما يستنكِفْنَ منه طمُوحِ أنفسهنَّ إلى الرجال.

* * *

تنبيه ـ مذهب البصريّين أن أحْرُفَ الجرِّ لا ينوبُ بعضُها عن بعضٍ بقياسٍ، كما أن أحرف الجزم وأحرفَ النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مُؤَوَّلٌ تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]: إن «في» ليست بمعنى «على»، ولكن شبَّه المصلوب لتمكُّنه من الجذع بالحالِّ في الشيء؛ وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدَّى بذلك الحرف، كما ضمَّن بعضهم «شربن» في قوله [من الطويل]:

شـــربـــن بـــمـــاء الـــبـــحـــر

معنى رَوِينَ، و «أَحْسَنَ» في ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠] معنى: «لَطَفَ»؛

إلى الميل إلى الرجال. **قوله: (لإشعاره)** أي: إشعار الأنفس وقوله بما يستنكفن أي يستكبرن عنه من التربص من أجل طموح أي ميل أنفسهن للرجال فأمرن أن يغلبن أنفسهن على الطموح ويجبرنها على التربص.

قوله: (لإشعاره) أي: قوله بأنفسهن بما يستنكفن أي بما يرتفعن ويتنزهن عنه، ثم بين ما يقوله من طموح بالحاء المهملة وهو بيان لما أي أن قوله بأنفسهن يشعر بأن ميلهن إلى الرجال يستنكفن ويستكبرن عنه وأنت خبير بأن أنفسهن لا يشعر بالميل المستكبر عنه، وإنما أنفسهن يشعر بزيادة الحث على التربص والتباعد عن الميل إلى الرجال. **قوله: (مذهب البصريين الخ)** قيل: إن مذهب البصريين أن كل حرف له معنى حقيقي واحد فقط ولا يأتي مثلاً حرف لمعنى حرف آخر، وقيل: إن مذهب البصريين أن لها معاني عديدة لكن تلك المعاني لَم يأت لها حرف آخر من حروف الجر مثلاً الباءِ موضوعة للإلصاق والسببية والتعدية لا للمعاني المشهورة لغيرها الظاهر القول الثاني. **قوله: (وما أوهم ذلك)** أي: إنابة حرف جر عن حرف آخر لا بقيد القياس والحاصل أن الإنابة ليست قياسية وما ورد من الإنابة فتؤوله إن أمكن تأويله بأن يجعل من قبيل الاستعارة، فإن لم يمكن جعل من باب التضمين إن أمكن وإن حكم بشذوذه ومخالفته للقياس. **قوله: (ليست بمعنى على)** أي: كما يقوله جماعة. **قوله: (ولكن شبه الخ)** ظاهره أنه استعارة بالكناية فشبه المطلوب بالحال في ظرف بجامع التمكن، ثم طوى ذكر المشبه به وذكر في تخييل وهذا عند السكاكي والمشهور أنه استعارة تبعية شبه الاستعلاء بالطرفية الكلية فسرى التشبيه الكلي للجزئي. **قوله: (بأن في الشيء)** أي: فأتى بفي على طريقة الاستعارة التبعية ا هـ دماميني. **قوله: (وإما على تضمين)** أي: وإما محمول على الخ. **قوله: (وإما على تضمين الفعل)** أي: وهو أصلبنكم معنى فعل كأجعلنكم. **قوله: (معنى روين)** أي: فعداه بالباء كما يتعدى روى به. **قوله: (معنى لطف)** أي: فجيء بالباء كما تجيء في لطف بني.

وإمّا على شذوذ إنابةِ كلمةٍ عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيّين وبعض المتأخّرين، ولا يجعلون ذلك شاذًّا، ومذهبهم أقلُّ تعسفاً.

* * *

● (بَجَلْ) على وجهين: **حرف بمعنى، «نعم»، واسم**، وهي على وجهين: **اسم فعل بمعنى: «يكفي»**، واسمِ مُرَادِف لِـ «حسب»، ويقال على الأول: «بَجَلْنِي» وهو نادر، وعلى الثاني: «بَجَلِي»، قال [من الطويل]:

١٦٥ ـ ألاَ إِنَّنـي أُشْـرِبْـتُ أَسْـوَدَ حَـالِـكـاً ... أَلاَ بَـجَـلِـي مِـنْ ذَا الـشَّـرَابِ ألاَ بَـجَـلْ

قوله: (وإما على شذوذ) أي: حيث لا يتأتى تأويل ولا تضمن.

قوله: (وهذا الأخير) وهو جعل الكلمة نائبة عن أخرى لا بقيد الشذوذ بل بقيد عدمه، وقوله: أقل تعسفاً وهذا هو الأحسن وعلى كلامهم فلا استعارة في الحروف أصلاً ولا تضمين لأن عندهم الحروف له معانٍ عديدة موضوعة له فاستعمامه في كل واحد حقيقة وقوله أقل تعسفاً المراد نفي التعسف من أصله وهذا ميل من المصنف لمذهب الكوفيين وجنوح عن مذهب البصريين.

(بجل). قوله: (بجل) وهو مبتدأ وقوله على وجهين خبر أول وقوله حرف خبر ثانٍ لا بدلاً من مجرور على. **قوله: (بمعنى نعم)** أي: يبجل مثل أجل ونعم لتصديق المخبر ولإعلام المتخبر ولو عد الطالب. **قوله: (ويقال على الأول)** أي: وهو كونها اسم فعل بمعنى يكفي. **قوله: (بجلني)** أي: بسكون اللام وبنون الوقاية كقوله يكفيني. **قوله: (وهو نادر)** راجع لاستعمات الأول وهو كونها بمعنى يكفي لا للمعقول وهو بجلني لأن لحاق النون لها حيث كانت بمعنى يكفي واجب. **قوله: (وعلى الثاني بجلي)** أي: من غير نون الوقاية كما هو الأكثر، والحاصل أن بجل إن كانت حرفاً فلا تدخل عليها نون الوقاية ولا تتصل بها ياء المتكلم قولاً واحداً، وأما الإسمية فإن كانت اسم فعل بمعنى يكفي فالنون فيها واجبة، وإن كانت بمعنى حسب جاز فيها الأمران إلا أن ترك النون أعرف من إثباتها فتكون الياء متصلة بها مجرورة الموضع وإثبات النون حينئذٍ نادر. **قوله: (ألا بجلي الخ)**

---

١٦٥ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في (ديوانه ص ٧٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٧٥؛ والجنى الداني ص ٤٢٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٤٧، ٢٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٣٤٥؛ ولسان العرب ٣/ ٢٢٧ (سود)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٨١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٥٣؛ ونوادر أبي زيد ص ٨٣).

اللغة: الحالك: شديد الظلمة. البجل: الحال الحسن؛ بجل الرجل بجلاً: حسنت حاله، أو فرح؛ بجلي: حسبي. الشراب: الخمرة.

المعنى: لقد قاسيت ما يكفي من مرّ العيش، أو شربت من هذه الخمور المعتّقة ما يزيد، فكفانَي شراباً، وحسبي ما قاسيت.

● **(بَلْ) حرفُ إضرابٍ**، فإن تَلاَهَا جملة كان معنى الإضراب إما **الإبطال**، نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَداً سُبْحَانه بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] أي بل هم عباد، ونحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، وإما **الانتقال** من غَرَضٍ إلى آخر. ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه، ومثاله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٦]، ونحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بالْحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ في غَمْرَةٍ﴾ [المؤمنون: ٦٢ ـ ٦٣]، وهي في ذلك كله حرفُ ابتداءٍ لا عاطفة على الصحيح، ومن دخولها على الجملة قولُه [من الرجز]:

١٦٦ ـ بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ [لا يُشْتَرى كَتّانُهُ وَجَهْرَمُهْ]

عجز بيت لطرفة بن العبد وصدره:

إلا إنني أشربت أسود حالكاً

أراد كأس المنية أو السم وقوله ألا بجلي أي كفاني وهو مبتدأ وخبر (بل). **قوله: (فإن تلاها جملة)** أي: إسمية كما في الآية الأولى أو فعلي كما في الآية الثانية. **قوله: (وقالوا اتخذا الرحمٰن ولداً)** أي: من الملائكة. **قوله: (أي بل هم عباد)** بيان لدخولها على جملة وهذا إبطال لقولهم اتخذ الرحمٰن ولداً. **قوله: (أي بل هم عباد)** أي: ولم يكن أحد منهم ولداً إذ العبودية تنافي الولادة. **قوله: (بل جاءهم بالحق)** إبطال لقوله به جنة. **قوله: (ووهم)** أي: غلط ابن مالك الخ أي لأنها في قوله بل عباد وقوله جاءهم إبطال بالنظر للمقول ويمكن الجواب عنه بأنها للانتقال بالنظر للقول، فإن القول ثابت منهم بدليل أن الله أخبرنا به والحاصل أن ابن مالك راعى القول والمصنف راعى المقول، ولو راعى كل لما قال به الآخر لقال به اهـ تقرير دردير. **قوله: (إلا على هذا الوجه)** وهي كونها للانتقال فجعلها فيما تقدم للانتقال عن القول والحكاية لا عن المقول والمحكي. **قوله: (إلا على هذا الوجه)** أي: لأن المضرب عنه باطل والباطل لا يقع في القرآن وقد يقال إنه لا يقع فيه جهة الإثبات، وأما على وجه الحكاية فيقع وحينئذٍ فيقع الإضراب فيه بالنظر للمقول. **قوله: (وهي في ذلك كله)** أي: سواء كانت للإضراب الإبطالي أو الانتقالي اهـ تقرير دردير. **قوله: (على الصحيح)** أي: خلافاً لابن مالك وولده من أنها عطفت جملة على جملة.

قوله: (الفجاج) جمع فج وهو الطريق الواسع بين الجبلين، كذا في «الصحاح»

---

١٦٦ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥٠؛ والدرر ١/ ١١٤، ٤/ ١٩٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٧؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٤ (ندل)، ١٢/ ١١١ (جهرم)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٣٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٢٥؛ وجواهر الأدب

إذ التقدير: بل رُبَّ بلدٍ موصوف بهذا الوصف قَطَعتهُ. ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارّة.

وإن تلاها مفرد فهي **عاطفة**؛ ثم إن تقدَّمها أمرٌ أو إيجاب كـ «اضربْ زَيْداً بل عمراً»، و «قامَ زيدٌ بل عمرٌو»، فهي تجعلُ ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يُحكم عليه بشيء، وإثبات الحكم لما بعدها، وإن تقدّمها نفيٌ أو نهيٌ فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضدّه لما بعده، نحو: «ما قامَ زيدٌ بل عمرو» و «لا يَقُمْ زيد بل عمرو»، وأجاز المبرّد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها، وعلى

و«القاموس» وفي «الكشاف» الطريق الواسع ولم يقيده بكونه بين الجبلين والقتم بفتح القاف والتاء المثناة الفوقية الغبار. **قوله: (قطعته)** خبر المبتدأ وهو مجرور رب لأنها حرف جر شبيه بالزائد وبلد مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه لزائد. **قوله: (ووهم بعضهم)** إنما كان وهماً لأن ابن مالك وابن عصفور حكيا الاتفاق على الجر بعد بل برب محذوفة لا بها وكذلك الاتفاق بعد الفاء كما حكاه الرضى، وأما بعد الواو ففيه خلاف قيل أن الجر بالواو وقيل برب. **قوله: (وإن تلاها مفرد)** مقابل لقوله فإن تلاها جملة. **قوله: (فهي تجعل ما قبلها)** أي: تفيد أن ما قبلها. **قوله: (وإثبات الحكم)** أي: وتجعل إثبات الحكم بمعنى ثبوته وقوله الحكم أي المحكوم به أي وتجعل ثبوت المحكوم به على وجه الإخبار أو الطلب لما بعدها. **قوله: (على حالته)** أي: من نفي أو نهي، وقوله وجعل ضده أي من إثابت أوامر قوله نحو ما قام زيد بل عمرو أي فالقيام منفي عن زيد ومثبت لعمرو في الأول ومنهي عن صدوره من زيد ومأمور بصدوره من عمرو الثاني. **قوله: (ولا يقم زيد بل عمرو)** فعمرو في المثال الأول مخير بثبوت القيام له، وفي المثال الثاني مأمور بقيامه وهذا الذي قاله ظاهر كلام ابن الحاجب وابن مالك، وظاهر كلام الأندلسي معنى الإضراب جعل الحكم الأول موجباً كان أو غير موجب كالمسكوت عنه، ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو فأدت بل إن الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون غير جاء، ويحتمل لا يحصل فيكون قد جاء كما كان الأمر كذلك مع الإيجاب اهـ دماميني. **قوله: (أن تكون ناقلة معنى النفي الخ)** أي: كما أجاز أجعل ضد ما قبلها لما بعدها بدليل قوله وعلى قولهما الخ. **قوله: (والنهي إلى ما بعدها)** أي: مع جعل الأول كالمسكوت عنه. **قوله:**

ص ٥٢٩؛ ورصف المباني ص ١٥٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٣؛ وشرح المفصّل ٨/ ١٠٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٦.

اللغة والمعنى: الفجاج: ج الفج، وهو الطريق الواسعة بين جبلين. القتم: الغبار. الجهرم: البساط.

يقول: ربّ بلد يملأ الغبار طرقه، لا يشتري منه كتّان ولا بسط.

قولهما، فيصبح «ما زيدٌ قائماً بل قاعداً، وبل قاعد» ويختلف المعنى؛ ومنع الكوفيون أن يُعطَفَ بها بعد غير النفي وشبهه، قال هشام: مُحَالٌ: «ضربت زيداً بل إياك» ا هـ.

ومَنْعُهم ذلك مع سَعَة روايتهم دليلٌ على قِلَّته.

وتُزَاد قبلها «لا» لتوكيد الإِضراب بعد الإِيجاب، كقوله [من الخفيف]:

١٦٧ - وَجْهُكَ الْبَدْرُ، لا، بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفولُ

(**فيصح**) الفاء عاطفة على محذوف أي وعلى قولهما يتأتى التفريع فيصح الخ ا هـ دماميني. **قوله**: (**بل قاعداً**) أي: بل ما زيد قاعداً فنقلت النفي لما بعدها وصار نفي القيام مسكوتاً عنه. **قوله**: (**وبل قاعد**) أي: بالرفع خبر لمبتدأ محذوف أي بل هو قاعد فالقعود مثبت الضدد لما بعده، وإذا علمت أن قوله بل قاعد على معنى بل هو قاعد فقد دخلت على الجملة لا على مفرد فليست عاطفة بل حرف ابتداء، وإنما احتيج لتقديم المبتدأ لأن ما لا تعمل في الإيجاب. **قوله**: (**بعد غير النفي**) وهو الأمر والإيجاب وقوله وشبهه أي كالنهي. **قوله**: (**قال هشام**) هو كوفي. **قوله**: (**محال ضربت**) أي: باطل ذلك التركيب ومحال خبر مقدم وضربت الخ مبتدأ مؤخر. **قوله**: (**ومنعهم ذلك الخ**) أي: إن كلام البصريين من قولهم إنه يعطف بها بعد الأمر والإيجاب حق لكن هو قليل بدليل منع الكوفيين له ا هـ تقرير دردير. **قوله**: (**وتزاد قبلها لا لتوكيد الإضراب الخ**) ما ذكره المصنف من أن لا تزاد قبل لتوكيد الإضراب بعد إيجاب محل نظر بل هي لنفي الإيجاب فقد قال الرضى وإذا ضممت لا أولى بل بعد الإيجاب نحو قام زيد لا بل عمرو، واضرب زيداً لا عمراً فمعنى لا يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المتقدم لا إلى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد وأثبته لعمرو، ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت، وكذا في اضرب زيداً لا بل عمراً أي لا تضرب زيداً بل اضرب عمراً ولولا لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمراً بضرب زيد وأن لا يكون مع الأمر بضرب عمرو هذا كلامه وهو نص في أن لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست زائدة بل أتى بها لتأسيس معنى لم يكن وجودها وهو خلاف ما في المتن، قلت: ووقع من المصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة أن قال فإذا قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وهذا يقتضي أن لا تكون لا زائدة فهو معارض لما هنا ا هـ، وأجاب الشمني بأن مراده بالتوكيد أنها غير عاطفة وغير نافية لما بعد بل فلا ينافي في أنها نافية لما قبلها. **قوله**: (**كسفة أو أفول**) الكسفة بفتح

---

١٦٧ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٦/ ١٣٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٨؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٦).

اللغة: يقضي: يقدّر. كسفة: المرّة من الكسوف، وهو ذهاب ضوء الشمس والقمر في حالات معروفة. الأفول: الغياب.

المعنى: قد أشبّه وجهك بالشمس أو القمر، لو لم تكن الشمس والقمر يغيبان ويصيبهما الكسوف.

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، ومَنَعَ ابن دُرُسْتُوَيْهِ زيادتَها بعد النفي، وليس بشيء، لقوله [من البسيط]:

١٦٨ ـ وَمَا هَجَرْتُكِ، لا، بَلْ زَادَنِي شَغَفاً هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لاَ إِلَىٰ أَجَلِ

● (بَلىٰ) حرفُ جوابٍ أَصليّ الألف، وقال جماعة: الأصل: «بَلْ»، والألف زائدة، وبعضُ هؤلاء يقول: إنها للتأنيث، بدليل إمالتها. وتختصّ بالنفي، وتفيد

الكاف فعلة من الكسوف وهو التغير إلى السواد والأفول الغيبوبة وهذا هو المسمى عند أهل البيان بالتشبيه المشروط كقوله:

عزماته مثل النجوم ثواقبا لو لم يكن للثاقبان أفولُ

ا هـ دماميني. **قوله**: **(بعد النفي)** نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو فلا مزيدة لتوكيد تقرير نفي المجيء. **قوله**: **(ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي)** أي: لا بعد الإيجاب فيصح أن يقال قام زيد لا بل عمرو ولا يصح ما قام زيد لا بل عمرو. **قوله**: **(لقوله)** علة ليس لقوله بشيء. **قوله**: **(شغفاً)** بالشين والغين المعجمتين المفتوحتين مصدر شغفه الحب إذا حرق شغاف قلبه حتى وصل للفؤاد والشغاف حجاب القلب، وقيل: جلدة يقال لها لسان القلب والشعف بالعين المهملة أيضاً ا هـ دماميني.

(بلى): **قوله**: **(حرف جواب)** أي: يجاب بها كلام قلبها كنعم. وإن اختصت هذه بالنفي بخلاف نعم فيجاب بها النفي والإيجاب. **قوله**: **(أصلي الألف)** أي: فهي مرتجلة موضوعة من أول الأمر هكذا أو هذا هو الظاهر. **قوله**: **(زائد)** أي: للوقف فالزيادة حينئذٍ لمجرد التكثير فلذا كانت للرجوع بعد النفي كما كانت للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو. **قوله**: **(وبعض هؤلاء)** أي: القائلين بأن الألف زائدة. **قوله**: **(للتأنيث)** أي: لتأنيث الكلمة كالتاء في ثمت وربت. **قوله**: **(بدليل إمالتها)** أي: كألف حبلى ولو كانت زائدة لمجرد التكثير كألف قبعثرى لم تمطل وهذا رد على البعض الأول. **قوله**: **(تختص)** أي: بل وأنت باعتبار كونها كلمة وقوله بالنفي أي تقع بعد الإثبات، وحكى الرضى عن بعضهم جوازاً استعمالها بعد الإيجاب تمسكاً بقوله:

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى أن من زار القبول ليبعدا

أي: ليبعدن وقد قال الرضى إن استعمال بلى في البيت لتصدق الإيجاب شاذ ا هـ دماميني. **قوله**: **(تختص بالنفي)** الباء داخلة على المقصور عليه. **قوله**: **(تختص بالنفي)**

---

١٦٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٦/ ١٣٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٦).

اللغة: الشغف: شدّة الحبّ. الهجر: الفراق والمقاطعة. تراخى: استمرّ. الأجل: الحد.

المعنى: لن أبتعد عنك، ومقاطعتك لي، وابتعادك المستمرّ عني، زاداني محبّةً لك.

إبطاله، سواء كان مجرَّداً، نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قلْ بَلَى وَرَبِّي﴾ [التغابن: ٧] أم مقروناً بالاستفهام، حقيقيًّا كان، نحو: «أَلَيْسَ زَيْد بقائم»، فتقول: بلى، أو توبيخيًّا، نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ ونَجْوَاهُمْ بَلَى﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤]؛ أو تقريريًّا، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْتِكم نَذِيرٌ قالوا بلى﴾ [الملك: ٨ ـ ٩]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكم قالوا بلى﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أَجْروا النفي مع التقرير مُجْرى النفي المجرّد في ردِّه بـ «بلى»، ولذلك قال ابن عبّاس وغيره: لو قالوا: «نعم» لكفروا، ووجْهُهُ أن «نعمْ» تصديقٌ للمُخْبِرِ بنفي أو إيجاب، ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال «أليسَ لي عليك ألف»، فقال: «بلى» لزمته، ولو قال: «نعم» لم تلزمه. وقال آخرون: تلزمه فيهما، وجَرَوْا في ذلك على مقتَضَى العُرْفِ لا اللغة، ونازع السهيلي وغيره في المحكيّ عن ابن عبّاس وغيره في الآية مستمسكين بأن الاستفهام التقريريَّ خبر مُوجَب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل «أم» متَّصلة في قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْر﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢] لأنها لا تقع بعد الإِيجاب،

إما بباء المضارعة التحتية على أنه مسند لضمير يعود على قول حرف جواب والجملة صفة له أو على بلى على تذكيره باعتبار اللفظ والجملة خبر ثانٍ، وإما بالتاء الفوقية على إنه مسند لضمير بلى وأنت باعتبار إنها كلمة وعلى هذا فالجملة خبر ثانٍ ا هـ دماميني. **قوله: (سواء كان)** أي: النفي مجرداً أي عن الاستفهام. **قوله: (قل بلى)** أفادت نفي عدم البعث. **قوله: (حقيقياً)** أي: كان ذلك الاستفهام. **قوله: (بلى)** أي: بلى نسمع ذلك فأبطلت نفي عدم السماع الذي تعلق به الحسبان الموبخ عليه. **قوله: (أو تقريرياً)** وهو الذي طلب به تقرير المخاطب وحمله على الإقرار بما بعده، فالمولى في الآية طلب من المخاطبين أن يقروا بمجيء النذير. **قوله: (قالوا بلى)** أي: أتانا النذير فبلى نفت عدم إتيان النذير. **قوله: (قالوا بلى)** أي: بل أنت ربنا. **قوله: (أجروا النفي)** فاعل أجروا ضمير عائد على العلماء.

قوله: (المجرد) أي: عن التقرير. **قوله: (ولذلك)** أي: ولأجل إجرائهم النفي مع التقرير إجراء النفي المجرد من التقرير. **قوله: (تصديق للمخبر بنفي وإيجاب)** والواقع في الآية نفي فلو أجيب بنعم لكان معناه لست بربنا وهو كفر والعياذ بالله تعالى منه. **قوله: (لزمته)** أي: الألف لأن بلى تفيد إبطال النفي فكأنه قال بلى لك على ألف فهو إقرار بالألف فتلزمه. **قوله: (لم تلزمه)** إذ معناه ليس لك على ألف وهذا ليس إقراراً بثبوت الألف عليه فلا تلزمه. **قوله: (على مقتضى العرف)** أي: الجارية عندهم في ذلك. **قوله: (في المحكي)** أي: من أنهم لو قالوا نعم كفروا. **قوله: (في الآية)** هي ألست بربكم. **قوله: (لأنها لا تقع بعد الإيجاب)** هذا معارض لما حكاه الكلام على أم عن سيبويه من أنه يراها في هذه الآية متصلة والحق ما ذكره هنا من أنها منقطعة؛ لأن هذا هو الواقع منه لكن

وإذا ثبت أنه إيجاب فـ «نَعَمْ» بعد الإيجاب تصديق له، انتهى.

ويُشْكِل عليهم أن «بَلىٰ» لا يُجَاب بها عن الإِيجاب، وذلك متَّفق عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهامُ المجرَّدُ؛ ففي صحيح البخاري في «كتاب الإِيمان» أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أتَرْضَوْن أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنة؟» قالوا: بلى. وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة «أيَسُرُّك أن يكونوا لك في البرّ سواء؟» قال: بلى، قال: «فلا إِذَنْ». وفيه أيضاً أنه قال «أنتَ الذي لقيتَني بمكة؟» فقال له المجيب: بلى. وليس لهؤلاء أن يحتجّوا بذلك، لأنه قيل فلا يتخرَّج عليه التنزيل.

واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارةُ جماعةٍ ومرادهم أنه تقرير بما

ما ذكره في تعليل امتناع سيبويه من جعل أم متصلة في الآية المذكورة مبني على أن الاستفهام المفاد بالهمزة المعادلة لأم لا بد أن يكون حقيقياً، وقد سبق أنه يجوز بعد غيرها ا هـ دماميني. **قوله: (تصديق له)** أي: فلا يلزم الكفر إذ مضمون ألست بربكم أنا ربكم فذكر نعم في جوابه تصديق له فلا يلزم كفر. **قوله: (ويشكل الخ)** جوابه أن هذا القائل كلامه مبني على كون نعم جواباً بالمدلول الهمزة ثم حرف النفي، وأما ما قاله ابن عباس فمبني على كون نعم جواباً لما بعد الهمزة فكلام كل منظور فيه لجهة والحاصل أنه لا إشكال في الحقيفة لأن هؤلاء راعوا صورة النفي المنطوق به فأجيب ببلى حيث يرد النفي الواقع بعد الهمزة وجوزوا الجواب بنعم على أنه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها. **قوله: (ويشكل عليهم)** أي: في جعلهم الاستفهام التقريري خبراً مواجباً. **قوله: (أن بلى لا يجابها الإيجاب)** أي: وعلى كلامهم يلزمهم إجابة الإيجاب بها في الآية.

قوله: (وذلك متفق عليه الخ) دعواه الاتفاق مناقش فيها لأنه إن أراد الإيجاب المجرد من النفي أصلاً ورأساً فقد علمت أن الرضى حكى ما فيه من الخلاف، وأن أرادا ما هو الأعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي فالخلاف موجود، ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون ا هـ دماميني. **قوله: (لكن الخ)** استدراك على قوله إن بلى لا يجاب بها الإيجاب دفع به ما يتوهم أنه لا يجاب بها الإيجاب مطلقاً. **قوله: (يجاب بها الاستفهام المجرد)** أي: عن النفي أي وهو إيجاب. **قوله: (في كتاب الأيمان)** أي: والنذور. **قوله: (أيسرك)** خطاب لرجل أراد زيادة بعض أولاده بالإعطاء. **قوله: (أنت)** أي: أأنت فهو على حذف همزة الاستفهام. **قوله: (وليس لهؤلاء)** الجماعة السهيلي ومن وافقه وأنت خبير بأن هؤلاء الجماعة في غنية عن هذا الاحتجاج، وإن ما أورده المصنف عليهم غير وارد ا هـ دماميني. **قوله: (أن يحتجوا بذلك)** أي: بأن يقولوا إن بلى قد وقعت في تلك الأحاديث بعد الإيجاب فلتكن في الآية كذلك. **قوله: (لأنه قليل)** أي: لأن إجابة الاستفهام المجرد ببلى قليل.

بعد النفي كما مَرَّ في صَدْر الكتاب، وفي الموضع بَحْثٌ أوسع من هذا في باب النون.

● (بَيْد) ويقال: مَيْدَ، بالميم، وهو اسمٌ ملازمٌ للإضافة إلى «أنَّ» وصِلَتِها وله معنيان:

أحدهما: غير، إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً، ولا يقع صفةً ولا استثناءً متصلاً، وإنما يُستثنى به في الانقطاع خاصّة، ومنه الحديث: «نَحْنُ الآخرون السابقون، بَيْدَ أنهم أوتُوا الكتاب من قبلنا». وفي مُسند الشافعي رضي الله عنه: «بائد أنهم»؛ وفي الصحاح «بَيْدَ بمعنى غير، يقال: إنه كثير المال بيدَ أنه بخيل» ا هـ؛ وفي المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت، وأن بعضهم فسَّرها فيه بمعنى «على»، وأن تفسيرها بـ «غير» أعلى.

قوله: (بما بعد النفي) أي: لا بما بعد الهمزة وإلا فلا يصح لأنه يلزم عليه أنهم يقرون بأنه ليس رباً لهم. **(بيد)**. **قوله: (اسم)** فيه إن دعوى الإسمية والإضافة لا دليل عليها ولو قيل إنه حرف استثناء كإلاّ لم يبعد كما اختاره ابن مالك في إعراب فيشكلان النجارى، وأما استعماله متلواً بأن وصلتها فهو المشهور فإن ابن مالك وقد استعملت على خلاف ذلك فوقع في بعض طرق الحديث نحن الآخرون والسابقون بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا وخرجه على أن الأصل بيد إن كل أمة فحذفت إن وبطل عملها وأضيفت بيد إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين لأن قال وهذا الحذف في أن نادر ولكنه غير مستبعد بالقياس على حذف إن فإنهما أخوان في المصدرية وشبيهان في اللفظ. **قوله: (غير)** أي: بمعنى غير وقوله إلا إنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً كما تقع غير كذلك. **قوله: (منصوباً)** أي: على الاستثناء. **قوله: (ولا يقع صفة الخ)** أي: بخلاف غير تقول وجاء قوم غير زيد والقوم قاموا غير زيد. **قوله: (ولا استثناء متصلاً)** أي: ولا تقع أداة استثناء متصل وإلا فالاستثناء هو الإخراج ولا معنى لكون بيد إخراجاً. **قوله: (نحن الآخرون)** بكسر الخاء أي المتأخرون في الوجود زماناً في الدنيا قوله السابقون أي منزلة وكرامة يوم القيامة من القضاء لنا قبل الخلائق وفي دخول الجنة. **قوله: (بيد إنهم)** أي: اليهود والنصارى. **قوله: (بائد إنهم الخ)** هو بألف بعد الباء وهمزة بعد الألف لأنها في مسند الإمام الشافعي بدل بيد وبائد على وزن سائد. **قوله: (بائد)** أي: على صيغة اسم الفاعل كما يقال في كان كائن ولا ينافي ذلك الحرفية إذ ليس كل ما كان على زنة فاعل يكون اسماً. **قوله: (الصحاح)** بفتح الصاد على إنه اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على ألسنة كثيرين كسر الصاد على إنه على جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة إلى تسمية هذا الكتاب. **قوله: (ابن السكيت)** بكسر السين والكاف وتشديدهما.

قوله: (إن بعضهم فسرها فيه بمعنى على) إن أراد بمعنى على الاستعلاء كما المتبادر

والثاني: أن تكون بمعنى «مِنْ أَجْلِ»، ومنه الحديث: «أنا أَفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْش وَاسْتُرْضِعْتُ في بَني سَعْد بن بَكْرٍ». وقال ابن مالك وغيره: إنها هنا بمعنى «غير»، على حد قوله [من الطويل]:

١٦٩ ـ وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ   بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتائِبِ

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى «من أجْلِ» قوله [من الرجز]:

فهو لا يظهر، وإن أراد بمعنى على الاستدراكية رجع لتعقيب المدح بما يشبه الذم وعليه تظهر قوله تفسيرها بمعنى غير أعلى لوضوحه. **قوله: (أفصح من نطق بالضاد)** أي: أفصح العرب لأن الضاد ليست في غير لسانهم. **قوله: (بيد أني من قريش)** أي: من أجل اجتماع هذين الوصفين. **قوله: (في بني سعد بن بكر)** أي: وهاتان القبيلتان من الفصاحة بمكان. **قوله: (إنها هنا)** أي: في قوله عليه الصلاة والسلام بيد أني من قريش. **قوله: (على حد قوله)** أي: قول النابغة الذبياني. **قوله: (فلول)** جمع فل وهو الكسر في حد السيف والقراع المضاربة والكتائب جمع كتيبة بمعنى الفرقة والجيش وهو بالتاء المثناة وهذا عند أهل البديع من تأكيد المدح بما يشبه الذم، ووجهه في الحديث أن الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء مما قبلها، فإذا وليها صفة مدح جاء التوكيد لما فيه من المدح والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم يثبتها فاضطر إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع وكذا يقال في البيت اهـ تقرير دردير.

وفي الدماميني إن تأكيد المدح بما يشبه الذم يوجه من جهتين إحداهما ما تقدم في الحديث والأخرى إنه كدعوى الشيء ببينة إذ معناه إثبات شيء من العيب للممدوحين على تقدير كون فلول السيوف من مضاربة الجيوش عيباً، فعلق نقيض المدعي وهو إثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب متحقق فالبيت يفارق الحديث من هذه الجهة الأخيرة ويشاركه في الأولى ولذلك قال المصنف على حد قوله. **قوله: (أبو عبيدة)** وبالتصغير مع هاء التأنيث. **قوله: (قوله)** أي: مخاطباً لامرأة.

---

١٦٩ ـ التخريج: البيت للنابغة الذبياني في (ديوانه ص ٤٤؛ والأزهية ص ١٨٠؛ وإصلاح المنطق ص ٢٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٤؛ والدرر ٣/ ١٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٤٩؛ والكتاب ٢/ ٣٢٦؛ ومعاهد التنصيص ٣/ ١٠٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٢؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٧؛ ولسان العرب ٨/ ٥٦٥ (قرع)، ١١/ ٥٣٠ (فلل).

اللغة: الفلول: الكسور في حدّ السيف. القراع: المضاربة. الكتائب: جمع كتيبة وهي الفرقة من الجيش.

المعنى: لن تجد عيباً لهؤلاء الرجال، لكن سيوفهم قد تكسر حدّها وصارت بحاجة إلى شحذ، لكثرة ما قاتلوا بها جيوشاً إثر جيوش، وهذا مديح بما يشبه الذم.

١٧٠ ـ عَمْداً فَعَلْتُ ذَاكَ بَيْدَ أَنِّي أَخَافُ إِنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنِّي

وقوله: «تُرِنِّي»: من الرنين، وهو الصوت.

● (بَلْهَ) على ثلاثة أوجه: اسم لِـ «دَعْ»، ومصدر بمعنى الترك، واسم مُرَادِف لِـ «كيف»، وما بعدها منصوبٌ على الأول، ومخفوضٌ على الثاني، ومرفوعٌ على الثالث؛ وفتحها بِنَاءٌ على الأوّل والثالث، وإعرابٌ على الثاني، وقد رُوِي بالأوْجُه الثلاثة قولُه يصف السيوف [من الكامل]:

١٧١ ـ تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأكُفِّ كأنَّها لَمْ تُخْلَقِ

قوله: (ترني) بضم التاء وكسر الراء من أرنت ويصح فتح التاء وضم الراء من رنت ا هـ تقرير دردير. **قوله**: (من الزنين) أنشد الجوهرية هذا البيت على إنه يقال رنت المرأة ترن رنيناً وأرنت أيضاً صاحت ففعله يصح إن يكون ثلاثياً أو رباعياً. **قوله**: (وهو الصوت) في نسخة وهو الصوت بالبكاء.

(بله). **قوله**: (اسم لدع) أي: اسم لهذا اللفظ وهو دع بمعنى اترك فهي من أسماء الأفعال. **قوله**: (اسم مرادف لكيف) قال الدماميني وفات المصنف وجه رابع وهو إنها حرف جر على مذهب الأخفش حكاه عنه ابن أم قاسم في الجنى الوافي. **قوله**: (منصوب على الأول) أي: لكونه مفعولاً به. **قوله**: (مخفوض على الثاني) أي: بإضافة المصدر إلى المفعول كما قال ابن أم قاسم وقال أبو علي هو مضاف للفاعل. **قوله**: (ومرفوع على الثالث) أي: وهو كونها اسماً مرادفاً لكيف ورفعه على أنه مبتدأ مخبر عنه بما قبله. **قوله**: (وفتحها) أي: بله بناء على الأول والثالث، أما على الأول فلأنها اسم فعل وأسماء الأفعال مبنيات، وأما على الثالث فلتضمنها معنى حرف الاستفهام مثل كيف. **قوله**: (وإعراب على الثاني) أي: لأنها حينئذٍ مصدر لا موجب لبنائه. **قوله**: (وقد روي بالأوجه الثلاثة) أي: الرفع والنصب والجر. **قوله**: (قوله) أي: قول كعب بن

---

١٧٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (إصلاح المنطق ص ٢٤؛ والدرر ٣/ ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٥٢؛ والصاحبي ص ١٤٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٩٩ (بيد)، ١٣/ ١٨٧ (رنن)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٢).

اللغة: عمداً: قصداً. بيد (هنا): من أجل. هلكت: مت. ترنّ: تصيح على الميت وتندبه.

المعنى: لقد فعلت ما فعلت قصداً، من أجل أنني أخاف عليك، إذا ما متّ، أن تصيحي عليّ وتنوحي.

١٧١ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢١١، ٢١٤؛ والدرر اللوامع ٣/ ١٨٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٥٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٨ (بله)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢١٧؛ وتذكرة النحاة ص ٥٠٠؛ والجنى الداني ص ٤٢٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٣٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢١٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٤٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٦).

اللغة والمعنى: تذر: تترك. الجماجم: ج الجمجمة، وهي عظم الرأس. ضاحياً: بارزاً =

وإنكارُ أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردودٌ بحكاية أبي الحسن وقُطْرُب له، وإذا قيل: «بَلْهَ الزيدين، أو المسلمين، أو أحْمَد، أو الهندات» احتملت المصدريةَ واسمَ الفعل.

ومن الغريب أن في البخاري في تفسير «ألم» السجدة: يقول الله تعالى: أَعْدَدْتُ لِعبادي الصالحين ما لا عَيْنٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خطر على قلب بشر ذُخْراً مِنْ بَلهِ ما أطلعتم عليه.

واستعمِلَتْ معربة مجرورة بـ «مِنْ» خارجة عن المعاني الثلاثة، وفَسَّرها بعضُهم بـ «غير»، وهو ظاهر، وبهذا يتقوَّى مَنْ يعدُّها في ألفاظ الاستثناء.

مالك. **قوله: (مردود بحكاية أبي الحسن)** أي: والمثبت مقدم على النافي. **قوله: (بله الزيدين)** أي: بكسر النون على أنه مثنى وقوله والمسلمين أي بفتحها على أنه جمع. **قوله: (احتملت المصدرية)** أي: فتكون الياء والفتحة والكسرة علامة لجر الاسم الذي أضيف إليه المصدر. **قوله: (واسم الفعل)** أي: فتكون تلك العلامات لنصب المفعول باسم الفعل وهذا ظاهر. **قوله: (ذخراً)** مصدر ذخرت الشيء اتخذته وهو منصوب على المصدر أي ذخرت لهم ذخراً أي اتخذت لهم ذلك الذي أعددته لهم من غير ما أطلعتم عليه. **قوله: (فاستعملت معربة مجرورة بمن)** قال الدماميني هذا الحديث روي بفتح بله وجرها وكلاهما مع من أما رواية الجر فقد وجهها المصنف، وأما النصب قبله عليه بمعنى كيف التي يقصد بها الاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها مبتدأ، ومن بله خبر والضمير في عليه عائد على الذخر أي كيف ومن وأين إطلاعكم على هذا الذخر الذي أعددته لعبادي الصالحين الذي لا تحيط به العقول ودخول من على بله بمعنى كيف حكاه الرضى عن أبي زيد يقال فلان لا يحمل الفهر فمن بله أن يأتي بالصخرة أي كيف ومن أين هذا. **قوله: (وفسرها بعضهم بغير)** قال الشمني ويجوز على رواية الجن أنها مصدر بمعنى الترك ومن للتعليل أي من أجل تركهم ما أطلعتم عليه من المعاصي وحينئذٍ فلا تخرج عما سبق. **قوله: (وبهذا يتقوى)** وجه التقوي أنها وردت بمعنى غير وهي ترد للاستثناء. **قوله: (وبهذا يتقوى من بعدها الخ)** أي: وهم الكوفيون والبغداديون.

= للشمس. هاماتها: رؤوسها. بله: اسم فعل بمعنى «دع».
يقول: إنّ سيوفنا تقطع الرؤوس وتذروها على الأرض، فدع الأكفّ لأنّها بالقطع أولى.

ـ حرف التاء ـ

التاء المُفردة ـ مُحرَّكة في أوائل الأسماء، ومحرَّكة في أواخرها، ومحرَّكة في أواخر الأفعال، ومسكَّنة في أواخرها.

فالمحرّكة في أوائل الأسماء **حرف جرّ معناه القَسَم**، وتختص بالتعجب، وباسم الله تعالى، وربما قالوا: «تَرَبِّي»، و «تَرَبِّ الْكَعْبَةِ»، و «تَالرَّحْمٰنِ». قال الزَّمخشري في: ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]: الباءُ أصل حروف القَسَم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجُّب، كأنه تعجّب من تسهيل الكَيْدِ على يَدِهِ وتأتِّيه مع عُتُو نمروذ وقهره. ا هـ.

والْمحَرَّكة في أَوَاخِرِها حرفُ خطاب نحو: «أَنْتَ» و «أَنْتِ».

حرف التاء

قوله: **(التاء المفردة)** أي: على أربعة أقسام. **قوله**: **(معناه القسم)** فيه نظر إذ معناه كون مجروره مقسماً به لا أن الحلف نفس معناها كذا قال الدماميني وهو عجيب منه فإنا نراهم يقولون على معناها الاستعلاء مثلاً، ولا يقولون كون مجرورها مستعلى عليه وهما متلازمان نعم في كون الكلي معنى الحرف أو متعلق معناه، ومعنى الحرف جزئي خلاف بسط في محله. **قوله**: **(وتختص بالتعجب)** الباء داخلة على المقصور عليه لا المقصور؛ لأن التعجب يوجد بدونها ومعنى اختصاصها بذلك أن المقسم عليه يجب أن يكون نادر الوقوع وعلم ذلك بالاستقراء والنادر محل للتعجب. **قوله**: **(بالتعجب)** أي: أن المقسم عليه بها لا بد أن يكون غريباً. **قوله**: **(وباسم الله)** الإضافة بيانية. **قوله**: **(وربما قالوا الخ)** أي: أنهم قد يدخلون التاء على الرب مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم. **قوله**: **(أصل أحرف القسم)** قد مر وجهه في الباء المفردة ووجه كون الواو مبدلة من الباء اتحادها مع الباء مخرجاً وهو الشفتان ومعنى لأن الإلصاق قريب من الجمع الذي هي له، ووجه كون التاء مبدلة من الواو ما بينها من المجانسة بدليل تراث في وراث ا هـ دماميني. والظاهر أن المراد بالبدل العوض والفرع لا البدل الإصطلاحي أي البدل المنقلب وذلك لأن الواو مفتوحة والباء مكسورة وشأن البدل اتخاذه مع المبدل منه حركة إن أن يقال فتحت أو لأن العرب لا يبتدىء بواو مكسورة. **قوله**: **(أصل أحرف القسم)** أي: لدخولها على الضمير الذي يرد الأشياء لأصولها كما سبق ولمجيئها للقسم الاستعطافي ولذكر فعل القسم معها. **قوله**: **(والمحركة في أواخرها)** أي: الأسماء حرف خطاب الخ، هذا بناء على مذهب الجمهور من أن الضمير أن وذهب الفراء إلى أن الضمير هو المجموع فالتاء على هذا بعض

والمحرَّكة في أواخر الأفعال ضميرٌ، نحو: «قُمتُ» و «قمتَ» و «قمتِ»؛ ووهَم ابن خروف فقال في قولهم في النسب: «كُنْتِي»: إن التاء هنا علامة كالواو في «أَكَلُوني البَرَاغِيثُ»، ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة.

ومن غريب أمر التَّاء الاسميَّة أنها جرّدت عن الخطاب، والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد في «أَرَأَيْتَكُما» و «أَرأيتَكُمْ» و «أرأيتَكَ» و«أرأيتَكِ»، و «أَرَأيتَكُنَّ»، إذ لو قالوا: «أرأيْتَماكُمَا» جَمَعُوا بين خطابَيْنِ، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في «يا غلامكم» فلم يقولوه، كما قالوا: «يا غلامَنَا» و «يا غلامهم» ـ مع أن «الغلام» طار عليه الخطابُ

اسم لا اسم ولا حرف معنى وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير التاء وحدها وهي التي في فعلت وفعلت ولكنها كثرت بأن فالتاء على هذا اسم لا حرف.

قوله: (**نحو قمت**) فالتاء ضمير المتكلم المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً وقمت للمخاطب المذكر وقمت للمخاطب المفرد المؤنث. **قوله**: (**ووهم ابن خروف الخ**) هذا جواب عما يقال كيف تقول إن المحركة في أواخر الأفعال تكون ضميراً مع إن ابن خروف قال إن التاء في كنتي حرف علامة على المنسوب إليه إشارة إلى أنه كنت لا كان مع أنها تاء محركة لاحقة لا آخر الفعل فأجاب بأن هذا وهم منه لأنه لم يثبت في كلامهم أي هذه التاء المحركة في أواخر الفعل تكون علامة، وحينئذٍ فلا معنى للقول بأنها علامة من غير ثبت ا هـ، ثم إن ابن خروف إن أراد بهذا الفرار من شذوذ النسبة للفظ الجملة على ما هي عليه، فالشذوذ على رأيه لازم؛ لأن المركب تركيباً غير إضافي سواءً كان إسنادياً كتأبط شراً أو مزجياً كبعلبك أو غيرهما نحو حيثما إنما ينسب إلى صدره ويحذف ما عداه، وكان القياس أن يقال في النسب إلى كنت كوني سواءً جعلت التاء اسماً كما يقوله الجماعة أو حرفاً كما يقوله هو ا هـ دماميني. **قوله**: (**ووهم**) بكسر الهاء بمعنى غلط لا بفتحها. **قوله**: (**كنتي**) يقال رجل كنتي أي منسوب لكنت لكونه يقول كنت كذا وكنت كذا. **قوله**: (**كالواو في أكلوني البراغيث**) أي: فإنها علامة على الجمعية. **قوله**: (**ومن غريب الخ**) أي: فقد خالفت في هذا الحكم وهو تجردها عن الخطاب الضمائر إذ لا بد في الضمير من الخطاب وقوله ومن غريب أمر التاء الإسمية أي وهي اللاحقة لآخر الفعل. **قوله**: (**جردت عن الخطاب**) أي: اكتفاء بالخطاب المفهوم من الكاف ويأتي في حرف الكاف إن التاء عن سيبويه فاعل، والكاف حرف خطاب وعكس الفراء وقيل غير ذلك.

قوله: (**والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد**) أي: وإن كان المخاطب باللفظ الذي هي فيه مؤنثاً أو غير مفرد بأن كانا مذكرين أو مؤنثين كالمثال الأول، أو كان المخاطب التي هي فيه جماعة الذكور كالمثال الثاني أو مفردة مؤنثة كالمثال الثالث أو جماعة النسوة كالرابع. **قوله**: (**جمعوا بين خطابين**) أي: لمخاطب واحد في كلام واحد. **قوله**: (**مع إن الغلام**) أي: في يا غلامكم وقوله بسبب النداء أي وليس ذلك فيه بحسب الوضع الأصلي.

بسبب النّداء، وإنه خطاب لاثنين لا لواحد؛ فهذا أجْدَرُ، وإنما جاز «وَا غُلامكِيه» لأن المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة، ويأتي تمامُ القول في «أرأيتكَ» في حرف الكاف إن شاء الله تعالى.

والتَّاء الساكنة في أواخر الأفعال حرفٌ وُضِعَ علامةً للتَّأنيس كـ «قامتْ»، وزعم الجلولي أنها اسم، وهو خَرْق لإِجماعهم، وعليه فيأتي في الظَّاهر بعدها أن يكون بدلاً، أو مبتدأً، والجملة قبله خبر، ويردُّه أن البدل صالحٌ للاستغناء به عن المبدل منه، وأن عَوْد الضمير على ما هو بدل منه نحو: «اللَّهُمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيم»

قوله: (فهذا أجدر) أي: أولى بالمنع لأن الخطاب فيه وضعي لا طارىء، والمخاطب به واحد لا اثنان ولقائل أن يقول لا نسلم الأولوية بل هما متساويان في المنع؛ لأنه إنما امتنع في يا غلامك ويا غلامكما وإغلامكم لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه خطابين لمخاطب واحد في كلام واحد فقد أجازوا مثله في أفعال القلوب نحو علمتا كما وعلمتك أي علمت نفسك. **قوله: (وإنما جازوا غلامكيه)** أي: مع أن فيه اجتماع خطابين لمخاطبين في كلام واحد أحد الخطابين بالنداء لغلام والثاني بالكاف لسيدته وهذا جواب عن سؤال لا يخفى تقريره. **قوله: (ليس بمخاطب في الحقيقة)** أي: وإنما هو متفجع عليه. **قوله: (علامة للتأنيث)** أي: تأنيث المسند إليه. **قوله: (الجلولي)** نسبة إلى جلولاء بالمتسرية بفارس على غير قياس والقياس جلولائي. **قوله: (خرق لإجماعهم)** أي: وهو ممنوع صناعة لأن إجماع اللغويين معتد به فيها وقد اغتر الصلاح الصفدي من الأدباء في «شرحه» لامية العجم فقال أن التاء من قوله:

أصالة الرأي صانتني عن الخطل وحلية الفضل زانتني لدى العطل

فاعل بالفعل المذكور ثم إن المصنف زاد على الجلولي في التعقب بقوله وعليه الخ.
قوله: (الظاهر) أي: في الاسم الظاهر، وقوله بعدها أي حال كونه واقعاً بعدها. **قوله: (والجملة قبله خبر)** أي: وحينئذٍ فالجملة الفعلية محتملة لأن تكون ذات محل من الإعراب وهو الرفع إن جعلت خبر المبتدأ وأن تكون لا محل لها من الإعراب إذا جعل الظاهر بدلاً من الضمير. **قوله: (ويرده إن البدل الخ)** فيه إن هذا منقوض بنحو أكلت الرغيف ثلثه إذ المبدل منه في هذه الصورة واجب لكونه مرجع الضمير فلا يستغنى عنه بالبدل وقد يقال إن عدم الاستغناء هنا أمر عارض لا بالنظر إلى المبدل منه من حيث كون مبدلاً منه فلا يرد. **قوله: (ويرده الخ)** قد يقال معنى صلاحيته للاستغناء به أنه لو نسب له الفعل لأفاد المراد وهذا لا ينافي أن استقامة اللفظ في الصناعة تتوقف على ذكره ألا ترى في نحو أكلت الرغيف ثلثه فإنه لو حذف لم يبق للضمير مرجع وهو ممنوع، وكذا لو حذفت التاء صار التركيب قام هند وهو ممنوع في الفصيح. **قوله: (عن المبدل منه)** كما في قولك قام زيد أخوك فأخوك وهو المبدل صالح؛ لأن يستغنى به عن المبدل منه وهو زيد وهنا لا

قليلٌ، وأن تقدُّمَ الخبر الواقع جملةً قليلٌ أيضاً، كقوله [من الطويل]:

١٧٢ ـ إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ   أَبُوهُ وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

وربما وُصِلتْ هذه التاء بـ «ثُمّ» و «رُبَّ»، والأكثر تحريكها معهما بالفتح.

يستغني الاسم الظاهر عن التاء إذ لا بد من ذكرها لئلا يتوهم إن الاسم الظاهر مذكر. **قوله**: (**قليل**) أي: وقولهم قامت هند كثير شائع فكيف يحل على القليل. **قوله**: (**قليل أيضاً**) أي: وإن بقيا وإذا كان قليلاً فكيف يخرج عليه هذا التركيب الشائع الكثير أعني قامت هند. **قوله**: (**أبوه**) هو مبتدأ مخبر عنه بالجملة الإسمية المتقدمة وهي ما أمه من محارب والجملة المركبة من هذا المبتدأ وخبره صفة لقوله ملك ومحارب قبيلة من فهر فهي من قريش والبيت للفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك. **قوله**: (**وربما وصلت هذه التاء الخ**) أي: لتأنيث اللفظ. **قوله**: (**بثم**) أي: كما في قوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني   فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

وقوله: ورب أي ولعل أيضاً وقوله: والأكثر بتحريكها معهما بالفتح أي ويقل سكونها.

---

١٧٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ١/ ٢٥٠؛ والخصائص ٢/ ٣٩٤؛ والدرر ٢/ ٧٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٥٧؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٤٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٥؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٨).

اللغة: محارب: اسم رجل، أو قبيلة. وكليب أيضاً.

المعنى: يهجو الشاعر جريراً بحيث يجعل من الممدوح بعيداً عن قوم جرير من محارب وكليب.

ـ حرف الثاء ـ

● (ثُمَّ) ويقال فيها: «فُمَّ»، كقولهم في «جَدَثٍ»: «جَدَفٌ» ـ **حرفُ عطفٍ** يقتضي ثلاثة أمور: **التشريك في الحكم، والترتيب، والمُهْلَة**، وفي كلٍّ منها خلاف.

فأمّا التَّشريك فزعمَ الأخفش والكوفيُّون أنه قد يتخلَّفُ، وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفةً ألبتّة، وحَمَلُوا على ذلك قولَه تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لاَ مَلْجأَ مِنَ اللَّهِ إلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٨] وقولَ زهير [من الطويل]:

١٧٣ ـ أَرَاني إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذا هَوًى ... فَثُمَّ إذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

حرف الثاء

قوله: (كقولهم في جدث الخ) الجدث هو القبر أي وقولهم في الثوم وهو النبات الكريهة الرائحة فوم. **قوله: (تقتضي)** بالتاء والياء. **قوله: (التشريك في الحكم)** أي: فليست لمجرد الإتباع في اللفظ، ثم التشريك في الجمل التي لا محل لها باعتبار مجرد الحصول والتحقق. **قوله: (والترتيب)** هو كون ما بعدها متأخراً في الحصول وعما قبلها والمراد بالمهملة التراخي أي تراخي ما بعدها عما قبلها، والمهملة بضم الميم وفتحها. **قوله: (والمهملة)** أي: وهذا أصل وضعها. **قوله: (قد يتخلف)** ظاهره مع كونها عاطفة. **قوله: (فلا تكون عاطفة)** أي: وحينئذٍ فالخلاف في وقوعها زائدة غير عاطفة لا في اقتضائها التشريك مع كونها عاطفة، فالعبارة غير محررة في ظاهرها تدافع. **قوله: (بما رحبت)** الباء للمعية وما مصدرية أي مع رحبها وسعتها وقوله: وضاقت عليهم أنفسِهم أي من فرط الوحشة والغم وظنوا أي علموا أن لا ملجأ من الله أي من سخط الله إلا إليه أي إلا بالرجوع إليه بالندم والاستغفار، ثم تاب عليهم أي تاب عليهم فثم زائدة؛ لأن تاب عليهم هو الجواب لإذا. **قوله: (أراني الخ)** يقول أصبح ذا هوى وأمسى تاركاً له متجاوزاً عنه يقال: وغدا فلان الأمر تجاوزه وتركه فثم زائدة والمعنى فإذا أمسيت. **قوله: (أراني إذا أصبحت)** أي: دخلت في الصباح. **قوله: (غادياً)** بالغين المعجمة أي ذاهباً، وفي نسخة

---

١٧٣ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في (الأشباه والنظائر ١/ ١١١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٠، ٤٩٢؛ والدرر ٦/ ٨٩؛ ورصف المباني ص ٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢، ٢٨٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٩٦؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٥٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣١).

اللغة: ذو هوى: صاحب عشق، عاشق. الغادي: السائر في الصباح.

=

وخُرِّجت الآيةُ على تقدير الجواب، والبيتُ على زيادة الفاء.

وأما التَّرتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه، تمسُّكاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]، ﴿وَبَدأَ خَلْقَ الإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ، ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فيه مِنْ رُوحِهِ﴾ [السجدة: ٧ ـ ٩]، ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ وقول الشاعر [من الخفيف]:

بالعين المهملة أي راجعاً أي عن ذلك الهوى. **قوله: (على تقدير الجواب)** أي: وما بعد ثم عطف عليه.

قوله: (على تقدير الجواب) أي: والأصل لجؤوا إليه وتابوا ثم تاب الله عليهم الخ أي قبل توبتهم. **قوله: (على تقدير الجواب)** وقيل: إذا لمجرد الزمان أي فلا تحتاج لجواب أي خلفوا إلى هذا الوقت ا هـ شمني. **قوله: (على زيادة الفاء)** أي: لأنه قد عهد زيادتها في بعض المواضع بيقين ولم يعهد زيادة ثم بيقين، وإذا دار الأمر في محل بين زيادة كل حمل على ما عهد له نظير دون ما لم يعهد له نظير. **قوله: (خلقكم من نفس واحدة)** وهو آدم ثم جعل منها زوجها وهو حواء فخلق حواء لم يكن بعد خلق الذرية فثبت أن ثم استعملت بمعنى الواو مجاز للاتصال الذي بينهما في معنى العطف فالواو لمطلق العطف وثم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فبعث أي بينهما اتصالاً معنوياً فيجوز أن تستعمل بمعنى الواو، فقال هؤلاء القوم بذلك تمسكاً بهذه الآية ثم إن قول المصنف هو الذي الخ كذا وجد في غالب النسخ وهو سهو في التلاوة بلا شك إذ ليس في القرآن في هذا المعنى آية جمع فيها بين هو الذي، وكلمة ثم فالآية التي في الزمر ليس فيها هو الذي وفيها ثم وهي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج، وأما الآية التي فيها هو الذي خلقكم فهي في سورة الأعراف وليس فيها، ثم وإنما هي هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها والاستشهاد حاصل بآية الزمر. **قوله: (وبدأ خلق الإنسان)** أي: الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان وهو آدم من طين ثم جعل نسله أي ذريته سميت نسلاً لأنها تنسل أي تنفصل وتخرج من صلبه، وقوله من ماء بدل مما قبله، وقوله مهين أي ضعيف صفة.

قوله: (ثم سواه ونفخ) الشاهد في ثم هذه الثانية لا الأولى، فإن تسوية آدم لم تكن بعد جعل نسله من ماء مهين. **قوله: (ونفخ فيه)** أي: أدخل فيه شيئاً من روحه أي مما اختص هو بعلمه. **قوله: (ذلكم وصاكم به)** هذا خطاب لهذه الأمة وقوله ثم آتينا موسى الخ، الاستشهاد واضح؛ لأن إتيان موسى الكتاب كان سابقاً على الوصية فلا تكون ثم

= **المعنى**: تتجدّد أشواقي وميولي في كل يوم، فأصبح لأكون صاحب ودّ، فإذا أمسيت أغادر إلى مكان آخر، وهكذا.

١٧٤ ـ إِنَّ مَــنْ سَــادَ ثُــمَّ سَــادَ أَبُــوهُ   ثُــمَّ قَــدْ سَــادَ قَــبْــلَ ذَلِــكَ جَــدّهْ

والجواب على الآية الأولى من خمسة أوجه:

أحدها: أن العطف على محذوف، أي: من نفسٍ واحدة، أنشأها، ثم جعل منها زوجها.

الثاني: أن العطف على ﴿واحدة﴾ على تأويلها بالفعل، أي من نفس تَوَحَّدَتْ، أي: انفردت. ثم جعل منها زوجها.

الثالث: أن الذُّرِّية أُخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذَّرِّ، ثم خُلِقت حوَّاء من قُصَيْرَاه.

الرابع: أنّ خَلْق حوّاء من آدم لما لم تَجْرِ العادة بمثله جيء بـ «ثم» إيذاناً بترتُّبِه

للترتيب. **قوله:** (**ثم ساد أبوه**) لا شك إن سيادة الأب قبل سيادة الابن وسيادة الجد قبل سيادة الأب فثم ليست للترتيب والشاهد فيه في موضعين. **قوله:** (**ثم قد ساد**) بإثبات **قد** إذ لا يستقيم الوزن إلا بها، وقوله قبل ذلك جده بإسكان الهاء وهو من الخفيف. **قوله:** (**والجواب عن الآية الأولى**) أي: وهي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ. **قوله:** (**أي من نفس واحدة أنشأها**) أي: وحذف ذلك لدلالة المعنى عليه ووجه الدلالة أن من في قوله تعالى من نفس واحدة تدل على أن النفس مبدأ ومنشأ للخلق وعلى أنها مخلوقة منشأة إذ يستحيل أن يكون غير المخلوق منشأ للمخلوق.

قوله: (**أن العطف على واحدة**) أي: لا على خلقكم. **قوله:** (**على تأويلها بالفعل**) كما في قوله تعالى: فالق الإصباح وجعل الليل على قراءة عاصم أي فلق الإصباح وجعل وكما في قوله تعالى: والطير صافات ويقبضن أي يفصففن ويقبضن فكذا هذه الآية. **قوله:** (**توحدت**) كان الأولى أن يقول وحدت لوجهين أحدهما أن واحدة ليست مأخوذة من المزيد، وإنما هو مأخوذ من الثلاثي وقد سمع وحد كعلم ووحد كظرف بمعنى انفرد الثاني أنه كان يحسن حينئذٍ تفسيره بانفردت لأن استعمال وحد بهذا المعنى أشهر من توحد بمعنى انفرد. **قوله:** (**كالذر**) أي: صغار النمل ومائة منها زنة شعرة ا هـ دماميني. **قوله:** (**الرابع**) حاصله أن كلا من خلق الذرية التي لا حصر لها من نفس آدم وخلق حواء قصيراه آية عجيبة إلا أن أحدهما جعله الله عادة مستمرة والآخر لم تجر به عادة إذ لم يخلق غير

---

١٧٤ ـ **التخريج**: البيت لأبي نواس في (ديوانه ١/ ٣٥٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٧، ٤٠، ٤١؛ والدرر ٦/ ٩٣؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٢٨؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٤؛ ورصف المباني ص ١٧٤).

اللغة: ساد الرجل: إذا صار صاحب سيادة ومجد ورياسة.

المعنى: إن السيّد الحقيقي من كان رئيساً، وكان قبله أبوه وجدّه كذلك.

وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه.

الخامس: أن «ثُمَّ» لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: «بَلَغَني مَا صَنَعْتَ الْيَوم ثُمَّ مَا صَنَعْتَ أمْسِ أَعْجَبُ»، أي: ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب.

والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب، لأنها تُصحِّحُ الترتيب والمُهْلَة، وهذا يُصحِّح الترتيب فقط؛ إذ لا تراخِيَ بين الإِخبارين، ولكن الجواب الأخير أعمّ؛ لأنه يصحّ أن يُجَاب به عن الآية الأخيرة والبيت.

وقد أجيب عن الآية الثانية أيضاً بأنَّ ﴿سَوَّاه﴾ عطف على الجملة الأولى، لا الثانية.

حواء من قصيري رجل فكانت الآية الثانية أدخل في إعجاب السامع فعطفها بثم على الآية الأولى إيذاناً بترتبهما في الإعجاب وتراخيهما فيه لا في الزمان. **قوله: (وظهور القدرة)** أي: في ظهور آثار القدرة لنا ولا يلزم من الترتيب والتراخي في ظهور آثارها لنا الترتيب والتراخي في الزمان لجواز أن يكون ما ظهر لنا من آثارها ثانياً متقدماً في الزمان على ما ظهر لنا من آثارها أولاً. **قوله: (لترتيب الأخبار)** وهو المعبر عنه بالترتيب الذكري وهو أن يكون ما بعد ثم تاليا لما قبلها في الذكر مع حسن فخرج بقولنا مع حسن ما يحصل مع الواو في قولك جاء زيد وعمرو فإنه يصح هذا وعكسه فلذا لا يقال فيه إنه ترتيب ذكري تأمل.

قوله: (وإنه يقال) أي: ونظيره إنه يقال. **قوله: (أنفع من هذا الجواب)** أي: الأخير. **قوله: (لأنها تصحح الترتيب والمهلة)** أي: ففي تلك الأجوبة توفير معنى الكلمة التي وضعت له عليها؛ لأن ثم وضعت للتشريك والترتيب والمهلة. **قوله: (وهذا)** أي: الجواب الأخير. **قوله: (ولكن الجواب الأخير أعم)** أي: من تلك الأجوبة. **قوله: (لأنه يصح أن يجاب به الخ)** وذلك لأن اعتبار الترتيب فيهما باعتبار الإخبار ممكن ووجهه في البيت إن سيادة الأب، وإن كانت متقدمة على سيادة الابن لكن أخرها عنها لأن سيادة نفسه أخص به من سيادة ابنه، وكذا سيادة الأب بالنسبة لسيادة الجد. **قوله: (لأنه يصح أن يجاب به)** أي: وأما الأجوبة الأربعة فلا تجري فيها. **قوله: (الآية الأخيرة)** هي ذلكم وصاكم به الخ. **قوله: (أيضاً)** أي: بجواب آخره غير الخامس وهو كون الترتيب باعتبار الإخبار فإنه ممكن في هذه الآية أو المراد أنه أجيب عن الثانية كما أجيب عن الأولى والثالثة فإلا يضيه باعتبار أصل الجواب، وإن تغاير ما أجيب به عن كل منهما. **قوله: (عطف على الجملة الأولى)** وهي بدأ خلق الإنسان من طين وحينئذٍ فالترتيب متحقق، وقوله: لا الثانية وهي جعل نسله من سلالة من ماء مهين.

وأجاب ابنُ عُصْفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدَدُ من قبل الأب، والأبَ من قبل الابن، كما قال ابن الرومي [من البسيط]:

١٧٥ ـ قَالُوا: أبو الصَّقْرِ مِنْ شَيْبَانَ، قُلْتُ لَهُمْ: كَلاَّ لَعَمْرِي، وَلٰكِنْ مِنْهُ شَيْبَانُ
وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلاَ بِابْنٍ ذُرَى حَسَبٍ كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنَانُ

وأما المُهْلَة فزعم الفرَّاء أنها قد تتخلَّفُ، بدليل قولك: «أعْجَبَني مَا صَنَعْتَ الْيَوْمَ ثُمَّ مَا صَنَعْتَ أَمْسِ أَعْجَبُ»، لأن «ثمّ» في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإِخبارين، وجعل منه ابن مالك ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]الآية، وقد مر البحثُ في ذلك، والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله [من المتقارب]:

١٧٦ ـ كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

قوله: (وأجاب ابن عصفور) رد بتصريح الشاعر بالقبلية إلا أن ترجع للجد أي أنه انجر له السؤدد مع سبقه. **قوله: (السؤدد)** بضم السين وبالهمز وبتركه. **قوله: (من قبل الأب)** أي: من عنده وجهته. **قوله: (ذرى)** أي: أعلى حسب هو ما يعد من المفاخر. **قوله: (قد تتخلف)** أي: فتكون لمجرد الترتيب كالفاء مجازاً ا هـ دماميني. **قوله: (ولا تراخي بين الإخبارين)** ضرورة أن أحدهما متصل بالآخر بلا مهلة ففيه تفويت بعض ما وضعت له من إفادة المهلة. **قوله: (وجعل منه)** أي: عن الترتيب الإخباري. **قوله: (وقد مر البحث في ذلك)** أي: توجيه ذلك في قوله والأخير أنفع لجريانه في الآية الأخيرة. **قوله: (وقد مر البحث في ذلك)** أي: يقتضي أن تكون منه حيث قال إن الجواب الأخير وهو كون، ثم أتيت الأخبار يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة. **قوله: (والظاهر)** أي: فهذا لم يقله أحد إلا المصنف وما وقع في بعض الكتب فهو منقول عنه.

قوله: (أنها واقعة موقع الفاء) أي: فلا تدل على المهلة. **قوله: (كهز الرديني)** هذا

١٧٥ ـ **التخريج**: البيتان لابن الرومي في ديوانه ٦/ ١٧٩؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٨؛ والبيت الثاني بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٨٧).

اللغة: أبو الصقر: هو إسماعيل بن بلبل الشيباني، وزير المعتمد العباسي. شيبان: قبيلة عربية. ذرى: جمع ذروة وهي قمّة الشيء. عدنان: جدّ العرب.

المعنى: لقد قيل إن أبا الصقر رجل من قبيلة شيبان، بهم يُعرف، فقلت لهم: أرى العكس صحيحاً، فشيبان معروفة به، ومن عزّه عزّها. وهناك الكثير من الآباء قد ارتفعوا تبعاً لرفعة ومكانة أبنائهم، كما أنّ العرب العدنانيين شُرِّفوا بكون رسول الله ﷺ واحداً منهم.

١٧٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي دؤاد الإيادي في (ديوانه ص ٢٩٢؛ والدرر ٦/ ٩٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٥٨؛ والمعاني الكبير ١/ ٥٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣١؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٢٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦١٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣١).

=

إذا الهزُّ متى جرى في أنابيب الرُّمْح يعقبه الاضطراب، ولم يَتَرَاخَ عنه.

* * *

مسألة ـ أجرى الكوفِيُّون «ثُمَّ» مُجْرَى الفاء والواو، في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، واسْتُدِلَّ لهم بقراءة الحسن ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهاجِراً إلى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُم يُدْرِكَهُ المَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّه﴾ [النساء: ١٠٠] بنصب ﴿يدرك﴾. وأجراها ابنُ مالك مجراهما بعد الطَّلب، فأجاز في قوله ﷺ: «لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائم الَّذِي لا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ» ثلاثة أوجه: الرفع: بتقدير ثم هو يغتسل، وبه جاءت الرواية، والجزم بالعطف على موضع فعل النَّهي، والنصب

البيت لأبي داود جويرية بن الحجاج يصف فرساً وكان من أوصف الناس للخيل والرديني صفة للرمح وهو نسبة لردينة امرأة تقوم القنا بآلة توضع فيها. **قوله: (العجاج)** هو الغبار والأنابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب. **قوله: (في جواز نصب المضارع)** أي: بأن مضمرة نحو إن تأت وتحسن إلي أو فتحسن إلي أكافئك بنصب تحسن. **قوله: (بعد فعل الشرط)** ظاهره أنهم لا يجرونها مجراهما بعد الجزاء وتوقف فيه الدماميني وقال الظاهر أنه ليس كذلك بل لا فرق بين الشرط والجزاء، فحينئذٍ تكون ثم بعد الجزاء كذلك ا هـ تقرير دردير. **قوله: (بنصب يدركه)** أي: بنصب الفعل من يدركه بإضمار أن والمصدر المسبوك منها ومن صاتها معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط والتقدير من يقع خروجه مهاجراً، ثم حصل إدراك الموت له فقد وقع أجره على الله. **قوله: (وأجراها)** أي: أجرى ثم وقوله مجراهما أي مجرى الفاء الدالة على السببية وواو المعية في نصب المضارع بعدهما. **قوله: (بعد الطلب)** نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ولا تدن من أسد يأكلك. **قوله: (ثلاثة أوجه)** مفعول يغتسل. **قوله: (الرفع)** أي: على الاستئناف وقوله بتقدير هو ليس تقدير هو لازماً وإنما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفاً لما جرت به عادة النحاة عند بيان الاستئناف وهذا يقتضي أن تكون ثم استئنافية لا عاطفة كما أن الواو تقع كذلك الإلزام عطف الخبر على الإنشاء فقد علم أن ثم تكون حرف ابتداء ولم ينبه عليه المصنف. **قوله: (جاءت الرواية)** أي: عند حملة الحديث وقوله والجزم أي ويجوز الجزم بقطع النظر عن الرواية. **قوله: (على موضع فعل النهي)** لأنه مبني بسبب اتصاله بنون التوكيد، فليس بمعرب لفظاً ولا تقديراً وإنما هو في محل جزم فلهذا عبر المصنف بالموضع وهذا مبني على المشهور، وأما على قول من يرى أن اتصال المضارع بنون التأكيد غير مقتضٍ للبناء وهو معرب تقديراً فالعطف حقيقة ليس على الموضع، وإنما

= **شرح المفردات**: الرديني: الرمح المنسوب إلى ردينة، وهي امرأة عملت مع زوجها في تقويم الرماح. العجاج: الغبار. الأنابيب: ج الأنبوبة وهي ما بين عقدي القصبة.
المعنى: يصف الشاعر فرسه فيقول: إنه سريع الحركة، وعدوه كاهتزاز الرمح.

قال: بإعطاء «ثم» حكم واو الجمع؛ فتوهَّم تلميذه الإمام أبو زكريا النّووي، رحمه الله، أن المراد إعطاؤها حُكْمَهَا في إفادة معنى الجمع، فقال: لا يجوز النصب، لأنه يقتضي أن المنهيَّ عنه الجمعُ بينهما، دون إفراد أحدهما؛ وهذا لم يَقُلْه أحد، بل البول منهيٌّ عنه، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا، انتهى.

وإنّما أراد ابن مالك إعطاءَها حكمها في النصب، لا في المعيّة أيضاً، ثُمَّ ما أورده إنما جاءَ من قِبَلِ المفهوم، لا المنطوق، وقد قام دليلٌ آخر عَلَى عَدم إرادته؛ ونظيرهُ إجازةُ الزجّاج والزمخشريّ في: ﴿وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢] كون ﴿تكتموا﴾ مجزوماً، وكونَه منصوباً مع أن النصب معناه النهي عن الجميع.

هو على المعرب باعتبار إعرابه المقدر. **قوله: (قال أي)** أي: ابن مالك. **قوله: (فقال)** أي: في شرحه لمسلم. **قوله: (الجمع بينهما)** أي: بين البول في الماء الدائم والاغتسال منه. **قوله: (بل البول)** أي: في الماء الدائم. **قوله: (الاغتسال فيه)** أي: بأن ينغمس فيه وقوله ومنه أي بأن كان يغترف منه. **قوله: (وإنما أراد الخ)** رد لما فهمه النووي من قول ابن مالك بإعطاء ثم حكم واو الجمع الذي بنى عليه امتناع النصب. **قوله: (لا في المعية)** ظاهره لا حكمها في المعية وفيه أن المعية ليست حكماً من أحكام ليروا التي ينتصب المضارع بعدها، وإنما المعية مدلولها التي وضعت هي بإزائه وحكمها انتصاب المضارع بعدها بإضمار أن وكلام المصنف يشعر بأن المعية من أحكام الواو مع أنه ليس كذلك فالأولى حذف قوله لا في المعية. **قوله: (ثم ما أورده)** أي: النووي من أنه يلزم أن لا يكون إفراد أحدهما منهياً عنه وهذا جواب بالتسليم وحاصله سلمنا أن ابن مالك يقول بإعطاء ثم حكم الواو من المعية لكن نقول لا يلزم ما قاله من اقتضاء عدم النهي عند إفراد أحدهما؛ لأن ذلك الإلزام إنما هو من المفهوم والمفهوم لا يعمل بدلالته إلا إذا لم يوجد دليل على خلاف ذلك المفهوم، وهنا دليل على تعطيل هذا المفهوم وإنما كان المفهوم لا يعتبر مع دليل يدل على خلافه لضعفه. **قوله: (من قبل المفهوم)** هو ما دل عليه اللفظ ليس في حمل النطق بأن يكون حكماً لغير المذكور. **قوله: (لا المنطوق)** هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق. **قوله: (قام دليل آخر على عدم إرادته)** أي: إرادة المفهوم الذي مقتضاه عدم النهي عن البول وحده في ذلك الماء الطاهر وذلك الدليل هو الإجماع القائم على النهي عن الفساد فإذا كان ذلك الماء الطاهر ينجس بذلك البول كان منهياً عنه فقط؛ لأنه مؤدٍ إلى فساده والله لا يحب الفساد. **قوله: (مجزوماً)** أي: عطفاً على تلبسوا فهو داخل تحت حكم النهي بمعنى ولا تكتموا. **قوله: (مع أن النصب معناه النهي عن الجمع)** أي: والمعنى ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق والمراد بلبسهم الحق بالباطل كتبهم في التوراة ما ليس منها وبكتمانهم الحق، قولهم لا نجد في التوراة صفة محمد أو حكم كذا أو محو كذا ويكتبونه على خلاف ما هو عليه. **قوله: (مع أن النصب معناه النهي عن الجمع)** أي:

تنبيه ـ قال الطبري في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾ [يونس: ٥١]: معناه أهنالك، وليست «ثمّ» التي تأتي للعطف، انتهى. وهذا وهم اشتبه عليه ثُمَّ المضمومة الثاء بالمفتوحتها.

● **(ثَمَّ) بالفتح ـ اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيد**، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤]، وهو ظرف لا يتصرَّف؛ فلذلك غُلِّط مَن أعربَه مفعولاً لِـ «رأيت» في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]، ولا يتقدّمه حرف التنبيه ولا يتأخّرُ عنه كافُ الخطاب.

فهذا الذي أجازه الزجاج في الآية نظير ما أجازه ابن مالك في الحديث مع أنه يرد في الآية مثل ما أورده النووي في الحديث، وذلك بأن يقال النهي عن الجمع بين اللبس والكتمان يلزم عليه جواز اللبس بدون الكتمان والعكس كما في لا تأكل السمك وتشرب اللبن، والجواب أن النهي عن الجمع إن دل بالمفهوم على جواز فعل البعض فإنما هو حيث لم يقم دليل على المنع والدليل هنا قائم فإنه قد علم أن كلا من هذين الأمرين قبيح غير أنه إنما جمع بينهما لإظهار قبح أفعالهم من حيث كونهم جامعين بين الفعلين اللذين إذا انفرد كل منهما كان مستقلاً بالقبح والشناعة. **قوله: (قال الطبري)** هو الإمام محمد بن جرير الطبري نسبة لطبرستان. **قوله: (انتهى)** أي: انتهى كلامه وهذا صريح لا يقبل تأويلاً ولا شك أنه سهو. **قوله: (وهذا وهم الخ)** أي: وإنما التي في الآية عاطفة لجملة الاستفهام على ما قبلها أعني ماذا يستعجل منه المجرمون وزحلقت الهمزة عن محلها تنبيهاً على أصالتها في التقديم أو عاطفة على محذوف كما سبق أي أتكفرون به ثم إذا ما وقع الخ.

(ثم بالفتح). قوله: (يشار به إلى المكان البعيد) وكثيراً ما يستعمله المصنفون وقد يتراءى أنهم استعملوه للقريب فإنهم يذكرون قاعدة ويقولون على أثرها ومن ثم كان كذا وكذا وكأنهم نزلوا المتقدم منزلة البعيد لانقضائه والفراغ منه أو عدوه بعيد المنزلة باعتبار شرفه. **قوله: (وأزلفنا)** أي: قربنا ثم أي هنالك وقوله وهي ظرف أي مكان وقوله: لا يتصرف أي لا يستعمل غير ظرف ولا يجر بغير من. **قوله: (فلذلك غلط الخ)** وجه الغلط أن في جعله مفعولاً به إخراجاً له عما وضع له من ملازمة الظرفية وإنما هو ظرف. **قوله: (من أعربه مفعولاً)** أي: به وإنما هو ظرف أي وإذا رأيت هنالك أي في ذلك المكان وهو الجنة والفعل منزل اللازم أي إذا وقعت رؤيتك في الجنة رأيت نعيماً وملكاً كبيراً أو المفعول محذوف أي وإذا رأيت نظامهم في الجنة. **قوله: (ويتقدمه حرف التنبيه)** أي: فلا يقال ها ثم إجراء له في المنع مجرى ذلك المقرون باللام لأنه بمثابته في البعد. **قوله: (ولا يتأخر عنه كاف الخطاب)** فلا يقال ثمك كما يقال ذلك؛ لأن ثم تدل على البعد بذاتها فلا حاجة إلى إدخال ما يفيده فيها ا هـ دماميني.

ـ حرف الجيم ـ

● (جَيْرَ) **بالكسر** على أصلِ الْتقاء الساكنين كـ «أَمْسِ»، وبالفتح للتَّخفيف كـ «أَيْنَ» و «كَيْفَ» ـ **حرفُ جواب بمعنى «نَعَمْ»**، لا اسم بمعنى: «حقًّا» فتكون مصدراً، ولا بمعنى «أبداً» فتكون ظرفاً، وإلاَّ لأُعربت ودخلَتْ عليها «أل» ولم تؤكَّدْ «أجَلْ» بـ «جير» في قوله [من الطويل]:

حرف الجيم

قوله: (**بالكسر**) وهو الأشهر فيها. **قوله**: (**على أصل التقاء الساكنين**) يحتمل أن الأصل بمعنى الكثير الغالب والمعنى جير بالكسر على الكثير الغالب التخلص من التقاء الساكنين، ويتوقف على هذا استقراء وقال السعد الأصل بمعنى الأقوى؛ لأن الجزم كالضد للجر حيث اختص الأول بالفعل والثاني بالاسم وأقوى ما يخلص من ثبوت الشيء تحقق ضده، وقال الدماميني إن الجزم في الأفعال عوض الجر في الأسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبتت بينهما المعاوضة وامتنع السكون في بعض المواضع ناسب جعل الكسر عوضاً منه، فإن حرك بغير الكسر فذلك لعارض. **قوله**: (**بمعنى نعم**) أي: فتكون تصديقاً للمخبر وإعلاماً للسمتخبر ووعداً للطالب. **قوله**: (**لا اسم بمعنى حقاً**) وذلك لأن كل موضع وقعت فيه جير يصلح؛ لأن تقع فيه نعم وليس كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن تقع فيه حقاً فإلحاقها بنعم أولى. **قوله**: (**فتكون**) أي: حتى تكون بالنصب لأنها في جواب النفي. **قوله**: (**ولا بمعنى أبداً**) أي: وليست إسماً بمعنى أبداً فتكون أي حتى تكون ظرفاً أي زمانياً. **قوله**: (**وإلا لأعربت**) أي: وإلا تكن حرفاً بل كانت إسماً بمعنى حقاً أو أبداً لأعربت وفي كلامه مناقشة لفظية من جهة إدخاله اللام على جواب إن الشرطية إلحاقاً لها بلو وهو مولد ومعنوية من جهة أن صدق الملازمة بين كونها إسماً بمعنى حقاً أو أبداً بين الإعراب ودخول أل عليها ممنوع وسنده ما التي بمعنى شيء. **قوله**: (**ولم تؤكد**) أي: ولزم إنه لا تؤكد أجل بها. **قوله**: (**في قوله أجل الخ**) صدره:

وقلن على الفردوس أول مشرب

وقوله: وقلن على الفردوس هو روضة أي بستان باليمامة والدعاثر جمع دعثور الحوض المثلم ووجه الاستدلال إن أجل حرف بمعنى نعم وقد أكدت بجير فيلزم أن تكون مثل أجل، ولمن ذهب أن جير بمعنى حقاً أن يمنع كونها مؤكدة في البيت لاحتمال أن يكون المعنى نعم بحق ذلك حقاً أو يقع ذلك حقاً لكن يطالب بسبب البناء وقد يجيب بأنها بنيت لموافقتها لجير الحرفية لفظاً ومعنى إن كان هذا القائل يرى أن جير ترد حرفاً واسماً اهـ دماميني، وقوله: وقلن أي قالت النسوة أول مشرب تشربه من الفردوس فقيل لهن

١٧٧ ـ وَقُلْنَ: عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

ولا قوبل بها «لا» في قوله [من الرجز]:

١٧٨ ـ إذَا تَقُولُ لا ابْنَةُ الْعُجَيْرِ تَصْدُقُ، لاَ إذَا تَقُولُ جَيْرِ

وأما قوله [من الوافر]:

١٧٩ ـ وَقَائِلَةٍ: أَسِيتَ، فَقُلْتُ: جَيْرِ أَسِيٌّ إنَّنِي مِنْ ذَاكَ إنَّهْ

فخرج على وجهين:

أجل جير. **قوله: (ولا قويل بها لا)** أي: ولزم إنه لا يصح أن يقابل لها لا والعجير اسم رجل يعني أنها تصدق إن قالت لا، ولا تصدق إن قالت نعم، فمقابلتها اللا يدل على إنها بمعنى نعم. **قوله: (وقائلة أسيت)** على وزن علمت أي حزنت وأسى خبر مبتدأ محذوف أي أنا آسي أي حزين، والإشارة بذلك راجعة إلى الحزن أي مخلوقة من الحزن ولا يجوز أن يكون أسى خبر أن ومن ذاك متعلقاً به؛ لأن خبر الحرف الناسخ لا يتقدم عليه وإنه بمعنى نعم والهاء للسكت أو أن الناسخة والخبر محذوف أي إن الأمر كذلك.

---

١٧٧ ـ **التخريج**: البيت لمضرس بن ربعي في (ديوانه ص ٧٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٦٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٧٣؛ والدرر ٦/ ٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٩؛ وشرح المفصّل ٨/ ١٢٢، ١٢٤؛ ولسان العرب ٤/ ١٥٦ (جير)، ٤/ ٢٨٧ (دعثر)).

اللغة: الفردوس: ماء لبني تميم، وهو اسم لأعلى مكان في الجنّة. المشرب: اسم مكان من الشرب. أجل جير ونعم: حروف جواب. أبيحت: حُلّلت، سُمح بها. الدعاثر: جمع دعثور وهو الحوض المتهدّم.

المعنى: قالت النسوة سنرد على ماء بني تميم لنشرب أولاً، فقلت لهنّ: إن سُمح لكنَّ بالاقتراب من أحواضها المتهدّمة بعد القتال.

١٧٨ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٤٣٤؛ والدرر ٤/ ٢٤٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٤، ٧٢).

اللغة: العجير: مصغّر الأعجر وهو الغليظ الضخم البطن. جير: اسم بمعنى نعم.

المعنى: تصدق ابنة الغليظ الضخم البطن عندما ترفض وتقول: لا، وتكذب عندما تقول: جير.

١٧٩ ـ **التخريج**: البيت لأعرابي من بني أسد في (الأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ١١١، ١١٣؛ والدرر ٤/ ٢٤٤؛ ٥/ ١٢٦؛ ورصف المباني ص ١٢٤، ١٧٧، ٤٠٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٥ (أسا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٤، ٧٢).

اللغة: أسيت: حزنت، أسيّ: حزين.

المعنى: ربما تقول لي امرأة: أأنت قد حزنت، فأقول نعم، أنا حزين بسبب ذاك الأمر، إنه مدعاة للحزن والغم.

أحدهما: أن الأصل: جَيْرِ إنَّ، بتأكيد «جَيْر» بـ «إنَّ» التي بمعنى: «نَعَمْ»، ثم حذفت همزة «إنَّ» وخفِّفت.

الثاني: أن يكون شَبَّهَ آخر النصف بآخر البيت، فنونه تنوينَ الترنمِ، وهو غير مختص بالاسم، وَوَصل بنية الوقف.

● (جَلَلْ) **حرف بمعنى: «نعم»**، حكاه الزجّاجُ في كتاب الشجرة، واسم بمعنى «عظيم» أو يَسِير» أو «أجْل».

فمن الأول قوله [من الكامل]:

١٨٠ ـ قَوْمِي هُمُ قَتَلُوا ـ أُمَيْمَ ـ أَخِي، فَإذا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي

قوله: (أن يكون) أي: الشاعر شبه آخر النصف أي الأول. **قوله: (وخففت)** أي: بحذف نونها الثانية. **قوله: (وهو غير مختص بالاسم)** بل يكون في الفعل والحرف أيضاً. **قوله: (ووصل بنية الوقف)** أي: لا في الترنم إنما يكون في الوقف وآخر النصف ليس محل الوقف، واعلم أن هذا التخريج ظاهر التعسف لأن الشائع أن الترنم لا يكون في العروض إلا وهو في الضرب لأجل تمام الشبه والإلحاق ألا ترى أمثلته:

قالت بنات العم يا سلمى وانن كان فقيراً معدماً قالت وانن

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن

جار بن عمرو كأني خمرن ويعدو على المرء ما يأتمرن

(جلل). قوله: (بمعنى نعم حكاه الزجاج) لكن هي وإن كانت بمعنى نعم ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة يقول القائل: هل قام زيد فيقال في جوابه جلل أي نعم فهي لإعلام المستخبر دائماً فلا تكون تصديقاً للمخبر ولا لو عد الطالب كنعم. **قوله: (واسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجل)** هذا استطراد وإلا فجلل التي ترد لهذه المعاني اسم وهو ليس مما عقد له الباب؛ لأنه عقد للحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف وما تمس الحاجة إلى ذكره من فعل جامد أو اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وجلل الاسم بمنزلة زيد وعمرو وبكر وخالد لا حكم له يختص به، ومجرد موافقته للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكره. **قوله: (فمن الأول)** أي: ورودها اسماً بمعنى عظيم. **قوله: (أميم)** منادى مرخم كما في الشمني والشواهد وأخي مفعول

---

١٨٠ ـ **التخريج**: البيتان للحارث بن وعلة في (الدرر ٥/ ١٢٣؛ وسمط اللآلي ص ٣٠٥، ٥٨٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٠٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٦٣؛ ولسان العرب ١١/ ١١٨ (جلل)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٩٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٥٣ (وهن)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٢).

فَلَئِنْ عَفَوْتُ لأَعْفُونْ جَلَلاً، وَلَئِنْ سَطَوْتُ لأُوهِنَنْ عَظْمِي

ومن الثاني قول امرىء القيس وقد قُتِل أبوه [من المتقارب]:

١٨١ ـ بِقَتْلِ بَنِي أَسَدٍ رَبَّهُمْ أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَلْ

ومن الثالث قولهم: «فَعَلْتُ كَذَا مِنْ جَلَلِكَ» وقال جميل [من الخفيف]:

١٨٢ ـ رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وفي الدماميني إنه مفعول قتلوا وأنه اسم الأخ وأنه مرخم أميمة ارتكبه في غير النداء للضرورة. **قوله: (جللاً)** صفة لمصدر محذوف أي عفواً عظيماً أو نصب على نزع الخافض أي لا عفون عن عظيم، وإنما تكتب نون التوكيد الخفيفة هنا بالألف لبعد الإلباس كما في لنسفعن والسطو البطش وأوهن أضعف. **قوله: (ومن الثاني)** أي: ورودها بمعنى يسير. **قوله: (وقد قتل أبوه)** هو حجر بن عمر. **قوله: (ألا كل شيء الخ)** صدره:

لم يقتل بني أسد ربهم

قوله: (ومن الثالث) أي: ورودها اسماً بمعنى أجل. **قوله: (من جللك)** أي: من أجلك واعلم أن أجل يؤتى بها في مقام التعليل مجرورة بمن أو اللام والظاهر إن معناها الشأن. **قوله: (رسم دار)** هو ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض. **قوله: (في طلله)** هو ما

اللغة: أميم: منادى على الترخيم، أصله: أميمة. جللاً: عظيماً. أوهنن: أُضعف، سطا: أخذ بعنف.

المعنى: يا أميمة إن عشيرتي قتلت أخي، فإذا رميت سهامي لأقتصّ من قاتليه، أصابني السهم بفقد أحد أحبائي مجدَّداً، فإن عفوت وصفحت أكن قد تسامحت في أمر عظيم، وإذا قررت القتال فسأجعل عظامي ضعيفة واهنة (أي أفراد قبيلتي).

١٨١ ـ **التخريج**: البيت لأمرىء القيس في (ديوانه ص ٢٦١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣؛ والدرر اللوامع ٥/ ١٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٤؛ ولسان العرب ١١/ ١١٧ (جلل)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٧٢).

اللغة: ربّهم: سيدهم، حاكمهم: زعيمهم. جلل: يسير، هيّن، بنو أسد: قوم امرىء القيس.

المعنى: لقد جاءني كلام عن قتل بني أسد لزعيمهم وسيدّهم، فكل الأمور هيّنة يسيرة عدا قتل الزعيم.

١٨٢ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في (ديوانه ص ١٨٩؛ والأغاني ٨/ ٩٤؛ وأمالي القالي ١/ ٢٤٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠؛ والدرر ٤/ ٤٨، ١٩٩؛ وسمط اللآلي ص ٥٥٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٥، ٤٠٣؛ ولسان العرب ١١/ ١٢٠ (جلل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٧٨؛ والجنى الداني ص ٤٥٤، ٤٥٥؛ والخصائص ١/ ٣٨٥، ٣/ ١٥٠؛ ورصف المباني ص ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١/ ١٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٤؛ وشرح المفصل ٣/ ٢٨، ٧٩، ٨/ ٢٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٧). =

فقيل: أراد من أجْلِه، وقيل: أراد من عظمه في عَيْني.

شخص من آثار الديار وأقضي أموت والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس. **قوله: (من عظمه في عيني)** فيه إن الجلل ليس بمعنى العظم حتى يفسر به، وإنما هو بمعنى العظيم فلو قال من عظيم أمره في عيني كان أولى.

= **شرح المفردات**: الرسم: بقيّة الدار أو غيرها بعد رحيل أهلها. الطلل: ما شخص من آثار الدار كالوتد والأثافي. أقضي: أموت. الجلل: الخطب العظيم.

المعنى: يقول: ربّ آثار دار غادرها أهلها، وقفت أتأمّل أطلالها ممّا أصابها من بلاء أموت حزناً عليها.

ـ حرف الحاء المهملة ـ

● (حاشا) على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون فعلاً متعدّياً متصرّفاً؛ تقول: «حاشَيْتُه» بمعنى استَثْنيتُه، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أُسامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ ما حاشى فاطمةَ»، ما: نافية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثنِ فاطمة. وتوهَّم ابنُ مالك أنَّها «ما» المصدريَّة، و «حاشا» الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام، فاستدلّ به على أنه قد يقال: «قامَ القَوْمُ ما حَاشا زَيْداً»، كما قال [من الوافر]:

١٨٣ ـ رَأَيْتُ النَّاسَ، مَا حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالاَ

ويردُّه أنَّ في معجم الطبراني: «ما حاشا فاطمة ولا غَيْرَها»، ودليلُ تصرُّفه قولُه

حرف الحاء المهملة

(حاشا). **قوله: (متعدياً)** أي: لمفعول وقوله متصرفاً أي يأتي منها المضارع والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول تقول أحاشيه وأنا محاش ومحاشي والمحاشاة. **قوله: (ما حاشى فاطمة)** حاشى فعل ماضٍ وفاطمة مفعوله. **قوله: (ما نافية الخ)** هذا بناءً على أن قوله ما حاشى فاطمة من كلام الراوي. **قوله: (على أنه)** أي: ما حاشى فاطمة من كلامه فيكون استثنى فاطمة. **قوله: (فاستدل)** أي: ابن مالك أي ما تدخل على حاشى كما تدخل على خلا وعدا بإتفاق والمشهور أنها لا تدخل على حاشى، وإن الحديث محمول على أن حاشى فعل وما نافية، وأما البيت فمحمول على الندور. **قوله: (رأيت الناس الخ)** المفعول الثاني محذوف أي دوننا وهو الجملة الاسمية والفاء زائدة على مذهب الأخفش في مثل زيد فقائم وقوله ما حاشى قريشاً أي إلا قريشاً. **قوله: (فعالاً)** بفتح الفاء أي الكرم وبالكسر جمع فعل. **قوله: (ويرده)** أي: يرد ما توهمه ابن مالك من أن ما مصدرية ووجه الرد أن قوله ولا غيرها يدل على أنها فيه بدليل الإتيان بلا المؤكدة للنفي، ولو كانت مصدرية لم يصح الإتيان بلا في المعطوف ويمكن أن يجاب بأن قوله ولا غيرها معمول لمحذوف أي ولا استثنى غيرها، وإن قوله ما حاشى الخ من كلام النبي ا هـ تقرير دردير. **قوله: (تصرفه)** أي: أخذ المضارع منه في قوله ولا أحاشي. **قوله: (تصرفه)** أي: تصرف حاشى المحكوم بفعليته.

---

١٨٣ ـ التخريج: البيت للأخطل في (خزانة الأدب ٣/ ٣٨٧؛ والدرر ٣/ ١٨٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٦؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٦٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٣٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٣).

[من البسيط]:

١٨٤ ـ وَلاَ أَرى فاعِلاً فِي النَّاس يُشْبِهُهُ   وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الاقْوَامِ مِنْ أحَدِ

وتوهَّم المبرّدُ أن هذا مُضارع «حاشا» التي يُسْتثنى بها، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمّنه معنى الحرف.

الثاني: أن تكون تنزيهيّة؛ نحو: ﴿حَاشَ لله﴾ [يوسف: ٣١] وهي عند المبرّد وابن جني والكوفِيّين فعلٌ. قالوا: لتصرُّفهم فيها بالحذف، ولإِدخالهم إيَّاها على الحرف، وهذان الدَّليلان ينفيانِ الحرفية، ولا يُثبتانِ الفِعليّة.

قوله: (إن هذه) أي: أحاشي الواقعة في البيت مضارع حاشى التي يستثنى بها أي وليس كذلك. **قوله: (وإنما تلك)** أي: الاستثنائية وهو علة لقوله وتوهم أي لأن الاستثنائية إما حرف إن جرت أو فعل جامد إن نصبت، وعلى كل حال لا يصح أخذ مضارع منها.

قوله: (لتضمنه معنى الحرف) وهو إلا وهو علة لقوله جامد. **قوله: (تنزيهية)** أي: لمجرد التنزيه فلا ينافي أن الاستثنائية فيها تنزيه. **قوله: (تنزيهية)** أي: تذكر لتنزيه المولى ابتداء وتنزيه من يراد تنزيهه بعد ذلك وهي الداخلة على اسم الله مجروراً باللام أو غير مجرور بها، وذلك أنهم إذا أرادوا تنزيه شخص عن أمر وقدموا عليه تنزيه المولى جل وعلا فكأنهم يقولون تنزه المولى عن أن يوجد هذا الأمر في هذا الشخص وفيه من المبالغة ما لا يخفى وهذا على ما صححه المصنف من التنزيهية اسم أما على إنها فعل، فالقصد بها تنزيه من أراد المتكلم تنزيهه من الخلق لا من الله. **قوله: (نحو حاشا لله)** أي: ما علمنا عليه من سوء. **قوله: (فعل)** أي: وفاعله ضمير يعود على من يقصد تنزيهه واللام للتعليل. **قوله: (قالوا)** أي: في الاستدلال على فعليتها. **قوله: (لتصرفهم فيها بالحذف)** أي: حذف الألف التي بعد الشين وقد تحذف التي بعد الحاء فيقال حشا والحذف لا يكون في الحروف. **قوله: (لإدخالهم الخ)** أي: والحرف لا يدخل على مثله. **قوله: (وهذان الخ)** هذا اعتراض من المصنف عليهم وحاصله أن الدليلين على تقرير تمامهما إنما ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية التي هي المدعي؛ لأن الاسم والفعل يحذف منهما ويدخلان على الحرف فكل من الدليلين أعم من المدعي لا مساوٍ له. **قوله: (ينفيان الحرفية)**

---

١٨٤ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في (ديوانه ص ٢٠؛ وأسرار العربية ص ٢٠٨ والجنى الداني ص ٥٥٩، ٥٦٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٣، ٤٠٥؛ والدرر ٣/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٥، ٨/ ٤٨؛ ولسان العرب ١٤/ ١٨١، ١٨٢ (حشا)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٤٢٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤٠؛ وشرح المفصل ٨/ ٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٣).

المعنى: لا أعتقد أن أحداً من الناس يشبه النعمان بن المنذر في أفعاله الحميدة، ولا أستثني أحداً.

قالوا: والمعنى في الآية: جانَبَ يوسفُ المعصيَةَ لأجل الله، ولا يتأتّى هذا التأويلُ في مثل: ﴿حَاشَ للَّهِ مَا هَذا بَشَراً﴾ [يوسف: ٣١] والصحيحُ أنها اسمٌ مُرادِف للبَراءة من كذا؛ بدليل قراءة بعضهم: ﴿حَاشاً للَّهِ﴾ بالتنوين، كما يقال: «بَرَاءةٌ للَّهِ مِنْ كَذَا»، وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ﴿حَاشَ اللَّهِ﴾ كـ «معاذ الله» ليس جارّاً ومجروراً كما وَهِم ابن عطيّة، لأنها إنما تجر في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخُولِها على اللام في قراءةِ السبعة، والجارّ لا يدخل على الجارّ، وإنما تُرِكَ التنوين في قراءتهم لبناءِ «حاشَا»، لشبهها بـ «حاشا» الحرفيّةِ. وزعم بعضُهم أنها

اعترض بأن بعض الحروف كسوف ولعل قد يحذف منهما فيقال هو وسف وعل وأيضاً الدخول على الحرف لا ينفي الحرفية لاحتمال أن اللام حرف جر زائد أتى به لقصد العوض عن ألف حاش، وإن كان يجمع بينهما وعند الجمع لا يقصد التعويض فلا يسلم إن الدليلين ينفيان الحرفية. **قوله: (والمعنى في الآية)** أي: التي هي حاشا لله ما علمنا عليه من سوء. **قوله: (ولا يتأتى مثل هذا الخ)** هذا اعتراض من المصنف عليهم بأنه لا يتأتى في قوله تعالى حاشا لله ما هذا بشراً وذلك إن النسوة لما لمن زليخا امرأة العزيز في عشقها ليوسف فقالت له أخرج عليهن فخرج فبمجرد إن رأينه قطعن أيديهن من شدة العشق وقلن حاش لله تعجباً من حسنه وليس المعنى جانب يوسف المعصية لأجل الله لأنه ليس مقام تنزيهه من معصية إذ ليس هناك معصية ينزه عنها ا هـ تقرير دردير.

قوله: (مرادف للبراءة) أي: براءة الله ثم براءة المقصود تنزيهه من الخلق والمعنى أنزه الله عن كونه لا يطهر يوسف من البشرية ثم تعجبوا منه، وكذا قوله قلن حاش لله ما علمنا أنزه الله عن كونه لا يطهر يوسف من المعصية. **قوله: (بالتنوين)** أي: وهو إنما يكون في الأسماء. **قوله: (وعلى هذا)** أي: وإذا بنينا على هذا. **قوله: (كمعاذ الله)** أي: فهو مضاف ومضاف إليه. **قوله: (كمعاذ الله)** خبر عن فقراءة أي فقراءة ابن مسعود كائنة كمعاذ الله في كونه مصدراً معمولاً لمحذوف أي أنزه تنزيه الله، وأعوذ معاذ الله وما بعد كل مجرور بإضافته له. **قوله: (لأنها إنما تجر في الاستثناء)** أي: وليس هنا استثناء. **قوله: (ولتنوينها في القراءة الأخرى)** أي: والتنوين لا يدخل الحرف وقد يجاب من طرف ابن عطية عن هذا وعما بعده بأن يقال حرفيتها عند عدم التنوين واللام ولا غرابة في كون الكلمة اسماً تارة وحرفاً أخرى ألا ترى نحو من وعن وعلى. **قوله: (لشبهها بحاشا الحرفية)** أي: لفظاً وهو ظاهر ومعنى من حيث إن الاستثنائية لنفي الحكم السابق عن المستثني وهو مدخولها والتنزيهية تنفي ما يستثنى عن مدخولها، أما مجرد الشبه اللفظي فلا يوجب البناء ألا ترى إلى بمعنى النعمة اسماً وهي معربة مع مشابهتها إلى الحرفية لفظاً ولم تبن لفقد الشبه المعنوي. **قوله: (إنها اسم فعل)** أي: ودخول اللام في فاعله كدخولها على فاعل هيهات هيهات لما توعدون وعلى هذا فمعنى قوله حاشاً أي برىء الله من

اسم فعل ماضٍ بمعنى: «تبرَّأت»، أو «بَرِئتُ»، وحامِلُه على ذلك بناؤها، ويردُّه إعرابُهَا في بعض اللغات.

الثالث: أن تكون للاستثناء؛ فذهب سيبويه وأكثرُ البصريّين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة «إلاَّ» لكنها تجرُّ المستثنى، وذهب الْجَرْمِيُّ والمازني والمبرّد والزجَّاج والأخفش وأبو زيد والفرَّاء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تُسْتَعْمَل كثيراً حرفاً جارّاً، وقليلاً فعلاً متعدّياً جامداً لتضمُّنِهِ معنى «إلاّ»، وسمع «اللّهُمَّ اغْفِر لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأَصْبَغ» وقال [من الكامل]:

السوء. **قوله: (اسم فعل)** إما مضارع أو ماضٍ وقوله وحامله الخ اعترض بأنه لا يلزم من البناء كونها اسم فعل لجواز أن يكون البناء لشبهها بالحرف لفظاً ومعنى وهو أقوى من قوله ويرده إعرابها أي تنوينها في بعض القراآت وهي حاشاً لله، واعترض بأنه يحتمل أنه تنوين تنكير واسم الفعل بنون تنوين تنكير وأجيب بأن تنوين التنكير ليس قياسياً في أسماء الأفعال بل هو مسموع في ألفاظ مخصوصة ليس حاشاً منها.

قوله: (وحامله على ذلك) أي: على جعلها اسم فعل. **قوله: (إعرابها في بعض اللغات)** أي: وبناء اسم الفعل لازم في جميع اللغات قال الدماميني وكان مراده الإعراب في قراءة الجماعة حاشاً لله بالتنوين، وقد يقال لا دليل فيه لجواز أنه مبني والتنوين للتنكير، وأجاب الشمني بأن تنوين التنكير ليس قياساً في أسماء الأفعال بل سماعي في ألفاظ مخصوصة ليس حاشاً منها. **قوله: (أن تكون للاستثناء)** وضابطها أن يتقدمها كلام تام يخرج منه شيء ومعناها الإخراج وهي مفيدة للتنزيه أيضاً فلا يقال صلى القوم حاشى زيد لأن الصلاة لا ينزه الإنسان عنها.

قوله: (لكنها الخ) استدراك على ما يوهمه قوله بمنزله إلا وقوله لكنها تجر المستثنى أي حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى كقولك ضربت القوم حاشاً زيد ولذلك لا يحسن صلى القوم حاشاً زيد لفوات معنى التنزيه. **قوله: (وذهب الخ)** أي: فحاشاً عندهم كعدا وخلا إن جر ما بعدها كانت حرف جر، وإن نصب كانت فعلاً وهذا هو الحق. **قوله: (وسمع)** أي: من كلام العرب نثراً وأتى بهذا شاهداً لاستعمالها فعلاً متعدياً. **قوله: (حاشى الشيطان)** لما كان الشيطان شديد الخيبة ليس أهلاً للغفران خرجه من عموم من يسمع وكذا أبو الأصبغ أي تنزهت المغفرة إن تتعلق بهما، والأصبغ بالغين المعجمة والصاد المهملة. **قوله: (حاشى الشيطان)** إن قلت حاشى لا يستثنى بها إلا في مقام التنزيه والمغفرة لا ينزه منها قلت بولغ في الشيطان وخسته حتى كأن الغفران يشينه وينقص بمرتبة لؤمه فنزه عنها أو إنه من باب التهكم، ولما كان أبو الأصبغ لئيماً على ما ظهر للقائل أعطاه حكم الشيطان فيما ذكر وهذا خير من قول الشارح تنزه المغفرة عنه لأن المراد تنزيه المستثنى.

١٨٥ ـ حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ، إنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ والشَّتْمِ

ويروى أيضاً «حاشا أبي» بالياء، ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال [من الرجز]:

إنَّ أبَاهَا وَأبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وفاعل «حاشا» ضميرٌ مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدّم عليها، أو اسمِ فاعله، أو البعض المفهومِ من الاسم العام، فإذا قيل: «قام القومُ حاشا زيداً» فالمعنى: جانَبَ هو ـ أي قيامُهم، أو القائمُ منهم، أو بعضُهم ـ زيداً.

قوله: **(إن به ضنا)** بوزن علماً أي بخلا والملحاة بفتح الميم وسكون اللام وبالمهملة اللوم أي إنه يبخل باللوم لأدبه فعلى بمعنى الباء والبيت ملفق من بيتين وأصلهما هكذا:

حاشى أبا ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فدمِ

عمرو بن عبد الله إن به ضنا على الملحاة والشتمِ

والبكمة من البكم والخرس والفدم العي في النطق. **قوله**: **(ويروى الخ)** أي: فلا شاهد فيه على الفعلية وقوله ويحتمل الخ أي فلا شاهد فيه أيضاً على النصب لأن أبا مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. **قوله**: **(ويروى)** أي: البيت وهو قول حاشى أبا الخ، وكذا روى النثر المتقدم حاشى الشيطان، وأبا الأصبغ فلا شاهد فيه. **قوله**: **(وأبا أباها)** فأبا الثانية مجرورة بكسرة مقدرة. **قوله**: **(عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها)** أي: فيقال في ذلك النثر مثلاً التقدير جانبيه هو أي الفغران الشيطان. **قوله**: **(عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها الخ)** هذا لا يطرد في قولك القوم إخوتك حاشى زيداً لأنه ليس فيما قبلها فعل يؤخذ منه مصدر ولا اسم فاعل فالوجهان الأولان لا يطردان. **قوله**: **(جانب هو)** راجع للمصدر أي لم يقم زيد وقوله أو القائم راجع لاسم الفاعل، وقوله أو بعضهم راجع لقوله أو البعض. **قوله**: **(أو القائم)** أي: جاوز القائم منهم زيداً أي فزيد لم يقم. **قوله**: **(أو بعضهم)** يعني البعض المبهم ومجاوزته إنما تكون بمجاوزة الكل فاندفع ما يقال إن القصد إخراج المستثنى بالمرة ولا يلزم من مجاوزة البعض مجاوزة الكل.

---

١٨٥ ـ **التخريج**: البيت للجميح الأسدي في (الأصمعيات ص ٢١٨؛ والجنى الداني ص ٥٦٢؛ والدرر ٣/ ١٧٦؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٠٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨؛ وشرح المفصل ٨/ ٤٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٩؛ وله أو لسبرة بن عمرو الأسدي في لسان العرب ١٤/ ١٨٢ (حشا)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ١٨٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٤؛ ولسان العرب ١٤/ ١٨١ (حشا)؛ والمحتسب ١/ ٣٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٢).

اللغة: ضنًّا: بخلاً بسبب الحرص. الملحاة: الملامة. الشتم: السباب.

المعنى: أستثني أبا ثوبان مما سبق القول به، فهو حريص على ألاّ يناله سباب أو لوم.

● (حتى) حرف يأتي لأحد ثلاثة معانٍ: **انتهاء الغاية**، وهو الغالب، **والتَّعليل**، **وبمعنى «إلاَّ» في الاسْتِثْناءِ**، وهذا أقلّها، وقلَّ مَنْ يذكره.

وتستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون **حرفاً جارّاً بمنزلة «إلى» في المعنى والعمل**، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أنّ لمخفوضها شرطين، أحدهما عامّ، وهو أن يكون ظاهراً لا مُضمراً، خلافاً للكوفيّين والمبرّد، فأما قوله [من الوافر]:

١٨٦ ـ أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ   تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لاَ تَخِيبُ

فضرورة؛ واختُلف في عِلَّة المنع، فقيل: هي أنَّ مجرورَها لا يكون إلا بعضاً مما قبلها أو كبعضٍ منه، فلم يمكن عودُ ضميرِ البعض على الكل، ويردُّه أنَّه قد يكون

(حتى). **قوله: (انتهاء الغاية)** نحو لن نبرح عليه عاكفين الآية، وقوله: انتهاء الغاية هذا يعم العاطفة والجارة لاسم صريح أو مؤول والابتدائية. **قوله: (والتعليل)** نحو أسلم حتى تدخل الجنة وقوله: وبمعنى إلا نحو لا يكون فلان عالماً حتى يحل المشكلات وقوله: التعليل وبمعنى إلا الخ وهاتان خاصتان بالجارة للاسم المؤول. **قوله: (وقل من يذكره)** أي: من معانيها. **قوله: (وتستعمل على ثلاثة أوجه)** جارة وعاطفة وابتدائية. **قوله: (في المعنى)** أي: وهو الدلالة على انتهاء الغاية وقوله: والعمل أي وهو الجزم وقوله: ولكنها أي حتى وقوله: تخالفها أي إلى. **قوله: (أحدهما عام)** أي: في المسبوقة بذي أجزاء وغيرها. **قوله: (وهو أن يكون ظاهراً الخ)** أي: بخلاف إلى فتجر الظاهر والمضمر سواء كان المجرور آخراً أو غير آخر فهذا هو الأول من أوجه المخالفة. **قوله: (أتت)** أي: ناقتي حتاك أي إليك كل فج أي تقصدك من كل فج أي طريق. **قوله: (فضرورة)** أي: فلا يكون حجة للكوفيين في جرها المضمر. **قوله: (في علة المنع)** أي: منع جرها الضمير. **قوله: (فلم يكن الخ)** فيه أنه قد يعود الضمير على البعض المدرج تحت الكل نحو يوصيكم الله في أولادكم، فإن كن نساء فإن الضمير للبنات في عموم الأولاد. **قوله: (عود ضمير البعض)** أي: الذي هو بعد حتى.

قوله: (على الكل) أي: وهو ما قبلها كما في أكلت السمكة حتى رأسها فلو قلت

١٨٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٤/ ١١١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٣).

اللغة: تقصده: تسير باتجاهه. الفج: الطريق الواسع بين جبلين. ترجي: تأمل وتتمنّى.

المعنى: جاءت الناس إليك من كلّ طريق ومكان، تتمنّى أن تعود بما جاءت من أجله، وأن لا تفشل مساعيها.

ضميراً حاضِراً كما في البَيت، فلا يعودُ على ما تقدَّم، وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدَّم غير الكل، كقولك: «زَيْد ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّاهُ»؛ وقيل: العلّة خشية التباسها بالعاطفة، ويردّه أنها لو دخلت عليه لقِيلَ في العاطفة: «قاموا حتَّى أنْتَ، وأكرمتهم حتّى إياك» بالفَصل، لأنَّ الضميرَ لا يتَّصل إلاَّ بعامله، وفي الخافضة «حتَّاك» بالوصل كما في البيت، وحينئذٍ فلا التباس. ونظيرهُ أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب «رأيْتُكَ أَنْتَ»، وفي البدل منه «رأيْتُكَ إِيَّاكَ»، فلم يحصل لَبْسٌ. وقيل: لو دخلتْ عليه قُلِبت ألِفُها ياء كما في «إلي»، وهي فرع عن «إلى»؛ فلا تحتمل ذلك.

والشرط الثاني خاصٌ بالمسبوق بذي أجزاء، وهو أن يكون المجرورُ آخراً نحو: «أَكَلْتُ السَّمَكة حتَّى رَأْسِها»، أو ملاقياً لآخر جزء، نحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حتَّى مَطْلعِ الفَجْرِ﴾

حتى هي بالضمير لامراد منه الرأس لم يمكن عوده على السمكة وهو باطل لأن الضمير يجب عوده على كل ما قبله، وقوله: ضمير البعض أي أو في حكم البعض. **قوله**: (**إنه قد يكون الخ**) على إنا لا نسلم أن مجرورها بعضاً أو كالبعض دائماً. **قوله**: (**حتاه**) أي: زيداً وليس الضمير عائداً على الكل. **قوله**: (**خشية التباسها الخ**) أي: إن العاطفة تدخل على الضمير فلو كانت الجارة تدخل عليه لحصل لبس وحاصل الرد أن ضمير العاطفة منفصل، ولو فرض دخول على الضمير لكان متصلاً فلا التباس. **قوله**: (**إنها**) أي: حتى لو دخلت عليه أي الضمير. **قوله**: (**بالفصل**) أي: بالضمير المنفصل. **قوله**: (**لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله**) أي: وحتى العاطفة غير عاملة كالواو. **قوله**: (**فلا التباس**) أي: لاختلاف اللفظين. **قوله**: (**ونظيره**) أي: في عدم الالتباس. **قوله**: (**رأيتك أنت**) أي: فقد أكدوا ضمير النصب بضمير الرفع وكان القياس أن يقال إياك فعدلوا عنه لأنت لدفع الإلباس بين البدل والتأكيد. **قوله**: (**رأيتك أنت**) أي: بالإتيان بضمير الرفع المنفصل وكان القياس أن يؤكد بالمنصوب المنفصل. **قوله**: (**وفي البدل منه رأيتك إياك**) أي: بالإتيان بضمير النصب المنفصل فلم يحصل لبس بين التوكيد والبدل من ضمير النصب، وهذا إنما هو على مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيجعلون إياك في المثال الثاني من قبيل التوكيد اللفظي وهو ظاهر اهـ دماميني. **قوله**: (**وقيل**) أي: في علة المنع لو دخلت أي حتى الجارة عليه أي الضمير الخ، واعترض بأنه من الجائز أن تجر الضمير بدون قلب ألفها ياء للفرعية المذكورة فجملة التعاليل ثلاثة والمصنف سلم الأخير. **قوله**: (**قلبت ألفها ياء**) أي: لأن القاعدة إن الحروف الجارة إذا كان آخرها ألفاً ودخلت على ضمير قلبت الألف ياء فتقول عليك وعليه فلو دخلت حتى على الضمير لقلبت ألفها ياء وهو ممنوع فيها لأنها ضعيفة بسبب الفرعية فلو قلبت ألفها للزم مساواة الفرع لأصله. **قوله**: (**فلا تحتمل ذلك**) أي: القلب لألفها. **قوله**: (**أكلت السمكة حتى رأسها**) أي: بالجر فالرأس هو جزؤها الأخير بحسب الخلقة الابتداء من ذنبها اهـ دماميني. **قوله**: (**حتى مطلع الفجر**) فمطلع

[القدر: ٥]. ولا يجوز: «سِرْت البارحَةَ حتَّى ثُلُثِها أو نِصْفِهَا»، كذا قال المغاربة وغيرهم. وتوهّم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزَّمخشري، واعترض عليه بقوله [من الخفيف]:

١٨٧ ـ عَيَّنَتْ لَيْلَةً، فَمَا زِلْتُ حتَّى نِصْفِهَا رَاجِياً، فَعُدْتُ يَؤُوسَا

وهذا ليس محلَّ الاشتراط؛ إذ لم يقل: فما زلتُ في تلك الليلة حتى نِصْفِها، وإن كان المعنى عليه، ولكنَّه لم يصرح به.

الثاني: أنها إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضي دخولَ ما بعدها كما في قوله [من الكامل]:

الفجر ليس جزءاً أخيراً من الليل وإنما هو ملاقٍ لآخر جزء منه. **قوله: (حتى)** أي: إلى وقوله مطلع الفجر أي وقت طلوع الفجر. **قوله: (حتى ثلثيها)** في بعض النسخ ثلثها بالإفراد وعدم الجواز؛ لأن الثلث أو الثلثين أو النصف ليس جزءاً أخيراً من الليلة ولا ملاقياً لآخر جزء منها، والبارحة أقرب ليلة مضت ا هـ دماميني. **قوله: (كذا)** أي: اشتراط كون المجرور آخراً أو ملاقياً للآخر قاله المغاربة وقوله إن ذلك أي الذي قال به المغاربة وغيرهم من أن مجرورها لا بد أن يكون آخر جزء أو ملاقياً لآخر جزء. **قوله: (واعترض)** أي: ابن مالك عليه. **قوله: (عينت ليلة الخ)** قبله:

إن سلمى من بعد يأسي همت بوصال لو صح لم يبق بؤسا

قوله: (حتى نصفها) أي: إلى نصفها وراجعاً خبر زلت. **قوله: (نصفها الخ)** أي: فقد جرت النصف وهو ليس آخراً ولا متصلاً بالآخر، وقوله وهذا الخ جواب عن اعتراض ابن مالك. **قوله: (وهذا)** أي: البيت ليس محل الخ أي ليس فيه قبل حتى محل الاشتراط وقوله: محل الاشتراط أي وهو سبقها بذي أجزاء وهنا لم يصرح بذي الأجزاء قبل حتى، وإن كان المعنى عليه. **قوله: (إذ لم يقل)** أي: الشاعر. **قوله: (وإن كان المعنى الخ)** اعترض بأنه إذا كان المعنى عليه فهو ملحوظ به، وفي حكم المنوط به ولا أثر لخصوص النطق به اعتراض ابن مالك وأيضاً على جوابه يقتضي التفصيل بين المصرح وغيره مع إنه لم يفصل أولاً. **قوله: (ولكنه)** أي: الشاعر. **قوله: (الثاني)** أي: من أمور التي تخالف حتى إلى فيها. **قوله: (إنها)** أي: حتى. **قوله: (دخول ما بعدها)** أي: فيما قبلها وقوله كما في قول متعلق يقتضي.

---

١٨٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٥٤٤؛ والدرر ٤/ ١٠٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٦٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٣).

اللغة: عيّنت: حدّدت ليلة بعينها. راجياً: عندي أمل.

المعنى: لقد حدّدت لي ليلة لتواصلني، فجئت، وانتظرت حتى مضى نصف هذه الليلة راجياً مجيئها، ثم عدت يائساً من وصالها ومحبّتها.

١٨٨ ـ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والـزَّادَ، حـتَّـى نَـعْـلـهُ أَلْـقَـاهَـا

أو عدم دخوله كما في قوله [من البسيط]:

١٨٩ ـ سَقَى الْحَيا الأرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ لَـهُـمْ، فَلاَ زَالَ عَـنْـهـا الْـخَيْـرُ مَجْـدُودَا

حُمل على الدخول، ويحكم في مثل ذلك لما بعد «إلى» بعدم الدخول،

قوله: (ألقى الصحيفة الخ) بعده:

ومـضـى يـظـن بـريـد عـمـرو خـلـفـه خـوفـاً وفـارق أرضـه وقـلاهـا

والبريد الرسول. **قوله: (حتى نعله ألقاها)** القرينة في دخول ما بعدها قوله: ألقاها إذ يفيد دخول النعل في الملقى فإن قلت الذي أخبر أولاً لأنه ألقى هو الصحيفة والزاد والنعل مقطوع بعدم دخوله في شيء منهما فليس جزءاً قلت يؤول ذلك بالمثقل فكأنه قال ألقى ما يثقله حتى نعله فالنعل جزء مما قبلها تأويلاً. **قوله: (كما في قوله)** هذا مثال لما إذا وجدت قرينة عدم الدخول. **قوله: (الحيا)** أي: المطر وعزيت نسبت أي سقى المطر الأرض واستمر إلى أن وصل لأرضهم المنسوبة لهم فلم يسقها والكلام خبر معناه الدعاء وقرينة دعائه على أمكنتهم بدوام قطع الخبر عنها يقتضي عدم دخولها في الأرض المدعو لها بالسقي ومجدوداً في البيت بإهمالهما وإعجامهما.

قوله: (حمل) أي: بعدلها وهذا جواب إذا من قوله إذا لم تكن معها قرينة. **قوله: (ويحكم في مثل ذلك)** أي: حيث لا تكون قرينة تقتضي الدخول أولاً قرينة تقتضي عدمه. **قوله: (بعدم الدخول)** أي: على العكس من حتى.

---

١٨٨ ـ **التخريج**: البيت للمتلمس في (ملحق ديوانه ص ٣٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠؛ ولأبي (أو لابن) مروان النحويّ في خزانة الأدب ٣/ ٢١، ٢٤؛ والدرر ٤/ ١١٣؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤١؛ والكتاب ١/ ٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٤؛ ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء ١٩/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٩؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٥؛ والجنى الداني ص ٥٤٧، ٥٥٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٢؛ والدرر ٦/ ١٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦١٤؛ ورصف المباني ص ١٨٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٩؛ وشرح المفصّل ٨/ ١٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٤، ٣٦).

اللغة: هذا البيت في قصّة المتلمّس الذي غضب عليه عمرو بن هند فسيّره هو وطرفة إلى عامله في البحرين مزوّدين بكتابين فيهما الأمر بقتلهما. . . ولمّا اقترأ المتلمّس كتابه وعلم ما فيه رمى به في نهر الحيرة. والمعنى أنه ألقى الكتاب والزاد وحتى النعل.

١٨٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح الأشموني ٢/ ٢٨٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧١).

اللغة: الحيا: المطر الذي يحيي الأرض. أمكن: جمع مكان. عزيت لهم: نُسبت. المجدود: المقطوع.

المعنى: أرجو أن يهطل المطر الغزير فيروّي الأرض ويحييها، عدا الأماكن المنسوبة لهم، فأتمنى لو استمر المطر مقطوعاً عنها.

حَمْلاً على الغالب في البابين، هذا هو الصحيح في البابين، وزعم الشيخُ شهاب الدين القَرَافي أنه لا خلاف في وجوب دخول «ما» بعد «حتى»، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاقُ في «حتى» العاطفة، لا الخافضة، والفرق أن العاطفَةَ بمعنى الواو.

والثالث: أن كلاً منهما قد ينفرد بمحلٍّ لا يصلح للآخر.

فممّا انفردت به «إلى» أنه يجوز: «كَتَبْتَ إلَى زيدٍ وأنا إلى عمرٍو»، أي: هو غايتي، كما جاء في الحديث: «أَنَا بِكَ وإلَيْكَ»، و «سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة»؛ ولا يجوز: حتى زيدٍ وحتى عمرٍو، وحتى الكوفةِ، أمّا الأوّلان فلأنّ «حتى» موضوعة لإفادة تَقَضّي الفعل قبلَها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و «إلى» ليست كذلك. وأما الثالث

قوله: (حملاً على الغالب) أي: عند العرب وقوله في البابين أي حتى وإلى. **قوله: (هذا)** أي: الدخول في حتى وعدمه في إلى عند عدم القرينة. **قوله: (هو الصحيح في البابين)** أي: خلافاً لمن قال بالدخول فيهما ولمن بعدمه فيهما. **قوله: (شهاب الدين)** أشار بهذا إلى أن اسمه أحمد؛ لأن هذه كنية لمن اسمه أحمد وهو تلميذ العز بن عبد السلام الشافعي وهو تلميذ أبي الحسن الشاذلي ا هـ تقرير دردير، والقرافي هو الإمام أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمٰن الصنهاجي البنسي أصلاً المصري مولداً وسكناً توفي بدير الطين ودفن بالقرافة قيل سبب نسبته للقرافة أنه كان يأتي للدرس من جهتها. **قوله: (خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى)** أي: والخلاف إنما هو فيما بعد إلى. **قوله: (بل الخلاف فيها)** أي: الخافضة مشهور فمن الناس من يقول أن مذهب أكثر النحاة أن ما بعده حتى ليس بداخل فيما قبلها كما في إلى نقله صاحب الكشف من الحنفية وذكر إنه ابن جنى وإليه كان يميل أبو نصر الصفار والبزدوي. **قوله: (بمعنى الواو)** أي: فيتعين دخول ما بعدها فيما قبلها ولا يتأتى قول بخروجه لأنها من الحرف المشركة أي، وأما الجارة فهي بمعنى إلى وهي وفيها الخلاف. **قوله: (والثالث)** من الأمور التي تخالف حتى إلى فيها. **قوله: (فمما انفردت به إلى)** حاصله أنها تختص بالمحل الذي لا ينقضي فيه الفعل شيئاً فشيئاً كما في المثال الأول أو تكون من الابتداء قبل إلى. **قوله: (وأنا إلى عمرو)** أي: منتهٍ إلى عمرو فهو غايتي لا أتوجه إلى غيره. **قوله: (أنا بك)** أي: متوثق بك ومنتهٍ إليك. **قوله: (ولا يجوز)** أي: في المثال الأول بحيث يقال كتبت حتى زيد. **قوله: (وحتى عمرو)** أي: ولا يجوز في المثال الثاني بحيث يقال أنا حتى عمرو. **قوله: (وحتى الكوفة)** أي: ولا يجوز في المثال الثالث أن يقال سرت من البصرة حتى الكوفة. **قوله: (أما الأولان)** أي: أما وجه امتناع الأولين وهما كتبت حتى زيد وأنا حتى عمرو. **قوله: (إلى الغاية)** أي: وليس ما قبل حتى في هذين المثالين مقصوداً به التقضي شيئاً فشيئاً، وحينئذٍ فلا وجه لدخولها فيهما. **قوله: (وإلى ليست كذلك)** أي: ليست موضوعة لتقضي الفعل شيئاً فشيئاً موضوعة لانتهاء الغاية فجاز دخولها فيهما لانتفاء المانع. **قوله: (وأما الثالث)**

فلضَعْفِ «حتى» في الغاية؛ فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية.

ومما انفردت به «حتى» أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها، نحو: «سِرْتُ حتّى أدخلها»، وذلك بتقدير: حتى أنْ أدخُلَها، و «أن» المضمرة والفعل في تأويلِ مصدرٍ مخفوضٍ بـ «حتى»، ولا يجوز: «سرت إلى أدخلها»، وإنما قلنا: إن النصب بعد «حتى» بـ «أن» مضمرة لا بنفسها، كما يقول الكوفيُّون، لأن «حتى» قد ثبت أنها تخفِضُ الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس.

ولـ «حتى» الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثَةُ معانٍ: مُرَادفة «إلى»، نحو: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، ومرادفه «كي» التعليلية، نحو: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُم﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿هُمُ الَّذِين يَقُولونَ لاَ تُنْفِقوا عَلَى مَنْ عِنْدَ

أي: وأما وجه منع الثالث وهو سرت من البصرة حتى الكوفة. **قوله: (فلضعف حتى)** أي: لأن الأصل في الغاية أن تكون بإلى إذ لا تخرج عنه إلى معنى آخر وحتى ضعيف في معنى الغاية فإنها تخرج إلى غيرها من المعاني. **قوله: (ومما انفردت به حتى)** أي: الجارة.

قوله: (وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى) أي: فالمعنى سرت حتى دخولها أي إلى دخولها. **قوله: (ولا يجوز الخ)** قال الدماميني ولم أتحرر والعلة في ذلك. **قوله: (كما يقول الكوفيون)** راجع للمنفي أي وإنهم يقولون النصب بنفس حتى فهي عندهم من نواصب المضارع وليست الداخلة على المضارع عندهم جارة. **قوله: (لأن حتى قد ثبت الخ)** هذا الاعتراض متوجه على الكوفيين غير الكسائي لأنه لا يثبت كون حتى جارة بل يقدر بعدها حرف الجر، ففي مثل حتى مطلع الفجر يقدر حتى تنتهي إلى مطلع الفجر وحينئذٍ فلا يتوجه عليه ما ذكره المصنف نعم يتوجه عليه إن هذا تكلف مع ما فيه من حذف حرف الجر وإبقاء عمله في غير ما عهد وهو بعد إن وأن. **قوله: (وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس)** فيه الله هذه الكلية مشكلة بمثل قولك أي رجل تضرب إضراباً لجزام فإن أياً فيه شرطية وقد عملت الجزم في الفعل والخفض في الاسم المضاف إليه بناء على الصحيح من أن عامل المضاف إليه هو المضاف ويشكل أيضاً بكي فإنها جارة وناصبة قلت مراد المصنف أن ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال أي مع اتحاد الجهة أما مع اختلافها فيعمل فأياً عملت الجر من حيث الإضافة والجزم من حيث تضمن معنى إن الشرطية وكي عملت الجر من جهة كونها تعليلية والنصب من جهة كونها مِصدرية.

قوله: (ولحتى الداخلة الخ) هذا تخصيص لقوله سابقاً إن حتى الجارة بمنزلة إلى في المعنى والعمل فكأنه قال حتى الجارة بمعنى إلى وهو انتهاء الغاية في كل موضع إلا إذا دخلت على المضارع المنصوب فقد تخرج عن ذلك فتستعمل بمعنى كي وإلى ومرادفة إلا. **قوله: (حتى يرجع إلينا موسى)** أي: قالوا لا نزال مقيمين على عبادة العجل إلى أن يرجع الخ. **قوله: (حتى يردوكم)** أي: لأجل ذلك. **قوله: (لا تنفقوا على من)** أي: على

رَسُول الله حتَّى يَنْفَضُّوا﴾ [المنافقون: ٧]، وقولك: «أَسْلِمْ حتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ»؛ ويحتملهما: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]؛ ومرادفه «إلاَّ» في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: «وَاللَّه لاَ أَفْعَلُ إلاَّ أن تفْعَلَ» المعنى: حتى أن تفعل؛ وصرّح به ابن هشام الْخَضْرَاوي وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والظاهر في هذه الآية خِلافُه، وأن المراد معنى الغاية، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله [من الكامل]:

١٩٠ ـ لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

الذين عند رسول الله حتى ينفضوا أي لأجل ذلك. **قوله: (حتى تدخل الجنة)** أي: لأجل أن تدخلها. **قوله: (ويحتملهما)** أي: المعنيين المذكورين مرادفة إلى وكي التعليلية وظاهر المصنف أن الأمثلة المذكورة للقسم الثاني لا تحتملهما وهو مسلم في أسلم حتى تدخل الجنة فحتى لا تحتمل غير التعليلية، وأما الآيتان قبله فتحتملهما. **قوله: (حتى تفيء)** أي: كي تفيء أي ترجع أو إلى أن ترجع والفيء الرجوع وقد يسمى به الظل. **قوله: (ومرادفة إلا في الاستثناء)** أي: لا في الوصف ولا في الزيادة على قول من يراه، وقوله في الاستثناء أي سواء كان متصلاً أو منقطعاً موجباً أو مفرغاً ولا يضر كونها جارة مع كونها بمعنى إلا الاستثنائية؛ لأن عمل الجر يثبت مع إفادة الاستثناء كحاشا وخلا إذا جر بهما ا هـ دماميني. **قوله: (إلا أن تفعل)** المصدر المنسبك نائب عن الزمن والمعنى لا أفعله وقتاً من الأوقات إلا وقت فعلك فهو استثناء من عموم أوقات مقدر فهو متصل مفرغ بالنسبة إلى الظرف. **قوله: (المعنى)** مقول قول سيبويه. **قوله: (حتى إن تفعل)** أي: وإذا فسر إلا أن تفعل بحتى أن تفعل يلزم منه أن يفسر حتى إن تفعل بإلا أن تفعلن كما هو شأن المترادفين. **قوله: (الخضراوي)** نسبة للجزيرة الخضراء بالأندلس. **قوله: (وما يعلمان من أحد)** أي: أحداً وقوله حتى يقولا أي إلا أن يقولا إنما نحن فتنة الخ، والاستثناء مفرغ الظرف كما سبق والمعنى وما يعلمان أحداً في وقت من الأوقات إلا وقت قولهما إنما نحن فتنة فلا تكفر. **قوله: (الظاهر في هذه الآية خلافه الخ)** قال الدماميني معنى الغاية ههنا ممكن إلا أنه لا مرجع له حتى يكون القول به ظاهراً كما قال المصنف ا هـ كلامه. **قوله: (معنى الغاية)** أي: ممتد انتفاء تعليمهما إلى وقت قولهما ذلك. **قوله: (نعم هو ظاهر)** إنما

---

١٩٠ ـ **التخريج**: البيت للمقنّع الكندي في (خزانة الأدب ٣/ ٣٧٠؛ والدرر ٤/ ٧٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٣٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٥٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤١٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩).

اللغة: العطاء: الكرم والجود. الفضول: الزيادة. سماحة: سخاء.

المعنى: ليس من الكرم والجود أن تعطي ما يزيد عندك، ولكن السخاء الحقيقي، والكرم المحمود أن تعطي للناس من القليل الذي تملك.

ومن قوله [من الرجز]:

١٩١ ـ وَاللَّهِ لاَ يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلاَ ... حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وَكَاهِلاَ

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسبباً عنه، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَواهُ هُما اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ» إذ زمَنُ الميلادِ لا يتطاولُ فتكون «حتَّى» فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علتَه اليهوديّة والنصرانية فتكون فيه للتعليل، ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً، أي يولد على الفطرة ويستمرّ على ذلك حتى يكون.

ولا ينتصب الفعل بعد «حَتَّى» إلا إذا كان مُستقبلاً، ثم إن كان استقبالُه بالنظر إلى زمن التكلّم فالنصب واجب، نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾

لم يجزم به لاحتمال الغاية في البيت أي انتفى عنك عدم العطاء سماحة إلى أن تجوز وإن كان بعيداً. **قوله**: **(وفي قوله)** أي: امرىء القيس. **قوله**: **(لا يذهب شيخي)** أي: أبي وقوله باطلاً أي هدراً وقوله أبير أي أهلك وكاهلاً ومالكاً حيان قتلا أباه والغاية في هذا البيت ممكنة أي لا أترك ثأره إلى أن أقتل هذين الحيين فأترك حينئذٍ لحصول القصد بإهلاكهما ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(حتى أبير الخ)** الاستثناء منقطع بمعنى الاستدراك أي لكن أهلكهما. **قوله**: **(لأن ما بعدهما)** أي: ما بعد حتى في البيت الأول والثاني والذي بعدهما الجود مع القلة والإبارة لذينك الحيين. **قوله**: **(ليس غاية لما قبلهما)** وهو انتفاء كون العطاء من الفضول سماحة في الأول وانتفاء ذهاب شيخه باطلاً في الثاني. **قوله**: **(ولا مسبباً عنه)** أي: حتى يكون ما بعدها علة فتكون حتى للتعليل. **قوله**: **(علته اليهودية)** بإضافة العلة إلى الضمير العائد على الكون المذكور أي ولا علة كونه يولد على الفطرة هي اليهودية الخ. **قوله**: **(فتكون)** أي: حتى فيه للتعليل أي فلم يبق إلا أن تكون فيه بمعنى إلا الاستثنائية والاستثناء منقطع.

قوله: **(على أن فيه حذفاً)** أي: فتكون حينئذٍ بمعنى إلى. **قوله**: **(إلا إذا كان مستقبلاً)** وذلك لأن النصب بأن وأن للاستقبال فلو كان الفعل للحال مع كون العامل أن يلزم التناقض بين العامل ومعموله. **قوله**: **(بالنظر إلى زمن التكلم)** أي: كما أنه مستقبل بالنظر لما قبلها أيضاً. **قوله**: **(لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى)** أي: فإن

---

١٩١ ـ التخريج: الرجز لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٣٤؛ والأغاني ٩/ ٨٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٣، ٢/ ٢١٣؛ والدرر ٤/ ٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٢؛ ومعجم ما استعجم ص ٥٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩).

اللغة: شيخي: أبي. أبير: أُهلك. مالك وكاهل: حيّان من بني أسد.

المعنى: يقسم أنه لن يترك دم أبيه يذهب هدراً، وسيُهلك مقابله حيّي بني أسد مالكاً وكاهلاً.

[طه: ٩١]؛ وإن كان بالنسبة إلى ما قبلَها خاصّة فالوجهان، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] الآية؛ فإن قولهم: إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قَصّ ذلك علينا.

وكذلك لا يرتفع الفعلُ بعد «حتّى» إلاّ إذا كان حالاً، ثم إن كانت حاليّته بالنسبة إلى زمن التكلُّم فالرفعُ واجب، كقولك: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا» إذا قلتَ ذلك وأنت في حالة الدخول. وإن كانت حاليَّته ليست حقيقيَّة - بل كانت محكيَّة - رُفِعَ. وجاز نصبُه إذا لم تُقدَّر الحكاية نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُول﴾ [البقرة: ٢١٤] قراءة نافع بالرّفع

رجوع موسى عليه الصلاة والسلام كان مستقبلاً بالنظر إلى الزمن الذي تكلموا فيه بقولهم لن نبرح عليه عاكفين ومستقبل بالنسبة لعدم الانفكاك عن عبادة العجل. **قوله: (بالنسبة إلى ما قبلها)** أي: ذات ما قبلها. **قوله: (فالوجهان)** أي: النصب على جعل حتى بمعنى كي أو إلى وهما أحد المعاني السابقة قريباً فيما إذا وقع المضارع منصوباً بعدها، والناصب بعدها أن مضمرة وأن وصلتها مؤولة بمصدر مجرور بحتى، وإن رفعته كانت حتى ابتدائية ولكن المعنى يختلف على الرفع والنصب فمن رفع فعلى أن الإخبار بوقوع شيئين أحدهما الزلزال والآخر القول والخبر الأول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال، والمراد مع ذلك الإعلام بأمر ثالث هو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى إرادة الإخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال وبأن شيئاً آخر كان مترقباً وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه إخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع، وإن كان وقوعه ثابتاً في نفس الأمر لكن ثبوته من شيء آخر لا من هذه القراءة والشيء الآخر قراءة الرفع؛ لأن القراءة كالآيتين والمراد بالرسول اليسع أو شعيب وأصحابه المؤمنين.

قوله: (لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا) إذ هو ماض بالنسبة له وهو زمن نزول الآية. **قوله: (إلا إذا كان حالاً)** أي: لأنه إذا كان الفعل حالاً لا يصح النصب بأن التي للاستقبال وإلا لزم التناقض، وإذا انتفى النصب تعين الرفع. **قوله: (فالرفع واجب)** أي: وتكون حتى ابتدائية لا جارة. **قوله: (فالرفع واجب)** أي: كما أن النصب واجب إذا كانت استقبالية بالنظر لزمن التكلم. **قوله: (وأنت في حالة الدخول)** أي: ولا يصح النصب بأن التي للاستقبال لما فيه من التنافي. **قوله: (وأنت في حالة الخ)** أي: وأما بعد الدخول فإن قصد حكاية الحال رفع وإلا نصب، وأما لو قال ذلك قبل الدخول فيتعين منصب لأنه مستقبل بالنسبة لزمن التكلم وبالنظر للسير ويتعين الرفع في مرض زيد حتى لا يرجونه لأن زمن عدم الرجاء هو المرض. **قوله: (بل كانت محكية)** معنى حكاية الحال أن يفرض ما كان واقعاً في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان فتعبر عنه بلفظ المضارع. **قوله: (رفع)** أي: إذا قدرت الحكاية. **قوله: (إذا لم تقدر الحكاية)** أي: بل نظرت لاستقباله بالنظر للزلزال وحتى حينئذٍ في النصب تحتمل الغاية والتعليل ومعنى إلا مما يناسبه المقام

بتقدير: حتى حالتهم حينئذٍ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا.

واعلم أنه لا يرتفع الفعلُ بعد «حتّى» إلا بثلاثةِ شروط: أحدها أن يكون حالاً أو مؤوّلاً بالحال كما مثّلنا؛ والثاني أن يكون مسبَّباً عمّا قبلَها، فلا يجوز: «سِرْتُ حتَّى تطْلع الشمس»، ولا «ما سِرْتُ حتى أدخلها، وهَلْ سرت حتى تدخلها»، أما الأوّل فلأن طلوع الشمس لا يتسبَّب عن السير، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبَّب عن عدم السير، وأما الثالث فلأنَّ السبب لم يتحقَّق وجوده. ويجوزُ «أَيُّهُمْ سَارَ حتَّى يَدْخُلُها»، و «مَتى سِرْتَ حتَّى تَدْخُلُها» لأن السير محقق، وإنما الشكُّ في عين الفاعل وفي عين الزمان، وأجاز الأخفشُ الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت

والمناسب في الآية الغاية. **قوله: (حتى حالتهم حينئذٍ)** أي: حين إذ وقع الزلزال وكان المناسب حذفها لأن إذ للماضي ويقول حتى حالهم حين الزلزال أن الرسول الخ.

قوله: (حتى حالتهم حينئذٍ) الأولى حتى حالتهم حينَ التكلم أن الرسول الخ لما علمت من حكاية الحال. **قوله: (كما مثلنا)** أي: للقسمين معاً فالحال الحقيقي كقولك في حال دخولك البلد سرت حتى أدخلها والمؤول بالحال كالآية وزلزلوا حتى يقول الرسول. **قوله: (أن يكون مسبباً عما قبلها)** بأن يكون مضمون ما قبلها مؤدياً إلى حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني نحو سرت حتى أدخلها الآن أو لم يتصل نحو رأى زيد بالأمس مني شيئاً حتى لا أستطع أن أكلمه اليوم بشيء. **قوله: (أن يكون مسبباً)** إنما اشترط ذلك لأنه لما زال الاتصال اللفظي وهو تعلق الجار بالمجرور حال نصب الفعل اشترط الاتصال المعنوي وهو المسببية عما قبلها. **قوله: (فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس)** أي: إذا قلت ذلك حال الطلوع فعدم جواز الرفع ما قاله الشارح من أن الطلوع ليس مسبباً، وكذا لا يجوز النصب لأن الغرض أنه حال ولا يجوز النصب إلا في الاستقبال، وأما لو قلت ذلك قبل الطلوع ومرادك إلى أن تطلع تعين النصب وكذا لو قلته بعد الطلوع إذا أردت حكاية ما وقع المسماة بحكاية الحال ولا يجوز الرفع لفقدان شرطه ا هـ تقرير دردير. **قوله: (أما الأول)** أي: أما وجه امتناع المثال الأول. **قوله: (لا يتسبب عن عدم المسير)** أي: بل عنه. **قوله: (فلأن السبب)** أي: وهو السير. **قوله: (لم يتحقق وجوده)** أي: أنه غير محكوم بثبوته جزماً بل هو مشكوك فيه فكيف يمكن الحكم على الجزم بحصول مسببه وهو الدخول. **قوله: (لأن السير محقق)** أي: محكوم بحصوله غير مستفهم عنه. **قوله: (وإنما الشك في عين الفاعل)** أي: للسير أي في قولهم أيهم سار أي أنه شاهد سيراً من أحد لكن لم يعلم شخص ذلك الأحد فالدخول إن كان حالياً تعين الرفع، وإن كان استقبالياً تعين النصب، وإن كان ماضياً جاز الوجهان. **قوله: (وفي عين الزمان)** أي: مع علم السير بالنظر لمتى. **قوله: (وأجاز الأخفش الخ)** أعلم أنه معترف بأن العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضى عنه فكأنه إنما أجاز ذلك بالقياس لا بالسماع

أداة النفي على الكلام بأسرِهِ، لا على ما قبل «حتى» خاصة، ولو عُرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما مَنَعه إذا كان النفي مسلَّطاً على السَّبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك؛ والثالث أن يكون فَضْلةً، فلا يصح في نحو: «سَيْرِي حتى أدخلها» لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو: «كان سيري حتَّى أدخلها» إنْ قدّرت «كان» ناقصة، فإن قدَّرتها تامَّة أو قلت: «سَيْرِي أمْسِ حتى أدخلها» جاز الرفع، إلا إن عَلَّقت «أمس» بنفس السير، لا باستقرار محذوف.

الثاني من أوْجُه «حتى»: **أن تكون عاطفة بمنزلة الواو**، إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه:

ا هـ دماميني. **قوله: (الرفع بعد النفي)** كما في قوله ما سرت حتى أدخلها على أن الأصل عنده سرت حتى أدخلها ثم أتى بما فقيل ما سرت. **قوله: (بعد النفي)** وكذا يقال في الاستفهام نحو هل سرت حتى تدخلها فيقدر أن الأصل بدون الاستفهام ثم دخل الاستفهام على الكلام برمته. **قوله: (ولو عرضت)** المتبادر من الكلام أن هذا من كلام المصنف لا من كلام الأخفش. **قوله: (بهذا المعنى)** وهو أن الأصل الإيجاب ثم دخل النفي بعد صحة الرفع بحتى على أصل الكلام. **قوله: (لم يمنع الرفع فيها)** اعترض بأنه إذا دخل النفي على الكلام برمته صار قوله حتى أدخلها ليس واقعاً في الحال بل منفياً، والمعنى انتفى السير المترتب عليه الدخول فلك أن تقول لو عرضت على سيبويه لمنعها، وأما جعلها حالاً تأويلاً بأن يقدر لحكاية الحال ثم نفي فهو بعيد ا هـ تقرير دردير. **قوله: (فضلة)** أي: يصح الاستغناء عنه احترازاً من العمدة كالخبر. **قوله: (لئلا يبقى المبتدأ)** أي: وهو سيري بلا خبر أي لأن حتى عند الرفع ابتدائية فتكون الجملة بعدها مستأنفة فيصير قوله سيري مبتدأ بلا خبر إذا لم يلاحظ أن الخبر محذوف أي ثابت وإلا جاز. **قوله: (لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر)** أي: وهو ممنوع وفيه إنه إن أراد خبر لفظاً فهو مسلم إلا أنه ويضر، وإن أراد لزوم بقاء المبتدأ بلا خبر لفظاً وتقديراً فهو ممنوع لأنه يمكن تقديره أي حاصل مثلاً ا هـ دماميني. **قوله: (أو قلت سيري)** أي: إن جعلت كان ناقصة وزدت ظرفاً فقلت كان سيري أمس حتى أدخلها ويحتمل أن قوله أو سيري أي بدون كان أصلاً فعلى كل حال الخبر مذكور. **قوله: (جاز الرفع)** راجع لقوله فإن قدرتها تامة أو قلت الخ. **قوله: (إلا أن علقت)** راجع لقوله أو قلت سيري. **قوله: (إلا أن علقت أمس الخ)** أي: وإلا كان المنع باقياً لبقاء سببه وهو بقاء المبتدأ بلا خبر وفيه ما مر من البحث. **قوله: (بمنزلة الواو)** أي: فلا تفيد ترتيباً ولا مهلة لا قد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى أسبق من تعلقه بما قبلها نحو مات كل أب لي حتى آدم وقيل إنها بمنزلة ثم فتفيد الترتيب والمهلة وبه قال ابن الحاجب قال الجزولي إن حتى تفيد الترتيب والمهملة إلا أن المهلة في حتى أقل منها في ثم متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها، وثم المفيدة للمهلة وقد يحمل هذا القول وما قبله

أحدها: أنّ لمعطوفِ «حتى» ثلاثَة شروط:

أحدها أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراوي، ولم أقف عليه لغيره.

والثاني أن يكون إما بَعْضاً من جمع قبلها، كـ «قَدِمَ الحاجُ حتَّى الْمُشَاة»، أو جزءاً من كل، نحو: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حتَّى رأسَها»، أو كجزء، نحو: «أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حتَّى حَدِيثُها»، ويمتنع أن تقول: «حتَّى وَلَدُهَا»؛ والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصحّ دخول الاستثناء، وتمنع حيث يمتنع؛ ولهذا لا يجوز: «ضربتُ الرجلَيْنِ حتى أفضلهما» وإنما جاز:

على الترتيب الاعتباري في الذهن، وأما الأول فعلى الترتيب الخارجي فالخلف لفظي فتحمل إنها لا تفيد ترتيباً في الخارج بل قد يكون تعلق الفعل بما بعدها أسبق من تعلقه بما قبلها، وقد يكون تعلقه بما بعدها في حال تعلقه بما قبلها فالأول نحو مات كل أب لي حتى آدم والثاني نحو مات الناس حتى الأنبياء وتفيد الترتيب في الذهن والملاحظة من حيث الانتقال من الأضعف للأقوى أو من الأقوى للأضعف اهـ تقرير شيخنا دردير.

قوله: (ثلاثة شروط) أي: بخلاف الواو فلا يشترط في عطفها الشروط. **قوله: (أن يكون ظاهراً لا مضمراً)** انظر هذا مع ما مر في العلة الثانية من علل منع جرها للمضمر فإن هذا مخالف له. **قوله: (أما بعضاً)** أي: جزئياً ومراده بالجمع الكلي، وإن لم يكن جمعاً فمراده ما أفهم جمعاً، وإن كان مفرداً. **قوله: (كقدم الحاج حتى المشاة)** أي: حيث لا يراد بالحاج المجموع من حيث هو مجموع أو إلا كان المشاة جزءاً لا جزئياً. **قوله: (حتى حديثها)** أي: فالحديث كالجزء لأنه يعتد به في جمالها فله دخل في الإعجاب، وأما ولدها فلا دخل له. **قوله: (والذي يضبط لك ذلك)** أي: صحة العطف من عدمه وقوله إنها أي حتى العاطفة. **قوله: (دخول الاستثناء)** أي: المتصل وهو ظاهر في أكلت السمكة حتى رأسها وفي قدم الحاج حتى المشاة فتقول إلا رأسها وإلا المشاة، وأما في أعجبتني الجارية فهو متصل تنزيلاً ولا يصح أعجبتني الجارية إلا ولدها على أنه متصل بل هو منقطع. **قوله: (ولهذا)** أي: الضابط لا يجوز الخ.

قوله: (حتى أفضلهما) أي: لأنه لا يصح الاستثناء فلا تقول ضربت الرجلين إلا أفضلهما لأن شرط الاستثناء المتصل أن يكون ما قبل إلا شاملاً لما بعدها ظهوراً لا نصاً فلا يجوز ضربت الرجلين إلا أحدهما لأن الرجلين شامل للأحد للأفضل نصاً، وأما لو قلت ضربت الرجال إلا أفضلهم جاز لما علمت اهـ تقرير دردير، لكن يرد على هذا الاستثناء من أسماء العدد تحوله على اثنان إلا واحداً وله على عشرة إلا خمسة تأمل. **قوله: (وإنما جاز الخ)** جواب عما يقال إنه يلزم على هذا الضابط امتناع العطف في قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

* حـــتَّـــى نَـــعْــلَـــه ألْـــقـــاهـــا*

لأن إلقاء الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يثقله.

والثالث أن يكون غايةً لما قبلها إما في زيادة أو نقص، فالأول، نحو: «ماتَ الناس حتى الأنبياء»، والثاني نحو: «زارك الناس حتَّى الْحجَّامُونَ»، وقد اجتمعا في قوله [من الطويل]:

١٩٢ - قَـهَـرْنَـاكُـمْ، حـتَّـى الْـكُـمَـاةَ، فَـأَنْـتُـمُ تَـهـابُـونَـنَـا، حـتَّـى بَـنِـيـنَـا الأصَـاغِـرَا

الفرق الثاني: أنها لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جُزءاً مما قبلها أو كجزء منه، كما قدمناه، ولا يتأتَّى ذلك إلا في المفردات. هذا هو الصحيح، وزعم ابن السيِّد في قول امرىء القيس [من الطويل]:

لأن الاستثناء المتصل فيه ممنوع لعدم شمول الصحيفة والزاد للنعل مع إنهم قد أجازوا العطف فيه فدل هذا على عدم اعتبار الضابط. **قوله: (حتى نعله ألقاها)** أي: وباعتبار هذا التأويل يصح هذا الاستثناء وحينئذٍ فلا يختل الضابط. **قوله: (أن يكون)** أي: معطوفها وقوله إما في زيادة أي في الشرف. **قوله: (مات الناس حتى الأنبياء)** أي فهم أرفع الناس منزلة وأقواهم شرفاً. **قوله: (زارك الناس حتى الحجامون)** أي: وهم في غاية النقص والخسة وكفى بنقص صناعتهم قول النبي ﷺ كسب الحجام خبيث. **قوله: (الكماة)** جمع كام وهو الشجاع مثل قاضٍ وقضاة وهو غاية في القوة وقوله حتى بنينا الأصاغرا غاية في الضعف. **قوله: (تعطفَ الجمل)** أي: بخلاف الواو فإنها تعطف الجمل والمفردات. **قوله: (كما قدمناه)** أي: أو بعضاً أو كبعض ولو عبر به كان أولى. **قوله: (ولا يتأتى لك إلا في المفردات)** لقائل أن يقول لم لا يجوز في بعض الجمل أن يكون مضمون إحداها بعضاً من مضمون أخرى، كما تقول أكرمت زيداً بما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادماً له فإقامة نفسه خادماً له بعض من الإكرام بما يقدر عليه، وكذا قولك بخل عليَّ زيد بكل شيء حتى منعني دانقاً فمنع الدانق بعض من البخل بكل شيء وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على أن الجملة الثانية في قوله تعالى: ﴿أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين﴾ [الشعراء: ١٣٣] الخ. بدل بعض من الأولى.

---

١٩٢ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٥٤٩؛ والدرر ٦/ ١٣٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦١٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٦).

اللغة: قهرناكم: أذللناكم بعدما غلبناكم. الكماة: الفرسان المدجّجون بالسلاح. تهابوننا: تخافوننا. الأصاغر: الصغار.

المعنى: لقد غلبناكم وأذللناكم جميعاً، وكسرنا شوكة فرسانكم الأشدّاء، لذا فأنتم تخافوننا وصرتم تخافون حتى أولادنا الصغار.

١٩٣ ـ سَرَيْتُ بِهِمْ حتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ وحتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بأَرْسَانِ

فيمن رفع «تكل» أن جملة «تكل مطيهم» معطوفة بـ «حتى» على «سريت بهم».

الثالث: أنها إذا عطفت على مجرور أُعِيدَ الخافض، فرقاً بينها وبين الجارَّة، فتقول: «مَرَرْتُ بالقوم حتى بزيد». ذكر ذلك ابن الخبّاز وأطلَقه، وقيَّده ابن مالك بأن لا يتعيّن كونُها للعطف، نحو «عَجِبْتُ من الْقَوْمِ حتَّى بَنِيهِمْ»، وقوله [من الخفيف]:

١٩٤ ـ جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ في الْخَلْقِ حتَّى بَائِسٍ دَانَ بالإسَاءَةِ دِينَا

قوله: **(سريت بهم الخ)** تمامه:

وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

قوله: **(سريت بهم)** السرى هو السير ليلاً وتكل بفتح حرف المضارعة وكسر الكاف تتعب والمطي جمع مطية وهي الدابة تمطو في سيرها أي تمد، والجياد جمع جواد الترس الجيد الرائع وتقدن تمسكن بمقودها لتسير والأرسان جمع رسن وهو الحبل يقول إنه سار بهؤلاء القوم ليلاً إلى أن تعبت مطاياهم وصارت الخيل لا تمسك بأرسانها بل تسير بأنفسها من غير قائد وهو كناية عن شدة تعبها ا هـ دماميني. **قوله**: **(على مجرور)** أي: مظهر أو مضمر وبهذا يحصل الفرق وإلا قالوا وإنما عطف على مجرور مضمر أعيد الخافض. **قوله**: **(فرقاً بينها)** أي: بين حتى العاطفة وبين حتى الجارة. **قوله**: **(وأطلقه)** أي: فلم يفرق بين كونها متعينة للعطف وغير متعينة له. **قوله**: **(وقيده)** أي: قيد كلام ابن الخباز وهو إعادة الجار. **قوله**: **(بأن لا يتعين)** أي: فإن تعين أنها للعطف فلا يشترط إعادة الجار كما في قوله حتى بنيهم وكما في حتى بائس فإنها متعينة للعطف فلا حاجة لإعادة الجار وإنما تعين العطف لأن إلى لا تحل محل حتى فيهما. **قوله**: **(نحو عجيب الخ)** هو والبيت بعده مثال لما تعين أن تكون فيه حتى للعطف. **قوله**: **(بائس)** هو الشديد ودان بالإساءة أي

---

١٩٣ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٩٣؛ والدرر ٦/ ١٤١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٨، ٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٤؛ وشرح المفصل ٥/ ٧٩؛ والكتاب ٣/ ٢٧، ٦٢٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٨٤ (مطا)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٤؛ ورصف المباني ٥/ ١٨١؛ وشرح المفصل ٨/ ١٩؛ ولسان العرب ١٥/ ١٢٤ (غزا)؛ والمقتضب ٢/ ٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٦).

اللغة: سريت: سرت ليلاً. تكلّ: تتعب. المطي: الدواب الصالحة للركوب عليها. الجياد: جميع جواد وهو الحصان العتيق الكريم الأصل. الأرسان: جمع رسن وهو حبل يقاد الحصان به.

المعنى: بقيت أسير بهم كلّ الليل، حتى تعبت مطيّهم، وصارت جيادهم تمشي كما شاء لها فرسانها بدون أرسان، لشدّة تعبها.

١٩٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٦/ ١٤٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٢٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٧).

اللغة: جود يمناك: كرمك، وخصّ اليمين لأنهم عادة ما يعطون بها. فاض: زاد وكثر. البائس: =

وهو حسن، وردَّه أبو حيان، وقال في المثال: هي جارة، إذ لا يشترط في تالي الجارّة أن يكون بعضاً أو كبعض، بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا: «أَعْجَبَتْني الجاريةُ حتى ولدها» قال: وهي في البيت محتملة، انتهى.

وأقول: إن شرط الجارة التالية ما يُفْهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كبعض، وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجر، وأقرَّهُ أبو حيان عليه. ولا يلزمُ من امتناع «أعْجَبَتْنِي الجارية حتى ابنها» امتناعُ «عجبتُ من القوم حتى بنيهم»، لأن اسم

تدين بالإساءة إليك واتخذها كالدين أي أن كرمك عم كل الخلق حتى الذي اتخذ الإساءة إليك ديناً فهو شدة مدح لذلك المخاطب. **قوله: (ورده أبو حيان)** أي: رد كون حتى في البيت والمثال العطف ليس إلا وحاصل ما قاله ابن مالك أنها لا تصح أن تكون جارة في المثال والبيت فرد عليه أبو حيان بأنها في المثال جارة ليس إلا، وليس العطف بمتعين لأن شرط العطف أن يكون ما بعد حتى جزءاً أو كجزء والبنون ليسوا كذلك فتعين إنها جارة، وأما البيت فلا يتعين العطف بل يحتمل. **قوله: (إذ لا يشترط الخ)** أي: يلي إما وأما وقوله بخلاف العاطفة أي فإنه يشترط ذلك والمثال فيه البنون وليسوا بعضاً من القوم ولا كبعض. **قوله: (ولهذا منعوا أعجبتني الجارية حتى ولدها)** أي: لأن الولد ليس بعضاً ولا كبعض. **قوله: (قال)** أي: أبو حيان. **قوله: (وهي في البيت محتملة)** أي: ومع الاحتمال لا ينتهض الدليل أي لأن البائس بعض الخلق وما بعد حتى في الجارة قد يكون بعضاً كما يكون في العاطفة كذلك.

قوله: (وأقول) أي: في رد اعتراض أبي حيان على ابن مالك. **قوله: (ما يفهم الجمع)** أي: وهو الكل والكلي. **قوله: (بعضاً أو كبعض)** أي: فقد ساوت الجارة العاطفة فقولك لا يشترط في الجارة الخ، ظاهر إذا لم يتقدمها ما يفهم الجمع، أما لو تقدمها كما هنا فالشرط فيها ذلك فإطلاقك لا يسلم ا هـ لكن إذا كان هذا شرطاً فلم أهمله المصنف في ذكر ما يتعلق بالجارة، كذا قال الدماميني وفيه أنه قد ذكر هناك بقوله الثاني وهو خاص بالمسبوقة بذي أجزاء الخ تأمل. **قوله: (وقد ذكر ابن مالك ذلك الخ)** أي: في التسهيل وقوله وأقره أي في شرحه له أبو حيان عليه أي فما قاله خالفه هنا. **قوله: (ولا يلزم الخ)** الاعتراض عليه في فهمه إن ما بعد حتى في المثال ليس بعضاً ولا كبعض فهو مثل أعجبتني الجارية حتى ولدها في أنه لا يجوز العطف بل يتعين الجر في قوله حتى بنيهم وحاصل الاعتراض عليه أن البنين بعض القوم وحينئذٍ فيصح العطف. **قوله: (ولا يلزم من امتناع الخ)** لأبي حيان أن يقول إنما شمل القوم الأبناء إذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك

= ضد السعيد، فاقد الرحمة. دان ديناً: تعوّد عادة. الإساءة: الشرّ والضرر.

المعنى: لقد شمل كرمك الخلق كلّهم، وزاد عن احتياجاتهم، حتى التعيس الذي فقد رحمة ربّه، واعتاد على إلحاق الضرر بالناس شمله كرمك أيضاً.

القوم يشمل أبناءَهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها. ويظهر لي أن الذي لحظهُ ابنُ مالك أن الموضع الذي يصحُّ أن تحلَّ فيه «إلى» محلّ «حتى» العاطفة فهي فيه محتملة للجارّة، فيحتاج حينئذٍ إلى إعادة الجارّ عند قَصْد العطف، نحو: «اعْتَكَفْتُ في الشّهرِ حتى في آخره» بخلاف المثال والبيت السابقين. وزعم ابن عصفور أن إعادة الجارّ مع «حتى» أحسن، ولم يجعلها واجبة.

الثالث من أوْجُهِ «حتى»: أن تكون حرف ابتداء: أي حرفاً تُبْتَدأ بعده الْجُمَلُ، أي تُستأنف، فيدخل على الجملة الاسمية، كقول جرير [من الطويل]:

والقرينة هنا قائمة وهي إضافة البنين إلى ضمير القوم فعلم أن المراد القوم غير بنيهم وإلا لم يصح الإضافة لما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه، وحينئذٍ يستوي المثالان في أن إلى حتى فيهما ليس بعضاً مما قبلها لكنه في مثال الجارية علم من جهة الوضع، وفي مثال القوم علم من القرينة. **قوله**: (**ويظهر لي الخ**) جواب عما يقال إذا كان البنون بعض القوم ومعلوم أن البائس بعض الخلق فحينئذٍ لأي شيء تعين العطف مع أن الجارة والعاطفة اشتركتا في اشتراط أن يكون ما بعدها بعضاً أو كبعض، وحاصل الجواب إن ابن مالك لاحظ أن الجارة ما يحل محلها إلى وهي ممتنعة في المثال والبيت. **قوله**: (**فهي فيه**) أي: في ذلك الموضع محتملة للجارة أي كما أنها محتملة للعاطفة فيحتاج حينئذٍ أي حين إذ يقع الاحتمال بسبب ذلك. **قوله**: (**عند قصد العطف**) أي: ليتعين المراد ويرتفع الاحتمال. **قوله**: (**حتى في آخره**) يتعين إعادة في لأنك لو حذفتها وقلت حتى آخره لصح حلول إلى فتقول إلى آخره فتعين إعادة في ليحصل الفرق بين الجارة والعاطفة لأنه عند الإعادة يرتفع احتمال كونها جارة إذ لا يدخل حرف جر على مثله. **قوله**: (**بخلاف المثال البيت**) أي: فإن إلى لا يصح حلولها محل حتى أما في المثال فلأنه لا يصح عجبت من القوم إلى بنيهم لأنه ليس المراد عجبت من القوم شيئاً فشيئاً حتى انتهى إلى البنين بل المراد العجب من القوم والعجب من البنين وأيضاً إن من لا تقابل بحتى الجارة بمعنى إلى، وأما في البيت فلأن لفظ قاضي يقتضي التعميم دفعة واحدة خصوصاً والمقام مقام مدح، فلو كانت بمعنى إلى فتقضي التدريج هذا هو الصواب في فهم كلام المصنف خلافاً لما قاله الشارح الدماميني لا مانع من إلى في المثال والبيت ا هـ تقرير دردير. **قوله**: (**إن إعادة الجار مع حتى**) أي: العاطفة. **قوله**: (**أحسن ولم يجعلها واجبة**) وجهه أن إعادة الجار إنما هو لرفع احتمال كونها جارة ولا يشترط في صحة الكلام أن يكون نصاً في المقصود بحيث ينتفي عنه الإجمال ا هـ دماميني. **قوله**: (**وإن ما بعدها على إضمار عامل**) والتقدير في الأول حتى جاء أبوك وفي الثاني حتى رأيت أباك وفي الثالث حتى مررت بأبيك. **قوله**: (**أي حرفاً تبتدأ بعده الجمل**) أي: وليس المراد أنها حرف يلزم أن يقع المبتدأ بعدها والخبر. **قوله**: (**على الجملة الإسمية**) قال الرضى ويلزم أن يكون خبر المبتدأ فيها من جنس الفعل المتقدم

١٩٥ ـ فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وقال الفرزدق [من الطويل]:

١٩٦ ـ فَوَا عَجَبَا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَو مُجَاشِعُ

ولا بُدَّ من تقديرِ محذوف قبلَ «حتى» في هذا البيت يكون ما بعد «حتّى» غايةً له، أي: فوا عجباً يسبُّني الناسُ حتى كليبٌ تسبّني؛ وعلى الفعليّة التي فعلُها مضارع كقراءة نافع رحمه الله: ﴿حتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] برفع «يقول»، وكقول حسّان [من الكامل]:

نحو ركب القوم حتى الأمير راكب، ولو قلت حتى الأمير ضاحك لم يفد وهذا يتأتى له في بيت الفرزدق، وأما في بيت جرير وكذا في قول امرىء القيس.

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

ففيه نظر ا هـ دماميني. **قوله**: **(فما زالت القتلى)** جمع قتيل تمج أي ترمي. **قوله**: **(بدجلة)** نهر ببغداد ودجلة بكسر الدال وفتحها. **قوله**: **(أشكل)** الأشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان. **قوله**: **(فواعجبا)** من قبيل الندبة للتوجع كأنه يقول أنا أتوجع لعدم حضورك فاحضر لهذا الأمر الذي يتعجب منه. **قوله**: **(نهشل)** كجعفر اسم رجل وكذلك مجاشع اسم رجل. **قوله**: **(برفع يقول)** أي: فهو فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة والرسول فاعل.

---

١٩٥ ـ **التخريج**: البيت لجرير في (ديوانه ص ١٤٣؛ والأزهية ص ٢١٦؛ والجنى الداني ص ٥٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٧، ٤٧٩؛ والدرر ٤/ ٣٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٣٧٧؛ وشرح المفصل ٨/ ١٨؛ واللمع ص ١٦٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٦؛ وللأخطل في الحيوان ٥/ ٣٣٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٦٧؛ والدرر ٤/ ١١٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٢؛ ولسان العرب ١١/ ٣٥٧ (شكل)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ٢٤).

اللغة: تمجّ: ترمي وتلفظ. دجلة: نهر معروف في شمال سوريا والعراق. أشكل: صار أحمر.

المعنى: لشدّة المعركة كثرت القتلى التي ترمي بدمائها في نهر دجلة، فصار ماؤه محمّراً لكثرة الدماء الواقعة فيه.

١٩٦ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ١/ ٤١٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤١٤، ٩/ ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨؛ والدرر ٤/ ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢، ٣٧٨؛ وشرح المفصل ٨/ ١٨؛ والكتاب ٣/ ١٨؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨١؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٢؛ والمقتضب ٢/ ٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٤).

اللغة: كليب: قبيلة عربيّة. نهشل ومجاشع: جدّاً قبيلتين عربيتين.

المعنى: يا للعجب، تصوّروا أن قبيلة كليب تشتمني وتهجوني، أتراها اعتقدت أن مكانتها عالية، وأنّها تنتمي إلى نهشل أو مجاشع؟!

١٩٧ - يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلاَبُهُمْ لاَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ

وعلى الفعليَّة التي فعلُها ماضٍ، نحو: ﴿حتَّى عَفَوْا وقالُوا﴾ [الأعراف: ٩٥]. وزعم ابن مالك أن «حتّى» هذه جارّة، وأنَّ بعدها «أنْ» مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سَلَفاً، وفيه تكلُّفُ إضمارٍ من غير ضرورة؛ وكذا قال في «حتى» الداخلة على «إذا» في نحو: ﴿حَتَّى إذا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُم﴾ [آل عمران: ١٥٢] إنها الجارّة، وإن «إذا» في موضع جَرٍّ بها. وهذه المقالة سبقه إليها الأخفشُ وغيره، والجمهور على خلافها وأنها حرفُ

قوله: **(يغشون)** أي: يغشاهم الناس وينزلون عندهم بكثرة حتى لا تصوت كلابهم على أحد من الضيوف القادمين عليهم. **قوله**: **(ما تهر)** ما نافية أي حتى أن كلابهم تركت الهرير أي الصوت من كثرة الواردين عندهم من الضيوف. **قوله**: **(تهر)** الهرير تصويت الكلاب لبرد ونحوه والمراد ترك التصويت مطلقاً. **قوله**: **(لا يسألون عن السواد)** أي: عن الجماعات الكثيرة القادمة عليهم من أين هم بل يكرمونهم من غير سؤال ويحتمل أن ما زائدة أي حتى تهر كلابهم أي تصوت كلابهم فيسمعونها فيعلمون بالضيف ا هـ تقرير دردير.

قوله: **(نحو حتى عفوا)** أي: ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة أي أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء والمحنة والرخاء والسعة والصحة حتى عفوا أي كثروا في أنفسهم تقول عفا النبات إذا كثر. **قوله**: **(وقالوا قد مس الخ)** أي: قالوا هذه عادة الدهر في تقلب أحواله كما وقع لآبائنا وما ذلك بعقوبة ذنب. **قوله**: **(إن حتى هذه)** أي: الواقعة في الآية. **قوله**: **(أن مضمرة)** أي إلى أن عفوا.

قوله: **(تكلف إضمار)** وهو أن. **قوله**: **(من غير ضرورة)** وذلك لأنه لا يحتاج لإضمار أن إلا إذا وقع الفعل المضارع منصوباً بعد حتى فيحتاج لتقدير أن لتكون عاملة فيه بخلاف الماضي فلا يحتاج لتقدير أن فحينئذٍ تجعل حتى ابتدائية وهي تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسمية. **قوله**: **(حتى إذا فشلتم)** أي: جبنتم وخفتم الإقدام. **قوله**: **(في موضع جر بها)** فلا تكون إذا حينئذٍ ظرفاً بل اسماً للوقت مجروراً بحتى متعلقة بالفعل من

---

١٩٧ - **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في (ديوانه ص ١٢٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤١٢؛ والدرر ٤/ ٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٨، ٢/ ٩٦٤؛ والكتاب ٣/ ١٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٢).

اللغة: يغشون: يقصدهم الناس لينالوا معروفهم. تهرّ كلابهم: تعوي. السواد والأسْوِدات والأساود: جماعة من الناس، والسواد: الشخص.

المعنى: اعتاد الناس على زيارتهم، ونيل معروفهم، حتى صارت الكلاب لا تنبح لقدوم الناس، لاعتيادها على قدومهم، حتى الغريب القادم لا يسألونه عمن يكون، أي يكرمون الجميع، أو لا يسألون عن عدد القادمين فهم على استعداد ومقدرة.

ابتداء، وأن «إذا» في موضع نصب بشرْطِها أو جوابها، الجوابُ في الآية محذوف، أي: امتحنتم، أو انقسمتم قسمين، بدليل: ﴿منكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنيا، ومنكم من يُرِيد الآخرة﴾ [آل عمران: ١٥٢]؛ ونظيرُه حذف جواب «لمَّا» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى البر فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك؛ وأما قول ابن مالك إن ﴿فمنهم مُقْتصد﴾ هو الجواب فمبنيّ على صحة مجيء جواب «لمَّا» مقروناً بالفاء، ولم يثبت. وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى مذكور وهو ﴿عصيتم﴾ [آل عمران: ١٥٢] أو ﴿صَرَفَكم﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وهذا مبني على زيادة الواو و«ثم»، ولم يثبت ذلك.

وقد دخلت «حتَّى» الابتدائيةُ على الجملتين الاسميّة والفعليّة في قوله [من الطويل]:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رواه برفع «تكلّ»، والمعنى: حتى كَلَّتْ، ولكنه جاء بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية، كقولك: «رأيْتُ زيداً أمْسِ وهو راكب»؛ وأما مَنْ نصب فهي

قوله إذا تحسونهم بإذنه والحسن القتل والمعنى إذ تبتلونهم بإذن الله إلى وقت فشلكم. **قوله: (وإنها)** أي: حتى. **قوله: (بشرطها)** أي: عند المحققين وقوله أو جوابها أي عند الأكثرين وأو لحكاية الخلاف.

قوله: (أي امتحنتم) أي: اختبرتم. **قوله: (من يريد الدنيا)** أي: أخذ الغنائم. **قوله: (ومنكم من يريد الآخرة)** أي: المسلمين لما قابلوا عسكر الكفار انهزم الكفار فقال بعض المسلمين توجهوا بنا لأخذ الغنائم، وقال بعضهم لا نبرح عن مكاننا حتى يأتينا النبي فحصل بينهم نزاع ثم إن الكفار جعلوا عليهم فهزموهم. **قوله: (ونظيره)** أي: نظير حذف جواب إذا في هذه الآية. **قوله: (فمنهم مقتصد)** أي: باقٍ على الإيمان الذي كان منه والإخلاص لم يعد إلى الكفر وقوله ومنهم غير ذلك أي غير مقتصد بل ترك الإيمان الذي كان منه في تلك الحالة وعاد للكفر والضمير في قوله أولاً وإذا غشيهم كالظل دعوا الله مخلصين له الدين للكفار. **قوله: (في الآية الأولى)** وهي حتى إذا فشلتم وقوله أو صرفكم أي القرون بثم. **قوله: (على زيادة الواو)** أي: بالنسبة لعصيتم وقوله وثم أي بالنظر لصرفكم. **قوله: (ولم يثبت ذلك)** وحينئذٍ فلا يلتفت لذلك القول. **قوله: (في قوله)** أي: امرىء القيس. **قوله: (والمعنى حتى كلت)** أي: فالمعنى على المضي ورفع نظر الحكاية الحال الماضية فلاحظ أن ما مضى واقع الآن وهذا ليس بمتعين إذ يحتمل أن امرىء القيس قال ذلك حين كلال الطي، وحينئذٍ تكون الحال حقيقة ولا مانع من عطف المضارع على الماضي. **قوله: (كقولك رأيت زيداً أمس وهو راكب)** هذا تنظير في حكاية الحال الماضية لأن وهو راكب جملة حالية قيد والجملة الحالية في عاملها ولا شك أن عاملها ماضٍ

«حتّى» الجارّة كما قدمنا، ولا بدِ على النصب من تقدير زمن مضاف إلى «تكلُّ»، أي: إلى زَمَانِ كَلاَلِ مطيّهم.

وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام «حتى» الثلاثة، كقولك: «أكَلْت السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسهَا»، فلك أن تخفض على معنى «إلى»، وأن تنصب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء، وقد رُوِيَ بالأوجه الثلاثة قولُه [من البسيط]:

١٩٨ ـ عَمَمْتَهُم بِالنَّدَى حَتَّى غُوَاتُهُم فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدِ

فكيف يكون الحال قيد للماضي، والجواب أنه يفرض أن الحال واقعة في الزمن المستقبل وقيد العامل بها هكذا قال المصنف وفيه إنه فرق بين الحالين؛ لأن الذي يوصف بها الفعل المضارع وقوع ذلك الفعل حال التكلم بخلاف الحال التي وصف لصاحبها وقيد في عاملها لا يشترط أن يكون مدلولها حاصلاً في الحال أي الزمن الحاضر فلا وجه لجعل رأيت زيداً أمس من باب حكاية الحال الماضية لأن الحال بمعنى الوصف لا تنافي الزمن الماضي ا هـ تقرير شيخنا دردير. **قوله: (وهو راكب)** هذا من حكاية الحال الماضية ضرورة أن العامل متحقق المضي والحال قيد لعاملها فيكون الركوب واقعاً في ذلك الزمان الماضي ولكنه حكى ذلك الأمر الماضي أي فرض واقعاً الآن فلذا جعل حالاً. **قوله: (وأما من نصب الخ)** مقابل فيمن رفع وعلى هذا الوجه لا يكون شاهد في البيت إلا دخول حتى الابتدائية على الجملة الإسمية وهي التي في عجز البيت، وأما التي في صدره فهي داخلة على مفرد وحينئذٍ يكون قوله وحتى الخ معطوفاً بالواو على محذوف أي سريت بهم الخ، وإلا فما قيل حتى مفرد ولا يحسن عطف جملة على مفرد ولا يصح العطف على سريت لبقاء حتى الابتدائية بدون معنى لها. **قوله: (كما قدمنا)** أي: من أن الفعل المضارع الواقع منصوباً بعد حتى تكون حتى فيه بمعنى إلى جارة والنصب بأن مضمرة. **قوله: (ولا بد على النصب من تقدير الخ)** أي: لأن كلام المطي لا يصح أن يكون غاية السري لا يكون إلا في زمان أو مكان وغايته لا تكون إلا واحداً منهما ولا يصح أن تكون غايته الكلال. **قوله: (على معنى إلى)** أي: أكلت السمكة إلى رأسها. **قوله: (على معنى الواو)** أي: أكلت السمكة ورأسها. **قوله: (على الابتداء)** أي: فالمعنى أكلت السمكة حتى رأسها مأكولة فدخول الرأس في الأكل لا نزاع فيه على الثاني والثالث، وأما على الأول فيجري على الخلاف السابق. **قوله: (على الابتداء)** في نسخة على معنى الابتداء أي والخبر محذوف أي مأكول. **قوله: (الثلاثة)** أي: الجارة والعاطفة والابتدائية.

---

١٩٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٥٥٣).

اللغة: عممتهم: شملتهم. الندى: الكرم والجود. الغواة: الضالون. ذو غي: صاحب ضلالة، ذو رشد: صاحب هدى.

المعنى: شملت الجميع بكرمك وعطاياك، حتى الضالين منهم، فصرت مطاعاً من صاحب العقل والهدى، ومن صاحب الضلالة والفساد.

وقوله [من الكامل]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا

إلاَّ أن بينهما فرقاً من وجهين:

أحدهما: أنَّ الرفع في البيت الأول شاذ، لكون الخبر غير مذكور، ففي الرفع تَهْيئة العامل للعامل وقَطْعُهُ عنه، وهذا قول البصريِّين، وأوجبوا إذا قلت: «حتى رأسُها» بالرفع أن تقول «مأكول».

والثاني: أن النَّصب في البيت الثاني من وجهين، أحدهما: العطف، والثاني إضمار العامل على شريطة التَّفسير، وفي البيت الأول من وجه واحد.

وإذا قلت: «قام القوم حتى زيدٌ قامَ» جاز الرفع والخفض دون النصب، وكان لك في الرفع أوجه، أحدُها: الابتداء، والثاني العطف، والثالث إضمار الفعل،

قوله: (إلا أن بينهما) أي: البيتين. **قوله: (إن الرفع في البيت الأول)** رفع غواتهم على أنه مبتدأ. **قوله: (في البيت الأول شاذ)** أي: وأما في الثاني فغير شاذ. **قوله: (تهيئة العامل)** وهو الفعل السابق وهو عممتهم العمل في المعمول وهو ما بعد حتى وهو غواتهم وعممتهم يعمل في غواتهم النصب وقوله: وقطعه عنه برفع غواتهم. **قوله: (لكون الخبر غير مذكور)** أي: وحذف الخبر شاذ من تهيئة الخ ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان العامل فعلاً متعدياً لأنه إذا كان الفعل متعدياً يتهيأ العمل فيما بعد حتى لكونه مفرداً، ثم قطعه برفع ذلك المفرد بالابتداء، وأما لو كان الخبر مذكوراً فهي جملة فلا يتهيأ الفعل للعمل فيها ا هـ تقرير درديز. **قوله: (وهذا)** أي: عدم جواز الرفع بعد حق الواقعة بعد فعل متعد إذ لم يذكر الخبر. **قوله: (أن تقول مأكول)** أي: تصرح به ولا تقتصر على الرأس فقط لما فيه من تهيئة العامل للنصب ثم قطعه. **قوله: (أن النصب في البيت الثاني من وجهين)** أي: وأما في الأول فمن وجه واحد وهو العطف. **قوله: (أحدهما العطف)** أي: على الزاد وعلى الصحيفة على الخلاف في تعدد المعطوف. **قوله: (والثاني إضمار العامل)** أي: وحتى على هذا ابتدائية لا عاطفة إذ الواقع بعدها جملة وهي لا تعطف الجمل على الصحيح.

قوله: (والثاني إضمار العامل) أي: وهو ألقى أي ألقى نعله ألقاها فهو من باب الاشتغال. **قوله: (على شريطة التفسير)** أي: التي فعله ألقاها. **قوله: (من وجه واحد)** أي: وهو العطف على المفعول وهو الضمير في عممتهم. **قوله: (جاز الرفع)** أي: في زيد على جعل حتى ابتدائية قوله والخفض أي على جعل حتى بمعنى إلى أي قام القوم شيئاً فشيئاً إلى زيد قام. **قوله: (جاز الرفع والخفض)** لكن يرد على الخفض أن إلى لا تصلح هنا نظير قولك عجبت من القوم حتى بنيهم إلا أن القيام قد يكون على التدريج إلى أن وصل لزيد. **قوله: (دون النصب)** أي: لأن حتى ليست ناصبة وإنما الناصب أن بعدها وأن لا تدخل على الأسماء. **قوله: (أحدها الابتداء)** أي: فيكون زيد مبتدأ. **قوله: (والثاني العطف)**

والجملة التي بعدها خبرٌ على الأول، ومؤكِّدة على الثاني، كما أنها كذلك مع الخفض، وأما على الثالث فتكون الجملة مُفَسِّرة، وزعَمَ بعضُ المغاربة أنه لا يجوز «ضَرَبْتَ القوم حتى زيدٍ ضَرَبْتَهُ» بالخفض، ولا بالعطف، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعلٍ، لأنه يمتنع جعلُ «ضربته» توكيداً لضربت القوم، قال: وإنما جاز الخفض في:

حَـــــتَّـــــى نَـــــعْـــــلِـــــهِ

لأن ضمير «ألقاها» للصحيفة، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدّر أنه للنعل.

ولا محل للجملة الواقعة بعد «حتى» الابتدائية خلافاً للزجّاج وابن دُرُسْتُوَيْهِ، زَعَمَا أنها في محل جر بـ «حتّى»؛ ويردُّه أن حروف الجر لا تُعَلَّقُ عن العمل، وإنما

أي: على الفاعل وهو القوم. **قوله: (والثالث إضمار الفعل)** أي: على شريطة التفسير. **قوله: (والجملة التي بعده)** أي: بعد زيد خبر أي فمحلها رفع على الأول أي من أن زيد مبتدأ وقام خبره. **قوله: (ومؤكدة على الثاني)** أي: مؤكدة لما يفهم من قولك حتى زيد بالعطف على القوم أي حتى قام زيد فقام توكيد لا محل له من الإعراب. **قوله: (كذلك)** أي: مؤكدة لأن قولك حتى زيد أي فقام مؤكد. **قوله: (وأما على الثالث)** أي: من أن نريد فاعل بمحذوف أي حتى قام زيد.

قوله: (فتكون الجملة مفسرة) فلا محل لها. **قوله: (ولا بالعطف)** أي: بحيث يكون منصوباً. **قوله: (ولا بالعطف)** أي: ولا بالنصب على العطف، وإنما امتنع الخفض لأنه إذا خفض أفاد أن الضرب مسلط على زيد فيكون ضربته توكيداً لضرب القوم وهو لا يجوز، وإنما لم يجز النصب كأنه يكون الضرب مسلطاً على زيد فيكون ضربته توكيداً لضرب القوم فقوله لأنه يمتنع علة لمنع الخفض والنصب على العطف، وأما لو رفع فيكون ضربته خبراً، وإذا نصب بضربت محذوفاً كانت جملة ضربته تفسيرية وبعد ذلك فالحق أنه يجوز الخفض والنصب على العطف ويكون ضربته توكيداً لضرب زيد الذي شمله ضرب القوم فهو كالمثال المتقدم من غير فارق وعلى تسليم زعم بعض المغاربة يكون مقابلاً لما قبله الذي جعل الجملة توكيداً لقيام زيد لا لقيام القوم. **قوله: (بل الرفع)** أي: على أنه مبتدأ وضربته خبر. **قوله: (بإضمار فعل)** أي: على شريطة التفسير.

قوله: (لأن ضمير الخ) أي: والمعنى ألقى الصحيفة حتى نعله ألقى الصحيفة وقد يقال هو راجع للنعل وهو توكيد لإلقاء النعل المستفاد ضمناً. **قوله: (على هذا الوجه)** أي: وجه الخفض الذي هو أحد الأوجه الثلاثة في النعل. **قوله: (إنه)** أي: ضمير ألقاها عائد للنعل لما يلزم عليه من المنع وهو جعل ألقى النعل توكيداً لألقى الصحيفة على كلامه فألقاها توكيداً لألقى الصحيفة. **قوله: (ولا محل للجملة)** كلام مستأنف.

قوله: (في محل جر) أي: فتكون حتى عاملة معنى لا لفظاً لمانع وهو دخول حتى على الجملة لأنها لا تعمل لفظاً إلا إذا دخلت على مفرد فيلزم عليه أن التعليق دخل في

تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها «إنَّ» كسروها، فقالوا: «مَرِضَ زَيْدٌ حتى إنهم لا يَرْجُونَهُ»، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على أنَّ فُتِحت همزتها، نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

* * *

● **(حيث)** وطيء تقول: «حَوْثُ»، وفي الثاء فيهما: الضمُّ تشبيهاً بالغايات؛ لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأن أثَرَها ـ وهو الجرّ ـ لا يظهرُ، والكسر على أصل الْتِقاء الساكنين، والفتح للتخفيف.

الحروف والحق أن التعليق خاص ببعض الأفعال ولا يدخل في الحروف ولا في كل الأفعال بل بعضها وهو أفعال القلوب وهذا معنى قول الشارح ويرده أن حروف الخ، وحاصل هذا الرد أن حتى الابتدائية لو كانت حرف جر للزم التعليق في الحروف وهو باطل فبطل كونها حرف جر. **قوله: (في محل جر بحتى)** هذا في الحقيقة إنكار لوجود حتى الابتدائية لأن ما يحكم الجماعة بأن حتى فيه ابتدائية يحكمون أنها فيه حرف جر. **قوله: (لا تعلق عن العمل)** ومعنى التعليق منع العمل لفظاً لقيام مانع منه. **قوله: (وإنما تدخل على المفردات)** نحو مررت بزيد وسرت من البصرة إلى الكوفة قوله أو ما في تأويل المفردات نحو عجبت من أنك قائم أي عجبت من قيامك ولقائل أن يقول أن مراد الزجاج وابن درستويه أن الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها لا على معنى أن الجملة باقية على جمليتها غير مؤولة وحتى عاملة في محلها، وحينئذٍ فلا يراد الاعتراض بأن حرف الجر لا يعلق إذ لا تعليق على هذا إلا أنه يرد عليهما ما ذكره المصنف بقوله، وإنهم إذا أوقعوا الخ إذ لا محيص لهما عن هذا الاعتراض.

قوله: (وإنهم إذا أوقعوا الخ) هذا رد ثانٍ حاصله إن قاعدة حرف الجر إذا دخل على أن فتحت فلو كانت حتى الابتدائية حرف جر لفتحت إن معها مع إننا نجد حتى الابتدائية تدخل على إن وهي مكسورة فبطل كونها حرف جر. **قوله: (بعدها)** أي: بعد حتى الابتدائية.

(حيث) قوله: (وطيء تقول حوث) أي: وهي مبنية أشبهها بالحرف في الافتقار المتأصل. **قوله: (لأن الإضافة الخ)** جواب عما يقال إن الغايات مقطوعة عن الإضافة وهذه مضافة فكيف شبهها فأجاب بأنه لما كانت إضافتها كلا إضافة وكانت محركة بالضم أشبهت حينئذٍ الغايات. **قوله: (لأن أثرها وهو الجر)** أي: في المضاف إليه **لا يظهر**. **قوله: (لا يظهر)** أي: لفظاً فساغ التشبيه بالغايات من هذه الحيثية. **قوله: (والكسر)** عطف على الضم وكذا قوله والفتح. **قوله: (من العرب)** وهم بنو فقعس فهي لغة فقعسية وقوله: من يعرب حيث أي فينصبها على الظرفية ويجرها بمن وقد تنصب على غير الظرفية. **قوله:**

ومن العرب من يَعْرِب «حيثُ»، وقراءة من قرأ ﴿مِنْ حَيْثِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢] بالكسر تحتملها وتحتملُ لغةَ البناء على الكسر.

وهي للمكان اتفاقاً، قال الأخفش: وقد ترد للزَّمان، والغالبُ كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بـ «مِنْ»، وقد تخفض بغيرها كقوله [من الطويل]:

١٩٩ ـ فَشَدَّ، وَلَمْ يُنْظِرْ بُيُوتاً كَثِيرَةً، لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ

وقد تقع «حيث» مفعولاً به وفاقاً للفارسي، وحمل عليه: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] إذ المعنى أنه تعالى يعلمُ نفسَ المكان المستحقِّ لوضع الرسالة فيه، لا شيئاً في المكان، وناصِبُها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليه بـ «أعلم»، لا بـ «أعلم» نفسه، لأن أَفْعَلَ التفضيل لا ينصب المفعول به، فإن أَوَّلته بـ «عالم» جاز أن

(تحتملها) أي: لغة الإعراب. **قوله: (قال الأخفش الخ)** واحتج له بقول الشاعر:

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه

أي: في زمن الهداية ولا حجة له فيه لاحتمال المكان. **قوله: (في محل نصب)** نحو فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم. **قوله: (أو خفض بمن)** نحو من حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام. **قوله: (وقد تخفض)** أي: تكون في محل خفض بغير من بقلة. **قوله: (أم قشعم)** يطلق على الحرب والمنية والداهية. **قوله: (نفس المكان)** أي: هو ذات النبي. **قوله: (لا شيئاً الخ)** مصدوق حيث الذكاء والفطنة والأولى جعل حيث مناظر فيه ولا تجعل خارجة عن معناها الأصلي ويراد بالشيء ما قلنا، وإن كان يلزم عليه حذف الفعل والموصول لأن المعنى الله أعلم يعلم الفضل الذي هو في المكان، وإن كان جعلها مفعولاً أقرب لأنه يلزم على هذا حذف المفعول والموصول الذي هو صفته وبعض الصلة. **قوله: (لا شيئاً الخ)** هذا المعنى على جعلها ظرف مكان وهناك عليه معنى آخر وهو فاسد وهو أن المعنى الله أعلم في المكان ووجه فساده إيهامه اقتضاء أنه تعالى أعلم حال كونه في المكان أكثر من كونه يعلم في غير المكان ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وناصبها)** أي: في الآية على جعلها مفعولاً به. **قوله: (لا بأعلم نفسه)** عطف على المعنى

---

١٩٩ ـ التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في (ديوانه ص ٢٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٥، ٧/ ٨، ٩، ١٣، ١٧؛ والدرر ٣/ ١٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٨٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٨٥ (قشعم)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢١٢).

اللغة: فشد: فحمل على أعدائه يحاربهم. لم ينظر: لم يمهل. عجّل. الرحل: ما يوضع على الناقة لتُركب. أم قشعم: كنية المنية أو الداهية.

المعنى: فهاجم أعداءه، ولم يمهل بيوتاً كثيرة منهم، حيث كانت المنايا أو الدواهي ترصده، أي لم يهب الأخطار وهاجم عدوّه حيث كان.

ينصبه في رأي بعضهم؛ ولم تقع اسماً لـ «أنّ»، خلافاً لابن مالك، ولا دليل في قوله [من الطويل]:

٢٠٠ - إنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيـ ـهِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ

لجواز تقدير «حيث» خبراً، و«حِمىً» اسماً؛ فإن قيل: يؤدّي إلى جعل المكان حالاً في المكان، قلنا: هو نظير قولك: «إنَّ في مَكَّةَ دَارَ زَيْدٍ»، ونظيره في الزمان: «إنَّ في يومِ الجمعة ساعَةَ الإِجابة».

وتلزم «حيث» الإِضافَة إلى جملةٍ، اسميَّةً كانت أو فعليَّةً، وإضافتها إلى الفعليَّة

كأنه قال وتنصب بيعلم لا بأعلم نفسه وفي نسخة لا أعلم نفسه بالرفع عطف على يعلم أي وناصبها يعلم لا ناصبها أعلم نفسه. **قوله: (لا ينصب المفعول به)** أي: لأنه ضعيف لا يرفع الفاعل الظاهر إلا في مسألة الكحل، فمن باب أولى المفعول. **قوله: (لا ينصب المفعول به)** أي: مع بقائه في معنى التفضيل باتفاق لضعف مشابهته للفعل بدلالته على الأشدية فإن وجد ما يوهم ذلك قدر ناصب المفعول الواقع بعده محذوفاً كما فعل المصنف كقوله تعالى الله أعلم من يضل عن سبيله أي أعلم من كل أحد يعلم من يضل عن سبيله وكذا قول الشاعر:

واضرب منا بالسيوف القوانسا

أي: تضرب القوانس أي بيضات الحديد جمع قونس. **قوله: (فإن أولته الخ)** أي أن بعضهم كابن مالك قال إن أفعل التفضيل إذا أول باسم الفاعل وجعل ليس على بأنه عمل عمل اسم الفاعل. **قوله: (ولم تقع)** أي: حيث اسماً لأن. **قوله: (خلافاً لابن مالك)** القائل إنها تقع اسماً استدلالاً بقوله إن حيث الخ فحيث اسمها وحمى خبر أي إن مكان استقرار من أنت راعيه مكان حماية الذي فيه عزة وأمان كائن في مكان استقرار من أنت راعيه. **قوله: (إن حيث الخ)** حيث اسمها على كلام ابن مالك وحمى خبرها والمعنى أن المكان استقر فيه من أنت راعيه مكان حمى الخ فليس فيه ظرفية المكان في المكان بخلافه على كلام المصنف. **قوله: (عزة)** بالعين المهملة. **قوله: (يؤدي)** أي: هذا الإعراب يؤدي إلى جعل المكان حالاً الخ وذلك لأن المعنى أن الحمى أي موضع الجماعة الذي فيه عزة وأمان كائن في مكان استقرار من أنت راعيه ا هـ تقرير دردير. **قوله: (هو نظير قولك الخ)** أي: من جهة أن الأصغر منزرع في الأكبر والكل ظرف للجزء. **قوله: (هو نظير قولك الخ)** أي: فهو من ظرفية الخاص في العام لو كان ذلك العام اعتباراً كما هنا لأن مكان من هو راعيه ليس أعم من المكان الذي يحميه بحسب المفهوم. **قوله: (وتلزم حيث الإضافة)**

٢٠٠ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٣/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٢).

اللغة: راعيه: حاميه وحافظه من الشرّ. الحمى: كلّ ما يدافع عنه الرجل فهو حمًى له.

المعنى: من تحميه وتحفظه يغدو منيعاً محميًا، حيث استقرّ، وأنّى حلّ، فهو آمن عزيز.

أكثر، ومن ثَمَّ رجحَ النصبُ في نحو: «جلستُ حيث زيدٌ أراه»، وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله [من الطويل]:

٢٠١ ـ وَنَطْعنُهُمْ تَحتَ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

أنشدهُ ابن مالك والكسائي يقيسه، ويمكن أن يُخَرَّج عليه قولُ الفقهاء: «من حيث أن كذا». وأنْدَرُ من ذلك إضافَتها إلى جملة محذوفة كقوله [من الطويل]:

يصح أن تجعل حيث فاعل تلزم والإضافة مفعول ويصح العكس ورد العلامة الشمني ذلك فقال إنه إذا جعلنا الإضافة مفعولاً يقتضي أن تكون الإضافة ملزومة أي وحيث لازمة، وإذا وجد الملزوم وهو الإضافة توجد حيث مع إنه ليس كلما وجدت الإضافة إلى الجملة توجد حيث وفيه إن قوله وتلزم حيث الإضافة معناه ولا تنفك حيث عن الإضافة فحينئذٍ لا يرد ما قاله ا هـ تقرير دردير.

قوله: **(وتلزم حيث الإضافة)** إما برفع الإضافة على أنها فاعل تلزم وحيث مفعول أي الإضافة لازمة لحيث لا تنفك عنها أو نصبها على المفعولية وحيث فاعل أي حيث لازمة للإضافة لا تنفك عنها ا هـ دماميني. **قوله**: **(الإضافة إلى الجملة اسمية)** أي: فإذا وقعت حينئذٍ بعدها جملة مبتدأة بأن وجب كسر إن فلو فتحت جعلت أن وما بعدها في تأويل مصدر، وحينئذٍ يكون من قبيل إضافة حيث إلى المفرد وهي المسألة الآتية، وقوله إلى الجملة اسمية أي نحو أجلس حيث زيد جالس. **قوله**: **(أو فعلية)** أي: نحو أجلس حيث جلس زيد. **قوله**: **(ومن ثم)** أي: من أجل إن أضافتها إلى الفعلية أكثر. **قوله**: **(رجع النصب)** أي: على الرفع لأن الرفع ملزوم لعدم استعمالها على أكثر حالاتها بخلاف النصب. **قوله**: **(وندرت إضافتها إلى المفرد)** أي: شذ ذلك. **قوله**: **(حيث لي العمائم)** صدره:

ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم ... ببيض المواضي حيث لي العمائم

نطعنهم بضم العين مضارع طعن بالرمح والكلى جميع كلية أو كلوة ولكل واحد كليتان وهما لحمتان حمراوتان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين عليهما شحم محيط بهما كالغلاف لهما والمواضي السيوف القواطع ولي العمائم شدها على الرؤوس. **قوله**: **(من حيث أن كذا)** أي: بفتح همزة أن والأولى أن يخرج على جعل حيث مضافة للجملة

---

٢٠١ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (شرح شواهد المغني ٢/ ٣٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٧؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٧/ ٤؛ والدرر ٣/ ١٢٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٢).

شرح المفردات: نطعنهم: نضربهم. حيث الكلى: أي في أجوافهم. المواضي البيض: السيوف القاطعة. حيث ليّ العمائم: أي الرؤوس.

المعنى: يقول: إنّهم يطعنون الأعداء بالرماح بعد أن يضربوا رؤوسهم بالسيوف القاطعة.

٢٠٢ ـ إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ   أَتَاهُ بِرَيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهْ

أي: إذا رَيْدَة نفحَتْ له من حيثُ هَبَّتْ، وذلك لأن «رَيْدَة» فاعل بمحذوف يُفسِّره «نَفَحَتْ»، فلو كان «نفحت» مضافاً إليه «حَيْثُ» لزم بطلانُ التفسير؛ إذ المضافُ إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعملُ لا يفسّر عاملاً. قال أبو الفتح في كتاب التمام: ومَنْ أضاف «حيث» إلى المفرد أعربها، انتهى.

ورأيت بخطّ الضابطين [من الرجز]:

٢٠٣ ـ أما تَرَى حَيْثَ سُهَيْلٍ طَالِعَاً   نَجْماً يُضِيءُ كالشِّهَابِ لامِعَا

بفتح الثاء من «حيث» وخفض «سهيل»، و«حيث» بالضم و«سهيل» بالرفع، أي

بأن تجعل أن ومعمولاها مؤولة بمصدر مبتدأ والخبر محذوف وحذف خبر المبتدأ بعد حيث ليس عزيزاً ا هـ دماميني. **قوله**: (ريدة) بالمثناة تحت وهي ريح لينة الهبوب وقوله ما نفحت ما زائدة ونفحت بمعنى فاحت.

قوله: (من حيث هبت) أي: فحذفت الجملة وعوض عنها ما.

قوله: (وذلك) أي: بيان كون حيث أضيفت إلى جملة محذوفة لأن الخ. **قوله**: (ومن أضاف حيث إلى المفرد الخ) فيه أن هذا مخصوص بباب الاشتغال سلمنا إنه عالم فيه وفي غيره فلم لا يجوز أن يكون فاعلاً لفعل دل عليه السياق أعني أتاه برياها فإنه يدل على الهبوب لا قوله نفحت بخصوصه المضاف إليه فليس ذلك من باب التفسير ا هـ تقرير دردير. **قوله**: (أعربها) أي: وإن أضيفت إلى الجملة فهي مبنية.

قوله: (ورأيت بخط بعض الضابطين) أي: لهذا البيت. **قوله**: (أما ترى) معمول الضابطين أي الذين ضبطوا هذا البيت. **قوله**: (بفتح ثاء) أي: مضبوطاً بفتح ثاء الخ أي على أنها منصوبة بترى لإضافتها إلى مفرد، ثم بعد ذلك ضبطوا بالرفع فلما غاير الضبطين

---

٢٠٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي حيَّة النميري في (خزانة الأدب ٦/ ٥٥٤، ٥٥٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٠؛ ولسان العرب ٣/ ١٩٢ (ريد)، ١١/ ٢١٩ (خلل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٦؛ وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٢٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٢).

اللغة: الريدة والريدانة: الريح الليّنة. نفحت: هبت. الريّا: الرائحة الطيّبة. الخليل: الصديق. يواصله: يديم وداده.

المعنى: إذا هبت ريح لينة من جهة ما، أحسها تحمل له رائحة طيّبة من صديقته التي تديم محبتها ووِدادها له.

٢٠٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (خزانة الأدب ٧/ ٣؛ والدرر ٢/ ١٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٠؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٥؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٨٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٢).

اللغة والمعنى: سهيل: نجم. الشهاب: شعلة نار ساطعة.

موجود، فحذف الخبر.

وإذا اتَّصلت بها «ما» الكافة ضُمِّنَتْ معنى الشرط وجَزَمَتِ الفعلين كقوله [من الخفيف]:

٢٠٤ ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأزْمَانِ

وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان.

علم أنها في حالة الإضافة لمفرد تعرب وإلا لما عايروا به اندفع ما يقال يحتمل أن فتح الثاء بالبناء على الفتح لا على الإعراب ا هـ تقرير دردير. **قوله: (تفتح ثاء حيث وخفض سهيل)** أي: فقد أعربت حيث لإضافتها لمفرد قال شارح اللباب وطالعاً مفعول ثانٍ لترى أو حال من سهيل إن جعلت حيث صلة ويجوز أن يكون حيث باقياً على الظرفية وحذف مفعولا ترى نسيا كأنه قال إما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعاً ا هـ قلت جعل الحال من المضاف إليه غير مرضي في مثل هذا كذا القول بزيادة حيث فالأولى أن يجعل الحال من ضمير يعود على سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أي تراه طالعاً به، وكل هذا على رواية الجر، وأما على رواية الرفع فهو حال من الضمير في الخبر المقدر. **قوله: (وحيث بالضم)** أي: ومضبوطاً حيث بالضم فهي ظرف لسهيل مبنية على الضم فهي مضافة لجملة وهي حينئذٍ مبنية. **قوله: (وسهيل بالرفع)** أي: مبتدأ وقوله أي موجود خبره. **قوله: (وحيثما تستقم الخ)** من الخفيف والمناسب حذف الواو قبل حيث كما هو موجود في غير هذا الكتاب. **قوله: (وحيثما تستقم)** أي: يطلق على الزمان الماضي والتصريح بالأزمان يدل على أن حيث أريد بها الزمان. **قوله: (نجاحاً)** هو الظفر بالمقصود. **قوله: (دليل الخ)** أي: لأن قوله في غابر الأزمان دليل على أن المعنى أي وقت تستقم يقدر لك الله سلامة في الأزمان المستْقبلة والغابر يطلق على المستقبل كما هنا، وعلى الماضي ورده الشارح بأن قوله في غابر الأزمان لا يعين إن حيث ظرف زمان سواء علق بيقدر أو جعل متعلقاً بمحذوف صفة لنجاحاً لاحتمال أن المعنى أي مكان تستقم فيه يقدر لك الله في غابر الأزمان نجاحاً أو يقدر الله نجاحاً في غابر وأجاب الشمني بأن هذا المعنى بعيد ورد بأن الدليل إذا طرقه الاحتمال بطل به الاستدلال.

---

٢٠٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (تذكرة النحاة ص ٧٣٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥١٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٥؛ وشرح قطر الندى ص ٨٩؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤٢٦.

اللغة والمعنى: تستقم: تعتدل في تصرّفك، أو تسر في طريق قويم. يقدّر: يهيّىء. غابر الأزمان: ماضي الأزمان، وهنا بمعنى «باقيها».

يقول: أينما كنت، إن أحسنت سلوكك، وسرت في طريق مستقيم، يهيّىء لك الله الظفر في أعمالك، وبلوغ ما تبتغيه.

ـ حرف الخاء المعجمة ـ

● (خلا) على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جارّاً للمستثنى، ثم قيل: موضعها نَصْبٌ عن تمام الكلام، وقيل: تتعلَّق بما قبلَها من فعل أو شبهه على قاعدة أحْرُفِ الجر، والصَّواب عندي الأولُ؛ لأنها لا تُعَدِّي الأفعال إلى الأسماء، أي: لا تُوَصِّلُ معناها إليها، بل تُزيل معناها عنها، فأَشْبَهَتْ في عدم التعدية الحروفَ الزائدة؛ ولأنها بمنزلة «إلاّ» وهي غيرُ متعلقة.

والثاني: أن تكون فعلاً متعدّياً ناصباً له، وفاعلها على الحدّ المذكور في فاعل «حاشا»، والجملة مستأنفة أو حاليَّة، على خلافٍ في ذلك، وتقول «قَامُوا خلاَ زيداً»، وإن شئت خفضتَ إلاً في نحو قول لبيد [من الطويل]:

حرف الخاء المعجمة خلا

قوله: (أن تكون حرفاً جاراً) نحو قام القوم خلا زيد. **قوله: (ثم قيل موضعها)** أي: مع معمولها أي موضع مجرورها نصب. **قوله: (عن تمام الكلام)** أي: بتمامه فعن بمعنى الباء. **قوله: (نصب عن تمام الكلام)** أي: أنها لا تتعلق بما قبلها كما أن ما بعد إلا منصوب ولا تعلق له بالعامل والصدر عن تمام الكلام يوجب النصب عند الكوفيين فالعامل معنوي وهو تمام الكلام، وكذا سائر الفضلات. **قوله: (وقيل تتعلق الخ)** أي: فيكون معمولها في محل نصب بالعامل قبلها. **قوله: (لأنها لا تعدي الخ)** أي: كما في مررت بزيد فالباء أوصلت المرور لزيد فصار زيد ممروراً به. وأما في قام القوم خلا زيد فالقيام مزال عن زيد لا أنه متعدٍ إليه. **قوله: (أي لا توصل معناها)** أي: الأفعال إليها. **قوله: (بمنزلة إلا)** أي: في الاستثناء وقوله وهي أي إلا وقوله غير متعلقة أي فكذلك خلا. **قوله: (ولأنها بمنزلة إلا)** قد يقال إنه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف مساواته في جميع أحكامه ألا ترى أن إلا التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف يعمله.

قوله: (متعدياً) أي: بنفسه وقوله ناصباً له أي للمستثنى. **قوله: (في فاعل حاشى)** قيل ضميراً اسم الفاعل أو المصدر أو البعض المفهوم من الكل المتقدم. **قوله: (والجملة)** أي: الاستثنائية المذكورة. **قوله: (على خلاف ذلك)** تحصل إن خلا زيداً فيها قولان قيل لا محل لها وقيل لها محل هذا إذا لم تتقدم ما المصدرية عليها وإلا جرى خلاف آخر سيأتي. **قوله: (خلا زيداً)** بنصب زيد. **قوله: (وإن شئت خفضت)** فقلت خلا زيد. **قوله: (إلا في نحو)** أي: إن الخفض جائز في كل تركيب إلا في نحو قول لبيد من كل تركيب اقترنت فيه خلا بما المصدرية. **قوله: (إلا في نحو قول لبيد)** أي: فيتعين النصب ولا

٢٠٥ ـ ألاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ [وَكُلُّ نَعِيمٍ ـ لاَ مَحَالَةَ ـ زَائِلُ]

وذلك لأن «ما» في هذه مصدرية؛ فدخولُها يُعَيِّن الفعليّة، وموضع «ما خلا» نَصْبٌ، فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدرُ الصريحُ في نحو: «أرْسلَهَا الْعِرَاكَ»؛ وقيل: على الظرف لنيابتها وصِلَتها عن الوقت؛ فمعنى «قَامُوا ما خَلاَ زَيْداً» على الأول: قاموا خَالِينَ عن زيد، وعلى الثاني: قاموا وَقْتَ خُلوِّهم عن زيد، وهذا

يجوز الجر. **قوله: (ما خلا الله)** أي: خالين الله أي مجاوزينه أو وقت خلوهم. **قوله: (باطل)** أي: ذاهب وفانٍ. **قوله: (يعين الفعلية)** أي: المقتضية للنصب وينفي الجر. **قوله: (وموضع ما خلا)** أي: المقرونة بما المصدرية نصب وحاصله أنه اتفق على أن محلها نصب وهل على الحال أو الظرفية أو الاستثناء أقوال ثلاثة. **قوله: (على الحال)** أي: فلو قلت قام القوم ما خلا أي خلوهم وتجاوزهم تؤول المصدر باسم الفاعل أي مجاوزين، فإن قلت إن خلوهم معرفة فيلزم وقوع الحال معرفة، فأجاب المصنف بأن المصدر الصريح المعرف بأل وهو العراك جاء حالاً واعترض بأن المصدر الصريح معرف بأل الجنسية فمعناه نكرة، وأما المصدر المؤول فهو مضاف للضمير فهو قياس مع الفارق على أن المصدر الصريح المعرف وقوعه حالاً نادر وقليل فكيف يقاس عليه التركيب الكثير ا هـ تقرير شيخنا دردير.

قوله: (وصلتها) أي: مع صلتها فالواو بمعنى مع لا عاطفة وإلا لزم العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار. **قوله: (خالين عن زيد)** أي: متجاوزين. **قوله: (وقت خلوهم عن زيد)** المناسب حذف عن وتقول وقت خلوهم زيداً لأن خلا تتعدى بنفسها وكذا في قوله خالين عن زيد والمعنى مجاوزين زيداً. **قوله: (قاموا وقت خلوهم الخ)** أي: فحذف اسم الزمان وانتصب المصدر على الظرفية بطريق النيابة وهذا ظاهر إذ كثيراً ما يحذف الظرف قبل المصدر الصريح أو المؤول فينوب عنه نحو آتيك قدوم الحاج وحين ما ذر شارق فحذف الحين وناب القدوم وما ذر شارق عنه.

---

٢٠٥ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في (ديوانه ص ٢٥٦؛ وجواهر الأدب ص ٣٨٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧؛ والدرر ١/ ٧١؛ وديوان المعاني ١/ ١٨؛ وسمط اللآلي ص ٢٥٣ وشرح الأشموني ١/ ١١؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٧٨؛ والعقد الفريد ٥/ ٢٧٣؛ ولسان العرب ٥/ ٣٥١ (رجز)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٥، ٧، ٢٩١؛ وهمع الهوامع ١/ ٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢١١؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٩؛ والدرر ٣/ ١٦٦؛ ورصف المباني ص ٢٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٣١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٣؛ وشرح قطر الندى ص ٢٤٨؛ واللمع ص ١٥٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٦).

اللغة والمعنى: لا محالة: لا بدّ. زائل: فانٍ.

يقول: كلّ شيء في هذا الوجود ماضٍ إلى زوال إلاّ وجه ربّك ذي الجلال والإكرام.

الخلافُ المذكورُ في محلِّها خافضةً وناصبةً ثابتٌ في «حاشا» و«عدا»، وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصابِ «غير» في «قامُوا غَيْرَ زيدٍ». وزعم الجَرْمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جنّي أنه قد يجوز الجرّ على تقدير «ما» زائدة، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده، نحو: ﴿عَمَّا قليلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِما رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وإن قالوه بالسماع فهو من الشُّذوذ بحيث لا يُقاس عليه.

قوله: (في محلها) أي: محل خلا. **قوله: (خافضة)** حال فمحلها نصب إما عن التمام أو بالعامل قبلها. **قوله: (وناصبة)** أي: إما مع المصدرية وفيها ثلاثة أقوال قيل على الحال وقيل على الظرفية وقيل على الاستثناء، وأما بدون ما فقيل مستأنفة وقيل على الحال. **قوله: (وقال ابن خروف الخ)** كان المناسب أن يقدمه على قوله وهذا الخلاف. **قوله: (على الاستثناء)** أي: فموضع ما خلاف نصب وقوله على الاستثناء أي لا على الحال والظرف. **قوله: (وابن جنى)** بياء ساكنة لا مشددة للنسب. **قوله: (قد يجوز الجر)** أي: بعده ما خلا وقوله على تقدير أي بناءً على تقدير الخ. **قوله: (بل بعده)** أي: الجار. **قوله: (بحيث لا يقاس عليه)** أي: وحينئذٍ فلا يعول على قولهم على كل حال.

ـ حرف الراء ـ

● (ربَّ) **حرف جر**، خلافاً للكوفيِّين في دعوى اسميَّته، وقولُهم إنه أخبر عنه في قوله [من الكامل]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ   عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

ممنوعٌ، بلْ «عارُ» خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور؛ إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي.

وليس معناه التَّقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التَّكثير دائماً، خلافاً لابن دُرُسْتويهِ وجماعةٍ، بل **ترد للتَّكثير كثيراً وللتقليلِ قليلاً**.

فمن الأول ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، وفي

حرف الراء

رب: **قوله: (خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته)** أي: وبني عندهم لأنه لإنشاء التقليل أو التكثير والإنشاء بالحرف أغلب وأيد الرضى مذهب الكوفيين بأنها نظير كم وهي اسم فكما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس معنى رب رجل قليل من هذا الجنس، لكن رأى البصريون أنها لا تدخل عليها علامات الأسماء بخلاف كم فيدخل عليها حرف الجر ويضاف إليها نحو بكم درهم وغلام كم رجل. **قوله: (وقولهم)** مبتدأ خبره قوله ممنوع. **قوله: (وقولهم)** أي: في الدليل على اسميتها. **قوله: (أنه أخبر عنه)** أي: وكل ما أخبر عنه اسم فيقولون في البيت إن رب مبتدأ وقتل مضاف إليه وعار خبر. **قوله: (صفة للمجرور)** أي: وخبر المبتدأ الذي هو المجرور محذوف أي رب هو قتل هو عار حاصل. **قوله: (إذ هو في موضع مبتدأ)** أي: هنا لما سيأتي أن مجرورها تارة يكون في محل رفع أو نصب. **قوله: (إذ هو في موضع مبتدأ)** أي: ورب في حكم الزائد فلا يضر جره للمبتدأ والمسوغ للابتداء بالنكرة الوصف المقدر أي رب قتل ذميم بقرينة قوله عار. **قوله: (بل ترد للتكثير الخ)** لم يبين هل ذلك بحسب الوضع إلا وقال الرضى التقليل أصلها، ثم استعملت في التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج لقرينة ولبعضهم إن رب لمجرد الإثبات والتقليل والتكثير بالقرائن.

قوله: (فمن الأول) أي: فمن ردها للأول وهو التكثير. **قوله: (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين)** أي: إنهم يتمنون الإسلام كثيراً لما شاهدوا فيه من نجاة المسلمين وإكرامهم وما يحصل للكفار من العذاب ومن قال إنها للتقليل يقول إنهم تدهشهم أهوال القيامة فلا يفيقون إلا قليلاً، فإذا فاقوا تمنوا ذلك ا هـ تقرير دردير.

الحديث: «يا رُبَّ كاسِيَةٍ في الدُّنْيَا عَارِيةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وسُمِعَ أعرابيٌّ يقول بعد انقضاء رمضان: «يا رُبَّ صائِمِهِ لنْ يَصُومَهُ، وَيا رُبَّ قَائِمِهِ لَنْ يَقومَهُ»، وهو مما تمسَّك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرّد بمعنى الماضي، وقال الشاعر [من الطويل]:

٢٠٦ - فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ

وقال آخر [من المديد]:

٢٠٧ - رُبَّمَا أوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

قوله: (يا رب) يا حرف تنبيه وكاسية أي ذات كاسية أي مكسوة. **قوله: (يا رب صائمه)** يا حرف تنبيه أي إن كثيراً ممن صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعد وكثيراً ممن قامه لا يقوم مثله بعد لاحترام المنية له فاجتهدوا في صيام مثله وقيام مثله إن أدركتموه فغرضه تعلق بالتكثير لا بالتقليل. **قوله: (لن يصومه)** خبر عن صائمه وكذا لن يقومه خبر عن قائمه. **قوله: (وهو مما تمسك الخ)** وجهه أن صائم هذا إنما هو ماض بدليل قول العربي له بعد رمضان، وقد عمل في الضمير النصب وهو مجرد، فإن قلت لا نسلم إنه عامل في الضمير بل هو مضاف له وأجيب بأنه لو كان مضافاً له للزم عمل رب في معرفة وهو لا يصح فتعين عمله فيه، وإنما لزم عمل رب في معرفة إن قلنا بإضافة الوصف للضمير لأن صائم بمعنى الماضي كما علمت فلو كان مضافاً لكانت إضافته محضة إذ هو حينئذٍ صفة مضافة إلى غير معمولها فتفيد التعريف ومعلوم امتناع كون مدخول رب معرفة. **قوله: (وهو مما تمسك به الكسائي)** أي: والجمهور يجعلونه من باب حكاية الحال. **قوله: (قد لهوت)** اللهو اللعب ويطلق على الجماع وقوله بآنسة بالمد أي بامرأة آنسة أي تأنس بالناس ولا تنفر منهم، وقوله كأنها أي لجمالها خط تمثال. **قوله: (بآنسة)** أي: بامرأة آنسة أي غير نافرة وقوله خط تمثال أي كأنها صورة تمثال من ذهب. **قوله: (بآنسة)** ليس متعلقاً بلهوت الملفوظ به للزوم الفصل بالأجنبي وهو المعطوف، وإنما هو متعلق بمحذوف أي لهوت فيها بآنسة وهذه الجملة صفة لليلة وحذف الرابط للصفة الأول ومتعلق اللهو أي رب يوم لهوت فيه بآنسة ورب ليلة لهوت فيها بآنسة ا هـ دماميني. **قوله: (ربما أوفيت)** أي: ارتفعت وصعدت على الجبل أرقب الأعداء ولا أتكل في ذلك على غيري. **قوله: (في علم)** أي: على علم أي جبل ا هـ. **قوله: (شمالات)** أي: رياح وهذا مراده به

---

٢٠٦ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٤؛ والدرر ٤/ ١١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١، ٣٩٣؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ١٨؛ والمقرب ١/ ١٩٩.

اللغة: لهوت: غازلت. الآنسة: التي لا تنفر، من الأنس. الخط: النقش.

المعنى: تبادلت الغزل ذات يوم وليلة مع حلوة أنيسة جميلة التقاسيم كأنها تمثال منقوش على مقاييس الجمال.

٢٠٧ - **التخريج**: البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤، ٢٦٥؛ والأغاني ١٥/ ٢٥٧؛ =

ووجه الدليل أن الآية والحديثَ والمثالَ مسُوقة للتخويف، والبيتين مَسُوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً منهما التقليل.

ومن الثاني قولُ أبي طالب في النبي ﷺ [من الطويل]:

٢٠٨ ـ وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَىٰ عِصْمَةٌ لِلأَرَامِلِ

الافتخار. **قوله: (ووجه الدليل)** أي: الاستدلال بما ذكر على مجيء رب للتكثير وفي نسخة وتوجيه ذلك. **قوله: (والمثال)** أي: المحكي عن الإعرابي. **قوله: (ولا يناسب واحد منهما)** أي: التخويف والافتخار التقليل. **(أقوال)** الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المثال لا يوصل إليه إلا بشق النفس فالظفر به مع هذه الحالة يناسب الافتخار وحينئذٍ فقول المصنف أن التقليل لا يناسب الافتخار إن قصده كلياً منعناه، وإن قصده جزئياً باعتبار البيتين اللذين أنشدهما وأمثالهما فلا تعقب عليه إذ ما وقع به الافتخار في البيت الأول لهوه بامرأة جميلة، وما افتخر به صاحب البيت الثاني هو إبقاؤه في جبل عالٍ ورفع ريح الشمال لثوبه فكل مما في الأول والثاني ليس أمراً عزيز المثال لا يحصل إلا بشق الأنفس والافتخار بمثل ذلك لا يكون إلا بالكثرة ولا يكون بمجرد الحصول في الجملة ا هـ دماميني. **قوله: (ومن الثاني)** أي: ورودها للتقليل. **قوله: (أبي طالب)** أي: في مدح النبي ﷺ. **قوله: (وأبيض الخ)** أي: ورب أبيض فأبيض مجرور برب محذوفة وهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل أي ورب شخص

وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٤؛ والدرر ٤/ ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٩٣؛ والكتاب ٣/٥١٨؛ ولسان العرب ٣/ ٣٢ (شيخ)، ١١/٣٦٦ (شمل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٤، ٤/ ٣٢٨؛ ونوادر أبي زيد ص ٢١٠(وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨؛ والدرر ٥/ ١٦٢؛ ورصف المباني ص ٣٣٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٦؛ وشرح المفصل ٩/ ٤٠؛ وكتاب اللامات ص ١١١؛ والمقتضب ٣/ ١٥؛ والمقرب ٢/ ٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨، ٧٨.

شرح المفردات: أوفى: أشرف أو نزل. العلم: الجبل. الشمالات: ج الشمال، وهي ريح الشمال.

المعنى: يفخر الشاعر بأنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من الأعداء، ويكون لهم طليعة.

٢٠٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي طالب في (خزانة الأدب ٢/ ٦٧، ٦٩)؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٥؛ ولسان العرب ١١/ ٩٤ (ثمل)، ٢٩٧ (رمل)، ١٢/ ٤٠٤ (عصم)).

اللغة: يستسقى: يُطلب به السقاية. الغمام: جمع غمامة وهي السحابة الممطرة. الثمال: الغياث والملجأ. العصمة: الحصن والحافظ من الأذى. الأرامل: جمع أرملة وهي من فقدت زوجها؛ وجمع أرمل أيضاً.

المعنى: وربّ صاحب وجه أبيض، يطلب الناس المطر من ربّ العالمين بكرم وجهه، وهو ملجأ من فقد أباه، وحافظ من فقدت زوجها (معيلها).

وقول الآخر [من الطويل]:

٢٠٩ ـ أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ
وَذِي شَامَةٍ غَرَّاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ ... مُجَلَّلَةٍ لاَ تَنْقَضِي لأَوَانِ

أبيض يطلب بقلة سقي المطر بذاته إن قلت أن النبي قد استسقى مراراً متعددة قلت هذا بعد النبوة واستسقاء عبد المطلب به قبل نبوته ومدحه له بهذه القصيدة كان مرة واحدة، وذلك أن قريشاً تتابعت عليها سنوات جدب في حياة عبد المطلب فارتفع هو ومن حضره من قريش على أبي قبيس فقام عبد المطلب وحمل النبي على عاتقه وهو غلام قد أيفع وقد كرب، ثم دعا فسقوا في الحال فقد علمت أن التقليل منصب على الاستسقاء ويصح أن يكون منصباً على قوله وأبيض أي إن الأبيض الذي يستسقى به المطر قليل إذ لم يوجد منه إلا فرد واحد وهو النبي ﷺ كان الاستسقاء به قليلاً أو كثيراً هذا والحق أن أبيض عطف على سيداً في البيت السابق في قوله:

وما ترك قوم لا أبا لك سيداً ... يحوط الذمار غير ذرب مواكل

قوله غير ذرب أي غير عجل في الأمور والذمار ما يجب على الإنسان أن يحميه من حريم أو غيره، والمواكل الذي يتكل على غيره لضعف رأيه وليس من باب حذف رب لأنه بعيد. **قوله**: **(بوجهه)** أي: بذاته وقوله ثمال اليتامى أي حافظ للأرامل أي المساكين رجالاً ونساءً وهو حال، وكذا عصمة أو إنهما بالرفع خبر لمحذوف. **قوله**: **(ألا رب مولود الخ)** أي: قل وجود مولود لا أب له لأنه لم يوجد من ذلك إلا فرد واحد وهو عيسى عليه السلام، وقل وجود ذي ولد ليس له أبوان لأنه لم يوجد منه إلا فرد واحد وهو آدم. **قوله**: **(لم يلده)** أصله لم يلده فخففت اللام بالتسكين لأجل الضرورة وحركت الدال لالتقاء الساكنين وفتحت للتخفيف ويجوز ضمها إتباعاً لحركة الهاء. **قوله**: **(وذي شامة)** أي: وقل وجود ذي شامة أي نكتة مخالفة للون الجسم وحر الوجه ما بدا من الوَجنة وهو ما ارتفع من الخد ووصف الشامة بالغراء غير مناسب لأنها تأنيث الأغر وهو الأبيض وشامة القمر سوداء، وكذا وصفها بمجللة فإن معناه تامة التغطية وليس هذا شأن الشامة وقد أنشد بعضهم هذا البيت:

---

٢٠٩ ـ **التخريج**: البيت لرجل من أزد السراة في (شرح التصريح ٢/ ١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢؛ والكتاب ٢/ ٢٦٦، ٤/ ١١٥؛ وله أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب ٢/ ٣٨١؛ والدرر ١/ ١٧٣، ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٩؛ والجنى الداني ص ٤٤١؛ والخصائص ٢/ ٣٣٣؛ والدرر ٤/ ١١٩؛ ورصف المباني ص ١٨٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨؛ وشرح المفصل ٤/ ٤٨، ٩/ ١٢٦؛ والمقرب ١/ ١٩٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٤، ٢/ ٢٦).

شرح المفردات: مولود ليس له أب: ربّما عيسى ابن مريم. ذو ولد لم يلده أبواه: هو آدم أبو البشر، وقيل: القوس لأنّها تؤخذ من شجرة معيّنة.

وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وخَمْسٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعاً وَثَمَانِ

أراد عيسى وآدَم عليهما السلامُ والقمَرَ. ونظيرُ «ربَّ» في إفادة التكثير «كم» الخبريّة، وفي إفادته تارةً وإفادة التقليل أخرى «قَدْ»، على ما سيأتي، إن شاء الله تعالى، في حرف القاف، وصِيَغُ التصغير، تقول: «حُجَيْر» و«رُجَيْل»، فتكون للتقليل، وقال [من الطويل]:

٢١٠ ـ فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ بِقُنَّتِهِ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلاَ

وقال لبيد [من الطويل]:

وكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

إلا أن الغالب في «قَدْ» والتصغير إفادتهما التقليل، و«رُبَّ» بالعكس.

وتنفردُ «رُبَّ» بوجوب تصديرها، ووجوب تنكيرِ مجرورها، ونَعْته إن كان

وذي شامة سوداء في حر وجهه

مخلدة الخ وهو ظاهر. **قوله: (ويكمل في تسع وخمس الخ)** أي: أربعة عشر يوماً. **قوله: (معاً)** مقدمة من تأخير. **قوله: (وصيغ التصغير)** أي: فإنها تفيد التقليل والتكثير ومراده بالتكثير التعظيم ومراده بالتقليل التحقير لأن صيغ التصغير إنما تفيد التعظيم كما في البيتين الأخيرين أو التحقير كما في المثالين الأولين وهذا بناءً على ترادف التعظيم والتكثير والتقليل والتحقير والحق أن التعظيم والتحقير يرجعان للكيف والتكثير والتقليل يرجعان للكم ا هـ تقرير دردير. **قوله: (حجير)** أي: حقير ورجيل أي حقير. **قوله: (شامخ)** أي: عالٍ وقوله بقنته أي أعلاه وقوله حتى تكل من الكلال وهو الإعياء وقوله وتعملا أي تذل من العمل. **قوله: (دويهية)** هي الموت وقوله تصفر بالفاء. **قوله: (ورب بالعكس)** أي: الغالب إفادتها التكثير. **قوله: (وتنفرد رب)** أي: عن بقيه حروف الجر المشهورة. **قوله: (بوجوب تصديرها)** أي: في الجملة التي وقعت فيها وهذا لا ينافي وقوع تلك الجملة خبراً نحو إني رب رجل كريم لقيته. **قوله: (ونعته إن كان ظاهراً)** هذا مذهب بعض وذهب كثير من المحققين أنه لا يجب نعته. **قوله: (ووجوب تنكير مجرورها)** أي: الذي باشرته فلا

---

٢١٠ ـ **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في (ديوانه ص ٨٧؛ وسمط اللآلي ص ٤٩٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٩٢ (قلزم)؛ والمعاني الكبير ص ٨٥٩؛ والمقرب ٢/ ٨٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٧٠٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٢؛ وشرح المفصل ٥/ ١١٤).

اللغة: فويق: تصغير لكلمة فوق؛ وكذلك جبيل: تصغير لكلمة جبل. الشاهق: العالي. تكلّ: تتعب. قنته وقمته: أعلاه.

المعنى: يصف غنماً في أعلى جبل عالي الذروة، لن يصل المرء إلى أعلاه حتى يبذل جهداً وعملاً حتى يتعب.

ظاهراً، وإفراده، وتذكيره، وتمييزه بما يُطَابق المعنى إن كان ضميراً، وغَلَبة مُعَدَّاها، ومُضِيِّه، وإعمالها محذوفةً بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد «بَل» قليلاً، وبدونهنَّ أقلَّ، كقوله [من الطويل]:

٢١١ ـ فمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ [فأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ]

وقوله [من الطويل]:

وأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ [ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلأَرَامِلِ]

يرد اتفاقهم على جواز رب رجل وأخيه لأنهم يتسامحون في الثواني ويغتفرون في التوابع وندرت حكاية الأصمعي رب أبيه وأخيه ورواية بعضهم ربما الجامل بجر الجامل أو أن أل زائدة وهو ضرورة.

قوله: (إفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى) تمييزه نحو ربه رجلاً وربه رجلين وربه رجالاً وربه امرأة استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو ربهما رجلين وربهم رجالاً وربها امرأة، حكوا ذلك نقلاً عن العرب وقال ابن عصفور إنهم حكوا ذلك قياساً وليس كما قال كذا في الجنى الداني ا هـ دماميني، وهل هذا الضمير معرفة جرى مجرى النكرة أو نكرة قولان. **قوله: (معداها)** المراد بمعداها ما تعلقت به من فعل وشبهه أي ما عدته رب فإذا قيل هل رأيت رجلاً عالماً فتقول ربه رجل عالم ولا تصرح برأيت هذا هو الغالب، ويجوز أن تقول رب رجل عالم رأيت خلافاً لمن قال لا يجوز إظهار العامل الذي تعديه إلا في الضرورة. **قوله: (بعد الفاء كثيراً)** أي: بالنسبة لبل فلا ينافي أنه قليل في ذاته. **قوله: (فمثلك حبلى الخ)** تمامه:

فألهيتها عن ذي تمائم محول

أي: الذي مضى عليه حول والتمائم الأوراق التي تعلق عليه لتقيه من العين. **قوله: (قد طرقت)** الطروق الإتيان ليلاً وخص الحبلى والمرضع لأنهن أزهد النساء في الرجال

---

٢١١ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٢؛ والأزهية ص ٢٤٤؛ والجنى الداني ص ٧٥؛ وجواهر الأدب ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٤؛ والدرر ٤/ ١٩٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٢، ٤٦٣؛ والكتاب ٢/ ١٦٣؛ ولسان العرب ٨/ ١٢٦، ١٢٧ (رضع)، ١١/ ٥١١ (غيل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٦؛ وتاج العروس (غيل)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧٣؛ ورصف المباني ص ٣٨٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٦؛ وتاج العروس (باب الألف اللينة «الفاء»).

اللغة والمعنى: طرقت: جئت ليلاً. التمائم: معاذات تعلّق على الصبيّ؛ وذو التمائم: كناية عن طفل المرأة. المحول: الصبيّ بعمر السنة. ويروى «مغْيَل»، وهو الطفل الرضيع وأمّه حبلى. والشاعر يخاطب صاحبته مفتخراً بأنه صاحب مغامرات، وأنّ النساء، حتى المرضعات والحبالى منهنّ معجبات به.

٢١٢ - بَـلْ بَـلَـدٍ ذِي صُـعُـدٍ وَآكَـامْ

وقوله [من الخفيف]:

رَسْـمِ دَارٍ وَقَـفْـتُ فِـي طَـلَـلِـهْ [كِـدْتُ أَقْـضِـي الْـحَـيَـاةَ مِـنْ جَـلَـلِـهْ]

وبأنها زائدة في الإعراب دون المعنى؛ فمحلُّ مجرورها في نحو: «ربَّ رجلٍ صالحٍ عندي» رَفْعٌ على الابتدائيّة، وفي نحو: «رُبَّ رجل صالح لَقِيتُ» نصب على المفعوليَّة، وفي نحو: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لقيتُهُ» رفع أو نصب، كما في قولك: «هٰذَا لَقِيتُه» ويجوز مراعاة محله كثيراً وإن لم يجز نحو: «مَرَرْتُ بزيد وعمراً» إلا قليلاً، قال

فهو يقول قد ألهيت مثل هاتين مع اشتغالهما بأنفسهما فما بالك بغيرهما. **قوله**: (ذي صعد) بالضم أي عقبات والأكمة التل المرتفع. **قوله**: **(وبأنها زائدة)** أي: زائدة بحسب الإعراب والزيادة بحسب الإعراب عدم الافتقار للمتعلق وفي المعنى عدم إفادة شيء فهي لا تفتقر لمتعلق وتفيد التقليل أو التكثير. **قوله**: **(وبأنها زائدة)** عطف على قوله بوجوب تصديرها أي أنها تنفرد بزيادتها في الإعراب دون بقية حروف الجر، واعترض هذا بلعل فإنها تجر وهي زائدة لفظاً لا معنى لأن معناها الترجي وبلو لا الجارة للضمير فإنها زائدة لفظاً لا معنى؛ لأن معناها الامتناع على أن كلامه هذا صريح في أنها لا تتعلق أصلاً فهو مخالف لقوله سابقاً وعلته حذف معداها والجواب عن الأول أن المراد بقوله وتنفرد رب أي عن بقية حروف الجر المشهورة وهذا الجواب بناءً على أن المراد يدفع الإيراد والجواب عن الثاني إنا لا نفسر معداها بما تعلقت به بل نفسره بالفعل العامل في مجرورها، وعلى هذا فالفعل يتعدى للمجرور بنفسه أو يجاب بأن ما هنا على قول وما تقدم على قول والحق ما هنا.

قوله: **(رفع على الابتدائية)** أي: وعندي خبر. **قوله**: **(نصب على المفعولية)** أي: للقيت وهو متأخر لئلا تخرج رب على الصدارة. **قوله**: **(رفع)** أي: على أن رجل مبتدأ ولقيته خبر. **قوله**: **(أو نصب)** أي: على أن رجل مفعول لمحذوف ويكون من باب الاشتغال والتقدير رب رجل لقيت لقيته فلا يقدر الفعل قبل رب لئلا تخرج رب عن الصدارة بخلاف مفسر عامل هذا في قوله هذا لقيته فإنه يجوز أن يقدر مقدماً. **قوله**: **(وبجواز الخ)** أي: وتنفرد بجواز. **قوله**: **(مراعاة محله)** أي: محل مجرورها وإنما جاز

٢١٢ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في (ديوانه ص ٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢، ٣٣؛ ولسان العرب ١/ ٥١٧ (صبب)؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٩٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٣ وروايته في جميع هذه المصادر ما عدا شرح شواهد المغني «وأصباب» مكان «وآكام»، وهو من أرجوزة بائيّة).

اللغة: ذو صعد: صاحب مرتفعات، فالصعد: جمع صَعود وهو المرتفع من الأرض. الآكام: جمع أكمة وهي ما ارتفع من الأرض أيضاً.

المعنى: إنه بلد تكثر فيه المرتفعات.

[من الطويل]:

٢١٣ - وَسِنٍّ كَسُنَّيْقٍ سَنَاءً وَسُنَّماً ذَعَرتُ بِمِدْلاَحِ الْهَجِيرِ نَهُوضِ

فعطف «سُنَّماً» على محل «سِنّ»، والمعنى ذعرت بهذا الفرسِ ثوراً وبقرةً عظيمةً، وسنيق: اسم جبل بعينه، وسَنَاء: ارتفاعاً.

وزعم الزجّاج وموافقوه أن مجرورها لا يكونُ إلاّ في محلّ نصب، والصوابُ ما قدّمناه.

وإذا زيدت «ما» بعدها فالغالبُ أن تكفَّها عن العمل، وأن تُهَيِّئها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنىً، كقوله [من المديد]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

ذلك بكثرة لأن رب الجارة في حكم الزائدة فتقول رب رجل كريم وامرأة برفع امرأة مراعاة لمحل رجل أي بخلاف غيره فإنه يجوز مراعاة محله لكن قليلاً. **قوله: (قال)** أي: امرؤ القيس. **قوله: (وسن)** المراد به البقرة أي ورب بقرة كسنيق أي كجبل سناء أي مرتفعاً وسنماً أي وثور أو قوله ذعرت أي أخفت وقوله بمدلاح الهجير أي بفرس كثيرة العرق من الجري وقت الهجير أي الهاجرة، وقوله نهوض أي كثيرة الجري والمعنى ورب بقرة كالجبل في السناء أي الرفعة وثوراً أخفت بفرس تجري في الهجيرة كثيرة الجري.

قوله: (بمدلاح) بالحاء المهملة وبكسر الميم الكثير العرق قال في «القاموس» ودلح بالحاء المهملة كصرد الفرس الكثير العرق. **قوله: (عظيمة)** أي: كالجبل في السناء والارتفاع. **قوله: (لا يكون إلا في محل نصب)** أي: دائماً فحيث لا يكون في اللفظ ما يصلح لعمل النصب قدروه وهو تكلف لا داعي إليه. **قوله: (ما قدمناه)** من أنها تارة تكون في محل رفع قطعاً أو في محل نصب قطعاً وتارة تحتمل الأمرين. **قوله: (ربما أوفيت الخ)** دخلت رب ما هنا فكفتها عن العمل ودخلتها على الجملة والفعل الداخلة عليه مرض

---

٢١٣ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٧٦؛ وجمهرة اللغة ص ٨٦١؛ ولسان العرب ١٠/ ١٦٥ (سنق)؛ وله أو لأبي دؤاد الإياديّ في الدرر ٤/ ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٣؛ ولم أقع عليه في ديوان أبي دؤاد، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٦٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٧).

اللغة: السن: البقرة الوحشية. سنيق: اسم جبل. السناء: العلو والارتفاع. السنّم: الثور الوحشي. ذعرت: أخفت. مدلاح الهجير: المتعرّق بكثرة في وقت اشتداد الحرّ. نهوض: كثير الحركة والنهوض.

المعنى: كثيراً ما أفزعت ثوراً وبقرة وحشيين عظيمين كالجبل ارتفاعاً، وأنا راكب جوادي الكثير الحركة: الكثير التعرّق وقت الظهيرة.

ومن إعمالها قولُه [من الخفيف]:

٢١٤ ـ رُبَّمـا ضَـرْبَـةٍ بِـسَـيـفٍ صَـقِـيـلٍ بَـيْـنَ بُـصْـرَى وَطَـعْـنَـةٍ نَـجْـلاَءِ

ومن دخولها على الجملة الاسمية قولُ أبي دُوَاد [من الخفيف]:

٢١٥ ـ رُبَّـمـا الْـجَـامِـلُ الـمُـؤَبَّـلُ فـيـهِـمْ وَعَـنـاجِـيـجُ بَـيْـنَـهُـنَّ الـمِـهَـارُ

وقيل: لا تدخلُ المكفوفةُ على الاسميَّة أصلاً، وإن «ما» في البيت نكرة موصوفة، و«الجامل»: خبر لِـ «هو» محذوفاً، والجملة صفة لـ «ما».

ومن دخولها على الفعل المستقبل قولُه تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، وقيل: هو مؤوَّل بالماضي، عَلَى حدِّ قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩]

لفظاً ومعنى، وذلك لأن مراده الإخبار بما حصل له. **قوله: (بين بصرى)** بالضم بلد بالشام أي بين جهاتها أو أمكنتها فاندفع ما يقول إن بين لا تضاف إلا لمتعدد. **قوله: (وطعنة)** عطف على ضربة وقوله نجلاء أي واسعة. **قوله: (دواد)** الذي سمع بترك الهمز أي بدالين مهملتين مضمومة أولاهما وبألف بعد الواو وفي بعض النسخ بالهمزة. **قوله: (الجامل)** هو القطيع من الإبل والمؤبل المتخذ للقنية والعناجيج جمع عنجوج جياد الخيل والمهار صغار الخيل. **قوله: (وقيل لا تدخل الخ)** هذا تأويل في الكلام والحق الأول ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وقيل هو مؤول بالماضي)** أي: فأولا أو لنا الفعل المستقبل لتحقق الوقوع بالماضي فصح دخول رب حينئذٍ على حد أتى أمر الله ونفخ في الصور، ثم نزل الماضي منزلة

---

٢١٤ ـ التخريج: البيت لعدي بن الرعلاء في (الأزهية ص ٨٢، ٩٤؛ والاشتقاق ص ٤٨٦؛ والأصمعيات ص ١٥٢؛ والحماسة الشجرية ١/ ١٩٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٢، ٥٨٥؛ والدرر ٤/ ٢٠٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٥؛ ومعجم الشعراء ص ٢٥٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٩؛ والجنى الداني ص ٤٥٦؛ ورصف المباني ص ١٩٤، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨).

شرح المفردات: الصقيل: المجلوّ. بصرى: اسم مدينة من أعمال الشام. النجلاء: الواسعة.

٢١٥ ـ التخريج: البيت لأبي دؤاد الإياديّ في (ديوانه ص ٣١٦؛ والأزهيَّة ص ٩٤، ٢٦٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٦، ٥٨٨؛ والدرر ٤/ ١٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٢٩، ٣٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٢٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٤٨، ٤٥٥؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٨؛ والدرر ٤/ ٢٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٦).

شرح المفردات: الجامل: قطيع الجمال. المؤبّل: الإبل المعدّة للاقتناء. العناجيج: ج العنجوج وهو من الخيل الطويلة الأعناق. المهار: ج المهر، وهو ولد الفرس.

المعنى: يقول ربّ قطيع من الجمال المعدّة للاقتناء، وجياد طويلة الأعناق بينها المهار.

وفيه تكلُّف، لاقتضائه أن الفعل المستقبل عُبِّر به عن ماضٍ متجوّز به عن المستقبل، والدليلُ على صحّة استقبال ما بعدها قولُه [من الوافر]:

٢١٦ ـ فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتىً سَيَبْكِي عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ

وقوله [من مجزوء الكامل]:

٢١٧ ـ يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَداً يَا لَهْفَ أَمّ مُعَاوِيَةْ

وفي «رُبَّ» ستَّ عشرة لغة: ضمّ الراء، وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التَّأنيث ساكنةً أو محرَّكة ومع التجرُّد منها؛ فهذه اثنتا عشرة، والضمّ والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف.

المستقبل استحضاراً للصورة العجيبة فكأنهم الآن واقعون في العذاب ويتمنون ذلك. **قوله: (وفيه تكلف)** أي: لأنه يؤدي إلى اعتبار تنزيلين في الفعل والشأن أنه إنما يعتبر تنزيل واحد. **قوله: (لاقتضائه أن الفعل المستقبل)** أي: الذي هو يود المعبر به الآن. **قوله: (عبر به عن ماض)** أي: وهو ود استحضاراً للصورة العجيبة. **قوله: (عن المستقبل)** أي: وهو ودادهم يوم القيامة المحقق الوقوع، وإنما تجوز بالماضي عنه لأجل دخول رب لأنها إنما تدخل على ماضٍ. **قوله: (رخص البنان)** أي: ناعم أطراف الأصابع. **قوله: (وقوله)** أي: قول القائل وإلا فالظاهر التأنيث لأن الشعر لهند زوجة أبي سفيان أم معاوية في يوم بدر. **قوله: (يا رب قائلة غداً يا لهف أم معاوية)** أي: فإن غداً ظرف لقائله قالوها ذلك في المستقبل فقد أعمل مجرورها في ظرف مستقبل فيلزم استقبال ذلك العامل وهذا البيت مما استدل به على عدم لزوم وصف المجرور برب وقد يقال الموصوف محذوف أي يا رب امرأة قائلة. **قوله: (وفي رب ست عشرة لغة)** وهي رب ورب ورب ورب وربت وربت وربت وربت وربت وربت وربت ورب ورب ورب.

---

٢١٦ ـ **التخريج**: البيت لجحدر بن مالك في (أمالي القالي ١/ ٢٨٢؛ والجنى الداني ص ٤٥٢؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٠٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٧؛ ومعجم البلدان ٢/ ٢٢٣ (حجر)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٥٧؛ ورصف المباني ص ١٩٤).

اللغة: رخص البنان: ناعم أطراف الأصابع وطريّها.

المعنى: سيبكي علي الكثير من الفتية الأثرياء المهذبين عندما أموت.

٢١٧ ـ **التخريج**: البيت لهند بنت عتبة والدة معاوية بن أبي سفيان في (الجنى الداني ص ٤٥١؛ والدرر ٤/ ١٣٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٠).

اللغة: يا لهف: يا لشدّة الحزن، يا لحسرة. أمّ معاوية: هي هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف (. . . . . ـ ١٤ هـ/ ٦٣٥ م).

المعنى: ربما قالت إحداهن في الغد القريب: ما أكبر حزن أمّ معاوية.

ـ حرف السين المهملة ـ

● **السين المفردة**: حرف يختصُّ بالمضارع، ويُخَلّصه للاستقبال، وينْزلُ منه منزلَة الجزء؛ ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من «سَوفَ» خلافاً للكوفيّين، ولا مُدَّة الاستقبالِ معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين، ومعنى قول المُعربين فيها «**حرف تنفيس**» حرف توسيع، وذلك أنها تَقْلب المضارع من الزمن

حرف السين المهملة المفردة

قوله: (**حرف يختص بالمضارع**) أي: فلا يوجد في غيره أصلاً. **قوله**: (**ويخلصه للاستقبال**) أي: إن كان قبل وجودها صالحاً له وللحال فإن قلت يقدح في ذلك قول الشاعر:

فـإنـي لـسـت خـاذلـكـم ولـكـن ســأســعـى الآن إذ بـلـغـت أذاهـا

فإن الآن للزمن الحاضر فيدافع الاستقبال وأجيب بأنه أريد بالآن التقريب لا حقيقة الحال ا هـ دماميني. **قوله**: (**ويتنزل**) أي: حرف السين منه أي من المضارع. **قوله**: (**ولهذا**) أي: لأجل التنزيل المذكور لم يعمل فيه لأن جزء الشيء لا يعمل فيه. **قوله**: (**مع اختصاصه به**) أي: مع أن القاعدة أن كل حرف اختص بقبيل حقه أن يعمل العمل الخاص به فتخلف العمل هنا لعارض، والحاصل أن المختص بالاسم يعمل الجر وبالفعل الجزم فيقال ما لم يعرض تنزيله منزلة الجزاء؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه خلافاً للكوفيين. أي فإنهم ادعوا أن السين في سيقوم زيد مأخوذة من سوف فالتنفيس في الحقيقة إنما بسوف ولكن حذف ما عدا صدرها تخفيفاً ورجح ابن مالك مذهبهم بأنهم قد أجمعوا على أن سف وسو وسي فروع سوف فلتكن السين فرعها لئلا يلزم التخصيص من غير مخصص، ورده بعضهم بأنه لو كانت السين بعض سوف لكانت مدة التسويف بهما سواء وليس كذلك بل هي بسوف أطول فكل واحدة منهما أصل برأسها. **قوله**: (**أضيق منها مع سوف**) أي: بل هي مساوية لسوف وتبع المصنف ابن مالك في ذلك واستدل على تساويهما بقوله تعالى: ﴿وسوف يؤتي الله المؤمنين أجراً عظيماً والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً﴾ [النساء: ١٤٦] فقد توار السين وسوف في الآيتين وقد يجاب بأنه يمكن أن المعبر في حقهم بالسين السابقون الأولون بخلاف المعبر في حقهم بسوف. **قوله**: (**ومعنى قول المعربين**) أي: اقتداءً بسيبويه. **قوله**: (**حرف تنفيس**) أي: هي حرف الخ وهو مقول القول وقوله حرف توسيع خبر لمحذوف أي حرف هو حذف توسيع وهذه الجملة خبر لقوله ومعنى الخ جعلناه خبراً لمحذوف؛ لأن الخبر عين المبتدأ في المعنى وحرف التوسيع ليس نفس معنى قول المعربين. **قوله**: (**وذلك**) أي: وبيان ذلك أي كونها

الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال. وأوضح من عبارتهم قول الزمخشريّ وغيره «حرف استقبال». وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ آخرينَ﴾ [النساء: ٩١] الآية، واستدلَّ عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَقُول السُّفهاءُ مِنَ النَّاس مَا ولاَّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤٢] مُدَّعياً أن ذلك إنما نزل بعد قولهم ﴿ما ولاَّهم﴾ [البقرة: ١٤٢] قال: فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال، انتهى.

وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويُّون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم: ﴿ما ولاّهم﴾ غيرُ مُوافَقٍ عليه، قال الزمخشريّ: فإن قلت: أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟

قلت: فائدته أن المفاجأة للمكروه أشَد، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع، انتهى.

للتوسيع. **قوله: (وأوضح)** أي: لأن فيها تصريحاً بالمراد وهو الاستقبال، وأما العبارة الأولى فيؤخذ المراد باللازم. **قوله: (للاستمرار)** بمعنى أنها تجعل مستمراً ومتجدداً وقتاً بعد وقت، وإن كان قد مضى فإذا كان زيداً أكرمك وقيل لك زيد سيكرمك فمعناه أن الإكرام الذي سبق لك مستمر ولا ينقطع في المستقبل. **قوله: (ستجدون آخرين)** أتى بالسين إشارة إلى أن لعبهم بالمؤمنين هذا أمر مستمر، وإن كان مضى، وذلك أن رجالاً من الكفار كانوا إذا أتوا المدينة أسلموا لأجل أن لا يقاتلوهم، وإذا أتوا لقومهم كفروا فأتى المولى بالسين إشارة إلى أن حالتهم هذه مستمرة ولم يتركوها، وإن كان ذلك وقع فيما مضى وقوله تعالى: ﴿أن يأمنوكم﴾ [النساء: ٩١] أي بالإسلام وقوله: ﴿ويأمنوا قومهم﴾ [النساء: ٩١] أي بالكفر **قوله: (الآية)** أتى بذلك لأن المعنى إنما يتم ببقيتها كما علمت. **قوله: (واستدل)** أي: هذا الزاعم على مجيء السين للاستمرار في بعض الأحيان. **قوله: (سيقول السفهاء الخ)** أي: أن السين أفادت أن مقولهم مستمر لا ينقطع، وإن كان قد مضى. **قوله: (قال)** أي: ذلك الزاعم. **قوله: (إعلاماً بالاستمرار)** أي: استمرار مقولهم أي تجدده وقتاً بعد وقت. **قوله: (انتهى)** أي: كلام الزاعم. **قوله: (وهذا الذي قاله)** أي: من أن السين قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال. **قوله: (وما استند إليه)** أي: في إثبات زعمه بهذه الآية. **قوله: (قال الزمخشري)** دليل على قوله غير موافق عليه فإن قوله قبل وقوعه صريح في أن الآية نزلت قبل قولهم ما ولاهم لا بعده ا هـ تقرير دردير. **قوله: (أن المفاجأة للمكروه)** أي: وهو قوله ما ولاهم فإنه مكروه، فإذا أتى بغتة قبل أن يخبرنا المولى به حصل للصحابة كرب شديد واختلال للنفس فإذا نزلت الآية وعلمنا بذلك اطمأنت النفس وبعدت عن الاضطراب أي الاختلال. **قوله: (أبعد عن الاضطراب)** أي: لما يتقدمه من توطين النفس.

ثم لو سُلِّم فالاستمرارُ إنما استُفيدَ من المضارع، كما تقول: «فُلانٌ يَقْري الضيفَ ويَصْنَع الجميلَ» تريد أن ذلك دأبه، والسين مفيدة للاستقبال، إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل. وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوبٍ أو مكروهٍ أفادت أنه واقِعٌ لا محالة؛ ولم أرَ من فهم وَجْه ذلك، ووجْهُه أنها تفيد الوَعْدَ بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوَعْدَ أو الوعيدَ مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه. وقد أَوْمَأَ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]: ومعنى السين أن

قوله: (ثم) للاستئناف داخلة على محذوف أي ثم أقول ولو سلم أن القصد الاعتذار بالاستمرار في آية سيقول السفهاء وإنها نزلت بعدي قولهم ما ولاهم فالاستمرار الخ. **قوله**: **(وإنما أستفيد من المضارع)** أي: لا من السين. **قوله**: **(فلان يقري الضيف)** أي: يحن إليه من قرى نحو رمى يرمي. **قوله**: **(إن ذلك دأبه)** أي: عادته وشأنه المستمرة فقد استفيد الاستمرار مع فقد السين فهو صريح في المفيد للاستمرار هو الفعل. **قوله**: **(والسين مفيدة للاستقبال)** أي: والسين إذا دخلت عليه تكون مفيدة للاستقبال أي فحينئذٍ يكون المعنى إن إكرامه مستمر متجدد شيئاً فشيئاً في المستقبل. **قوله**: **(إذ الاستمرار)** علة لمحذوف أي وإنما أتى بالسين في الآية مع كون الاستمرار من الفعل؛ لأن الاستمرار إنما يكون في المستقبل المستفاد من السين فصح الإتيان بالسين وحينئذٍ فيكون المراد من سيقول السفهاء الإعلام باستمرار قولهم في الزمن المستقبل. **قوله**: **(إنما يكون المستقبل)** أي: لأن الاستمرار هو البقاء وهو وجود الشيء في الأزمنة الآتية. **قوله**: **(محبوب)** أي: كما في قولك سأكرمك وقوله أو مكروه كما في سأنتقم منك. **قوله**: **(إنه واقع لا محالة)** أي: فهي حينئذٍ للتوكيد لأن الفعل يدل على الحصول في المستقبل وكذلك السين. **قوله**: **(ووجه)** أي: وجه فائدة السين إنه واقع لا محالة الذي هو التأكيد.

قوله: **(إنها)** أي: السين تفيد الوعد الخ أي إن الفعل يفيد الوعد والسين كذلك فقد تكرر الوعد أي الإخبار بوقوع شيء في المستقبل الشامل للوعد والوعيد فالسين للتأكيد، فقوله إنها تفيد الوعد أي الإخبار بوقوع الفعل في المستقبل الشامل للوعد والوعيد فصح التفريع بقوله: فدخولها على ما يفيد الوعد أي على فعل يفيد الوعد مقتضٍ لتوكيده أي من حيث تكرر الإخبار هكذا فهم المتن والمنقول عن الزمخشري غير ذلك وهو إن السين في مقابلة لن فكما إن لن تفيد تأكيد النفي وتأبيده عنده كذلك السين تفيد تأكيده الإثبات. **قوله**: **(الوعد)** أي: الإخبار بمجرد وقوع الصادق بالوعد والوعيد. **قوله**: **(مقتض لتوكيده)** أي: لأن كلا من الفعل والسين مفيد للإخبار بمجرد وقوع الفعل المحبوب أو المكروه. **قوله**: **(وتثبيت معناه)** أي: لأنه أخبار على أخبار والمتعلق واحد. **قوله**: **(وقد أومأ)** أي: أشار إشارة خفية. **قوله**: **(إلى ذلك)** أي: إلى ما ذكره من الدعوى وهي قوله إذا دخلت على فعل محبوب الخ، وإنما كانت الإشارة لعدم ذكره وجه الدعوى.

ذلك كائنٌ لا محالَةَ وإن تأخَّر إلى حينٍ؛ وصرّح به في سورة براءة فقال في: ﴿أولئك سَيَرْحَمُهُمُ الله﴾ [التوبة: ٧١]: السين مُفيدة وجودَ الرحمة لا محالة، فهي تؤكِّد الوعد كما تؤكِّد الوعيد إذا قلت «سأنتقم منك».

● (سوف) مُرادفة للسين، أو أوْسَعُ منها على الخلافِ، وكأن القائل بذلك نظر إلى أنَّ كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس بمُطَّرِد، ويقال فيها: «سَفَ» بحذف الوَسَطِ، و «سَوْ» بحذف الأخير، و «سَيْ» بحذفه وقَلْبِ الوسط ياء مبالغةً في التخفيف، حكاها صاحبُ المحكم.

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى﴾ [الضحى: ٥]، وبأنها قد تُفْصَلُ بالفعل المُلْغَى، كقوله [من الوافر]:

قوله: (وصرح به) أي: دل عليه دلالة واضحة لأنه صرح بوجهة. **قوله: (فهي تؤكد الوعد)** أي: لأنها بمعناه فهي تؤكده حينئذٍ.

(سوف). قوله: (مرادفة للسين) أي: عند الكوفيين وقوله مرادفة للسين أي في الدلالة على الاستقبال وليست المدة معها أوسع من المدة في السين بل هما مستويان. **قوله: (أو أوسع منها)** أي: بأن الزمان المستقبل معها أوسع منه مع السين. **قوله: (وكأن القائل بذلك)** أي: البصريين. **قوله: (وليس بمطرد)** أي: وليس الذي نظر إليه هذا القائل بمطرد أي كما حاذر اسم فاعل وحذر صيغة مبالغة فإنها تدل على الكثرة دونه مع أن الثاني أقل حروفاً من الأول، وقد يجاب بأن هذه القاعدة إذا كان اللفظان من نوع واحد بأن يكون كل منهما اسم فاعل كصد وصيديان أو فعلاً ماضياً كقطع بتخفيف الطاء وقطع بتشديدها أو صيغة مبالغة كريم ورحمان وما ذكر أحدهما صيغة مبالغة والآخر اسم فاعل. **قوله: (وسو بحذف الأخير)** حكى هذه اللغة الكوفيون وأنشدوا عليها شاهداً قول الشاعر:

فإن أهلك فسوف تجدون بعدي ... وإن أسلم يطب لكم المعاشُ

قال بعضهم: هو شاذ أو حذف الفاء ضرورة ورد بأن الكسائي نقل عن أهل الحجاز سو أفعل بحذف الفاء في غير ضرورة فدل على أنها لغة. **قوله: (بحذفه)** أي: الأخير وقوله: وقلب الوسط أي: وهو الواو ياء. **قوله: (مبالغة في التخفيف)** أي: لأن الياء أخف من الواو؛ لأن الياء فيها أعمال الشفة السفلى. **قوله: (حكاها)** يحتمل الأخيرة أو الثلاثة. **قوله: (وتنفرد)** أي: سوف. **قوله: (بدخول اللام عليها)** أي: ولا تدخل اللام على السين قيل لئلا يجتمع حرفان موضوعان على حرف واحد مفتوحات زائدان على الكلمة ولشدة اتصال بعضهما ببعض واتصالهما بالكلمة ربما أدى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أكثر من أربع متحركات نحو لنكلم فتثقل الكلمة فطرحوا دخول اللام على السين لذلك ا هـ دماميني. **قوله: (وبأنها)** أي: وتنفرد سوف عن السين بأنها الخ. **قوله: (قد تفصل بالفعل الملغى)** أي: ولا يجوز ذلك في السين وهو دليل على أشدية اتصالها

وَمَـــا أَدْرِي وَسَـــوْفَ إخَـــالُ أَدْرِي أَقَـــوْمٌ آلُ حِـــصْـــنٍ أَمْ نِـــسَـــاءُ؟

* * *

● (سِيّ) من «لاَ سِيَّمَا» ـ اسمٌ بمنزلة «مِثْلٍ» وَزْناً وَمَعْنًى، وعينه في الأصل واوٌ، وتثنيته سِيَّانِ، وتستغني حينئذٍ عن الإضافة كما استغنت عنها مثل في قوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّه يشكُرها وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ

واستغنوا بِتَثْنيته عن تَثْنية «سَوَاء»، فلم يقولوا سَوَاآنِ إلا شاذًّا كقوله [من الطويل]:

٢١٨ ـ فَيَا رَبِّ إنْ لَمْ تَقْسِمِ الْحَبَّ بَيْنَنَا سَوَاءَيْنِ فاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّها جَلْدَا

وتشديدُ يائه ودخولُ «لا» عليه ودخولُ الواو على «لا» واجبٌ، قال ثعلب: مَنِ

بالنسبة لسوف. **قوله: (وسوف أخال أدري)** فصل بين سوف ومدخولها وهو أدري بأخال وهو ملغى؛ لأنه لا عمل له في المفعول ويكون قول إخال في قوة قوله في ظني وهو متعلق بقوله أدري.

(سي): **قوله: (من لا سيما)** بيان للواقع لأنها تكون قسيماً للمقرونة بلا. **قوله: (وعينه في الأصل واو)** أي: فأصله سوى قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة، وإن شئت قلت: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت ياء والدليل على أن عينها واو أمثلة الاشتقاق نحو استويا وتساويا وهما مستويان ومتساويان وسواء. **قوله: (ويستغني)** هول بالبناء للفاعل أي: يستغني سي وقوله: حينئذٍ أي حين إذ يثنى. **قوله: (عن الإضافة)** أي: وسي كمثل متوغلة في الإبهام فلا يلزم في مثل ولا سيما زيد عمل لا في معرفة. **قوله: (كما استغنت عنها مثل)** أي: عند التثنية. **قوله: (والشر)** هو مبتدأ خبره بالشر وقوله: عند الله متعلق بالخبر ومثلان خبر محذوف أي: فهما مثلان وصدره:

مـن يـفـعـل الـحـسـنـات الله يـشـكـرهـا

قوله: (واستغنوا بتثنيته) أي: تثنية سي عن تثنية سواء أي: لكون سواء بمعنى سي إذ معناها مثل. **قوله: (جلدا)** بسكون اللام أي: شديداً صلباً. **قوله: (ودخول الواو على لا واجب)** قال الرضى وهي هنا اعتراضية بناء على ان الاعتراض يقع في آخر الكلام ويمكن

٢١٨ ـ **التخريج**: البيت لمجنون ليلى في (ديوانه ص ٩٤؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣١؛ ولسان العرب ١٤/ ٤١٠ (سوا)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٣٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٢).

اللغة: سواءين: قسمين متماثلين. الجلد: الصابر، القادر على التحمّل.

المعنى: يرجو ربّه أن يجعله قويًا، قادراً على تحمّل لواعج الحب وحده، إن لم يكن ممكناً جعلها تحبه بالمقدار نفسه، وتعاني كما يعاني تماماً.

استعمله على خلاف ما جاء في قوله [من الطويل]:

٢١٩ ـ [أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا] ولاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فهو مُخْطِيء، ا هـ.

وذكر غيره أنه قد يُخَفَّف، وقد تحذف الواو، كقوله [من البسيط]:

٢٢٠ ـ فِهْ بالعُقُودِ وبالأَيمانِ، لاَ سِيَمَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أعْظَمِ القُرَبِ

الاستئناف والحالية، فإذا قيل قاموا ولا سيما زيد فالمعنى قاموا والحال انه لا مثل زيد موجود فيهم، بل يمكن أن يكون لعطف جملة على. **قوله**: **(في قوله)** أي: قول امرىء القيس. **قوله**: **(ولا سيما يوم الخ)** صدره:

ألا رب يوم صالح لك منهما

وفي نسخة منهن والمعنى عليه إذ مراده النسوة ا هـ. **قوله**: **(بدارة جلجل)** هو غدير معين وهو مركب مزجي فتاء دارة مفتوح إبدال يوم دار جلجل هو اليوم الذي عقر فيه ناقته للعذارى. **قوله**: **(بدارة جلجل)** يريد انه ظفر من النساء في أيام كثيرة بالعيش الصالح الناعم لكن يوم دارة جلجل كان أحسن تلك الأيام. **قوله**: **(انتهى)** أي: كلام تغلب. **قوله**: **(وذكر غيره)** وهو الأخفش أنه قد يخفف أي: بحذف يائه الأولى فيكون محذوف العين كسه ولا يجعل محذوف اللام كيد ودوله. **قوله**: **(انه قد يخفف)** أي: وهو الصحيح. **قوله**: **(وقد تحذف الواو)** أي: الواقعة قبل لا. **قوله**: **(فه)** الها للسكت، ولا ينطق بها إلا في الوقف، وتر سو، ثم خطأ ولا ينطق بها في الوصل إلا إذا أجرى مجرى الوقف فيقال في الوصل ف بالعقود الخ فقد اجتمع في هذا البيت الأمران التخفيف وحذف

---

٢١٩ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٠؛ والجنى الداني ص ٣٣٤، ٤٤٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٤، ٤٥١؛ والدرر ٣/ ١٨٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٢، ٢/ ٥٥٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٤١١ (سوا)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٣٤).

اللغة: منهما: يقصد عنيزة وصاحبتها في الهودج. دارة جلجل: موضع فيه غدير ماء.

المعنى: هناك أيام كثيرة تصلح للعيش مع هاتين الحلوتين، وخصوصاً إذا كان المكان جميلاً كدارة جلجل، حيث طاب لنا اليوم فيه.

٢٢٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٧؛ والدرر ٣/ ١٨٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤١؛ وشرح شواهد المغني ص ٤١٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٥).

اللغة: فه: فعل أمر من وفى، يفي. العقود: جمع عقد وهو العهد أو الوعد المكتوب. القرب: جمع قربة وهي ما يُتقرّب به.

المعنى: التزم وحافظ على ما تعد به، وعلى ما تقسم عليه من الأيمان، وخصوصاً العهد الذي يُعتبر وفاؤك به مما تتقرب به إلى الله تعالى.

وهي عندَ الفارسيّ نصبٌ على الحال؛ فإذا قيل «قاموا لا سيَّما زيد» فالناصبُ قام، ولو كان كما ذكر لامتنع دخولُ الواو، ولوجب تكرارُ «لا» كما تقول: «رأيت زيداً لا مِثْلَ عمرٍو ولا مثل خالدٍ»؛ وعندَ غيره هو اسمٌ لـ «لا» التَّبرئة، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجرُّ والرفعُ مطلقاً، والنصب أَيضاً إذا كانَ نكرةً، وقد روي بهنّ:

وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ

والجرُّ أرْجَحُها، وهو على الإِضافة، و «ما» زائدة بينهما مثلها في:

الواو. **قوله**: (**هي**) أي: سي الواقعة بعد لا. **قوله**: (**نصب**) أي: منصوبه. **قوله**: (**فالناصب قام**) أي: قاموا حال كونهم غير مماثلين لزيد. **قوله**: (**كما ذكر**) أي: الفارسي. **قوله**: (**لامتنع الخ**) أي: لأنها حال مفردة والحال المفردة لا يؤتى بالواو فيها فلا نقول جاء زيد وراكباً مع أن الواو دخولها واجب مع سيما وهو كثير فدل هذا على بطلان النصب على الحال.

قوله: (**ولوجب تكرار الخ**) لا إذا دخلت على الخبر أو الصفة أو الحال المفردات وجب تكرارها فمثال الخبر زيد لا قائم ولا قاعد، ولا يجوز لا قائم فقط، ومثال الصفة مررت برجل لا قائم ولا قاعد، ومثال الحال ما أشار له المصنف ا هـ تقرير دردير. **قوله**: (**تكرار لا**) أي: والواقعة في هذه التراكيب غير متكررة، فدل ذلك على بطلان النصب على الحال في ذلك ويمكن الجواب عن هذين الاعتراضين: أما عن الأول فبأن سي عند دخول الواو لا يكون منصوباً على الحال، بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال، فلم يلزم حينئذٍ دخول واو الحال على اسم معرب، وأما عن الثاني فبأن لا تكررت معنىً لا لفظاً والتكرار اللفظي غير مشترط على ما ذهب إليه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فلا اقتحم العقبة﴾ [البلد: ١١] الخ، فإن لا دخلت على ماض ومتى دخلت عليه وجب تكرارها؛ لأنه في معنى فلا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً في يوم ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا مماثلين زيداً في معنى قولك لا مساوين لزيد في حكم القيام، ولا أولى منه بل هو أولى منهم. **قوله**: (**وعند غيره**) أي: كما أنه عنده كذلك إذا دخلت الواو كما عملت مما قلناه.

قوله: (**اسم للا التبرئة**) أي: والخبر محذوف أي موجود مثلاً. **قوله**: (**اسم للا التبرئة**) أي: وهي معرفة إن أعرب ما بعدها بالرفع أو الجر أو النصب كما يأتي في كلامه. **قوله**: (**ويجوز في الاسم الذي بعدها**) وهو التالي لما. **قوله**: (**والرفع مطلقاً**) أي: سواءً كان الاسم المجرور أو المرفوع معرفة أو نكرة. **قوله**: (**والجر أرجحها**) أي: لأنها لا يرد عليه شيء أصلاً، وإن كانت ما فيه زائدة فهي أخف من حذف العائد في عدم الطول الذي هو نادر وأخف من عدم الإطراد الذي هو في حالة النصب، وإن أجيب عنه، وأيضاً المعنى عليه ركيك. **قوله**: (**وهو على الإضافة**) أي: سواءً كان ما بعدها معرفة أو نكرة كما أنها في حالة الرفع خبر كذلك أي: سواء كان معرفة أو نكرة. **قوله**: (**بينهما**) أي: بين

﴿أَيَّما الأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ﴾ [القصص: ٢٨]، والرفع على أنه خبرٌ لمضمرٍ محذوف، و «ما» موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير: ولا مثل الذي هو يومٌ، أو لا مثل شيء هو يوم، ويضعفه في نحو: «ولا سِيَّما زيد» حذف العائد المرفوع مع عَدَمِ الطُّولِ، وإطلاق «ما» على مَنْ يعقل؛ وعلى الوجْهَيْنِ ففتحة «سيّ» إعراب؛ لأنَّه مضاف، والنَّصبُ على التمييز كما يقع التمييز بعد مِثْلٍ في نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾ [الكهف: ١٠٩]، و «ما»: كافَّة عن الإِضافة، والفتحة بناءٌ مثلها في «لا رَجُل»، وأما انتصاب المعرفة نحو: «ولا سيما زيداً» فمنَعُه الجمهور؛ وقال ابن الدهَّان: لا أعرف له وجهاً، ووَجَّهه بعضُهم بأن «ما» كافّة، وأن «لا سيما» نزلت منزلة «إلاّ» في الاستثناء، ورُدَّ بأن المستثنى مُخْرَج، وما بعدها داخل من باب أوْلىٰ؛ وأُجيب بأنه مخرج مما أَفهمَه الكلامُ السابق من مُسَاواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً.

المضاف والمضاف إليه. **قوله: (أيما الأجلين)** أي: فأي مضافة والأجلين مضاف إليه وما زائدة بينهما. **قوله: (والتقدير الخ)** هذا لف ونشر مرتب. **قوله: (ويضعفه)** أي: الرفع. **قوله: (مع عدم الطول)** أي: فهو شاذ وهذه طريقة وطريقة بعضهم استثناء سي من هذه القاعدة؛ لأنها بمنزلة مثل والأمثال لا تغير ا هـ تقرير دردير. **قوله: (مع عدم الطول)** أي: وإذا بنينا على الوجهين وهما الجر والرفع بوجهيه.

قوله: (على التمييز) أي: لأن سيما بمعنى مثل فهو منهم فيحتاج إلى التمييز فيه حينئذٍ بعده. **قوله: (ولو جئنا بمثله مددا)** أي: من جهة المدد. **قوله: (وما كافة)** أي: لسي. **قوله: (فمنعه الجمهور)** أي: لفقدان ما يقضي النصب وذلك لأن التمييز واجب التنكير عندهم خلافاً للكوفيين حيث جوزوا تعريفه وقد يوجه بأن ما تامة بمعنى شيء، فانصب بتقدير أعني أي: ولا مثل شيء أعني زيداً ا هـ دماميني. **قوله: (لا أعرف له)** أي: لصحته. **قوله: (وجهاً)** أي: ففي النصب للمعرفة يكون التركيب فاسداً. **قوله: (ووجه)** أي: وجه النصب للمعرفة. **قوله: (منزلة إلا)** فيه أن لا سيما يجب اقترانها بالواو وهي لا تدخل على إلا الاستثنائية، والقول بأن الواو زائدة فهي دعوى لا دليل عليها ا هـ تقرير دردير. **قوله: (منزلة إلا في الاستثناء)** أي: فكما أن الاسم ينصب بعيد إلا على الاستثناء ينصب بعد سيما على الاستثناء. **قوله: (من باب أولى)** أي: فهي أداة إدخال فكيف تجعل الأداة التي للإدخال بمنزلة الإخراج، فأي جامع. **قوله: (بأنه)** أي: ما بعد ولا سيما.

قوله: (مخرج مما أفهمه الخ) حاصل هذا الجواب أنا لا نسلم أنها للإدخال بل للإخراج من المساواة المفادة بقوله قام القوم فمعنى قام القوم ولا سيما زيد تساوى القوم في القيام إلا زيد، فافهم فيه وأولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه فيه، وانظر وجه كونه

● **(سواء) تكون بمعنى مُسْتوٍ** ويوصَف به المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين، والأفْصَحُ فيه حينئذٍ أن يقصر مع الكسر، نحو: ﴿مَكاناً سِوًى﴾ [طه: ٥٨]، وهو أحد الصِّفات التي جاءت على «فِعَلٍ»، كقولهم: «ماءٌ رِوًى»، و «قوم عِدًى»، وقد تُمدُّ مع الفتح، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ».

وبمعنى **الوسط**، **وبمعنى التام**، **فتُمَدُّ فيهما مع الفتح**، نحو قوله تعالى: ﴿في سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥]، وقولك «هٰذا دِرْهَم سَوَاءٌ».

وبمعنى **القَصْدِ**، فتقصر مع الكسر، وهو أغرب معانيها، كقوله [من الكامل]:

٢٢١ ـ فَلأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِي   لِفَتَى الْعَشِيِّ وفَارِسِ الأحْزَابِ

ذكره ابن الشجريّ.

وبمعنى **مكانٍ أو غير**، على خلافٍ في ذلك، فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم

منقطعاً، فإن لو لاسيما لما عملت تلك السدة بل لم يفد الكلام إلا الاستواء في القيام ا هـ تقرير دردير.

(سواء) . **قوله**: (تكونْ) أي: هذه الكلمة بالنظر لمادتها. **قوله**: **(فتقصر مع الكسر)** كان الأولى أن يقول فتقصر مع الكسر أو الضم؛ لأن قوله تعالى: مكاناً سوى قرىء بالكسر والضم مع القصر وعلى كل حال فمعناه مستوٍ كما قال في «الكشاف» ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(مكانا سوى)** نصب على الظرفية لموعداً؛ لأنه مصدر أو بدل من مكان محذوف قبل موعد. **قوله**: **(برجل سواء الخ)** سواء نعت لرجل وقوله: والعدم بالرفع عطف على الضمير المتصل من غير فاصل أي: برجل مستو هو والعدم أي: إنه مماثل للعدم فهو لا عبرة به. **قوله**: **(في سواء الجحيم)** أي: في وسطها. **قوله**: **(سوى حذيفة)** أي: لقصد حذيفة هذا كلام والظاهر أنها هنا بمعنى جهة، فكان الأولى أن يقول وبمعنى الجهة ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(وبمعنى مكان أو غير)** وهي الواقعة في الكلام كثيراً وهي المذكورة في باب الاستثناء وجعلها سيبويه والجمهور بمعنى مكان فهي عندهم لا تخرج عن النصب على انها ظرف مكان وقال ابن مالك والزجاجي: إنها بمعنى غير دائماً فتقع عنده صفة واستثناء كما ان غير كذلك وتقع أيضاً مفعولاً به كغير وفاعلاً، وقال الكوفيون إنها تارة تقع ظرف مكان وتارة لا تقع كما قال ابن مالك. **قوله**: **(على خلاف في ذلك)**

---

٢٢١ ـ **التخريج**: البيت لحسّان بن ثابت في (ديوانه ص ٣٩٢ (وفيه «الأجراف» مكان «الأحزابِ» ضمن قصيدة فائيّة)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٤١٦ (سوا)؛ ومجمل اللغة ٣/ ٩٩).

المفردات: أصرفنّ: أوجهنّ. سوى: نَحْو، وجهة. حذيفة: حذيفة بن بدر.

المعنى: يقول: والله لأوجهنّ ثنائي نحو حذيفة بن بدر الذي هو رجل الليل، وفارس الحرب التي يتحزّب فيها الناس أحزاباً.

ويجوز الوجهان مع الكسر، وتقع هذه صفة واستثناءً كما تقع «غير»، وهو عند الزجاجي وابن مالك كـ «غير» في المعنى والتصرّف، فتقول: «جَاءَني سِوَاك» بالرفع على الفاعليَّة، و «رأيتُ سواك» بالنصب على المفعولية؛ و «ما جاءني أحد سواك» بالنصب أو الرفع وهو الأرجح. وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة. وعند الكوفيين وجماعةٍ أنها تَرِدُ بالوجهين؛ ورُدَّ من نَفى ظرفيّتها بوقوعها صلة، قالوا: «جاء الذي سِوَاك»؛ وأجيب بأنه على تقدير «سوى» خبراً لـ «هو» محذوفاً أو حالاً لـ «ثبت» مضمراً كما قالوا: «لا أفعله ما أنَّ حِرَاء مكانه»؛ ولا يمنع الخبريَّة قولُهم: «سَوَاءك» بالمد والفتح، لجواز أن يقال:

أي: يأتي قريباً. **قوله: (ويجوز الوجهان)** أي: المد والقصر. **قوله: (كما تقع غير)** أي: صفة واستثناء. **قوله: (بالنصب والرفع)** أي: بالنصب على الاستثناء والرفع على البدلية وقوله: وهو أي الرفع أرجح أي: لأن المستثنى من كلام تام غير موجب يجوز نصبه على الاستثناء ويترجح فيه الاتباع. **قوله: (وعند سيبويه الخ)** رده ابن مالك بالحديث سألت الله أن لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسها، وبقول بعض العرب أتاني سواك حكاه الفراء عنهم. **قوله: (ملازم للنصب)** أي: فإذا قلت جاء القوم سوى زيد فكأنك قلت مكان زيد وقوله: لا يخرج عن ذلك أي: عن النصب على الظرفية. **قوله: (لا يخرج عن ذلك)** أي: لوقوعه مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو صفة. **قوله: (إلا في الضرورة)** أي: كقوله:

ولـم يـبـق سـوى الـعـدوا ... ن دنـاهـم كـمـا دانـوا

وكقوله:

وإذا تـبـاع كـريـمـة أو تـشـتـرى ... فـسـواك بـائـعـهـا وأنـت الـمـشـتـري

قوله: (انها ترد بالوجهين) أي: كونها ظرف مكان أو بمعنى غير. **قوله: (بوقوعها صلة)** أي: مع أن الصلة إما أن تكون جملة أو مؤولة بالجملة، ولو كانت سواء بمعنى غير لزم أن الصلة مفرد؛ لأن المعنى حينئذٍ جاء الذي غيرك. **قوله: (جاء الذي سواك)** أي: بالقصر كما تقول جاء الذي مكانك. **قوله: (خبراً لهو محذوفاً)** أي: وأصل جاء الذي هو سواك، أي: هو غير لكن فيه إنه يلزم على هذا حذف العائد على غير، أي: مع عدم استطالة الصلة وهو شاذ. **قوله: (أو حالاً لثبت)** أي: معمولة لثبت؛ لأن عامل الحال هو العامل في صاحبها. **قوله: (حراً)** ضبط بالقصر والتنوين وضبط بالمد منوناً. **قوله: (ما ان حرا مكانه)** أي: لا أفعله ما ثبت أن حراً مكانه، أي: ما ثبت استقراره في مكانه فالتشبه في حذوف ثبت لكنه في الأول حذف هو مرفوعة، وفي الثاني حذف دون مرفوعة ولما كان يرد على الجواب الأول سؤال تقديره أن يقال سمع في قولهم جاءني الذي سواءك بالمد، وفتح الهمزة، ولو كان سواء خبراً لهو لامتنع النصب إذ هو غير طرف بالفرض فلا وجه لنصبه أجاب عنه المصنف بقوله، ولا يمنع الخبرية الخ ا هـ دماميني. **قوله: (ولا يمنع الخبرية)** أي:

إنها بنيت لإضافتها إلى المبنيّ كما في «غير».

تنبيه ـ يخبر بـ «سواء» التي بمعنى «مُسْتَوٍ» عن الواحد فما فوقه، نحو: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [آل عمران: ١١٣] لأنها في الأصل مَصدَر بمعنى الاستواء، وقد أجيز في قوله ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] كونُها خبراً عمّا قبلها، أو عمّا بعدها، أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول، ومبتدأ على الثاني، وخبر على الثالث؛ وأبطلَ ابن عمرون الأول بأن الاستفهام لا يعملُ فيه ما قبله، والثانيَ بأن المبتدأ

خبرية سواء. **قوله: (قولهم)** أي: في المثال المذكورة وهو جاء الذي سواك. **قوله: (والفتح)** أي: فتح الهمزة والفتح يدل على عدم الخبرية؛ لأنه لو كان خبراً لكان مرفوعاً. **قوله: (كما في غير)** أي: فتقول جاء غيرك بفتح غير لبنائها لإضافتها للمبني. **قوله: (كما في غير)** قال الشاعر:

لـذ بـقـيـس حـيـث يـأبـى غـيـره تـلـقـه بـحـراً مـفـيـضـاً خـيـره

بفتح غيره على أنه مبني لإضافته للضمير وهو فاعل بالفعل المذكور اهـ دماميني. **قوله: (عن الواحد)** الصواب أن يقول عن غير الواحد إذ لا يقال زيد سواء بمعنى مستوٍ لأن الاستواء كالاختصام أمر نسبي لا يتعقل إلا مع متعدد. **قوله: (نحو ليسوا)** أي: أهل الكتاب سواء أي: مستوين. **قوله: (لأنها في الأصل الخ)** أي: فروعي أصلها، فلم تثن ولم تجمع كالمصدر إذا أخبر به عن غير الواحد نحو الزيدان عدل والزيدون عدل. **قوله: (خبراً عما قبلها)** وهو الذين كفروا أي: خبراً عنه بحسب نفس الأمر وفي الأصل، وإن كان هو الآن خبراً عن أن والمعنى على هذا إن الذين كفروا سواء عليهم إنذارك إياهم وعدمه، فالخبر مفرد، وإن كان له فاعل. **قوله: (أو مبتدأ الخ)** هذا تتميم للمسألة، وإن كان لا شاهد فيه. **قوله: (وما بعدها)** وهو أأنذرتهم. **قوله: (ومبتدأ على الثاني)** أي: لأنها جعلت خبراً عما بعدها والمعنى حينئذٍ إنذارك وعدمه سواء فهو جملة واحدة وقوله: وخبر على الثالث، والمعنى حينئذٍ إن الذين كفروا سواء عليهم إنذارك وعدمه، فالكلام على الوجه الثاني والثالث جملتان جملة كبرى؛ لأنه أخبر فيها بجملة صغرى وهي سواء عليهم أأنذرتهم اهـ تقرير دردير. **قوله: (عمرون)** بفتح العين وهو مصروف؛ لأنه لا داعي لمنعه، وقال بعضهم: يصح منعه لشبه العجمة مع العلمة. **قوله: (الأول)** وهو كون سواء خبراً عما قبلها، وأأنذرتهم فاعلاً.

قوله: (لا يعمل فيه ما قبله) أي: لأنه مستحق للصدارة وجعل ما قبله عاملاً فيه ينافي استحقاقه للصدارة. **قوله: (لا يعمل فيه ما قبله)** أي: وجعل أأنذرتهم فاعلاً يؤدي إلى عمل ما قبل الاستفهام فيه أي: وإذا كان لا يعمل فلا يصح جعله فاعلاً فبطل هذا الوجه. **قوله: (والثاني)** أي: وأبطل الثاني وهو جعل ما بعدها وهو أأنذرتهم مبتدأ مؤخراً جعل سواء خبراً مقدماً.

المشتمل على الاستفهام واجبُ التقديم؛ فيقال له: وكذا الخبر، فإن أجاب بأنه مثل «زَيْدٌ أيْنَ هُوَ» مَنَعْناه وقلنا له: بل مثل «كَيْفَ زَيْدٌ» لأن ﴿أَأَنذَرْتهم﴾ إذا لم يُقَدَّر بالمفرد لم يكن خبراً، لعدم تحمله ضميرَ «سواء»؛ وأما شُبْهته فجوابُها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته؛ فإن أجاب بأنه كذلك في نحو: «علمت أزَيْدٌ قائم» وقد أبقى عليه

قوله: (بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام) وهو أأنذرتهم واجب التقديم، أي: فلا يصح هذا الوجه فحينئذٍ الصحيح عنده إنما هو الثالث. **قوله: (واجب التقديم)** أي: ولم يقدم هنا بل هو مؤخر. **قوله: (فيقال له)** أي: في رد ما ارتضاه للثالث وكذا الخبر في الوجه الثالث يجب تقديمه؛ لأنه مصدر بالاستفهام فهو مثل أين من علمته نصيراً. **قوله: (وكذا الخبر)** أي: يجب تقديمه إذا اشتمل على الاستفهام فيلزم بطلان كون سواء مبتدأ وأأنذرتهم خبره، وأنت لم تبطل هذا بل اخترته. **قوله: (فإن أجاب بأنه مثل زيد أين هو)** أي: فإن أجاب بأن الاستفهام هنا داخل على جملة فهو واقع في الصدر فلم يخرج عما يستحقه الذي هو الصدر، ولم يضر إلا لو كان داخلاً على مفرد. **قوله: (وقلنا له بل مثل كيف زيد)** أي: إنما تمنع كونه في الآية داخلاً على الجملة، وإنما هو داخل على مفرد مثل كيف زيد، وإنما كان داخلاً على مفرد لأن أأنذرتهم، وإن كان جملة ظاهراً لأنه مقدر بالمفرد، أي: إنذارك وعدمه فهو مفرد تأويلاً فهو من المحلات التي يؤول فيها الفعل بمصدر بدون سابك والمحل الثاني ما قبل فاء السببية وواو المعية، فإن ما بعد الفاء والواو مؤول من أن والفعل وما قبلها مصدر تأويلاً بدون سابك لأجل أن يعطف عليه الظرف، فإن الجملة تؤول بمصدر بدون سابك، وإنما احتج للسبك لأجل ترجع الإضافة لأصلها وهي الإضافة للمفرد وهذه المحلات الثلاث سابقة ا هـ تقرير شيخنا دردير.

قوله: (بل مثل كيف زيد) أي: مما الخبر فيه مفرد مشتمل على الاستفهام فيجب تقديمه. **قوله: (إن لم يقدر بالمفرد)** أي: بل أبقى على جمليته من غير تأويل. **قوله: (لعدم تحمله الخ)** أي: فهو من باب الإخبار بالمفرد؛ لأنه لا يصح الإخبار به إلا بعد تأويله بالمصدر أي: إنذارك وعدمه، وأما قبل تأويله فلا يصح؛ لأنه ليس فيه ضمير يعود على المبتدأ وشرط الأخبار بالجملة أن تتحمل الضمير بخلاف المفرد فيجوز أن يكون فارغاً من الضمير إذا كان جامداً. **قوله: (لعدم تحمله ضمير سواء)** أي: الذي هو مبتدأ والجملة إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وجب ربطها بالضمير، أو ما يقوم مقامه وكلاهما مفقود. **قوله: (وأما شبهته)** أي: من الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله فجوابها الخ وحاصله الجواب أن الاستفهام إنما يمتنع عمل ما قبله فيه إذا كان له الصدارة بأن كان حقيقياً وهنا ليس كذلك. **قوله: (فإنه كذلك)** أي: الاستفهام ليس بحقيقي؛ لأن الجمع في قوله علمت ينافي الاستفهام فتعين أن الاستفهام ليس بحقيقي في نحو علمت أزيد قائم مع أنهم اعتبروه بدليل التعليق وذلك إن علمت بطل عمله في الجملة في اللفظ ا هـ تقرير دردير. **قوله: (في نحو علمت أزيد قائم)** أي: ضرورة أن العلم بالشيء والاستفهام عنه

استحقاق الصَّدْريَّة بدليل التعليق، قلنا: بل الاستفهام مُرَاد هنا، إذ المعنى علمت ما يجاب به قولُ المستفهم أزيد قائم، وأما في الآية ونحوها فلا استفهام ألبتة، لا من قِبَل المتكلِّم ولا غيره.

متنافيان. **قوله: (أبقى عليه)** أي: على هذا الاستفهام الغير الحقيقي وقوله: استحقاق فاعل أبقى وهي جملة حالية، أي؛ والحال أنه أبقى عليه استحقاق الصدرية أي: استحقاق صدارة الكلام فلو زال عنه استحقاق الصدارة لكان علمت عمل في لفظ الجمل فإبطال العمل لفظاً دليل على أن استحقاق الصدارة باقٍ. **قوله: (قلنا)** أي: في رد جوابه بل استفهام في قوله: علمت أزيد قائم مراد هنا ولا منافاة؛ لأن العالم غير المستفهم ولا تلزم المنافاة إلا لو كان العالم هو المستفهم. **قوله: (مراد هنا)** أي: في علمت أزيد قائم فهو باقٍ على حقيقته. **قوله: (لا من قبل المتكلم، ولا غيره)** أي: فالهمزة في أأنذرتهم ليست للاستفهام أصلاً بل من بنية الكلمة أي: فافترقا ا هـ تقرير دردير.

ـ حرف العين المهملة ـ

● (عَدَا) مثل «خَلاَ»، فيما ذكرناه من القسمين، وفي حكمها مع «ما» والخلاف في ذلك، ولم يَحْفظ سيبويه فيها إلا الفعليَّة.

● (عَلَى) على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً، وخالف في ذلك جماعة، فزعموا أنها لا تكون إلا اسماً، ونسبوه لسيبويه، ولنا أمران:

أحدهما قوله [من الطويل]:

٢٢٢ ـ تَحِنُّ فَتُبدِي ما بها مِنْ صَبَابَةٍ وأُخفِي الذِي لَوْلاَ الأَسَى لَقَضانِي

حرف العين المهملة

عدا: قوله: (فيما ذكرنا من القسمين) أي: في كونها جارة للمستثنى نحو جاء القوم عدا زيد بالخفض وكونها فعلاً متعدياً ناصباً له نحو جاؤوا عدا عمراً. **قوله: (وفي حكمها مع ما)** أي: من تعين النصب والفعلية وذلك؛ لأنها مصدرية فدخولها ينفي الحرفية فتتعين الفعلية فيجب النصب نحو جاؤوني ما عدا زيداً. **قوله: (والخلاف في ذلك)** أي: فتكون عند السيرافي عدا في محل نصب على الحال وعند غيره على الظرفية والاستثناء وكذا الخلاف فيها حيث تكون جارة هل مجرورها نصب عن تمام الكلام أو تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه. **قوله: (ولم يحفظ سيبويه الخ)** مقابل لقوله في القسمين وقوله: ولم يحفظ سيبويه الخ، ولذلك إذا أدخلت على ضمير المتكلم جاءت نون الرقابة كقوله:

نمل الندامى ما عداني فإنني يكل الذي يهوى خليلي مولع

ولكن قد ثبت بالنقل الصحيح كما قال ابن مالك الجر بعد فوات المصدر إلى القول بحرفيتها في هذه الحالة.

(على): قوله: (لا تكون إلا إسماً) أي: ظرفاً بمعنى فوق بجر ما بعده. **قوله: (نحن)**

---

٢٢٢ ـ **التخريج**: البيت لعروة بن حزام في (خزانة الأدب ٨/ ١٣٠؛ والدرر ٤/ ١٣٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥٢؛ ولرجل من بني حلاف في تلخيص الشواهد ص ٥٠٤؛ وللكلابي في لسان العرب ٧/ ١٩٥ (غرض)، ١٥/ ١٨٧ (قضى)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٢٠؛ والدرر ٥/ ١٨٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٨).

اللغة: تحنّ: تشتاق. تبدي: تظهر. الصبابة: حرارة الشوق. الأسى: (بفتح الهمزة) الحزن، و(بضمّ الهمزة): جمع أسوة وهي القدوة. قضاني: أصلها قضى عليّ، أماتني. =

أي: لَقضى عَلَيَّ، فحذف «عَلَى» وجعل مجرورَها مفعولاً، وقد حَمَلَ الأَخْفَشُ على ذلك: ﴿وَلَٰكِنْ لا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: على سرّ، أي: نكاح،

أي: نشتاق والصبابة حرارة الشوق والأسى بضم الهمزة وكسرها جمع أسوة كذلك وهي ما يتأسى به الحزين ويتسلى به من أحوال سلفه، وأما الأسى بالفتح فهو الحزن ولا يناسب هنا. **قوله: (لقضى علي)** أي: لقتلني. **قوله: (وجعل مجرورها مفعولاً)** يعني: ولو كانت اسماً لم يحذف ويجعل المضاف هي إليه مفعولاً فتعين كونها حرفاً؛ لأن حروف الجر معدة لتعدية العامل لمفعوله، فإن قلت غاية ما فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وهو كثير فلم لم يرتكب هنا، قلت: لأن القائل باسميتها يجعلها ظرفاً كفوق، أي: وظرف المكان لا يحذف ويقام المضاف إليه مقامه إلا قليلاً نحو جلست قرب وليد أي: مكان قربه بخلاف ظرف الزمان، فإنه يكثر فيه ذلك فتقول سأجيئك صلاة العصر، أي: وقت صلاتها، وإذا كان هذا قليلاً في ظرف المكان فلأن يخرج عليه مثل قضائي قاله الدماميني، وقال الشمني: كونه قليلاً لا يمنع من حمل أل عليه ورد ذلك بأنه مع قلته مخصوص بما إذا كان المضاف إليه مصدراً كما في المثال وهذا مفقود في البيت، قال في «الخلاصة»:

وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر

هذا واعترض استدلال المصنف بأن الذي سمع فيه حذف الحرف وانتصاب الاسم بعده مفعولاً اختار واستغفر وأمر وكنى ودعا وسمى وزوج وصدق، وإنما جاز ذلك في هذه الأفعال لتعين الحرف وتعين محله، ولا يجوز القياس عليها، وإن تعين الحرف وتعين محله، فلا يجوز بريت القلم السكين خلافاً لعلي بن سليمان كذا قال أبو حيان وقضى في البيت ليس واحداً من هذه الأفعال ولداً، قال الشمني: الذي ينبغي ان قضى في البيت مضمن معنى قتل أو هلك فهو متعد بنفسه. **قوله: (وقد حمل الخ)** أي: وغيره يقول المعنى وعداً سر فهو مفعول مطلق والسر باق على حقيقته على هذا وما بعده، والاستثناء بعده عليهما منقطع أو المعنى لا يواعدوهن في سر فهو نصب على نزع الخافض وإنما نهى عن ذلك؛ لأن المواعدة في السر عبارة عن المواعدة بما يستهجن؛ لأن مساررتهن في الغالب مما يستحيا من المجاهرة به. **قوله: (ولكن لا تواعدوهن الخ)** صدر الآية ﴿علم الله أنكم ستذكرونهن﴾ [البقرة: ٢٣٥] ونهز لشدة رغبتكم فيهن فاذكروهن ولكن الخ. **قوله: (أي: نكاح)** وعلى هذا فالاستثناء في قوله إلا أن تقولوا الخ متصل مفرغ في الظرف، أي: لا تواعدوهن على نكاح وقتاً من الأوقات إلا وقت قولكم قولاً معروفاً. **قوله: (أي نكاح)** تفسير للسر من قوله على سر. **(إن قلت)** مادة الوعد تتعدى بالباء تقول وعدتك بكذا فهي المقدرة هنا لا على قلت المفاعلة من الوعد تتعدى نا بعلى تقول تواعدنا على كذا. **قوله:**

= **المعنى**: إن اشتاقت (ناقتي) أظهرت ما فيها من حرارة الشوق، وباحت بعواطفها، بينما أخفي ما أقاسيه من الهوى، الذي يكاد يقضي عليّ لولا اقتدائي بمن سبق؛ أو لولا ما أظهره من الحزن عندما أكون وحدي.

وكذلك: ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، أي: علىٰ صراطك.

والثاني: أنهم يقولون: «نَزَلْتُ عَلَى الَّذِي نَزَلْتَ»، أي: عليه، كما جاء: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي: منه.

ولها تسعة معانٍ:

أحدها: الاستعلاء، إما على المجرور وهو الغالب، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] أو على ما يقرُبُ منه، نحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠] وقوله [من الطويل]:

[تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا] وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ

وقد يكون الاستعلاء معنويًا، نحو: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾ [الشعراء: ١٤]، ونحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

(لأقعدن لهم صراطك) أي: لأعترض لهم على طريق الإسلام كما يعترض العدو على الطريق لأجل أن يقطعه على السالكين فيه، وانتصابه على الظرف كما في قوله كما عسل الطريق الثعلب. قاله الزمخشري فتصريحه بأن انتصابه على الظرف معناه بأن على ليست مقدرة ا هـ دماميني. وشبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن، أي: عليهما وأما القول بأنه منصوب على الظرفية ففيه أن أسماء المكان الخاصة يجب التصريح معهما بلفظ في كالطريق والدار بخلاف أمام وخلف من المبهمات وقوله: كما عسل الطريق الثعلب شاذ.

قوله: (ويشرب مما تشربون) يعني: أن حذف العائد المجرور بمثل ما جر به الموصول أي ثبت فيما إذا كان الجار حرفاً لا اسماً. **قوله: (الاستعلاء)** وهو كون شيء فوق شيء ثم تارة يكون حسياً وتارة يكون معنوياً وهو في كل حقيقة. **قوله: (أما على المجرور)** وهو الاستعلاء الحقيقي. **قوله: (نحو وعليها)** أي: الأنعام. **قوله: (أو على ما يقرب منه)** أي: وهو المجازي لا على المجرور نفسه. **قوله: (على النار)** أي: على المكان الذي هو قريب من النار هدى أي: هادياً أو ذا هدى أي شخصاً يهديني إلى الطريق وحاصله: أن سيدنا موسى قال لزوجته امكثي هنا إلى أن أذهب لهذه النار لعل أجد شخصاً على قربها يدلني على الطريق الموصلة إلى مصر فالهادي ليس مستعلياً على النار بل على مكان قريب منها. **قوله: (وبات على النار الندى)** أي: الكرم والمحلق وهو الذي يوقد النار أي: أن الندى والمحلق باتا على مكان قريب من النار. **قوله: (وقد يكون الاستعلاء معنوياً)** وهذا الاستعلاء حقيقي أيضاً إذ لم توضع للاستعلاء بقيد كونه حسياً، بل وضعت للاستعلاء أعم من أن يكون حسياً أو معنوياً إذا كان بالنسبة لمجرورها. **قوله: (على بعض)** أي: لأن الاستعلاء تفضيل البعض على البعض معنوي لا حسي وكذلك الذنب

الثاني: المصاحبة كـ «مَعَ»، نحو: ﴿وَآتى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لذو مَغْفِرَة للنَّاسِ عَلَى ظُلمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

الثالث: المجاوزة كـ «عَنْ»، كقوله [من الوافر]:

٢٢٣ ـ إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ   لَعَمْرُ اللَّهِ أعْجَبَني رِضَاهَا

أي عَنِّي، ويحتمل أن «رَضِيَ» ضُمِّنَ معنى «عَطَفَ»، وقال الكسائي: حمل على نقيضه وهو «سَخِطَ»، وقال [من المنسرح]:

٢٢٤ ـ فِي لَيْلَةٍ لاَ نَرَى بِهَا أَحَداً   يَحْكي عَلَيْنا إلاَّ كَوَاكِبُهَا

أي: عَنَّا، وقد يقال: ضمِّن «يَحْكي» معنى «يَنِمُّ».

استعلاؤه معنوي ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(وآتى المال على حبه)** أي: مع حبه له. **قوله**: **(على ظلمهم)** أي: مع ظلمهم. **قوله**: **(أي عني)** قال تعالى رضي الله عنهم: ورضوا عنه.

قوله: **(ضمن معنى عطف)** أي: فهن حينئذٍ على بابها لا شاهد فيها. **قوله**: **(حمل)** أي: رضي. **قوله**: **(على نقيضه)** أي: انه لما كان نقيضه يتعدى بعلى عدي رضي بعلى حملاً عليه؛ لأن الشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره. **قوله**: **(أي عنا)** يقال حكيت عن زيد كذا. **قوله**: **(ينم)** بفتح الياء وكسر النون وتشديد الميم بأنه ضرب وقتل

---

٢٢٣ ـ **التخريج**: البيت للقحيف العقيلي في (أدب الكاتب ص ٥٠٧؛ والأزهية ص ٢٧٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٣٢، ١٣٣؛ والدرر ٤/ ١٣٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٦؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٢٣ (رضي)؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٢٨٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٧٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١٨؛ والإنصاف ٢/ ٦٣٠؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٤؛ والجنى الداني ص ٤٧٧؛ والخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩؛ ورصف المباني ص ٣٧٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٥؛ وشرح المفصّل ١/ ١٢٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٤ (يا)؛ والمحتسب ١/ ٥٢، ٣٤٨؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٨).

شرح المفردات: بنو قشير: هم قوم قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، اشتركوا في الفتوحات الإسلاميّة.

المعنى: يقول: إذا رضيت عنّي بنو قشير سرّني رضاها، وأراح بالي لما له من تأثير عظيم عليّ.

٢٢٤ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن زيد في (ملحق ديوانه ص ١٩٤؛ والدرر ٣/ ١٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٦، ١٧٧؛ والكتاب ٢/ ٣١٢؛ ولعدي بن زيد أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني ص ٤١٧؛ ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني ١٥/ ٣١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٢١٨؛ والمقتضب ٤/ ٤٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥).

المعنى: سهرنا في ليلة أنس حلوة، لم يكن فيها رقيب ينمُّ علينا، نام الجميع، وغفلوا عنّا عدا كواكب ونجوم السماء.

والرابع: التعليل كـ «اللام»، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: لهدايته إيّاكم، وقوله [من الطويل]:

٢٢٥ ـ عَـلامَ تَـقُـولُ الـرُّمْـحَ يُـثْـقِـلُ عَـاتِـقِـي   إذَا أنـا لَـمْ أطْـعُـنْ إذَا الْـخَـيْـلُ كَـرَّتِ

الخامس: الظرفية كـ «في»، نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥]، ونحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي: في «زَمَنِ ملكه، ويحتمل أنَّ ﴿تتلو﴾ مضمّن معنى «تَتَقَوَّل»، فيكون بمنزلة: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بعضَ الأقاوِيل﴾ [الحاقة: ٤٤].

السادس: موافقة «مِنْ»، نحو: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففون: ٢].

السابع: موافقة الباء، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أنْ لا أَقول﴾ [الأعراف: ١٠٥] وقد قرأ أبيٌّ بالباء، وقالوا: اركبْ على اسم الله.

الثامن: أن تكون زائدة: للتعويض، أو غيره.

فالأول كقوله [من الرجز]:

أيضاً أي: ينم علينا أي ينقل عنا على وجه الإفساد ومادة النميمة تتعدى بعلى يقال فلان ينم عليك وهي للاستعلاء المعنوي. **قوله: (علام الخ)** أي: لأي شيء تقول أن تظن. **قوله: (على حين غفلة)** أي: في حين. **قوله: (ويحتمل أن تتلوا الخ)** أي: فهي حينئذٍ على حالها فلا شاهد فيه. **قوله: (ولو تقول علينا)** أي: لو ادعى علينا شيئاً لم نقله. **قوله: (نحو حقيق)** أي: أنا جدير وحقيق بقول الحق. **قوله: (عليّ أن لا أقول)** أي: بأن لا أقول. **قوله: (وقد قرأه الخ)** دليل على أن علي بمعنى الباء؛ لأن مادة حقيق تتعدى بالباء. **قوله: (بالباء)** أي: فقراءته تفسير لقراءة الجماعة. **قوله: (وقالوا)** أي: العرب. **قوله: (أن تكون زائدة للتعويض)** أي: عن كلمة على محذوفة وجعلها زائدة نظراً لوقوعها في غير موضعها، وإن كان المعنى عليها. **قوله: (أو لغيره)** أي: لغير تعويض بل زائدة لغير شيء.

---

٢٢٥ ـ التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في (ديوانه ص ٧٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٦؛ والدرر ٢/ ٢٧٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٤١٨؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٥ (قول)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٦٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٧).

شرح المفردات: العاتق: ما بين المنكب والعنق. كرّ: عطف.

المعنى: يتساءل: لَمَ يحمل الرمح ويستثقل به إذا لم يطعن به الأعداء عندما تكرّ الخيول، وتحتدم المعركة؟

٢٢٦ ـ إنَّ الكَرِيمَ، وَأَبِيكَ، يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يَوماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أي: من يتكل عليه، فحذف «عليه» وزاد «على» قبلَ الموصولِ تعويضاً له، قاله ابن جني، وقيل: المراد إن لم يجد يوماً شيئاً، ثم ابتدأ مستفهماً فقال: على من يتكل؟ وكذا قيل في قوله [من البسيط]:

٢٢٧ ـ وَلاَ يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إلاَّ أخُو ثِقَةٍ، فانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

إن الأصل: فانظرْ لنفسِك، ثم استأنف الاستفهام. وابن جنّي يقول في ذلك أيضاً: إن الأصل: فانظر من تَثِقُ به، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضاً،

قوله: (وأبيك) الواو حرف قسم وجر وأبيك مجرور بالواو ليست الواو للعطف إذ لا يصح، وإلا لقال وأباك. **قوله: (يعتمل)** أي: يتكلف العمل لأجل المعاش إن لم يجد يوماً من يتكل عليه فقوله من مفعول يجد وإن لم يجد شرط في قوله يتعمل.

قوله: (قبل الموصول) أي: وهي من الواقعة مفعولاً فعلى زائدة لا تتعلق بشيء. **قوله: (وقيل المراد الخ)** أي: فعلى أصلية متعلقة بيتكل ومفعول يجد محذوف، أي: إن لم يجد شيئاً وكأنه قيل على من يتكل حتى يترك العمل. **قوله: (وكذا قيل)** أي: ومثل ما تقدم من أن حرف الجر متعلق بما بعده لا أنها زائدة للتعويض.

قوله: (ولا يؤاتيك) بالهمز وقد تبدل واواً أي: لا يأتيك من الحوادث إلا الأخ الثقة فانظر بنفسك أي: شخص تثق؛ لأنه لم يوجد وعلى هذا الفيل فالباء متعلقة بتثق. **قوله: (فانظر لنفسك)** أي: أخا ثقة.

---

٢٢٦ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٢؛ والجنى الداني ص ٤٧٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٦؛ والخصائص ٢/ ٣٠٥؛ والدرر ٤/ ١٠٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٤١٩؛ والكتاب ٣/ ٨١؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٥ (عمل)؛ والمحتسب ١/ ٢٨١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٢).

اللغة: يعتمل: يعمل بنفسه، أو يضطرب في العمل. يتكل عليه: يعتمد.

المعنى: أقسم بأبيك، أن الرجل الشريف الجواد، لا يأنف من العمل بنفسه إذا لم يجد من يعتمد عليه في العمل.

٢٢٧ ـ **التخريج**: البيت لسالم بن وابصة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٤١٩؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٩٧؛ ونوادر أبي زيد ص ١٨١؛ وبلا نسبة في الدرر ٤/ ١٠٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٩٢؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٠٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٢).

اللغة: يؤاتيك ويواتيك: يساعدك ويكون مناسباً لك. ناب: حلّ، أصاب. الحدث: الأمر المنكر، والنائبة.

المعنى: وحده الصديق الحقيقي الذي يبقى معك، ويساعدك عند الشدائد والمحن، فتأمّل كيف تختار أصدقاءك، ومن هو الصديق الذي تثق به.

وقيل: بل تَمَّ الكلام عند قوله: «فانظر»، ثم ابتدأ مستفهماً، فقال: بمن تثق؟

والثاني كقولِ حُمَيد بن ثَوْر [من الطويل]:

٢٢٨ ـ أَبَى اللَّهُ إلاَّ أنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ   عَلَى كُلِّ أفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأن «رَاقَهُ الشيء» بمعنى: أعجبه، ولا معنى له هنا، وإنما المراد تَعْلُو وترتفع.

التاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب، كقولك: «فُلان لا يَدْخُلُ الجنَّة لِسُوءِ صَنيعهِ على أنه لا يَيْأَس من رحمة الله تعالى»، وقوله [من الطويل]:

قوله: (وقيل بل تم الكلام) أي: وقيل لا حذف ولا زيادة ولا تعويض، وتم الكلام الخ وهذا القول كالأول إلا أن الأول قدر مفعولاً، وهذا لم يقدر مفعولاً لأُنظر. **قوله: (سرحة)** هي الشجرة العظيمة والأفنان جمع فنن كفرس وهو الغصن ومالك اسم رجل والعضاه جمع عضه وهي شجرة عظيمة ذات شوك وقوله: على كل مفعول تروق وعلى زائدة أي: أبى الله إلا أن سرحة مالك أعجبت كل غصون العضاة ولا شك أن الإعجاب من صفات العقلاء، فلا يصح أن تكون على زائدة.

قوله: (وإنما المراد الخ) أي: أن تروق مضمن معنى تعلو فعلى ليست زائدة والمعنى تعلو على كل غصن ونقل عن الصحاح أن سرحة مالك اسم امرأة والمراد بالأفنان النسوة، أي: أن هذه المرأة أعجبت كل النسوة المشبهن بالفروع وهو صحيح فما قاله ابن مالك صحيح على هذا. **قوله: (للاستدراك)** هو دفع ما يتوهم ثبوته ونفيه. **قوله: (والإضراب)** هو الانتقال من غرض لآخر وهو مساوٍ لما قبله في التحقق وإن اختلفا مفهوماً فقولك فلان الخ مثال لهما. **قوله: (فلان لا يدخل الجنة)** أي: مع السابقين. **قوله: (على أنه لا ييأس)** أي: لكنه لا ييأس فهي للإضراب وللاستدراك على ما قبلها وكون ما قبلها ليس متمسكاً به. **قوله: (وقوله)** أي: قول أبي خراش.

---

٢٢٨ ـ **التخريج**: البيت لحميد بن ثور في (ديوانه ص ٤١؛ وأدب الكاتب ص ٥٢٣؛ وأساس البلاغة ص ١٨٥ (روق)؛ والجنى الداني ص ٤٧٩؛ والدرر ٤/ ١٣٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٠؛ ولسان العرب ٢/ ٤٧٩ (سرح)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٧٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٤، ١٠/ ١٤٤، ١٤٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٤).

اللغة: أبى الله: قضى بالمنع. السرحة: الشجرة العظيمة. الأفنان: الأغصان. العضاه: نوع من الشجر ذي الشوك. تروق: تعجب.

المعنى: قضى الله ـ جلّ وعزّ ـ رفضاً ومنعاً لأيّ غصن من أغصان شجر العضاه، إلا أن يعجب بشجرة مالك العظيمة؛ بمعنى أن الله جعل الإعجاب فرضاً على كل الغصون، وإخالها كناية عن حلوة يحبّها كلّ الناس.

٢٢٩ ـ فَوالـلَّـهِ لا أنْـسَـى قَـتِـيـلاً رُزِئْـتُـهُ بِجَانِبِ قُوسىٰ، مَا بَقِيتُ عَلَى الأَرْضِ
عَـلَـى أنَّـهَـا تَـعْـفُـو الـكُـلُـومُ، وَإنَّـمَـا نُـوَكَّـلُ بـالأدنَـى وَإنْ جَـلَّ مَـا يَـمْـضِـي

أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد، وقوله [من الطويل]:

٢٣٠ ـ بِكُـلٍّ تَـدَاوَيْـنَـا فَـلَـمْ يُـشْـفَ مَـا بِـنَـا عَـلَـى أَنَّ قُـرْبَ الـدَّارِ خَـيْـرٌ مِـنَ الْـبُـعْـدِ

ثم قال [من الطويل]:

عَـلَـى أنَّ قُـرْبَ الـدَّارِ لَـيْـسَ بِـنَـافِـعٍ إذَا كَـانَ مَـنْ تَـهْـوَاهُ لَـيْـسَ بِـذي وُدِّ

قوله: **(رزئته)** أي: أصبت به وهو بالبناء للمفعول وقوسي بفتح القاف موضع ببلاد الشراة والباء من قوله بجانب تتعلق بقوله قتيلاً محذوفاً لا المذكور؛ لأن وصف المصدر مانع من أعماله، وإنما يعني قتيلاً محذوفاً أي رزئته حال كونه قتيلاً بجانب قوسي وقوله تعفو أي: يدرس ويذهب أثرها بالبرء والكلوم الجراح جمع كلم كفلس. **قوله**: **(على أنها)** أي: القصة وقول المصنف أي: على أن العادة حل للمعنى المراد. **قوله**: **(وإنما يؤكل)** أي: وإنما يداوي الجرح القريب وأما الجرح البعيد فلا يلتفت له، وإن عظم. **قوله**: **(بالأدنى)** أي: بالجرح الأدنى أي الحاضر. **قوله**: **(بكل تداوينا)** أي: تداوينا من داء المحبة بكل من قربنا من دار المحبوب وبعدنا عنها فلم يحصل الشفاء من ذلك الداء لكن القرب خير من البعد، ثم قال على أن الخ. **قوله**: **(بكل تداوينا الخ)** أوله:

ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد لقد زادني مسراك وجدا على وجد
وقد زعموا أن المحب إذا دنا يمل وأن النأي يشفي من الصد

---

٢٢٩ ـ **التخريج**: البيتان أو الثاني منهما لأبي خراش الهذليّ في (أمالي المرتضى ١/ ١٩٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٠٥، ٤١٥؛ وسمط اللآلي ص ٦٠١؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٣٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٨٦؛ وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٢١؛ وشرح المفصّل ٣/ ١١٧؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٦٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٥٣؛ والخصائص ٢/ ١٧٠؛ والمحتسب ٢/ ٢٠٩).

اللغة: الرزء: المصيبة؛ رزئته: فجعت به. قوسى: موضع. تعفو: تذهب آثارها. الكلوم: الجراح. نوكّل بالأدنى: نهتمّ بالقريب. جلّ: عظم.

المعنى: أقسم بالله ـ جلّ وعزّ ـ إنني لن أنسى، ما عشت على هذه الأرض، هذا القتيل الذي فُجعت به، رغم أن الجراح تندمل وتذهب آثارها مع الزمن، ولكننا ـ نحن البشر ـ اعتدنا الاهتمام بالجرح الجديد، مهما تكن خطورة ما راح.

٢٣٠ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن الطثريّة في (ديوانه ص ٨٢؛ وذيل الأمالي ص ١٠٤؛ وللمجنون في ديوانه ص ٨٩؛ ولعبد الله بن الدمينة في ديوانه ص ٨٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٤).

المعنى: لم نترك دواء معروفاً إلا واستخدمناه لنشفى من الهوى، ولكن هيهات، إنما قربنا من دار من نهوى أشفى لنفوسنا من بعدنا عنها.

أبْطَلَ بـ «على» الأُولى عمومَ قوله: «لم يُشْفَ ما بنا»، فقال: بلى إن فيه شفاءً مَّا، ثم أبْطَلَ بالثانية قولَهُ: «على أن قربَ الدارِ خيرٌ من البعد».

وتَعَلُّقُ «على» هذه بما قبلها عند مَنْ قال به كتعلُّقِ «حاشا» بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصَلَتْ معناه إلى ما بعدَها على وجه الإِضْرَاب والإِخراجِ، أو هي خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: والتحقيقُ على كذا؛ وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودلَّ على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها.

والثاني من وجهي «على»: أن تكون اسماً بمعنى «فَوْق»، وذلك إذا دخلت عليها «مِنْ» كقوله [من الطويل]:

قوله: (ثم أبطل بعلى الأولى) أي: من قوله على أن قرب الدار خير من البعد. **قوله: (بلى ان فيه)** أي: في قرب الدار. **قوله: (ثم أبطل بالثانية)** أي: من قوله على أن قرب الدار ليس الخ. **قوله: (وتعلق على هذه)** أي: التي للإضراب والاستدراك. **قوله: (عند من قال به)** أي: وهو القول في حالها الذي لم يرتضه المصنف. **قوله: (لأنها أوصلت)** وفي نسخة إلا أنها الخ. **قوله: (على وجه الإضراب والإخراج)** أي: أن التعلق بها ليس على وجه الدخول فيما قبلها بل على وجه الإخراج فقوله على أن متعلق بيشف إلا أن الشفاء مسلوب عما بعدها وقوله: على أن الثانية متعلق بخبر على أن الخبرية منفية وكذا قوله على أنه لا ييأس متعلق بيدخل وهو منفي ويلاحظ أن الدخول مثبت في جانب على. **قوله: (أو هي)** أي: ومجرورها خبر لمبتدأ محذوف.

قوله: (والتحقيق) هذا هو المبتدأ وقوله: على كذا هو الخبر. **قوله: (ودل على ذلك)** أي: كونها خبر المبتدأ مقدر بما قلناه. **قوله: (على غير التحقيق الخ)** أي: أخذاً من الإضراب عنها بعلى ففي الحقيقة الدال هو الإضراب بعلى. **قوله: (بما هو التحقيق فيها)** أي: في الجملة الثانية. **قوله: (أن تكون اسماً)** وذا تقبل علامة الاسم، وأما الحرفية فهي للاستعلاء الجزئي ولا تقبل علامات الاسم، وهل هي في هذه الحال مبنية أو معربة حكى ابن أم قاسم فيها خلافاً وجزم ابن الحاجب ببنائها، قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه، وأصل معناه لتضمنها معنى الاستعلاء في الجملة والدليل على صحة ذلك الحكم بناءً عن إذا وقعت اسماً، فلو كانت على معربة لوجب ان تكون عن معربة عند وقوعها اسماً، قلت: للمخالف أن يفرق بأن عن مشابهة للحرف في الوضع لكونه وضع على حرفين فبنيت لذلك بخلاف على، وأيضاً لو كانت معربة في الاسمية لوجب أن تبقى ألفها في قولك من عليه فتقول من علاه كما تقول من رجاه، وإنما يقلبون الألف في الآخر فيما ثبت أنه غير متمكن كقولك لديه وعليه وإليه، وأما المتمكن فلم يثبت عنهم قلب ألفه ياء مثل قولك من رجاه ومن عصاه ا هـ دماميني.

قوله: (إذا دخلت عليها من) أي: لأن من لا تدخل إلا على الاسم لا على الحرف

٢٣١ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بعدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا [تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بزَيْزَاءَ مَجْهَلِ]

وزادَ الأخفشُ موضعاً آخر، وهو أن يكون مجرورُها وفاعل متعلّقها ضميرَيْنِ لِمُسَمًّى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقول الشاعر [من المتقارب]:

٢٣٢ ـ هَوِّنْ عَلَيْكَ، فإنَّ الأمُورَ بِكَفِّ الإِلٰهِ مَقَادِيرُهَا

لأن الحرف لا يدخل على الحرف. **قوله**: **(غدت)** الضمير للقطاة بمعنى ذهبت لا بقيد الغدوة؛ لأن القطا إنما يذهب للماء ليلاً. **قوله**: **(من عليه)** أي: من فوقه، أي: من فوق فرحها. **قوله**: **(ظمؤها)** هو ما بين الوردين يستعمل في الإبل واستعمله هنا في القطاة، أي: ما بين الوردين على الماء أي: الشربين من الماء وتمامه:

تصل وعن قيض ببيداء مجهل

وتصل من صل إذا صوت ومنه صلصل الجرس إذا صوت، أي: يصوت جوفها من شدة العطش، وقوله: وعن قيض عطف على قوله: عليه، أي: وغدت من عن قيض فعن اسم والقيض قشر البيض الأعلى وقوله: ببيداء أي: في أرض قفراء تبيد وتهلك المار فيها وقوله: مجهل أي: لا يهتدي فيها لعدم الإعلام وفي رواية بزيزاء والمعنى واحد. **قوله**: **(موضعاً آخر)** أي: تكون على فيه اسماً. **قوله**: **(وفاعل متعلقها)** أي: فاعل الفعل الذي تعلقت به على فمتى كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد فعلى اسم. **قوله**: **(امسك عليك)** فمجرورها ضمير وفاعل أمسك ضمير ومسماهما واحد وهو

---

٢٣١ ـ **التخريج**: البيت لمزاحم العقيلي في (أدب الكاتب ص ٥٠٤؛ والأزهيّة ص ١٩٤؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧، ١٥٠؛ والدرر ٤/ ١٨٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٣٨؛ ولسان العرب ١١/ ٣٨٣ (صلل)، ١٥/ ٨٨ (علا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٠١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٢؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٤؛ والجنى الداني ص ٤٧٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٧٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٥؛ ورصف المباني ص ٣٧١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٧؛ والكتاب ٤/ ٢٣١؛ ومجالس ثعلب ص ٣٠٤؛ والمقتضب ٣/ ٥٣؛ والمقرب ١/ ١٩٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٦).

شرح المفردات: الظمء: ما بين الشربين. تصلّ: تصوّت. القيض: قشرة البيضة العليا. الزيزاء: ما غلظ من الأرض. المجهل: القفر الخالي من الأعلام.

المعنى: يقول: إنّ القطاة قد تركت فراخها وقشر بيضها، وراحت تصوّت في أرض خالية من الأعلام بعد أن اشتدّ بها الظمأ.

٢٣٢ ـ **التخريج**: البيت للأعور الشني في (الدرر ٤/ ١٣٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٧، ٢/ ٨٧٤؛ والكتاب ١/ ٦٤؛ ولبشر بن أبي خازم في العقد الفريد ٣/ ٢٠٧؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٦٢؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ =

لأنه لا يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتّصل في غير باب «ظَنَّ» و «فَقِدَ» وَ «عَدِمَ»، لا يقال «ضَرَبْتُني» ولا «فَرِحْتُ بي».

وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسماً في هذه المواضع لصَحَّ حلُولُ «فَوْقَ» محلّها، ولأنها لو لزمت اسميّتها لما ذكر لزم الحكم باسميّة «إلى» في نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٣٢]، ﴿وهُزِّي إِلَيْكِ﴾ [مريم: ٢٥]، وهذا كلُّه

المخاطب وقوله هو عليك كذلك. **قوله**: **(لأنه لا يتعدى)** علة لكونها اسماً في هذا الموضع الذي زاده الأخفش أي: لأن الفعل الذي فاعله ضمير متصل لا يتعدى إلى الكاف بواسطة الباء فتعين أن على ليست حرفاً؛ بل اسماً؛ لأنه يلزم عليه أن الشيء الواحد فاعل ومفعول لفعل واحد فقوله ضربتني يلزم عليه أن الشخص فاعل الضرب ومفعوله فاتحدا لمؤثر والمؤثر فيه بفعل واحد. **قوله**: **(لأنه لا يتعدى الخ)** حاصله أنه لو كانت على حرفاً للزم تعدي الفعل الرافع لضمير المتصل إلى المفعول الذي هو ضمير متصل وهو ممنوع فبطلت الحرفية وثبتت الاسمية؛ لأن الفعلية لا تتوهم.

قوله: **(إلى ضميره المتصل)** أي: إلى المفعول الذي هو ضمير متصل أي: أنه لا يصح أن يكون الفعل عاملاً في فاعل ومفعول كلاهما ضميرين متصلين لما يلزم عليه أن يكون الفاعل مفعول. **قوله**: **(في غير باب ظن)** أي: وأما باب ظن وما معه فيتعدى والأصل باب ظن وأما فقد وعدم فهما محمولان على وجد لأنهما ضده إذ الشيء يحمل على ضده، وإنما جاز في باب ظن؛ لأن الإنسان كثيراً ما يظن حال نفسه فقولك ظننتني قائماً معناه ظننت نفسي قائماً. **قوله**: **(باب ظن)** نجم ظننتني قائماً. **قوله**: **(وعدم)** نحو: عدمتني. **قوله**: **(ولا فرحت بي)** بل فرحت بنفسي وهو متعدٍ بحرف الجر. **قوله**: **(وفيه)** أي: فيما قاله الأخفش نظر. **قوله**: **(لصح حلول فوق محلها)** أي: لأن هذا شأن المترادفين وعلى الاسمية مرادفه لفوق. **قوله**: **(لصح حلول فوق محلها)** أي: مع أنه لا يصح أن يقال أمسك فوقك ولا هون فوقك ورد بأنه لا يلزم من كون الشيء بمعنى الشيء أن يحل محله. **قوله**: **(لما ذكر)** أي: من أنه لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل. **قوله**: **(لزم الحكم الخ)** أي: لأن العلة موجودة؛ لأن مجرور إلى ضمير المخاطب كمجرور على فيلزم تعدي الفعل الرافع للضمير المتصل إلى ضميره المتصل.

قوله: **(لزم الحكم الخ)** أي: والأخفش لا يقول بذلك. **قوله**: **(وهذا كله)** أي: من الأمثلة في إلى وعلى في البيت والآيات.

= ٦٧٩؛ والجنى الداني ص ٤٧١؛ وخزانة الأدب ١٠/١٤٨؛ والمقتضب ٤/١٩٦، ٢٠٠؛ وهمع الهوامع ٢/٢٩).

المعنى: لا تتعب نفسك فيما لا طائل فيه، ولا غنى، فإنّ الحياة لنا مقدّرة من لدن الواحد القهار، بيده الغنى والفقر، والحياة والموت.

يتخرَّج إما على التعلُّق بمحذوف كما قيل في اللام في «سَقْياً لَك»، وإمّا على حذفِ مضافٍ، أي: هَوِّن عَلَى نَفْسِكَ، واضمم إلى نفسك، وقد خرَّجَ ابنُ مالك على هذا قولَه [من البسيط]:

٢٣٣ ـ وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إلاَّ يَزِيدُهُمُ حبًّا إلَيَّ هُمُ

فادَّعَى أن الأصل: يزيدون أنفسَهم، ثم صار: يزيدونهم، ثم فُصِلَ ضمير الفاعل للضرورة وأُخِّرَ عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنّه أن الضميرين لمسمًّى واحد، وليس كذلك، فإن مراده أنه ما يُصاحبُ قوماً فيذكر قومَه لهم إلا ويزيد هؤلاءِ

قوله: (وهذا كله الخ) أي فالتعدي المذكور محذوف ولكن لا يلزم هذا إلا لو كانت عليك متعلقة بالفعل ونحن نقول إنها متعلقة بمحذوف أي: أريد إليك أو عليك أو أن على جار لمحذوف لا للكاف والأصل على نفسك، وهذا معنى قوله: وهذا كله يتخرج. **قوله: (كما قيل في اللام)** أي: انها لا تتعلق بالمصدر بل بمحذوف. **قوله: (سقيا لك)** أي: سقيا إرادتي أو أريد لك. **قوله: (أي هون على نفسك)** أي: فلم يتعدى فعل المضمر المتصل على هذا التقدير إلا إلى الظاهر، ولا محذور فيه. **قوله: (على هذا)** أي: التأويل الثاني. **قوله: (فاذكرهم)** بالنصب والرفع. **قوله: (فادعى الخ)** أي: أنه فهم أن هم الأولى مفعول والثانية فاعل، فورد عليه أن الفعل هنا قد عمل في فاعل ومفعول كلاهما ضمير متصل وهما لمسمى واحد وهو قومه وهو ممنوع لما يلزم عليه من اتحاد الفاعل والمفعول، أي: اتحاد المؤثر والمؤثر فيه، فأجاب بأن الأصل يزيدون أنفسهم فالمفعول اسم ظاهر، وهو أنفس فالواو فاعل وأنفسهم مفعول، ثم حذف المفعول فصار يزيدونهم، ثم فصل الواو وأخر وحذف النون؛ لأنه لم يكن الأفعال الخمسة بعد تأخر الواو الفاعلة فيه. **قوله: (أن الضميرين)** أي: المنصوب والمرفوع.

قوله: (لمسمى واحد) أي: وهم القوم الذين صاحبهم. **قوله: (وليس كذلك)** أي: بل بل هما المسميين مغايرين. **قوله: (فإن مراده أنه ما يصاحب الخ)** أي: الضمير الفاعل عائد على القوم المذكور عندهم والضمير المفعول عائد على قومه فاختلف مسمى الضمير فيكون الأصل يزيدونهم والواو عبارة عن القوم المصاحبين والهاء عبارة عن قومه،

---

٢٣٣ ـ **التخريج**: البيت لزياد بن منقذ في (خزانة الأدب ٥/ ٢٥٠، ٢٥٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٧١؛ وشرح التصريح ١/ ١٠٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٩٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٣٥، ١٣٧، ٤٢٨؛ وشرح المفصل ٧/ ٢٦؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٠١؛ ومعجم الشعراء ص ٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٥٦؛ ولبدر بن سعيد أخي زياد (أو المرار) في الأغاني ١٠/ ٣٣٠؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٨٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٥١).

المعنى: يقول: ما إن تعرّف إلى قوم في أسفاره وعاشرهم حتى ازداد لقومه حبّاً، وتفضيلاً لهم على سواهم لمكارم أخلاقهم.

القومُ قومَه حبّاً إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم؛ والقصيدةُ في حماسة أبي تمام، ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره، كما قيل في قوله [من البسيط]:

٢٣٤ ـ قَدْ بِتُّ أَحْرُسُني وَحْدِي، ويَمْنَعُنِي صَوْتُ السِّبَاعِ بِهِ يَضْبَحْنَ وَالْهَامِ

لأن ذلك شعر؛ فقد يستسهل فيه مثل هذا، ولا على قول ابن الأنباري إن «إلى» قد تَرِدُ اسماً، فيقال: «انْصَرَفْتُ مِنْ إليك» كما يقال «غَدَوْتُ من عليك» لأنه إن كان ثابتاً ففي غاية الشّذوذ، ولا على قول ابن عصفور إن إليك في: ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣] إغراء، والمعنى خُذْ جَنَاحك، أي: عصاك؛ لأن «إلى» لا تكون

فالضمير المنفصل المتأخر هو الفاعل وأما الأول فمفعول ولا يصح العكس؛ لأن هم الأول ضمير متصل بحسب الأصل. **قوله: (إلا ويزيد هؤلاء القوم)** أي: الذين صاحبهم. **قوله: (في حماسة أبي تمام)** هو ديوان جمع فيه الأشعار المتعلقة بالحماسة أي: الشجاعة. **قوله: (ولا يحسن تخريج ذلك)** أي: الذي تلوناه من الآيات من قوله واضمم إليك وهزي إليك، وامسك عليك، وأما البيت السابق، وهو قوله هون عليك فيصح الحمل فيه على ظاهره كما قيل في هذا البيت كما أنه يصح فيه التأويلان السابقان، والحاصل أن الشعر يجوز بقاؤه على ظاهره ويجوز فيه التأويلان بخلاف الآيات. **قوله: (على ظاهره)** أي: من غير أن يكون هناك تأويل. **قوله: (كما قيل في قوله الخ)** أي: أنه قيل أن أحرسني فعل رافع للضمير المتصل، أي: أنا وتعدى إلى الضمير المتصل وليس من باب ظن وفقد، وعدم فقالوا: هذا البيت محمول على ظاهره من غير تقدير فيه؛ لأنه شعر بخلاف الآيات السابقة فإنها نثر فلا يستسهل فيها. **قوله: (يضبحن)** بالباء بعد الضاد المعجمة. **قوله: (مثل هذا)** أي: فقيل تعدى الفعل المتصل لضميره المتصل. **قوله: (ولا على الخ)** أي: أن الآيات السابقة التي فيها إلى لا تخرج على ما قاله ابن الأنباري في إلى من أنها اسم أي: أن الآيات التي فيها إلى بدون من تقاس على ما قاله في إلى المقرونة بمن واعترض على المصنف بأنه لا يتوهم صحة القياس أصلاً؛ لأنه لا جامع بين المقرون بمن وغير المقرون بها وحينئذٍ فلا يحتاج للنص على نفيه فقوله ولا على الخ، أي: ولا يتخرج ما سبق من الآيات التي فيها إلى على ما قال الخ، ا هـ تقرير شيخنا دردير.

قوله: (ففي غاية الشذوذ) أي: فكيف يخرج فصح الكلام عليه. **قوله: (إغراء)** أي: بمعنى خذ. **قوله: (لا تكون بمعنى خذ) أي**: وإنما تكون بمعنى تنح في قولك إليك

---

٢٣٤ ـ **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في (ديوانه ص ٣٨٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٩).

اللغة: أحرسني: أحرس نفسي وأنتبه لها. السباع: جمع سبع وهو من أسماء الأسد. يضبح: يصوّت إذا عدا. الهام: طير البوم، أو طير يصيح عند قبر الميت الذي لم يؤخذ بثأره.

المعنى: نمت ليلتي وحيداً، أحرس نفسي بنفسي، وقد منعتني أصوات الأسود وطيور الليل من الرقاد ملء العين.

بمعنى «خُذْ» عند البصريين، ولأن «الْجَنَاحَ» ليس بمعنى «العصَا» إلا عند الفرَّاء وشذوذٍ من المفسّرين.

● **(عن)** على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرف جر، وجميع ما ذكر لها عشرةُ معانٍ:

أحدها: المجاوزة، ولم يذكر البصريّون سواه، نحو: «سافرتُ عن البلد» و «رَغِبْتُ عن كذا»، و «رَمَيْتُ السهمَ عن القوس» وذُكِرَ لها في هذا المثال معنى غير هذا، وسيأتي.

الثاني: البدل، نحو: ﴿واتّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ [محمد: ٣٨] وفي الحديث: «صُومِي عَنْ أمِّكِ».

الثالث: الاستعلاء، نحو: ﴿فإنَّمَا يَبْخَل عَنْ نَفْسِهِ﴾ [القصص: ٣٢] وقول ذي الأصبع [من البسيط]:

٢٣٥ ـ لاَهِ ابنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي، وَلا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

وبمعنى انتح في قولك إلى. **قوله: (وشذوذ من المفسرين)** أي: والمشهور انها بمعنى اليد؛ لأن يد الإنسان بمنزلة جناح للطائر والمعنى هنا وأدخل يمناك تحت إبط يسرك.

(عن) **قوله: (المجاوزة)** وهي تعد شيء عن المجرور بها بسبب اتحاد مصدر الفعل المتعدي بها فمعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر. **قوله: (ولم يذكر البصريون سواه)** أي: عادتهم لا يذكرون للحرف إلا معنى واحداً وما عداه يرتكبون فيه التضمين أو التجوز. **قوله: (وذكر لها)** أي: لعن في هذا المثال إلى الأخير. **قوله: (معنى آخر)** أي: وهو الاستعانة وسيأتي ذلك عن ابن مالك. **قوله: (عن أنس)** أي: بدل نفس. **قوله: (صومي عن أمك)** أي: بدلها ويمكن أن تكون متعلقة بمحذوف أي نيابة عن أمك فحينئذٍ لا شاهد فيه. **قوله: (فإنما يبخل عن نفسه)** أي: على نفسه ويحتمل التضمين، أي: فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل في الشرع منع الواجب وعند العرب منع السائل مما يفضل عنده كما في «المصباح». **قوله: (ذي الأصبع)** هو مرثان العدواني لقب بذلك؛ لأن أفعى ضربت إبهام رجله فيبست أو قطعها فارسي جاهلي قديم أحد حكماء الشعراء. **قوله: (لاه ابن عمك)** أصله لله در ابن عمك، فحذفت اللامان الجارة والأخرى شذوذاً وحذف

---

٢٣٥ ـ التخريج: البيت لذي الإصبع العدواني في (أدب الكاتب ص ٥١٣؛ والأزهيّة ص ٢٧٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٧٣؛ والأغاني ٣/١٠٨؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢٥٢؛ وجمهرة اللغة ص ٥٩٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٧٣، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦؛ والدرر ٤/ ١٤٣؛ وسمط اللآلي ص ٢٨٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٠؛ ولسان العرب ١١/ ٥٢٥ (فضل)، ١٣/ =

أي: لله درّ ابن عمّك لا أفضَلْت في حسبٍ عليّ ولا أنتَ مالِكي فتسوسني، وذلك لأن المعروف أن يقال: «أفضلت عليه» قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾ [ص: ٣٢]، أي: قدَّمته عليه، وقيل: هي على بابها، وتعلُّقها بحال محذوفة، أي منصرفاً عن ذكر ربي؛ وحكى الرماني عن أبي عبيدة أن «أحببت» من «أَحَبَّ البعير إِحْبَاباً» إذا بَرَك فلم يَثُر؛ فـ «عَنْ» متعلِّقة به باعتبار معناه التضمُّني،

المضاف وهو الدر وهو في الأصل مصدراً اللبن يدر دراً أطلق وأريد به اللبن أو إنه أراد به هنا الخير؛ لأنهم كانوا يعتقدون أن اللبن منشأ لكل خير؛ لأنه من غالب أقواتهم وكانوا يسقونه للخيل ويقرون به الضيف. **قوله: (أي لله الخ)** أي: فحذف لام الجر واللام الأولى شذوذاً وحذف در والدر هو اللبن. **قوله: (لله در ابن عمك)** أي: لله دري فابن عم المخاطب هو الشاعر أي: لله در نفسي لا أفضلت يا مخاطبي ويا منازعي. **قوله: (في حسب)** هو ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه.

قوله: (مالكي) تفسير لدياني. **قوله: (فتسوسني)** من السياسة وهي الإمارة وهو تفسير لتخزوني من الخز وبالخاء بمعنى السياسة وأما خزى من الخزى فمعناه الذل ومضارعه تخزي بالياء. **قوله: (وذلك)** أي: بيان كون عن بمعنى على. **قوله: (أفضلت عليه)** أي: فأفضلت يتعدى بعلى فعلم ان عن في البيت بمعنى علا. **قوله: (أفضلت عليه)** أي: زدت عليه في الفضل. **قوله: (حب الخير)** المراد به الخيل والذكر صلاة العصر حتى غربت الشمس، وهو مشغول بالخيل. **قوله: (أي قدمته عليه)** تفسير لقوله أحببت حب الخير الخ، أي: قدمت حب الخير عن ذكر ربي وهذا فيه تضمين حب معنى الإيثار والتقديم وجعل عن بمعنى على وهو بعيد. **قوله: (وقيل هي)** أي: في الآية. **قوله: (على بابها)** أي: للمجاوزة لا للاستعلاء. **قوله: (فلم يتر)** أي: فلم يقم. **قوله: (التضمني)** وهو التثبيط لا المعنى الحقيقي وهو برك البعير، فالحاصل أن أحببت الحقيقي هو بروك البعير فنقل إلى التثبيط وهو القعود عن الخير، وهو معنى تضمني لا حقيقي.

= ١٦٧، ١٧٠ (دين)، ٢٩٥، ٢٩٦ (عنن)، ٥٣٩ (لوه)، ١٤/ ٢٢٦ (خزا)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١١٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٦؛ ولكعب الغنوي في الأزهية ص ٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٣، ٢/ ١٢١، ٣٠٣؛ والإنصاف ١/ ٣٩٤؛ والجنى الداني ص ٢٤٦؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢١٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٩).

شرح المفردات: لاه: أصله «لله» حذفت لام الجرّ ولام التعريف والباقية هي فاء الكلمة وذلك حسب رأي سيبويه. أفضلت: زدت فضلاً. الحسب: الشرف الثابت في الآباء. الديّان: صاحب الأمر. تخزوني: تسوسني وتقهرني.

المعنى: يقول: لله أمر ابن عمّك، لا أنت أفضل منّي حسباً، ولا أشرف منّي نسباً، ولا وليّ أمري فتسوسني وتقهرني.

وهي على حقيقتها، أي إني تثبطتُ عن ذكر ربي، وعلى هذا فـ «حبّ الخير» مفعولٌ لأجله.

الرابع: التعليل، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأبيه إلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤]، ونحو: ﴿وَما نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]؛ ويجوز أن يكون حالاً من ضمير «تاركي» أي: ما نتركها صَادِرِين عن قولك، وهو رأي الزمخشري؛ وقال في ﴿فأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦]: إن كان الضمير للشَّجرة فالمعنى حَمَلَهُمَا على الزلَّة بسببها، وحقيقتهُ أَصْدَر الزلَّة عنها؛ ومثله: ﴿وَمَا فعلته عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: ٨٢] وإن كان للجنَّة فالمعنى نَحَّاهما عنها.

الخامس: مُرادفة «بعد»، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]،

قوله: (وهي) أي: عن على حقيقتها الخ. **قوله: (تثبطت)** أي: شغلت. **قوله: (إلا عن موعدة)** أي: لأجل موعدة ويحتمل أن المعنى إلا صادراً عن موعدة. **قوله: (عن قولك)** أي: لأجل قولك. **قوله: (ويجوز أن يكون حالاً)** أي: متعلقاً بحال فالحال هو صادرين وهو الحال من الياء في تاركي وعليه فتكون عن باقية على حالها. **قوله: (صادرين عن قولك)** انظر ما معنى الصدور عن قولك، فلو جعل عن قولك متعلقاً بمصدر محذوف أي تركاً صادراً عن قولك لكان أحسن والظاهر أن معنى صادرين معرضين ا هـ تقرير دردير.

قوله: (فالمعنى) أي: المراد من هذا الكلام قوله وحقيقته أي: ومعناه الحقيقي والضمير في أصدر للشيطان وفي عنها للشجرة، ولما كان هذا المعنى الحقيقي لا يصح؛ لأن الشيطان لا يخلق شيئاً والخالق للطاعات والمعاصي كلها والمصدر لها إنما هو الله قبل المعنى حملها على الزلة بسببها ا هـ تقرير دردير. **قوله: (حملهما)** أي: آدم وحواء. **قوله: (بسببها)** أي: فعن للتعليل. **قوله: (وحقيقته)** أي: حقيقة فأزلهما الشيطان، أي: حقيقة هذا التركيب وهذا الكلام. **قوله: (أصدر)** أي: الشيطان الزلة فيهما عنها، أي: عن الشجرة. **قوله: (ومثله)** أي: مثل أزلهما الشيطان في معناه الحقيقي ما فعلته عن أمري أي: ما صدر ما فعلته عن أمري، أي: عن اجتهادي ورأيي، وإنما فعلته بأمر الله تعالى، وإن كان المعنى الحقيقي في الأولى غير مراد، ومراداً في الثانية. **قوله: (وإن كان)** أي: الضمير في فأزلهما. **قوله: (نحاهما عنها)** أي: أذهبهما عنها كما تقول زل عن مرتبته وزل عني إذا ذهب عنك. **قوله: (مرادفة بعد)** أي: موافقتها لا حقيقية المرادفة؛ لأن المرادفة لا تكون من نوعين والموافقة أن يكون معنى الكلمتين واحداً والمراد فأكون اللفظين معناهما واحد، ولا شك أن معنى الاسم غير معنى الحرف؛ لأن البعدية تفهم من الاسم بمجرد ذكره وهي بعدية مطلقة بخلاف معنى الحرف، فإنها بعدية جزئية، ولا تفهم إلا بعد ذكر المتعلق فالمعنيان متوافقان في اللفظ وهو أن هذه بعدية وهذه بعدية ا هـ تقرير دردير. **قوله: (عما قليل)** أي: فبعد قليل فالبعدية إنما استفيدت من انضمام مجرورها بخلاف لفظ

﴿يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦، والمائدة: ١٣]، بدليل أنَّ في مكان آخر ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١]، ونحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالة بعد حالة، وقال [من الرجز]:

٢٣٦ - وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلِ [قَفْرٍ بِهِ الأعْطَانُ لَمْ تُسَهَّلِ]

السادس: الظرفية، كقوله [من الطويل]:

٢٣٧ - وآسِ سَرَاةَ الحيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ، وَلاَ تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا

بعد فيدل عليها بدون انضمام شيء وهذا هو الفارق بين الحرف والاسم. **قوله: (بدليل أن في مكان آخر)** اعترض بأن معنى يحرفون الكلم عن موضعه يغيرون مدلول الكلم عن الكلم، فاللفظ باقٍ في موضعه والتحريف إنما جاء من جعل اللفظ على معنى ليس مدلوله المراد منه، وأما معنى يحرفون الكلم من بعد مواضعه أنهم يزيلون اللفظ عن موضعه بحيث يبقى الموضع خالياً عن اللفظ وحينئذٍ، فلا يصح أن تكون إحدى الآيتين دليلاً للأخرى وأيضاً يقال لأي شيء أو لنا في آية عن مواضعه للآية الأخرى ولم يعكس ويؤول قوله من بعد مواضعه، بأن المعنى عن موضعه ا هـ تقرير شيخنا دردير. قوله: (ومنهل الخ) تمامه:

قفر به الأعطان لم تسهل

قوله: (وآس الخ) بالهمزة الممدودة يقال آساه من ماله إذا دفع له شيئاً منه من المواساة أصلها المؤاساة قلبت الهمزة واواً والسراة جمع سرى بمعنى شريف، أي: أنلهم من مالك واجعلهم فيه أسوة لك.

---

٢٣٦ - **التخريج**: الرجز للعجّاج في (ديوانه ص ٢٤١؛ والأزهيّة ص ٢٨٠؛ ولبكيرَ بن عبد الربعي في شرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٣؛ وجواهر الأدب ص ١٥٧؛ ورصف المباني ص ٣٦٨).

اللغة: المنهل: مكان الشرب، وردته: قدمت إليه. القفر: المكان الخالي. الأعطان: جمع عطن وهو مكان جلوس الإبل والغنم حول الماء. تسهّل: تسوّى.

المعنى: صدرت عن مكان للشرب، خالٍ، لم تسوّ، ولم تمهّد مبارك الدواب حوله، إلى منهل ثانٍ، وثالث...، يتنقّل من منهل إلى منهل وكلّها مهجورة.

٢٣٧ - **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ٣٧٩؛ والدرر ٤/ ١٤٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٤؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٧؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٤؛ وشرح الأشموني ص ٢٩٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٠).

اللغة: آس: قدّم المواساة والمساعدة والعزاء. سراة الحي: أشرافه. الرباعة: الدية؛ وهو على رباعة قومه: أي هو سيّدهم. الواني: الضعيف.

المعنى: لا تكن كسولاً ضعيفاً عن حمل أعباء الرئاسة والسيادة، وقدّم المساعدة والمواساة لأشراف قبيلتك كلّما لقيتهم.

الرباعة: نجوم الحمالة، قيل: لأن «وَنيَ» لا يتعدَّى إلا بـ «في»، بدليل: ﴿وَلاَ تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢]، والظاهر أن معنى «وني عن كذا» جاوزه ولم يدخل فيه، و «وني فيه»: دخل فيه وَفَتَر.

السابع: مرادفة «مِنْ»، نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الشورى: ٢٥]، الشاهد في الأولى ﴿أولئِكَ الَّذِينَ نَتقَبَّل عَنهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلوا﴾ [الأحقاف: ١٦] بدليل: ﴿فتُقبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَم يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ﴾ [المائدة: ٢٧]، ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧].

الثامن: مرادفة الباء، نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [النجم: ٣]، والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يَصْدُر قولُه عن هَوًى.

التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثَّله برَمَيْتُ عَنِ الْقَوْس، لأنهم يقولون أيضاً: «رَمَيْتُ بالْقَوسِ»، حكاهما الفرَّاء، وفيه ردٌّ على الحريري في إنكاره أن يُقال

قوله: (الرباعة نجوم الحمالة) النجوم ما قسط على الأوقات من الحمالة والحمالة ما يحمله الإنسان ويتكفل به أعم من الدين والدية والعرافة، وقال السيوطي رباعة الرجل فهذه التي هو منها يقول إذا حملوا، فاحمل معهم، وفي «القاموس» المعنيان النجوم والقبيلة. **قوله: (قيل)** أي: في بيان كون عن في البيت بمعنى في. **قوله: (ولا تنيا في ذكري)** فقد عدى فعل الوني بفي فيحمل ما في البيت عليه. **قوله: (والظاهر الخ)** اعتراض على قوله قبل لأن ونى الخ، وحاصله أن عندنا تعديتين تعدية بعن والمعنى عليها مجاوزة الشيء وعدم التلبس به أصلاً والثانية تعدية بفي ومعناها التلبس بالشيء مع التراخي فبين التعديتين فرق وحينئذٍ، فلا تحمل إحداهما على الأخرى فالبيت وارد على التعدية الأولى، والآية واردة على التعدية الثانية. **قوله: (ولم يدخل فيه)** أي: لم يتلبس به. **قوله: (دخل فيه)** أي: تلبس به وتراخى فيه. **قوله: (دخل فيه وفتر)** أي: وليس هذا المراد من البيت بأن يكون خطاباً لمن تحمل وفترفي الإعطاء، وإنما هو نهي لمن لم يتحمل عن عدم التحمل. **قوله: (دخل فيه)** أي: فمعنى الآية ولا تدخلا في ذكرى مع الفتور والكسل. **قوله: (عن عباده)** أي: منهم. **قوله: (الشاهد في الأولى)** فيه أن الآية لا تصلح شاهداً لاحتمال أن التقدير وهو الذي يقبل التوبة صادرة عن عباده وكذا الآية الثانية يحتمل أن المعنى أولئك الذين يتقبل أحسن ما عملوا صادراً عنهم نعم هما يكفيان في مقام التمثيل. **قوله: (بدليل فتقبل من أحدهما)** أي: فمادة تقبل إنما تتعدى بمن لا بعن. **قوله: (وما ينطق عن الهوى)** أي: ما يتلفظ به هذا هو المراد. **قوله: (إنها على حقيقتها)** أي: للمجاوزة. **قوله: (وأن المعنى)** أي: الحقيقي. **قوله: (الاستعانة)** أي: بأن تكون داخلة على آلة الفعل. **قوله: (ومثله برميت الخ)** والمعنى رميت السهم مستعيناً بالقوس. **قوله: (لأنهم يقولون أيضاً رميت بالقوس)** أي:

ذلك، إلا إذا كانت القوسُ هي المرميّة؛ وحُكي أيضاً «رميتُ عَلَى القوس».

العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، كقوله [من الطويل]:

٢٣٨ ـ أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلاَّ الّتي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

قال ابن جنّي: أراد: فهلاَّ تدفع عن التي بين جنبيك، فحُذِفت «عن» من أول الموصول، وزيدت بعده.

الوجه الثاني: أن تكون **حرفاً مَصْدَرياً**، وذلك أن بني تميم يقولون في نحو:

رميت السهم بالقوس فقد صرحوا بالباء مع كون المرمي هو السهم فيرد به على قول الحريري لا يتعدى بالباء إلا إذا كانت القوس مرمية وحاصل الرد يقال إنه سمع الباء مع كون المرمي هو السهم والقوس آلة. **قوله: (حكاهما الفراء)** فيه أنه ليس في حكايتهما ما يقتضي الترادف لجواز أن يكون كل من الحرفين على معناه المعروف له فرميت بالقوس على معنى أن القوس آلة للرمي فالباء للاستعانة ورميت عن القوس على متى أصدرت الرماية عن القوس فعن للمجاوزة. **قوله: (حكاهما)** أي: المثالين الفراء أي متواردين على معنى واحد فلا يتم الرد على الحريري إلا بهذه المعونة. **قوله: (وفيه)** أي: فيما حكاه الفراء من المقال الثاني وهو رميت بالقوس. **قوله: (في إنكاره)** أي: في درة الغواص. **قوله: (ذلك)** أي: رميت بالقوس. **قوله: (إلا إذا كانت القوس الخ)** أي: والباء للملاصقة أي: رميت رمياً ملاصقاً للقوس فهو المرمي والباء زائدة أي: رميت القوس. **قوله: (وحكى أيضاً رميت على القوس)** أي: بالقوس فتكون على للاستعانة كالباء. **قوله: (زائدة للتعويض)** ظاهره أن شرط زيادتها التعويض، وإلا لم تزد ولكن وقع في تفسير الثعلبي أنهم اختلفوا في تفسير قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الأنفال﴾ [الأنفال: ١] فقيل: عن علمها، وقيل: عن الأنفال، وقيل: «عن» صلة وبذلك قرأ ابن مسعود، وأصل الخلاف أنه هل المراد بالسؤال سؤال الاستخبار أو سؤال الاستعطاء ا.هـ. وقد رأيت ما حكاه من أن بعضهم ذهب لزيادتها بدون تعويض ا.هـ. دماميني. **قوله: (أتجزع الخ)** أي: لا ينبغي أن يحصل لك جزع من موت غيرك مع كونك لا قدرة لك على دفع الموت عن نفسك التي بين جنبيك.

قوله: (نفس) من النفوس. **قوله: (حمامها)** أي: موتها. **قوله: (تدفع)** وفي نسخة تجزع. **قوله: (حرفاً مصدرياً)** أي: بمعنى أن. **قوله: (في نحو الخ)** أي: أنهم يقولون عن

---

٢٣٨ ـ **التخريج**: البيت لزيد بن رزين في (جواهر الأدب ص ٣٢٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٦؛ وله أو لرجل من محارب في ذيل أمالي القالي ص ١٠٥؛ وذيل سمط اللآلي ص ٤٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١١٤؛ والدرر ٤/ ١٠٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦؛ والمحتسب ١/ ٢٨١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٢).

اللغة: الجزع: الاضطراب والخوف. الحمام: الموت.

المعنى: أراك مضطرباً خائفاً، عندما يحلّ الموت ضيفاً على أحدهم، فهل تستطيع منعه من أخذ روحك، عندما تحين ساعتك؟!

«أعجبني أن تَفْعَلَ»: عَنْ تَفْعَلَ، قال ذو الرمّة [من البسيط]:

٢٣٩ ـ أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً ... مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

يقال: «ترسَّمْتُ الدار» أي: تأمّلتها، وسَجَم الدمْعُ: سال، وسَجَمَتْهُ العينُ: أسالَتْهُ، وكذا يفعلون في «أنَّ» المشددة؛ فيقولون: أَشْهَدُ عَنَّ محمداً رسُولُ الله، وتسمى عَنْعَنَةَ تميم.

الثالث: أن تكون اسماً بمعنى «جانب»، وذلك يتعيّن في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها «مِنْ»، وهو كثير كقوله [من الكامل]:

٢٤٠ ـ فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

تفعل بدل قولهم أن تفعل. **قوله: (عن تفعل)** أي: أن تفعل فأبدلت الهمزة عيناً. **قوله: (أعن الخ)** الهمزة للاستفهام وعن أصلها أن ولام عن مقدرة والمعنى أماء الصبابة مسجوم من عينيك؛ لأن توسمت من خرقاء، أي: لأجل توسمك في محبوبتك خرقاء. **قوله: (وسجم الدمع سال)** أي: فهو لازم. **قوله: (وسجمته العين أسالته)** أي: فهو متعدٍ. **قوله: (الثالث)** أي: من أوجه عن. **قوله: (يتعين)** الأولى حذفها؛ لأنه سيأتي يرد الثالثة اللهم إلا أن يكون رخى العنان بالنظر لكونه متضحاً عند قائله ا هـ تقرير دردير. **قوله: (دريئة)** كصحيفة وهي حلقة يتعلم فيها الطعن، وهو بالدال المهملة والمعنى ولقد أراني الحلقة المذكورة تضرب فيها الرماح. **قوله: (من عن يميني)** أي: من جانب يميني.

---

٢٣٩ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في (ديوانه ١/ ٣٦٩؛ وجمهرة اللغة ص ٧٢٠، ٨٨٦؛ والجنى الداني ص ٢٥٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٤١، ٤/ ٣٤٥، ١٠/ ٢٩٢، ١١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٨، ٤٦٦؛ والخصائص ٢/ ١١؛ ورصف المباني ص ٢٦، ٣٧٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٧٩، ١٤٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٤١ (رسم)، ١٣/ ٢٩٥ (غنى)، ٣٠٨ (عين)؛ ومجالس ثعلب ص ١٠١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥٦؛ شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٣، ٢٠٨؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٦؛ والممتع في التصريف ١/ ٤١٣).

اللغة: خرقاء: اسم امرأة. المنزلة: الرتبة والمكانة. ماء الصبابة: دموع الشوق إلى الحبيبة.

المعنى: أتراك تأمّلت مكانة خرقاء بين جوانحك، فرحت تبكي وتسيل دموع شوقك إليها؟!

٢٤٠ ـ **التخريج**: البيت لقطري بن الفجاءة في (ديوانه ص ١٧١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٨، ١٦٠؛ والدرر ٢/ ٢٦٩، ٤/ ١٨٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٠، ٤٠٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٥٥؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٨؛ وشرح المفصل ٨/ ٤٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٦، ٢/ ٣٦).

شرح المفردات: الدريئة: حلقة يُتعلّم عليها الطعن، أو ما يستتر به الصائد ليخدع الصيد. =

ويحتملُه عندي: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ﴾ [الأعراف: ١٧] فتقدَّر معطوفة على مجرورِ «من»، لا على «من» ومجرورها؛ و «مِنْ» الداخلةُ على «عن» زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره. قالوا فإذا قيل: «قَعَدْتُ عَنْ يَمِينِهِ» فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها، فإن جئت بـ «مِنْ» تعيَّن كونُ «القُعُود» ملاصِقاً لأوّل الناحية.

والثاني: أن يدخل عليها «على»، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد، وهو قوله [من الطويل]:

٢٤١ ـ على عَنْ يَميني مَرَّت الطَّيْرُ سُنَّحاً [وكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ؟]

قوله: **(ويحتمله عندي)** أي: وعند غير معطوف على من بين بتمامها. **قوله: (فتقدر)** أي: عن معطوفة على مجرور من أي الأول أو الثاني. **قوله: (لا على من ومجرورها)** أي: كما قاله الجماعة وحينئذٍ لا شاهد فيه. **قوله: (مجرورها)** وهو بين.

قوله: (زائدة) أي: فلا تتعلق بشيء ويلزمه زيادة من في الإيجاب داخلة على المعرفة وغير الأخفش يمنعه ولكن ابن مالك يرى ما يراه الأخفش في المسألة. **قوله: (قالوا)** أي: النحاة غير ابن مالك. **قوله: (فإذا قيل الخ)** أي: بدون من. **قوله: (فالمعنى في جانب يمينه)** أي: سواء كان قريباً أم لا، وهذا معنى قوله: محتمل للملاصقة أي: القرب، وإن كان أصل عن عدم الملاصقة؛ لأن معناها المجاوزة لكن تسمح فيها. **قوله: (فالمعنى في جانب يمينه)** أي: لأن المعنى قعدت مجاوزاً يمينه، وإذا جاوز يمينه فقد قعد في الجانب الذي في يمينه فصح كون المعنى في جانب الخ واندفع ما يقال أن عن حرف فلا تفيد الجانب. **قوله: (ملاصقاً لأول)** أي: لأن المعنى قعدت مبتدئاً القعود من جانب يمينه، وإذا ابتدأ القعود من أول الجانب كان ملاصقاً لأول الناحية. **قوله: (والثاني)** أي: من المواضع الذي يتعين فيها الاسمية. **قوله: (بيت واحد)** هو نصف بيت من الطويل وعجزه:

وكيف سنوح واليمين قطيع

قوله: (سنح إلى الخ) السنح: بضم السين المهملة وتشديد النون جمع سانح كراكع

= **المعنى**: يقول: إنّه أصبح هدفاً لسهام الأعداء ونبالهم تترامى عليه من كلّ جانب. أو إنّ أصحابه يتّخذونه ترساً ليردّ عنهم سهام الأعداء ونبالهم التي تنهال عليهم من كلّ جانب.

٢٤١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٩؛ والدرر ٤/ ١٩١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٠٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٦).

اللغة: السنّح والسوانح: جمع سانح وهو الطير الذي يطير عن يمينك، وكانت العرب تتفاءل به وتتشاءم بالبارح وهو الذي يطير عن شمالك. اليمين قطوع: أراد جهة اليمين منقطعة.

المعنى: لقد مرت الطيور عن يميني، ولكن هل أتفاءل بها، وأي تفاؤل هذا بعد قطع اليمين، يريد أنه ليس بمقدوره أن يفيد مما يتاح له.

الثالث: أن يكون مجرورُها وفاعلُ مُتعلَّقها ضَمِيرينِ لمسمًّى واحد، قاله الأخفش، وذلك كقوله امرىء القيس [من الطويل]:

٢٤٢ ـ وَدَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ في حُجُرَاتِهِ [وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ]

وقول أبي نُوَاس [من البسيط]:

٢٤٣ ـ دَعْ عَنْكَ لَوْمِي فإنَّ اللَّوْمَ إغْرَاءُ [وَدَاوِنِي بالَّتي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ]

وذلك لئلا يؤدّي إلى تعدي فعل المضمر المتَّصِل إلى ضميره المتَّصل، وقد تقدَّم

والسانح ما يمر من اليسار إلى اليمين والبارح بالعكس والعرب تتفاءل بالأول وتتشاءم بالثاني. **قوله**: **(والثالث)** أي: من محال تعين اسميتها. **قوله**: **(ودع عنك الخ)** فاعل دع ومجرورها ضميران عائدان على المخاطب فيتعين أن عن اسم وإلا لزم تعدي الفعل الرافع للمتصل إلى ضمير منفصل في غير باب ظن، وفقد وعدم وهو باطل فبطلت الحرفية وتعينت الاسمية. **قوله**: **(صيح في حجراته)** تمامه:

ولكن حديث ما حديث الرواحلِ

وبعده:

كأن دثاراً علقت بلبونه عقاب تنوف لا عقاب القواعلِ

قوله: **(حجراته)** بفتحات النواحي جمع حجرة كجمرة وجمرات. **قوله**: **(أبي نواس)** بضم النون وفتح الواو مخففة. **قوله**: **(دع عنك لومي الخ)** تمامه:

وداوني بالتي كانت هي الداءُ

وكان في كانت زائدة. **قوله**: **(وقد تقدم الجواب عن هذا)** أي: عن نظير هذا في على وهو إما على تعليق الحرف بمحذوف أي: دع تركاً ناشئاً عنك، وإما أن يخرج على حذف المضاف أي: دع عن نفسك أو أنه ضرورة.

---

٢٤٢ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٩٤؛ وخزانة الأدب ١٠/١٥٩، ١١/ ١٧٧؛ والدرر ٤/ ١٤٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٠؛ ولسان العرب ٢/ ٥٢٢ (صيح)، ٤/ ١٦٨ (حجر)، ٦/ ٩٧ (رسس)، ٧/ ٣١٨ (سقط)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٠٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٩)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٤؛ والمقرب ١/ ١٩٥).

اللغة: نهباً: مالاً مسروقاً. حجراته: حظائره. الرواحل: الدواب المعدّة للرحيل عليها.

المعنى: أترك حديث ما سرق لي، وما صاحوا في حظائره لإخافته، وجعله يغادرها. وهات حدّثني عما فعلت الإبل المسافرة.

٢٤٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي نواس في (ديوانه ١/ ٢١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٣٤؛ والدرر اللوامع ٤/ ١٤٢؛ ولسان العرب ٨/ ١٨٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٩).

المعنى: لا تلمني على تناول الخمرة، لأنك إنما تغريني بتناولها كلما وجّهت لي لوماً، فاترك اللوم واعطني كأساً هي دائي ودوائي.

الجوابُ عن هذا. وممَّا يدلُّ على أنها ليست هنا اسماً أنه لا يصحُّ حلولُ الجانب محلَّهَا.

● (عَوْضُ) **ظَرْفٌ لاستغراق المستقبل** مثل «أبداً» إلا أنه يختصُّ بالنفي، وهو مُعْرَب إن أضيف، كقولهم: «لا أفْعَلُهُ عَوْضَ الْعَائِضِينَ»، مبنيٌّ إن لم يُضف، وبناؤه إمّا على الضمّ كـ «قبْلُ»، أو على الكسر كـ «أمْسِ»، أو على الفتح كـ «أيْنَ». وسُمِّيَ الزمانُ «عَوْضاً» لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر، وقيل: بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويُعوِّض، واختلف في قول الأعشى [من الطويل]:

٢٤٤ ـ رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ، تَحَالَفَا ... بأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ

قوله: (إنها لا يصح الخ) انظر ما المانع من صحة قولك دع جانبك لومي. **قوله: (لا يصح حلول الجانب محلها)** أي: كما هو شأن المترادفين.

(عوض) قوله: (ظرف لاستغراق المستقبل) أي: موضوع لكل فرد من أفراد الزمان المستقبل، أي: موضوع للدلالة على ذلك. **قوله: (مختص بالنفي)** أي: بخلاف أبداً فإنها لا تختص به تقول لا أكلمه أبداً والمؤمنون في الجنة أبداً. **قوله: (وهو معرب إن أضيف)** أي: لأن الإضافة من خواص الأسماء فتضعف شبه الحرف إن قلت من أين الإعراب مع أنه سيأتي في عوض لغة بالبناء على الفتح عند عدم الإضافة فمن أين لنا في هذه الفتحة الموجودة في حالة الإضافة أنها فتحة إعراب، وأجاب المصنف في حواشي «التسهيل» بما حاصله أنه لو كان مبنياً حال الإضافة لجاز فيه لغات البناء الثلاث الكائنة عند عدم الإضافة فالتزام الفتح دليل على أنه ظرف معرب خصوصاً، والإضافة من خواص الأسماء فتضعف شبه الحرف. **قوله: (لا أفعله عوض العائضين)** أي: في زمان فيه العائضون، أي: الأجسام التي عوضت خلاف ما بليت ولا شك أن الدنيا ما دامت موجودة لا تخلو عن العائضين، فكأنه قيل لا أفعله ما دامت الدنيا موجودة. **قوله: (مبني إن لم يضف)** هذا يفيد أن علة البناء تضمنه معنى الإضافة حيث قطع عنها لفظاً لا معنىً. **قوله: (كقبل)** أي: تشبيهاً له بالغايات كقبل لحذف المضاف إليه في كل ونية معناه. **قوله: (أو على الكسر)** أي: لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين كأمس. **قوله: (عوضه)** أي: خلفه جزء آخر من بعده فكأن الثاني عوض عن الأول. **قوله: (أو لأن الدهر)** وفي نسخة وقيل بل أن الدهر. **قوله: (في زعمهم)** مثلث الزاي والمراد قولهم الباطل أي: زعم الجاهلية. **قوله: (يسلب ويعوض)** أي: يأخذ ويعطي. **قوله: (في قول الأعشى)** أي: في عوض في قوله الأعشى: **قوله: (رضيعي لبان)** قبله:

---

٢٤٤ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في (ديوانه ص ٢٧٥؛ وأدب الكاتب ص ٤٠٧؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٧؛ والأغاني ٩/ ١١١؛ وجمهرة اللغة ص ٩٠٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤؛ والخصائص ١/ ٢٦٥؛ والدرر ٣/ ١٣٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٠٣؛ وشرح المفصل ٤/ ١٠٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٦؛ ولسان العرب ٧/ ١٩٢ (عوض)؛ ١٢/ ٢٨٢ =

فقيل: ظرف لنتفرق، وقال ابن الكلبي: قَسَم، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل، بدليل قوله [من الوافر]:

٢٤٥ ـ حَلَفْتُ بِمَائِرَاتٍ حَوْلَ عَوْضٍ وَأَنْصَابٍ تُرِكْنَ لَدَى السَّعِيرِ

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نار في بقاع تحرقُ
تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلقُ

رضيعي الخ. **قوله**: **(رضيعي)** حال من قوله في البيت قبله، وبات على النار الندى والمحلق حال كونهما رضيعي لبان أي: كان العطاء والمحلق الذي هو الممدوح رضيعي لبان. **قوله**: **(ثدي)** معمول لمحذوف أي: رضعا ثدي أو منصوب على نزع الخافض، أي: ثدي أو بالجر على البدل إذا جر من لبان. **قوله**: **(تحالفا)** أي: الندى والمحلق. **قوله**: **(بأسحم)** أي: في أسحم، أي: ليل مظلم داج أي: شديد السواد، وقيل: المراد به الرحم أي: تحالفا في ظلمة الأحشاء، وقوله: لا َنتفرق جواب للقسم، وهو تحالفا. **قوله**: **(ظرف لنتفرق)** أي: لا نتفرق أبداً إن قيل هذا الوجه يمنعه لا فإن الصحيح أن لها الصدر في جواب القسم، بل قيل مطلقاً والجواب أن الرضي قال لما ضاع استعمال عوض في القسم صار بمنزلة فعل القسم في إفادته فاغتفر تقديمها على أن الظروف يتسامح فيها ما لا يتسامح في غيرها خصوصاً الشعر. **قوله**: **(قسم)** أي: مقسم به؛ لأنه اسم صنم أي: أنهما تحالفا في الليل الأسود بهذا الصنم.

قوله: **(عوض)** أي: الصنم المعلوم. **قوله**: **(وأنصاب)** جمع نصب وهو ما نصب ليعبد من دون الله فهو بمعنى صنم. **قوله**: **(وانصاب)** جمع نصب وهو الصنم الصغير الذي يترك عند السعير، وهو الصنم الكبير.

= (سحم)، ١٣/ ٣٧٥ (لبن)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٠؛ والإنصاف ١/ ٤٠١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٣).

اللغة: رضيعي لبان: مثنى رضيع لبان وهو الطفل الذي يرضع حليب أمّه. الأسحم: الرحم، وقيل الدم تغمس فيه اليد عند التحالف. الداجي: المظلم.

المعنى: توأمان رضعا ثدي أمٍّ واحدة، تعاهدا وأقسما برحم أمهما المظلم (أو بالدم الأسود) أن لا يتفرّقا أبداً.

٢٤٥ ـ **التخريج**: البيت لرشيد بن رميض العنزي في (لسان العرب ٤/ ٣٦٦ (سعر)، ٥/ ١٨٨ (مور)، ٧/ ١٩٣ (عوض)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ١٤٠، ١٤٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٢).

اللغة: المائرات: الجاريات؛ مار الدم: جرى على وجه الأرض. الأنصاب: الأصنام. السعير: اسم صنم.

المعنى: أقسمت بالدماء التي تجري حول الصنم (عوض)، وبالأصنام المتروكة قرب الصنم (السعير)، لأرحلَنّ في الأرض طولاً وعرضاً.

والسعير: اسم لصنم كان لعنترة، انتهى. ولو كان كما زعَمَ لم يتَّجِه بناؤه في البيت.

● (عسى) **فعلٌ مطلقاً**، لا حَرْفٌ مطلقاً خلافاً لابن السرَّاج وثَعْلب، ولا حين يتَّصل بالضمير المنصوب كقوله [من الرجز]:

٢٤٦ - [تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنَى أناكا]، يا أَبَتَا، عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

خلافاً لسيبويه، حكاه عنه السيرافي، ومعناه التَّرَجِّي في المحبوب والإشفاق في المكْروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شرٌّ لَكم﴾ [البقرة: ٢١٦].

وتستعمل على أوجه:

قوله: (لعنزة) بعين فنون فزاي مفتوحات أبو حي وهو ابن ربيعة بن نزار أحد أجداد النبي ﷺ. **قوله: (لم يتجه بناؤه)** أي: لأنه ليس ظرفاً ولا اسماً من الأسماء المشبهة للحرف وإنما هو علم، فالأولى إما جره أو نصبه على نزع الخافض، وقد يقال يمكن أن التقدير عوض مبني ومنعه للصرف للضرورة.

(عسى) **قوله: (ولا حين تتصل بالضمير)** أي: ولا هي حرف إن اتصل بها الضمير؛ لأنها بمنزلة لعل فالأقوال ثلاثة: **قول: (ومعناه)** أي: معنى عسى بقطع النظر عن الخلاف فيها. **قوله: (الترجي في المحبوب)** كما في عسى زيد أن يقوم وعسى العدو هالكاً خلافاً لمن جعل هذا مثالاً للإشفاق. **قوله: (والإشفاق)** أي: الخوف من الهلاك نحو عسى زيد أن يضربني أي: أخاف من ضربه. **قوله: (وعسى أن تكرهوا شيئاً)** عسى هنا للترجي فهو أي: هذا الشيء وهو الجهاد محبوب بحسب ما يترتب عليه من الثواب، وإن كان مكروهاً في الظاهر، وقوله: وعسى أن تحبوا شيئاً، أي: الخوف من الجهاد وهو شر لكم بحسب

---

٢٤٦ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في (محلقات ديوانه ص ١٨١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣؛ وشرح المفصل ٧/ ١٢٣، ٢/ ٩٠؛ والكتاب ٢/ ٣٧٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦؛ والإنصاف ١/ ٢٢٢؛ والجنى الداني ص ٤٤٦، ٤٧٠؛ والخصائص ٢/ ٩٦؛ والدرر ٢/ ١٥٩؛ ورصف المباني ص ٢٩، ٢٤٩، ٣٥٥؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٦، ٢/ ٤٩٣، ٥٠٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٣، ٢/ ٤٥٨؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢، ٣/ ١١٨، ١٢٠، ٨/ ٨٧، ٩/ ٣٣؛ واللامات ص ١٣٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٤٩ (روي)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠؛ والمقتضب ٣/ ٧١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٢).

اللغة: علّ وعسى: يفيدان الرجاء والتمني. أنى: قَرُبَ. أناك: وقتك.

المعنى: صرّحت ابنتي بتذمّرها فقالت: لقد قرب وقتك يا أبي، فارحل عساك تجد لنا رزقاً.

أحدها: أن يقال: «عَسى زَيْدٌ أن يقومَ» واختُلِف في إعرابه على أقوال:

أحدها ـ وهو قول الجمهور ـ أنه مثل: «كان زيد يقوم»، واستشكل بأن الخبر في تأويل المصدر، والمخبَر عنه ذات، ولا يكون الحدثُ عينَ الذات؛ وأجيبُ بأمور، أحدها: أنه على تقدير مضاف: إما قبل الاسم، أي عسى أمرُ زيدٍ القيام، أو قبل الخبَر أي: عسى زيدٌ صاحبَ القيام، ومثله ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: ولكنَّ صاحبَ البر مَنْ آمن بالله، أو ولكن البِرَّ بِرُّ مَنْ آمن بالله؛ والثاني أنه من باب: «زَيْدٌ عَدْل، وَصَوْم»، ومثلُه: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]؛ والثالث أنَّ «أنْ» زائدة لا مصدريّة، وليس بشيء، لأنها قد نصبت، ولأنها لا تسقط إلا قليلاً.

والقول الثاني: أنها فعل متعدٍّ بمنزلة «قارَبَ» معنًى وعملاً، أو قاصِرٌ بمنزلة

نفس الأمر، ا هـ تقرير درديرِ. **قوله: (انه مثل كان زيد يقوم)** أي: فهو فعل ماضٍ ناقص، أي: لا تدل على الحديث ترفع الاسم وتنصب الخبر وزيد اسمها ويقوم في محل نصب على أنه خبرها. **قوله: (إنه تقدير مضاف)** هذا الجواب بعيد إذ هذا المقدر لم يظهر ولا تركيب وأيضاً التنظير لا يسلم؛ لأن المولى أولاً قال ليس البر أن تولوا أي: التولية وإنما البر من آمن أي: بر من آمن، فالآية فيها دليل على المحذوف بخلاف ها هنا فإنه لا دليل عليه ولا يصرح بها في تركيب ويمكن أن يقال إن عدم الصحة في التركيب دليل على التقدير فهو من دلالة الاقتضاء. **قوله: (عسى زيد صاحب القيام)** أي: ولا شك أن الأمر معنى فاللازم حينئذٍ الإخبار بالمعنى عن المعنى وهو جائز. **قوله: (عسى زيد صاحب القيام)** أي: فالإخبار إنما هو بذات عن ذات وهو جائز. **قوله: (ومثله)** أي: في حذف المضاف من الأول أو الثاني.

قوله: (من باب زيد عدل) أي: فهو من باب المبالغة، ولا يقال إنه مثله من حيث إنه على تقدير مضاف؛ لأن هذا الجواب تقدم. **قوله: (ومثله وما كان هذا القرآن)** إن كان مراده انه من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل فظاهر وإن أراد أنه مثله في المبالغة فلا يظهر؛ لأنه قبل النفي هذا القرآن كونه مفترى مبالغ فيه فإذا دخل النفي إنما أفاد نفي القيد وهو الكثرة فيفيد ان أصل الافتراء باقٍ وقد يجاب بأنه من باب نفي التقييد أي: انتفى الافتراء نفياً مبالغاً فيه. **قوله: (زائدة)** أي: فكأنك قلت زيد يقوم من باب الإخبار بالجملة وهو صحيح لتأويلها بقائم. **قوله: (لأنها)** أي: ان قد نصبت أي: والزائد لا ينصب خلافاً للأخفش. **قوله: (ولأنها لا تسقط)** أي: كما في تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. **قوله: (والقول الثاني)** أي: في إعراب عسى زيد أن يقوم. **قوله: (بمنزلة قارب)** أي: فمعنى عسى زيد أن يقوم قارب زيد القيام فخرجنا حينئذٍ عن كون الأصل المبتدأ والخبر وعلى هذا لا يكون معنى عسى الترجي. **قوله: (أو قاصر)** أي: لازم وهذا من تتمة القول الثاني فهو يقول أنه فعل متعدٍ أو لازم وعلى كل حال فمعناها المقابلة.

«قَرُبَ مِنْ أن يفعل»، وحُذِفَ الجارُّ توسُّعاً، وهذا مذهبُ سيبويه والمبرد.

والثالث: أنها فعلٌ قاصِر بمنزلة «قرُبَ»، و «أن يفعل»: بدلُ اشتمال من فاعلها، وهو مذهب الكوفيّين، ويردُّهُ أنه حينئذٍ يكونُ بدلاً لازماً تتوقَّفُ عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

والرابع: أنها فعلٌ ناقص كما يقول الجمهور، و «أنْ» والفعلُ بدلُ اشتمال كما يقول الكوفيّون، وأنَّ هذا البدل سدَّ مَسَدَّ الجزأين كما سدَّ مسدَّ المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله ﴿وَلاَ تَحْسَبَنْ الَّذِينَ كَفَرُوا أنمَا نُمْلِي لَهُمْ خيْرٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨] بالخطاب، واختارَهُ ابنُ مالك.

الاستعمال الثاني: أن تُسند إلى «أنْ» والفعل، فتكون فعلاً تامّاً، هذا هو المفهوم

قوله: (توسعاً) أي: لكثرة الاستعمال وحاصل هذا القول الثاني أنها إما معناها المقاربة فتكون فعلاً متعدياً أو بمعنى قرب فتكون فعلاً لازماً وأن يفعل مجرور بمن المحذوفة. **قوله: (وأن يفعل بدل اشتمال)** أي: ولا يحتاج إلى خبر؛ لأن قرب لازم.

قوله: (من فاعلها) أي: وهو زيد. **قوله: (أنه يكون حينئذٍ)** أي: حين إذ كان بدلاً من الفاعل فيكون مصب الحكم على البدل فالفائدة لا تحصل إلا بالبدل واعترض بأن الكلام يتم بقولك قرب زيد كما أنه تم الكلام في قولك نفعني زيد بحذف علمه وبعضهم نقل مذهب الكوفيين بدون تأويله بقرب وحينئذٍ فلا إشكال الخ ا هـ تقرير دردير. **قوله: (لازماً)** أي: لا يصح حذفه. **قوله: (وليس هذا شأن البدل)** أي: لأنه تابع والتابع ليس لازماً ذكره ولا يتوقف عليه أصل فائدة الكلام؛ لأنه فضلة بل يحصل بدونه وإن كان هو المقصود بالذات وقد حرر بعض هذا المذهب، وقال أن كونه بدلاً لازماً في بعض التراكيب لا يضرب شيئاً. **قوله: (وإن والفعل بدل اشتمال)** أي: فهذا القول ملفق من مذهبين. **قوله: (وأن الفعل بدل اشتمال الخ)** أي: يرد على هذا القول ما ورد على الكوفيين.

قوله: (مسد الجزأين) أي: الاسم والخبر وفيه أن الاسم مذكور وهو زيد والجواب أنه لما كان مبدلاً منه وهو في نية الطرح، فكأنه لم يذكر أن البدل إذ هو قائم مقامه فصح حينئذٍ قوله: سد مسد الجزأين وفي هذا الجواب شيء، وهو أن المبدل منه قد يكون مقصوداً أو ليس في نية الطرح وهذا القول بعيد لما علمت من بعد هذا الجواب ومن الإيراد عليه مما يرد على الكوفيين. **قوله: (في قراءة حمزة ولا تحسبن الخ)** أي: فقوله الذين كفروا مفعول أول وقوله: إنما نملي بدل من الذين ساد مسد الجزأين، وفيه ما فيما قبله من أن الجزء الأول مذكور وجوابه أنه لما كان في نية الطرح فكأنه لم يذكر. **قوله: (بالخطاب)** أي: وأما بالغيبة فالذين فاعل، وإنما نملي شد مسد المفعولين. **قوله: (الاستعمال الثاني)** أي: من الأوجه التي تشتمل عليها. **قوله: (أن تسند إلى أن والفعل)**

من كلامهم، وقال ابن مالك: عندي أنها ناقصة أبداً، ولكن سَدَّت «أنْ» وصلتها في هذه الحالة مسدَّ الجزأين كما في: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢]، إذ لم يقل أحد: إن«حَسِبَ» خرجَتْ في ذلك عن أصلها.

الثالث والرابع والخامس: أن يأتي بعدها المضارع المجرّد، أو المقرون بالسين، أو الاسمُ المفرد، نحو: «عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ»، و «عَسَى زَيْدٌ سَيَقُومُ»، و «عَسى زيد قائماً» والأول قليل كقوله [من الوافر]:

٢٤٧ ـ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

والثالث أقَلّ كقوله [من الرجز]:

نحو عسى أن يقوم زيد. **قوله: (تسند)** أي: بدون ذكر اسم ظاهر بعدها نحو عسى أن يقوم زيد والمعنى عسى قيام زيد. **قوله: (فتكون فعلاً تاماً)** أي: وان يقوم زيد مؤول بمصدر فاعلها. **قوله: (سدت أن وصلتها الخ)** والظاهر أن المحل رفع فقط اعتباراً بالأشرف. **قوله: (ولكن سدت الخ)** أي: فإن يقوم ساد مسد اسمها وخبرها أي: أنها وقعت في محل اسمين لو جيء بهما لكان أحدهما مرفوعاً والآخر منصوباً. **قوله: (أحسب الناس)** أي: فالناس فاعل وقوله: أن يتركوا سد مسد المفعولين.

قوله: (إذ لم يقل أحد أن حسب خرجت في ذلك عن أصلها) فكذلك عسى أن تكرهوا شيئاً لم تخرج عن أصلها، بل قد يقال في الموضعين سدت أن وصلتها مسد الجزأين ولا فرق. **قوله: (خرجت في ذلك)** أي: التركيب عن أصلها، أي: من تعديتها المفعولين.

قوله: (الثالث والرابع والخامس) أي: من الأوجه التي تشتمل عليها. **قوله: (أن يأتي بعدها المضارع)** أي: الفعل المضارع المجرد، أي: من أن حملاً لها على ما. **قوله: (أو المقرون بالسين)** أي: لمشاركتها لأن في الدلالة على الاستقبال. **قوله: (أو الاسم المفرد)** أي: لتضمن عسى لمعنى كان فأجري في الاستعمال مجرداً، والمراد بالمفرد ما قابل الجملة، وإن كان جمعاً. **قوله: (الكرب)** أي: الحزن. **قوله: (فرج)** هو كشف الغم.

---

٢٤٧ ـ **التخريج**: البيت لهدبة بن خشرم في (خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢؛ والدرر ٢/ ١٤٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣؛ والكتاب ٣/ ١٥٩؛ واللمع ص ٢٢٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ١٢٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦؛ والجنى الداني ص ٤٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٦؛ والمقرب ١/ ٩٨؛ وشرح المفصل ٧/ ١١٧، ١٢١؛ والمقتضب ٣/ ٧٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠).

شرح المفردات: الكرب: الهم والغم.

٢٤٨ ـ أَكْثَرْتَ فـي الـلَّـوْمِ مُـلِـحًّـا دَائـمـا   لا تُـكْـثِـرَنْ إنّـي عَـسِـيـتُ صَـائـمـا

وقولهم في المثل: «عسى الْغُوَيْرُ أَبْؤُساً» كذا قالوا، والصوابُ أنهما مما حذف فيه الخبر، أي: «يكون أَبْؤساً»، و «أكون صائماً»، لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي، ولأن المرجو كونُهُ صائماً، لا نفس الصائم.

والثاني نادرٌ جداً كقوله [من الطويل]:

٢٤٩ ـ عَسَى طيِّىءٌ مِن طَيِّىءٍ بَعْدَ هٰذِهِ   سَتُطْفِىءُ غَلاَّتِ الْكُلَى وَالْجَوانِحِ

قوله: (أكثرت في اللوم) في نسخة في العذل والعذل هو الملامة والإلحاح الملازمة والدوام. **قوله: (الغوير)** اسمها وأبؤساً خبرها والغوير اسم ماء لبني كلب وهذا المثل للزباء وعسى هنا للإشفاق أي: أخاف أن يأتي الشر من جهته وقالته حين جاءها قصير بالرجال في الغرائر، وكان الغرير في طريقه، وصارت الجمال تمشي بالهوينا في صورة هدية لأجل قتلها حتى قالت:

ما للجمال مشيها وئيدا   أجندلاً يحملن أم حديدا

قوله: (والصواب أنهما) أي: الشعر والمثل. **قوله: (إبقاء لهما)** أي: للمثالين وفي نسخة لها أي لعسى وقوله على الاستعمال الأصلي أي: الغالب وهو كون الخبر مضارعاً مقرناً بأن المصدرية. **قوله: (عسى طيء)** أي: أترجى أن ينتصر بعض طيء على بعضها الباغي بعده هذه الواقعة الراهنة والغلة الحرارة مضمومة الأول معجم كالكلية والجوانح الأضلاع. **قوله: (ستطفىء)** أي: تغلب وقوله غلات جمع غلة وهي شدة العطش والمراد حرارة الكلى جمع كلية والجوانح أي: الضلوع، أي: وغلات الضلوع.

---

٢٤٨ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في (ملحقات ديوانه ص ١٨٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢؛ والخصائص ١/ ٨٣؛ والدرر ٢/ ١٤٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٦١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٧٤، ٣٧٦؛ والجنى الداني ص ٤٦٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٤؛ وشرح المفصل ٧/ ١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠).

اللغة: اللوم: العتاب. ملحّاً: ملجّاً.

٢٤٩ ـ **التخريج**: البيت لقسام بن رواحة في (خزانة الأدب ٩/ ٣٤١؛ والدرر ٢/ ١٤٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٥؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٢٧؛ ومعجم الشعراء ص ٣٤٠؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٦٠؛ وحاشية يس على شرح التصريح ١/ ١٠٦؛ وشرح المفصل ٨/ ١٤٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠).

اللغة: طيّىء؛ قبيلة حاتم الطائي. غلات: جمع غُلّة وهي شدة العطش. الكلى: جمع كلية وهي معروفة. الجوانح: جمع جانحة وهي الضلع القصيرة.

المعنى: المرجو أن يثأر ذوو القتلىٰ لقتلاهم في المستقبل، فتسكن النفوس وتبرد القلوب.

و «عسى» فيهنّ فعلٌ ناقص بلا إشكال.

والسادس: أن يقال: «عَسَايَ»، و «عَسَاك»، و «عَساه» وهو قليل، وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها أنها أجريت مجرى «لعلَّ» في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أُجريت «لعلَّ» مجراها في اقتران خبرها بـ «أنْ»، قاله سيبويه. والثاني: أنها باقية على عملها عَمَلَ «كان» ولكن استُعير ضميرُ النصب مكانَ ضميرِ الرفع، قاله الأخفش، ويردّه أمران: أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضميرٍ إنما ثَبَتَ في المنفصل، نحو: «ما أنا

قوله: (وعسى فيهن) أي: في الاستعمالات الثلاثة. **قوله: (والسادس)** أي: من الاستعمالات. **قوله: (أن يقال عساي الخ)** في بعض النسخ عساني بإثبات نون الوقاية وفي بعضها بحذفها فأما الأولى بجريان الأقوال الثلاثة الآتية فيها ظاهر أما القولان المصرحان بفعليتها فلاستدعاء كونها فعلاً نون الوقاية، وأما القول بحرفيتها وهو مذهب سيبويه فيمكن جريانه فيها من حيث أن الحرفية لا تنافي دخول النون وقد أجراها سيبويه مجرى لعل فينبغي جواز الأمرين دخول النون كلعلني وعدم دخولها كلعلي، وأما نسخة عساي بدون نون فجريان القول بالحرفية فيها ظاهر وأما على القول فالفعلية فيأتي على ما حكاه الرضى من أنه جاء عساي حملاً على لعلى والأكثر عساني.

قوله: (وهو) أي: اتصال ضمير النصب بها فقط قليل، أي: لأن الأصل في عسى أن يتصل بها ضمير الرفع. **قوله: (وفيه)** أي: في المقال. **قوله: (أحدها أنها)** أي: عسى، فالضمير المنصوب اسمها وخبرها محذوف أي: أقوم. **قوله: (أنها أجريت)** أي: أنها باقية على فعليتها ولكنها أجريت في إعرابها مجرى لعل لاتصال ضمير النصب بها كما اتصل بلعل فحينئذٍ عسى ترفع الاسم وتنصب الخبر ما لم يتصل بها ضمير نصب وإلا نصبت الاسم ورفعت الخبر كلعل. **قوله: (كما أجريت لعل الخ)** أي: فقد تقارضت الكلمتان فأخذت كل واحدة حكم الأخرى. **قوله: (في اقتران خبرها بأن)** نحو لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض.

قوله: (قاله سيبويه) أي: وقاله الجمهور أيضاً لكن سيبويه يخالف الجمهور من حيث أنها في تلك الحالة مثل لعل في العمل والحرفية، وأما الجمهور يقولون إنها بمنزلة لعل عملاً فقط، وهي فعل على حالها قبل دخول الضمير. **قوله: (باقية على عملها عمل كان)** أي: فترفع الاسم وتنصب الخبر. **قوله: (استعير الخ)** أي: فأصل عساي عسيت وأصل عساك عسيت وأصل عساه عسا هو فاستعير التاء الكاف والهاء مكان التاء المضمومة في الأول والمفتوحة في الثاني، ومكان هو في الثالث فيكون الضمير المتصل في محل رفع غاية الأمر أن الأصل أنها ضمائر رفع فأتى بالمنصوبة مكانها. **قوله: (إنما ثبت في المنفصل)** أي: ولم يثبت ذلك في الضمير المتصل فيكون في هذا القول خروج عما ثبت في كلامهم وحينئذٍ فلا يصار إليه.

كأنتَ، ولا أنتَ كأنا»، وأما قولُه [من الرجز]:

٢٥٠ - يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا [وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا]

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك؛ والثاني: أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله [من الطويل]:

٢٥١ - فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

والثالث: أنها باقية على إعمالها عملَ «كان»، ولكن قُلِبَ الكلام، فجُعِل المخبر عنه خبراً وبالعكس، قاله المبرِّد والفارسيّ، وَرُدَّ باستلزامه في نحو قوله [من الرجز]:

قوله: (كانت) فأصله كك فأقيم المنفصل مقامه وقوله: كانا أصله كي فأقيم المنفصل مقامه. **قوله: (وأما قوله)** جواب عما يقال ان عصيك أصله عصيت فناب الضمير المتصل وهو الكاف مكان التاء وهو ضمير منفصل، وحاصل الجواب انا لا نسلم انه ناب عنه بل قلبت التاء كافاً كما تقلب الهمزة عيناً في أن فتقول عن ا هـ تقرير درديز. **قوله: (فالكاف بدل من التاء)** حاصله أن هذا من قبيل القلب إلا الإنابة. **قوله: (بدلاً تصريفياً)** أي: لأنهما أخوان في الهمس والاشتغال والشدة والانفتاح والاصما لي ان قلت هو شاذ في التصريف أيضاً فليحمل على الإنابة شذوذاً والجواب انه عهد الشذوذ في الإبدال أكثر. **قوله: (لا من إنابة ضمير عن ضمير)** أي: وحينئذٍ فلا دليل في البيت للأخفش. **قوله: (قد ظهر مرفوعاً)** أي: ولو كانت باقية على عملها واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع لم يترفع الخبر بعدها فعسى في البيت جارية مجرى لعل والضمير اسمها ونار كأس خبرها كما قال سيبويه. **قوله: (فجعل المخبر عنه)** أي: ما كان حقه أن يكون مخبراً عنه مرفوعاً

---

٢٥٠ - **التخريج**: الرجز لرجل من حمير في (خزانة الأدب ٤/ ٤٢٨، ٤٣٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٥؛ وشرح شواهد المغني ٤٤٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٥ (تا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٠٥؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٣، ٣/ ٨٢٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٢؛ ولسان العرب ١٥/ ١٩٣ (قفا)؛ والمقرب ٢/ ١٨٣؛ والممتع في التصريف ١/ ٤١٤).

اللغة: عصيكا: عصيت، فأبدل التاء كافاً. عنّاه: أتعبه.

المعنى: يا عبد الله بن الزبير لقد طال عصيانك، وهذا ما حَمَّلنا مشقة المجيء لقتالك طالما لم تطع أوامراً، وكثيراً ما أتعبتنا في سبيل الوصول إليك.

٢٥١ - **التخريج**: البيت لصخر بن جعد الخضري في (الدرر اللوامع ٢/ ١٥٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢١٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٧؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٦٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٥٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٢).

شرح المفردات: تشكّى: تتشكّى، يصيبها المرض فتشكو. أعودها: أزورها.

المعنى: يتمنّى الشاعر لو تمرض حبيبته فيزورها ليبثّها أشواقه.

[تَـقُـولُ بـنْـتِـي: قَـدْ أَنَـى أَنَـاكَـا يَـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكَـا

الاقتصار على فعل ومنصوبه، ولهما أن يُجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مُدَّعاهُما أن الإعراب قُلِبَ والمعنى بحاله.

السابع: **«عَسى زَيدٌ قائمٌ»** حكاه ثعلب، ويتخرّج هذا على أنها ناقصة، وأنَّ اسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية الخبر.

* * *

تنبيه ـ إذا قيل «زَيدٌ عسى أن يقوم» احتمل نقصانُ «عسى» على تقدير تحمُّلها الضمير، وتمامها على تقدير خلوّها منه؛ وإذا قلت «عسى أن يقومَ زيد» احتمل الوجهين أيضاً، ولكن يكون الإضمار في «يقوم» لا في «عسى»، اللهم إلا أن تقدر

خبراً منصوباً مقدماً، وجعل ما حقه أن يكون خبراً منصوباً مخبر عنه مرفوعاً مؤخراً. **قوله**: **(فجعل المخبر عنه)** أي: فإعراب عساني أن أقوم الياء خبرها مقدماً منصوباً وأن أقوم اسمها مؤخراً. **قوله**: **(الاقتصار على فعل)** أي: الاقتصار في اللفظ فخف المرفوع وهو اسمها المؤخر، وأبقى خبرها المنصوب المقدم. **قوله**: **(ومنصوبه)** أي: مع أن الذي يقع الاقتصار على فعل ومرفوعه. **قوله**: **(مرفوع في المعنى)** أي: لأنه المخبر عنه في نفس الأمر. **قوله**: **(ان الإعراب قلب)** أي: فجعل اسمها منصوباً وخبرها مرفوعاً فجعلنا الضمير في عساني خبرها بحسب اللفظ وإلا ففي الحقيقة هو اسمها وأن أقوم اسمها لفظاً وفي الحقيقة خبرها ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(السابع)** أي: من الاستعمالات. **قوله**: **(احتمل)** أي: هذا التركيب. **قوله**: **(على تقدير تحملها الضمير)** أي: فالضمير اسمها وأن يقوم خبر وأما زيد فهو مبتدأ والجملة خبره. **قوله**: **(على تقدير تحملها الخ)** ينبني على التحمل للضمير وعدمه أن تقول على تحملها هند عست أن تقوم وزيد عسى أن يقوم والزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا والهندات عسين ان يقمن وعلى عدم التحمل تكون عسى لا تتغير عن حالها أصلاً ا هـ تقرير دردير. فتقول الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوم. **قوله**: **(وتمامها)** أي: وهو الأفصح قال الله تعالى: ﴿لا يسخر قوم من قوم عسى يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن﴾. [الحجرات: ١١] **قوله**: **(على تقدير خلوها منه)** أي: فزيد مبتدأ وعسى فعل ماضٍ وأن يقوم فاعل. **قوله**: **(وإذا قلت عسى أن يقوم زيد)** أي: أو الزيدان أو الزيدون، أو عسى أن تقوم هند أو الهندات. **قوله**: **(احتمل الوجهين)** أي: النقصان والتمام. **قوله**: **(ولكن يكون الإضمار في يقوم)** أي: على تقدير كونها ناقصة فحينئذٍ يكون زيد اسم عسى مؤخراً بناء على جواز تقديم الخبر الفعلي مع الناسخ، وان منع مع المبتدأ ويقوم خبر وفاعل يقوم ضمير مستتر عائد على زيد المتأخر لفظاً فقط وأما على تقدير كونها تامة فلا إضمار، ويكون زيد فاعل يقوم والجملة مؤولة بمصدر فاعل عسى. **قوله**: **(اللهم**

العاملين تنازَعَا «زيداً»؛ فيحتمل الإضمار في «عسى» على إعمال الثاني؛ فإذا قلت: «عَسى أَنْ يضربَ زَيْدٌ عَمْراً» فلا يجوز كون «زيد» اسم «عسى»، لئلاً يلزم الفصلُ بين صلةِ «أنْ» ومعمولها وهو «عمراً» بالأجنبيّ وهو «زيد»؛ ونظير هذا المثال قوله تعالى: ﴿عَسى أنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْموداً﴾ [الإسراء: ٧٩].

● (عَلُ) **بلام خفيفة ـ اسمٌ بمعنى «فَوْق»**، التزموا فيه أمرين؛ أحدهما: استعماله مجروراً بـ «مِنْ»؛ والثاني: استعمالُه غيرَ مضافٍ، فلا يقال: «أَخَذْتُهُ مِنْ عَلِ السطح» كما يقال: «مِنْ عَلْوِه، ومن فَوْقِه». وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهريّ وابن مالك، وأما قولُه [من الرجز]:

٢٥٢ ـ يـا رُبَّ يَـوْمٍ لِـيَ لاَ أُظَـلَّـلُـهْ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلُهْ

الخ) استدراك على قوله ولكن يكون الإضمار الخ، وهذا الاستثناء متصل والمستثنى منه عام محذوف، أي: ولكن يكون الإضمار في يقوم لا في عسى كل وقت إلا وقت أن يقدر العاملين تنازعاً الخ، واللهم معترض. **قوله: (فلا يجوز الخ)** أي: والجائز مما هو جعل زيد فاعلاً بضرب وعمراً مفعوله والجملة فاعل عسى وهي حينئذٍ تامة لا ناقصة. **قوله: (عسى أن يبعثك ربك الخ)** هذا فيه حسن اختتام فلا يجوز كون ربك اسم عسى للزوم المحذور المذكور وهو الفصل بالأجنبي بين يبعث ومعموله الذي هو مقاماً.

(عل) **قوله: (غير مضاف)** أي: لفظاً، أما معنىً فتارة يكون مضافاً بأن ينون معنى المضاف إليه فيبني حينئذٍ على الضم وتارة يكون غير مضاف في المعنى واللفظ فيعرب مجروراً بمن. **قوله: (من عل السطح)** بالجر؛ لأنه لو استعمل مضافاً لجر. **قوله: (من علوه)** بسكون اللام مع ضم العين وكسرها بمعنى فوقه. **قوله: (وقدوهم في هذا)** أي: في الأمر الثاني جماعة فقالوا بجواز إضافتها. **قوله: (لا أظلله)** أي: لا أظلل فيه وقوله: أرمض فعل مضارع من رمض يرمض كسمع يسمع ومعناه تصيبني حرارة الرمضاء من تحتي. **قوله: (أرمض)** بفتح الهمزة مبني للفاعل، أي: أرمض من تحتي، أي: يصيبني حر الرمضاء من تحتي وقوله: وأضحى، أي: أبرز للشمس فيه وأصبر لحرها من فوقي

---

٢٥٢ ـ **التخريج**: الرجز لأبي مروان في (شرح التصريح ٢/ ٣٤٦؛ ولأبي الهجنجل في شرح شواهد المغني ١/ ٤٤٨؛ ومجالس ثعلب ص ٤٩٨؛ ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٤/ ٥٤٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣١٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٧؛ والدرر ٣/ ٩٧، ٦/ ٣٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٣، ٣/ ٧٦٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٨١؛ وشرح المفصل ٤/ ٨٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣، ٢/ ٢١٠).

شرح المفردات: أظلّله: أي أظلّل فيه. أرمض: أشعر بشدّة الحرّ. أضحى: أصاب بالشمس.

المعنى: يصوّر الشاعر يوماً شديد الحرّ فيقول: إنه لم يجد شيئاً يتظلل فيه، فكانت قدماه تحترقان من تحت، وجسمه يحترق من تعرّضه للشمس من فوق.

فالهاء للسكت، بدليل أنَّه مبنيّ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً.

ومتى أُريد به المعرفة كان مبنيًا على الضم تشبيهاً له بالغايات كما في هذا البيت؛ إذ المراد فوقيَّة نفسه، لا فوقيَّة مطلقة، والمعنى أنه تُصيبه الرَّمضاء من تحته وحَرُّ الشمس من فوقه.

ومثلُه قولُ الآخر يصف فَرساً [من الرجز]:

٢٥٣ ـ أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِن عَلُ

ومتى أُريدَ به النكرة كان معرباً كقوله [من الطويل]:

٢٥٤ ـ مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

فهو من ضحى فهو مبني للفاعل، والمعنى أبرز للشمس فيه فيحصل لي حرها من فوقي فقول المصنف أنه تصيبه الرمضاء الخ يقتضي أن أرمض وأضحى مبنيان للمجهول، وليس كذلك. **قوله**: **(فالهاء للسكت)** أي: وليست ضميراً مضافاً إليه.

قوله: **(بدليل أنه مبني)** أي: ولو كان مضافاً لكان معرباً إذ لا وجه لبنائه لو كان مضافاً. **قوله**: **(ولا وجه الخ)** قال الشارح وجه البناء أنه أضيف للمبني كما قالوا غير إذا أضيف للضمير فوجه البناء موجود وأجيب بأن الإضافة للمبني لا تقتضي البناء على الضم إنما تقتضي مطلق البناء، ولم يوجد علة في كلامهم إلا مبنياً على الضم فدل بناؤه على الضم على عدم الإضافة، فإن الهاء للسكت. **قوله**: **(لو كان مضافاً الخ)** أي: لأن المضاف يعرف ولا يبنى وأيضاً لو كان مضافاً لقيل من علي أي: من فوقي؛ لأن المعنى على ذلك ولا يقول من عله. **قوله**: **(ومتى أريد به)** أي: بعمل المعرفة أي: أريد به شيء مخصوص وهو فوقية معينة بأن حذف المضاف إليها ونوى معناه وهي الفوقية المنسوبة لذلك المضاف إليه. **قوله**: **(تشبيهاً له بالغايات)** قد يقال إنه منها؛ لأن المراد بالغايات

---

٢٥٣ ـ التخريج: الرجز لأبي النجم في (الأزهية ص ٢٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٧٩؛ والخصائص ٢/ ٣٦٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٩؛ والطرائف الأدبية ص ٦٨؛ والكتاب ٢/ ٢٩٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٨؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٨٩؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٢).

اللغة: الأقبّ: من القبب دقّة الخصر وضمور البطن.

٢٥٤ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٩؛ وإصلاح المنطق ص ٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٦؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٧؛ ٣/ ٢٤٣؛ والدرر ٣/ ١١٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥١؛ والشعر والشعراء ١/ ١١٦؛ والكتاب ٤/ ٢٢٨؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٤٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٢٧٤ (حطط)؛ وأوضح المسالك ٣/ ١٦٥؛ ورصف المباني ص ٣٢٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٣؛ والمقرب ١/ ٢١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠).

اللغة والمعنى: مكرّ: كثير العطف أي العودة مرّة بعد أخرى. مفرّ: كثير الفرار. الجلمود: =

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمودٍ انحط من مكان ما عالٍ، لا من علوّ مخصوص.

● (عَلَّ) **بلام مشددة مفتوحة أَو مكسورة**: لغة في «لَعَلَّ»، وهي أصلها عند مَنْ زعم زيادة اللام، قال [من المنسرح]:

٢٥٥ ـ لاَ تُـهِـيـنَ الْـفَـقِـيـرَ عَـلَّـكَ أنْ   تَـرْكَـعَ يَـوْمـاً وَالـدَّهْـرُ قَـدْ رَفَـعَـهْ

وهما بمنزلة «عسى» في المعنى، وبمنزلة «أنَّ» المشدَّدة في العمل، وعُقَيْل

بالظروف المضافة في المعنى المقطوعة عنها لفظاً إلا أن يقال إنه من تشبيه الجزئي بالكلي. **قوله**: **(إذ المراد الخ)** علة لكون البيت أريد بعل فيه معرفة.

قوله: **(أقب)** من القبب وهو رقة الخصر وضمور البطن. **قوله**: **(عريض من عل)** أي: ان ظهرها أعرض من بطنها وهذا صفة مدح في الخيل وهذه صفة الفرس المسمى بالبجير. **قوله**: **(ومتى أريد به النكرة)** أي: مطلق فوقية. **قوله**: **(كان معرباً)** أي: بمن الداخلة عليه.

(عل) **قوله**: **(بلام مشددة مفتوحة)** هاتان اللغتان في لعل أيضاً. **قوله**: **(وهي)** أي: عل أصلها أي أصل لعل. **قوله**: **(عند من زعم زيادة اللام)** أي: وأما من قال بأصالتها فقال إن لعل هي الأصل. وهذا القول هو الحق. **قوله**: **(لا تهين)** لا الناهية وتهين أصله تهينن فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة لالتقاء الساكنين وهو شاذ إذ الأولى تحريكها في محل جزم وقوله علك الكلف اسم عل وأن تركع خبرها أي؛ علك صاحب ركوع يوم. **قوله**: **(وهما)** أي: لعل وفرعها. **قوله**: **(بمنزلة عسى)** أي: فهما للترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه. **قوله**: **(وبمنزلة أن المشددة في العمل)** أي: فينصبان الاسم ويرفعان الخبر.

= الحجر العظيم الصلب. حطّه: حدره.

يقول: إنّ فرسه سريع الجري، شديد الإقدام والإدبار معاً، وشبيه بحجر عظيم ألقاه السيل من مكان عالٍ إلى الحضيض.

٢٥٥ ـ **التخريج**: البيت للأضبط بن قريع في (الأغاني ١٨/ ٦٨؛ والحماسة الشجرية ١/ ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠، ٤٥٢؛ والدرر ٢/ ١٦٤، ٥/ ١٧٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٥٣؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٩٠؛ والمعاني الكبير ص ٤٩٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٢١؛ وجواهر الأدب ص ٥٧، ١٤٦؛ ورصف المباني ص ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠؛ وشرح المفصل ٩/ ٤٣، ٤٤؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٤ (قنس)، ٨/ ١٣٣ (ركع)، ١٣/ ٤٣٨ (هون)).

المعنى: لا تحتقر من هو دونك شأناً، فربّما يحطّ عليك الدهر فيذلك، ويأتي معه فيرفعه.

تخفض بهما، وتجيز في لامهما الفتحَ تخفيفاً، والكسر على أصل التقاء الساكنين؛ ويصحُّ النصب في جوابهما عند الكوفيّين تمسكاً بقراءة حفص: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦] بالنصب، وقوله [من الرجز]:

٢٥٦ ـ عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاَتِهَا تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

وسيأتي البحثُ في ذلك.

قوله: (نخفض بهما) أي كما في:

لعل أبي المغوار منك قريب

وقوله:

ولعل الله فضلكم علينا

ونحو علَّ أبي حفص ذاهب. **قوله**: (**على أصل التقاء الساكنين**) أي: لأن لعل آخرها أصله للسكون واللام الأولى ساكنة. **قوله**: (**في جوابهما**) أي: في الكلام المترتب على مدخولهما وهو المترجي كما هنا أو المتمني. **قوله**: (**فاطلع بالنصب**) أي: كما في قراءة حفص وقرأه الباقون بالرفع. **قوله**: (**فاطلع بالنصب**) أي: وقال البصريون النصب في جواب الأمر أو بالعطف على الاسم الصريح وهو الأسباب.

قوله: (**على صروف الخ**) المعنى أمل الحوادث تجعل لنا على الشدة دولة أستريح مما نحن فيه. **قوله**: (**صروف**) بضم الصاد المهملة الحوادث جمع صرف بفتح الصاد والدولة بفتح الدال وضمها الغلبة في الحرب وغيره. **قوله**: (**تدلننا**) من أدلنا الله من عدونا أدلة وهي الغلبة يقال أدلني على فلان وانصرني عليه. **قوله**: (**تدلننا**) أصله تديل لنا اللمة أي: الشدة أي: تجعل لنا دولة، ثم ألحق نون النسوة فسكنت اللام فالتقى ساكنان اللمة نصب بنزع الخافض أي على اللمة. **قوله**: (**فتستريح**) بالنصب بأن مضمرة في جواب لعل. **قوله**: (**زفراتها**) بفتح الفاء جمع زفرة بسكون الفاء وهي إدخال النفس بشدة وسكنت فاؤها للضرورة وإلا فالقياس الفتح كتمرة وتمرات.

---

٢٥٦ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في (الخصائص ١/ ٣١٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٠، ٦٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٣٩؛ ولسان العرب ٤/ ٣٢٥ (زفر)، ١١/ ٤٧٣ (علل)، ١٢/ ٥٥٠ (لمم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٦).

اللغة: صروف الدهر: نوائبه وأحداثه. الدولات: التحوّلات من حال إلى حال. تدلننا: تغيرنا، تنقلنا من حال إلى حال. اللمة: الشيء القليل.

المعنى: أرجو من الزمن ومقاديره أن تغيّر حالنا من الانكسار إلى الانتصار، وتنيلنا شيئاً قليلاً يجعل نفوسنا ترتاح، وأفئدتنا تهدأ.

وذكر ابن مالك في شرح العمدة أن الفعل قد يُجْزَم بعد «لعلّ» عند سقوط الفاء، وأنشد [من الطويل]:

٢٥٧ ـ لَعَلَّ الْتِفَاتاً مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ يَمِلْ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقَسَاوةِ لِلرُّحْمِ

وهو غريب.

● (عند): **اسم للحضور الحسّيّ**، نحو: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ﴾ [النمل: ٤٠]، **والمعنويّ**، نحو: ﴿قَالَ الذِي عِنْدَه علمٌ من الكتاب﴾ [النمل: ٤٠]، **وللقرب كذلك** نحو: ﴿عندَ سدرةِ المُنتهى عندَها جَنَّةُ المَأوى﴾ [النجم: ١٤ ـ ١٥]، ونحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ المُصطَفَيْنَ الأخيَارِ﴾ [ص: ٤٧]؛ وكَسْرُ فائها أكثَرُ من ضمِّها وفتحِها، ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورةً بـ «مِنْ»؛ وقول العامة: «ذهبت إلى عِندِهِ» لحنٌ، وقول بعض

قوله: (وذكر ابن مالك) أي: ولكن الجزم حينئذٍ قليل في لغة العرب بخلاف غيره من الأجوبة الثمانية فإنه شائع. **قوله: (في شرح العمدة)** العمدة لابن مالك أيضاً. **قوله: (أن الفعل)** أي: المضارع. **قوله: (عند سقوط الفاء)** أي: لأنه إذا سقطت الفاء من الأجوبة الثمانية وقصد الجزاء جزم الفعل. **قوله: (وأنشد)** أي: شاهداً على ذلك.

(عند) قوله: (اسم للحضور الحسي) أي: المكان الحضور المدرك بحاسة البصر. **قوله: (فلما رآه مستقراً عنده)** أي: في مكان بحذائه أي: فلما رأى سليمان العرش مستقراً في مكان بحذائه فاستقرار العرش في المكان الذي بحذائه وحضوره فيه يدرك بالحاسة. **قوله: (والمعنوي)** أي: والحضور المعتدي، فإن حضور العلم من الكتاب عند هذا القائل ليس أمراً حسياً يدرك بالحاسة، بل أمر معنوي وذلك القائل هو آصف بن برخيا وزيره أو الخضر أو جبريل أو مالك أيده الله به. **قوله: (وللقرب كذلك)** أي: ولمكان القرب كذلك، أي: حسياً أو معنوياً، والفرق بين الحضور الحسي والقرب الحسي أن مكان الحضور ما كان بلصقك وأما مكان القرب للحسي فهو ما كان قريباً منك وغير ملاصق لك. **قوله: (عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى)** كلاهما مثال للقرب الحسي إذ قرب النزلة الأخرى من سدرة المنتهي وقرب السدرة من الجنة كلاهما من الأمور التي تدرك بالحس. **قوله: (وإنهم عندنا)** هذا مثال للقرب المعنوي والمراد به علو القدر لاستحالة القرب الحسي بالنسبة لله لأنه منزه عن الكون في مكان. **قوله: (وكسر فائها)** أي: فاء عند والمراد بفائها عينها. **قوله: (أكثر من ضمها وفتحها)** هذا يشعر بأن كلا من الضم والفتح كثير وفي التسهيل وربما فتحت عينها، أو ضمت فأشعر كلامه بالقلة. **قوله: (ولا تقع إلا ظرفاً)** أي: منصوباً على الظرفية نحو جلست عندك. **قوله: (أو مجرورة بمن)** فهي من

---

٢٥٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ١/ ٤٥٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٧.

المولدين [من مجزوء الرمل]:

٢٥٨ ـ كُـــلُّ عِــنْــدٍ لَــكَ عِــنْــدِي لاَ يُــسَــاوِي نِــصْــفَ عِــنْــدِ

قال الحريريّ: لحن، وليس كذلك؛ بل كُلُّ كلمةٍ ذكرت مراداً بها لفظُها فسائغٌ أن تتصرَّف تصرُّفَ الأسماءِ وأن تعرب ويحكي أصلها.

تنبيهان ـ الأول: قولُنا: «عند اسم للحضور» موافِقٌ لعبارة ابن مالك، والصواب اسم لمكان الحضور؛ فإنها ظرفٌ لا مصدر، وتأتي أيضاً لزمانِهِ نحو «الصَّبْرُ

الظروف التي لا تتطرف فيقال جئت من عند زيد. **قوله: (لحن)** أي: لاستعمالها مجرورة بإلى. **قوله: (المولدين)** بفتح اللام هم الشعراء الذين حدثوا بعد تخليط اللغات، وإن كانوا لا ينصرفون في الغالب إلا لقرن تابع التابعين. **قوله: (لك عندي)** أي: فهو عندي والجملة خبر أول وقوله لا يساوي خبر ثانٍ. **قوله: (قال الحريري لحن)** أي: لأنه أخرج عند الأولى والثانية عما تستحقه من النصب على الظرفية أو الجر بمن إلى الجر بالإضافة والحال أنها لا تقع مضافاً إليه. **قوله: (وليس كذلك)** أي: ليس بلحن؛ لأن عند قد قصد لفظها والكلمة إذا قصد لفظها جاز تصرفها، وإن كان أصلها غير متصرف وحينئذٍ فتقع عند مبتدأ ومضافاً إليه وغير ذلك ولا محذور في ذلك. **قوله: (بل كل كلمة ذكرت مراداً بها لفظها الخ)** أي: وعند أريد لفظها وأعربت والمعنى على ما قال المصنف كل لفظ عند وقع منك معبراً به عن الشيء فهو عندي لا يساوي نصف لفظ عند المعبر به عن الشيء عندي أي إن الشيء الذي عندك قليل بالنسبة لما عندي وما ذكره من أن عند في البيت مراداً بلفظها بعيد والظاهر أن المراد بها الأمور التي يحكم عليها بالعند كقولك: عندي كذا وكذا وحينئذٍ فالمعنى الشيء الذي عندك معبراً عنه بعندي لا يساوي نصف الشيء الذي أعبر عنه بعندي.

قوله: (فسائغ أن تتصرف) أي: وإن كان أصلها لا يتصرف. **قوله: (تصرف الأسماء)** أي: فتقول من حرف جر فقد أوقعت من الذي هو حرف مبتدأ؛ لأنه أريد لفظها. **قوله: (أن تنصرف تصرف الأسماء)** أي: من وقوعها مبتدأ ومضافاً إليه وغير ذلك. **قوله: (وأن تعرب)** أي: ويجب حينئذٍ تضعيف الثاني منها إن كان ثنائياً نحو من ولو. **قوله: (ويحكي)** الواو بمعنى أو أي أن يحكم أصلها فتقول من حرف جر بسكون النون حكاية لأصلها لأنها في الأصل مبنية وقوله: أصلها أي: من البناء. **قوله: (موافق لعبارة ابن مالك)** أي: في التسهيل وليس بصواب. **قوله: (لا مصدر)** قد يجاب بأن كلام ابن مالك على حذف مضاف. **قوله: (وتأتي)** أي: عند ظرفاً لزمان الحضور لكن بقلة وهذه بعكس حيث، فإن إتيانها لمكان الحضور بقلة والأكثر إتيانها للزمن وقد تأتي عند للإغراء نحو عندك زيد أي؛ خذه.

---

٢٥٨ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأولى» وجِئتُكَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

الثاني: تُعَاقِبُ «عند» كلمتان: لَدَى مطلقاً، نحو: ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿لَدَى الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ، وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤]، و «لَدُن» إذا كان المحلُّ محلَّ ابتداءِ غاية، نحو: «جِئتُ مِن لَدُنْهُ». وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾ [الكهف: ٦٥] ولو جيء بـ «عند» فيهما أو بـ «لَدُن» لصلح، ولكن تُرِك دفعاً للتكرار، وإنما حَسُن تكرار «لدى» في ﴿وَمَا كنت لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] لتباعُدِ ما بينهما، ولا تصلح «لَدُنْ» هنا، لأنه ليس محلَّ ابتداء.

ويَفْتَرِقْن من وجهٍ ثانٍ، وهو أنّ «لدن» لا تكون إلاّ فضلة، بخلافهما بدليل: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بالحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٦٢]، ﴿وَعِنْدَنَا كتابٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤].

وثالث، وهو أن جَرَّها بـ «مِنْ» أكثر من نصبها؛ حتى إنها لم تجيء في التنزيل

قوله: (عند الصدمة الأولى) أي: في زمنها والصدمة المصيبة وهذا حديث. **قوله: (تعاقب عند كلمتان)** أي: تأتيان بمعناها وقوله: مطلقاً، أي: سواء كان المحل محل ابتداء الغاية أو لا ا هـ تقرير دردير. **قوله: (ولدن)** أي: والثانية لدن فتأتي بمعنى عند. **قوله: (إذا كان المحل محل ابتداء غاية)** بأن وقعت قبلها من التي لابتداء الغاية. **قوله: (جئت من لدنه)** أي: جئت من المكان الذي هو بقربه أي: ابتداء المجيء من المكان. **قوله: (وقد اجتمعتا)** أي: عند ولدن. **قوله: (ولا يصلح لدن هنا)** أي: في قوله وما كنت لديهم. **قوله: (لأنه ليس محل ابتداء)** أي: ولدن لا تدخل إلا في محل ابتداء الغاية. **قوله: (ويفترقن)** أي: لدى وعند مع لدن من وجه ثانٍ، وأما الوجه الأول: فهو أن عند ولدى يكونان في المحل الذي يكون لابتداء الغاية وغيره بخلاف لدن فلا تقع إلا فيه. **قوله: (لا تكون إلا فضلة)** أي: ولا تقع إلا في محل نصب على المفعولية، فإن قلت يجوز ان يقال علم من لدن زيد ببناء علم للمفعول ونيابة الظرف عن الفاعل فيكون في محل رفع فانتقض ما ذكره، قلت: وإنما يجيز نيابة الظرف غير المتصرف الأخفش والجمهور على خلافه فلا نقض ا هـ دماميني.

قوله: (لا تكون إلا فضلة) أي: مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية. **قوله: (بخلافهما)** أي: بخلاف عند ولدى فإنهما قد يقعان فضلة نحو جلست عندك ولديك، وقد يقال عمدة بدليل الآية المذكورة. **قوله: (ولدينا كتاب)** لدينا خبر مقدم وكتاب مبتدأ مؤخر فإن قلت ان الخبر محذوف ولدى ظرف وهو فضلة قلت إن الخبر كما حذف وجوباً وأقيما مقامه فكذا أعطيا حكمه وعندنا في محل رفع. **قوله: (وهو إن جرها)** أي: لدن. **قوله: (حتى إنها)** غاية لمحذوف، أي: ونصبها قليل حتى انها لم تجيء فهو غاية في

منصوبةً؛ وجَرُّ «عِنْد» كثيرٌ، وجَرُّ «لدى» ممتنِعٌ.

ورابع، وهو أنهما معربان، وهي مبنيَّة في لغة الأكثرين.

وخامس، وهو أنها قد تُضاف للجملة كقوله [من الطويل]:

٢٥٩ ـ [صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ] لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ

وسادس، وهو أنها قد لا تُضاف، وذلك أنهم حكوا في «غُدوَة» الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة، والنصبَ على التميز، والرّفع بإضمار «كان» تامّة.

ثم اعلم أن «عند» أَمْكَنُ من «لدى» من وجهين:

القلة. **قوله**: **(وجر عند كثير)** أي: لكن الأكثر نصبها على الظرفية. **قوله**: **(وهو أنهما)** أي: عند ولدى. **قوله**: **(معربان)** أي: فلدى منصوبة بفتحة مقدرة على الألف وعند منصوبة بفتحة ظاهرة وقوله الأكثرين، أي: وقيس تعربها. **قوله**: **(وهي)** أي: لدن مبنية في لغة الأكثرين أي: من العرب والقليل يعربها وجه بنائها كما قال الرضى أنها لما زادت على غيرها من الظروف الغير المنصرفة في عدم التصرف بكونها ملازمة لمعنى الابتداء توغلت في مشابهة الحرف. **قوله**: **(لدن شب)** صدره:

صريع غوانٍ راقهن ورقنه

وهذا البيت الشاهد فيه من حيث إنه أضاف شب للدن وأما عند ولدى فلا يضاف إلا لمفرد. **قوله**: **(قد لا تضاف)** أي: تقطع عن الإضافة لفظاً. **قوله**: **(في غدوة)** أي: في قوله:

لدن غدوة حتى دنت لغروب

قوله: **(على التمييز)** أي: لأن لدن اسم للمكان المبهم وغدوة تمييز واعترض بأن غدوة اسم للزمن اللهم إلا أن يقال إن لدن اسم لابتداء زمان مبهم فصح التمييز. **قوله**: **(أمكن من لدى)** الفروق السابقة بين لدن وعند ولدى وهنا بين عند وبين لدى. **قوله**: **(أمكن من لدى)** أي: ان لها مكنها في التصرف أكثر من لدى فتستعمل في كل موضع تقع

---

٢٥٩ ـ **التخريج**: البيت للقطاميّ في (ديوانه ص ٤٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٨٦؛ والدرر ٣/ ١٣٧؛ وسمط اللآلي ص ١٣٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٥٥؛ ومعاهد التنصيص ١/ ١٨١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٤٧؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٥).

شرح المفردات: الصريع: المصروع، وهنا من غلب عليه الحبّ. الغواني: ج الغانية، وهي الفتاة الحسناء التي استغنت بجمالها عن الزينة. شاقه: تشوّق إليه. لدن: لدى. الذوائب: ج الذؤابة، وهي شعر في مقدّم الرأس.

المعنى: يقول: لقد أصبحت قتيل الحسان، أتشوّق إليهن، ويتشوّقن إليّ منذ أن بلغت سنّ الشباب إلى أن شاب شعري، وأصبحت كهلاً.

أحدهما: أنها تكون ظَرْفاً للأعيان والمعاني، تقول: «هذا القولُ عندي صَوَابٌ، وعند فلانٍ علم به»، ويمتنع ذلك في «لَدَى»، ذكره ابن الشجري في أماليه ومَبْرمان في حواشيه.

والثاني: أنك تقول «عندي مال» وإن كان غائباً، ولا تقول: «لَدَيَّ مال» إلا إذا كان حاضراً. قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري، وزعم المعري أنه لا فرق بين «لدى» و «عند» وقولُ غيره أولى.

وقد أغناني هذا البحثُ عن عَقْد فصل لـ «لدنْ» ولـ «لدى» في باب اللاَّمِ.

فيه لدى ولا تستعمل لدى في كل موضع تستعمل فيه عند. **قوله**: (**ظرفاً للأعيان**) أي: الذوات نحو زيد عندي. **قوله**: (**والمعاني**) أي: سواء كانت غائبة أو حاضرة كما يؤخذ من الثاني. **قوله**: (**تقول الخ**) هذان مثالان للمعاني. **قوله**: (**ويمتنع ذلك**) أي: القول المفيد أن لدى ظرف للمعاني. **قوله**: (**في لدى**) لأنها لا تكون إلا ظرفاً للأعيان فيقال زيد لدي. **قوله**: (**المعري**) هو الشاعر المعلوم. **قوله**: (**لا فرق الخ**) فيستعملان في المعاني والأعيان وللغائب والحاضر. **قوله**: (**هذا البحث**) أي: المذكور في هذا المحل المتعلق بلدى وبلدن.

ـ حرف الغين المعجمة ـ

● (غير): **اسم ملازم للإضافة في المعنى**، ويجوز أن يُقطع عنها لفظاً إن فُهِم المعنى وتقدَّمت عليها كلمة «ليس»، وقولهم: «لا غَيْر» لحن؛ ويقال: «قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُهَا» برفع «غير» على حذف الخبر، أي: مقبوضاً، وبنصبها على إضمار الاسم: أي: ليس المقبوضُ غيرَهَا؛ و «لَيْسَ غَيْرَ» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً ونيَّة ثبوته كقراءة بعضهم: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤] بالكسر من غيرِ تنوين، أي: من قبلِ الغَلَب ومن بعده؛ و «لَيْسَ غَيْرُ» بالضم من غير تنوين، فقال المبرّد والمتأخرون: إنها ضمّة بناء، لا إعراب، وإن

حرف الغين المعجمة

غير: **قوله: (اسم ملازم للإضافة في المعنى)** اعلم من أن يكون مضافاً في اللفظ أيضاً أم لا. **قوله: (ويجوز أن يقطع عنها لفظاً)** أي: مع نيتها معنىً. **قوله: (إن فهم)** أي: بأن تدل قرينة على ذلك المحذوف بخصوصه. **قوله: (معناه)** أي: معنى المضاف إليه المفهوم من المقام فهو متقدم حكماً. **قوله: (لحن)** أي: لأنه يتقدمها ليس بل لأولاد هذا بأنه كلام مستعمل كما قال ابن مالك واستدل له بشاهد ووافقه على ذلك ابن الحاجب ووافقه محققو كلامه كالرضى والشاهد الذي أنشده ابن مالك في «شرح التسهيل» هو قوله:

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا ... لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

قوله: (ليس غيرها) اعلم أن الضمير المضاف إما أن يذكر أو لا وإن ذكر ففيه وجهان الرفع والنصب، وإن حذف ففيه الضم والفتح والتنوين فيهما وبعدمه فيهما فجملة الأوجه ستة، وقد استوفاها المصنف. **قوله: (بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم الخ)** أي: فالفتحة إعراب قال الشارح يمكن أن الفتح بناء وهو مكتسب من الإضافة للضمير المبني كما يأتي له وإن كان محذوفاً إذ المقدر كالثابت والتقدير ليس غيرها وقد يقاوم سبب هذا البناء تناسب اللفظين المتجاورين، وإنما يظهر ذلك عند الذكر. **قوله: (على إضمار الاسم)** أي: استتاره في ليس عائد على المقبوض المعلوم من قبضت. **قوله: (ونية ثبوته)** أي: ثبوت لفظه فتكون غير معربة منصوبة بفتحة ظاهرة لحذف المضاف إليه ونية لفظه ولو نوى معناه لبنى على الضم ولو لم ينو شيء أصلاً لأعرب لكن مع التنوين. **قوله: (بالكسر)** أي: فقد نوى لفظ المضاف إليه فلذا أعرب من غير تنوين. **قوله: (إنها ضمة بناء)** أي: لحذف المضاف إليه ونية معناه لا لفظه فغير مماثلة لقبل وبعد اهـ تقرير

«غير» شبّهت بالغايات كـ «قبل» و «بعد»، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون خبراً. وقال الأخفش: ضمّة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان كـ «قبل» و «بعد»، ولا مكان كـ «فوق» و «تَحت»، وإنما هو بمنزلة «كلّ» و «بعض»؛ وعلى هذا فهو الاسم، وحُذِفَ الخبر. وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين، و «ليس غيراً» بالفتح والتنوين، و «ليس غَيْرٌ» بالضم والتنوين. وعليهما فالحركة إعرابية، لأن التنوين إما للتّمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض فكأنَّ المضاف إليه مذكور.

ولا تتعرَّف «غير» بالإِضافة، لشدة إبهامها، وتستعمل «غيرٌ» المضافةُ لفظاً على وجهين:

دردير. **قوله: (شبهت بالغايات)** أي: بجامع الإبهام إذ الغايات ظروف غير محصورة غير معناه غير معين أو بجامع أن كلاً غاية لما قبله بعد أن حذف ما بعد الذي كان هو الغاية. **قوله: (فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً)** أي: في محل رفع اسم ليس وقوله: وأن يكون خبراً أي: فهي في محل نصب خبر ليس. **قوله: (ضمة إعراب لا بناء)** أي: وعدم التنوين لنية لفظ المضاف إليه.

قوله: (لأنه ليس باسم زمان) أي: فهو عنده قد حذف المضاف إليه، ونوى ثبوت لفظه ولم ينو معناه عند؛ لأنه لا يصح حذف المضاف إليه ونية معناه إلا إذا كان المضاف من الظروف الزمانية أو المكانية وغير ليست منها، ولا تلحق بها فلا ينوي فيها معنى المضاف إليه أصلاً. **قوله: (وإنما هو بمنزلة كل وبعض)** أي: فهي مرفوعة من غير تنوين والمانع من التنوين ثبوت لفظ المضاف إليه، ولا يصح إرادة المعنى فيها؛ لأنه ليس من الظروف، والحاصل أن الأقسام ثلاثة فالظروف يصح إرادة معنى المضاف إليه فيها، وكل لا يصح، وكذا بعض اتفاقاً في القسمين وأما غير ففيها خلاف والأصح الجواز وإذا علمت ذلك تعلم أن قول ابن مالك قبل كغير هذا على غير مذهب الأخفش. **قوله: (يحتمل الوجهين)** أي: البناء كما يقول المبرد والإعراب كما يقول الأخفش. **قوله: (فالحركة إعرابية)** أي: إن لم ينو شيء أصلاً أي: ففي حالة النصب الاسم مضمر في ليس وفي حالة الرفع الخبر محذوف. **قوله: (وأما للتعويض)** أي: عن المضاف إليه المحذوف كما قيل في كل إنه تنوين عوض. **قوله: (مذكور)** ومع ذكره يتعين الإعراب. **قوله: (ولا تتعرف غير بالإضافة)** أي: اللفظية أو المعنوية. **قوله: (لشدة)** أي: فإذا قلت رأيت رجلاً غير زيد كان صادقاً بجميع ما غايره، فمغايرة زيد ليست صفة تخص ذاتاً غير أخرى إذ كل ما في الوجود موصوف بهذه الصفة فهي شديدة الإبهام، وإذا قيل غير المخلوقين فهي شاملة لأفراد ذهنية. **قوله: (وتستعمل غير)** نائب فاعل تستعمل والمضافة نعته ولك في غير الصرف وعدمه باعتبار اللفظ الكلمة. **قوله: (المضافة)** وأما المقطوعة فقد تقدمت أنها إما اسم ليس أو خبرها وهي على أربعة أوجه كما سبق.

أحدهما ـ وهو الأصل ـ: أن تكون **صفة للنكرة**، نحو: ﴿نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]، أو **لمعرفة قريبة منها**، نحو: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] الآية، لأن المعرَّفَ الجنسيَّ قريبٌ من النكرة، ولأن «غيراً» إذا وقعت بين ضدين ضَعُفَ إبهامها، حتى زعم ابن السرّاج أنها حينئذٍ تتعرّف، ويردُّه الآيةُ الأولى.

والثاني: أن تكون **استثناء**، فتعرب بإعراب الاسم التالي «إلاّ» في ذلك الكلام، فتقول: «جاء القَوْمُ غَيْرَ زيدٍ» بالنصب، و «ما جاءني أَحَدٌ غَيْرُ زيد» بالنصب والرفع.

قوله: (ان تكون صفة للنكرة) فأصل وضعها أن تكون صفة للنكرة ان ما في معناها، وأما الاستغناء فحذف الأصل. **قوله: (غير الذي)** فهي صفة لصالحا وليست غير هنا معرفة؛ لأنها لا تتعرف بإضافتها للمعرفة. **قوله: (لأن المعرف الخ)** أي: وإنما جاز نعت المعرفة بالنكرة لأن الخ. **قوله: (لأن المعرف الجنسي الخ)** أي: الذي يصلح لأن يراد به الجنس لا في ضمن شخص يعينه أعم من أن يكون معرفاً بأو الجنسية أو بالإضافة أو بالصلة فيراد من الموصول الجنس؛ لأن الإضافة أتى لما تأتي له اللام والمعرف باللام يرد منه الجنس. **قوله: (قريب من النكرة)** أي: لأنه يراد منه لا شيء غير معين. **قوله: (ولأن الخ)** تعليل ثانٍ أي: أن المحسن للوصف بغير للمعرف شيئان وهما أن غير لما كانت لا تعرف ناسب الوصف بها للمعرف الجنسي؛ لأنه نكرة في المعنى، ولما وقعت بين ضدين قل إبهامها وقاربت من المعرفة فناسب الوصف بها المعرف الجنسي الذي هو غير راسخ في التعريف؛ لأنه معرفة في اللفظ. **قوله: (ضعف إبهامها)** أي: فقربت من المعرفة فجاز أن يوصف بها ما ليس متمكناً في التعريف. **قوله: (ويرده الآية الأولى)** أي: فإنها فيها وقعت بين ضدين وهو العمل الصالح والعمل غير الصالح ووصف بها النكرة لا توصف إلا بنكرة ولا توصف بمعرفة أصلاً اهـ تقرير دردير. وإنما وقعت في هذه الآية بين ضدين؛ لأن قوله غير الذي الخ معناه غير العمل السيء الذي كنا نعمله ولا شك أنه يضاد العمل الصالح.

قوله: (ويرد الآية الأولى) فيه ان له أن يجعل غير بدلاً على أنه قد يخص مذهبه بما إذا صرح بعنوان التضاد. **قوله: (أن تكون استثناء)** أي: أداة استثناء. **قوله: (فتعرب بإعراب الخ)** أي: تعرب غير نفسها بإعراب الاسم التالي لإلاّ وإعرابه ان كان الاسم موجبا تاماً كان منصوباً، وإن كان منفياً تاماً فالأحسن الاتباع ويجوز النصب، وإن كان غير تام بأن كان مفرغاً فهي بحسب العوامل، وإنما لم يعرب بهذا الإعراب ما بعد غير كالذي بعد إلا لأن ما بعد غير مشتغل بالجر لإضافته لغير فتحملت غير ما كان يتحمله ما بعدها لاشتغاله بغير هذا فالإعراب الذي غير كان في الأصل لما بعدها، وإنما لم يكن كذا في إلا لأن الأحرف لا يتحمله بخلاف غير فإنها اسم اهـ تقرير دردير. **قوله: (في ذلك الكلام)** أي: الواقعة فيه.

وقال تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] يُقرأ برفع «غير»: إما على أنّه صفة لـ «القاعدون» لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء وأبدل على حد ﴿ما فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، ويؤيّده قراءة النصب وأن حُسْنَ الوصف في ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] إنما كَان لاجتماع أمرين: الجنسيّة والوقوع بين الضدّين؛ والثاني مفقود هنا، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة لـ «المؤمنين» إلا خارج السبع، لأنه لا وَجهَ لها إلاّ الوصف؛ وقُرىء: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلٰهٍ غَيْرِه﴾ [الأعراف: ٥٩ وغيرها] بالجر صفة على اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء على أنه إبدال على المحلّ مثل: ﴿لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥].

وانتصابُ «غير» في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد «إلاّ» عندهم، واختاره ابن عصفور؛ وعلى الحاليّة عند الفارسيّ، واختاره ابن مالك؛

قوله: (وقال تعالى) هذه الآية محتملة للوجيه في غير لأنها تحتمل الوصفية والاستثنائية إن رفعت غير وإن نصبت تعين الاستثناء وإن جرت تعينت الوصفية. **قوله: (لأنها)** أي: القاعدون جنس أي: فصح جعلها صفة له. **قوله: (لأنهم جنس)** أي: لم يقصد بذلك قوم بأعيانهم فصار كالنكرة فوصف بغير الذي هو نكرة. **قوله: (ويؤيده)** أي: القول بأن الرفع على البدل. **قوله: (قراءة النصب)** التي قرأ بها نافع وابن عامر فإن النصب فيها على الاستثناء فوافق الرفع على البدل في المعنى ولقائل أن يقول إن النصب لا يكون مؤيداً للبدل إلا لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز أن يكون على الحال فيؤيد حينئذٍ كون الرفع على الوصف.

قوله: (الجنسية) أي: في الموصوف وقوله والثاني، أي: وهو الوقوع بين الضدين مفقود هنا أي في قوله تعالى: ﴿ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾ [النساء: ٩٥]، **قوله: (ولهذا لم يقرأ الخ)** أي: ولكونه استثناء وبدلاً يرجحان لم يقرأ الخ أي: ولكونه استثناء وبدلاً لم يوجد تعين الوصفية إلا خارج السبع. **قوله: (ولهذا)** أي: ولكون الوقوع بين الضدين مفقوداً هنا. **قوله: (إلا الوصف)** أي: والمحسن له مفقود إن قلت يجوز أن يكون بدلاً قلت لا تبدل النكرة من المعرفة بدل كل إلا إذا وصفت. **قوله: (إلا خارج السبع)** أي: القراآت السبع. **قوله: (وبالرفع على الموضع الخ)** أي: فالحاصل أنه على الجر يتعين الوصفية وعلى النصب يتعين الاستثناء وعلى الرفع يصح الوصفية باعتبار المحل والإبدال من محل أل. **قوله: (مثل لا إله إلا الله)** أي: فإن الله بدل من محل لا مع اسمها وأنها في محل رفع. **قوله: (عن تمام الكلام)** أي: بتمام الكلام فهو العامل فالعامل معنوي؛ لأنه إذا تم الكلام لا يقع بعد ذلك إلا فضله. **قوله: (واختاره ابن عصفور)** وهو من المغاربة.

قوله: (وعلى الحالية) أي: والمعنى في قولك قام القوم غير زيد، أي: حال كونهم مغايرين زيداً.

وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش.

ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني كقوله [من البسيط]:

٢٦٠ ـ لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ نَطَقتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أوْقَالِ

وقوله [من الرمل]:

٢٦١ ـ لُذْ بِقَيْسٍ حِينَ يَأبىٰ غَيْرَهُ تُلْفِهِ بَحْراً مُفِيضاً خَيْرَهُ

قوله: (وعلى التشبيه بظرف المكان) أي: لاشتراكهما في كون الموضوع له في كل مبهماً؛ لأن فوق وتحت موضوعة لأماكن مبهمة وكذلك غير فإنها موضوعة لمبهم. **قوله: (ابن الباذش)** كصاحب بكسر الذال المعجمة هو أبو عبد الله من نحاة المغرب. **قوله: (ويجوز الخ)** أي: كما يجوز إعرابها كما تقدم. **قوله: (لم يمنع الشرب منها)** فيه قلب، أي: يمنع الناقة من الشرب. **قوله: (غير أن نطقت)** فغير بالفتح مع أنه فاعل يمنع وهو مبني على الفتح لإضافته لمبني وهو أن نطقت؛ لأنه لا يظهر فيه إعراب ولا يقدر وإن كان المصدر المؤول معرباً والشرب مفعول يمنع وقوله منها أي: من الناقة، أي لم يمنع الشرب من الناقة إلا نطق حمامة في غصون.

قوله: (ذات أوقال) جمع وقل وهي الأحجار فإضافة الشجرة للأوقال لأنها تنبت فيها أي: لم يمنع الناقة من الشرب إلا تصويت حمامة على غصن أحجار فتذكرت الناقة أوطانها فتركت الشرب وذهبت بسرعة؛ وقيل: إن الناقة لحدة سماعها إذا سمعت صوت الحمامة تركت الشرب لشربها منه وهذا مدح للناقة. **قوله: (يأبى غيره)** أي: يمتنع غيره

---

٢٦٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي قيس الأسلت في ديوانه ص ٨٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦، ٤٠٧؛ والدرر ٣/ ١٥٠؛ ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٨؛ وشرح المفصل ٣/ ٨٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٦٥، ٢١٤، ٥/ ٢٩٦؛ والإنصاف ١/ ٢٨٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٥؛ وشرح المفصل ٣/ ٨١، ٨/ ١٣٥؛ والكتاب ٢/ ٣٢٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٥٤ (نطق)، ١١/ ٧٣٤ (وقل)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٩).

اللغة: الشرب: جماعة الشاربين، اسم لجمع شارب. الأوقال: ثمار نبات المُقْل، واحدتها وَقْلَة.

المعنى: لقد توقّف الرجال عن الشرب منها، ولم يكن المانع سوى هديل حمامة تصوّت فوق غصونٍ ذات ثمار.

٢٦١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (خزانة الأدب ٤/ ٣٠٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٨).

اللغة: لذ: إلجأ. قيس: لعلّه اسم قبيلة، أو اسم شخص بعينه. تلفه: تجده، تلقاه. المفيض: الذي ينشر الخير بكثرة، كالنهر عندما تفيض مياهه.

المعنى: إلجأ إلى قيس في الأيام العصيبة، تجده كريماً كثير الخير كالبحر يفيض على الشطآن، في حين يأبى غيره ويمتنع عن الجود خوفاً من الحاجة.

وذلك في البيت الأول أقوى، لأنه انضمَّ فيه إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمَّن غير معنى «إلاّ».

تنبيهان ـ الأول: من مُشْكِل التراكيب التي وقعت فيها كلمةُ «غير» قولُ الْحَكَمِيِّ [من الرمل]:

٢٦٢ ـ غَـيْـرُ مَـأسُـوفٍ عَـلَـى زَمَـنٍ   يَـنْـقَـضِـي بِـالْـهَـمِّ وَالْـحَـزَنِ

وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن «غير» مبتدأ لا خبر له، بل لما أضيف إليه مرفوعٌ يُغني عن الخبر،

من الإعطاء وفي نسخة ينأى. **قوله: (حين يأبى غيره)** أي: شخص غيره فغير هنا صفة لنكرة. **قوله: (وذلك)** أي: البناء في البيت الأول أقوى من البناء في البيت الثاني؛ لأن الثاني لم تتضمن فيه غير الاستثناء. **قوله: (تضمن غير معنى إلا)** أي: لأن المعنى لا يمنع الشرب منها إلا إن نطقت. **قوله: (تضمن)** بالرفع فاعل انضم أي: والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني فإن قلت مقتضى ذلك وجوب البناء في غير الاستثنائية مطلقاً لا جواز في خصوص ما ذكرت، قلت إنه عارضه عارض وهو الإضافة لمفرد. **قوله: (من مشكل التراكيب)** أي: من الأبيات التي أشكل لفظها وأما ما يأتي ففي الإشكال في المعنى. **قوله: (الحكمي)** بفتح الكاف وهو المسمى بأبي نواس وبعد هذا البيت:

إنـمـا يـرجـو الـحـيـاةَ فـتـىً   عـاش فـي أمـنٍ مـن الـمـحـنِ

قوله: (ثلاثة أوجه) في نسخة أعاريب. **قوله: (بل لما أضيف)** مرفوع مبتدأ وقوله يغني صفته ولما بكسر اللام خبر وضمير أضيف عائد على غير وإليه عائد على ما والمعنى بل مرفوعه موصوف بأنه يغني عن خبر المبتدأ كائن وثابت للاسم الذي أضيف غير إليه والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، أي: أنه وجد مرفوع وهو على زمن كائن لمأسوف الذي أضيف غير إليه ومأسوف هو في المعنى مبتدأ وعلى زمن نائب فاعله وسد مسد خبره وجملة بل لما الخ إضرابية قصد منها التعليل. **قوله: (بل لما أضيف الخ)** أي: لأن غير أضيف إلى وصف وذلك الوصف له مرفوعه يغني عن الخبر وشرط ذلك أن يكون بعد النفي وهنا كذلك كما قال فقوله بل لما الخ إضراب المقصود منه التعليل.

---

٢٦٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي نواس في (الدرر ٢/ ٦؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٤٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٤، ٥/ ٢٨٩، ٧/ ٢٥؛ وتذكرة النحاة ص ١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٤٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥١٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٤).

اللغة: المأسوف: من الأسف، وهو شدّة الحزن.

المعنى: يقول: يجب ألاّ نأسف على زمن تتوالى همومه وأحزانه.

وذلك لأنه في معنى النفي، والوصْفُ بعده مخفوضٌ لفظاً وهو في قوَّة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحباً للهمِّ والحزن، فهو نظير «ما مضروبٌ الزيدانِ»، والنائب عن الفاعل والظرفُ، قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك.

والثاني: أن «غير» خبرٌ مقدَّم، والأصل زَمَنٌ ينقضي بالهم والحزن غيرُ مأسوفٍ عليه، ثم قُدِّمت «غير» وما بعدها، ثم حُذف «زمن» دون صفته، فعاد الضميرُ المجرور بـ «على» على غير مذكور فأُتِي بالاسم الظاهر مكانه، قاله ابن جني، وتبعه ابن الحاجب.

فإن قيل: فيه حذفُ الموصوفِ مع أن الصفة غيرُ مفردة وهو في مثل هذا ممتنع.

قلنا: في النثر، وهذا شعر فيجوز فيه، كقوله [من الوافر]:

٢٦٣ ـ أَنَـا ابْـنُ جَـلاَ وَطَـلاَّعُ الـثـنَـايَـا [مَـتـى أَضَـعِ الْـعِـمَـامَـةَ تَـعْـرِفُـونِـي]

قوله: **(لأنه)** أي: غير وقوله والوصف، أي: الواقع بعده وقوله مخفوض أي: بإضافة غير إليه. **قوله**: **(في قوة المرفوع بالابتداء)** أي: فحركة الرفع التي على غير هي التي يستحقها هذا الاسم بالأصالة لكنه لما كان مشغولاً بحركة الجر لأجل الإضافة جعلت حركته التي كانت له بطريق الأصالة من حيث هو مبتدأ على غير بطريق العارية. **قوله**: **(والحزن)** مرادف للهم. **قوله**: **(ثم حذف الخ)** فإعرابه حينئذٍ ينقضي صفة لموصوف محذوف مبتدأ وغير خبر. **قوله**: **(فأتى بالاسم الظاهر مكانه الخ)** فإن قلت: يلزم على هذا الإعراب محذور وهو نيابة المجرور عن الفاعل مع كونه غير مختص فهو كقولك مر برجل وهو ممنوع، قلت: المجرر هنا قائم مقام ضمير يعود على زمن موصوف بأنه ينقضي بالهم والحزن، ولا شك أن مفاد هذا الضمير مختص فكذا ما قام مقامه فهو مختص معنىً. **قوله**: **(وهو)** أي: حذف الموصوف في مثل هذا أي إذا كانت الصفة جملة والموصول ليس بعض اسم مجرور بمن أو بقي ممتنع أي: لأن الموصوف هنا ليس بعض اسم مجرور بمن أو في حتى يصح حذف الموصوف بالجملة مع بقاء الصفة. **قوله**: **(قلنا الخ)** أي: قلنا إن المنع عند فقد الشرط في النثر وهذا الذي وقع الكلام فيه شعر فيجوز فيه.

قوله: **(أي أنا ابن رجل الخ)** أي: فكل من جلا وكان جملة صفة لمحذوف وليس

٢٦٣ ـ التخريج: البيت لسحيم بن وثيل في (الاشتقاق ص ٢٢٤؛ والأصمعيات ص ١٧؛ وجمهرة اللغة ص ٤٩٥، ١٠٤٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦؛ والدرر ١/ ٩٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٣؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٧؛ والكتاب ٣/ ٢٠٧؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٥٦؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٤٥٦؛ =

أي أنا ابن رجلٍ جلا الأمور، وقوله [من الرجز]:

٢٦٤ ـ [ما لك عندي غيرُ سهم وحجَرْ وغيرُ كبداء شديدةِ الوتَرْ
تَرْمِي بِكَفَّيْ كانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ

أي: بكفَّيْ رجلٍ كان.

والثالث: أنه خبر لمحذوف، و «مأسوف»: مصدر جاء على مفعول كـ «المعسور» و «الميسور»، والمراد به اسمُ الفاعل، والمعنى: أنا غيرُ آسِفٍ على زمنٍ هذه صفته، قاله ابن الخشّاب، وهو ظاهر التعسُّفِ.

بعض اسم فمجرور بمن أوفى. **قوله: (جلا الأمور)** أي: كشفها وقيل: معنى جلا اشتهر، واتضح فهو لازم. **قوله: (والثالث الخ)** حاصله أن مأسوف مصدر جاء على وزن اسم المفعول وذلك المصدر بمعنى اسم الفاعل وإنما احتيج لذلك لأنه لو أبقى اسم المفعول على حاله لقيل غير مأسوف على فالمعنى لا يستقيم إلا على اسم الفاعل. **قوله: (وهو ظاهر التعسف)** أي: الأخذ على الطريق من جهة حذف المبتدأ أو من جهة جعل مأسوف مصدر أو جعل المصدر بمعنى اسم المفعول، وقد يقال إنه ثبت مجيء مأسوف مصدراً بطريق معتبر عن العرب فلا نزاع في قبوله ولا تعسف إذ ليس في ذلك إلا حذف المبتدأ

= وأوضح المسالك ٤/ ١٢٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٩؛ وشرح المفصل ١/ ٦١، ٤/ ١٠٥؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢٤ (ثنى)، ١٥٢ (جلا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢١٢؛ والمقرب ١/ ٢٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٠.

اللغة وشرح المفردات: جلا: في الأصل فعل ماضٍ فسمّي به كما سمّي بـ «يزيد» و«يحمد». . . وابن جلا: كناية عن أنه شجاع. طلاّع: صيغة مبالغة لـ «طالع». الثنايا: ج الثنية، وهي الطريق في الجبل. أضع العمامة: أي عمامة الحرب. وقيل: العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم.

المعنى: يصف شجاعته وإقدامه بأنه لا يهاب أحداً، وأنه قادر على الاضطلاع بعظائم الأمور.

٢٦٤ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في (خزانة الأدب ٥/ ٦٥؛ والخصائص ٢/ ٣٦٧؛ والدرر ٦/ ٢٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٠. وشرح المفصل ٣/ ٦٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٠ (كون)، ٤٢١ (منن)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٥١٣؛ والمحتسب ٢/ ٢٢٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٦٦؛ والمقتضب ٢/ ١٣٩؛ والمقرب ١/ ٢٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠).

اللغة: الكبداء: القوس الواسعة المقبض. الوتر: مجرى السهم من القوس. أرمى: فعل تفضيل من رمى يرمي، أي الأشدّ رماية وإصابة.

المعنى: يهدّد أحدهم بقوله: ليس لك عندي خير، بل سهم مصيب، وحجر قاتل، وقوس شديدة، تعطي أفضل ما لديها عندما يستخدمها من كان أفضل الرّماة.

التنبيه الثاني: من مشكل أبيات المعاني قول حسَّان [من الطويل]:

٢٦٥ ـ أَتَانَا، فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بِغَيْرِهِ، نَبِيٌّ بَدَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ هَادِيَا

فيقال: سواه هو غيره؟ فكأنه لم نعدل غيره بغيره.

والجواب أن الهاء في «بغيره» للسِّوَى، فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السوى، وغيرُ السوى هو نفْسُه عليه الصلاة والسلام، فالمعنى فلم نعدل سواه به.

لقرينة وهو كثير مقيس واستعمال المصدر بمعنى الفاعل كثير أيضاً، وإن لم يثبت مجيء مأسوف مصدراً لم يقبل هذا الإعراب. **قوله: (من مشكل)** أي: من الأبيات المشكلة معانيها وفي نسخة من أبيات المعاني أي: من الأبيات المشكلة معانيها. **قوله: (أتانا)** أي: النبي ﷺ. **قوله: (في ظلمة الليل)** استعارة للكفر. **قوله: (فيقال)** أي: في وجه الإشكال سواه هو غيره أي والمتبادر أن الضميرين عائدان على النبي ﷺ. **قوله: (لم نعدل غيره)** أي: ولا معنى لهذا. **قوله: (والجواب الخ)** قال الدماميني أو إن المراد بالسواء العدل والإنصاف لا معنى غير وهو أمر ثابت في اللغة وفي الكلام حذف مضاف والمعنى لم نعدل عدله بعدلِ غيره ولا غبار على هذا. **قوله: (للسوى)** أي: فاختلف مفاد الضميرين والإشكال إنما نشأ من اتحاد المفاد.

---

٢٦٥ ـ **التخريج**: لم أقع عليه في ديوان حسان؛ وهو لعبد الله بن رواحة في (ديوانه ص ١٠٩؛ ولكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٩١؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٤٦١).

المعنى: جاء محمد ﷺ إلينا بالهدى والحقّ، فأنار لنا ظلاماً كنّا نحياه، فأحببناه وقدّرناه، ولم نجعل له مكافئاً أو مساوياً.

ـ حرف الفاء ـ

الفاء المفردة: **حرف مُهمَل**؛ خلافاً لبعض الكوفيِّين في قولهم: إنها ناصبة في نحو: «مَا تَأتِينَا فَتُحَدِّثَنا»، وللمبرّد في قوله: إنها خافضة في نحو:

فَـمِـثْـلِـكِ حُـبْـلَـى قَـدْ طَـرَقْـتُ وَمُـرْضِـعٍ [فَـأَلْـهَـيْـتُـهَـا عَـنْ ذِي تَـمَـائِـمَ مُـحْـوِلِ]

فيمن جرّ «مثلاً» والمعطوفَ، والصحيحُ أن النَّصب بـ «أَنْ» مضمرة كما سيأتي، وأن الجرّ بـ «رُبّ» مضمرة كما مرّ.

وتَرِد على ثلاثة أوجه:

أحدها: **أن تكون عاطفة**، وتفيد ثَلاثَةَ أمور:

أحدها: **الترتيب**، وهو نوعان: معنوي كما في «قام زَيْدٌ فَعَمْرٌو»، وذِكْرِيٌّ وهو

حرف الفاء

الفاء المفردة: **قوله**: **(المفردة)** أي: لا المستعملة جزءاً من كلمة كفى إذ هو لبيان الواقع. **قوله**: **(مهمل)** أي: لا عمل له فلا ينافي أنها تستعمل للمعاني الآتية. **قوله**: **(إنها ناصبة)** أي: بنفسها للفعل المضارع. **قوله**: **(فيمن جر)** أي: في رواية من جر واحترز به عن رواية من يرفعها على الابتداء إذ الأمر فيها ظاهر. **قوله**: **(والصحيح أن النصب بأن مضمرة)** ظاهر كلامهم أو صريحه أن الفاء عاطفة حينئذٍ للمصدر المسبوك من أن وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المقتدم فتقدير زرني فاكرمتك ليكن منك زيارة فإكرام مني واستشكله الرضى بأن فاء العطف لا تكون السببية إلا إذا عطف جملة على جملة واختار هو أن تجعل الفاء للسببية لا لعطف قال، وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب؛ لأنهم قصدوا التنصيص على كونها للسببية والمضارع المرتفع بلا قرينة تخلصه للحال أو الاستقبال ظاهر في الحال فلو أبقوه مرفوعاً لسبق للذهن أن الفاء للعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه إلى النصب منبه في الظاهر على أنه ليس معطوفاً إذ المضارع المنصوب بأن مفرد وقيل: ما بعد الفاء جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ا هـ دماميني. **قوله**: **(معنوي)** وهو المسمى بالرتبي وهو أن يكون ما بعدها حاصلاً بعدما قبلها في الواقع.

قوله: **(قام زيد فعمرو)** فقيام عمرو في نفس الأمر واقع بعد قيام زيد. **قوله**: **(وذكرى)** وهو أن يكون ما بعدها حاصلاً بعدما قبلها في اللفظ فقط، وأما في الواقع فتارة يكون حاصلاً معه في آن واحد أو قبل ما قبلها.

عطف مُفصَّل على مُجْمَل، نحو: ﴿فأزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]، ونحو: ﴿فَقَدْ سألُوا مُوسَى أكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] ونحو: ﴿ونادى نوحٌ ربَّه فقال ربِّ إن ابني من أهلي﴾ [هود: ٤٥] الآية، ونحو: «تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ رَأسَهُ وَرِجْلَيْهِ».

وقال الفراء: إنها لا تُفيد الترتيبَ مُطْلقاً، وهذا ـ مع قوله إن الواو تفيدُ الترتيب ـ غريبٌ، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿أهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]. وأجيب بأن المعنى أرَدْنَا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكريّ. وقال الجَرْمي: لا تفيد الفاء الترتيبَ في البقاع ولا في الأمطار، بدليل قوله [من الطويل]:

قوله: (وهو عطف مفصل على مجمل) إنما كان هذا من الترتيب الذكرى؛ لأن الشأن أن المفصل إنما يذكر بعد المجمل. **قوله: (عطف على مجمل)** التحقيق أن ذلك كثير فيها لا دائماً إذ قد يكون في غيره كما في قوله تعالى ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [الزمر: ٧٤] فإنها هنا للترتيب الذكرى وليست لعطف مفصل على مجمل إذ قد ذكر أولاً الجنة ثم مدحها وذكر ذم الشيء أو مدحه يحسن بعد جري ذكره؛ لأنه صادف مرتبته وكذا يقال في: ﴿فَٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]. **قوله: (فاخرجهما مما كانا فيه)** أي: فقد فصل أزلهما بقوله أخرجهما واعترض هذا بأن ضمير عنها للجنة، أي: اذهبهما الشيطان عنها، وهذا معنى الإخراج فلا إجمال ولا تفصيل. **قوله: (الآية)** أي: وهي: ﴿إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥] فكل هذا بيان لمناداته. **قوله: (ونحو توضأ)** أي: بأربع في بعض الأحاديث. **قوله: (ورجليه)** هذا بالنصب عطف على وجهه، أي: غسل رجليه ويحتمل عطفه على رأسه، أي: ومسح رجليه ويحتمل المسح على الغسل الخفيف أو على الخف فلا شك أن قوله فغسل وجهه إلى آخر المعاطيف تفصيل لحقيقة الوضوء المجملة.

قوله: (انها لا تفيد الترتيب مطلقاً) أي: حتى الذكرى إذ لا يقول به أصلاً ونحن إنما نثبت الذكرى عند عدم الترتيب الحقيقي فيضطر له لأجل أن تخرج الفاء عن موضوعها. **قوله: (مطلقاً)** أي: سواء كان معنوياً أو ذكريا لا في الأمكنة والأمطار ولا في غيرهما. **قوله: (وهذا)** أي: قول الفراء **قوله: (غريب)** أي: لأنه بعكس قول القوم في كل واحدة منهما فهذا غريب منه. **قوله: (فجاءها بأسنا)** أي: الأمور المهلكة أي: أسباب الهلاك كالصواعق ومن المعلوم ان أسباب الهلاك مقدمة عليه لا متأخرة. **قوله: (فأردنا إهلاكها)** أي: فهو من إطلاق المسبب على السبب. **قوله: (فأراد هلاكها)** أي: ولا شك أن إرادة الإهلاك قبل مجيء البأس. **قوله: (للترتيب الذكري)** أي: فحينئذٍ فقوله فجاءها بأسنا بيان لقوله أهلكناها إذ هو مجمل إذ لم يعلم منه كون البأس أتى ليلاً أو نهاراً. **قوله: (في البقاع)** أي: التي لم ينزل فيها أمطار. **قوله: (ولا في الأمطار)** أي: في مكان الإمطار أي:

٢٦٦ ـ [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

وقولهم: «مُطِرْنَا مَكَانَ كَذَا فمَكان كَذا»، وإن كان وقوعُ المطر فيهما في وقت واحد.

الأمر الثاني: التعقيبُ، وهو في كل شيء بِحَسَبِهِ، ألا ترى أنه يقال «تَزَوَّجَ فلانٌ فَوُلِدَ لَهُ»، إذا لم يكن بينهما إلا مُدَّةُ الحمل، وإن كانت مُتطاولة، و«دَخَلْتُ البَصْرَة

ولا في الأمكنة باعتبار نزول الأمطار فيها. **قوله: (فحومل)** أي: فليست الفاء للترتيب؛ لأنه ينحل المعنى نبكي بين الدخول ثم بعد ذلك نبكي بين حومل وهو غير صحيح؛ لأن بين لا تضاف إلا لمتعدد فتعين أنها بمعنى الواو، أي: بين هذين المكانين فهذا مثال للمكان المجرد.

قوله: (مطرنا مكان كذا فمكان كذا) أي: فلا ترتيب بين المكانين باعتبار وقوع المطر فيهما بل هما مستويان في وقوع المطر فيهما في وقت واحد. **قوله: (التعقيب)** وهو توقع ما بعدها أثر ما قبلها بدون مهلة واعترض ذلك بأنها قد توجد في أماكن كثيرة لم تكن فيها للتعقيب بل إما لمجرد الترتيب كما في ﴿فتصبح الأرض مخضرة﴾[الحج: ٦٣] أو تكون لمجرد الجمع كما في بين الدخول فحومل، وحاصل الجواب أن تعقيب الشيء للشيء منظور فيه للعرف فقولنا في تعريف التعقيب من غير مهملة أي: توانٍ عرفاً. **قوله: (إذا لم يكن بينهما)** أي: التزوج والولادة. **قوله: (إلا مدة الحمل)** أي: فالعرف يقتضي أن الولادة عقب التزويج، وأنه لا مهلة ولا تراخي بينهما حيث لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت مستطيلة في نفسها وتقضي بالتراخي والمهملة إذا كان بينهما أزيد من مدة الحمل. **قوله: (وإن كانت)** أي: مدة الحمل متطاولة أي: طويلة في نفسها. **قوله: (ودخلت البصرة الخ)** أي: فالعرف يقتضي بأن دخول بغداد عقب دخول البصرة من غير

---

٢٦٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٨؛ والأزهيّة ص ٢٤٤، ٢٤٥؛ وجمهرة اللغة ص ٥٦٧؛ والجنى الداني ص ٦٣، ٦٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢، ٣/ ٣٣٤؛ والدرر ٦/ ٧١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٥٠١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٣؛ والكتاب ٤/ ٢٠٥؛ ولسان العرب ٤٢٨ (آ)؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٦؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٥٩؛ وجمهرة اللغة ص ٥٨٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٦؛ والدرر ٦/ ٨٢؛ ورصف المباني ص ٣٥٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٠؛ والمنصف ١/ ٢٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣١).

اللغة وشرح المفردات: المنزل: المكان الذي ينزل فيه الأحباب. السقط: منقطع الرمل. اللوى: ما التوى من الرمل واسترقّ منه. الدخول وحومل: مكانان.

المعنى: يخاطب الشاعر صاحبيه على عادة الجاهليين بأن يقفا ليساعداه على البكاء عند منزل حبيبته حيث كان يلقاها بين الدخول وحومل.

فبَغْدَادَ» إذا لم تُقِمْ في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، وقيل: الفاء في هذه الآية للسببيّة، وفاء السببيّة من المُهْلة. وقيل: تقع الفاء تارةً بمعنى «ثُمَّ»، ومنه الآية، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً﴾ [المؤمنون: ١٤]، فالفاءات في «فخلقنا العلقة مضغة»، وفي «فخلقنا المضغة»، وفي «فكسونا» بمعنى «ثم»، لتراخي مَعطُوفاتها؛ وتارة بمعنى الواو، كقوله [من الطويل]:

[قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللِّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

تراخ وإن كانت مدة السير طويلة في نفسها. **قوله: (إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين)** أي: بل اتصل السير لم يقع اشتغال بما يعد في العرف أجنبياً من السفر من هذه إلى تلك. **قوله: (فتصبح الأرض مخضرة)** أي: ومعلوم أن اخضرار الأرض لا يعقب نزول المطر بل يقع بعد مدة وتراخ إلا أن العرف يعد هذا تعقيباً.

قوله: (وقيل الفاء الخ) جواب ثان عن الآية غير الأول، وحاصله أن الإشكال إنما جاء من جعلها للعطف ونحن لا نجعلها هنا كذلك بل لمجرد السببية أي: السببية المجردة عن العطف وهي لا تفيد تعقيباً فلا اعتراض. **قوله: (للسببية)** أي: لمجرد السببية لا للعطف لا ترد بالآية إلا لو كانت عاطفة؛ لأن من لوازم العاطفة التعقيب. **قوله: (وفاء السببية الخ)** قال الدماميني الحق عندي أنها تقتضي التعقيب إذا كان السبب تاماً؛ لأنه يلزم من وجود السبب وجود المسبب الإسلام ليس سبباً تاماً لدخول الجنة، بل السبب التام هو الإسلام ورحمة الله والاستمرار على الإسلام فعدم التعقيب في المثال لعدم تمام السبب، وقال الشمني: إن كلام النحاة في السبب مطلقاً من غير تفصيل بين سبب تام أم لا. **قوله: (لا تستلزم التعقيب)** وذلك لأن مدخولها لما قبله مدخل فيه في المثال في الجملة وهذا مراد النحاة بالسبب لا السبب التام الذي يلزم من وجوده وجود المسبب حتى يلزم ما أطال به الدماميني. **قوله: (وقيل: تقع الفاء الخ)** جواب ثالث عن الإيراد في الآية. **قوله: (بمعنى ثم)** أي: مجازاً. **قوله: (وقوله تعالى)** أي: ومنه قوله تعالى: **قوله: (خلقنا النطفة علقة)** أي: قطعة دم أي: ثم خلقنا النطفة البيضاء علقة حمراء. **قوله: (فخلقنا العقلة مضغة)** أي: لحماً قدر ما يمضغ.

قوله: (فخلقنا المضغة) أي: صيرنا المضغة. **قوله: (فكسونا العظام)** أي: ألبسنا عليه اللحم فصار كاللباس له. **قوله: (لتراخي معطوفاتها)** أي: عن المعطوف عليه؛ لأن بين كل طور أربعين يوماً. **قوله: (فحومل)** أي: فهي هنا بمعنى الواو ولو كانت الفاء على حقيقتها لكان المعنى قفا نبكِ بين الدخول وبين حومل فيكون أضاف بين المفرد وهو لا يصح فلا بد من جعلها بمعنى الواو، أي: نبك بين هذين الموضعين ا هـ تقرير دردير.

وَزَعَمَ الأصمعيّ أن الصَّواب روايته بالواو، لأنه لا يجوز «جلست بين زيد فعمرو»؛ وأجيبَ بأن التقدير: بين مواضعِ الدخولِ فمواضعِ حَوْمَل، كما يجوز «جلستُ بين العلماء فالزهّاد». وقال بعض البغداديّين: الأصْلُ «ما بين» فحذف «ما» دون «بين»، كما عكَس ذلك من قال [من البسيط]:

٢٦٧ ـ يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْناً إلى قَدَمٍ [وَلاَ حِبَالَ مُحِبٌ واصلٍ تَصِلُ]

أصله: ما بين قرنٍ؛ فحذف «بين» وأقام قرناً مقامها، ومثله: ﴿مَا بَعُوضَةً فما فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]. قال: والفاء نائبة عن «إلى»، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحت إضافة «بين» إلى «الدَّخول» لاشتماله على مواضع، أو لأنَّ التقدير: بين

قوله: (لا يجوز جلست الخ) أي: لأن بين لا تضاف إلا لمفرد إذ المعنى حينئذٍ جلست بين زيد وجلست بين عمرو. **قوله: (وأجيب)** أي: عما قاله الأصمعي وهو جواب ثانٍ والأول ما مر أن الفاء بمعنى الواو. **قوله: (بأن التقدير الخ)** أي: فالكلام على حذف مضاف. **قوله: (بين مواضع الدخول فمواضع حومل)** أي: فقد دخلت بين على متعدد وهو مواضع الدخول. **قوله: (كما يجوز جلست بين العلماء)** أي: جلست بين جماعة العلماء، ثم جلست بعد ذلك بين جماعة الزهاد فقد تحقق شرط إضافة بين وهو كون المضاف إليه دالاً على التعدد مع إفادة أنها للترتيب. **قوله: (وقال بعض الخ)** هذا جواب ثانٍ عما صوبه الأصعمي. **قوله: (ما قرنا)** هو الخصلة من الشعر والمعنى يا أحسن الناس ما بين أعلاك وأسفلك، فالمراد بالقرن الأعلى والمراد بالقدم الأسفل، وعلى هذا فما تمييز لنسبة أي: أحسن، يا أحسن الناس من جهة ما بين أعلاك إلى أسفلك.

قوله: (ما بعوضة) أي: ما بين بعوضة إلى ما فوقها. **قوله: (قال)** أي: بعض البغداديين. **قوله: (والفاء)** أي: في قوله فحومل وفي قوله: فما فوقها بدليل أنه صرح بها في قوله إلى قدم. **قوله: (ويحتاج على هذا القول الخ)** هذا من كلام المصنف تتميماً لهذا القول والظاهر أن هذا الكلام لا يحتاج لذلك التأويل؛ لأن المعنى على الابتداء والغاية فكأنه قيل من الدخول إلى حومل ومن بعوضة إلى ما فوقها من أكبر المخلوقات كالعرش وما زائدة، وإنما أتى بها لأجل أن تكون قرينة على أن الفاء بمعنى إلى وقال قوله ويحتاج على هذا الخ، وحينئذٍ لم يبين معنى الآية ومعنى قوله: ما قرنا مع أن البعوضة ليست متعددة والقرن ليس بمتعدد وانظره وحرره اهـ. **قوله: (لاشتماله على مواضع)** أي: فيراد

---

٢٦٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٧؛ والدرر ٦/ ٨٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٤.

اللغة: القرن: خصلة الشعر. حبال المحب: علاقات ودّه المتّصلة مع محبوبته.

المعنى: يا أجمل الناس في كلّ شيء ما بين شعرك إلى قدمك، إلا في الحبّ، فإنّك لا تواصلينني ولا تفين بوعودك.

مواضع الدَّخول، وكونُ الفاء للغاية بمنزلة «إلى» غريبٌ، وقد يُسْتَأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله [من الطويل]:

٢٦٨ ـ وأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شَغْبَاً إِلىٰ بَدَا إلَيَّ، وَأَوْطَانِي بِلادٌ سَوَاهُمَا

إذ المعنى: شغباً فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده [من الطويل]:

حَلَلْتِ، بِهٰذا حَلَّةً، ثُمَّ حَلَّةً بِهٰذا، فَطَابَ الْوَادِيانِ كِلاَهُمَا

وهذا معنى غريب: لأني لم أرَ مَنْ ذكره.

به الأجزاء ولا يقدر مضاف بخلاف ما بعده، ولا يخفاك أن هذا لا يتأتى في بين قرن وبين بعوضة على ما قاله من الأصل، فالأول أن ما زائدة وقرنا تمييز لنسبة أحسن، وإلى غاية لمحذوف أو غيره إلى قدم، أو أن قرنا منصوب بنزع الخافض أي: من قرن وأما الآية فما مؤكدة لعموم مثلاً وهو مفعول يضرب بعوضة عطف بيان منه أو أنهما مفعولان ليضرب لتأويله بيجعل. **قوله**: **(غريب)** أي: لم يتكلم عليه أحد وليس بشائع. **قوله**: **(بمجيء عكسه)** أي: وهو استعمال إلى للعطف بمنزلة الفاء. **قوله**: **(نحو قوله)** أي: قول كثير عزة وبعد البيتين:

إذا رفت عيناي اعتل بالقذى وعزة لو تدري الطبيب فذاهما

قوله: **(شغبا فبدا)** أي: حببت هذين المحلين إليَّ. **قوله**: **(موضعان)** أي: شغب على وزن فلس منهل بين مصر والشام، وأما بدا على وزن عصا فموضع بين مكة والشام. **قوله**: **(ويدل الخ)** قال الشارح لا يسلم لاحتمال أن الحب لهذين البلدين في آن وان كان سكنى هاتين فيهما على الترتيب فهي سكنت الموضعين على الترتيب، ثم لما اطلع على سكناها فيهما معاً حبهما في آن واحد فالترتيب في السكنى لا يدل على الترتيب في المحبة فتكون إلى بمعنى مع أو متعلقة بمحذوف أي: مضموماً إلى بدا فلا ترتيب أصلاً في البيت الأول إذا سلمنا ان الحب مرتب على ترتيب السكنى، فالبيت الثاني يدل على أن إلى بمعنى ثم لا بمعنى الفاء فلا يصح ما ادعاه المصنف ا هـ تقرير درديز. **قوله**: **(ثم حلة)** في نسخة بعد حلة.

---

٢٦٨ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في (ديوانه ص ٣٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٢، ٤٦٤؛ والدرر ٦/ ٨٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٨٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٦٨ (بدا)؛ ومعجم ما استعجم ص ٢٣٠؛ ولجميل بثينة في ملحق ديوانه ص ٢٤٥؛ وديوان المعاني ١/ ٢٦٠؛ ولكثير أو لجميل في شرح شواهد المغني ١/ ٤٦٤؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ١٣١).

اللغة: حبّبته: جعلته حبيباً، صيّرته محبوباً. الشغب وبدا: موضعان.

المعنى: لقد صيّرت شغباً وبدا محبوبين إلى قلبي، وهما ليسا وطناً لي.

والأمر الثالث: السببية، وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة؛ فالأول نحو: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسىٰ فَقَضى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، ونحو: ﴿فَتَلَقَّى آدمُ من رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]؛ والثاني نحو: ﴿لآكِلونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُومٍ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُون فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢ ـ ٥٤]؛ وقد تجيء في ذلك لمجرّد الترتيب نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [الذاريات: ٢٦ ـ ٢٧]، ونحو: ﴿لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ﴾ [ق: ٢٢]، ونحو: ﴿فأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩]، ونحو: ﴿فالزَّاجِراتِ زَجْراً، فالتَّالِيَاتِ ذِكْراً﴾ [الصافات: ٢ ـ ٣].

وقال الزمخشري: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تدلّ على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله [من السريع]:

٢٦٩ ـ يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ الـ ... ـصَّابِحِ فالْغَانِمِ فالآيِبِ

قوله: (والأمر الثالث) أي: من الأمور الثلاثة التي تفيدها الفاء العاطفة.

قوله: (السببية) اعلم أن فاء السببية تارة تدخل على المسبب نحو زيد فاضل فأكرمه وربما قيل فيها فاء التفريع ومنها قال فاهبط منها تقديره إذا كان عندك هذا التكبر فاهبط ومن هذا القبيل الفاء الداخلة على جواب الشرط، وقد تدخل السبب فتكون بمنزلة لام التعليل نحو: ﴿فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [ص: ٧٧ ـ الحجر: ٣٤]. **قوله: (وقد تجيء)** أي: الفاء وقوله: في ذلك أي: في العاطفة جملة وصفة. **قوله: (وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب)** أي: للترتيب المجرد عن السببية وهذا مقابل لقوله وذلك غالب. **قوله: (فقربه)** عطف على فجاء. **قوله: (فكشفنا)** عطف على قوله لقد كنت. **قوله: (فصكت)** عطف على فأقبلت. **قوله: (ونحو فالزاجرات)** مثال للصفة فإن التاليات عطف على الزاجرات وهي للترتيب. **قوله: (معانيها)** أي: معاني الصفات في الوجود، أي: بأن يكون معنى الصفة الثانية وهو الحدث وقع بعد مضي الصفة الأولى. **قوله: (يا لهف الخ)** بيت من بحر السريع وهو مدرج وشطر البيت الصاد من الصابح وزيابة بالزاي والمثناة التحتية والموحدة على صيغة المبالغة. **قوله: (للحرث)** هو ابن همام الشيباني. **قوله: (فالغانم)**

---

٢٦٩ ـ التخريج: البيت لابن زيابة في (خزانة الأدب ٥/ ١٠٧؛ والدرر ٦/ ١٦؛ وسمط اللآلي ص ٥٠٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٦٥؛ ومعجم الشعراء ص ٢٠٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٦٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٩).

اللغة: يا لهف: لفظ يستخدم للاستغاثة والاستنجاد؛ واللهف: الحزن. زيابة: اسم أمّ الشاعر، وابن زيّابة: كنيته، واختلف في اسمه فقيل: عمرو بن لأي، وقيل غير ذلك، وهو من بني تيم =

أي: الذي صَبَحَ فَغَنِمَ فآبَ.

والثاني: أن تدلَّ على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: «خذ الأكْمَلَ فالأفْضَلَ، واعْمَلِ الأحْسَنَ فالأجْمَلَ».

والثالث: أن تدلَّ على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو: «رَحِمَ اللّهُ المحلِّقينِ فالمُقَصِّرِينَ» ا هـ.

البيت لابن زيّابة، يقول: يا لهف أبي على الحارث إذ صَبَحَ قومي بالغارة فغنم

أي: الذي أخذ الغنيمة ولا شك أن الأخذ للغنيمة متأخر عن معنى الصابح أي: المغير صباحاً. **قوله: (فالآيب)** أي: الرجوع سليماً ولا شك أن الأخذ للغنيمة متأخر عن أخذ الغنيمة ا هـ تقرير دردير. **قوله: (أي: الذي صبح)** بفتح الباء مخففة بدليل ان اسم الفاعل صابح ولو كان صبح بالتشديد لكان اسم الفاعل مصبحاً ا هـ تقرير دردير.

قوله: (أي: الذي صبح) أي: غار صباحاً. **قوله: (فآب)** أي: رجع سليماً. **قوله: (على ترتيبها)** أي: ترتيب معاني الصفات فقولك خذ الأكمل فالأفضل ليس المراد أن وجود الفضل متأخر عن وجود الكمال بل المراد حصل الأكمل فالأفضل أي: خذ الفرد الكامل ثم الذي يليه في الكمال فيكون فيه تدل، وإن أردت الترقي فالمعنى، فالأفضل من الأكمل، أي: الفرد الأعلى من الأكمل فالأفضل أعلى من الأكمل والمتبادر الأول، وقوله: واعمل الأحسن الخ المثال الثاني عين الأول فما قيل في الأول يقال فيه. **قوله: (في التفاوت من بعض الوجوه)** أي: التزايد من بعض الوجوه من غير أن يكون معنى الصفة الثانية مرتباً على الصفة الأولى فإن معنى الأفضل ليس مرتباً على معنى الأكمل، وإن كانا مرتبين في الأخذ ا هـ تقرير دردير. **قوله: (في ذلك)** أي: في التفاوت من بعض الوجوه وهو الحكم المذكور. **قوله: (رحم الله المحلقين فالمقصرين)** أي: فحصول الرحمة للمقصرين متأخر عن حصولها للمحلقين وليس وجود التقصير مرتباً على وجود الحلق إذ كل منهما يوجد بدور الآخر وليس المنظور له هنا الحدث وهو الحلق والتقصير بل المنظور له الذوات المتصفة بهما.

قوله: (والبيت لابن زيابة) اسم أبي الشاعر، وقيل؛ اسم أمه، والأول ماش عليه المصنف حيث قال يا لهف أبي وهو زيابة. **قوله: (يقول)** أي: أن قول الشاعر في البيت السابق يا لهف الخ هذا كلام نثر اذ هو معنى البيت السابق. **قوله: (على الحرث)** إشارة إلى أن اللام في البيت بمعنى على ويحتمل أنها للتعليل. **قوله: (إذ صبح)** أي: الحرث

= اللات بن ثعلبة (الأعلام: ٥/ ٨٤). الحارث: هو الحارث بن همام بن مرّة. الصابح: المغير صباحاً. الغانم: كاسب الغنيمة، وهي ما تحصل عليه بعد الحرب من فوائد. الآيب: الراجع.

المعنى: يا لحزن أمّي وأساها، إذا ما جاء الحارث صباحاً فهاجم حيَّنا، وحصل على غنيمته، وعاد سالماً إلى أهله.

فآب سليمان أن لا أكون لقيتُه فقتلته، وذلك لأنه يريد: يا لهف نفسي.

والثاني من أوجه الفاء: أن تكون رابطةً للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً، وهو منحصر في ست مسائل:

إحداها: أن يكون الجوابُ **جملة اسمية** نحو: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ونحو: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨].

وقوله: قومي مفعوله أي: إذا غار على قومي بالصباح. **قوله: (أن لا أكون)** بدل اشتمال من الحرث أي: يا لهف أبي عليّ أن لا أكون لقيت الحرث فقتلته؛ لأنه أغار على قومي في الصباح فنهبهم ورجع سليماً. **قوله: (وذلك)** أي بيان صحة التقدير المشار له بقوله أن لا أكون لقيته؛ لأنه يريد بقوله زيابة نفسه هو فأطلق اسم أبيه عليه. **قوله: (وذلك)** أي: ووجهه ذلك أي: تقديرنا أن لا أكون فقتلته مع أن الظاهر أن يقدر أن لا يكون لقيه فقتله أنه يريد بقوله يا لهف أبي يا لهف نفسي، فأقام أباه مقام نفسه كناية ونوقش بأن هذا المعنى صحيح مع تعلق اللهف بالأب حقيقة، أي: يا حسرة، أبي عليَّ أن لا أكون أنا لقيت الحرث فقتلته.

قوله: (أن تكون رابطة الخ) هذه ظاهر أو صريح في أن الفاء الرابطة في الجواب ليست عاطفة ونقل المرادي في «شرح الألفية» أنها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف قال وهو بعد ا هـ دماميني. **قوله: (وذلك حيث لا يصلح الخ)** أما إذا صلح اكتفى بالتوافق الحاصل بصحة حلول أحدهما محل الآخر عن فاء الربط. **قوله: (وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً)** قال الدماميني: يمكن نقض هذا الضابط بالمضارع المقرون بلا فقد جعلوه مما يجوز فيه الربط بالفاء وتركه كقوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَآءَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣] ولا خفاء إن مثل لا بفعل يصلح؛ لأن يجعل شرطاً فكيف يقترن بالفاء على أحد الوجهين الجائزين وجوابه أن لا تارة تستعمل لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي فعلى الأول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط كان فيجيء الربط بالفاء وعلى الثاني يصح مجامعتها له فتمتنع الفاء على أن صاحب «الكشاف» لم يجعل الجواب في قوله تعالى: ﴿فلا يخاف﴾ الفعلية وإنما جعلها خبر مبتدأ محذوف والإسمية الجواب.

قوله: (أن يكون الجواب جملة اسمية) لا ينتقض هذا بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] لأن الجملة جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف. **قوله: (فإنهم عبادك)** أي: فهي جملة اسمية مؤكدة بأن. **قوله: (فإنك أنت العزيز الحكيم)** فيه أن مقتضى الظاهر وأن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم، قلت: عدل عنه عيسى؛ لأن فيه رائحة شفاعة لمن عبده وأمه دون الله إن قلت: إن الشرك

الثانية: أن تكون **فعلية كالاسمية**، وهي التي فعلُها جامِد، نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِي﴾ [الكهف: ٣٩ ـ ٤٠]، ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِيناً فَسَاءَ قَرِيناً﴾ [النساء: ٣٨]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨].

الثالثة: أن يكون **فعلها إنشائيًا**، نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ونحو: ﴿فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ونحو: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠]، فيه أمران: الاسمية والإنشائية، ونحو: «إنْ قام زيد فوالله لأقومَنَّ»، ونحو: «إنْ لم يَتُبْ فَيَا خُسْرَهُ رَجُلاً».

والرابعة: أن يكون **فعلُها ماضياً** لفظاً ومعنى، إما حقيقة نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، ونحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: ٢٦ ـ

لا يغفر، قلت: الشرطية لا تقضي الوقوع وعبر بها عيسى عليه السلام مع علمه بعدم الغفران لغلبة تجلي الإطلاق عليه في إمكان غفرانه عقلاً. **قوله: (وهي التي فعلها جامد)** أي: لأن أصل الجمود للأسماء وعدم تصرفها تصرف الأفعال. **قوله: (وهي)** أي: الفعلية التي كالاسمية. **قوله: (فعسى)** هي جملة ماضوية فعلها جامد، وكذا فنعما هي فنعم فعل جامد وكذا ساء؛ لأنها من أخوات بئس. **قوله: (فيه أمران)** خبر لمحذوف أي: وهذا فيه أمران ولا يصح جعله خبراً لقوله ونحو قل أرأيتم الخ؛ لأن قوله: بعد ونحو أو قام الخ لا يناسبه. **قوله: (فيه أمران)** أي: موجبان للاقتران بالفاء. **قوله: (ونحو ان قام زيد فوالله الخ)** وما بعده من أمثلة الجوابية الثقيلة التي فعلها إنشائي لا يتحقق إلا بالنطق بداله وكذا نداء التفجع بعده. **قوله: (أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنى أما حقيقية الخ)** أما الماضي معنى فقط فلا يحتاج للفاء لصحته شرطاً نحو إن لم يضرب زيد لم يضرب عمرو في الحقيقة الماضي لفظاً ومعنى لا يصح جواباً لعدم صحة تعليقه فالجواب في الآية محذوف أي: لا يستغرب منه؛ لأنه قد سرق أخ له وأما فصدقت فالظاهر أنه على معنى يتبين صدقها وقد قواه البيضاوي بأن أحسنت إليَّ اليوم فقد أحسنت إليك أمس، أي: إن تمنن علي بإحسانك اليوم أمنن عليك بإحساني أمس. **قوله: (أما حقيقة)** راجع لقوله ومعنى. **قوله: (فقد سرق)** أي: لأن سرقه الأخ ماضية في اللفظ والمعنى؛ لأن الواقع أنها حصلت قبل ذلك الكلام. **قوله: (فصدقت)** أي: فصدقها وكذبها ماضٍ لفظاً ومعنىً. **قوله: (وقد)** أي: التحقيقية هنا مقدرة إنما احتيج لذلك؛ لأنه لولا تقديرُ قد لصح أن يكون الجواب فعل الشرط فلا يقرن بالفاء فقرنه بالفاء يدل على تقدير لأجل أن لا يصح فعل الشرط فيقرن بالفاء.

٢٧]، و«قَدْ» هنا مقدّرة، وإمّا مجازاً نحو: ﴿وَمَنْ جاءَ بالسَّيِّئَةِ فكُبَّتْ وُجوهُهُمْ في النَّارِ﴾ [النمل: ٩٠] نزل هذا الفعل لِتَحقُّقِ وقوعهِ منزلةَ ما وقع.

الخامسة: أن **تقترن بحرف استقبال،** نحو: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكم عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّه بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، ونحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا منْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

السادسة: أن **تقترن بحرف له الصَّدْر،** كقوله [من الوافر]:

٢٧٠ ـ فـإنْ أهْـلِـكْ فَـذِي لَـهَـبٍ لَـظَـاهُ عَـلَـيَّ تَـكَـادُ تَـلْـتَـهِـبُ الْـتِـهَـابَـا

لما عرفت من أن «رُبَّ» مقدَّرة، وأنها لها الصَّدْر، وإنما دخلت في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] لتقدير الفعل خبراً لمحذوف؛ فالجملة اسمية.

قوله: (وأما مجازاً) عطف على قوله أما حقيقة. **قوله: (نزل هذا الفعل)** أي: إكباب الوجوه في النار. **قوله: (لتحقق وقوعه)** لكونه خبر الصادق. **قوله: (منزلة ما وقع)** أي: فعبر عنه بالماضي. **قوله: (أن تقترن بحرف له الصدر)** أي: لأن الجملة المصدرة بحرف له الصدر لا تصلح لوقوعها شرطاً فإذا دخلت الفاء جاز. **قوله: (فإن أهلك الخ)** هو لربيعة بن مقروم وقبله:

أخـوك أخـوك مـن تـدنـو وتـرجـو مـودتـه وإن دعـي اسـتـجـابـا

إذا حـاربـت حـارب مـن تـعـادي وزاد سـلاحـه مـنـك اقـتـرابـا

وكـنـت إذا قـريـنـي جـاذبـتـه حـبـالـي مـات أو نـشـع الـجـذابـا

قوله: (تلتهب) أي: تتقد وهو مسند لضمير المؤنث يعود للظى؛ لأنها مؤنثة فتاء المضارع فوقية. **قوله: (فذي لهب)** وفي نسخة حنق بالنون والقاف وهو الغيظ واللظى هي النار وقوله: فذي مجرور برب أي: فرب ذي حنق وهو مبتدأ أو قوله لظاء خبر فقد وجد فيه الاسمية أيضاً، وعلى متعلق بلظى لتضمنه معنى الشدة. **قوله: (لما عرفت)** أو في مبحث رب من أنها تقدر بعد الفاء كما ذكره سابقاً في قوله فمثلك حبلى. **قوله: (لما عرفت الخ)** أي: وفيه أيضاً الاسمية لما سبق أن مجرور رب مبتدأ معنى. **قوله: (وإنما دخلت الخ)** جواب عما يقال ان قوله فينتقم فعل مضارع صالح لفعل الشرط فمقتضاه أن لا

---

٢٧٠ ـ **التخريج**: البيت لربيعة بن مقروم في (خزانة الأدب ١٠/٢٦، ٢٨، ٢٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٤٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٦٦).

اللغة: ذو لهب: صاحب حقد كأن اللهب في قلبه. اللظى: النار.

المعنى: ربّما تآكلت قلب حاسد نيران الغيظ، حتى بعد موتي، فهو شديد الحقد عليّ، وقلبه ينفث ناراً لشدّة غيظه وحقده.

وقد مر أن «إذا» الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، وأن الفاء قد تحذف للضرورة كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ]

وعن المبرّد أنه منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أن الرواية:

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فَالرَّحْمٰنُ يَشْكُرُهُ

وعن الأخفش أن ذلك واقعٌ في النّثر الفصيح، وأن منه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠] وتقدّم تأويله.

وقال ابن مالك: يجوز في النثر نادراً، ومنه حديث اللُّقطة: «فإنْ جاءَ صاحِبُها وإلا اسْتَمْتِعْ بها».

تنبيه ـ كما تربط الفاءُ الجوابَ بشرطه كذلك تربط شبهَ الجواب بشِبْه الشرط،

يقرن بالفاء، وأجاب بأنه خبر لمحذوف بدليل رفعه. **قوله: (إن إذا الفجائية قد تنوب الخ)** قال أبو حيان: السماع بعد إن وبعد إذا أو ربما جمع بين الفاء وإذا توكيداً كما في آية ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦] الآية. **قوله: (قد تنوب)** أي: وقد يجتمعان كما في قوله، ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧] فتجعل إذا توكيداً للفاء في الربط نص على ذلك الزمخشري. **قوله: (قد تحذف في الضرورة)** أي: ولا تحذف في النثر أصلاً. **قوله: (وزعم الخ)** أي: وله أن يجيب بأن قوله الله يشكرها من باب الاشتغال والأصل يشكرها الله يشكرها.

قوله: (ان ذلك واقع في النثر الفصيح) أي: فهو عنده جائز مطلقاً نظماً ونثراً. **قوله: (الوصية للوالدين)** أي: فالوصية جواب الشرط وليس مقروناً بالفاء. **قوله: (وتقدم تأويله)** أي: بأن قوله فالوصية للوالدين نائب فاعل كتب عليكم إذا حضر، وجواب الشرط محذوف أي: كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الوصية للوالدين إن ترك خيراً فليوص. **قوله: (وقال ابن مالك)** هو قول رابع ويحتمل رده للأول بأن يقال قوله: يحذف في الضرورة، أي: وفي النثر نادراً. **قوله: (حديث اللقطة)** أي: المال الملتقط. **قوله: (ولا استمتع بها)** فاستمتع جواب الشرط وهو المدغم في إلا أي: وإن لا يأتي صاحبها فاستمتع بها، قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب إن الأولى وحذف شرط إن الثانية وحذف الفاء من جوابها، أي: فإن جاء صاحبها أخذها وإن لا يجيء فاستمتع بها اهـ. قلت: الأحسن أن يكون التقدير، فإن جاء صاحبها فادفعها إليه ليناسب الجزاء الثاني اهـ دماميني. **قوله: (بشرطه)** أي: بفعل الشرط. **قوله: (شبه الجواب)** أي: وهو خبر المبتدأ ومشابهته للجواب من حيث أن الجواب معلق على الشرط والخبر معلق على

وذلك في نحو: «الذي يأتيني فله درهم»، وبدخلوها فَهِمَ ما أراده المتكلِّم من ترتُّبِ لزومِ الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره.

وهذه الفاء بمنزلة **لام التَّوطئة** في نحو: ﴿لَئِن أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] في إيذانها بما أراده المتكلِّم من معنى القَسَم، وقد قرىء بالإثبات والحذف قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أيديكم﴾ [الشورى: ٣٠].

الثالث: أن تكون زائدة دخولُها في الكلام كخروجها، وهذا لا يثبته سيبويه، وأجاز الأخفش زيادَتَها في الخبر مطلقاً، وحكى «أخُوكَ فَوُجِدَ» وقيَّد الفراءُ والأعلم

المبتدأ والمشابهة من حيث أن كلاً معلق على شيء، وقوله: بشبه الشرط وهو المبتدأ مشابه الشرط من حيث أنه يكون عاماً ا هـ تقرير درديرٍ. **قوله: (في نحو الذي يأتيني)** أي: من كل مبتدأ شابه الشرط في العموم وذكر بعده جملة صلة أو صلة وأصل الجملة أن تكون مستقبلة كالشرط، وقد تكون ماضية.

قوله: (فهم ما أراده) أي: بواسطة الفاء التي للترتيب، ثم إن كلام المصنف هذا يفيد أن اقتران خبر المبتدأ المشبه للشرط بالفاء واجب، وقال بعض انه واجب والذي في التسهيل الجواز، فإن قلت: ما الذي يشعر بالسببية المقصودة عند التجرد من الفاء قلت ترتب الحكم على الوصف. **قوله: (احتمل ذلك)** أي: الترتيب. **قوله: (وغيره)** أي: عدم الترتيب. **قوله: (وهذه الفاء)** أي: الرابطة للخبر بالمبتدأ. **قوله: (في إيذانها)** أي: اللام بما أراده كما أن الفاء تؤذن بالترتيب. **قوله: (بالإثبات)** أي: إثبات الفاء، وقوله: والحذف أي: حذف الفاء، أي: فالربط جائز. **قوله: (وما أصابكم)** أي: فما موصولة ومن مصيبة بيان له، وقوله: فبما كسبت خبر والمعنى والمصيبة التي أصابتكم كائنة بما كسبت. **قوله: (الثالث)** أي: مما تأتي له الفاء وقوله: زائدة دخولها الخ، أي: فلا تفيد عطفاً ولا ربطاً ولا سببية فلا ينافي أنها تفيد التوكيد والقوة كما هو شأن الحروف الزائد. **قوله: (كخروجها)** أي: بالنظر للمعنى الأصلي المقصود من الكلام فلا ينافي أنها تفيد توكيد المعنى وتقويته لقولهم: إن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى، وقد ينضم لذلك تزيين اللفظ وتحسينه وإلا كان ذلك عبثاً. **قوله: (في الخبر)** أي: المبتدأ. **قوله: (مطلقاً)** أي: أمراً أو نهياً أو غيرها وهذا بناءً على أن خبر المبتدأ يقع أمراً. **قوله: (وحكى)** أي: عن العرب. **قوله: (أخوك فوجد)** أي: فأخوك مبتدأ وفوجد خبر وقد زادها في الخبر. **قوله: (وقائلة)** الواو واو رب وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة وتمام البيت:

وأكرومة الحيين خلو كما هيا

وأكرومة أُفعولة من الكرم كأعجوبة من العجب والحيان حي أبيها وحي أمها يعني: التي كرمها ثابت من طرفي نسبها وقوله: خلو أي: خالية من الزوج وأصل كما هي عهدتها

وجماعةَ الجوازَ بكون الخبر أمراً أو نهياً؛ فالأمر كقوله [من الطويل]:

٢٧١ ـ وَقَائِلَةٍ: خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ [وَأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا]

وقوله [من الخفيف]:

٢٧٢ ـ أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

من البكارة فحذف المضاف للهاء ولما كانت الكاف لا تدخل على الضمير المتصل جعل مكانه المنفصل فصار كهي، ثم زيدت ما عوضاً عن المحذوف. **قوله: (فانكح)** أي: فهو خبر عن قوله خولان؛ وقد زاد الفاء فيه. **قوله: (أرواح الخ)** الرواح اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل، البكور مصدر قولك بكرت، أي: ذهبت أو أتيت بكرة والمراد من البيت ألك رواح يودعك أو تودعه على حسب ضبط مودع بكسر الدال أو فتحها أم بكور، يعني: هل تذهب وتنتقل في هذا الوقت أو في ذلك الوقت، انظر لأي هذين الأمرين تصير إن قلت إنما تضاف أي: لذي تعود وذاك للمفرد فما وجهه، قلت: قد يشار بما الواحد إلى الاثنين أو الجماعة باعتبار المذكور كما في قوله تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]. **قوله: (مودع)** أي: مودع صاحبه فهو مثل عيشة راضية. **قوله: (أنت)** مبتدأ فانظر خبر والفاء زائدة.

---

٢٧١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأزهيّة) ص ٢٣٤؛ والجنى الداني ص ٧١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٥، ٤٥٥، ٤/ ٣٦٩، ٨/ ١٩، ١١/ ٣٦٧؛ والدرر ٢/ ٣٦؛ والرد على النحاة ص ١٠٤؛ ورصف المباني ص ٣٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٨، ٢/ ٨٧٣؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٠، ٨/ ٩٥؛ والكتاب ١/ ١٣٩، ١٤٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٣٩ (خلا)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٠).

شرح المفردات: خولان: اسم قبيلة. الأكرومة: فعل الكرم. الحيّان: حيّ أمها وحيّ أبيها، والمقصود فتاة ذات كرم ومجد من ناحية الأم والأب. الخلو: الخالية.

المعنى: يقول: ربّ قائلة لي أن أنكح فتاة من خولان، وهي أصيلة الجدّين مصون وباقية كما هي.

٢٧٢ ـ **التخريج**: البيت لعديّ بن زيد في (ديوانه ص ٨٤؛ والأغاني ٢/ ١٢٦؛ والجنى الداني ص ٧١؛ والدرر ٢/ ٣٨؛ والرد على النحاة ص ١٠٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٤، ٤١٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٩؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٣١؛ والكتاب ١/ ١٤٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٢١ (منن)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٦٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٥؛ والخصائص ١/ ١٣٢؛ والدرر ٥/ ٣٢٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٠، ٢/ ١١١).

اللغة: الرواح: الذهاب مساءً. البكور: الذهاب بكرة أي صباحاً.

المعنى: أتراك تفارق الأحبّة صباحاً، أم تفارقهم مساءً، تأمّل في أيّ الوقتين أنت مفارق، أي ميّت.

وحَمَل عليه الزَّجاج ﴿هَذَا فليذُوقوهُ حَمِيمٌ﴾ [ص: ٥٧]، والنهي نحو: «زيدٌ فلا تَضرِبْه» وقال ابن بَرْهان: تزاد الفاء عند أصحابنا جميعاً كقوله [من الكامل]:

٢٧٣ ـ [لا تـجزعـي إن مُـنْـفِـسٌ أهـلَـكْـتُـهُ] فَـإِذَا هَـلَـكْـتُ فَـعِـنْـدَ ذَلِـكَ فَـٱجْـزَعِـي

انتهى. وتأوَّل المانعون قوله: «خولان فانكح» على أن التقدير: هٰذِهِ خولانُ،وقوله: «أنت فانظر» على أن التقدير: انظر فانظر، ثم حذف «انظر» الأول وَحْده فبرز ضميره فقيل: أنت فانظر؛ والبيت الثالث ضرورة، وأما الآية فالخَبَرُ

قوله: (هذا) مبتدأ وفليذوقوه خبر والفاء صلة وهذا كله على مذهب الفراء. **قوله:** (عند أصحابنا) أو البصرين؛ لأنه منهم أي: سواء كان في الخبر أو غيره بدليل التمثيل. **قوله:** (جميعاً) أي: ما عدا سيبويه. **قوله:** (وإذا هلكت) أوله:

لا تـجـزعـي إن مـنـفـسـاً أهـلـكـتـه

وإذا هلكت الخ والشاهد في الفاء الثانية، وأما الأولى فهي فاء جواب إذا وإنما كانت الزائدة الثانية لا الأولى؛ لأن الثانية لو كانت رابطة للجواب لزم تقدما في حيز فاء الجزاء وهو باطل؛ لأن الظرف من قوله فعند ذلك معمول للفعل في قوله: فاجزعي فلو جعلنا فاء الجواب هي الداخلة على عند والزائدة هي الداخلة على اجزعي أتى المحذوف. **قوله:** (وتأول المانعون) أي: كسيبويه. **قوله:** (هذه خولان) أي: فخولان خبر لمبتدأ محذوف لا أنه مبتدأ أو حينئذٍ، فالفاء الداخلة على قوله فانكح للسببية المحضة أي: ليست للعطف وإلا لزم عطف الإنشاء على الخبر أي: هذه خولان المعروفة بالصفات الجميلة فسبب ذلك انكح الخ ويحتمل أن خولان مبتدأ حذف خبره، أي: خولان حاضرة. **قوله:** (فقيل أنت) أي: فأنت فاعل لمحذوف، والفاء في قوله، فانظر عاطفة وهي للتعقيب، أي: انظر نظراً بعد نظر فهو من باب التأسيس لا التأكيد.

---

٢٧٣ ـ **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في (ديوانه ص ٧٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٩٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٤، ٣٢١، ١١/ ٣٦؛ وسمط اللآلي ص ٤٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٢، ٢/ ٨٢٩؛ وشرح المفصّل ٢/ ٣٨؛ والكتاب ١/ ١٣٤؛ ولسان العرب ٦/ ٢٣٨ (نفس)، ١١/ ٢١١ (خلل)؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٥٣٥؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ٢٤٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٥١؛ والجنى الداني ص ٧٢؛ وجواهر الأدب ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٢، ٩/ ٤١، ٤٣، ٤٤؛ والردّ على النحاة ص ١١٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٦٤؛ ولسان العرب ٤/ ٦٠٤ (عمر)؛ والمقتضب ٢/ ٧٦).

اللغة: **شرح المفردات**: لا تجزعي: لا تخافي. المنفس: هنا المال الكثير. أهلكته: أنفقته. هلكتُ: متُّ.

المعنى: يخاطب الشاعر زوجته بقوله: لا تخافي على إنفاقي المال وتبذيره، فإنني ما دمت حيّاً لن تحتاجي إلى شيء، وإذا متّ فعند ذلك اجزعي لأنّك لن تجدي من بعدي مَنْ يؤمّن لك حاجاتك.

﴿حميم﴾ وما بينهما معترض، أو ﴿هذا﴾ منصوب بمحذوف يفسره ﴿فليذوقوه﴾ مثل ﴿وإيَّاي فارْهَبُون﴾ [البقرة: ٤٠] وعلى هذا فـ «حميم» بتقدير: هو حميم.

ومن زيادتها قوله [من الكامل]:

٢٧٤ ـ لَـمَّـا اتَّـقَـى بِـيَـدٍ عَـظِـيـمٍ جُـرْمُـهَـا فـتـركْـتُ ضَـاحِـيَ جِـلْـدِهَـا يَـتَـذَبْـذَبُ

لأن الفاء لا تدخل في جواب «لمّا»، خلافاً لابن مالك، وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إلى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢] فالجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتابٌ من عِنْدِ اللَّه مُصَدِّقٌ لِمَا مَعهم وكانُوا من قبلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلى الذينَ كَفَرُوا، فلمّا جاءَهُمْ مَا عَرَفُوا

قوله: (وما بينهما معترض) قال الدماميني: ولا تكون زائدة لئلا يقطع فيما فر منه ولا للعطف على جملة هذا حميم لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر وتقدير المعطوف على بعض المعطوف عليه فتكون رابطة لشرط محذوف والشرط والجزاء معترض، أي: وإذا كان كذلك فليذوقوه ولعل الأوضح أن التقدير هذا حميم، فإن لم يؤمنوا الآن فليذوقوه يوم القيامة، ويمكن أن يقال أن هذا خبر لمحذوف أي: العذاب هذا فليذوقوه أي: وإذا كان هو حميماً فليذوقوه. **قوله: (يفسره)** فليذوقوا هذا فليذوقوه مرة عقب المرة الأولى. **قوله: (وإياي)** معمول لمحذوف أي: ارهبوني فحذف الفعل فانفصل الضمير والفاء عاطفة وهي للتأسيس. **قوله: (بتقدير هو حميم)** أي: فهو خبر لمحذوف. **قوله: (فتركت)** هو جواب لما فالفاء زائدة كما أشار له المصنف بقوله؛ لأن الفاء لا تدخل الخ، قال الشارح لا نسلم أن الفاء زائدة، بل عاطفة على محذوف، أي: ضربتها، فتركت، أي: أنه لما اتقى بيد عظيم جرمها أي: جسمها ضربتها بالسيف فتركت جلدها الضاحي أي: البارز الظاهر يتذبذب أي: يتحرك يروح ويجيء.

قوله: (خلافاً لابن مالك) أي: القائل بجواز دخول الفاء في جواب لما. **قوله: (ولما جاءهم)** أي: اليهود كتاب هو القرآن مصدق لما معهم هو التوراة وكانوا من قبل أي: من ذلك الكتاب. **قوله: (يستفتحون)** أي: يستنصرون يقولون اللهم انصرنا على الذين كفروا بالنبي المبعوث آخر الزمان. **قوله: (فلما جاءهم ما عرفوا)** أي: من الحق وهو بعث النبي.

---

٢٧٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأزهية ص ٢٤٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٧٣).

اللغة: جرمها: ذنبها وجنايتها. ضاحي جلده: الظاهر منه. يتذبذب: ينوس.

المعنى: ضربته بالسيف على يده المذنبة ذنباً عظيماً، لمّا حاول صدّ سيفي بها، فقطعتها، وبقيت معلّقة بالجلد الخارجي تتأرجح يمنة ويسرة.

كَفَرُوا به﴾ [البقرة: ٨٩]، فقيل: جواب «لمّا» الأولى «لمّا» الثانية، وجوابها، وهذا مردود لاقترانه بالفاء، وقيل: ﴿كَفَرُوا به﴾ جواب لهما، لأن الثانية تكرير للأولى، وقيل: جواب الأولى محذوف؛ أي أنكروه.

مسألة ـ الفاء في نحو: ﴿بَلِ اللَّه فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] جوابٌ لِـ «أمّا» مقدَّرة عند بعضهم، وفيه إجحاف؛ وزائدة عند الفارسيّ، وفيه بُعْد؛ وعاطِفَة عند غيره. والأصل: تَنَبَّه فاعبد الله، ثم حُذِف «تنبّه»، وقُدِّم المنصوب على الفاء إصلاحاً للَّفظ كيلا تقعَ الفاء صَدْراً، كما قال الجميعُ في الفاء في نحو: «أمّا زيداً فاضربْ»، إذ

قوله: (كفروا به) أي: حسداً أو خوفاً على الرياسة. **قوله: (فقيل الخ)** هذا القول للفراء والقول الذي بعده للأخفش والزجاج. **قوله: (لاقترانه بالفاء)** أي: وجوب لما لا يقترن بها. **قوله: (جواب لهما)** أي: معاً وليس المراد أنه جواب للثانية ودل على جواب الأولى بدليل قول لأن الثانية الخ. **قوله: (تكرير للأولى)** أي: فهما كشيء واحد فيكتفيان بجواب واحد وقال أبو حيان ذهب المبرد إلى أن الجواب للأولى وكررت لما لطول الكلام وهو حسن إلا أن الفاء تمنع من التأكيد. **قوله: (وقيل جواب الأولى محذوف)** أي: فالفاء لعطف الجملة الثانية على الأولى وهذا القول هو للزجاجي. **قوله: (في نحو بل الله فاعبد)** أي: من كل فاء وقعت قبل جملة إنشائية وقبل الفعل. **قوله: (عند بعضهم)** أي: أما الله فاعبد. **قوله: (وفيه إجحاف)** أي: لأن أصله أما مهما يكن من شيء فاعبد الله ثم حذفت مهما ويكن وعوض أما عنهما، فلزم اقتران أما والفاء فقدم المفعول وفصل به بينهما، وإذا حذفت أما لزم حذف على حذف وهو إجحاف وحينئذٍ فلا يصح جعلها جواباً بالأما واعترض بأن له نظير أو هو حرف النداء، فإنه نائبة عن أدعو ويحذف كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩] أو الجواب أن جعل الفاء هنا واقعة في جواب أما فيه دعوى حذف على حذف من غير دليل وهو إجحاف بخلاف حرف النداء فلا يحذف إلا لدليل فلا إجحاف في حذفه.

قوله: (وفيه بعد) أي: من حيث أن الأصل عدم الزيادة فلم تثبت بيقين حتى يخرج عليها التنزيل خصوصاً والتأويل ممكن. **قوله: (وعاطفة عند غيره)** وفي نسخة عند غيرهما، وقوله: عاطفة أي: لجملة إنشائية على مثلها؛ لأن تنبه إنشاء كما ان اعبدوا الله إنشاء. **قوله: (قال الجميع)** أي: أنه حذفت مهما يكن وأقيمت أما مقامه، ثم قدم المفعول وهو زيد إصلاحاً للفظ هكذا كلامه وهو خلاف التحقيق والتحقيق أن الأصل مهما يكن من شيء فزيداً اضرب، ثم أقيمت أما مقام مهما يكن فصار أما فزيداً اضرب، ثم زحلقت الفاء عن محلها لئلا يلزم وقوع الفاء في محل الشرط، فلما أخرت صار زيداً واقعاً مقام فعل الشرط، فإذا علمت أن الفاء زحلقت عن محلها فلا تكون مانعة من عمل ما بعدها فيما وأما على ظاهر المصنف هنا فيلزم عليه إيراد حاصله أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها؛

الأصلُ مهما يكنْ من شيءٍ فاضرب زيداً، وقد مضى شرحه في حرف الهمزة.

* * *

مسألة ـ الفاء في نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ» زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة؛ وعاطفة عند مَبْرَمان وأبي الفتح؛ وللسببيّة المَحْضَةِ كفاء الجواب عند أبي إسحاق؛ ويجب عندي أن يُحمَل على ذلك مثل: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢]. ونحو: «ائتني فإني أكرمك»، إذ لا يُعطف الإنشاءُ على الخبر ولا العكس، ولا يحسن إسقاطُهَا ليسهل دعوى زيادتها.

* * *

مسألة ـ ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُم أَنْ يأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢] قدِّر أنهم قالوا بعد الاستفهام: «لا»، فقيل لهم: فهذا كرهتموه، يعني والغيبة مثله فاكرهوها، ثم حذف المبتدأ وهو «هذا».

لأنه على كلامه الفاء محلها الدخول على إضرب فقدم معمول اضرب عليه، ولا يجوز عمل ما بعد الفاء فيما قبلها. **قوله: (كما قال الجميع)** اعترض بأن بعضاً يقول أن ما بعد أما معمول لمحذوف دائماً فعله أراد بالجميع جماعة الجمهور، ثم إنه يقال إن ما قاله الجماعة سهلة إنابة أما عن المحذوف وأما هنا فلم ينب عن المحذوف شيء، فلا يصح التنظير. **قوله: (زائدة لازمة)** أي: ولا تنافي بين الزيادة واللازم خلافاً لما يوهمه آخر عبارته. **قوله: (وعاطفة)** أي: لجملة فعلية على فعلية بحسب المعنى، أي: خرجت ففاجأت حضور الأسد أو وقت حضوره أو زمن حضوره على ما قيل في معنى إذا ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وللسببية المحضة)** أي: الخالصة من العطف ومراده بالسببية اللزوم والترتيب أي: المفيدة أن بين ما قبلها وما بعدها ترتيباً سواء كان ما بعدها مرتباً ومسبباً عما قبلها أو العكس. **قوله: (ويجب عندي أن يحمل على ذلك)** أي: على ما ذكره من فاء السببية المحضة. **قوله: (ويجب عندي الخ)** أي: لأنه ممن يقول بمنع عطف الإنشاء على الخبر وعكسه وأما من جوزه فلا يجب عنده السببية، بل يجوز أن تكون عاطفة. **قوله: (مثل إنا أعطيناك)** أي: الفاء في فصل الخ.

قوله: (على الخبر) أي: كما في الآية، وقوله: ولا العكس أي: كما في المثال.

قوله: (ولا يحسن إسقاطها الخ) فيه أنه ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف زائداً لازماً قاله الدماميني، قال: ثم لا نسلم دلالة كلامه على التلازم بين الزيادة وجواز السقوط، وإنما يدل على التلازم بين حسن الإسقاط وسهولة دعوى الزيادة. **قوله: (فهذا كرهتموه)** أي: فالفاء فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدر، أي: وإذا كان كذلك فهذا كرهتموه والغيبة مثله، وفاء الفصيحة تجامع السببية.

وقال الفارسي: التَّقدير: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة؛ وضعفه ابن الشجري بأن فيه حذف الموصول ـ وهو «ما» المصدرية ـ دون صلتها، وذلك رديء؛ وجملة ﴿واتَّقُوا الله﴾ [الحجرات: ١٢] عطف على ﴿ولا يَغْتَبْ بَعْضُكُم بعْضاً﴾ [الحجرات: ١٢] على التقدير الأول، وعلى «فاكرهوا الغيبة» على تقدير الفارسي؛ وبعدُ فعندي أن ابن الشجري لم يتأمَّل كلام الفارسي، فإنه قال: كأنهم قالوا في الجواب: «لا»، فقيل لهم فكرهتموه فاكْرَهوا الغيبة واتقوا الله، فـ «اتقوا» عطف على «فاكرهوا»، وإن لم يذكر «كما» في ﴿اضرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَر فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] والمعنى: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة، وإن لم تكن «كما» مذكورة، كما أن «ما تأتينا فَتُحَدِّثُنَا» معناه فكيف تحدثنا وإن لم تكن «كيف» مذكورة، ا هـ.

وهذا يقتضي أن «كما» ليست محذوفة، بل أن المعنى يعطيها، فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب.

تنبيه ـ قيل: الفاء تكون **للاستئناف**، كقوله [من الطويل]:

٢٧٥ ـ أَلَـمْ تَـسْـأَلِ الـرَّبْـعَ الْـقَـوَاءَ فَـيَـنْـطِـقُ   [وَهَـلْ تُـخْـبِـرَنْـكَ الْـيَـوْمَ بَـيْـدَاءُ سَـمْـلَـقُ]

قوله: (التقدير) أي: بعد أن قالوا: لا. **قوله: (وهو ما المصدرية دون صلتها)** أي: فككراهتكم له فاكرهوا الغيبة والفاء الثانية زائدة، أي فاكرهوا الغيبة ككراهتكم له. **قوله: (وجملة واتقوا الله)** هذا من كلام المصنف. **قوله: (عطف على ولا يغتب)** وإنما لم يعطفه على قوله فاكرهوها من قوله والغيبة مثله فاكرهوها؛ لأن قوله فيما تقدم يعني: والغيبة الخ ليس قصده التقدير، بل قصده أن المعنى عليه. **قوله: (وبعد)** أي: وبعدما تقدم فأقول لك عندي الخ، وفي الشارح بعد ظرف مقطوع عن الإضافة مبني على الضم معمول لمحذوف والتقدير وأقول بعد نقل هذا الكلام تنبه فعندي أن ابن الشجري فمعموله القول محذوف أي تنبه، والفاء للسببية وهي هنا فصيحة. **قوله: (اضرب بعصاك الحجر فانفجرت)** أي: فضرب فانفجرت. **قوله: (انتهى)** أي: كلام الفارسي، وقوله: وهذا أي: كلام الفارسي. **قوله: (يقتضي ان كما ليست محذوفة)** أي: حتى يلزم عليه حذف الحرف المصدري كما ادعى ابن الشجرى. **قوله: (قيل الخ)** هذا معنى غير العطف والزيادة والسببية. **قوله: (ألم تسأل الربع القواء فينطق)** هو صدر بيت وعجزه:

---

٢٧٥ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في (ديوانه ص ١٣٧؛ والأغاني ٨/ ١٤٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٤، ٥٢٥؛ والدرر ٤/ ٨١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٤؛ وشرح المفصل ٧/ ٣٦، ٣٧؛ ولسان العرب ١٠/ ١٦٤ (سملق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٥؛ والجنى الداني ص ٧٦؛ =

أي: فهو ينطق، لأنها لو كانت للعطف لَجُزِم ما بعدها، ولو كانت للسببيَّة لَنُصِب، ومثلُه: ﴿فإنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] بالرفع، أي فهو يكون حينئذٍ، وقولُه [من الرجز]:

٢٧٦ ـ الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ، إِذَا ارْتَقَى فيه الَّذِي لا يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهْ، يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ

وهل يخبرنَّكَ اليومَ بيداءَ سملقُ

والقواء: بفتح القاف والمد الخراب والربع المنزل. **قوله: (لجزم ما بعدها)** أي: بالعطف على تسأل المجزوم بلم. **قوله: (ولو كانت للسببية الخ)** اعترض بأن النصب بعد فاء السببية ليس بواجب بل يجوز الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف كما في قوله: ولا يؤذن لهم فيعتذرون فرفع يعتذرون بعد فاء السببية في جواب النفي لكن الأكثر النصب وحينئذٍ فلا مانع من حمل ما في البيت على السببية ولا يصد عنه رفع الفعل. **قوله: (لنصب)** أي: بأن مضمرة بعد فاء السببية في جواب الاستفهام؛ لأنه واقع بعد الاستفهام. **قوله: (أي فهو يكون حينئذٍ)** أي: حين القول له ذلك. **قوله: (الشعر صعب الخ)** ضمير به فيه ويعلمه المنصوب للسلم ويجوز في الثاني أنه يكون راجعاً للشعر وضمير يعربه ويعجمه المنصوب للشعر وضمير به وقدمه للذي والحضيض القرار من الأرض عند منقطع الجبل والمراد أن من لا يعرف أساليب الكلام العربي لا يستطيع إذا أنشد الشعر توفية كل مقام حقه من العبارة، فإذا تعاطى الشعر يريد أن يأتي به عربياً فصيحاً زل بسبب جهله بمقتضيات الأحوال، فيعجمه أي: يأتي به عجمياً لا رونق له ولا فصاحة.

= والدرر ٦/ ٨٦؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ ورصف المباني ص ٣٧٨، ٣٨٥؛ والكتاب ٣/ ٣٧؛ ولسان العرب ١١/ ٣٠٠ (حدب)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١، ١٣١).

اللغة والمعنى: الربع: مكان الإقامة، أو الدار. القواء: الأرض المقفرة التي لا أنيس فيها. البيداء: الصحراء. السملق: الأرض التي لا نبات فيها، أو الأرض المستوية.

جرّد الشاعر من نفسه شخصاً يخاطبه بقوله: ألم تسأل عن أحبابك الدار التي أضحت موحشة بعد أن غادرها أهلها؟ ثم يستدرك فيقول: وهل تجيب صحراء مقفرة؟

٢٧٦ ـ **التخريج**: الرجز للحطيئة في (ديوانه ص ٢٣٩؛ والأزهية ص ٢٤٢؛ والدرر ٦/ ٨٦؛ ولرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦؛ والكتاب ٣/ ٥٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٤٩؛ والمقتضب ٢/ ٣٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣١؛ ولسان العرب ٧/ ١٣٦ (حضض)).

اللغة: ارتقى: صعد. الحضيض: قرار الأرض عند سفح الجبل. زلّت: سقطت. الإعراب: الوضوح؛ والاعجام: عدم الإفصاح.

المعنى: من يريد أن يكون شاعراً مفلّقاً فعليه الجدّ والاجتهاد والدُّربة، فطريقه صعبة، والصعود فيه إلى عالم الشهرة طويل، فمن فعل بلا تمكّن سقط إلى أسفل، واحتقره الناس، لأنّه كمن أراد الشرح فأبهم.

أي: فهو يعجمه. ولا يجوز نصبُه بالعطف، لأنه لا يريد أن يعجمه.

والتحقيقُ أن الفاء في ذلك كلّهِ للعطف، وأن المعتمد بالعَطْف الجملة، لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشِّعْرِ قولُه يُريد، وإنما يُقدِّر النحويُّون كلمةَ «هو» ليبيّنوا أن الفعل ليس المعتَمَدَ بالعطف.

● (في): **حرف جرّ**، له عشرة معانٍ:

أحدها: **الظرفية**، وهي إما مكانيّة أو زمانيّة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ١ - ٤]، أو مجازيَّة، نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ومن المكانيّة

قوله: (لا يريد الخ) أي: ولو كانت للسببية لانحل المعنى يريد أن يعربه فيريد أن يعجمه مع أنه لا يريد إعجامه، بل إنما يريد إعرابه. **قوله: (وأن المعتمد)** أي: المقصود والمراد بالعطف الجملة، أي: فهو عطف جملة فعلية على جملة فعليه. **قوله: (لا الفعل)** أي: فلذا لم يجزم في البيت الأول. **قوله: (والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله يريد)** أي: والمعطوف عليه في آية البقرة، وهي قوله بديع السموات والأرض وإذا قضى أمراً، فإنما يقول له كن فيكون هو يقول ا هـ دماميني. **قوله: (ليبينوا الخ)** أي: أنه إذا أريد عطف جملة يقدر هو إشارة إلى أن المقصود الجملة وليس المراد الفعل وليس قصدهم بتقدير هو أنها جملة اسمية عطف على الفعليه.

(في) **قوله: (إما مكانية)** أي: إن كان الظرف مكاناً أو زمانية إن كان الظرف زماناً. **قوله: (أو مجازية)** المقابلة باعتبار أنه أراد بالزمانية والمكانية الحقيقيتين إن قلت إن في تدخل على ظرفين حقيقي ومجازي نحو: ﴿إن المتقين في جنات وعيون﴾ [الطور: ١٧]، ﴿إن المتقين في جنات ونهر﴾ [القمر: ٥٤] فما محله عند من يمنع استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، قلت: يقدر ظرف مجازي يشملها، أي: في نعيم جنات ونهر ولك أن تجعله من قبيل عموم المجاز من غير تقدير بأن تقول في مستعملة في مطلق الملابسة الصادقة بالظرفية الحقيقية والمجازية، وإما أن يقدر العيون والنهر مجروراً بفي أخرى فتكون الظرفية الأولى حقيقية والثانية مجازية وكل منهما مؤدي بحرف غير ما أدى به الآخر. **قوله: (أو مجازية)** هذا مقابل لمحذوف، أي: وهي إما حقيقية كما تقدم وهي المنقسمة إلى المكانية والزمانية، وأما مجازية وإلا فالمجازية لا تقابل المكانية والزمانية، واعلم أن الحقيقية هي ما كان الظرف زماناً أو مكاناً والمظروف حسياً والمجازية ما كان المظروف غير حسي بأن كان معنى من المعاني أو الظرف أو هما. **قوله: (ولكم في القصاص حياة)** أي: فالقصاص وهو الظرف معنى وكذا المظروف وهو الحياة ومثله النجاة في الصدق وقد يكون المعنى الحال فيه نحو البركة في الأكابر، وقد يكون عكسه نحو أهل الجنة في رحمة الله. **قوله: (ومن المكانية)** أي: الحقيقية وذلك لأن الخاتم مكان حقيقي

«أدْخَلْتُ الْخَاتَمَ في إصبَعِي، وَالْقَلَنْسُوَةَ فِي رأسي» إلا أن فيهما قلباً.

الثاني: **المصاحبة**، نحو: ﴿ادْخُلُوا في أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: معهم، وقيل: التَّقدير: ادخلوا في جملة أمم، فحُذِف المضاف. ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩].

والثالث: **التَّعليل**، نحو ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿لَمَسَّكُم فِيمَا أَفَضْتُمْ﴾ [النور: ١٤]، وفي الحديث: «أن امرأة دَخَلَتِ النَّارَ في هِرَّة حَبَسَتْهَا».

الرابع: **الاستعلاء**، نحو: ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. وقال [من الطويل]:

يمر فيه الأصبع ووجه القلب أن شأن المظروف أن يتحرك بحركة ظرفه لا عكسه كما هنا، فلذا حسن القلب رعاية لهذا الاعتبار وكان الأولى للمصنف أن يقدم هذا قبل قوله: أو مجازية. **قوله**: **(وقيل التقدير الخ)** ظاهره أن في هنا على هذا القول ليست بمعنى مع مع أنها بمعناها على هذا التقدير كما أنَ المعنى على مع بدونه.

قوله: **(في جملة أمم)** ظاهره انه ليس المعنى مع لأنه مقابل له وليس كذلك لأن الدخول في النار، مع الأمم لا ينافي أن في بمعنى مع فتقدير جملة كعدمه، والحاصل أنه أن أراد في وسط أمم فالظرفية حقيقية سواءً قدر جملة أم لا، فإن قلت جعلها للظرفية يلزمه تعلق حرفي جر متحدي المعنى بعامل واحد، قلت: يعق في النار بادخلوا وفي أمم بحال محذوفة، أي: مندرجين في أمم، وإن كان المراد ادخلوا في النار مع الأمم فهي للمصاحبة سواء قدر جملة أم لا فلا يصح أن يكون قوله، وقيل: التقدير الخ مقابلاً لقوله أي: معهم.

قوله: **(في زينته)** أي: معها وإنما لم يكن هذا المعنى على الظرفية؛ لأن الزينة أعم من أن تكون ثياباً ومركوباً أو سلاحاً وهذه كلها لا تصح الظرفية في بل في بعضها هذا ويمكن جعل الزينة ظرفاً مجازياً كما جعل النهر في الآية السابقة.

قوله: **(التعليل)** أراد به ما يشمل السببية وهي تؤدي معنى لام العلة. قوله: ﴿فذلكن الذي لمتنني فيه﴾ [يوسف: ٣٢] أي: بسببه ويمكن أنها هنا للظرفية المجازية أي: لو كان ما كائناً في شأنه. **قوله**: **(في هرة)** أي: بسببها أو لأجلها ا هـ تقرير دردير.

قوله: **(الاستعلاء)** هذا عند الكوفيين وأما عند البصريين فيجعلون ذلك تجوزاً بأن يشبهون المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء فهو من باب الاستعارة المكنية.

قوله: **(في جذوع النخل)** أي: عليها؛ لأن التصليب لا يكون في بطنها؛ وقيل: إن فرعون كان يشق الجذع ويضع الشخص فيه وحينئذٍ ففي للظرفية.

٢٧٧ ـ هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ [فلا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلاَّ بأَجْدَعَا]

وقال آخر [من الكامل]:

٢٧٨ ـ بَطَلٌ كأَنَّ ثِيَابَهُ في سَرْحَةٍ [يحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ]

والخامس: **مرادفة الباءِ**، كقوله [من الطويل]:

٢٧٩ ـ وَيَرْكَبُ يَـلأمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَباهِرِ وَالْكُلَى

قوله: (في جذع نخلة) أي: عليها. **قوله: (بطل)** أي: شجاع وتمامه:

يحذي نِعالَ السبتِ ليسَ بتوأم

قوله: يحذي الخ، أي: يجعل له نعال وقوله: السبت هو جلد البقر المدبوغ بالقرظ ومنه النعال السبتية وخصه؛ لأنه لبس أشرافهم وقوله: ليس بتوأم أي: بل منفرداً في بطن أمه فهو شجاع بخلاف التوأم، فإن له شريكاً في اللبن. **قوله: (في سرحة)** أي: شجرة عظيمة أي: عليها إذ الثياب إنما تكون على الشجرة لا في جوفها وهذا كناية عن كون ذلك الممدوح طويلاً قوياً عظيماً كالسرحة ا هـ تقرير دردير. **قوله: (مرادفة الباء)** أي: في معناها الأصلي، وهو الإلصاق ولو مجارياً كما في هذا البيت الذي ذكره؛ لأن إلصاقهم البصرة بالطعن للأباهر مجاز؛ لأن المراد شدة تعلقهم بالطعن.

قوله: (فوارس:) جمع فارس على غير قياس لأنه لمذكر عاقل وفواعل لا يكون إلا

---

٢٧٧ ـ **التخريج**: البيت لسويد بن أبي كاهل في (الأزهية ص ٢٦٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٩؛ ولسان العرب ٣/ ٢٧٧ (عبد)، ٦/ ١١٥ (شمس)؛ ولامرأة من العرب في الخصائص ٢/ ٣١٣؛ وشرح المفصَّل ٨/ ٢١؛ ولسان العرب ١٥/ ١٦٨ (فيا)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٦؛ ورصف المباني ص ٣٨٩؛ والمقتضب ٢/ ٣١٩).

اللغة: العبدي: رجل من عبد القيس. الأجدع: المقطوع.

المعنى: لقد صلبوا الرجل على ساق النخلة فانتقمْ منهم يا ربّ، واقطع أنوفهم جميعاً، بحيث لا يعطس رجل من قبيلة شيبان إلا بأنف مقطوع.

٢٧٨ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في (ديوانه ص ٢١٢؛ وأدب الكاتب ص ٥٠٦؛ والأزهية ص ٢٦٧؛ وجمهرة اللغة ص ٥١٢، ١٣١٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٨٥، ٤٩٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٩؛ والمنصف ٣/ ١٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٢؛ ورصف المباني ص ٣٨٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٢١).

اللغة: السرحة: الشجرة العظيمة العالية. يحذي: يلبس حذاء. السبت: الجلد المدبوغ بالقرظ؛ والقرظ ورق شجر السَّلم يُدبغ به الأدَمُ.

المعنى: إنه بطل صنديد، عظيم الجسم، ثيابه صغيرة قياساً على علوّ همته، كأنها معلّقة على شجرة، يلبس النعال الجلدية المدبوغة بالقرظ (أي هو غني من الأشراف)، لا مثيل له ولا أخاً توأماً.

٢٧٩ ـ **التخريج**: البيت لزيد الخيل في (ديوانه ص ٦٧؛ وأدب الكاتب ص ٥١٠؛ والأزهيّة ص =

وليس منه قوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكم فيهِ﴾ [الشورى: ١١] خلافاً لزاعمه؛ بل هي للسببيّة، أي: يكثركم بسبب هذا الجَعْلِ؛ والأظهر قول الزمخشري إنها للظرفيَّة المجازيَّة. قال: جعل هذا التدبير كالمَنْبع أو المعدن للبثّ والتَّكْثير مثل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

السادس: **مرادفة «إلى»**، نحو: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ في أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

السابع: **مرادفة «مِنْ»**، كقوله [من الطويل]:

٢٨٠ ـ أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الْخَالِي؟

جمعاً لفاعلة كضاربة أو فاعل صفة لمؤنث كحائض أو لغير عاقل كسابق وسوابق. **قوله: (الأباهر)** جمع أبهر عرق إذا قطع مات صاحبه. **قوله: (والكلى)** جمع كلية وهي المسماة بالكلوة. **قوله: (وليس منه قوله تعالى)** ﴿يذرؤكم فيه﴾ وقبله: ﴿جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً يذرؤكم فيه﴾ [الشورى: ١١] **قوله: (خلافاً لزاعمه)** أي: إن بعضهم وهو الفراء زعم أن في بمعنى الباء، وقال أن الباء للاستعانة، أي: يكثركم بهذا التدبير الذي هو جعل الأزواج من الأنفس ومن الأنعام، واعترض بأن جعل الباء للاستعانة فيه قلة أدب في حق المولى، والجواب: ان الاستعانة إلصاق معنوي فصح مقابلته لما نحن فيه. **قوله: (كالمنبع)** أي: كالمنشأ والأصل، فالتدبير الذي هو جعل الأزواج من الأنفس كأنه ظرف للتكثير والضمير في جعل لكم للمخاطبين والأنعام تغليباً. **قوله: (للبث)** أي: الانتشار والإظهار ويلزمه التكثير. **قوله: (مرادفة إلي)** أي: في معناها الأصلي وهو انتهاء الغاية. **قوله: (في أفواههم)** أي: إليها. **قوله: (مرادفة من)** أي: في الإبتداء. **قوله: (ألا عِمْ الخ)** ألا أداة استفتاح وعم كلمة تحية تقال عند الصباح، وقوله: في ثلاثة أحوال فهي

٢٧١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٩٣، ٤٩٤؛ والدرر ٤/ ١٤٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٤؛ ولسان العرب ١٥/ ١٦٧ (فيا)؛ ونوادر أبي زيد ص ٨٠؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٥١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٠).

شرح المفردات: الروع: الخوف. ويوم الروع هو: يوم الحرب. بصيرون: عارفون. الأباهر: ج الأبهر، وهو عرق في الظهر، إذا انقطع مات صاحبه.

المعنى: يقول: لدينا محاربون مجرّبون، يركبون الخيل إذا ما نشبت الحرب، ويخوضون غمارها وهم ماهرون في طعن الأباهر والكلى.

٢٨٠ ـ **التخريج**: البيتان لامرىء القيس في (ديوانه ص ٢٧؛ وأدب الكاتب ص ٥١٨؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٢؛ والجنى الداني ص ٢٥٢؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٠؛ والدرر ٤/ ١٤٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٦؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٣؛ ورصف المباني ص ٣٩١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٢؛ ولسان العرب ١٥/ ١٦٨ (فيا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٠).

اللغة: الطلل: ما بقي من آثار الديار. البالي: الفاني. يعمن: يقول لها انعمي ولْيَطِبْ عيشك. العصر الخالي: الزمن الماضي. أحدث عهده: أقربه. الأحوال: جمع الحول وهو السنة. =

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاثينَ شَهْراً في ثَلاثةِ أَحْوَالِ؟

وقال ابن جنّي: التقدير: في عقب ثلاثة أحوال، ولا دليل على هذا المضاف، وهذا نظير إجازته «جَلَسْتُ زيداً» بتقدير «جلُوسَ زَيدٍ» مع احتماله لأن يكون أصله: إلى زيد. وقيل: «الأحوال» جمعُ «حالٍ» لا حَوْلٍ»، أي: في ثلاث حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياحِ، ومرور الدهور. وقيل: يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف، فـ «في» بمعنى «مع».

الثامن: **المُقَايسة** ـ وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ـ نحو: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا في الآخرة إلاَّ قليل﴾ [التوبة: ٣٨].

التاسع: **التعويض**، وهي الزَّائدة عوضاً من «في» أخرى محذوفة كقولك: «ضربْتُ فيمن رَغِبْتَ»، أصله: ضربت من رغبت فيه؛ أجازهُ ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله:

«فانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ»

بعض الثلاثة أحوال وإنما خص الثلاثة أحوال مع أنها بعض من أربعة أحوال فأكثر لأن الثلاثة أعوام أول المراتب التي يوجد فيها الثلاثون شهر أو يحتمل أن من ابتدائية وهي على حذف مضاف أي: مبتدأ من انقضاء ثلاثة أحوال، فالجملة خمسة أحوال ونصف.

قوله: (في عقب ثلاثة أحوال) أي: فجعل في على حالها للظرفية والظرفية مجازية، أي: ان الثلاثين تبعت الثلاثة أحوال بدون فصل وليس المراد الظرفية الحقيقية. **قوله: (بتقدير جلوس زيد)** أي: فزيداً منصوب على المفعولية المطلقة. **قوله: (مع احتمال الخ)** أي: والمعنى جلست منضماً إلى زيد. **قوله: (مع احتماله)** أي: فلا دليل على المضاف. **قوله: (في ثلاث حالات)** أي: والظرفية مجازية، أي: ثلاثين شهراً متعلقة بثلاثة أحوال؛ لأن النزول والتعاقب والمرور أمور ثلاثة متعلقة بثلاثين شهراً. **قوله: (ومرور الدهور الخ)** أي: وهو سنتان ونصف ولعل الأولى إبدال هذا بعدم الساكن المصلح له. **قوله: (الحياة الدنيا)** أي: فهي مفضولة والآخرة فاضلة، أي: فما متاع الحياة الدنيا بالمقايسة على الآخرة أو بالنسبة للآخرة إلا قليل. **قوله: (من رغبت فيه)** أي: فحذف في وعوض عنها في قبل من فلما حذف في صار ضربت من رغبت فتحتمل فيه وعنه فأتى بفي ليعين المراد. **قوله: (فانظر بمن تثق)** أي: فالأصل فانظر من تثق به فحذف الباء، ثم عوض باء قبل من فمن موصولة.

= **المعنى**: طاب صباحك أيتها الآثار الفانية، ثم ينكر على نفسه أن يخاطبها فيقول: وهل يطيب عيش من راح في الزمن الماضي، ومن كان أقرب عهده بالناس ثلاثين شهراً من ثلاث سنين.

على حمله على ظاهره، وفيه نظر.

العاشر: **التوكيد**، وهي الزائدة لغير التعويض، أجازه الفارسي في الضرورة وأنشد [من الرجز]:

٢٨١ ـ أَنَا أَبُو سَعْدٍ، إِذَا اللَّيْلُ دَجَا، يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

وأجازه بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَال ارْكَبُوا فِيهَا﴾ [هود: ٤١].

قوله: (وفيه نظر) أي: في قول ابن مالك أو في مقايسته نظر وجهه ان قوله بمن تثق يحتمل ان من استفهامية، وتم الكلام على انظر، ثم استأنف قوله بمن تثق أي: وإذا احتمل أن المقيس عليه أن الباء فيه ليست للتعويض فلا يصح القياس عليه هكذا قال الدماميني. وقال الشمني في وجه النظر ان المقيس عليه سماعي فلا يصح القياس عليه وهو صحيح أيضاً. **قوله: (لغير تعويض)** وفي نسخة توكيد بدل تعويض. **قوله: (إذا الليل دجا)** أي: أظلم. **قوله: (يخال)** أي: أبو سعد وقوله في سواده أي: الليل قال الدماميني: لو جعل هذا من باب التجريد نحو لهم فيها دار الخلد لأمكن وعليه فلا زيادة ولا نقص. **قوله: (يخال)** أي: يظن سواده وقوله: يرندجا أي: سواد يرندج. **قوله: (يرندجا)** هو الجلد الأسود، أي: يظن سواده سواد الجلد الأسود. **قوله: (وقال اركبوا فيها)** أي: اركبوها والأحسن أن يضمن اركبوا معنى انزلوا.

---

٢٨١ ـ **التخريج**: الرجز لسويد بن أبي كاهل اليشكري في (خزانة الأدب ٦/ ١٢٥، ١٤؛ والدرر ٤/ ١٥٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٦؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٣٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٠).

اللغة: دجا الليل: أظلم. يخال: يظنّ، يحسب. اليرندج: كلمة فارسية تعني الجلد الأسود.

المعنى: عندما يشتدّ ظلام الليل، ويحسبه الناس جلداً أسوداً، فأنا أبو سعد، وهذا دليل على شجاعته.

ـ حرف القاف ـ

● **(قد)** على وجهين: **حرفيّة** وستأتي، **واسميّة**، وهي على وجهين: اسم فِعْل وسيأتي، واسم مرادف لـ «حسب»، وهذه تستعمل على وجهين:

مبنيّة وهو الغالب لشبهها بـ «قَدِ» الحرفيَّة في لفظها، ولكثير من الحروف في وَضْعِهَا، ويقال في هذا: «قَدْ زَيدٍ دِرْهَمٌ» بالسكون، و«قَدْنِي» بالنون، حِرْصاً على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يَبْنُونَ.

ومعربة وهو قليل، يقال: «قَدُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ»، بالرفع، كما يقال: «حَسْبُهُ دِرْهَمٌ»، بالرفع، و«قَدِي دِرْهَمٌ» بغير نون كما يقال: «حَسْبِي»، والمستعملة اسمَ فعل مُرادِفة لـ «يكفي»، يقال: «قَدْ زَيْداً درهمٌ»، و«قَدْنِي درهمٌ»، كما يقال: «يكفي زيداً درهمٌ»، و«يكفيني درهم».

حرف القاف

(قد) قوله: (على وجهين) خبر أول وحرفية واسمية خبر ثانٍ ولا يصح أن يكون قوله حرفية واسمية بدلاً من الوجهين؛ لأن الوجهين كونها حرفاً واسماً لا النسبة إلى الحرفية والاسمية والجواب أن الياء من الحرفية والاسمية ياء المصدرية، فترجع إلى كونها حرفاً واسماً. **قوله: (اسم فعل)** أي: ولا تكون إلا مبنية. **قوله: (لشبهها الخ)** اعترض بأن الشبه اللفظي لا يكفي وأما قوله ولكثير الخ فمسلم. **قوله: (ولكثير الخ)** أي: بناءً على أن الشبه في الوضع على حرفين، وإن لم يكن الثاني حرف لين يكفي وهذا هو المشهور، وإن كان التحقيق ما قاله الشاطبي من أنه لا بد أن يكون الثاني حرف لين. **قوله: (قد زيد الخ)** قد مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وقد مضاف وزيد مضاف إليه ودرهم خبر. **قوله: (لأنه الأصل فيما يبنون)** أي: في الكلمات التي يبنونها. **قوله: (ومعربة)** أي: ويتعين إذا أضيفت للياء حذف النون؛ لأنها معربة، وإنما تلحق النون المبني حرصاً على السكون.

قوله: (قد زيد درهم) قد مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة وقوله: بالرفع، أي: برفع قد. **قوله: (والمستعملة اسم فعل الخ)** الفارق بين اسم الفعل والتي بمعنى حسب هو نصب ما بعدها في اسم الفعل وجره في التي بمعنى حسب. **قوله: (مرادفة ليكفي)** أي: مدلولها يكفي فهو اسم فعل مضارع لكن في إثبات اسم فعل المضارع خلاف فبعضهم منعه وبعضهم أجازه فالأولى أن يكون مدلوله كفى الذي هو متفق عليه. **قوله: (قد زيدا درهم الخ)** فقد اسم الفعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب وزيداً مفعوله، ودرهم فاعله فلا بد له من مفعول، فإن كان ظاهراً كما في هذا المثال فلا يؤتى بالنون، وإن كان

وقوله [من الرجز]:

٢٨٢ ـ قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي [لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ]

تحتمل «قد» الأولى أن تكون مرادفة لـ «حسب» على لغة البناء، وأن تكون اسمَ فعلٍ؛ وأما الثانية فتحتمل الأولَ وهو واضح، والثاني على أنّ النون حذفت للضرورة، كقوله [من الرجز]:

٢٨٣ ـ [عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ] إذ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

ضمير المتكلم فيؤتى بنون الوقاية. **قوله: (وقوله)** مبتدأ وقوله يحتمل قد الخ الجملة خبر والرابط محذوف، أي؛ يحتمل قد الأولى فيه. **قوله: (الخبيبين الخ)** هما عبد الله وأخوه مصعب كلاهما ابنا الزبير، فكان لعبد الله ابن اسمه خبيب فكني به وغلب أخوه عليه ويحتمل أنهما عبد الله وابنه. **قوله: (وأن تكون اسم فعل)** أي: والياء مفعول وخبر المبتدأ من نصر والياء في محل جر وعلى أنها اسم فعل فالياء في محل نصب. **قوله: (على لغة البناء)** أي: لأن المبنية تلحقها النون التي للوقاية وحينئذٍ يكون قد مبتدأ والنون للوقاية والياء مفعول مضاف إليه. **قوله: (وهو واضح)** أي: لأن حذف النون حينئذٍ ليس ضرورة أما على أنها معربة، فظاهر وأما على أنها مبنية فعلى ما نقله ابن ام قاسم من جواز حذف النون من المبنية. **قوله: (ليسي)** الأصل ليسني قوله: ويحتمل انها اسم فعل مقابل لكون

---

٢٨٢ ـ **التخريج**: الرجز لحميد بن مالك الأرقط في (خزانة الأدب ٥/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢؛ والدرر ١/ ٢٠٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٧؛ ولسان العرب ١/ ٣٤٤ (خبب)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٧؛ ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣/ ٣٨٩ (لحد) وليس في ديوانه؛ ولأبي بحدلة في شرح المفصل ٣/ ١٢٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٤١؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٨؛ والجنى الداني ص ٢٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٤٦، ٧/ ٤٣١؛ ورصف المباني ص ٣٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٤؛ والكتاب ٢/ ٣٧١؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٠٥).

شرح المفردات: قدني: يكفيني، حسبي. الخبيبان: هما: عبد الله بن الزبير وابنه خبيب، وقيل مصعب بن الزبير أيضاً. ويروى «الخبيبين» بالجمع فيعني عبد الله وشيعته. الشحيح: البخيل.

٢٨٣ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في (ملحق ديوانه ص ١٧٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٤، ٣٢٥؛ والدرر ١/ ٢٠٤؛ وشرح التصريح ١/ ١١٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٤٨٨، ٧٦٩؛ ولسان العرب ٦/ ١٢٨ (طيس)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٩٩؛ والجنى الداني ص ١٥٠؛ وجواهر الأدب ص ١٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٩٦، ٩/ ٢٦٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٣٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٠؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠٨؛ ولسان العرب ٦/ ٢١١ (ليس)؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٤، ٢٣٣).

شرح المفردات: عددت قومي: أحصيتهم. الطيس: العدد الكثير. ليسي: غيري.

المعنى: يقول: أحصيت قومي فوجدتهم كثيري العدد غير أنّي لم أجد فيهم كريماً، إذ ذهب الكرام، ولم يبق سواي.

ويحتمل أنَّها اسم فعلٍ لم يذكر مَفْعُولُه فالياء للإطلاق، والكسرة للساكِنَيْنه.

وأما الحرفيّة فمُختصَّة بالفِعل المتصرِّف الخبريّ المُثْبَتِ المجرَّد من جازم وناصب وحرفِ تنفيسٍ، وهي معه كالجزء؛ فلا تُفْصَل منه بشيء، اللهم إلا بالقسم كقوله [من الطويل]:

٢٨٤ ـ أَخَالِدُ قَدْ واللَّهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً، وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ

وقول آخر [من الوافر]:

٢٨٥ ـ فَقَدْ واللَّهِ بَيَّنَ لي عَنَائي بَوَشْكِ فِرَاقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيحُ

حذف النون للضرورة، ويحتمل ان الحذف كما قال الرضى ان اسماء الأفعال يجوز ان لا تلحقها النون؛ لأنها ليست كالأفعال. **قوله: (فالياء للإطلاق)** اعلم ان حرف الإطلاق إنما يأتي بعد حركة الروي فالحركة موجودة قبل الياء، فقوله والكسرة للساكنين لا يسلم؛ لأن السكون لا يجامع الياء، فالأحسن أن المبني قد يكسر، ثم أتى بالياء وأجاب بعض بأن المراد بالساكنين التنوين والياء؛ لأن اسم الفعل قد ينون ثم حذف التنوين، وأتى بحرف الإطلاق وهو مسلم إن ثبت تنوينه سماعي. **قوله: (المنصرف)** أي: لا الجامد كعسى وقوله: الخبري أي: لا الإنشائي كافعل وقوله: المثبت أي: لا المنفي. **قوله: (إلا بالقسم)** بدلاً من قوله بشيء وقوله: اللهم اعتراض إشارة لقلة ذلك. **قوله: (أخالد)** أي: يا خالد، وقوله: عشوة مثلث العين وقوله: أوطأت عشوة، أي: ارتكبت أمراً على خلاف الصواب. **قوله: (يعنف)** التعنيف التعبير واللوم وأنشد ابن أم قاسم تمامه:

وما العاشقُ المظلومُ فينا بسارقِ

قوله: (بين لي) أي: أظهر لي والعناء التعب والنصب. **قوله: (بوشك)** معناه:

٢٨٤ ـ **التخريج**: البيت ملفّق من بيتين أولهما للفرزدق، وهو قوله:

وما حلَّ من حلم حُبَى حُلمائنا ولا قائلُ المعروفِ فينا يُعنَّفُ

وثانيهما لأخي يزيد بن عبد الله البجلي، وهو قوله:

أخالد قد واللّه وُطِّئتَ عشوةً وما العاشق المسكين فينا بسارق

وهو لأخي يزيد بن عبد الله البجلي في شرح شواهد المغني ص ٤٨٨؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٦؛ والجنى الداني ص ٢٦٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ٧٣؛ ويروى الأول: «بسارق» مكان «يُعنَّف»، وهو بهذه الرواية، لأخي يزيد بن عبد الله البجلي كما في شرح شواهد المغني ص ٤٨٨).

المعنى: لقد جعلت الناس كمن يمشي في الظلام، ونحن لا نشتم فاعلي الخير، ولا قائلي الصواب؛ فقائل الحقّ لا يشتم.

٢٨٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الخصائص ١/ ٣٣٠، ٢/ ٣٩٠؛ ورصف المباني ص ٣٩٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٨).

وَسُمِعَ «قد لَعَمْري بِتُّ ساهِراً» و«قد واللَّهِ أَحْسَنْتَ».

وقد يُحذف الفعلُ بعدها لدليلٍ كقول النابغة [من الكامل]:

٢٨٦ ـ أَفِدَ التَّرَحُّلُ، غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنْ قَدِ

أي: وكأنْ قد زالت.

ولها خمسة معانٍ:

أحدها: التوقُّعُ، وذلك مع المضارع واضح كقولك: «قَدْ يَقْدُمُ الغَائِبُ الْيَوْمَ» إذا كنتَ تتوقَّعُ قدومَه.

وأما مع الماضي فأثبته الأكثرون. قال الخليل: يُقال «قَدْ فَعَل» لقوم يَنْتظرون

السرعة وهو بفتح الواو وكسرها. **قوله: (صرد)** بفتح الراء وهو اسم لطائر وهو مبتدأ وخبره قد بين لي عنائي. **قوله: (وسمع)** أي: أنه سمع الفصل بالقسم باسم الله وبغيره في النظر في النثر. **قوله: (وقد يحذف)** أي: الفعل بعدها. **قوله: (أزف)** وفي نسخة أفد أي قرب وقوله: الترحل فاعل. **قوله: (ركابنا)** هي الإبل التي يسار عليها وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه من معناه وهو راحلة. **قوله: (لما)** بمعنى لم تزل الزوال الذهاب قوله ولها خمسة معانٍ، أي: لقد الحرفية. **قوله: (التوقيع)** أي: انتظار الوقوع في المستقبل. **قوله: (قد يقدم الغائب)** أي: فقدوم الغائب منتظر في ذلك اليوم. **قوله: (إذا كنت)** أي: تقول ذلك إذا كنت الخ. **قوله: (تتوقع)** أي: تنتظر. **قوله: (وأما مع الماضي الخ)** اعلم أن

= **اللغة**: العناء: التعب. الصرد: طائر أبقع كانت العرب تتشاءم بصوته.

المعنى: لقد صاح صرد بنعيبه المشؤوم، معلناً سرعة رحيل الأحبة، ومبيّناً لي كم سيطول شقائي ويزداد تعبي.

٢٨٦ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في (ديوانه ص ٨٩؛ والأزهية ص ٢١١؛ والأغاني ١١/ ٨؛ والجنى الداني ص ١٤٦، ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٧، ١٩٨، ١٠/ ٤٠٧؛ والدرر اللوامع ٢/ ٢٠٢، ٥/ ١٧٨؛ وشرح التصريح ١/ ٣٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٠، ٧٦٤؛ وشرح المفصّل ٨/ ١٤٨، ٩/ ١٨، ٥٢؛ ولسان العرب ٣/ ٣٤٦ (قدد)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٨٠، ٢/ ٣١٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٥٦، ٣٥٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٨، ١١/ ٢٦٠؛ ورصف المباني ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨؛ وشرح المفصل ١٠/ ١١٠؛ والمقتضب ١/ ٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣، ٢/ ٨٠).

اللغة: **شرح المفردات**: أزف: دنا. الترحّل: الرحيل. الركاب: المطايا. لمّا تزل: لم تفارق بعد. الرحال: ما يوضع على ظهر المطيّة لتركب. كأن قد: أي كأن قد زالت لاقتراب موعد الرحيل.

المعنى: يقول: قرب الترحّل ومفارقة الديار، ولكن الإبل لم تزل فيها وكأنّها قد فارقتها لقرب وقت الارتحال.

الخبر، ومنه قول المؤذِّن: «قد قَامَتِ الصلاة»؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك. وقال بعضهم: تقول: «قَدْ رَكِبَ الأميرُ» لمن ينتظِرُ ركوبه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ [المجادلة: ١] لأنَّها كانت تتوقَّعُ إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأنكرَ بعضُهم كونَها للتوقُّع مع الماضي، وقال: التوقُّعُ انتظارُ الوقوعِ، والماضي قد وقع.

وقد تبيّن بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدلُّ على أن الفعلَ الماضي كان قبلَ الإِخبار به مُتَوَقَّعاً، لا أنه الآن متوقَّعٌ. والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنها قد لا تفيد التوقُّع أصلاً، أما في المضارع فلأن قولك: «يقدم الغائب» يفيد التوقُّع بدون

التوقع في الماضي عند من قال به هو انتظار المخاطب في الزمن الماضي وقوع الأمر في المستقبل قبل الإخبار وحينئذٍ، فالتوقع أي: انتظار الوقوع في المستقبل في الماضي من المخاطب وفي المضارع من المتكلم. **قوله: (قد فعل)** أي: حصل الفعل. **قوله: (ينتظرون الخبر)** أي: الفعل. **قوله: (ينتظرون الخبر)** الأولى لقوم كانوا ينتظرون وقوع الفعل قبل الخبر. **قوله: (قد قامت الصلاة)** أي: تحققت فهو كإبدال الكل فيقوم بأجزائه أي: يتحقق ويوجد في الخارج بها. **قوله: (لأن الجماعة)** المراد المصلي ولو واحد، وقوله: لذلك، أي: لذلك الفعل، وهو إقامة الصلاة وتحقيقها في المستقبل قبل إخبار المؤذن بذلك. **قوله: (لذلك)** أي: من جهة شخص آخر وهو المخاطب، وقوله: آخر أي: غير المتكلم. **قوله: (لمن ينتظر ركوبه)** أي: لمن كان في الماضي ينتظر ركوبه في المستقبل قبل الاخبار.

قوله: (وقال) أي: ذلك البعض التوقع أي: حقيقته. **قوله: (انتظار الوقوع)** أي: في المستقبل. **قوله: (وقال التوقع انتظار الوقوع)** تقرير هذا الماضي قد وقع وكل ما قد وقع لا يتوقع ينتج الماضي لا يتوقع أما الصغرى، فظاهرة، وأما الكبرى، فلأن التوقع انتظار الوقوع فقوله التوقع انتظار الوقوع بيان للكبرى المطوية قدمه على الصغرى للاهتمام به، وقوله: وقد تبين الخ إشارة إلى الجواب عن هذا الاستدلال وتقريره إن أردتم بقولكم كل ما وقع لا يتوقع أنه لا يتوقع حال الإخبار فمسلم لكن لا يضرنا؛ لأن المراد أي: مراد من قال: أن قد للتوقع في الماضي التوقع قبل ذلك، وإن أردتم أنه لا يتوقع قبل الإخبار فهو ليس بصحيح للقطع بأنه يتوقع قبله. **قوله: (كان قبل الإخبار متوقعاً)** أي: منتظراً وقوعه في المستقبل. **قوله: (لا انه الآن)** أي: حال الإخبار. **قوله: (متوقع)** أي: منتظر وقوعه في الاستقبال، بل كان منتظر الوقوع في الاستقبال في الزمن الماضي. **قوله: (يفيد التوقع بدون قد)** اعترض بأن المضارع لا يفيد التوقع أصلاً؛ لأنه ليس بمعنى وضعي له، وإنما التوقع يستفاد من قرائن خارجية كحال المخبر عن مستقبل الحق ان التوقع إنما يستفاد القرائن لا من قد ولا من الماضي.

«قد»؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقَّع له، وأما في الماضي فلأنه لو صحّ إثبات التوقّع لها، بمعنى أنَّها تدخل على ما هو متوقَّع، لصحَّ أن يقال في «لا رَجُلَ» بالفتح إن «لا» للاستفهام لا تدخل إلا جواباً لمن قال: هل من رجل، ونحوه، فالذي بعد «لا» مستفهَم عنه من جهةِ شخص آخر، كما أن الماضي بعد «قد» متوقَّع كذلك. وعبارة ابن مالك في ذلك حَسَنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماضٍ متوقَّع، ولم يقل إنها تفيدُ التوقُّع، ولم يتعرَّض للتوقع في الداخلة على المضارع ألبتة، وهذا هو الحقّ.

الثاني: تقريب الماضي من الحال، تقول: «قام زيد» فيحتمل الماضي القريبَ والماضيَ البعيدَ، فإن قلت «قَدْ قَامَ» اختصَّ بالقريب.

وانبنى على إفادتها أحكام:

قوله: (بمعنى أنها تدخل) الأولى انها تدل على التوقع، أي: لأن المثبت يقول انها تدل على التوقع.

قوله: (على ما هو متوقع) أي: على ما كان متوقعاً فيما مضى. **قوله: (لصح)** أي: مع أن ذلك لا يصح، وفرق بعض بأن لا موضوعة لنفي الجنس، ولا تدل على غيره بخلاف قد فإنها موضوعة للدلالة على التوقع والفعل كان من قبل مطلقاً وفيه أنه من أين يأتي أن الفعل كان من قبل مطلقاً وهي تدل على التوقع ولعل المصنف مراده مع هذا الجواب بما قاله. **قوله: (لصح الخ)** حاصله أنه لو ثبت التوقع لقد الداخلة على الماضي بحيث يكون المخاطب منتظراً للفعل لصح أن يقال أن لا النافية للجنس حرف استفهام؛ لأنها جواب للاستفهام المذكور أو المقدر والتالي باطل فكذا المقدم. **قوله: (أن لا)** أي؛ التي لنفي الجنس. **قوله: (لا تدخل)** أي: إما حقيقة أو تقديراً فإذا قيل ابتكاراً لا رجل في الدار يقدر أن سائلاً سأل المتكلم هل من رجل في الدار. **قوله: (كذلك)** أي: من شخص آخر فقد يقال لمنتظر الوقوع من شخص كما أن لا تدل المستفهم عن أمر من شخص آخر، والحاصل أن كلا من لا وقد يقال لأن لشخص آخر منتظر، وإن كان منتظراً في أحدهما الوقوع، وفي الآخر بيان المستفهم عنه.

قوله: (في ذلك) أي: في بيان التوقع وحاصلها أنها تفيد أن قد لا تدل على التوقع أصلاً وإنما هي للتقريب وسيأتي تمام عبارته قبل الرابع من الأحكام. **قوله: (ولم يقل)** أي: ابن مالك. **قوله: (ولم يتعرض الخ)** أي: فكلامه يشير إلى أنها ليست للتوقع أصلاً، ولا في مضارع. **قوله: (وهذا هو الحق)** أي: فالتوقع حينئذٍ الذي يحصل إنما هو من القرينة. **قوله: (القريب)** أي: من زمن التكلم وقوله: البعيد أي: من زمن التكلم، وإذا علمت ذلك تعلم أن قد في قول المؤذن للتقريب ويكون من باب التعبير عن المستقبل بالماضي لتحقق الوقوع، أي: قد حان القيام لها.

أحدها: أنها لا تدخل على «ليسَ» و«عسى» و«نِعْم» و«بِئسَ» لأنهن للحال؛ فلا معنى لذكر ما يُقَرِّبُ ما هو حاصل؛ ولذلك علّة أخرى، وهي أن صِيَغَهُنَّ لا يُفِدْنَ الزمانَ، ولا يتصرَّفْنَ، فأشبهنَ الاسم، وأما قول عَدِيّ [من الكامل]:

٢٨٧ ـ لَـوْلا الْـحَـيَـاءُ، وأنَّ رَأْسِـيَ قَـدْ عَـسَـا فِـيـهِ الْـمَـشِـيـبُ، لَـزُرْتُ أُمَّ الْـقَـاسِـمِ

فـ «عسى» هنا بمعنى «اشتدَّ»، وليست «عسى» الجامدة.

الثاني: وجوب دخولها، عند البصريّين إلاّ الأخفش، على الماضي الواقع حالاً

قوله: **(انها لا تدخل على ليس الخ)** المراد على فعل جامد. **قوله**: **(لأنهن للحال)** أي: عملاً بقاعدة الانصراف له عند الإطلاق في الاستعمال، وأما أصل صيغهن فلا تدل على زمن أصلاً كما قال بعد فلا تنافي والمراد أصل الصيغة بخصوصها فلا ينافي أن الأصل العام من حيث مطلق الفعلية الاقتران بالزمان. **قوله**: **(فلا معنى الخ)** أي: فلا معنى لذكر أداة تقرب الحاصل فهو من طلب تحصيل الحاصل أي: المعنى الحاضر، بالفعل فلا معنى لتقريبه من زمن حاضر. **قوله**: **(ولا يتصرفن)** أي؛ تصرف الأفعال إلى مضارع وأمر فاندفع ما يقال ان الاسم يتصرف كالصفات المشتقة من المصدر فعدم التصرف ليس أمراً لازماً للاسم. **قوله**: **(فأشبهن الاسم)** أي: لأن الأصل فيه الجمود، أي: والاسم لا تدخل عليه قد الحرفية فكذا ما أشبهه. **قوله**: **(بمعنى اشتد)** أي: فهي متصرفة وقوله: وليست عسى الجامدة أي: الموضوعة لإنشاء مترجي. **قوله**: **(وجوب دخولها عند البصريين الخ)** إنما وجب ذلك لأجل أن تكسر سورة الماضي المنافي للحال بتقريبه له كذا قالوا، واعترض بأن الحال النحوية لا ينافيها الماضي؛ لأنها وصف مقيد لعامله فزمنها زمن عاملها سواء كان ماضياً كما في نزل آدم من الجنة، وقد الحال الزمانية التي تقرب قد منها وشتان ما بين الحالين فكلامهم لا يتم إلا لو كانت الحال مضمونها لا يقع إلا في أسف على ذلك حالياً كما في جاء زيد الآن راكباً أو استقبالياً كما في سيجيء زيد راكباً، وإنما ينافي الماضي الحال الزمانية، وليس كذلك كما علمت والقول بأنهم التفتوا لمطلق حال ومضى واه وأجاب السيد الجرجاني بأن الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة الثلاثة فهم استقبالها وحاليتها وماضويتها بالنسبة إلى ذلك المقيد لا بالنسبة لزمن التكلم كما هو أصل حقيقتها وليس ذلك بمستبعد فقد صرحوا في مبحث حتى أن الفعل

٢٨٧ ـ **التخريج**: البيت لعديّ بن الرقاع في (ديوانه ص ٩٩؛ والأغاني ٣/ ٣٧٤، ٩/ ٣٠٤ ـ ٣٠٧؛ وأمالي المرتضى ١/ ٥١١؛ وسمط اللآلي ص ٥٢١؛ وشرح التصريح ١/ ٢١٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٩٢؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٢٤؛ ولسان العرب ١٢/ ١٠٠ (جسم)، ١٥/ ٢٨ (عتا)؛ ومعجم البلدان ٢/ ٩٤ (جاسم)؛ وبلا نسبة في اللامات ص ١٢٩).

اللغة: عسا: كبر وأسنّ، وعسا القضيب: يبس، وعسا النبات عسوًّا: غلظ واشتدّ.

المعنى: ربّما زرت أمّ القاسم، لكن ما يمنعني هو الحياء واشتداد الشيب في رأسي.

إما ظاهرة، نحو: ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لاَ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وأبنائنا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، أو مُقدَّرة، نحو: ﴿هٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، ونحو: ﴿أَوْ جَاءُوكم حَصِرَت صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] وخالفهم الكوفيُّونَ والأخفش؛ فقالوا: لا تحتاجُ لذلك، لكثرة وقوعها حالاً بدون «قَدْ» والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله.

الثالث: ذكره ابن عصفور، وهو أن القَسَمَ إذا أجيب بماضٍ متصرّفٍ مُثْبَتٍ، فإن كان قريباً من الحال جيء باللام و«قد» جميعاً، نحو: ﴿تاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، وإن كان بعيداً جيء باللام وَحْدَها كقوله [من الطويل]:

بعدها قد يكون مستقبلاً بالنسبة لما قبلها، وإن كان ماضياً بالنسبة لزمن التكلم فعلى هذا إذا قلت جاء زيد يركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضياً بالنسبة إلى المجيء فقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها، فإذا دخلت عليه قد قربته من المجيء وما قارب الشيء له حكمه فتدبر.

قوله: **(الواقع حالاً)** المراد بالحال الوصف الفضلة المنتصب الخ، وليس المراد به الزمن الحال ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(الواقع حالاً)** أي: الواقع هو وفاعله في محل نصب على الحال. **قوله**: **(لكثرة وقوعها)** أي: الجملة الماضوية والمناسب وقوعه أي: الفعل الماضي.

قوله: **(جيء باللام وقد جميعاً)** أي: فنحو والله لقد جاء زيد معناه أن مجيء زيد حصل في زمن قريب من هذا الزمن الحاضر. **قوله**: **(تالله لقد آثرك الله علينا)** أي: فضلك الله علينا في الزمن القريب من هذا الزمان الحاضر حيث جعلك ملكاً ويأتيك الناس من أجل المجاعة. **قوله**: **(جيء باللام وحدها)** أي: فيجوز والله لزيد جاء معناه أن مجيء زيد حصل في زمان ماضٍ من مدة بعيدة.

قوله: **(كقوله)** أي: قول امرىء القيس. **قوله**: **(جعلت لها)** أي: لمحبوبته حين طرقها ليلاً. **قوله**: **(حلفه فاجر)** الفاجر الكذوب ولناموا جواب حلفت لا جواب قسم لمحذوف ومن حديث أما على حذف مضاف، أي: من ذي حديث أو على جعل الحديث بمعنى المحادث كالعشير بمعنى المعاشر والصالي المصطلي وهو الذي يتدفأ بالنار يقول طرقت المحبوبة، فاستشعرت الخوف من الرقباء فحلفت لها ان القوم الذين كانوا يتحدثون ويصطلون ناموا من مدة ماضية بعيدة فلا ينتبهون.

قوله: **(لناموا)** أي: في زمن ماض بعيد فلا ينتبهون ولو قال لقد لأفاد أنهم ناموا عن قرب، ولو كان كذلك لمنعته خوفاً من أن يصحو أحد من النائمين؛ لأن النائم عن قرب شأنه التنبه بأدنى شيء. **قوله**: **(لناموا)** أي: من زمن بعيد فلا نخشى يقظتهم.

٢٨٨ ـ حَلَفْتُ لَها باللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا، فما إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِي

ا هـ. والظّاهر في الآية والبيت عكسُ ما قال، إذ المراد في الآية: فضّلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو متّصف به مذ عَقَلَ، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه.

ومُقْتَضَى كلامِ الزمخشري أنها في نحو: «وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ كذَا» للتوقُّع لا للتقريبِ؛ فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً﴾ [الأعراف: ٥٩] في سورة الأعراف: فإن قلت: فما بالهمْ لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلاّ مع «قد»، وقَلَّ عنهم نحو قوله: «حَلَفْتُ لها باللَّه ـ البيت»، قلت: لأن الجملة القَسَميّة لا تُساق إلا تأكيداً

قوله: (ان من حديث) أي: من محدث ولا صالي أي: موقد للنار. **قوله: (بالصبر الخ)** قال الدماميني: لا نسلم أن المراد لقد آثرك الله علينا بالصبر إذ يجوز أن يكون المراد بالحكم علينا في أرضك وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك ورده الشمني بأن تصرفه بالملك وحكمه عليهم في أرضه أمر ظاهر لا يحتاج للحلف عليه، فالحلف يمنع من إرادة هذا المعنى. **قوله: (وذلك محكوم له به في الأزل)** أي: فزمن الفعل سابق على زمن التكلم بمدة طويلة. **قوله: (والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه)** يعني: بقرب حتى يتم الرد على ابن عصفور ورده الدماميني بأنه لو كان المعنى على القرب لكان فيه تغييراً لها؛ لأن النوم بقرب حصوله يزول بأدنى موقظ وأجاب الشمني بأن النوم في مبدئه يكون ثقيلاً خصوصاً إذا كان أثر سهر وتعب كما هو عادة العرب. **قوله: (أنهم ناموا قبل مجيئه)** أي: قبيل مجيئه، ولو عبر به كان أولى؛ لأن المراد القرب لأجل أن يتم الرد على ابن عصفور، وإنما كان المراد القرب؛ لأنه محرص على نوم الرقباء فبمجرد نومهم يأتي محبوبته. **قوله: (للتوقع)** المفاد من كلام الزمخشري أن التوقع هنا أن المخاطب كان يتشوف لكلام ما قبلها لا أنه كان متشوفاً لتحقق مصدر مدخولها كما هو التوقيع السابق. **قوله: (للتوقيع الخ التحقيق)** أن قد لا تفيد إلا التحقيق ولا تفيد توقعاً ولا تقريباً. **قوله: (فإن قلت)** هذا مقول الزمخشري. **قوله: (بهذه اللام)** أي: الواقعة في جواب القسم. **قوله: (نحو قوله الخ)** نحو فاعل قل أي: قل عنهم التجرد من قد كما في قوله لناموا الخ. **قوله: (القسمية)**

٢٨٨ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٣٢؛ والأزهية ص ٥٢؛ والجنى الداني ص ١٣٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩؛ والدرر ٢/ ١٠٦، ٤/ ٢٣١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١، ٤٩٤؛ وشرح المفصل ٩/ ٢٠، ٩٧؛ ولسان العرب ٩/ ٥٣ (حلف)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٧؛ ورصف المباني ص ١١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٤، ٢/ ٤٢).

اللغة: الفاجر: الذي يأتي بالفاحشة والشرّ. الصالي: الذي يتدفأ.

المعنى: لقد أقسمت لها أنهم ناموا، فلم يبق من يستمع لحديث، أو من يتدفأ على نار.

للجملة المُقْسَمِ عليها التي هي جوابها، فكانت مَظِنَّةً لمعنى التوقُّع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم، ا هـ.

ومُقْتَضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنّما تُفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور، وأن من شرط دخولها كونَ الفعلِ متوقَّعاً كما قدمنا؛ فإنه قال في تسهيله: وتدخل على فعلٍ ماضٍ متوقَّع لا يشبه الحرف لقربه من الحال ا هـ.

الرابع: دخول لام الابتداء في نحو: «إنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ»، وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم، نحو: «إنَّ زَيْداً لقائم» وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم، نحو: ﴿وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمْ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]، فإذا قَرُب الماضي من الحال أشْبَه المضارع الذي هو شبيه بالاسم، فَجَازَ دُخُولُها عليه.

المعنى الثالث، التقليل، وهو ضربان: تقليلُ وقوعِ الفعل، نحو: «قد يَصْدُقُ الْكَذوبُ»، و«قد يَجُود البخيل» وتقليلُ متعلَّقه، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾

وهي والله لأنها بمعنى اقسم والله وقولك والله جملة توكيد لقولك لقد قام زيد فبمجرد الإتيان بالجملة القسمية ينظر الجواب المؤكد فيؤتى بقد للتوقيع. **قوله: (فكانت مظنة لمعنى التوقع)** الإضافة للبيان، أي: فكانت مظنة لتوقع المخاطبة لها وانتظاره لذكرها عند استماعه كلمة القسم. **قوله: (إنما تفيد التقريب)** أي: ولا تفيد التوقع أصلاً. **قوله: (دخولها)** أي: قد التي للتقريب وقوله: متوقعاً كما قدمنا، أي: في قوله؛ لأنه قال تدخل على ماضٍ متوقع بعد قوله وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة. **قوله: (وتدخل الخ)** هذه عبارة ابنِ مالك الذي تقدم انه قال في شأنها وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة وقوله: لا يشبه الحرف أي: في الجمود يخرج ليس وعسى ونعم وبئس. **قوله: (الرابع)** أي: من الأحكام التي انبنت على إفادتها التقريب. **قوله: (دخول لام الابتداء)** أي: على الماضي. **قوله: (وذلك)** أي: وبيان ذلك البناء. **قوله: (لشبهه بالاسم)** أي: في احتمال الحال والاستقبال. **قوله: (فإذا قرب)** أي: بواسطة قد فشبه الماضي للمضارع المشبه للاسم بواسطة قد فمن ثمرة إفادة قد التقريب دخول لام الابتداء على الماضي المشبه للمضارع المشبه للاسم فصح دخول اللام على الفعل في الحقيقة، وإن كانت اللام في الظاهر داخلة على قد. **قوله: (فجاز دخولها عليه)** أي: على الماضي في الحقيقة، وإن كانت اللام بحسب الظاهر داخلة على قد. **قوله: (المعنى الثالث)** أي: من المعاني الخمسة التي قد تفيدها قد. **قوله: (قد يصدق الكذوب)** أي: صدقه قليل.

قوله: (وقد يعثر الجواد) أي: فعثره قليل كما أن وقوع الصدق من الكذوب قليل وفي نسخة وقد يجود البخيل. **قوله: (وتقليل متعلقة)** أي: معموله وهو هنا المفعول. **قوله: (قد يعلم ما أنتم عليه)** أي: فعلم المولى بذلك واقع وقد أفادت أن ذلك أي: ما

[النور: ٦٤]، أي: ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته سبحانه. وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتَّحقيق، وأن التقليل في المثالين الأوَّلين لم يستفد من «قد»، بل من قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق، فإنه إن لم يُحْمَل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً، إذ آخر الكلام يناقضُ أوَّله.

الرابع: التكثير، قاله سيبويه في قول الهُذلي [من البسيط]:

٢٨٩ ـ قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُهُ [كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ]

هم عليه أقل شيء تعلق به العلم. **قوله: (هو أقل معلوماته)** الأوجه ما يأتي أنها في هذه الآية للتحقيق؛ لأن كون علم الله بذلك أقل شيء ضروري. **قوله: (للتحقيق)** أي: تحقيق القلة وأما في الآية فالتحقيق المحض. **قوله: (بل من قولك البخيل يجود)** أي: لأن البخيل هو كثير البخل والكذوب كثير الكذب ولو كان قوله: يصدق معناه التكثير لحصل التنافي بين يصدق الدال على كثرة الصدقة وبين الكذوب الدال على كثرة الكذب، ولو كان معنى يجود كثيراً لحصل التنافي بين يجود وبين البخيل فالدافع للتنافي هو حمل يصدق ويجود على التقليل وقد لتحقيق التقليل؛ لأنه ربما يكون قلة الصدق والجود محمولة على الشك. **قوله: (قاله سيبويه)** ما ذكره المصنف عن سيبويه هو تابع فيه لأبي حيان في فهمه له من كلام سيبويه معارضاً لفهم ابن مالك له وسبق أبا حيان لذلك الزمخشري ونص كلام سيبويه تكون قد بمزلة ربما قال الهذلي قد أترك القرن البيت كأنه قال ربما أتركه ا هـ كلامه قال ابن مالك قوله: بمنزلة ربما أي: في التقليل والصرف إلى المعنى، فاعترضه أبو حيان قائلاً بل مراده بمنزلتها في التكثير ويدل إنشاده البيت؛ لأن الإنسان إنما يفتخر بما يقع منه كثيراً وأجيب بأن ترك القرن كذلك يندر وقوعه ويفتخر بإيقاعه فالحصر في كلام أبي حيان ممنوع فصح ما قاله ابن مالك من ان قد في البيت للتقليل وأن مراد سيبويه تشبيه قد برب في إفادة التقليل والصرف للماضي.

قوله: (القرن) أي: المقارن في الحرف، فالقرن هو المكافىء في الشجاعة وقوله:

---

٢٨٩ ـ **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في (ديوانه ص ٦٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٦٨؛ ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في الدرر ٥/١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٤؛ وللهذلي بدون تحديد في الأزهية ص ٢١٢؛ والجنى الداني ص ٢٥٩؛ وشرح المفصل ٨/١٤٧؛ والكتاب ٤/ ٢٢٤؛ ولسان العرب ٣/٣٤٧ (قدد)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٦؛ ورصف المباني ص ٣٩٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٠؛ ولسان العرب ١٣/ ١٧ (أسن)؛ والمقتضب ١/ ٤٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٣).

اللغة: القرن: المماثل في الشجاعة والعلم وغيرهما. الأنامل: رؤوس الأصابع. مجّت: رميت؛ مجّه: رماه من فمه. الفرصاد: صبغ أحمر.

المعنى: كثيراً ما تركت أمثالي في الشجاعة والقتال على أرض المعركة موتى، أثوابهم مصبوغة بالدم كما لو أنها صبغت بفرصاد.

وقال الزمخشري في ﴿قد نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]: رُبَّما نرى، ومعناه تكثير الرؤية. ثم استشهد بالبيت. واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض [من البسيط]:

٢٩٠ ـ قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوفَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

الخامس: التحقيق، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]، وقَدْ مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى: ﴿قد يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]. قال الزمخشري: دخَلَت لتوكيد العلْم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد. وقال غيره في: ﴿ولقدْ عَلِمْتُمُ الذِينَ اعْتَدَوْا﴾ [البقرة: ٦٥]: «قد» في الجملة الفعليّة المجاب بها القَسَمُ مثلُ «إنَّ» واللام

أنامله أي: أصابعه فاعل مصفر أو هو بالفاء والراء المشددة واصفرار أنامله كناية عن موته، وقوله: مجت أي: صبغت وقوله: بفرصاد أي: في فرصاد وهو التوث الأحمر، يعني: لما فيها من دم الجراح والتوث يقال بتاءين مثناتين وتوت بتاء مثناة فثاء مثلثة. **قوله: (ثم استشهد بالبيت)** أي: بيت الهذلي فكلامه يفيد أنها للتكثير. **قوله: (بيت العروض)** أي: بالبيت الذي يستشهد به في علم العروض لعروض البسيط المخبونة وضربها المخبون أيضاً. **قوله: (أشهد)** أي: أحضر وقوله: الغارة هي دفع الخيل للحرب والشعواء المنتشرة وقوله: جرداء أي: دقيقة القوام. **قوله: (جرداء)** أي: فرس جرداء وقوله: معروفة بالعين المهملة للحيين أي: قليلة لحمتهما وقوله: سرحوب بضم السين وسكون الراء، أي: طويلة على وجه الأرض. **قوله: (قد أفلح من زكاها)** أي: إن فلاح من زكى نفسه وطهرها من الرذائل محقق. **قوله: (دخلت قد)** أي: في قد يعلم الآية. **قوله: (لتوكيد العلم)** أي؛ تقويته. **قوله: (إلى توكيد الوعيد)** أي: لأنه إذا علم ما هم عليه قطعاً جازاهم عليه قطعاً.

قوله: (قد في الجملة) أي: قد مع اللام لا أن قد وحدها بمنزلة إن واللام كما هو ظاهر المصنف إذ كل واحد منهما مؤكد كما أنهما مؤكدان. **قوله: (مثل إن واللام)** أي: في نحو والله إن زيد القائم.

---

٢٩٠ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ٢٢٥؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٩٧؛ والمنصف ١/ ٢٢٣؛ ولامرىء القيس أو لعمران بن إبراهيم الأنصاري في شرح شواهد المغني ١/ ٤٩٦؛ ولإبراهيم بن عمران في لسان العرب ١/ ٦٧٦ (قصب)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٥٨؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٠٥، ١١/ ٢٥٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٤٥ (عرق) وقوله: «بيت العروض» أي: الذي يستشهد به علماء العروض).

اللغة: أشهد: أحضر. الغارة: المعركة. الشعواء: المتفرّقة، الممتدّة. الجرداء: قليلة الشعر قصيرته. المعروقة: الضامرة، اللحيان: الخذان، وقيل عظماهما. السرحوب: طويلة الظهر.

المعنى: كثيراً ما أهاجم الأعداء في غارات تمتد في اتجاهات متفرّقة، وأنا راكب فرسي الطويلة الضامرة العتيقة.

في الجملة الاسميّة المجاب بها في إفادة التوكيد. وقد مضى نقلُ القول بالتقليل في الأولى، والتَّقريب والتوقُّع في مثل الثانية، ولكنَّ القول بالتحقيق فيهما أظْهَرُ.

والسادس: النفي، حكى ابن سِيده «قَدْ كُنتَ في خَيْرٍ فَتَعْرِفَهُ» بنصب تعرف، وهذا غريب؛ وإليه أشار في التَّسهيل بقوله: وربما نُفِي بـ «قَدْ» فنُصِبَ الجوابُ بعدها، اهـ.

ومَحْمِلُه عندي على خلافِ ما ذُكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: «هُوَ رَجُل صادِق»، ثم جاءَ النَّصب بعدها نظراً إلى المعنى، وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوت

قوله: (في إفادة التوكيد) أي: التوكيد تحقيق الشيء وتقويته. **قوله: (في الأولى)** وهي يعلم ما أنتم عليه أي تقدم في أول المعنى الثالث. **قوله: (في مثل الثانية)** هي قوله تعالى: ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا﴾ ومثلها قوله تعالى: ﴿لقد آثرك الله علينا﴾ وقوله تعالى: ﴿لقد أرسلنا نوحاً﴾ وقد تقدم عن ابن عصفور أن قد في لقد آثرك الله علينا للتقريب، وتقدم عن الزمخشري أنها في لقد أرسلنا نوحاً للتوقع ولما لم يتقدم له شيء في ولقد علمتم قال في مثل الثانية. **قوله: (ولكن القول بالتحقيق)** أي: كما ذكره في هذا الموضع. **قوله: (والسادس النفي)** فيه أنه سبق أن معانيها خمسة لا ستة وأجيب بأن هذا المعنى لما كان غريباً فناسب أنه لم يذكره في الترجمة لكن المناسب أن يقول لكن زاد ابن سيده معنى سادساً.

قوله: (النفي) أي: فتكون مرادفة لما. **قوله: (قد كنت في خير)** أي: ما كُنت في خير. **قوله: (بنصب تعرف)** أي: بأن مضمرة بعد الفاء في جواب النفي المحض. **قوله: (على خلاف ما ذكرا)** أي: ابن مالك وابن سيده والذي ذكره أنها نافية. **قوله: (وهو أن يكون)** أي: هذا الكلام الذي فيه قد كقولك الخ من جهة أن كلاً من استعمال الإثبات في النفي تهكم واستهزاء، فالمعنى ما كنت في خير لكنه أبرزه في قالب الإثبات تهكماً واستهزاء بالمخاطب وإنما نصب الفعل المضارع بعده نظراً للمعنى وهو نفي، وإن كان اللفظ مثبتاً، فإن قلت إن شرط نصب الفعل المضارع بعد السببية بأن مضمرة وقوعه بعد النفي المحض الصريح والنفي هنا ليس صريحاً، وأجيب بأن هذا شرط لوجوب النصب، وأما وجود النفي المعنوي فمجوز للنصب اهـ تقرير دردير. **قوله: (وإن كانا)** أي: ابن سيده وابن مالك وهو في قوة العلاوة، وكأنه قال لا نسلم أن الكلام نفي بل إثبات معناه النفي على أننا لو حملنا الكلام على النفي لثبوت النصب فقد يقال إن النصب بعد الفاء بأن مضمرة قد ورد في الإثبات وإن كان ضعيفاً كما في قوله:

سأترك منزلي لبني تميم ... وألحق بالحجاز فأستريحا

فوجود النصب لا يدل على الجمل على النفي وهذا قد أشار له ابن مالك بقوله:

وشذ حذف أن ونصب في سوى ... ما مر فاقبل منه ما عدل روى

النصب فغير مستقيم، لمجيء قوله [من الوافر]:

٢٩١ ـ [سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَني تَمِيمٍ] وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحا

وقراءة بعضهم: ﴿بلْ نَقْذِفُ بالْحَقِّ عَلَى الباطِلِ فَيَدْمَغَهُ﴾ [الأنبياء: ١٨].

مسألة ـ قيل: يجوز النَّصب على الاشتغال في نحو: «خَرَجْت فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو» مطلقاً؛ وقيل: يمتنعُ مطلقاً، وهو الظاهر؛ لأن «إذا» الفجائية لا يليها إلا الجُمَلُ الاسميّة. وقال أبو الحسن وتَبِعهُ ابن عصفور: يجوز في نحو: «فإذا زَيْدٌ قدْ ضَرَبَهُ عَمروٌ» ويمتنع بدون «قد» ووجهه عندي أن التزام الاسميَّة مع «إذا» هذه إنما كان للفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية بها.

● (قَطّ) ـ على ثلاثة أوجه:

قوله: **(وألحق بالحجارة الخ)** صدره:

سأترك منزلي لبني تميم

وقوله: فاستريحا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية شذوذاً لعدم وقوعها في أحد الأجوبة الثمانية هذا كلام المصنف هذا ويحتمل أن الفعل ليس منصوباً، بل مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفاً في الوقف والتخريج على هذا أحسن من التخريج على النصب لفقد شرطه. **قوله**: **(خرجت فإذا زيد الخ)** أي: بحيث تقول، فإذا زيد يضربه عمرو. **قوله**: **(مطلقاً)** أي: اقترنت الجملة بقد أولاً وهذا مذهب الكسائي المجوز لوقوع الجملة الفعلية بعد إذا. **قوله**: **(وقيل يمنع مطلقاً)** أي: وهو مذهب سيبويه. **قوله**: **(وقال أبو الحسن)** أي: الأخفش. **قوله**: **(فإذا زيد قد ضربه عمرو الخ)** هذا هو المقصود من نقل هذه المسألة. **قوله**: **(فإذا اقترنت)** أي: الفعلية بقد. **قوله**: **(يحصل الفرق)** أي: فصح دخول إذا الفجائية على الفعلية المقرونة بقد والصحيح المنع مطلقاً. **قوله**: **(إذ لا تقترن الشرطية بها)** أي: بقد.

(قط) **قوله**: **(على ثلاثة أوجه)** أي؛ وهي على كل حال من الأوجه الثلاثة اسم.

---

٢٩١ ـ **التخريج**: البيت للمغيرة بن حنباء في (خزانة الأدب ٨/ ٥٢٢؛ والدرر ١/ ٢٤٠، ٤/ ٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٩٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١٣٠؛ والرد على النحاة ص ١٢٥؛ ورصف المباني ص ٣٧٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٥؛ وشرح المفصل ٧/ ٥٥؛ والكتاب ٣/ ٣٩، ٩٢؛ والمحتسب ١/ ١٩٧؛ والمقتضب ٢/ ٢٤؛ والمقرب ١/ ٢٦٣).

المعنى: يقول: سأغادر منزلي تخلّصاً من مجاورة بني تميم الذين لا يرعون حقّ الجار، وأسكن الحجاز لعلّي أجد هناك راحة لنفسي.

أحدها: أن تكون ظرفَ زمانٍ لاستغراق ما مَضَى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطَّاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختصّ بالنفي، يقال: «ما فَعَلْتُه قطّ»، والعامة يقولون: «لا أفعله قَطّ»، وهو لحن. واشتقاقُه من «قَطَطْتُه»، أي: قطعته، فمعنى: «ما فعلته قطُّ»: ما فعلتهُ فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال. وبُنيت لتضمنها معنى «مُذْ» و«إلى»، إذ المعنى: مُذْ أن خُلِقتُ إلى الآن، وعلى حركةٍ لئلاّ يلتقي ساكنان، وكانت الضَّمةَ تشبيهاً بالغايات، وقد تكسر على أصل التقاءِ الساكنين، وقد تُتْبَع قافُه طاءه في الضمّ، وقد تخفَّف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

والثاني: أن تكون بمعنى «حسْبُ»، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطَّاء، يقال:

قوله: (لاستغراق) أي: موضوعة لاستغراق. **قوله: (وتختص بالنفي)** أي: لا تقع إلا بعد كلام منفيٍ. **قوله: (وتختص بالنفي)** الباء داخلة على المقصور عليه، وقد تأتي بدون تقدم نفي قليلاً فقول وتختص بالنظر للشائع ومن استعمالها في الإثبات قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قط أي: أكثر وجودنا فيما مضى. **قوله: (يقال ما فعلته قط)** ما نافية وفعلته فعل وفاعل ومفعول وقط ظرف لاستغراق الماضي مبني على الضم في محل نصب. **قوله: (ما فعلته قط)** أي: ما فعلته فيما مضى من عمري. **قوله: (لا أفعل قط)** أي: فاستعملت في المستقبل مع أنها موضوعة للماضي. **قوله: (وهو لحن)** أي: لأن قولهم لا أفعله معناه في المستقبل وقط موضوعة لاستغراق الماضي. **قوله: (لتضمنها معنى مذ أولى)** وهو ابتداء الغاية في الزمان وانتهاؤها، وإنما لم يقل لتضمنه من وإلى؛ لأن من عند البصريين غير الأخفش لا تكون لابتداء الغاية في الزمان ومذ تكون له. **قوله: (لئلا يلتقي ساكنان)** أي: لو بنيت على السكون؛ لأن الطاء الأولى والثانية كل ساكنة وهو ممنوع. **قوله: (وقد تكسر الخ)** هذه لغة ثانية. **قوله: (وقد تتبع فاؤه طاؤه)** في نسخة بدل فائه قافه. **قوله: (وإسكانها)** أي: فجملة اللغات خمسة. **قوله: (أن تكون بمعنى حسب)** أي: وتلزمها الفاء فيقال أخذت درهماً فقط، وهي زائدة لازمة عند المصنف كما أن فاء فحسب زائدة عند ابن السيد فمعنى أخذت درهماً فقط أخذت درهماً واكتفيت به ورابطة للجواب بشرط مقدر عند السعد؛ لأن قط عنده اسم فعل بمعنى انته ا هـ. **قوله: (أن تكون بمعنى حسب)** ومن هذا قول الحريري في مقاماته:

مــن ذا الــذي مــا ســاء قــط ومــن لــه الــحــســنــى فــقــط

الأولى ظرفية والثانية بمعنى حسب وهي مضافة لما بعدها كما أن حسب كذلك وهذا مذهب البصريين، والكوفيون يجوزن فيما بعدها النصب فيجيزون قط عبد الله درهم ويقولون في معناه كفى عبد الله أو يكفيه، ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه تستعمل بعد الإيجاب والنفي كقولك أخذت درهماً فقط وما أخذت درهماً فقط أي: أخذت أكثر من

«قَطِي»، و«قَطْك»، و«قطْ زيد درهم» كما يقال: «حسبي»، و«حَسْبُك»، و«حَسْبُ زيدٍ درهم»، إلا أنها مبنيَّة لأنها موضوعة على حرفينِ، و«حَسْب» معربة.

والثالث: أن تكون اسمَ فعلٍ بمعنى «يكفي»، فيقال: «قَطْني» ـ بنون الوقاية ـ كما يقال: «يكفيني».

وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني، حفظاً للبناء على السكون، كما يجوز في «لَدُنْ» و«مِن» و«عَنْ» كذلك.

درهم وهذه هي التي تأتي بعد الفاء، ولا مدخل للفاء مع الأولى. **قوله: (حسبي)** مبتدأ والياء مضاف إليه، وكذا قط زيد ودرهم خبر عن الجميع. **قوله: (درهم)** راجع للثلاثة. **قوله: (إلا أنها مبنية)** أي: للشبه الوضعي. **قوله: (على الوجه الثاني)** أي: وهي التي بمعنى حسب. **قوله: (لذلك)** أي: حفظاً للبناء على السكون.

ـ حرف الكاف ـ

● **الكاف المفردة** ـ جارّة وغيرها. والجارّة حرف واسم.

والحرفُ له خمسةُ معانٍ:

أحدها: **التشبيه**، نحو: «زيدٌ كالأسد».

والثاني: **التعليل**، أثبت ذلك قوم، ونفاه الأكثرون، وقيّدَ بعضُهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفةً بـ «ما» كحكايةِ سيبويه: «كما أنه لا يعلم فَتَجاوَزَ الله عنه»، والحقّ جوازه في المجرَّدة من «ما»، نحو: ﴿وَيْ كأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أعجب لعدم فَلاَحهم، وفي المقرونة بـ «ما» الزائدة كما في المثال، وبـ «ما» المصدريَّة، نحو: ﴿كما أَرْسَلْنَا فيكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١] ـ الآية. قال الأخفش: أي: لأجل إرسالي فيكم رسولاً منكم فاذكروني؛ وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿واذْكُرُوهُ كما

حرف الكاف

(الكاف المفردة) قوله: (وغيرها) أي: وهي الضمير كبك. **قوله: (التشبيه)** وهو إلحاق ناقص بكامل في معنى نحو زيد كالأسد، فألحق زيد بالحيوان المفترس في الجراءة والشجاعة. **قوله: (كالأسد)** أي: في الجراءة. **قوله: (أثبت ذلك قوم)** أي: مطلقاً سواءً كانت الكاف مجردة من ما أو مقرونة بما الزائدة أو المصدرية. **قوله: (فتجاوز الله عنه)** أي: تجاوز الله عنه وسامحه لكونه لا يعلم أي: لم يتجارأ على الفعل فالكاف حرف تعليل والفاء زائدة وكذا ما والكاف متعلقة بتجاوز أما على قول سيبويه من أن الفاء لا تزاد فهي عاطفة على محذوف والكاف متعلقة بذلك المحذوف أي سامحه لكونه لا يعلم فتجاوز عنه وما زائدة على كلا الحالين لا مصدرية؛ لأنها لا توصل بأن المفتوحة ومعمولها؛ لأن المصدر يؤول بأن فلا يحتاج لما ويمكن أن تجعل ما مصدرية وما بعدها فاعل يثبت محذوفاً أي: لثبوت عدم علمه وفي الفاء ما علمته من الوجهين الزيادة وعدمها. **قوله: (والحق الخ)** رد على من قيد وقوله: جوازه أي: التعليل.

قوله: (أي أعجب) بفتح الهمزة وفتح الجيم فهي اسم فعل مضارع وفي ضبط بكسر الهمزة وفتح الجيم فهو اسم فعل أمر. **قوله: (وفي المقرونة الخ)** أي: فيكون جواز مطلقاً غير مقيد بحالة. **قوله: (الآية)** إنما زاد ذلك؛ لأن قولك كما أرسلنا متعلق بقوله اذكروني الواقع بعد ذلك في قوله، فاذكروني أذكركم. **قوله: (وهو ظاهر الخ)** أي: لأنه في الآية الأولى يلزم عليه عمل ما بعد الفاء فيما قبلها بخلاف هذا. **قوله: (وهو ظاهر)** يعني: أن

هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] وأجاب بعضُهم بأنه مِن وضعِ الخاصِّ موضعَ العام؛ إذ الذِّكر والهداية يشتركان في أمر واحد، وهو الإحسانُ؛ فهذا في الأصل بمنزلة ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ١٧٧] والكافُ للتشبيه، ثم عُدِلَ عن ذلك للإعلام بخصوصيَّة المطلوب. وما ذكَرْنَاه في الآيتين من أَنَّ «ما» مَصْدريّة قاله جماعة، وهو الظاهر، وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما أنها كافَّة، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضٍ.

اختلف في نحو قوله [من الطويل]:

٢٩٢ ـ وَطَرْفَكَ إِمّا جِئْتَنَا فَاحْبِسَنَّهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: وليس ظاهراً في قوله: كما أرسلنا الخ لما يلزم عليه من عمل ما بعده الفاء فيما قبلها. **قوله: (وأجاب بعضهم)** أي: عن جعل الكاف للتعليل، في قوله: واذكروه كما هداكم وهذا الجواب من طرف الأكثر القائلين أنها لا تأتي للتعليل وحاصله منع كون الكاف في هذه الآية للتعليل وإنما هي للتشبيه وذلك لأن قوله واذكروه كما هداكم من وضع الخاص موضع العام، فهو في الأصل بمنزلة أحسن كما أحسن الله إليك فالكاف فيه للتشبيه ثم عدل عن ذلك لما ذكر للإعلام بخصوصية المطلوب وهذا الجواب ممكن أيضاً كما أرسلنا، فإن الإرسال والذكر إحسان، بل وممكن في حكاية سيبويه فإن عدم العلم يتضمن عدم الإساءة فكأنه قيل كما أنه لم يسىء لم يسأ، وأما ﴿وي كأنه﴾[القصص: ٨٢] الآية فيحتمل أن كأن من أخوات إلى للتحقيق والكلام مستأنف. **قوله: (من وضع الخاص)** أي: وهو الذكر والهداية وقوله: موضع العام، أي: الإحسان. **قوله: (فهذا الخ)** أي: فأصل الآية أحسنوا كما أحسنا إليكم فعدل عن الإحسان العام للإعلام بخصوص المطلوب من الذكر والهداية. **قوله: (في الآيتين)** أي: كما أرسلنا الآية، وآية ﴿واذكروه كما هداكم﴾. **قوله: (من أن ما مصدرية)** أي: والكاف للتشبيه أو التعليل. **قوله: (وزعم الزمخشري الخ)** والكاف عنده انظر هل هي تعليلية ا هـ تشبيهية وعلى التعليل فيلزمه تقدير المصدر بدون سابك، وكذا على التشبيه مع أن المعنى لأجل إرسلنا أو كارسالنا فلذا كان جعلها مصدرية هو الظاهر ا هـ تقرير دردير. **قوله: (أنها كافة)** أي: زائدة كافة لعمل الجر. **قوله: (واختلف في نحو قوله)** أي: في الكاف في نحو قوله.

قوله: (وظرفك) مبتدأ خبره الجملة الشرطية ولا ينصب على الاشتغال؛ لأن ما بعد

---

٢٩٢ ـ التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في (ديوانه ص ١٠١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٠؛ والدرر ٤/ ٧٠؛ ولجميل بثينة في ديوانه ص ٩٠؛ ولعمر أو لجميل في شواهد المغني ١/ ٤٩٨؛ وللبيد أو لجميل في المقاصد النحوية ٤/ ٤٠٧؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٨٦؛ والجنى الداني ص ٤٨٣؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٢، ١٠/ ٢٢٤؛ ورصف المباني ص ٢١٤؛ =

فقال الفارسي: الأصل: «كيما» فحذف الياء، وقال ابن مالك: هذا تكلُّف، بل هي كاف التعليل و «ما» الكافّة، ونصب الفعل بها لشبهها بـ «كي» في المعنى، وزعم أبو محمد الأسْوَد في كتابه المُسمَّى «نزهة الأديب» أن أبا علي حَرَّفَ هذا البيتَ، وأن الصواب فيه:

إذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طرْفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا لِكَيْ يَحْسِبُوا، البيت...

الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفس عاملاً والطرف بالسكون للعين وأصله مصدر فمن ثم يقع للجمع والواحد بلفظ واحد قال تعالى: ﴿لا يرتد إليهم طرفهم﴾ [إبراهيم: ٤٣]، والهوى بالقصر الحب. وفي الكلام حذف دل عليه المقام أي: فأحبسنه عنا والمعنى أنك إذا جئتنا فلا تنظر إلينا وانظر إلى غيرنا ليحسب الرقباء ان هواك مقصور على من تنظر إليه فيكون ذلك سبباً للستر وعدم الفضيحة. **قوله**: **(إما جئتنا)** ما زائدة. **قوله**: **(فاحبسنه)** أي: عنا وانظر لغيرنا لأجل أن يظن العواذل أن الهوى مكان نظرك فيكون ستراً لنا واتهاماً لغيرنا.
قوله: **(فقال الفارسي الخ)** منشأ الإختلاف ان يحسبوا فعل مضارع حذف منه نون الرفع فجاء الاختلاف في الكاف فقيل أن أصلها كيما فكي هي الناصبة، وقيل: إن الكاف حرف تعليل بمنزلة لام كي فيكون النصب بأن مضمرة بعد الكاف التي بمعنى لام كي، فقوله: ونصب الفعل بها أي: بأن مضمرة بعدها هكذا مراده.

قوله: **(بل هي كاف التعليل)** أي: والجر فهي بمنزلة لام كي فنصب الفعل بعدها كما ينصب الفعل المضارع بعد لام كي بأن مضمرة لكن في قوله نصب الفعل بها تسمح ا هـ تقرير درديو. **قوله**: **(وما الكافة)** أي: لها عن الجر ولك أن تجعلها مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حالها على أن أختها. **قوله**: **(ونصب الفعل بها)** قال الدماميني يلزمه عمل عامل الاسم في الفعل وهو عندهم ممنوع كما مر في حتى، وأجاب الشمني بأن نسبة النصب بها تجوز باعتبار أن النصب بعدها بأن مضمرة ولك أن تقول إنما عملت بعد أن كفت عن عمل الاسم بما فلم يلزم عمل عامل الاسم في الفعل وفيه أن الكاف شأنها العمل في الاسم، وإن لم تعمل هنا لمانع. **قوله**: **(وأن الصواب الخ)** اعترض الدماميني على أبي محمد الأسود بأن الفارسي إمام عظيم في النحو فوجود رواية في البيت إن ثبتت على خلاف روايته لا تقدح فيما رواه مع استقامة معناه، وأجاد المصنف في تعبيره عن هذا القول بالزعم وليس الكلام في مسألة اعتقادية حتى يطرح رأيه فيها فهو، وإن كان معتزلياً إلا أنه إمام في النحو.

= وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٠؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦).
اللغة: الطرف: العين، وقيل: البصر. احبسنه: امنعه.
المعنى: عندما تأتي إلينا ـ أيها الحبيب ـ امنع نظرك عنّا، وحوّله إلى غيرنا، كي يظن الحسادُ والوشاة أنّ حبيبك حيث تنظر، ولسنا نحن.

والثالث: **الاستعلاء**، ذكره الأخفش والكوفيّون، وأن بعضهم قيل له: «كيف أَصْبَحْتَ؟» فقال: «كخيرٍ»، أي: على خير، وقيل: المعنى: بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: هي للتشبيه على حذف مضاف، أي: كصاحب خير.

وقيل في «كُنْ كمَا أَنْتَ»: إن المعنى: على ما أنت عليه، وللنحويّين في هذا المثال أعاريبُ:

أحدها: هذا، وهو أن «ما» موصولة، و «أنت»: مبتدأ حُذِفَ خبره.

والثاني: أنها موصولة، و «أنت» خبرٌ حُذِفَ مبتدؤه، أي: كالذي هو أنت، وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَٰهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، أي: كالذي هو لهم آلهة.

قوله: **(وأن بعضهم)** أي: وذكر الأخفش أن بعضهم، أي: العرب. **قوله**: **(وقيل المعنى بخير)** أي: فالكاف بمعنى الباء. **قوله**: **(ولم يثبت الخ)** رد للقول الثاني وقوله: مجيء الكاف بمعنى الباء، أي: حتى يحمل هذا الكلام عليه. **قوله**: **(على حذف مضاف)** هذا أولى؛ لأن جعلها للاستعلاء إخراج لها عن معناها الأصلي بلا داع إليه. **قوله**: **(أي كصاحب خير)** أي: مماثلاً لصاحب خير. **قوله**: **(وللنحويين في هذا المثال أعاريب)** أي: خمسة وحاصلها أن ما إما موصولة أو زائدة والقولان الأولان على أنها موصولة والثلاثة الباقية على أنها زائدة، ثم اختلفوا فقيل هي زائدة غير كافة، وقيل: كافة وأما الكاف فقيل بمعنى على وهو القول الأول وقيل على حالها للتشبيه وهو الأقوال الأربعة.

قوله: **(وأنت مبتدأ حذف خبره)** والكاف للاستعلاء وجه كون هذا الإعراب قد سبق انه قال إن المعنى على ما أنت عليه فجعل الكاف بمعنى على وأعاد الضمير على ما فيفيد أنها موصولة، وذكر عليه إشارة إلى أنه مبتدأ وعليه خبر ويضعف هذا الإعراب حذف العائد المجرور مع عدم شرطه من وجوه بمثل ما جر الموصول لفظاً، ومعنى إذ هو هنا مجرور بمثله معنى فقط ومصدوق ما على هذا حالة الشخص الماضية أي: كن في المستقبل على حالتك الماضية بخلاف الثاني، فإن مصدوق ما الشخص ويختلف بالاعتبار ويلزم على الثاني في المثال حذف صدر الصلة بلا استطالة بخلاف الآية، فإن الصلة طالت بالجار والمجرور. **قوله**: **(حذف مبتدؤه)** أي: الكاف للتشبيه. **قوله**: **(أي كالذي هو أنت)** أي: كن في المستقبل كالشخص الذي هو أنت في الماضي، أي: كن في المستقبل نفسك في الماضي لكن هذا الوجه يلزم عليه حذف صدر الصلة مع عدم استطالتها وهو شاذ بخلاف الآية فالصلة طالت. **قوله**: **(كالذي هو لهم آلهة)** آلهة مبتدأ ثانٍ ولهم خبره والجملة خبر هو ويحتمل أن لهم متعلق بآلهة لتضمنه معنى معبودين والمعنى اجعل لنا إلهاً مثل الشيء الذي هو آلهة لَهم والشيء صادق بمتعدد ولو قدر ما بالذي أي؛ مثل الذين هم

والثالث: أن «ما» زائدة مُلْغاة، والكاف أيضاً جارَّة كما في قوله [من الطويل]:

وَنَنْصُرُ مَوْلانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

و «أنت»: ضمير مرفوع أُنيب عن المجرور، كما في قولهم: «مَا أَنَا كأَنْتَ»، والمعنى: كن فيما يُسْتَقْبل مماثلاً لنفسك فيما مضى.

والرابع: أن «ما» كافّة، و «أنت»: مبتدأ حُذِف خبره، أي: عليه أو كائن، وقد قيل في: ﴿كمَا لَهُمْ آلهة﴾ [الأعراف: ١٣٨]: إن «ما» كافة، وزعم صاحبُ المستوفى أن الكاف لا تُكَفُّ بـ «ما»، وردَّ عليه بقوله [من الوافر]:

٢٩٣ ـ وَأَعْلَمُ أنني وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الحَلِيمُ

وقوله [من الطويل]:

٢٩٤ ـ أَخٌ ماجِدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهدٍ، كما سَيْفُ عمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

لهم آلهة كان أوضح. **قوله: (والكاف أيضاً جارة)** أي: كما أنها جارة في الوجهين قبلها لكن في الوجهين قبل جارة لما وهنا جارة لما بعد ما. **قوله: (والكاف أيضاً جارة)** مقدم من تأخير، أي: والكاف على هذا الوجه جارة أيضاً كما أنها كذلك على الوجهين الأولين. **قوله: (وتنصر مولانا)** أي: بالحلف. **قوله: (كما الناس)** أي: كالناس فالكاف جارة وما زائدة. **قوله: (أنيب عن المجرور)** أي: والأصل كك ولا يصح جر الكاف بكاف الخطاب، بل انما تجر الظاهر، ويحتمل أن قوله عن المجرور، أي: عن الاسم الظاهر الذي الأصل دخول الكاف عليه.

قوله: (ان ما كافة) أي؛ والكاف للتشبيه، أي: كن مثل أنت كائن. **قوله: (أي عليه أو كائن)** بيان للخبر المقدر أي: إما أن تقدر الخبر جار أو مجروراً وإما أن تقدره ظاهر أو هو كائن. **قوله: (وقد قيل في كما لهم الخ)** أي: والمعنى اجعل لنا إلهاً مثل آلهة لهم. **قوله: (وأبا حميد الخ)** خبر أن محذوف أي: كائنان. **قوله: (كما النشوان)** الكاف مكفوفة وما كافة والنشوان مبتدأ أو الرجل عطف عليه، والخبر محذوف، أي: كائنان فلو لم تكن كافة لجر النشوان. **قوله: (كما النشوان)** راجع لأبي حميد والرجل الحليم راجع لقوله أنني

---

٢٩٣ ـ **التخريج**: البيت لزياد الأعجم في (ديوانه ص ٩٧؛ والجنى الداني ص ٤٨١؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٠١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٨).

اللغة: النشوان: من أخذته خفّة من سكر الخمرة. الحليم: العاقل، المتأنّي، واسع الصدر.

المعنى: أعرف أنني وهذا الرجل (أبا حميد) كسكران سفيه في مواجهة رجل وقور عاقل، يحتمل تصرفات السكران الطائشة.

٢٩٤ ـ **التخريج**: البيت لنهشل بن حري في (الدرر ٤/ ٢٠٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٧٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٠٢، ٧٢٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ =

وإنما يصحُّ الاستدلال بهما إذا لم يثبت أنَّ «ما» المصدريّة تُوصَلُ بالجملة الاسمية.

الخامس: أن «ما» كافة أيضاً، و «أنت»: فاعل، والأصل: كما كنت، ثم حذف «كان» فانفصل الضمير، وهذا بعيد، بل الظاهر أن «ما» على هذا التقدير مصدريَّة.

تنبيه ـ تقع «كما» بعدَ الجملِ كثيراً صفَةً في المعنى؛ فتكون نعتاً لمصدرٍ أو حالاً، ويحتملهما قولُه تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، فإن قَدَّرْته نعتاً لمصدرٍ فهو إما معمول لـ «نعيده»، أي: نُعِيدُ أولَ خلقٍ إعادةً مثل ما بدأناه، أو لِـ «نطوي»، أي: نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل؛ وإن قدَّرته حالاً فذُو الحالِ مفعول نعيده، أي: نعيده مماثلاً للذِي بدأنا، وتقع كلمة «كذلك» أيضاً كذلك.

فهو لف ونشر مشوش والنشوان السكران والحليم الذي عنده صبر. **قوله: (وإنما يصح الاستدلال بهما)** أي: بهذين البيتين. **قوله: (توصل بالجملة الاسمية)** وهو قول سيبويه والجمهور فيقولون ان ما المصدرية لا توصل بالجمل الاسمية لعدم ثبوت ذلك، وأما على قول بعضهم يوصلها بالجملة الاسمية فلا يتأتى الرد لاحتمال أن تكون ما في البيتين مصدرية. **قوله: (أن ما على هذا التقدير مصدرية)** أي: لأنها داخلة على فعل مقدر وما المصدرية هي الداخلة على الفعل فلا وجه لجعلها كافة مع دخولها على الفعل وإنما يتأتى جعلها كافة أن لو دخلت على الاسم. **قوله: (تقع كما بعد الجمل)** أي: ولو تقديراً لأجل أن يشمل الوجه الأول في قوله: ﴿كما بدأنا أول خلق نعيده﴾ [الأنبياء: ١٠٤] وهو جعلها صفة لمصدر مع انها متقدمة في اللفظ على الجملة وهي نعيده والمصدر المحذوف هو إعادة ومثل نعت له. **قوله: (كثيراً)** أي: وقوعاً كثيراً وقوله: صفة في المعنى، أي: لأن الكاف بمعنى مثل وما مصدرية. **قوله: (أما معمول لنعيده)** أي: لأنه العامل في الموصول وهو المصدر. **قوله: (مثل ما بدأناه)** ظاهر في أن ما موصول اسمي بدليل ذكر الضمير، ولو حذفه وجعلت ما مصدرية، أي: مثل البداءة لكان مصدراً مناسباً لإعادة التي قبل مثل إلا أن تجعل الضمير عائداً على أول خلق لا على ما. **قوله: (أو لنطوي)** أي: معمول لنطوي؛ لأنه العامل في الموصوف وهو المصدر. **قوله: (هذا الفعل)** أي: وهو إعادة أول الخلق مثل بدئه. **قوله: (كفعلنا)** أي: المماثل لفعلنا. **قوله: (كذلك أيضاً)** أي؛ كما في

= ٣٣٤؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨).

شرح المفردات: الماجد: الكريم. يخزني: يهنّي. يوم مشهد: يوم يحضره الناس للتفاخر، أو يوم حرب. عمرو: هو عمرو بن معد يكرب، وسيفه الصمصامة.

المعنى: يقول: إنّه أخ كريم أفخر بذكر اسمه بين الناس لفعاله الحميدة كما يذكر سيف عمرو بن معد يكرب الصقيل.

فإن قلت: فكيف اجتمعت مع «مثل» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الذِينَ لا يَعْلَمُون لَوْلاَ يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَة، كَذَلِكَ قالَ الَّذِين مِنْ قَبلِهِمْ مِثْلَ قَوْلهم﴾ [البقرة: ١١٨]، و «مثل» في المعنى نعتٌ لمصدرِ قال المحذوف، أي: كما أن كذلك نعت له، ولا يتعدَّى عاملٌ واحد لمتعلّقين بمعنى واحد، لا تقول: «ضربتُ زيداً عمراً»؛ ولا يكون «مثل» تأكيداً لكذلك، لأنه أبْيَنُ منه، كما لا يكون «زيد» من قولك: «هذا زيدٌ يفعل

كونها صفة في المعنى إما نعت لمحذوف أو حال.

قوله: (فإن قلت) وارد على قوله وتقع كلمة كذلك أيضاً كذلك أي: ان كذلك تقع بعد جملة فتكون صفة في المعنى إما نعت لمصدر محذوف أو حال فهي أي: كذلك مثل لفظة كما وكما معناها مثل فلفظ كذلك معناه مثل. **قوله: (ومثل)** أي: والحال ان لفظ مثل وقوله: المحذوف صفة لمصدر أي: صفة لمصدر، قال المحذوف ذلك المصدر. **قوله: (ومثل الخ)** جملة حالية، أي: كيف يصح والحال ان مثل الخ. **قوله: (كما أن كذلك)** أي: كما أن كلمة كذلك نعت للمصدر المحذوف. **قوله: (كما أن كذلك نعت له)** وحينئذٍ فلا يصح هذا الاجتماع إذ لا يتعدى الخ. **قوله: (ولا يتعدى)** علة لمحذوف أي: وهذا الاجتماع لا يصح إذ لا يتعدى الخ. **قوله: (عامل)** أي: وهو هنا في المثال قال وقوله: لمتعلقين أي: لمعمولين أي: لا يصح تعديه وتسلطه على معمولين بالاستقلال ككونهما مفعولين أو صفتين أو بدلين وقلنا بالاستقلال ليخرج تعديه للمفعول والمعطوف عليه أو صفته أو المبدل منه، وقوله: لا يتعدي عامل أي: غير ما استثني من أفعال القلوب كرأيت وعلمت. **قوله: (بمعنى واحد)** أي: في المعمولية، وإن اختلف لفظاهما بدليل التنظير يعني: من تبعية. **قوله: (لا تقول)** تنظير لكونه لا يصح تعدى عامل لمعمولين. **قوله: (لكذلك)** أي: للكاف من كذلك.

قوله: (لأنه) أي: مثل أبين من كذلك؛ لأن مثل ظاهرة في المثلية لا تستعمل في غيرها بخلاف الكاف فقد تستعمل في غيرها، وقوله: كما لا يكون زيد الخ قضيته أنه لا يصح شربت عقاراً خمراً مع أنه لا قائل بمنعه والتوكيد هنا وهو الخمر أبين من المؤكد؛ وأجيب بأن كلام المصنف فيما إذا كان التوكيد أبين من المؤكد وضعاً كما في هذا زيد فالعلم لا شك أنه أوضح من اسم الإشارة وضعاً بخلاف ما إذا كان الإيضاح حصل بالاستعمال وفي الوضع متساويان كما في عقار خمر على ان هذا المثال جائز، ويكون خمراً بدلاً أو بياناً لا توكيداً والمعترض انما اعترض بعدم صحته بالمرة. **قوله: (لأنه أبين)** أي: لأن مثل أوضح من كذلك والتوكيد لا يكون أبين من المؤكد وقوله: أبين أي لأن مثل صريح في المثلية بخلاف الكاف وأيضاً مثل مضاف لقولهم وهو لا إبهام فيه بخلاف الكاف فإنها مضافة لذلك وذا مبهم؛ لأنه اسم إشارة. **قوله: (لأنه أبين منه)** أي: أوضح منه أي: والأوضح لا يكون توكيداً، وإنما يكون عطف بيان وإن كان لا يلزم أو ضحية عطف البيان لجواز حصول الوضوح السابق.

كذا» توكيداً لهذا لذلك، ولا خبراً لمحذوف بتقدير: الأمر كذلك، لِمَا يُؤدِّي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

قلت: «مثل» بَدَل من «كذلك»، أو بيان، أو نصب بـ «يعلمون»، أي: لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى، فـ «مثل» بمنزلتها في «مِثْلُكَ لاَ يَفْعَلُ كذَا» أو نصب بقال، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف، أي: قاله. وردَّ ابن الشجري ذلك على مكي بأن قال: قد استوفى معموله وهو «مثل»، وليس بشيء، لأن «مثل» حينئذٍ مفعول

قوله: (توكيداً) خبر كان واللام في لذلك للتعليل وهو علة لقوله كما لا يكون، أي: لا يكون توكيداً لاسم الإشارة وهو هذا الأجل كون زيد أبين من اسم الإشارة.

قوله: (ولا خبراً) أي: ولا يكون خبر وظاهره ولا يكون مثل خبراً الخ؛ لأنه المحدث عنه وليس كذلك بل المراد ولا تكون كلمة كذلك خبر المحذوف تقديره الأمر كما يدل قوله الأمر كذلك أي: الأمر مثل ذلك. **قوله: (من عدم ارتباط ما بعده)** أي: جملة قال الذين، وقوله: بما قبله وهو جملة الأمر كذلك، ثم قال الشارح إن أراد عدم الارتباط لفظاً فلا ضرر فيه بدليل الاعتراض والاستئناف وإن أراد عدم الارتباط لفظاً ومعنىً فلا يسلم؛ لأن المعنى الشأن كذلك أي: شأن المتعنتين كذلك، ثم أثبت علة تلك الجملة بقوله: قال الذين الخ، وأجاب الشمني بأنه إن سلم وجود الارتباط المعنوي، فأقول مراد المصنف عدم الارتباط اللفظي وعدم الارتباط اللفظي مخل بالفصاحة فلا يحمل عليه التنزيل والحق كلام الشارح الدماميني بدليل الاعتراض والاستئناف ا هـ تقرير دردير.
قوله: (مثل بدل من كذلك) أي: بناءً على ان الكاف اسم وهو خلاف قول الجمهور بأن الكاف لا تكون اسماً إلا في الضرورة. **قوله: (مثل)** أي: مع ما أضيفت له بدل من كذلك أو أن المعنى مثل بدل من الكاف من كذلك. **قوله: (أو نصب)** أي: أن مثل منصوب بيعلمون والمراد بقولهم اعتقادهم ومثل في قوة الزائدة؛ لأنهم يذكرون مثل مضافة لاسم والمراد المضاف إليه نحو مثلك لا يبخل كما أشار لذلك بقوله: لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى أي: قال الذين لا يعلمون اعتقاد اليهود والذين لا يعلمون هم كفار مكة؛ لأنهم لا كتاب لهم وليسوا أتباع نبي وأشار لتفسير ضمير قولهم نذكر اليهود والنصارى.

قوله: (فمثل الخ) إشارة إلى أن مثل زائدة وعلى هذا فقوله: كذلك معموله لقال الثاني أي: ان مثل معموله لقال الثاني والذين من قبلهم هم أسلاف اليهود والنصارى.
قوله: (أو نصب بقال) أي: الأول أي: أن مثل معموله لقال الأول والمعنى قال الذين لا يعلمون مثل قول اليهود والنصارى وعليه فقوله لولا يكلمنا بيان لقوله مثل قولهم وكلمة كذلك معمول لقال الثاني. **قوله: (أو الكاف الخ)** والمعنى مثل ذلك قاله الذين من قبلهم فجملة قال الذين من قبلهم خبر عن الكاف. **قوله: (ورد ابن الشجري ذلك)** أي: جعل الكاف مبتدأ والعائدة محذوفاً وقوله: على مكي، أي: القائل بذلك الإعراب. **قوله: (قد استوفى معموله)** أي: فلا يصح تقدير مفعول له. **قوله: (لأن مثل حينئذٍ)** أي: حين جعل

مطلق أو مفعول به لـ «يعلمون» والضمير المقدَّر مفعول به لقال.

والمعنى الرابع: **المبادرة**، وذلك إذا تّصلت بـ «ما» في نحو: «سَلِّمْ كما تَدْخُلُ»، و «صَلِّ كمَا يَدْخُلُ الوَقْتُ»، ذكره ابن الخبَّاز في النهاية، وأبو سعيد السيرافي، وغيرهما، وهو غريب جداً.

والخامس: **التوكيد**، وهي الزائدة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. قال الأكثرون: التقدير: ليس شيء مثله؛ إذ لو لم تُقَدَّر زائدة صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم المُحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيدِ نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جني، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: «مِثْلُكَ لا يَفْعَلُ كذا»، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نَفَوْه

الكاف مبتدأ الخ وحاصله أن الاعتراض إنما يأتي إذا جعل مثل مفعولاً لقال الثاني ونحن نقول أنه مفعول مطلق أو مفعول ليعلمون ا هـ تقرير دردير.

قوله: (والمعنى الرابع) أي: من المعاني الخمسة التي تفيدها الكاف الحرفية الجارة.

قوله: (سلم كما تدخل) أي: سلم بمجرد الدخول أي: سلم مبادراً به عند الدخول.

قوله: (كما يدخل الوقت) أي: بمجرد دخوله أي: صل مبادراً بالصلاة أول الوقت.

قوله: (غريب جداً) يمكن تخريجه على زيادة الكاف وما مصدرية والمصدر نائب عن الزمان والمعنى سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الوقت فيفيد المبادرة. **قوله: (وهي الزائدة)** أي: فخروجها ودخولها على حد سواء لولا التأكيد. **قوله: (التقدير ليس شيء مثله)** أي: فليس فعل ماضٍ ناقص وشيء اسمها وكمثل خبرها منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائدة. **قوله: (فيلزم المحال)** أي: لأن النفي بحسب المتبادر ينصب على الحكم ويفيد ثبوت متعلقه، فالمتبادر من قولنا ليس مثل ابن زيد أحد أن لزيد أبناء، وإن كان يحتمل أن يكون نفي مثل المثل عنه متحققاً في عدم المثل، ولذا قال السعد على العضد لا ضرر في إفادة الآية ذلك لأنها إنما تفيده بالظاهر ونفي المثل عنه تعالى قطعي وكم من ظاهر عارضه القطعي فأول. **قوله: (لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة)** أي: فالحرف الزائدة مفيد لتوكيد الجملة سواءً كانت تلك الجملة منفية أو مثبتة وقوله: بمنزلة إعادة الجملة، أي: وبإعادة الجملة يحصل التأكيد. **قوله: (ولأنهم إذا بالغوا الخ)** ظاهره أنه تعليل ثانٍ للتوكيد بالزيادة المقابلة للأصالة وليس كذلك، وإنما هو تعليل للتوكيد بالزيادة بمعنى الإتيان بلفظ ممكن عدمه، وإن كان أصلياً فمبناه أصالة الكاف، ووجه المبالغة من باب دعوى الشيء ببينة وللمحققين وجه آخر في تقرير الكناية هنا، وهو أنه أطلق المثل وأريد لازمه من نفي المثل وذلك؛ لأنه لو ثبت المثل له تعالى لكان شيء مثلاً لذلك المثل والفرض أن مثل المثل منفي، فإذاً لا يتحقق نفي مثل المثل إلا بنفي المثل من أصله. **قوله: (إنما هي النفي عن ذاته)** أي: فهو كناية

عمن هو على أَخَصِّ أوصافه فقد نَفَوه عنه.

وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف؛ فقيل: الزائد «مثل»، كما زيدت في ﴿فإنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧] قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير، ا هـ.

والقولُ بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادةُ الاسم لم تثبت، وأما ﴿بمثل ما آمَنْتُمْ﴾ [البقرة: ١٣٧] فقد يشهد للقائل بزيادة «مثل» فيها قراءةُ ابن عباس ﴿بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾، وقد تُؤُوِّلت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي: إيماناً مثلَ إيمانكم به، أي بالله سبحانه، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام، أو بالقرآن. وقيل: «مثل» للقرآن، و «ما» للتوراة، أي: فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم، وفي الآية الأولى قول ثالث، وهو أن الكاف و «مثلاً» لا زائِدَ منهما، ثم اختلف، فقيل: «مثل» بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصِّفة، وقيل: الكاف اسم مؤكّد بـ «مثل»، كما عَكَسَ ذلك مَنْ قال [من الرجز]:

أطلق الملزوم وهو مثلك وأريد اللازم وهو أنت، وكذلك في الآية أطلق الملزوم، وهو نفي المماثل لمثل الله وأريد اللازم وهو نفي مثل الله. **قوله: (ولكنهم إذا نفوه)** أي: الفعل، وقوله: على أخص أوصافه أي: عن شخص متصف بالأوصاف الخاصة به.

قوله: (فقد نفوه عنه) أي: ضرورة أنه موافق له في كل الأوصاف، ولا تحصل الموافقة إلا إذا نفيت عنه كما نفيت عن مثله على أن النفي عنه بالطريق الأولى، وكذا في الآية، لما نفت مثل المثل والمماثل هو ما كان على أخص الأوصاف لزم نفي المثل. **قوله: (لتفصل الكاف من الضمير)** أي: لأنها لا تجره.

قوله: (والقول بزيادة الحرف ولي الخ) هذا رد من جانب الأكثرين القائلين بالزيادة. **قوله: (على زيادة الباء)** أي: ومثل ليست بزائدة. **قوله: (وقيل مثل الخ)** والمعنى: فإن آمنوا بالقرآن المماثل للتوراة في أن كلا من عند الله التي آمنتم بها فمعنى الآية، فإن آمنوا بكتابكم القرآن كما آمنتم بكتابهم التوراة. **قوله: (وفي الآية الأولى)** أي: ليس كمثله شيء قول ثالث المناسب أن يقول؛ وقيل: ان الكاف ومثلاً لا زايد منهما ليكون من تتمة قوله: ثم اختلف فقيل الزائد مثل فيكون هذا هو النظير الآخر المحقق للخلاف وعلى صنيع المصنف لم يذكر مقابلاً للقول السابق تأمل وحاصل ما في الآية خمسة أقوال؛ قيل الكاف زائدة، وقيل: مثل، وقيل: مثل بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة، وقيل: مثل توكيد للكاف، وبقي قول سادس وهو الكناية وليس هذا من تتمة أقوال الخلاف على القول الثالث.

٢٩٥ ـ [وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ] فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

وأما الكاف الاسميّة الجارَّة فمرادفة لـ «مثل»، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحقّقين إلا في الضرورة، كقوله [من الرجز]:

٢٩٦ ـ بِيضٌ ثَلاَثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمِّ

وقال كثيرٌ منهم الأخفش والفارسيّ: يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو: «زيد كالأسد» أن تكونَ الكاف في موضع رفع، و «الأسد» مخفوضاً بالإضافة.

ويقع مثل هذا في كتب المُعربين كثيراً، قال الزمخشري في: ﴿فأنفُخُ فيه﴾ [آل

قوله: (مثل كعصف) أي: فقد أكد المثل بالكاف عكس الآية، فإنه أكد فيها الكاف بمثل واعترض هذا القول بأن الكاف في الآية مضافة لمثل وإضافة المؤكد لمؤكد قليلة فلا يخرج عليه القرآن والعصف حب الزرع وقوله: مأكول، أي؛ أكل هو دون الزرع. **قوله: (وأما الكاف الاسمية)** تقدم أن الكاف جارة وغير جارة والجارة حرفية واسمية وقد سبق الكلام على الحرفية، والآن شرع يتكلم على الاسمية. **قوله: (ولا تقع)** أي: الكاف كذلك، أي: اسمية جارة. **قوله: (يضحكن)** أي: النسوة، وقوله: عن كالبرد هو حب الغمام، أي: عن أنياب مثل البرد في اللمعان فالكاف في محل جر وعن حرف جر.

قوله: (المنهم) أي: الذئب. **قوله: (أن تكون الكاف في موضع رفع)** أي: لأنها خبر عن زيد والاسد مجرور بالإضافة لمثل. **قوله: (ويقع مثل هذا)** أي: اسمية الكاف في الاختيار. **قوله: (قال الزمخشري)** سند لما يقع في كلام المعربين.

---

٢٩٥ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في (ملحق ديوانه ص ١٨١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٨، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٢؛ ولحميد الأرقط في الدرر ٢/ ٢٥٠؛ والكتاب ١/ ٤٠٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٩٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٧٣؛ ورصف المباني ص ٢٠١؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٨؛ ولسان العرب ٩/ ٢٤٧ (عصف)؛ والمقتضب ٤/ ١٤١، ٣٥٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٠).

شرح المفردات: العصف: بقل الزرع.

المعنى: يقول: أصبحوا كبقل أكل ولم يبق منه ما يستفاد منه.

٢٩٦ ـ التخريج: الرجز للعجّاج في (ملحق ديوانه ٢/ ٣٢٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٦، ١٦٨، والدرر ٤/ ١٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٠٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٥٨؛ والجنى الداني ص ٧٩؛ وجواهر الأدب ص ١٢٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦؛ وشرح المفصّل ٨/ ٤٢، ٤٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣١).

شرح المفردات: النعاج: ج النعجة، وهي أنثى الضأن، والعرب تكني بها عن المرأة. الجمّ: ج الجمّاء مؤنث الأجمّ، وهو من الكباش ما لا قرن له. البرد: حبّ الغمام. المنهمّ: الذائب.

المعنى: يقول: إنهنّ ثلاث نسوة ناعمات، تبدو أسنانهنّ عندما يضحكن كالبرد المذاب.

عمران: ٤٩]: إن الضمير راجع للكاف من ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيورِ، انتهى. ووقع مثل ذلك في كلام غيره.

ولو كان كما زَعمُوا لَسُمِع في الكلام مثل «مررتُ بكالأسَدِ».

وتتعيّن الحرفية في موضعين؛ أحدهما: أن تكون زائدة، خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء، والثاني: أن تقع هي ومخفوضها صلة كقوله [من الرجز]:

٢٩٧ ـ مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمَعَا، فَهُوَ الذي كَالَّيْثِ وَالْغَيْثِ مَعَا

خلافاً لابن مالك في إجازته أن يكون مضافاً ومضافاً إليه على إضمار مبتدأ، كما في قراءة بعضهم: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وهذا تخريج للفصيح

قوله: (أن الضمير) أي: في فيه راجع للكاف أي: والضمير لا يعود إلا على الأسماء فعود الضمير على الكاف دليل على اسميتها. **قوله: (المماثل)** أي: الذي هو الكاف، وقوله: في كلام غيره أي: من المفسرين. **قوله: (ولو كان الخ)** هذا رد من طرف المحققين. **قوله: (كما زعموا)** أي: من جواز وقوعها اسماً في الاختيار. **قوله: (لسمع في الكلام)** أي: في الكلام النثر الذي لا ضرورة فيه وقوله: مثل مررت الخ، أي: من كل تركيب تكون الكاف فيه مجرورة، أي: مع أن ذلك لم يسمع أي: إذا كان ذلك لم يسمع فالمتعين ما قاله سيبويه والمحققون. **قوله: (أن تكون زائدة)** أي: فإذا وقعت في كلام زائدة تعين كونها حرفاً، ولا يجوز كونها اسماً إلا على قوله من يجوز زيادة الأسماء. **قوله: (أن تقع)** أي: الكاف. **قوله: (صلة)** أي: لأن صلة الموصول لا بد أن تكون جملة ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان حرف جر لتعلقها بعامل محذوف هو فعل بخلاف ما لو جعلت اسمية فتكون صلة الموصول مفرداً وهو مثل. **قوله: (جميعاً)** الألف للإطلاق والفاعل ضمير يعود على الممدوح وقوله: ما يرتجى وما يخاف مفعوله وما مصدرية وأنها اسمية واقعة على الأمور التي ترتجى والتي تخاف وقوله: فهو الذي كالليث الخ لف ونشر مشوش أي: فهو إذا كان يخاف كالليث، وإذا كان يرتجى كالغيث.

قوله: (أن يكون) أي: قوله كالليث، وقوله: ومضافاً إليه، أي: بناء على أن الكاف اسم. **قوله: (كما في قراءة بعضهم)** أي: وكما في جاء الذي كزيد. **قوله: (هذا تخريج للفصيح)** أي: وهو البيت لأن فيه قد وقعت الكاف ومجرورها صلة وكل تركيب وقعت فيه الكاف كذلك فهو فصيح لشيوعه وقوله: على الشاذ أي: وهو القراءة المذكورة لما فيها من حذف صدر الصلة مع عدم الطول واعترض بأن هذا إنما يلزم في محل جاء الذي كزيد أما

٢٩٧ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٨١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٤).
اللغة: الغيث: المطر. الليث: الأسد.
المعنى: إنه بطل كريم، فالناس ترجو كرمه، وتخاف بطشه معاً، فهو كريم كالمطر، وشجاع مغوار كالأسد، ولو أنهما (المطر والأسد) اجتمعا معاً في شخص رجل واحد لكان الممدوح.

على الشاذ، وأما قوله [من مشطور السريع]:

٢٩٨ ـ [لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ غَيْرُ رَمَادٍ وَخِطَامِ كِنْفَيْنْ
وَغَيْرُ وَدٍّ جَازِلٍ أَوْ وَدَّيْنْ] وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

البيت فقد طالت فيه الصلة فأجازه ابن مالك صحيحة قاله الدماميني، قال الشمني، وأقول يتعين في البيت أيضاً الحرفية؛ لأن الصلة فيه، وإن كانت طويلة إلا أن صدر الصلة لا يحذف شائعاً إلا إذا كان الباقي بعد الحذف لا يصلح؛ لأن يكون صلة وهنا يصلح. **قوله: (وأما قوله الخ)** هذا جواب عن سؤال وارد على قوله: وتتعين الحرفية في موضعين، وحاصله أنه إذا دخلت إحدى كافين على أخرى هل يكون مما يتعين فيه الحرفية، أو لا فأجاب بقوله، وأما قوله الخ. **قوله: (وصاليات)** هو بالجر عطف على مدخول غير قبله.

ولم يبق من آي بها يحلين غير رماد وخطام كنفين
وغير ودجا ذل أو ودين

الآي: جمع آية بمعنى العلامة ويحلين من حليت الرجل ذكرت حليته، أي: صفته، أي: لم يبق لهذه المنازل من علامات توصف بها غير ما ذكر من هذه الأشياء والخطام الزمام الكنفين تثنية كنف بكسر الكاف وهو وعاء الراعي الذي يجعل فيه غذاءه وقوله: كنفين على حذف العاطف، والود أصله وتدا بدلت التاء دالاً وأدغمت، والجاذل المنتصب والصاليات الحجارة المحترقة ويؤثفين بمثناة تحتية مضمومة فهمزة مفتوحة فمثلثة ساكنة ففاء، أي: يجعلن أثافي للقدر يوضع عليها عند الطبخ أي: وغير حجارة محترقة من جدار

---

٢٩٨ ـ **التخريج**: البيت لخطام المجاشعيّ في (الجنى الداني ص ٨٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣١٣، ٣١٥، ٣١٨؛ والدرر ١/ ١١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦١١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٤؛ والكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، ٤/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ١/ ٤٣٥ (رنب)؛ ١٤/ ١١٤ (ثفا)، ١٥/ ١٢٢ (غرا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩٢؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٠، ٦٠٨؛ وأسرار العربية ص ٢٥٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٣٦؛ والجنى الداني ص ٨١، ٩٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٥٧، ١٠/ ١٧٥، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١؛ والخصائص ٢/ ٣٦٨؛ ورصف المباني ص ١٩٧، ٢٠١؛ وسر صناعة الإعربا ١/ ٢٨٢، ٣٠٠؛ وشرح المفصّل ٨/ ٤٢؛ ولسان العرب ٩/ ٣ (أثف)، ٢٤٨ (عصف)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٤٨؛ والمحتسب ١/ ١٨٦؛ والمقتضب ٢/ ٩٧، ٤/ ١٤٠، ٣٥٠؛ والمنصف ١/ ٢٩٢، ٢/ ١٨٤، ٣/ ٨٢).

اللغة: الآية: العلامة، جمعها الآي. يحلّين: يوصفن. الخطام: حبل يقاد البعير به. الكنفين: مثنى الكنف وهو وعاء الراعي الذي يجعل فيه أدواته وطعامه. الود: خشبة توضع في الأرض أو الجدار كالوتد. الجاذل: المنتصب. صاليات: محترقات بالنار. يؤثفين: يجعلن للقدر أثافي، أي حجارة يوضع عليها.

المعنى: لم يبق من العلامات ما يوصف، وبها تحلو الأمكنة، سوى رماد النار وحبال وعائين، ووتد منتصب، أو وتدين، وحجارة سوّدها احتراق الحطب تحت الموقد.

فيحتمل أَن الكافين حرفان أُكِّد أوَّلُهما بثانيهما كما قال [من الوافر]:

٢٩٩ ـ فَـلاَ وَالـلّـهِ لا يُـلْـفَـى لِـمَـا بِـي وَلاَ لِـلـمَـا بِـهِـمْ أَبَـداً دَوَاءُ

وأن يكونا اسمين أكّد أيضاً أولهمَا بثانيهما، وأن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً.

وأما الكاف غير الجارّة فنوعان: مضمر منصوبٌ أو مجرور نحو: ﴿ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]، وحرفُ مَعْنًى لا محلّ له ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة لاسم الإشارة، نحو «ذَلِكَ»، و «تِلْكَ»، وللضمير المنفصلِ المنصوب في قولهم: «إيَّاكَ»، و «إيّاكما» ونحوهما، هذا هو الصحيح، ولبعض أسماء الأفعال، نحو: «حَيْهلك»، وَ

الدار كما أي: كحجارة يطبخ عليها في السواد والبلى. **قوله: (يؤثفين)** فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وقد جاء به الشاعر على الأصل المرفوض؛ لأن القياس يثفين محذوف الهمزة كيكرم في يؤكرم. **قوله: (ولا للما الخ)** أصدره:

فـلا والله لا يـلـفـي لـمـا بـي

قوله: (وحرف معنى) أي: حرف وضع لمعنى احترازاً من حروف المباني كزاي زيد ويائه وداله وقوله: لا محل له بيان للواقع، واعلم أن حروف المعاني هي الكلمات الموضوعة المقابلة للأسماء، والأفعال، وأما المباني فهي التي تبنى وتركب منها الكلمات وهي حروف الهجاء أعني نحو جه لا جيم؛ لأنه اسم له. **قوله: (وهي اللاحقة لاسم الإشارة)** أي: فالكاف اللاحقة لاسم الإشارة حرف اتفاقاً. **قوله: (هذا هو الصحيح)** أي: كون الكاف اللاحقة للضمائر المنفصلة حرفاً هو الصحيح وليس هذا راجعاً للكاف اللاحقة لاسم الإشارة والضمير المنفصل لما علمت أن اللاحقة لأسماء الإشارة حرف اتفاقاً ا هـ تقرير دردير. **قوله: (هذا هو الصحيح)** وقيل: إن الكاف اسم مضافة لأيا وأيا مضاف؛ وقيل: أن الضمير هو الكاف وإيا دعامة ليصير بسببها منفصلاً، وقيل: إن الكاف من جملة الضمير لا إنها حرف فعلى هذا الضمير هو إياك وإياكما. **قوله: (ولبعض أسماء الأفعال)**

---

٢٩٩ ـ التخريج: البيت لمسلم بن معبد الوالبي في (خزانة الأدب ٢/ ٣٠٨، ٣١٢، ٥/ ١٥٧، ٩/ ٥٢٨، ٥٣٤، ١٠/ ١٩١، ١١/ ٢٦٧، ٣٣٠؛ والدرر ٥/ ١٤٧، ٦/ ٥٣، ٢٥٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١؛ والجنى الداني ص ٨٠، ٣٤٥؛ والخصائص ٢/ ٢٨٢؛ ورصف المباني ص ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢، ٣٣٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٣٠، ٢٣٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٦؛ والمحتسب ٢/ ٢٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٢؛ والمقرب ١/ ٣٣٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٥، ١٥٨).

شرح المفردات: أُلفي: وجد. لما بي: أي للذي عندي من الحقد عليهم. لما بهم: أي للذي عندهم من الحقد أيضاً. دواء: علاج.

المعنى: يقول: ليس هناك من علاج لما ملأ قلبي وقلوبهم من حقد وضغينة.

«رُوَيْدَكَ»، و «النَّجَاءَك»، ولـ «أرأيتَ» بمعنى: أخْبِرْني، نحو: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] فالتاء فاعل، والكاف حرف خطاب، هذا هو الصحيح، وهو قول سيبويه، وعكَسَ ذلك الفراء فقال: التاء حرف خطاب، والكاف فاعل، لكونها المطابقة للمسند إليه، ويردُّه صحّة الاستغناء عن الكاف، وأنها لم تقع قَطُّ مرفوعة. وقال الكسائي: التاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أن يصحّ الاقتصار على

عطف على أسماء الإشارة. **قوله**: **(والنجاءك)** بمعنى انج وهو بالمد وأصله مصدر نجا ينجو نجاء، ثم استعمل اسم فعل أمر بمعنى انج فالكاف حرف خطاب. **قوله**: **(ولأرأيت)** عطف على اسم الإشارة وهذا هو الموضع الرابع. **قوله**: **(بمعنى اخبرني الخ)** اعلم أن مذهب المصنف إن أرأيت أصلها رأى العلمية، ثم دخلت عليها الهمزة التي للاستفهام فصار معناه حينئذٍ أعلمت فهي تتعدى لمفعولين ثم نقل من الاستفهام إلى إنشاء آخر وهو طلب الإخبار أي: أخبرني فإعراب أرأيتك زيداً ما صنع الكاف حرف خطاب وزيداً مفعول أول وما صنع مفعول ثانٍ فالمفعول الثاني جملة الاستفهام والمعنى أخبرني عن زيد ما صنع، أي؛ أخبرني عن صنع زيد وجوابه صنع كذا، أي: سافر أو ذهب أو جاء ولو كانت للاستفهام الحقيقي، ولم تنقل لكان جوابها نعم أو لا لأنها لطلب التصديق كما تقول لمن قال أجاء زيد نعم أو لا. **قوله**: **(هذا الذي كرمت عليّ)** الذي كرمت الخ بيان أو بدل من هذا. **قوله**: **(فالتاء فاعل)** أي: والهمزة للاستفهام بحسب الأصل ورأيت بمعنى علمت ولها مفعولان هذا الذي مفعول أول والثاني محذوف أي: لم كرمته عليّ كما يأتي للمصنف قريباً. **قوله**: **(لكونها المطابقة للمسند إليه)** أي: في المعنى المنقول إليه فكما تقول أرأيتك وأرأيتكما وأرأيتكم تقول أخبرني وأخبراني وأخبروني. **قوله**: **(لكونها المطابقة للمسند إليه)** أي: من حيث انها تارة تقع مفردة ومثنى وجمعاً وشأن الذي يتغير هو المسند إليه، وأما التاء فهي ملازمة لحالة واحدة، فلا تجعل التاء فاعلاً فتقول أرأيتك وأرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتكن والمراد بالمسند إليه في المعنى المنقول إليه وهو أخبرني، فإن الكاف للمخاطب كما أن المسند إليه هو المخاطب، وإنما كانت مطابقة؛ لأنها تفرد وتثنى وتجمع بحسب المخاطب بخلاف التاء فإنها لازمة لحالة واحدة. **قوله**: **(ويرده صحة الاستغناء عن الكاف)** أي: كما في قوله تعالى: ﴿أرأيت الذي ينهى عبداً إذا صلى أرأيت إن كان على الهدى أو أمر بالتقوى أرأيت إن كذب وتولى﴾ [العلق: ٩ ـ ١٣] فالفاعل لا يحذف فهذه الآيات تبطل كون الكاف فاعلاً. **قوله**: **(وإنها لم تقع قط مرفوعة)** أي: في محل رفع؛ لأنها من ضمائر النصب والجر وقوله: وإنها لم تقع قط مرفوعة، أي: ولو كانت فاعلاً لكانت مرفوعة، وفيه انا نسلم أنها لم تقع مرفوعة أصالة لكن لم لا يجوز أن تكون مرفوعة بطريق النيابة عن ضمير الرفع كما يقول الأخفش في لولاك وأجيب بأن وقوعها بطريق النيابة كما يقول الأخفش في لولاك لا يلزم الجمهور والكلام إنما هو على مذهبهم. **قوله**: **(أن يصح الاقتصار على المنصوب)** أي: بحيث يحذف ما صنع

المنصوب في نحو: «أرأيْتَكَ زَيْداً ما صَنَعَ» لأنه المفعول الثاني، ولكنّ الفائدة لا تتمّ عنده، وأما ﴿أَرأيتك هذا الّذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] فالمفعول الثاني محذوف، أي: لِمَ كَرَّمْتَهُ علي وأنا خيرٌ منه؟ وقد تلحق ألفاظاً أُخَرَ شذوذاً، وحمل على ذلك الفارسيُّ قولَه [من الوافر]:

٣٠٠ ـ لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهَا إلَيْنَا وَحِنْتَ، وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا

لئلاّ يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل: يحتمل كون «أن» وصِلَتها بدلاً من الكاف سادًّا مسدَّ المفعولين كقراءة حمزة ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الّذِينَ كَفَرُوا أَنَّما نُمْلِي لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] بالخطاب.

ويقتصر على زيد أي: على ذكره. **قوله: (لأنه المفعول الثاني)** أي: وما بعد المفعول الثاني يصح حذفه اقتصاراً من غير دليل. **قوله: (لا تتم عنده)** أي: عند المنصوب أي: وحينئذٍ فلا يصح الاقتصار عليه؛ لأن الاقتصار لا يصح إلا على ما تتم عنده الفائدة. **قوله: (وأما أرأيتك هذا الذي كرمت عليَّ الخ)** هذا إشارة إلى جواب اعتراض من طرف الكسائي وتقرير ذلك الاعتراض أنه قد وقع الاقتصار على المنصوب بعد الكاف في هذه الآية؛ لأن اسم الإشارة فيها هو المنصوب بعد الكاف، والاسم الموصول تابع له وحاصل الجواب أن الآية ليست من قبيل الاقتصار على المنصوب بعد الكاف بحيث يكون ما بعدها حذف لغير دليل، بل الحذف فيها من قبيل الاختصار فما بعد المنصوب محذوف فيها لدليل وهو صلة الموصول والحذف الممتنع قبل تمام الكلام الحذف اقتصاراً كما في المثال لا اختصاراً كما في الآية. **قوله: (ألفاظ أخر)** كقوله: ليسك زيد قائماً ونعمك الرجل زيد وبئسك الرجل عمرو، وقالوا: كلاك بالتشديد. **قوله: (لسان السوء)** أي: كلمة السوء فهو مجاز واللسان في الأصل الجارحة يذكر فيجمع على ألسنة كحمار وأحمرة ويؤنث فيجمع على السن كذراع وأذرع ويجعل كناية عن الكلمة كما في البيت، فيؤنث لا غير. **قوله: (وحنت)** بالحاء المهملة والنون أي: هلكت من الحين وهو الهلاك. **قوله: (عن اسم العين)** أي: وهو المدلول عليه بالكاف وقوله: بالمصدر، أي: المؤول من أن تحينا. **قوله: (وقيل يحتمل الخ)** وعلى الاحتمال الأول فإن تحينا مفعول أول والمفعول الثاني محذوف أي: حاصلاً. **قوله: (مسداً لمفعولين)** أي: لأن الكاف مبدل منه في نية الطرح فلذا لم تتغير، وإن كانت مفعولاً أول. **قوله: (بالخطاب)** أي: مع فتح السين، أي: وليست بحسبن بالياء كما قرأه بعض.

---

٣٠٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (جواهر الأدب ص ١٢٥؛ والجنى الداني ص ٩٤؛ والدرر ١/ ٢٤٠، ٢/ ٢٦٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٧، ١٥٦).

اللغة: لسان السوء: كناية عن كلمة السباب، أو قصيدة الهجاء، أو رسالة التعريض والوعيد. حنت تحين: متّ تموت، من الحين وهو الهلاك.

المعنى: لقد هلكت، وكنت أظنك قويًا لن تهلك، فهل أفادك تهديدنا؟!

● (كي) على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً مختصراً من «كيف» كقوله [من البسيط]:

٣٠١ - كَيْ تَجْنَحُونَ إلى سِلْمٍ، وَمَا ثُئِرَتْ   قَتْلاكُمُ، وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ؟

أراد: كيف، فحذف الفاء كما قال بعضهم «سَوْ أَفْعَلُ» يريد: سوف.

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل مَعْنًى وعملاً، وهي الداخلة على «ما» الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: «كَيْمَهْ» بمعنى: لِمَه، وعلى «ما» المصدريّة في قوله [من الطويل]:

٣٠٢ - إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ، فإنَّمَا   يُرَجَّى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

(كي) **قوله: (اسماً)** أي: اسم استفهام. **قوله: (تجنحون)** أي: تميلون، وقوله: إلى سلم بفتح السين وكسرها، أي: إلى صلح وقوله: وما ثئرت قتلاكم أي: لم يؤخذ لها ثأر وقوله: ولظى، أي: نار الهيجاء أي: الحرب تضطرم أي: تتوقد ولم تسكن. **قوله: (أراد كيف)** أي: وإلا يلزم عليه أن الفعل المضارع وقع مرفوعاً مع كي الذي هو حرف مصدري ونصب أي تنصب الفعل المضارع. **قوله: (بمنزلة لام التعليل معنىً وعملاً)** أي: فتفيد التعليل وتعمل الجر. **قوله: (كيمه بمعنى لمه)** فكي حرف جر وما اسم استفهام في محل جر وحذف ألفها والهاء للسكت. **قوله: (كيما يضر)** أي: لأجل الضرر.

---

٣٠١ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الجنى الداني ص ٢٦٥؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٠٦؛ والدرر ٣/ ١٣٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٧، ٢/ ٥٥٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٤).

اللغة: ثئرت قتلاكم: قتلتم مقابلها. اللظى: اللهب الخالص. الهيجاء: الحرب. تضطرم: تلتهب.

المعنى: كيف ترضون سلماً، وما زالت نيران الحرب ملتهبة، ودماء قتلاكم لم تجفّ، ولم تأخذوا بثأرهم؟!

٣٠٢ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في (ملحق ديوانه ص ٢٤٦؛ وله أو للنابغة الذبياني في شرح شواهد المغني ١/ ٥٠٧؛ وللنابغة الجعدي، أو للنابغة الذبياني أو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب ٨/ ٤٩٨؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٢٤٥؛ ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٥؛ وكتاب الصناعتين ص ٣١٥؛ وللنابغة الذبياني في شرح التصريح ٢/ ٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٩؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٠٩؛ والجنى الداني ص ٢٦٢؛ والحيوان ٣/ ٧٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٥، ٣١).

المعنى: يقول: على الإنسان إمّا أن يضرّ وإمّا أن ينفع، وبهاتين الصفتين ينماز الإنسان عن سائر المخلوقات.

وقيل: «ما» كافّة، وعلى «أن» المصدريّة مضمرة نحو: «جِئتُكَ كي تُكْرِمَني» إذا قدَّرت النَّصب بـ «أَنْ».

الثالث: أن تكون بمنزلة «أن» المصدرية معنى وعملاً، وذلك في نحو: ﴿لِكَيْلاَ تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣] ويؤيّده صحَّة حلول «أنْ» محلَّها، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل، ومن ذلك: «جِئتُكَ كي تكرمني»، وقوله تعالى: ﴿كَيْلاَ يَكُونَ دُولة﴾ [الحشر: ٧] إذا قدّرت اللام قبلها، فإن لم تقدّر فهي تعليليّة جارّة، ويجب حينئذٍ إضمارُ «أنْ» بعدها. ومثلهُ في الاحتمالين قولُه [من الطويل]:

٣٠٣ ـ أَرَدْتَ لِكَيْمَا أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي [فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ]

قوله: (ما كافة) أي: لعمل كي الجر والصحيح إنها مصدرية لأننا لا نحتاج للكافة إلا في الداخلة على الاسمية بناءً على أن المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية وهو الحق. **قوله: (مضمرة)** أي: حال كون أن المصدرية مضمرة. **قوله: (جئتك)** فعل وفاعل وكي تكرمني كي حرف تعليل وجر وتكرمني فعل مضارع منصوب بأن مضمرة، وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور بكي. **قوله: (تكرمني)** منصوب بأن مضمرة والمصدر المؤول مجرور بكي.

قوله: (إذا قدرت النصب بأن) أي: وأما لو جعلت كي هي الناصبة فتقدر اللام كما يأتي فهذا المثال محتمل للوجهين. **قوله: (ويؤيده)** أي: يؤكد كونها بمنزلة أن معنى وعملاً حلول أن فتقول أن تأسوا. **قوله: (لم يدخل عليها حرف تعليل)** أي: وهو اللام أي: والحرف لا يدخل على الحرف في الفصيح. **قوله: (ومثلة في الاحتمالين)** أي: أنه تقدم إذا دخلت كي على الفعل بدون أن ولم يسبقها اللام فيه احتمالان وكذلك الاحتمالان إذا وجدت اللام قبلها، وأن بعدها فالحاصل أن هذين الاحتمالين فيما إذا فقدت اللام، وأن وفيما إذا وجدتا ولا يكون إلا ضرورة؛ لأن أن تحذف وجوباً بعد كي، وأما إذا تقدمت اللام تعين لهم مصدريته. **قوله: (أن تطير الخ)** تمامه:

فتنزلها شناً ببيداء بلقع

قوله: (أن تطير) أي: تذهب بسرعة، فاستعار الطيران للذهاب بسرعة والقربة وعاء

---

٣٠٣ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٨٠؛ والجنى الداني ٢٦٥؛ وجواهر الأدب ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ١/ ١٦، ٨/ ٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧؛ ورصف المباني ٢١٦، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٨؛ وشرح المفصّل ٩/ ١٦، ٧/ ١٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٥).

شرح المفردات: القربة: جلد ماعز أو نحوه يتّخذ للماء. شناً: القربة البالية. البلقع: الخالي.

المعنى: يقول: لقد ذهبت بقربتي بعيداً وتركتها ممزّقة بالية في صحراء خالية من الناس.

فَكَيْ إمّا تعليليّة مُؤَكِّدة للاّم، أو مصدريّة مؤكّدة بـ «أنْ»، ولا تظهر «أن» بعد «كي» إلاّ في الضرورة كقوله [من الطويل]:

٣٠٤ ـ فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟

وعن الأخفش أن «كَيْ» جارة دائماً، وأن النصب بعدها بـ «أن» ظاهرة أو مضمرة، ويردُّه نحو: ﴿لِكَيْلاَ تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣] فإن زعم أن «كي» تأكيد للام كقوله [من الوافر]:

[فَلاَ والـلَّـه لا يـلـفـى لـمـا بـي وَلاَ لِـلِـمَـا بِـهِـمْ أَبَـداً دَوَاءُ

رُدَّ بأن الفصيحَ المقيسَ لا يُخَرَّجُ على الشاذّ، وعن الكوفيِّين أنها ناصبة دائماً،

من جلد يحمل فيه الماء، والشن بفتح الشين كما في الدماميني، وبكسرها كما في غيره البالو والبيداء المفازة؛ لأنها تبيد المار فيها أي: تهلكه والبلقع القفر الذي لا نبات بها ولا ماء. **قوله**: (**ولا تظهر أن بعد كي**) التعليلية إلا في الضرورة وجعله ابن مالك قليلاً لا ضرورة. **قوله**: (**وعن الأخفش**) هذا مقابل لما مر من أن كي تأتي على ثلاثة أوجه. **قوله**: (**جارة دائماً**) أي: ولا تكون مصدرية ناصبة بنفسها. **قوله**: (**بأن ظاهرة**) أي: كما في ضرورة الشعر. **قوله**: (**ويرده نحو لكيلا الخ**) أي: فلو كانت كي حرف جر للزم عليه الجمع بين حرفي تعليل. **قوله**: (**نحو لكيلا تأسوا الخ**) أي: وذلك فيما إذا دخلت عليها اللام لفظاً أو تقديراً. **قوله**: (**تأسوا**) منصوب بأن مضمرة بحذف النون، أي: لعدم إساءتكم. **قوله**: (**بأن الفصيح**) أي: وهو اجتماع اللام، وكي في الآية وقوله: على الشاذ، أي: وهو اجتماع حرفي جر. **قوله**: (**لا يخرج على الشاذ**) أي: وهو التأكيد بحرف لغير جواب بدون مدخول. **قوله**: (**أنها ناصبة**) أي: للفعل المضارع دائماً أي: فهي بمنزلة أن المصدرية معنًى وعملاً دائماً عندهم. **قوله**: (**ويرده قولهم كيمه**) أي: فهي قد دخلت على الاسم الصريح وهو ما الاستفهامية، ولو كانت ناصبة للفعل المضارع دائماً لم تدخل على الاسم.

---

٣٠٤ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في (ديوانه ص ١٠٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨؛ والدرر ٤/ ٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٣، ٢٣١؛ وشرح المفصل ٩/ ١٤، ١٦؛ وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ١/ ٥٠٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١١؛ وخزانة الأدب ص ١٢٥؛ وجواهر الأدب ص ١٢٥؛ والجنى الداني ص ٢٦٢؛ ورصف المباني ص ٢١٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥).

اللغة والمعنى: المانح: المعطي، الواهب. تغرّ: تخدع.

يقول: قالت: أتقدّم لكل الناس المدح والثناء بلسانك، وأنت في ذلك تغرّهم وتخدعهم. أي أنّه يظهر عكس ما يخفي.

ويردُّه قولهم «كَيْمَهْ» كما يقولون: «لمه»، وقول حاتم [من الطويل]:

٣٠٥ ـ وَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُهَا، وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهْ

لأن لام الجرّ لا تفصلُ بين الفعل وناصبه، وأجابوا عن الأول بأن الأصل: «كَيْ يَفْعَلَ ماذا» ويلزمهم كثرةُ الحذف، وإخراجُ «ما» الاستفهامية عن الصَّدْرِ، وحذفُ ألفِها في غير الجرّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت؛ نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]: «فيذهب كيما فيعود ظَهْرُهُ طبقاً واحداً»، أي: كيما يسجد، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه.

قوله: (**كيمه**) فكي حرف جر وما اسم استفهام في محل جر والهاء للسكت. **قوله**: (**كي ليبصر**) كي حرف تعليل وجر واللام توكيد لكي وقوله: يبصر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وليست كي ناصبة وإلا لزم الفصل بين النصب والمنصوب ولا يفصل بينهما. **قوله**: (**لأن لام الجر الخ**) ولو كانت ناصبة للزم الفصل بين كي وبين الفعل وهو يبصر باللام الجارة فتعين أن اللام تعليلية مؤكدة لكي التعليلية ويبصر منصوب بأن مضمرة بعد اللام. **قوله**: (**وأجابوا عن الأول الخ**) ويمكن الجواب أيضاً عن الثاني بأن مذهبهم جاز الفصل باللام بين الناصب والمنصوب. **قوله**: (**كثرة الحذف**) أي: وهو حذف الفعل وألف ما وذا التي هي اسم إشارة ففيه حذف ثلاثة والناصب للفعل هو كي إلا أن محذوفة. **قوله**: (**إخراج الخ**) أي: لأن ما مفعول تفعل وقوله: وحذف ألفها، أي: لأن ما منصوبة بالفعل. **قوله**: (**إخراج ما الاستفهامية عن الصدر**) في دماميني أن بعضهم لا يثبت التصدير وقال به ابن مالك إذا ركبت مع ذا. **قوله**: (**وكل ذلك**) أي: وكل واحد مما ذكر من كثرة الحذف والإخراج الخ. **قوله**: (**وكل ذلك لم يثبت**) في قوة السالبة الكلية، وقوله: نعم الخ في قوة الموجبة الجزئية مناقضة لها وقوله: وهو غريب رد للمناقضة بتلك الجزئية. **قوله**: (**نعم**) استدراك على قوله: وكل ذلك الخ المفيد أن حذف الفعل المنصوب مع بقاء الناصب لم يثبت. **قوله**: (**أي كيما يسجد**) أي: فحذف الفعل وأبقى الناصب.

قوله: (**أي كيما يسجد**) ما كافة وان مضمرة بعد كي ويحتمل أن ما مصدرية مؤكدة بأن المحذوفة ويحتمل أن الناصب كي على مذهب الكوفيين. **قوله**: (**وهو**) أي: حذف الفعل المنصوب مع بقاء ناصبة غريب جداً ولذا قال العلامة ابن حجر الثابت في نسخ

---

٣٠٥ ـ **التخريج**: البيت لحاتم الطائي في (ديوانه ص ٢٨٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٦؛ وللنمري أو لرجل من باهلة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٩٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٠٠؛ ومجالس ثعلب ص ٣٤٩).

المعنى: أشعلت ناراً كي يرى المحتاجون ضوءها ليلاً فيأتون إليّ، وجعلت كلبي ينبح خارج البيت ليسمع الناس صوته فيهتدون به إليّ.

تنبيه ـ إذا قيل «جئت لتكرِمَني» بالنصب فالنصبُ بـ «أنْ» مضمرة، وجَوَّز أبو سعيد كون المضمر «كي»، والأولى أولى؛ لأنَّ «أنْ» أمْكَنُ في عمل النصب من غيرها؛ فهي أقْوَى على التجوُّز فيها بأن تعمل مضمرة.

● (كَمْ) على وجهين: **خبرية** بمعنى «كَثِير»، **واستفهاميَّة** بمعنى أي عدد. ويَشْتَرِكانِ في خمسة أمور: الاسمية، والإِبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وأما قِول بعضهم في: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١]: أُبدلت «أنَّ» وصلتها من «كم» فمردود، بأن عامل البدل هو عامل المُبْدَل منه، فإن قدر عامل المبدل منه «يَرَوْا» فـ «كَمْ» لها الصَّدْرُ فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قدّر «أهلكنا» فلا تسلّط له في المعنى على البدل؛ والصَّواب أن «كم» مفعول لِـ «أهلكنا»، والجملة إما مفعولة لِـ «يروا» على أنه عُلِّق عن العمل في اللفظ، و

البخاري التصريح بيسجد فلعل ابن هشام وقعت له إنسخة بحذف يسجد انتهت عبارته.
قوله: (جئت لتكرمني) أي: إذا صرحت باللام ونصبت الفعل فهل الناصب أن أو كي خلاف، وقوله: بأن مضمرة، أي: جوازاً بخلاف إضمارها بعد كي، فإنه وجوباً وهذه اللام تسمى لام كي؛ لأنها بمعنى كي.

(كم) **قوله: (بمعنى كثير)** نحوكم عبداً ملكت وقوله: بمعنى أي عدد نحو بكم اشتريت أي: بأي عدد. **قوله: (الاسمية)** فتقع مجرورة بمن أو الإضافة وقد تقع مبتدأ وقوله: والافتقار أي: بسبب الإبهام، وقوله: والبناء، أي: للشبه الوضعي مع ما في الاستفهامية من تضمنها معنى الاستفهام كالهمزة وما في الخبرية من إنشاء التكثير كرب. **قوله: (ولزوم الخ)** اما في الخبرية فلأنها كرب وهي لها الصدارة وأما في الاستفهام فلأن أدوات الاستفهام لها الصدارة. **قوله: (ولزوم التصدير)** أي: لا يسبقها الفعل العامل وأما تقدم الجار اسماً أو حرفاً فلا ضرر فيه؛ لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد. **قوله: (وأما قول بعضهم)** هو ابن عطية المفسر. **قوله: (أبدلت)** أي: بدل اشتمال. **قوله: (فمردود)** هذا الاعتراض لصاحب البحر. **قوله: (فإن قدر)** أي: ذلك البعض. **قوله: (فلا تسلط له)** أي: لأهلكنا على البدل؛ لأنه ينحل المعنى أهلكنا عدم رجوعهم ولا معنى لتعلق الهلاك بالعدم.

قوله: (فلا تسلط له) أي: لأن المعنى حينئذٍ أهلكنا أنهم إليهم لا يرجعون أو أهلكنا عدم الرجوع، ولا معنى له. **قوله: (والصواب)** أي: معنى كما قال الزمخشري. **قوله: (والجملة)** أي: جملة كم أهلكنا. **قوله: (إما مفعولة ليروا)** التي هي علمية وقوله: معمولة أي: معنًى لا لفظاً وهو المسمى بالتعليق والمعنى ألم يروا إهلاكنا كثيراً من القرون حاصلاً؛ لأنهم لا يرجعون إلى الكفار والعامل في قولنا لأنهم الخ هو أهلكنا لأنه علته أو أن العامل هو يرى أي: ألم يعلموا لأنهم لا يرجعون فعلة عدم العلم عدم الرجوع إليهم

«أنَّ» وصلتها مفعول لأجله؛ وإما مُعْتَرِضة بين «يَرَوْا» وما سدَّ مَسَدَّ مفعوليهِ وهو «أنَّ» وصلتها؛ وكذلك قول ابن عصفور في: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كم أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦]: إن «كم» فاعل مردودٌ بأن «كم» لها الصدر، وقولُه إن ذلك جاء على لغةٍ رديئة حكاها الأخفشُ عن بعضهم أنه يقول «ملكْتَ كم عبيد» فيخرجها عن الصدريَّة خطأ عظيم؛ إذ خَرَّجَ كلام الله سبحانه على هذه اللغة، وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة ﴿أهلكنا﴾ على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقاً أو بشرط كونها مقترنة بما يعلّق عن العمل والفعل قلبيّ، نحو: «ظَهَرَ لي أقامَ زيدٌ»؛ وجوّز أبو البقاء كونَه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة، وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر.

ويفترقان في خمسة أمور:

أحدها: أن الكلام مع الخبريّة محتمل للتّصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية.

ولا يخفى ما في ذلك من البعد، فالأحسن قوله: وإما معترضة ونكتته هو الزجر، أي: ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون، وقال بعض العامل في أنهم محذوف أي: حكمنا بأنهم الخ وجملة كم أهلكنا سدت مسد المفعولين ا هـ تقرير دردير. **قوله: (أن كم فاعل)** والمعنى أولم يهد كثيراً أهلكناه أي: أو لم يصل إليهم كثير أهلكناه أي: أو لم يصل إليهم العلم بذلك. **قوله: (مردود)** بيان للتشبيه في قوله وكذلك الخ. **قوله: (بأن الصدر)** أي: ولو كانت فاعلاً لخرجت عن الصدارة، وأجاب عن هذا بقوله: وقوله أن ذلك جاء الخ، وحاصله رد هذا الجواب بأنه خطأ عظيم. **قوله: (ضمير اسم الله)** لا يخفى حسن زيادة لفظ اسم هنا؛ لأن الضمير يطلق على ما في القلب. **قوله: (ضمير اسم الله)** أي: المفهوم من المقام والمعنى أو لم يوصل الله لهم كم أهلكنا ولا يخفى ما فيه من الالتفات، أي: أولم يعلمهم الله كم أهلكنا وجملة كم أهلكنا معلقة. **قوله: (يكون جملة الخ)** أي: وفي الحقيقة الفاعل محذوف أي: أو لم يعلمهم؛ لأن يهد معناه يعلم فيؤخذ منه العلم بحسب المعنى. **قوله: (يكون جملة الخ)** أي: وفي الحقيقة الفاعل محذوف أي: جواب هذا الاستفهام. **قوله: (والفعل قلبي)** أي: والإهداء هنا قلبي مصدر باستفهام. **قوله: (نحو ظهر لي)** أي فإن الظهور معناه قائم بالقلب أظهر لي معنى هذا الاستفهام ا هـ تقرير دردير. **قوله: (ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة)** أي: من فعل الجملة وهو أهلكنا. **قوله: (وليس هذا الخ)** هذا رد على أبي البقاء فكأنه قال يلزم عليه عود الضمير على متأخر وليس هذا من المحلات التي يعود فيها الضمير على متأخر، وله أن يجيب بأنه يمكن تقديره متقدماً لداعية الضمير وكم من متأخر دل على متقدم. **قوله: (مع الخبرية)** أي: لأن ما دخلت عليه خبراً وهو محتمل لما ذكره. **قوله: (بخلافه مع الاستفهامية)** أي: لأن الاستفهامية من جملة الإنشاء وهو لا يحتمل صدقاً ولا كذباً.

الثاني: أن المتكلّم بالخبريّة لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مُخْبِر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيهِ لأنه مُسْتخبر.

الثالث: أن الاسم المبْدَل من الخبريَّة لا يقترن بالهمزة، بخلاف المُبدل من الاستفهامية، يقال في الخبرية: «كم عَبِيد لي خمسون بل ستون»، وفي الاستفهامية: «كم مالكَ أعشرون أم ثلاثون».

الرابع: أن تمييز «كم» الخبريَّة مفرد أو مجموع، تقول: «كَمْ عَبْدٍ ملَكْتَ» و «كم عبيدٍ ملكت»، قال [من مجزوء المديد]:

٣٠٦ ـ كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمُ　　　وَنَعِيمِ سُوقَةٍ بَادُوا

وقال الفرزدق [من الكامل]:

٣٠٧ ـ كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وَخَالَةٍ　　　فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

قوله: (يستدعيه) أي: يطلب جواباً؛ لأنه مستخبر أي: مستفهم. **قوله: (بخلاف المبدل من الاستفهامية)** وذلك لأن اسم الاستفهام مطلقاً سواء كان كم أو غيرها مضمن معنى الهمزة فيجب في المبدل منه اقترانه بها.

قوله: (كم عبيد لي) كم مبتدأ وهو مضاف وعبيد مضاف إليه ولي خبر وخمسون بدل، ثم أضرب عنه بقوله بل ستون. **قوله: (كم مالك الخ)** مالك مبتدأ وكم خبر أي: مالك أي: عدم ويصح العكس في الإعراب. **قوله: (أعشرون)** بدل من كم فقرنه بالهمزة، وقوله: أم ثلاثون عطف على عشرون والهمزة لا دخل لها في البدل بل البدل ما بعدها. **قوله: (مفرد أو مجموع)** إما إفراد فلمشابهة الخبرية المائة والألف في الدلالة على الكثرة، وإما جمعه فلمناسبة التكثير من حيث ذاته، فإنه أكثر من المفرد والنكات لا تتزاحم. **قوله: (كم عبيد ملكت)** كم مفعول مقدم وعبيد مضاف إليه وهو التمييز وكذا ما بعده. **قوله: (كم ملوك)** كم مبتدأ وملوك تمييز وقوله: ونعيم عطف على ملوك فقد وقع تمييزها جمعاً ومفرداً فهو جامع للأمرين وقوله: باد خبر كم وقوله: سوقة مضاف إليه وهو ما قابل الملوك. **قوله: (كم)** مبتدأ وعمة تمييز وخالة عطف عليه، وقد حلبت خبر كم كما يأتي.

---

٣٠٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٤/ ٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥١١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٤).

اللغة: باد: هلك. السوقة: الرعيّة من دون الملك، وكلّ من لم يكن ذا سلطان فهو سوقة وهم سوقة.

المعنى: لقد هلك الكثير من الملوك، وتقوّضت عروشهم، وكذلك الناس غير الملوك تهلك أيضاً، أي أن الحياة اللينة لا تدوم لأحد.

٣٠٧ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ١/ ٣٦١؛ والأشباه والنظائر ٨/ ١٢٣؛ وخزانة الأدب =

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلاً مفرداً، خلافاً للكوفيين.

الخامس: أن تمييز الخبريّة واجبُ الخفض، وتمييز الاستفهاميَّة منصوب، ولا يجوز جَرُّه مطلقاً خلافاً للفرَّاء والزجاج وابن السرّاج وآخرين، بل يشترط أن تجر «كم» بحرف جرّ، فحينئذٍ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجرّ خلافاً لبعضهم، وهو بـ «مِنْ» مضمرة وجوباً، لا بالإضافة خلافاً للزجَّاج.

وتلخص أن في جرّ تمييزها أقوالاً: الجواز، والمنع، والتّفصيل، فإن جُرَّت هي

قوله: (إلا مفرداً) أي: لأن كم الاستفهامية معناها، أي: عدد فتوسط فيها فجعل تمييزها تمييز المتوسط وهو أحد عشر إلى تسعة وتسعين ولم يعط حكم ما قبل الأحد عشر ولا حكم المائة وارتكاب أحد الطرفين تحكم. **قوله: (خلافاً للكوفيين)** أي: المجوزين لجمعه. **قوله: (واجب الخفض)** أي: بالإضافة حملاً لكم الخبرية على ما هي مشابهته له من العدد والمميز له إنما يخفض بالإضافة، وذهب الفراء إلى أنه مخفوض بمن مقدرة وعمل الجار مقدر وإن كان في غير هذا الموضع نادراً إلا أنه لما كثر دخول من على مميز كم الخبرية نحو وكم من قرية وكم من آية ساغ عملها مقدرة؛ لأن الشيء إذا عرف في موضع جاز تركة لقوة الدلالة عليه. **قوله: (وتمييز الاستفهامية منصوب)** أي: على التمييز. **قوله: (مطلقاً)** أي: سواءً جرت كم أو لا بل جواز جره مشروط بما إذا جرت كم بحرف جر. **قوله: (خلافاً للفراء الخ)** أي: حيث قالوا بجواز جره مطلقاً. **قوله: (خلافاً لبعضهم)** حيث قال بمنع جره ولو جرت كم بحرف جر فتحصل أن في جر تمييز الاستفهامية مذاهب ثلاثة الجواز مطلقاً والمنع مطلقاً والتفصيل. **قوله: (بمن مضمرة وجوباً)** يرد عليه كما قال بعضهم التصريح بها في: ﴿سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية﴾ [البقرة: ٢١١] لكن هذا مخالف لشرط المصنف فعليه هي خبرية اقتضاب بعد السؤال أو أن التمييز محذوف ومن آية متعلق بالفعل دال على التمييز فتدبر. **قوله: (أن في جر تمييزها)** أي: الاستفهامية. **قوله: (الجواز)** أي: مطلقاً هو المشار له بقوله خلافاً للفراء الخ، وقوله: والمنع، أي: مطلقاً وهو المشار له بقوله خلافاً لبعضهم. **قوله: (فإن جرت الخ)**

= ٦/ ٤٥٨، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨؛ والدرر ٤/ ٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٦؛ وشرح المفصّل ٤/ ١٣٣؛ والكتاب ٢/ ٧٢، ١٦٢، ١٦٦؛ ولسان العرب ٤/ ٥٧٣ (عشر)؛ واللمع ٢٢٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٩؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٣١؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١١٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٢٨ (كمم)؛ والمقتضب ٣/ ٥٨؛ والمقرب ١/ ٣١٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٤).

شرح المفردات: الفدعاء: التي اعوجّت أصابعها من الحلب، أو التي اعوجّت مفاصلها. العشار: الناقة التي عمرها عشرة أشهر، أو التي أتى عليها عشرة أشهر من زمان حلبها.

المعنى: يقول: إنّ لك يا جرير كثيراً من العمّات والخالات الفدعاوات قد عملن عندي في حلب نوقي، أو في رعي ماشيتي.

بحرف جرّ نحو: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ» جاز وإلاّ فلا.

وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز «كم» الخبريّة إذا كان الخبرُ مفرداً، ورُوي قول الفرزدق [من الكامل]:

كَم عَـمَّـةً لَـك يَـا جَـرِيـرُ وَخَـالَـةً ... فَـدْعـاء قَـدْ حَـلَـبَـتْ عَـلَـيَّ عِـشـارِي

بالخفضِ على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب على اللغة التميميَّة، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكُّم، أي: أَخْبِرْني بعدد عمّاتك وخالاتِك اللاَّتي كنَّ يخدِمْنَنِي فقد نسيته، وعليهما فـ «كم»: مبتدأ خبره «قد حلبت» وأفرد الضمير حملاً على لفظ «كم»، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وُصِفَ بـ «لك» وبـ «فَدْعاء» محذوفة مدلول عليها بالمذكورة؛ إذ ليس المراد تخصيص «الخالة» بوصفها بـ «الفَدع» كما حذف «لَكَ» من صفة «خالة» استدلالاً عليها بـ «لك» الأولى، والخبر «قد

بيان للتفصيل وهو الراجح.

قوله: (إذا كان الخبر مفرداً) هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ إذا كان مفرداً وهي الصواب، أي: إذا كان تمييزها مفرداً كما هو موجود في الأشموني وأما النسخة الأولى فلا تصح؛ لأن خبر كم في البيت جملة وهو قد حلبت والتمييز هنا مفرد وهو عمة. **قوله: (روى)** بالبناء للمجهول والمناسب رووا أي: القوم. **قوله: (بالخفض)** أي: بخفض المميز وهو عمة. **قوله: (على قياس تمييز كم الخبرية)** لأن قياس كم الخبرية جر تمييزها وجوباً. **قوله: (وعليهما)** أي: الوجهين الرفع والنصب بوجهيه. **قوله: (وأفرد الضمير)** أي: في حلبت ولم يقل حلبتا؛ لأن كم واقعة على العمة والخالة لكن لفظ كم مفرد فأفرد الضمير وراعى المعنى في التأنيث فأنث فقوله حملاً على لفظ كم أي: من حيث الإفراد وأما من حيث التأنيث فراعى المعنى. **قوله: (وبالرفع)** عطف على قوله بالخفض وقوله: على أنه مبتدأ أي: عمة. **قوله: (وفبدعاء محذوفة مدلول عليه بالمذكورة)** قال الدماميني: أقول لك أن تعتقد في فدعاء كونه معرفة إذ هو كلمة أريد بها لفظها فتكون علماً عليه وتنصب محذوفة على أنه حال منه ومدلول مرفوع خبر محذوف، أي؛ هي مدلول عليها وتجعل هذه الجملة حالاً أخرى أو صفة للحال ولك أن تجري كلا من هاتين الكلمتين على أنها صفة لفدعاء بناءً على أنه نكرة والمعنى لكونه وصف بلك وبكلمة مسماة بفدعاء كما تقول رب زيد لقيته أي: رب مسمى بهذا الاسم لقيته ا هـ دماميني.

قوله: (بالفدع) أي: وهو اعوجاج الرسغ والرسغ على وزن قفل مجمع الساعد والكف ويطلق على مجمع الساق والقدم وقول بعضهم والرسغ ما وسط أي: عظم متوسط وهو خاص باليدين ليس بمسلم؛ لأنه ليس عظماً خاصاً باليدين فتنبه وعلى ما قررنا من أنه

حلبت» ولا بدَّ من تقدير: قد حلبت أخرى؛ لأن المُخْبَر عنه في هذا الوجه متعدد لفظاً ومعنى، ونظيره: «زَيْنَبُ وَهِنْدٌ قامَتْ»، و «كم» على هذا الوجه: ظرف أو مصدر، والتمييز محذوف، أي: كم وَقْتٍ أو حَلْبَة.

● **(كأيِّ): اسم مركَّب من كاف التشبيه و «أيٍّ» المنوّنة**، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أَشْبَهَ النونَ الأصلية، ولهذا رُسِمَ في المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف.

وتُوَافِقُ «كأي» «كم» في خمسة أمور: **الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة** وهو الغالب، نحو: ﴿وَكَأَيٍّ مِنْ نَبِي قَاتَلَ مَعَهُ

ليس عظماً فنسبته الاعوجاج له مجاز، بل المعوج ملاصقة. **قوله: (ولا بد من تقدير قد حلبت)** أي: قبل خالة أي: لأجل أن لا يكون هناك فاصل بين المبتدأ والخبر وهذا مذهب سيبويه، ويصح أن يكون قد حلبت الموجود خبراً عن عمة وخبر الخالة محذوف ا هـ تقرير دردير. **قوله: (زينب وهند قامت)** فتقدير قامت عند زينب كما هو الأولى. **قوله: (وكم على هذا)** أي: رفع العمة. **قوله: (ظرف)** أي: عمة وخالة حلبت في كثير من الأوقات. **قوله: (أو مصدر)** أي: قد حلبت حلبات كثيرة وعلى الاستفهام فالمعنى أخبرني عن الأوقات، أو عن الحلبات، فإني قد نسيتها فعلى كل هي في محل نصب لحلبت. **قوله: (أي كم وقت)** راجع لظرف وقوله: أو حلبة راجع للمصدر وهذا مبني على أن كم خبرية؛ لأن المراد التكثير ويصح نصب وقت وحلبة على أنها استفهامية استفهام تهكم.

(كأي) معناها التكثير والاستفهام بمعنى كم. **قوله: (وأي المنونة)** أي: الاستفهامية وإن كان بعد التركيب قد جعلت للإخبار بالتكثير. **قوله: (ولهذا)** أي: ولأجل التركيب. **قوله: (لأن التنوين)** علة لمجموع المعلل مع علته وليس علة لجاز؛ لأنه قد أخذ علته وهو قوله ولذلك وقال الدماميني قوله؛ لأن التنوين بدل من قوله ولذلك وأتى بالبدل؛ لأنه أدل على المقصود في العلية وقال الشمني انه علة للعلية، أي: فإنما جعلنا التركيب علة لجواز الوقف عليها؛ لأن التنوين ا هـ تقرير دردير. **قوله: (وتوافق كأي كم)** أي: من حيث هي أعم من كونها استفهامية أو للتكثير فصح عد إفادة التكثير تارة والاستفهام أخرى في وجوه والوفاق ولا يخفى أن الأولين من وجوه الاتفاق من أحكام مدلول اللفظ والثلاثة الأخر من أحكام نفس اللفظ ومما يشتركان فيه أيضاً الاسمية. **قوله: (والافتقار إلى التمييز)** أي: المبين لمشابهة العدد المبهم من أي جنس ولم يبين ذلك التمييز نفس العدد فمن هذا يعلم أن أصل التمييز بعد كأي للكاف لا لأي الواقعة على العدد المبهم. **قوله: (ولزوم التصدير)** بل كأي أشد صدارة لما سبق أن كم يعمل فيها الجار قبلها وكأي لا تقع مجرورة كما يأتي في وجوه الافتراق. **قوله: (وكأين)** مبتدأ ومن نبي تمييز وقتل معه الخ خبر عنه.

رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، **والاستفهام أخرى**، وهو نادر ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدلّ عليه بقول أبي كعبٍ لابن مسعود رضي الله عنهما: «كأيّ تقرأ سُورَةَ الأَحْزَابِ آية» فقال: ثلاثاً وسبعين.

وتخالفها في خمسة أمور:

أحدها: أنها **مركّبة**، و «كم» بسيطة على الصحيح، خلافاً لمن زعم أنها مركبة من الكاف و «ما» الاستفهامية، ثم حُذِفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب.

والثاني: **أن مميزها مجرور بمن غالباً**، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، **ويَرُدُّه** قولُ سيبويه «وكأي رجلاً رأيت» زعَمَ ذلك يونس، و «كأي قد أتانا رجلاً» إلا أن أكثر العرب لا يتكلّمون به إلا مع «مَنْ»، انتهى. ومن الغالب قوله تعالى: ﴿وكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، و ﴿كَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٥]، و ﴿كَأَيِّن مِنْ دَابَّةٍ﴾ [العنكبوت: ٦٠] ومن النصب قولُه [من الخفيف]:

٣٠٨ ـ أُطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا، فَكَأَيٍّ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

قوله: (واستدل عليه) بالبناء للفاعل أي: ابن مالك. **قوله: (ثلاثاً)** أي: أقرؤها ثلاثاً. **قوله: (وتخالفها)** أي: وتخالف كأي كم. **قوله: (مميزها)** أي: كأي وقوله: غالباً ومن غير الغالب ينصب أي بخلاف مميز كم فإنها إن كانت خبرية فهو مجرور دائماً بالإضافة وإن كانت استفهامية كان منصوباً دائماً ما لم تقترن بحرف جر. **قوله: (ويرده)** أي: يرد قول ابن عصفور بلزوم جر مميزها بمن. **قوله: (وكأي رجلاً)** فرجلاً تمييزها وكأي منصوب برأيت. **قوله: (زعم ذلك يونس)** أي: زعم كأي رجلاً رأيت أي: زعم وروده عن العرب ويونس هو أبو عبد الله بني حبيب بن أهل جبل بلدة على ساحل الدجلة بين بغداد وواسط أخذ الأدب عن ابني عمرو بن العلاء وعن حماد بن سلمة وكان النحو أغلب عليه سمع من العرب وروى عنه سيبويه كثيراً وسمع منه الكسائي والفراء وكانت حلقته بالبصرة. **قوله: (زعم ذلك)** من كلام سيبويه. **قوله: (وكأي قد أتانا رجلاً)** كأي: مبتدأ ورجلاً تمييز وجملة قد أتانا خبر أي: كثير من الرجال قد أتانا، وقوله: وكم أي قد أتانا يحتمل عطفه على ذلك، أي: زعم يونس ورود ذلك وورود كأي قد أتانا رجلاً ويحتمل عطفه على قوله: وكأي رجلاً. **قوله: (لا يتكلمون به)** أي: بالتمييز إلا مع من. **قوله: (انتهى)** أي: كلام سيبويه. **قوله: (اطرد)** الطرد الإبعاد واليأس القنوط والرجاء الأمل

٣٠٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٤/ ٥١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٥).

=

وقوله [من الطويل]:

٣٠٩ ـ وَكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيماً، وَلاَ تَدْرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمُ

والثالث: أنها **لا تقع استفهامية** عند الجمهور، وقد مضى.

والرابع: أنها **لا تقع مجرورة**؛ خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور، أجازا «بكأيٍّ تبيع هذا الثوب».

والخامس: أن **خبرها لا يقع مفرداً**.

* * *

● **(كذا)** ترد على ثلاثة أوجُهٍ:

وطمع وقوع التي والآلم اسم فاعل من ألم إذا توجع، أي: وكائن صاحب توجع بالفقر وحم قدر وقضى يقول لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره، وإذا كان كذلك فباب الأمل مفتوح فلا شدة بالقنوط، ويروى البيت بمد الرجاء وكائن وقصرهما، وذلك لأنه يقال في كأي كائن على زنة اسم الفاعل وكئن مقصور اسم الفاعل وكأين بهمز ساكن فياء أي: مكسورة وعكسه كيئن. **قوله: (فكائن الخ)** أي: فكثير من المعدمين حصل يسره بعد العسر والشاهد في قوله آلماً. **قوله: (آلما)** اسم فاعل من ألم إذا توجه فهو بمد الهمزة. **قوله: (وكائن)** على وزن قائم. **قوله: (فضلاً)** الفضل الإحسان والمنة الإنعام وقديماً صفة ظرف محذوف عامله لنا المفصول به بين كائن ومميزها، فإن قلت من يتعدى بحرف الجر تقول مننت على زيد بكذا وتقديره في البيت ما من به منعم يقتضي حذف العائد المجرور مع فقد شرطه هو كون الموصول مجروراً بمثله معنى ومتعلقاً؛ قلت: ما في البيت مصدرية لا موصولة فلا عائدة ولا حذف ولا إشكال ا هـ دماميني. **قوله: (أجاز الخ)** أي: بناءً على أن كان يجوز أن تكون استفهامية؛ لأنها في هذا المثال استفهامية. **قوله: (لا يقع مفرداً)** أي: بل جملة دائماً كما في الآيات بخلاف كم فتقول كم رجل.

= **شرح المفردات**: اطرد: أبعد نفسك. اليأس: القنوط. حمّ: قدّر.

المعنى: يقول: لا تستسلم لليأس، وكن متفائلاً متدرّعاً بالأمل والرجاء، فكم من إنسانٍ تبدّلت أيّامه من العسر إلى اليسر.

٣٠٩ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في (الدرر ٤/ ٥١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥).

اللغة: المنة: الإنعام والإحسان؛ مَنَّ عليه يَمُنُّ: أحسن وأنعم.

المعنى: كثيراً ما كان لنا فضل وإحسان قدّمناه لكم منذ القديم، ولكنكم لا تعرفون معنى أن يحسن إليكم، فأنتم جاحدون.

أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما كاف التشبيه و «ذا» الإشارية، كقولك: «رأيْتُ زَيْداً فَاضِلاً وَرَأيْتُ عَمْراً كذَا»، وقوله [من مجزوء الوافر]:

٣١٠ ـ وَأَسْلَمَنِي الزَّمانُ كَذَا فَلاَ طَرَبٌ وَلاَ أُنُسُ

وتدخل عليها ها التنبيه، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل: ٤٢].

الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنياً بها عن غير عدد، كقول أئمة اللغة: «قيل لبعضهم: أمَا بمكانْ كذا وكذا وَجْذٌ؟ فقال: بَلَى وِجَاذاً» فنصب بإضمار «أعرف»، وكما جاءَ في الحديث «أنه يقال للعبد يوم القيامة: أتَذْكُرُ يوم كذا وكذا؟ فَعَلْتَ فيه كذا وكذا».

(كذا) **قوله: (ورأيت عمراً كذا)** أي: مثل زيد في الفضل أي: فاضلاً. **قوله: (وأسلمني)** أي: خذلني والمراد بالطرب هنا الفرح وإلا فهو من الأضداد يطلق على الحزن والفرح وبعضهم يقول الطرب خفة تصيب الإنسان تسره أو تحزنه والأُنس ضد الوحشة. **قوله: (وأسلمني الزمان كذا)** أي: كهذا الأسلوب والحال أنا عليها ا هـ اشمني. **قوله: (فلا طرب ولا أنس)** أي: خذلني الزمان فصيرني حزيناً متوحشاً لا فرح عندي ولا أنس. **قوله: (ويدخل عليها ها)** أي: بالقصر لا غير. **قوله: (أهكذا عرشك)** الهمزة للاستفهام والهاء للتنبيه والكاف حرف جر وذا اسم إشارة في محل جر والجار والمجرور خبر مقدم وعرشك مبتدأ مؤخر أي: أعرشك مثل هذا العرش. **قوله: (مركبة)** أي: من كاف التشبيه وذا الإشارية وإنما عطف عليها فعلها في المثال الآتي وهو كذا وكذا؛ لأن الغالب استعمالها معطوفاً عليها كما يأتي. **قوله: (كقوله أئمة اللغة)** أي: مستشهدين على جمع الوجذ وهو بجيم وذال معجمة نفرة في الجبل يجتمع فيها الماء ويجمع على وجاذ مثل كلب كلاب. **قوله: (قيل لبعضهم)** أي: العرب. **قوله: (إما بمكان كذا الخ)** كنى بكذا عن المكان الفلاني كمكة والمدينة وهو غير عدد وإما أداة استفتاح وبمكان جار ومجرور خبر مقدم وكذا مجرور بإضافته لمكان ووجذ مبتدأ مؤخر. **قوله: (فنصب)** الفاء فاء الفصيحة، أي: إذا اردت نصب وجاذا فهو منصوب بإضمار اعرف، أي: باعرف المضمر أي: بلى أعرف به وجاذاه متعددة.

قوله: (فنصب بإضمار أعرف) هذا زيادة فائدة من المصنف وليس بمحل شاهد للغويين؛ لأنهم لا يبحثون عن الإعراب. **قوله: (يوم كذا)** أي: اليوم الفلاني، وقوله: فعلت فيه كذا وكذا أي: من الأكل والشراب والسرقة أو الزنا فهو كناية عن غير العدد.

---

٣١٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (شرح الأشموني ٣/ ٦٤٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٤).

اللغة: أسلمني: تركني دون حماية، خذلني ولم ينصرني.

المعنى: لقد خذلني الزمان، وأبقاني كما ترون بلا طرب ولا رفيق أنيس.

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبَة مَكْنيًا بها عن العدد، فتوافق «كَأَيّ» في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز.

وتخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أنها ليس لها الصَّدْر، تقول: «قبضت كذا وكذا دِرْهماً».

الثاني: أن تمييزها واجبُ النصب، فلا يجوز جرُّه بـ «مِنْ» اتفاقاً، ولا بالإضافة، خلافاً للكوفيّين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال «كَذا ثَوْبٍ، وَكَذَا أَثْوَابٍ» قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فُقَهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل: «له عندي كذا دِرْهَم» مائة، وبقوله «كذا دَرَاهِمَ» ثلاثة، وبقوله: «كذا كذا درهماً» أَحَدَ عَشَرَ، وبقوله «كذا درهماً» عشرون، وبقوله: «كذا وكذا درهماً» أحد وعشرون، حملاً على الْمُحَقّقِ من نظائرهنّ من العدد الصَّريح، ووافقهم على هذه التفاصيل ـ غير مسألتَي الإِضافة ـ المبرّدُ والأخفشُ وابنُ كَيْسَان والسيرافي وابن عصفور. ووهم ابن السيِّدِ فنقل اتّفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومَنْ ذكره معه.

الثالث: أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها، كقوله [من الطويل]:

قوله: (فتوافق) أي: في تلك الحالة بخلاف الحالتين قبل فإنما توافقها في الحالتين الأوليين. **قوله: (قبضت كذا وكذا)** فكذا مفعول قبضت مبني على السكون في محل نصب. **قوله: (خلافاً للكوفيين)** أي: المجوزين جره الإضافة في حالة عدم التكرار وعدم العطف سواءً كان التمييز مفرداً أو جمعاً. **قوله: (في غير تكرار)** أي: بكذا وقوله: ولا عطف لكذا على كذا. **قوله: (كذا ثوب)** بمنزلة مائة ثوب إلى ألف وكذا أثواب بمنزلة ثلاثة أثواب إلى عشرة.

قوله: (قياساً على العدد الصريح) أي: الذي ليس مكنى عنه كمائة ثوب وثلاثة أثواب وغير ذلك. **قوله: (ولهذا)** أي: ولأجل هذا التجويز. **قوله: (قال فقهاؤهم)** أي: وكذا جماعة من المالكية، وقال سحنون: لا أعرف هذا التفصيل ويقبل منه ما أراد. **قوله: (مائة)** أي: لأنها أقل عدد مفرد يميز بمفرد مجرور. **قوله: (ثلاثة)** أي: لأنها أقل عدد مفرد يميز بجمع مجرور. **قوله: (أحد عشر)** أي: لأنها أقل عدد مركب يميز بمفرد منصوب. **قوله: (عشرون)** أي: لأنه أقل عدد مفرد يميز بمفرد منصوب. **قوله: (أحد وعشرون)** أي: لأنه أقل عدد معطوف يميز بمفرد منصوب. **قوله: (غير مسألتي الإضافة)** وهما كذا درهم وكذا دراهم وإنما لم يوافقوهم؛ لأنهم من البصريين وهم لا يقولون بجر تميز كذا بالإضافة بل يقولون بنصبه. **قوله: (فنقل اتفاق النحويين)** أي: مع أنه لم يقل به غير المبرد ومن معه إلا الكوفيين ولا يقول به البصريون ا هـ تقرير دردير.

٣١١ ـ عِدِ النَّفسَ نَعْمَىٰ، بَعْدَ بُؤْسَاكَ، ذاكِراً كَذَا وَكَذا لُطْفاً، بِهِ نُسِيَ الْجَهْدُ

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا: «كذا درهماً»، ولا «كذا وكذا درهماً» وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنَّه قليل.

* * *

● (كَلاً) مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، قال وإنما شُدِّدَتْ لامُهَا لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة.

وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكْثَرِ البصريين **حرفٌ معناه الرَّدْعُ والزَّجْرُ**، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبداً الوقْفَ عليها، والابتداء بما بعدها،

قوله: (عد) فعل أمر من وعد يعد يعني: أنه إذا حصل لك بؤس ومشقة فعد نفسك بحصول النعمة إليها حالة كونك ذاكراً لطف الله بك ورفقه بك فإذا تذكرت ذلك نسيت الجهد والمشقة الحاصلة من البؤس. **قوله: (نعمى)** نعمى بالقصر كرجعى وهو العطية ويصح بالمد، أي: نعماء ونعمى المفعول الثاني والنفس الأول. **قوله: (نسي الجهد)** أي: المشقة وهو بفتح الجيم ويجوز ضمها. **قوله: (وزعم ابن خروف الخ)** مقابل لقوله غالباً، أي: وابن خروف يقول دائماً وقوله: وذكر ابن مالك الخ أي: فصح قوله غالباً ا هـ تقدير دردير.

(كلا) قوله: (وإنما شددت) جواب عما يقال أن مقتضى كونها مركبة من لا النافية والكاف أن لا تشدد؛ لأن النافية ليست مشددة. **قوله: (لتقوية المعنى)** أي: معناها وهو الزجر فهي تفيد الوعيد والزجر بقوة؛ لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى. **قوله: (بقاء معنى الكلمتين)** أعني التشبيه والنفي، أي: لأن تغير لفظ الكلمة دليل على تغيير معناها. **قوله: (وهي عند سيبويه الخ)** هذا شروع في بيان معناها بعد أن تكلم على لفظها من حيث البساطة والتركيب. **قوله: (معناه الردع الخ)** كان يمكن أن يكون اسم فعل معناه ارتدع وانزجر إلا أن تأدية المعاني بالحرف أولى لأكثريته. **قوله: (حتى أنهم الخ)** حتى هنا كالآتية تفريعية إذ لا امتداد لما قبلها حتى تكون غائية. **قوله: (والابتداء بما بعدها)** لأنها زجر وردع لما قبلها وما بعدها منقطع عنها. **قوله: (والابتداء بما بعدها)** هذا ليس بلازم للوقف عليها إذ قد يقف الإنسان ثم يرجع ولا يجوز له الابتداء بما بعد الوقف. **قوله:**

---

٣١١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الأشباه والنظائر ٧/ ٢٨١؛ والدرر ٤/ ٥٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٦).

اللغة: عد النفس: أمّلها. النّعمى: ضد بؤسى. الجهد: المشقّة والتعب.

المعنى: إن أصابك الشر والفقر، فأمّل نفسك خيراً، واذكر لطف الله ـ جلّ وعزّ ـ بك ورحمته لك، تنسَ التعب والمشقّة وما أنت فيه.

وحتى قال جماعة منهم: مَتَى سمعتَ «كلاّ» في سورة فاحكم بأنها مكّية، لأن فيها معنى التَّهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة، لأن أكثر العتُوّ كان بها، وفيه نظر؛ لأن لزوم المكيَّة إنما يكون عن اختصاص العتوّ بها، لا عن غَلَبته، ثم لا تمتنع الإِشارة إلى عتُوٍّ سابق، ثم لا يظهر معنى الزَّجر في «كلاّ» المسبوقة بنحو: ﴿في أيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العَالَمِينَ﴾ [المطففون: ٦]، ﴿ثم إنَّ عَلَيْنَا بَيَانَه﴾ [القيامة: ١٩]، وقولُهم: المعنى: انْتَهِ عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة ما شاء الله، وبالبعث، وعن العَجَلة بالقرآن، تعسُّفٌ، إذ لم يتقدَّم في الأوَّلين

(وحتى قال جماعة الخ) حاصل الدعوة أن كل سورة فيها كلا فهي مكية ودليلها أنها تدل على الوعيد وأكثر ما نزل ذلك بمكة لأن أكثر العتو بها فقال له المصنف ان الدليل لا ينتج الدعوة، ولا ينتجها إلا لو كان كل عتو صادر من الكفار كان بمكة لاحتمال أن السورة مدنية كلا زجر ووعيد للعتو الواقع بالمدينة بقلة على أننا لو سلمنا أن جميع العتو كان بمكة فلا نسلم أن كل سورة فيها كلا مكية لاحتمال أنها مدنية والإشارة بكلام إلى عتو سابق في مكة. **قوله: (لأن فيها)** أي: لأنها دالة على معنى التهديد، أي: معنى هو التهديد ومحل التعليل قوله: وأكثر ما نزل وقوله: لأن أكثر العتو علة لقوله: أكثر ما نزل الخ. **قوله: (وفيه)** أي: في قول هؤلاء الجماعة متى سمعت الخ ومصب النظر على قوله؛ لأن أكثر العتو وحاصله أن أكثرية العتو لا تنتج أن كل سورة فيها كلامكية لاحتمال أنها مدنية وكلا للعتو القليل الواقع في المدينة. **قوله: (لأن لزوم المكية)** أي: لكل سورة فيها كلا إنما يكون ناشئاً عن اختصاص العتو الخ. **قوله: (ثم لا تمتنع الخ)** حاصله أننا لو سلمنا أن كل عتو بمكة لا نسلم أن كل سورة فيها كلا مكية لاحتمال أن تكون مدنية وكلا للزجر عن العتو السابق في مكة قال الشمني، وأقول وأيضاً إنما يلزم أن تكون الآية التي فيها كلا مكية لا السورة بتمامها التي هي فيها كما هو المدعي؛ لأن من السور ما نزل آيات منها بمكة وآيات بالمدينة ولك أن تقول هذا الاعتراض لا يرد؛ لأن قصد هؤلاء الجماعة بقولهم فاحكم بأنها مكية أي: فاحكم بأنها نزلت بمكة قبل الهجرة للمدينة؛ لأن ذلك زمن العتو ومعنى نزلت افتتح نزولها لأن ذلك كافٍ في كونها مكية إذ لا شك أن كون آية من السورة نزلت بمكة يلزمه افتتاح تلك السورة بمكة قطعاً.

قوله: (ثم لا يظهر الخ) رد لقوله لا معنى لها عندهم لا ذلك وهذا على التزام أنها للزجر عما قبلها ولا مانع من توسيع الدائرة وأنها للزجر عما قبلها، أو ما بعدها أو ما عهد من المخاطب، وإن لم يفده الكلام وإن كان خلاف ما سبق من إجازة الوقف عليها دائماً والابتداء بما بعدها. **قوله: (وقولهم المعنى انته عن ترك الإيمان بالتصور)** باء بالتصور متعلقة بالإيمان وكذا الباء في قوله بالبعث؛ لأنه عطف على قوله بالتصور وفي بالقرآن متعلق بالعجلة ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب. **قوله: (وبالبعث)** أي: يوم يقوم الناس. **قوله: (وعن العجلة بالقرآن)** أي: إن علينا بيانه.

حكاية نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة بين «كلاً» وذكْر العَجَلة، وأيضاً فإن أوّل ما نزل خمسُ آياتٍ من أول سورة العلق ثم نزل: ﴿كلاّ إنَّ الإِنْسانَ لَيَطْغَى﴾ [العلق: ٦]، فجاءت في افتتاح الكلام، والواردُ منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعاً كلّها في النصف الأخير.

ورأى الكسائي وأبو حاتم ومَنْ وافقهما أنَّ معنى الرَّدْع والزَّجْر ليس مستمرًا فيها، فزادوا فيها معنى ثانياً يصحّ عليه أن يُوقف دونها ويُبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال، أحدها للكسائي ومُتَابعيه، قالوا: تكون بمعنى «حقًّا»؛ والثاني لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى «ألا» الاستفتاحيّة؛ والثالث للنَّضْرِ بن شميل والفرَّاء ومَنْ وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة «إِي»، و «نَعَمْ»، وحملوا عليه ﴿كلاّ والْقَمَر﴾ [المدثر: ٣٢]، فقالوا: معناهُ: إي والقمر.

وقولُ أبي حاتم عندي أوْلىٰ من قولهما، لأنه أكثرُ اطّراداً؛ فإنَّ قول النَّضْرِ لا

قوله: (نفي ذلك) أي: نفي الإيمان بالتصور ونفي الإيمان بالبعث حتى أنه يهدد ويزجر عن ذلك وقوله: عن العجلة بالقرآن أي: في قوله لتعجل به. **قوله: (ولطول الفصل)** أي: لقوله إن علينا جمعه وقول لطول الفصل الخ قد يقال الفاصل من تتمة السياق لا أجنبي ثم الزجر زجر تأديب وتربية له ﷺ حيث غلبه الحرص والشوق في تلقي الوحي والإخبار به. **قوله: (وأيضاً الخ)** عطف على قوله ثم لا يظهر الخ. **قوله: (وأيضاً فإن أول ما نزل)** قد يقال الرد بهذا على التزام إنها للزجر عما قبلها ولم لا يقال إنها للزجر عما قبلها وما بعدها أو ما عهد من المخاطب، وإن لم يفده الكلام وإن كان هذا خلاف ما سبق في إجازة الوقف عليها أبداً والابتداء بما بعدها. **قوله: (ثم نزل)** أي: ثانياً وقوله: كلا إن الإنسان الخ أي: لآخر السورة. **قوله: (فجاءت في افتتاح الكلام)** أي: الذي نزل معها أي والردع والزجر يقتضي سبق ما يزجر عليه فتأمل.

قوله: (والوارد منها) هذه فائدة لا دخل لها في الرد. **قوله: (يصح عليه الخ)** أي: بخلاف المعنى الأول الذي هو الردع فإنه يوجب لها صحة الوقف عليها والابتداء بما بعدها. **قوله: (عليه)** أي: بناءً عليها أي على المعنى الثاني أو لأجله أو معه. **قوله: (أن يوقف دونها)** أي: قبل كلا. **قوله: (ومتابعيه)** أي: الكوفيين. **قوله: (والثاني)** أي: من الأقوال. **قوله: (والثالث)** أي: والقول الثالث. **قوله: (بمنزلة أي ونعم)** أي: فهي جواب تصديق لقوله. قبل ﴿وما يعلم جنود بك إلا هو وما هي إلا ذكرى للبشر﴾ [المدثر: ٣١]، وأما قوله: ﴿والقمر والليل إذ أدبر﴾ [المدثر: ٣٢ ـ ٣٣] فهو قسم مستأنف. **قوله: (لأنه)** أي: قول أبي حاتم وهو علة لقوله أولى وقوله فإن الخ علة للعلة. **قوله: (من قولهما)** في نسخة من قول الكسائي والنضر.

يتأتّى في آيتي المؤمنين والشُّعراء على ما سيأتي؛ وقول الكسائي لا يتأتّى في نحو: ﴿كلاَّ إن كِتَابَ الأَبْرَارِ﴾ [المطففون: ١٨]، ﴿كلاَّ إنَّ كتاب الفجار﴾ [المطففون: ٧]، ﴿كلاَّ إِنَّهُمْ عَنْ ربهم يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففون: ١٥]، لأن «أنَّ» تكسر بعد «ألا» الاستفتاحيّة، ولا تكسر بعد «حقًّا»، ولا بعد ما كان بمعناها، ولأنَّ تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم؛ وأما قول مكي: إنّ «كلاًّ» على رأي الكسائي اسمٌ إذا كانت بمعنى «حقًّا» فبعيدٌ؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسميّة والحرفيّة قليلٌ، ومخالفٌ للأصل، ومُحْوِجٌ لتكلّف دعوى علّة لبنائها، وإلا فلم لا نُوِّنَتْ؟

قوله: (لا يتأتى الخ) أي: وإنما يتأتى فيها كونها للاستفتاح مثل ألا أو الزجر عن المقالة فقد تحقق فيها في هاتين الآيتين ما قاله أبو حاتم دون ما قاله الكسائي والنضر وحينئذٍ فما قاله أبو حاتم أكثر إطراداً. **قوله: (في آيتين المؤمنين)** أي: وهي رب أرجعون الخ وآية الشعراء قال أصحاب موسى إنا لمدكون قال كلا إن معي ربي الخ، وقوله على ما سيأتي أي من إنها لا يصح أن تكون بمعنى نعم، وقوله: لأن أن تكسر بعد لأي فيتأتى قول أبي حاتم وقوله: لا تكسر أي فلا يتأتى قول الكسائي. **قوله: (ولا تكسر بعد حقاً)** هو مسلم إذا وقعت حقاً في ابتداء الكلام ونحو حقاً إنك فاضل أي أحق حقاً إنك فاضل فإنك نائب فاعل لفعل محذوف هو العامل في حقاً، والهمزة للاستفهام وقد يقال لا تقدر الهمزة وإنما تقدر حق أو إن حقاً منصوب على نزع الخافض خبر عن قوله إنك فاضل أي في حق إنك فاضل، وأما إن وقعت حقاً متعلقة بكلام قبلها فيجب كسر إن لوقوعها في ابتداء الكلام نحو أكرمت زيداً حقاً إنه فاضل بالكسر على الاستئناف ومعناه التعليل وكما في قوله تعالى: ﴿إليه مرجعكم جميعاً وعد الله حقاً إنه يبدأ﴾ [يونس: ٤٠] قرىء بالكسر وحقاً مرتبطة بما قبلها وقرىء بفتحها بناء على إن حقاً مرتبطة بما بعدها إذا علمت ذلك فلا يتم رد المصنف لاحتمال إن كلا مرتبطة بما قبلها فتكسر إن هكذا اعترض الدماميني. **قوله: (ولا بعدما كان بمعناها)** أي: وهو كلا التي نحن فيها. **قوله: (ولأن تفسير حرف بحرف)** كتفسير كلا بأعلى ما قال أبو حاتم وبأي ونعم على ما قال الفضل والفراء وقوله باسم أي كتفسير كلا بحقا كما قال الكسائي فإن قلت هذا كما يتوجه على الكسائي يتوجه على الجمهور لأن كل واحد من الردع والزجر اسم ويمكن أن يقال إنما يتوجه على الجمهور لو قالوا كلا حرف بمعنى الردع والزجر كما قال حقاً الكسائي حرف بمعنى حقاً ولم يقولوا ذلك وإنما قالوا حرف معناه الزجر والردع أي الجزئي ضرورة إن الحرف تدل على معانٍ جزئية فهو بمنزلة قولهم من معناها الابتداء ولا ولا يتأتى حمل كلا الكسائي على هذا إلا لو قال معناها التحقق. **قوله: (وأما قول مكي الخ)** أي: قوله جواباً عن الكسائي. **قوله: (إذا كانت بمعنى حقاً)** أي: وحينئذٍ فلا يلزم تفسير حرف باسم. **قوله: (ومخالف)** عطف على قليل قوله للأصل أي لأن الأصل عدم الاشتراك خصوصاً إذا تباين نوعاً المعنيين. **قوله: (ومحوج)** عطف على قليل. **قوله: (دعوى علة الخ)** أي: وهي

وإذا صَلَحَ الموضع للرَّدع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين، والأرْجَحُ حَمْلُها على الرَّدع لأنه الغالب فيها، وذلك نحو: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَم اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْداً؛ كلاَّ سَنكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: ٧٨ ـ ٧٩]، ﴿واتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا، كلاَّ سَيَكْفُرونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨١ ـ ٨٢].

وقد تعيَّن للرَّدع أو الاستفتاح، نحو: ﴿ربِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ، كلاَّ إنَّها كَلِمَةٌ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، لأنها لو كانت بمعنى «حقًّا» لما كُسِرت همزة «إنَّ»، ولو كانت بمعنى «نَعَمْ» لكانت للوَعْد بالرجوع لأنّها بعد الطلب، كما يقال: «أكرم فلاناً»، فتقول: «نعم»، ونحو: ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إنا لَمُدْرَكونَ، قَالَ كلاَّ إنَّ مَعِي رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦١ ـ ٦٢]، وذلك لكسر «إن»، ولأن «نعم» بعد الخبر للتَّصديق.

مشابها كلا الاسمية لكلا الحرفية لفظاً ومعنى من حيث إن من ردع شخصاً عن شيء فهو متحقق لضد ذلك الشيء فهناك مناسبة في المعنى. **قوله: (وإلا فلم لا نونت)** قال الدماميني أدخل المصنف لا على الفعل الماضي لفظاً ومعنى لأن المراد فلم لا نونتها العرب بتنوين التمكين مع عدم تكرارها وهو شاذ، وقد يقال المراد فلم لا تنون أي في المستقبل تنويناً جارياً على قواعد العربية فلا يكون معنى فلا يجب تكرار لا ا هـ شمني. **قوله: (جاز الوقف عليها)** أي: على احتمال أنها للردع أي أو على ما قبلها وقوله: والابتداء بها أي على احتمال أنها بمعنى إلا الاستفتاحية أو غيره. **قوله: (وذلك)** أي: والموضع الذي تكون فيها للردع وغيره نحو أطلع الخ. **قوله: (وقد تتعين للردع)** الفعل ضمير عائد على كلا وأنث باعتبار الكلمة. **قوله: (أو الاستفتاح)** أي: ولا يكون بمعنى حقاً ولا بمعنى نعم، بل لا يجوز فيها إلا أحد هذين الأمرين إما الاستفتاح أو الردع. **قوله: (كلا)** يحتمل أن تكون للردع أي انته وانزجر عن قولك أرجعون أي انته عن طلب الرجوع وحينئذٍ فتقف على ما قبلها وتبدأ بها. **قوله: (لأنها)** علة لكونه لا يصح هنا نعم ولاحقاً.

قوله: (لما كسرت همزة إن) لأن لا تكسر همزتها بعد حقاً ولا بعد ما بمعناها. **قوله: (لما كسرت)** أي: مع إنها كسرت فتعين أن لا تكون بمعنى حقاً. **قوله: (لكانت للوعد بالرجوع)** أي لأن نعم تفيد الوعد لأنه لو قيل لك أعط كذا غداً وقلت نعم فقد وعدت بإعطاء لذلك الشيء غداً أي والوعد هنا بالرجوع لا يصح لأن المولى لا يرجعهم للدنيا في يوم القيام حتى إنه يعدهم بالرجوع فبطل كونها بمعنى نعم. **قوله: (لأنها بعد الطلب)** أي: تفيد الوعد. **قوله: (فتقول نعم)** أي: فمعناه أكرمه. **قوله: (إن معي ربي)** هي للردع عن قولهم إنا لمدركون أو إنها للاستفتاح فعلى الردع تقف أي فمعناه على كلا وعلى الاستفتاح تبدأ بها. **قوله: (وذلك لكسر إن)** أي: إنما لم تكن بمعنى حقاً لكسر إن

وقد يمتنع كونها للزَّجر، نحو: ﴿وَمَا هِيَ إلاَّ ذِكْرَى لِلبَشر، كلاّ والقمر﴾ [المدثر: ٣١ ـ ٣٢] إذ ليس قبلها ما يصحّ ردُّه.

وقولُ الطبري وجماعة إنَّه لما نزل في عَدَد خَزَنة جهنم: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠] قال بعضهم: اكْفُوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر؛ فنزل ﴿كلا﴾ زجراً له قولُ متعسّف؛ لأن الآية لم تتضمّن ذلك.

* * *

تنبيه ـ قُرِىء ﴿كلاً سَيَكْفُرُونَ بعبادتهم﴾ [مريم: ٨٢] بالتَّنوين، إما على أنه مصدر «كَلَّ» إذا أعْيا، أي: كلُوا في دعواهم وانقطعوا، أو من «الكلّ» وهو الثقل، أي: حملوا كَلاًّ؛ وجوّز الزمخشري كونَه حرفَ الردع ونُوِّنَ كما في ﴿سَلاسلاً﴾ [الإنسان: ٤]؛

ولو كانت بمعنى حقاً لفتح إن، وإنما لم تكن بمعنى نعم لأن نعم الخبر للتصديق وهنا لا يصح للتصديق لأنه ينخل المعنى أنتم مدركون وليس هذا مراداً. **قوله: (إذ ليس قبلها الخ)** فيه إنه إن لم يكن قبلها ما يصح رده فبعدها ما يمكن الرد على إنكاره وهو قوله إنها لإحدى الكبر وقد جوز الزمخشري ذلك فقال يجوز أن يكون ردعاً لمن ينكر أن يكون أحد الكبر وعلم إن الردع لا يجب أن يكون باعتبار ما قبلها بل يجوز تعلقه بما بعدها ا هـ دماميني. **قوله: (قال بعضهم)** أي: حتى تكون للزجر لأن يجب أن يكون قبلها ما يصح رده ويرد جره عليه. **قوله: (قال بعضهم)** هو عمرو بن هشام أبو جهل. **قوله: (متعسف)** أي: فيه وهو خبر عن قوله وقول الطبري. **قوله: (لأن الآية لم تتضمن ذلك)** أي: لم تذكر فيها تلك الواقعة التي هي سبب النزول والتي للردع لا بد أن يتقدمها صراحة ما يصح رده وهذا بناء على أن المراد بكونها للردع أي عما قبلها ولم لا يقال إنها للردع عما قبلها أو عما بعدها أو عما عهد من المخاطب، وإن لم يتضمنه الكلام على أن أسباب النزول تعتبر، وإن لم يتضمنها الكلام قوله. **قوله: (كلوا في دعواهم)** الأولى أي كلوا كلاً في دعواهم إن الأصنام التي اتخذوها آمن دون الله تكون لهم عزاً أي شفيعاً من العذاب. **قوله: (أو من الكل)** عطف على قوله إما على إنه مصدر.

قوله: (وجوز الزمخشري) اعلم أن الزمخشري جوز في كشافه في سلاسلاً أن يكون نون بدلاً عن ألف الإطلاق إجزاءً للوصل مجرى الوقف وأن يكون تنوينه جرياً على لغة من يصرف ما لا ينصرف ولا يخفي بشاعة هذين الوجهين في كلا الله إذ ألف الإطلاق خاصة بالشعر فلا تجوز في الكلام فضلاً عن القرآن؛ ولأن صرف الممنوع من الصرف لغة ضعيفة فلا يخرج القرآن عليها. **قوله: (ونون كما في سلاسلاً)** هذا نقل لعبارة الزمخشري بالمعنى وإلا فالزمخشري قال ونون كما في قوارير أو لما كان سلاسل يقال فيه ما قيل في قوارير صح ذلك. **قوله: (ونون)** أي: كلاً كما في سلاسلاً والمناسب أن يقول كما في قوارير فقلب ألفها تنويناً وأثبته في الوصل بنية الوقف. **قوله: (كما في سلاسلاً)** أي:

وردّهُ أبو حيان بأن ذلك إنما صَحَّ في ﴿سلاسلاً﴾ لأنه اسم أصله التنوين فَرُجِعَ به إلى أصله للتَّناسب، أو على لغة مَنْ يصرف ما لا ينصرف مطلقاً، أو بشرط كونه «مفاعل» أو «مفاعيل»، ا هـ.

وليس التوجيه منحصراً عند الزمخشري في ذلك، بل جوَّز كون التنوين بدلاً من حرف الإِطلاق المزيد في رأس الآية، ثم إنه وَصَلَ بنيّة الوقف، وجزم بهذا الوجه في ﴿قواريرا﴾ [الإنسان: ١٦] وفي قراءة بعضهم ﴿والليل إذا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] بالتنوين، وهذه القراءة مُصَحَّحَةٌ لتأويله في «كلا»، إذ الفعل ليس أصله التَّنوين.

كالتنوين في سلاسلاً. **قوله: (ورده)** أي: رد ذلك القياس. **قوله: (لتناسب)** أي: لتناسبه لقوله وأغلالاً وسعيراً. **قوله: (أو على لغة الخ)** أي: أو للبناء على لغة الخ. **قوله: (لأنه اسم أصله التنوين)** أي: وكلا حرف يدخله تنوين فكيف يقاس الحرف على اسم. **قوله: (أو على لغة من يصرف الخ)** عطف على قوله لأنه اسم الخ. **قوله: (مطلقاً)** أي: سواءً كان المنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع أو لغيرها أي وكلا ليس فيها ما يقضي منع الصرف لأنها حرف. **قوله: (وليس التوجيه الخ)** رد على ما قاله أبو حيان وحاصل الرد أن توجيه التنوين في سلاسل لا ينحصر فيما عده الزمخشري فيما قاله أبو حيان من إنه للتناسب أو إنه على لغة من يصرف الممنوع من الصرف بل الأول لم يعرج عليه الزمخشري وعرج على الوجه الثاني وزاد وجهاً آخر في سلاسل لم يذكره أبو حيان يتأتى في كلا ويصح به شبهها بسلاسلاً وهو كون التنوين عوضاً عن حرف الإطلاق وهو المسمى بتنوين الترنم.

قوله: (من حرف الإطلاق) أي: وهو متأت في الاسم والفعل والحرف فصح ما قال من أن كلا تنوينها كتنوين سلاسل فإن قلت الألف في كلا أصلية وهي لا تعامل معاملة ألف الإطلاق من إبدالها نوناً قلت لعله يتكلف حذف الأصلية وطر حروف الإطلاق وقد يجاب عن أبي حيان بأنه لم يراع هذا الوجه أعني كون هذا التنوين للترنم بدلاً عن حرف الإطلاق لكونه لا يخلو عن شيء لأنه غالب في الشعر فلا يخرج القرآن عليه وحينئذٍ فلا يصح ما قاله الزمخشري من القياس وحينئذٍ فالأولى أن يكون كلا مصدر كل إذا عيا وثقل فهو اسم معرب تنوينه للتمكين. **قوله: (المزيد)** أي: من إشباع الحركة فإذا أشبعت الفتحة تولدت ألف فأصل سلا سلاسل، ثم إنه أشبعت الفتحة في اللام فصار سلاسلاً ثم قلبت الألف نوناً وإذا أشبعت الكسرة تولدت ياء كما في وكأن قدي فالأصل وكان قد، ثم أشبعت الكسرة فصار قدي، ثم قلبت تلك الياء نوناً فصار قدن ا هـ تقرير دردير. **قوله: (إنه)** أي: القارىء وصل بنية الوقف أي لأن إبدال الإطلاق نوناً إنما يكون في الوقف للتغني بالغنة. **قوله: (وفي قراءة بعضهم)** أي: وجزم بهذا الوجه في قراءة بعضهم. **قوله: (وهذه القراءة)** أي: قراءة بعضهم إذا يسر بالتنوين.

● **(كأَنَّ)**: حرفٌ مركب عند أكثرهم، حتى ادَّعَى ابن هشام وابن الخباز الإجماعَ عليه، وليس كذلك، قالوا: والأصل في «كأنَّ زَيْداً أسد»: إن زيداً كأسدٍ، ثم قُدِّم حرفُ التشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة «أنَّ» لدخول الجار عليه، ثم قال الزجّاج وابن جنّي: ما بعد الكاف جَرٌّ بها.

قال ابن جنّي: وهي حرف لا يتعلّق بشيء، لمفارقته الموضِعَ الذي تتعلّق فيه بالاستقرار، ولا يُقَدَّر له عامل غيره، لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائد، لإِفادته التشبيه.

وليس قولُه بأبْعَدَ من قول أبي الحسن: إن كاف التشبيه لا تتعلَّق دائماً.

ولمَّا رأى الزجاج أن الجارَّ غيرَ الزائد حَقُّه التعلُّقُ قَدَّرَ الكاف هنا اسماً بمنزلة «مثل»، فلزمه أن يقدّر له موضعاً، فقدَّره مبتدأ، فاضطر إلى أن قَدَّر له خبراً لم يُنْطَقْ

(كأن) قوله: **(حتى ادعى الخ)** غاية لما أفهمه قوله عند أكثرهم من انتشار القول بالتركيب وخفاء بله، وقوله: حتى ادعى الخ غاية لمحذوف أي وفشا ذلك القول حتى ادعى الخ. **قوله**: **(وليس كذلك)** أي: ليس بمسلم حكاية الإجماع بل قيل إنها بسيطة كما يأتي. **قوله**: **(اهتماماً به)** أي: ليؤذن الكلام من أول الأمر بالتشبيه فعلة الاهتمام هو الإيذان خلافاً لقول الدماميني وليؤذن الخ، فإنه لا يصح لأن الاهتمام أمر كلي فلا بد أن يبين له علة وسبب ا هـ تقرير دردير. **قوله**: **(لدخول الجار)** أي: وهو الكاف. **قوله**: **(ما بعد الكاف)** أي: وهو إن واسمها وخبرها وقوله: جر بها أي في محل جر بها. **قوله**: **(ما بعد الكاف جر بها)** أي: فالعامل في المعمولين إن الكاف عاملة في محل أن ومعموليها وليست كأن بتمامها عاملة في المعمولين. **قوله**: **(قال ابن جنى الخ)** أي: إن ابن جنى بعد أن اتفق هو والزجاج على أنها جارة لما بعدها اختلفا، فابن جنى يقول إنها حرف والزجاج يقول إنها اسم. **قوله**: **(لمفارقته الموضع)** أي: حيث قدمت عن مكانها. **قوله**: **(لمفارقته الموضع الخ)** أي: لأن الكاف داخلة على الخبر فتتعلق بالاستقرار، فلما قدمت الكاف صارت لا تتعلق بشيء. **قوله**: **(ولا يقدر له)** أي: للكاف مع مدخولها العامل غير الاستقرار بحيث يقدر له عامل خاص. **قوله**: **(لتمام الكلام بدون)** أي: بدون العامل. **قوله**: **(ولا هو زائد)** عطف على قوله حرف لا يتعلق بشيء فالحاصل إنه حرف جر أصلي ولا يتعلق بشيء وهو بعيد لأن الشأن أن الأصلي متعلق فكونه أصلياً ولا يتعلق بعيد. **قوله**: **(وليس قوله)** أي: قول ابن جنى أي ومع كون كلام ابن جنى بعيد أليس بأبعد من قول الأخفش بل كلام أبي الحسن الأخفش أبعد؛ لأنه جعل الحرف الأصلي الواقع في موضع يصح فيه الاستقرار ليس متعلقاً به كقولك زيد كالأسد فإن الخبر شأنه يتعلق بكائن وقد ادعى أنه لا يتعلق بشيء. **قوله**: **(ولما رأى الزجاج الخ)** عطف على قوله قال ابن جنى.

بِهِ قطُّ، ولا المعنى مُفْتَقِر إليه، فقال: معنى «كأنَّ زيداً أخوك»: مثل أُخُوَّةِ زيدٍ إيَّاك كائنٌ.

وقال الأكثرون: لا موضع لِـ «أنَّ» وما بعدها؛ لأن الكاف و «أنَّ» صارَا بالتركيب كلمة واحدة، وفيه نظر، لأن ذاك في التركيب الوضعي، لا في التركيب الطارىء في حال التركيب الإسنادي.

والمخلِّصُ عندي من الإشكال أن يُدَّعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم.

وفي شرح الإِيضاح لابن الخبَّاز: ذَهَب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح، وإلا لكان الكلامُ غير عام، والإِجماعُ على أنه تامٌّ، ا هـ. وقد مضى أن الزجّاج يراه ناقصاً.

وذكروا لِـ «كأنَّ» أربَعَةَ معانٍ:

أحدها ـ وهو الغالب عليها، والمتفق عليه ـ **التشبيه**، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لِـ «كأنَّ»، وزعم جماعة منهم ابن السيِّدِ البَطَلْيَوْسِيُّ أنه لا يكون إلا إذا كان

قوله: (ولا المعنى مفتقر إليه) هذا بعد ثانٍ وقوله لم ينطق به أول. **قوله: (ولا المعنى مفتقر إليه)** وذلك لأن المفتوحة تسبك بمصدر. **قوله: (وقال الأكثرون)** مقابل لقول ابن جنى والزجاج المتفقين على أن ما بعدها معمول لها.

قوله: (لا في التركيب الطارىء) أي: كما هنا واعترض بأننا لا نسلم إن كان تركيبها طارىء بل وهو وضعي أي وضعها الواضع للتشبيه بدليل أنهم يقولون كأن كلمة واحدة وضعها الواضع للتشبيه تعمل عمل أن، غاية الأمر أنها في الأصل مركبة ولا يقولون إنها الآن كلمتان ضمت إحداهما للأخرى حال الإسناد حتى يرد عليهم ما ذكر، وقولهم: إن الأصل إن زيداً كأسد ثم قدمناه أي تقدير إلا إنه نطق به ثم ركب كما في قال أصله قول فالحق إن قال الأكثر. **قوله: (من الإشكال)** وهو استبعاد كلام ابن جنى والزجاج والتنظير الذي أبداه في كلام الأكثرين أي والمخلص من الاستبعاد والتنظير وتصحيح الكلام في كأن فقوله: والمخلص الخ ليس المراد إنه تصحيح لقولهم. **قوله: (وفي شرح الإيضاح)** هو في المعنى يوافق الأكثرين ممن قال بالتركيب. **قوله: (لطول الحرف الخ)** هذا جواب عن الأكثر القائل أن الكاف وأن صارا كلمة واحدة، وحاصله لأي شيء همزة أن مع إن الأصل الكسر فأجاب بأنه فتح لطول الحرف وهو كائن بالتركيب أي لنقله بالتركيب فخفف بالفتح. **قوله: (وقد مضى أن الزجاج الخ)** هذا تعقيب على الإجماع الذي في قوة الاستثنائية والمراد ناقص في التركيب، وإن تم في المعنى والتقدير كما سبق وفي قوله وإلا لكان فيه إدخال اللام على جواب إن وقد سبق أنه مولد حملاً على لو.

قوله: (وهو الغالب عليها الخ) أي: وهو الغالب عليها أي على تقدير أن لو قلنا بغيره، أما إن لم نقل ذلك فليس لها معنى إلا هو. **قوله: (أطلقه الجمهور)** ظاهر كلامه

خَبَرُها اسماً جامداً، نحو «كأنَّ زَيْداً أسَدٌ» بخلاف «كأنَّ زيداً قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم» فإنّها في ذلك كله للظَّنِّ.

والثاني: **الشك والظن**، وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الأنباري عليه «كأنّك بالشتاء مُقْبِلٌ»، أي: أظنّه مقبلاً.

والثالث: **التّحقيق**، ذكره الكوفيُّون والزجّاجي، وأنشدوا عليه [من الوافر]:

٣١٢ ـ فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

أي: لأنَّ الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً، لأنه ليس في الأرض حقيقة.

أنها للتشبيه مطلقاً كان خبرها جامداً أو مشتقاً. **قوله: (أنه)** أي: التشبيه لا يكون معناها إلا إذا كان. **قوله: (بخلاف كان الخ)** أي: بخلاف ما إذا كان الخبر مشتقاً سواء كان منفرداً أو ظرفاً أو جار أو مجروراً أو جملة. **قوله: (فإنها في ذلك كله للظن)** أي: ولا يصح أن تكون للتشبيه لأن الخبر الذي وهو قائم أو مستقر مثلاً نفس الاسم ألا ترى أن القائم نفس زيد وكذلك المستقر عندك أو في الدار نفس زيد، وحينئذٍ فيلزم اتحاد المشبه والمشبه به وهو لا يصح وأجاب الرضى بأن الكلام على حذف والأصل كأن زيداً رجل قائم كما تقول كأني رجل قائم فقد شبه زيد بالرجل القائم، فلما حذف الموصوف وهو رجل تنوسي وصار ضمير قائم لزيد. **قوله: (أي أظنه مقبلاً)** أي: إليك لأن الإقبال لا بد له من صلة وأشار بهذا التقدير إلى الكاف حرف خطاب والباء زائدة وهذا هو الآتي عن الفارسي، غاية الأمر أن ابن أنباري يخالف الفارسي من حيث إنه جعلها للظن والفارسي جعلها للتقريب. **قوله: (وأنشدوا عليه)** أي: دليلاً عليه. **قوله: (بطن مكة)** يحتمل أن المراد ببطن مكة جوف أرضها الذي تدفن فيه الأموات أي إنه اقشعر وارتعد من عظمة هشام حيث حل فيه بالدفن ويحتمل أن المراد ببطن مكة سطح أرضها ومعنى مقشعراً جدباً محلاً لا خصب فيه ولا يخفى أن المناسب لقول المصنف الآتي فالمعنى أنه كان ينبغي الخ المعنى الثاني. **قوله: (كأن الأرض الخ)** لو كانت كان للتشبيه لكان المعنى الأرض حين اقشعرارها لموته شبه الأرض التي خلا منها هشام مع إن الأرض خلا منها هشام تحقيقاً. **قوله: (لأنه ليس في الأرض حقيقة)** أي: ولو كان تشبيهاً لاقتضى أنه فيها، غاية الأمر أنه لاشتغاله مثلاً

---

٣١٢ ـ التخريج: البيت للحارث بن خالد في (ديوانه ص ٩٣؛ والاشتقاق ص ١٠١، ١٤٧؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٧١؛ وجواهر الأدب ص ٩٣؛ والدرر ٢/ ١٦٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢١٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٦١ (قشم)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٣).

اللغة: بطن مكّة وباطنها: ما غمض منها واطمأن، سهلها وحزنها ورياضها. المقشعر: المرتعد المرتجف. هشام: هو هشام بن المغيرة المخزومي.

المعنى: ارتجفت سهول مكة ورياضها حزناً على فقيدها، فهي قد خلت من هشام بن المغيرة.

فإن قيل: فإن كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلت: من جهة أن الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤالٍ عن العلَّة مقدَّر، ومثله: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ إنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعة شيءٌ عظيم﴾ [الحج: ١].

وأجيب بأمور، أحدها: أن المراد بالظرفيّة الكَوْنُ في بطنها، لا الكَوْنُ على ظهرها، فالمعنى أنه كان ينبغي أن لا يقشعرَّ بطن مكة مع دَفْن هشام فيه لأنه له كالغيث.

الثاني: أنه يحتمل أن هشاماً قد خَلَّف من يسدُّ مسدَّه، فكأنه لم يمت.

الثالث: أن الكاف للتعليل، و «أنَّ» للتوكيد، فهما كلمتان لا كلمة، ونظيره: ﴿وَيكأنَّه لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين.

والرابع: **التقريب**، قاله الكوفيون، وحَمَلوا عليه «كأنك بالشتاء مُقْبِل، وكأنك

أشبهت الأرض التي هو بها الأرض التي ليس هو بها. **قوله: (جواب عن سؤال الخ)** أي: فكأنه قيل لم أصبح وجه الأرض مقشعراً جدباً فقيل لأن الأرض. **قوله: (ومثله)** أي: في كون الكلام جواباً عن سؤال عن العلة مقدر فكأنه قيل لأي شيء نتقي ربنا فقيل إن زلزلة أي لأن زلزلة الخ.

قوله: (وأجيب) أي: من طرف البصريين القائلين إنها لا تكون للتحقيق. **قوله: (بالظرفية)** أي: في قوله ليس بها أي ليس فيها والمعنى كأن الأرض حالة كون هشام مدفوناً فيها شبيهه بنفسها عند عدم كونه مدفوناً فيها فقد شبهه الأرض حيث اقشعرت مع وجوده فيها بنفسها عند عدمه، والحاصل أن الأرض لما لم تر هشاماً على ظهرها اقشعرت وأجدبت وما كان ينبغي لها أن تقشعر إلا إذا دخلت عن غيثها هشام وهي ليست خالية عنه لكونه مدفوناً فيها وعدم الإنبغاء مأخوذ من قوة الكلام. **قوله: (فالمعنى إنه كأن الخ)** حاصله أنه شبه الأرض حيث اقشعرت مع وجوده فيها بنفسها عند عدمه، فقوله كأن الأرض أي مع وجوده فيها ليس بها هشام أي شبية بالأرض التي ليس هو فيها. **قوله: (لأنه الخ)** علة لقوله ينبغي الخ وقوله كالغيث أي فنفعه حاصل سواءً كان على ظهرها أو في بطنها. **قوله: (إنه يحتمل الخ)** المعنى أصبح بطن الأرض مقشعراً مشبهاً للأرض التي ليس بها هشام أصلاً لا حقيقة ولا حكماً مع إن هشاماً بها حكماً من حيث إن له ولداً قائماً مقامه فما كان ينبغي لها الإقشعرار وعلى هذا فيكون فيه رثاء للميت ومدحاً لبنيه. **قوله: (فكأنه لم يمت)** أي فساغ التشبيه وحاصله أن معنى قوله ليس بها هشام أي ليس بها هشام أصلاً لا حقيقة ولا خلفاً فشبه الأرض حالة عدم هشام بالأرض الخلية عنه أصلاً حقيقة وخلفاً. **قوله: (إن الكاف للتعليل)** أي: فالمعنى لعدم هشام بها. **قوله: (لا كلمة)** أي: وهذا مما يدل على إن تركيب كأن وضعي لا طارىء عند الإسناد. **قوله: (والرابع)** أي:

بالفَرَج آتٍ، وكأنك بالدُّنيا لم تكن وبالآخرة لم تَزَلْ» وقول الحريري [من الهزج]:

٣١٣ ـ كــأنّــي بِــكَ تَــنْــحَــطُّ [إلَــى الــلَّــحْــدِ وَتَــنْــغَــطُّ]

وقد اختلف في إعراب ذلك؛ فقال الفارسي: الكاف حرفُ خطابٍ، والباء زائدة في اسم «كأنَّ». وقال بعضهم: الكافُ اسم «كأنّ»، وفي المثال الأول حَذْفُ مضافٍ، أي كأن زمانك مقبل بالشِّتاء، ولا حَذْف في «كأنك بالدنيا لم تكن» بل الجملة الفعليّة خبر، والباء بمعنى «في»، وهي متعلِّقة بـ «تكن»، وفاعل «تكن» ضمير المخاطب. وقال ابن عصفور: الكاف والياء في «كأنك» و «كأنّي» زائدتان كافتَانِ لِـ «كأنّ» عن العمل كما تكفُّها «ما»، والباء زائدة في المبتدأ. وقال ابن عمرون: المتّصل بـ «كأنّ»

من معاني كأن. **قوله: (وقول الحريري)** أي: ومثل قول الحريري لأن الكوفيين انقرضوا قبل الحريري أو أن المراد بالكوفيين متأخروهم أي من بعد الحريري أوانهم حملوا قول الحريري حكماً أو أن ضمير حملوا للنحاة الصادق بمن بعد الحريري. **قوله: (كأني بك تنحط)** تمامه:

إلــى الــلــحــد وتــنــغــط

وقــد أســلــمــك الــرهــط إلــى أضــيــق مــن ســم وتــنــحــط

بضم الطاء مضارع انحط إذا انحدر من علو إلى أسفل أي كأني بك تنحدر من علو إلى أسفل يريد نقله من ظاهر الأرض إلى باطنها بعد الموت واللحد بفتح اللام وضمها القبر، وتنغط تغوص وهنا استعارة والرهط قوم الميت والسم بفتح السين الثقب الضيق ومنه سم الخياط وهو المراد هنا ا هـ دماميني. **قوله: (في إعراب ذلك)** أي: إعراب ما ذكر من الأمثلة. **قوله: (الكاف حرف خطاب)** أي: ولا يصح أن تجعل اسم كأن لأن اسمها مبتدأ في الأصل، والكاف ولا تكون مبتدأ لأنها ليست من ضمائر الرفع. **قوله: (الكاف حرف خطاب)** أي: في قوله كأنك بالشتاء الخ في قوله كأنك بالفرج آت وكأنك بالدنيا وقوله الكاف حرف خطاب أي وقياسه إن الياء في قول الحريري حرفت تكلم. **قوله: (والباء زائدة)** والمعنى قرب زمن من إقبال الشتاء فالشتاء اسمها منصوب بفتحة مقدرة ومقبل خبرها. **قوله: (وقال بعضهم)** هو لا يظهر في كلام الحريري. **قوله: (وفي المثال الأول)** أي: والباء بمعنى مع متعلقة بمقبل وقوله في المثال الأول أي وكذا الثاني فمعناه كأن زمانك آتٍ مع الفرج أي قرب إتيان زمانك مع الفرج. **قوله: (أي كأن زمانك مقبل)** أي: قرب إقبال زمانك مع الشتاء أي البرد. **قوله: (كأن زمانك مقبل بالشتاء)** أي: مع الشتاء أي البرد. **قوله: (والباء زائدة في المبتدأ)** وإعراب كأن حرف

---

٣١٣ ـ **التخريج**: البيت للحريري في (مقاماته ص ٨٠؛ والحريري شاعر مولَّد لا يُستَشْهد بشعره، ولذلك أهمله السيوطيّ في شرحه).

اللغة: تنحطّ: تنحدر من الأعلى. اللحد: القبر. تنغطّ: تنغمر، تنغمس.

المعنى: كأني أبصرك يوم تنزل من قصرك إلى قبرك، فتنغمس في ترابه.

اسمُها، والظرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم: «كأنَّكَ بِالشَّمْسِ وَقَدْ طَلَعَتْ» بالواو، ورواية بعضهم: «ولم تكن، ولم تزل» بالواو؛ وهذه الحالُ متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]، وكـ «حتى» وما بعدها في قولك: «ما زلت بزيد حتى فَعَل». وقال المطرزي: الأصل كأني أبصرك تنحطّ، وكأني أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل وزيدت الباء.

مسألة ـ زعم قوم أن «كأنَّ» قد تنصب الجزأين، وأنشدوا [من الرجز]:

٣١٤ ـ كـأنَّ أُذْنَـيْـهِ إذَا تَـشَـوَّفَـا قَـادِمَـةً أَوْ قَـلَـمـاً مُـحَـرَّفَـا

تقريب لا عمل له والكاف حرف خطاب وبالشتاء مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ومقبل خبر والمعنى قرب إقبال الشتاء. **قوله: (والظرف)** أي: الجار والمجرور خبرها فقوله كأنك بالدنيا لم تكن معناه كأنك ملتبس بالدنيا حالة كونها لم تكن أي معدومة. **قوله: (والجملة بعده)** أي: بعد الظرف حال هذا ظاهر في قوله لم تكن وتنحط وما قبل وآتٍ فيجعل خبر مبتدأ محذوف له، والجملة حال أي هو مقبل وهو آتٍ. **قوله: (والجملة بعده حال)** أي: فمقبل وآتٍ وتنحط خبر لمحذوف والجملة حالية. **قوله: (ما زلت بزيد)** أي: ملابساً لزيد. **قوله: (وكأني أبصر الدنيا)** الأولى أن يقول وكأنك تبصر الدنيا لم تكن لأنه أوفق بالعبارة، وقال في نحو كأنك بالدنيا لم تكن وكأنك بالآخرة لم تزل وكأنك بالشتاء قد أقبل الأولى أن يقال ببقاء كأن على معنى التشبيه ولا نحكم بزيادة شيء، وتقول التقدير كأنك تبصر بالدنيا أي تشاهدها من قوله تعالى: ﴿فبصرت به عن جنب﴾ [القصص: ١١] والجملة بعد المجرور حال أي كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة أي كأنك رجل يبصر بالدنيا ويشاهدها غير كائنة كما تقدم ويكون التقدير في كلام الحريري كأني أبصرك أي كأني رجل يبصرك تنحط أي أشاهدك في هذه الحالة.

قوله: (ثم حذف الفعل وزيدت الباء) أي: والجملة بعد المجرور حال وكأن للتقريب أي عن قرب أبصرك تنحط واختار الرضى إنها للتشبيه أي أنت في هذا الحال تشبه من يبصر الدنيا غير كائنة والأصل كأنك رجل يبصر كما مر. **قوله: (قد تنصب الجزأين)** أي: الاسم والخبر. **قوله: (كأن أذنيه)** أي: الفرس. **قوله: (إذا تشوفا)** الظرف يتعلق بما

٣١٤ ـ **التخريج**: الرجز لمحمد بن ذؤيب في (خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٧، ٢٤٠؛ والدرر ٢/ ١٦٨؛ وللعماني في سمط اللآلي ص ٨٧٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٥١٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٣؛ والخصائص ٢/ ٤٣٠؛ وديوان المعاني ١/ ٣٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٤).

اللغة: تشوّف: رفع رأسه ونظر مستطلعاً. القادمة: ريشة في مقدم جناح الطائر. القلم المحرّف: القلم المبري بحيث يكون شقٌ أطولَ من شق.

=

فقيل: الخبر محذوف، أي: يَحْكيان؛ وقيل: إنما الرواية: «تخال أذنيه»؛ وقيل: للرواية «قَادِمَتَا أَوْ قَلَمْا مُحَرَّفا» بألفاتٍ غير منوّنة، على أن الأسماء مُثَنَّاة، وحذفت النون للضَّرورة. وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة الرشيد فَلَحَّنَهُ أبو عمرو والأصمعي، وهذا وَهَم، فإن أبا عمرو توفّي قبل الرشيد.

* * *

● (كُلّ): **اسم موضوع لاستغراق أفراد المُنكّر**، نحو: ﴿كلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥؛ والأنبياء: ٣٥؛ والعنكبوت: ٥٧]، **والمعرَّفِ المجموع**، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً﴾ [مريم: ٩٥]، **وأجزاء المفرد المعرَّف**، نحو: «كُلُّ زيدِ

في كأن من معنى التشبيه أي تشبه أذناه وقت تشوفه كذا. **قوله: (تشوفا)** أي: تطلع ونظر. **قوله: (قادمة)** واحد قوادم الطير والقوادم عشر ريشات في مقدم كل جناح. **قوله: (أو قلما)** أي: آلة كاتب. **قوله: (محرفا)** أي: مقطوعاً لا على الاستواء بحيث يكون أحد طرفي الشق أعلى من الآخر. **قوله: (فقيل)** مفرع على محذوف أي وأجيب عن ذلك بأننا لا نسلم إن قادمة اسمها بل قيل الخبر الخ. **قوله: (فقيل الخ)** أي: جواباً عن هذا البيت من طرف غير هؤلاء القوم. **قوله: (إنما الرواية تخال أذنيه)** رد هذا بأن الثقات رووه كأن. **قوله: (تخال)** أي: تظن وأذنيه وقادمة مفعولاها. **قوله: (بألفات)** أي: في قادمتا وفي قلما وفي محرفا والأصل قادمتان وقلمان ومحرفان. **قوله: (وحذفت النون للضرورة)** أي: عند غير الكسائي أما هو فيجوز ذلك في الاختيار. **قوله: (للضرورة)** بل أجاز الكسائي حذف نون المثنى اختياراً فتقول قام الزيدا بدون نون ومن حذفها قول الشاعر:

قد سالم الحيات منه القدما

على رواية البغداديين بنصب الحيات بالكسرة قالوا أراد القدمان ورواه ابن جني برفع الحيات فالقدم مفرد على حد خرق الثوب السمار. **قوله: (أبو نخيلة)** بالنون والخاء المعجمة.

(كل) قوله: (لاستغراق إفراد المنكر) أي: وضع لاستغراق الإفراد وشمول جميعها وجعل الحكم شاملاً لكل فرد فرد إذا كان مدخولها منكراً أو معرفاً بشرط أن يكون مجموعاً. **قوله: (والمعرف المجموع)** أي: وأما الجمع المنكر فيكون للحكم على المجموع أي أو لشموله لإفراد المجموع وقوله: والمعرف المجموع أي واو معنى فإن ضمير كلهم جمع في المعنى. **قوله: (وكلهم آتيه)** أي: كل فرد يأتيه. **قوله: (وأجزاء المفرد المعرف)** يرد عليه قوله تعالى: ﴿كل الطعام﴾ [آل عمران: ٩٣] فإنها لعموم الإفراد لا لعموم الأجزاء والجواب أن أل في الطعام للجنس فهو في معنى النكرة فقوله المنكر أي

= **المعنى**: إذا رفع عنقه ونظر مستطلعاً ما الخبر، خلت أن أذنيه ريشتا طائر، أو قلمان مبريّان.

حَسَن» فإذا قلت: «أكلتُ كلَّ رغيفِ لزيدٍ» كانت لعموم الأفراد، فإن أضَفْتَ الرغيف إلى «زَيْد» صارت لعموم أجزاء فردٍ واحد.

ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذَكوان ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥] بترك تنوين ﴿قلب﴾ تقديرُ «كل» بعد قلب ليتم أفراد القلوب كما عمّ أجزاء القلب.

وترد «كلّ» ـ باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها ـ على ثلاثة أوجه.

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها:

فأحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة؛ فتدلّ على كَمَالِهِ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنًى، نحو: «أطعمنا شاة كلَّ شاةٍ»، وقوله [من الطويل]:

حقيقة أو حكماً. **قوله: (كل زيد حسن)** أي: كل جزء من أجزائه حسن. **قوله: (كانت لعموم الإفراد)** أي: لأن الرغيف منكر فكل لاستغراق إفراده. **قوله: (لعموم أجزاء فرد واحد)** لأن الرغيف معرف. **قوله: (ومن هنا)** أي: من أجل أن المفرد المنكر الواقع بعد كل غير مضاف إليه ما بعده تكون كل فيه لاستغراق الإفراد وجب على هذه القراءة تقدير كل قبل متكبر ليعم الخ. **قوله: (وجب الخ)** وذلك لأنه لما أضيف قلب لمتكبر ومتكبر مفرد غير مضاف إليه كل وجب أن يبقى على حكم الإفراد كما في قولك أكل كل رغيف إنسان واعتبار العموم في القلب دون المتكبر يؤدي لكون المتكبر الواحد له قلوب وهو باطل.

قوله: (تقدير الخ) فاعل وجب وقوله ليعم إفراد القلوب صوابه ليعم إفراد المتكبرين من كل الثانية وذلك لأن كلا إنما هي لاستغراق إفراد مدخولها المضافة هي إليه وكل الثانية إنما أضيفت لمتكبر موصوف بجبار فيعم بالنسبة للمتكبرين الجبارين لا بالنسبة لقلوبهم. **قوله: (كما عم أجزاء القلوب)** خلاف الصواب لأن كل مضافة لقلوب وهو نكرة فهي لاستغراق إفراد القلب لا لاستغراق أجزائه. **قوله: (كل واحد مما قبلها الخ)** ورودها على ثلاثة أوجه بالنظر لما قبلها بالنظر للسامع، وأما بالنظر لما عند المصنف فهي أربعة لأنه يأتي يجعلها بدلاً في نحو إنا كلا فيها. **قوله: (على كماله)** أي: كما ذلك المنعوت فتقول رأيت رجلاً كل رجل أي رأيت رجلاً كاملاً في أوصاف الرجال فاندفع ما يقال إن كلا جامدة والنعت لا بد أن يكون مشتقاً وحاصل الجواب أنها، وإن كانت جامدة إلا أنها في قوة المشتق. **قوله: (وتجب إضافتها)** أي: إضافة كل وقوله يماثله أي يماثل المنعوت.

قوله: (لفظاً) أي: بأن تكون حرف المضاف هي حروف المنعوت، وقوله: ومعنى أي من حيث الإفراد والتذكير والتأنيث. **قوله: (أطعمنا شاة)** أطعم فعل ماضٍ ونا مفعول أول وشاة مفعول ثانٍ والفاعل ضمير مستتر عائد على زيد مثلاً أي أطعمنا زيد شاة ويصح

٣١٥ ـ وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

والثاني: أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيّون: أو لنكرةٍ محدودةٍ، وعليهما ففائدتها العموم، وتجب إضافتُها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد، نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ [الحجر: ٣٠]. قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر كقوله [من البسيط]:

٣١٦ ـ كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ، لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ، يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

قراءته بالبناء للمفعول. **قوله: (وإن الذي)** أصله الذين فحذفت النون للضرورة بدليل قوله دماؤهم ويحتمل أن المعنى وأن القوم الذي فأفرد نظراً للفظ وجمعه نظراً للمعنى. **قوله: (حانت)** أي: هانت أي هلكوا هدراً، وقوله: حانت أي اريقت وقوله: بفلج بجيم موضع قرب البصرة وهو مذكر فلذا صرف. **قوله: (كل القوم)** أي: الكاملون في صفة القوة بحيث يستحقون أن يطلق عليهم اسم القوم. **قوله: (قال الأخفش الخ)** أي: وهو الراجح ومشى عليه ابن مالك في ألفيته. **قوله: (محدودة)** أي: معلومة المقدار كالسنة والشهر والجمعة واليوم والدينار والدرهم نحو صمت حولاً أو شهراً كله وقبضت ديناراً ودرهماً كله. **قوله: (وعليهما)** أي: على كونها توكيداً لمعرفة أو نكرة. **قوله: (العموم)** أي: تعلق الفعل بكل جزء من أجزاء المؤكد. **قوله: (وتجب إضافتها)** أي: حيث وقعت مؤكدة. **قوله: (راجع إلى المؤكد)** أي: مطابق له إفراداً وغيره. **قوله: (فسجد الملائكة كلهم)** كلهم توكيد للملائكة وقد أضيف لضمير راجع إلى المؤكد وهو الملائكة. **قوله: (وقد يخلفه الظاهر)** أي: في الضرورة وهو كالمخصص لقوله سابقاً وتجب إضافتها. **قوله: (وقد يخلفه الظاهر)** أي: ترد توكيداً وتضاف للظاهر وكلام ابن مالك مقيد لقوله وتجب إضافتها وليس مقابلاً له كأنه قيل إلا في الضرورة ا هـ تقرير دردير.

قوله: (بذكركم) جمع الضمير مذكراً لا ينافي كسر الكاف لأن الجمع للتعظيم على حد قال لأهله امكثوا. **قوله: (يا أشبه الناس)** ليس المراد الناس الكاملين فقط بل المراد

---

٣١٥ ـ التخريج: البيت للأشهب بن رميلة في (خزانة الأدب ٦/ ٧، ٢٥ ـ ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٧؛ والكتاب ١/ ١٨٧؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ (فلج)، ١٥/ ٢٤٦ (لذا)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٣٣؛ والمحتسب ١/ ١٨٥؛ ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢؛ والمقتضب ٤/ ١٤٦؛ والمنصف ١/ ٦٧؛ وللأشهب أو لحريث بن محفض في الدرر ١/ ١٤٨؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣١٥، ٦/ ١٣٣، ٨/ ٢١٠؛ والدرر ٥/ ١٣١؛ ورصف المباني ص ٣٤٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٧؛ وشرح المفصل ٣/ ١٥٥).

اللغة: فلج: موضع قرب مكّة. حانت دماؤهم: ذهبت هدراً.

المعنى: إن الذين ذهبت دماؤهم هدراً في فلج، ليسوا قلّة، بل هم القوم جميعاً.

٣١٦ ـ التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في (ديوانه ص ١٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٥؛ وسمط اللآلي ص ٤٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٧؛ ولكثير عزّة في الدرر ٦/ ٣٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٨٨؛ ولم أقع عليه في ديوان كثير).

=

وخالفه أبو حيان، وزعم أن «كل» في البيت نعتٌ مثلُها في «أطعمنا شاة كل شاة» وليست توكيداً، وليس قوله بشيء؛ لأن التي يُنْعَتُ بها دالة على الكمال، لا على عموم الأفراد.

ومن توكيد النَّكرة بها قولُه [من السريع]:

٣١٧ ـ نَلْبَثُ حَوْلاً كَامِلاً كُلَّهُ لاَ نَلْتَقِي إلاَّ عَلَى مَنْهَجِ

وأجاز الفرَّاء والزمخشري أن تُقْطَع «كل» المؤكَّد بها عن الإضافة لفظاً تمسُّكاً

كل الناس فقوله: كل الناس توكيد للناس، وقوله: لو أجزى بذكركم جواب لو محذوف أي لكان حسناً أو لانتفعت به أو إنها للتمني أي يا ليتني أجزى بذكركم، وقوله: قد ذكرتك بكسر الكاف خطاب لامرأة ولا ينافيه جمع الضمير مذكراً لأنه للتعظيم على حد قوله تعالى: ﴿قال لأهله امكثوا﴾ [القصص: ٢٩]. **قوله: (وليس قوله)** أي: قول أبي حيان وهذا تأييد لابن مالك. **قوله: (دالة على الكمال)** أي: وليس مراداً هنا واعترض بأن المعنى هنا على الكمال أي أشبه الناس الكاملين وهو أبلغ، وأما إرادة العموم فهو نقص لقولهم:

إذا أنت فضلت أمراً ذا نباهة على ناقص كان المديح من النقصِ

وقال الآخر:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل هذا السيف خير من العصى

كذا قيل ورد بأن النقص إذا كان الناقص المفضل عليه معيناً، وأما تفضيل الشيء على عن عداه عموماً فلا نقص فيه. **قوله: (لا على عموم الإفراد)** أي: وكل هنا لعموم الإفراد وحينئذٍ فلا تكون نعتاً. **قوله: (ومن توكيد النكرة)** أي: الذي هو قول الكوفيين فلا يلزم عندهم موافقة المؤكد تعريفاً وتنكيراً. **قوله: (نلبث حولاً)** مضارع لبث بكسر الباء أي نقيم وهذا معاتبة لمحبوبه أي نقيم حولاً كاملاً لا نلتقي إلا على قارعة الطريق مارين ولا نختلي ولا مرة. **قوله: (وأجاز الفراء والزمخشري)** هذا مقابل لقوله وتجب إضافتها للضمير أو إلى اسم.

= **اللغة**: أجزى: أثاب.

المعنى: يا من هي أكثر الناس شبهاً بالقمر، لقد ذكرتك كثيراً جداً، ولو كافأني ربّي على كثرة ذكركم لأدخلني جنّته، أو لو كافأتني عليه لواصلتني.

٣١٧ ـ **التخريج**: البيت للعرجي في (الأغاني ٢/ ٣٢٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٥١٩).

اللغة: نلبث حولاً: نبقى سنة. المنهج: الطريق.

المعنى: نبقى سنة كاملة لا نلتقي، إلا مصادفة على طريق.

بقراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كلّ فِيهَا﴾ [غافر: ٤٨]. وخَرَّجَها ابن مالك على أن «كلاًّ» حال من ضمير الظرف، وفيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على عامله الظرف، وقطْع «كل» عن الإضافة لفظاً وتقديراً لتصير نكرةً فيصحّ كونه حالاً؛ والأجْوَدُ أن تُقَدَّر «كلاًّ» بدلاً من اسم «إنَّ»، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلّ لأنه مفيد للإحاطة مثل «قُمتُمْ ثلاثتكم».

والثالث: أن لا تكون تابعة، بل تالية للعوامل؛ فتقعُ مضافة إلى الظاهر، نحو: ﴿كلُّ نَفسٍ بِمعا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، وغير مضافة، نحو: ﴿وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩].

وأما أوْجُهُها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضَتِ الإِشارة إليها.

الأول: أن تُضَافَ إلى الظَّاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميعُ العوامِلِ، نحو: «أكرمْتُ كلَّ بني تميم».

والثاني: أن تضاف إلى ضمير محذوف، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها

قوله: **(إنا كلاً)** فكلا توكيد لاسم إن وهو نار وقد قطع كل عن الإضافة لفظاً والأصل إنا كلنا. **قوله**: **(وخرجها الخ)** حاصل ما قاله ابن مالك إن المؤكدة لا تقطع عن الإضافة فكلي في هذه القراءة ليست تأكيداً بل حال من ضمير فيها أي إنا مستوون فيها حال كوننا كلاً أي جميعاً. **قوله**: **(من وجهين)** وأيضاً أن كلا جامداً والحال مشتقة اللهم إلا أن تؤول بمجتمعين. **قوله**: **(لتصير الخ)** علة للقطع في التقدير، وأما القطع في اللفظ فهو ظاهر لا يعلل.

قوله: **(فيصح كونه حالاً)** أي: وهذا ليس بجيد. **قوله**: **(بدلاً)** أي: ولا يلزم على البدلية قطع كل اللازم لابن مالك بل هي مضافة معنًى بخلاف الحال فلا تكون معرفة معنى. **قوله**: **(لأنه مفيد للإحاطة)** أي: فالشرط في إبدال الظاهر من ضمير الحاضر موجود. **قوله**: **(ثلاثتكم)** هذا بدل من التاء في قمتم وهو دال على الإحاطة والشمول. **قوله**: **(بل تالية للعوامل)** أي: ولو كانت معنوية ليدخل الابتداء في نحو كل نفس. **قوله**: **(وغير مضافة)** أي: لفظاً فقط، وأما في المعنى فهي ملازمة للإضافة ولا تنفك عنها. **قوله**: **(وكلاً ضربنا)** كلاً مفعول لفعل محذوف مناسب له يدل عليه ضربنا أي أرشدنا كلاً أو وعظنا كلاً أي وعظنا كلهم كذا الأصل، ثم إنها قطعت عن الإضافة. **قوله**: **(فقد مضت الخ)** أما الأول فمأخوذ من الأول السابق ومن صدر الثالث والثاني هنا مأخوذ من عجز الثالث، وأما الثالث هنا فهو مأخوذ من الثاني فيما سبق. **قوله**: **(الإشارة إليها)** أي: في الأمثلة والكلام عليها. **قوله**: **(حكمها كالتي قبلها)** أي: في عمل العوامل فيها. **قوله**:

كالتي قبلها، ووجْهُه أنهما سِيَّان في امتناع التأكيد بهما. وفي تذكرة أبي الفتح أنَّ تقديم «كل» في قوله تعالى: ﴿كُلاً هَدَيْنَا﴾ [الأنعام: ٨٤] أحسن من تأخيرها، لأن التقدير كلهم، فلو أخرت لباشرت العامل مع أنها في المعنى مُنزَّلة منزلَةَ ما لا يباشره، فلما قُدِّمت أشبهت المُرْتَفِعة بالابتداء في أن كلاً منهما لم يسبقها عامل في اللفظ.

الثالث: أن تُضَاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها أن لا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء، نحو: ﴿إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فيمن رفع «كلاًّ»، ونحو: ﴿وكُلُّهمْ آتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥] لأن الابتداء عامل معنويّ، ومن القليل قوله [من الطويل]:

٣١٨ ـ يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلاَؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلُ

(ووجهه) أي: وجه كون حكمها كالتي قبلها في عمل العوامل فيها. **قوله: (في امتناع التأكيد)** لأنه لا يؤكد إلا بالمضافة في اللفظ إلى ضمير، وحينئذٍ فالمضافة للظاهر والمقطوعة عن الإضافة لا يؤكد بهما وأما:

يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

فهو ضرورة وإنا كلاً فيها فقد تقدم أن الحق إنه بدل لا توكيد. **قوله: (وفي تذكرة أبي الفتح الخ)** قصده بذلك أن يفيد أن كلاً المقطوعة عن الإضافة حقها أن تتقدم فبعد أن ذكر أن المقطوعة تلي العوامل أفادك بكلام التذكرة أن الأولى تقديمها على العامل، وأفاد أن العوامل عملت فيها أيضاً فهو تأكيد لما قبله مع زيادة فائدة. **قوله: (فلو أخرت)** أي: كل المضافة تقديراً لباشرت العامل أي من أن كلاً المضافة تقديراً بمنزلة المضافة لفظاً فلا تباشر العامل. **قوله: (منزلة ما لا يباشره)** أي: إن كلاً المضافة معنًى بمنزلة كل التي هي تأكيد المضافة للضمير لفظاً وكل التي يؤكد بها لا تباشر العامل، فكذا كل التي بمعناها. **قوله: (وحكمها أن لا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء)** فيه أن الغالب عليها حينئذٍ أن تكون مؤكدة نحو فسجد الملائكة كلهم ورأيت القول كلهم، فإن خرجت عن التوكيد فالغالب أن لا يعمل فيها إلا الابتداء ومن غير الغالب أن يعمل فيها ظاهر فحق العبارة وحكمها أن لا تلي عاملاً ظاهراً في الغالب وهذا صادق بأن تكون توكيداً أو علا فيها الابتداء، ومن غير الغالب ورود عمل الظاهر فيها لقوله الخ. **قوله: (إن الأمر كله لله)** فكل مبتدأ ولله خبر والجملة خبر إن. **قوله: (لأن الابتداء عامل معنوي)** فهو بمنزلة العدم فكأنها لم تباشر عاملاً كالمؤكدة. **قوله: (عامل معنوي)** أي: فلم تتأثر بمباشرة العوامل لفظاً فشابهت المؤكدة الأصل الأصيل. **قوله: (ومن القليل قوله فيصدر الخ)** صدره:

---

٣١٨ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في (ديوانه ص ٥٠٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٧٥؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١٣٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٣).

اللغة: يميد: يضطرب ويتحرّك. الدلاء: جمع دلو وهو الوعاء الذي كانوا يستخرجون به الماء من الآبار. يصدر: يبتعد عن الماء. ناهل: عطشان وريان (من الأضداد).

ولا يجب أن يكون منه قول علي رضي الله عنه [من الطويل]:

٣١٩ ـ فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الهُدَى كانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمٰنِ وَالْحَقِّ والتُّقَى

بل الأولى تقدير «كان» شأنيّة.

واعلم أن لفظ **«كلّ» حكمُهُ الإفرادُ والتَّذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه،** فإن كانت مضافة إلى منكّر وجب مراعاة معناها؛ فلذلك جاء الضمير مفرداً ومذكراً في نحو: ﴿وكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، ﴿وكُلَّ إِنسانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ﴾ [الإسراء:

يميد إذا مادت عليه دلاؤهم

فيصدر عنه أي عن الماء، وقوله: يميد أي يتحرك، وقوله: مادت أي تحركت، وقوله: عليه أي المنهل أي الماء والدلاء الآلات التي ينزح بها الماء من البئر الكائنة من الجلد ا هـ وكان الشاعر يصف منهلاً أي ماء أي إنه يضطرب ويتحرك ذلك الماء إذا تحركت عليه الدلاء فيصدر عنه أي عن ذلك الماء، وضمير كلها للدلاء وهو ناهل أي ريان والناهل من أسماء الأضداد يطلق على الريان وعلى العطشان. **قوله: (ولا يجب أن يكون منه)** أي: من القليل بل يحتمل أن كل اسم كان ويحتمل أن كل مبتدأ وكان شأنية، وقوله: بل الأولى أضرب على قوله ولا يجب الخ الصادق باستواء الأمرين. **قوله: (فلما تبينا)** أي: علمناه علماً بيناً. **قوله: (والتقى)** هو في عرف الشرع فعل لحسنات وترك السيآت وقد يراد بالتقوى اجتناب المعاصي سواءً أتى بالحسنات أو لا.

فصل

قوله: (وجب مراعاة معناها) أي: فإن كان المضاف إليه مذكراً فمعناها مذكراً أو مؤنثاً فمعناها كذلك، وإن كان مفرداً فهي كذلك، وإن كان مثنى فهي كذلك، أو جمعاً فهي كذلك، فقوله: وجب مراعاة معناها أي مع إفراد أو جمع أو تثنية أو تأنيث أو تذكير. **قوله: (فلذلك)** أي: لأجل وجوب مراعاة المعنى جاء الضمير مفرداً مذكراً أي لأن المضاف إليه مفرد مذكر وثمرة التفريع في المعطوف بعد وإلا فهنا اتفق فيه حكم اللفظ والمعنى.

= **المعنى**: يصف ماء بئر بأنها تتحرك عندما تتحرك الدلاء نزولاً وصعوداً، ويملأها جميعها فكأنها ريّانة منه.

٣١٩ ـ **التخريج**: البيت للإمام عليّ بن أبي طالب في (ديوانه ص ١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٢١).

اللغة: الهدى: الحق والرشاد.

المعنى: فعندما عرفنا الحقّ والصواب اتّبعناه، وكنّا جميعاً خاضعين لربّ العالمين الرحمٰن الرحيم، متّبعين لدينه القويم، متّقين من عذابه العظيم.

١٣]، وقول أبي بكر وكعب ولبيد رضي الله عنهم [من الرجز]:

٣٢٠ ـ كُـلُّ امْـرِئٍ مُـصَـبَّـحٌ فِـي أَهْـلِـهِ، وَالْـمَـوتُ أَدْنَـى مِـنْ شِـرَاكِ نَـعْـلِـهِ

[من البسيط]:

٣٢١ ـ كـلُّ ابْـنِ أُنْـثَـى وَإِنْ طَـالَـتْ سَـلاَمَـتُـهُ يَـوْمـاً عَـلَـى آلَـةٍ حَـدْبَـاءَ مَـحْـمُـولُ

[من الطويل]:

أَلا كـلُّ شَـيْءٍ، مَـا خَـلاَ الـلَّـهَ، بـاطِـلُ وكـلُّ نَـعِـيـمٍ لاَ مَـحَـالَـةَ زَائِـلُ

وقول السموأل [من الطويل]:

٣٢٢ ـ إذَا الْمَرءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَـكُـلُّ رِدَاءٍ يَـرْتَـدِيـهِ جَـمِـيـلُ

قوله: (وقول أبي بكر) أي: الصديق وقوله كعب أي صاحب قصيدة بانت سعاد وهو صحابي، وكذلك لبيد وهذه البيوت الثلاثة على سبيل اللف والنشر المرتب الأول للأول والثاني للثاني والثالث للثالث. **قوله: (وقول أبي بكر)** أي: حين أخذته حمى المدينة قاله متمثلاً والبيت للحكم بن نهشل إلا أنه لأبي بكر والحق أن أبا بكر وعمر وعثمان لم يقولوا شعراً ولم يشربوا خمراً جاهلية ولا إسلاماً. **قوله: (مصبح في أهله)** أي: يوجد في أهله صباحاً. **قوله: (حدباء)** الأحدب المرتفع والمراد بتلك الآلة النعش. **قوله: (وقول المسوأل)** هو شاعر يهودي وقوله من اللؤم هو عدم الكرم، وقيل: هو مجمع الذم فيشمل كل صفة ذم.

---

٣٢٠ ـ **التخريج**: الرجز للحكيم النهشلي في (شرح شواهد المغني ٢/ ٥٢٢؛ (وفيه «الحكم» مكان «الحكيم») والعقد الفريد ٥/ ١٨٥؛ ولأبي بكر الصدّيق في سمط اللآلي ص ٥٥٧؛ والعقد الفريد ٥/ ٢٨٢؛ وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ٢/ ١٣٧).

اللغة: مصبح: يقال له: أسعد الله صباحك، أو عم صباحاً. أدنى: أقرب. شراك النعل: قطع الجلد الذي يربط به الحذاء.

المعنى: كلّ إنسان معزّز بين أهله، يقال له: عم صباحاً، ولكن الموت قريب إليه أكثر من قرب حذائه إليه.

٣٢١ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن زهير في (ديوانه ص ٦٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٢٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٠١ (حدب)، ١١/ ٣٩ (أول).

اللغة: آلة حدباء: النعش، والحدباء: الهزيلة التي تبدو عظامها.

المعنى: كل إنسان ميّت مهما طال بقاؤه سالماً، سيحمل على نعش الموتى يوماً.

٣٢٢ ـ **التخريج**: البيت للسموأل في (ديوانه ص ٩٠؛ وشرح شواهد المغني ص ١/ ٢٠، ٢/ ٥٣١؛ وله أو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٧٦).

اللغة: يدنس: يتّسخ. اللؤم: الخصال القبيحة. العرض: النّفس والحَسَب.

المعنى: كلّ ما ترتديه من الأثواب جميل إذا ما كانت نفسك خالصة من العيب والخصال القبيحة.

ومفرداً مؤنَّثاً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥؛ والأنبياء: ٣٥؛ والعنكبوت: ٥٧] ومثنى في قول الفرزدق [من الطويل]:

٣٢٣ ـ وكلُّ رَفِيقَيْ كلِّ رَحْلٍ ـ وَإنْ هُمَا تَعَاطَىٰ الْقَنا قَوْمَاهُمَا ـ أَخَوَانِ

وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى وإعراباً، فلنشرحه.

قوله: «كل رَحْلِ» «كلٌّ» هذه زائدة، وعكسه حذفها في قوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥] فيمن أضاف، و «رَحْل»: بالحاء المهملة، و «تعاطى»: أصله: «تَعَاطَيَا» فحذف لامه للضرورة، وعَكْسهُ إثبات اللام للضرورة فيمن قال [من المتقارب]:

٣٢٤ ـ لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا [أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ]

قوله: (ومفرداً) معطوف على قوله مفرداً مذكراً وقوله مفرداً مؤنثاً أي لأن كلاً مضافة لمفرد مؤنث. **قوله: (كل نفس بما كسبت)** هذا محل الشاهد وقوله رهينة لا شاهد فيه لأن رهينة ليس مؤنث رهين لتأنيث النفس إذ لو قصد الوصف لقيل رهين لأن فعيلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث بل هو اسم بمعنى الرهن فالتاء للنقل من الوصفية للإسمية. **قوله: (ومثنى)** عطف على مفرد. **قوله: (وكل رفيقي الخ)** كل مبتدأ وقوله هما إخوان خبره. **قوله: (من المشكلات لفظاً وإعراباً ومعنى)** لم يظهر لإشكال اللفظ وجه زائد على خفاء المعنى والإعراب. **قوله: (كل هذه زائدة)** هذا وجه الإشكال لفظاً، وكذا إفراد تعاطى ونصب قوماً، وأما الإعراب فمن حيث نصب قوماً وإفراد قوماً ويلزم من الإشكال لفظاً وإعراباً الإشكال في المعنى وأيضاً المتبادر من قوماً إنهم جماعة الرجال ولا معنى لقولنا، وإن هما تعاطى القنا هما جماعة الرجال والشاهد فيه من حيث إضافة كل لمثنى وأعاد عليها الضمير مثنى. **قوله: (أصله تعاطيا)** أي: فهو فعل لحقه ضمير التثنية وحذف منه لام الفعل وهي الياء وألف تعاطى فاعل لا أنها من الكلمة فإعرابه تعاطى فعل ماضٍ والألف فاعل حذفت لامه للضرورة. **قوله: (فيما أضاف)** أي: في قراءة من أضاف قلب لمتكبر فنقص كل قلب متكبر وهو عكس زيادتها في البيت. **قوله: (متنتان)** أي: جانباً ظهر خطاتا أي تحركتا. **قوله: (خظاتا)** بالخاء والظاء المعجمتين والأصل خظتا كغزتا

---

٣٢٣ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (ديوانه ٢/ ٣٢٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٧٢؛ ٥٧٣؛ ٥٧٩؛ والدرر ٥/ ١٣٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٣٦؛ ولسان العرب ٥/ ٤٢٤ (يدي).

اللغة: الرحل: أداة توضع فوق البعير، وتشدّ بأحزمة، ليجلس الراكب عليها. القنا: الرماح، وأراد بها الحرب.

المعنى: إن رفيقي الطريق أخوان حقيقيان، حتى لو كانت قبيلتاهما متحاربتين.

٣٢٤ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في (ديوانه ص ١٦٤؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٤٦؛ وأنباه الرواة ١/ ١٨٠؛ والحيوان ١/ ٢٧٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٠، ٥٧٣، ٥٧٦، ٩/ ١٧٦، ١٧٨؛ وسرّ =

إذا قيل: إن «خَظاتَا» فعل وفاعل، أو الألف من «تَعاطىٰ» لامُ الفعلِ، ووحّد الضمير لأن الرفيقيْن ليسا باثنينِ مُعيَّنينِ، بل هما كثيرٌ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفتانِ مِنَ الْمُؤْمِنينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩]، ثم حمل على اللفظ، إذ قال: «هما أخَوَان» كما قيل: ﴿فأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، وجملة «هما أخوان» خبر «كلّ»، وقوله: «قَوْماً» إمَّا بدل من «الْقَنَا» لأن قومهما من سببهما إذ معناهُ: تقاومهما، فحُذِفت الزَّوائد، فهو بدل اشتمال،

ورمتا فالقياس حذف الألف التي هي لام الكلمة وأصله خظوتا فقلبت الواو ألفاً وتحذف اللام حيث الإسناد لتاء التأنيث لالتقاء الساكنين فتقول غزت وأصله غزوت ويقال خظت وأصله خظوت واستصحب حذفها في التثنية. **قوله: (إذا قيل الخ)** أي: فهو فعل فتحذف لامه كما تقدم، وأما إن قلنا إنه مثنى والأصل خظاتان فحذف النون للضرورة فلا شاهد فيه في ذكر اللام للضرورة. **قوله: (أو الألف الخ)** مقابل لقوله وتعاطى أصله الخ، وقوله: أو الألف الخ أي والفاعل ضمير ووحد ذلك الضمير المستتر. **قوله: (بل هما كثير)** إن قلت إذا كان المثنى كثيراً فكان الواجب أن يقول تعاطوا بالجمع كالآية حيث قال اقتتلوا. **قوله: (ثم حمل على اللفظ)** أي: ثم حمل الضمير من قوله إذ هما على اللفظ أي على اللفظ المضاف للفظ كل وهو رفيقي. **قوله: (ثم حمل على اللفظ الخ)** أي: بعد أن حمل على المعنى فأفرد حمل ثانياً على اللفظ فثنى، وقال هما أخوان وفيه إن لفظ كل مفرد لا مثنى، وأجيب بأن المراد على لفظ المضاف لكل وهو رفيقين وفي نسخة ثم حمل على المعنى وهي ظاهرة؛ لأن معنى كل مثنى لأنها مضافة لمثنى وضمير حمل عائد على الشاعر والحاصل إنه على نسخة على اللفظ أي لفظ المضاف وهو رفيقين، ولفظ رفيقين هو معنى كل فساوت النسخة التي قبلها والنسخ الكثيرة على اللفظ كما قاله الشمني. **قوله: (إذ قال هما أخوان)** أي: فثنى نظراً للفظ طائفتين. **قوله: (إما بدل الخ)** أي: وبدل الاشتمال لا بد فيه من ملابسة بغير الجزئية والكلية ولا بد فيه من ضمير فأشار المصنف للملابسة فيه بقوله؛ لأن قومهما أي لأن قوم الرفيقين من سبب الرفيقين واعترض بأن الملابسة تكون بين المبدل وهو القنا، والبدل وهو قوماً فكان الظاهر أن يقول من سببها أي سبب القنا لأن شأن المقاومة أن تكون بالقنا من حيث تعاطيها والطعن بها، ثم إن العائد على المبدل منه محذوف والتقدير أي تقاوما بها، ولو قدر الشارح هذا بدل قوله إذ معناه تقاومهما كان أحسن. **قوله: (إذ معناه تقاومهما)** المناسب إذ معناه تقاوما بها أي بالقنا لأن الكلام في

= صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٤؛ وشرح اختيارات المفضل ٢/ ٩٢٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٩٨ (متن)، ١٤/ ٢٣٣ (خظا)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٤٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٢١٨ (سكن)، ١٥/ ٤٢٩ (الألف)؛ والمقرب ٢/ ١٨٧، ١٩٣؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٢٦).

اللغة: المتنتان: جانبا الظهر حول العمود الفقري. فرس خظاة: مكتنزة. أكبّ: جلس مهتمًا.

المعنى: يصف فرساً بأنها سمينة، مكتنزة الظهر، كأن نمراً جلس متحفّزاً فوق ظهرها.

أو مفعول لأجله، أي: تعاطيا القَنا لمقاومةِ كلٍّ منهما الآخر، أو مفعول مطلق من باب ﴿صُنْعَ اللهِ﴾ [النمل: ٨٨] لأن تعاطي القنا يدلُّ على تقاومهما.

ومعنى البيت أن كلّ الرفقاء في السفر إذا اسْتُقْرُوا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السَّفر والصحبة، وإن تعاطى كلٌّ واحد منهما مغالبة الآخر.

ومَجْمُوعاً مذكراً في قوله تعالى: ﴿كلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

وقول لبيد [من الطويل]:

وكُـلُّ أُنـاسٍ سَـوْفَ تَـدْخُـلُ بَـيْـنَـهُـمْ   دُوَيْـهِـيَـةٌ تَـصْـفَـرُّ مِـنْـهَـا الأَنَـامِـلُ

ومُؤنثاً في قول الآخر [من الطويل]:

٣٢٥ ـ وَكـلُّ مُـصِـيـبَـاتِ الـزَّمَـانِ وَجَـدْتُـهَـا،   سِوَى فُرْقَةِ الأَحْبَابِ، هَيِّنَةَ الْخَطْبِ

ويُروى:

التلازم بين القنا وقوماً لا بين قوماً والرفيقين وهذا مبني على كلامه السابق وقد علمت ما فيه. **قوله**: (**فحذفت الزوائد**) أي: وهي التاء وأتلف فمعنى قوماً تقاوما وتغالبا وتعادلا في القتال، وقد ذكر المصنف في إعرابه ثلاثة. **قوله**: (**أو مفعول مطلق**) أي: معمولاً لمحذوف والأصل وإن هما تعاطيا القنا تقاوماً بها فحذف الفعل لدلالة قوله تعاطى القنا عليه وحذفت زوائد المصدر. **قوله**: (**من باب صنع الله**) أي: وهو حذف عامل المصدر لدليل فقوله لأن تعاطي القنا بيان لدليل المحذوف. **قوله**: (**من باب صنع الله**) أي: من حيث إن كلاً فيه الحذف لدليل، وإن كان إما نحن فيه حذف عامله جوازاً وفي الآية وجوباً. **قوله**: (**إذا استقروا**) أي: تتبعوا وأشار بقوله كالأخوين إلى أن المعنى على التشبيه وقوله: في السفر تفسير لرحل وقوله: وإن تعاطي الواو للحال قال الشارح قد أطال المصنف في هذا البيت ولا حاجة لذلك؛ لأن قوما ليس منوناً وأصله قوماهما وهو فاعل تعاطى القنا مفعوله ولا نسلم زيادة كل إذ المعنى إن كل رفيقين في كل سفر، وإن تعاطى قومهما لحرب بالقنا هما أخوان أي إن كل رفيقين في كل سفر إخوان، وإن كان قوماً أي أهل بلديهما متحاربين ومما يدل على ذلك إن الشارح وجد ديواناً فيه قوماً منصوب بفتحة، وإن ابن عصفور أتى به شاهداً على التثنية.

قوله: (**بما لديهم**) جمع وكذا فرحون. **قوله**: (**سوف تدخل بينهم**) هذا محل الشاهد. **قوله**: (**هينة الخطب**) الخطب سبب الأمر يقال ما خطبك أي ما سبب الأمر الذي

٣٢٥ ـ التخريج: البيت لقيس بن ذريح في (ديوانه ص ٦٦؛ والدرر ٥/ ١٣٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٣٨؛ ومجالس ثعلب ص ٢٨٦؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٧٤).

المعنى: لقد وجدت الأمور الصعبة محتملة، والمصائب هيّنة، عدا مفارقة الأحبّة، فهي مصيبة لا تحتمل.

وكـل مـصـيـبـاتٍ تُـصِـيـبُ فـإنَّـهـا

وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه.

وهذا الذي ذكرناه ـ من وجوبِ مراعاة المعنى مع النكرة ـ نَصَّ عليه ابنُ مالك، وردَّه أبو حيَّان بقول عنترة [من الكامل]:

٣٢٦ ـ جَـادَتْ عَـلَـيْـهِ كـلُّ عِـيْـنٍ ثَـرَّةٍ   فـتـركْـنَ كـلَّ حَـدِيـقَـةٍ كـالـدِّرْهَـمِ

فقال: «تَرَكْنَ» ولم يقل: «تركتْ»؛ فدلّ على جواز «كلُّ رَجُلٍ قائمٌ، وقائمون».

والذي يَظْهر لي خلافُ قولهما، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبةُ الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، نحو: «كلُّ رَجُلٍ يُشْبِعُهُ رَغِيفٌ»، أو إلى المجموع واجب الجمع كبيت عنترة؛ فإن المراد أن كل فرد من الأَعْيُنِ جاد، وأن مجموع الأعين

أنت فيه. **قوله: (وعلى هذا)** في نسخة وعلى هذه الرواية أي وهي الإضافة لنكرة، وأما على الأولى فمصيبات معرفة لإضافتها لمعرفة فكان المناسب أن يقدم الرواية الثانية لأنها محل الشاهد إلا أن يقال قدم الأولى لشهرتها بينهم. **قوله: (من وجوب مراعاة المعنى)** أي: من إفراد وغيره. **قوله: (جادت عليه)** أي: على ذلك الميت المذكور قبله والمراد بالعين السحاب والمراد بالثرة الكثيرة الماء، وقيل: السحابة الثرة هي التي تأتي من جهة العراق. **قوله: (كل عين)** فاعل جادت أي جادت على الميت كل مطر وقوله حديقة أي بستان، وقوله كالدرهم في تدوير الماء حولها أي أن كل حديقة صارت بسبب استدارتها بالماء وبياض مائها شبيهة بالدرهم.

قوله: (كل عين) أضيفت كل هنا لمفرد منكر مؤنث فمقتضى ما قاله ابن مالك أن يقول فتركت أي كل عين مع أنه قال فتركن فحينئذٍ لا يجب مراعاة معنى كل بحسب ما أضيفت له بل يجوز مراعاة المعنى في نفس الأمر. **قوله: (قائم)** أي: نظراً لمعنى كل بحسب الإضافة وقوله قائمون نظراً لمراعاة المعنى في نفس الأمر كالبيت وهو قوله تركن. **قوله: (والذي يظهر الخ)** حاصله إنها إن أضيفت لمثنى أو جمع فالحكم ما قاله ابن مالك، وإن أضيفت لمفرد إن أريد الخ وعن المثنى والجمع احترز بقوله إلى المفرد. **قوله: (نسبه الحكم)** أي: معه أي مع المفرد. **قوله: (كل رجل الخ)** أي: كل فرد وقوله أو إلى

---

٣٢٦ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في (ديوانه ص ١٩٦؛ وجمهرة اللغة ص ٨٢، ٩٧؛ والحيوان ٣/ ٣١٢؛ والدرر ٥/ ١٣٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٠، ٢/ ٥٤١؛ ولسان العرب ٤/ ١٠١ (ثرر)، ١٨٢ (حرر)، ١٠/ ٣٩ (حدق)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٤).

اللغة: جادت عليه: هطلت بشدّة. العين: السحابة الممطرة. الثرّة: كثيرة الماء.

المعنى: هطلت عليه السحبُ أمطاراً غزيرة، فنبتت الحشائش وصارت الرياض كالدراهم تلألؤً وضياءً.

تركن، وعلى هذا فتقول «جاد عليَّ كُلُّ مُحْسِنٍ فأغْنَانِي» أو «فأغْنَوْني» بحسب المعنى الذي تريده.

وربما جُمِعَ الضميرُ مع إرادة الحكم على كل واحد، كقوله [من الرجز]:

٣٢٧ ـ مِنْ كُلِّ كَوْمَاءَ كَثِيرَاتَ الْوَبَرْ

وعليه أجاز ابنُ عصفور في قوله [من الطويل]:

٣٢٨ ـ وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ   وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

أن يكون «مؤتيك» جمعاً حذِفَتْ نُونه للإضافة، ويحتمل ذلك قولُ فاطمة الخزاعية تبكي إخْوتَها [من المديد]:

المجموع أي إن أريد النسبة للمجموع. **قوله: (فأغناني)** أي: إن كان فرداً دفع له ما يغنيه كمائة دينار، وقوله: فأغنوني أي إذا كان الدافع له أي لما يغنيه المجموع. **قوله: (وربما جمع الخ)** أي: على قلة.

قوله: (كوماء) كحمراء هي الناقة العظيمة السنام فجمع كثيرات لأن الحكم على كل فرد يستلزم الحكم على الجمع فصح جمع الضمير. **قوله: (وعليه)** أي: على هذا القليل وهو الجمع مع إرادة كل فرد، وقوله: أن يكون مفعول أجاز وأصله بمؤتين لك فحذفت النون للإضافة فالمراد بقوله وما كل ذي لب الحكم على كل فرد لكنه جمع في مؤتيك نظر إلى أن الحكم على كل فرد يستلزم الحكم على الجمع والأحسن أن مؤتيك مفرد بدليل قوله بلبيب وبدليل قوله نصحه وأيضاً الإتيان بدليل الجمع مع إرادة الحكم على كل واحد قليل.

قوله: (بمؤتيك) أي: معطيك. **قوله: (ويحتمل ذلك)** أي: جمع الضمير مع الحكم كل فرد. **قوله: (تبكي إخوتها)** أي: حالة كونها تبكي عليهم أي ترثيهم.

---

٣٢٧ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في (شرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٢).

اللغة: الكوماء: الكثيرة الشحم، الكبيرة السنام.

المعنى: انتقيتها من بين الكثيرات الشحم، الكبيرات السنام، ذوات الوبر الكثير؛ وهذا أصلح ما يكون للحم والضيفان.

٣٢٨ ـ التخريج: البيت لأبي الأسود الدؤلي في (ديوانه ص ٤٥؛ والحيوان ٥/ ٦٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٣٦؛ ولأبي الأسود أو لمودود العنبري في شرح شواهد المغني ص ٥٤٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٦٩؛ والدرر ٥/ ٢٢٦؛ والكتاب ٤/ ٤٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٥).

اللغة: اللب: العقل؛ واللبيب: العاقل.

المعنى: لا يعطيك كلّ عاقل نصائحه المفيدة لك، وليس كلّ من قدّم لك النصيحة عاقلاً مدركاً.

٣٢٩ ـ اخْوَتِي، لاَ تَبْعَدُوا أَبَداً، وَبَلَى وَاللَّهِ قَدْ بَعِدُوا
كُلُّ مَا حَيٌّ، وَإنْ أَمِرُوا، وارِدُ الْحَوْضِ الّذي وَرَدُوا

وذلك في قولها: «أمروا»، فأما قولها: «ورَدُوا» فالضَّمير لـ «إخوتها»، هذا إن حملْتَ «الحيَّ» على نقيض «الميت» وهو ظاهر، فإن حَمَلْتَهُ على مُرادف القبيلة فالجمع في «أمروا» واجب مثله في: ﴿كلُّ حِزْبٍ بما لَدَيْهِمْ فَرِحُون﴾ [المؤمنون: ٥٣]، وليس من ذلك ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أمةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوه﴾ [غافر: ٥] لأن القرآن لا يُخَرَّجُ

قوله: (لا تبعدوا) يقال بعد كفرح بمعنى هلك ويقال أيضاً بعد كقرب بمعنى ضد القرب ومصدر الثاني بضم الباء والأول بفتحها والبيت يحتملهما، وقوله: كل ما حي ما زائدة وكل مضاف وحي مضاف إليه وأمروا معناه كثروا أو عظموا حتى صارت لهم إمارة فجمع أمروا مع إن كل حي فيه الحكم على كل فرد ويستلزم الحكم على الجمع. **قوله: (وذلك)** أي: الشاهد في قولها أمروا وسكت عن قوله وارد ومع إنه اتصل به علامة الجمع الدالة على أن الضمير المستتر فيه ضمير جمع أيضاً نعم يستشهد به لعدم صحته لأنه وإن احتمل إنه جمع وإن الواو علامة رفع يحتمل أيضاً الإفراد ولا عبرة برسم الواو، وإنما العبرة باللفظ ولأن أمروا بضم الراء. **قوله: (هذا)** أي احتمال قول فاطمة الخزاعية لجمع الضمير مع إرادة الحكم على كل فرد.

قوله: (فإن حملته على مرادف القبيلة الخ) وبهذا صح قوله سابقاً ويحتمل ذلك قوله الخ أي ويحتمل إنه ليس من ذلك إن أريد بالحي القبيلة فلا يكون على القليل فقوله، وإن حملته الخ مقابل لقوله ويحتمل ذلك قول فاطمة الخ. **قوله: (فالجمع في أمروا واجب)** أي: لأنه جمع في المعنى كحزب وفريق وقد تقدم وجوب مراعاة معنى كل إذا أضيفت لنكرة ولا يرد أن حزباً وفريقاً يجوز في ضمائرهما الإفراد نظراً للفظ والجمع نظراً للمعنى؛ لأن محل ذلك ما لم يضف لكل شيء من ذلك فالحاصل إن الكلام في كل وإن كان ما تضاف إليه يجوز في الضمير العائد عليه وجهان. **قوله: (وليس من ذلك)** أي: من جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل فرد وقوله كل أمة فاعل همت أي فليس المراد وهم كل فرد وجمع قوله برسولهم مع أن المراد الحكم على كل فرد لأن الأمة جمع معنى. **قوله: (وليس من ذلك)** اعترض بأنه لا يتوهم أصلاً فأمة كحزب جمع معنى فيجب جمع

٣٢٩ ـ **التخريج**: البيتان لفاطمة بنت أحجم (أو الأخرم) الخزاعية في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٣؛ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩١٢).

اللغة: الوارد: القادم إلى الحوض، والصادر: مغادره. الحوض: المكان الذي يجتمع فيه الماء. أمروا: صاروا أمراء، ومن أمِرَ الشيء كـ «فرح» بمعنى كثر واشتدّ.

المعنى: أيها الإخوة الأحباء، كنت أتمنّى ألا تبعدوا عني، ولكن ها أنتم قد هلكتم وبعدتم عني، وعزائي أن كلّ حي سيموت كما مات إخوتي، حتى لو كانوا أمراء، وسيشرب الجميع من حوضُ الموت الذي شربوا منه.

على الشاذ، وإنما الجميع باعتبار معنى الأُمَّة؛ ونظيره الجمع في قوله تعالى: ﴿أُمَّة قَائِمة يَتْلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣]، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾ [الحج: ٢٧]، فليس الضَّامِر مفرداً في المعنى لأنّه قَسيم الجمع وهو: ﴿رِجَالاً﴾ [الحج: ٢٧]، بل هو اسم جمع كـ «الجاملِ» و «الباقرِ» أو صفة لجمع محذوف أي كل نوع ضامر؛ ونظيره ﴿وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كافِرٍ به﴾ [البقرة: ٤١]، فإن ﴿كافِر﴾ نعت لمحذوف مفرد لفظاً مجموع معنى، أي: أول فريق كافر، ولولا ذلك لم يقل ﴿كافر﴾ بالإفراد.

وأشْكَلُ من الآيتين قولُه تعالى: ﴿وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطانٍ مَارِدٍ لاَ يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٧ ـ ٨] ولو ظفر بها أبو حيَّان لم يعدِلْ إلى الاعتراضِ ببيتِ عنترة.

والجوابُ عنها أنَّ جملة ﴿لا يسَّمعون﴾ مُسْتَأْنفة أخبر بها عن حال «الْمُسْتَرِقِينَ»، لا صفة لـ «كلّ شيطان»، ولا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع،

الضميرين من غير إشكال ولا توهم خلافاً للمصنف.

قوله: (وعلى كل ضامر يأتين) فلا يقال يأتين جمع مع إن كل ضامر مقصود منه الحكم على كل فرد بحيث يخرج على القليل بل ضامر جمع معنى لأنه اسم لجماعة الإبل سلمنا أن ضامر مفرد لكن هو صفة لموصوف جمع معنى وهو نوع وهذه الآية فيه نوع إشكال. **قوله: (لأنه قسيم الخ)** علة لقوله فليس مفرداً في المعنى أي والشأن أن الجمع إنما يقابل بجمع. **قوله: (كالجامل)** هو قطيع الإبل مع رعاتها والباقر جماعة البقر مع رعاتها. **قوله: (ونظيره)** أي: من حيث إن أول مفرد صفة لجمع معنى محذوف وإلا لزم الإخبار بالمفرد وهو أول عن جمع وهو الواو في قوله ولا تكونوا على إن أفعل التفضيل إذا أضيف لنكرة تمت مطابقته لموصله فكان الواجب أول كافرين. **قوله: (وأشكل من الآيتين)** وجه كونه أشكل إن الشيطان مفرد لفظاً ومعنًى والحكم على كل فرد من إفراده وقد جمع الضمير بعده في قوله لا يسمعون ولا يتأتى أن يقال هنا إن شيطان صفة لموصوف محذوف جمع في المعنى كما قيل في ضامر ولا إنه جمع في المعنى كما قيل في أمة ضامر. **قوله: (ولو ظفر بها)** أي: تنبه لها. **قوله: (إلى الاعتراض)** أي: على ابن مالك وإنما لم يعدل لأن الاعتراض بالآية أقوى من الاعتراض بالبيت، قال الشارح وهذا تحامل من المصنف على أبي حيان لأن أبا حيان عرف الجواب عن الآية لأن هذا الجواب مذكور في «الكشاف» وهو معلوم لأبي حيان لأنه فسر القرآن بتفسير عظيم، فلما عرف جوابها لم يعترض بها. **قوله: (مستأنفة)** أي: نحوياً أي ابتداء فكأنه قيل إذا عرفت أن السماء محفوظة فهم لا يسمعون. **قوله: (لا صفة لكل شيطان)** أي: لأن المعنى وحفظاً من شيطان موصوف بعدم السماع والحال في المعنى ترجع للصفة فلذا اكتفى المصنف بعلة. **قوله: (إذ لا معنى الخ)** والجواب إن قوله لا يسمعون أي بعد الحفظ فهي حال منتظرة أو صفة على هذا التقدير. **قوله: (إذ لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمع)** أي:

وحينئذٍ فلا يلزم عَوْدُ الضمير إلى «كلّ»، ولا إلى ما أضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المُستفاد من الكلام.

وإن كان «كلّ» مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاةُ لفظها ومراعاةُ معناها، نحو: «كلهم قائم، أو قائمون»، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿إنْ كُلُّ مَنْ في السَّمواتِ والأرْضِ إلاَّ آتي الرَّحْمٰنِ عَبْداً، لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهم عدًّا، وكلُّهم آتِيهِ يَوْمَ القِيامَةِ فَرْداً﴾ [مريم: ٩٣ ـ ٩٥]. والصَّواب أن الضميرَ لا يعودُ إليها من خبرها إلا مفرداً مذكَّراً على لفظها، نحو: ﴿وكلّهمْ آتِيهِ يَوْمَ القيامة﴾ [مريم: ٩٥] الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام: «يا عِبَادي كُلُّكم جائِعٌ إلاَّ مَنْ أطْعَمْتُه» الحديث،

كما هو معنى جعلها صفة أو حالاً والمراد لا معنى له يعتد به في كلام البلغاء إذ القصد أن الكواكب حفظت من الشياطين عموماً في أي حال، ثم استؤنف لبيان حالهم الواقعي بعد الحفظ بأنهم بسببه لا يسمعون إلى الملأ الأعلى ويقذفون من كل جانب ولا نكتة في تقيد الحفظ بعدم السماع، وإن كان له معنى صحيح أي لا يسمع في الواقع، وإن كان قصده السماع. **قوله: (عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام)** أي: لأن الحكم على الإفراد يتضمن الحكم على المجموع. **قوله: (المستفاد من الكلام)** أي: من بعضه وهو قوله من كل شيطان. **قوله: (فقالوا)** أي: النحاة. **قوله: (يجوز مراعاة لفظها الخ)** أي: سواءً كان في الخير أو في غيره. **قوله: (وقد اجتمعتا)** أي: مراعاة اللفظ والمعنى. **قوله: (إن كل من في السموات)** أي: ما كل شخص من الأشخاص الذين في السموات الخ. **قوله: (الآتي)** لاحظ اللفظ فعاد الضمير عليها مفرداً وقوله: كل من في السموات كل هنا أضيفت إلى معرفة وهو من الذي هو اسم موصول وقوله: لقد أحصاهم راعى المعنى فعاد الضمير عليها مجموعاً، وقوله: وكلهم آتيه راعى فيه اللفظ والشاهد في الضمير المستتر.

قوله: (والصواب) رد لما قاله النحاة ولو قلة إن الضمير لا يعود إليها رده الدماميني بأنه عاد من الخير جمعاً، ففي «صحيح البخاري» كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى. **قوله: (من خبرها)** ظاهره إن الكلام في الضمير الكائن في الخبر وهو ينافي ما تقدم له في قوله في بيت فاطمة إن الشاهد في قوله، وإن أمروا مع إنه ليس خبراً وإن كان الكلام السابق في النكرة وهنا في المعرفة ولا فرق بينهما فالمناسب إن الخلاف ليس خاصاً بالخبر خلافاً لما قاله هنا. **قوله: (إلا مفرداً)** أي: خلافاً لما قاله النحاة من جواز مراعاة اللفظ والمعنى كان الضمير في الخير أو في غيره. **قوله: (على لفظها)** أي: مراعاة للفظها. **قوله: (نحو وكلهم آتيه)** أي: فالضمير المستتر في آتي عائد على كل وما البارز فهو عائد على الله وآتيه خبر عن كلهم. **قوله: (كلكم جائع)** كلكم مبتدأ وجائع خبر وفيه ضمير مفرد عائد على كل، وكذا قوله كل الناس يغدو فالضمير في يغدو عائد على كل وهو مفرد وليست الواو فيه ضمير الجمع بل من بنية الكلمة كواو يغزو.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «كلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نَفْسَه فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا»، و «كلُّكُمْ رَاعٍ وكُلُّكُمْ مَسؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ»، و «كُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ». ومن ذلك: ﴿إِنَّ السَّمْعَ والْبَصَرَ والْفُؤَادَ كُلُّ أولئِكَ كان عَنْهُ مسؤولاً﴾ [الإسراء: ٣٦]، وفي الآية حذف مضاف، وإضمار لما دلَّ عليه المعنى لا اللَّفظ، أي أن كلّ أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولاً عنه، وإنما قَدَّرْنا المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها، وإنّما لم يقدّر ضمير ﴿كان﴾ راجعاً لكلّ لئلاّ يخلو ﴿مسؤولاً﴾ عن ضمير فيكون حينئذٍ

قوله: (وكلنا لك عبد) الشاهد في لك لأنه خبر كل والتقدير كائن لك ويقدر كائن مفرداً آخذاً من قوله عبد وإلا لقال عبيد ويحتمل أن الشاهد في إفراد عبد ويجعل خبر كل لا فاعل لك لكن يكون خارجاً عن الموضوع لأن الموضوع في الضمير. **قوله: (عنه)** متعلق بمسؤولاً وهي من جملة الخبر والضمير عائد على كل أي كل أفعال أولئك كان المكلف مسؤولاً عنه، وإنما كان مسؤولاً من جملة الخبر لأن قوله كل مبتدأ وهو مضاف لمعرفة وهي أولئك بالنظر للظاهر وفي المعنى مضاف لأفعال، وقوله: كان فعل ماضٍ واسمها ضمير عائد على المكلف ومسؤولاً خبر كان وعنه متعلق به وجملة كان واسمها وخبرها خبر عن قوله كل فمسؤولاً حينئذٍ من جملة الخبر. **قوله: (أي أن كل أفعال الخ)** هذا تفسير حاصل معنى الآية لا لإعرابها لأن تقرير الإعراب أن تفعل إن السمع والبصر والفؤاد كل أفعال هذه الجوارح الخ؛ لأن كل واقعة مبتدأ لا أنها اسم إن كما يوهمه التقدير. **قوله: (وإنما قدرنا المضاف)** وهو الأفعال وقوله لأن السؤال الخ أي لأن التكليف بالأفعال لا بالحواس.

قوله: (وإنما لم يقدر الخ) حاصله أننا وإنما جعلنا ضمير كان عائداً على المكلف المدلول عليه بالمعنى ولم نجعله راجعاً لكل المدلول عليه باللفظ لأنا لو جلنا ضمير كان لكل للزم عليه خلو مسؤولاً ولا يصح أن يقال أفعال هذه الجوارح مسؤولاً إذ المسؤول صاحبها لا هي فتعين خلو مسؤولاً عن الضمير، وإذا خلا عن ضمير تعين أن يكون نائب الفاعل غير ضمير وليس عند نائب فاعل إلا قوله عنه فيلزم عليه أن مسؤولاً مسند إلى عنه المتقدم عليه وهو لا يصح، وحاصل ما في الآية أننا نقدر مضافاً لأن الحواس لا تسأل ثم نقدر الضمير في كان للمكلف ويكون ضمير مسؤولاً عائداً على المكلف لأننا لو جعلنا ضمير كان عائداً على كل للزم عليه إن ضمير مسؤولاً كذلك فيفسد المعنى لأنه يفيد أن الأفعال مسؤولة، وإذا فسد المعنى خلو مسؤولاً عن ضمير، وإذا خلا عن ضمير تعين أن عنه نائب فاعل وهو غير صحيح لأن نائب الفاعل لا يتقدم فقوله لئلا يلزم خلو الخ فيه حذف أي لئلا يلزم على رجوع ضمير مسؤولاً فساد فتعين الخلو عن الضمير فيتعين أن نائب الفاعل عنه وهو فاسد لأنه يرده إن نائب الفاعل لا يتقدم، فإن قلت أن مذهب الكوفيين يجوز تقدمه قلت لا يجوز أن يخرج عليه القرآن لأنه ضعيف. **قوله: (لئلا يخلو الخ)** فإن قلت إن ضمير كان عائد على كل ويجعل ضمير مسؤولاً عائداً على المكلف

مسنداً إلى ﴿عنه﴾ كما تَوَهَّمَ بعضهم، ويردُّه أن الفاعل ونائبه لا يتقدَّمان على عامِلهما؛ وأمّا ﴿لَقَدْ أحْصَاهُمْ﴾ [مريم: ٩٤] فجملة أجيب بها القَسَم، وليست خبراً عن كل، وضميرُها راجع لمَنْ، لا لكل، ومَنْ معناها الجمع.

فإن قُطِعَتْ عن الإضافة لفظاً؛ فقال أبو حيّان: يجوز مراعاة اللفظ نحو: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿فكلاً أخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ومراعاة المعنى، نحو: ﴿وكلّ كانوا ظالمين﴾ [الأنفال: ٥٤]. والصواب أن المقدَّر يكون مفرداً نكرة؛ فيجبُ الإفراد كما لو صرّح بالمفرد، ويكون جمعاً معرّفاً فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حالِ المحذوف فيهما، فالأوّل نحو: ﴿كل يعمل على شاكلته﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿كلٌّ آمَنَ باللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿كلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ [النور: ٤١]، إذ التقدير كلُّ أحد؛ والثاني، نحو: ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، ﴿كلٌّ فِي فلكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، ﴿وكُلّ كانُوا ظالمين﴾ [الأنفال: ٥٤]، أي: كلهم.

المفهوم من المعنى قلت لو كان الأمر كذلك لوجب الإبراز، فإن قلت إنه ماشٍ على المذهب الكوفي قلت إنه مذهب ضعيف.

قوله: **(وأما لقد أحصاهم)** هذا جواب عما يقال قولك والصواب أن الضمير لا قعود عليها من خبرها إلا مفرد يرد عليه قوله لقد أحصاهم فأجاب بأنه ليس خبراً. **قوله**: **(ومن معناها الجمع)** أي: فلذا عاد عليها ضمير الجمع. **قوله**: **(وإن قطعت)** أي: كل عن الإضافة أي فلم تضف لمعرفة ولا لنكرة. **قوله**: **(فقال أبو حيان الخ)** فتحصل أن مذهب أبي حيان أنه يجوز مراعاة اللفظ والمعنى سواءً أضيفت لنكرة أو لمعرفة أو قطعت عن الإضافة، أما حالة الإضافة لنكرة فتقدم أنه اعترض على ابن مالك، وأما في حالة المعرفة أو فأبو حيان داخل في قوله قالوا الخ، وأما هنا فصرح به المصنف. **قوله**: **(إن المقدر)** أي: التي أضيفت إليه كل في المعنى. **قوله**: **(يكون مفرداً)** أي: يجوز أن تقدره مفرداً نكرة ويجوز أن تقدره جمعا معرفاً فالضمير راجع لما تقدره ولا تلتفت للفظها. **قوله**: **(فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد)** اعترض بأنه إذا صرح بالمفرد عند المصنف يجب الإفراد إن أريد النسبة لكل فرد لا إن أريد النسبة للمجموع قلت إنه ماشٍ على مذهب ابن مالك أو يقال يجب الإفراد أي إن أريد كل فرد فإن أريد المجموع جمع. **قوله**: **(وإن كانت المعرفة الخ)** أي: يجب الجمع والحال أن المضاف إليه المعرفة إذا ذكر يجب الإفراد كما تقدم للمصنف في قوله والصواب أن الضمير لا يعود الخ. **قوله**: **(تنبيهاً)** أي: فرقاً بين المحذوفين.

مسألتان ـ الأولى: قال البيانيون: إذا وقعَتْ «كلّ» في حَيِّزِ النفي كان النفي مُوَجَّهاً إلى الشُّمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوتَ الفعلِ لبعض الأفراد، كقولك: «ما جاء كلّ القوم، ولم آخذ كلَّ الدراهم، وكل الدراهم لم آخذ» وقوله [من البسيط]:

٣٣٠ ـ مَا كـلُّ رَأيِ الْـفَـتَـى يَـدْعُـو إِلَـى رَشَـدِ

وقوله [من البسيط]:

٣٣١ ـ مـا كـلُّ مَـا يَـتَـمَـنَّـى الْـمَـرْءُ يُـدْرِكُـهُ [تَـأتِـي الـرِّيَـاحُ بِـمَـا لاَ تَـشْـتَـهِـي الـسُّـفُـنُ]

وإن وقع النفيُ في حيّزها اقتضى السّلْبَ عن كل فرد، كقوله عليه الصلاة والسلام ـ لما قال له ذو اليدين: «أنَسِيتَ أم قُصِرَتِ الصلاة» ـ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، وقول أبي النجم [من الرجز]:

مسألتان: الأولى

قوله: (في حيز النفي) أي: بأن تقدمها النفي لفظاً كقولك ما جاء كل القوم أو تقديراً كما إذا وقعت معمولة للمنفي بعدها نحو كل الدراهم لم آخذ. **قوله: (إلى الشمول)** أي: العموم خاصة لا إلى أصل الحكم أي وحينئذٍ تكون القضية سالبة جزئية لأن العموم هو المنفي فلا ينافي أن الحكم ثابت للبعض. **قوله: (وأفاد بمفهومه)** أي: الكلام المفهوم من المقام ثبوت الفعل لبعض الإفراد؛ لأن منطوقه سلب عموم الحكم عن الإفراد أي إنه لم يثبت لكل الإفراد ومفهومه أنه يثبت لبعض الإفراد ومراده بثبوت الفعل تعلقه، ولو عبر بالحكم لشمل الوصف والاسم الجامع نحو ما كل رجل أخوك ثم ثبوت الحكم لبعض الإفراد ليس قطعياً لأن سلب العموم يصدق بعموم السلب لأن عدم ثبوت الحكم لكل الإفراد يصدق بثبوته للبعض وينفيه عن كل فرد. **قوله: (ثبوت الفعل)** المراد بالفعل اللغوي وهو الحدث الشامل للفعل الحقيقي فيعم الفعل المصطلح عليه ويعم الوصف خلافاً لما فهمه الشارح من أن المراد الفعل الإصطلاحي، فقال ومثله الوصف ولو عبر بالحكم لكان أولى ليعم الجامد نحو ما كل رجل أخوك.

قوله: (ما كل ما يتمنى المرء) أي: إن إدراك المرء وتحصيله لكل فرد من أفراد الأمور التي يتمناها لم يثبت. **قوله: (يدركه)** أي: يحصله. **قوله: (وإن وقع النفي في حيزها)** أي: بأن تقدمت على النفي. **قوله: (اقتضى)** أي: أفاد الكلام السلب أي نفي الحكم عن كل فرد أي وتكون القضية حينئذٍ سالبة كلية. **قوله: (لما قال له ذو اليدين)** اسمه الخرباق ولقب بذلك لطولٍ في يديه. **قوله: (أم قصرت الصلاة)** الرواية رفع الصلاة على الفاعلية. **قوله: (كل ذلك لم يكن)** أي: كل واحد من الأمرين لم يقع وليس المراد

---

٣٣٠ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

٢٣١ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في (ديوانه ٤/ ٣٦٦).

٣٣٢ ـ قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ

وقد يُشْكِل على قولهم في القِسْمِ الأوّل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ كُل مختَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣].

وقد صرح الشّلوبين وابن مالك في بيت أبي النّجم بأنه لا فَرْقَ في المعنى بين رَفْع «كلّ» ونَصْبه؛ وردَّ الشّلوبينُ على ابن أبي العافية إذ زعم أن بينهما فرقاً، والحقّ ما

لم يقع كل واحد من الأمرين القصر والنسيان واستدل لكونه الكلام من قبيل شمول النفي وعمومه بوجهين أحدهما: إن جواب أم إما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعاً تخطئة للمستفهم في اعتقاد وقوع أحدهما لا ينفي الجمع بينهما لأنه عارف بأن الكائن أحدهما، والثاني: ما روي أنه لما قال له النبي ﷺ كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بل بعض ذلك قد كان ومعلوم إن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع إن قلت حيث كان قوله كل ذلك لم يكن من باب شمول النفي يلزم الكذب في خبره عليه السلام وهو محال، فالجواب إن المراد كل ذلك لم يكن في ظني ويجوز على ظنه السهو الرحماني لحكمة كإيضاح التشريع إنما المستحيل إنساء الشيطان: ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان﴾ [الإسراء: ٦٥]، وقد ورد أني لا أنسى ولكن أنسى أي ينسيني الله لحكمة. **قوله**: (**كله لم أصنع**) برفع كل أي كل فرد من أفراد الذنوب لم أصنعه فهو من عموم السلب؛ لأن قصده تبرئة نفسه من أفراد الذنب عموماً ولذلك عدل إلى الرفع مع عدم الضمير، وإن كان يلزم عليه قبح تهيئة العاملة للعمل وقطعه عنه لأن النصب إنما يفيد سلب العموم وأن المعنى لم أصنع كل فرد من أفراد الذنوب بل صنعت بعضها وهذا غير مراد الشاعر، والحاصل أن النصب لا يلزم عليه قبح لكنه لا يفيد مراد الشاعر بخلاف الرفع. **قوله**: (**والله لا يحب الخ**) مثلها: ﴿والله لا يحب كل كفار أثيم﴾ [البقرة: ٢٧٦] ولا تطع كل حلاف مهين﴾ [القلم: ١٠] قال السعد إن القاعدة أغلبية. **قوله**: (**والله لا يحب كل مختال**) أي: فكل وقعت في حيز النفي فتفيد أن المنفي الشمول وأن البعض ثابت له المحبة من الله. **قوله**: (**وقد صرح**) تأييد للاعتراض بالآيتين.

قوله: (**بأنه لا فراق الخ**) أي: خلافاً لما قاله البيانيون من أنه في حالة الرفع معناه عموم السلب وبالنصب يدل على سلب العموم. **قوله**: (**لا فراق الخ**) أي: بل كل من الرفع والنصب مفيد لعموم السلب. **قوله**: (**إذ زعم أن بينهما فرقاً**) أي: وابن أبي العافية

---

٣٣٢ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في (تخليص الشواهد ص ٢٨١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٥٩؛ والدرر ٢/ ١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤، ٤٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٤؛ وشرح المفصل ٦/ ٩٠؛ والكتاب ١/ ٨٥؛ والمحتسب ١/ ٢١١؛ ومعاهد التنصيص ١/ ١٤٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٤؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٠/ ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٠، ٦/ ٢٧٢، ٢٧٣؛ والخصائص ٢/ ٦١؛ وشرح المفصل ٢/ ٣٠؛ والكتاب ١/ ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦؛ والمقتضب ٤/ ٢٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٧).

قاله البيانيّون، والجواب عن الآية أن دلالةَ المفهوم إنما يُعَوَّل عليها عند عدم المعارِضِ، وهو هنا موجود؛ إذ دلَّ الدليلُ على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

الثانية: «كل» في نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقاً قالُوا﴾ [البقرة: ٢٥]، منصوبة على الظرفية باتّفاق، وناصبها الفعلُ الذي هو جوابٌ في المعنى مثل: ﴿قالوا﴾ في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة «ما»؛ فإنها محتملة لوجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً مصدريًا والجملة بعده صلة له؛ فلا محلّ لها، والأصل كل رزق، ثم عَبَّر عن معنى المصدر بـ «ما» والفعل، ثم أُنيبَا عن الزمان، أي كلَّ وقتِ رزقٍ، كما أُنيب عنه المصدرُ الصريحُ في «جِئتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ».

والثاني: أن تكون اسماً نكرةً بمعنى «وَقْتٍ»؛ فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفضٍ على الصفة؛ فتحتاج إلى تقدير عائد منها،

من الفرق. **قوله**: **(أن دلالة المفهوم الخ)** أو أن القاعدة أغلبية كما قال السعد. **قوله**: **(وهو)** أي: المعارض. **قوله**: **(إذ دل الدليل)** أي: وهو الإجماع فالإجماع معارض للمفهوم. **قوله**: **(مطلقاً)** أي: على كل أحد:

الثانية

قوله: **(في نحو كلما رزقوا الخ)** وهو كل تركيب وقعت فيه ما بعد كل ووقع بعد فعلان وليس في الأول ضمير يعود على ما وصح أن يكون الثاني من الفعلين عاملاً في كل نحو: ﴿كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد﴾ [آل عمران: ٣٧] وقوله كل مبتدأ ومنصوبة الخ خير. **قوله**: **(على الظرفية)** التي أفادتها ما بدون واسطة على الوجه الثاني أو بواسطة على الوجه الأول. **قوله**: **(باتفاق)** أي: لا يجوز فيها إلا النصب على الظرفية. **قوله**: **(الذي هو جواب)** أي: لما يأتي إنه قد يقع بعد كلما فعلان أحدهما: يشبه الشرط، والثاني: يشبه الجواب. **قوله**: **(وجاءتها الظرفية الخ)** أي: بواسطة نيابتها والفعل عن الزمان أو من غير واسطة. **قوله**: **(فلا محل لها)** أي: لتلك الجملة لأنها صلة ولا محل لجملة الصلة، وقوله: فلا محل لها تفريع على قوله والجملة بعد صلة. **قوله**: **(والأصل كل رزق)** الأولى والأصل كل وقت رزق وقوله: ثم عبر الخ أي فصار كل وقت ما رزقوا، وقوله: ثم أنيبا الخ أي فصار كلما رزقوا. **قوله**: **(ثم عبر عن معنى المصدر)** أي: الصريح قوله ثم أنيبا أي ما والفعل. **قوله**: **(كما أنيب عنه)** أي: عن الوقت المصدر الصريح. **قوله**: **(خفوق النجم)** أي: غياب النجم. **قوله**: **(بمعنى وقت)** أي: فمدلول ما وقت وحينئذٍ فلا يحتاج لتقدير وقت أصلاً لأنه معنى ما.

قوله: **(فيحتاج إلى تقدير عائد)** أي: ليربط الصفة بالموصوف لأن الصفة إذا وقعت جملة لا بد لها من رابط يربطها كما أن الخبر والحال كذلك. **قوله**: **(منها)** أي: من تلك

أي: كل وقت رزقوا فيه.

ولهذا الوجه مُبْعد، وهو ادِّعَاءُ حذفِ الصفة وجوباً، حيث لم يرد مُصَرَّحاً به في شيءٍ من أمثلة هذا التركيب. ومن هنا ضعف قول أبي الحسن في نحو: «أَعْجَبَنِي ما قمت»: إن «ما» اسمٌ، والأصل: ما قمته، أي: القيام الذي قمتَه، وقوله في «يا أيها الرّجل»: إن «أيّا» موصولة والمعنى: يا مَنْ هو الرجل، فإن هذين العائدين لم يُلْفَظ بهما قطّ، وهو مُبْعِد عندي أيضاً لقول سيبويه في نحو: «سِرْتُ طَوِيلاً»، و «ضربت زيداً كثيراً»: إن «طويلاً» و «كثيراً» حالان من ضمير المصدر محذوفاً، أي: سِرْته وضربته، أي: «السَّير» و «الضرب»، لأن هذا العائد لم يتلفَّظ به قط.

فإن قلت: فقد قالوا: «وَلاَ سِيَّمَا زَيْدٌ» بالرَّفع، ولم يقولوا قطُّ: «ولا سيما هو زيد».

الجملة أو تلك الصفة. **قوله: (ولهذا الوجه)** وهو أن ما اسم نكرة والجملة صفة لها. **قوله: (حيث لم يصرح به في شيء)** في نسخة حيث لم يرد مصرحاً به في شيء الخ. **قوله: (من أمثلة هذا التركيب)** أي: ولا يصح دعوى الحذف إلا إذا كان المحذوف صرح به، ولو في تركيب واحد وقوله حيث توجيه للبعد وعلة للوجوب. **قوله: (من أمثلة هذا التركيب)** أي: فبطل حينئذٍ كون هذه الجملة صفة وكون ما اسماً نكرة. **قوله: (ومن هنا)** أي: من أجل كون حذف العائد دائماً مبعداً ضعف قول الخ. **قوله: (وقوله)** أي: قول أبي الحسن الأخفش. **قوله: (إن أيا موصول)** أي: والعائد محذوف والرجل خبر لمبتدأ محذوف هو القائد. **قوله: (فإن هذين الخ)** علة لقوله ضعف فهو توكيد للعلة المتقدمة وهي قوله من هنا.

قوله: (لم يلفظ بهما قط) أي: وهذا مما يبعد كون ما وأي موصولتين لأن عائد الموصول غير ملتزم حذفه وحينئذٍ فالأحسن أن تجعل ما في الأول موصولاً حرفياً مؤولة مع صلتها بمصدر فاعل وأياً في المثال الثاني وصلة لنداء ما فيه أل والمحلي بعدها بدل أو عطف بيان ولا حذف أصلاً. **قوله: (وهو مبعد)** أي: حذف العائد أبداً مبعداً الخ. **قوله: (من ضمير المصدر)** أي: الضمير العائد على المصدر المفهوم من الفعل المذكور. **قوله: (لأن هذا العائد)** أي: على المصدر وكان الأولى أن يقول لأن هذا الضمير لأن عادتهم أنهم يعبرون بالعائد عن الضمير الذي في الصلة أو الصفة أو الخبر والخالص من البعد إعراب ذلك مفعولاً مطلقاً لأن الموصوف مصدر. **قوله: (بالرفع)** أي: ولا يتأتى الرفع إلا بجعل ما اسماً موصولاً وزيد خبراً لمبتدأ محذوف أي هو زيد فقد حذفوا العائد التزاماً، وحينئذٍ فحذفه التزاماً غير مضعف وحاصل الجواب بالمنع أي لا نسلم أن التزام حذف العائد ليس بمضعف إذ هذا التركيب شذوا فيه والشاذ لا يقاس عليه.

قلت: هي كلمةٌ واحدة شَذُّوا فيها بالتزام الحذف، ويُؤْنِسُكَ بذلك أن فيها شذوذين آخرين: إطلاقَ «ما» على الواحد ممَّن يعقل، وحَذْف العائد المرفوع بالابتداء مع قِصَرِ الصلة.

وللوجه الأول مُقربان: كثرة مجيء الماضي بعدها نحو: ﴿كُلَّما نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ﴾ [النساء: ٥٦]، ﴿كلَّما أضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿وكلّما مَرَّ عَلَيْهِ مَلأ مِن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ [هود: ٣٨]، ﴿وَإِنِّي كلّما دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا﴾ [نوح: ٧]، وأنَّ «ما» المصدريَّة التوقيتيَّة شرط من حيث المعنى، فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتَّبة على الأخرى، ولا يجوز أن تكون شرطيّة مثلها في «مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ» لأمرين: أن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم، وأنها لا ترد بمعنى الزمان على الأصح.

قوله: (هي كلمة واحدة) أي: جملة واحدة. **قوله: (شذوا فيها)** أي: فلا يقاس عليه غيره.

قوله: (ويؤنسك بذلك) أي: ويرضيك بما ذكرناه لك من أن التزام حذف العائد في لا سيما زيد شاذ أن في هذه الكلمة شذوذين آخرين والشذوذ يجري على مثله فإذا انضم الشذوذ لمثله تأنس ورضي القائل به. **قوله: (شذوذين آخرين)** أي: غير الشذوذ بالتزام الحذف. **قوله: (وللوجه الأول)** عطف على قوله ولهذا الوجه مبعد. **قوله: (كثرة مجيء الماضي بعدها)** اعترض بأن ما المصدرية توصل بالماضي والمضارع ولا كثرة لأحدهما فما معنى الترجيح بالماضي والجواب أن الترجيح بالماضي من حيث فعليته لا من حيث خصوصه فكأنه قال كثرة مجيء الفعل بعدها أي ولو كانت ما اسماً لكثرت بعدها الجملة الإسمية، وإنما خص الماضي نظراً للواقع في التركيب الذي فيه الكلام. **قوله: (وإن ما المصدرية)** أي: من حيث هي أي التي هي حرف مصدري يؤول مع ما بعده بمصدر وقوله التوقيتية أي التي أنيبت هي والفعل عن الوقت وليس المراد التي تقدر بالوقت لأن تلك يقال لها مصدرية ظرفية، وقوله: شرط من حيث المعنى أي وما الواقعة بعد كل شرط من حيث المعنى ألا ترى أن قولك كلما قمت قمت يعني أي وقت قمت فيه قمت.

قوله: (ولا يجوز أن تكون) أي: ما المتصلة بكل وقوله شرطية أي صريحة في الشرطية لا في المعنى فقط. **قوله: (إن تلك عامة)** أي: لأن ما الشرطية عامة وقوله فلا تدخل عليها أداة العموم أي كل لعدم الفائدة، واعترض قوله إن العام لا تدخل عليه أداة العموم بأن أل الاستغراقية يجوز دخول كل عليها ويجوز دخول كل على الموصول كالتي والذي ويكون المقصود التأكيد. **قوله: (وإنها)** أي: وإن ما الشرطية لا ترد الخ. **قوله: (وإنها لا ترد بمعنى الزمان)** هذا هو الأمر الثاني أي وما في كلما ترد للزمان فورودها له يبعد كونها شرطية فتعين أنها بمعنى الشرط لا أنها شرطية حقيقة.

وإذا قلت: «كلَّمَا اسْتَدْعَيْتُكَ فإن زُرْتَنِي فَعَبْدِي حُرٌّ»، فـ «كلّ» منصوبة أيضاً على الظرفيَّة، ولكن ناصبها محذوفٌ مدلول عليه بجرّ المذكور في الجواب، وليس العاملَ المذكورَ لوقوعه بعد الفاء و «إن»؛ ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال وقلَّده الأَبَّذِيُّ: إن «كُلاًّ» في ذلك مرفوعة بالابتداء، وإن جملتي الشرط والجواب خبرُها، وإن الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو: «كلُّ رَجُلٍ يأتيني فله درهم»؛ وقَدَّرا في الكلام حذف ضميرين، أي: كلّما استدعيتك فيه فإن زُرْتَني فعبدي حُرٌّ بعده؛ لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيان: وقولهما مدفوع بأنه لم يُسْمع «كل» في ذلك إلا منصوبة، ثم تلا الآيات المذكورة، وأنشد قوله [من الوافر]:

أبتْ لي هِمَّتي وأبى بلائي ... وأخْذي الحمدُ بالثمني الربيحِ
وإقْحامي على المكروهِ نَفْسِي ... وضَرْبي هامةَ البطلِ المُشيحِ

قوله: (وإذا قلت الخ) أي: فيما إذا كان الفعل الثاني لا يصح عمله في كلما وليس في الفعل الأول ضمير عائد على ما يخالف السابق في قوله الثانية. **قوله: (فكل منصوبة أيضاً على الظرفية)** أي: لإضافتها لما النائبة هي والفعل عن الوقت كما تقدم في الوجه الأول أو التي بمعنى وقت على الوجه الثاني. **قوله: (مدلول عليه بحر)** أي: والتقدير عدي حر وقت استدعائك إن قلت الحرية ليست وقت الاستدعاء بل بعده قلت المراد عبدي حر وقت الاستدعاء المجامع للزيارة بدليل آخر الكلام. **قوله: (وليس العامل المذكور)** أي: حر المذكور. **قوله: (لوقوعه بعد الفاء)** أي: وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فإن قلت ما لا يعمل لا يفسر عاملاً قلنا هذا مخصوص بباب الاشتغال. **قوله: (كما دخلت الخ)** أي: أن الفاء دخلت في خبر المبتدأ لمشابهته للشرط في العموم.

قوله: (ضميرين) الأول عائد على الموصوف من صفته والثاني عائد على المبتدأ من خبره. **قوله: (أي كل ما الخ)** المعنى كل وقت استدعيتك فيه فإن زرتني فعبدي حر بعد ذلك الوقت. **قوله: (وقولهما)** أي: الأبدي وابن عصفور. **قوله: (لم يسمع كل في ذلك)** أي: التركيب المحتوي على كل مضافه لما واقعاً بعدها جملتان سواءً كان بعد ما يمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها وهو كل أم لا. **قوله: (ثم تلا الآيات المذكورة)** أي: الدالة على النصب أو المراد بتلك الآيات السابقة في قوله كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها وما بعدها من الآيات السابقة في المصنف. **قوله: (وقولي)** مبتدأ وقوله مكانك خبر بمعنى اثبتي أي وقولي هذا اللفظ على حد نطقي الله حسبي. **قوله: (جشات)** أي: تحركت وجاشت فزعت من حملها للأثقال الحاصلة في الحروب والمعنى وأقول لها في كل وقت تتضجر فيه امكثي تحمدي فمكانك اسم فعل بمعنى امكثي واثبتي.

٣٣٣ ـ وَقَـوْلـي كُـلَّـمـا جَـشَـأَتْ وَجَـاشَـتْ   مَـكَـانَـكِ تُـحْـمَـدِي أَوْ تَـسْـتَـرِيـحِـي

وليس هذا ممّا البَحْثُ فيه، لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل.

● (كِلاَ، وكِلْتَا): **مفردان لفظاً مُثَنّيان مَعْنًى، مضافان أبداً لفظاً ومعنًى إلى كلمة واحدة معرفة دالَّة على اثنين،** إما بالحقيقة والتَّنصيص نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]، ونحو: ﴿أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وإما بالحقيقة والاشتراك، نحو: «كِلاَنَا» فإن «نا» مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز كقوله [من الرمل]:

قوله: (تحمدي) مبني للمفعول جواب الأمر أي أن تثبتي تحمدي بصبرك على ذلك، وقوله: أو تستريحي أي يبلى على الأمل والشاهد في نصب كلما على الظرفية. **قوله: (وليس هذا الخ)** هذا رد على أبي حيان في رده على ابن عصفور والأبدي، وحاصله أن ما ذكرته من أن كل لم تسمع في هذا التركيب إلا منصوبة فمسلم، وأما تلاوتك ولما ذكر من الآيات وإنشادك للبيت المذكور فلا وجه له لأن هذه الآيات التي تلوتها وما أنشدته من البيت ليس مما البحث فيه. **قوله: (لأنه ليس فيه)** أي: فيما تلاه من الآيات والبيت. **قوله: (ما يمنع من العمل)** أي: فيها وكلامنا فيما إذا كان بعدها ما يمنع من عمل ما بعدها فيها.

كلا وكلتا قوله: (مثنيان معنى) ويترتب على هذا ما يأتي من جواز مراعاة اللفظ أو المعنى. **قوله: (مضافان أبداً لفظاً ومعنى)** أي: فلا ينفكان عن الإضافة لا في اللفظ ولا في المعنى. **قوله: (إلى كلمة واحدة)** أي: لا إلى كلمتين وأما ما يأتي فهو ضرورة وقوله معرفة رد به على الكوفيين كما يأتي.

قوله: (إما بالحقيقة) أي: بأن يكون الواضع وضعها الاثنين. **قوله: (والتنصيص)** أي: بأن كان الواضع للدلالة على الاثنين نصاً من غير اشتراك. **قوله: (أو بالمجاز)** أي: أو دالة على اثنين بالمجاز أي التجوز والتوسع كإدراج الاثنين تحت ما ذكر في البيت ويحتمل أنه مجاز بياني لأن الواحد جزء الاثنين.

---

٣٣٣ ـ التخريج: البيت الثالث (موضع الشاهد) لعمرو بن الإطنابة في (إنباه الرواة ٣/ ٢٨١؛ وحماسة البحتري ص ٩؛ والحيوان ٦/ ٤٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٩٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٨؛ والدرر ٤/ ٨٤؛ وديوان المعاني ١/ ١١٤؛ وسمط اللآلي ص ٥٧٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٤٦؛ ومجالس ثعلب ص ٨٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤١٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٩؛ والخصائص ٣/ ٣٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٩؛ وشرح قطر الندى ص ١١٧؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٤؛ ولسان العرب ١/ ٤٨ (جشأ)؛ والمقرب ١/ ٢٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣).

اللغة والمعنى: البلاء: الاختبار. الهامة: الرأس. المُشيح: المُقبل عليك والمانع لما وراء ظهره. جشأت: غلت واضطربت. مكانكِ: اثبتي ولا تثوري.

٣٣٤ ـ إنّ لِلخَيرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

فإنّ «ذلك» حقيقةٌ في الواحد، وأشير بها إلى المثنى على معنى: وكلا ما ذكر، على حدها في قوله تعالى: ﴿لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] وقولنا: «كلمة واحدة» احتراز من قوله [من البسيط]:

٣٣٥ ـ كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً [وَسَاعِداً عِنْدَ إلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ]

فإنه ضرورة نادرة؛ وأجاز ابنُ الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو:

قوله: (مدى) أي: غاية وقوله وكلا ذلك أي كلاهما وجه أي يواجهه الإنسان يعرفه، وقوله: وقبل بفتح القاف والباء يطلق على الطريق الواضح البين فكأنه قال وكلاهما يواجهه الإنسان ويعرفه لأنه واضح لا يخفى وضبطه بعضهم بكسر القاف وفتح الباء على أنه جمع قبلة أي إن كلاً من الخير والشر أمر يواجهه الإنسان ويستقبله كالقبلة للمصلي. **قوله: (فإن ذلك)** أي: لفظ ذلك موضوعة للواحد ثم يتجوز فيه ويستممل فيما ذكر مجازاً وما ذكر يشمل الاثنين. **قوله: (لا فارض ولا بكر)** الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف. **قوله: (بين ذلك)** أي: ما ذكر من الفارض والبكر. **قوله: (وخليلي)** أي: صديقي من الخلة وهي صفاء المودة. **قوله: (واجدي عضداً)** وتمامه:

وساعدا عند إلمام الملماتِ

العضد والساعد بمعنى وهو من المرافق إلى الكتف أي واجدي معيناً له ومعاضداً عند نزول النوازل وهو المراد بإلمام الملمات. **قوله: (واجدي عضداً)** أصله وأجد لي عضداً وهو حال. **قوله: (وأجاز)** هذا محترز دالة على اثنين أي وأما ابن الأنباري لا

---

٣٣٤ ـ **التخريج**: البيت لعبد الله بن الزبعرى في (ديوانه ص ٤١؛ والأغاني ١٥/ ١٣٦؛ والدرر ٥/ ٢٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٢، ٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣١٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٩؛ والمقرب ١/ ٢١١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠).

شرح المفردات: المدى: النهاية. القبل: الطريق الواضح. الوجه: الجهة.

المعنى: يقول: إن للخير والشرّ نهاية يصلان إليها، وجهة يتوجّهان إليها، وذلك أمر واضح لا يجهله أحد.

٣٣٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٣/ ١١٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٥٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠).

شرح المفردات: الخليل: الصديق الصادق. العضد: المساعد. النائبات: المصائب. الإلمام: الحلول. الملمات: النكبات.

المعنى: يقول مادحاً نفسه بالوفاء: إنّ أخي وصديقي ليجداني مساعداً لهما إذا ما أصابتهما مصيبة، أو حلّت بهما النكبات.

«كِلاَيَ وَكلاكَ مُحْسِنَانِ»؛ وأجازَ الكوفيُّون إضافتها إلى النكرة المختصَّة نحو: «كِلاَ رَجُلَيْن عِنْدَكَ مُحْسِنَانِ»، فإنّ «رجلين» قد تخصَّصَا بوصفهما بالظرف. وحَكوا «كِلْتَا جَارِيَتَيْنِ عنْدَكَ مَقْطُوعة يَدُهَا» أي: تاركة للغزل.

ويجوز مراعاة لفظ «كلا» و «كلتا» في الإفراد نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ومراعاة معناهما، وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله [من البسيط]:

٣٣٦ ـ كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ السَّيْرُ بَيْنَهُمَا   قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي

ومثل أبو حيان لذلك بقول الأسْوَد بن يَعْفُر [من الكامل]:

٣٣٧ ـ إنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ، كِلاَهُمَا   يُوفِي الْمَنِيَّةَ، يَرْقُبَانِ سَوَادِي

يوجب ذلك. **قوله: (وأجاز الكوفيون)** مقابل لقوله إلى معرفة. **قوله: (وحكوا)** أي: الكوفيون عن العرب كلتا الخ، أي: فقوله مقطوعة خبر عن كلتا نظراً للفظ كلتا. **قوله: (أي تاركة الغزل)** أي: فالمراد بقطع يدها تركها الغزل فهو من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم. **قوله: (في الإفراد)** أي: إفراد الضمير العائد عليها أي فلفظ كلتا مفرد مؤنث ولفظ كلا مفرد مذكر، فقوله: ويجوز مراعاة لفظ كلا الخ أي وهو الكثير. **قوله: (وقد اجتمعا)** أي: مراعاة اللفظ والمعنى في قوله أي الفرزدق يصف فرسين تجاريا ا هـ دماميني، فقوله: قد أقلعا نظر فيه لمعناها ورابى نظر فيه للفظها فلذا لم يقل رابيان. **قوله: (كلاهما)** أي: الفرسان وقوله: أقلعا أي أمسكا عن الجري وقوله: رابى أي منتفخ من شدة الجري وقوله: جد السير في نسخة الجري، وقوله: وكلا أنفيهما الخ الجملة حال من فاعل أقلعا.

قوله: (لذلك) أي: لاجتماع مراعاة اللفظ والمعنى. **قوله: (والحتوف)** أراد به

---

٣٣٦ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في (أسرار العربية ص ٢٨٧؛ وتخليص الشواهد ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٩؛ والخصائص ٣/ ٣١٤؛ والدرر ١/ ١٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٥٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٢؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب ٩/ ١٥٦ (سكف)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٤٤٧؛ والخزانة ١/ ١٣١؛ والخصائص ٢/ ٤٢١؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٧١؛ وشرح المفصَّل ١/ ٥٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٤١).

اللغة: جدّ السير: اشتدّت المنافسة فيه. أقلعا عن الشيء: تركاه. أنفه رابٍ: منفوخ من شدّة الجري.

المعنى: تركا الجري، وتوقفا عنه، وأنفاهما قد انتفخا من شدّة الجري، وما زالت الأمور في بدايتها.

٣٣٧ ـ **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في (ديوانه ص ٢٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٧٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٣؛ والصاحبي ص ٢١٤).

وليس بمتعيّن، لجواز كون «يرقبان» خبراً عن المنية والحتوف، ويكون ما بينهما إما خبراً أول أو اعتراضاً، ثم الصواب في إنشاده «كلاهُمَا يُوفي المخارم»؛ إذ لا يقال إن المنية توفي نفسها.

وقد سئلْتُ قديماً عن قول القائل: «زيدٌ وعمرٌو كلاهما قائمٌ، أو كلاهما قائمان» أيّهما الصَّواب؟ فكتبت: إن قُدِّر كلاهما توكيداً قيل: «قائمان»، لأنه خبر عن «زيد» و «عمرو»؛ وإن قدر مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد؛ وعلى هذا فإذا قيل: «إنَّ زيداً وعَمْراً» فإن قيل «كليهما» قيل: «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان؛ ويتعيّن مراعاة اللفظ في نحو: «كلاهما محبٌّ لصاحبه» لأن معناه كل منهما. وقوله [من الطويل]:

٣٣٨ - كِـلانَـا غَـنِـيٌّ عَـنْ أخِـيـهِ حَـيَـاتَـهُ وَنَـحْـنُ إذَا مِـتْـنَـا أشَـدُّ تَـغَـانِـيَـا

● (**كيف**): ويقال فيه «كَيْ» كما يقال في «سَوْف»: «سَوْ»، قال [من البسيط]:

كَـيْ تَـجْـنَـحُـونَ إلَـى سِـلْـمٍ وَمَـا ثُـئِـرَتْ قَـتْـلاكُـمُ وَلَـظَـى الْـهَـيْـجَـاءِ تَـضْـطَـرِمُ؟

أسباب الموت. **قوله**: **(كلاهما)** مبتدأ وقوله يوفي خبره وهذه الجملة خبر إن، وقوله: المنية اسمها والشاهد في قوله يوفي المنية فإنه لاحظ فيه اللفظ وقوله: يرقبان لاحظ فيه المعنى، وقوله: سوادي أي شخصي. **قوله**: **(ليس بمتعين الخ)** قد يقال المثال يكفي فيه الاحتمال. **قوله**: **(ويكون ما بينهما)** أي: وهو كلاهما يوفي المنية. **قوله**: **(إما خبر أول)** أي: والخبر الثاني يرقبان. **قوله**: **(يوفي المخارم)** جمع مخرم بكسر الراء وهي أفواه الفجاج والإيفاء الإشراف والمعنى يقفان على الطريق يرقبان سوادي أي شخصي. **قوله**: **(توفي نفسها)** أي: لأن حاصل البيت إن كلا من الحتوف والمنية يوفي المنية فكأنه قيل إن المنية توفي نفسها والحتوف أي أسباب الموت توفي المنية والشاهد في الأول. **قوله**: **(والمختار الإفراد)** أي: مراعاة للفظ. **قوله**: **(فالوجهان)** أي: مراعاة اللفظ فتفرد ومراعاة المعنى فتثنى. **قوله**: **(لأن معناه كل منهما)** أي: فاللفظ مفرد والمعنى كذلك فيتعين الإفراد. **قوله**: **(كلانا)** أي: كل منا فالمعنى مفرد وكذا اللفظ فيتعين الإفراد.

كيف قوله: **(كي تجنحون)** أي: كيف بدليل إن الفعل بعدها مرفوع بثبوت النون،

= **اللغة**: المنية والحتف: الموت. السواد: الشخص.

المعنى: تعدّدت الأسباب والموت واحد، فإن تموت في فراشك، أو تموت ميتة أخرى، كلاهما معادل للموت، هذه الميتات تترقب شخصي بلا انقطاع.

٣٣٨ - **التخريج**: البيت للأبيرد الرياحي في (الأغاني ١٣/ ١٢٧؛ ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في الحماسة الشجريّة ١/ ٢٥٣؛ وللمغيرة بن حبناء التيميّ في الدرر ٥/ ٢٤؛ ولسان العرب ١٥/ ١٣٧ (غنا)؛ ولعبد الله بن معاوية أو للأبيرد الرياحي في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٥؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٣١؛ وتخليص الشواهد ص ٦٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠).

وهو اسم، لدخول الجارّ عليه بلا تأويل في قولهم: «عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الأحمريْنِ»، ولإبدال الاسم الصَّريح منه نحو: «كَيْفَ أَنتَ؟ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟» وللإخبار به مع مُبَاشرته الفعلَ في نحو: «كَيْفَ كنتَ؟» فبالإخبار به انْتَفَتِ الحرفيَّة، وبمُباشرة الفعل انتفتْ الفعليَّة.

وتستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تكون **شرطاً**: فتقتضي فعلين مُتَّفِقَي اللفظ والمعنى، غير مجزومين، نحو: «كَيْفَ تصنعُ أصنعُ»، ولا يجوز: «كيف تجلس أذهب» باتّفاق، ولا «كيف تَجْلِسْ أجْلسْ» بالجزم عند البصريين إلا قُطْرُباً، لمخالَفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرّ. وقيل: يجوز مطلقاً، وإليه ذهبَ قطْرُب

ولو كانت كي على حالها تعليلية لكان الفعل منصوباً بحذف النون. **قوله: (لدخول الجار عليه بلا تأويل)** أي: ودخول حرف الجر على الكلمة من غير تأويل دليل على اسميتها واحتراز بقوله بلا تأويل عن دخوله على الكلمة مع التأويل فلا يدل على اسميتها لأنه يدخل على الحرف المصدري نحو عجبت من أن تفعل وعلى الفعل نحو على بئس العير.

قوله: (تبيع الأحمرين) أي: تبيعهما على أي حالة والمراد بالأحمرين الخمر واللحم. **قوله: (ولإبدال الاسم)** أي: والاسم الصريح لا يبدل إلا من الاسم وفيه أن الاسم الصريح قد يبدل من غير الاسم نحو عجبت أن تفل الخير إحسانك للفقراء فكان الأولى أن يزيد بلا تأويل بأن يقول ولإبدال الاسم الصريح منه بلا تأويل، وقد يقال ليس إحسان في المثال بدلاً من الحرف أعني إن حتى يرد هذا بل من إن الفعل وهما مؤولان بالمصدر بخلاف الحال فيما سبق فإنه مباشر للحرف، وداخل عليه إلا أن يكون أراد أن المجموع ليس اسماً في اللفظ. **قوله: (مع مباشرته الفعل)** أي: ملاصقته للفعل بدون فاصل. **قوله: (كيف كنت)** كيف خبر مقدم عن كان. **قوله: (انتفت الحرفية)** أي: لأن الحرف لا يخبر به وقوله انتفت الفعلية أي لأن الفعل لا يدخل على مثله إلا للتأكيد نحو قام قام ولا تأكيد هنا. **قوله: (غير مجزومين)** إنما لم تجزمهما لأنها خالفت أدوات الشرط من كل وجه كما يأتي. **قوله: (غير مجزومين)** أي: مطلقاً دخلت عليهما ما أو لا هذا مذهب البصريين. **قوله: (بإتفاق)** أي: من البصريين والكوفيين. **قوله: (باتفاق)** أي: وكذا لا يجوز كيف تصلي أصلي على أن المراد بالصلاة أولاً الدعاء وثانياً العبادة المخصوصة وعكسه لأنه وإن اتحد اللفظ اختلف المعنى ولا كيف تصلي أدعو على أن المراد بالصلاة الدعاء لاختلاف الفعلين في اللفظ. **قوله: (تجلس أجلس)** أي: بجزم الفعلين. **قوله: (إلا قطربا)** أي: من البصريين فقد وافق الكوفيين وقوله: لمخالفتها علة لعدم جزمها عند البصريين.

قوله: (وقيل يجوز) أي: جزم الفعلين بها مطلقاً سواء اقترنت بما أو لا. **قوله:**

والكوفيُّون. وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ «ما». قالوا: ومن ورودها شرطاً ﴿يُنفق كيفَ يشاء﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿يُصَوِّرُكُمْ في الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشاءُ﴾ [آل عمران: ٦]، ﴿فيبسطه في السَّماءِ كيْفَ يَشاء﴾ [الروم: ٤٨]، وجوابها في ذلك كلّه محذوف لدلالةِ ما قَبْلَها، وهذا يُشْكِل على إطْلاَقِهم أنَّ جوابَها يجبُ مماثلته لشرطها.

والثاني، وهو الغالب فيها: أن تكون **استفهاماً**، إمّا حقيقيًّا نحو: «كيفَ زَيْدٌ» أو غيره، نحو: ﴿كيْفَ تَكْفُرونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨] الآية، فإنه أُخرج مُخْرَجَ التعجُّب.

وتقع خبراً قبل ما لا يَسْتغني، نحو: «كيف أنْتَ» و «كيفَ كُنْتَ» ومنه «كيف

(وقيل يجوز بشرط اقترانها الخ) أي: وعلى هذا مشى صاحب الأجرومية حيث قال وكيفما. **قوله: (لدلالة ما قبلها)** أي: كيف يشاء ينفق كيف يشاء يصوركم. **قوله: (وهذا)** أي: مخالفة جوابها لشرطها. **قوله: (وهذا يشكل)** أجاب بعض بأنه يمكن أن يقدر الجواب موافقاً للشرط بأن يقدر الجواب فعل مشيئة متعلقة بالفعل السابق وهو دال عليه؛ لأن الفعل الاختياري يستلزم المشيئة والأصل كيف يشاء أمراً يشاء التصوير في الأرحام كيف يشاء أمراً يشاء الإنفاق كيف يشاء أمراً يشاء بسطه، غاية الأمر أن متعلق الفعلين مختلف وهذا جواب بعيد لأنهم قالوا لدلالة ما قبلها لأن المتبادر أنه دال على نفس الجواب وعلى دفع الإشكال فيكون ما قبلها دالاً على متعلق جوابها لا على نفس جوابها وقد علمت دفع هذا بأن الفعل الاختياري وهو الفعل الواقع قبلها يستلزم المشيئة وهو الجواب المحذوف. **قوله: (على إطلاقهم الخ)** أي: فظاهر كلامهم وجوب مماثلة الجواب للشرط سواءً ذكر الجواب أو حذف. **قوله: (على إطلاقهم)** عبر بإطلاقهم لأنهم لو قيدوا ذلك بالجواب المذكور دون المحذوف لم يرد. **قوله: (مماثلته لشرطها)** أي: فإن ظاهره وجوب المماثلة بينهما مطلقاً كان الجواب مذكوراً ومحذوفاً. **قوله: (كيف زيد)** هذا استفهام حقيقة أي على أي حالة فكيف اسم استفهام خبر مقدم مبني على الفتح في محل رفع وزيد مبتدأ. **قوله: (وغيره)** أي: أو غير حقيقي بأن يكون هذا الاستفهام بمعنى التعجب أو يكون للإنكار أو التوبيخ. **قوله: (كيف تكفرون)** هذا لا يصح أن يكون استفهاماً حقيقياً لأنه من الله وهو علام الغيوب فالمناسب حمله على التعجب أي التعجيب أي تعجبوا من عدم إيمانهم ومن كفرهم، وربما صاحب الاستفهام الذيَ للتعجب التوبيخ أيضاً كما في قول البوصيري:

كيف ترقى رقيك الأنبياء

أي: أتعجب من ذلك وهو لا يقع أي لا ينبغي أن يقال إنهم رقوا مثل رقيه. **قوله: (فإنه أخرج الخ)** أي: إنما كان في الآية غير حقيقي لأنه أخرج مخرج للتعجب أي يتعجب من حالكم وليس الاستفهام حقيقياً لأنه لا يكون من الله. **قوله: (مخرج التعجب)** أي: وإنه إنكار توبيخ. **قوله: (وتقع)** أي: الاستفهامية خبراً قبل ما لا يتسغني أي قبل اسم لا

ظَنَنْتَ زيداً»، و «كيف أعلمته فرسك»، لأن ثاني مفعولَيْ «ظنّ» وثالث مفعولات «أعلَم» خبرانِ في الأصل، وحالاً قبلَ ما يستغني، نحو: «كيْفَ جاءَ زَيْداً؟» أي: على أي حالة جاء زيد. وعندي أنّها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً، وأن منه: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل: ١] إذ المعنى: أيَّ فِعْلٍ فَعَلَ ربك، ولا يتّجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل، ومثله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ [النساء: ٤١] أي: فكيف إذا جئنا من كلِّ أمَّةٍ بشهيد يصنعون، ثم حذف عاملها مؤخراً عنها وعن «إذا»، كذا قيل؛ والأظهر أن يقدر بين «كيف» و «إذا»، وتقدّر «إذا» خالية عن معنى الشَّرط؛

يتسغني عن خبر أصلي أو منسوخ. **قوله: (وتقع خبراً قبل ما لا يستغني)** يحتمل قول البخاري باب كيف كان بدء الوحي إن كيف خبراً مقدم إن كانت كان ناقصة وإنها حال من فاعلها إن كانت تامة وعلى كل فالباب مضاف للجملة بعده ولا يخرج ذلك الاستفهام عن الصدارة؛ لأن المراد أن تقع في صدر جملته والمراد باب جواب كيف الخ أي باب يذكر فيه جواب هذا الاستفهام. **قوله: (قبل ما لا يستغني الخ)** أي: قبل شيء لا يستغني عن الخبر في الحال أو عن الخبر بحسب الأصل نحو كيف كنت فكنت لا يستغني عن الخبر في الأصل ونحو ظننت وأعلمت. **قوله: (وحالاً قبل ما يستغني)** أي: عن الخبر لأن جاء فعل ولا يحتاج لخبر قطعاً. **قوله: (لأن ثاني)** أي: إنما كان منه ظننت وأعلمت لأن الخ. **قوله: (مفعولاً مطلقاً)** أي: إذا لم يصلح للحالية. **قوله: (في هذا النوع)** أي: في نوع ما إذا وقعت قبل ما يستغني فتحصل أن كيف إن وقعت قبل ما لا يستغني كانت إما في محل رفع إن كانت خبراً أو في محل نصب إن كانت مفعولاً لظن أو لعلم، وأما إن وقعت قبل ما يستغني كانت إما في محل رفع إن كانت خبراً أو في محل نصب إن كانت مفعولاً لظن أو لعلم، وأما إن وقعت قبل ما يستغني فهي في محل نصب، إما على الحال أو المفعولية المطلقة إذا لم تتأت الحالية. **قوله: (وإن منه)** أي: من إتيانها مفعولاً مطلقاً. **قوله: (أي فعل)** بتشديد أي مضافة لفعل فهي مفعول مطلق لإضافتها للمصدر، وحينئذٍ فكيف مفعول لفعل ربك وجملة فعل ربك سدت مفعولي ترى لأن ترى معلقة بكيف.

قوله: (إذ المعنى أي فعل) أي: ألم تر أي فعل فعل ربك بأصحاب الفيل أي ألم تر جواب هذا الاستفهام وجوابه فعل فعلاً عظيماً فكأنه قيل ألم تر أن ربك فعل فعلاً عظيماً بأصحاب الفيل والاستفهام هنا للتقرير بما بعد النفي أو لإنكار النفي. **قوله: (من الفاعل)** أي: وهو ربك لأنه يقتضي أن الفاعل وهو الرب متصف بالكيفات والأحوال المعنى فعل ربك حال كونه على أي حالة وكيفية واتصافه بها محال. **قوله: (فكيف إذا جئنا)** أي: أي صنع يصنعون وقت مجيئنا من كل أمة بشهيد. **قوله: (ثم حذف عاملها مؤخراً عنها)** إنما قدره مؤخراً لأن إذا شرطية فعامل كيف هو جواب إذا فهو مؤخر ثم، رده المصنف بقوله والأظهر الخ فيصير التقدير كيف يصنعون وقت مجيئنا من كل أمة بشهيد ولا تجعل إذا شرطية المحوج لتقدير العامل مؤخراً عن إذا. **قوله: (والأظهر)** لعله اختار ذلك لأنه أقرب

وأما ﴿كَيْفَ وإنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ [التوبة: ٨] فالمعنى: كيف يكون لهم عهدٌ وحالهُم كذا وكذا، فـ «كيف»: حالٌ مِنْ «عهد»، إما على أنَّ «يكون» تامة أو ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث، وجملة الشرط حالٌ من ضمير الجمع.

وعن سيبويه أنّ «كيف» ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنها اسمٌ غير ظرف. وبَنَوا على هذا الخلاف أموراً:

أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعندهما رفع مع المبتدأ، نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عند سيبويه: في أيّ حال، أو على أي حال، وعندهما تقديرها في نحو: «كيف زيد»: أصحيح زيد، ونحوه، وفي نحو «كيف جاءَ زيد»: أراكباً جاء زيد، ونحوه.

وأبعد عن تكلف تقرير جواب. **قوله: (وأما كيف الخ)** معادل أما محذوف أي أما كيف في الآيتين السابقتين فقد علمتها وأما كيف في كيف الخ.

قوله: (وأما كيف الخ) لما كانت هذه الآية مشكلة لأنها لا يصح أن تكون شرطية لذكر الشرط بعدها فتعين أنها استفهامية ثم يتوقف فيها هل هي خبراً، وحال لأنها لم تتقدم على ما يستغني ولا على ما لا يستغني فأجاب بأننا نقدر ما يستغني بعدها فتكون كيف حالاً. **قوله: (فالمعنى كيف يكون لهم عهد الخ)** أي: أخذاً من قوله تعالى: ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله﴾ [التوبة: ٧]. **قوله: (وحالهم كذا)** تفسير لقوله وإن يظهروا وأشار به إلى أن الواو حالية. **قوله: (وقلنا بدلالتها على الحدث)** أي: لأن الحال قيد في عاملها وإنما يقيد الأحداث، وقوله: وقلنا أي وهو الراجح وعليه فلا يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوي، وأما إن لم نقل بدلالتها على الحال فيلزم تقديم الحال على عاملها المعنوي ويحتمل أننا إنما نحتاج لقوله وقلنا الخ لئلا يلزم مجيء الحال من المبتدأ. **قوله: (وجملة الشرط)** وهي وإن يظهروا. **قوله: (ضمير الجمع)** أي: المجرور باللام المقدر مع يكون في قوله لهم. **قوله: (وعن سيبويه)** هذا استئناف كلام. **قوله: (إن كيف)** أي: الاستفهامية أي فهي عنده دائماً منصوبة على الظرفية فلا تقع خبراً ولا حالاً ولا غير ذلك. **قوله: (نصب دائماً)** أي: لأن الظرف منصوب دائماً. **قوله: (رفع الخ)** أي: كما أن الاسم غير الظرف كذلك. **قوله: (إن تقديرها)** أي: في كل تركيب عند سيبويه في أي حال أي لأنها ظرف. **قوله: (أو على أي حال)** ينبغي أن على بمعنى في إذ الظرف ما يضمن معنى في ولا خفاء أن الظرفية هنا مجازيه. **قوله: (زيد)** مفعول تقديرها وكذا قوله أراكباً وإنما قدر الهمزة لأن كيف للاستفهام. **قوله: (أصحيح زيد)** أي: فتقدرها خاصة بحسب المقام من كون المقام السؤال عن الصحة أو المرض أو الركوب من كل ما يقتضيه المقام. **قوله: (ونحوه)** أي: مسافر أو محبوس.

والثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: «على خير» ونحوه، ولهذا قال رُؤْبة ـ وقد قيل له: كيف أصبحتَ ـ: «خَيْرٍ عافَاكَ اللَّهُ» أي على خير، فحذف الجار وأبقى عمله؛ فإن أجيبَ على المعنى دون اللفظ قيل: صحيح، أو سقيم. وعندهما على العكس، وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحد إن «كيف» ظرف، إذ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنها لما كانت تُفسَّر بقولك: «على أي حال» لكونها سؤالاً عن الأحوال العامّة سُميت ظرفاً، لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليها مجازاً ا هـ.

وهو حسن، ويؤيّده الإجماع على أنه يقال في البدل: كيف أنت؟ أصحيحٌ أم سقيم ـ بالرفع ـ ولا يبدل المرفوع من المنصوب.

تنبيه ـ قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] لا تكون «كيف» بدلاً من الإِبل، لأن دخول الجار على «كيف» شاذّ، عَلَى أنه لم يسمع في

قوله: (إن الجواب المطابق) أي: المطابق للفظ السؤال وذلك لأن السؤال عند سيبويه صريحاً عن الظرف وعندهما عن الخبر. **قوله: (على خير)** أي: في خير. **قوله: (فإن أجيب على المعنى)** أي: نظراً للمعنى أي المقام الذي يقتضي المقام السؤال عنه بخصوصه من صحة أو مرض أو سفر أو غير ذلك. **قوله: (وعندهما على العكس)** أي: عند السيرافي والأخفش بالعكس فالجواب المطابق للسؤال حال خاص والمطابق للمعنى حال عام؛ لأن كيف وضعت لمعنى عام وهو السؤال عن الحال لكن لا تستعمل إلا في جزء وهو السؤال عن الحال الذي يقتضي المقام السؤال عنه. **قوله: (على العكس)** أي: لأن المسؤول عنه بكيف خاص والجواب عن الخاص المناسب فيه أن يكون خاصاً وهذا إذا أجيب بالنظر للفظ كيف الواقعة في ذلك التركيب، وإن أجيب بالنظر للمعنى الذي وضعت له كيف الذي هو معنى كلي كان الجواب عاماً. **قوله: (على العكس)** أي: من المناسب لكلام سيبويه.

قوله: (إذ ليست زماناً ولا مكاناً) قد يقال إن كيف ليست زماناً ولا مكاناً حقيقة لكن قد يبالغ في حالة للشيء حتى كأنها مكان له ألا ترى إنك تقول فلان في حالة طيبة، وقال تعالى: ﴿في عيشة راضية﴾ [الحاقة: ٢١] وفي ذلك ظرفية. **قوله: (مجازاً)** أي: لأن الظرف حقيقة اسم الزمان أو المكان المضمن معنى في بإطراد والجار والمجرور ليسا كذلك. **قوله: (ويؤيده)** أي: ما قاله ابن مالك. **قوله: (لأن دخول الجار الخ)** أي: وإذا جعلت بدلاً لا بد من تسليط إلى عليها لأن العامل في المبدل منه عامل في البدل. **قوله: (على أنه)** أي: دخول الجار على كيف. **قوله: (لم يسمع الخ)** اعتراض بأنه سمع انظر إلى كيف يصنع كما حكاه قطرب وهذا مثبت مقدم على المصنف النافي، وقال الرضى إن كيف في

«إلى»؛ بل في «على»، ولأن «إلى» متعلّقة بما قبلها؛ فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدِّم عليه، ولأن الجملة التي بعدَها تصيرُ حينئذٍ غيرَ مرتبطةٍ، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النظر مُعَلق، وهي وما بعدها بدل من الإِبل بدل اشتمال، والمعنى إلى الإِبل كيفِيَّة خلقها؛ ومثله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]؛ ومثلهما في إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله [من الطويل]:

٣٣٩ ـ إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً، وَبِالشَّامِ أُخْرَى، كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أي أشكو هاتينِ الحاجتين تعذُّرَ التقائهما.

هذا المثال منسلخة عن الاستفهام لعدم صدارتها ومعناها الحالة أي انظر إلى حالة الصنع فهي مضافة للجملة بعدها ويصح تنزيل الآية عليه أي ينظرون إلى الإبل حالة خلقها وحالة خلقها بدل اشتمال. **قوله: (بل في على)** أي: كما في قوله على كيف تبيع الأحمرين. **قوله: (فيلزم أن يعمل الخ)** أي: بواسطة عمله في إلى العاملة في الإبل. **قوله: (غير مرتبطة)** أي: غير ملتئمة بكيف كذا قرره بعض. **قوله: (مرتبطة)** أي: بما قبلها لأن البدل على نية تكرار العامل والمعنى إلى كيف خلقت. **قوله: (وإنما هي)** أي: كيف منصوبة بما بعدها أي خلقت في أي حالة. **قوله: (على الحال)** أي: لأنها بدل. **قوله: (معلق)** أي: بكيف. **قوله: (وهي)** أي: كيف فهي في نصب على الحال وهي وما بعدها، وهو قوله خلقت في محل جر بدل من الإبل. **قوله: (بدل اشتمال)** أي: والبدل سد مسد المفعولين.

قوله: (كيفية خلقها) أي: من طول عنقها وقوائمها لا يقال البدل على نية تكرار العامل فيلزم دخول الجار عليها وتقدم منعه لأنا نقول الجار هنا معلق، وقولهم: الجار لا يعلق أي استقلالاً وهنا علق تبعاً لعامه وهو فعل النظر وهم يغتفرون في التابع ما لا يغتفر في الحاصل استقلالاً ا هـ شمني ثم قال ويمكن أن يجاب به عن قول المصنف لأن دخول الجار على كيف شاذ الخ. **قوله: (كيف مد الظل)** أي: مد الظل على أي حالة والجملة بدل أي ألم تر إلى ربك كيفية مد الظل. **قوله: (ومثلها)** أي: مثل الآيتين. **قوله: (من اسم مفرد)** أي: ليس جملة فيشمل المثنى كما في البيت. **قوله: (تعذر التقائهما)** هذا تقدير لكيف واعترض بأنه يلزم عليه خروج كيف عن الاستفهام، فلو قال كيفية التقائهما لكان أحسن وأجبت بأنه إنما فسر كيف بالتعذر إشارة إلى أن الاستفهام هنا للاستبعاد ا هـ قال الدماميني ويمكن إن كيف يلتقيان جملة استئنافية بين بها سبب الشكوى وهو استبعاد التقائهما.

---

٣٣٩ ـ التخريج: البيت للفرزدق في (خزانة الأدب ٥/٢٠٨؛ وشرح التصريح ٢/١٦٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٠١؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني، ٢/٤٤٠؛ والمحتسب ٢/١٦٥؛ والمقتضب ٢/٣٢٩؛ وهمع الهوامع ٢/١٢٨).

المعنى: يشكو الشاعر تفرّق أغراضه، وتشتّت حاجاته، فهو مضطرب البال، موزّع الأهواء.

مسألة ـ زعم قوم أن «كيف» تأتي عاطفة، فمن زعم ذلك عيسى بن موهب، ذكره في كتاب العِلل، وأنشد عليه [من الطويل]:

٣٤٠ ـ إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لاَنَتْ قَنَاتُهُ، وَهَانَ عَلَى الأدْنَى، فَكَيْفَ الأباعِدِ

وهذا خطأ، لاقترانها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبريَّة، ثم يحتمل أن «الأباعد» مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي: فكيف حالُ الأباعِدِ، فحذف المبتدأ على حد قراءة ابن جماز: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] أو بتقدير: فكيف الهوانُ على الأباعد، فحذف المبتدأ والجار، أو بالعطف بالفاء، ثم أقحمت «كيف» بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولويَّة بالحكم.

* * *

تم الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني
وأوله: حرف اللاّم

مسألة: قوله: **(عاطفة)** أي: تكون من حروف العطف. **قوله**: **(لانت قناته)** لين القناة كناية عن الضعف وسوء الحال. **قوله**: **(فكيف الأباعد)** أي: فكيف حرف عطف والأباعد عطف على الأدنى ورد بأن كيف لو كانت عاطفة لما دخلت عليها الفاء، واعلم إن هذا القائل لم يتكلم على الفاء هل هي زائدة أم لا، والظاهر إنه يقول بزيادتها وحينئذٍ فلا يرد عليه بما ذكر. **قوله**: **(على حد قراءة ابن جماز)** أي: حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره من غير شرطه المذكور في الألفية وغيرها وهو أن يكون ما حذف مماثلاً لما عليه قد عطف وابن جماز راوي أبي جعفر أحد الثلاثة الزائدة على السبعة. **قوله**: **(والله يريد الآخرة)** أي: ثوابها. **قوله**: **(أو بالعطف بالفاء)** عطف على قوله بإضافة مبتدأ قال الدماميني وهذا لا يصح مع جعله الموضوع أن كيف خبر إذ الإقحام يقتضي عدم المحل ويمكن أنه متعلق بمحذوف قسيم لما تقدم أي أو يوجه ذلك بالعطف الخ. **قوله**: **(أقحمت)** أي: زيدت.

---

٣٤٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في (الدرر ٦/ ١٤٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٨).

اللغة: القناة: الرمح، وقناة المرء: عوده وقوامه. الأدنى: الأقرب.

المعنى: إذا صار المرء ذا مال قليل ضعف عوده، وصغرت مكانته عند أقرب الناس إليه، فكيف بمن هم بعيدون عنه؟!

فهرس المحتويات